

التعريف بالكتاب



بسم الله

قال الله تبارك وتعالى
في كتابه الكريم من يكفر بالطاغوت
ويؤمن بالله فقد استمسك
بالعروة الوثقى

حق جانقلاز اینجکه کراوی خور و مخصوص

انقضا لها
وقال رسول الله
عليه

بکاتب و ابتلا نظر آخیا بابی در حجب

لله المهر
یا هو
المرزوق جعفریان

والصلاة الزكاه والحيات

بعد قسمة الناجي منها من استمسك بالعروة الوثقى

واعلم ان نحة العروة الوثقى فيما تسمى البكوة ليدنا الاجل العلانية

الطباطبائي الذي قد تداول في الاطرار الاقطا كالشمس رائحة النبال منها

مشتملة على المسائل اللازمة والحكام الفقهية مما يعجز ضبطها الا في الكمال والارها الفاضلة

ولم يكن في الكتب الموقوفة والرسائل المصنفة هذا الباطن الجليل واغنى عن غامضها فلهذا قد قلنا

طاب ثراه وجعل الجنة مثواه وقد طبع بعد اولى وكرة بعد اخر لكثرة الطالبين فيها واجتماع الزايل بها ولو تكن كافية

فادان السيد المتصل لطبع كتابه الاشارة في نشر الامار الجعفر الحاج السيد احمد كاشي ان كتب هذه النسخة تطبع بطور

انيق وشمس مشاة بحسب اعلا العصر ومجتهد الزمان الموقر الذي تنقل اقره المريد في قلوبنا فيكون نفعها البر والعظم منها حاشي سيدنا

الا عظم ملاذنا الا فحم اعلم علماء الشيعة الذين انتهت اليه رياسة هذه الطائفة جامع العلوم العقلية والفنية حاد

الفضائل العلمية والعلمية حجة الاسلام والمليزية آية الله في الارضين حجة الحاج اقا حسين

الصاظم البرجبركي الذي اظهر له على رؤس العالمين علامتها (ع) ومنها هو

سيدنا الاعظم ملاذنا الا فحم حجة الاسلام آية الله على الامم خضر السيد ابو هاشم

المشهور بميرزا اقا الايضطهبا نافي الشرازي الفارسي مع الله المسلمين بطول بقائه وعلا (الفج)

ومنها حاشي سيدنا المحقق المدقق ذخر الشيعة وامين

الشيعة خضر آية الله السيد عبد

الحاوي الشرازي و

علامتها (ع)
ومنها هو سيدنا
الامام

علامتها (ع)
ومنها هو سيدنا
الامام

وملاذنا الا

حجة الاسلام والمليز

مفي المقدسين المتأخرين

الجميلين الموس الكليات

وعلاقتها

(بم)

فان كانت كتابات في فضائل هذه النسخة
الكل من ان الفقهاء والمحققين
النهرين في النسخة
مختار الله عن الامام
محمد بن عبد الله تعالى
هذا امتياز اخلاص هذا الامام
المطبعة في سبيل

فان كانت كتابات في فضائل هذه النسخة
الكل من ان الفقهاء والمحققين
النهرين في النسخة
مختار الله عن الامام
محمد بن عبد الله تعالى
هذا امتياز اخلاص هذا الامام
المطبعة في سبيل

التقليد نعم لو اتي بالمحمد
الاخر وجاء للجهنمية و
ادراك الواقع بعد الانيا
بما ادى اليه تقليده او
اجتهاده كان حثا الاقا
جمال الموسوي الكلبايكا
دام ظله العالي حبه
ادخاله الواقع او كان
عبادة ولم يتمكن من
فقد القرية لتزلله
وجعله حبه مدله
الظاهر انه لا دخل للعمل
في اصل تحقق التقليد
بل يتحقق بتعلم الفتوى
واخذها والالتزام
بالعمل بها عملها ام
لا يعمل نعم لا يتحقق
باخذ الرسالة والالتزام
بالعمل بها مع عدم
تعليم مسائلها حبه مدله
بل ليكل العدول عنه
الى الحق اذا كان الميت علم
منه ويلزم الاخذ باحوط
القولين في المسئلة لو
اختلف فتوى الحي الذي
قلده في مسئلة البقاء
مع فتوى الميت في المسئلة
جمال الموسوي الكلبايكا
مد ظله العالي
حبه

بما هو القولين
ادراك الواقع
بما ادى اليه
اجتهاده كان
جمال الموسوي
دام ظله العالي
ادخاله الواقع
عبادة ولم
فقد القرية
وجعله حبه
الظاهر انه
في اصل تحقق
بل يتحقق
واخذها وال
بالعمل بها
لا يعمل نعم
باخذ الرسالة
بالعمل بها
تعليم مسائلها
بل ليكل العدول
الى الحق اذا
منه ويلزم
القولين في
اختلف فتوى
قلده في مسئلة
مع فتوى الميت
جمال الموسوي
مد ظله العالي



الفرقة الشافعية

بسم الله الرحمن الرحيم
ادخاله الواقع
بما ادى اليه
اجتهاده كان
جمال الموسوي
دام ظله العالي
ادخاله الواقع
عبادة ولم
فقد القرية
وجعله حبه
الظاهر انه
في اصل تحقق
بل يتحقق
واخذها وال
بالعمل بها
لا يعمل نعم
باخذ الرسالة
بالعمل بها
تعليم مسائلها
بل ليكل العدول
الى الحق اذا
منه ويلزم
القولين في
اختلف فتوى
قلده في مسئلة
مع فتوى الميت
جمال الموسوي
مد ظله العالي

بسم الله الرحمن الرحيم
ادخاله الواقع
بما ادى اليه
اجتهاده كان
جمال الموسوي
دام ظله العالي
ادخاله الواقع
عبادة ولم
فقد القرية
وجعله حبه
الظاهر انه
في اصل تحقق
بل يتحقق
واخذها وال
بالعمل بها
لا يعمل نعم
باخذ الرسالة
بالعمل بها
تعليم مسائلها
بل ليكل العدول
الى الحق اذا
منه ويلزم
القولين في
اختلف فتوى
قلده في مسئلة
مع فتوى الميت
جمال الموسوي
مد ظله العالي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين صلى الله على محمد خير خلقه وآله الطاهرين وبعد فيقول المعتمد بن المقفر رحمه الله
رب محمد كاظم الطباطبائي هذ جملته ما تاتم به البكوة عليها الفتوح شيتاها واحصيت متفرقاها على نيتفع بها
اخواننا المؤمنون وتكون ذخرا لولا نيتفع في مال ولا بنون والله ولي التوفيق مسئلة يجب على كل مكلف عبادته ولم
معاملاته ان يكون مجتهدا او مقلدا او محتاطا مسئلة الا توجب العناء بالاحياط مجتهدا كما ولا لكونه يجب ان يكون عايفا
بكيفية الاحياط بالاجتهاد او بالتقليد مسئلة قد يكون الاحياط في الفعل كما اذا اخطأ كوز الفعل واجبا كان قاطعا
بعدد حرمة قد يكون في الترك كما اذا اخطأ حرمة فعل وكان قاطعا بعدد وجو وقد يكون في الجمع بين امرين مع التكرار كاط
اذا لم يعلم ان وظيفة القصر والتمام مسئلة الا توجب الاحياط ولو كان مسئلة التكرار وامكن الاجتهاد والتقليد
في مسئلة جواز الاحياط يلزم ان يكون مجتهدا او مقلدا لان المسئلة خلافية مسئلة في الضرورية الحاجة الى التقليد
كوجوب الصلوة والصوم ونحوها وكذا في اليقين اذا حصل اليقين في غير ما يجب التقليد ان لم يكن مجتهدا اذا لم يمكن الاجتهاد
وان امكن تخير بين التقليد مسئلة عمل العاقل بالتقليد لا احياط باطل مسئلة التقليد هو الالتزام بالعمل
بقول مجتهد معين وان لم يعمل بعد بل ولولا ما اخذ فواء فاذا اخذ رسالته التفر بالعلم بما في كافي في تحقيق التقليد
الا فتوى جواز البقاء على تقليد الميت لا يجوز تقليد الميت ابتداء مسئلة اذا عد الميت الى الحي لا يجوز العد الى الميت
بأنه التفصيل كما بر وجهه مدله بل هو نفس العمل لا مدخلية للالتزام في شيء من الاحكام ح ط في المسائل التي عمل بها المقلد ح ط

بسم الله الرحمن الرحيم
ادخاله الواقع
بما ادى اليه
اجتهاده كان
جمال الموسوي
دام ظله العالي
ادخاله الواقع
عبادة ولم
فقد القرية
وجعله حبه
الظاهر انه
في اصل تحقق
بل يتحقق
واخذها وال
بالعمل بها
لا يعمل نعم
باخذ الرسالة
بالعمل بها
تعليم مسائلها
بل ليكل العدول
الى الحق اذا
منه ويلزم
القولين في
اختلف فتوى
قلده في مسئلة
مع فتوى الميت
جمال الموسوي
مد ظله العالي

اذا علم بوجوده ومخالفة مع
 غيره فيها هو محل الابتلاء
 عدم موافقة غيره للاختبار
 على الاحوط ع ك شيرازي
 اذا كان عبادة ع ك شيرازي
 اول الواقع ع ك شيرازي
 كفاية احد الامرين لا يجوز
 عن قوة ع ك شيرازي
 لا يجب هذا الاحتياط
 وان كان حنا ع ك شيرازي
 فيجب حينئذ على الاحوط ع ك
 اذا كان العمل من العبادات
 لعدم حصول قصد القرينة
 كما في الف ع اصطهباناتي
 الظاهر ان مراده منه بملا
 ما يأتي في مطاردى كتمان
 تقديم العمل الاورع على
 العمل الورع هو الورع و
 الرقود لو يمثل هذه المرتبة
 وان كان هذا الاقبال دلاله
 الطلب على وجه محل الاحتمار
 فلا يكون واجبا الى اشتراط
 العدالة حتى يكون اشتراطها
 ضغيا عن اشتراطه ويظهر ذلك
 من الخبر الشريف بالتأمل المتأ
 لا من العدالة كما يرشد اليه في
 الاحتياط الاخر مثل قوله اذا اتيتم
 العالم محبا الدنيا فافهموا على
 دينكم ونحوه الف ع اصطهباناتي
 على الاحوط جمال الموسوي ج
 على تقدم من التفضل ج
 الاقوى جواز تقليد المفضل
 في هذه المسئلة

إذا رتبته إلى مخالفتها في
عمل واحد ^{في} شرايحه
بل الأقوى ^{في} الصفحة أيضا
مطابقة للواقع أو الرأي
بجته وحصول قصد القربة
ولو لم يعلم إجمالا بالواجب
للأجزاء والشروط والظواهر
قد تارة للواقع حين العمل
بل يصح أيضا وإن لم يكن له
الاطمينان المذكوران إذا
بما هو موجب الشك أو
التهو وافتقار موجب ما يحكم
مع تحقق قصد القربة ^{في} الفقه
إذا لم يقل ذلك ^{في} العلم
بالعدم بل كان فتواه
الفقه اصطهباتا
مع عدم رجحان احتمال
أعلية أحدهما المعتبرين
والأقلين على الأصول
بل ومع عدم التقليد
ولا أثر للتقليد في باب
التقليد أصلا حيث
إذا كانت أعلية أحدهما
محملة دون الآخر فلا
حوط تعين من محتمل
أعليته حيث مد ظله

العدلين وبالنسبة المفيد للعلم ^{في} مسألة إذا عارض للمجهول ما يوجب فقد للشرايط يجب على المقلد العدل إلى
مسألة إذا قلد من لم يكن جامعاً لمعارضه عليه همة من الزمان كان كمن لم يقلد أصلاً فحال الجاهل القاصر ^{في} المسألة
مسألة إذا قلد من يحرم البقاء على تقليد الميت فمات وقلد من يجوز البقاء له أن يبقى على تقليد الأول ^{في} جميع المسائل
الأمثلة حرية البقاء ^{في} مسألة يجب على المكلف العلم بأجزاء العبادات وشرايطها وموانعها ومقتضاها ولو لم يعلمها لكره
علم إجمالا أن عليه واجد لجميع الأجزاء والشروط وفاقدا للواقع صحيح وإن لم يعلمها تفصيلاً ^{في} مسألة يجب تعلم مسائل ^{في} المسألة
والتهو بالمقدار الذي هو محل الابتلاء غالباً نعم لو اطمئن من نفسه أنه لا يبتلى بالشك ^{في} التهو صحيح علم وإن لم يحصل العلم
باحكامها ^{في} مسألة كما يجب التقليد الواجبات والمحرمات يجب المستحبات والمكروهات والمباحات يجب تعلم حكم كل فعل
منه سواء كان من العبادات أو المعاملات أو العبادات ^{في} مسألة إذا علم أن الفعل الفلاني ليس حراماً ولم يعلم أنه واجب
أو مباح أو مستحب أو مكروه يجوز له أن يأتي به لا احتمال كونه مطلوباً وبرجاء الثواب إذا علم أنه ليس بواجب ولم يعلم أنه
حرام أو مكروه أو مباح له أن يتركه لا احتمال كونه مبنوياً ^{في} مسألة إذا تبدل في المجهول لا يجوز للمقلد البقاء ^{في} المسألة
رأيه الأول ^{في} مسألة إذا عدل المجهول عن الفتوى إلى التوقف الرد يجب على المقلد الاحتياط أو العدل إلى الأصل
ذلك المجهول ^{في} مسألة إذا كان هناك مجتهد متين في العلم كان للمقلد تقليد إمامها ^{في} المسألة ويجوز التبعض في المقلد
وإذا كان أحدهما مرجح من الآخر في العدالة أو الورع أو نحو ذلك فالأولى بل الأحوط اختيار مسألة إذا قلد ^{في} المسألة
يقول بحرمه العدل حتى إلى العلم ثم وجد أعلم من ذلك المجهول فالأحوط العدل إلى ذلك العلم وإن قال الأول بعد
جوازه ^{في} مسألة إذا قلد شخصاً بتخيل أنه زيد فباعه وأما كانا متساويين في الفضيلة ولم يكن على وجه التقليد ^{في} المسألة
والأفضل ^{في} مسألة فتوى المجهول يعلم بأحد الأمور الأول أن يسمع منه شفاهاً الثاني أن يخبر بها عدلاً
الثالث أخبأ عدلاً واحداً بل يكفي أخبأ شخص موثق يوجب قوله الاطمينان وإن لم يكن عادلاً الرابع الوحدان
رسالة ولا بد أن تكون فأمونة من الغلط ^{في} مسألة إذا قلد من ليس له اهلية الفتوى ثم التفت وجب عليه العدل
وحال الأعمال السابقة حال عمل الجاهل الغير المقلد وكذا إذا قلد غير العلم وجب على الأحوط العدل إلى العلم
إذا قلد العلم ثم صاب بعد ذلك غير العلم وجب العدل إلى الثاني على الأحوط ^{في} مسألة أن كان العلم منحصراً في شخص
ولم يمكن التيقن فإن أمكن الاحتياط بين القولين فهو الأحوط وإن كان مخيراً بينهما ^{في} مسألة إذا اشتد في الموت ^{في} المسألة
وجوب فيها بعد العلم بمكروهها وحرمة ما غيرها نعم يجب إعرار عند احتياطها ^{في} مسألة لا يترك ^{في} مسألة بل هو الأقوى ^{في} المسألة المقلد المتردد لا يمتنع
الأخذ بالأحوط من قوليهما ^{في} مسألة بل إذا كان على وجه التقليد ^{في} مسألة ولا تخيل تأويلها ^{في} مسألة لا كان مخيراً ^{في} مسألة إطلاقاً ^{في} مسألة بوجوبه ^{في} مسألة

في التقليد

في التقليد (٥)

في تبدل ذاب او عرض او وجب علم جواز تقليد يجوز له البقاء الى ارتبعت الحال ^{مسألة} ١ اذا علم انه كان في
بياداته بلا تقليد مدة من الزمان لم يعلم مقدارها فان علم بكيفية موافقتها للواقع ^ط او لم يجتهد لئلا يكون مكلفاً
بالرجوع اليه ^ط والافقصة المقدار الذي يعلمه بالبرائة على الاحوط وان كان لا يبعد جواز الاكتفاء بالقدر المتيقن ^{مسألة} ٢
اعلم ان اعماله السابقة كانت مع التقليد لكن لا يعلم انها كانت عن تقليد صحيح ام لا ينبغي على الصحة ^{مسألة} ٣ اذا قلد
شك في انه جامع للشرائط ام لا وجب عليه الفحص ^{مسألة} ٤ من ليس اهلاً للصوم يحرم عليه الفاء وكذا من ليس اهلاً للقفز
يحرم عليه القضاء به الناشئ عنه ليرى نافذ ولا يجوز الترافع اليه لا الشهادته والمال الذي يؤخذ بحكم حرام وان كان
لاخذ محققاً ^ط الا اذا انحصر استفادته بالترافع عنه ^{مسألة} ٥ يجب في المفتة والحقا العدالة ثبت العدالة
الشهادة عدلين وبالمعاشرة المصيدة للعلم بالملكه او الاطيانها وبالشياع المفيد للعلم ^{مسألة} ٦ اذا مضت
من بلوغه وشك بعد ذلك في ان اعماله كانت عن تقليد صحيح ام لا يجوز له البناء على الصحة في اعماله السابقة وفي اللاحقة
يجب عليه التصحيح فعلاً ^{مسألة} ٧ يجب على العاقل ان يقلد الاعلم في مسئلة وجوب تقليد الاعلم او عدم وجوبه ولا يجوز ان
يقدر غير الاعلم الا اذا اتفق بعد وجوب تقليد الاعلم بل لو اتفق الاعلم بعد وجوب تقليد الاعلم بشكل جواز الاعتماد
فالتقليد المتيقن للعاقل الاعلم في الفرعين ^{مسألة} ٨ اذا كان مجتهداً احدهما اعلم في احكام العباد او الاخر اعلم
في المعاملة فالاحوط بتبعيض التقليد كذا اذا كان احدهما اعلم في بعض العباد امثلاً والآخر في البعض الاخر ^{مسألة} ٩
اذا نقل شخص فروع المجتهد خطأ يجب عليه اعلام من تعلم منه وكذا اذا اخطأ المجتهد في فوائده يجب عليه الاعلام ^{مسألة} ١٠
اذا اتفق في اثناء الصلوة مسئلة لا يعلم حكمها يجوز له ان ينسحب على احد الطرفين بقصد ان يسئل عن الحكم بعد الصلوة
وانه اذا كانا في خلاف الواقع بعيد صلونه فلو فعل ذلك كان فاعداً مطابقاً للواقع لا يجب عليه الاعادة
^{مسألة} ١١ يجب على العاقل في زمان الفحص عن المجتهد او عن الاعلم ان يجتهد في اعماله ^{مسألة} ١٢ المأذون والوكيل عن المجتهد
في التصرف في الاوقاف وادارة اموال القصر ينقل بموت المجتهد بخلاف المنصور من قبله كما اذا نصب متولياً للوقف او قبالاً
فانه لا تبطل توليته وقبوضه على الاظهر ^{مسألة} ١٣ اذا بقى على تقليد الميت من دون ان يقلد الحي في هذه المسئلة كان كمن
او اخطأ ^ط بل الذي كان مرجعاً حراً للعل كمن رجح ^ط هذا اذا كان الشك في حاميته لها من اول الامر او ان شك في بقائها بعد
تحققها فانا لا نقوى عدم الرجوع ^ط الظاهر ان المحرم في الحق هو الاخذ بالمأذون نعم ان كان حقه عليه كلياً وكان يقين
في المأذون باعطاء الحاكم فها كان المأذون ايضاً حراً ^ط لا اشكال فيه ^ط ما روجى مد ظله العالي ان كان احدهما موافقاً
للاحياء كان المتيقن البناء عليه ^ط يكفي فيه العمل بالاحوط من احوال من يحمل العلم به ^ط بوجوب مد ظله العالي

كفاية الظن لا تخلو عن قوة ^ط
بل لا يبعد ان لا يكون عليه قضاء
اصلاً فيما اذا كان غافلاً حين العمل
ومد منه مع قصد البقرة ولو
لم يعلم بالكيفية داخل موافقة
الجميع للواقع او بحكمه وان كان
الاحوط القضاء في هذا الصور
ابقاً ^ط انما اذا لم يعلم بحقيقة
لها ساجداً او علمها ولكن كان
الشك سابقاً وانما اذا علمها
سابقاً الشك لا يفتي على بقائها
بحكم الاستصحاب ولا يجب الفحص
وان كان اولي الاحوط في الفحص
الناشئ من حر الظاهر الفحص
لا يبعد الجواز كون فتوى
الاعلم بذلك طريقاً كما
على الاحياط والاخذ بما
المتيقن المشار اليه الفحص في
هذا اذا علم بخالفه على الواقع
اجلاً ولا يعلم مقدار المخالفه
اذا لم يعلم المخالفه اصلاً داخل
المصادقة في جميع اعماله ^ط المتقرب
في عباداته فلا يظهر عليه وجوب
بالكلية لكن لا يجب الا في تركه
اذا يعلم بتبعها في تركه لا في
على بقائها ولا يجب الفحص عليه
لا وجه للاشكال فيه حين
ويكون في المأذون بالاحوط
في عصره بل لم يعلم باعطي الشخص
والاشخاص الذين يكفيه الاخذ
بالاحوط اقولهم ولا يجب تعيين
شخصه حجم مد ظله العالي
لا تخلو عن الاشكال والاحوط
لو لم يكن لا نقوى الرجوع الى
المجتهد الحي حال الموت
مد ظله

عمل من غير تقليد **مسألة ٥٣** اذا قلد من يكف بالمره مثلاً في التبيخ الاربع واكتفى بها او قلد من يكف في التيميم بغيره
واحدة ثم مات للمجهد قلد من يقول بوجوب التعدد لا يجب عليه اعادة الاعمال السابقة وكذا لو وقع عقد او ايقاعا
بتقليد مجتهد يحكم بالصحته ثم مات قلد من يقول بالاطلاق بخوله البناء على الصحه نعم فيما ينبغي عليه العمل بمقتضى قوى
المجهد الثاني واما اذا قلد من يقول بطهارة شيء كالغسالة ثم مات وقلد من يقول نجاسته فالصواب والاعمال السابقة
محكومة بالصحته وان كانت مع استعمال ذلك الشيء واما فسر ذلك الشيء اذا كان باقياً فلا يحكم بعد ذلك بطهارته وكذا
في الحلية والحرمه فاذا اتى المجهد الاول بجواز الذبح بغير الحديد مثلاً فذبح حيواناً كلك فمات المجهد قلد من يقول
بحرمته فزاي او اكله حكم بصحته البيع باحة الاكل واما اذا كان الحيوان المذبح موجوداً فلا يجوز بيعه الا اكله هكذا
مسألة ٥٤ الركيل في عمل عن الغير كجاء عقداً وايقاعاً واعطاه من او زكوة او كفارة او اخذ ذلك مجبلاً ^{بمقتضى}
تقليد الموكل لا تقليد نفسه اذا كانا مختلفين وكذا الوصي في مثل ما لو كان وصياً في استجار الصلوة عنه يجب ان يكون
على وفق قوى مجتهد الميت **مسألة ٥٥** اذا كان الباع مقلداً لم يقل بصحته المعاطاة مثلاً او العقد بالفاروق ^{بمعنى}
مقلداً لم يقل بالاطلاق لا يصح البيع بالنسبة الى الباع ايضاً لانه مقوم بغيره فاللازم ان يكون صحيحاً من الطرفين
وكذا في كل عقد كان له باحدا الطرفين بطلانه ومذهبنا لا يوجب صحة **مسألة ٥٦** في المرافعة اختياراً تغيير الحاكم بيد
الا اذا كان مختاراً للمدعي عليه علم بل مع وجود الاعلام وامكان الترافع اليه الا حوط الرجوع اليه مطلقاً **مسألة ٥٧**
حكم الحاكم الجامع للشرائط لا يجوز نقضه للمجهد اخر الا اذا تبين خطأه **مسألة ٥٨** اذا نقل ناقل قوى للمجهد لغيره
ثم تبدل رأى المجهد في تلك المسئلة لا يجب على الناقل اعلام من سمع منه الفتوى الاولى وان كان احوط بخلافه اذا تبين خطأه
في النقل فانه يجب عليه الاعلام **مسألة ٥٩** اذا تعارض الناقلان في نقل الفتوى تناقضاً وكذا البيتان اذا تعارض
القل مع التماع عن المجتهد شفاهاً قدم التماع وكذا اذا تعارض ما في الرسالة مع التماع في تعارض النقل مع ما في الرسالة قدم
ما في الرسالة مع الامن من الغلط **مسألة ٦٠** اذا عرضت مسئلة لا يعلم حكمها لا يكره الاعلام حاضراً فاما ممكن تاخير الواقعة الى التواخي ^ط
فان امكن الاحتياطين ان لم يمكن نحو الرجوع الى مجتهد اخر الاعلام فلا علم ان لم يكن هنالك مجتهد اخر ولا تسامح العمل بقول المهور ^{بين}
العلماء اذا كان من نقل على تعيين المهور اذا عمل بقول المهور تبين بعد ذلك ان المهور مجتهد فعلى الاعلى القضاء والى تقليد على تعيين

وعناية احوط التقليد احوط مع
بل يصح بالنسبة الى من يقول
وان خالفه الاخرى حكم
شقوق هذه المسئلة الى المجتهد
الثاني الذي يعقل على الاطوار
كان المختار هو ما في المنفعة
فيه وفي لاحقة اشكال بينهما
فانه لا يبعد الا لزام بان الرقة
يراعى قوى مجتهد لا مجتهداً
والاحوط عناية كل منهما كليهما
مثلاً بوقع الركيل العقد وال
يقاع بالعري دون الفاروق
ويدفع النحر الى المنتب الى
الحاشم بالاربعون من ائمتنا
اليه بالام فقط وهكذا وكذا
الكلام في الرقة وبأيه من قد
في فضل صدقة الاستجار عن الميت
النفيد بالاربعين باوفاق فقه
مجتهد الميت باطلاً في نظرنا
كما لو كان مجتهد الميت لا يشر الا في
في صحة الصلوة او يكف بمرز من
التبيخ الاربع كالتصديق بغيره
او بمره من التبيخ باطلاً لا يجب
فانما لا تنكح الفقة فيه تأمل وما
ذكره من الوجهين وجوباً لا يبعد
الصحته بالنسبة اليه لفق اذا كان
التنازع من جهة الاختلاف في الحكم
الشرعي لا مطلقاً ^ط هذا الاحتياط
لا يترك الفقه لراى التقليد الا من
الافلا عقداً وابقاع وكذا نجاسة
شيء او حرمة او عدم ملك مال او نحو
ذلك دفع الابتلاء بمورده بقوى
لزم وعنايته جم الاطوار في الركيل فاق
التقليد بل في الاخير يقولون بما اذا
وضي الميت والنائب الذي يفرض
عنه فرائضه فاما يلزمها العمل بما
تقليد هو ولا يجب عليه ما رعايته
ايضاً مع عدم الرقة جاعل الا في
ولكنها احوط جم الاطوار لا يغير في
صحته العقد بالنسبة الى من يقتضيه
مراقبة الاخر في الاجتهاد والتقليد
اذا كانت التنازع هو الاختلاف في
حكم الشرع لا من جهة الجواز الرجوع
وان امكن الاحتياط ايضا ولا يتعين
هو الا مع عدم امكان العقد والاطوار

^ط ليس للوقوع هنا عمل سوى الاستجار واما الصلوة التي فرت بها عن الميت فهو فعل الاجير والواجب عليه ما هو رعايته بتقليد
لا يملك الا قوى كابر التواخي نعم الاحوط عناية التقليد كما تلازمها في الواقع لا بوجوب التلازم في الحكم الظاهري ولا بوجوب ترتيب
للباع كما اطلنا محل اشكال كما الاقوى هنا جواز الرجوع الى غير الاعلام كما بوجوبه مد ظله العالی

قول المشهور يرجع الى اوثق الاموات وان لم يمكن ذلك ايضا يجعل بطلان وان لم يكن له من باحد الطرفين على
 احدهما وعلى التقدير بعد الاطلاع على فتوى المجتهد ان كان عمله مخالفا لفتواه فعليه الاعادة او القضاء
 اذا قلد مجتهدا ثم مات فقلد غيره ثم مات فقلد من يقول بوجوب البقاء على تقليد الميت او جازاه فهل بقي على تقليد
 المجتهد الاول والثاني الاظهر الثاني والاحوط مراعاة الاحتياط مسئلة ^ط يكفى في تحقير التقليد اخذ الرسالة
 والالتزام بالعمل بما فيها وان لم يعلم ما فيها ولم يعمل فلو مات مجتهد يجوز له البقاء وان كان الاحوط مع عدم العلم
 مع عدم العمل ولو كان بعد العلم عد البقاء والعدل الى الحق بل الاحوط استحبابا على وجه عدم البقاء مطلقا ولو كان
 بعد العلم والعمل مسئلة ^ط في احتياط الاعلم اذا لم يكن له فتوى تختار المقلد بين العمل بها وبين الرجوع الى غيره الا
 فالاعلم مسئلة ^ط الاحتياط المذكور في الرسالة اما استحبابا وهو اذا كان مسوقا او طوقا بالفتوى واقا وجوب
 وهو ما لم يكن معه فتوى ويقتضى بالاحتياط المطلق وفيه تختار المقلد بين العمل به والرجوع الى مجتهد اخر او اما العلم فلا
 يجب العمل به لا يجوز الرجوع الى الغير بل تختار بين العمل بمقتضى الفتوى وبين العمل به مسئلة ^ط في صورتنا والمجتهد يختار
 بين تقليد اهلنا كما يجوز له التبعض في احكام العمل الواحد ^ط انه لو كان مثلا فتوى احدهما وجوب جنة الاستحباب
 التثنية في التبيح الاربع فتوى الاخر بالعكس يجوز ان يقلد الاول في استحباب التثنية والثاني في استحباب الجنة مسئلة ^ط
 لا يخفى ان تخصيص موارد الاحتياط على العام اذ لا بد فيه من الاطلاع التام ومع ذلك قد يعارض الاحتياط فلا بد
 من الترجيح وقد لا يلفت الى اشكال المسئلة حتى يحتاج وقد يكون الاحتياط في ترك الاحتياط مثلا الا هو ترك الموضوع بال
 المستعمل في رفع الحد الاكبر لكن اذا فرض انحصار الماء فيه الا هو التوضي به بل يجب في ذلك بناء على كون احتياط الترك استحبابا
 والاحوط الجمع بين التوضي به والتميم وايضا الا هو التثنية في التبيح الاربع لكن اذا كان في ضيق الوقت ويلزم من
 التثنية وقوع بعض الصلوة خارج الوقت فالاحوط ترك هذا الاحتياط ويلزم تركه وكذا التيمم بالخص خلا الاحتياط
 لكن اذا لم يكن معه الا هذا فالاحوط التيمم به وان كان عند الطير مثلا فالاحوط الجمع وهكذا مسئلة ^ط عمل التقليد
 هو رده هو الاحكام الفرعية العملية فلا يجزى في اصول الدين في مسائل اصول الفقه ولا في مبادئ الاستنباط من النحو
 والصرف ونحوها ولا في الموضوعات المستنبطة العرفية او اللغوية ولا في الموضوعات الضرورية فلو شك المقلد في ما يبع انه خالف
 مثلا وقال المجتهد انه خالفه فقلد له تقليد نعم من حيث انه مخبر عاقل يقبل قوله كما في اجبا العامة العادل وهكذا واما الموضوعات
 المستنبطة الشرعية كالصلوة والصوم ونحوها فيجري التقليد فيها كاحكام العلم مسئلة ^ط لا يعتبر الاعلى فيها امره
 تقدم هذا ما فرعه على الاحوط ترك التبعض في مثل هذا ^ط الا فتوى جواز التقليد للموضوع مطلقا لا تدرج التقليد في الحكم ^ط

هذا الاحتياط لا يترك ^ط
 يجب التقليد في الموضوعات المستنبطة
 المستنبطة للاحكام الشرعية ^ط
 بالاحتياط بالحوط القولي لليتين
 خصوصا اذا كان مذهب الثالوث
 وجوب البقاء الفقه هذا
 الاحتياط لا يترك كما مر الفقه
 فيه نظير الاحتياط الا فتوى
 عدم جواز التبعض فيما اذا كان
 مجمع على فتوى كل منهما باطلا
 ولا يفرق بينهما بواحد منهما كما اذا
 افترق على نتيجة واحدة وتزلزل
 حلية الاستراحة في المثال المذكور
 كورد كذا الحاشية نظيره بل لا
 حوط ذلك ايضا في العلمين
 الذين بينهما ارتباط فلا يفرق
 التقليد في قصر الصلوة لو اختلف
 وفي عدم قصر الصوم لاخر في
 الفرائض اختلفوا في اجابته
 القصر فيهما الفقه الموضوع
 المستنبط لكون الكثر هو مطلق
 المال المذكور تحت الارض او
 خصوص الذهب الفضة او
 غير ذلك ولكون الصعيد هو
 التراب الخالص او مطلقا وفي
 الارض وهكذا الفقه والظاهر
 والمفاد وامثال ذلك وان لم
 يكن مباح من التقليد الا انه
 لما كان مستغنا عن الدعوى الكلي
 مثل وجوب الحجر وجواز التيمم
 مثلا كان موقفا من الفقه
 بل القين هو التام قد قرأنا
 ان الا فتوى عدم الكفاية الا
 مع قسمة المسائل ام لا
 المتأخرين اذا اختلفوا على
 فتوى كل واحد منهما لا يجرى
 التبعض في المثالين
 على الا فتوى حكم الموضوع المستنبط
 لكون الصعيد هو التراب الخالص
 او مطلقا وفي الارض وان لم
 يكن يفرق موقفا من الفقه لكنه
 باسم الحكم الشرعي الذي هو
 جواز التيمم ونحوه يكون موقفا
 له حكم موقفا لا يشترط

المدار في التجر وعقد التدافع
لا العلوقا اذا كان متدافعا
لا يخرج ع ج شيرازي
في اطلاقه تامل ع ج شيرازي
قد مر ان ذلك في خصوص
ما اذا كان منشأ النزاع
هو الاختلاف في الحكم الشرعي
الفتحة اصطهبا نافي مد ظله
اذا كان العلوق تليقا او كثر
يشبه في الدفع والقوة
فيه تامل الفتحة اصطهبا
قد مر التامل فيه الفتحة
الاقوى جواز التراجع الى
غير العلم الا اذا كان
منشأ النزاع هو الاختلاف
في الحكم الشرعي فالأحوط
التراجع الى العلم جبه
مد ظله

الغلة

في مطهرة مثل هذا الاستحالة
اشكال جبه مد ظله الشريف
قد مر الاشكال فيه جبه

راجع الى المجتهد الا في التقليد اذ الولاية على الايتام والمجانين والاقواق التي لا مولى لها والوصايا التي لا
وصى لها ونحو ذلك فلا يعتبر فيها الاعلية نعم الا حوط في القاض ان يكون علم من في ذلك البلد او في غيره مما لا حرج
في التراجع اليه **مسئلة** اذا تبدل رأي المجتهد هل يجب عليه اعلام المقلدين ام لا فيه تفصيل فان كانت الفتوة الساموقة
لا حيا فالظاهر عقد الوجوه وان كانت مخالفة فالأحوط الاعلام بل لا يخلو عن قوة **مسئلة** لا يجوز للمقلد اجراء اصاله
البرائة والطهارة والاستحالة في الشبهة الحكمية واما في الشبهة الموضوعية فيجوز بعد ان قلد المجتهد في حجته امثلا اذا شد
في ان عرق الخب من المحرم مخبر ام لا ليل اجراء اصل الطهارة لكن في ان هذا الماء او غيره لاقت نجاسة ام لا يجوز
لجراها بعد ان قلد المجتهد في جواز الاجراء **مسئلة** المجتهد الغير العادل او مجهول الحال لا يجوز تقليده وان كان مؤثقا
به في قواه ولكن قواه معتبرة لعل نفسه لا ينفذ حكمه ولا تصرفاته في الامور العامة ولا ولاية له في الاوقاف
الوصايا واموال القصر والغيب **مسئلة** الظن يكون قوى المجتهد كذا لا يكفي في جواز العمل الا اذا كان حاصل من ظاهر
لفظه شفاها او لفظ الناقل او من الفاظة في رسالته والحاصل ان الظن ليس حجة الا اذا كان حاصل من ظواهر الالفاظ
منه او من الناقل **فصل في المياه** الماء اما مطلق او مضى كالمعصر من الاجسام او المنزج بغيره كما يخرج عن صدق
اسم الماء والمطلق اقسام البحار والنابع غير البحار والبر والمطر والكر والقليل وكل واحد منهما مع عقد ملاقات النجاسة
ظاهر مطهر من الحث والخب **مسئلة** الماء المضامع عدم ملاقات النجاسة طاهر لكنه غير مطهر من الحث والخب
ولو في حال الاضطراب وان لا في نجاسته وان كان كثيرا بل وان كان مقدار الف كثر فانه يخرج بمجرى ملاقات النجاسة
ولو بمقدار اسبرة في احد اطرافه فيخرج كله نعم اذا كان جاريا من العا الى السافل ولا في سافل النجاسة لا يخرج العا
منه كما اذا صاب الجلاب من ابريق على يد كافر فلا يخرج ما في الابريق وان كان متصلا بما في يده **مسئلة** الماء المطلق لا يخرج
بالضعيف عن اطلاقه نعم لو مزج معه غيره وصعد كما الورد يصير مضى **مسئلة** المضى المصعد مضى **مسئلة**
المطلق او المضى يخرج بطهر بالضعيف لا استحالة نجاسته ما دام ماء **مسئلة** اذا شك في ما مع انه مضى او مطلق فان علم حا
التابعة اخذ بها والا فلا يحكم عليه بالاطلاق ولا بالاضافة لكن لا يرفع الحث والخب ويخرج بملاقاة النجاسة ان كان
وان كان بقدر الكثرة لا يخرج لاحتمال كونه مطلقا والاصل الطهارة **مسئلة** المضى يخرج بطهر بالضعيف كما مر بالاستحالة
في الكروا البحار **مسئلة** اذا التقي المضى بالخروج في الكرفج خرج عن الاطلاق الى الاضافة يخرج ارضا مضى فاقبل **مسئلة**

اذا كان المنزج به كثيرا بحيث لا يصعد على المصعد اسم الماء بلا اضافة ج ط برود ج ط مد ظله العالي محل اشكال ج ط
تقدم الاشكال فيه ج ط برود ج ط مد ظله الشريف

وان حصل الاستهلاك والاضافة دفعة لا يحكم بعدم تجسده عن وجه لكنه مشكك في ان الحصر الماء في مضاف
مخلوط بالطين في سعة الوقت يجب عليه ان يصير حتى يصفو ويصير الطين الى الاسفل ثم يتوصلا على الاخر وفي ضيق الوقت يتم
لصد الوحد مع التغير في سعة الماء المطلق باقامة حتى يجازيه بخبر في التغير بالنجاسة في احد اوصاف الثلاثة
من الطعم الرائحة واللون بشرط ان يكون بملاقات النجاسة فلا يتغير اذا كان بالمجاورة كما اذا وقعت ميتة قريبا من الماء فصار
جائفا وان يكون التغير باوصاف النجاسة ووافضا المتغير فلو وقع فيه دبر نجس فصار احمر او اصفر لا يتغير الا اذا صير مضافا
فعم لا يعتبر ان يكون بوقوع غير النجس فيه بل لو وقع فيه من نجس حامل لا وضا النجس فغيره بوصف النجس ايضا وان يكون
التغير حيا فان قيل لا يضر فلو كان لون الماء احمر او اصفر فوقع فيه مقدار من الدم كان غيره لولم يكن كذلك لا يتغير وكذا اذا
صب فيه بول كثير لا لون بحيث لو كان له لون غيره وكذا لو كان جائفا فوقع فيه ميتة كانت غيره لولم يكن جائفا وهكذا
ففي هذه الصور ما يخرج عن صفة الاطلاق محكوم بانها على الاقوى مشكك في لو تغير الماء بما عدا الاوصاف المذكورة
من اوصاف النجاسة مثل الحموضة والبرودة والرق والغلظة والخفة والثقل لا يتغير ما يصير مضافا مشكك في لا يتغير في تجسده ان
يكون التغير بوصف النجس بعينه فلو حدث فيه طعم او لون او ريح غير ما بالنجس كالواصف الماء مثلا بوقوع الدم يتغير وكذا لو حدث
فيه بوقوع البول والعذرة والحمأة اخرى غير انهما فالمناط تغير احد الاوصاف المذكورة بسبب النجاسة وان كان من غير
منه وصف النجس مشكك في لا فرق بين ذوال الوصف الاصل للماء او العاد فلو كان الماء احمر او اسود لعارض فوقع فيه البول
حقصارا يصفى ويتغير وكذا اذا زال طعمه العرضي او ريحه العرضي مشكك في لو تغير طرف من الحوض مثلا يتغير فانكا الباء في اقل
من الكثر يتغير الجميع وانكار بقدر الكثرة على الطهارة واذا زال تغير ذلك البعض طهر الجميع ولولا يحصل الامتزاج على الاقوى
مشكك في اذا وقع النجس في الماء فلم يتغير ثم تغير بعد مدة فان علم استناده الى ذلك النجس يتغير والا فلا مشكك في اذا وقعت
الميتة خارج الماء ووقع جوف منها في الماء وتغير بسبب المجموع من الداخل والخارج يتغير بخلاف اذا كانتا خارجا خارج الماء
مشكك في اذا اشك في التغير وعد او في كونه للمجاورة او بالملاقاة او كونه بالنجاسة او بظاهر لم يحكم بالنجاسة مشكك في اذا وقع
في الماء دم وشي طاهر احمر فاجتمع لم يحكم بالنجاسة مشكك في الماء المتغير اذا زال تغيره بنفسه من غير اتصال بالكراد
الجاري لم يظهر نعم الجار والنابع اذا زال تغيره بنفسه طهر لا يتصل بالمادة وكذا البعض من الحوض اذا كان الباء في نقد
الاقوى تجسده لو فرض وقوعه لكنه يمنع الوقوع بكلا قسميه ح ط هذا اذا كان النجس مزوجا بعين النجس بحيث يسند التغير الى ملاقات النجس
في ضمنه والا فلا يتغير محل اشكال ح ط النجس في الصورة الاولى منها بل الثالثة ايضا لا يتغير من قوة ح ط الا حوط ابتداء الامتزاج في

خالطه بالطين بحيث لو لا
خلط به كان ما مطلقا
بل الاقوى الف ح
بل يتغير على الاحوط خصوصا
اذا كانت موافقة لون
الماء للون النجاسة بالعارض
لا يجب الخلقة وكذا في
الجائفة الف ح امطبا
في اشكال مع عدم صدق
الوحد بدونه الف ح
بعض في الماء الكبير الف ح
على الاحوط الف ح
مع الامتزاج ايضا ان له
نقد في الوحد بدونه
وكذا في لاحقة كافر الف ح
بل يتغير مطلقا لا يتغير
المضاف الملحق في متهم
حينئذ بكلا قسميه ح ط
بل الاقوى ح ط مد ظله
بل لان عدم الوحد في مجموع
الوقت حاصل في الضردون
التغير ح ط لو كان المانع
من التغير الوصف العارض
للماء من الخارج من مزج او
خلط بشي مع من نفس الماء
والهواء فلا يتغير الحكم بالطهارة
من الاشكال ح ط مد ظله
على الاحوط ح ط مد ظله

الغالب



الكثر كما في فصل الماء الجارى وهو النابع السائل على وجه الارض فوقها وتحتها كالقنطرة لا ينجر بملاقاة
البحر بالغير سواء كان كرا او اقلد سواء كان بالفردان او بنحو الرشح ومثله كل نابع وان كان واقفا مسئلة الجار
على الارض من غير مادة نابعة او رشح اذا لم يكن كرا ينجر بالملاقات نعم اذا كان جاريا من الاعلى الى الاسفل لا
ينجر اعلاه بملاقات الاسفل للخاصة وانكار قليلا مسئلة اذا شئت ان له مادة ام لا وكان قليلا ينجر بالملاقات
مسئلة يعبر في عقد ينجر الجار اتصالا بالمادة فلو كانت المادة من فوق ترشح وتقاطر فان كان دون الكر ينجر نعم اذا
محل الرشح للخاصة لا ينجر مسئلة يعبر في المادة الدوام فلو اجتمع الماء من المطر وغيره تحت الارض ترشح وان
لا يلحق حكم الجارى مسئلة لا تقطع الاتصال بالماء كما لو اجتمع الطين فنع من التبع كان حكمه حكم الراكدان اذيل
الطين يلحق حكم الجار وان لم يخرج من المادة شي فاللزم مجرد الاتصال مسئلة الراكد المتصل بالجار كالجار
فالحوض المتصل بالنهر باقية يلحق حكمه وكذا اطراف النهر وان كان ماؤها واقفا مسئلة العيون التي تنبع في الشتاء مثلا
وتنقطع في الصيف يلحقها الحكم في زمانينها مسئلة اذا تغير بعض الجارى دون بعضه الاخر فالطرف المتصل بالمادة لا
ينجر بالملاقات وان كان قليلا والطرف الاخر حكمه حكم الراكدان تغير تمام فطر ذلك البعض المتغير والا فالمتغير هو بقا
المتغير فقط الاتصال ما عداه بالمادة فصل الراكد بلا مادة ان كان دون الكر ينجر بالملاقات من غير فرق بين الخشب
حتى براس ابرة من الدم الذي لا يدركه الطرف سواء كان مجتمعا او متفرقا مع اتصالها بالتواء فلو كان هناك حفرة متعدي
فيها الماء وانقلت التواء لم يكن المجموع كرا اذا لاقى البحر واحدة منها تنجر الجميع وان كان بقدا الكر لا ينجر وان كان
متفرقا على الوجه المذكور فلو كان ما في كل حفرة دون الكر وكان المجموع كرا ولا واحدة منها ينجر لا تنجر لانها
بالبقية مسئلة لا فرق في تنجر القليل بين ان يكون واردا على الخاصية او مورودا مسئلة الكر يجب ان يكون الفوانيس
رطل بالعراف وبالمساحة ثلث واربعون شبرا الا ثمن شبرا بالمر الشاه وهو الف مائة وثمانون مثقالا الى الصير يصير
اربعة وستين مثقالا الا عشرين مثقالا مسئلة الكر حفرة الانسلا مبرو وهي مائة وثمانون مثقالا مائة واثنتان
وتعون حقه ونصف حقه مسئلة اذا كان الماء اقل من الكر ولو بنصف مثقال يجري عليه حكم القليل مسئلة
اذا لم يبا و سطوح القليل ينجر العالي بملاقات السافل كالعكر نعم لو كان جاريا من الاعلى الى الاسفل لا ينجر العالي
الا حوض فيه اجراء حكم الراكد الا ان يصير جاريا ولو بالعلاج اذا كان العلوي على وجه التسليم او الترخيص النسيب
فيه تامل كما برز جردى مدظلا الشرف هذا اذا كانت سطوحها متساوية او مختلفة مع عدم الجريان اما اذا جرى من
الاعلى الى الاسفل فهي اعتصام العالي منه بالسافل اشكال نعم يعتصم السافل منه بالعالي على الاقوى كما برز جردى

كفاية ما بلغ مكثره شيئا
تلاش شبرا لا يخلو عن قوة
فيه اشكال والاحوط الاعتصام
بالملاقات اذا لم يكن كرا
لم يصدق عليه عنوان البر
ويظهر بالترشح الموجب لجرية
فعلام مع الامتزاج لنجر
لنجر ترون العلوي شيئا
لنجر شيئا في الدفع
لقوة الف في تامل
الف اصطفايا في مدظلا
على الاحوط الف اصطفايا
اذا كان العلوي شيئا
لنجر يجاب دفع الماء بقوة
ما كان اعدادا بالارفع
فيه بل لا يبعد ان يكون
الاعتصام هو الدفع مطلقا
كسائر لكر اعتبار العلوي
الاحوط جسم مدظلا العالي
وان كان يلحق حكم الكر لو كان
مجموع ما تحت الارض مع
الاتصال وكونها لا زيادة
بالعام مقداره ومع التلافي
يتنى من ذلك يلحق حكم القليل
جسم مدظلا لو كان بعضها
اعلى والماء جاريا منه با
للدفع والقوة فكفاية كربة
المجموع مطلقا كد كربة
نضا لو كان ملا في البحر هو
في غابة الاشكال بل لا ينفصل
لا يخلو عن قوة نعم لو كان
الحا حذركم الاعتصام بالتسا
جسم مدظلا وكفاية شبرا
شبرا لا يخلو عن قوة جسم مدظلا

في المياه

(١١٠)

بملاقات السائل من غير فرق بين العلوي الشريف والشرحي مسئلة اذا جمد بعض الماء المحض والباقي لا يبلغ كثر الخبز
بالملاقاة ولا يصح جمل اذا ابشينا شيئا بخر ايضا وكذا اذا كان هناك ثلج كثير فذا بانه اقل من الكثرة فينجس بالملاقاة
ولا يعصم بما بقي من الثلج مسئلة المياه المتكوك كونه مع عدم العلم بحالته السابقة في حكم القليل على الاحوال
كان الاقوى عدم نجس بالملاقاة نعم لا يجري عليه حكم الكثرة يظهر ما يحتاج تطهير الى القاء الكثرة عليه لا يحكم بطهارة
متنجس غل فيه وان علم حاله السابقة بحجبه عليه حكم تلك الحالة مسئلة الكر المسبوق بالقلعة اذا علم ملاقاته للنجاسة
ولم يعلم السابق من الملاقاة والكثرة ان يجل تاريخها او علم تاريخ الكثرة حكم بطهارة وانكار الاحوال المتنجس وان علم تاريخ الملاقاة
حكم بنجاسته واما القليل المسبوق بالكثرة الملاقاة فان جمل التاريخ ان وعلم تاريخ الملاقاة حكم فيه بالثبوت مع الاحتياط المذكور
وان علم تاريخ القلة حكم بنجاسته مسئلة اذا وجد نجاسة في الكثرة لم يعلم انها وقعت فيه قبل الكثرة او بعدها يحكم بطهارة
الا اذا علم تاريخ الوقوع مسئلة اذا حدث الكثرة والملاقاة في واحد حكم بطهارة وانكار الاحوال الاجتباء مسئلة
اذا كان هناك ما كان احدهما كثر والاخر قليل ولم يعلم ان احدهما كثر فوقع نجاسة في احدهما معينا وغير معين لم يحكم بالنجاسة
وان كان الاحوط في صورة التغير الاجتناب مسئلة اذا كان ماء ان احدهما المعين نجس فوقع نجاسة لم يعلم بوقوعه في
النجس او الطاهر لم يحكم بنجاسة الطاهر مسئلة اذا كان كثر لم يعلم انه مطلق او مضاف فوقع نجاسة لم يحكم بنجاسة
واذا كان كثر ان احدهما مطلق والاخر مضاف وعلم وقوع النجاسة في احدهما ولم يعلم على التبعين يحكم بطهارة هما مسئلة
القليل النجس المتمكرا بطاهر ونجس نجس على الاقوى فضلا عن المطر حال تقاطره من السماء كالجارية فلا ينجس ما لا يتغير
وان كان قليلا سوا جرم من الميزاب او على وجه الارض ام لا بل وتكاثرات بشرط صد المطر عليه اذا اجتمع في مكان واحد
فيه النجس طهر وان كان قليلا كثر فادام يتقاطر عليه من السماء مسئلة النوب والفرش النجس اذا تقاطر عليه عذو نفذ في
جميعه طهر ولا يحتاج الى العصر والعقد اذا وصل الى بعض طهر ما وصل اليه هذا اذا لم يكن فيه عين النجاسة
الا فلا يطهر الا اذا تقاطر عليه بعد ذلك عينا مسئلة الاناء المتروك من النجس كالحطب الشربة ونحوها اذا تقاطر عليه
طهر ماؤه واناءه بالمقدار الذي فيه ماء وكذا ظهره واطرافه ان وصل اليه المطر حال التقاطر ولا يقبر فيه الا متراجح بين كراهة
الى تمام سطح الطاهر وان كان الاحوط ذلك مسئلة الارض النجسة نظير بوصول المطر اليها بشرط ان يكون من السماء
ولو باعانة الريح واما الوصول اليها بعد الوقوع على محل اخر كما اذا ترشح بعد الوقوع على مكان فوصل مكانا اخر لا ينجس
الشيء بالتسليم في كونه مندفع بقوة ج ط ر و ج ر د تظلم بعض صورته على اشكال ج ط الاقوى فيه ايضا هو الحكم
بالطهارة ج ط لا يترك ج ط ر و ج ر د يمد ظله الشريف

المداد في عدم النجس هو الجرم
والندفع كما مر في شراة
بل الاقوى ج ط في كفاية
لفطرات الشيء اشكاله
المشابه للتسليم كما مر في
بل الاقوى في كفاية
لا يترك في صورة الجمل بخر
لفطرات لا يترك فيها اذا جمل
الارض ان كان كثر في كفاية
وكذا في جمل التاريخات
كم تقدم عند هذا الاحتمال
لا يترك بل لا ينجس من قوة الفطرات
بل الاقوى خصوصاً اذا كان
مستوفى شدة ثم علم جمل
صدوره احدهما كثر لفساد
ومنع جريان الماء من
جزء الى جزء اخر ولو علم
الصلابة على الاحوط الفطرات
المحروية بخر ربح مصدبه
العلم تاريخ مداه وكذا
هو الاقوى كثر هذا الاحتمال
لا يترك بل لا ينجس من قوة
فطراته كثر في تاريخ مضاف
الحكم بالنجاسة هو الاقوى ج ط
هذا مسئلة نفذ من ما سبق وقد
كرهنا ان ما جمل فيه سراج
حكمه كذا كالمعلوم تاريخ وقوة
ج ط بل الاقوى ج ط كذا
نظيره ج ط مذكور في
في كفاية فطرات اشكاله
لا يترك في جمل التاريخات
الارض ان كان كثر في كفاية
ج ط لا يترك في جمل التاريخات
الارض ان كان كثر في كفاية

في المياه

١٣١٤

فليلا يظهر بالاتصال بكر طاهره بالجاري أو النابع الغير جاري وأن لا يحصل الامتزاج على الأقوى وقد
 نزول المطر مسئلة لا فرق بين غناء الاتصال في حصول الظهور في غير محذره وان كان الكرم المصير مناه على وجوب
 اسفل على هذا فاذا اتى الكرم لا يلزم نزول جميعه فلو اتصل ثم انقطع كفى نعم اذا كان الكرم طاهر اسفل والنجس
 يجري عليه من فوق لا يظهر الفوقان هذا الاتصال مسئلة الكرم الملو من باب الجواز انما يجوز في بعضه لا يبر
 صيانة وغسل مسئلة الماء المنقى اذا اتى عليه الكرم في تغيره لا يغيره لا حاجة الى التمسك بغيره ولو كان لكن
 بشرط ان يبقى الكرم الملقى على حاله من اتصال اجزائه وعدم تغيره فلو تغير بعضه قبل زوال تغير النجس او تغيره بحيث لم
 يتو مقادير الكرم متصلا باقيا على حاله نجس ولو كيف الظاهر الاول زالة التغير لا ثم التمسك الكرم واصله بمسئلة
 تثبت نجاسة الماء كغيره بالعلم وبالبيته وبالعدل الواحد على اشكال لا يترك فيه الاحتياط بقول ذي المبدأ له يكن
 حاد لا ولا تثبت بالظن المطلق على الأقوى مسئلة اذا خبر ذو البديهة وقامت البيته على الطهارة قدمت
 البيته واذا تعارض البيتان فاقضا اذا كانت بيته انطقت مستد في العلم وكانت مستد في الاصل ففقه بيته
 النجاسة مسئلة اذا شهد اثنان باحد الامر وشهد اربعة بالآخر يمكن بالاعتماد انما الاشياء لا يثبت بها
 الاخرين مسئلة الكرية تثبت بالعلم وبالبيته وفي شوقها بقول صاحب الدوحة انكار لا يخلو عن اشكال كان في
 اخبار العدل الواحد ايضا اشكالا مسئلة يجوز شرب الماء النجس في الضرورة ويجوز سقي الحيوان بالبل ولا عشا
 ايضا ويجوز بيعه مع الاعلام فصل الماء المستعمل في الوضوء طاهر مطهر من حدث ونجس كذا المستعمل في الاغتسال مسئلة
 واما المستعمل في الحدث الاكبر رفع طهارة البدن لا اشكال في طهارته ودفن النجس لا قوى جواز استعماله في رفع الحدث
 ايضا وانكار الاحوط مع وجود غيره النجس عنه واما المستعمل في الاستنجاء ولو من البول مع الترويض لا يثبت طهره برفع
 النجس ايضا لكن لا يجوز استعماله في رفع الحدث ولا في الوضوء والغسل المذبر واما المستعمل في رفع نجس الاستنجاء
 فلا يجوز استعماله في الوضوء والغسل ولا في طهارة ثوبه ولا في استعماله في الاقوى انما الغسل للمزلة لا لغيره في الغسل لغو
 المزلة الاحوط الاجاب مسئلة لا اشكال في العصر ان تقع في الاثناء عذر الغسل ولو قبل بعد جواز استعمال
 خصاله حد الاكبر مسئلة في شرط طهارة الماء الاستنجاء امور الاول عدم تغيره في احد الاوقات الثلاثة
 عند صور نجاسة اليه من خارج الثالث عدم العقد الفاضل على وجه لا يفسد معه الاستنجاء الشرع لا يثبت في
 من الاحوط اغتزاره في قته من مياه مضاف بوجه مستد في العلم لا في الاصل ولا في التمسك به في غير مسئلة يجوز
 مسئلة لا يفسد من قوه ج ط لا يبر ط ط لا يخلو من التمسك به بوجه مستد في العلم لا في الاصل ولا في التمسك به في غير مسئلة يجوز

فيه فليلا يظهر بالاتصال بكر طاهره بالجاري أو النابع الغير جاري وأن لا يحصل الامتزاج على الأقوى وقد
 نزول المطر مسئلة لا فرق بين غناء الاتصال في حصول الظهور في غير محذره وان كان الكرم المصير مناه على وجوب
 اسفل على هذا فاذا اتى الكرم لا يلزم نزول جميعه فلو اتصل ثم انقطع كفى نعم اذا كان الكرم طاهر اسفل والنجس
 يجري عليه من فوق لا يظهر الفوقان هذا الاتصال مسئلة الكرم الملو من باب الجواز انما يجوز في بعضه لا يبر
 صيانة وغسل مسئلة الماء المنقى اذا اتى عليه الكرم في تغيره لا يغيره لا حاجة الى التمسك بغيره ولو كان لكن
 بشرط ان يبقى الكرم الملقى على حاله من اتصال اجزائه وعدم تغيره فلو تغير بعضه قبل زوال تغير النجس او تغيره بحيث لم
 يتو مقادير الكرم متصلا باقيا على حاله نجس ولو كيف الظاهر الاول زالة التغير لا ثم التمسك الكرم واصله بمسئلة
 تثبت نجاسة الماء كغيره بالعلم وبالبيته وبالعدل الواحد على اشكال لا يترك فيه الاحتياط بقول ذي المبدأ له يكن
 حاد لا ولا تثبت بالظن المطلق على الأقوى مسئلة اذا خبر ذو البديهة وقامت البيته على الطهارة قدمت
 البيته واذا تعارض البيتان فاقضا اذا كانت بيته انطقت مستد في العلم وكانت مستد في الاصل ففقه بيته
 النجاسة مسئلة اذا شهد اثنان باحد الامر وشهد اربعة بالآخر يمكن بالاعتماد انما الاشياء لا يثبت بها
 الاخرين مسئلة الكرية تثبت بالعلم وبالبيته وفي شوقها بقول صاحب الدوحة انكار لا يخلو عن اشكال كان في
 اخبار العدل الواحد ايضا اشكالا مسئلة يجوز شرب الماء النجس في الضرورة ويجوز سقي الحيوان بالبل ولا عشا
 ايضا ويجوز بيعه مع الاعلام فصل الماء المستعمل في الوضوء طاهر مطهر من حدث ونجس كذا المستعمل في الاغتسال مسئلة
 واما المستعمل في الحدث الاكبر رفع طهارة البدن لا اشكال في طهارته ودفن النجس لا قوى جواز استعماله في رفع الحدث
 ايضا وانكار الاحوط مع وجود غيره النجس عنه واما المستعمل في الاستنجاء ولو من البول مع الترويض لا يثبت طهره برفع
 النجس ايضا لكن لا يجوز استعماله في رفع الحدث ولا في الوضوء والغسل المذبر واما المستعمل في رفع نجس الاستنجاء
 فلا يجوز استعماله في الوضوء والغسل ولا في طهارة ثوبه ولا في استعماله في الاقوى انما الغسل للمزلة لا لغيره في الغسل لغو
 المزلة الاحوط الاجاب مسئلة لا اشكال في العصر ان تقع في الاثناء عذر الغسل ولو قبل بعد جواز استعمال
 خصاله حد الاكبر مسئلة في شرط طهارة الماء الاستنجاء امور الاول عدم تغيره في احد الاوقات الثلاثة
 عند صور نجاسة اليه من خارج الثالث عدم العقد الفاضل على وجه لا يفسد معه الاستنجاء الشرع لا يثبت في
 من الاحوط اغتزاره في قته من مياه مضاف بوجه مستد في العلم لا في الاصل ولا في التمسك به في غير مسئلة يجوز
 مسئلة لا يفسد من قوه ج ط لا يبر ط ط لا يخلو من التمسك به بوجه مستد في العلم لا في الاصل ولا في التمسك به في غير مسئلة يجوز

في النجاسات

مسألة (١٥)

الأماء مشكوك اطلاقه واضافة ولم يتقرر انه كان في السابق مطلقاً بتميمه للصلاة ونحوها ولا في الجمع بين التيمم والوضوء **مسألة** اذا علم لهما ان هذا الماء اما نجس او مضايحوش شره لكر لا يجوز التيمم وكذا اذا علم انه اما مضايحوش او مضكور اذا علم انه اما نجس او مضكور ايضا كالايجوز التيمم والقول بان يجوز التيمم صنفان **مسألة** لو ايقن احد الانانيين المشبهين من حيث النجاسة والغصبة لا يجوز التيمم بالآخر وان زال العلم بالاجمال ولو ايقن احد الشبهين من حيث النجاسة لا يكفي الوضوء بالآخر بل الاحوط الجمع بين التيمم **مسألة** ملا في الشبهة المحصورة لا يجزى عليه بالنجاسة كالمسألة الاجتناب **مسألة** اذا انحصر الماء في الشبهين تعين التيمم وهو واجب رافقهما ولا الاحوط ذلك لكان الاقوى العدم **مسألة** اذا كان انا واحداً المعين نجس الاخر طاهر فادى واحد او لم يعلم انه لهما فالباب محكوم بانها رده وهذا نجس ما لو كانا مشبهين وادى واحد فانه يجب الاجتناب عن الباقي والفرق ان الشبهة في هذه الصورة بالنسبة الى الكايدية بخلاف الصورة الثانية فان الماء البلاء كان طرفاً للشبهة من الاول وقد حكم عليه بوجوب الاجتناب **مسألة** اذا كان هناك انا، لا بعد لزيد وعمرو والمفروض انه ما دون من قبل زيد فقط في الضرر في ماله لا يجوز استعماله وكذا اذا علم انه لزيد مثلاً لكن لا يعلم انه ما دون من قبله او من قبل عمرو **مسألة** في المائتين المشبهين اذا اوقنا باحدهما او اغتسل وغسل بدم من الاخر تم وضوءه او اغتسل صح وضوءه او غسله على الاقوى لكن الاحوط نزول هذا التجمع وجداً ما معلوم الطهارة ومع الانحصار الاحوط ضم التيمم ايضا **مسألة** اذا كان هناك ما نازق وضوءاً باحدهما او غتسل وبعد الفراغ حصل له العلم بان احدهما كان نجساً ولا يدرك انه هو الذي توضع عليه او غيره ففي صحة وضوءه او غسله اشكال اذ جاز ان قاعدة الفراغ هنا محل اشكال واما اذا علم بجلسته احدهما المعين وطهارة الاخر فوضوءه او بعد الفراغ شك في وضوءه من الطاهر او من النجس فالظاهر صحة وضوءه لقاعدة الفراغ نعم لو علم انه كان جين الوضوء غافلاً عن نجاسات احدهما بشكل جريها **مسألة** اذا استعمل احد الشبهين بالغصبة لا يحكم عليه بالضمان الا بعد تبين ان الاستعمال هو الغصبة **فصل** في نجس العين كالكلب والخنزير والكافر نجس وسور طاهر العين والاكحرام اللحم او كان من الموضع او كان حياً نعم يكره سور حرام اللحم ما عدل المؤمن بل والهرة على قول وكذا بكرة سور مكروه اللحم كالحمل والبغال والخمير وكذا سور الحائض المتممة بل مطلق المنهم **فصل** النجاسات اثني عشرة الاول والثالث البول والغائط من الحيوان الذي لا يؤكل لحمه انسانا وغيره برتبا او بحجر باصغير او كبير بشرط ان يكون له دم سائل حين الذبح في الطيور الحرمه الاقوى عدم النجاسة لكن الاحوط فيها ايضا الاجتناب خصوصاً الحفاش وضوءه او لوله ولا فرق في غير المأكول بين ان يكون أصيب

بل يجب على الاقوى عدم النجاسة مع الانحصار والشبهة فيهما مع عدم مصادق بل الاقوى هو النجاسة كما في رد المحتار

بل الاحوط التيمم مشكوك
يعنى مع الانحصار واما مع وجود الماء النجس فتعين الوضوء به القوي صحيح
يعنى اذا علم ان بعض امرئ لا جميعها والافلا شبهة في نجاسته القوي مشكوك
لا يترك الاحتياط فيه ذلك الحال السابقة في الاضراف
لنجاسته شبهة علم ان لا يصرف بعضها طاهر مع مشكوكا
هذا ما في في في السنة العاشرة مع مشكوكا
في اطلاق اشكال بل مع هذا الاحتياط لا يرد
بل الاحوط دفع ردت نجس
هو دورا نحو التيمم بل يرد
ولا يثبت كاشف من في
مسألة السابعة مع مشكوك
والاحوط عادة تؤخذ
ان قيل في نجس حرام
لا يترك نجس مشكوكا
بل الاحوط خبر مدد
بطلان هو ما في في في
مع الاحتياط مع عدم نجاسة
عن الوضوء وحينئذ
احرم حرام مدد
هذا الاحتياط كما في في
في رطباتها في حرامها
وبول الحمار في نجاسته
حيث مدد في شرب
رسول في في في
مودة ومودة حرام
مدد في شرب

[illegible]

1111

على الأقوى وانكار الأحوط الاجتناب عنها نعم لا اشكال في طهارة ما فيها من شيء ما المباحة من شيء
وكذا في مسكها نعم اذا اخذت من ذلك شيء يحكم بطهارتها ولو لم يعلم انها مباحة من شيء او كانت مسئلة مباحة
نفس له ظاهره كالوزع والعقرب الخفاش والتمك كذا الخ والتمسك او اقل يكونه فانصر عدم معلوقه ذلك
مع انه اذا كان بعض اجزاء كذا لا يلزم الاجتناب عن المتكول كونه كذلك مسئلة اذا كانت في شيء من اجزاء
ام لا فهو محكوم بالانصاف وكذا اذا علم انه من الحيوان كترشك في انه قبال دم سائل ام لا مسئلة في ان كان في شيء
مما مات خفا في اقل او ذبح على غير الوجه الشرعي مسئلة ما يؤخذ من شيء من اللحم والسم والنجس ويجوز محكم
بالطهارة وان لم يعلم تدبكه وكذا ما يؤخذ من ارض المسلمين مضموحا اذا كان عليه ان لا يستعمل كمن لا يؤخذ الاجتناب
مسئلة ما يؤخذ من يد الكافر او يؤخذ من ارضه محكوم بالنجاسة الا اذا علم بسبب المسألة على مسئلة جلد
الميت لا يطهر بالدفع ولا يقبل الطهارة متى من ابناء سوى ميت المسلم فانه ظهر الغسل مسئلة التقط
ولو ج الروح يخرج وكذا الفرج في البصر مسئلة ملاقات الميتة بلا ضرورة مرتية لا توجب النجاسة على الأقوى و
انكار الأحوط غسل الملاء خصوصا في ميتة الانسان قبل الغسل مسئلة ينظر في نجاسة المسح خروج الروح
من جميع جده فلو مات بعض الجسد لم يخرج الروح من تمامه لم يخرج مسئلة مجرد خروج الروح بوجبات وان
كان قبل البرء من غير فرق بين الانسان وغيره نعم وجوب غسل الترتل الانسان خصوصا بما بعد برءه
المضغة نجسة وكذا الميتة وقطعة اللحم التي تخرج حين الوضع مع الطفل مسئلة اذا قطع عضو من الحيوان مع
متصل به ظاهره ادم الاتصال ويخرج بعد الانفصال نعم لو قطعت يد مثلا وكانت معلقة بجذعة رقيقة ولا حواف
الاجتناب مسئلة الجند المعروف كونه خصية كلب الماء ان لم يعلم ذلك واحتمل عدم كونه من اجزاء الحيوان فطاهر
وحلال وان علم كونه كذلك فلا اشكال في حرمة لكنه محكوم بالطهارة لعدم العلم بان ذلك الحيوان مما له نفس
مسئلة اذا قلع سنه او قصر ظفره فانقطع معه شيء من اللحم فاكراه فليس له جده هو ظاهر ولا يخرج مسئلة
اذا وجد عظام مجرد او شاة في ان يخرج العين او من غيره يحكم عليه بالطهارة حتى لو علم انه من الانسان ولم يعلم انه
من كافر او مسلم مسئلة الجلد المطروح ان لم يعلم انه من الحيوان الذي له نفس او من غيره كالتيمك مثلا يحكم
بالطهارة مسئلة الجرم مع الميتة كراة اقوى جواز الاستفاد بها فيما لا يشترط فيه الطهارة الخامس الذم من
اذا انفصلت منه بغيره بالبلوغ عند التحذ الذي يغسل عند واما النصوص فمن ذلك فالأقوى بحسبها وجبته من شيء
كان ما عدا ذلك لا حاجة الى بد المسلم في الحكم بطهارتها اذا ما باخذها من الطهارة بعد موتها او شاة من شيء لا يلزم
على الأحوط فيها وفيه مدساجه ونجس خلو الطاهر من شيء لا يلزم من سبيل التبرج به محذوكره مدساجه يستبرئ

[illegible]

كل ما انفردت له انسانا او غير كبير او صغير اقليل كان الدم او كثيرا او اقل ما لا انفرد له فظاهر كبير كان او صغيرا
 كالتمسك والبق والبرغوث وكذا ما كان من غير الحيوان كالحجر عند قتل سيد الشهداء ارواحه و
 وليست من دم الحيوان المتخالف في الذبيحة بعد خروج المتعارف سواء كان في العروق او في اللحم او في القلب والكبد فانه
 ظاهره اذ ارجع دم المذبح الى الجوف لرد النفس او لكون راس الذبيحة في علو كان نجسا وشرطا في طهارة المتخالف
 ان يكون مما يؤكل لحمه على الاحوط فانما يتخلف من غير المأكول يخرج على الاحوط فمسئلة العلقه المستحيلة من النجاسة
 من الانسان كان او من غيره حتى العلقه البيض ^ط الاجتناب عن البقعة من الدم الذي يوجد في البيض لكن اذا كانت في
 القفلة وعليه جلد رقيقة لا يخرج مع البياض اذا تمزقت الجلد فمسئلة المتخالف في الذبيحة وان كان ظاهر الكثرة
 الا ما كان في اللحم مما يبعد جرمه فمسئلة الدم الابيض اذا فرض العلم بكونه دما يخرج كما في خبر قصد العكرى ^ع صلوات
 عليه كذا اذا صب عليه دواء غير لونه الى البياض فمسئلة الدم الذي قد يوجد في اللبن عند تحلبه يخرج من اللبن
 فمسئلة الجنين الذي يخرج من بطن المذبح ويكون ذكاته بدكاة امة تمام دم مظاهر ولكنه لا يخلو عن اشكاله فمسئلة
 الصيد الذي ذكاته بالاصيد طهارة ما يتخلف فيه بعد خروج روحه اشكاله وان كان لا يخلو عن وجهه او اما ما خرج منه
 فلا اشكال في نجاسته فمسئلة الدم المتكاثف في كونه من الحيوان او لا يحكم بالطهارة كما ان الشيء الاحمر الذي يثقل في
 دم ام لا كذلك كذا اذا علم انه من الحيوان الفلاني ولكن لا يعلم انه مما انفردت له كدم الحية والتمساح وكذا اذا لم يعلم
 دم مشاة او سمك فاذا راي في ذنبه دما لا يدرك انه منه او من البق والبرغوث يحكم بالطهارة واما الدم المتخالف في الذبيحة اذا
 شك في انه من القسم الطاهر او النجس فظاهر الحكم بنجاسته عملا بالاستصحاب وان كان لا يخلو عن اشكال ويحتل الفضيل
 بينه فاذا كان الشك مرجحا احتمل رد النفس فحكم بالطهارة لاصالة عدم الرد وبينه ما كان لاجل احتمال كونه داسا على
 علو فحكم بنجاسته عملا باصالة عدم خروج المتعارف فمسئلة اذ اخرج من الجرح او الدم لثني اصفر لثني لانه
 دم ام لا يحكم بالطهارة وكذا اذا شك من جهة الظلمة انه دم ام فيجب عليه الاستعلام فمسئلة اذ احاط به
 فخرجت رطوبة لثني انه دم ام لا اصفر يحكم عليها بالطهارة فمسئلة الماء الاصفر الذي يخرج على الجرح عند
 البر طاهر الا اذا علم كونه دما او مخلوطا به فانه يخرج الا اذا استحال جلد فمسئلة الدم المراق في الامر حال غليها
 يخرج من غير وان كان قليلا مستهلكا والقول بطهارته بالنار لرواية ضعيف ضعيف فمسئلة اذا غرز ابرة او ادخل سكين
 في بدنه او بدن حيوان فان لم يعلم ملاقاته للدم في الباطن فظاهر وان علم ملاقاته لكنه خرج نظيفا فالاحوط الاجتناب
 بل هو الاقوى ^ط والاقوى عدم النجس ^ط بر جردى مذهب الشريفة

وكذا المتخالف في الحيوان
 المأكول من مأكول النجاسة
 ونحوه في مأكول النجاسة
 كان الاصل في ذلك
 عدم الغرض من هذا
 بل الاشكال في قوتها
 اذ لا يعلم بانه على قدر كونه
 من البق والبرغوث ونحوهما
 من غير ذى النفس مما انقلبه
 واحده منها من ذى النفس
 وخرج من فله عند جرمه
 والافالاحوط الاجتناب
 هذا الاصل ليس في كونه
 شتا فانه لا يبعد حكمه
 مع ان الطهارة لعدم جريان
 الاصل اليه من اصالة عدم
 خروج مقدار المتعارف في
 هذا الشئ من النجس وعند
 جريان استحسانه قبل
 لعدم ثبوت نجاسته مادام
 في الباطن كما اشار اليه
 ايضا في مذهبنا في
 بل الاقوى وجه هذا الاحتمال
 لا يترك جرمه مدله
 قوتى جرمه لو شك في حرج
 ما يقاد خروجه هو الاحوط
 ولا فرق بين الصورتين
 لفصل ضعيف او تردد دم
 معين بعد خروج المعتل بين
 ان يكون من خارج او من المأوى
 فان حكم بطهارته هو الاقوى
 جرم مدله العالي
 قد مر ان عدم النجس لا ما
 نجاسته في الباطن المحضة هو
 الاقوى جلالا ليس مدله

مسئلة اذا استهلك الدم الخارج من بين الاسنان في ماء الفم فالظاهر طهارته بل جواز بلعه نعم لو دخل من
الخارج ثم في الفم فاستهلك لا حوط الاجتناب عنه والاولى غسل الفم بالمضمضة ونحوها مسئلة الدم المجلد تحت
الاطفار او تحت الجلد من البدن لم يخل وصدق عليه الدم بخبر فلو انحرف الحد ومصل الماء اليه تخبر وتكبر معه الرضوخ
والغسل فحجب اخرجه ان لم يكن جرح ومعيجب ان يجعل عليه شيئا مثل الجبين فيوضا ونفثا هذا اذا علم انه دم
منجلد وان احتمل كونه نجسا كالدم من جهة الرضوخ كيكوزك غالباً فهو طاهر التادس والتابع الكلب والخير البريان
المجرب منها وكذا رطوباتها واخرها وان كانت لا تحل الحيوة كالشعر والعظم ونحوها ولو اجتمع احدهما مع الاخر او
مع اخر فولد منهما ولد فان صدق عليه اسم احدهما تبعه ان صدق عليه اسم احد الحيوانات الاخر او كان مما ليس له
مثل في الخارج كان طاهراً وان كان الاحوط الاجتناب عن التولد منهما اذا لم يصدق عليه اسم احد الحيوان الطاهر
بل الاحوط الاجتناب عن التولد من احدهما مع طاهر اذا لم يصدق عليه اسم ذلك الطاهر فلو نرى كلب على شاة
او خروف على كلبه ولم يصدق على التولد منهما اسم الشاة فالاحوط الاجتناب عنه وان لم يصدق عليه اسم الكلب
لثامن الكافر باقامته حتى المرتد بضميه اليهود والنصارى والمجوس كذا رطوباته واخراته سواء كانت مما تحل الحيوة
اولا والمراد بالكافر من كان منكراً للالهية او التوحيد والرسالة او ضرورياً من ضروريات الدين مع الالتفات
الى كونه ضرورياً بحيث يرجع انكاره الى انكار الرسالة والاحوط الاجتناب عن منكر الضرور مطلقاً وان لم يكن
مطلقاً الى كونه ضرورياً وولد الكافر يتبعه النجاسة الا اذا اسلم بعد البلوغ او قبله مع فرض كونه عاقلاً متميزاً وكان
اسلامه عن بصيرة على الاقوى ولا فرق في نجاسته بين كونه من خلال او من الزنا ولو في مذهب لو كان احداً لا يورث
مسألة فالولد تابع له اذا لم يكن عزراً بل مطلقاً على وجه مطابق لاصل الحيثان مسئلة الاقوى طاهر وولد الزنا
من المسلمين سواء كان من طرف او طرفين بل وان كان احداً لا يورث مسئلة لانكاره في نجاسته الغلات
والخارج والنواصب والماحجة والمجبر والقائلين بوحدة الوجود من الصوفية اذا التزموا باحكام الاسلام فالافوى
عدم نجاستهم الا مع العلم بالتزامهم بلوازم مذاهبهم من تفاسد مسئلة غير لائحة عشرة من فرق الشيعة
اذا لم يكونوا فاسقين ومعادين لساير الائمة ولا سائير طاهرون واما مع النصب والتب لائمة الذين لا
بامامتهم فيهم مثل سائر النواصب مسئلة من شذ في اسلامه وكفره طاهر وان لم يحجر عليه سائر احكام الاسلام
التامع المخبر بكل مسكر مباح بالاصالة وان صار جامداً بالعرض لا الجامداً كالنخ وان صار بهاء بعرض مسئلة

مسألة هذا الاحتياط لا يترك
يلزم غسل الفم منه حبه
والا حوط ضم القيمة اليها
مسألة هذا الاحتياط لا يترك
في مسهل الكبار الضرورية
ومكر العاد هو الاقوى
مسألة اذا كان من الطرفين الاخر
ايضا كذا والافال ولد ملحق
بهم حبه مدونة الغلة
لا يترك الفم مضمناً
حصولاً مكر لعل ومحل
الكل من الضرورية الفم
فمنه تأمل الفم مضمناً
على اقامة موضع بل اذا كان
الزنا من الطرفين راء اذا
كان من طرف واحد فلولد
تابع لغیر الزنا مضمناً
وقد مررت هذا الحكم
بما اذا كان الزنا من طرف
واحد اذا كان من طرف
واحد وكان غير الزنا
هو الكافر لا يورث نجاسة
لغلة مضمناً نافي

في النجاسات

في نجاسة اشكال نعم لا يجوز (٢٠٠)

الحق المشرى بالخمر العنبر الغني اذا غلب قبل ان يذهب ثلثاه وهو الاحوط وان كان الاقوى طهارته نعم لا اشكال في
 حرمه سواء غلب بالنار او بالنهر او بنفسه واذا ذهب ثلثاه صلاح الاسراء وان بالنار او بالنهر او بالهواء بل الاقوى
 بمجرّد التلويح وان يصل الى حد الغليان لا فرق بين العصير ونفس العنبر فاذا غلب نفس العنبر من غير ان يعصر كان حراماً
 اما النهر والرياء فيسيرا الاقوى لعدم حرمة ما ايضا بالغليان وان كان الاحوط الاجتناب عنهما الا بالمرحى
 النجاسات ايضا مسئلة اذا صار العصير ثلثا بعد الغليان قبل ان يذهب ثلثاه والاحوط حرمه وان كان تحليله وجهه على
 هذا اذا استلزم دهايب ثلثه خرافة فالاولى ان يصيب بمقدار من الماء فاذا ذهب ثلثه حل بلا اشكال مسئلة
 يجوز كل الزبيب والتمر والامرق والطبيع وان غلبت فيجوز اكلها باي كمية كانت على الاقوى العاشر الفقهاء
 وهو شراب متخذ من الثعبر على وجه مخصوص ويقال ان فسكر خبثا اذا كان متخذ من غير الثعبر فلا حرمة ولا نجاسة
 الا اذا كان مسكرا مسئلة ماء الثعبر الذي يستعمل لاصفاء في معالجة لهم ليس من الفقاع فهو طاهر حلال الحاشي
 عشرة عشر في حجب من الحرام سواء خرج من الجماع او بعد من الرجل والمرأة سواء كان من زنا او غيره كوطي البهيمة او الا
 او نحوهما حرمة ذاتية بل الاقوى ذلك في وطئ الحائض والجماع في يوم الصوم الواجب المقيرون في الظهار قبل التكفير
 مسئلة العرق الخارج منه حال الاغتسل قبل تمامه نجس وعلى هذا فيغسل في الماء البارد وان لم يتمكن فليمرس
 في الماء الحار ونوى الغسل حال الخروج او تحريك بدنه تحت الماء بقصد الغسل مسئلة اذا اجنب من حرام
 ثم رجع الى حلال ثم من حرام فالظاهر نجاسة عرق ايضا خصوصا في الصور الاولى مسئلة المجنب من حرام اذا
 نتم لعدم التمكن من الغسل فالظاهر عدم نجاسة عرقه وان كان الاحوط الاجتناب عنه ما لم يغسل واذا وجد
 الماء ولم يغسل بعد فرقة نجس لطلان يتم بالوجدان مسئلة البهائم الغير البالغة اذا اجنب من حرام ففي نجاسة
 عرق اشكال والاحوط امره بالغسل اذا بصر منه قبل البلوغ على الاقوى الثاني عشر عرق الابل الجلال بل مطلق
 الجوزان الجلال على الاحوط مسئلة الاحوط الاجتناب عن الثعلب والارنب والوزغ والعقرب والفار بل مطلق
 المروحات وان كان الاقوى طهارة الجميع مسئلة كل مشرك طاهر سواء كانت الشبهة لاحتمال كونه من الاعيان
 لا من جنسها حجب العنبر يثبت بان يكون لها دكان غليان وثلاثة كلاهما بالتحقق واما الثنيت بالهواء فلا تاثير مطلقا وما غلب
 سيف لا يحل الا بالتحليل على الاقوى ح ط بل الاقوى عدم الحرمة قبل الغليان ح ط لا ينبغي تركه خصوصا في الزبيبي ح ط
 تقدم ح ط على الاحوط ح ط مشكل لعدم كونه من الارتماس ولا الترتيب لعدم حصول الترتيب بين الايمن واليسر بذلك
 والاولى ان ينوي شائي اثبات حصول باجود تحت الماء ح ط لا يترك ح ط وجردى مدطرا ايسر

الصلوة معه ع ح شرياني
 لا يترك الفح اذا غلبت
 نفسه فالاقوى نجاسته
 عدم طهره الا بصيرة ح ط
 لا يذهب ثلثه وكذا حال
 في الزبيبي والتمر اذا غلب
 وثالثهما الفح ح ط
 فيهما تاثير حضورهما في الاخير
 الا اذا كان الغليان ح ط
 غلب العنبر بالنهر او بالهواء
 الحاد الشد الحارة ثم ذهب
 ثلثاه بها وصاد رسا ح ط
 لا يترك في الربث عسر
 الفح وجهه ضعيف جدا
 فالاقوى حرمة كان الاحوط
 نجاسة الفح في الاواخر
 اشكال وكذا اذا خرج منها
 في المرق لا يثبت نجاسته
 نعم لو نكح في اصل غير
 في طبع مثله او في غليان
 قبل الاستبراء ح ط
 فلا اشكال في صحة منهيا
 الحمنه والنجاسة مع صدق سم
 الفقاع وان لم يكن مسكرا لا ينجس
 من القوة الفح صهيها
 على الاحوط الفح صهيها
 في كونه اقوى تاثيره فهو ح ط
 الفح في الصورة الثانية
 محل تاثيره نعم الاحوط الاجتناب
 الفح لا يترك الفح ح ط
 بل لا يترك من فوجهم الاحوط
 نجس منه مع الغليان الغليان
 ح ط على الاحوط ح ط كونه
 في تاثيره ح ط

النجاسة او لاحتمال نجاسته مع كونه من الاعيان القائمة والقول بان الدم المستوكون كونه من القسم الظاهر والنجس
 محكوم بالنجاسة ضعيف نعم يستثنى مما ذكرنا الرطوبة الخارجة بعد البول قبل الاستبراء بالخروج وبعد خروج المني
 قبل الاستبراء بالبول فانها مع الشك محكومة بالنجاسة مسئلة الاقوى طهارة مغسالة الحمام وان ظن نجاستها
 لكن لا حوط الاجتناب عنها مسئلة لا يستجيب شئ من ذلك اذا اراد ان يصلي في معابد اليهود والنصارى مع الشك في نجاستها
 وان كانت محكومة بالطهارة مسئلة في الشك الطهارة والنجاسة لا يجب التحصن بل ينبغي على الشهادة ان لا يكون
 بالنجاسة ولو امكن حصول العلم بالحكم في الحال **فصل طريق ثبوت النجاسة** او النجس لعلم الواحد والبيت العالم
 وفي كفاية العدل الواحد اشكال فلا يترك مراعات الاحكام وثبت ايضا بقول صاحب اليد بملات واجاوت
 او امانة بل وعصب لا اعتبار بطلان الظن وان كان قويا فالذهب والدين واجب الماخوذ من اهل البوادي محكومة بالنجاسة
 وان حصل الظن بنجاستها بل قد يقال بعدم رجحان الاحتياط بالاجتناب عنها بل قد يكره ويجرم اذا كان في معرض
 حصول الوسواس مسئلة لا اعتبار بعلم الوسواس في الطهارة والنجاسة مسئلة العلم الاجمالي كالتصلي فاذا علم
 بنجاسته احد الشككين يجب الاجتناب عنهما الا اذا لم يكن احدهما محلا لا يبتلانه فلا يجب الاجتناب عما هو محل البتة
 ايضا مسئلة لا يعتبر في البتة حصول الظن بعدم فائده يعتبر عدم معارضتها بمثلها مسئلة لا يعتبر في البتة
 ذكر مستند الشهادة نعم لو ذكر مستندها وعلم عدم صحته لم يحكم بالنجاسة مسئلة اذا لم يبتدأ بالنجاسة بل نزع
 كفى وان لم يكن موجبا عندها او عند احدهما فلو قال ان هذا الثوب لاق عرق المحجب من حرام او ماء الفاسخ
 عند من يقول بنجاستهما وان لم يكن نذبهما النجاسة مسئلة اذا ثبت بالنجاسة واختلف مستندهما ففي ثبوته
 وان لم تثبت الخصوصية كما اذا قال احدهما ان هذا الثوب لاق البول وقال الاخر انه لاق الدم فيحكم بنجاسته لكن لا يثبت
 النجاسة البولية ولا الذميمة بل القدر المشترك بينهما لكن هذا اذا لم ينفع كل منهما قول الاخر بان اتفاقا على اصل النجاسة
 واما اذا انفاه كما اذا قال احدهما انه لاق البول وقال الاخر لا بل لاق الدم ففي الحكم بالنجاسة اشكال **مسئلة**
 بالاجمال كافية ايضا كما اذا قال احدهما ان هذا الثوب نجس فوجب الاجتناب عنهما واما الوشم فاحدهما بالاجمال والاخر
 بالتعيين كما اذا قال احدهما ان هذا الثوب نجس وقال الاخر هذا معينا نجس ففي المسئلة وجود وجوب الاجتناب عنهما
 وجوبه عن المعين فقط وعدم الوجوب اصلا مسئلة لو شهد احدهما بنجاسته الشئ فعلا والاخر بنجاسته سابقا
 مع الجهل بحال الفعل فالظاهر وجوب الاجتناب كذا اذا شهد معا بالنجاسة السابقة مجريان الاستحسان مسئلة
 محل اشكال في ما هذا هو الاقوى في ما ليس بظاهر لكنه احوط في ما قد افقاه

المراد في الفرع ان شئ
 هو الوجه في شئ
 على ما قلناه في حكم
 نجاسته في ما
 يعني الشهادة بنجاسته
 لا يفيده عندك احد
 فيكون معقول ما هو
 امر واحد هو واحد
 المذكور كونه هو واحد
 ليس المراد هو نعم من ذلك ومن
 كون من الشهادة محلة مرددة
 من كون مورد هم ما ذكره
 هو نفس عدمه فلا يتم هذا
 في الخبر يعتبر بجهل احد
 لشكر على عدم كفاية
 ما هو محرم على نحو ذلك
 وعلى نحو ذلك مع حرر
 تعتبر عند عدمه هو اعتبار
 عند الاخر بجهل وروى عن
 مورد واحد كذا في مورد
 هذا ما هو عند عدمه
 هو ذكره في مورد واحد
 برده عن مورد واحد
 الاجمال عند النجس في مورد
 هو مورد واحد وهو واحد
 لغيره عند عدمه
 ليس له مع قوله
 بالاجمال في الاقوى
 هو في قولهم مع قوله
 الكفاية في الاقوى هو واحد
 لما كان من كفاية عند
 شك في الاقوى هو واحد
 مع قوله في الاقوى
 وروى مع قوله في الاقوى
 في الاقوى هو واحد
 عند قوله في الاقوى
 في الاقوى هو واحد

لو قال أحدهما أنه نجس وقال الآخر أنه كان نجسًا والآن ظاهره ظاهر عدم الكفاية وعدم الحكم بالنجاسة كذلك
إذا أخبر الزوج أو الخادمة أو المملوكة بنجاسة ما في يدها من ثياب الزوج وظروف البيت في الحكم بالنجاسة وكذا إذا أخبر
لمربية للطفل أو المجنون بنجاسة ما في يدها من ثيابها من كذا أو أخبر المولى بنجاسة يده العبد أو المجارية أو ثوبها مع كونهما
أو في بيته **مسألة** إذا كان الشيء بيد شخصين كالشريكين يجمع قول كل منهما في نجاسة نعم لو قال أحدهما أنه طاهر
وقال الآخر أنه نجس **مسألة** إذا كان البيت نقط مع التعارض مع معارضتها بقول صاحب اليد تقدم عليه **مسألة**
لا فرق في اعتبار قول ذي اليد بالنجاسة بين أن يكون فاسقًا أو عادلاً بل مسلمًا أو كافرًا **مسألة** في اعتبار قول صاحب
اليد إذا كان صديقًا أو إن كان لا يبعد إذا كان مرافقًا **مسألة** لا يعتبر في قول قول صاحب اليد أن يكون
قبل الاستعمال كما قد يقال فلو توضعنا بغيره مثلاً وبعد أخبره باليد بنجاسة يحكم ببطلان وضوئه وكذا لا يعتبر
أن يكون ذلك حين كونه في يده فلو أخبر بعد خروجه عن يده بنجاسة حين كان في يده يحكم عليه بالنجاسة في ذلك الزمان
ومع ذلك في زوالها تصح **فصل في كيفية تجسس المتجسس** في تجسس الملاءة للنجس أو المتجسس أن يكون فيهما أو في أحدهما
وطوبى مسرية فاد كانا جافين لم نجس وإن كان ملاقبًا للينة لكن الأحوط غسل ملاقب ميت الإنسان قبل الغسل و
إن كانا جافين وكذا لا نجس إذا كان فيهما أو في أحدهما وطوبى غير مسرية ثم إن كان الملاءة للنجس أو المتجسس ما يتجسس كله كما
القبيل المطلق والمضاف مطلقًا والذهب المايح ونحوه من المايح نعم لا نجس العالي بملاقاة التافل إذا كان جارياً من
التافل كالقذارة من غير فرق في ذلك بين الماء وغيره من المايح وإن كان الملاءة جامدًا فخصت النجاسة بموضع الملاقاة
سواء كان يابسًا كالثوب اليابس أو لاقى النجاسة جزءًا منه أو رطبًا كما في الثوب الرطب والارض الرطبة فإنه إذا وصلت
النجاسة إلى جزء من الارض أو الثوب لا يتجسس ما يتصل به وإن كان فيه رطوبة مسرية بل النجاسة فخصت بموضع الملاقاة و
من هذا القبيل الذهب والبرنج ما دمن نعم لو انفصل ذلك الجزء المجاور ثم انقل تجسس موضع الملاقاة منه فالانفصال
قبل الملاقاة لا يؤثر في النجاسة والسراة بخلاف الانفصال بعد الملاقاة وعلى ما ذكرنا بطبعه والخيار ونحوهما تمامية
رطوبة مسرية إذا لاقى النجاسة جزء منها لا يتجسس البقية بل يكفي غسل موضع الملاقاة إلا إذا انفصل بعد الملاقاة ثم انقل
مسألة إذا شك في رطوبة أحد المتلاقيين أو علم وجودها أو شك في سرائتها لم يحكم بالنجاسة أما إذا علم سبق وجوب المسرية
وشك في بقائها فالأحوط الاجتناب إن كان الحكم بعدم النجاسة لا يخلو عن وجه **مسألة** الذباب الواقع على النجس
التراب إذا وقع على ثوب أو يد شخص وإن كان فيهما رطوبة مسرية لا يحكم بنجاسته إذا لم يعلم صاحبه عين النجس مجرد وقوعه
أن لم يكن أخبار النجس بالطهارة مستندًا إلى الأصل وكذا ما بعده **مسألة** لا يخلو من أشكال ج طرود جردى مدظن الشرف

في قول قوله بعد الخروج عن
بده أشكال ج طرود جردى
على القليل المقدم الفقه
على الأحوط الفقه فقه
فيه أيضًا أشكال نعم هو
الأحوط الفقه اصطفاة
على الأحوط الفقه اصطفاة
بالشرط المتقدم وهو كون
العلو تمييزًا أو ترجيحًا
يشبه لا يفرق إلا عند
الفقه بعض نقل المحل
النجاسة للنجاسة الفقه
لكن لا مطلقا بل على
التفصيل المتقدم حتم
من مع نفسه لو كان مرافقًا
فقد إنكار حتم فقه
على الأحوط حتم مدظن
هو الأحوط حتم مدظن
العالي بل لا يتجسس التافل
بملاقات العالي إذا كان
جارياً من تر

أن لم يكن أخبار النجس بالطهارة مستندًا إلى الأصل وكذا ما بعده **مسألة** لا يخلو من أشكال ج طرود جردى مدظن الشرف

احكام النجاسات

(٢٣)

لا يستلزم نجاسة رجل لا احتمال كونهما متا لا تقبلها وعلى فرضه فزوال العيز بكيفية طهارة الحيوانات ^{مسألة} مسألة
 اذا وقع بغير الفار في الدهن او الدبر انما يدبر بكيفية لقائه والقائه ملحور ولا يجب الاجتناب عن البقية وكذا اذا مشى
 الكلب على الطين فانه لا يحكمه نجاسة غير موضع رجله الا اذا كان وحلا والمناط في الجود والميعا انه لو اخذ منه شيء فان
 بقي مكانه خاليا حيا لم يخلو من امتلا بعد ذلك فهو جامد ان لم يتو خاليا اصلا فهو بايع ^{مسألة} مسألة اذا لالت النجاسة
 جزء من البدن المقر لا يبرى الى سائر اجزائه الا مع جريان العرق ^{مسألة} مسألة اذا وضع ابرق مملو ماء على الارض النجسة
 وكان في اسفله ثقب يخرج منه الماء فان كان لا يقف تحت بل ينفذ في الارض او يجري عليها فلا يتنجس ما في الارق من الماء وان
 وقف الماء بحيث يصد اتحاده مع ما في الارق ليسب الثقب يتنجس وهكذا الكوز والكارو والحب نحوها ^{مسألة} مسألة اذا خرج
 من انفة نخاعة غليظة وكان عليها نقطة من الدم لم يحكمه نجاسة ما عد محله من سائر اجزائها فاذا اشك في ملاقات تلك النقطة
 لظاهر الانف لا يجب غسله وكذا الحال في البلم الخارج من الحلق ^{مسألة} مسألة الثوب والفرش الملتصق بالتراب النجس بكيفية
 نفسه ولا يجب غسله ولا ينصرا احتمال بقاء شيء منه بعد العلم بزوال القدر المتيقن ^{مسألة} مسألة لا يكفي مجرد الميعا في تنجس
 بل يعتبر ان يكون مما يقبل التاثر ويبقى اخرى بقية وجود الرطوبة في احد المتلاقيين فالزيت اذا وقع في ظرف نجس لا
 رطوبة له لا يتنجس وان كان ما يعلو كذا اذا اذيب الذهب وغيره من الفلزات في بوطقة نجسة او صب بعد الدفن في ظرف نجس لا
 يتنجس الا مع رطوبة الظرف او وصول رطوبة نجسة اليه من الخارج ^{المسألة} المسألة المتنجس لا يتنجس ثانيا ولو نجس اخرى لكن اذا
 اختلف حكمها يرتب كلامها فلو كان الماء البول حكم ولما في العذرة حكم اخر يجب ترتيبها معا ولذا لو لاقى الثوب دم ثم لاقى
 البول يجب غسل مرتين وان لم يتنجس بالبول بعد تنجسه بالدم وقلنا بكفاية المرق في الدم وكذا اذا كان في ثوب ماء نجس
 ولغ فيه الكلب يجب تقفيته وان لم يتنجس بالبولوع ويحتمل ان يكون للنجاسة مراتب في الشدة والضعف عليه فيكون كثر منهما
 مؤثرا ولا اشكال ^{مسألة} مسألة اذا تنجس الثوب مثلا بالدم ثم لا يكفي فيه غسلة مرة وشك في ملاقاته للبول ايضا ما يحتاج الى
 التقدير يكفي فيه بالمرة وينبغي على عدم ملاقاته للبول وكذا اذا علم نجاسة ثوبه وشك في انه وقع فيه الكلب ايضا ما لا يجب فيه
 التقدير وينبغي على عدم تحقق البولوع نعم لو علم نجاسة ثوبه بالبول او الدم واما بالبولوع او بغيره يجب احراز حكم الاستدراك في التقدير
 في البول والتقفيته في البولوع ^{مسألة} مسألة الاقوى ان المتنجس يتنجس كالتنجس لا يبرى عليه جميع احكام النجس فانما يتنجس الا اذا كان
 يجب تقفيته لكن اذا تنجس ثوبا اخر بملاقات هذا الاثاء وصبه بالبولوع في ثوبه اخر لا يجب فيه التقدير وان كان لا يوجب
 في الفرض الثاني وكذا اذا تنجس الثوب بالبول وجب تقدير الغسل لكن اذا تنجس ثوب اخر بملاقات هذا الثوب

في تحت مع جريان ما في الارق
 اشكال في جريان ما في الارق
 كذا اذا علم زوال قبل ان يقع على
 لزب والبلا الفصح
 الاول الاحالة على العرف
 من النجاسة الملاحة النجس
 يتنجس كل جزء جري عليه ذلك
 العرق دون غيره من اجزاء
 نعم لو كان العرق كثيرا جدا
 متصلا بفضة بعض من الماء
 لتصل بكيفية تنجس الثوب
 مجرد الاتصال الفصح
 هذا الذي ذكره في الثوب
 ملتصقا ومتصلا بالارض
 النجسة ولا يتنجس ما سواها
 نضاد هكذا كوزو الكاس
 والحب ونحوه متى صب
 فيه ثوب لا يوجب تنجس
 انما البقاء الفصح
 لا يبرى الاحتمال في هذه
 الفصح مذهبنا في مدونة
 والكر مع الشك في زوالها
 بحكم بقاء ما تلوث به امر
 انما يتنجس حتى يذهب
 ما يلقاه على الشدة من رطوبة
 وما يضره انما هو حد
 من حد الملاحة النجس
 ما جري عليه ذلك لم يبرى
 سائر الاجزاء منه
 مع عدم اتصاله بالثوب
 باثر من جود ما جري
 في ربه من حد
 وبه يوجب

فيه اشكال اذا كان الثوب متصلا بالارض جلا كذا ما حمل تأمل جلا لا يبرى في هذا الفرض جلا يبرى جدي مرف

لا يجب التقدُّرُ كذا في نجس شيء بغيره بل ببناء على نجاسة نفسه لا يجب التقدُّرُ مسكناً قد مرَّ أنه يشترط
في نجس الشيء بالملء فلهذا في هذه النجاسة لا ينشأ من جسم لا ينشأ من شيء من ذلك ولا من شيء من ذلك ولا من شيء من ذلك
يمكن أن يقال أنه لا ينجس بالملء ولو مع الرطوبة المشرقة ويحتمل أن يكون رجل الزنجر والذباب البق من هذا القيل
الملافة في الباطن لا توجب التحجير فإخراجه من النجاسة ظاهر وإن كانت النجاسة باطنية لا ينجس بها شيء من النجاسة
ولا في الدم في الباطن لا خوفه لا يجب أن ينجس في صحة الصلوة واجبة كانت أو مندوبة إذا زالت النجاسة عن البدن
حتى الظفر والشعر واللباس ساكن أو غير ساكن عما يستحي من مثل الجوز ونحوه مما لا يتم الصلوة فيه وكذا في غير ذلك
من صلاة الاحياء وقضا النجس في النجاسة المنسية وكذا في سجدة السهو على الاحوط ولا يشترط في ما تقدم به من الاذان
الاولى والادعية التي قبل بكس الاحرام ولا في ما يتفرع من التقية بل يجب لباس على الاحوط الخاف الذي يغطي به
مضجهم ايما سواء كان مشرباً او لا وكان لا يوشى صورة عدم التبر به بان كان ساكناً وغيره عند الاشتراء ويشترط
في صحة الصلوة ايضاً ان التماس موضع النجس من الوضوء الاخر فلا بأس بنجاستها الا اذا كانت مسرة الى بدن اوله
اذا وضع جهة على محل بعضه ظاهر وبضه نجس صحيح اذا كان الظاهر بقدر الواجب فلا يصح كون البعض الامر نجس وان كان
الاحوط طهارة جميع ما يقع عليه ويكفي كون النجس الظاهر من المجد طاهر وان كان باطن او سطحه الاخر او اختلجاً فلو
التراب على محل نجس كانت طاهره ولو سطحها الظاهر صحت الصلوة مسكناً يجب ازالة النجاسة عن المساجد اخلها او
سقفها وسميتها وطرف الداخل من جدرانها بل والطرف الخارج على الاحوط الا ان لا يجعلها الواقع جزء من المسجد بل
لا يجعل مكاناً مخصوصاً منها جزاء لا يلحق حكمه وجوب ازالة فوراً فلا يجوز التأخير بقدر رينا في الفور العزم ويجزئها
ايضاً بل لا يجوز ادخال عين النجاسة فيها وان لم تكن محتاجة اذا كانت موجبة طهارة حرمتها بل مطلقاً على الاحوط واما ادخال
النجس فلا بأس به ما لم يسلم له التمسك مسكناً وجب ازالة النجاسة عن المساجد كفاً ولا اختصاصاً بل بمن نحتها
صار سبباً فيجب على كل احد مسكناً اذا رأى نجاسة في المسجد فدخل وقت الصلوة يجب المبادرة الى ازالة النجاسة عما
على الصلوة مع سعة وقتها ومع الضيق قد مرَّ ما لو ترك ازالة مع التعذر واشغل بالصلوة حتى تترك ازالة لكن في بطلان
صلوة من ترك ازالة في الضيق هذا اذا لم يترك ازالة واما مع عدم قلده مطلقاً وفي ذلك الوقت فلا اشكال في صحة
ولا فرق في الاشكال في الصلوة الاولى بين ان يصلي في ذلك المسجد او في مسجد اخر او اذا اشغل غيره بالادارة لا مانع
من ذلك الا في نجاسة ما لا فرق بين العزيم في الاحتياط في ما لا يجهل اختصاصه ايضاً مضافاً الى وجوب التمسك على المحل فان بقاء
النجاسة فيه بقاء، نعم الذي كان محلاً عليه حدثاً بقاءه عليه عند كماله والناسط الى امره اخذ من حيث ذكره المصنف في ما لا يورد عليه

بعد جذا الفزع اصطفاً
بل لا يخلو عن قوة اذا كان
منه تراب الفزع اصطفاً
مع عدم صدق الصلوة فيه
الفزع بل لا يخلو عن قوة
الفزع اصطفاً فان كان
وكان الاحوط عدمه
لما هو متبعه المتجر في المحل
للملافة المتجر وبقية النجس
بالفصال للمحل الموقوف في المحل
يفرق بين الحالة الاولى
والثانية جزم مذهبنا
قد مرَّ ان عدم نجس ايضاً
هو الاقوى جزم مذهبنا

احكام النجاسات

٢٢٥

مبادرته الى الصلوة قبل تحقق الازالة فمسئلة اذا صلى ثم تبين ان كون المسجد نجسا كانت صلوة صحيحة وكذا
 اذا كان عالما بالنجاسة ثم غفل وصلى واما اذا علمها او انفتحت اليها في أثناء الصلوة فما يجب انما هي ان لا يتركها
 والمبادر الى الازالة حتى لا يوجبه الاقوى وجوب الاتمام فمسئلة اذا كان موضع من المسجد نجسا لا يجوز تجديدها
 بما يوجب تلوث بل كد مع عدم التلوث اذا كانت الثانية اشد اغلظ من الاولى ولا ففي تحريمه قائل بل يمنع اذا لم
 يستلزم تجديدها ما يجاوره من الموضع الطاهر لكنه اذا وجد مسئلة لو توقف تطهير المسجد على حفره فصار جاز بل وجب كذا
 لو توقف على تخريب شيء منه ولا يجب طم الحفرة وتغيير الخراب نعم لو كان مثل الاجر مما يمكن رده بعد التطهير وجب مسئلة
 اذا تخرب حصى المسجد وجب تطهيره واقطع موضع الحجر منه اذا كان ذلك اصلح من ارجائه تطهيره كما هو الغالب مسئلة
 اذا توقف تطهير المسجد على تخريب اجمع كما اذا كان الحجر الذي عمر به نجسا اذ كان المباشر للبناء كافرا فان وجد متبرعا بال
 بعد الخراب جاز ولا شك مسئلة لا يجوز تجديده المسجد الذي صار خرابا وان لم يصل فيه احد يجب تطهيره اذا تجدد
 مسئلة اذا توقف تطهيره على تجديده بعض المواضع الطاهرة لا مانع من ان امكن ازالته بعد ذلك كما اذا اراد تطهيره
 بصب الماء واستلزم ما ذكر مسئلة اذا توقف التطهير على بذل مال وجب هل يضمن من صار سببا للتجديد وجان
 لا يخلو ثانيهما من قوة مسئلة اذا تغير عنوان المسجد بان غصب جلد اذ اوصاروا بالبحث لا يمكن تعبه ولا بصلوة
 فيه وقتنا يجوز جعله مكانا للزرع ففي جواز تجديده عدم وجوب تطهيره كما قيل اشكال ولا يظهر عدم جواز الاول بل وجب
 الثاني ايضا مسئلة اذا اراد ان ينجس بجانب المسجد فان امكن ازالته بالزمن المكثرة حال المرور وجب كبادة اليه
 والا فالظاهر وجوب التاخير الى ما بعد الفصل لكن يجب المبادر الى حفظ المصيرية بقدر الامكان وان لم يمكن التطهير لا
 بالملك خبا فلا يعد جواز بل وجوبه وكذا اذا استلزم التاخير الى ان يقتل هناك حرمه مسئلة في جواز تجديده ما وجد
 اليهود والنصارى اشكال واما ما وجد المسلمين فلا فرق فيها بين فرقهم مسئلة اذا علم عند جعل الوقت صحر المسجد و
 سقفه او جلدانه خبز من المسجد لا يلحقه الحكم من وجوب التطهير وحرمه التجديس بل وكذا لو شك في ذلك وكان لا حول ولا قوة
 مسئلة اذا علم ان النجاسة قد انتقلت الى احد المكينين من مسجد يجب تطهيره مسئلة لا فرق بين كون المسجد عام
 خاصا واما المكان الذي اعتد للصلوة في داره فلا يلحقه الحكم مسئلة هل يجب اعلام الغير ان النجاسة من الاول انظر
 لعدم اذا كان مما لا يوجب اهتكا الا هو الا حول مسئلة الشاهد المشرق كالمساجد حرمه التجديس بل وجب ازالته
 بل اولها ما ذكرنا نعم ان يادر اليه غيره متبرعا لم يكر له الرجوع اليه حرمه هذا وقول ضعيف المسئلة غير مثبتة عليه ايضا حرمه ملاحقة
 في غير المسجد حرمه لا يترك في النصف والمجددان حرمه يزعمون مذهبنا على

بل لا يطهره الا بالصلوة
 لا يترك في النصف والمجددان
 الاحكام بالاملام لا
 متى دلت على ان النجاسة
 اسلام الا ان في الان
 اكثر من مناف اخره ان
 الصلوة في سورة مدنية
 فلا مسئلة وجوبه
 حرمه الا ان في مقدم الفقه
 اذا كان في حرمه العرقه
 ولا يترك في النصف والمجددان
 الفقه مطهره اذا مدد
 لا يترك في النصف والمجددان
 محل قائل على ان قدس
 حرمه كونه مع النجاسة الفقه مدد
 هذا الاحكام لا تترك في
 محل قائل على ان قدس
 اذا علم جازع الا ان في النصف والمجددان
 المبادر الى ازالته وكذا
 عامة قبل ان يترك في النصف
 مزيل للمزلة ويصح في مسئلة
 ولا يترك في النصف والمجددان
 هذا مسئلة في حرمه
 دكان يترك في النصف والمجددان
 لو لم يترك في النصف والمجددان
 مسجد يحكم على ان لا يترك في النصف
 الاقوى حرمه مدد في النصف
 بل الاقوى حرمه مدد في النصف
 اذا لم يمكن من ازالته
 حرمه ولا ما جاز في النصف
 وكره من علام من
 بغيره حرمه ولا ما جاز في النصف
 حرمه ولا ما جاز في النصف
 حرمه ولا ما جاز في النصف

لا يترك الفم مطهرا
ولا بعد حصول الارتداد
به الفم مطهرا
بل الاقوى الفم مطهرا
اما بعد التمكن من الوضوء
اليد او مساعده عن الادل
بعد الاستدانة من الادل
سائر هو مستحب للتطهير ايضا
بل ينافي عنه الفم
الا جواز في الشرب انما
واستلزام الادل انما
على الاقوى جبهه مدله
بقصد التبرك جبهه مدله
او كان المالك مع علمه
بانجاسة تمتنع عن تطهيره
وعن الادل في جبهه
بل الاقوى وجوبه جبهه
وجوبها في المقام انما هو
منع حرمة اكل النجس
وشربه قبل تطهيره جبهه
على الاقوى ثم مدله
العالى

اذا كان تركها احتكاكاً لم يضر على الاوطى لكنه وجوبها مع عدم ولا فرق فيما بين الضريح وما عليها
من الثياب سائر مواضعها الا في التاكيد عليه ^{مسئله} يجب اذا نزع عن ورق المصحف الشريف وخطه بل عن حله
وعلاوة مع الاحتكاك انما معه يحرم من خطه او ورقه بالغصون ^ط النجس وكان متطهر من النجس واما اذا كان احده ^ب يقصد
الاهانة فلا تنكح ^{مسئله} حرمة كراهية القرآن بالركب نجس ولو كسب جملاً او غداً وجب نجسه كما انه اذا نجس
خطه لم يمكن تطهيره ^{مسئله} لا يجوز اعطائه بيد الكافر وان كان في يده يجب اخذه منه ^{مسئله}
يحرم وضع القرآن على العير النجسة كما انه يجب فمها عنه اذا وضعت عليه ان كانت يابسة ^{مسئله} يجب ازالة النجاسة عن
التراب المحيطة بل عن تراب الرسول وسائر الائمة صلوا الله عليهم الماخوذ من قبورهم ويحرم تجليسها ولا فرق في التربة
المحيطة بين الماخوذ من القبر الشريف او من الخارج اذا وضعت عليه بقصد التبرك والاستشفاء وكذا التربة والتراب
المأخوذة بقصد التبرك لاجل الصلوة ^{مسئله} اذا وقع ورق القرآن او غيره من المحترقات في بيت الخلا او بالركبة
وجب اخراجه ولو باجرة وان لم يمكن فالأوطى ^ط والاولى سد بابها وترك التحا في الى ان يفصل ^{مسئله} تجزئ مصحف
الغير موجب لضمان نفسه الحاصل بتطهيره ^{مسئله} وجوب تطهير المصحف كفاية لا يختص من نجسه ولو استلزم صرف
المال وجب لا يضمن من نجسه اذا لم يكن لغيره وارضا هو السبب للتكليف بغير المال وكذا الوقاية في البالوعة فان
مؤنة الاخراج الواجب على كل احد ليس عليه لان الضرر انما جاء من قبل التكليف الشرعي ويحمل ضمان السبب كقيل
بل قيل باخصاص الوجوب ويحرم الحاكم عليه لوضعه او يسأله اخوه ولكن باخذ الاجرة منه ^{مسئله} اذا كان
المصحف للغير ففي جواز تطهيره بغير ذنبة اشكال الا اذا كان تركه هتكا او لم يمكن الاستدانة منه فانه لا يبعد وجوب
^{مسئله} يجب ازالة النجاسة عن المأكول وعن ظروف الاكل والشرب استلزم استعمالها تنجس المأكول والمشروب
^{مسئله} الا حذر ترك الانشغال بالاعيان النجسة خصوصاً الميتة بل والنجاسة اذا لم يقبل التطهير الا ما جرت البرقة عليه
من الانشغال بالعدوات وغيرها للتدبير الاستصحاب بالذم المتعبر لكن الاقوى جواز الانشغال بالجميع حتى لا
مطلقاً غير ما يشترط فيه الظهارة نعم لا يجوز بيعها للاستعمال المحرم وفي بعضها لا يجوز بيعه مطلقاً كالميتة والعدوات
^{مسئله} كما يحرم الاكل والشرب للشيء النجس كذا يحرم السبب كل الغير وشربه وكذا السبب استعماله فباشرط
الظهارة فلو باع او اعاد شيئاً نجساً او امل للتطهير يجب اعلامه بنجاسته واما اذا لم يكن هو السبب في استعماله بان رآه
وتبين ان امرك ^ط بل الاقوى ^ط كما تقدم انه الاقوى لا يمنع نفى الكفاية بل بمنع ثبوت الجهل او ثبوت الكفاية من باطل امتناء ^ط

اذا كان جواز بل وجوب ان اتفق المالك من التطهير والادل ^ط لا يترك الاحتياط فيها ^ط على الاوطى ^ط مدله العالى

الحكام النجاسات

(P.V.)

ان ما ياكل شخص او يشربه او يصلي فيه نجس فلا يجب اعلامه بمسئله ^{٣٤} الا يجوز سقي المسكرات للأطفال بل يجب
ردعهم وكذا سائر الاعيان النجسة اذا كانت مضرة لهم مطلقا واما المتنجسات فكان نجس من جهة كون ابدنه نجسة
فالظاهر عدم البأس به وان كان من جهة نجس سائر احواله الا قوى جواز التسبب لكله وانكار الا حوزة واما ردعهم عن كل
او الشرب مع عدم التسبب فلا يجب من غير اشكال ^{٣٥} مسئلة اذا كان موضع مرئيه او فرشه نجسا فورد عليه فبقي أثره
بالرطوبة المستمرة ففي وجوب اعلامه اشكال وانكار احوط بل لا يخلو من قوة وكذا اذا حضر عند طعام ثم علم نجاسته بل
كذا اذا كان الطعام للغير فمغولون بالاكل فرائى احد منهم فيه نجاسة وان كان علم الزوج في هذه الصور لا ينجس
عن قوة لعدم كونه سببا لاكل الغير بخلاف الصورة السابقة ^{٣٦} مسئلة اذا استعاضوا وفرش او غيرهما من جارية
فنجس عنده هل يجب عليه اعلامه عند الرد فيه اشكال احوط الاعلام بل لا يخلو من قوة اذا كان مما يسعمل المالا
فيما يشترط فيه الطهارة ^{٣٧} فصل اذا صلى في النجس فانكاره عليه وعدم بطلت صلوة وكذا اذا كان على الجمل النجاسة من حيث
بان لم يعلم ان الشيء الفلاني مثل عرق النجس من الخمر او من جمل اعضاء الصلاة او ما اذا كان جاهلا بالموضوع
بان لم يعلم ان ثوبه او بدنه لاف البول مثلا فان لم يلقف اصلا والنفس بعد الفراغ من الصلوة حتى صلوة ولا يجب عليه
القضاء بل لا الاعادة في الوقت وان كان احوط ان التفت في انشاء الصلوة فان علم سبقه او ان بعض صلوة وقع
مع النجاسة بطلت مع سعة الوقت للاعادة وان كان احوط ^{٣٨} الا تمام ثلاث طلوع مع صين الوقت ان امكن التطهير والتبديل
وهو في الصلوة من غير لزوم المناء فليفعل ذلك ويتم وكانت صحيحة وان لم يمكن تمهيد وكانت صحيحة وان تم حذوها في ثلاث
مع عدم اتيان شيء من اجزائها مع النجاسة او علم بها واشك في انها كانت سابقا او حذفتها مع سعة الوقت مكان التطهير
والتبديل يتمها بعدهما ومع عدم الامكان كانتا مع صين الوقت يتمها مع النجاسة ولا شيء عليه اما اذا كان ^{٣٩} فاف
الا قوى وجوب الاعادة او القضاء مطلقا سواء تذكر بعد الصلوة وفي ثلثها امكن التطهير والتبديل ^{٤٠} مسئلة
اي احكم تكيفا او وضعا كجاهلته وجوب الاعادة والقضاء ^{٤١} مسئلة لو غسل ثوبه نجسا ثم صلى فيه
بعد ذلك تبين له بقاء نجاسته فالظاهر انه من باب الجهل بالموضوع فلا يجب عليه الاعادة والقضاء وكذا لو كانت
نجاسته ثم تبين بعد الصلوة انه كان نجسا وكذا لو علم نجاسته فاخبره الوكيل في تطهيره بغير اذنه او شريكه ^{٤٢} ينظر
ان امكن تحصيل الشرب لباقي الصلوة بدون فعل المناء ولا يبرأ حينئذ ^{٤٣} اما اذا كان من زرع عرجة هذا اذا كانت
البدن او في الثوب ولا يمكن زعده والا فالقوى زعده واطمائها عاريا ^{٤٤} الا قوى فيه ايضا هو ما مر من الفصل
في الا قوى فيه وجوب الاعادة او القضاء بل لا يخلو من ذلك في اخبار الوكيل ايضا ^{٤٥} ردعهم عن شربه

[illegible]

ثم يتبين الخلاف وكذا الوقت قصرة بول اودم مثلاً وشك في الحاق وقت سلى ثوباً على الارض ثم يتبين انها
وقت على ثوب وكذا لو رأى في بدنه او ثوبه دونه وفضع يده دم البثور والقروح ^ط المعقوا وانما اقل من الدرهم او نحو ذلك
ثم يتبين انه مما لا يجوز الصلوة فيه وكذا لو شك في شيء من ذلك ثم يتبين انه مما لا يجوز فجميع هذه من الجوانب بالنجاسة لا
فيها الاعادة او القضاء **مسألة** لو علم بنجاسة شيء فليس ولا قاء بالوطء وصلاته ثم تذكر انه كان نجساً ان بدت تحت
بملاقاة فالتأخرية بقاها من الجنبيل بالموضوع لا التيسار له بعد نجاسته يد سابقا واللباس ثم هي في نجاسته شيء
خرج من صلاته ثم لو وقف او غفل قبل تطهير يده وصلاته كانت باطلة مرحة بطلان وضوئه او غلبه **مسألة** اذا
انحصر في وقت في نجاسة لم يمكن رعا حار الصلوة ليرد او نحو صلى فيه ولا يجب عليه الاعادة او القضاء وان تمكن من رعا
ففي وجوب الصلوة في احواله والتجزيه الاقوى الاول ^ط والا حوط تكرار الصلوة **مسألة** اذا كان عند ثوبان
علم بنجاسة أحدهم تكرار الصلوة وان لم يمكن تكرار صلوته واحدة يصل في أحدهما لا عارياً ولا حوط القضاء ^ط حاشاً
الوقت في الآخر أيضاً ان لم يكن ولا عارياً **مسألة** اذا كان سجد مع الثوبين المشبهين ثوب طاهر لا يجوز ان يصل فيهما
بالتكرار بل يصل في نفسه وكان له عرض عقلا في عدم الصلوة فيه لا بأس به فيهما مكرراً **مسألة** اذا كان اطراف
شبهت فلا بد من تكرار الصلوة في اثنين سواء علم بنجاسة واحد بطهارة الاثنان او علم بنجاسة واحد شك في نجاسته الا
او في نجاسته أحدهما لان الزيادة على معلوم محكم بالطهارة وان لم يكن متيقراً وان علم في الفرض نجاسته الاثنان يجب التكرار
في ان الثلاث وان علم بنجاسته الاثنان في اربع يكفي الثلاث والمعار كما تقدم سابقاً التكرار الى حد يعلم وقوع أحدهما
ظاهر **مسألة** اذا كان كل من بدنه وثوبه نجساً لم يكن له من الماء الا ما يكفي أحدهما فلا يبعد التحجير والا حوط تطهير البدن
اذا كانت نجاسته أحدهم كثر واشد لا يبعد رجلي **مسألة** اذا تجر من ضغائر بدنه او لباسه لم يمكن ان التماساً فلا
الوجه في تجزئته مع انه من لامل ولا اكثر من الاخذ الاشد او بين متحد الغر ومعدده فيعين الثاني في
مجمع بل اذا كان موضع النجس واحداً وكان تطهير بعضه لا يقطع الملبس بل اذا لم يمكن التطهير لكن امكن ازالة العين وجب
بل اذا كانت تحتاج الى تعدد الغسل وتمكر من غسل واحدة والا حوط عدم تركها لانها توجب خفة النجاسة لان
يستلزم خلاف الاحياء من جهة اخرى بار استلزم وصول الغضارة الى محل الظاهر **مسألة** اذا كان عند مقدار
من الماء لا يكفي الا لرفع النجس او لرفع النجس من الثوب او البدن فحين رفع النجس بدلاً عن الوضوء او الغسل
هذا اذا كانت الارض منارحة عن الاستلاء والا فلا في بطلان الصلوة ^ط حاشاً وهذا ما يبعد محل اشكال واشكالهما
وضوئك فيما جاز بل الاقوى هو الثاني ^ط حاشاً بل يصل عارياً على الاقوى والا حوط قضاءها قضاء ثوب نجس ^ط حاشاً

بفتح مع خروجها عن محل الاستلاء
الفتح اصطفاً مائة مدخله
هذا الاحصاء لا بد من الفتح
بل لا حوط ما به بعضه في
ان يجد ثوباً صريحاً في
من الموت الفتح اصطفاً
الا حوط ترك التكرار مطر
الصلوة في ذلك الثوب الطاهر
الفتح اصطفاً مائة مدخله
بل الا حوط مطر تطهير البدن
والضوء عارياً تارة ومع ذلك
اللباس اخر في الامع ^ط حاشاً
الى لبر ذلك الثوب حال الصلوة
ليرد او نحوه في لا يبعد ان
المذكور مع اشكال فيه ايضاً
الفتح اصطفاً مائة مدخله
فيه اشكال والاحتياط لا يبعد
مكرر كذا حاشاً
ها عارياً لا حوط في نفسه
بل عارياً واحداً في
في الظاهر بعد تيسره لا يبعد
ان يترك جسم مدخله العار
الا حوط بل الاقوى عدم
تاثير الغرض العقلا في المذكور
في جواز التكرار جسم مدخله
بل الاقوى عدم الضرر في
لبر ذلك الثوب حال الصلوة
ففيه اشكال والاحتياط لا
ان حاشاً مدخله العالي

فما يعفى عنه الصلوة

٢٩٨

والأولى أن يستعمل في إزالة الخبث أو لامة التيمم ليختص به الوجدان حينه فمسئله إذا صل مع التجاسة ضرر
لا يجلي عليه إعادة بعد التمكن من التطهير نعم لو حصل التمكن في أثناء الصلوة استأنف في سعة الوقت لا في الأوقات
والإعادة فمسئله إذا اضطررت للتجسس على محل لا يجزئها بعد التمكن من تطهير مسئلة إذا سجد أو
التجسس جهلا أو نسيانا لا يجلي عليه إعادة وإن كانت أحوط فما يعفى عنه الصلوة وهو أمور الأول
دم الجروح والقروح ما لم تبرز في الثوب أو البذل قليلا كان وكثيرا مكررا أو لا مكررا أو التبدل بلا مشقة أم لا نعم يعتبر أن يكون
متأففة مشقة نوعيته فإكان مما لا مشقة في تطهيره أو تبديله على نوع الناس فلا حوط إزالة أو تبديل الثوب كذا
يعتبر أن يكون الجرح قما يعتد به ولو ثبت واستقر فاجروح الجرحية يجب تطهيرها ولا يجب فيما يعفى عنه من غير
التجسس نعم يجب إذا كان في موضع يتعارف شدة ولا يختص العفو بما في محل الجرح فلو تعد عن البذل أو اللباس أو إلى
أطراف المحل كان معفو لكن بالمقدار المتعارف مثل ذلك الجرح يختلف باختلافها مرجح الكبر والصغر ومن حيث المحل
فقد يكون في محل لا يمتدحج المتعارف التمدد إلى الأطراف كثير أو في محل لا يمكن شدة فالمناسق المتعارف يجب للجرح
مسئله كما يعفى عن دم الجروح كذا يعفى عن القيح المتجسس الخارج معه الدواء المتجسس الموضوع عليه والعرق المفضل
في المتعارف أما الرطوبة الخارجية إذا وصلت إليه تعدت إلى الأطراف فالعفو عنها مشكل فيجب عليها إذا لم يكن
فيه جرح مسئلة إذا تدرت يده في مقام العلاج يجب غسلها بالأعفوكا أنه كذلك إذا كان الجرح مما لا يتعد كفلر
أطرافه بالمع عليها بيده أو بالخرقة الملوثة غير على خلاف المتعارف مسئلة يعفى عن دم البواسير خارقة كانت أو داخلية
وكذا كل فرج أو جرح باطن خرج دمه إلى الظاهر مسئلة لا يعفى عن دم الزنا ولا يكون من الجروح مسئلة
ليتحب لصاحب القروح والجروح أن يغسل ثوبه من دمها كل يوم مرة مسئلة إذا نزل في دم أنه من الجروح والقروح
أم لا فلا حوط عدم العفو عنه مسئلة إذا كانت القروح أو الجروح المتعددة متقاربة بحيث تعد جرحا واحدا
جرى عليه حكم الواحد فلو برء بعضها لم يجب غسله بل هو معفو عنه حتى يبرء الجميع إن كانت متباعدة لم يصح غسلها
العرفية فكل حكم نفسه فلو برء البعض وجب غسله ولا يعفى عنه إلى أن يبرء الجميع الشافى مما يعفى عنه في الصلوة
الأقل من الذمهم سواء كان في البذل أو اللباس من نفسه أو غير ذلك الدواء الثلاثة من الخبث النفس الاستحاضة أو
من غير العيا أو الميتة بل إذا لم يأكول متاعا إلا أن عاوى الأحوط بل لا يجوز عن قوة وإذا كان متفرقا في البذل أو اللباس
هذا يروى جواز الصلوة معبر في سعة الوقت والأقوى عدم جواز جردى مكررا لا يترك جردى مكررا

بل الأحوط الفح من قبلها
مع التمكن من إزالة في
الاشاء وبقاء التبريد عند
لما في أمهات وكان الأحوط
الإعادة أيضا الفح من
هذا الاحتياط لا يترك
الأحوط اعتبار بمشقة
إزالة أو التبدل عرفا
لا يترك الاحتياط فيه مع
عدم المشقة الفح مطبعا
لرأى كنه التطهير والاشاء
مع بقاء التبريد عند لما
أمره ذلك على الأقوى
هذا الاحتياط لا يترك
بل الأقوى أنه يترك عليه
مشقة كان على النوع حوطا
أم لا حوط الأقوى جواز
انقلوبة فيه جرد مكررا
وإن كان الأقوى هو جرد
عنه جرد مكررا

او فيها ما كان المجموع بقدر الدم فالأحرع عند العفو والمناسفة للدم لا وزن وحده سعة اخص الراحم لما حذر
 بعضهم بقدر عقد الأجر البذل آخر بقدر الوسطى وآخر بقدر السبابة فالأحرع الاقتصار على الأقل وهو الآخر مسئلة اذا
 تفتت من احد طرفي الثوب الى الآخر قدم واحد المناسفة ملاحظة الدم وسع الطرفين نعم لو كان الثوب طبقات فتفتت من طبقة الى اخرى
 فالظاهر التقدير ان كانت امر قبل الغمر او البطانة كما انه لو وصل الى الطرف الآخر دم آخر لا بالتفتت يحكم عليه بالتقدير ان لم يكن
 طبقين مسئلة الدم الاقل اذا وصل الى الرطوبة من خارج فصلا المجموع والدم او ازيد لا اشكال في عدم العفو وان لم
 يبلغ الدم فان لم يتجزأها شيء من المحل بان لم يتعد عن محل الدم فالظاهر بقاء العفو وان تعد عنه ولكن لم يكن المجموع بقدر
 الدم فيه اشكال ولا حوط عند العفو مسئلة اذا علم كون الدم اقل من الدم وشك في انه من الثوب ام لا ينبى على العفو
 واذا شك في انه بقدر الدم او اقل فالأحرع عند العفو الا ان يكون مسبوقا بالقلية وشك في زيادته مسئلة المتجزأ بالدم
 ليس كالمجموع في العفو عنه اذا كان اقل من الدم مسئلة الدم الاقل اذا ازيل عنه فالظاهر بقاء حكمه مسئلة الدم الاقل اذا
 وقع عليه دم آخر اقل ولم يتعد عنه او تعد وكان المجموع اقل لم يزل حكم العفو عنه مسئلة الدم الغليظ الذي سقته اقل
 عفو وان كان بحيث لو كان دقيقا صابقا واكثر مسئلة اذا وقعت نجاسة اخرى كقطرة من البول مثلا على الدم الاقل بحيث
 لم يتعد عنه الى المحل الظاهر لم يصل الى الثوب ايضا هل يبقى العفو ام لا اشكال فلا يترك الاحتياط الثالث ما يعنى
 ما لا يتم فيه الصلوة من الملبس كالثوب والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة والنجاسة
 من الميتة ولا من اجزاء نجس العين كالكلب واخرى والمناسفة عند مكان التبريد علاج فان قعم او تحرم مثل الدسمال مما لا
 لير العورة بلا علاج لكن يمكن التبريد بشدة يجعل او يجعل خرقا لا مانع من الصلوة فيه واما مثل العمامة المرفوعة التي شتر
 العرا فلا يمكن معقولا الا اذا خطب بعد النجاسة فيصير مثل القلنسوة الاربعة المحرمة التي لا تنهي الصلوة مثل الكبد والدم والديانها
 واما اذا كانت من غير النجاسة فلا يخلو من النجاسة فيجب ان يكون اشكال الاخر لا يخلو وكذا اذا كان من الاعيان النجاسة كالميتة والدم
 وشعر الكلب والخير فان الملبس اجتناب جهل في الصلوة مسئلة الخط المتجزأ الذي خطبه المخرج بعد من المحل
 ما خطبه الثوب الملبس من الزرور والشفافاها تقدم اجزاء اللباس لا عفو عن نجاستها الخامس في المني للصبي
 كانت او غيرها متبرعة او مستاجرة ذكر ان الصبي او انى وتكون الاقوى على الذكر نجاسته معقولة بشرط غلظه
 في كل يوم مرة فحيرة بين ساعة وان كان الاوى غلظه اقل البتة لقلية الطهر والعائين مع الطهارة ومع خفة النجاسة وان
 لم يغسل كل يوم مرة فاقصروا الواقعة فيه مع النجاسة باطلا وليس في النجاسة اوهل في واحد واحتياجه الى البر جمع عند
 محل اقل في ما لا يخلو من اشكال في عدم العفو في محل اشكال في ما لا يترك في ما لا يترك في ما لا يترك في ما لا يترك

فيه اشكال في شراري
 في شكل حضورها اذا كان
 الثوب طبقات فتفتت من طبقة الى اخرى
 العفو فان كان الاوى عند
 العفو المصطفى انما ينافى
 مع خفاف تلك الرطوبة في
 وان كان الاحرع الاوى عند
 العفو المصطفى انما ينافى
 الاوى عدم العفو عنه في
 اذا كانت في محالها اذا
 كانت في غير محالها فبها سلك
 العفو المصطفى انما ينافى
 هذا الاحتياط لا يترك في
 بل الاوى حبه مدطلة
 هذا الاحتياط لا يترك في
 بل الاوى حبه مدطلة
 في الفصل اشكال في ما لا
 حوار الصلوة في المرددين
 العفو وغيره فله لو تمكن
 في يختبر ان بقدر الدم
 وددنه فالأحرع اعتباره
 حبه مدطلة العالي
 والاوى عدم العفو عنه
 حبه مدطلة لا يترك حبه
 لا يترك

في المظنرات

٣١٨

وان كان متعددا ولا فرق في الغيوب ان تكون منكبة من تحصيل الثوب الظاهر لثبته او استيجار واستعارة ام لا
وان كان الاوطا ^{على ط} الاقصا على ضوء عدم التكرر ^{مسئل} **مسئلة** ان كان مدنا بالثوب في الغيوب نجاست محل انكاد وان كان لا نجاست
عن وجه **مسئلة** في الحاق المراتب بالمرتبة اشكال وكذا من توارى بوله ^{سبب} **السار** تن يفي عن كل نجاست في البدن واللب
في حال الاضطرار **فصل المظنرات** وهي امور احدها الماء وهو عذرها لان سائر المظنرات مقتصرة بانثياها ^{مقت}
بخلافه فانه مظهر لكل متنجس في الماء المضاف بالاستهلال بل يطهر بعض الاعيان ^{سبب} **النجسة** كيت الانثا فانه يطهر تمام
غدا ويشترط في التطهير امر بعضا شرط في كل من القليل والكثير وبعضه فخصر بالتطهير بالقليل ^{مسئل} **اما الاول**
فمنه ازال العيز والاثم في الاجزاء الصغائر منها لا يفي اللون والطعم ونحوها ومنها عذقت في ثبات الاستعمال
ومنها طهارة الماء ولونه ظاهر الشرع ومنها اطلاقه بمفعول مخرج عن الاطلاق في ثبات الاستعمال ^{مسئل} **واما الثاني**
فالقد في بعض المتنجسات كالتنجس بالبول وكالظفر والتغير كخاف المتنجس ببول كالكوب العطر مثل الثياب والفرش و
نحوها مما يقبل والورد والورد على المتنجس والعكر على الاوط **مسئلة** المدار في التغير والاعين
النجاسة دون اوصافها فلو بقيت الريح او اللون مع العلم بوزن العيز كفي لا يستكشف من بقائه بقاء الاجزاء
الصغار او يترك بقاءها فلا يحكم ج بالظن **مسئلة** انما يشترط في التطهير طهارة الماء قبل الاستعمال فلا
يضر تنجسه بالوصول الى محل النجاسة الاطلاق واعتباره انما هو قبل الاستعمال وجبه فلو ما بعد الوصول الى ^{المحل}
مضافا لم يكف كافي الثوب المصروع فانه يشترط في طهارة الماء القليل بقائه على الاطلاق حتى حال العصر فادام يخرج
منه الماء الملون لا يظهر الا اذا كان اللون قليلا لم يصل الى حد الاضارة وما اذا غل في الكثير فكفي فيه نقول انما
في جميع اجزائه بوصف الاطلاق وارضى بالعصر مضافا بل الماء المعصور ايضا يحكم بالطهارة وانه اذا كان
بحيث يوجب اضافة الماء بمجرد وصوله اليه ولا ينفذ فيه الا مضافا فلا يظهر ادم كان والظاهر ان شرط عدم التغير
ايضا كذلك فلو تغير بالاستعمال لم يكف مادام كذلك ولا يحجب غلبة من الغلبة فيما يعبر فيه **مسئلة** يجوز استعمال
غسل الاستنجاء في التطهير على الاقوى وكذا غسل سائر النجاسات على القول بطهارة او اما على المختار من وجوبه ^ب
عنه احتياطا فلا **مسئلة** يجب في تطهير الثوب والبدن بالماء القليل من بدل غير الرضع العبل مرتين واما من يبول
الرصب الغير المغذي بالطعام فيكفي صب الماء مرة وان كان المراتن احوط واما الشجر يبار النجاسة بعد البول مرة واحدة
كفاية الغسل مرة بعد زوال العيز فلا تكفي الغسلة المزيله لها الا ان يصب الماء مستمرا بعد زوالها والاوط ^{مسئل} **لقد** في

على ان يترك الفج صهيها في
كما ان الحاق غير البول به
ايضا كذلك فلا يترك
الاحتياط فيها الف
وكذا من توارى بوله والاوط
فيهما عدم الاحتياط في
يعني احد اوصاف النجاسة
الفج صهيها في
بل مطلقا على الاوط
اد كان باوصاف النجاسة
كما بعد نفع منها في
وان كان الاوط عذرة
اسم الحاقه الفج
لا يترك حتى صهيها في
لا يترك حتى صهيها في
الاوط على الاحتياط
اد كان باوصاف النجس
ما التغير ببول متنجس
في الاوط لا يترك
لا يترك حتى في النجاسة
بالقبول صلا عن غيره
بل لرواها مترجم مدنية
بل الاقوى وكر مع احصا
الفلة المزيله جبهته عند
العال

في المظلمات

(٣٢)

في اطلاقه تاقل غلة شراة
بل انما قرب على الاحوط
الفتح مضبارة مدونة
مكرر الفتح مضبارة
المعنى بتراب غري الفتح
لا يترك هذا الاحتياط بل
الاحتياط المقدم ايضا
الفتح ثلاث مرات بعد
بل هنا كذا الفتح مضبارة
لا يترك الفتح مضبارة
مكرر كذا غنى فتح مدونة
اد صدق الولوع في غري
نضاد الاحوط التقير فتح
بل الاحوط التقير فتح
الاولى ايضا الفتح مدونة
لا يترك الفتح مضبارة
فيه اشكال بل الظاهر ان
الثالث الفتح مضبارة
بل الاحتياط اللازم تقديم
غلة التراب بما ذكره
مراعات الاحتياط فيض
يجمع الا بالتراب الخالص
ثم من جهة موضع غري
منه على وجه كذا
عن اسم التراب وغري
ومع وجه مدونة
هذا الاحتياط والاحتياط
في وقوع لعاب في لانه
هذا الاحتياط وسابقا
بل ان حبه مدونة
بل ان حبه مدونة
حبه مدونة
العالى

في سائر التجاسات ايضا بل كونه غير غلة منزلة بحسب الاولانى اذا اتجنت بغير الولوع الغل ثلث
مرات في الماء القليل واذا اتجنت بالولوع التقير بتراب مرة وبالماء بعد مرتين والاولى ان يطرح فيها التراب من
غيره، ويمسح به ثم يجعل فيه شي من الماء، ويمسح به وتكون الاقوى كفاية الاول فقط بل التراب ايضا ولا بد من
فلا يكفي عنه الزاد ولا شان والورد ونحوها نعم يكفي التراب لافرة بين اقضاء التراب المراد من الولوع شربة
او مائتا الخربط وشاويقوى الحاق لطف الاناء بشربة واما وقوع لعاب فيه فالاقوى في عقد الحق وتكون حول الاناء
احرا، الحكم المذكور في مطلق مباشرة ولو كان بغير التراب من اعضاءه وقوع شعرا وغري في الاناء فمسئلة
بحسب ولوع الخبز غل الاناء سبع مرات وكذلك موت تجرد وهو الكبير من افادة البرية والاحوط في اخير التقير قبل السح
ايضا لكن الاقوى عدم وجوب مسئلة يستحب ظروف الخبز غل سبعا والاقوى كونه كاسا للظروف في كفاية
مسئلة التراب الذي يغريه يجب ان يكون طافرا قبل الاستعمال مسئلة اذا كان الاناء ضيقا لا يمكن
بالتراب فاطاه كفاية جعل التراب في وعاءه الى ان يصل الى جميع اطرافه واما اذا كان مما لا يمكن فيه ذلك فاطاه
بقائه على الخواتم ابدا لا عند من يقول بقوط التقير في الغل بالماء الكثير مسئلة لا يجزى حكم التقير في غير
الظروف مما تجزى كسب لونه او بلطفه نعم لافرة بين اقسام الظروف في وجوب التقير حتى مثل الدلو وشرب
الكفاية بل والقرى والمظفر وما اشبه ذلك مسئلة لا يترك التقير بتكرار الولوع من كل واحد واذا زيد بل يكفي
التقير مرة واحدة مسئلة يجب تقديم التقير على الغسلين فلو عكس لم يضر مسئلة اذا غل الاناء بالماء لا يترك
لا يقير التلبس بل يكفي مرة واحدة في اناء الولوع نعم الاحوط عدم سقوط التقير فيه بل لا يخرج عن قوة ولا
التلخيص في كثير مسئلة في غل الاناء بالماء القليل يكفي صب الماء فيه وادارة الى اطرافه ثم صبه على الارض ثلاث
مرات كما في زلزلة ماء ثم يفرغ ثلاث مرات مسئلة اذا شرب في شجراته من الظروف حتى يغري غلة ثلاث مرات
وغري حتى يكفي في الموضع كفاية الموضع مسئلة لثبوت الغل بالماء القليل انقضا الغل على المقارن
ففي مثل السد ونحوه مما لا ينفذ في الماء يكفي صب الماء عليه وانقضا معظم الماء، وفي مثل الثياب والفرش مما
في الماء لا بد من عصر او ما يقوم مقامه كما اذا داس برجل او غمره بكفة او نحو ذلك ولا يلزم انقضا تمام الماء
لا يلزم الفرق والذلك انما اذا كان فيه عين الخبز او المتجرد في مثل الصابون والطين ونحوهما مما ينفذ فيه الماء ولا
يمكن عصره فيظهر ظاهره باجاء الماء عليه ولا يضر بقاء نجاسة الباطن على فرض نفوذها في الماء في الغل بالماء
كفاية التلخيص على تأمل في عدم لتركه بل هو حوط حوط على الاحوط حوط بل الظاهر عدم كفايتها حوط مدونة العالى

في المظلمات

(٣٣)

الكثير فلا يعتبر انفصال الغسالة ولا العصر ولا التقدة وغير ذلك مجرد غلبة الماء بعد ذوال العين يظهر ويكفي
في طهارة اعماله وان وصلت الخامة اليها نفوذ الماء الطاهر فيه لكن لا يلزم تخفيف أو لا نفوذ في عيس البول
مثلا مع بقائه فيه تغير تخفيف بمفعه عدم بقاء مائته في خلاف الماء النجس الموقوفه فان بالانصاف بالكثير يظهر فاحاجة
فيه ^{مسألة} ^{مسألة} لا يعتبر العصر ونحوه في نجس بول الرضيع وان كان مثل التوب الفرس ونحوها بل يكفي صب الماء
عليه مرة على وجهه لتل جميع اجزائه وان كان الاثر من بين لكن بشرط ان لا يكون متغذيا معتادا بالغذاء ولا يضر تقدة
اتفاقا نادرا وان يكون ذكر الا انش على الاحوط ولا يشرط في ان يكون في الحولين بل هو كذا مادام بعد ضيقا غير
متغذيا وان كان بعد ما كان له لو متاعا بالغذاء قبل الحولين لا يلحقه التحكم المذكور بل هو كذا في البراءة وكذا في
الحكم ان يكون اللبن من المسلية فلو كان من الكافرة لم يلحقه كذا لو كان من الحزن ^{مسألة} اذا شئت في نفوذ الماء في
في الباطن في مثل الصابون ونحوه بنى على عدمه كما اننا اذا شئت بعد العلم بنفوذ في نفوذ الماء الطاهر فيه بنى على عدمه
بقا الطهارة في الاول بقاء الخامة في ^{مسألة} ^{مسألة} قد يباينها الدهن النجس اذا جعل في الكرم خارجا جلت
ثم اخذ من فوقه بعد برودة كذا شكل لعدم حصول العلم برص الماء الى جميع اجزائه وان كان غير بعيد عن الماء مقدرا
من الزمان ^{مسألة} اذا نجس الماء بالماش او نحوها جعل في وسطه بغير الكرم انقذ فيه الماء النجس يصير كعلم
الماء الطاهر الى المقدار الذي نفذ فيه الماء النجس بل لا يبعد تطهيره بالقليل بان يجعل في ظرف ويصب عليه ثم يرفق
غسله ويظهر الظرف ايضا بالصبغ فلا حاجة الى السليث فيه وان كان هو الاثر نعم لو كان الظرف ايضا نجسا فلا بد من
الثلاث ^{مسألة} التوب النجس يمكن تطهيره بمجعة في شت وصب الماء عليه ثم عصه واخراج غشائه وكذا اللحم النجس
يكفي المرق في غير البول والمزاج فيه اذا لم يكن الشئ نجسا قبل صب الماء ولا فلا بد من ثلاث والآخر ثلث مضاف
^{مسألة} اللحم المطبوخ بالماء النجس او المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره في الكثير بل والقليل اذا صب عليه الماء ونفذ
الى المقدار الذي وصل اليه الماء النجس ^{مسألة} الطين النجس لا يبرق بغيره في الكرم ونفوذ الماء الى اعماله
ومع عدم النفوذ يظهر ظاهره في القطرات التي تقطر منه بعد اخراج من الماء طاهره وكذا الطين اللصق بالغل بل
ظاهره بالماء القليل ايضا بل اذا وصل الى باطنه بان كان رخوا صهرا بطنه ايضا ^{مسألة} الطين النجس يمكن
تطهيره اعمار المحبوب بالقليل في غاية الاشكال لعدم طريق الى اخراج غشائه بل في الكثير ونجس ايضا يعتبر العلم بال

الماء باقيا على اطلاقه على جميعها ولا يكفي وصول السداوة اليه وكذا الباطن الصابون ونحوه والطين والطين
حظا برودي ما مثله العالي لا يجوز من اشكاله حظه برودي مثله واخرجت غشائه باليد حظه برودي حظه

عمل
الاحوط اعتبار الغسل
في التوب نجس بالبول في
الماء الجاري فكفي فيه المرق
مع العصر في استصحابه
فيه باقل الصبغ اسم
لا يبرق في شئ منكر فليس
لا يحتاج حق استصحابه
بعد جذا بل ادعى حاشاه
مع الاثر تخفيف بعد
جعل كذا ثم جعل ثانيا
كذلك في لا يجوز بل
هذا مع عدم نفوذ الماء النجس
الى باطنه ولا نظيره
وصول الماء لصل الف
الباطن مشكل جدا وكذا في
كل ما نجس باطنه ولا يكون
في العصر نفوذ الاحوط
بقائه غير بول الله
لا يبرق في شئ منكر فليس
الطهارة بالقليل كما ان الاثر
العصر في الكثير نجس باطنه
نفذ في طهارة ظاهره
ذكان رخوا بان لا يبرق
وكذا في كرم رطب فيه ماء
غشائه ولا يفصل الغسل
فلا يصح رفعه مضافا
الاثر غير العصر ونفوذ
فيما اعتبر فيه بل النجس في
الكلية الاثر محقق بل
لا يبرق في شئ منكر فليس
في الحولين لا يجوز في حظه
ومع عدم اشكاله في جمع
حظه في شئ منكر فليس
من السجدة حظه
في شئ منكر فليس

في المظهرات

٣٥١

صنع من طين مخرد كان مصنوعاً للكاف يطهر ظاهره بالقليل وباطنه ايضا اذا وضع في الكثير ففقد الماء في اعماقه
مسئلة اليد الدسة اذا اتجحت تظهر في الكثير والقليل اذا لم يكن لدسوها جرم ولا فلا بد من اذالة او لا وكذا
 اللحم الدسم والالية في هذا المقدار من الدسوة لا يمنع من وصول الماء **مسئلة** الظروف الكبار التي لا يمكن نقلها
 كالحب المثبت في الارض ونحوه اذا اتجحت يمكن تطهيرها بوجه احدها ان تملأ ماء ثم تفرغ ثلاث مرات الثاني
 ان يجعل فيها الماء ثم يدار الى اطرافها باعانة اليد وغيرها ثم يخرج منها ماء الغسالة ثلاث مرات الثالث
 ان يدار الماء الى اطرافها مبتدئاً بالاسفل الى الاعلى ثم يخرج الغسالة الممتعة ثلاث مرات الرابع ان يدار كما لكن
 من اعلاها الى الاسفل ثم يخرج ثلاث مرات ولا يشكل بآلة ابتداء من اعلاها يوجب اجتماع الغسالة في اسفلها
 قبل ان يغسل ومع اجتماعها لا يمكن اذابة الماء في اسفلها وذلك لان المجموع يعد غسلة واحدة فالنماء الذي
 من الاعلى يغسل كل ما جرى عليه الى الاسفل وبعد الاجتماع يعد المجموع غسلة ولا يلزم تطهيره اذ اخرج الغسالة
 كل مرة وان كان احوط ويلزم المباداة الى اخراجها عرفاً في كل غسلة لكن لا يصير الفصل بين الغسالات الثلاثة والقطرات
 التي تقطر من الغسالة فيها لا بأس بها وهذه الوجه تجرى في الظروف الغير المثبتة ايضا وتزيد بامكان غسالة في الكبر
 ايضا وقد ذكرنا يظهر حال تطهير الحوض ايضا بالماء القليل **مسئلة** في تطهير شعر المرأة وكحة الرجل لا حاجة الى
 العصر وان غسلا بالقليل لا ينقصا معظم الماء بذكر العصر **مسئلة** اذا غسل ثوبه المتنجس ثم داه بعد ذلك
 فيه شيئاً من الطين او من دقايق الاشنان الذي كان متنجساً لا يصير ذلك بظهوره بل يحكم بظهوره ايضا لا يغسله
 بغسل الثوب **مسئلة** في حال اجراء الماء على المحل النجس من اليد او الثوب اذا وصل ذلك الماء الى المفضل به
 من المحل الطاهر على ما هو المتعارف لا يلحق حكم ملاء الغسالة حتى يحس غسلة ثانياً بل يطهر المحل النجس بتلك الغسلة
 وكذا اذا كان جزء من الثوب نجساً بفضل مجموع فلا يرق ان المقدار الطاهر تنجز هذه الغسلة ولا تكفي بل الحال كذلك اذا
 ضم مع المتنجس شيئاً اخر طاهر او صب الماء على المجموع فلو كان واحداً من اصابعه نجساً انضم اليه البقية وجرى الماء
 عليها بحيث وصل الماء الجارى على النجس منها الى البقية ثم انفصل يظهر بظهوره وكذا اذا كان ذنبه نجساً جارى
 الماء عليه فجرى على كفه ثم انفصل فلا يحتاج الى غسل الكف لوصول الماء والغسالة اليها وهكذا انضم لوضف الماء
 المتنجس حير غسلة على محل طاهر من يده او ثوبه بحيث غسلة بناء على نجاسة الغسالة وكذا لو وصل بعد ما انفصل عن
 المحل الى طاهر منفصل والفرق ان المتصل بالمحل النجس يعد معه مغسولاً واحداً بخلاف المنفصل **مسئلة** اذا

لا يترك حطاً غير معلوم فلا يترك في القليل حطاً ان عمه بانه لم يمنع من وصول الماء الى الثوب حطاً مدطراً يترك في

مع ثلث الغسل الفرج قد
 الا حطاً اخر اخرج الغسل
 في اسفلها ثم صب الماء
 على محلها الفرج اسفلها
 لا يترك الفرج مثلاً لفتح
 اذا حصل العلم بذلك
 اي بظهوره ظاهر الفرج
 نعم لو كان ذلك في
 الغسلة الاولى بقدر وصول
 الماء اليه في الغسلة الثانية
 ايضا الفرج اسفلها
 هذا الاحتياط والاحتياط
 في عدم الفصل بين الغسلات
 باليكيفية المذكورة والابتداء
 من الاعلى الى الاسفل
 لا يترك حطاً فيه شك
 فوه والاحتياط لا يلزم
 من شراية كذبة نوشتة
 شدة مريرة بصفحة ٣٥٢
 ويتردد ذلك في ارباب فيه
 الغسل لا يقل العصر ويضد
 فان الاحوط هو الامتناع في
 جميع ذلك لئلا يظهر بظهوره
 حطاً فلا يظهر حينئذ بقاء
 القليل وهو ملوث حطاً
 عند من غسلة لا يترك
 اشكال الا حطاً عند من
 بعد ازالة الحين حطاً في شدة
 محطاً لا يصير حطاً في حطاً
 نكاحاً بل منع عنه ظهر حطاً
 حطاً في حطاً حطاً حطاً
 حطاً في حطاً حطاً حطاً
 حطاً في حطاً حطاً حطاً
 حطاً في حطاً حطاً حطاً
 حطاً في حطاً حطاً حطاً
 حطاً في حطاً حطاً حطاً

اكثر صواعده نجسا فايغى منه بين سنانه باو على نجاست ويظهر بنصفه واما اذا كان الطعام طاهرا فخرج دم
 من بين اسنانه فان له رايلا لا يتنجس وان تبدل بالترقي الملاقاة للدم لان الترق لا يتنجس بذلك الدم وان لا وافى الحكم
 بنجاسته اشكال من حيث انه لا في النجس الباطن لكن لا حود الاجتناب عنه لان القدر المعلوم ان النجس في الباطن لا يتنجس
 ما يلاقيه في كونه الباطن لا يدخل اليه من الخارج فلو كان في نفق نقطة دم لا يحكم بتنجس باطن القدم ولا يتنجس رطوبة خلا
 ما داخل فلا فائدة من كونه الا التطهير كاليدها الذي يغسل تطهر بالبع فلا خالها غلبا النظر لا يجب غسله
 ثلث من ثلثه اذا كان نجسا قبل الاستعمال الطهيرة لا يجب غسله ثلثا من ثلثه الطهيرة الا من الطهيرة الا من وهو تطهر باطن القدم و
 بالمشي عليها او لمسها بشئ زوال عين النجاسة ان كانت الاطراف اقصى على النجاسة الحاصلة بالمشي على الارض النجسة
 دون ما حصل من تخارج يكتفي مسمى المشي او المسح وان كان الاطراف في خمسة عشر خطوة وفي كفاية مجرد المشي من دون
 مسح ومشى اشكال وكذا في مسح الراب على الارض بين الزاوية والرجل والنجس الاصل بل الظاهر كفاية
 بالجريل بالاجرة والنجس والنجس كفاية المطل بالغير والمفروش باليوج من الخشب لا يصدق عليه اسم الارض
 ولا اشكال في عدم كفاية المشي على الفرش والحصى البوارى على الترع والنباتات الا ان يكون النبات قليلا
 بحيث لا يمنع عرض المشي على الارض ولا يقبل ان تكون في القدم او القل رطوبة ولا زوال العين بالمشي او المشي
 وان كان احولا وشروطا الارض وجفافها نعم الرطوبة الغير المسروبة غير مفرقة ويخرج باطن القدم والقيل حاشيها ما
 المتعارف ما يترقبها من الطير والزجج المشي في الحواف والقدم او القيل باطنها ما اذا كان في جملها عوجاج رجليه
 وجه قوي وان كان لا يخلو عن اشكال كما ان الحاق الركبة اليد بالتبعية من مشي عليها ايضا مشكل وكذا فعل الدابة
 كعب اعضا الاعرج خبث الاقطع ولا فرق في القيل بين اقسامها من المصنوع من المجلود والقطر والخشب ونحوها مما هو
 متعارف وفيما يجوز باشكال الا اذا تعارف لبنة لا عن القيل يكفي في حصول الطهارة زوال عين النجاسة وان بقي اثرها
 اللون والرائحة بل وكذا الاجزاء الصغار التي لا تميز كانه الاستنجاء بالاجزاء لكن الاطراف اعتبارا زوالها كما ان الاطراف
 زوال الاجزاء الارضية اللاصقة بالقيل والقدم وان كان لا يبعد طهارتها ايضا مشكله اذا سرت النجاسة الى
 داخل القيل لا تظهر بالمشي بل في طهارة باطن جلد لها اذا انقذت في اشكال وان قيل يطهرها بالمشي مشكله في طهارة
 ما بين اصابع الرجل اشكال واما اخمص القدم فان وصل الى الارض يطهر ولا فلا فالدم وصل تمام اجزاء النجاسة
 الى الارض فلو كان تمام باطن القدم نجسا وشي على بعضه لا يطهر الجميع بل خصوص ما وصل الى الارض مشكله
 لكن الاقوى هو التقييم في الاطراف اعتبارا من النجاسات في ما كان متعارفا في بروجدي مدله العالي

على هذا الاحتمال لا يرد
 وقد مر ان لتلث مصدا
 حود الفتح اصطفا
 الاقوى عدم الكفاية الفتح
 اذا صدق اسم الارض عليها
 عرفا كما انه ليس بعيدا
 والظاهر عدم الكفاية الفتح
 مع صدق النجاسات عرفا على
 الاطراف الفتح اصطفا
 القريبة من اسفلها الواسعة
 الى الارض حال المشي او
 المسح الفتح اصطفا
 والاقوى عدم الكفاية
 والظاهر عدم الكفاية
 في المفروش باليوج من
 الخشب وفي المطل بالغير
 اشكال جبه مدله العالي
 اذا كانت قليلة جدا بحيث
 لا تمنع عن اليدين والنجاسات
 جبه اذا كانت واصلة الى
 الارض حال المشي او المسح
 والاتفاق التبعية اشكال
 ان كان لا يخلو عن وجه
 حبر مدله الاثر المتغير
 بقائه في المقام هو المنقصر
 في الاستنجاء بالاجزاء
 وسيأتى انه عبارة عما
 لا يزول عادة الا بالماء
 جبه
 مدله
 العالي

وقد تقدم في نظريات
الاحكام لولم يكن اولى عند
المظهرية مع مظهر
مدر الانكسار في مظهر
به الفج مظهرات
بل يمان على الخجاسة لايج
عن القوة الفج مظهر
على اقله منوع كسبان
لقد مظهرات
والاوى جان على الخجاسة
وكذا محرف والاجر محرف
والنور واما في ذلك
مع مظهر العر لا هو لا
بل الاولى بل العلاج
حين يصرف خلا الفج
والاوى على اذ اجزاء
رشيبة مظهر بصورته
ما مظهر من سقف
الحمام اذا علم انه بخار الماء
المحرف لا محرف من بخار الماء
الخجاسة فالاهو الاجزاء
عنه الفج مظهرات
الاوى محرف في هذه
القوة ايضا الفج مظهر
وتقدم ان عدم المظهرية هو
الاوى محرف والاوى مظهر
الخجاسة محرف الاوى مظهر
الخجاسة كذلك محرف
والمحرف والنور ونحو ذلك
لا يخلو الحكم بظهوره ما يتقار
عن الاشكال حجم الظاهر
محرف محرف لولم علم انقلا
كذلك محرف في مظهره ذلك
محرف من ذلك المظهر

وكذا المظهرات في الارض والبناء مادام ثابتا لمحملة الحكم واذ قلح لمحملة الحكم المنقول واذ اثبت ثانيا بعوده حكم
الاول وهكذا في البسبب ذلك مظهرية في الظاهر بالشمس والعين الخجاسة كان لها مظهرية في مظهرية اذا نشد
في رطوبة الارض حين لا شروق في زوال العين بعد العلم بوجودها واذ في حصر الخجاسة في كونه بالشمس وبغيرها
او بمعونة الغير لا يحكم بالطهارة واذ نشد في حدث لما منع من الاشراق من مظهرية في مظهرية على على اشكال تقدم
نظرة في مظهرية الارض مظهرية انحصار مظهرية الشمس على احد طرفي طرفه الاخر واما اذا كانت الارض التي
تحت خجاسة ولا تظهر بتبعيته وانضمت بعد كونها رطبة وكذا اذا كان تحت خجاسة حصر اخر الا اذا خطبه على وجهه بعد ان مظهر
شبه واحد واما الجدار المتجر اذا انشقت الشمس على احد جانبيه فلا يبعد طهارة جانبه الاخر اذا لم ينفك وان كان
لا يخلو عن اشكال واما اذا انشقت على جانب الاخر ايضا فلا اشكال **الرابع** الاستحالة وهي تبدل حقيقة الشيء ومظهر
النوعية الى صورة اخرى فانهما تظهر التجربيل والتجربيل كالعذرة تصير ابا والخجاسة المتجربة اذا ضاقت مادا والبول والماء
المتجرب بخار والكلب مظهر هكذا كالفقة تصير حيوانا والطعام المتجرب من الحيوان واما تبدل الارضات وتفرق الاجزاء
فلا اعتبار بها كالمخيط ذامنا طينا وعجينا او خبزا والحليب اذا صا جينا في صد الاستحالة على صيرورة الخجاسة فاما
وكذا في صيرورة الطين خروا او اجرام مع النك في الاستحالة لا يحكم بالطهارة الخجاسة من الانقلا كالمخرب في انقلا فانه
يظهر سواء كان بنفسه وبالعلاج كالتقاء شئ من الخجل والمخ في سواء استهلك او بقي على حاله وثير طهارة في مظهرية
بالانقلاب عند مظهرية خارجة اليه فلوقع في حال كونه خمر اشئ من البول وغيره ولا في مظهرية يظهر بالانقلا
مسئلة الغيب ان المظهر اذا صا خلا لم يظهر وكذا اذا صا خمر انم انقلب خلا **مسئلة** اذا صا في الخمر ما يزيد
لم يظهر وبقي على خمره **مسئلة** بخار البول والماء المتجرب طاهر فلا بأس بما يتقار من سقف الحمام الا مع الخجاسة السقف
مسئلة اذا وقعت قطرة خمر في خجل استهلك فيه لم يظهر وتجرب الخجل الا اذا علم انقلا بها خلا بمجرى الوقوع فيه
مسئلة الانقلاب غير الاستحالة اذا لا يبدل في الحقيقة النوعية بخلافها ولذا لا يظهر التجربات به وتظهر بها
اذا تجرب العصير بالخمر ثم انقلب خمر او بعد ذلك انقلب الخمر خلا لا يبعد طهارة من الخجاسة العرضية صارت ذاتية بصيرورة
خمر الا انها هي الخجاسة الخجاسة بخلافها اذا تجرب العصير بالخجاسة فان الانقلا الى الخمر لا يلز بها ولا يصيرها
ذاتية فانها باق بعد الانقلاب ايضا **مسئلة** تفرق الاجزاء بالاستهلاك في الاستحالة ولذا لو وقع مقدرا
من الدم في الكرو استهلك في حكم بطهارة لكن لو اخرج الدم من الماء باله من الاموات المقدار المثل ذلك عادا
تقدم ان الاوى هو الحكم بقاء الخجاسة في لا يخلو من اشكال ما بل هو سيقا جدا ما لا وجه لهذا الاستحالة ما روي في ذلك

في المظهرات

فيه اشكال الفج اصطيها
قد مر ان الاحوط في الزنى
الحرمة والنجاسة بالغيا بالنار
وطهارته وحليته مذهب
ثلاثة او صيرودته خلا كان
الاحوط الاقوى في التزويج
والزبيح اذا غلبا بنفسهما
ذلك وطهارتهما وحليتهما
يصير ورثتهما خلا الفج اصطيها
فيه تأمل الفج مع صدق
اسم العصير عليه في الفج
وكذا الوشك في استناد
الى التزويج الاحوط الاجاب
بما علم من عرق رمان
الكفر الفج فيه تأمل الفج
في قول قوته الرجل المرتد عن
فطرة ظاهر تأمل الفج
فيه تأمل الفج اصطيها
بين الفرز بين الصورتين
صنف الاشكال من الحاشية
التابعة جم مد ظله العالی
اذا كان ذهاب الثلثين يا
لنار او التمر دون الهرا على
الاقوى جم وكذا الوشك
في تحقق الانتقال واستناد
الدم الى التزويج بل الاقوى
خلا في جم بل وان كان على
بدنه فعلا جم كونه هو الا
لا يخرج من الاشكال جم
مد ظله العالی

الاول لا يخرج عن اشكال ومحتاج الى التامل ^{مسألة} اذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان لا يخرج بعد ذلك
^{مسألة} العصير التمر والزرنيخ لا يخرج بالغليان على الاقوى بل صراط الحرمة والنجاسة فيهما هو الاسكار
^{مسألة} اذا شاك الغليان بيني على عدمه كان لو شاك ذهاب الثلثين بيني على عدمه ^{مسألة} اذا شاك انه
حصر او غلب بيني على انه حصر ^{مسألة} لا بأس بجعل الباذنجان او الخيار او نحو ذلك في الحب مع ما جعل قيمته
او التمر او الزبيب ليصير خلا او بعد ذلك قبل ان يصير خلا وان كان بعد غليانه او قبله وعلم بحصوله بعد ذلك ^{مسألة}
اذا رأت حوضه الخل الغني وصام مثل الماء به الا اذا غلى فانه لا بدع من ذهاب ثلثيه وانقلابه خلا ثانيا ^{مسألة}
التيلان وهو عصير التمر او ما يخرج منه بلا عصر لا مانع من جعله في الامر او لا يلزم ذهاب ثلثيه كغير التمر الثالث
الاشكال كاشكال دم الانسان او غيره مما له نفس الى جوف ما لا نفس له كالقمل والقمل كاشكال البول الى النبات والشجر
مخوها ولا بد من كونه على وجه لا يسد الى المتعلق عنه ولا يطهر كدم الغلو بعد مضيه من الانسان ^{مسألة}
اذا وقع التزويج على جسد الشخص فقتله وخرج منه الدم لم يحكم بنجاسته الا اذا علم انه هو الذي مضيه من جسد بحيث
اليه لا الى التزويج يكون كدم العلق الثامن الاسلام وهو مطهر ليد الكافر وطوباة المتصلة به من بقاء وعرق
ونخامة والوخ الكائن على بدنه واما النجاسة الخارجية التي زالت عنها ففي طهارته منها اشكال وان كان هو الاقوى
نعم ثيابه التي لا قاهها حال الكفر مع الرطوبة لا تطهر على الاحوط بل هو الاقوى فيما لا يكر على بدنه ^{مسألة} لا فرق
في الكافرين الاصل والمراد الملة بل الفطر ايضا على الاقوى من قول قوته باطنا وظاهرا ايضا فقبل عباداته
ويطهر بدنه نعم يجب قتله ان امكن وتبين زوجته وتعتد عدة الوفاة وتنقل امواله الموروثة حال الارتداد الى
ورثته ولا تقط هذه الاحكام بالتوبة لكن عمك ما كتب بعد التوبة ويصح الرجوع الى زوجته بعقد جديد حتى
قبل خروج العدة على الاقوى ^{مسألة} يكفي في الحكم باسلام الكافر اظهار الشهادتين وان لم يوافق قلبه للسانه
لا مع العلم بالخالف ^{مسألة} الاقوى قول اسلام الضم المميز اذا كان غرضه ^{مسألة} لا يجب على المرتد
الفطر بعد التوبة بغير نية نفسه للقتل بل بحزله المانع منه وان وجب قتله على غيره التاسع البقية وهي
في موارد احدها تبعية فضلات الكافر المتصلة بدينه كامر الثاني تبعية ولد الكافر في الاسلام ابا كان او
الفرق هو ان العصير الغالي المثلث لا يخرج غليانه ثانيا نجاسة العصير الغليان فهو باق على نجاسته العرضية التي لا تزول بالثلث خلا
ما لم يقل بعد فانه يخرج بالغليان نجاسة العصير الى نزول به في مد ظله ثلثه قبل الغليان لا يمنع من عرض الحرمة والنجاسة عليه
بعد على الاقوى في تقدم في الاحوط التزويج في غليانه بان لا يانبر له في حرمه ونجاسته نعم لو فرغ من غليانه بنفسه لم يعد
الحكم لكن المزبل له هو التخليل لا غير في بل وكذا مع الثلث استاده له في العدة عنه ثمانية في لا يقع الرجوع على الكافر

في المظهرات

(٤١)

جدا او اما اوجده الثالث ^طتبعية الاسير ^طللمسلم الذي اسر اذا كان غير بالغ ولم يكن معه ابوه او جده الرابع
تبعية ظرف الحزله بانقلابه خلا الخامس الا تقبل الميت من اليد والثوب الذي يغسل فيه بدل النسل دون ثياب
بل الاولى الاقضاء على يد الغاسل السادس من تبعية اطراف البر والذلول والعدو وثياب النازح على القول
بنجاسة البر لكن المختار عدم نجسته بما عدا التغيير معه ايضا لكل جريان حكم التبعية التابع بتبعية الالات المعروفة في
الطبخ العصير على القول بنجاسته فانها تظهر تبعا له بعد هذا الثلثين الثامن يد الغاسل والالات الغسل في هذه
وبقية العنا الباقية في المحل بعد انفضائها التاسع ^طتبعية ما يجعل مع الغيب التمر للتحليل كالحيا والباد بغيرها
كالخبث والعرفانها تجز تبعا له عند غليانه على القول بها وتظهر تبعا له بعد صيرورته خلا العاشر من المظهرات
عين النجاسة او المتنجس ^طجدا الحيا غير الانسان باي وجه كان سواء كان نمريل او من قبل نفسه فقار الدجاجة اذا انش
بالعدو يظهر بزوال عينها وجفارتها وكذا ظهر الدابة المروح اذا زال دمها باي وجه وكذا ولد الحيوان الملوث
بالدم عند التولد الى غير ذلك وكذا زال عين النجاسة او المتنجس بباطن الانسان كفه ونفثه وادنه فاذا اكل طعاما
نجسا يظهر فيه بمجرد بلعه هذا اذا قلنا ان البواطن تنجس بملاقات النجاسة وكذا جسد الحيوان ولكن يمكن ان يولد من
اصلا وانما النجس هو العين الموجودة في الباطن او على جسد الحيوان او على هذا فلا وجه لعدم من المظهرات وهذا ^طالوجه
ومما يترتب على الوجهين انه لو كان في شيء من الدم فريقيه نجس بادم الدم موجودا على الوجه الاول فاذا اذ في شئنا
بخلافه على الوجه الثاني فان الرقطة هي الدم فانه اذا دخل اصبعه مثلا في فيه ولم يلبس بالدم لم ينجس وان كان
الدم ينجس اذا قلنا بان ملاقات النجس في الباطن ايضا ^طمجرد الا فلا ينجس اصلا الا اذا اخرج به وهو ملوث بالدم
مسئلة اذا شئت في كون شئ من الباطن او الظاهر يحكم ببقائه على النجاسة بعد زوال العين على الوجه الاول من الوجهين
ويبنى على طهارته على الوجه الثاني لان الشك عليه يرجع الى الشك في اصل النجس ^طمسئلة مطبوخ الثقب من الباطن
وكذا مطبوخ الخنزير في المناط في الظاهر فيما يظهر منه مما بعد البطن ^طالحار ^طعشر استبرأ الحيوان بالجلال فانه
لبوله وروثه والمراد بالجلال مطلق ما يترك كل لحم من الحيوان المعتادة بتغذي العذرة وهي غايه الانسان والمراد
من الاستبراء من ذلك واعتدائه بالعلف الطاهر حتى يزول عنه اسم الجمل والاحوط مع ذوال الاسم ^طالاسم
المفروضة في كل حيوان بهذا التفصيل في الابل الى اربعين يوما وفي النمل في ثلثين وفي الغنم في عشرة ايام وفي
فيه اشكال ح ^طمرا اشكال فيها ج ^طابرو جردى مدظله كلاهما محل اشكال في باب الطهارة الخبيثة فالاحوط مدظله

وكذا كلاهما يترك في كونه من الباطن ج ^طابرو جردى مدظله العالي لا يترك ج ^طمدظله

في اشكال الفج اصطبها
لا يترك الفج في الالات
على اطلابنا قمل الفج
قد تقدم الاشكال في العدة
مع احوال الطهارة والبريد
على الاحوط الاول في الفج
والاحوط الاخير في خلا
الفج فيه لا يترك بل منع
ان قلنا في باب الوضوء والغسل
بكره من الباطن لعدم التلوث
بين الباطن والبطن
ولكن الاقرب في ج ^طمدظله
هو النجس بملاقات النجاسة و
الطهارة بزوال عينها و
البواطن عدم النجس مطلقا
اشكال فند ^طفي نجاسة الفج
نفسه لو كان النجس المذوق
كلاهما خارجين ومدة
في الباطن كان الاظهر
هو النجس جسد مدظله
قد عرفت ما هو الاوجه
من ذلك جسم مدظله
هذا في باب الطهارة الخبيثة
هو المناء مكر كذا في
الباطن بل لا تنجس
عقود التنجس والنجس في
المقام من الباطن ج ^طمدظله
العلم

الخمس اوسبعة وفي الذباجة ثلاثة ايام وفي غيرها يكفي ذوال الاسم الثاني عشر محررا لا يستجاء على الفصل
 الا في الثالث عشر خروج الدم من الذباجة بالمقدار المتعارف فانه مطهر لما بقى منه في الجوف الرابع عشر يخرج لقا
 المنصوفة لوقوع النجاسة المحصورة في البر على القول بنجاستها ويجوزها الخامس عشر تنجم الميت بدلا عن الاعضا
 عند فقد الماء فانه مطهر لبدن على الاقوى ^ط السادس عشر الاستبراء بالمخراط بعد البول بالبول بعد خروجه
 المني فانه مطهر لما يخرج منه من الرطوبة المشبهة للحيض ان عدها من المظفرات من باب المساحة والافق الحقيقة مانع
 عن الحكم بالنجاسة اصلا السابع عشر ذوال التغيير في الجار والبريل مطلق النابع باي وجه كان وفي عدها منها
 ايضا مساحة والافق الحقيقة المطهر هو الماء المورج في المادة الثامنة عشر غيبة المسلم فانها مطهرة لبدن او لباس
 او فرشه او ظرفه او غير ذلك تمام في يد بشر و خمسة الاول ان يكون عالما بملاقات المذكورات للتجر الفلانة الثاني
 علم بكون ذلك الشيء نجسا او متنجسا اجتهادا او تقليدا الثالث استعماله لذلك الشيء فيما يترتب فيه الطهارة على وجهه
 اشارة نوعية على طهارته من باب حمل فعل المسلم على الصحة الرابع علم باشتراط الطهارة في الاستعمال المفروض الخامس
 ان يكون تطهيره لذلك الشيء مالا ولا فاع العلم بعد لا وجه للحكم بطهارته بل لو علم من خاله انه لا يبالى بالنجاسة
 وان الطاهر والنجس عنده سواء بكل الحكم بطهارته وان كان تطهيره آياه محتملا في اشتراط كونه بالغيا او يكتفى ولو كان
 صبيا متميزا دهان ولا يؤخذ ذلك نعم لورايانا ان ولية مع علمه بنجاسته بد او ثوبه يجري عليه بعد غيبته اثار الطهارة
 لا يبعد البناء عليها والظاهر احوال الطهارة والعين بالغيبة مع تحقق الشرط المذكورة ثم لا يخفى ان مطهرة الغيبة انما
 هي في الظاهر والافق الواقع على حاله وكذا المظفر السابق وهو الاستبراء بخلاف سائر المذكورة فبعد الغيبة من
 المظفرات من باب المساحة والافق في الحقيقة من طرق اثبات التطهير فمسئلة ليس من المظفرات الغسل بالماء الصافي
 ولا مسح النجاسة عن الجسم الضيق كالنسيه ولا ازالة الدم بالبصاف ولا غليان الدم في المرق ولا خبز العجين النخب
 ولا مزج الدهن بالنجس بالكر الحار ولا دبع جلد الميتة وان قال بكل قابل فمسئلة يجوز استعمال جلد الحيوان الذي لا
 يؤكل لحمه بعد التذكية ولو فيما يترتب فيه الطهارة وان لم يدبغ على الاقوى نعم ليجب ان لا يستعمل مطلقا بعد
 الدبغ فمسئلة ما يؤخذ من الخلود من اي المسلمين او من اسواقهم محكوم بالتذكية وان كانوا من يقول بطهارة
 جلد الميتة بالدبغ فمسئلة ما عدا ذلك من الخنزير من الحيوانا التي لا يؤكل لحمها قابل للتذكية فيلزم وجوب طهارة
 محل اشكال ^ط ما ان علم بان غيبة الصبي ليست عند الولي اشارة على الطهارة ^ط ما بوجوبه مدظلة العالم محل تأمل ^ط
 غير الصلوة كما ياتي ^ط في صفات المحترات ^ط ما بوجوبه مدظلة الشريف

بل الا حوط الاجتناب الفكا
 فيه اشكال بل منع الفكا
 قد تقدم منه قد نفى البعد
 عن طهارته بذلك ادخل
 مقدار من الزمان ولعل
 مراده هنا عدم كفاية من
 المزج ما لم يغسل الماء مقد
 من الزمان فلا تارة كما قد
 تهم وكيف كان قد تقدم
 متابعه جدا بل انه ادعى
 استحالة الفكا اصطفايا
 مع ما عدا الصلوة والصلوة
 لفكا اصطفايا في مدظلة
 اذا لم تكن من المحترات الفكا
 الا حوط اعتبار الشروط
 الخمسة في امارية الغيبة
 للتطهير وان كان الاقوى
 كفاية احوال التطهير
 عفا لاني اجم مدظلة الفكا
 بل الاقوى جسم مدظلة
 فيه اشكال بل المنع عنه
 اظهر جسم مدظلة
 وهكذا الخلود المحلوبة
 من بلاد الكفار ان علم اجم
 او فصلا او اخلاصة لا
 عفا لاني استبرأ المسلم عليها
 ولا فبكتي الحكم بالذكية
 جسم في قول المحترات
 للتذكية اشكال بل المنع
 عنه اظهر جسم مدظلة
 الغالب

بعد التذكية مسئلة لا يتجمل الملا في جملة من البوار مع عذبت كلاقات البدا والتوب لبول الفرس والبغل
والحماد ملاقة الفارة الحجة مع الرطوبة مع ظهور أثرها والمصاحفة مع الناصب بلارطوبة وليتج السخاء في الشر بالماء في مو
كلا قاة الكلب والخيزر الكافر بلارطوبة وعز الجنب من الحلال ملاقاتا مشك في ملاقات لبول الفرس والبغل والحماد ملاقاتا
الحجة مع الرطوبة اذا لم يظهر أثرها وما شك في ملاقاته لبول والدم والمز ملاقات الصفرة الخارجة من دبر صاحب البواسير
اليهود والنصار والمجوس اذا اراد ان يصلي فيه وليتج المسح بالتراب او بالمحاطة في موارد كصاحفة الكافر الكتاب بلارطوبة
الكلب والخيزر بلارطوبة ومث الغلب لا فضل اذا علم بجائز يحكم ببقائها ما لم يثبت تطهيره وظر التواضع او قول العلم الوجه الشا
شهادة العدلين بالتطهير او بسبب الطهارة وان لم يكن مطهر عندهما او عند احدهما كما اذا اخبر بزول المطر على الماء
بمقدار لا يكفي عندهما في التطهير مع كونه كافيا عند واحد او اخر اغسل الشيء بما يتقدان انه مضاف وهو عالم بانه ماء
وهكذا الثالث اخباري الميذ ان لم يكن عادة الرابع غيبة المسلم على التفصيل الذي سبق اخبار الركيل في التطهير بطهار
التاسع غسل مسلم لا يقبل التطهير ان لم يعلم انه غسله على الوجه الشرعي ام لاحلا لفعله على الفحة السبع اخبار العدل
الواحد عند بعضهم لكنه مشك مسئلة اذا تعارض البتان واخبار ضا اليد في التطهير عند تناقضا ويحكم ببقاء النجاسة
واذا تعارض البتنة مع احد الطرفين المقدمة ما عد العلم الوجه تقدم البتنة مسئلة اذا علم بنجاسة شئ فبقا
البتنة على تطهيرها الغير المعين او المعين واشتبه عند او طهر احداهما ثم اشتبه عليه حكم عليهما بالنجاسة بالان
بل يحكم بنجاسته ملا في كل منهما لكن اذا كانا فوبين ذكر الصلوة فيها صحت مسئلة اذا شك بعد التطهير عليه بالظن
في انه هل ازال العين ام لا او انه طهره على الوجه الشرعي ام لا يثبت على الطهارة الا ان يرى فيه غير النجاسة ولور في
نجاسته وشك في انها هي السابقة او اخرى طارئة نبي على انها طارئة مسئلة اذا علم بنجاسة شئ وشك في ان لها عينا
لان يثبت على عدم العير فلا يلزم الغسل بمقدار يعلم بزوال العير على تقدير وجودها وان كان احوه مسئلة
الوساير جمع في التطهير الى المقارن ولا يلزم ان يحصل له العلم بزوال النجاسة **فصل في حكم الاواني مسئلة**
لا يجوز استعمال الفرو والعمولة من جلد نجس العير او الميتة في ما يثر طيفه الطهارة من الاكل والشرب والوضوء والغسل بل لا
عدم استعمالها في غير ما يثر طيفه الطهارة ايضا وكذا غير الظروف من جلد هابل وكذا سائر الاثفا غير الاستعمال
في غير ذي اليد منه اشكال ج ك بنية العدم لا حكم لها نعم ان شهدت بامر وجودي مستترم لعدم التطهير
ج ك بل لا يحكم الا بنجاسته احدها حاضرا في الفرض الثاني والثالث ج ك ان حين التطهير عالما بها وبصد
اذ انها بالغسل ج ك بل لا يغسل من قوة ج ك بروجدي مدظل الشرع بمفصلة ج ك لا يجوز تطهيرها من جلد
ج ك لا يجوز تطهيرها من جلد ج ك لا يجوز تطهيرها من جلد ج ك لا يجوز تطهيرها من جلد ج ك لا يجوز تطهيرها من جلد

في اشكال بل منع ج ك بنية العدم
الاحكام لا بد من ج ك في اشكال
لكن لا مطلقا مع حصول الاضرار
غسل على الوجه الشرعي الفح في
على اطلاقه ممنوع بل في اطلاقه
الى اصل وشهادة على السلي
لا اشكال في تحريمه بوجوب الاجابة
عقلا لاجل العلم الاجاز في تحريمه
بجاسته ما شرع استبان الاستحباب
فيها والحكم بنجاسته ملا في احداهما
اشكال اخر في صورته وفيه لا شيا
ثم ان حكمه بنجاسته ما شرع استبان الاستحباب
بناء على حكمه اخر الفحة القلوة مع كونه
فيها تامل في فرضه فصدق في
هو عند الحكم ان لم يكن له شيا
ظاهر على الوجود كما في الفح
في الفح الثانية واقفا في نحو الاول
فيحصل العلم بالذات او غلبة
والفرق بينهما ان الثاني ملا في
والثاني اصله من العمل بغيره
فيه اصل الفحة بخلاف الثانية فان
فيها راجع الى الشك في صحة العمل
بعد حرز اصله فخره اصله عند
مشكلا هذا ما انشأه في نجاسته
من هو كذا في عدم نجاسته عند
امالة الفحة لما تقدم الحكم به
يجوز الاجابة بالتطهير مع عدم
في الامتثال العلم وعدم كونه شهادة
على نفي اخباره ولا يقدم
في مري على تقديمه في ذاته
في اصله لا يبرهنه على ج ك
في ج ك بنية العدم بوجوب
في ج ك بنية العدم بوجوب
في ج ك بنية العدم بوجوب
في ج ك بنية العدم بوجوب

لا يستعمل في صورة عدم الاختصاص
 صفحة ما ادعى من هذا الشأن
 بقوله لا يخلو من حرمة من
 لا يصح ما ادعى ما ذكرنا من
 فيه او نقتضيه من ما في
 لغة كثر في صورة الاختصاص
 ونعني من ذلك امر ما
 التمام وضوءه وغسله فح
 بقية النساء فانه لا يشهد في
 تزوين الرجال بالذهب كايات
 فيما اذا لم يكن الماء مكالوله
 تكن له السلطنة على التخلص واما
 اذا كان مكالوله وكانت السلطنة
 على التخلص منها هو واجب له
 لو اعترف بها بقصد التخلص
 دفعه بمقدار الكفاية او ندرجا
 فالأقوى صحة وضوءه في الصورة
 وان كان الاحوط تركه في الاضطرار
 بالشدج ثم مع عدم الاختصاص
 الفضة اقوى وان كانت التجنب
 احوط اذ اصاب عند الاختصاص
 ما يكفي لتمام وضوءه وغسله
 لو لم يصل درجة الطهارة والاف
 في حكم العلم بالملاقات ثم مدله
 في حرمة اقتنائها ووضعها على الثوب
 مكان ان كان هو الاوجه جديدا
 انفق استعمله لولا انفق
 اقتناءه والتزوين بها فحرمها
 وتكون الاحوط ترك بيعها وشراها
 وصنعها وصياغتها مطلقا لا
 عن الاشكال الاحوط ترك استعماله
 الصاهرين عدم شوطها الى الرأس
 ورأس الشطب غير معلوم والاولى
 القبح عندهما حال الدين المورث
 حرمه مدفنه الشريف

فان الاحوط ترك جميع الانتفاعات منهما واما في ما لا ينقل كالتيمم نحو حرمة استعمال جلده غير معلوم وان كان
 احوط وكذا يجوز استعمال الضروف المغصوة مطلقا والوضوء والغسل منها مع العلم باصل مع الاختصاص بل مطلقا نعم لو صب
 منها في ظرف جفافه او اغتسل به وان كان عاصيا من جهة بقائه في المغصوة مسئلة او اني المكبر وسائر الكفاية بحكومة
 بالطهارة ما لم يعلم ملاقاتهم لها مع الرطوبة المستمرة بشرط ان لا تكون من الجلود ولا بحكومة بالنجاسة الا اذا علم تذكية
 حيوانها او علم سبب يد المسلم عليها وكذا غير الجلود وغير الضروف تمام ابدانهم مما يحتاج الى التذكية كاللحم والشعر
 الا ان كانت فاتها بحكومة بالنجاسة مع العلم بالتذكية ويستوي يد المسلم عليه اما الاحتياج الى التذكية فيحكم بالطهارة
 مع العلم بالنجاسة ولا يكفي الظن ملاقاتهم لها مع الرطوبة والمشكوك في كونه من جلد الحيوان او من شئ او من الشئ فيحكم بعد
 كونه من فحمة على الطهارة وان اخذ من الكافر مسئلة يجوز استعماله او اني الخمر بعد غسلها وان كانت من الخشب القرع
 او الخرف الغير المطلى بالغير او نحو ذلك لا يضر نجاسة باطنها بعد تطهير ظاهرها داخل فقط نعم يكره استعمالها في الخمر الى
 الا اذا غل على وجه يطهره ايضا مسئلة يحرم استعماله او اني الذهب الفضة في الاكل والشرب والوضوء والغسل
 تطهير النجاسة وغيرهما من استعماله لا يضر نجاسة باطنها بعد تطهير ظاهرها داخل فقط نعم يكره استعمالها في الخمر الى
 يحرم اقتنائها من غير استعماله ويحرم بيعها وشراها وصياغتها واخذ الاجرة عليها بل انفس الاجرة ايضا حرام لا تخاف من
 المحرم واذ حرم الله شيئا حرم منه مسئلة الصفراء وغيره الملبس باحدهما يحرم استعماله اذا كان على وجه لا ينفصل
 كان اناء مستقلا واما اذا لم يكن كذلك فلا يحرم كذا اذا كان الذهب الفضة قطعاً منفصلاً للبر لها الاناء من الصفراء خلا
 او خارجاً مسئلة لا بأس بالمفضض والمطاد والمثوء باحدهما نعم يكره استعماله المفضض بل يحرم الشرب منه اذا وضع
 على موضع الفضة بل الاحوط ذلك المطلاع ايضا مسئلة لا يحرم استعماله المتزوج من اخدهما مع غيرها اذا لم يكن
 يصيد عليه اسم احدهما مسئلة يحرم ما كان متزجاً منهما وان لم يصيد عليه اسم احدهما بل وكذا ما كان متزجاً منهما بان كان
 قطعة من ذهب قطعة من فضة مسئلة لا بأس بغير الاواني اذا كان من احدهما كاللوح من الذهب والفضة
 والحل كالخحال وان كان نجواً بل وغلاف السيف والسيكز واما الشطب ومثل القنديل وكذا انفق الكتب الثقوب
 والمجدان بها مسئلة الظاهر ان المراد من الاواني ما يكون مرقيل الكاس والكوز والقيز والقدر والتماور والفخار وما
 القهورة وامثال ذلك مثل كوز القليابل والصفاء والشفاء والغلبة دون مطلق ما يكون ظرفاً فتمرطها مثل اسر القليان و
 رأس الشطب وقرب السيف والخمر والسيكز وقاب السيف والشفاء والغلبة والحل والغبر والمجون والزبال ونحو ذلك غير معلوم
 يأتي في شروط الوضوء ع ط ان كانت على وجه لا تترى الى الظاهر كما هو جدي مدفنه الشريف

هذا هو في الاواني (٣٥)

وان كان نظراً فاذ الموجه في الاخبار لفظ الانية وكوفاً مراد فاللفظ غير معلوم بل معلوم العدم وان كان المحوط في
 جملة من المذكورات الاجتناب نعم لا بأس بما يصنع بئياً للتقوية اذا كان من الفضة بل الذهب ايضا وبالجملة فالمناسك لانية
 ومع الشك في محكوم بالبرائة فمسئلة لا فرق في حرمة الاكل والشرب من انية الذهب والفضة بين مباشرتها الفم واخذ
 منها ووضعها في الفم بل وكذا اذا وضع ظرف الطعام في الصحن من اجلها وكذا اذا وضع الفخار في الغلبي من اجلها وكذا لو
 فرغ من الاواني من احدهما في ظرف اخر لاجل الاكل والشرب لا اجل نفس القرع فان الظاهر حرمة الاكل والشرب لان
 هذا يعد ايضا استعمالا لها فيهما بل لا يبعد حرمة شرب الحاي في مورد يكرر التماور من احدهما وان كان جميع الادوات ماعدا
 من غيرها والحاصل ان في المذكورات ان الاستعمال كذا الاكل والشرب ايضا حرام نعم المأكول والمشروب لا يصير حراما
 فلو كان في هاتر مضافا لا يبعد انه افطر على حرام وان صدق ان فعل الافطار حرام وكذا الكلام في الاكل والشرب من ظرف
 الغصية مسئلة اذكر بعض العلماء انه اذا امر شخص خادمه بصبي الحاي من القوي من الذهب والفضة في الفخار الفروي
 اعطاه شخصا اخر فشر به كان الخادم والامر عاصيا كذا الشارب لا يبعد ان يكون عاصيا ويعد هذا منه استعمالا لها
 اذا كان المأكول والمشروب في انية من احدهما ففرغ في ظرف اخر بقصد التخلص من الحرام لا بأس به ولا يحرم الشرب او الاكل
 بعد هذا مسئلة اذا انحصر ماء الوضوء والغسل في احد الانيتين فان امكن تفريغه في ظرف اخر وجب الاستسقاء
 الوضوء والغسل ووجب التيمم وان توضى واغتسل منهما بطل سواء اخذ الماء منهما بيده او صب على محل الوضوء او
 ارتمى فيهما وان كان له ماء اخر وامكن التفريق في ظرف اخر ومع ذلك توضا واغتسل منهما فالأولى ايضا البقاء
 لانه وان لم يكن مأمورا بالتيمم الا ان الوضوء والغسل يعد استعمالا لها عرفا فيكون منشا عنه بل الامر كذا لو جعلها
 محل لغسالة الوضوء لما ذكر من ان توضيجه يجب في عرف استعمالها نعم لو لم يقصد جعلها مصبا للغسالة لكن
 استلزم توضيجه ذلك امكن ان يقال انه لا يعد الوضوء استعمالا لها بل لا يبعد ان يقال ان هذا الصب ايضا لا يعد
 استعمالا فضلا عن كون الوضوء مسئلة لا فرق في الذهب والفضة بين المجيد منها والردى والمعدن والمنسوخ
 والمغشوش والخالص اذ لم يكن الغش في حد يخرجها عن صفة الاسم وان لم يصد الخلو من ماذكره بعض العلماء من انه
 يقبر الخلو وان المغشوش ليس محرما وان لم يصدق الاسم كما في الحرير المحرم على الرجال حيث يتوقف حرمة على كونه
 خالصا لوجه له والفرق بين الحرير والمقام ان الحرمة هناك معلقة في الاخبار على الحرير المحض بخلاف المقام فانها
 لا تترك في ظرف الغالية وما بعده ج ط بل الظاهر بها نعم استعمالها قبل التفريق كان حراما ج ط بل الأولى
 هو الصحة ان كان بالاعتراض منها لا بر من العنوينها او الصب منها عليه ج ط ر جردى مد ظله الشريف

بل لا يخلو في هذه الجملة وهي محنة
 لاجلها ونحوها من قوة دلالة
 الاجتناب بالاجتناب عن الجميع
 فيه تأمل الفصح بل الأولى
 الصب من التماور الذي يكون
 من احد الاشكال في حرمة كونه
 استعمالا واما الشرب بعد صبه
 في انية من غيرها فمستأد له
 يكن هو القاب وله يكن الصب
 ايضا ففي كونه استعمالا لاحدهما
 حتى يحل فحل نظريه الأولى
 جناب كما مر اتقا الفصح اذا كان
 استعمالا واحدهما او الا فلا وجه
 لحرمة ما من فيه هذه المحنة وكذا
 الأولى الاجتناب كما مر تفصيلا
 محل تأمل نعم الأولى واجبا
 كما مر الفصح هذا اذا كان فيه
 هما أو لا وتمس فيتمردا وكذا
 بالاعتراض منها فلا يبعد صحة
 فان الاستعمال الحر هو نفس الاعتراض
 وهو من مقتضات الوضوء والغسل
 واما الغسل بعد الاعتراض فغيره
 استعمالا لاحد الانبى ممنوع
 ان الأولى ما في النص منع في
 محنة لا يجوز لانية ج ط بل الأولى
 حرمة هو مستلزم في ج ط
 دون نفس شربه ج ط بل الأولى
 لشم من لانية دون ج ط بل الأولى
 من مقتضى كونه مستأد له
 ذلك فان الحرير حينئذ هو مستأد له
 انفسه من نفس كونه الشرب ج ط
 مجرد قصد التخلص لا كونه جوازا بل
 وكان ج ط بل الأولى
 من ج ط بل الأولى
 ج ط بل الأولى
 ج ط بل الأولى

معلقة على صدق الاسم **مسألة** اذا توضأ واعتسل من ماء الذهب الفضة مع الجواهر **مسألة** اذا كان من الموضوع
مسألة الاواني من غير الحديد لا مانع منها وان كانت اعلى واغلى حتى اذا كانت الجواهر الغالية كالياقوت والفيروز
مسألة الذهب المعروف بالفرنجة لا بأس باصبع منه لانه في الحقيقة ليس ذهباً وكذا الفضة المسمى بالورشوفاتها
مسألة بل هي صفر **مسألة** اذا اضطر الى استعمال اواني الذهب الفضة في الاكل والشرب وغيرها جاز وكذا في غيرها
مسألة من الاستعمال لا نفع لا يجوز التوضي ولا غسل من مابل ينقل اليه التيمم **مسألة** اذا دار الامر في حال الضرورة بين استعمال
مسألة واستعمال الغصية قد هما **مسألة** يحرم اجادة نفسه لصنع الاواني من احدهما واجرة ايضا حرام **مسألة**
مسألة يجب على صاحبها كرها او ما غيره فان علم ان صاحبها يفتقد من يحرم اقتناها ايضا وانها من افراد المعلوم في الحرمة
مسألة يجب عليه هيبه وان توقف على الكبر يجوز له كرها ولا يضر قيمته صياغتها نفع لو تلف الاصل ضرر وان احتمل ان يكون
مسألة صاحبها متمتعاً بجواز الاقتناء او كانت مما هو محل الخلاف في كونه ائنة ام لا لا يجوز له التفرغ له **مسألة** اذا
مسألة شك في ائنة انها من احدهما ام لا او شك في كون شيء مما يصدق عليه الائنة ام لا لا مانع من استعمالها **فصل في احكام**
التخلي **مسألة** يجب في حال التخلي بل في سائر الاحوال ستر العورة عن الناظر المحرم سواء كان من المحارم ام لا رجلاً كان
او امرأة حتى عن المجنون والطفل المميز انما يحرم على الناظر ايضا النظر الى عورة الغير ولو كان مجنوناً او طفلاً متميزاً **مسألة**
مسألة في الرجل القبل والبيضان والذبر وفي المرأة القبل والذبر والاذن ستر لون البشرة دون الحجم وان كان الاخر ستره
ايضا وقما الشح وهو ما يراه عندة الناس من ثيابهم لا يستره ولا يستره في الحقيقة يرجع الى ستر اللون **مسألة** لا فرق في
المحرمين عورة المسلم والكافر على الاقوى **مسألة** المراد من الناظر المحرم من ستر الطفل الغير المميز والزوج والرجل
والمملوكة بالنسبة الى المالك والمحللة بالنسبة الى المحلل لا يجوز نظر كل من الزوجين الى عورة الآخر وهكذا في المملوكة
وما لهما والمحللة والمحلل لا يجوز نظر المالك الى مملوكها او مملوكتها وبالعكس **مسألة** لا يجوز للمالك النظر الى
عورة مملوكته اذا كانت مفرجة او محللة او في العدة وكذا اذا كانت مشتركة بين مالكين لا يجوز لواحد منهما النظر الى
عورتها وبالعكس **مسألة** لا يجب ستر الفخذين ولا الابن ولا الشعر الثابت اطراف العورة نعم لا يجب ستر ما بين الشرة
الى الركبة بل الى نصف الناحية **مسألة** لا فرق بين افراد الناس في جواز بكت ما ينزل ولو بيده او بيد زوجته او مملوكته
مسألة لا يجب التستر في الطلة المانعة عن الرؤية او مع عدم حضور شخص او كون الحاضرا عموماً العلم بعدم نظره
مسألة لا يجوز النظر الى عورة الغير من وراء الثياب بل في المزاب والماء القاذ **مسألة** لا يجوز في موضع مكانيك
يفرد على عورته العبر لا يجب عليه التمسك عند انقش النظر او امع الشك او النظر في وقوع نظره
لا اقوى هو الطلان مع الجهل بالاحكام في طهره

على
اذا كان عن قصور عي
اذا كان معدوداً في جهل
الفتح اصطفاً في مظهر
اذا لم يكن مضطراً بالنسبة
اليها الفتح اصطفاً في مظهر
وكذا ما بين البيضين و
الذبر في الرجل وما بين
القبل والذبر في الانثى
والخفى على الاحوال الفتح
الا حود ستره وترك النظر
اليه الفتح اصطفاً في مظهر
الجاهل بالاحكام اذا لم يكن
معدوداً في كانه كالعالم
به حبه مد فله العالي
على الاقوى لو كان المقصود
استعمالها في الاكل و
الشرب وعلى الاحوال انما
لمقصود اقتناها للزينة
والتخل جبه مد فله
مع العلم باستعمالها في الاكل
والشرب حبه مد فله
فما لم يكن طرفاً من اطراف
العلم الاجمالي ولا يجوز
استعمالها حبه مد فله
العالي

احكام المتخلى

(٢٤٧)

فلا بأس ولكن الاوط ايضا عند الوقوف او غرض النظر ^{مسئله} لو شك في وجود الناظر او كونه محترفا فالأوط
 التمسكه لو رأى عورة مكشوفة وشك في انها عورة حيوانا او انسانا فالظاهر عند وجوب الغرض عليه وان علم انها
 من انسان وشك في انها من صبي غير متميز او من بالغ او متميز فالأوط ترك النظر وان شك في انها من زوجته او مملوكة أو ^{جنبته}
 فلا يجوز النظر ويجب الغرض عنها لان جواز النظر معتد على عنوان خاص وهو الزوجية او المملوكية فلا بد من اثباته ولو راى
 عضوا من بدن الانسان لا يدى انه عورته او غيرها من اعضائه جاز النظر وان كان الاوط ترك ^{مسئله} لا يجوز ترك
 والانثى النظر الى دبر الخنثى واما قبلها فيمكن ان يقال تجوز لكل منهما اللشك كونه عورة لكن الاوط ترك بل ^{قوى}
 وجوبه لانه عورة على كل حال ^{مسئله} لو اضطر الى النظر الى عورة الغير كما في مقام المعالجة فالأوط ان يكون في الموضع
 المقابلة لها ان يدفع الاضطرار بذلك والا فلا بأس ^{مسئله} يجوز في حال الخلع استقبال القبلة واستدبارها
 بمقاديس بدن وان امال عورته الى غيرهما فالأوط ترك الاستقبال والاستدبار بعورته فقط وان لم يكن بمقاديس
 بدنه اليها ولا فرق في الحرمة بين الابنية والصحار والقول بعد الحرمة في الاول ضعيف والقبلة المنوخة كبيت المقدس
 لا يلحقها الحكم والاقوى عدم حرمة ما في حال الاستبراء والاستنجاء وان كان ترك اوط ولو اضطر الى حد لا يرغب
 وان كان الاوط الاستدبار ولو دار الامر بين احدهما وترك التمرع وجو الناظر وجب التمرع ولو اشتبهت القبلة لا يبعد العمل
 بالنظر ولو تردت بين حجتين متقابلتين اختار الاخرين ولو تردد بين المصلين فكان الزيد بين الاربع التكليف ^{قطعا}
 فيختار بين الجهات ^{مسئله} الاوط ترك افقاد الطفل للخنثى على وجهه يكون مستقبلا او مستدبرا ولا يجب منع الصبي
 المحزون اذا استقبل او استدبر عند الخلع ويجب دفع البالغ العاقل العالم بالحكم والموضوع من باب النهي عن المنكر
 كما انه يجب شأه انكار من جهة جهل بالحكم ان كان من جهة الجهل بالموضوع ولو شك عن القبلة فالظاهر عدم وجوب اليأس
 نعم لا يجوز ايقاعه في خلاف الواقع ^{مسئله} يتحقق ترك الاستقبال والاستدبار بتجرد الميل الى احد الطرفين ولا
 يجب التثنية والتغريب ان كان اوط ^{مسئله} الاوط فيمن يتوازى بوله او غائطه مراعاة ترك الاستقبال والاستدبار
 بقدر الامكان وان كان الاقوى عند الوجوب ^{مسئله} عند اشتباه القبلة بين الاربع لا يجوز ان يكد بوله في جميع
 الاطراف نعم اذا اختار في مرة احدها لا يجب عليه الاستمرار عليه بعدها بل له ان يختار في كل مرة جهة اخرى الى تمام
 الاربع وان كان الاوط ترك ما يوجب القطع باحد الامرين ولو تردد بينا خيرا اذا كان قاصدا ذلك من الاول بل
 لا يترك في هذه الصورة ^{مسئله} اذا علم ببقاء شيء من البول في المجري يخرج بالاستبراء فلا احتياط بترك الاحتياط
 الاوط تركه لا يترك كما فيهما مع ذلك تجل على نحو المتعارف وجب عليهما تركهما عند ذلك كما في برورة مد نظر

على اضافة تأمل بل منع بل
 الاقوى حرمة نظر كل من
 الرجل والانثى الى الناحية
 والاوثية مع العلم وبقا
 بكونه عورة او كونه غير جسد
 لا جنبته والاعقبى واما
 نظر كل منهما الى ما يحلف
 انه فلا وجه ظاهر بحرمة
 وان كان الاوط تركه ضعف
 الفقي اصحابنا في مدقه
 لا يترك الفقي اصحابنا
 لا يترك الفقي اصحابنا
 لا يترك الفقي اصحابنا
 بل مقتضا في هذه القوة
 لا تخلو عن القوة الفقه
 هذا الاحتياط لا يترك
 عدم جوار البناء الى
 القطعية من اول الامر
 بل لا يبعد عدم جواره
 المقطع بالخائفة ونوع
 عدم البناء عليه جسم
 مدقصة
 الجبل

على الاحوط في شراعه
 بل في الطريق الثاني مع
 لا ضرر بالماء والمنظر
 او حصل الاطيان باسناد
 الى اذن المتولي او تميم من
 الواقع الفسخ اصطهباته
 الا اذا انفذ الغائط قدبا
 فاحتمل وجبا غنائه ما لا
 سببا فان العد في احوط
 هذا الاحتياط لا يزيل الفسخ
 فيه تاقل الفسخ اصطهباته
 والاحوط اعتبارها الفسخ
 الذي لا يزيل عادة الابا
 الماء الفسخ اصطهباته في
 بل ربما يوجب القول كغير
 الفسخ اصطهباته مدله
 مشكل والاحتياط بالغسل
 لا يترك الفسخ اصطهباته
 مشكل جدا لفتح اصطهباته
 بعد ولا يظهر عدم الفسخ
 الاقوى حرمة الاستنجاء
 الاستدبار في هذه الفسخ
 حرم مدلول العالي
 هذا الاحتياط لا يزيل
 الفسخ انما لا يزيل
 بقائه هو الذي لا يزيل
 الا بالماء حرم مدلوله
 في حصول الطهارة بالزوت
 والعظم لشك في جبه مدلوله
 العالي
 فيه اشكال بل لا يظهر
 حرم
 مدلوله

او الاستدبار في حاله اشك مسألة يحرم التحل في ذلك من غير اذنه حتى الوصف الخاص بل في الطريق الغير الثاني
 بل ان اذنه يابى كذا يحرم على قبر المؤمن ان كان هناك مسألة المراد بمقاديم البذل الصد والبطن والركبتا
 مسألة لا يجوز التحل في مثل المدارس التي لا يعلم كيفية وقفها من اختصاصها بالانفلا وبخصوص الساكنين منهم فيها
 من هذه الجهة اعم من الطلاب وغيرهم ويكفي اذن المتولي اذ لم يعلم كونه على خلاف الواقع والظاهر كفاية جريان العادة ايضا
 بذلك كذا الحال في غير التحل من تصرفات الاخر **فصل في الاستنجاء** يخرج البول بالماء مرتين ^{فصل}
 ثلاث بما يمتنع غلا ولا يخرج غير الماء ولا فرق بين الذكر والانثى والتحتمل كالفرق بين المخرج الطبيعي وغيره مقاد او
 غير معتاد وفي مخرج الغائط بخير من الماء والمصحح بالاجار او الخرق ان لم يتقعد عن المخرج على وجه لا يصلح عليه الاستنجاء
 والافقية الماء اذا تقعد على وجه الانفصال كما اذا وقع نقطة من الغائط على فخذه من غير اتصال بالمخرج يتخير في المخرج
 بين الامرين ويتعين الماء في الواقع على الفخذ والغسل افضل من المصحح بالاجار والجمع بينهما اكمل ولا يعتبر الغسل تقعد
 بل التحذير النقاء وان حصل بغسله في المصحح لا بد من ثلاث وان حصل النقاء بالقل وان لم يحصل بالثلاث فالنقاء
 فالواجب المصحح اكثر الامرين من النقاء والعد ويجزى ذوات الجهات الثلاث من الحجر وثلاثة اجزاء من الخرق الواحدة
 وان كان الاحوط ثلاثة منفصلة ويكفي كل قلع ولو من الاصابع ^ط ويتبرف في الطهارة ولا يشترط البكارة فلا يجزى النجس
 ويجزى المتنجس بعد غسله ولو صح بالتنجس او المتنجس لم يظهر بعد ذلك الا بالماء الا اذا لم يكن لاقية البشرة بل لا عين
 النجاسة ويجزى الغسل بالماء ازالة العين والاشربة في الاجزاء الصغيرة التي لا ترى لا بمغى اللون والرائحة وفي المصحح
 ازالة العين ولا يشترط بقاء ^ط الا في ما يغني الاول ايضا ^ط مسألة لا يجوز الاستنجاء بالمحترقات ولا بالعظم والروث و
 لو استعملها عتس ^ط يمكن يظهر محل على الاقوى ^ط مسألة في الاستنجاء بالاستحاضة اذ بقيت الرطوبة في المحل بشك الحكم بالانفلا
 فليس حاشا حال الاجزاء الصغيرة ^ط مسألة في الاستنجاء بالاستحاضة ان لا يكون فيما يمسح به رطوبة مسربة فلا يجزى
 مثل القبر والوصلة الرطوبة نعم لا تصرف الندوة التي لا ترى ^ط مسألة اذا خرج مع الغائط نجاسة اخرى كالدّم او وصل
 الى المحتاجات من خارج يتعين الماء ولو شك في ذلك بني على عدم فيجوز ^ط مسألة اذا خرج من بيت الخلا ثم شك
 في انه استنجى ام لا بني على عدم على الاحوط وان كان من عادته بل وكذا لو دخل في الصلوة ثم شك في ان كان في ذلك
 بعد تمام الصلوة صحت ولكن عليه الاستنجاء للصلوات الاتية لكن لا يسجد جريان قاعدة التفاضل في صورة الاعيان
 بل الاقوى حرمة في هذا الفرض ^ط برور جدي مدلوله محل ناقلة ^ط لا يترك ^ط محل اشكال ^ط محل اشكال
 في العظم والروث ^ط الاقوى عدم جريانها ^ط برور جدي مدلوله العالي

في الاستبراء

٤٩١

مسئلة لا يجب الدليل باليد في مخرج البول عند الاستبراء وان شك في خروج مثل المذنب على علمه لكن لا يجب
 الدليل في هذه المسئلة اذا مخرج الغائط بالارض فلا فرق مع فرض ذوال العين بها مسئلة يجوز الاستبراء
 بما يشك في كونه عظاما او رونا او من المحترق او يطهر محل واقا اذا شك في كون ما يع ماء مطلقا ومضافا فكيف الصواب لا
 من العلم بكونه ماء **فصل في الاستبراء** والاول في كيفية ان يصير حتى تنقطع دريق البول ثم يبذل مخرج الغائط
 فيظهر ثم يضع اصبعه الوسطى من اليد اليسرى على مخرج الغائط ويمسح الى اصل الذكر ثلاث مرات ثم يضع سبابه
 فوق الذكر واجهامه تحت ويمسح بقول الى اسفله ثلاث مرات يصير ثلاث مرات وكيفية سائر الكيفية مع مرات ثلاث مرات والحكم بها
 الرطوبة المشبهة وعند ناقضتها او يلحق في الفائدة المذكورة طول المدة على وجه يقطع بعد بقاء شيء في المجرى
 بان احتمل ان الخارج نزل من الاعلى ولا يكفي الظن بعدم البقاء مع الاستبراء لا يضر احتمال وليس على المرة استبراء نعم
 الاولى ان يقصر قليلا وتتنحى وتغص فرجها عرضا وعلى حال الرطوبة الخارجة منها محكومة بالطهارة وعند الثانية
 ما لم يقم كونه بولا مسئلة من قطع ذكره يضع ما ذكره فيبقى مسئلة مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبة المشبهة
 بالنجاسة والناقضية وان كان تركه من الاضطرار وعدم التمكن منه مسئلة لا يلزم المباشرة في الاستبراء فكيف
 في ترتب الفائدة ان باشروا غيره كزوجته او مملوكة مسئلة اذا خرجت رطوبة من شخص وشك شخص اخر في كونه بولا او
 غيره فالظاهر يجوز الحكم ايضا من الطهارة ان كان بعد استبراء النجاسة انكار قبله وان كان نفسه غافلا بان كان نائما
 مثلا فلا يلزم ان يكون من خرجت منه هو الشاك وكذا اذا خرجت من الطفل وشك وليه في كونه بولا فمع عدم
 استبراءه يحكم عليها بالنجاسة مسئلة اذا شك في الاستبراء بني على عدمه ولو مضت مدة بل ولو كان من عادته
 نعم لو علم استبراءه وشك بعد ذلك انه كان على الوجه الصحيح ام لا بني على الفتح مسئلة اذا شك من لم يستبرئ في خروج
 الرطوبة وعدمه بني على عدمه ولو كان فائذا بالخروج كما اذا راى في ثوبه رطوبة وشك في انها خرجت من وقت يليه من الخا
 مسئلة اذا علم ان الخارج منه مذى نكس شك انه هل خرج معه بول ام لا لا يحكم عليه بالنجاسة الا ان يصدق
 عليه الرطوبة المشبهة بان يكون الشك في ان هذا الموجود هل هو بول ام لا او مركب منه ومن البول مسئلة اذا
 ولم يستبرئ ثم خرجت منه رطوبة مشبهة بين البول والمنه يحكم عليها بالخا بول فلا يجب عليه الغسل بخلاف ما اذا خرجت
 منه بعد الاستبراء فانه يجب عليه الاحتياط بالجمع بين الرطوبة والغسل بخلاف ما اذا كان ذلك بعد
 ان توضأ او اما اذا خرجت منه قبل ان يتوضأ فلا بعد جواز الاكفاء بالوضوء لان الحدث الاصح معلوم ووجود

لا يترك هذا الاحتياط
 حتى يبرى
 لا يترك الفتح مضمنا
 فيه اشكال الفتح مطهرا
 او بالعكر وهو مع انه سهل
 ادخل في قوة المسح الفتح
 المحوط في هذه الصورة
 ايضا الجمع كاف في تاليه
 بل الاقوى حبه مدخله
 في المنكول كونه عظم
 اشكال حبه مدخله
 ان لم يحصل الوثوق و
 الاطمان بالاستبراء حبه
 على الاحوال والكان الاثر
 خلافه حبه مدخله
 الفيل

لا يترك حبه فيما احتمل كونه عظاما او رونا اشكال حبه هذا من سبق العلم والنصح عكس هذا حبه روي مدخله

موجب الغسل غير معلوم فيقفض الاستنجاء ويجوز وضوءه وشدة وجوب الغسل فصل في مستحبات التخل ومكروهاته
 اما الاول فانه يطلب خلوة او سبيل حتى لا يرى شخصه ان يطلب مكانا مرتقا للبول وموضعا وان يقدر رجله اليك عند الله
 في بيت تخلادرجا اليمنى عند الخروج وان ليردائه ان يتقنع ويجري من ستر الراس ان ليعنى عند كنف العورة وان
 يتكفي في حال الجلوس على رجل اليسرى ويفرج رجله اليمنى ان ليعنى بالكيفية التي مرت وان يتقنع قبل الاستبراء وان
 يبرأ الادعية المأثورة بان يقول عند الدخول اللهم اني اجد بلب من احسن العجر بحيث المحب النبط الرحيم ويقول
 الحمد لله الحافظ المؤدي والاولى الجمع بينهما وعند جروح الغائط الحمد لله الذي اطمع كلبا في عافية وخرجته
 في عافية وعند الضرر الحمد لله الذي ارقى الخلال وحفظني عن الحرام وعند رؤية الماء الحمد لله الذي جعل الماء
 طهورا ولم يجعل نجسا وعند الاستبراء اللهم حصن فرجي واعف واستر عورتى وحرقني على النار ووقني لما يقربني
 منك يا ذا الجلال والاكرام وعند الفراغ من الاستبراء الحمد لله الذي عافاني من البلاء واما طسفي الاذى وعند
 القيام من محل الاستبراء فيمض يد اليمنى على ركبتيه ويقول الحمد لله الذي اطمعني الاذى وهبني طعما وشربا عافا
 من البراءة وعند الخروج وبعد الحمد لله الذي عرفني لذته وابقى في جفوتي وجكوتي واخرجني من اياه يا هانقا يا هانقا
 يا هانقا لا يقد القادر وقد رها وتحت ان يقدم الاستبراء من الغائط على الاستبراء من البول وان يجعل المحات
 ان استنجى بها وترافقه ليرت بالثلاثة وان يربع ليجب ان يات بخامس ليكون وراوان حصل التقاء بالربع وان
 يكون الاستبراء بالاستبراء باليد اليسرى وليتجنب ان يقرب ويتفكر في ان ماسى اجتهد في تحصيله وتحسينه كيف
 سادته عليه ملاحظ قدوة انه تم في دفع هذه الادوية عنه وراحتة منها واما المكروهات فاستقبها الثمن والمقر
 بالبول والغائط وترفع بترفع ولويد او دخول في بناء او داء حائط واستقبها الريح بالبول بل بالغائط ايضا
 الجلوس في التوارع او مشارع او مفرق القافة او دروب المساجد والدور او تحت الاشجار المثمرة ولون في غير اوان الثمر
 والبول قاتا وفي تمام سائر الارض القلبة وفي ثقب الحشرات وفي الماء خصوصا الركد وخصوصا في الليل والضحيق بالبول الى البول
 في الهواء والاكل والشرب حال التخل بل في بيت الخلا مطلقا والاستبراء باليمين واليسار اذا كان عليه خاتم فيه اسم الله
 وضوء مكت في بيت الخلا والتخل على قبر المؤمن اذا لم يكن هتكا ولا كان حراما واستقبها الدم البصر بل مطلقا اذا
 كان عليه اسم الله او حقه اخر الا ان يكون مسورا او كلام في غير الضرورة الا بذكر الله او اية الكرسي او حكاية الاذان
 ولتمت الغاير **مسألة** يكره حبل البول او الغائط وقد يكون حراما اذا كان مضمنا وقديرا **مسألة** اجبا اذا كان
 متوضا والربع الوقت للوضوء بعدهما والصلوة وقد يكون مستحبا اذا توقف مستحبا **مسألة** لا يجب له حبل البول او الغائط
 في الصلاة

بعض من الارض ويجوزها
 بمقدار يحصل به الترتيب
 من نفخ البول لا مثل طسفي
 ويجوز المستلزم للضيق
 في البنية وان وضعه
 في غيره مثل القحرة ويجوز
 دس براد قد يمتد
 موضع نجوس لفسح
 الاحمال التور لفسح
 وكذا التوال الفسح
 وكذا امر الذكر باليمين
 في البول الفسح
 مع الامن من التلوث
 وعدم كونه هتكا ولا
 كان حراما الفسح
 يعني اذا لم يكن مضرا وكذا
 في لاحقه لفسح طهارة
 مدفلة
 العالي

موجب الوضوء

(٥١)

وعند النوم وقبل الجماع وبعد خروج المني وقبل الركوب على الدابة إذا كان النزول والركوب جميعاً عليه قبل ركوبه
 إذا كان الخروج صعباً مسألة إذا وجد لقمه خبز في بيت أخيه ليحببها وأخاها وغسلها ثم أكلها **فصل في**
موجب الوضوء وقضاؤه هي أمور الأول والثاني البول والغائط من الموضع لأصله أو غيرهما من غير مخرج مع الماء
 أو بدون شربة الاعتناء بالخروج على حسب المتعارفين غير الأصل مع عدم الاعتناء بعدم كون الخروج على حسب المتعارفين
 والأحوط التقصير مطلقاً خصوصاً إذا كان دور المدة ولا فرق فيها بين القليل والكثير حتى مثل القطرة ومثل ثلاث راشية
 الاحتقان بالعدرة نعم الرطوبة بالآخر غير البول والغائط الخارجة من المخرجين ليست ناقضة وكذا الدود ونوى التمر ونحوهما
 إذا لم تكن متلطخاً بالعدرة الثالث الرشح الخارج من مخرج الغائط إذا كان من المدة صاحب صوت أو لا دون ما خرج من قبل أو
 لم يكن من المدة كغش الشيطان وإذا دخل من الخارج ثم خرج الرشح النوم مطلقاً وإن كان في حال المثني إذا غلب على القلب التمتع ^{بالمصر}
 فلا تنقض التحفة إذا قبل إلى الحد المذكور الخامس كلما أزال العقل مثل الأغما والتكر والجنون دون مثل الجنون
 الاستحاضة القليلة بل الكثرة والمتوسطة وإن وجبت الغسل أيضاً أما الجنابة فهي تنقض الوضوء لكن توجب الغسل فقط **مسألة**
 إذا شك في طرا أحد الواقضين على العدم وكذا إذا شك في أن الخارج بول أو مذي مثلاً إلا أن يكون قبل الاستبراء فيحكم
 بأنه بول فإن كان متوضئاً انقضض وضوءه كما مر **مسألة** إذا خرج ماء الاحتقان ولم يكن معه شيء من الغائط لم ينقض
 الوضوء وكذا الوشك في خروج شيء من الغائط معه **مسألة** القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض وكذا
 الدم الخارج منهما إلا إذا علم أن بولاً أو غائطاً صادماً وكذا المنك والودي والودي والأول هو ما يخرج بعد الملاحة
 والثاني ما يخرج بعد خروج المني والثالث ما يخرج بعد خروج البول **مسألة** ذكر جماعة من العلماء استحباب الوضوء غيباً
 والودي والكذب الظلم والأكثار من التعرير الباطل والقي والشرع والقبيل بشهوة ومن الكذب من الفرج ولو فرج نفسه
 ومن باهر الذبر والأحليل ونيان الاستحباب قبل الوضوء والضحك في الصلوة والتحليل إذا أدى من الاستحباب هذه
 الموارد غير معلوم والأولى أن سرقنا رجاء المطلوبية ولو تميز بعد هذا الوضوء كونه محدثاً بأحد الواقضين ولو كفى ذلك
 عليه ثانياً كما أنه لو توضع الحياض أو حدث أحد ثم تبين كونه محدثاً كفى ولا يجب ثانياً **فصل في غايات**
الوضوءات الواجبة وغير الواجبة فإن الوضوءات شرط في صحة فعل كالصلوة والتواضع وأما شرط في كمال
 كقراءة القرآن وأما شرط في جواز كقراءة القرآن أو رافع كراهته كالأكل أو شرط في تحقق امره كوضوءه على الثياب
 أو ليس له غاية كالوضوء أو بالنذر والوضوء المستحب نفساً من طهارة كالأبعد أو الغاية للوضوء الواجب فيجب للصلوة ^{حجته}
 أو الأكل ^{طهارة} وكذا سائر مرجحات الغسل غير الجنابة ^{طهارة} محلها قبل ^{طهارة} ح

مسألة
 على الملاقاة متكل الفرج
 ألا إذا صدق على أحد
 الغوايين المعروفين عرفاً
 الفرج اصطفاً
 وكذا سائر الأحداث كجاء
 المرحمة للوضوء والصل
 مقام مثل الحيض والعاس
 ومن الميت أيضاً على الأكل
 الفرج اصطفاً
 على الأكل الفرج
 في حال الجنابة الفرج
 الأكل مضاد لكون على
 التمارة الفرج اصطفاً
 كان ينبغي على هذا أن يعد
 ما عد الجنابة من الأحداث
 الكبار من وجوبه جيم
 ولكن الأكل أن يقصد
 به الكون على طهارة جيم
 مد ظله
 الفرج

في الوضوءات المستحبة

٢٥٣٢

بل و بدن الانسان و اذ كتب على يده لا يعود مت عند الوضوء بل يجب تحريمه و لا يمسك فمسألة اذ كتب على يده
 بلا مداد فالظاهر عدم المنع من ذلك لا لئلا يخطأ نعم لو كتب بخطه فلهذا بعد ذلك و انما هو من كماله بصل فانه لا يرد
 له الا اذا احرى على السار مسألة لا يجوز من من و اء الثلث و ان كان الخط من ثياب و اء وضع عند غدر من خط
 كذا المصنف في المرات نعم لا ينفذ المدا في الكاغذ حتى ظهر خط من الطرف الاخر لا خورقة خضراء اذ كتب بالعكس من
 الطرف الاخر و مسألة في من المسافة الخالي التي يحطها بحرف كالحاء او العين فمذا سكر حوصلة من مسألة
 في جواز كتابة الحديث من القرآن باصبعه على الارض او غيرها اشكال ولا يبعد عن حرقه و ان خطه بعد من و اما
 الكتب على يده الحديث و ان كان الكاتب على وضوء فالظاهر حرمة خضراء اذ كان بما يقبلى و اء مسألة لا يجب منع الاص
 والمجانين من المتز الا اذا كان مما يبعد هناك فاعلم الا حوط عدم التمسك به و يرفض القبيح فميز فلا اشكال في منه بناء
 على الاقوى من فتحه وضوءه و سائر عباداته مسألة لا يجوز على الحديث من غير حرقه من و اء من حرقه ما بين النشور و
 والغلاف نعم يكره ذلك كما انه يكره تغليفه و حمد مسألة رجة القرآن ليست منه باقى اء كانت فلا بأس بتبها على الحديث
 نعم لا فرق في اسم الله تعالى بين اللغات مسألة لا يجوز وضع اليه الحبر على نقر و ان كان يابا لانه هناك و اما
 المتجر فالظاهر عدم البأس به مع عدم الرطوبة فحرقه من و اء من القرآن باليد النجسة و كان الاولى ذكر مسألة
 اذ اكتب آية من القرآن على لقة خبز لا يجوز للحديث كذا و اء لم يقصر فلا بأس خصوصاً اذ كان بلبه النقاء او التبريد **فضل**

في الوضوءات المستحبة مسألة

الافرى كما اشير عليه سابقا كون الوضوء مستحبا في نفسه و ان لم يقصد غاية من
 الغايات حتى لا يكون على الطهارة و ان كان لا يحد فقصدها مسألة الوضوء المستحب اقام احدها ما يستحب في
 حال اتخاذ الاصغر فقصده الطهارة الثاني ما يستحب في حال الطهارة منه كالوضوء الجديك انك ما هو مستحب في حال خذ
 الاكبر وهو لا يفيد طهارة و اما هو لرفع الكرامة او يحدث كمال في الفعل الذي ابنى به كوضوء تحب للنوم و وضوء الحائض
 للذكر في مصلحتها اما الفهم الاول فلا مود الاول الصلوات المندوبة و هو شرط في صحتها ايضا الثاني الصلوات المندوبة
 وهو ما لا يكون جزء من حج او عمره و لو مندوبين وليس شرطاً في صحة نعم هو شرط في صحة صلوة انك انك التي انصلاوة في
 اول وقتها و اول زمان مكاتها اذ لم يكن ابتها في اول الوقت و يعتبر ان يكون قريبا من الوقت و زمان لا مكان **يطلق**

بل يجب تحريمه عند ارادة تحذره الاقوى هو تحريمه بل يحد مع التردد ما اذا كان آخره سبعا و اء من هو تحريمه و اء من
 اذ كان كله مستورا لم يتهاقل محها و اء من هو تحريمه بل يحد مع التردد ما اذا كان آخره سبعا و اء من هو تحريمه و اء من
 فانما يثبت في الاكثر في هذه النفاذ و اما استحقاقها فمعها مع فضع النظر عن هذه النفاذ فخرنا بوجه و ردد و اء من

بلا حساسه لا يدعى ركعة
 و مع عدمه اقل من تحريمه
 عليه لما بالامر
 بل الاخره نفسا
 و السلام من الفقه
 من سئل افعى
 سئل و الاخره بيان
 به بقصد اكر على التمهيد
 فاعى مستهنا
 و اء من هو تحريمه
 بل الاخره بركه حرم
 بقدم ان الاخره
 بقصد به اكر على نظرها
 حرم
 لو نوصا بقصد اكر على
 القهارة سلم من كل اشكال
 حرم
 و اء

عليه التبيين الرابع دخول المساجد من دخول شاهد مشرقه السادس مناسك الحج فماعد الصلوة والطواف
 التاسع صلوة المأمورات الثامن زيارة أهل القبور التاسع قرأة القرآن أو كبه أو لمس حواشيه أو حمله العاشر الدعاء وطلب
 الحاجة من الله ثم سائر غير زيارة الأئمة ولو من بعيد الساب عشر سجدة الشكر والتلاوة للثلاثين لآذان والاقامة
 والافتراس في صلاة الإقامة الرابع عشر دخول الزوج على الزوجة ليلة الزفاف بالنسبة إلى كل منهما الخامس عشر ورود المسافر
 على هذا فيجب قبل السادس عشر النوم السابع عشر مقابلة الحامل الثامن عشر جلوس القاض في مجلس القضاء التاسع عشر
 الكون على الطهارة العشرين من كتابه القرآن في صوة عدم وجوبه وهو شرط في جواز كراهة وقد عرفت أن الأقوى استحبابه
 في الثاني **وأما القسم الثاني** هو الوضوء لتحديد الظاهر جواز ثالثا ورابعا فماعد أيضا وأما الغسل فلا يجب
 التحديد بل ولا الوضوء بعد غسل تجارة وإن طالت المدة **وأما القسم الثالث** فلا مور الأول لذكر الحائض في فصلها
 مقدار الصلوة الثاني نوم يجب كل شرية وجاء ونقيله الميت الثالث بكاء من مت الميت وله يغسل بعد الأربع
 التكفير الميت وتدفينه بالنسبة إلى من غسله وله يغسل غسل المزمع **مسألة** لا يختص القسم الأول من المتنجس بالغاية التي وضعت
 لأجلها بل يباح به جميع الغايات المشروطة بخلاف الثاني والثالث فالحال أن وقع على نحو ما قصد له يبرأ إلا في قصد الأول
 نعم لو انكشف الخطأ بأن كان محدثا بالاصفر فله يكن وضوءه تحديدا ولا يجامع مع الأكبر جعلا في الأول وقوى القول بالصحة
 وإباحة جميع الغايات به إذا كان قاصدا لامثال الأمر الواقعي المتوجه إليه ذلك الحال بالوضوء وان اعتقد أنه لا مخرج
 من مثله فيكون من باب الخطأ في التطبيق وتكون تلك الغاية مقصولة على نحو الداعي لا القيد بحيث لو كان الأمر الواقعي على
 خلاف ما اعتقد له يتوضأ ما لو كان على نحو القيد كذلك ففي نسخة في أشكال **مسألة** لا يجب الوضوء قصد موجه بان
 يقصد الوضوء لأجل خروج البول أو لأجل النوم بل لو قصد أحد الموجباتين أن الواقع غير صحيح فلا يكون على وجه القيد
مسألة يكفي الوضوء الواحد للأحداث المتعاقبة إذا قصد دفع طبيعة أحد بل لو قصد دفع أحدها صح وأدفع الجميع
 إلا إذا قصد دفع البعض دون البعض فإنه يبطل لأنه يرجع إلى قصد عدم التزم **مسألة** إذا كان للوضوء الواجب غايات متعددة
 فقصد الجميع حصل أمثال الجميع وأثبت عليها كلها وان قصد البعض حصل أمثال بالنسبة إليه يناب عليه لكن يضيغ بالنسبة
 إلى الجميع ويكون أداء بالنسبة مالم يقصد وكذا إذا كان للوضوء المتنجس غايات عديدة وإذا اجتمعت الغايات الواجبة والمستحبة
 أيضا يجوز قصد الكل ويناب عليها قصد البعض دون البعض ولو كان مقصده هو الغاية المدونة ويصح معه إتيان جميع
 غير مقدم في محل أشكال خصوصاً الثاني في بل صحيح مطلقاً ولا معنى للقيد هنا في جرد مدله
 المتفق هنا على أن لا يخلو من قوة جرد مدله في العالم

بل لا يخلو من قوة جرد مدله في العالم
 تخادى والعزرون مثل
 الأغفال المستونة والثاني
 والعزرون قبل الأكل ومبدئ
 على وجه القيد المستحب
 وقد فتن الألوذ وقد
 حذر غايات الفتح
 جوازها وأما على وفقد
 محل تأمل نعم لا بأس لا
 برحمة المضمونة مع
 الأقوى الظلال في
 أن يرجع إلى عدم قصد
 لامثال في حكمه بغير
 متكرر وكان أحوط مع
 مع قصد مائة مائة
 مائة مائة مائة مائة
 مائة مائة مائة مائة
 أشكال حبه مائة مائة
 والظلال أقوى خم
 مد مائة
 العالي

في الرُّضْوَاءِ

(22)

الغايات ولا يقترن ذلك كون الوضوء عملاً واحداً لا يقتضيه وجوب الاستنجاب مع وجود الغاية الواجبة لا يكون
واجباً لأنه على فرض صحة لاينا في جواز قصد الأمر البدني وإن كان متصفاً بالوجه الوجه الوضوء لا ينافي التذنب الغائي لكن
التحقق صحة انقضاء فعلاً بالوجه والاستنجاب من تحيين **فصل في بعض مستحبات الوضوء الأول** أن يكون بماء وهو ربع أصابع
وهو ست مائة وأربعة عشر مثقالاً أو ربع مثقال فاند مائة وخمسون مثقالاً وثلاثة مثاقيل ونصف مثقالاً وخمسة نصف مثقالاً
بأشياء كان ولو بالأصبع الأفضل عود الأدراك الثالث وضع الأبناء الذي يعرف منه على اليدين الرابع غسل البدن
قبل الاعتراف مرة في حلد النوم والبول ومرة في الغائط الخامس المضمضة والاستنشاق كل منهما ثلاث مرات ببلل
ويكفي الكف الواحدة أيضاً لكل من الثلاث السادس التيمية عند وضع اليدين الماء أو صب على اليد فينبغي له أن يغسل
بسم الله الرحمن الرحيم وأفضل منها بسم الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين اجعلني من المتطهرين **الاعتراف باليمنى**
لويمنه بأن يصب في اليسرة فيغسل اليمنى الثامن قراءة الأدعية الماثورة عند كل من المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه
واليدين ومسح الرأس والرجلين التاسع غسل كل من الوجه واليدين مرتين العاشر أن يمسح الرجل بظاهر ذراعيه
الغسل الأول وفي الثانية بباطنهما والمرة بالعكس الحادي عشر أن يصب الماء على أعلاه كل وضوءة الغسل من الأعلى
الثاني عشر أن يغسل ما يجلي عليه من مواضع الوضوء صب الماء على لا يغني عنه الثالث عشر أن يذكر ذلك مع مرار اليد على
تلك المواضع وإن تحق الغسل بدنه الرابع عشر أن يكون حاضر القلب في جميع أفعاله الخامس عشر أن يقرأ القدر
الوضوء السادس عشر أن يقرأ آية الكرسي بعد السابع عشر أن يفتح عينيه حال غسل الوجه **فصل في ذكر وضوئها**
الأول الاستعانة بالغير في المقدمات القريبة كأن يصب في يده وأما في نفس الغسل فلا يجوز الثاني التمدل بل
مسح البلل الثالث الوضوء في مكان الاستنجاء الرابع الوضوء من الأنية المفضضة والمذهبة والخفوشة بانقضاء الخامس
الوضوء بالماء المكدود كالمشمس ماء الغسالة من الحث الأكبر أو الماء الجرداء البئر قبل نزح المقدار والماء القليل الذي
مات فيه الحية والعقرب والوزغ وسور الجافور والفار والفرس والبغل والحمور والحيوان نجس وأكل الميتة بل كل
حيوان لا يؤكل لحمه **فصل في أفعال الوضوء الأول** غسل الوجه حد من قصاص الشعر إلى الذقن ولا يمتد
عليه الإبهام والوسطى عرضاً والأذن من الأذن ومن خرج وجهه أو يد من الثغاف يرجع كزمنه إلى الثغاف فلا
أن اليد المقارنة في الوجه الثغاف إلى موضع تصل إلى الوجه الثغاف ويرفقا منه فيغسل ذلك المقدار ويجوز
تقدد الوجه الذي يمتد من حكمة مفقود في الوضوء لكن قصد التذنب صحيح بوجهه أو يأتى حقه بوجوه أخرى
وعند الفراغ منه حقه من الأذن تركه حقه بوجوه مذمومة الشريعة

عن
 بل هذا الفرض الذي هو حق
 الصحيح بانه جواز فسد الامور
 بالفعل الذنب بجحد نعم
 الذي لا ينافيه هو فسد الامور
 الامر الذي يتبع منه اي
 جميع العايات ان فسادها
 ذلك الفصل في حق الوهم
 كالبر سعيد الفزع اصحابنا
 بل تحقيق عدمها في المقام
 وان لم يحوار الاحتماع
 فانه ليس من ذلك اليان
 مع ان التحقيق في باب انشاء
 عدم الحوار لقبح اصلها
 مع تقدمها عند الفزع
 الا انه يرد المرء الثانية في
 البراء احاطا بجميع كائنات
 الا انه يزل الثانية في الحق
 ايضا كذلك اذ البراء اعمالها
 في عمل البري بان يريد غلبتها
 الرغبات او يوجب لها عليها
 غير كمال البيع من انه اخرى
 مثلا لقبح فذمرت الاوه
 استماع رجع محذوم يمكن
 من غزو مع عدمه لا هو جمع
 بين الوهم وبين القيمة نقد
 يعني اذ احلا موضع المذوق
 منها عن الحاشية في آخرها
 الا انه في الاور ترزعه
 عند هو الصحيح والذنب في
 ذلك هو فسد الغاية فسد
 جهة مظهرية دون امره
 لذنوبهم محوار احصاء
 في وجهه يرد كذا في
 هو كذا في كذا في
 هو كذا في كذا في

الماء فلا يكفي المسح به وحده ان يجري من جريان آخر ولو باعانه ليد ويجري سيلاء الماء عليه ان لم يجري
 اذا صد الغسل وجبت التمسك بالاعلى والغسل من الاعلى الى الاسفل عرفا ولا يجوز النكس ولا يجب غسل ما تحت
 الشعر لا يجب غسل ظاهره سواء شعره ناعم ولتدب تحجب بشروط صد وحاشة الشعر على المحل والارض غسل ^{الشعر}
 الظاهر في خاله مسئلة يجب خال شي من طرف احد من باب المقدمة وكذا جزء من باطن الانف ونحوه وما لا
 يظهر من الثقبين بعد الانقباض من الباطن فلا يجب غسله مسئلة الشعر الخارج عن الحد كترسل اللحية في الطول
 وما هو خارج عن ما بين الابهام والرسخ في العرض لا يجب غسله مسئلة ان كانت للمرأة حجة في كالحل مسئلة
 لا يجب غسل باطن العين والانف والتم لا شئ منها من باب المقدمة مسئلة فيما احاط به الشعر لا يجري غسل المحاط عن
 المحاط مسئلة الثور والرقاق المعذوبة من البشرة يجب غسلها مع ما مسئلة اذا شك في ان الشعر محطام لا يجب
 الاحتياط بغسله مع البشرة مسئلة اذا نفي في الحد ما لم يغسل ولو مقدار رأس ابرة لا يفتح الوضوء فيجب ان ^{حط}
 اماه واطراف عينه لا يكون عليها شئ من الفم او الكحل المانع وكذا لا يخط حاجبه لا يكون عليه شئ من الوسخ وان لا
 يكون على حاجب المرأة وسمة او خطاطة جرم مانع مسئلة اذا تيقن وجود ما يشك مانع يجب غسل الثقبين برؤاله
 او وصول الماء الى البشرة ولو شك في اصل وجوده يجب ^{طش} الغضض والمبالغة حتى يحصل الاطمينان بعده او زواله او وصول
 الماء الى البشرة على فرض وجوده مسئلة الثقب في الانف موضع الحافة او الخرامة لا يجب غسل باطنها بل يكفي ^{طاش}
 سواء كانت الحلقه فيها او لا الثاني غسل اليدين من المرفقين الى اطراف الاصابع مقدما للتمسك على اليسرى ويجب
 الاستداء بالمرفق والغسل منه الى الاسفل عرفا فلا يجزئ النكس والمرفق مركب من شئ من الذراع وشئ من العضد
 يجب غسل تمامه وشئ اخر من العضد من باب المقدمة وكل ما هو في الحد يجب غسله وان كان بخارا اذا او اصبعار اذا ذهب
 غسل الشعر مع البشرة ومن قطعت يد من فوق المرفق لا يجب عليه غسل العضد ان كان اولى وكذا ان قطع تمام المرفق
 وان قطعت تمام دون المرفق يجب عليه غسل ما بقي وان قطعت من المرفق بمغزى اخرج عظم الذراع من العضد يجب غسل ما كان
 من العضد جزء من المرفق مسئلة ان كانت له يد زائدة دون المرفق وجب غسلها ايضا كالحم الزائد وان كانت فوقها
 علم زيادتها لا يجب غسلها وكيفي الاصلية وان لم يعلم الزائدة من الاصلية وجب غسلها ويجب مسح الرأس والرجل
 بهما من باب الاحتياط وان كانتا اصليتين يجب غسلهما ايضا وكيفي المسح باحدهما مسئلة الوسخ تحت الاظفار
 اذا لم يكن زائدا على المتعارف لا يجب دالته الا اذا كان مانعاً معدوداً من الظاهر فان لم يكن كذلك وان كان زائداً

على الاوطى مع شئ
 مدفلة على

على
 تحميها على الاوطى
 بل المستورة ايضا على
 الاوطى الفم اصغرها
 فيه ما قبل الفم سطحا
 مدفلة على

على المتعارف وجبت ازالة الوضوء اظفاره فصا ما تحتها طاهر وجب غسل بعد ازالة الوضوء عنه ^{مسئله}
 ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين الى الزدين ولا كفا عن غسل الكفين بالغسل المستحب قبل الوضوء ^{مسئله}
 اذا انقطع محم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع ويجب غسل ذلك الوجه ايضا دام لم ينفصل وتكون انشائه بجلده ^{مسئله}
 ولا يجب قطعه ايضا لغسل ما تحت تلك الجلد وان كان حوطا لوعده ذلك اللحم شيئا خارجيا وامر حجب جزء من اليد ^{مسئله}
 الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد ان كانت وسيعة يرى جوفها وجب ايضا الماء فيها وتلافيا ومع الشدة لا
 يجب علاها بالاستحفا وان كان الا حوط الا يصال ^{مسئله} ما يعلو البشرة مثل الجدد عند الحرق ما دام بايا يكفي غسل
 ظاهره وان اخرق ولا يجب ايضا الماء تحت الجلد بل لو قطع بعض الجلد وبقي البعض الاخر يكفي غسل ظاهر ذلك البعض
 ولا يجب قطعه تمامه ولو ظهر ما تحت الجلد تمامه لكن الجدد متصلة قد تلتق وقد لا تلتق يجب غسل ما تحتها وان كانت
 يجب ضمها وقطعها ^{مسئله} ما يجمل على الجرح عند البرد ويصبر كالجدد لا يجب فعه وان حصل البرد ويحرقه غسل ظاهره
 وان كان دفعه سهلا واما الدواء الذي انجم عليه وصاد كالجدد فاما لم يكره فعه يكون بمنزلة الجيرة يكفي غسل ظاهره
 وان اكره فعه بهوله وجب ^{مسئله} الوضوء على البشرة ان لم يكن جرحا مرثيا لا يجب ازالة وان كان عند المسح بالكيس في
 الحمام وغيره يجتمع ويكون كثيرا ادا يصدق عليه غسل البشرة وكذا مثل الياسن الذي ينبت على اليد من الخوص
 او النورة اذا كان يصل الماء الى ما تحته ويصدق معه غسل البشرة فم لو شك في كونه حاجبا ام لا وجبت ازالة ^{مسئله}
 الوضوء الذي لا يحصل له القطع بالغسل يرجع الى المتعارف ^{مسئله} اذا انفذت شوكته في اليد وغيرها من موضع
 الوضوء او الغسل لا يجب اخراجها الا اذا كان محلها على فرض الاخراج محوبا من اظاهر ^{مسئله} يقع الوضوء بالار
 مع مراعات الاعلى فالاعلى كثر في اليد اليسرى لا بد ان يقصد الغسل حال الاخراج من الماء حتى لا يلزم المسح بالماء ^{مسئله}
 بل وكذا في اليد اليمنى الا ان يبقى شيئا من اليد اليسرى يغسل باليد اليمنى حتى يكون ما يبقى عليها من الرطوبة من ماء الوضوء
^{مسئله} يجوز الوضوء بماء المطر اذا قام تحت السماء حين نزول فقصد جريانه على وجهه غسل الوجه مع مراعاة الاعلى
 فالاعلى وكل بالنسبة الى يديه وكذلك اذا قام تحت الميزاب او نحوه ولو لم ينزل الا ذل لكن بعد جريانه على جميع محال
 الوضوء مسح بيده على وجهه بقصد غسله وكذا على يديه اذا حصل الجريان كفي ايضا وكذا لو اتم من في الماء ثم خرج وقفل
 الا اذا كان ما عليه الوضوء معدودا من الباطن لا يترك ^{مسئله} على النحو الا في مجاريه ولا بد ان يقصد كون جريان الماء على
 الغرض بعد الاخراج ايضا جزء من الوضوء بمعنى كونه بقاء لعينه والاماد المحذور فلو قل حينئذ بجوار قصد الغسل الوضوء
 من اقل الرمس الى انتهاء الغسل لم يكن هذا ما روي من مذلة الشريف

بعضه اذ لم يكن في قطعة عرض
 الفتح اصطفايا في
 الا مع الفتر او الصبر والحر
 البصر مطهرا
 لا بد ان يفتح مطهرا
 داء معدودا من الشر
 عرفا ولا تحكه حكم ما بعد
 من الدواء الفتح مطهرا
 وكانت سارة شام
 لقاهر كل داء مع عله
 عر في خراجها كثر في
 نظرها الفتح مطهرا
 مع صدق العمل في الصور
 الفتح مطهرا في مدد
 عن



ماد كرسئلة اذا شك في ثبوت الماء من تحت يده فله ان يسلط عليه الماء اذا كان سابقا من
 وشك في ثبوتها هراما كما انه يتعين غسله لو كان سابقا من الظاهر شك في ثبوتها باطنه لا الشايع بها من اليد
 يكون على رقع القدم من الرأس فلا يجزئ غيره والاولى والاحوط الناصية وهي من اليدين من تحت بين فورت
 وكيف المتي ولو بقدر عرض اصبع واحد وقدر الافضل بل الاحوط ان يكون بمقدار عرض ثلاث اصابع بل الاول
 ان يكون بالثلاثة ومن طرف القول ايضا يكفي المتي وان كان الافضل ان يكون بطول اصبع وعلى هذا فلو اراد ادراك
 الافضل ينبغي ان يضع ثلاث اصابع على الناصية ويمسح بمقدار اصبع من اعلى الى الاسفل وان كان لا يجب كونه كل
 فجزي الكسر وكان الاحوط خلافا ولا يجب كونه على البشرة فيجوز ان يمسح على الشعر النابت في المقدم بشرط ان لا يتجاوز
 بمده عن حد الرأس فلا يجوز المسح على المقدار المتجاوز وان كان مجتمعا في الناصية وكذا لا يجوز على النابت في غير المقد
 وان كان واقعا على المقدم ولا يجوز المسح على الخائل من العمامة او القناع او غيرها وان كان شيئا رقيقا لم يمنع عن وصول
 الرطوبة الى البشرة نعم في حال الاضطراب لا مانع من المسح على المانع كالبرد او اذا كان شبيها لا يمكن رفعه ويجب ان
 يكون المسح باطن الكف والاحوط ان يكون باليمنى والاولى ان يكون بالاصابع فمسئلة في مسح الرأس لا فرق
 بين ان يكون طولا او عرضا او مخرقا **الرابع** مع الرجلين من رؤس الاصابع الى الكعبين وهما قنبا القدمين على ^{الشهر}
 والمفضل بين الساق والقدم على قول بعضهم وهو الاحوط ويكفي المتي عرضا ولو بعرض اصبع او اقل والافضل
 يكون بمقدار عرض ثلث اصابع وافضل من ذلك مسح تمام ظهر القدم ويخبره الابتداء بالاصابع وبالكعبين
 الاحوط الاول كان الاحوط تقديم الرجل اليمنى على اليسرى وان كان الاقوى جواز مسحهما معا نعم لا يقدم اليسرى على
 اليمنى والاحوط ان يكون مسح اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى وان كان لا يبعد جواز مسح كليهما بكل منهما وان كان شرعا على طاهر
 القدمين فالاحوط الجمع بين وبين البشرة في المسح ويجب ان لا يترك الحاجب اليقين بوصول الرطوبة الى البشرة ولا
 يكفي الظن ومن قطع بعض قدمه مسح على الباقية ولفظ مع قطع تمام مسئلة لا شك ان في ان يغفر ان يكون
 المسح بزيادة الوضوء فلا يجوز مسح به جديدا ولا يحد بالاحوط ان يكون بالزيادة الباقية في الكف ولا يضع يده بعد تمام
 الغسل على سائر اعضاء الوضوء لثلاثة من ذلك ما في الكف بما فيها لكن الاقوى جواز ذلك وكفاية كونه برطوبة الوضوء
 وان كانت من سائر الاعضاء فلا يغفر الا فزاح المزبور هذا اذا كانت الباقية في اليد وما لو جفت فيجوز
 بل يحتاج في الاحوط الاقتصار على ذلك ولا يغفر قدم القدمين ^ط ولا ينبغي ترك اليد اليمنى ^ط
 المسح على اليد في موضع واحد الى الجمع ^ط لا ينبغي تركه ^ط وهو من مذهب الفقهاء

الاحوط خلافا في شربة
 لا يترك الاحساذا في
 لا يترك الكف صغرى
 الاحوط ان يكون طولا
 الكف صغرى
 لا يترك هذا الاحتياط
 الكف صغرى
 والاصل الاحوط كونه
 المسح بالكف كذا في
 لا يترك الكف صغرى
 لا يترك الكف صغرى
 هذا الاحتياط لا يترك
 لكن لا يترك عدم وجوب
 غسلا لا ذكر سابقا
 من القدر حسب مد
 مده لا يترك
 قدر ان عدم الجواز
 هو الاقوى حسب
 مذهب
 الفقهاء

الآخذ من سائر الاعضاء بلا اشكال من غير ترتيب بينها على الاقوى وان كان الاحوط تقديراً للحيث اوجب على غيرها
 من سائر الاعضاء نعم الاحوط عدم اخذها مما خرج من التيمم عن خذ الوجه واسترسل منها ولو كان في الكف كفى الرأس
 فقط مع به الرأس ثم ياخذ للرجلين من سائرهما على الاحوط ولا فقد عرفت ان الاقوى جاز الآخذ مطلقاً **مسئلة**
 ليشترط في الممسح ان يتأثر الممسوح برطوبة المماسح وان يكون ذلك بواسطة المماسح لا بامر آخر وان كان على الممسوح طوبى خا
 فان كانت قليلة غير مانعة من تأثير رطوبة المماسح فلا بأس ولا تبدل بخفيفها والثلث في التيمم كالتيمم في التيمم لا بد من
مسئلة اذا كان على المماسح حاجب لو وصله رقيق لا بد من رفعه ولو لم يكن فافصافه فالتيمم في الممسح **مسئلة**
 اذا لم يكن الممسح بباطن الكف يجزى الممسح بظاهرهما وان لم يكن عليه رطوبة نقلها من سائر المواضع اليه يمسح به وان تعد
 بالظاهر ايضا مع بدلات ومع عدم رطوبة باخذ من سائر المواضع وتكون عدم التمسك من الممسح بالباطن من جهة عدم
 الرطوبة وعدم امكان الآخذ من سائر المواضع اعاد الوضوء وكذا بالنسبة الى ظاهر الكف اذا كان على التمسك من الممسح
 به عدم الرطوبة وعدم امكان اخذها من سائر المواضع لا ينقل الى الذراع بل عليه ان بعيد **مسئلة** اذا كانت رطوبة
 على المماسح زائدة بحيث ترجح جريان الماء على الممسوح لا يجب تقليلها بل يقصد الممسح بامر اليد اخصه **مسئلة**
 والاولى تقليلها **مسئلة** ليشترط في الممسح امر المماسح على الممسوح فلو عكس بطل نعم الحركة البيرة الممسوح لا تقدر
 بعدد الممسح **مسئلة** لو لم يمكن حفظ الرطوبة في المماسح من جهة الخفة في الهواء او حرارة اليد او نحو ذلك لو استغنى
 ماء كثير بحيث كلما اعاد الوضوء نفعه فالاقوى جواز الممسح بالماء الجديد الاخر الممسح باليد اليابسة ثم بالماء الجديد ثم التيمم
 انما **مسئلة** لا يجب مع الرجلين ان يضع يده على الاصابع ويمسح الى الكعبين بالتدريج فيجوز ان يضع تمام قدمه على
 تمام ظهر القدم من طرف الطول الى الفضل ويجعلها قليلاً بمقدار صد الممسح **مسئلة** يجوز الممسح على الخائل ما يقع
 والمخف والمجرب ونحوها في حال الضرورة من نقية او برديجان منه على رجله او لا يمكن معه رفع المخف مثلاً وكذا لو
 من سبع او عدل او نحو ذلك مما يمدق عليه لا يضطر من غير فرق بين مع الرأس والرجلين ولو كان تحالفاً منعد
 لا يجب نزع ما يمكن وان كان احوط وفي الممسح على الخائل ايضا لا بد من الرطوبة الموترية في المماسح وكذا سائر ما يعتبر في
 مع البثرة **مسئلة** ضيق الرب عن دفع الخائل ايضا مستوع للممسح عليه لكن لا يزيل الاحتياط بقية التيمم انما
مسئلة انما يجوز الممسح على الخائل في الضرورات ما عدا النقية اذ لم يكن دفعه باول يكره من الممسح على الخائل ولو با
 الى اخر الوقت واما في النية فالامر واسع فلا يجب الذهاب الى مكان لا نية فيه وان امكن بلا مشقة فله ان يركع وهو

مسئلة قد عرفت ان الاحوط
 عدمه مع سبب
 مسئلة الاحوط عدمه باطنه
 من فده ومع الاذن
 مسئلة مع سبب
 مسئلة لا يركع هذا الاحتياط
 مسئلة مع سبب
 مسئلة فيه مثل الممسح
 مسئلة اذا كانت يداه مخففة
 وله بكرهات اجراء
 مسئلة ولا يركع الخفيف
 مسئلة بل الاحوط ثم من هذا
 مسئلة هذا الاحتياط لا يركع
 مسئلة من هذا العالي
 مسئلة وقد راي هذا كيف
 مسئلة من هذا العالي
 مسئلة هذا الاحتياط لا يركع
 مسئلة من هذا العالي

في ذلك المكان ترك التقيّة وارتأى المصح على تحته مثلاً لا يحوط بل الاقوى ذلك ولا يجب بل المال لرفع التقيّة
 بخلاف سائر الضرورات لا حوط في التقيّة أيضاً المحلة في رفعها مطلقاً ^{مسألة} لو ترك التقيّة في مقام وجوبها ومصح
 على التبرّ في صحة الوضوء ^{مسألة} اذا علم بعد دخول الوقت انه لو اقر الوضوء والصلوة يضطر الى المصح على الحال
 فالظاهر وجوب المبادرة اليه في غير ضرورة التقيّة وان كان متوضّاً وعلم انه لو ابطل يضطر الى المصح على الحال لا يجوز له الابطال
 وان كان ذلك قبل دخول الوقت فوجوب المبادرة او حرمة الابطال غير معلوم وما اذا كان الاضطرار بسبب التقيّة فالظاهر عدم وجوب
 المبادرة وكذا يجوز الابطال: ان كان بعد دخول الوقت لما مر من الوضوء في امر التقيّة لكن الاولى والاخرى فيها أيضاً ^{مسألة}
 وعدم الابطال ^{مسألة} لا فرق في جواز المصح على الحال في حال الضرورة بين الوضوء الواجب المندرج ^{مسألة} اذا
 اعتقد التقيّة وتخصّر أحد الضرورات الاخرى مصح على الحال ثم بان انه لم يكن موضع تقيّة او ضرورة ففي صحة وضوءه اشكال
^{مسألة} اذا مكنت التقيّة غسل الرجل في الاحوط تقيّة وان كان الاقوى جواز المصح على الحال أيضاً ^{مسألة} اذا زال
 السبب المتوهم للمصح على الحال في تقيّة او ضرورة فان كان بعد الوضوء الاقوى عدم وجوب عادة وان كان قبل الصلوة الا اذا
 كانت بله اليد باف فيجب عادة المصح ان كان في أثناء الوضوء الاقوى الاعادة اذا لم يتوهم اليه ^{مسألة} اذا عمل في مقام
 التقيّة بخلاف مذهب من يتقنه ففي صحة وضوءه اشكال وان كانت التقيّة ترتفع به كما اذا كان مذهب وجوب المصح على الحال دون
 غسل الرجلين فعلاهما او بالعكس كما لو ترك المصح والغسل بالمرّة يبطل وضوءه وان ارتفعت التقيّة به أيضاً ^{مسألة}
 يجوز في كل من الغسل ان يصب على العضو عشر غزات بقصد غسلة واحدة فالمناط في تعدد الغسل المتخبر ثانياً المحرم
 ثالثاً ليس بقصد الصب بل بقصد الغسل مع القصد ^{مسألة} يجب الاندلاء في الغسل بالا على لكن لا يجب الصب على
 الاعلى فلو صب على الاسفل وغسل من الاعلى باعانة اليد صح ^{مسألة} الاسراف في ماء الوضوء مكروه لكن لا يباح فصب
 وقد قرأه ليجب ان يكون ماء الوضوء بمقدار مده والظاهر ان ذلك تمام ما يشرف من افعال ومقدّماته من المفضضة
 الاستنار وغسل اليدين ^{مسألة} يجوز الوضوء بر من الاعضاء كما مر ويجوز بر من احداهما وان كان البقية على التقادير
 بل يجوز التبعيض في غسل عضو واحد مع مراعاة الشروط المتقدمة من اليد بالاعلى وعدم كون المصح بهاء جديدها
^{مسألة} يشكل تحت وضوء الوضوء اذا اراد في غسل اليسر من اليد في الماء من جهة لزوم المصح بالماء المحل في بعض الاوقاف
 ان قلنا بلزوم كون المصح ببله الكف ولو سائر الاعضاء يجزى الاشكال في ما اذا اراد اليد ان يربح في الكف فربطية الذراع ^{مسألة}
 غير الوضوء اذا بانع اريد على اليسر لزيادته في يمين يمين ما دام يصعد عليه غسل واحد ثم بعد اليقين اذا صب عليها ماء خارجياً

على الاحوط فتح شرارى
 وان كان احوط الفتح
 لا يترك التقيّة اضطراراً
 بل لا يخلو من القوة والاحوط
 اجمع بينهما مع الامكان
 مع تقدم المصح على الغسل
 الفتح اضطراراً
 لا يترك التقيّة اضطراراً
 الفتح اضطراراً
 انبطل الوقت لا يغيره
 عن قوة جسم مدظلة
 الاقوى البطلان جسم
 بل لا يخلو عن قوة جسم
 الاحوط بل الاقوى لزوم
 الاعادة جسم مدظلة
 ولا يكون من التمر والتعب
 على الاحوط جسم مدظلة
 العالي

محل الشك في بل الاقوى خصوصاً اذا اقتصر المصح ولولاء جديد ^{مسألة} بل الاقوى وجوب الاعادة في عدم وجود مدظلة

(91)...

اللفت في دلتا فالاف في عدم الطلاق بعدم اباحتها رد حردى مثلاً في الشريعة

[illegible]

شرائط الوضوء

(57)

حوض المجدد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء بقصد الصلوة في مكان آخر له نوا ب قصد الصلوة فيه ثم بد
لأن يصل في مكان آخر له فيمكن من ذلك فالظاهر عدم بطلان وضوءه بل هو معلوم في الصورة الثانية كما أنه يقع لو
نوا غفلة أو باعتقاد عدم الاشتراط ولا يجب عليه أن يصل في مكان آخر بل لا يترتب في صورة التوضي بقصد الصلوة
فيه والتمك منها مسألة إذا كان الماء في الحوض وأرضه وأطرافه مباحاً لم يكن بغيره نوا ب نصب حجر أو حجر غصبي كحل
الوضوء منه مثل الأنثى إذا كان طرف منها غصباً مسألة الوضوء في المكان المباح مع كون فضائه غصباً مشكلاً بل
لا يقع لأن حركات يده تصرف في مال الغير مسألة إذا كان الوضوء مستلزماً لغيره شيء مفسود فهو باطل مسألة
الوضوء تحت الحجة المفسدة أن عد تصرفها في حال الحر والبرد المحتاج إليها باطل مسألة إذا انعكس الماء المباح
عن المكان المفسود إلى المكان المباح لا انعكاس في جواز الوضوء منه مسألة إذا اجتمع ماء مباح كالجارى من المطر في
مكان الغير ان قصد المالك تملكه كان له ولا كان باقياً على باحة فلو أخذ غيره وملكه ملك له لأنه عصي مرخص
وكذا الحال في غير الماء من المباحات مثل الصلابة ما طارده الريح من النباتات مسألة إذا دخل مكان الغصبي غفلة في
حال الخروج نوا بحيث لا ينافي في فودته فالظاهر صحة لعدم حرمة ذلك وكذا إذا دخل عصياً نوا ثم تاب فخرج بقصد
التخلص من الغصب إن لم يتركه لم يكن بقصد التخلص ففي صحة وضوءه حال الخروج انعكاس مسألة إذا وقع قليل من
المفسود في حوض مباح فإن أمكن زده إلى ماله وكان قابلاً لذلك لم يجز التصرف في ذلك الحوض وإن لم يمكن زده لم يمكن
أن يقال بجواز التصرف فيه لأن المفسود محبوب تالفاً لكنه مشكك من دون رضا مالكه الشرط الخامس أن لا يكون
طرف ماء الوضوء من أواني الذهب والفضة والباطل سواء اعترف منه أو أداره على أعضاءه وسواء انصرف فيه أم لا
ومع الانحصار يجب إفراغ مائه في ظرف آخر وتوضأ به وإن لم يمكن التفريق إلا بالتوضي يجوز ذلك حيث أن التفريق واجب
ولو توضأ من جهلاً أو نسياناً أو غفلة صح كماله الآية الغصبي والمشكوك كونه منهما يجوز الوضوء منه كما يجوز سائر
استعماله مسألة إذا توضأ من إناء باعتقاد غصبتها أو كونها من الذهب والفضة ثم تبين عدم كونها كذلك ففي
صحة الوضوء انعكاس لا يبعد التفقة إذا حصل منه قصد القرية الشرط السادس أن لا يكون ماء الوضوء مستعلاً
بل وفي صورة الغفلة واعتقاد عدم الاشتراط أيضاً في تقديم التفصيل في رد وجوب مدله بل صحح على الأقوى
والحر والبرد لا مدخل لهما في صدق التصرف بل في الانتفاع وهو غير محرم في رد وجوب مدله العالي
إذا لم يكن تصرف فيه بالوضوء وإذا ادعى تصرف فيه بالخروج مثل ما إذا كان يحرق عليه نظري برعل الوضوء وتلاه
بطلانه في تقديم التفصيل إذا كان معذراً فيها في بطلان لا يخلو من قوة في مدله

[illegible]

في الوضوء

المزبوع بان ياخذ يده ويصب الماء فيها ويجريه بها هل يجب ام لا الا هو ط ذلك ان كان لا قوي عدم وجوبه لا
 مناط المباشرة في الاجراء واليدالة والمفروض ان فعل الاجراء من النائب نعم في المصحح لا بد من كونه بيد المزبوع
 لا النائب في اخذ يده ويمسح بها راسه وجلي ان لا يمكن ذلك اخذ الرطوبة التي في يده ويمسح بها ولو كان يقف على
 المباشرة في بضر دون بعض العاشر الترتيب بتقديم الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليد اليسرى ثم مسح الرأس ثم الرجلين
 ولا يجب الترتيب بين اجزاء كل عضو نعم يجب مراعاة الاعلى على كونه ولو اخل بالترتيب لوجهه لا ونياً باطل اذا
 تذكر بعد الفراغ وفوات المولات وكذا ان تذكر في الاثناء لكر كانت نيته فاسد حيث نحو الوضوء على هذا الوجه
 ان لم تكن نيته فاسد فيعود على ما يحصل به الترتيب لا فرق في وجوب الترتيب بين وضوء الترتيب ولا سيما في العاشر
 المولات بمعنى عدم جفاف الاعضاء السابقة قبل الشروع في اللاحقة فلو جف تمام ما سبق بطل بل لو جف العضو السابق
 على العضو الذي يريد ان يشرع فيه الا هو ط الاستيناف وان بقيت الرطوبة في العضو السابق على السابق واعتبر
 عدم الجفاف انما هو اذا كان الجفاف من جهة الفصل بين الاعضاء او طول الزمان واما اذا تابع في الافعال وحصل
 الجفاف من جهة حرارة بدنه او حرارة الهواء او غير ذلك فلا بطلان فالشرط في الحقيقة احد الامرين من التابع العرفي
 عدم الجفاف وذهب بعض العلماء الى وجوب المولات بمعنى التابع وان كان لا يبطل الوضوء بتركه اذا حصلت المولات
 بمعنى عدم الجفاف ثم ان لا يلزم بقاء الرطوبة في تمام العضو السابق بل يكفي بقاها في الجملة ولو في بعض اجزاء ذلك العضو
 مسألة اذا توضأ وشرع في الصلوة ثم تذكر انه ترك بعض المحامات بطلت صلوة ووضوئه ايضا اذا استب
 الرطوبة في اعضائه والاخذها ومعها استأنف الصلوة مسألة اذا مشى بعد الغلا خطوا ثم اتى بالمحامات
 لا بأس وكذا قبل تمام الغلا اذا اتى بما بقي ويجوز الوضوء ما شيا مسألة اذا ترك المولات نياً باطلا وضوءه
 مع فرض عدم التابع العرفي ايضا وكذا لو اعتقد عدم الجفاف ثم تبين الخلاف مسألة اذا جف الوجه حين الشروع
 في اليد لكن بقيت الرطوبة في مترسل اللحية او اطراف خارجة عن الحد ففي كفايتها اشكال الثاني عشر النية
 هي القصد الى الفعل مع كون الداعي امراته ثم اما لانه ثم اهل للطاعة وهو على الوجه او لدخول الجنة والفرار
 من النار وهو ادناها وما بينهما متوسطات ولا يلزم التلفظ بالنية بل ولا اخطارها بالبال بل يكفي وجود الداعي
 في القلب بحيث لو سئل عرشفه يقول اتوضأ مثلاً واما لو كان غافاً لا بحيث لو سئل بقى متخيلاً فلا يكفي وتكرار مسوق
 بالغرم والقصد حين المقدمات ويجب استمرار النية الى اخر العمل فلو نوى الخلاف او تردد وان بعض الانما
 بعد ابطاله او مع رعاية عدم كون المسح بماء جديد كما مد ظله العالي

والا كان محلاً للنية الاقفا
 الداعي للموت في جميع شأته
 بمقدار لا يبعد وعليه جها
 الضوابط التي في شريعة
 لا يترك الفسخ املا
 والا هو ط الجمع بين
 النية الفسخ امهيات
 متى مع عدم جفاف العضو
 السابق لك الفسخ يذ
 والا هو ط عدمها الفسخ
 الا مع عدم الحقاية
 مذ طله
 (١٠)

بطلان الوضوء لا يعود الى التي الاولى قبل قوت المولات ولا بحجبة الوجه التذلل لوصفها ولا غاية ولا نية وجه
 الوجه والتذلل بان يقول اتوضو الوضوء الواجب التذلل والوجه او نية او نية من المصلحة يكفي قصد القرية
 وايضا لا داعي لله بل نوى في حد ذاته موضع الاحتياط ان لا يكون على وجه التشرع او التقييد فلو اعتقد دخول الوقت
 فنوى الوجه صفاء غايته ثم تبيّن عدم دخوله صحيح اذا لم يكن على وجه التقييد ولا بطلان كان يقول اتوضو الوجه
 فلا اتوضو مكسلة لا يجب الوضوء قصد مع اعتد او الاستباحة على الاقوى ولا قصد الغاية التي امر الله بها
 بالوضوء وكذا لا يجب قصد الوجه من بول او نوم كما مر نعم قصد الغاية معتبر في تحقق الامثال بمعنى انه لو قصد ما
 يكون ممثلا لامر الله من جهة وان لا يقصد ما يكون اداء المأمور به لا امثالا لما المقصود من عدم اعتبار قصد الغاية
 عدم اعتبار ذلك في الصحة وان كان معتبرا في تحقق الامثال نعم قد يكون الاداء موقفا على الامثال نعم لا يحصل الاداء
 ايضا كما لو نذر ان يتوضو لغاية معينة فتوضا ولم يقصد ما فانه لا يكون ممثلا لامر الله ولا يكون اداء للمأمور
 به للمأمور به بالامر الله ايضا وان كان وضوء صحيحا لان اداءه فرع قصد نعم هو اداء المأمور به بالامر الوضوء
الثالث عشر اخلص فلو فقه الي الزيادة بطل سواء كانت القرية مستقلة والزيادة متبعا او بالعكس او كان كلاهما مستقلا
 وسواء كان الزيادة اصل العمل او في كفاية او في اجزاء بل ولو كان جزءا مستجابا على الاقوى وسواء نوى الزيادة من اول العمل
 او نوى في الاثناء وسواء تاب من اداء الزيادة في العمل باي وجه كان مبطل له لقوله تعالى على ما في الاخبار انا خير من
 عمالي ولغيري ركن لغيري هذا وكذا انما هو اذا كان جزءا من الداعي على العمل ولو على وجه التبعيته واما اذا لم
 يكن كذلك بل كان مجرد حضور في القلب من دون ان يكون جزءا من الداعي فلا يكون مبطلا واذا شك حين العمل في ان داعيه
 محض القرية او مركب منها ومن الزيادة العمل باطل لعدم احراز اخلص الذي هو الشرط في الصحة واما العجب فالتأخر منه
 لا يبطل العمل وكذا المقارن وان كان الا حود في الاعادة واما التمتع فان كانت داعية على العمل او كانت جزءا من الداعي
 بطل الا فلا كما في الزيادة اذا كان الداعي على العمل هو القرية او ان يفرج اذا اطلع عليه الناس من غير ان يكون داخل
 في قصد لا يكون باطلا لكن ينبغي ان لا يكون مطلقا فان الشيطان عز وجل يوسوس في انفسهم فاما ما سائر الضمان فان كانت
 داعية كما اذا كان قصد في الوضوء القرية وتقليم الغير فان كان داعي القرية مستقلا والضمير متبعا او كانا مستقلين
 وتعيين ما في كذا لك جهه من صحة القاعدة لروى قصد هالات الغايات هي المطلوبات النفسية التي تكون قصد
 التقرب بالوضوء باعتبار كونه طريقا الى امثال او امرها الذي هو مناط التقرب لا باعتبار امره الغير الذي لا
 يكون شيئا في نفسه ولا امثال حق تقرب به كذا بره جدي مد ظله العالی

لو اني نيتي مرة واحدة
 عادة في كل شراذف
 الزيادة غير المستحقة لا عقل
 العمل اذا الركن ليري الزيادة
 في العمل المتمثل له لا يخرج
 في كذا شراذف مد ظله
 وتعيين ايضا ما في كذا من
 بعض الافعال حال التردد
 او نية الخلف الفصح مستحب
 فيه تأمل بل لا يبعد عدم
 فاد الوضوء اذا التسلط
 حصول حل مرحي حرب
 مثل الزيادة الغدات
 على القول باستحبابها
 موجب يكون انصح معروفا
 الوضوء وان كان الا حود
 ما في المنزلة في كذا
 لو اني نيتي من الامور
 التردد لمر اعادته حم
 مد ظله
 الحق

الى ما كان قبل الوقت فلورادنية الوجوب التذب نوى الاول بعد الوقت والثاني قبل فمسئلة اذا كان عليه صلاة واجبة داء او قضاء ولم يكن غاراً على اتيانها فعلاً فتوضى لقراءة القرآن هذا الوضوء متصف بالوجوب وان لم يكن الداعي عليه الامر الوجوب فلوراد قصد الوجوب والتذب لا بد ان يقصد الوجوب الوضوء الثاني بان يقول اتوضا الوضوء الواجب امتثالاً للامر بقراءة القرآن هذا وكذا في الاقوى ان هذا الوضوء متصف بالوجوب والاحتياط معا ولا مانع من اجتماعهما **مسئلة** اذا كان استعمال الماء باقل ما يجزى من الغسل غير مضر واستعمال الارض مضرًا يجب عليه الوضوء، كذلك ولو زاد عليه بطل الا ان يكون استعمال الزيادة بعد تحقق الغسل باقل المخرج اذا زاد عليه جهلاً او نسياناً لا يبطل بخلافه لو كان اصل الاستعمال مضمراً أو جهلاً او نسياناً فاما يمكن الحكم ببطلان الوضوء واقعا باليتميم بخلافه ما نحن فيه وضوءه فاذا عاد الى الاسلام لا يجب عليه الاعادة وان ارتد في اثنائه ثم تاب قبل فوات المولات لا يجب عليه الاستئناف نعم الاحوط ان يغسل يده من جهة الرطوبة التي كانت عليه حين الكفر على هذا اذا كان ارتداه بعد غسل اليدين وقبل لمسح ثم تاب ليكمل المسح للجاسة الرطوبة التي على يديه **مسئلة** اذا نهى المولى عبد عن الوضوء في سعة الوقت اذا كان مفوضاً تخف فوضاين كل الحكم بوضوءه وكذا الزوج اذا كان وضوءها مفوضاً تخفى الزوج والاجير مع منع المتاجر وسال ذلك **مسئلة** اذا شك في الحث بعد الوضوء في بقاء الوضوء الا اذا كان سبب كخروج رطوبة مشبهة بالبول ولم يكن مستبراً فانه حينئذ يني على انها بول وان شك في الوضوء بعد الحث يني على بقاء الحث والحق تغير المعبر كالشك في المقامين وان علم الامر في شك في المتأخر منهما يني على انه حث اذا جهل تاريخيهما او جهل تاريخ الوضوء واما اذا جهل تاريخ الحث وعلم تاريخ الوضوء يني على بقاء ولا يجزى استصحاب الحث حتى يعارضه لعدم اتصال الشك باليقين حتى يحكم ببقائه والامر في صورة جهل تاريخ الوضوء وان كان كذلك الا ان مقتضى شرطية الوضوء وجوب احرازه ولكن الاحوط الوضوء في هذه الصورة ايضا **مسئلة** من كان مأموراً بالوضوء من جهة الشك في بقاء الحث اذا نسي صلاته استكان بطلان الحث فيجب عليه الايمان تذكره الوقت القضاء ان تذكر بعد الوقت وما لا كافي من ربه من جهة الجهل بالحال السابق فليصل على ما يمكن ان يقال ببقاء صلاته من باب قاعدة الفراغ لكنه مشكل فالاحوط الاعادة والقضاء في هذه الصور ايضا وكذا الحال اذا كان من جهة تقارب الحالين والشك في المتقدم **مسئلة** اذا كان متوضئاً وتوضا للحد يد صلى ثم تيقن بطلان احد الوضوءين ولا يعلم في الاشكال في وضوءه ولا يجب عليه الوضوء للصلوات ايضاً بناء على ما هو الحق من ان القيد في الاستعداد لا يقتضي في صورة الجهل

عليه منع في شرادى والتذب الثاني بملاكة لا يجزى الفتي اصطفاً قد مر ان التحقيق امتناع انقائه بالتذب على نعم يكون فيه ملاكة الفقه هذا الاحتياط لا يبرر بل لا يغلو عن قوة الفتي بل الاقوى فيها وفي نالها الفتي اصطفاً فان تقدم امتناع انقائه بالتذب للغسل حتم مدته على ولكن اصح مع الجهل بل الشبان اقوى حتم مدته الاقوى صحة وضوءها حتم بل الاقوى حتم مدته بل الاقوى فيه وفيما بعد حتم مدته على

مسئلة اذا توضا ثم ارتد لا يبطل من

لغير وجه لا يبرر حتم بل الاقوى فيهما بعد كط برود جردى مدطير شريف

في شرائط الوضوء

٤٩٠

اراد ان يصدق ما اذا صلى بعد كل من الوضوءين ثم يتفرط من احدهما فالصلوة الثانية صحيحة وانما الاولى
 فالاحوط ان كان لا يبعد جريان قاعدة الفراغ فيها **مسئلة** اذا نوى وضوءين صلى بعدهم ثم علم بحادث
 حدث بعد احدهما يجب الوضوء للصلوة الاولى لانه يرجع الى العلم بوضوء واحد والثاني المتأخر منهما اياه صلوة
 فيمكن الحكم بصدقها من باب قاعدة الفراغ بل هو الاظهر **مسئلة** اذا نوى وضوءين صلى بعده كل واحد صلوة
 ثم علم بحادث حدث بعد احدهما يجب الوضوء للصلوة الاولى واعادة الصلوة من الثانية في المختلفين في تعدد
 والا يكفي صلوة واحدة بقصد ما في الذمة **مسئلة** اذا كانتا جهتين واخفاها اذا كانتا خلفتين غير ان يجهز لا
 اذا كانتا مختلفتين والاحوط في هذه الصورة اعادة كل منهما **مسئلة** اذا صلى بعد كل من الوضوءين نافلة ثم علم بحادث
 حدث بعد احدهما فاحال على منوال الواجبين لكن هنا يجب الاعادة اذا فرض كونه نافلة وانما اذا كانت الصلوة الاولى
 احكام الصلوة الواجبة والآخرى نافلة فيمكن ان يقال بجريان قاعدة الفراغ في الواجبة وعدم معازنها بحرية
 والنافلة ايضا لانه لا يلزم من اجرائها فيها طرح تخفيف منجز الا ان الاقوى عدم جريانها للعلم بالاجم والاحتياط
 الواجب وليجب اعادة النافلة **مسئلة** اذا كان متوضعا وحده بعد صلوة وحده ولا يعلم انها المقدمون
 المقدم هي الصلوة حتى تكون صحيحة او تخدق يكون باطلة الاقوى صحة الصلوة بقاعدة الفراغ حتى اذا كان
 تاريخ الصلوة معدة بجريان استحبابها الطهارة ايضا الى ما بعد الصلوة **مسئلة** اذا نوى بعد الفراغ من
 الوضوء ان يركب جزء منه ولا يدرك ان الجزء الوجوبي او الجزء الاستحبابي فانما هو حكم صحة وضوء اعادته فراغ
 ولا تقارض بحريته في الجزء الاستحبابي لانه لا ارطاب بالنسبة اليه نظير ذلك اذا نوى وضوءا شرابه نظرا بقا
 وهو متاخر وضوء للصلوة الواجب ثم علم بطلان احد الوضوءين فان مقتضى قاعدة الفراغ صحة الصلوة ولا يقدر من
 بحريتها في الفرائض ايضا لعدم ارطاب بالنسبة اليها **مسئلة** اذا سبق ترك جزء او شرط من اجزاء الوضوء
 لم يقف الموالاة رجع وادركه وانما ان شك في ذلك فاما ان يكون بعد الفراغ او ان يكون قبله
 في المنة رجع وانما به وبما بعد ذلك ان شك قبل مسح الرجل اليسرى في غسل الوجه شاة او في جزء منه
 بعد الفراغ في غير الجزء الاخير في صحة اعادة الفراغ كذا ان كان الشك في الجزء الاخير كان بعد الدخول
 لا حتم سدي مرثوب لا مكان فالاحوط في الغيبس الوضوء للصلوة لانه قد صلى بغيره وعاد
 منها فانما رجع اعادها على الاقوى لاعتادة الفراغ وما ههنا معنى على كونه تعدد اذا صادف حدث
 والاولى اعادها للعلم بطلانها في رده في مدخل الشك

الاحوط على الاحوط
 في شرائط الوضوء
 لا يترك الضيق اصغر
 لا يترك الضيق اصغر
 يعني ان كل الوضوء لها
 شرط لا يجب له
 الف ٥ اصغر
 هذا احكام لا يلزم
 بل بعد احدهم
 هذا الاحتياط لا يترك
 الا اذا كانت الصلوة
 انما قد عرفت في غيره
 من وجوه حتمها

في عمل آخر أو كان بعد ما جلس طويلاً أو كان بعد القيام عن محل الوضوء وإن كان قبل ذلك أتى به إن لم يفت
المولات وتلاستأنف ^{مسألة} لا اعتبار بشك كثير الشك سواء كان في الأجزاء أو في الشرائط أو الموانع ^{مسألة}
التيتم الذي هو بدل عن الوضوء لا يبيح حكمه في الأضناء بالشك إذا كان في الأضناء وكذا الفعل والنيتم بدل بل المناط
فيها التجاوز عن محل المتكوك فيه وعدمه مع التجاوز بحرمه ^{قاعدة} التجاوز وإن كان في الأضناء مثلاً إذا شك بعد الشروع
في مسح الجبهة في أنه ضرب بيده على الأرض لا ينبغي عليه أن يضرب بها أو كذا إذا شك بعد الشروع في الطرف الأيمن في
الفعل أنه غسل رأسه أم لا لا يقضى به لكن ^{قاعدة} الحاق المذكور أيضاً بالوضوء ^{مسألة} إذا علم بعد الفراغ من
الوضوء أنه مسح على الخائل أو مسح في موضع الفعل أو غسل في موضع المسح ولكن شك أنه هل كان هناك متوعد لذلك من
أو ضرورة أو تقية أو لا بل فعل ذلك على غير الوجه الشرعي الظاهر ^{قاعدة} حمله للفعل على الصحة لقاعدة الفراغ أو غيرها أو
كذلك العلم أنه مسح بالماء المحبب ولم يعلم أنه مسح وجو المتوعد أو لا ولا حوط الأعادة في الجميع ^{مسألة} إذا اتقن
أنه دخل في الوضوء وأتى ببعض أفعاله ولكن شك في أنه أتمه على الوجه الصحيح أو لا بل عدل عنه اختياراً أو اضطراراً ^{قاعدة} الظاهر عدم
جريان قاعدة الفراغ فيجب الإتيان به لأن مورد القاعدة ما إذا علم كونه بائناً على تمام العمل عادماً عليه إلا أن
تأني في إتيان الحجز الفلاني أم لا وفي المفروض لا يعلم ذلك وبعبارة أخرى مورد القاعدة صورة احتمال عروض النسيان
لا احتمال العدول عن النفس ^{مسألة} إذا شك في وجود الحاجب عنه قبل الوضوء أو في الأضناء وجب الخروج ^{قاعدة} يحصل
مبني على الضم بعده أن لم يكن مقبلاً بالوجود ولا وجب بحصول اليقين ولا يكفي الظن وإن شك بعد الفراغ في أنه كان
موجوداً أم لا ينبغي عليه أن يوضح وضوءه وكذا إذا اتقن به كان موجوداً وإن شك في أنزاله أو وصل الماء تحت أم لا نعم في
الحاجب الذي قد يصل الماء تحت وقد لا يصل إذا علم أنه لم يكن ملتصقاً به حين الفعل ولكن شك في أنه وصل الماء
من باب الاتفاق أم لا ^{قاعدة} جريان قاعدة الفراغ في فلا يترك الاحتياط بالأعادة وكذا إذا علم بوجود الحاجب
المعلوم أو المشكوك حجه وشك في كونه موجوداً حال الوضوء أو طرأ بعد فاذ ينبغي على الصحة إلا إذا علم أنه في حال
الوضوء لم يكن ملتصقاً به فإن ^{قاعدة} الحوط الأعادة ^{مسألة} إذا علم بوجود مانع وعلم زمان حدوثه وشك في أن
الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده ينبغي على الصحة لقاعدة الفراغ ^{قاعدة} إذا علم عدم الالتفات إليه حين الوضوء فلا حوط
الأعادة ^{مسألة} إذا كان محل وضوءه منزلاً تحت باب أو سلك بعد في أنه طهره ثم مضى لم لا ينبغي عليه بقاء
الآفة من اختصاص قاعدة التجاوز بالقبلة واما الفعل والنيتم فحكمها حكم الوضوء في الأضناء بالثبوت
العارض في الأضناء ^{قاعدة} لا يترك ^{قاعدة} لا يترك ^{قاعدة} لا يترك

لا يترك هذا الاحتياط مع
شرايطه
لا يخلو عن القوة تكون
حريان قاعدة التجاوز فيها
محل اشكال وتأمل القواعد
لا يترك الفتح مضطرباً
محل تأمل نعم هو الأوجه
الفتح اضطرباً
على الأوجه جزم مدقة
لا يترك جزم مدقة
هذا الاحتياط لا يترك جزم
الآفة عدم جريانها
بل الأقوى فيه وفيما قبل
حتم
مدونة العال

الغسل أو مسح لا يلزم أن يكون المسح بنداوة الوضوء إذا كان في موضع الغسل ويلزم أن تصل الرطوبة إلى تمام الجبهة
ولا يكفي مجرد الندوة نعم لا يلزم المداقة بإيضاً الماء إلى الخلخلة والفرج بل يكفي صد الاستيقاع فهاهنا إذا لم
يمكن رفع الجبهة والمسح على البشرة ولا فلاحاً ببقية بل لا يخلو عن قوة إذا لم يمكن غسل كما هو المفروض والاحوط الجمع
بين المسح على الجبين وعلى المحل أيضاً بعد رفعها وإن لم يمكن المسح على الجبهة نجاستها أو ما منع أخفافاً أو كان وضع خرقة
ظاهرة عليها أو مسحاً بجلد أو غير ذلك لا يمكن أيضاً فلاحاً بالجمع بين الإتمام بالانقضاء على غسل الأطراف والتميم
مسألة إذا كانت الجبهة في موضع المسح لم يمكن رفعها والمسح على البشرة لكن يمكن تكرار الماء إلى أن يصل إلى المحل
هل يتعين ذلك وتعين المسح على الجبهة وجهان ولا يترك الاحتياط بالجمع مسألة إذا كانت الجبهة مستوعبة لعضو واحد
من الأعضاء الظاهر حرمان الاحتكام المذكورة وكانت مستوعبة تمام الأعضاء فلا يترك الاحتياط بالجمع
بين الجبهة والتميم مسألة إذا كانت الجبهة في الموضع فمسح عليها بدلاً عن غسل المحل يجب أن يكون المسح به تلك الرطوبة
أي الحاصلة من المسح على جبهة مسألة أنما ينقل إلى المسح على الجبهة إذا كانت في موضع المسح تمامه ولا فلاحاً لو كان
بمقدار المسح لا جبهة يجب المسح على البشرة مثلاً لو كانت مستوعبة تمام ظهر القدم مسح عليها ولو كان من أحد الأصابع
ولو اختصر إلى المفضل وكثيراً واجب المسح على ذلك وإذا كانت مستوعبة عرض القدم مسح على البشرة في الخط الطولي من
الطرفين عليها في محال مسألة إذا كان في عضو واحد جوارب متعددة يجب الغسل أو المسح فواصلها مسألة إذا
كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبهة فإن كان بالمقدار المتعارف مسح عليها وإن كان أزيد من المقدار المتعارف فإن مسحها
رفقاً غسل المقدار الصحيح ثم وضعها ومسح عليها وإن لم يمكن ذلك مسح عليها كالمسح بالتميم أيضاً فلاحاً كما عدا ما كان الغسل من جهة
تصرف القدر الصحيح أيضاً بالماء مسألة في جرح المكشوف إذا أراد وضع طاهر عليه مسح يجب ولا أن يغسل ما يمكن
من أطرافه ثم وضعه مسألة إذا امتلأ باطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف بشكل كفاية المسح على الجبهة التي عليها
فلاحاً غسل المكشوف المسح على الجبهة ثم التيمم أو المقدار المتعارف يجب الغسل فلاحاً مسألة إذا لم يكن جرح ولا
كسر بل كان يضرب استعمال الماء مرضاً خافاً حكم هو التيمم لكن لا حوط ضم وضوء مع وضع خرقة والمسح عليها أيضاً مع
الامكان أو مع الانقضاء عليه يمكن غسل مسألة إذا كان الجرح أو نحوه في مكان آخر غير مواضع الوضوء لكن كان
يفتر استعمال الماء في مواضع أيضاً لتعين التيمم مسألة في الرد بتعين التيمم إذا كان استعمال الماء مضراً مطلقاً
أما إذا لم يكن غسل أطراف العين من غير ضرر وإنما كان يفتر العين فقط فلاحاً بالجمع بين الوضوء بغسل أطرافها وضع

على
إذا كان نحو عدت مرة للجبهة
والأفلاحة ضم التيمم
إلى ذلك المسح عليها
والأحوط ضم التيمم الغسل
مع مراعاة مروره على وجه
القدم المسح أصمها
فمع مع اندفاع الضرر
والأحوط من المسح على خفة
وعدم الاجتزاء عنه بمسح
البشرة والجمع بين المسح
هو الأحوط حبه مذلة
هذا هو الأقوى حبه
والأحوط ضم التيمم في
هذه الصور حبه مذلة
بل إلى قسمة القدم ثم منها إلى
المفضل على الأحوط حبه
مع عدم الضرر به حبه
مذلة
الغالب

لا يترك حبه مذلة منها أن لا يترك حبه ذللاً والاحوط ضم التيمم حبه ذللاً على وجهه حبه ذللاً والاحوط ضم التيمم حبه ذللاً

لا تزل الفزع اصعبها ما في
 قد مر ما هو لا طام من ذلك الفزع
 في ان من الاذكار على حصول
 ان كرمي الغل بالمع عليها
 مع صدقها ان واجب دققا
 ففزع بيني في الراس واقام في
 ان جازي عجب الاستعارة لا
 مع ما يصدق بكى المستمر
 الفزع قد تقدم ان هذا هو
 الاوطى بكيفية تقدمه لفق
 في هذا الفزع وقد تعرف
 الاوى - قد د الاوطى حصل
 كناية كالأدوية الاداد
 الاوى كانت في التوى
 الفزع لا تزل مع صدقها هو
 في حشد له في حوصه
 حذر لرب مع رنة ما
 ذكر بل لا غلو عن قوة الفزع
 في الاوطى والادوية
 للاعمال الانية الفزع اصعبها
 تقدمت في المع فيه ايضا ان
 الاوطى حصول ان لم يرب الغل
 به فيما اذا في عمل المع بلاء
 ولا يجوز الغل بغير ذلك
 على الاوطى جم ليكل هنا
 الفرق وكذا ما بعد جسم
 هذا الاحياء لا ينزل بل لا
 غلو عن قوة الاوى على
 الانفاق وكما في الايات
 هو وظفته في المخرج عن
 عهد الاجادة ثم لو كان الغل
 مرجع الزوال في خروج المصلحة
 انظاره جم في الكمال والاوطى
 الحد يدجم مد ظله العالي

تظهر ولا يجري عليه حكم يخرج بل يتعين التيمم نعم كان بين نجاسة لاصقة به ولم يمكن ازالتهما جري حكم الجيرة
 بالاحوط ^{مسألة} التيمم ^{مسألة} لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجيرة ان كانت على التقاطع كما لا يجوز وضع شيء اخر عليها
 مع عدم الحاجة الا ان يحجب جزء منها بعد الوضع ^{مسألة} الرضوء مع الجيرة رافع للحدث لا مسيح ^{مسألة} التيمم
 الجيرة التي على محل الغسل التي على محل المسح من وجهه كما يستفاد مما تقدم احدها ان الاول بدل الغسل والثانية
 بدل عن المسح الثاني ان في الثانية يتعين المسح في الاول بحوز الغسل ايضا على الاقوى الثالث ان يتعين في الثانية كون
 المسح بالرطوبة الباقية في الكف وبالكف في الاول في المسح بانه شيء كان وباتمه ما ولو بالماء الخارج الرابع ان يتعين
 في الاول استيعاب محل الايامين بخوض وارجح في الثانية يكفي المسح الخامس ان في الاول الاحسان بصية شبيهها بال
 في جري الابطال فالا حسن فيها لا يغير شيئا بالغسل الثاني الاول لا يكفي غير ايضا الدخول الثالث ان المسح فيها بد عن المسح بكونه
 المقدار التابع انه لو كان على الجيرة رطوبة زائدة لا يحجب فيها في الاول بخلاف الثانية الثامن ان يتوجب مراراة الاعلى
 في الاعلى في الاول والثانية التاسع ان يتعين في الثانية امرار المسح على المسوح بخلاف الاول فيكون فيها باي وجه
 كان ^{مسألة} لا فرق في احكام الجيرة بين الرضوءات الواجبة للنجاسة ^{مسألة} حكم الجيرة في الغسل حكمها في الرضوء
 واجبة ومنذبة وانما الكلام في انه هل يتعين في الغسل ترتيبا ويجوز الاتمام ايضا وعلى الثاني هل يجب ان يمسح على
 الجيرة تحت الماء او لا يجب الاقوى جازع وعدم وجوب المسح وان كان الا حوط اختيار الترتيب على فرض اختيار الارتمام
 فالأحوط المسح تحت الماء لكن جاز الارتمام بشرط بعدد وجوب ما في اخر من نجاسة العضو وسرايتها الى بقية الاعضاء
 او كونه مضرا من جهة وصول الماء الى محل ^{مسألة} اذا كان على مواضع التيمم جرح او قرح او نحوهما فأي رفق حال الوضوء
 في المسح كان او في المسح ^{مسألة} في جواز استنجاء صاحب الجيرة اشكال بل لا يبعد كفاية الاجارة اذا طهرت الغسل
 في اناء المدة مع ضيق الوقت عن الاتمام واشترط المباشرة بل ايتان قضاء الصلوة عن نفسه لا يخلو من اشكال مع كون الغسل
 مرورا والى ذلك انكشافه تبرعه عن الغير ^{مسألة} اذا ارتفع عن صاحب الجيرة لا يجب اعادة الصلوة التي صلاها
 مع وضوء الجيرة وكان في الوقت بلا اشكال بل الاقوى جواز الصلوات الثانية لهذا الرضوء في الموارد التي علم كونه
 مكلفا بالجيرة واقفا في الموارد المستدركة التي جمع فيها بين الجيرة والقيمة فلا بد من الرضوء للاعمال الثلاثة عدم مقابلة
 لا يلزم ^{مسألة} بعضها عبرة بما لا يستفاد منه في جرحه الاخر مقابلة ^{مسألة} اذا اتوا صاحب الجيرة وضوءه المنزوع له صلوة فوضعهما
 ايتا بعد بفضا من نفسه او عن غيره مرة وبلا اجارة السابقة الثانية لا يخلو من مرة نعم لا يلزم له وضوءه صلوة الفضا من
 نفسه او عن غيره على الاقوى ^{مسألة} عدم الجوار لا يخلو من قوله ^{مسألة} ما روي في مدونة المال

في المسكوت المبطلون

٢٧٥

صحة وضوءه واذا ارتفع العذر في انشاء الوضوء وجب الاستئناف والعود الى غسل البثرة التي مسح على جبهته فان
 لم تفت الموضع ^{مسألة} يجوز لصاحب الجبهة الصلوة اول الوقت مع اليأس عن زوال العذر في اخره ومع عكس اليأس
 الا حوط التأخير ^{مسألة} اذا اعتقد الضرر في غسل البثرة فعمل بالجبهة ثم تبين عدم الضرر في الواقع واعتقد عدم
 الضرر فغسل العضم ثم تبين انه كان ضررا وكانت طيفته الجبهة واعتقد الضرر مع ذلك ترك الجبهة ثم تبين عدم الضرر
 وان وظفت غسل البثرة واعتقد عدم الضرر مع ذلك عمل بالجبهة ثم تبين الضرر وقع وضوءه في الجمع بشرط حصول
 قصد الفترة منه في الاخيرتين والاحوط الاعادة في الجميع ^{مسألة} في كل مورد ينكح ان وظفت الوضوء الجبهي
 او التيمم الا حوط الجمع بينهما ^{مسألة} حكم المحدث المسلول والمبطلون اما ان يكون لهما فترة تقع الصلوة
 الطهارة ولو بالاقصار على خصوص الواجبات وترك جميع المستحبات ام لا وعلى الثاني اما ان يكون خروج المحدث في مقدار
 الصلوة مرتين او ثلاثة مثلا او هو متصل ففي الصورة الاولى يجب اتيان الصلوة في تلك الفترة سواء كان في اول الوقت
 او وسطه او اخره وان لم تقع الا لاتيان الواجبات اقصر عليها وترك جميع المستحبات فلا في جها في غير تلك الفترة بطلت
 لو انتفى عدم الخروج والسلامة الى اخر الصلوة صححت اذا حصل منه قصد الفترة واذا وجب المباداة لكون الفترة في
 اول الوقت فآخر الى الاخر عصى كركضه صحة واما الصورة الثانية وهي ما اذا لم تكن فترة واسعة الا انه لا يزيد على
 مرتين او ثلاثة او يزيد بما لا مشقة في التوقف في الانشاء والبناء يتوقنا وليستغل بالصلوة بعد ان يضع الماء الى
 فاذا اخرج شيء منه توجها بلا مهلة وبنى على صلوة من غير فرق بين المسلول والمبطلون
 لكن الاحوط ان يصلي صلوة اخرى بوضوء واحد حضورا في المسكوت بل
 كما يمكن لا ينكح هذا الاحتياط فيه واما الصورة الثالثة وهي ان يكون المحدث متصلا بفترة او فترات يسيرة بحيث
 لو توجها بعد كل حد ونجى لم يخرج يكفي ان يتوجها لكل صلوة ولا يجوز ان يصلي صلوتين بوضوء واحدة فانه كما
 او فريضة او مختلفة هذا ان امكن اتيان بعض كل صلوة بذلك الوضوء واما ان لم يكن كذلك بل كان المحدث مستمرا بفترة
 يمكن اتيان شي من الصلوة مع الطهارة فيجوز ان يصلي بوضوء واحد صلوات عديدة وهو يحكم لتظهر الى ان يحثه
 حد اخر من نوم او نحوه او خرج منه البول او الغائط على المقارن لكن الاحوط في هذه الصورة ايضا الوضوء لكل صلوة
 والظاهر ان صاحب السلس الرج ايضا كمن ^{مسألة} يجب عليه المباداة الى الصلوة بعد الوضوء بلا مهلة ^{مسألة}
 لا يجب على المسلول والمبطلون ان يتوجها لقضاء التيمم والتجدة المنسبين بل يكفيها وضوء الصلوة التي نسيها
 فيكون معدودا في عمله لا منقرا فيه كما لا ينكح في الاول ان كان التيمم قبل الفعل المشروعي بوضوء لا ينكح في غيره

على الاحوط بوجوبه في اتيان
 الاحوط في الاول في تجزئ
 لا ينكح حضورا في الاخير
 الفصح اصطهبات
 لا ينكح هذا الاحتياط مع
 تقديم الصلوة بوضوء واحد
 على صلوة اخرى بوضوء
 متعذر الفصح اصطهبات
 في الاخيرتين لا ينكح بل لا
 يحل من قوة حقه مدخل
 الا حوط ان يصلي او لا بوضوء
 واحد ثم يصاد بالكمية
 الاخرى في ذلك المصطنع
 ايضا صاحب السلس الرج و
 نوم وغيرها حقه مدخل
 هذا الاحتياط لا تركه
 مطلق من استمرار حقه
 مدخله تعالى

بل وكذا صلوة الاحتياط يكفيها وضوء الصلوة التي شئت فيها وكان الأحرط الرضوء لها مع مراعاة عدم الفصل
 الطويل وعدم الاستاءار واداء التوافل فلا يكفيها وضوء فريضتها بل يشترط الرضوء لكل ركعتين منها مسألة يجب
 المسح الخفيف من بعدى بول يكسر فيه قطن أو نحوه والأحرط غسل الخفة قبل كل صلوة واداء الكبر فلا يلزم طهين
 وانكار حرط والمطون ايضا ان امك تحفظه بما ياسب يجب ان الأحرط تطهير المحل ايضا ان امك من غير حرج مسألة
 في لزوم معاجة النسل والطرشكال والأحرط المعالجة مع الامكان لم يولد فعم لو انك التحفظ بكيفية خاصة مقدار اداء
 الصلوة وجب ان كان محتاجا الى بذل مال فمسألة في جواز ترك كتابة القرآن للمسح المطون بعد الرضوء للصدقة مع
 فرض دوام التحذو ووجوب بعد اشكال حتى حال الصلوة الا ان يكون المتروجا مسألة مع احكام الفقرة الواسعة
 الأحرط لضرب الأحرط الضربة الفرة التي اخف مع العلم بها بل مع احتمالها لكن لا فوى عند وجوب مسألة
 اذا شغل بالصلوة مع الاحتياط باعقاد عدم الفرة الواسعة وفي الاشياء بين وجهها قطع الصلوة ولو تبين بعد اداء
 اغادها مسألة ذكر بعضهم انه لو امكنها ان تار الصلوة الاضطرابية ولو بان تقتصر على كفة على نتيجة وفيها
 للزكوع والتحرر من صلوة الخريف فالأحرط اجمع بينهما وبين الكيفية السابقة وهذا انكار حسن لكن وجوب محله مع
 بل يكفي الكيفية السابقة مسألة من اراد دائم ان يحد المتخاضة وسيجب حكمها مسألة لا يجب على المسح المطون
 بعد برهم فضاء ما مضى من الصلوة انهم اذا كان في الوقت قبل ان يركعوا في الرضوء دائما اذا
 صاد مسلوتا او مبطلونا الأحرط تكرار الرضوء بمقدار الاستلزام اخرج ونكر القول باخلال التذود وهو الاظهر
فصل في الاغنياء الواجب منها سبعة غسل الخبابة والحصى والنفاس والاستحاضة ومن اليسوع غسل الأ
 والغسل الذي وجب بند ونحوه كان نذر غسل الجف أو غسل الزيادة او الزيادة مع الغسل والفرق بينهما في الأول اذا
 اداد الزيادة يجب ان يكون مع الغسل ولكن يجوز ان لا يزور اصدافه في الثاني يجب الزيادة فلا يجوز تركها وكذا اذا نذر
 الغسل سائر الاعمال التي يجب الغسل لها مسألة التذو المنفصل بغسل الزيادة ونحوها يفور على وجه الأول
 ان نذر الزيادة مع الغسل يجب على الغسل والزيادة واذا ترك احدهما وجبت الكفارة الثاني ان يند الغسل
 للزيادة بمعنى انه اذا اراد ان يزور لا يزور والامع الغسل فاذا ترك الزيادة لا كفارة عليه واد اراد بلا غسل
 عند الثالث ارادة غسل الزيادة من غير اوج يجب عليه الزيادة ايضا وان لم يكن مذورا مسما بل وجوبها
 من باب العدم فلو تركها وجبت كفارة واحدة وكذا لو ترك احدهما ولا يكفي في سقوطه غسل الغسل والامكان من
 لا يتركه كما بعد التذود منهم يكون وجوبه اهم من غيره في الغسل والامكان لا يشك في عدم سوت كونه سوتا لغير الصلوة

بل يكفيها في شرادى
 على الأحرط في شرادى
 بل الأحرط الاقتصار على
 وضوء واحد لا يتجدد الا فرغ
 واحدا منه اعادة اصل الصلوة
 ايضا برضوء جديد الفرج
 لا يترك الفرج اسطهياتا
 لا يترك هذا الاحتياط مع
 عدم الحرج عليه في تطهير
 او تبديل وكذلك الاحتياط
 في تطهير المحل في المطون في
 الأحرط في المن حبه
 بل الأحرط وجوب مع كون
 الاحتياط عدلا في صلاته
 العلم ما حقه مذهب
 لا يجوز من زاحل اشكال
 في بعضها جبه مذهب
 الغل

طه
 لا يتركه كما بعد التذود منهم يكون وجوبه اهم من غيره في الغسل والامكان لا يشك في عدم سوت كونه سوتا لغير الصلوة

عزمه حينه ان يزور فلو تركها وجبت لانه اذا وقع الزيادة بعد لم يكن غسل الزيادة ^طالراجح ان ينذر الغسل
 الزيادة فلو تركها وجبت عليه كفارتان ولو ترك احدهما فلي كفارة واحدة ^طالحق ان ينذر الغسل الذي بعده
 الزيادة والزيادة مع الغسل عليه لو تركها وجبت كفارتان ولو ترك احدهما فكذلك لان المفروض تقيد كل واحد بالآخر
 وكذا الحال في نذر الغسل لانزال الاعمال ^طفصل في غسالة الجنابة وهي تحصل بامر من الله او خروج المني ولو في
 حال النوم او الاضطرار وان كان بمقدار رأس الأبره سواء كان بالوطي او بغيبه مع الشهوة او بدوها جامعاً للقذف
 او فاقد لها مع العلم بكونه منياً وفي حكم الرطوبة المشبهة بالخارجة بعد الغسل مع عدم الاستبراء بالبول ولا فرق بين
 خروجه من المخرج المعتاد او غيره والمعتبر خروجه الى خارج البدن فلو تحرك من محله ولم يخرج لم يوجب الجنابة وان يكون منه
 فلو خرج من المني الرجل لا يوجب جنابته الا مع العلم باختلاطه بمنيتها واذ اشك في خارج انه مني ام لا فخير بالقفا
 من الذوق والفتور والشهوة فع اجتمع هذه الصفات يحكم بكونه منياً وان لم يعلم بذلك مع اجتماعها ولو تفقد واحد منها
 لا يحكم به الا اذا حصل العلم وفي المني والمريض يكفي اجتماع صفتين وهما الشهوة والفتور والثاني الجماع وان لم ينزل
 ولو بادخال الخنفة او مقدارها من مقطوعها في القبل والذبر من غير فرق بين الواطى والوطوء والرجل والامانة
 والصغير والكبير والحى والميت والاختيار والاضطرار في النوم واليقظة حتى لو ادخلت خنفة طفل رضيع فادخلها
 يجبان وكذا لو ادخلت ذكر ميت او ادخلت في ميت والاحوط في وطى البهائم من غير انزال الجمع بين الغسل والوضوء
 ان كان سابقاً لمحمد ثاباً بالاصغر والوطى في دبر الخنثى موجب للجنابة دون قبلها الا مع الانزال فيجب الغسل عليه ودون
 الا ان تنزل هي ايضا ولو ادخلت الخنثة في الرجل او الاني مع عدم الانزال لا يجب الغسل على الواطى ولا على المرأة
 واذا ادخل الرجل بالخنثى والخنثى بالاني وجب الغسل على الخنثى دون الرجل والاني مسئلة اذا اراد في ثوبه
 منياً علم انه منه ولم يغسل بعده وجب عليه الغسل وقضاء ما يتفر من الصلوات التي صلاها بعد خروجه واما
 الصلوات التي يحتل سبب الخروج عليها فلا يجب قضاؤها واذ اشك في ان هذا المني منه او من غيره لا يجب عليه الغسل
 وان كان احوط خصوصاً اذا كان الثوب مختصاً به واذ علم انه منه ولكن لم يعلم انه من جنابة سابقة اعتل منها وجب
 اخرى لم يغسل لها لا يجب عليه الغسل ايضا لكنه احوط ^طمسئلة اذا علمه بجنابة وغسل ولم يعلم ان من مناه وجب
 بل كفارتان ايضا ان كان المزك منه الزيادة دون العمل الدودر هو غسل الزيادة او كفارتان يحصل الغسل
 لا مطلق الغسل ^طحكما ان كانت جنابته بالانزال ^طكفايته في ثوب جنابة المني محل اشكال ^طحكما وكذا في الفرع السابق
^طحكما والغسل بمط ان لم يكن محدثاً بالاصغر ^طلا ينزك الاحتياط في هذه الصورة ^طحكما وروى محمد بن عبد الله

الاحوط في غيره الجمع بين
 الغسل والوضوء اذا كان
 سابقاً لمحمد بالاصغر
 والغسل فقط بعد ان كان
 مني استصحابا
 لا ينزك فيه الاحتياط
 الا اذا علم بعد بكونه مني
 الغسل استصحابا في ثوبه
 فيه تامل واشكال فانه لا
 الاحتياط المتقدم في
 محل تامل وطر من الاحتياط
 فهو يماثر الغسل استصحابا
 والاحتياط فقط بعد ان
 الاحتياط استصحابا
 لا ينزك الاحتياط في هذه
 الصورة استصحابا
 وان كان مني غسلا
 الاحوط حتما بعد
 لا ينزك الاحتياط في هذه
 الصورة مع احتياط

حبه
 مذله
 حبه

عليه الغسل إلا إذا علم زمان الغسل دون الجنابة فيمكن استصحاب الطهارة مع مسئلة الجنابة الدائرة بين
 شخصين لا يجب الغسل على واحد منهما والآخر كذلك ان كان الأوط في مراعاة الاحتياط فلو ظن أحدهما أنه الحنب
 دون الآخر اغتسل وتوضأ ان كان مسبوقةً بالأصغر مسئلة إذا دارت الجنابة بين شخصين لا يجوز لأحدهما ^{قتل}
 بالآخر للعلم الإجمالي بجنابة أو جنابة أمامه ولو دارت بين ثلاثة يجوز لواحد الاثنين منهم الاقتداء بالثالث لعدم
 العلم به ولا يجوز لثالث علم إجمالاً بجنابة أحد الاثنين أو أحد الثلاثة الاقتداء بواحد منهما أو منهم إذا كانا أو كانوا
 محل الاستبلاء له وكانوا ^طعدلاً ^طعنده ^طوإلا فلا مانع والمناط علم المقتدى بجنابة أحدهما لا علمها
 فلو اعتقد كل منهما عدم جنابته وكوز الحنب هو الآخر أو لا جنابة لواحد منهما وكان المقتد عالماً كفى في عدم الجواز
 كما أنه لو لم يعلم المقتد إجمالاً بجنابة أحدهما وكان عالماً بذلك لا يضر باقتدائه مسئلة إذا فرج المني بصورة الدم
 وجب الغسل أيضاً بعد العلم بكونه منياً مسئلة المني تحتلم كالرجل ولو خرج منها المني وجب عليها الغسل والقول
 بعدم احتلامه من ضعف مسئلة إذا تحرك المني في النوم عن مجله بالاحتلام ولم يخرج إلى الخارج لا يجب الغسل كما مر فإذا
 كان بعد دخول الوقت ولم يكن عند الماء للغسل هل يجب عليه حبسه عن الخروج أو لا ^طالأقوى عدم الوجوب وإن لم يتغير
 به بل مع النظر بحرم ذلك فبعد خروجه يتم للصلوة نعم لو توقفان الصلوة في الوقت على حبسه بان لم يتمكن من
 الغسل ولم يكن عند ما يتم به وكان على وضوء بان كان تحرك المني في حال البقعة ولم يكن في حله ضرر عليه لا يبعد
 وجوبه فإنه على التقادير المفروضة لو لم يجب له يتمكن من الصلوة في الوقت ولو حبسه يكون متمكناً مسئلة يجوز للشخص
 اجتناب نفسه ولو لم يقدر على الغسل وكان بعد دخول الوقت نعم إذا لم يتمكن من التيمم أيضاً لا يجوز ذلك وأما في الزمان
 فلا يجوز لمن كان متوضأاً لم يتمكن من الوضوء لو حدث أن يبطل وضوءه إذا كان بعد دخول الوقت ففرق في ذلك بين الجنابة
 واتخذ الأصغر والفارق الضرر مسئلة إذا شك في أنه هل حصل الدخول أم لا يجب عليه الغسل وكذا الوضوء في
 أن المدخول فيه فرج أو در أو غيره فإنها لا يجب عليه الغسل مسئلة لا فرق في كون ادخال تمام الذكر أو الحشفة
 موجباً للجنابة بين أن يكون مجرداً أو موطوفاً بوصلة أو غيرها ألا أن يكون بمقدار لا يصدق عليه الجماع مسئلة في المواد
 التي تكون الاحتياط في الجمع بين الغسل والوضوء الأولى أن ينقض الغسل ناقض من مثل البول ونحوه ثم يتوضأ لأن الوضوء
 مع غسل الجنابة غير جائز والمفروض احتمال كون غسل الجنابة ^طفضلاً ^طفيما يتوقف على الغسل من الجنابة
 بل مطلقاً ^طبل وإن لم يكن زاعداً ^طعنده ^طاذ يكفي كونهم محل استبلاء في حكم من أحكام الجنابة وان كان غير

على الأوط في شراري
 محل تأمل المصنف
 في أشكال المصنف
 بل الأوط في المصنف
 على الأوط في المصنف
 الظاهر عدم اعتبار العلم
 بعدالة الجميع في عدم
 حوار الاقتداء بالعدل
 منهم جبه مدقده العالي
 فيه أشكال جبه مدقده
 العالي

بل مطلقاً ^طبل وإن لم يكن زاعداً ^طعنده ^طاذ يكفي كونهم محل استبلاء في حكم من أحكام الجنابة وان كان غير
 ترك الاقتداء ^طمع العلم بعدم التفرغ ^طبأسان أهل وهو مورد التفرغ ^طبمدقده العالي

وهي أمور الأول الصلوة واجبة أو مستحبة أداء وقضاء لها ولا جوارها المنية وصلوة الاحتياط بل وكذا سجدة التهور على الأوطى نعم لا يجب في صلوة الأموات ولا في سجدة الشكر والتلاوة الثاني الطواف الواجب من المندوب لكن يحرم على الجنب دخول مسجد الحرام فظهر الثمرة فيما لو دخله وهو طواف فان طوافه يحكم بالوضوء نعم بشرط في صلوة الطواف الغسل ولو كان الطواف مندوباً بالثالث صوم شهر رمضان وقضائه بمعنى أنه لا يصح جنباً متعمداً أو ناسياً الجنابة وأما سائر الصيام ما عدا رمضان وقضائه فلا يبطل بالأصباح جنباً وان كانت واجبة نعم الأوطى في الواجبة منها تركه تعدد الأصباح جنباً نعم الجنابة العدية في أثناء النهار تبطل جميع الصيام حتى المندوبة منها وأما الاحتلام فلا يغير بشرط مناهضة صوم رمضان **فصل فيما يحرم على الجنب** وهي أيضاً أمور الأول من خط المصحف على التفصيل الذي قرئ في الوضوء وكذا قرأ اسم الله تعالى وسائر اسمائه وصفاته المنقولة وكذا قرأ في الإنبياء والأئمة عليهم السلام على الأوطى الثاني دخول مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه واله وان كان في الموضع الثالث المكث في سائر المساجد بل مطلق الدخول فيها على غير وجه المورد وأما المورد فيها بان يدخل من باب ويخرج من آخر فلا بأس به وكذا الدخول اخذ شيئاً منها فانه لا بأس به والمشهد كالمسجد في حرمة المكث فيها الرابع الدخول في المساجد بقصد وضع شيء فيها بل مطلق الوضع فيها وان كان من الخارج اذ في حال العبور الخامس قرآنه سور الفرائض وهي سورة آية النجم والتمجيد والقرآن وحده التمجيد وان كان بعض واحد منها بل بالبسلة او بعضها بقصد احديها على الأوطى لكن الأقوى اختصاص الحرمة بقرآن آيات النجدة منها مسئلة من نام في احد المسجدين واحتملوا جنباً فيهما اذ في الخارج ودخل فيهما عتياً او سهواً او جهلاً وجب عليه التيمم للخروج الا ان يكون زمان الخروج اقصر من المكث للتيمم فيخرج من غير تيمم وكذا زمان الغسل فيهما ما وياً او اقل من زمان التيمم فيغسل سجاً وكذا حال الخائض في الفناء مسئلة لا فرق في حرمة دخول الجنب في المساجد بين المعصوم منها والخراب وان لم يصل فيه احد ولم يتوارثا مسجدية نعم في مساجد الاراضى المفتوحة عنوة اذ اذهب انار المسجدية بالمرءة يمكن القول بخروجها عنها لانهما تابعة لانارها وبنائها * مسئلة اذ اعتن الشخص في بيته مكاناً للصلوة وجعله مصلياً لا يحرم عليه حكم المسجد مسئلة كتمان كونه جزء من المسجد من صحنه والحجرات التي فيه ومنارته وحيطانها ونحو ذلك لا يحرم عليه الحكم وان كان الأوطى الاجراء الا اذا

لا يبعد الحكم بالطلان سجاً برجردي مد ظله بل الأقوى سجاً ان اتفق طهما الكون فيه بعد انقطاع الدم وقبل الغسل وأما مع استمراره فلا يشرع لها التيمم وعليها المبادرة بالخروج على الأقوى سجاً برجردي مد ظله العالي لا يترك في مثل الحجرات والمجددان سجاً برجردي مد ظله الشريف

على الأوطى سجاً في
ومن زمان الخروج سجاً
لا يترك الفسخ اصحاباً
والصلوة العاهرة عليها
السلام الفسخ اصحاباً
على اطلاقه فاقبل الفسخ
بل كالمسجد في حرمة الموضع
اصحاباً على الأوطى نعم لا يبعد
كون الرزاقات المفسدة
المساجد الفسخ اصحاباً
لا يترك هذا الاحتياط بل
لا يخلو عن القوة الفسخ
محل فاعلم فلا يترك مناجاة
الفسخ اصحاباً
لا يترك هذا الاحتياط جم
الاخرى عدم جوازها جم
الأوطى الخاتمة بالمسجدين
والخان الرزاقات لبار
المساجد جم مد ظله
بل الأقوى جم مد ظله
لكنها بعد ان تحورت وفيها
مقبلاً فاعلم فلا يغور الى
حالتها من انكسار
سائر موارد التحرر جم
مد ظله
الغلب

على الامة في كل شئ
وقد قرأه من قرأه
لا يحد عن الله
مستحب ما ذكره في المربع
لا في من استحقاق الاجرة
مستحب ان لا يكثر من حرام
وانما هو الذي لا يكت
استحقاق الاجرة هل يصح
ليس مذكور بالاول
من الامور بالكلية الى
لوحظ حال الجنابة في الاجرة
كما لا يحق الفسخ اصعب
فانما هو الذي لا يكت
الجنابة حتى يتم فذكر ان المحرم
هو قراءة اي اية منها على
الاقوى حقه الاجرة الفسخ
مع الحمل في هذه الصورة
بما وانما ظهرت مائة
السخرة والنفاء هو حبل ال
او على حانة نفسه دون
استحقاق مطلق حقه مدد
الاظهر كونه من فدية
ولا يباح الاغتسال في
المسجد ولا الدخول فيه
في احد الماء ولا يباح
بعد التيمم من رداء
حده مطلق الغبار
الظاهر هو ان استحقاقه
مقتضى ما امر الله به
ما يحرم على من يحب بعد
بغية ليعبد الله في
بالصلاة لا يحد من

علم خروج عنه مسئلة الجنابة في قراءة دعاء كبل الاول والاخر ان لا يقر منها الا ان كان مؤمناً كان
فايضاً لا يتون لانه جزء من سورة حم التمجيد وكذا الحائض ولا يقر في حله لما قرأ من ان يحرم قراءة آيات التمجيد
لا بقية التون مسئلة لا حوز عدم ادخال الجنابة في المسجد كما ينبغي ان يكون واجاهلاً بجنابة نفسه مسئلة لا يجوز
ان استأجر جنبة كمن استأجر في حال جنابة بل الاجارة فاسدة ولا يستحق اجرة في استأجره مطلقاً ولكن كمن في
حال جنابة وكما جاهلاً بان جنابة ناسياً استحقاق اجرة بخلاف ما اذا كثر عالماً فانه لا يستحق كونه حراماً ولا يجوز اخذ
الاجرة على العمل المحرم وكذا الكلام في الحائض والنفسا ولو كان الاجير جاهلاً او كلاهما جاهلين في الصورة الاولى
بعضاً يستحق الاجرة لان منطلق الاجارة وهو الكسر لا يكون حراماً وانما الحرام الدخول والمكث فلا يكون من باب اخذ
الاجرة على المحرم نعم لو استأجره على الدخول والمكث كانت الاجارة فاسدة ولا يستحق الاجرة ولو كانا جاهلين لا تأخرهما
ولا يستحق الاجرة على الحرام ومن ذلك ظهرياً لو استأجر الحائض او النفسا لطوان استحب كانت الاجارة فاسدة
ولو مع الجهل وكذا لو استأجره لقراءة الغزائم فان المتعلقة فيها هو نفس الفعل المحرم بخلاف الاجارة للكسر فانه ليس حراماً
وانما المحرم شي آخر وهو الدخول والمكث فليس نفس المعلق حراماً مسئلة اذا كان جباراً كان الماء في المسجد يجب عليه
ان يتيمم ويدخل المسجد لأخذ الماء ولا تغتسل فيه ولا يبطئ تيممه لجعله هذا الماء الا بعد تخرجه او بعد الاغتسال
تكرر لا يباح بهذا التيمم الا دخول المسجد التيمم بمقدار الحاجة فلا يجوز له تركه في القرآن ولا تواتر الغزائم الا اذا
واجب في مسئلة اذا علم ان اجابة احد الشخصين لا يجوز له استجاره ولا استجابه احدهما لقراءة الغزائم او دخل
المسجد وتحدثت فمأخذه على الجنابة مسئلة مع التيمم في الجنابة لا يجوز شي من المحرمات المذكورة الا اذا كانت
لتاسعة هي الجنابة فصل في ذكره على جنبة هي امر الاول الاكل والترب يرتفع كراهتهما بالوضوء لغسل اليدين
ومضمضة والاستسنا وغسل اليد فقط الثاني قراءة ما زاد على سبع آيات من القرآن ما عدا الغزائم وقراءة ما زاد
على السبعين ان ذكرها الثالث من عدا خط المصحف من خط الادراك واوحاشي ما بين النطرا الرابع التيمم الا
ان يتيمم او يتيمم ان لم يكن الماء بدلاً عن الغسل الخامس جنابة جلاً كان او امرية وكذا يكره للمختص قبل ان يأخذ
التون جنابة نفس السادس المذهبين التابع الجماع اذا كان جنابة بالاحتمال الثامن حمل المصحف التاسع تعلق
المصحف **فصل** في الجنابة مستحب فسخ واجب غيري للغابات الواجب ومنه غيري للغابات المستحبة والقول
بل الاقوى حرمة من استأجر من سورة وبعضها جازاً بوجودي مدد ما لا يستحبها بال
شكاً في المحرم هو الدخول والمكث لا يمس جازاً بوجودي مدد الشرب سيات في التيمم جازاً

حسب
مدد فسخ
الجنة

في كيفية الغسل

سنة ٨١٠ هـ

بوجوبه النفس ضعيف لا يجزئ فيه قصد الوجه واليد بل لو قصد الخلف لا يبطل اذا كان مع الجهل بالعلم اذا
 لم يكن بقصد التبرع وتحقق منه قصد القرية فلو كان قبل الوقت واعتقد دخوله فقصد الوجه لا يكون باطلا وكذا العكس
 ومع الشك في دخوله يكفي الايمان به بقصد القرية لا سحابة النفس او بقصد احد غايات المذبة او بقصد ما وقع من
 الامر الوجه واليد والواجب بعد التمسك بظاهر تمام البدن دون البواطن منه فلا يجب غسل باطن العين والانف و
 الاذن والفم ونحوها ولا يجب غسل الشعر مثل اللحية بل يجب غسل ما تحته من البشرة ولا يخرج غسلها عن غلبتها فغسل الشعر
 الذقان الصفا المحو من اليد مع البشرة والثقب التي في الاذن والانف للحلقه ان كانت ضيقة لا يرى باطنها ولا
 عليها وان كانت واسعة بحيث تقدم الظاهر وجب غسلها واكفيتان الاولى الترتيب هو ان يغسل الرأس والرقبة ولا
 ثم الطرف الايمن من اليد ثم الطرف الايسر الا طوان يغسل النصف الايمن من الرقبة ثانيا مع الايمن النصف الايسر مع الايسر ثم
 يغسل نصفها الايمن مع الايمن ونصفها الايسر مع الايسر والاولى ان يغسل تمامهما مع كل من الطرفين والرب
 المذكور شرط واقعي فلو عكس جهلا او سهوا بطل ولا يجب البدء بالاعلى في كل عضو ولا الاعلى فالاعلى ولا الموالاة العرقية
 بمعنى التابع ولا بمعنى عدم الجفاف فلو غسل راسه رقبته في اول النهار والايمن في وسطه والايسر في اخره وضع وكذا لا
 الموالاة في اجزاء عضو واحد ولو تذكر بعد الغسل ترك جزء من احد الاعضاء رجع وغسل ذلك الجزء فان كان الايسر
 كفاه ذلك وان كان في الرأس او في الايمن وجب غسل الباقى على الترتيب لو اشتبه ذلك الجزء وجب غسل تمام المحتملات
 مع مراعات الترتيب الثانية الارتماس وهو غمر تمام البدن في الماء دفعة واحدة عرقية والادوم ان يكون تمام البدن
 تحت الماء في ان واحد ان كان غمره على التدريج فخرج بعض بدنه قبل ان يغمر البعض الاخر كيف كان اذا خرجت رجليه
 او دخلت في الطير قبل ان يدخل راسه الماء او بالعكس بان خرج راسه من الماء قبل ان تدخل رجليه ولا يلزم ان يكون
 تمام بدنه او معظم خارج الماء بل لو كان بعضه خارجا فارتفع كفى بل لو كان تمام بدنه تحت الماء فنوى الغسل وحل
 بدنه كفى على الاقوى ولو تيقن بعد الغسل عدم انفعال جزء من بدنه وجب اعاده ولا يكفي غسل ذلك الجزء فقط
 ويجب تحليل الشعر اذا شك في وصول الماء الى البشرة التي تحته ولا فرق في كيفية الغسل باحد النحويين بين غسل الجنبية وغيره
 من سائر الاعمال الواجبة والمندوبة نعم في غسل الجنبية لا يجب الوضوء بل لا يشترط جفاف سائر الاعمال كسبا
 ان شاء الله فمسألة الغسل الترتيبي افضل من الارتماس فمسألة فديتين الارتماس كما اذا ضاق الوقت عن
 الترتيبي يعني الترتيبي كما في يوم الصوم الواجب حال الاحرام وكذا اذا كان الماء للعب ولا يرضى الارتماس فيه فمسألة

لأنه ان يكون نارا يامس
 مرة الواضحة تدعى غسل
 وجهه تبارك وتعالى بكونه
 لبقوله تدعى غسله داخل
 ومنها ان كل ما طهر
 جسمه مذهب العبادي
 لكن لا هو ولا اولاد
 يخرج من الماء معصية
 في غسل طه فيه جسم
 مذهب
 تغل

المأخوذ كون الارتماس بعد خروج شئ من بدنه من الماء ح كبر وجرى مذهب العبادي

يجوز في الترتيب ان يغسل كل عضو من اعضاء الثلاثة بنحو الارتماس بل لو اتمرت في الماء ثلاث مرات فمرة بقصد
 غسل الرأس ومرة بقصد غسل الايمن ومرة بقصد الايسر كذا لو خزن بدنه تحت الماء ثلاث مرات او قصد بالارتماس
 غسل الرأس وخرجه بدنه تحت الماء بقصد الارتماس وخرج بقصد الايسر ويجوز غسل واحد من الاعضاء بالارتماس
 والبقية بالترتيب بايجوز غسل بعض كل عضو بالارتماس بقصد الاخر بامرار البدن مسئلة الغسل بالارتماس
 تصور على وجهين احدهما ان يقصد الغسل باو ا جزء دخل في الماء وهكذا الى الاخر فيكون حاصله على وجه الترتيب
 والثاني ان يقصد الغسل حين استيعاب الماء تمام بدنه وحيث يكون انيا وكلاهما صحيح ويختلف باعتبار القصد لولم
 احد الوجهين صح ايضا وانصرف الى التدرجي مسئلة ثبوت كل عضو ان يكون طائرا حين غل فلو كان نجسا طهرا ولا
 ولا يكفي غسل واحد لرفع الخبث وانما كذا في الوضوء ولا يلزم طهارة جميع الاعضاء قبل الترتيب في الغسل وان كان
 احوط مسئلة يجب اليقين بوصول الماء الى جميع الاعضاء فلو كان حائلا وجب دفعه ويجب اليقين بوقوعه مع سبق وجود
 ومع عدمه يتبين لا يتبين بعد غسله اذا شك في شيء انه من الظاهر والباطن يجب غل على حائلا ما في غل النجاسة
 حيث قلنا بعدم وجوب غل والفرق ان هناك الشك يرجع الى الشك في نجاسة غلها هنا حيث ان الكيف بالغسل
 معلوم فيجب تحصيل اليقين بالفراغ فلو كان ذلك بالثبوت باطنا سابقا وشك في انه صار طاهرا فليس بعد الوضوء لا
 غل عملا بالاستصحاب مسئلة ما تراه لا يقبل الوضوء في الغسل الترتيب انما هو فيما عدا غل المتخاف والمكسور
 المبطلون فانه يجب المبادرة بالبرء والصلوة بعد من حجة خوف خروج احد مسئلة يجوز الغسل تحت المطر ونحوه
 ترتيب الارتماس انما اذا كان في كبر جارا من فوق على نحو الميزاب لا يبعد جواز الارتماس تحته ايضا اذا استوعب الماء
 جميع بدنه على كونه تحت الماء مسئلة يجوز العدول عن الترتيب الى الارتماس في الاثناء وبالعكس بغير رفع اليد عنه
 والاستتباب على نحو الاخر مسئلة اذا كان عرضا قل من الكر يجوز الغسل فيه بالارتماس مع طهارة البدن
 لكن بعد ان يكون من المستعمل في دفع احد الاشياء كبر فينا على الاشكال في شكل الوضوء والعمل بعد ذلك وكذا اذا قام
 في غل غسل بنحو الترتيب بحيث رجع ما الغسل فيه واما اذا كان كرا واذا يد فليترك نعم لا يبعد صدق المستعمل عليه

مع قصد بقضاء على نجس في تمام الغسل بوصول الماء الى جميع البدن فالنادر انما هو في حدود الاجزاء و
 الاخر يختلف الوحد في زمان وحدوث نحره الاخر في جردى مد مسئلة الغسل على الاحوط جرد هو كغيره
 في الاحياط جرد ان كانت طهارة مع طهارة في الوضوء فقط جرد العدول عن الترتيب الى الارتماس لا يجر
 من اشكال جرد مدقة لم يصر مع كونه مفضا بالكرية نعم ان نقص عن الكر كثره لا غل تحت حكمه بعد جرد مدقة

مع عدم
 الاحوط العدول في
 الاثناء في جردى
 مع مدق الوحدة العرفية
 في جردى مع مميزات
 لا حرم ان يقصد الغسل
 لو ان الارتماس في حائل
 بالارتماس من غير يقين
 كونه باحد الوجهين مع
 حد قرآن الاحوط في تحقق
 الارتماس يخرج عن
 اثناء حبة مدقة العالي
 تحت لم يغسل من باب
 النقطة اربعة نقرات
 والاعان في اداة الاشكال
 مدق الارتماس دفعه
 حبة مدقة اعان
 لا يمكن الاستتباب بغسل
 من وباد حاله في ذلك
 يكون انما سا حبة
 على الاحوط وان كان في الوضوء
 عدم وجوب غل كما تقدم
 في الوضوء حبة مدقة
 اذا كان الاستتباب على
 منه كما اذا دفع تحته على
 وجه لترهيب الماء دفعه
 فاصداله مردباته
 حبة
 مدقة
 العالي
 وكان الادنى والاحوط
 غل الفجر في جردى
 مدقة
 العالي

ايضا حرام مكث تحت الماء بل يمكن ان يقال ان الارتماس فعل واحد مركب من الغمر والخروج فكله حرام وعليه ينكح
 في غير شهر رمضان ايضا نعم لو تاب ثم خرج بقصد صحت فصل في مستحب غسل الجنابة وهو امر واحد
 الاستبراء من المني بالبول قبل الغسل الثلاثة غسل اليدين ثلاثا الى المرفقين او الى نصف الذراع او الى الزندين من غير
 فرق بين الارتماس والرتب الثالث المضمضة والاستنشاق بعد غسل اليدين ثلاث مرات ويكفي مرة ايضا لا
 ان يكون مائة في الترتيب بمقدار صاع وهو ستائة واربعة عشر مثقالا وربع مثقال الخامس امرار اليد على الاعضاء
 لزيادة الاستطمار السادس تحليل الحاجب الغير المانع لزيادة الاستطمار السابع غسل كل من الاعضاء الثلاثة
 ثلاثا الثامن التيميم بان يقول بسم الله والاولى ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم التاسع الدعاء المأثور في حال الاستغسال
 وهو اللهم طهر قلبي وقبلي سعي واجعل ما عندك خيرا لي اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين او يقول اللهم
 طهر قلبي واسرح صدري واجعل لي من امرك ما تحب والثناء عليك اللهم اجعله لي طهورا وثقلاء ونورا انك على كل شيء
 قدير ولوقر هذا الدعاء بعد الفراغ ايضا كان اولى العاشر المولات والابتداء بالا على كل من الاعضاء الثلاثة
 مسئلة بكرة الاستعانة بالغير في المقتات القريبة على ما ذكر في الوضوء مسئلة الاستبراء بالبول قبل الغسل
 شرطا في صحته وانما نذكره عند وجوب الغسل اذا خرج منه رطوبة مشبهة بالمني فلو لم يستبرأ وغسل وصلى ثم خرج منه
 المني او الرطوبة المشبهة لا تبطل صلاته ويجب عليه الغسل لمسايا مسئلة اذا اغتسل بعد الجنابة بالانزال ثم خرج
 منه رطوبة مشبهة بين البول والمنى فعند الاستبراء قبل الغسل بالبول يحكم عليها باهانة فيجب الغسل ومع الاستبراء
 بالبول وعدم الاستبراء بالخرطات بعد يحكم بانه بول فيوجب الوضوء ومع الامر فيجب الاحتياط بالجمع بين الغسل
 والوضوء ان لم يحتمل غيرهما ان احتمل كوهامذيا مثلا باز يدور الامر بين البول والمنى والمد فلا يجب عليه شيء وكذا حال
 الرطوبة الخارجة بدنا من غير سبوح جنابة فالحق مع دورها بين المنى والبول يجب الاحتياط بالوضوء والغسل ومع
 باهانة بين الثلاثة وبين كوهامذيا او مذيا او بولا او مذيا لا شيء عليه مسئلة اذا خرجت منه رطوبة مشبهة بعد
 الغسل وشك في انه استبرأ بالبول ام لا ينبغي عليه غسله فيجب عليه الغسل والاحوط ضم الوضوء ايضا مسئلة لا فرق في
 جريان حكم الرطوبة المشبهة بين ان يكون الاستبراء بعد الفحص الاختبار او لا قبل عدم امكان الاختبار فصح العمى
 لا اشكال فيه من هذه الجهة فان كونه فعلا واحدا لا يوجب صدق افطار الصوم على بقائه في مدظل العالي لا يثبت
 انبات جملة منها لكن لا بأس بانها فارجاء في ان كان بال قبل الانزال ولم يستبرأ بالخرطات فالواجب هو الجمع بين الغسل
 والوضوء بل الاحوط هو الجمع مطلقا في ان كان مسبقا لمحدث الاصغر يجب الغسل في كل مرة ورد في مدظل العالي

المني ممنوع في شراذم
 واما اذا ارتمى في الماء
 لول ولكن استبرأ بعده
 به ولم يخرج منه رطوبة
 بعد الغسل ومن البول لا
 عدم وجوب اعادة الغسل
 انما اذا علم بقاء اجزاء في
 المجرى خرج مع البول و
 امكان الاحوط في جميع صور
 دوران البول بين البول
 المني المجمع بين الغسل و
 الفرج اصطفا بان
 مع حصول الامر في
 الفرج اصطفا بان
 مع احتمال كونهما لا ايضا
 الفرج اصطفا بان
 هذا اذا كان متطهرا من
 خروج البول المشبهة ولا
 انقص على ما يقضيه حال
 السابق على خروج منقفا
 الاول بل الاحوط في
 بما عد الجنابة من الاحداث
 الكبار ان يرى قبل دفع
 المحدث المجرى دون ما بعد
 احد نواقضه حتم مدخل
 في لزوم الاحتياط بالجمع
 بين الغسل والوضوء تأمل
 نعم الاحوط والاولى الجمع
 بينهما حتم مدظل العالي

او الظلة او نحو ذلك **مسئلة** الرطوبة المشبهة بالخارجة من المرة لاحكامها وان كانت قبل استبرائها فيحكم عليها بعدم الناقضية وعدم الجاسة الا اذا علم انها اقبلت ومن **مسئلة** لا فرق في ناقضية الرطوبة المشبهة بالخارجة قبل البول بين ان يكون مستبرأ بالخرطام لاورد بما يقرب من نيكه البول تقوم الخربات مقامه وهو ضعيف **مسئلة** اذا احل بالاصغر في اثناء غسل الجنابة الاقوى عدم بطلانه نعم يجب عليه الوضوء بعده كالأحوط عادة الغسل بعد اتمامه والوضوء بعده والاستيناف والوضوء بعده وكذا اذا احل في سائر الاغسل او لا فرق بين ان يكون الغسل ترتيبيا او اذ تماسيا اذا كان على وجه التدريج واما اذا كان على وجه الانية فلا ينفويه حلة واحدة **مسئلة** اذا احل بالاكبر في اثناء الغسل فان كان مما لا يحد التحذير السابق كاجنبية في اثناء غسلها والمتر في اثناء غسله فلا اشكال في وجوب الاستيناف وان كان مخالفا له فالاقوى عدم بطلانه فيتم ويأتي بالآخر ويجوز الاستيناف قبل واحد لهما ويجب الوضوء بعده انما ما غير الجنابة او كان السابق هو اجنبية حتى لو استأنف وجمعها بين واحدة على الاحوط وان كان الآخر جنابة فلا حاجة الى الوضوء سواء اتم وان الجنابة بعده واستأنف وجمعها بين واحدة **مسئلة** التحذير الاصغر في اثناء الاغسل المستحبة ايضا لا يكون مطلاها في الاغسل المستحبة لانيان فقد كفل الزيادة والاحرام لا يبعد البطلان كان حادثة بعد مو قبل الايتان بذلك الفعل ككسائي **مسئلة** اذا اشترط غسل عضو من الاعضاء الثلاثة او في شرط قبل الدخول في العضو الاخر رجوع وان به وان كان بعد الدخول في العضو ينفي على الايتان على الاقوى وان كان الاحوط الاعتناء مادام في الاثناء ولم يفرغ من الغسل كما في الوضوء لو شتر في غسل الايتان في وان طال الزمان لعدم تحقق الفراغ في بعده اعتبار المولات فيه وان كان يتخير عنه الاعتناء اذا كان معتاد المولات **مسئلة** اذا ارتمى في الماء بغسل ثم شتر انه كان يارب للغسل الارتماء حتى يكون او اغسل الرأس والرقبة في الترتيب حتى يكون في الاثناء ويجب عليه الايتان بالطرفين يجب عليه الاستيناف نعم يكفي بالطرفين بقصد الترتيب لانه ان كان بادتماسة قاصدا للغسل الارتماء في قد فرغ وكان قاصدا لرأس ورقبة فبالتالي غسل الطرفين يتم الغسل الترتيب **مسئلة** اذا انفرغ في الماء بقصد الغسل الارتماء في ثم شتر في بقاء جزء من بدنه غير مغسل يجب عليه الاعادة ترتيبا وارتماء ولا يكفي جعل ذلك الارتماء للرأس والرقبة ان كان الجزء الغير المغسل في الطرفين في باقي الطرفين الاخرين لانه قصد به تمام الغسل اتماسا لا خصوص الرأس والرقبة ولا يكفي في تمامه ضمن المجموع **مسئلة** اذا صلى ثم شتر في انه اغسل للجنابة ام لا يفرغ على صحة صلوة ولا يكره غسل الغسل ثم

هذا الاحتمال لا يرد في
على الاحوط في شتر في
فمن غلب الجمع بين الغسل
والوضوء فيجب منه بالاحوط
لا يترك في جنابة في
في الاغسل الفتح
بقصد ما عليه وانما من
الغسل التام او لا التام
بل في الاحوط في بقصد
رفع تحت التورود وان
كان لا يخرج من الجنابة اخرى
فقد ما في الجمع بينهما
لا يرد فيها الاستيناف كما
متر في الواحدة الفتح في
لا يترك في الاحتمال بل لا
على من فيه الفتح في
بقصد ما عليه من التمام او
التمام ولا يترك في ذلك
بل هو في الاحوط مضطرب
به رفع تحت التورود وان
كان لا يخرج من الجنابة اخرى
فقد ما في جمعهما
بل في الواحدة مدد
ولكنه ضعف حقه بمدد

في احكام الحيض

- (۸۷) -

وبعد هاء سواء كان في العادة او قبلها او بعد هاء فيه كان بعد العادة عشرين يوما لا حوط الجمع بين نزولها
 وعمال المتخاضة **مسئلة** اذا انقب الدم من الرحم الى فضاء الفرج وخرج من تين في الخارج ولو بمقدار رأس ليرة
 لا اشكال في جريان احكام الحيض واما اذا انقب لم يخرج بعد اشكال يمكن احواله اذ خالف قطب واصل وهو حكم الحاكم
 الحيض اشكال فلا تترك الاحتياط بالجمع بين احكام الظاهر والخائض لا فرق بين ان يخرج من الحيض الى اصله او العارض
مسئلة اذا انكثت في ان الخارج دم وعبر دم اودان دما في فوهها وشكت في انه من الرحم ومن غيرة لا يخرج احكام الحيض
 وان علت بكونه دما واشتب عليها اذا ما رتبته بدم الاستحاضة او بدم البكارة او بدم الفرج فان اشتب بدلتها
 مرجع الى الصفات فان كان صفته الحيض حكم به حيض والا فان كان في ايام العادة فكل ولا يحكم بانه استحاضة وان
 اشتب بدم البكارة تخبر اذ خال فضاء الفرج والقبه قليلا ثم اخرجها فان كانت مطوقة بالدم فهو بكارة وان كانت
 منقطة به فهو حيض والاختبار المذكور واجب ولو صلت بدمه بطلت وان بقي بعد ذلك دم كونه حيفا او اذا
 حصل منها عقد القرنة بان كانت جاهلا وعلمت ان قبها اذا فرغ حصول عقد القرنة مع العلم ان قبها او اذا بعد الاختبار
 مرجع الى الحالة السابقة من ظهروا حيض ولا يقبل على الطهارة لكن مرتين واجبات وان لا ينفك البكارة في الحكم
 غيرها كالفرقة المحيطة بالمراف الفرج وان اشتب بدم الفرج فلهذا دوران الدم كان يخرج من القرب الا ان الحيض
 والا فمن الفرقة الا ان يعلم ان الفرقة في القرب الا بركن الحكم المذكور مستند في الاحتياط بالجمع بين حال
 الظاهر والخائض ولو اشتب بدمه اخرج حكمه بدمه بدمه بدمه لان يكون الحالة السابقة هي الحجة **مسئلة** ان الحيض
 ثلاثة ايام واكثر عشرة فاذات برة او يومين او ثلث ايام مثلا لا يكون حيفا وان اقل الظن عشرة ايام وليس
 اكثر حد ويكفي الثلاثة الملتفة فاذات في وسط اليوم الاول واستمر في وسط اليوم الرابع يكفي في تحركه بكونه
 حيفا والمشهد عبر التوالي في الايام الثلاثة نعم بعد روي المشاهدة في الاول لا يلزم التوالي في النية فلورثته
 متفرقة في ضمن الفرقة لا يكفي وهو محل اشكال فلا يبرر الاحتياط بالجمع بين حال المتخاضة ونزولها الخائض او
 كذا اعتبر استمرار الدم في الثلاثة ولو في فضاء الفرج ولا فوى كفاية الاستمرار العرفي وعدم مضره الفرج المبرور
 في البين بشرط ان لا ينقص من ثلثه بار كان من اول يوم واحد ثلثة ايام ولو ملقت فلورثته في اقله مقدار نصف
 من اول النهار ومقدار نصف ساعة في اخر اليوم الثالث لا يحكم بحيفته لانه يصير ثلثة ايام مثلا والتوالي
 سائر انما يرجع الى العادة ثم الى الصفات ثم الى المصلح في ذلك معددة في تركه على الحوط حقه بخلافه سدا
 في البكارة هو الا فوى نعم لا ينبغي نزول الاحتياط حقه او التمسك حقه في حوطه في ذلك العالي

على فصل بآء في المسألة
 نفع أم ج ر نفا الف
 بل لا يترك النفع منها
 ما عليه المنه إذا كان اسما
 وهو الفزة معطو وقال
 السك في كتابها لا خلاف
 عن رجحان إلا أن الاختلاف
 لا يبيح ترك النفع أصلا
 وأما الأولى ما عليه
 إلا أن الاختلاف لا يبيح
 ترك نفع سفيها أنه
 لا هو اختلاف النفع ما
 إذا قلنا سفيها الاختلاف
 لو اختلف الوقت بوجوبه
 فبأنه لا يفسد أو
 زات معدودة في تركه
 خيرا وإسبا لا بد له
 حقه مدته له وشبهه
 مع وجود الفزة واستش
 مكاها هو الأولى مع
 في أصله وهو منه وإس
 حقه وهو الأولى كتر
 شئ في الأول حجة
 وأما بعد ذلك
 على الأولى حقه مدته
 نفع

الموتقة داخل فيعتبر الاستمرار في الحيض في يوم لا قبل ولا بعد اليوم الرابع فلورات من أول
 لهذا اليوم الأول في الحيض في يوم لا قبل ولا بعد اليوم الثالث في الحيض في يوم لا قبل ولا بعد اليوم التاسع
 بعد الحيض السابق لا يحكم عليها بالحيض وإذا دارت دم واحد بعد الحيض السابق فيحكم بحيضت في اليوم
 والمنتهى على غير هذا الشرط في عشرة من الحيض السابق فيحيض الدم لا هو مطلقا ولذا في اللورات ثلثة مثلا
 تم انقطع يوما وزيلا رات وانقطع على العشرة في الظهر الموتقة ايضا حيض ولا تكون الظهر أقل من عشرة ما
 ذكره محل اشكال بالسمانة لا يكون بين الحيضين ق من عشرة واما بين أيام الحيض الواحد فلا لا هو مرثا ^{مفصلة}
 بالجمع في الظهر بين أيام الحيض الواحد في الغرض المذكور مسألة الحائض امارات العادة وغيرها والاولى اما في
 وعددية او وقتية فقط او عددية فقط والثانية اما مبتدئة وهي التي لم تر الدم سابقا وهذا
 الدم اول مارات واما مضطربة وهي التي رات الدم مكررا لكن لم تستقر لها عادة
 واما ناسية وهي التي نسيت دها ويطبق عليها المتجر ايضا وتطلق عليها المضطربة ويطلق المثلثة على الاغم من لم
 تر الدم سابقا ومن لم تستقر لها عادة اي المضطربة بالمعنى الاول مسألة تحقق العادة برؤية الدم مرتين متثلين
 فاما ثانيا متثلين في الوقت والعد في ذات العادة الوقت والعددية كان ذات اول شهرية أيام وفي اول الشهر الاخر
 ايضا خمسة أيام والكلامة تلي في الوقت دون العد في ذات العادة الوقتية كما اذا رات في اول شهرية وفي اول
 الاخر ستة او سبعة مثلا وكانا في العدة في ذات العادة العددية كما اذا رات في اول شهرية وبعد عشرة أيام
 وزد رات خمسة اخرى مسألة صاحبة العادة اذا رات الدم مرتين متثلين على حلات العادة الاولى فيطلب عليها
 في الثاني وان رات قريب على حلات الاولى كغيره اذا رات في حكم الاولى في حلات العادة الاولى مرات
 حادثة فحلت بطلان عاداتها في المضطربة مسألة لا يبعد تحقق العادة المركبة كما اذا رات في الشهر الاول ثلث في
 الثاني اربعة وفي الثالث ثلثة وفي الرابع اربعة اورات شهرين متواليين ثلث وشهرين متواليين اربعة ثم شهرين متواليين
 ثلث وشهرين متواليين اربعة فكون ذات عادة على التوالى فيكون لا يخلو عن اشكال خصوص في مثل الفرض الثاني حيث
 ان بين ان الشهرين المتواليين على حلات التالفة كونهان ناسخ للعادة الاولى فالعمل بالاحباط الاولى فيفاد انكرت
 لكيفية المذكورة مرارا عديدة بحيث يصادف في العرف ان هذه كيفية عادتها واما في الاشكال في سببها فان
 لا شك انما هو في نوب العادة الشريفة بل في هي الزوية كمن في مسألة فانه في العادة بالتميز كما في
 بل ما ذكره هو الاخرى في محل تامل في برود في ملة العالي

في المسألة اشكال في الاصل
 في عادات الدم في العادة
 من تمام العادة والتميز بعد
 وفي المثال اليوم الخامس
 والسادس لا يترك العادة
 اصنافا في
 مذكورة
 العادة
 هو الاخرى كذا في الاحتمال
 لا ينبغي ترك حبه
 لكن اقوى حبه

—(۱۹)—

[illegible]

بجاهذا مع عدم لزوم اهتلاكه والا حرم واذا احاضت المجدبة ^ط وتخرج الا اذا كان زمان الخروج اقل من
 زمان القيمة او ما ويا مسئلة اذا احاضت أثناء الصلوة ولو قبل السلام بطلت ان شككت في ذلك صحت فان تبين
 بعد ذلك نكث بطلانها ولا يجب عليها الفحص وكذا الكلام في سائر مبطلات الصلوة مسئلة يجوز للحائض سجدة ^{النك}
 ويجب عليها سجدة التلاوة اذا استتمت بل او سمعت آيتها ويجوز لها اجياز غير المتجدد لكن يكره وكذا يجوز لها اجياز الشا ^{هد}
 المشرفة مسئلة لا يجوز دخول المسجد بغير الاجياز بل مع ايضاً في صورت استلزامه تلويثها التلويح وطبها في اهل
 حتى باوخال الحنفية من غير انزال بل بعضها على الاحواد ويجزى عليها ايضاً ويجوز الاستمتاع بغير الوطئ من القبل ^{التخذ}
 والضم نعم يكره الاستمتاع بما بين الترة والركبة منها بالباشرة واما فوق التباس فلا بأس واه الوطئ في دبرها يجوز بحمل
 اشكال واذا اخرج دها من غير الفرج فوجب الاجتناب عنه غير معلوم بل ^{مست} الاقوى عدمه اذا كان من غير الذب عنه لا يجوز
 في خرجها الخالي عن الدم ^م مسئلة اذا اخبرت باطحا حاض ليمع منها كما لو اخبرت باطحا طاهر مسئلة لا فرق
 في حرمة وطئ الحائض بين الزوجة الدائمة والحرمة والامة والاجنبية والمملوكة كما لا فرق بين ان يكون الحيض ^{والتقية} حقيقياً او
 او كان بالرجوع الى التميز ولو نحو بل يحرم ايضاً في زمان الاستظهار اذا تخيفت اذا احاضت في حال المقارنة يجب مباد
 بالاجازح الثامن وجوب الكفارة بوطئها وهي يار في اول الحيض نصف في وسطه وربع في اخره اذا كانت زوجة
 من غير فرق بين الحرمة والامة والدائمة والمقطعة واذا كانت مملوكة للوطئ فكفارة ثلثة امداد من الصاع تصدق
 بها على ثلاثة مساكن لكل مسكين مدين غير فرق بين كونها فنة او مذبرة او مكاتبه او ام ولد نعم في المقتضة والشركة
 والمزوجة والمحللة اذا وطئها مالهما اشكال ولا يبعد احاقها بالزوجة في لزوم الدينار ونصفه اورد في الاورد مجمع
 بين الدينار والامداد ولا كفارة على المرتبة وان كانت مطاوعة وشرط في وجوبها العلم والعقد والبلوغ والعقل
 و الكفارة على الضمة ولا المجنون ولا الناسي ولا الجاهل بكونها في الحيض بل اذا كان جاهلاً بالتحكم بفن وهو حرمة
 وان كان احوط ضم مع الجهل بوجوب الكفارة بعد العلم بالحرمة لا اشكال في الثبوت مسئلة المراد بواو الحنفية ثلثة
 الاول وبوسطه ثلثة الت في دباغره الثلث الاخير فان كان ايام حيضها ستة فكل ثلث يوم وان كانت سبع فكل ثلث
 يوم وان وثلاث يوم وهكذا مسئلة وجوب الكفارة في الوطئ في دبر الحائض غير معلوم لكنه اورد مسئلة دبر
 حائض او وطئها شبهة فالاحوط التكفير بل لا يخ عن قوة مسئلة اذا اخرج حضا من غير الفرج فوجب في الفرج ^{الاجاز}
 تقدم في نجاسة ^ط كما لا يبعد منه ^ط كما هذا بعيد ورتب ثلثة امداد في الاخيرين والقبض في الاولين ارب مائة ^ط
 لا يترك في المقصر ^ط كما يرد في مد ظله لا فرة فيه ^ط كما يرد في مد ظله اشرفه

هذا الاحتياط لا يترك
 بل لا يجوز على الاورد
 من الفرج اصلها ناف
 في كونه اقوى تأمل الفرج
 والمحللة اصلها ناف
 من الاورد الفرج
 وركب اصلها ناف
 على الاورد فيه مد
 وليس فرة فيه الدينار
 من اليك بقصد ما عدا
 هذا الاحتياط لا يترك
 حبه مد ظله العمل



في حرة وطى الحائض

من الامر فظاهر وجوب الكفارة بخلاف وطىها في محل الخروج مسئلة لا فرق في وجوب الكفارة بين كون المرأة حية او ميتة مسئلة ادخال بعض الخشفة كاف في ثبوت الكفارة على الاوط مسئلة اذا وطىها بتخيّل انها امه فبانت زوجها عليه كفارة دينار وبالعكس كفارة الامداد كما ان اذا اعتقد كرهها في اول الحيض فبان الوسط او الام والعكس فبانت الوقع مسئلة اذا وطىها بتخيّل انها في الحيض فبان خلاف لا شيء عليه مسئلة لا تفسد الكفارة بالغمر منها في كثير وجب الاوط لا يستفاد مع الغمر بذكرها ما اذا الغمر مسئلة اذا انقضت حيضها بالمقار وتعد في عدم الاخراج وجبت الكفارة مسئلة اذا اخبرت بالحيض او عدمه ليمع قولها فاذا وطىها بعد اخبارها بالحيض وجبت الكفارة انما اذا علم كذبها بل لا يبعد سماع قولها في كونه اول او وسط او اخره مسئلة يجوز اعطاء قيمة الدينار في المناطق وقت الاداء مسئلة الاوط اعطاء كفارة الامداد لثلاثة مساكين واما كفارة الدينار فيجوز اعطاؤها لسكين واحد والاوط صرفها على ستة او سبعة مساكين مسئلة اذا وطىها في الثلث الاول والثاني والثالث فعليه الدينار ونصفه ورابعة واذا كثر الوطى في كل ثلث فان كان بعد التكفير وجب التكرار والا فكل ايضا على الاوط مسئلة ان بعضهم النفس بالحائض في وجوب الكفارة ولا دليل عليه نعم لا اشكال في حرمة وطىها التاسع بطلان طلاقها وظهارها اذا كانت مدخولة ولودها وكان زوجها حاضرا او في حكم الحاضر وله تكن حاملا فلو لم تكن مدخولا بها او كان زوجها غائبا او في حكم الغائب بان لم يكن متمكنا من استعمال حالها وان كان حاملا يقع طلاقها والمراد بكونه في حكم الحاضر ان يكون مع غيبه متمكنا من استعمال حالها مسئلة اذا كان الزوج غائبا وكل حاضرا متمكنا من استعمال حالها لا يجوز اطلاقها في حال الحيض مسئلة لو طلقها باعقاد اهلها فبانت حائضا بطل وبالعكس فتح مسئلة لا فرق في بطلان طلاق الحائض بين ان يكون حيضا وجدانيا او بالرجوع الى التميز او التخيير بين الاعداد المذكورة سابقا ولو طلقها في صورة تخييرها قبل اختيارها فاخترت التخيير بطل ولو اختارت عدة متع ولوات قبل الاختيار بطل ايضا مسئلة بطلان الطلاق وظهار حرة الوطى وجوب الكفارة فمقتضى الحال الحيض فلو طهرت ولم تقتل لان ترتب هذه الاحكام بفتح طلاقها وظهارها ويجوز وطىها ولا كفارة فيها واما الاحكام الاخر المذكورة فهي ثابتة مالم تقتل العاشر وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض للاعمال الواجبة المشروطة بالظهار كالصلوة والقواف والصوم واستحباب الاعمال التي تسحب طهارتها وشرطية الاعمال الغير الواجبة التي ليس فيها الشهادة مسئلة غسل الحيض كغسل الجنابة مستحب نفية وكيفية غسل الجنابة في

لا يترك الاحتياط في
النساء في ستره
مد طمكه
العالي

على الاوط الفصح مد
وهو الاوط الفصح مد
اذ امر من تحت فسد لانا
مع ذلك لا اعتقاد الفصح
او حصل لها مانع من حره
وبخوة الفصح امطباتا
مد طمكه
العالي

محل ناسل في كونه لا يفسد في وجهه في كونه مد طمكه العالي محل اشكال في كونه جردى مد طمكه العالي

في وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض

٢٩٥

الترتيب الأول تماس وغيرهما مما مر والفرق ان غسل الجنابة لا يحتاج الى الوضوء بخلافه فانه يجب معه الوضوء قبله او
بعد او بينه اذا كان ترتيبيا والافضل في جميع الاعمال الوضوء قبلها فمسئلة اذا اغتسلت جاز لها كل ما حر
عليها بسبب الحيض وان لم يتوقفا للوضوء ليس شرطاً في صحة الغسل بل يجب لها في كل صلاة ونحوها فمسئلة اذا
نقذ الغسل تيمم بذكره عنده وان تعذر الوضوء ايضا تيمم وكان الماء بقدر احدهما تقدم الغسل فمسئلة
جواز وضئها لا يتوقف على الغسل لكن بكرة قبله ولا يجب غسل وجهها قبل الوضوء وان كان هو بل الا هو ترك الوضوء قبل
الغسل فمسئلة ما غسل الزوج والامة على الزوج والسيد على الكوفة فمسئلة اذا انتمت بدل الغسل ثم
احدث بالاصغر لا يبطل تيممها بل هو باق الى ان تتمك من الغسل الحاد يعسر وجوب قضاء ما فات في حال الحيض
من صوم شهر رمضان وغيره من الصيام الواجب ما الصلوات اليومية فليس عليها قضاؤها بخلاف غير اليومية مثل
الطواف والنذر المعين وصلوة الايات فانه يجب قضاؤها على الاحوط بل الاقوى فمسئلة اذا حاضت بعد دخول
الوقت فان كان مضى منه مقدار اداء اقل الواجب من صلواتها يجب حالها من السرعة والبطء والصحفة والمرض والنحو
المحضر وتحصيل الشرائط يجب تكليفها الفعلي من الوضوء او الغسل او التيمم وغيرها من سائر الشرائط الغير الحاصلة
لرقتل وجب عليها قضاء تلك الصلوة كما انها لو علت بمفاجأة الحيض وجب عليها المبادرة الى الصلوة وفي موطن
التخير يكفي سعة مقدار الفضة ولو ادركت من الوقت اقل مما ذكرنا لا يجب عليها القضاء وان كان الا هو القضاء اذا
ادركت الصلوة مع الطهارة وان لم تدرك سائر الشرائط بل ولو ادركت اكثر الصلوة بل الا هو قضاء الصلوة اذا
حاضت بعد الوقت مطلقا وان لم تدرك شيئا من الصلوة فمسئلة اذا طهرت من الحيض قبل خروج الوقت
فان ادركت من الوقت ركعة مع احوال الشرائط وجب عليها الاداء وان تركت وجب قضاؤها والا فلا وان كان الا هو
القضاء اذا ادركت مع الطهارة وان لم تدرك سائر الشرائط بل الا هو القضاء اذا طهرت قبل خروج الوقت مطلقا
واذا ادركت ركعة مع القيمة لا يكفي في الوجوب الا اذا كان وضئتها التيمم مع قطع الطعن عن وضئ الوقت وان كان
الاحوط الايتان مع التيمم وتماقية الركعة تباقية الذكر من العبادة الثانية لا يرفع الرأس منها فمسئلة اذا كانت
جميع الشرائط حاصلة قبل دخول الوقت يكفي في وجوب المبادرة ووجوب القضاء مضى مقدار اداء الصلوة قبل
حدوث الحيض باعتبار مضى مقدار تحصيل الشرائط انما هو على تقدير عدم حصول فمسئلة اذا ضيق
الوقت عن ادراك الركعة فركت ثم بان التعذر وجب عليها القضاء فمسئلة اذا اشكت في سعة الوقت عدتها

بأن في التيمم ما يردى مد ظلك العالم

الاحتياط لا يلهي

في الاحتياط لا يترك في

فيه تأمل في سبب

وفي حكمه اشكال بالاحوط

للزوج دفعه اليها رقة الا

ما لا حياط فيها استدلال

بعد كون ما فراه في المنى

فما في حكمه الفسخ استعانة

بمحل مثل وان كان دلا

اعادة الفسخ مضمنا في

لا يترك الفسخ مضمنا

لا يترك ولو مع عدم ادراك

الركعة الا مع الطهارة

الفسخ مضمنا في

لا يترك الفسخ مضمنا

فيه اشكال والاحتياط لا

يزيل حتم مد ظلك العالم

في كونه اقوى في الجميع بل

نعم هو الا هو حتم

مد ظلك

العبادة

هذا الاحتياط لا يزيل

هذا الاحتياط لا يزيل

حتم

مد ظلك

العبادة

في احكام الاستحاضة

٢٩٢

ولا يسيل الى خارجها من الخرقه ويكفي الغرس في بعض اطرافها وحكمها مضافا الى ما ذكر غسل قبل صلوٰة الغداة ^{لأن}
ان يسيل الدم من القطن الى الخرقه ويجب فيها مضافا الى ما ذكر الى تبدل الخرقه او تطهيرها غسل الخرقه للظهيرين ^{تجمع}
بينهما وغسل العنائين ^{تجمع} بينهما والى كون في آخر وقت فضيلة الاولى حتى يكون كل من الصلوتين في وقت الفضيلة
ويجوز تقريظ الصلوات والانيان تحت اغسال ولا يجوز الجمع بين ازيد من صلوتين بغسل واحد نعم يكفي للتوافل اغسال
الفرائض لكن يجب لكل ركعتين منها وضوء ^{مسئلة} اذا حدثت المتوسطة بعد صلوٰة الفجر لا يجب الغسل لها وهل يجب الغسل
للظهيرين ام لا الاقوى وجوبه واذا حدثت بعدها للعتائين فالمتوسطة توجب غسلا واحدا فان كانت قبل صلوٰة الفجر وجب
لها وان حدثت بعدها للظهيرين وان حدثت بعدها للعتائين كما ان لو حدثت قبل صلوٰة الفجر لم تغسل لها ^{عينا}
بأوليانا واجب للظهيرين وان انقطعت قبل وقتها بل قبل الفجر ايضا واذا حدثت الكثرة بعد صلوٰة الفجر يجب ذلك اليوم
غسلان وان حدثت بعد الظهر فيجب غسل واحد للعتائين ^{مسئلة} اذا حدثت الكثرة او المتوسطة قبل الفجر
يجب ان يكون عنهما الصلوٰة الفجر بعد فلا يجوز قبله الا اذا ارادت صلوٰة الليل فيجوز لها ان تغسل قبلها ^{مسئلة}
يجب على المستحاضة اختبار حالها واختارها من التي قسم من الاقسام الثلاثة باذخال قطن والصبر قليلا ثم اخراجها مالا
لتعمل بمقتضى وظيفة ما واذا اصلت من غير اختبار بطلت الامع مطابقة الواقع وحصر قصد القرية كما في حال ^{العقلة}
واذا لم تتمكن من الاختبار يجب عليها الاخذ بالقدر المتيقن الا ان يكون لها حالة سابقة من العقلة والتوسط ^{حذ}
لها ولا يكفي الاختبار قبل الوقت الا اذا علمت بعدم تغير حالها الى ما بعد الوقت ^{مسئلة} يجب على المستحاضة تحذير
الوضوء لكل صلوٰة ولو نافذة وكذا تبدل القطنه او تطهيرها وكذا الخرقه اذا تلوث وغسل ظاهر الفرج اذا اصابه
الدم لكن لا يجب تحديد هذه الاعمال للاجزاء المنسية ولا الجوارح التي به مقتضاه بالصلوٰة بل ولا الركعات
الا حيازا للشكوك بل يكفيها اعمالها اصل الصلوٰة نعم لو ارادت اعادة احتيازا او جماعة وجب تحذيرها ^{مسئلة}
انما يجب تحديد الوضوء والاعمال المذكورة اذا استمر الدم فلو فرض انقطاع الدم قبل صلوٰة الظهر يجب العمل المذكورة
لها فقط ولا يجب للعصر ولا المغرب والعشاء وان انقطع بعد الظهر وجب للعصر فقط وهكذا بل اذا بقى وضوءها ^{للظهير}
الى المغرب لا يجب تحذيره ايضا مع فرض انقطاع الدم قبل الوضوء للظهير ^{مسئلة} في كل مورد يجب عليها الغسل والوضوء
يجوز لها ان تدب كل منهما لكن الاولى تقديم الوضوء ^{مسئلة} قد عرفت انه يجب بعد الوضوء الغسل المبادرة الى
الصلوٰة لكن لا ينافي ذلك انبان الاذان والاقامة والادعية المأثورة وكذا يجوز لها انبان المسحبات في الصلوٰة
ولا يجب الاقتصار على الواجبات فاذا اوقفت واعتلت اول الوقت واخرت الصلوٰة لا تصح صلوٰة الا اذا

والى تبدل الخرقه او تطهيرها
لو فرض اتفاق تلونها بالدم
وكذا في سابقه القطن سقطت
والا حوط كما ياتي تاخيرها
المغرب الفجر فغسلها
القطن صحتها ما في
مد ظلك
العاله

تلت بعد خروج الدم وعدم كونه في قضاء الفرج ايضا من حين الوضوء الى ذلك الوقت بمعنى انقطاعه ولو كان
 انقطاع فترة مسئلة يجب عليها بعد الوضوء والغسل التخيظ من خروج الدم بخروج الفرج بقطة او غيرها وشدها
 بخزقة فان احتبس الدم والافبالاستفاد اي شد وسطها بنكة مثلا وتأخذ خزقة اخرى مشقوقة الترابين تجعل
 احدها قدامها والاخرى خلفها وتشد بها بالنكة او غير ذلك مما يجبر الدم فلو قصر وخروج الدم اعادت الصلوة
 بل الاحوط اعادة الغسل ايضا والا تكون ذلك بعد الغسل والحفاظة عليه بقدر الامكان تمام النهار اذا كانت صائمة
 مسئلة اذا قدمت غسل الفجر عليه لصلوة الليل فالأحوط تأخيرها الى قريب الفجر فصل بلا فاصلة مسئلة اذا
 قبل الفجر لغاية اخرى ثم دخل الوقت من غير فصل يجوز لها الاكتفاء بالصلوة مسئلة بشرط صحة صوم المتحاضة
 على الاحوط اتياها للاغسل النهارية فلو تركتها فمما تبطل صلواتها بطل صومها ايضا على الاحوط واما غسل الفجر
 فلا يكون شرطاً في الصوم وان كان الاحوط مراعاة ايضا واما الوضوءات فلا دخل لها بالصوم مسئلة اذا علمت
 انقطاع دمها بعد ذلك الى اخر الوقت انقطاع براء وانقطع فترة تع الصلوة وجب عليها تأخيرها الى ذلك الوقت
 فلو بادرت الى الصلوة بطلت الا اذا حصل منها قصد القرية وانكف عدم الانقطاع بل يجب التأخير مع جاء الا
 باحد الوجهين حتى لو كان حصول الرجاء في اثناء الصلوة لكن الاحوط اتمامها ثم الصبر الى الانقطاع مسئلة اذا
 رخصا فاما ان يكون انقطاع براء او فترة تعلم عوده او تشك في كونه لبراءة او فترة على التقدير اما ان يكون قبل الشروع في الاعمال
 او بعد او بعد الصلوة فان كان انقطاع براء وقبل الاعمال يجب عليها الوضوء فقط لو مع الغسل والانيان بالصلوة و
 ان كان بعد الشروع استأنفت وان كان بعد الصلوة اعادت الا اذا تبين كون الانقطاع قبل الشروع في الوضوء والغسل
 وان كان انقطاع فترة واسف فكذلك على الاحوط وان كانت شاك في سعتها او في كون الانقطاع لبراءة فترة لا
 عليها الاستيناف او الاعادة الا اذا تبين بعد ذلك سعتها او كونه لبراءة مسئلة اذا انقضت الاستحاضة من
 الادنى الى الاعلى كما اذا انقضت القليلة متوسطة او كثيرة او المتوسطة كثيرة فان كان قبل الشروع في الاعمال فلا اشكال
 فعمل على الاعلى وكذا ان كان بعد الصلوة فلا يجب اعادتها واما ان كان بعد الشروع قبل تمامها فليها الاستيناف
 والعمل على الاعلى حتى اذا كان الانقضاء من المتوسط محتاجة الى الغسل وات به ايضا فيكون اعمالها مثل اعمال
 والاقوى ^ط ان لم يكن من السيلان والاملا بد من الاحتناء ^ط بل الاقوى ^ط بل الاقوى ^ط بل اعتبار
 غسل عشان الليلة الماضية فيه ايضا لا يخلو من قوة نعم اذا قدم النار له غسل صلواته ^ط عليه اجزاء عنه ^ط
 عدم وجوبها لا يخلو من قوة ^ط كما مد ظلكه العالي

على
 والاحوط اعادة الغسل
 بعد الفجر القميص امهات
 لا يترك بالنسبة الى صوم
 اليوم الا في الفجر
 اصلها نائ
 ومع الغسل بما يقدر به
 بقدر الغسل على الاحوط
 بل الاقوى جيم مد ظلكه
 والاحوط اعادته بعد الفجر
 جيم مد ظلكه العالي
 بل الاكبر بل اشتراطها بقدر
 الماضية ايضا لا يخلو من
 قوة جيم مد ظلكه العالي
 ان كانت وظيفتها الوضوء
 فقط ولا يجب عليها الغسل
 والوضوء على الاقوى جيم
 هذا الاحياء لا يترك
 جيم
 مد ظلكه
 العالي
 الى الكثيره فيما كانت المتوسطة

في احكام الاستحاضه

٩٩٥

لكن مع ذلك يجب الاستيناف وان ضاق الوقت عن الغسل والوضوء او احدهما تيمم بدل وان ضاق عن التيمم ايضا استمرت على علمها لكن عليها القضاء على الاحوط وان انقلت من الاعلى الى الادنى استمرت على علمها الصلوة واحدة ثم تعمل على الادنى فلو تبدلت الكثيره متوسطة قبل الزوال وبعد قبل صلوة الظهر تعمل للظهر عمل الكثيره فتوضأ وتغسل وتصلى لكن للعصر العشاءين يكفي الوضوء وان اخرجت العصر عن الظهر والعشاء عن المغرب نعم لو لم تقبل للظهر عصيانا او نسيانا يجب عليها للعصر اذا روي الا وقتها ولا يجب إعادة الظهر بعد الغسل ان لم تقبل لها وان لم تقبل لها للعشاء اذا ضاق الوقت وبقي مقدار اتيان العشاء فمسئله يجب على المستحاضه المتوسطة الكثيره اذا انقطع عنها بالمره الغسل لا انقطاع الا اذا فرض عدم خروج الدم منها من حين الشروع في غسلها السابق للصلوة السابقة فمسئله المستحاضه القليلة كما يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلوة ما دامت مستمرة كذلك يجب عليها تجديد لكل مشروط بالطهارة كالطواف الواجب من ركابة القران ان وجب ليلها الاكفاء بوضوء واحد للجمع على الاحوط وان كان ذلك الوضوء للصلوة فيجب عليها تكراره بتركها حتى في المترجى عليها ذلك كل متر على الاصح نعم لا يجب الوضوء لدخول المساجد المكث فيها بل ولو تركت الوضوء للصلوة ايضا فمسئله المستحاضه الكثيره والمتوسطة اذا عمل بها جازها جميع ما يشترط فيه الطهارة حتى دخول المساجد المكث فيها وقرائة الفرائض وترك كابة القران ويجوز وطئها واذا اخلت بشئ من الاعمال حتى تغير الفطنة بطلت صلواتها واما المذكورات سوى المترفة فتوقف على الغسل فقط فلا اخلت بالاعمال الصلوتية لا يجوز لها الدخول والمكث والوطئ وقرائة الفرائض على الاحوط ولا يجب الغسل مستقلا بعد الاعمال الصلوتية وان كان احوط نعم اذا ارادت شيئا من ذلك قبل الوقت وجب عليها الغسل مستقلا على الاحوط واما المترفة فتوقف على الوضوء والغسل وبكيفية الغسل للصلوة نعم اذا ارادت التكرار يجب تكرار الوضوء والغسل على الاحوط بل الاحوط ترك المترها مطلقا فمسئله يجوز للمستحاضه قضاء الفوائض مع الوضوء والغسل ونسأ الاعمال لكل صلوة ويجوز اذ كانها بالغسل للصلوة الادائية لكنه مشكوك الاحوط ترك الفضة في فضاء مسئله المستحاضه يجب عليها صلوة الايات وتغسل لها كما تفعل للبرقية ولا تجمع بينهما بغسل وان افقت في وقتها اذا اشد بالاصغر في اثناء الغسل لا يفرغ يغسلها على الاقوى لكن يجب عليها الوضوء بعد وان توضأت قبله اذا اجبت في اثناء الغسل ارمت ميتا استأففت غلا واحدا لها ويجوز لها اتمام غسلها واستيناف واحد حتى اذا الميناف المبادرة الى الصلوة بعد غسل الاستحاضه واذا حدث الكبرى في اثناء غسل المتوسطة استأففت

الاحوط استئناف الغسل ما روي مد مذله العالي

فيه تأمل والاحوط استيناف
بفعل ما عليها واقفا من التام
او الامتثال كما ترى في قوله
بفعل غسل الحائض الغسل
وتحجب فضاها في خارج
الوقت جسم مد مذله العالي
هذا الاحوط لا يراد جسم
بل الاحوط ترك المترها من
الحائضه اذا لم يجب عليه
بذروه شبهه جسم مد مذله
اد اتمت ما عليها من الاعمال
في او ما اذا ما روت غسلت
لغسلها الى المتوسط او متوسط
الى الكثيره مثل او ما تقبل
ولم تقبل بعد للصلوة فلا
يجوز لها الامور المذكورة
حتى تقبل في او ما تقبل
لها وتغسل للاموال المذكورة
خاصة جسم مد مذله العالي
في حوز المتره نفس ذمها
اشكل وجه مد مذله العالي
هذا الاحوط لا يراد جسم
لوحظ ما احوط في
كأنه جسم مد مذله

الغسل

لا يزال هذا الاحتياط
حضورها في غير النفاس
قد مر حكمه في تحض الفح
اصطحابات
مدخل
العلم

هذا الاحتياط لا يترك
القورتين جسم مدخل
لا يترك هذا الاحتياط
الى غزوات العادة جسم
النساء المتخلل من النفاس
الواحد يحكم على الاخرى
في ذات العادة كما في الحيض
جسم مدخل العالي
الاخرى المرق بين ذات
العادة وغيرها في النساء
المتخلل في ذات العادة في
حكم النفاس اذا كان من
نفاس واحد اما النساء
المتخلل من الدمين في نفاس
ذات العادة فكونه بحكم
النفاس متكل لا يترك الا
حفاظ فيه بالجمع ما من
الاعمال والظاهر بقاء
ما يمكن جسم مدخل

مسئلة فيجب على صاحب الكثرة بل المتوسطة ايضا حتمه اغسال كما اذا رأت احد الدمين قبل صلوة الفجر
ثم انقطع ثم رأت قبل صلوة الظهر انقطع ثم رأت عند العصر انقطع وهكذا بالنسبة الى المغرب العشاء ويقوم
مقامه اذا لم يتمكن منه ففي الفرض المنور عليها اخر تيمنا وان لم يتمكن من الوضوء ايضا فعشرة كما ان في غير هذا اذا
كانت وظيفتها التيمم ففي القليلة خمس تيمنا في المتوسطة ستة وفي الكثرة ثمانية اذ اجعت بين الصلوة والا ففشرة
فصل في النفاس هو دم يخرج مع ظهور اول جزء من الولد او بعد قبل انقضاء عشرة ايام من حين الولادة
سواء كان تاما تخلقا او لا كالقطر وان لم تلج فيه الروح بل ولو كان مضغعا او علقه لبط العلم بكونها مبدئا ثلثا
ولو شهد اربع قوا بل بكونها مبدئا ثلثا لان كفى ولو شكت في الولادة او في كون الساقط مبدئا ثلثا لان الحكم
بالنفاس لا يلزم الفحص ايضا واما الدم الخارج قبل ظهور اول جزء من الولد فليس بنفاس نعم لو كان فيه شرائط الحيض
كان يكن مستمرا من ثلثة ايام فهو حيض وان لم يفصل بينه وبين دم النفاس اقل الظهر على الاخرى خصوصا اذا كان
في عادة الحيض او مقصلا بالنفاس ولم يزد مجموعهما من عشرة ايام كان ترى قبل الولادة ثلاثة ايام وبعد سبعة
ولكن الا حود مع عدم الفصل باقل الظهر مراعاة الاحتياط خصوصا في غير القوتين من كونه في العادة او مقصلا بد
النفاس مسئلة ليس لقل النفاس حد بل يمكن ان يكون مقدار لحظة بين العشرة ولو لم ترد ما قلنا لها نفاس صلا
وكذا الرواية بعد العشرة من الولادة واكثر عشرة ايام وان كان الاولى مراعاة الاحتياط بعدها او بعد العادة الى
ثمانية عشر يوما من الولادة والليلة الاخيرة خارجة واما الليلة الاولى ولدت في الليل فهي جزء من النفاس
وان لم تكن مجزئة من العشرة ولو اتفقت الولادة في وسط النهار يلفق من اليوم الحاد بعشرة ايام ليلته وابتداء الحائض
بعد تمامية الولادة وان طالت لا من حين الشروع وان كان اجراء الاحكام من حين الشروع اذ رأت الدم الى تمام
العشرة من حين تمام الولادة مسئلة اذ انقطع دمها على العشرة او قبلها فكل ما رأت نفاسا سواء رأت تمام العشرة
والبعض الاول والبعض الاخير او الوسط او الطرفين او يوما ويوما لا وفي الظهر المتخلل بين الدم تحتاط بالجمع بين
اعمال النساء والظاهر لا فرق في ذلك بين ذات العادة العشرة او اقل وغير ذات العادة وان لم ترد ما في العشرة
فلا نفاس لها وان رأت في العشرة وتجاوزها فان كانت ذات عادة في الحيض اخذت بعادها سواء كانت عشرة او اقل
وعلمت بعدها عمل المتحاضة وان كان الا حود الجمع الى الثمانية عشر كما تروى وان لم تكن ذات عادة كالمنبذة والمضطربة
نفاسها عشرة ايام وتعمل بعدها عمل المتحاضة مع استحباب الاحتياط المذكور مسئلة في العادة ما اذا
لا يزال في ذلك حاله بل هو محسوب من النفاس ان كان يحسبها في الظاهر العمل باحكام الظاهر فلا بد من الدم في وجوه مدخل

4012

لا تترك الى الغيرة ^ط ولا على احوال ^ط والاعوط المجمع في المقسم ^ط وظوف اساطير وقد مر جده ووجهه من انوار العباد.

ح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

22

ملک لایبریری القیامیہ

مذمت

الحمد لله

وقد مر فيه ان الاقوى وجوب
 الاستصحاب الى الثلاثة ومن
 الزائد عنها الى العشرة تحتها
 بالجمع الفري اصطهباتا
 وما يلحق به من اسماء الانسا
 والائمة وانهم عليهم السلام
 الفري اصطهباتا في مدخل
 بل وسورها على الاحوط
 الاقوى الفري اصطهباتا
 معنى في غير المجدين وما
 يلحق بها من الشرة واما فيها
 نحو الاحاطة لا يترك
 لا يترك الفري اصطهباتا
 هذا الاحتاط لا يترك
 الا في الثلاثة كونه شهد
 او غيره فالاحوط في هذا
 وجوب الغسل الذي قد
 وان كان الاقوى بعد ذلك
 مقدم ما هو الاقوى في جم
 هذا الاحتاط لا يترك

حب
 مدخل
 الغل

في اجتناب استحبابها من العبادات وديون والى العشرة على نحو ما مر في تحفيض مسئلة الفناء
 كما حان في وجوب الغسل بعد الانقطاع او بعد العادة او العشرة في غير ذات العادة ووجوب قضاء الصوم دون
 القدوة وعدم جواز وطئها وطلاقها وستر كانه القران واسم الله وقراءة آيات التمجيد ودخول المساجد والكتبة
 وكذا في كراهة الرطوب بعد الانقطاع وقبل الغسل وكذا في كراهة الحنأ وفران القران ونحو ذلك وكذا في استحباب
 الوضوء في اوقات الضلوة او الجلوس في الصلاة والاستعاذ بذكر الله بقدر الصلوة واحتياط بعضهم باحاطة في
 الكفارة اذا وطئها وهو احوط لكن الاقوى عدم مسئلة كيفية غسلها كغسل الجنابة الا انه لا يفتى عن الوضوء
 بل يجب قبل او بعد كالأغسل في غل من الميت يجب ميتة الانسان ابد برد ووقبل غلادة
 ميت غير الانسان او هو قبل برده او بعد غسله والمناط برده تمام جسد فلا يوجب برده بعضه ولو كان هو الممسوس والمقبور
 في الغسل تمام الاغسل الثلاثة فلو بقي من الغسل الثالث شيء لا يقط الغسل بميتة ان كان الممسوس العضو الموصوف
 يكفي في سقوط الغسل اذا كانت الاغسل الثلاثة كلها بالماء القراح لفقد التذ والكافور بل الاقوى كفاية
 المية او كون الفاسل هو الكافر بالمسلم لفقد المماثل لكن الاحوط عدم الاكتفاء بها ولا فرقة في الميت بين المسلم
 والكافر والكبير والصغير حتى السقط اذا تم له اربعة اشهر بل الاحوط الغسل بميتة ولو قبل تمام اربعة اشهر ايضا وان كان
 الاقوى عدم مسئلة في الماتر والممسوس لا فرق بين ان يكون متاعلة الحيوة او كالعظم والظفر وكذا الاقوى فيهما
 بين الساطر والظاهر فغسل الميت بالشعر لا يوجب كذا امر الشعر مسئلة من القطعة المبانة من الميت والجن اذا اشتملت على
 العظم يوجب الغسل دون المجرد عنه واما من العظم المجرد ففي اجاب للغسل اشكال والاحوط الغسل بميتة خصوصا اذا لم
 عليه سنة كما ان الاحوط في السر المنفصل من الميت ايضا الغسل بخلاف العسل من نحي اذا لم يكن معه لحم معتد به نعم
 اللحم المجزئ لا اعتناء به مسئلة اذا شك في تحقق المزدعد وشك في ان الممسوس كان انسانا او غمرا او كان ميتا او
 او كان قبل برده او بعد اوفى انه كان شهيدا ام غيره او كان الممسود من اول باب او كان شعرا او بدنه لا يجب الغسل في شيء
 من هذه الصور نعم اذا علم المزدعد انه كان بعد الغسل او قبل وجب الغسل وعلى هذا يشكال من العظام المجردة المعلوم
 كونه من الانسان في المقابر او غيرها نعم لو كانت المقبرة للمسلمين يمكن الحمل على انها مسئلة اذا كان ميتا
 قطعان يعلم اجمالا ان احدهما من ميت الانسان فان متهم معا وجب عليه الغسل وان من احدهما ففي وجوبه اشكال
 والاحوط الغسل مسئلة لا فرق بين كون المتر اختياريا او اضطراريا في اليقة او في السر من الماتر صغيرا او

بل هو لا يطرح في تحفيض بل يسرها باصنافها كذا في لانه لا يملك محل تأمل فيهما تأمل في عدم لزوم جرد جرد

نجونا او كبيراً عاقلاً فيجب على الصغير الغسل بعد البلوغ والاقوى صحته قبل افضا اذا كان متميزاً وعلى المجنون بعد
الافاقه مسئلة في وجوب الغسل بمر القطعة المبانة من الخ لا فرق بين ان يكون الماتش نفس او غيره ^{مسئلة}
ذكر بعضهم ان في ايجاب مر القطعة المبانة من الخ للغسل لا فرق بين ان يكون قبل بردها او بعد ^{مسئلة} وهو احوط
في وجوب الغسل اذا خرج من الرئة طفل ميت بمجرد مائس لفرجها التكال كذا في العكر ان تولد الطفل من الرئة
الميتة فالاحوط غسلها في الاول وغسله بعد البلوغ في الثاني مسئلة في غسل الميت من الوسخ والعرق
والدم ونحوها لا يوجب الغسل ان كان احوط مسئلة في جماع مع الميت بعد البرد يوجب الغسل ويتداخل مع ^{الحنا}
مسئلة من المقتول بقصاص واحد اذا اغتسل قبل القتل غل الميت لا يوجب الغسل مسئلة من سرق ^{الطفل}
بعد قطعها لا يوجب الغسل مسئلة اذا يبر عضو من اعضاء الحي وخرج من الرئة منه مادام متصلاً ^{بد}
لا يوجب الغسل وكذا اذا قطع عضو منه واتصل ببدن جلد مثلاً نعم بعد الانفصال اذا مات وجب الغسل بشرط ان
يكون مشتملاً على العظم مسئلة من الميت ينقص الوضوء فيجب الوضوء مع غله مسئلة في قيمة غل المتر متل
غل الخجاجة الا انه ينقص الى الوضوء ايضا مسئلة فيجب هذا الغسل لكل واجب مشروط بالظن ان لا يحد الا من
وشرط فيما يشترط فيه الطهارة مسئلة يجوز للماتش قبل الغسل دخول المساجد المشاهدة الملك فيها وقراءة القران
ووطيها ان كان امرئ في حال المتر حال الحدا الاصغر الا في ايجاب الغسل للصلوة ونحوها مسئلة في الحدا الاصغر
والاكبر في اثناء هذا الغسل لا يضر بصحته نعم لو متر في اثناء ميتاً واجب استيناف مسئلة تكرار المتر لا يوجب تكرار ^{الغسل}
ولو كان الميت متعلداً كان الاحداث مسئلة لا فرق في ايجاب المتر للغسل بين ان يكون مع الرطوبة ولا نعم في
ايجابه النجاسة بشرط ان يكون مع الرطوبة على الاقوى انكار الا هو لا يجاب اذا متر مع البوسة خصوصاً في ميت ^ط
الانسان ولا فرق في النجاسة مع الرطوبة بين ان يكون بعد البرد او قبله وظهر من هذا ان متر الميت قد يوجب الغسل
الغسل كما اذا بعد البرد وقبل الغسل مع الرطوبة وقد لا يوجب شيئاً كما اذا كان بعد الغسل وقبل البرد بل الرطوبة ^{كان} وقد
الغسل دون الغسل كما اذا كان بعد البرد وقبل الغسل بل الرطوبة وقد يكون بالعكر كما اذا كان قبل البرد مع الرطوبة
فصل في احكام الاموات اعلم ان اهم الامور الواجب الواجبات التوبة من معاصيها الندم ^{هو}
من الامور القلبية ولا يكفي مجرد قوله استغفر الله بل لا حاجة اليه مع الندم القليل وان كان احوط ويعتبر فيها التفرغ
على ترك العود اليها والمرتبة الكاملة منها ما ذكره من المؤمنين مسئلة يجب عند ظهور امارات الموت اذا

مسئلة في غسل الميت
مسئلة في غسل الميت
مسئلة في غسل الميت
مسئلة في غسل الميت
مسئلة في غسل الميت
مسئلة في غسل الميت
مسئلة في غسل الميت
مسئلة في غسل الميت
مسئلة في غسل الميت
مسئلة في غسل الميت

حقوق الناس الواجبة وذو الودائع والأمانات التي عندك مع إيمانك والوصية بها مع عدم مع الاستحكام على
 لا يعقر لها الخلل بعد موته مسئلة اذا كان عليه الواجب التي لا تقبل النيابة حال الحيوة كالصلاة والقوم والحج
 نحوها وجب الوصية بها اذا كان له مال بلا مضاف اذا اخل وجوده مستبرع وفيما على الولي كالصلاة والقوم التي فائتة
 بعد اعلانه او الوصية باستجارها ايضا مسئلة يجوز له تملك مال بتمامه لغير الوارث لكن لا يجوز له تقويت شيء
 منه على الوارث بالافراز كذا بالان المال بعد موته يكون للوارث فاذا افرقه لغيره كذا بافوت عليه بالنعم اذا كان له مال
 مدفون في مكان لا يعلم الوارث يحل عدم وجوب اعلانه لكنه ايضا منكر وكذا اذا كان له دين على شخص او الاخر او على
 واذا عد عدم الاعلام تقويتا فاجب بقينا مسئلة لا يجب عليه نصبة قيم على اطفال الا اذا عد عدمه تضييعا لهم او
 لما لهم وعلى تقدير النصيب ان يكون امينا وكذا اذا عثر على ادا حقوق الواجبة شخصيا يجب ان يكون امينا نعم لو
 اوصى بثلاثة في وجوه الخيرات الغير الواجبة لا يبعد عنه وجوب كون الرضى عليها امينا لكنه ايضا لا يخاف عن اشكاله خصوصا
 اذا كانت راجعة الى الفقراء **فصل في آداب المريض** ما يتحجب عليه في امور الاول الضبر والشكر لله ثم الشا
 عدم الشكاية من مرضه الى غير المؤمنين وحذ الشكاية ان يقول ابتليت بما لم يبتل به احدا واصابني ما لم يصب احدا واما
 اذا قال سهرت الباردة او كنت محمورا فلا بأس به الثالث ان يخفي مرضه الى ثلث ايام الرابع ان يجدد التوبة الخاسر
 ان يوصي بالخيرات للفقراء من ارحامه وغيرهم السادس ان يعلم المؤمنين بمرضه بعد ثلث ايام السابع الاذن لهم في
 عيادته الثامن عدم التعجيل في شرب الدواء ومراجعة الطبيب الا مع اليأس من البر بدينهما التاسع ان يخيب ما يخجل
 الضرر العاشر ان يتصدق هو واقربائه بشيء قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مرض احدكم فليصدق بالصدق الحاد يفسر ان يقر عند حضور
 المؤمنين بالتوحيد النبوة والامامة والعاشر سائر العقائد الحقة الثاني عشر ان ينصب امينا على صفاءه ويحمل
 عليه ناظر الثالث عشر ان يوصي بثلث ما لا يمكن من سائر الرابع عشر ان يوصي بثلث ما لا يمكن من سائر الخامس عشر
 واعلام الوصية والناظر لها الخامس عشر من القرآن بالله عند موته بل قيل بوجوده في جميع الاحوال ويستفاد من بعض
 الاخبار وجوب حال النزاع **فصل في عيادة المريض** من المستحب المؤكدة وفي بعض الاخبار ان عيادة عيادة
 تعالى فانه حاضر عند المريض المؤمن ولا نتأكد في جميع العين والضرر الدملي كذا من اشتد مرضه او طال ولا فرق
 بين ان يكون في الليل او في النهار بل يستحب في الصباح والمساء ولا يشرط فيها الجلوس بل ولا التوالع حاله ولها
 آداب احدها ان يجلس عندك ولكن لا يطيل الجلوس الا اذا كان المريض طالبا الثاني ان يضع العائد احد يديه
 على الاخرى او على جهة حال الجلوس عند المريض الثالث ان يضع يده على ذراع المريض عند الدعاء او مطلقا

بل مطلقا في مرضه امهيا
 مد ظله
 العالی

سئل
 اعتبار الامانة والاطمين
 به في العمل على مقتضى الفقه
 لا يخلو عن قوة
 محم
 مد ظله

الرابع ان يدعوله بالتفاء والاولى ان يقول اللهم اشفه لشفائك وداه بدوائك وعافس لئلا يكسر
 ان يصحبه هدية لمن فاكهه او نحوها مما يفرحه ويرجحه السادس ان يقرأ عليه فاتحة الكتاب سبعين او اربع مائة
 او سبع مائة او مرة واحدة فمر بعد ذلك لو قرأت الحمد على ميت سبعين مرة ثم دنت فيه الروح ما كان عجاويز
 الحديث مائة الحمد على وجه سبعين مرة الا سكرنا من الله وان شئتم فحزوا ولا تشكوا وقال الصادق عليه السلام
 علة نلقى في جيبه الحمد سبع مائة وينبغي ان يفضل لياسه بعد قرأته الحمد على التابع ان لا يترك عند ما يفرقه
 ويشهيه الثامن ان لا يفعل عند ما يفيظ او يفيظ خلقه التاسع ان يلتمس منه الدعاء فانه من استجاب دعاه ففعل الصلوات
 صلوات الله عليه ثلثة استجاب عائلهم الحاج والغاوى والمريض **فصل فيما يتعلق بالمحضر** وما هو وظيفة
 وهي امور الاول توجيهه الى القبلة بوضعه على وجهه لو جلس كان وجهه الى القبلة ووجوه لا يخلو عن قوة بل لا يبعد
 وجوبه على المحضر نفسه ايضا وان لم يمكن بالكيفية المذكورة فبالممكن منها والافق حياثا او مضطجعا على الارض
 او على الايسر مع نغذرا للجلوس لا فرق بين الرجل والمرأة والصغير والكبير بشرط ان يكون مسلما ويجب ان يكون ذلك
 باذن وليه مع الامكان والا فلا يحوط الاستيدان من الحاكم الشرعي والاهل مراعاة الاستقبال بالكيفية المذكورة
 في جميع الحالات الى ما بعد الفراغ من الغسل وبعد الاول وضعه نحو ما يوضع حين الصلوة عليه الى حال الدفن
 يجعل راسه الى المغرب ورجله الى المشرق الثاني يتحجب تلقينه الشهادة بين الاقرار بالاثمة الاثنى عشر سائر الامور
 المحقة على وجه يفهم بل يتحجب تكرارها الى ان يموت ويناسب قراءة العديلة الثالث تلقينه كتاب الفرج و ايضا
 الدعاء اللهم اغفر لي الكبير من معاصيكم واغفر لي البير من طاعتكم وايضا يا من يقبل البير ويغفر عن الكثير من
 البير واغفر عني الكثير اغفر عني الكثير انك انت العفو العفود وايضا اللهم ارحم فقياك بهم
 الرابع نقله الى مصلاه اذا عسر عليه النزح بشرط ان لا يوجب اذاه الخامس قرأته سورة ن والصدقات الخمس
 وكذا اية الكرسي الى هم فيها خالدا واية النخلة وهي ان ركبكم الله الذي خلق السموات والارض الى اخر الآية وذلك
 آيات من اخر سورة البقرة لله ما في السموات والارض الاخر التوراة ويقرأ سورة الاحزاب بل مطلق قرأته الغفران
فصل في المستحبات بعد الموت وهي امور الاول تغبير عنه وتطبيق فيه الثاني شد فكيه الثالث مذكاة
 الى جنبه الرابع مذكاة رجليه الخامس نغظنه بثوب السادس الاسراج في المكان الذي مات فيه ان مات في الليل
 السابع اعلام المؤمنين ليحضر واجازة الثامن التجهيل في دفنه فلا ينظرون الليل ان مات في النهار ولا النهار ان
 طلع وعرب الاستدانة منه لا يخلو من قوة عظم برود هدى مذكاة العالي

مات في الليل الا اذا اشد في موته فينظر حتى يقين وان كانت حاملا مع حيوة ولدها فالي ان يثوب جنبها الا
 لا خراجة ثم خيالة **فصل في المكروهات** وهي امور الاول ان يمتنع في حال النزع فانه يوجب اذاه الثاني
 ثقيل بطنه بخدي او غير الثالث ابقائه وحده فان الشيطان يعبت خوفه الرابع حضور الجنب والحاضر عنده
 حالة الاحتضار الخامس التكلم الزائد عنده السادس البكاء عنده السابع ان يحضره عملة الموت الثامن ان
 يغلي عند النساء وحدهن خوفا من صراخهن عنده **فصل** لا يجوز كراهة الموت نعم ليتحب عند ظهور ما اذا
 ان يحب لقائه الله ثم ويكره نمي الموت ولو كان في شدة وبليته بل ينبغي ان يقول اللهم احيني ما كانت الحياة
 خيرا لي توفي اذ كانت الوفاة خيرا لي يكره طول الامل وان يحب الموت بعيدا عنه ليتحب ذكر الموت كثيرا و
 يجوز الفرار من الرباء والطاعون ومما في بعض الاخبار من ان الفرار من الطاعون كالفرار من الجهاد فخص بمن كان
 في ثغر من الثغور يحفظ نعم لو كان في المسجد وقع الطاعون في اهله يكره الفرار منه **فصل في الاعمال الواجبة**
 المتعلقة بتجهيز الميت من القنيل والتكفين والصلوة والدفن من الواجبات الكفائية فهي واجبة على جميع
 المكلفين وتسقط بفعل البعض فلا ترك الجميع ثم الجميع لو كان مما يقبل صدوره عن جماعة كالقنلة اذا قام
 جماعة في زمان واحد واتصف فعل كل منهم بالوجوب نعم يجب على غير الولي الاستيذان منه ولا ينافي وجوب
 وجوبها على الكل لان الاستيذان منه شرط صحة الفعل لا شرط وجوبه واذا اتسع الولي من المباشرة والاذن
 بقط اعتبار اذنه نعم لو امكن للحاكم الشرعي اجباره له ان يجبره على احد الامرين وان لم يمكن استاذن من الحاكم و
 الا هو الاستيذان من المرتبة المتأخرة ايضا **مسئلة** الاذن اعتمد من الصريح والفوى وشاهد الحال القطع
مسئلة اذا علم بمباشرة بعض المكلفين بقط وجوب المبادرة ولا يقط اصل الوجوب الا بعد اتيان الفعل منه اذ
 غيره فع الشروع في الفعل ايضا لا يقط الوجوب فلو شرع بعض المكلفين بالصلوة يجوز لغيره الشروع فيها **بنية**
 الوجوب نعم اذا اتم الاول بقط الوجوب عن الثاني فتيها بنية الاستحباب **مسئلة** الظن بمباشرة الغير لا يقط
 وجوب المبادرة فضلا عن الشك **مسئلة** اذا علم صدور الفعل عن غيره سقط عنه التكليف ما لم يعلم بطلانه و
 ان شك في الصحة بل وان ظن البطلان فيعمل فعلة على الصحة سواء كان ذلك الغير عادلا او فاسقا **مسئلة** كلما
 لم يكن من تجهيز الميت مشروطا بقصد القرية كالتوجيه الى القبلة والتكفين والدفن كفي صدوره من كل مكان
 من البالغ العاقل او العجزة او المجنون وكل ما يترافق بقصد القرية كالقنيل والصلوة يجب صدوره من البالغ العاقل

على
 بل لا يحل عن موه ستره
 مدفنه
 العالي
 لا يترك اسطه بارات
 مدفنه
 العالي
 هذا الاحتياط لا يترك
 حجب
 منظره
 العالي

في احكام اغسل الميت

1.2

[illegible]

مد
 بل لا يخفى من قوة الفع
 اصطها ما
 مد
 لا حوط الاستد من
 جميع من في المرتبة الواحدة
 من طبقة ولومن و
 من لم يكن منهم بالغ او عا
 اوحاض الفع اصطها ما
 مد فلك
 العالم
 لا يزال الفع اصطها ما
 مد فلك
 العالم
 بل لا يخفى من قوة جم
 مد فلك
 العالم

مسئلة اذا كره الولي او غيره شخصاً على التقيل او الصلوة على الميت فالظاهر نكحة العمل اذا حصل منه قصد
 القرية لانه ايضا مكلف المكره مسئلة حاصل ترتيب الاوليان الزوج مقدم على غيره ثم المالك ثم الاب ثم
 الام ثم الذكور من الاولاد البالغين ثم الاناث البالغات اولاد الام ثم اولاد الاب ثم الاخ ثم الاخوة
 اولاد هاتين الامهات ثم الاخوال ثم اولاد هاتين المولى المعتق ثم ضامن الجور ثم الحاكم ثم عدل المؤمنين **فصل في**
تغسيل الميت بكفاية تغسيل كل مسلم سواء كان اثني عشرياً او غيره نكحاً بان يكون بطريق مذهب الاثنى عشرية
 ولا يجوز تغسيل الكافر وتكفينه ودفنه بجميع اقسامه من الكتاب والمشرى والحري والغالي والتاسي والخارجي المزد
 الفطري والممل اذا ما بلوته واطفال المسلمين بحكمهم اطفال الكفار بحكمهم وولد الزنا من المسلم بحكمه ومن الكافر
 بحكمه والمجنون ان وصفه الاسلام بعد بلوغه مسلم وان وصف الكفر كافراً وان انقل جنونه بصغره فحكمه حكم الطفل
 في حق باب اقامة الطفل لا سرباع لا سرون لم يكن معه ابوا وامة بل اوجده او جدته ولقيط دار الاسلام
 بحكم المسلم وكذا القيط دار الكفر ان كان فيها مسلم يحتمل ولده منه ولا فرق في وجوب تغسيل المسلم بين الصغير والكبير
 حتى التقط ذاته اربعة اشهر ويجب تكفينه ودفنه على التعارف لكن لا يجب الصلوة عليه بل لا يجب ايضاً اذا كان
 للتقط قل من اربعة اشهر لا يجب غسل بل يلقى خرقاً ويدفن **فصل في الغسل** الغسل في القرية على نحو ما ذكر في الوضوء
 والافوى كفاية نية واحدة للاغسال الثلاثة وان كان الاحوط تجديدها عند كل غسل ولو اشتركت اثنان يجب على
 كل منهما نية ولو كان احدهما معنياً والاخر متقلاً وجب على المغسل نية وان كان الاحوط نية المعين ايضاً ولا يلزم
 اتحاد المغسل فيجوز توزيع الثلثة على ثلثة بل يجوز في الغسل الواحد التوزيع مع مراعاة الترتيب يجب النية على كل
 منهم **فصل في المماثلة بين الفاسل والبنت** الذكورية والانثوية فلا يجوز تغسيل الرجل للزوجة ولا العكس ولو
 كان من فوق اللباس ولم يلزم لمس او نظر الا في موارد احدها الطفل الذي لا يزيد سنه عن ثلث سنين فحز لكل
 منهما تغسيل بخالفه ولو مع الخرد ومع وجود المماثل وان كان الاحوط الاقتصار على صورة فقد المماثل الثاني
 الزوج والزوجة فيجوز لكل منهما تغسيل الاخر ولو مع وجود المماثل ومع الخرد وان كان الاحوط الاقتصار على
 صورة فقد المماثل وكونه من واء الثياب يجوز لكل منهما النظر الى عورة الاخر وان كان بكرة ولا فرق في الزوجة
 بين الحرة والامة والدائمة والنقطة بل والمطقة الحقيقية وان كان الاحوط زل تغسيل المطلقة مع وجود المماثل
 لكن غير في الاول اذا كان المكره غيره كما تقدم لا يعمد على ذكره من الاولاد يحمل تأمل على الامهات بل لا يعمد من واء
 غسل المطلقة المثلثة عكة فلا يحمل استحضار الاول استحضار الثاني كما هو مقتضى قوله تعالى فانكحوا من بعدكم ما شئتم

مع اذن الولي الذي مدله
 يفتي في مال صغره واما بعد
 بلوغه فحكمه حكم المجنون الغير
 المتسلم منه بصغره في كون
 المناطقة كل منهما اسلام
 نفسه او كفره الفروع امثلاً
 في النكاح فيه اذا كان الزنا
 من الطرفين واما اذا كان
 من طرف واحد الفكي
 عن الاحوط نية في لقط
 دار الكفر لان الفكة
 لا يترك لكن يغسل القرية
 المطلقة من دون قصد تجرية
 وعدمها الفكي
 مطهراً
 مدله
 العالي
 مسلم
 الا فوى عدم جواز النظر
 اختياراً جزم مدله

في التمهيد من سقط غلّه

٢١٠٩٦

مخصوصاً اذا كان بعد انقضاء العدة وخصوصاً اذا تزوجت بغيره ان فرض بقاء الميت بلا تقبيل في ذلك الوقت
واما المطلقة بائناً فلا اشكال في عدم الجواز فيها الثالث الحارم بذلك من غير ان يكون له حوط بل لا يفتى باعتباره فقد
المماثل في كونه من وراء الثياب الرابع المولى والامة فيجوز للولي تقبيل امته اذا لم يكن مزوجته ولا في علة الغيبة لا بمقتضى
ولا بكتابته واما تقبيل الامة مولاها ففي اشكال وان جوزه بعضهم بشرط اذن الورثة فالاحوط تركه بل لا يحل الا في
في تقبيل المولى امته ايضا **مسئلة** الخفي اشكال اذا لم يكن عمرها ازيد من ثلث سنين فلا اشكال فيها والا فاشكال
لها نعم وادق بناء على جواز تقبيل الامة مولاها ان كان لها حوط تقبيل كل من الرجل والمرأة اياها من وراء
الثياب لكان لا يبعد الرجوع الى الفرقة **مسئلة** اذا كان ميت او غيب من ميت مشتهراً بين الذكر والامه فغيب
كل من الرجل والمرأة من وراء الثياب **مسئلة** اذا انحصر المماثل في الكافر والكافرة من اهل الكتاب او المسلمة
او المسلمة الرجل الكملة ان يقتل او لا يغيب الميت بعد ولا مريئى اليه وان امكن ان لا يمتزج الماء وبات
نعتين كما انه لو امكن التقبيل في الكرا والجارى قعين ولو وجد المماثل بعد ذلك عادوا اذا غصرت في الخاف فكذا يمكن
لا يحتاج الى اعتنا قبل التقبيل وهو مقدم على الكتاب على تقدير وجوده **مسئلة** اذا لم يكن مماثل حتى يتكلم
والكتابية سقط الغسل لكن الاحوط تقبيل غير المماثل من غير لمس ونظر من وراء الثياب ثم تنشيف يده قبل التقبيل
لا احتمال بقاء نجاسته **مسئلة** يشترط في المقتل ان يكون مسلماً بالغاً عاقلاً لا شياً غيرياً فلا يجزئ تقبيل نصبي
وان كان متميزاً وقتلنا بفتح عباداته على الاحوط وان كان لا يبعد كفايته مع العلم بانيانه على الوجه الصحيح لا تقبيل
الكافر الا اذا كان كتابياً في الصورة المتقدمة ويشترط ان يكون عارفاً بمسائل الغسل كما انه يشترط الممثلة الامة في
المقدمة **فصل** قد عرفت سابقاً وجوب تقبيل كل مسلم ذكر يستثنى من ذلك طائفتان احدهما الشهيد المقتول
في المعركة عند الجهاد مع الامام عليهم اوصاؤه الخاص ويلحق به كل من قتلته حفظاً بفضة الاسلام وحال
من غير فرق بين الحر والعبد والمقتول بالحد يد او غيره عمداً او خطأ وحلاً كان او امرئ او صبياً ومجنوناً اذا كان
الجهاد واجباً عليهم فلا يجب تقبيلهم بل يدفون ككاتبهم الا اذا كانوا عراة فيكفون ويدفون ويشترط
فيه ان يكون خروج روحه قبل اخراجه من المعركة او بعد اخراجه مع بقاء الحرب خروج روحه بعد اخراجه بلا
واما اذا خرجت روحه بعد انقضاء الحرب فيجب تقبيله وتكفينه الثانية من وجب قتله برحم او قصاص فان الامة
او ناسبه الخاص العام يامره ان يقتل غل الميت مرة بماء التدر مرة بماء الكافر ومرة بماء القراح ثم يكفن

لا يشترط في جردى مد ظلك العالي

مع ان كل ما انقضت به
والاحوط فيها ان يظن ان
بذلك انقضت استصحابه
لا يفتى في الثاني منه
الاحوط الفسخ استصحابه
لا يفتى في الرجوع الى الغيبة
بعد الفسخ استصحابه
الاحوط بنية كل منهما عند
لا يفتى في هذا الاختصاص
لا يفتى في الامام في هذه
الفترة حتم مد ظله
لا يفتى في جوازه مع دورته
وان كان تركه حوط حتم
ومما لا حتم مد ظله
لا يفتى في عدم مباشرته
لما سئل عن اخراجه
مباشرة من الميت بعد
الغسل مع انقضاء وقت
حال غل الميت ان يكون
المقتل مسلم او مسلم من
وراء الثياب حتم مد ظله
لا يفتى في جردى مد ظله
حتم مد ظله
لا يفتى في جردى مد ظله
لا يفتى في جردى مد ظله

يجب تغيبه ثلاثة اغسال الاول بماء السد الثاني بماء الكافور الثالث بالماء الفراح ويجب على هذا الترتيب
ولو خالف اعيد على وجه يحصل الترتيب كيفية كل من الاغسال المذكورة كما ذكر في نجاسة نجس لا غسل الا بالبرق
وبعد الطرف الايمن وبعد الايسر العود نصف تغسل مع كل من الطرفين كذا السرة ولا يكفي ان يغسل على
الاحوط في الاغسال الثلاثة مع التمكن من الترتيب بغير تحريك كل غسل من كل من الاغسال الثلاثة مع مراعاة الترتيب
في الماء الكثير **مسئلة** الا حوط ازالة النجاسة عن جميع جسد قبل الشروع في الغسل وان كان لا قوى كفاية ازالها عن
كل عضو قبل الشروع فيه **مسئلة** يعتبر في كل من السد والكافور ان لا يكون في طرف الكثرة بمقدار يوجب ضافته
وخروجه عن الاطلاق في طرف القلة يعني ان يكون بمقدار يصل الى غلظه بالسد والكافور وفي الماء الفراح يعتبر
صدق الخلوص منهما وقد يغسل السد برطل والكافور بنصف شفاط بغير سائل لكن السائل ما ذكرنا **مسئلة** لا يجب مع
غسل الميت الوضوء قبل او بعد وان كان مستحبا والاولى ان يكون قبل **مسئلة** ليس بماء غسل الميت حد بل الماء
كونه بمقدار يفي بالواجبات او مع المسحبات نعم في بغير الاخبار ان النبي صلى الله عليه واله اوصى الى امير المؤمنين عليه السلام
ان يغسله بثلثي قرب والثاني بثلثي حنظل **مسئلة** اذا تقدر احد الخليطين سقط اعتباره واكتفى بالماء الفراح
بدله وان تقدر كلاهما سقطوا غسل بالفراح ثلثة اغسال ونوى بالاول ما هو بدل السد والثاني ما هو بدل الكافور
مسئلة اذا تقدر الماء بثلثة تيمم ثلاث تيممات بدلا عن الاغسال على الترتيب والاحوط ان يتم اخر قصد ما في الجمع
وان نوى في التيمم الثالث ما في الذممة من بدلثة الجميع او خص الماء الفراح كفى في الاحياء **مسئلة** اذا لم يكن عند
من الماء الا مقدار غسل واحد فان لم يكن عند الخليطين او كان كلاهما والسد فقط من ذلك الماء في الغسل **مسئلة** الاول
ويأتي بالتيمم بدلا عن كل من الآخرين على الترتيب يحتمل الخيرة في الصورتين الاوليين في صرفه في كل من الثلاثة في
وفي كل من الاول والثاني والثالث وان كان عند الكافور فقط فيحتمل ان يكون احكم كذلك ويحتمل ان يحجب ذلك
الماء في الغسل الثلاثة مع الكافور ويأتي بالتيمم بدلا من الاول والثالث فيتمه او لا ثم يغسل بماء الكافور ثم يتيمم بدلا
الفراح **مسئلة** اذا كان الميت مجروحا او محرقا او مجذرا او مخوذك تماميخاف معه تارجله تيمم كافي صورة
الماء ثلثة تيممات **مسئلة** اذا كان الميت مجروحا لا يغسل الكافور في ما يغسل في الغسل الثلاثة الا ان يكون موة بعد
طوان الحج او العمرة وكذلك لا يخط بالكافور بل لا يقرب اليه طيب اخر **مسئلة** اذا ارتفع العذر عن الغسل او
الاحوط تركه ايضا مع التمكن من برودة مده لا يتركه في برودة مده مع استحبابه نعم التراتيب

لا يترك الفرح مطهرا
هذا التيمم الاخير
لا يغسل من ريب واما في
الغسل الاول في الغسل
ولا يغسل من ريب في الثالث
بعد التيمم في الاول
الاول والثاني الفرح
استحب بان
مدسدة
في
لا يغسل من ريب في التيمم
والاول حتم مدسدة
العالي
لا يغسل من ريب في التيمم
في ريب حتم مدسدة
العالي
في ريب لا يترك الفرح
الاحوط ان يتم التيمم بدلا
لجميع ويكفي ان يروي في
التيمم الثالث من ريب
من ريب نعم احسن
مدسدة الفرح
مدسدة
على

في شرائط الغسل

١١٢

عن خلط الخليطين او احدهما بعد التيمم او بعد الغسل بالفراخ قبل الدفن يجب الاعادة وكذا بعد الدفن اذا اتفق
 خروج بعد على الاحوط فمسئله يجب ان يكون التيمم بيد اليمنى لا بيد اليسرى وان كان الاحوط يتم اخريه الميت ان
 امكن والا ففى كفاية ضرورة واحدة للوجوب واليد اليمنى وان كان الاحوط التقدير مسئلة الميت الغسل بالفراخ ^{الخليطين} لتقدي
 واحدهما او التيمم لفقد الماء او نحوه من لا يذكار لا يجب لغسل بميه وان كان احوط ^{فصل في} شرائط الغسل
 وهى امر الاول نية القرية على ما مر في باب الوضوء الثاني طهارة الماء الثالث ارادة النجاسة عن كل عضو قبل الشروع
 في غسله بل الاحوط اذا التمس عن جميع الاعضاء قبل الشروع في اصل الغسل كما مر سابقا الرابع ارادة احوال الموانع
 عن وصول الماء الى البشرة وتخليل الشعر والنخس عن الموانع اذا شئت وجوده الخامس اباحة الماء وظرفه ومقبه ومحرمي
 غائله وحل الغسل والتدفق والفضاء الذى فيه جسد الميت اباحة التدفك والكافور واذا جهل بفصيته احد المذكور
 اوليها وعلم بعد الغسل لا يجب اعادته بخلاف الشروط السابقة فان فقدها يوجب الاعادة وان لم يكن عن علم وعدم
 مسئلة يجوز تغسيل الميت من وراء الثياب لو كان الميت مائلا بل قيل انه افضل ولكن الظاهر كما قيل ان الافضل
 الجرد في غير العورة مع الممانعة مسئلة يجوز غسل الميت عن النجاسة والحجض بمعنى انه لو كان جنبا او حائضا لا يحتاج
 الى غسلها بل يجب غسل الميت فقط بل ولا رجحان في ذلك وان حكى عن العلامة رجحان مسئلة لا يشرط في غسل الميت
 ان يكون بعد بدنه وان كان احوط مسئلة النظر الى عورة الميت حرام لكن لا يوجب بطلان الغسل اذا كان في حال
 مسئلة اذا دفن الميت بلا غسل جاز بل وجب نكته لتفصيل او تيمم كذا اذا نزل بعض الاعمال ولو شها او تبين
 بطلانها او بطلان بعضها وكذا اذا دفن بلا تكفين او مع الكفن الغصبي او اذا لم يغسل عليه او تبين بطلانها فلا يجوز نكته
 لاجلها بل يغسل عليه بغيره مسئلة لا يجوز اخذ الاجرة على تغسيل الميت بل لو كان داعيا على القبول اخذ الاجرة
 على وجب بناء في صد القرية بطل الغسل ايضا نعم لو كان داعيا هو القرية وكان الداعي على العمل يقبل القرية اخذ الاجرة
 حرام الا اذا كان في قبالة المقدمات الغير الواجبة فانه لا بأس به مسئلة اذا كان التدفك والكافور قليلا جدا
 بان لم يكن بقدر الكفاية فالاحوط خلط المقدار المبرور وعدم سقوطه بالمعذور مسئلة اذا تجرد الميت بعد
 لغسل او في انشائه بخروج نجاسة او نجاسة خارجة لا يجب معه اعادة الغسل بل وكذا لو خرج منه بول او منى

لا يترك الاحتياط في
 لا يترك الفسخ اصطفاها
 هذا الاحتياط لا يترك الفسخ
 لا يترك الفسخ اصطفاها
 رجحان ابتداء رجاء لا انك
 في الفسخ اصطفاها
 في اشكال الفسخ اصطفاها
 لا يترك ذلك على ما مر في بحث
 التيمم حبه مد مذاعا
 بل هو الاقوى في التيمم
 حبه مد مذاعا العالي
 اعتبارها فيما عدا التدفك
 والكافور والماء والفضاء
 لدى نفع الغسل مع عدم
 الاختصار ممنوع وتكتم احوط
 حبه
 مد مذاعا
 العالي
 التيمم عدم الفسخ في مسائل
 مسألة الاجرة للعبادة من
 لغسل من حبه مد مذاعا
 العالي
 حبه مد مذاعا
 نفع الغسل لكن مع ذلك
 اخذ الاجرة

بل لا يخلو من قوة حج ما يروى مد مذاعا الاشكال في التيمم حج ما لا يترك كما مر حج ما على الاحوط في بعض
 ما ذكره قد مر في الوضوء ما يثبت عليه حج ما مد مذاعا العالي انكار جسد الدفن حيث لا يكون فيه من حرمة ولا
 اذاء الناس براحة ولا مشقة في تحميمه حج ما لا يترك في منعه محتمل لذلك حج ما يروى مد مذاعا العالي

وان كان ^{مستطابا} الا حوط في صورة كوطها في الاثناء واعادته خصوصا اذا كان في اثناء الغسل بالقراخ فموجب ان يترك
 الجانب من جسد ولو كان بعد وضعه القراخ المكن بلا مشقة ولا هتك مسئلة التوج والبر الذي يغسل ^{الشيء}
 عليه لا يجب غسل بعد كل غسل من الاغتسل ^{الثالث} نعم الا حوط غسلت احدى ارجلها وكان الاوى طهارته بالتبع و
 كذا الحال في الحرفة الموضوعة عليه فانها ايضا تطهر بالتبع ^{والا حوط} غسلها ففصل في ادب غسل الميت وهي
 امور الاول ان يجعل على مكان عال من سرير او دكة او غيرهما ^{والاولى} وضعه على ساحة وهي السرير المتخذ من شجر
 مخصوص في الهند بعد مطلق السرير وبعد المكان العالي مثل الدكة وينبغي ان يكون مكان رأسه اعلى من مكان
 رجله الثاني ان يوضع مستقبل القبلة كحالة الاحتضار ^{الثالث} ان ينزع قميصه من طرف رجله
 وان استلزم نقه بشرط الاذن من الوراث البالغ الرشيد ^{والاولى} ان يجعل هذا سائر القوة الرابع ان يكون
 تحت القلا من نقف او خيمة ^{والاولى} الاول الخامس ان يخضر خضرة لغسله السادس ان يكون عاريا مستورا ^{والاولى}
 السابع سرعورته وان كان الغاسل والمحاضرون ممن يجوز لهم النظر اليها ^{الثامن} من تليين اصابعه برفق وكذا جميع مفاصل
 ان لا يتغير ولا تترك بجافها التاسع غسل يديه قبل التقيد ^{والنصف} الذراع في كل غسل ثلث مرات ^{والاولى}
 ان يكون في الاول بماء السكدة وفي الثاني بماء الكافور وفي الثالث بالقراخ العاشر غسل رأسه برغوة السكدة
 او الخصى مع المحافظة على عدم دخوله في اذنه وانف الحار لغسل فرجه بالسكدة والاشارة لك قرأت قبل
 الغسل ^{والاولى} ان يلف الغاسل على يده اليسرى خرقة ويغسل فرجه الثاني عشر مسح بطنه برفق في الفلين ^{والاولى}
 الا اذا كانت حاملات ولدها في بطنها الثالث عشر ان يبذل في كل من الاعمال الثلاثة بالطرف الايمن من
 رأسه الرابع عشر ان يقف الغاسل الى جانبه الايمن الخامس عشر غسل الغاسل يديه الى المرفقين بل الى المكبزين
 ثلث مرات في كل من الاعمال الثلاثة السادس عشر ان يمسح بدنه عند الغسل بزيادة الاستظهار ^{والاولى}
 سقوط شئ من اجزاء بدنه فيكفي صب الماء عليه السابع عشر ان يكون ماء غسله مستقربا ^{والثامن} عشر تنظيف
 بعد الفراغ ثبوت نظيف ونحوه التاسع عشر ان يوضا كل من الفلين ^{والاولى} وضوء الصلوة مقصودا الى
 غسل يديه الى نصف الذراع ^{والثامن} ان يغسل كل عضو من الاعضاء الثلاثة في كل غسل من الاغتسل ^{الثالث}
 ثلاث مرات ^{والاولى} والغشون ان كان الغاسل مباشرتكفة فليغسل رجله الى الركبتين الثاني والغشون ان يكون
 لا ينبغي تركه ^ط استحباب تليين غير الاصابع غير ثابت ^ط بل الاوى ^ط لا وجه للتخصيص بها بل ^ط
 اما لتخصيص الاستحباب بما قبل الغسل الاول او ثبوتها للاعمال الثلاثة والاول هو الاول ^ط

عشر في الفروع
 مد طه
 هذا الاحباط لا يترك
 المع استلزاما
 هذا الاحباط لا يترك
 مد طه
 طه

بل لا تجزئ من الغرة الفرج
لا يترك الفرج مطمأنا
مذنبه
الغالي

الغاسل مشغولاً بذكر الله والاستغفار عند الغسل والاولى ان يقول مكرراً رب عفوك عفوك او يقول
انهم هذا بدن عبدك المؤمن وقد خرجت وحده من بدنه وفرقت بينهما عفوك عفوك خصوصاً في وقت تقليب
الثالث والعشرون ان لا يظهر عيبك بدن اذا واه **فصل في مكروهات الغسل الاول** اقاربه حال الغسل
الثاني جعل الغاسل اياً وبغير حليه الثالث حلق راسه او عاتقه الرابع نشف شعرايطيه الخامس قصر شاربه
السادس قصر اضفاره بل الا حوط تركه وترك الثلث قبله السابع ترجيل شعره الثامن تحليل ظفوه التاسع غسله
بالماء الحار بالشار او مطلقاً الا مع الاضطراب العاشر التحنن عليه حين التقيل الحادي عشر ارسال غياله الى
بيت الخلا بل الى البالوعة بل يتجبان فيحرقها بالخصوص خفيه كالمراة الثانية عشر مسح بطنه اذا كانت حاملاً **مسئلة**
اذا سقط من بدن الميت شيء من جلد او شعر او ظفر او سن يحمل معه كفنه ويدفن بل استفاد من بعض الاخبار استحباب
حفظ السر القاطن يد فرمعه كالحبر الذي ورد ان سنان الباقم سقط فاحده وقال الحمد لله ثم اعطاه
للصادق وقال ادفنه معي في قبري **مسئلة** اذا كان الميت غير مخنن لا يجوز ان يختر بعد موته **مسئلة** لا يجوز
تخييط المحرم بالكافور ولا جعله في ماء غسلكا مرة الا ان يكون موته بعد الطواف للحج او العرة **فصل في تكفين**
الميت يجب تكفينه بالوجوب الكفائي رجلاً كان او امرأة او خنثى او صغيراً ثلث قطعاً الاولى الميزر ويجب ان يكون
من الترة الى الركبة والافضل من القصد الى القدم الثانية القيص يجب ان يكون من الكفين الى نصف الساق والافضل
الى القد الثالثة الارار ويجب ان يغطي تمام البدن والاحوط ان يكون في الطول بحيث يمكن ان يشد طرفاه في العرض بحيث يوضع
احد جانبيه على الآخر والاحوط ان لا يجب الزائد على القد الواجب الصفامن الوثرة وان اوصيه به ان يجب من الثلث
وان لم يتمكن من ثلث قطعاً يكفي بالمقدروان دار الامرين واحد من الثلاث يحبل ازاراً وان لم يمكن فترباً وان
يمكن الا مقدار ستة عورة تعين وان دار بين القبل والذبر يقدم الاول **مسئلة** لا يقبر في الكفين قصد القرية وان
كان احوط **مسئلة** الاحوط في كل القطع ان يكون وحده سائر المانع فلا يكفي بما يكون حاكماً وان حصل
بالجموع نعم لا يبعد كفاية ما يكون سائر من جهة طلب بالنشاء ونحوه لانفسه ان كان الاحوط كونه كنف **مسئلة**
لا يجوز التكفين بحل الميت ولا بالمنقب ولو في حال الاضطراب ولو كفن بالمغصوب وجب نزع بعد الدفن **مسئلة**
لا يجوز اختيار التكفين بالغفر حتى لو كانت التجات بما عفي عنها في الصلوة على الاحوط ولا باخير الخالص وان كان
الميت طفلاً او امرأة ولا بالمذهب لا بما لا يترك كل محبل ان كان او شعر او وبر او الاحوط ان لا يكون من جلد المأكول

وأما من وبره وشعره فلا بأس وان كان الأحوط فيها أيضا المنع وأما في حال الاضطراب فيجوز بأجمع مسئلة إذا
 الأمر في حال الاضطراب بين جلد الماكول واحد المذكورات بقدم الجلد على الجميع إذا دار بين الخبز والحرير أو بين
 أجزاء غير الماكول لا يعبد تقديم الخبز ^ط ان كان لا يخلو عن اشكال إذا دار بين الحرير وغير الماكول تقديم الحرير ^ط ان كان لا
 يخلو عن اشكال في سورة الدوران بين الحرير وجلد غير الماكول وإذا دار بين جلد غير الماكول وسائر أجزاء يقدم سائر
 مسئلة يجوز التكفين بالحرير الغبر الخالص بشرط ان يكون الخليط ازيد من الارلثم على الاحوط مسئلة إذا تخش
 الكفر بنجاسة خارجة أو بالخروج من الميت وجب التماس ولو بعد الوضع في القبر بغسل او تبرؤ من اذالم يغسل الكفن
 وإذا لم يمكن فبديل مع الامكان مسئلة كفن الزوج على زوجها ولو مع نياها من غير فرق بين
 كونها كبيرة او صغيرة او مجنونة او عاقلة حرة او امته بدخوله او غير بدخوله دائمة او منقطعة او ناشئة بل كذا
 المطلقة الحقة دون البائنة وكذا في الزوج لا فرق بين الصغير والكبير والعاقلة والمجنونة فيعطى الولي من مال الموته
 عليه مسئلة يشترط في كون كفن الزوج على الزوج امر واحد أي بان يكون له ما يفي به وبعضه انما على
 مستثنيات الدين والافواه والبعض الباقي في مالها الثاني عدم تقارن موته الثالث عدم مجزوءة الزوج قبل
 موته بسبب الفلوس الرابع لا يتعلق حق الغير من دين او غير الخامس عدم تعذيب الكفن بالوقت مسئلة
 كفن المجللة على سيدتها لا المحللة مسئلة اذا مات الزوج بعد الزوجة وكان له ما ياتى كفن احداهما قدم
 عليها حتى لو كان وضع عليها فيخرج منها الا اذا كان بعد الدفن مسئلة اذا تبرع بكفنها متبرع سقط من
 الزوج مسئلة كفن غير الزوجة من اقارب الشخص ليس عليه وان كان فموجب نفقة عليه بل في مال الميت
 وان لم يكن مال يدفن عاريا مسئلة لا يخرج الكفن عن تلك الزوج بتكفين المرأة فلو اكلها النبع او هب
 لها النيل وبقي الكفن رجع اليه لو كان بعد دفنها مسئلة اذا كان الزوج معرا كان كفنهما في تركتهما فلو
 ايسر بعد ذلك ليس للورثة مطالبة بقيمة مسئلة اذا كفنها الزوج فرق سارق وجب عليه مرة اخرى بل و
 كذا اذا كان بعد الدفن على الاحوط مسئلة ما عدا الكفن من مؤن تجهيز الزوجة ليس على الزوج على
 الاقوى وان كان احوط مسئلة كفن المملوك على سيده وكذا سائر مؤن تجهيزه الا اذا كانت مملوكة مزوجة

هذا هو الاقوى ^ط بعد ما غدا ^ط وافق ولا يعبد التحجير ^ط فيها وفي الناشئة اشكال ^ط لا يعبد القول بانها من انفاذاته
 الواجبة التي يجب على المحللة اجراءها عليه من اماله ما يقسم على غريانه وان كان هو مجررا عن التصرف فيها ^ط كاستقاء
 وصبتها بنفسها لخصها الذي يحد لها على الزوج بعد موته غدا ^ط منجه نعم عمل وشها مقطوع لا انعدام موضوع ^ط

الاحوط مع امكان الجمع
 بينهما الجمع الفصح
 اذا لم يمكن فك بعضه
 او كان في فكه حرج او
 ضرر الفصح تدفله
 الاحوط في هذه الصورة
 البذل من حيث تقفقت
 على الفصح امهيا
 لا يترك البذل لاختياره من قوته
 الفصح امهيا
 لا اشكال في تقديمه عليها
 مع عدم مراعاة النجاسة
 حبه
 لا وجه للتقديم بالحق
 التحجير بينهما حبه
 وكذا بعد الدفن لو اخرج
 من القبر اتفاقا حبه
 لا يترك البذل من
 عليه تقفقت في هذه
 الصورة حبه

فعلی وجه کما لا فرق بين اقسام المملوك والمقبض بقبض في المترك يترك مسئلة القدر الواجب
 من الكفن يؤخذ من اصل التركة في غير الزوج والمملوك مقدما على الديون والوصايا وكذا القدر الواجب
 سائر المومن من السند والكافور وما الغل وقيمة الارض بل وما يؤخذ من الدفن في الارض المباحة واجرة
 الخمار والحفار ونحوهما في صور الحاجة الى المال واما الزايد عن القدر الواجب في جميع ذلك فيعرف على اجاب البكا
 من الورثة في حصصهم لا مع وصية الميت بالزائد مع خروجه من الثلث او وصيته بالثلث من دون تعيين المصير
 كذا او بعضا فيجوز صرفه في الزائد من القدر الواجب مسئلة الا حوط الاقتصار في القدر الواجب على ما هو اقل قيمة
 فلو ارادوا ما هو اقل قيمة يحتاج الزائد الى امضاء الكبار في حصصهم وكذا في سائر المومن فلو كان هناك مكان
 مباح لا يحتاج الى بذل او يحتاج الى قليل لا يجوز اخيا الارض التي مصرفها ان ياتوا بمضائهم الا ان
 يكون ما هو اقل قيمة او مصرفا هتك الحرمه الميتة لا يبعد خروجه من اصل التركة وكذا بالنسبة الى مستحبات
 الكفن فلو فرضنا ان الاقتصار على اقل الواجب هتك الحرمه الميتة يؤخذ المستحبات ايضا من اصل التركة
 اذا كان تركه الميت متعلقا بحق الغير مثل حق الغراء في الفلر وحق الرهانة وحق الجناية ففي تقديم
 الكفن اشكال فلا يترك مراعاة الاحياء مسئلة اذا لم يكن للميت تركه بمقدار الكفن فالظاهر عدم وجوبه على
 المسلمين لان الواجب الكفان هو التكفين لا اعطاء الكفن لكنه احوط واذا كان هناك من هم سبيل الله من الزكاة
 فالاحوط صرفه في الاول بل الاحوط ان يعطى لورثته حتى يكفوه من مالهم اذا كان تكفين الغير ليشبههم صببا
 عليهم مسئلة تكفين المحرم وكفنه فلا بأس بتغطية رأسه وجهه فليس حاطها حال الطيب في حرقه تقريبا في الميت
 المحرم فصل في مستحبات الكفن وهي امور احدى العامة للرجل ويكفي فيها المتي طويلا وعرضا والاولى ان
 تكون بمقدار يدار على رأسه ويجعل طرفاه تحت حنك على مسد الايمن على الايسر والايمن من الصدر
 الثاني المصنع للامرية بدل العامة ويكفي فيها ايضا المتي الثالث لفافة لثديها يشدان بها الى ظهرها الرابع
 خرقه يعصب بها وسط رجلا كان او امرأة الخامسة خرقه اخرى للفخذين تلف عليها والاولى ان يكون طويلا ثلاثة
 اذرع ونصف وعرضها شبر او ازيد تشد من الخطين ثم تلف على فخذيها تشد يدان جلا يظهر منها شيء
 الى الركبتين ثم يخرج راسها من تحت رجلها الجانب الايمن السادس لفافة اخرى فوق اللثام الواجب والاولى
 الواجب عليه هو كفنها واما سائر المومن فعلى ما كان حاله من الكفن على ما كان عليه في الفلر تقدم
 انكارا متعين طاهج طه بروجدي مدظله العالي

مع وجود الثلث او مقدارا
 لورثة ولا يفتقر اخذها
 منه حبة مدظله العالي
 احتساب ما يؤخذ من
 اجرة الحفار والتمل من
 الاصل لا يخلو عن اشكال
 نعم ثم الارض المشتراة
 للدفن في صورة الاختصار
 يؤخذ من اصل التركة واما
 ما اخذت الحكومة او غيرها
 بغير حق فالاحوط احتسابه
 من الثلث او من الاصل
 اجازة الورثة الكبار مع
 الممكن منه
 حسم
 مدظله
 العالي
 مع التمكن من تحصيلها
 والا فالكفن يقدم على حق
 الرهانة واما بالنسبة الى
 حق الجناية العدية فالظاهر
 تقدمه على الكفن واما
 الجناية الخاصة ففي
 تقديمه على الكفن تقدم
 الكفن عليه اشكال جزم
 مدظله
 العالي

كونها دائما باليتخب لفاقة ثالث ايضا خصوصا في الامرة السابع ان يجعل ثي من القطن او نحوه من
 طليح يثبت لغير العودين و يضع عليه ثي من الخوط وان خفف خروج ثي من دبره يجعل ثي من القطن كذا الخفيف
 خروج الدم من مخرب وكذا بالنسبة الى قبل الامرة وكذا ما اشبه لك فصل في بقية المستحبات وهي ايضا من
 الاول اجادة الكفر بان الاموات يتباهون يوم القية باكفانهم ويخشرون بها وقد كفن موسى بن جعفر بكفن
 قيمته الفادينار وكان تمام القران مكتوبا عليه الثاني ان يكون من القطن الثالث ان يكون ابيض بل يكره المصبوغ
 ما عد الحبرة ففي بعض الاخبار ان رسول الله صلى الله عليه وآله كفن في حبرة حمراء الرابع ان يكون من خالص المال طهرا ولا من
 المشبهات الخامس ان يكون من الثوب الذي احرم فيه او صلى فيه السادس ان يلقى عليه ثي من الكافور والذرة
 وهي على ما قيل حب يشبه حب الحنطة لريح طيب اذا ذوقت وتسمى الان قمحة وعلتها كانت تسمى بالذيرة سابقا
 لا بعد استحباب التبركة بتربة قبر الحسين ومسحة بالخير المقدس او بصراف سائر الائمة بعد غسل بماء
 او بماء زمزم السابع ان يجعل طرف الايمن من اللفاقة على اليسر الميت واليسر منها على ائمة الثامن ان يحاط ^{لكن}
 بخيوط اذا احتاج الى الخياطة التاسع ان يكون المباشر للتكفين على طهارة من اخذ واتكان هو الغاسل ^{فقد ثبت}
 ان يغسل يديه الى المرفقين بل المتكفين ثلث مرات ويغسل رجله الى الركبتين والاولى ان يغسل كلما ^{تختر}
 من بدنه وان يغسل غسل المتر قبل التكفين العاشر ان يكتب على حاشية جميع قطع الكفن من الواجب
 المستحب حتى العامة اسم الله بان يكتب فلان بن فلان يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 ان محمد رسول الله وان عليا والحسن والحسين وعليهما السلام وعيسى ومحمد وعليهما السلام
 والجنة القائم اولياء الله وادعياء رسول الله وائمتي وان البعث والثواب العقاب حق المحاديث ان يكتب
 على كفته تمام القران ودعاء جوشن الصغير والكبير ويتحجب كتابة الاخير في جام بكافور او صلب ثم غلوره
 على الكفن فتراب عبد الله الحسين صلوات الله عليه ان في اوصافه يحفظ هذا الدعاء وان اكتبه على كفته وان
 اعلم اهل بيته ويتحجب ايضا ان يكتب عليه البيتان اللذان كتبهما امير المؤمنين ع على كفته او هما وقدت
 على الكريم بغير زاد من الحسنات والقلب التسليم وحمل الزاد افصح كل ثي اذا كان الوفود على الكريم
 ويناسب ايضا كتابة السند المعروف المسمى بسلسلة الذهب هو حد ثنا محمد بن موسى التوكل قال حدثنا
 علي بن ابراهيم عن ابيه يوسف بن عقيل عن اسحق بن راهويه قال لما وافى ابو الحسن الرضا ع بيتا بور

في المخطوط وأوابه

١١٩٥

الرجلين وليتجنب إضافة طرفي الانقاليهما ايضا بل هو الاخط والاهوط ان يكون المسح باليد بلا راحة
ولا يبعد استنجاء مع ابغية لبنة مغالبة مفاصله وباطن قدميه كفيه بل كل موضع من يده فيه راحة
كرهية وليتأكد ان يكون بعد الغسل والتميم فلا يجوز قبله نعم يجوز قبل التكفين بعد وفي اثنائه والاولى
ان يكون قبله ويشترط الكافور ان يكون طاهرا مباحا جديدا فلا يجزئ القيقق والذرا والريح ان يكون مسحوقا ^{مسألة}
لا فرق في وجوب المخطوبين الصغير والكبير والانه والخنثى والذكر والخنثى والعبد نعم لا يجوز تخييط المحرم قبل
قبل اتيانه بالطواف كما هو لا يلحق به التي في العدة ولا العتق وان كان يحرم عليها استعمال الطيب حال الحيوة ^{مسألة}
لا يقترن في الخييط قصد القرية فيجوز ان يباشرة ^{الفتي} لميز ايضا ^{مسألة} يكفي في مقدار كافور المخطوط
المسمى والافضل ان يكون ثلثة عشر درهما وثلث تصير بحسب المثلثات الصيفية سبع مثاقيل حشيش الاخضر
الا فواز هذا المقدار المخطوط لا وللغل وقل الفضل مثقال شرعي والافضل منه اربعة دراهم ^{فضل} ولا
منه اربع مثاقيل شرعية ^{مسألة} اذا لم يتمكن من الكافور سقط وجوب المخطوط ولا يقوم مقام طيب اخر
نعم يجوز تطيبه لذيرة لكتنا ليت المخطوط واما تطيبه بالمسك الغبر والعود ونحوها ولو بمرحبا بالكافور
فكرهه بل الاخط تركه ^{مسألة} يكره ادخال الكافور في عير الميت وانفا واذنه ^{مسألة} اذا اراد الكافور
يوضع على صد ^{مسألة} ليتجنب سحق الكافور باليد لا بالهاتان ^{مسألة} يكره وضع الكافور على ^{الغش}
^{مسألة} ليتجنب خلط الكافور بشئ من تراب قبر الحسين لكن لا يمسح به المواضع المنافية للاحترام ^{مسألة}
يكره اتباع العثن بالحجرة وكذا في حال الغسل ^{مسألة} يبذل في الخييط بالجهة وفي سائر المساحد ^{مختار}
^{مسألة} اذا اراد الامير وضع الكافور في ماء الغسل او يصر في الخييط يقدم الاول واذا دار في ^{المخطوط}
بين الجهتين وسائر المواضع تقدم الجهة ^{مسألة} في الجريدتين من المستحبات الا كيد ^{الشعة} عند
وضعهما مع الميت صغيرا او كبيرا ذكر او اناثي محسنا او مسيئا كان مترخاف عليه من عذاب
القبر ولا في الخزان الجريد تنفع المؤمن والكافر والمحسن والميسر ومادامت رطبة يرفع عن
الميت عذاب القبر وفي اخرا ^{مسألة} النبي ^ص فر على قبر يعذب صاحبه فطلب جريده فثقبها نصفين
فوضع احدهما فوق رأسه والاخرى عند رجله وقال يخفف عنه العذاب مادام رطبين
مرأعته غير لازم ^{مسألة} ليتجنب استنجاء مع غير الكفين منها ثم لا بأس به رجاء واما الكتان فهما من المساحد محسنا
واجب ^{مسألة} الاخط ان لا يكون اقل من ذلك ^{مسألة} لا يترك ^{مسألة} على الاخط ^{مسألة} رده في مذهبنا

١
٢ كونه مستجبا شرعا مطلقا
المسح اصطفايا
مدنله
العالي

(121)

على الموطأ مجمع تاجين الصاغانى الرومى مد ظله الشريف

اصفہنامہ

مذموم

1

وولد في ما قبله

المفتي

مذموم

一

اولاً عدد اجزاء جسم

مذموم

۱۸۸۵

الواجبات من الغسل والتكفين والصلوة والحاصل كلها يتعد رليقط وكلها يمكن ثبت فلو وجب في الصلاة
ميت ولم يمكن غسله ولا تكفينه ولا دفنه يصلي عليه بخلة وان امكن دفنه يدفن **مسئلة** يجوز ان يصلي على
الميت اشخاص متعددون فرادى في زمان واحد كذا يجوز تعدد الجماعة ويؤكد كل منهم الوجوه ما لم يفرغ منها احد
والا نرى بالبقية الاستحباب ولكن لا يلزم قصد الوجوه والاستحباب يكفي قصد القرية مطلقا **مسئلة** قد مرنا
انه اذا وجد بعض الميت فانكار مثله على الصلوة او كان الصلوة وحده بل او كان بعض الصلوة المتمثل على القلب او
كان عظم الصلوة بلا لحم وجب الصلوة عليه الا فلا نعم الا هو الصلوة على العضو التام من الميت انما عظمها كاليد ^{والجمل}
ونحوها وان كان الاقوى خلافه وعلى هذا فان وجد عضو تاما وصلى عليه ثم وجد اخره فالظاهر الاحتياط بالصلوة
عليه ايضا ان كان غير الصلوة او بعضه مع القلب لا وجب **مسئلة** يجب ان تكون الصلوة قبل الدفن **مسئلة**
اذا تعدد الاولياء في مرتبة واحدة وجب الاستيذان من الجميع على الاخر ويجوز لكل منهم الصلوة من غير الاستيذان
عن الاخرين بل يجوز ان يقتد بكل واحد منهم مع فرض اهليتهم جماعة **مسئلة** اذا كان الولي امرته ويجوز لها الصلوة
من غير فرق بين ان يكون الميت رجلا او امرأة ويجوز لها الاذن للغير كالرجل من غير فرق **مسئلة** اذا اوصى الميت
بان يصلي عليه شخص معين فالظاهر وجوب اذن الولي له والاحوط الاستيذان من الولي ولا يقط اعتبارا
اذا نزل بيب الوصية وارقتنا بنفوذها ووجوب العمل بها **مسئلة** لا تجب اتيار الصلوة جماعة والاحوط بل الاظهر اعتبارا
اجتماع شرائط الامامة في من البلوغ والعقل والايمان والعدالة وكونه رجلا للرجال وان لا يكون ولد ذنابل
الاحوط اجتماع شرائط الجماعة ايضا من عدم الحائل وعدم علو مكان الامام وعدم كونه جالسا مع قيام المأمور ^{من}
وعدا البغلة المأمور والامام بعضهم مع بعض **مسئلة** لا يتحمل الامام في الصلوة على الميت اشياء من المأمورين **مسئلة** يجوز
في الجماعة ان يقصد الامام وكل واحد من المأمورين الوجوه لعدم سقوط ما له يثم واحد منهم **مسئلة** يجوز
ان تؤم المرأة جماعة النساء والاولى بل الاحوط ان تقوم في صفهن ولا تتقدم عليهن **مسئلة** يجوز صلوة المرأة
على الميت فرادى وجماعة ومع الجماعة يقوم الامام في الصف في جماعة النساء فلا يتقدم ولا يتأخر ويجب عليهم
ستر عورتهم ولو بايديهم واذا لم يمكن فصلون جلوسا **مسئلة** في الجماعة من غير النساء والامراء الاول ^{يتقدم}
الامام ويكون المأمورون خلفه بل يكره وقوفهم الى جنبه ولو كان المأمور واحد **مسئلة** اذا اقتدت
المرأة بالرجل لتجب ان تقف خلفه واذا كان هناك صفوف الرجال وقفت خلفهم واذا كانت حاضرات
النساء وقفت في صف واحد **مسئلة** يجوز في صلاة الميت العدل من امام الى امام في النساء ويجوز

على
الاحوط الاستيذان
الفق اصطهبات
مدفلة
العالى
فيه ما مثل الفقى
اصطهبات
مدفلة
العالى

قطعها ايضا اختيارا كما يجوز العذر من الجماعة الى الافراد لكن بشرط ان لا يكون بعيدا عن الحجازة بما يفترق
لا يكون بينه وبينها حائل ولا يخرج عن الحجازة لها مسئلة انا كبر قبل الامام في التكبير الاول ان يفرد
وله ان يقطع ويحشد مع الامام وانما كبر قبله فيما عدا الاول لان ينوي الافراد وان يصير حتى يكبر الامام فيقرأ
مع الدعاء لكن لا يحوط اعادة التكبير بعد كبر الامام لانه لا يبعد اشتراط تأخر المأموم عن الامام في كل تكبير
او مقارنته معه بطلان الجماعة مع التقدم وان لم تبطل الصلاة مسئلة اذا حضر الشخص في انشاء صلاة الامام
لان يدخل في الجماعة ثم يكبر بعد تكبير الامام الثاني والثالث مثلا ويجعل اول صلوة واول تكبيره فيأتي
بالشهادتين هكذا على الترتيب بعد كل تكبير من الامام يكبر ويأتي بوظيفته من الدعاء واذا فرغ الامام يأتي
بالبقية فرادى وان كان مخففا وان لم يمهله الى بقية التكبيرات ولا من غير دعا ويجوز انما خلف الحجازة ان
امكن الاستقبال وسانئ الشرط **فصل في كيفية صلاة الميت** هي ان يأتي بخمس تكبيرات يأتي بالشهادتين
بعد الاولى والصلاة على النبي ثم بعد الثانية والدعاء بالمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة والدعاء للميت بعد
الرابعة ثم يكبر الخامسة ويقرأ فيجزء ان يقول بعدنية القرية وتعين الميت ولو احدا لا الله اكبر تشهد ان لا اله الا الله
والله محمد رسول الله اكبر اللهم صل على محمد وال محمد الله اكبر اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات الله اكبر اللهم اغفر
لهذا الميت الله اكبر الاولى ان يقول بعد التكبير الاولى تشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الها واحدا
احد افراده امتدادا فيما اذا انما ابداء لا يتخذ صاحبة ولا ولدا وشهد ان محمد عبده ورسوله ارسل الله
وكبر بن الحق لظهوره على الذين كذبوا وكبره المنكرون وبعد الثانية اللهم صل على محمد وال محمد وبارك على
محمد وال محمد وارحم محمد وال محمد افضل ما صليت بآدم ورحمتك على ابراهيم ال ابراهيم انك حميد مجيد
وصل على جميع الانبياء والمرسلين وبعد الثالثة اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات اغفرناهم
الاموات تابع اللهم بئسنا وبنينا بالخيرات انك على كل شيء قدير وبعد الرابعة اللهم ان هذا المستحي قد منا
عبدك وابر عبدك وابن امك نزل بك وانت خير من نزل به اللهم انك قبضت معه نبيك وقد احتاج الى
رحمتك وانت غني عن عذاب الله انما لا نعلم منه الا خيرا وانت اعلم به منا اللهم انك انما احسانه و
انكاره مسيئا فجاءه من سيئاته واغفر لنا وله اللهم احشره مع من يؤله ويحببه وابعدنا من سيئاته وسخطه
اللهم احبه بنبينا وعرف بنبينا وارحمنا اذا توفيتنا يا ارحم الراحمين اللهم اكتبه عندك في اعلى عدين
هذا اذا كان قد علم على كبر الامام سهوا واما مع العذر فلا يحوط عدم اعادة معه ولا يضر التقدم بها بعد على الامام

مسألة
الاولى بل اللاحقة
الف

واخلف على عقبه في الغابرين واجعله من رفقاء محمد وآل الطاهرين وارحمه وآيانا برحمتك يا ارحم الراحمين
والاولى ان يقول بعد الفراغ من الصلوة ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وان كان
الميت امرأة يقول بدل قوله هذا المبتحى الى اخره هذه المبتحى قدما امثلك وابنة عبدك وابنة امثلك اني لبارئ
الضائر مؤثثة وان كان الميت مستضعفا يقول بعد التكبيرة الرابعة اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقم
عذاب الجحيم ربنا وارخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من ابائهم وازواجهم وذرياتهم انك الغفور الحكيم وان كان
مجهول الحال يقول اللهم ان كان يحب الخير واهله فاغفر له وارحمه تجاوز عنه وان كان طفلا يقول اللهم اجعله لا يؤثر
ولنا سلفا و فرطا و اجرا مسئلة لا يجوز ان يكون من خمس تكبيرات الا للفقيرة او كون الميت منافقا وان نقص سهوا ^{بطلت}
ووجب الاعادة اذا فاتت المولات والامهات مسئلة لا يلزم الاقتصار في الادعية بين التكبيرات على ^{نور} المات
بل يجوز كل دعاء بشرط اشتمال الاول على التهادين والثاني على الصلوة على محمد وآله والثالث على الدعاء
للمؤمنين والمؤمنات بالغفران وفي الرابع على الدعاء للميت يجوز قراءة آيات القرآن والادعية الاخرى ^{مات}
صورة الصلوة محفوظة مسئلة بحسب العربية في الادعية بالفد الواجب فيما دعي عليه يجوز الدعاء بالفار ^{طهينة}
ونحوها مسئلة ليس في صلوة الميت اذان ولا اقامة ولا قراءة الفاتحة ولا الركوع والتجود والفتور والشهد
والتلام ولا التكبيرات الافتتاحية وادعيتها وان اتى بشيء من ذلك بعنوان الشروع كان بدعة وحرما
مسئلة اذا لم يعلم ان الميت رجل او امرأة يجوز ان يأتي بالضمائر مذكورة بلحاظ الشخص والمغر والبدون
يأتى بها مؤنث بلحاظ الجنس والجنادة بل مع العلموية ايضا يجوز ذلك ولو اتى بالضمائر على المخلاف جهلا
او نسيانا لا بالالحاظين المذكورين فالظاهر عدم بطلان الصلوة مسئلة اذا كانت التكبيرات بين الاقل
والاكثر نبي على الاقل نعم لو كان مشغولا بالدعاء بعد الثانية او بعد الثالثة فثلك اتيان الاول في الاول او
الثاني في الثاني نبي على الاتيان وان كان الاحتياط اولى مسئلة يجوز ان يقرأ الادعية في الكتاب خصوصا
اذا لم يكن حافظا لها **فصل في شرائط صلوة الميت** في امر الاول ان يوضع الميت مستلقيا الثاني ان
يكون راسه الى يمين المصلي ورجله الى يساره الثالث ان يكون المصلي خلفه محاذيا له لان يكون في احد طرفيه
الا اذا طال صف المأمومين الرابع ان يكون الميت حاضرا فلا تقع على الغائب وان كان حاضرا في البلد الحاضر
ان لا يكون بينهما حائل كتر اوجدار ولا يفرك الميت في التابوت ونحوه السادس ان لا يكون بينهما بعد
بان كان مظهر الاسلام مبطن الكفر ان اضطر المسلم الى الصلوة عليه ^{طه} لا يترك ^{طه} طه ووجهه في مدخل المعالي

في صلاة الميت

١٢٥٤

مفطر على وجه لا يصدق الوقوف عند الزاوية المأمورة مع انشغال القسوس لتتابع ان لا يكون احدهما على
 الاخر علواً مفطراً الثامن استقبال القبلة ^{المصل} ان كان يكون قائماً لعائنه بغير الميت على وجه يرفع الالهام
 ولو بان ينوي الميت الحاضر او ماعينه الامام بعد عشرة بقية القوة الثانية عشر باحاطة الثانية عشر من لان
 بين الكبريات والادعية على وجه لا يجوز في الصلوة اربع عشرة لاستقرار بعضه الاضطراب على وجه
 لا يصدق معه القيام بل الاحوط كونه بمقوى معتبر في قيام القسوس الاخر خامس عشر ان تكون الصلوة بعد الفصل
 والتكفين والمحوظ كما تر سابقاً السادس عشر ان يكون من العود ان بعد ذلك من لو يجوز جواباً ان يتبع
 اذن الرأى **مسئلة** لا يعتبر في صلوة الميت الثمن من تحذير تثبت اباحة التماس سر العود وان كان لا يحوط
 اعتبار جميع الصلوة حتى صفات السائر من عدم كونه حياً او ذمياً او من اجزاء ما لان كل نجح وكذا لا يحوط
 مراعاة ترك الموانع للصلوة كالتكلم والفتك والالفاظ عن القبلة **مسئلة** ان لم يمكن من الصلوة قائماً
 اصلاً يجوز ان يصلي جالساً واذا دار الامر بين القيام بلا استقرار والتجسس مع الاستقرار يقدم القيام واذا
 دار بين الصلوة ماشياً او جالساً يقدم الجلوس ارحيف على الميت من ان يفسد مناداة الالهام لا يحوط بجمع **مسئلة**
 اذا لم يمكن الاستقبال اصلاً سقط وان اشبه صلى الى اربع جهات فلا اذا حيف عليه الفاضل فخر وكان بعض
 الجهات مفضلاً صلى اليه وان كان الاحوط الاربع **مسئلة** اذا كان الميت في مكان مغسول والمصلي في مكان
 مباح صلى الصلوة **مسئلة** اذا صلى على ميتين بصلوة واحدة وكان مأذوناً من واحد هادون الاخر اخر
 بالنسبة الى المأذون فيه دون اخر **مسئلة** اذا تيقن بعد الصلوة ان الميت كان مكروباً وجب الاعادة بعد
 جله مستقيماً على قفاه **مسئلة** اذا لم يصل على الميت حتى دبره صلى على قبره وكذا اذا تيقن بعد الدفن بطلان
 الصلوة فرجحت من الجهات **مسئلة** اذا صلى على العبره خرج الميت من منزله بوجوب الوجود في الاحوط
 اعادة الصلوة عليه **مسئلة** يجوز التيمم بصلوة تجزئة وان تمكن من الماء وان كان الالهام لا يقتضي
 على صورة عدم التمكن من الوضوء او الغسل او صورة خوف فوت الصلوة منه **مسئلة** الالهام ترك **مسئلة**
 في اثناء الصلوة على الميت وانكار لا يبعد عند البطلان به **مسئلة** مع وجود مرتبة عن التمسك قائماً في
 اجزاء صلوة العاخر عن المباء جالساً اشكال بل في صحها اشكال **مسئلة** اذا صلى عليه العاخر عن القيام
 حالاً باعتقاد عدم وجود من يمكن من القيام ثم ثبت وجوده فالظاهر وجوب الاعادة بل وكذا اذا لم يكن

لا بد من الفرج
 لا بد من الفرج
 الفداء في وجه الضربة
 مستحب مع استقامتها
 فيما اذا كان مأذوناً
 باحاطة اشكال الجمع
 لا بد من استقامتها
 بل هو عدم الالهام
 مع استقامتها
 مستحب
 فاعلم
 مستحب الاحكام لا يترك
 حسم
 او انه عدم الالهام
 حسم
 مدونة
 الفاعل

موجود من الأول لكن وجد بعد الفراغ من صلوة وكذا إذا عجز القادر القائم في أثناء الصلوة فتمها جازاً
 فالحق لا تجزئ عن بقادر فوجب عليه الاتيان بها قائماً مسألة إذا شك في أن غيره صلى عليه أم لا ينبغي عقد
 وإن علم بها وشك في فتحها وعدمها حمل على الصحة وإن كان في صلته عليه فساقفم لو علم بفسادها وجب إعادة
 وانكار المصلي معقد للصحة وقطعها مسألة إذا صلى أحد على معقد بفتحها بتقليد أو اجتهاد لا يجب عليه
 من معقد فسادها بتقليد أو اجتهاده نعم لو علم علماً قطعياً بطلانها وجب عليه اتيانها وانكار المصلي أيضاً قطعاً
 بفتحها مسألة المصلي بحكم الشرع لا يصلي عليه قبل الانزال بل يصلي عليه بعد ثلثة أيام بعد انزاله وكذا
 إذا لم يكن بحكم الشرع لكن بحسب نزاله فرداً أو الصلوة عليه ولو لم يمكن انزاله يصلي عليه وهو مصلو مع مراعاة الشرائط ^{بطل}
 إلا مكان مسألة يجوز تكرار الصلوة على الميت سواء أخذ المصلي أو عقد لكنه مكروه إلا إذا كان الميت من ^{اهل}
 العلم والنسب والتقوى مسألة يجب أن يكون الصلوة قبل الدفن فلا يجوز التأخير إلى ما بعده نعم لو دفن قبل ^{الصلوة}
 عصياناً أو نسياناً أو لعذر آخر أو تبين كونه فاسداً ولو لم يكن حال الصلوة عليه مقلوباً لا يجوز نبش ^{الصلوة}
 بل يصلي على قبره مراعيًا للشرائط من الاستقبال وغيره وإن كان بعد يوم وليلة بل وازيد أيضاً إلا أن يكون ^{بعد}
 ما لا مشي ولم يصد عليه الشخص الميت فتح يقط الوجوه وإذا برز بعد الصلوة عليه نبش أو غيره فالأحوط أن الصلوة
 عليه مسألة الميت المصلي عليه قبل الدفن يجوز الصلوة على قبره أيضاً ما لم يمض ازيد من يوم وليلة وإذا ^{مض}
 ازيد من ذلك فالأحوط الترك مسألة يجوز الصلوة على الميت في جميع الاوقات بلا كراهة في الاوقات ^{التي}
 تكرر النافذة فيها عند المزمور من غير فرق بين أن يكون الصلوة على الميت واجبة أو مستحبة مسألة لا تجب ^{درة}
 إلى الصلوة على الميت وإن كان في وقت فضيلة الفريضة ولكن لا بعد ترجيح تقديم وقت الفضيل مع ضيق ^ن
 الأولي بتقديم ما على النافذة وعلى قضاء الفريضة ويجب تقديمها على الفريضة فضلاً عن النافذة في سعة ^{وقت}
 إذا خيف على الميت من الفساد ويجب تأخيرها عن الفريضة مع ضيق وقتها وعدم الخوف على الميت إذا خيف عليه
 مع ضيق وقت الفريضة تقدم الفريضة ويصلي عليه بعد الدفن وإذا خيف عليه من تأخير الدفن مع ضيق ^{وقت}
 وقت الفريضة تقدم الدفن وتفرض الفريضة وإن أمكن أن يصلي الفريضة مومئياً صلى ولكن لا يترك القضاء
 أيضاً مسألة لا يجوز على الأحوط اتيان صلوة الميت في أثناء الفريضة وإن لم يكن فاحي لصوتها كما إذا
 اقصر على التكبيرات وأقل الواجبات من الأدعية في حال القنوت مثلاً مسألة إذا كان هناك ميتان يجوز
 دفنهما دفناً واحداً كمن يصلي على دفن واحد ^{بطل} وإن كان دفن واحد عليه قبل الدفن حط مذنبه

فيه اشكال والوجه هو
 الا حوط الفرح امين
 م قد
 في اشكال احب
 م قد
 م قد

بل يجب الفتح مطبوعا
نقطة
على الا حوط انصح
مد ظله

المخصوصية والورد مسئلة اذا اجتمعت جنادات فالاولى الصلوة على كل واحد منفردا وان اراد
التشريك فهو على وجهين الاول ان يوضع الجميع قدام المصلي مع المحاذات والاولى مع اجتماع الرجل والمرأة
جعل الرجل اقرب الى المصلي خزا كان او عبدا كما انه لو اجتمع الحر والعبد جعل الحر اقرب اليه لو اجتمع الطفل
مع المرأة جعل الطفل اقرب اليه اذا كان ابرئت سنين وكان خزا ولو كانا متساويين في الصف لا بأس بالترجيح
بالفضيلة ونحوها من الصفات الدنية ومع التساوي فالقرعة وكل هذا على الاولوية لا الوجوه فيجوز باي وجه
اتفق الثاني ان يجعل الجميع سقا واحدا ويقوم المصلي وسط الصف بان يجعل رأس كل عند اليه الاخر شبه
ويراعى في الدعاء لهم بعد التكبير الرابع ثلثة الضمير اوجعه تذكيره وتانيته ويجوز التذكير في الجميع بلحاظ
لفظ الميت كما ان يجوز التانيث بلحاظ الجحادة **فصل في الدفن** بكفاية دفن الميت بمغصه مواراته في الارض
بحيث يؤمن على جسده من السباع ومن اذى ريحه للناس ولا يجوز وضعه بناء او في تابوت من الحجر بحيث
يؤمن من الامرين مع القدرة على الدفن تحت الارض نعم مع عدم الامكان لا بأس ببناء على الارض كفاية تجرد الموارد
في الارض بحيث يؤمن من الامرين من جهة عدم وجو السباع وعدم وجود الانسان هناك لكن الا حوط كون
المحضرة على وجه المذكور وان كان لا من حاصل لا بد منه مسئلة يجب كون الدفن مستقبل القبلة على جنبه
اليمين بحيث يكون رأسه الى المغرب وجده الى المشرق وكذا في الجسد بلا رأس بل في الرأس بلا الجسد بل في
وحده بل في كذا يمكن فيه ذلك مسئلة اذا مات ميت في السيفه فان امكن التأخير ليدفن في الارض بلا
وجبه للنداء ان لم يمكن تخوف فاده او شنع مانع يقتل ويكفر ويحط ويصلي عليه بوضع في خابية ويوكأ
راسها ويلقى في البحر مستقبل القبلة على الا حوط وان كان الاقوى عدم وجو الاستقبال او ثقل الميت بحجر او نحو
بوضعه في رجله ويلقى في البحر كذلك والا حوط مع الامكان اختيار الوجه الاول وكذا اذا خيف على الميت من
نيل العدو قبره وتمثل مسئلة اذا مات كافرا كتابية او غير كتابية ومات في بطنها من مسلم بنكاح او شبهة
او ملك يمين تدفن مستدبرة للقبلة على جانبها الايسر على وجه يكون الولد في بطنها مستقبلا والا حوط
العمل بذلك في مطلق الحين ولو لم تلحق الروح في بل لا يخلو عن فوهه مسئلة لا يعتبر في الدفن قصد القربة
بالكفوف في القبر اذا علم ان ابي لا يبرئ لو علم ان ما قصد القربة مسئلة اذا خيف على الميت من اخراج السع ياد وجب احكام القبر
بما حفظ من القبر والا حوط في ذلك كما ان في السيفه اذا اريد القاء البحر لا بد من احكامها من منع حيوان البحر باية
مد ظله

هذه الكيفية محل اشكال كما يروى من مد ظله العالي

اللقاء مسئلة مؤنة اللقاء في البحر والحجر والحديد الذي ثقل به او غايبة التي يوضع فيها تخرج
 من اصل التركة وكذا في الاجر والقيروالتادج في موضع الحاجة اليها مسئلة بشرط الدفن ايضا
 الوان كالصلوة وغيرها مسئلة اذا اشبهت القبلة بعمل بالقرن ومع عدمه ايضا يقط وجوب الاستغفار
 ان لم يمكن تحصيل العلم ولو بالتأخير على وجه لا يضر بالميت ولا بالمباشرين مسئلة الاجرة الجارية حكم
 المسلم على الطفل المتولد من الزنا من الطرفين اذا كانا مسلمين وكان احدهما مسلماً واما اذا كانا من جنس
 الطرفين وكان الطرف الاخر مسلماً فلا اشكال في جريان احكام المسلم عليه مسئلة لا يجوز دفن المسلم في
 مقبرة الكفار كما لا يجوز العكر ايضا نعم اذا اشبه المسلم والكافر يجوز دفنهما في مقبرة المسلمين واذا دفن احدهما في
 مقبرة الاخرين يجوز البش او الكافر فلعلم الحرمة له واما المسلم فلا ينقض احرامه عدم كونه مع الكفار
 لا يجوز دفن المسلم في مثل المزرعة والبالوعة ونحوها ما هو هناك حرمة مسئلة لا يجوز الدفن في المكان
 وكذا في الاراضي الموقوفة لغير الدفن فلا يجوز الدفن في المساجد والمدارس ونحوها كما لا يجوز الدفن في قبر الغير
 قبل انداسه ميتة مسئلة يجب في الاجزاء المبينة من الميت حتى الشعر والسنن والظفر من
 ما يحى فلا يجب دفنها وان كان معها شيء يسير اللحم نعم يستحب دفنها بل يستحب حفظها ما حيى دفن ما حيى
 من وصية مولانا الباقر الصادق عليه السلام وعن امير المؤمنين عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله امر بدفن
 اربعة الشعر والسنن والظفر والدم وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه واله انه امر بدفن سبعة اشياء الاربعة المذكورة وبعض
 الميتة والعلاقة مسئلة اذا مات شخص في البر لم يمكن اخراجه يجب ان يسد ويجعل قبره مسئلة اذا
 مات الجنين في بطن الحامل وخيف عليها من بقاءه وجب التوسل به اخراجه بالاروق والاروق ولو بقطعة
 قطعة قطعة ويجب ان يكون المياثر النساء ووجهه او مع عدمها ما للحرام من الرجاء ان تقدره الاجابة حفظ
 لنفسها المحترمة ولو مات الحامل وكان الجنين حياً وجب اخراجه ولو ثبت بطنها فيشوجنها الا ليس يخرج لفضل
 ثم يخاط وتدفن ولا فرق في ذلك بين رجاء حياة الطفل بعد الاخراج وعدمه ولو خيف مع جوفها على كل
 منها انظر حتى يقضى فصل في المستحبات قبل الدفن وحينه وبعد وهي امور اقول ان يكون
 عمر القبر الى الترقوة او الى قامته ويحتمل كراهة الازيد الثاني ان يجعل له محذوما الى القبلة في الارض
 الصلبة بان يحفر بقدر بدن الميت في الطول والعرض مقدار ما يمكن جلوس الميت فيه في القبر وثيق في الارض
 الرخوة وسط القبر شبه الهرق يوضع فيه الميت ويحفر عليه الثالث ان يدفن في الفترة الغربية على ما ذكره

مسئلة في اطلاق تأمل الفصح
 استنبطت ان
 تفسد
 المسئلة
 ولا بعد عدم خروج
 المعنى صهيبة
 المسئلة
 لا تخرج من جهة الثالث
 او من الاصل بالمعنى
 المورثة مع المكرمة
 جم
 المسئلة
 المسئلة

بعض العلماء ألا ان يكون في البيعة مزية بان كانت مقبرة للصالحين او كان الزائر هناك ازيد الرابع
ان يوضع الجنازة دون القبر ببدعين او ثلثة او ازيد من ذلك ثم ينقل قليلاً ويوضع ثم ينقل قليلاً ويوضع
ثم ينقل في الثالثة مرتين لا يأخذ الميت أهبة بل يكره ان يدخل في القبر دفعة فان للقبر أهواً لا عظيمة الخاف
ان كان الميت رجلاً يوضع الدفعة الأخيرة بحيث يكون رأسه عند ما يلي رجل الميت في القبر ثم يدخل في القبر
من طرف رأسه أي يدخل رأسه أولاً وان كان امرأة توضع في طرف القبلة ثم تدخل عرضاً السادس ان يغشى القبر
ثوب عند ادخال الميت التلج ان يسل من نفسه سلا فيرسل الى القبر يرفق الثامن الدعاء عند التلج من النفس
بان يقول بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله ^ص اللهم الى رحمتك الى عذابك اللهم افرح له في قبره ولقنه
في حجته وثبته بالقول الثابت وقنا واياه عذاب القبر وعند معاينة القبر اللهم اجعله روضة من رياض
الجنة ولا تجعله حفرة من حفرات النار عند الوضع في القبر يقول اللهم عبدك وابن عبدك ^{وابن عبدك} نزل بك وانت خير
منزول به وبعد الوضع فيه يقول اللهم جاف الارض عن جنبي وصاعد علمي ولقنه منك رضوانا وعند وضعه
في التلج يقول بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله ^ص ثم يقرأ فاتحة الكتاب اية الكرسي المودتين وقل هو الله ^{احد}
ويقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وما دام مستغلاً بالتشريح يقول اللهم صل وحدته وانز وحشته وامن
روحه واسكنه من رحمتك رحمة تغنيه بها عن رحمة من سواك فائتمار رحمتك للظالمين عند الخروج من
القبر يقول انا لله وانا اليه راجع اللهم ارفع درجاتي في عليين واخلف علي عقبتي الغابرين وعند تحنيطه
العالمين وعند اهالة التراب عليه يقول انا لله وانا اليه راجع اللهم جاف الارض عن جنبي واصعد
اليك بروحك لقيته منك رضوانا واسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من سواك وايضا يقول انا
بك وتصديقاً بعنتك هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايماناً وتليماً ^{سبح}
ان تحل عفا لك من بعد الوضع في القبر ويبدأ من طرف الرأس العاشر ان يحسن من وجهه ويجعل خذ على
الارض ويعمل له سادة من تراب التلج فيسند ظهره بلبنة او مددة لئلا يستلقي على قفاه الثامن
عشر جعل مقدار لبنة من تربة الحجير على السلام تلقا وجهه بحيث لا تصل اليه النجاسة بعد الانفا ^{لث}
تلقينه بعد الوضع في التلج قبل التراب بالدين بان يضرب بيده على منكبه الا يمز ويضع يده اليسرى ^{منكبه}
الايسرى بقية ويبدأ في الاذن ويحركه تحريكاً شديداً ثم يقول يا فلان بن فلان اسمع افهم ثلاث مرات
الله وتك وتحمدينك والاسلام دينك والقران كتابك على امانك والحز امانك الى اخر الامثلة

افهم يا فلان ويعيد عليه هذا التلقين تلك قرأت ثم يقول ثبثك الله بالقول الثابت هداك الله الى
صراط مستقيم عرفك الله بدينك وولياك في مستقر من رحمة الله جاف الارض عن جدي واصعد بروحه
اليك لقة منك هانا اللهم عفوا عفوا واجمع كلمة التلقين ان يقول اسمع افهم يا فلان بن فلان ثلاث مرات
ذاكر اسم الله اسم ابيه ثم يقول هل انت على العهد الذي فارقتنا عليه من شهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك
وان محمدا صلي الله عليه واله عبده ورسوله وسيد النبيين وخاتم المرسلين وان عليا امير المؤمنين وسيد
الوصيين امام افترق الله طاعته على العالدين وان الحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وموسى
بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن محمد والحسن بن علي والقائم الحجة المهدي صلوا الله عليهم ائمة المؤمنين
وجمع الله على الخلق اجمعين ائمة هداية يار يا فلان بن فلان اذا انك الملك المكيان المقربان رسولين مر عند
تبارك وتعالى وسلاك عزوتك عزيتك وعزديك عزك اياك وعزيتك عن ائمتك فلا تخف ولا تخزن
وقل في جوارحها الله دعي ومحمد صلي الله عليه واله النبي والاسلام ديني والقران كتابي والكعبة قبلتي وامير المؤمنين
علي بن ابي طالب والحسن بن علي المجتبي امامي والحسين بن علي الشهيد بكر بلا امامي وعلي بن العابد امامي ومحمد
الباقر امامي وجعفر الصادق امامي وموسى الكاظم امامي وعلي الرضا امامي ومحمد الجواد امامي وعلي الهادي
امامي والحسين العسكري امامي والحجة المنتظر امامي هؤلاء صلوات الله عليهم اجمعين ائمة وصادق وقادني
شفعاني بهم اتقوا من اعدائهم ابرءوا في الدنيا والاخرة ثم اعلم يا فلان بن فلان ان الله تبارك وتعالى نعم
الرب وان محمدا صلي الله عليه واله النعم الرسول وان علي بن ابي طالب اولاده المعصومين الائمة الاثني عشر
نعم الائمة وان ما جابه محمد صلي الله عليه واله الحق وان المون حق وسؤال منكرو بكر في القبر حق والبيعت حق
والشور حق والصراف حق والميزان حق وتطير الكتب حق وان الجنة حق والدار حق وان الساعة آتية لا ريب
فيها وار الله يبعث من في القبور ثم يقول افهم يا فلان وفي الحديث انه يقول فميت ثم يقول ثبثك الله بالقول
الثابت وهذا الله الى صراط مستقيم عرفك الله بدينك وولياك في مستقر من رحمة الله ثم يقول
اللهم جاف الارض عن جدي واصعد بروحه اليك لقة منك برها نالهم عفوا عفوا والاولى ان يلقين
بما ذكر من العرب وبلسا الميت ايضا ان كان غير عربي الرابع عشر ان يلد الله بالدين يحفظ الميت من وقوع
التراب عليه والاولى الابتداء من طرف رأسه ان احلقت اللين بالطين كان احسن الخامس عشر ان يخرج
المباشر من طرف الرجلين فانه باب القبر السادس عشر ان يكون من يضعه في القبر على طهارة مكشوف الرأس

نازعاً عامته وودائه ونفليه بل وخفيه الا لضرورة السابغ عشران يهيل غيرة من حضر التراب عليه
 بظهر الكف قائلاً انا لله وانا اليه راجعون على ما مر الثامن عشر ان يكون المباشرة لوضع المزة في القبر محارمها وزوجها
 ومع عدمهم فارحامها والا فالاجانب لا يبعدان يكون الاولى بالنسبة الى الرجل الاجانب التاسع عشر رفع القبر
 عن الارض بمقدار اربع اصابع مضمومة او مفرجة القسرين تربيع القبر بمعنى كونه اذ اربع زوايا قائمة ونسطحة
 يكون تسيمه بل تركه احوط الحادس عشر ان يجعل على القبر علاقة الثاني والثامن ان يرش عليه الماء والاوى ان
 ان يستقبل وينتد بالرش عند الرأس الى الرجل ثم يدربه على القبور حتى يرجع الى الرأس ثم يرش على الوسط ما يفضل
 من الماء ولا يبعد استجاء الرث الى اربعين يوماً واربعين شهراً الثالث عشر ان يضع الحاضرون بعد الرث أصابعهم
 مفرجان على القبر بحيث يبقى اثرها والاوى ان يكون مستقبل القبلة ومن طرف رأس الميت واستجاء الوضع المذكور
 اكد بالنسبة الى من لم يصل على الميت واذا كان الميت هائماً فالاولى ان يكون الوضع على وجهه يكون اثر الاصابع
 اريد بان يزيد غمراً ليدل على استجاء ان يقول حين الوضع بسم الله ختمك من الشيطان ان يدخلك ايضا يستحب ان
 يقر مستقبل القبلة سبع مرات انا الزلناه وان يستغفر له ويقول اللهم جان الارض عجباً اصعد اليك
 ولقائك منك رضواناً واسكن قبره من رحمتك ما تقب به عن رحمة من سواك او يقول اللهم ارحم غرته وصل
 والروح حشنة وامن دونه وافضر عليه من رحمتك واسكن اليه من برود عفوك وسعة غفرانك ورحمتك ما
 لها عن رحمة من سواك واحضر مع من كان يتولاه ولا يختر هذه الكيفية بهذا الحالة بل يستحب عند زيارة
 كل مؤمن قرأه انا الزلناه سبع مرات وطلب المغفرة وقراءة الدعاء المذكور الرابع عشر ان يلفظ الولى او
 من يأذن له تلقيناً اخر بعد تمام الدفن ورجوع الحاضرين بقوله تعالى نوحاً ما ذكر فان هذا التلقين يوجب عند نوال
 التكبير برضاه فالتلقين يستحب في ثلثة مواضع حال الاحضار وبعد الوضع في القبر وبعد الدفن ورجوع
 الحاضرين وبعضهم ذكر استحبابه بعد التكفين ايضا ويستحب الاستقبال حال التلقين وينبغي في التلقين بعد
 الدفن وضع الفم عند الرأس وقبض القبر بالكفين الخامس عشر ان يكتب اسم الميت على القبر او على لوح او حجر
 وينصب عند رأس التراب الغشرون ان يجعل في دفن عقيق مكتوب عليه لا اله الا الله ربى محمد نبى على وآله
 الحبر الى اخر الائمة ائمتى السابغ والغشرون ان يوضع على قبره شئ من الجص على ما ذكره بعضهم والاوى كونه
 حراً الثامن والغشرون قفزة المصاب تسليته قبل الدفن وبعد الثلثة افضل الرجوع اليها العرف ويكفى في
 تراجمه ودية المصا اياه ولا حد لزمانها ولزادت الى العبد يد خرب قد لى كان تركها اولى يجوز الجلوس

للتغزية ولا حمله ايضا وحده بعضهم بيومين او ثلث وبعضهم على ان لا يزيد من يوم مكروه ولكن المكان
 المجلس بقصد فرائد القرآن والدعاء لا يبعد جماعة التاسع الغفران ارسال الطعام الى اهل الميت ثلثة ايام
 ويكره الاكل عندهم وفي خبر انه عمل اهل الجاهلية الثلثون شهادة اربعين وخمسين من المؤمنين للميت بخبر بان
 يقول اللهم انا لا نعلم من الاخير اوانت اعلم به منا الواحد الثلثون البكاء على المؤمن الثاني والثلاثون ان يلبس
 صاحب المصيبة نفسه بتذكرو موت النبي فانه اعظم المصائب الثالث والثلاثون الصبر على المصيبة الاحتساب والثناء
 بالانبياء والاوصياء والصلحاء خصوصا في موت الاولاد الرابع والثلاثون قولي انا لله وانا اليه اجبر كلما ذكر
 الخامس والثلاثون زيارة قبور المؤمنين السلام عليهم بقول السلام عليكم يا اهل الديار الخ وقرائة القرآن طلب الحنة
 والمغفرة لهم ويتأكد في يوم الاثنين والخميس خصوصا عصر وصحبة التبت للرجال والنساء بشرط عدم الخرج ^{النسب} و
 وليستحب ان يقول السلام على اهل الديار من المؤمنين رحم الله المقدمين منكم والمتأخرين وانا انشاء الله بكم كما
 وليستحب للزائر ان يضع يده على القبر وان يكون مستقبلا وان يقرأ انا ازلنا ربنا سبع مرات وليستحب ايضا قراءة الحمد
 المعوذتين واية الكرسي كل منها ثلث مرات والاولى ان يكون جالسا مستقبل القبلة ويحوز قائما وليستحب ايضا
 قراءة يس وليستحب ايضا ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم السلام على اهل لا اله الا الله من اهل لا اله الا الله
 كيف جدتم قول لا اله الا الله من لا اله الا الله يا لا اله الا الله بحم لا اله الا الله اغفر لمن قال لا اله
 الا الله واحشرا في زمرة من قال لا اله الا الله محمد رسول الله على الله الشاوش ^{لكن} وتطلب الحاجة عند قبره
 السادس والثلاثون دفن الاقارب مقاربين التاسع والثلاثون التعميد الاسترجاع وسؤال الخلف عند موته الولد الرابعون
 صلاة الهدية ليلة الدفن وهي على رواية ركعتان يقرأ في الاولى الحمد اية الكرسي وفي الثانية الحمد بعد عشر
 مرات ويقول بعد الصلوة اللهم صل على محمد وال محمد وابعث نوابها الى قبر فلان وفي رواية اخرى في الركعة
 الاولى الحمد وقل هو الله احد مرتين وفي الثانية الحمد الكاثر عشر مرات وان اتى بالكفين كان اولى ^{تكفي}
 صلوة واحدة من شخص واحد وايتان اربعين اولى لكن لا يقصد الورد والخصوصية كما انه يحوز القدر من
 شخص واحد بقصد اهداء الثواب الا حوط قراءة اية الكرسي الى هم فيها خالدون ولما هزلت وقته تمام
 الليل وان كان الاولى اذ لم بعد العشاء ولو اتى بغير الكيفية المذكورة سهوا عاد ولو كان بتر اية من انا
 انزلناه واية من اية الكرسي ولو نسي من اخذ الاجرة عليها فترك شيئا منها وجب عليه ردها الى
 صاحبها وان لم يعرفه تصدق بها عن صاحبها وان علم برضاها اني بالصلوة في وقت اخر وهذا هو الباقي ^{الميت}

التابع والثلاثون احكام
 بناء القبر من

لا يقصد الورود مكسلة اذا نقل الميت الى مكان اخر كالغيات واخر الدفن الى مدة فصوله ليلة الدفن
تؤخر الى ليلة الدفن مكسلة لا فرق في استجبا القرية لاهل المصيبة بين الرجال والنساء الثقات
منهم متعزات عما تكون به الفتنة ولا بأس بتغرية اصل الذمة مع الاحتراز عن الدعاء لهم بالاجر الا مع مصلحة تقيف
ذلك مكسلة ليجب الوقية بمال الضام مائة بعد موته **فصل في مكرهاة الدفن** وهي ايضا اموال
دفن ميتين في قبر واحد بل قيل بحرمة مطلقا وقيل بحرمة مع كون احدهما امرأة اجنبية والاخرى الجواز مطلقا
مع الكراهة نعم الا حوط التركة الا لضرورة ومعها الاولى جعل حائل بينهما وكذا يكره حمل جنازة الرجل والمرأة
على سرير واحد الا حوط تركه ايضا الثاني فرش القبر بالساج نخود من الاجر والحجر الا اذا كانت الارض ندية
واذا فرش ظهر القبر بالاجر ونخود فلا بأس به كما ان فرش بمثل حصير طيفة لا بأس به وان قيل بكراهة انيق ^{لكن} الثا
نزول الاب في قبر ولده خروفا عن جرعه وفوات اجره بل اذا خيف من ذلك في سائر الارحام ايضا يكون مكرهاة
بل قد ينكر كراهة نزول الارحام مطلقا الا الزوج في قبر زوجته والمحرمة في قبر محارمة الرابع ان يهيل ذوالرحم
على راحة التراب فانه يورث فتاوة القلب الخامس سد القبر بتراب غير ترابه وكذا ان يلبس به غير ترابه فانه ثقل على
الميت السادس تحصيله بطريق غير ضرورة وامكان الاحكام المندوب بدنه والقدر المتقرر من الكراهة انما هو
بالنسبة الى باطن القبر لا ظاهره وان قيل بالاطلاق السابع تجديد القبر بعد اندراسه لا قبور الانبياء والاولاد ^{صا}
والصلحاء والعلماء الثامن تسيمه بل الا حوط تركه التاسع البناء على عدا قبور من ذكر والظاهر عدم كراهة الدفن
تحت البناء والتعفن العاشر اتخاذ القبرة مسجدا لا مقبرة الانبياء والائمة والعلماء الحادي عشر المقام على القبور
الا الانبياء والائمة الثاني عشر اجلدس على القبر الثالث عشر البول والغائط في المقابر الرابع عشر الضحك في المقابر
الخامس عشر الدفن في الدور السادس عشر تخيل القبور وتكليفها بما يوجب حرمة الميت السابع عشر المنع على القبر
من غير ضرورة الثامن عشر الاكاء على القبر التاسع عشر ازال الميت في القبر بغصة من غير ان يوضع الجنازة قربا
منه ثم رفعها ووضعها دفعا كما مر العشر رفع الفخ من الارض ازيد من اربع اصابع مفرجات الحاذي العشرون
نقل الميت من بلد موته الى بلد اخر الا الى المشاهد المشرفة والا ما كن المندبت والمواقع المحترمة كالنقل من
عرفات مكة والنقل الى الخيف فان الدفع فيه يدفع عذاب القبر وسؤال الملك والكريل والكاهن وسؤال
قبور الائمة بل الى مقابر العلماء والصلحاء بل لا يعد استجباب النقل من بعض المشاهد الى بعض المآجرات
النسبية والظاهر عدم الفرق في جوار النقل بين كونه قبل الدفن او بعده من والى بحرمة الثاني مراده ما اذا

في البكاء والنوح على الميت

١٣٥

س
اقرب عدم الجواز
الافراج اضيق

استلزم البكاء لانه فخرج روح الميت فيه بعد ان يبث سبع ايام في الارض فيخرج من جوفه المشيمة
مثلا ثم لا يبعد النقل الى المشاهدة المشرو وان استلزم في الميت ان لا يوجب المسكين من ميت فاقول ان الميت
ومن تجا اليهم من مراعاتهم به فقد اعتصم بالله نعم والموتى لهم غيبا صلوات الله عليه واجمعين مسئلة
البكاء على الميت ولو كان مع الصلوة بل قد يكون واجحا اذا كان مسكنا للحن وحرقة القلب بشرط ان لا يكون
منايا للرضا بقضاء الله ولا فرق بين الرحم وغيره بل قد فرستحيا البكاء على المؤمن بل يتفاد من بعض خبا
جواز البكاء على الالف الضال والخبر الذي نقل من ان الميت بعد بكاء اهله فيعنفه الله لقوله تعالى ولا يزوروا
وزراهم واما البكاء المتمثل على الخرج وعدم الصبر فجاز ما لم يكن مقرونا بعد الرضا بقضاء الله نعم يوجب
الاجرة ولا يبعد كراهته مسئلة يجوز النوح على الميت بالنظم والشعر لا يتغير الكذب لا يكسر شيئا على الولد^{النور}
لكن يكره في الليل ويجوز اخذ الاجرة عليه اذا لم يكن بالباطل لكن الاولى ان لا يشترط او لا مسئلة لا يجوز
اللطم والخذش وجر الشعر بل والقراخ الخارج عن حد الاعتدال على الاحوط وكذا لا يجوز شق الثوب على
غير الاب والاخ والاحوط تركه فيهما ايضا مسئلة في جز المزة شعرها في المصيبة كفارة شهر رمضان
نقذ كفارة اليمين وكذا في خدشها وجهها مسئلة في شق الرجل فربما في موت زوجته او ولد كفارة^{لهم}
وهي اطعام عشرة مساكين او كوتهم او تحرير رقبة مسئلة يحرم نبش القبر وان كان طفلا او مجنونا او مع
العلم بالنداسة صيرورته ترابا ولا يكفي الظن به وان بقي عظاما فان كان صلبا ففي جواز نبشه اشكال واما
مع كونه مجرد صورة بحيث يصير ترابا بالفي حركة فالظاهر جوازه نعم لا يجوز نبش قبور الشهداء والعلماء
والصلحاء واولاد الائمة ولو بعد الانداس انطالت المدة سيما اتخذ منها زرا او متجارا والظاهر في
صدق النبش على بروز جسد الميت فلو اخرج بعض تراب القبر وحفر من دون ان يظهر جسد لا يكون من^{النبش}
المحرمة والاولى الانالة بالعرف وهتك الحرمه وكذا لا يصعد النبش اذا كان الميت في سرداب فحق باب
لوضع ميت اخر خصوصا اذا لم يظهر جسد الميت وكذا اذا كان الميت موضوعا على وجه الارض وبني عليه بناء
لعدم امكن الدفن او باعتقاد جوازه او عصيا نانا فان اخرج لا يكون من النبش وكذا اذا كان في تابوت
من صخرة او نحوها مسئلة يستلزم من حرمة النبش موارد الاول اذا فرغ في المكان المقصود عدوانا او
جملأ او نسيانا فانما يجب نيل مع عدم رضا المالك ببقائه وكذا اذا كلفه مغضوبا او دفن في^{مغضوب}
محل اشكال ج ط ولا شئ من المحرمات الاخر ج ط برودي مدغلة العالي

قبول العوض أو الأعراف فمسئلة إذا اذن في دفن ميت فمكده لا يجوز له ان يرجع في اذنه بعد الدفن سواء
 كان مع العوض وبدونه لانه المقدم على ذلك فيتم دليل حرمة البشر وهذا خلاف ما اذا اذن في القبلة في داره
 فانه يجوز له الرجوع في أثناء الصلوة ويجب على المصل قطعها سعة الوقت حتى القطع انما هو بالنسبة الى المصل فقط
 بخلاف حرمة التبر فانه لا فرق في بين المباشر وغيره نعم الرجوع عما اذن بعد الوضع في القبر قبل التراب
 هذا اذا لم يكن الاذن في عقد لازم والا ليس له الرجوع ^{سقط} فمسئلة اذا خرج الميت المدفون في ملك القبر
 بنشر نائش او سيل او سبع او نحو ذلك لا يجب عليه الرضا والا اذن بدفنه ثانيا في ذلك المكمل له الرجوع عن
 اذنه الا اذا كان لازما عليه بعقد لازم فمسئلة اذا دفن في مكان مباح فخرج باحد المذكور لا يجب دفنه ثانيا في
 ذلك المكان بل يجوز ان يدفن في مكان اخر والا حوط الاستيدان الولي في الدفن الثاني ايضا نعم اذا كان خطئا
 مجرد او نحو ذلك لا يبعد عدم اعتبا اذنه وان كان حوط مع امكان فمسئلة يكره اخفاء موت انسان من اولاده
 واقربائه الا اذا كان هناك جهة رجحان فيه فمسئلة من الامكنة التي يتحب الدفن فيها ويجوز النقل اليها
 ومكة ارجح من سائر مواضع في بعض الاخبار ان الدفن في الحرم يوجب الامن من الفرع الاكبر وبعضها ^{سقط}
 نقل الميت من عرفات الى مكة المظنة فمسئلة ينبغي للمؤمن اعداد قبر لنفسه سواء كان في حال المرض او الصحة ويصح
 ان يدخل قبره وتقرأ القرآن فيه فمسئلة يستحب بذل الارض لدفن المؤمن كما يستحب بذل الكفن له وان كان
 غنيا ففي الخبر من كفر مؤمنا كان من ضمن كونه الى يوم القيمة فمسئلة يستحب المباشرة بحفر قبر المؤمن
 ففي الخبر من حفر لمؤمن قبرا كان كبرياؤه بيا موافقا الى يوم القيمة فمسئلة يستحب مباشرة غسل الميت ففي
 الخبر كان فيما ناجى الله به موسى عليه السلام قال يا رب لم يغسل الموتى قال اغسله من ذنوبه كما ولدته فمسئلة
 لا نسا اعدا الكفن وجعلت يتيه تكرار النظر اليه في الحديث قال رسول الله اذا اعد الرجل كفن كان مأجورا كلما نظر اليه
 وفي خبر اخر مكتوب من الغافلين كان مأجورا كلما نظر اليه فمسئلة الاغسال المندوبة وهي كثيرة ^{بعضها}
 سبعا واربعين بعضها اثمانا الى خمسين وبعضها الى ازيد من ستين وبعضها الى سبع ثمانين وبعضها الى
 مائة وهي اقسام زمانية ومكانية وفعلية اما للفعل الذي يربط بفعل وتلفعل الذي فعله والمكانية
 ايضا في الحقيقة فعلية لانها اما للدخول في المكان او للكون فيه اما الزمانية فاعمالا احدها غسل الجمعة
 رجحانه من الضروريات وكذا ما اذا استجاب له معلوم من الشرع والاخبار في الحث عليه كثيرة وبعضها انه يكون

مل لا یخلو من قوۃ مطلقا کما بر وجهی مدخله العاف

طهارة له من الجمعة الى الجمعة وفي اخر غسل يوم الجمعة طهارة لما بينهما من الذنوب من الجمعة الى
الجمعة وفي جملة منها التعبير بالرجوع في الخبر واجبة على كل ذكر وانتهى من خروجه من عتبة في اخر غسل يوم الجمعة
واجبة على كل ذكر وانتهى من خروجه من عتبة في ثالث الغسل واجبة يوم الجمعة وفي رابع قال الراوي كيف صار غسل
واجبا فقال ان الله اتم صلوة الفريضة بصلوة النافلة الى ان قال وانتم وضوا النافلة بغسل يوم الجمعة
خامس لا يترك الا فاستوى في سادس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان كان في وقت فغسله ان يغسل ويغسل في صلوة
وان مضى الوقت فقد جازت صلوة الى غير ذلك ولذا ذهب جماعة الى وجوبه منهم الكيليني والصدوق وشيخنا
البهائي على ما نقل عنهم لكن الاقوى استحبابه والوجوب في الاخبار منزل على تأكد الاستحباب فيها قرآن
كثيرة على اداة هذا المعنى فلا ينبغي الاشتغال في عدم وجوبه وان كان الا هو ط عدم تركه مسئلة وقت
غسل الجمعة من طلوع الفجر الثاني الى الزوال وبعد الى اخر يوم السبت قضاء لكن الاولى والاهوط فيما بعد
الزوال الى الغروب من يوم الجمعة ان يروى القرية من غير قرض لا داء والقضاء كما ان الاولى مع تركه
الى الغروب ان يأتي به بعنوان القضاء في طهار السب لا في ليلة واخر وقت قضاء غروب يوم السبت واخذل
بعضهم جواز قضائه الى اخر الاسبوع لكنه مشكل نعم لا بأس به لا بقصد الورد بل برجاء المطلوبية لعدم
الدليل عليه الا الرضوى الغير المعلوم كونه منه عليه مسئلة يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس بل ليلة
الجمعة اذا خاف عوز الماء يومها اما تقديمه ليلة الخميس فتشكل نعم لا بأس به مع عدم قصد الورد ولكن اخذل
بعضهم جواز تقديمه حتى من اول الاسبوع ايضا ولا دليل عليه واذا قدمت يوم الخميس لم يتمكن منه يوم
الجمعة ليجب اعادته وان تركه ليجب قضاء يوم السبت اما اذا لم يتمكن من اداء يوم الجمعة فلا ليجب قضائه
واذا دار الامر بين التقديم والقضاء فالاولى اختيار الاول مسئلة ليجب ان يقول حين الاعتناء ^{نهدي}
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وال محمد واجعلني من
التوابين واجعلني من المتطهرين مسئلة لا فائدة في استحباب غسل الجمعة بين الرجال والمرة واتحاضه والمسا
واخر العبد من غسل الجمعة ومن غسله الغضربل الاقوى استحبابه للصبي المميز نعم بشرطه العبدان
المولى اذا كان منافيا لحقه بل الا هو مطلقا وبالنسبة الى الرجال اكد بل في بعض الاخبار خمسة
تركة للنساء مسئلة يستفاد من بعض الاخبار كراهة تركه بل في بعضها الامر باستغفار التاركة
في الفقه واليه ^ط وانهم الوضوء وعن الخامس وانهم وضوء الفريضة ^ط على الزوال واما بعد فلا ليجب اعادته ^ط

في الأغسال المندوبة

١٣٩١

وعن أمير المؤمنين ^{عليه السلام} أنه قال في مقام التوبخ لشخص والله كانت أعجز من نادر الغسل يوم الجمعة فإنه لا يزال في
 ظهره الجمعة الأخرى ^{مسألة} إذا كان يحوز الغسل يوم الجمعة لا غوازال الماء بل لا مراه كعدم الممكن من
 استعماله أو فقد عوض الماء مع وجوده فلا يبعد جواز تقديمه أيضا يوم الخميس وكان الأولى عدم قصد ^{الغسل}
 والرد بل الاتيان برجا المطلوب ^{مسألة} إذا شرع في الغسل يوم الخميس من جهة خوف غوازال الماء يوم الجمعة ^{فتين}
 في الأثناء وجوده وتمكن منه يومه باطل غسله ولا يجوز تمام طهيد الغوازال والعذر منه العمل آخر مستحب لا
 إذا كان من الأول قاصدا لأمرين ^{مسألة} الأولى آتية قربا من الزوال وإن كان يجزئ من طلوع الفجر ^{له}
 كما ^{مسألة} ذكر بعض العلماء أن في القضاء كلما كان أقرب إلى وقت الأداء كان أفضل فإنيانه في صحة
 السبب أولى من آتيانه عند الزوال منه أو بعد وكذا في القديم فعصر يوم الخميس أولى من صبحه وهكذا لا يخبر
 عن وجه أن لا يكون واضحا أو أفاضل فبعد الزوال من يوم الجمعة من يوم السبت أشكال فيه أن قلنا بكونه قضاء كما
 هو الأقوم ^{مسألة} إذا نذر غسل الجمعة عليه ومع تركه عدا يجب الكفارة والأحوط قضاء السبت إذا تركه وهو العذر
 التمكن منه فالأحوط قضاء ما الكفا فلا تجب مع التعمد ^{مسألة} إذا اعتل تخيل يوم الخميس ^{فتين} التقدير والتخييل يوم
 فتين كونه يوم الجمعة فلا يبعد الصحة خصوصا إذا قصد الأمر الواقع وكان الاشتباه في النطق وكذا إذا ^{غسل}
 بقصد يوم الجمعة فتين كونه يوم الخميس مع غوازال أعواز أو يوم السبت أو لو قصد غلا آخر غير غسل
 أو قصد الجمعة فتين كونه مأمورا الغسل آخر في الصحة أشكال إذا قصد الأمر الفعلي الواقع وكان الاشتباه
 في النطق ^{مسألة} غسل يوم الجمعة لا ينقض لئنه من أحد الأصغر والأكبر أو الفقد بجاده يوم الجمعة قد
 حصل ^{مسألة} الأقوى صحة غسل الجمعة من الحائض بل لا يبعد جوازه عن غسل الجنان بل عن غسل ^{الحض}
 إذا كان بعد انقطاع الدم ^{مسألة} إذا التقى على الغسل لفقد الماء أو غرض يفتح لئنه يجزئ نعم لو تمكن
 من الغسل قبل خروج الوقت فالأحوط الغسل لأدراك السحب الثاني من الأغسال الرواتب ^{مسألة} ليأخر
 رمضان يستحب الغسل في ليالي الأفراد من شهر رمضان تمام ليالي العشر الأخيرة ويستحب في ليلة الثالث
 والغير غسل آخر في آخر الليل وأيضا يستحب الغسل في اليوم الأول منه فعلى هذا الأغسال المستحب فيه اثنا
 وعشرون وقيل باستحباب الغسل في جميع لياليه حتى ليلة الأرواح عليه بصيراثان وثلاثون ولكن لا دليل
 بل الأقوى عدم الصحة مطلقا كما الأقوى عدم حرمانه عنها كما مرجه ^{مسألة} لا يستحب بدلية التمسك بوضوء الأغسال
 الغير الراجعة لأحد نعم لا بأس بالآتيانه برجا المصحوح ^{مسألة} ما قبل الأولى بعد راحة اللبس ح طار وحر مد

الأحد عدم الغسل
 من تأمل الأحكام
 بقصد الغسل
 من دون غرض
 البصاء الصبح
 من غرض
 استأنف الغسل
 حدث أحدهما قبل
 في كل مرة
 مدفوع
 مدونة
 الغسل
 بقدم أن الأقوى عدم
 الأحكام جبه مدونة
 الغسل
 التبعين القضاء

وهي اوله ووسطه واخره ويوم السابع والعشرين منه وهو يوم المبعث وقتها من الفجر الى الغروب عن
الكفعمي والمجلس استجابة ليلة المبعث ايضا ولا بأس به لا بقصد الورد والتكبير غل يوم العتد الاول
ايتانه قبل الزوال منه الثامن يوم المباهلة وهو الرابع والعشرون من فخر الحج على الاقوى ان قيل انه يوم الحكا
والعشرين وقيل هو يوم الخامس والعشرين منه ولا بأس بالغسل في هذه الايام لا بقصد الورد التاسع
يوم النصف من شعبا العاشر يوم المولد وهو السابع عشر من ربيع الاول اتحاد عشر يوم النيز والثلث عشر
يوم التاسع من ربيع الاول الثالث عشر يوم دحو الارض وهو الخامس والعشرين من ذي القعدة الرابع عشر
كل ليلة من ليالي الجمعة على ما قيل بل في كل زمان شريف على ما قاله بعضهم ولا بأس بها لا بقصد الورد
لا قضاء ولا غل الرمانية اذا جاز وقتها كما لا يتقدم على زمانها مع عدم التمكن منها في وقتها الا غل
كما ذكر عن المفيد استحباب اغسل يوم عرفة في الاصحى وعن التهيد استحباب اغسلها اجمع وكذا تقدم بها مع
عدم التمكن منها في وقتها ووجه الامرين غير واضح لكن لا بأس بها لا بقصد الورد ^{الغسل} ^{مسئلة} وبما قيل يكون
مستحبا فتيقن في ربيع الايتان في كل زمان من غير نظر الى سبب غاية وجهه غير واضح ولا بأس به لا بقصد الورد
فصل في الاغسال المكانية تراعى الكيفية اذ الدخول في مكان هو الغسل لدخول الحرم مكة وللدخول فيها
لدخول مسجد ها وكعبتها ولدخول يوم المدينة وللدخول فيها ولدخول مسجد النبي وكذا الدخول في سائر المشاهد
المشرفة للائمة ووقتها قبل الدخول عند اذنته ولا يبعد استحبابها بعد الدخول للكون فيها اذا لم يغسل قبله
كما لا يبعد كفاية غسل واحد في اول اليوم واول الليل للدخول في اخره بل لا يبعد عدا الحاجة الى التكرار مع
التكرار كما انه لا يبعد جواز الدخول ايضا فيما لو اراد دخول الحرم ومكة والمسجد الكعبة في ذلك اليوم فغسل
غسلا واحدا للجميع كذا بالنسبة الى المدينة وحرمها ومسجدها ^{مسئلة} حكم عن بعض العلماء استحباب
الغسل عند اذنة الدخول في كل مكان شريف وجهه غير واضح ولا بأس به لا بقصد الورد ^{فصل} في
الاعمال الفعلية وقد قرأنا في القدر الاول ان يكون مستحبا لاجل الفعل الذي يريد ان
يفعله وهي اغسال احدها للاحوام وعن بعض العلماء وجوبه الثاني للطواف سواء كان طواف الحج او ^{العمرة}
او طواف النساء بل للطواف المندوب ايضا الثالث للوقوف بعرفات الرابع للوقوف بالمشعر الحرام
للدبح والخمسة لادخال الحلق وعن بعضهم استحبابه لرمي الجمار ايضا السابع لزيارة احد المعصومين
قريب او بعيد الثامن لرؤية احد الائمة في المنام كما فعل عن موسى برحمة الله انه اذا اراد ذلك ^{فغسل}

ثلاث ليالٍ ويناجيهم فيراهم في المنام التاسع لصلاة الحاجة بل لطلب الحاجة مطلقا العاشر لصلاة
الاستخارة بل الاستخارة مطلقا ولو من غير صلاة الحادي عشر لعمل الاستفتاح المعروف بعمل آدم داود الثاني
عشر لأخذ تراب قبر الحسين الثالث عشر لإرادة الفرح خصوصاً لإرادة الحسين الرابع عشر لصلاة الاستغفار
بل له مطلقا الخامس عشر للتوبة من الكفر الأصلي أو الارتدادى بل من الفسق بل من الصغيرة أيضاً على وجه
التاديس للنظم والاشكال إلى الله من ظلم ظالم ففي الحادي عشر الصداق مضمون إذا ظلمك أحد فلا تدع^{عليه}
فإن المظلوم قد يصبر ظالماً بالدعاء على من ظلمه لكن اغتسل وصل ركعتين تحت السماء ثم قل اللهم إن فلان
فلان ظلمني ليس لي أحد أصوب عليه غيرك فاستول في فلامنة الساعة الساعة بالاسم الذي إذا استل
به المضطرب جبه فكيفت ما به من ضرر ومكنت له في الأرض جعلت خليفتك على خلقك فاستل ان تصل
على محمد وال محمد وان تستول في الساعة الساعة فترى ما يحب السبع عشر لأن من من الخوف من ظالم
فيغسل ويصل ركعتين يحسن ركبتيه ويجعلها قريباً من مصلاه ويقول أة مرة يا حي يا قيوم يا حي لا اله الا انت
برحمتك استغثت فصل على محمد وال محمد واشئ الساعة الساعة ثم يقول استل ان تصل على محمد وال
محمد وان تلطف به وان تغلب له وان تترك له وان تخدع له وان تكفيته مؤنة فلان بن فلان بلا مؤنة وهذا
دعاء النبي يوم أحد الثاني عشر لدفع النازلة يصوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وعند الرّوال
من الأخير فيغسل التاسع عشر للباهلة مع من يدعى باطلاً العشران لتحصيل النشاط للعباد أو المحضو
صلاة الليل فمن فلاح السائل ان أمير المؤمنين كان يغتسل في الليالي الباردة لأجل تحصيل النشاط للصلاة^{الليل}
الحادي عشر للصلاة الشكر الثاني والعشرون لغسيل الميت وتكفينه الثالث والعشرون للحجارة على^{قبل}
ولكن قبل أن لا دليل عليه لعدم مصحف الجعد الرابع والعشرون لإرادة العوالة الجماع لما نقل عن الرسالة
الذهبية ان الجماع بعد الجماع بذكر الفصل بالغسل بوجوبه ولو لم يكن يغتسل ان يكون المراد غسل الجنائز
بل هو الظاهر الخامس والعشرون الغسل لكل على تقريب إلى الله كما حكى عن ابن أبي عمير وغيره معلوم وان كان
الآتيان به لا يقصد الورد ولا بأس بالقسم الثاني ما يكون مستحباً لأجل الفعل الذي فعلوه وهي أيضاً^{غسل}
أحد ما غسل التوبة على ما ذكره بعضهم من أنه من جهة المعاصي التي ارتكبوها أدباً على أنه بعد الندم
الذي هو حقيقة التوبة لكر الظاهر أنه من القسم الأول كما ذكر هناك وهذا هو الظاهر من الأخبار ومن
هذا هو الظاهر من الدليل بلا اشكال ط ب و ج د ي مد طه العالی

من كمال العلماء ويمكن ان يقال انه ذو وجهين فمن حيث انه بعد المعاصي بعد التدم يكون من القسم الثاني
ومن حيث ان تمام التوبة بالاستغفار يكون من القسم الاول وخبر مسعدة بن زياد في خصوص استعمال الغناء في
الكيف قول الامام في اخر الخبر ثم فاعتل فضل ما بدالك يمكن توجيه بكل من الوجهين والظاهر ان الشر
قبول التوبة او كمالها الثاني الغسل لقتل الوزغ ويحتمل ان يكون للشكر على توفيقه لقتل حيث انه حيوان خبيث
والاخبار في ذمة من الطرفين كثيرة ففي النبوي اقلوا الوزغ ولو في جوف الكعبة وفي اخر مرقتة فكما تامل
ويحتمل ان يكون لاجل حدث قدارة من المباشرة لقتل الثالث غسل الولود وعن الصدوق وابن خزيمة
لكنه ضعيف وفيه من حين الولادة حينئذ فالتأخير الى يومين او ثلاثة لا يضر وقد ينزل الى سبعة ايام وما
فيل يبقاها الى اخر العمر الاول على تقدير التأخير عن الحين العزم الايتان به برحاء المطلوبة الرابع الغسل
لرؤية المصنوع وذكر ان استحبابه مشروط بامر من احدهما ان يشي لينظر مقعد اليه فلو اتفق فطره او كان مجزوا
لا يستحب الثاني ان يكون بعد ثلثة ايام اذا كان مصلوبا يحس لا قبلها بخلاف ما اذا كان مصلوبا بظلم فانه
ليستحبه مطلقا ولو كان في اليومين الاولين لكن الدليل على الشرط الثاني غير معلوم الادعاء الاضاف وهو
محتمل منع نعم الشرط الاول ظاهر الخبر وهو من قصد الى مصلوب فنظر اليه حبلى عليه الغسل عقوبة وظاهر ان
مشي اليه لغرض صحيح كاداء الشهادة او تحملها لا يثبت في حق الغسل الخامس غسل من فرط في صلاة الكوفين مع
احترق القصراء تركها عذافا لئلا يستحب ان يغسل ويقضيها وحكم بعضهم بوجوبه والاقرى عدم الوجوب
وان كان الا حوط عدم تركه والظاهر انه مستحب فنه بعد الفريط المذكور ولكن يحتمل ان يكون لاجل القضاء
كما هو مذاهب جماعة فالاولى الايتان به بقصد القرية لا بملاحظة غاية او سبب وان لم يكن الزك عن فريط
اوله يكن القصر محترقا لا يكون مستحبا وان قيل باستحبابه مع التقدم مطلقا وقيل باستحبابه مع احترق
القصر مطلقا السادس غسل المرأة اذا تقيت لغير زوجها في الخبر اما امرأة تطبت لغير زوجها فالتقيل
صلاة حق تقتل من طيبها كغسلها من خبايتها واحتمال كون المراد غسل الطيب من بدنها كما عر صاحب الحد
بعيد ولا داعي اليه التابع غسل من شرب مسكرا اتمام في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله ما من احد نام على
سكر او صار عروسا للشيطان الى الفجر فعليه ان يغسل غسل الجنابة الثامن غسل من مرتب بعد غسل
مسكرا الحكمي عن المفيد استحباب الغسل لمرض عليه ما مظنون الجحاسة لا وجوبه وربما يد من
المسونة غسل المحن اذا افاق ودلسه غير معلوم وربما ياتي انه من جهة احتال جنابة حار منبهة لكن

لا يترك هذا الاحتياط
الذي احتج بها بان
مد ظله
الى

على هذا يكون غسل النجاسة ^{طهارة} واجبا لوجه لعد منها كالأثر كعدا عاده الغسل لذوى الاعذار المغتسلين
 حال العذر غسلا ناقصا مثل الحجرة وكذا عد غسل من زك النجاسة في الثوب المشترك لاحتياط فان هذا ^{الشيء}
 من الاعمال السنوية مسئلة في وقت الاعمال المكانية كما مر سابقا قبل الدخول فيها او بعد من اعادة البقاء
 على وجه يكفي الغسل في اول اليوم ليومه في اول الليل ليلته بل لا يغلو كفاية غسل الليل للنهار وبالعكس
 من قوة وان كان دون الاول في الفضل وكذا القسم الاول من الاعمال الفعلية وقتها قبل الفعل على الوجه
 المذكور واما القسم الثاني منها فوقتها بعد تحقق الفعل الى اخر العمر وانكار الظاهر اعتبارا بآثارها فورا ^{مسئلة}
 ينقص الاعمال الفعلية من القسم الاول والمكانية بالحد الاصغر من سبب كان في النوم على الاقوى
 ويحتمل عدم انقضاءها مع استنجاء عادتها كما عليه بعضهم لكن الظاهر ما ذكرنا مسئلة الاعمال المستحبة
 لا تكفي عن الوضوء لو كان محدثا يجب تروضا للصلوة ونحوها قبلها او بعدها والافضل قبلها ويجوز ان يتأخر
 في اثباتها ذبنيها ترتيبا ^{مسئلة} اذ اكر عليه اعمال متعددة زمانية ومكانية او فعلية او مختلفة يكفي
 غسل واحد من الجميع اذ ان اهاجيه بل لا يبعد كونه ^{طهارة} التداخل قهرا لكن بشرط في الكفاية القهيرة ان يكون
 مقصدا معلوما مطلوبية لا ما كان يوقى به بغضوان احتمال المنقضية لعدم معلومية كونه غسلا صحيحا حتى يكون
 مجزيا عما هو معلوم المطلوبية مسئلة نفل عن جماعة كالفيء المحض والعلامة والشهيد والمجلى استحباب الغسل
 نفيا ولو لم يكن هناك غايه مستحبة او مكان او زمان ونظرهم في ذلك الى مثل قوله تعالى ان الله يحب التوابين
 ويحب المتطهرين وقوله ان استطعت ان تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل وقوله اني وضوء اطهر من الغسل
 واي وضوء افنى من الغسل ومثل ما ورد من استحباب الغسل بماء الفرات من دون ذكر سبب او غايه الى غير ذلك
 لكن انيات المطلب بمثلها امشكر مسئلة يقوم التيمم مقام الغسل في جميع ما ذكر عند عدم التمكن منه ^{طهارة}
فضل التيمم ليتوجه الغرض استعمال الماء وهو تحقيق بامور احدها عدم وجد الماء بقدر الكفاية
 للغسل او الوضوء في سفر كان او حضر ووجد ان المقدار الغير الكافي كعدمه يجب الفحص عن الماء الياس اذا كان
 في المحض وفي البرية يكفي الطلب غلوة ساهم في الخربة ولو لاجل الاشجار وغلوة ساهم في السهله في الجوارب
 الاربع عشر ^{طهارة} الماء في الجميع مع العلم بعدد بعضها لا يقطع العلم بعدد الجميع بقطع في الجميع كانه
 له وجه في المقدار وطلب مع بقا الوقت ليس الطين كالعلم في وجوه الا يزيد وان كان احده خوصا اذا كانت

فيه من قبل الاعذار
 هذا الجميع في حصول الكفاية
 نفع اصطفا في
 فيه استحالة الاعذار
 بدرجة الفزع اصطفا
 الامع امكان مرجه باقتضا
 بحيث تكون المجرع بعد مزج
 ما هو مطلقا كافي فان الاعذار
 في ذلك كما في الفزع
 اصطفا في
 مدخله
 العالي

تقدم ان الاقوى عدمه حتى تقدم عدم ثبوت بدلية عن مثلها حتى ط مدخله العالي

في مستوغات القيمة

(١٣٥)

بجدا لا يتركه في هذه الصورة فيطلب الى ان يزول ظنه ولا عبرة بالاحتمال في الازيد
مسئلة اذا شهد عدلان بعد الماء في جميع الجوانب بعضها سقط وجوب الطلب فيها وفيه ان كان لا
عدا لا كفاء وفي الاكفاء بالعكس الواحد اشكال فلا يترك الاحتياط بالطلب مسألة الظاهر وجوب الطلب
الازيد من المقدارين اذا شهد عدلان بوجوده في الازيد لا يترك الاحتياط في شهادة عد واحد مسألة
الظاهر كفاية الاستنابة في الطلب عد وجوب المباشرة بل لا يبعد كفاية نايب احد من جماعة ولا يترك
كونه عاد لا بعد كونه امينا موثقا مسألة اذا اخل وجود الماء في رحله او في منزله او في القافلة وجب تحصيله
يتحقق العدم او يحصل اليأس منه فكفاية المقدارين خاضع بالبرية مسألة اذا طلب قبل دخول وقت الصلاة ولم يجد
ففي كفايته بعد دخول الوقت مع احتمال العثور عليه لو اعاده اشكال فلا يترك الاحتياط بالاعادة واما
مع اشكال عن ذلك المكان فلا اشكال في وجوبه مع الاحتمال المذكور مسألة اذا اطلب بعد دخول الوقت
لصلاة فلم يجد يكفي لغيرها من الصلوات فلا يجب الاعادة عند كل صلاة ان لم يحصل العثور مع الاعاود
فالاحوط الاعادة مسألة المناط في التمسك والتمسك القوي هو الرأى هو التقدير القدر لوسط في القوة
والضعف مسألة يقط وجوب الطلب في صيق الوقت مسألة اذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت مع كونه
الاقوى صحة صلوته وان علم انه لو طلب لغيره لكان الاحوط القضاء خصوصا في الفرض المذكور مسألة اذا
ترك الطلب في سعة الوقت وصلى بطلت صلوته وان تيقن عدم وجود الماء نعم لو حصل منه قصد الفرية
مع تيقن عدم الماء فالاقوى صحتها مسألة اذا اطلب الماء بمقتضى وظنفته فلم يجد فتمت صلاته
ثم تيقن وجوده في محل الطلب من العلوة او الغلوتين او الرجل او القافلة صحة صلوته ولا يجب اعتناء
او الاعادة مسألة اذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب وتركه وتيقن صلاته ثم تيقن سعة الوقت لا يبعد
صلوته وانكار الاحوط الاعادة او القضاء بل لا يترك الاحتياط بالاعادة واما اذا ترك الطلب اعتقاد عدم
الماء فتبين وجوده وانه لو طلب لغيره فالظاهر وجوب الاعادة والقضاء مسألة لا يجوز اراقة الماء
الكل في اللوض او الفل بعد دخول الوقت اذا علم بعد وجدان ماء اخر ولو كان على وضوء لا يجوز له
ابطال اذا علم بعدم وجود الماء بل الاحوط عدم الاراقة وعدم الابطال قبل الوقت ايضا مع العلم
وجدانه بعد الوقت ولو عصم فارق او ابطال بغيره وصلوته وانكار الاحوط القضاء مسألة
اذا كان اخباره مفيدا للاطمئنان في كل محل اشكال في كل لا يترك في كل وجوده في كل مكان

لا يترك هذا الاحتياط
الفتح اصطهبانات
فيه تأمل بل لا يخلو
الطلان عن قوة الفتح
بل الاحوط الوجوب التمسك
لا يترك بل لا يخلو عن
الفتح اصطهبانات
على الاحوط الفتح
الاقوى عدم الاكفاء
بل الشهادة العدلين
ايضا لو لم يحصل لا يترك
بعد من شهوده
حسم
مدد
لا يخلو لزوم الاضافة
في الوقت عن القوة نعم
لو لم يتيقن فيه لم يترك
القضاء حسم مد ظله
بل الاقوى حسم مد ظله
تعالى
مسئلة في اشكال بل مع وجود
احوط حسم

اذا كان اخباره مفيدا للاطمئنان في كل محل اشكال في كل لا يترك في كل وجوده في كل مكان

من الوضوء بعد كما ترك يجوز له ان يجمع مع عدم امكن الغسل والفلاق وجود النقص في الجمع ومع ذلك كما
 تركه ايضا الرابع ^ط في تحصيل الماء او في استعماله وان لم يكن ضررا وخوفا خامس اخوف من استعمال الماء
 على نفسه او اولاده وعياله او بعض ممتلكاته او صديقه فعلا او بعد ذلك من التلف العطش او حدث وصرير
 عرج او مشقة لا تحمل ولا يقدر العلم بذلك بل لا الضرب يكفي افعال بوجوبه حتى اذا كان موهوبا ^ط
 قد يحصل الخوف مع الهماد اكل المطلب عظاميته ^ط وكذا اذا كان على دوابه وعلى شجر مخوف وان
 تكن مرتبة به واما الخوف على غير المحتر كالحربة والمرتد الفطري ومن وجب قتله في الشرع ولا يمتنع ^ط
 كما ان غير المحترم الذي لا يجب قتله بل يجوز كالكلب العقور والخير والذئب نخوها لوجوب اكلها ^ط
 جواز وفي بعض صور خوف العطش يجب حفظ الماء وعدم استعماله خوفا تلف الضرر العبر من حيث حفظه
 وخوف حدث مرض ونحوه وفي بعضها يجوز حفظه ولا يجب مثل تلف الضرر المحترمة التي لا يجب حفظها
 ان كان لا يجوز قتلها ايضا وفي بعضها يحرم حفظه بل يجب استعماله في الوضوء والغسل كما في النفوس التي
 يجب ان لا يهاضي الصورة الثالثة لا يجوز التيمم وفي الثانية يجوز ويجوز الوضوء والغسل ايضا وفي
 الاولى يجب لا يجوز والغسل ^ط مسألة اذا كان معه مائه طاهر يكفي لطهارة وماء نجس فقد حابه في
 شربه لا يكفي في عدم الانتقال الى التيمم لان وجود الماء يخرج حيث انه يحرم شربه كالتيمم في التيمم وحفظ
 الماء الطاهر لشربه نعم لو كان الخوف على اتيه لا على نفسه يجب عليه الوضوء والغسل وصرف الماء النجس
 في حفظه دابة بل وكذا اذا خاف على طفل من العطش فانه لا دليل على حرمة اشربه الماء النجس وانه وفرض شرب
 الطفل بنفسه فلا يسهل فليعمل الماء الطاهر في الوضوء مثلا ويحفظ الماء النجس لشربه لطفل بل يمكن ان
 يقال اذا خاف على رقيقه ايضا يجوز التوضي وابقاء الماء النجس لشربه فانه لا دليل على وجوب دفع الضرر ^ط
 من شرب النجس نعم لو كان رقيقه عطشا فاعلا لا يجوز اعطائه الماء النجس لشرب مع وجود الماء الطاهر كما انه
 لو باشر الشرب بنفسه ^ط مع السادسة اذا عارض استعمال الماء في الوضوء والغسل اجب عليه ان يركب بدنه او
 ان كان مما لا يحمل كما ما يكون خوف حدثه فيما عدا التيمم فلا يفرقه ماء عما يحرج له نفسه وبما روي
 به من يجوز والاشجار وغيرها بل ولو كان واجب الغسل ولا يرتفع نعم اذا عرض شخص لخطر محلك فعلا وكان واجب
 ما جازنه تعين اوجاز صرف الماء اليه والتيمم مرتبطا بان وغيره ^ط اكل الفطر من صابونه وهو موهوب فلا تسكال في وجوب
 التيمم وابقاء الماء الطاهر بل لا يخلو من قوة في غيره ايضا اذا توقف حفظه عليه وكذا في الموضع وهو موهوب فلا يفرقه

في الموضع اسكال
 متى اذا كان على ساكنة
 ما دونه في الموضع
 في اسكال فهو موهوب
 في الموضع من الحيوان
 في الموضع لا بعد ذلك
 في الموضع
 هذا لا مانع ما بعد
 من جواز غسل كاهه
 خلاف الموضع كونه
 بقدره هو لغرض
 هي الضرورة في
 من كل مع فرض كون
 لغرضه لا يجوز
 في الموضع نفس التيمم
 اذا كان جاهلا
 اضطرار في
 في ان يكون عا
 جواره في الموضع
 ونحوها مستكره
 الموضع من الخوف
 للموضع لا بعد جواره
 ما لا يبعد جواره
 في الموضع على ذلك
 من كل مكره في التيمم
 في الموضع الجواب
 مع التيمم من الماء
 في الموضع لا بعد
 في الموضع

مع ضم التيمم اليه على الاثر
الفرج اصطفايات
الاحوط تكرار الصلوات
في التوب الخمر نارة وعربا
خبري كثر لفتح مدخل
لا بعد تقديم الوضوء بناء
على بطلان صلوة فائد
الطهورين وبشرط بعد
من الماء الخمر بعد ارفع
مع بل الاحوط التيمم
لا يترك الفرج اصطفايات
بل هو لمقتضى على ما هو
الا فوى من وجوب الصلوة
عاديا مع الاختصاص
القاهرة ان حضرة
الصلوة وله جمع بطلان
الماء شوقا وصالا وان
مضر بعد ذلك الى شرب
الماء الخمر ولا يجب عليه
حفظه لدفع الاضرار
ان اخاح الى الماء بل
وقال الصلوة سواء اضطر
اليه ام لا يحرم عليه شرب
ماء الخمر ان تراحم بعد
حرمة الشرب ويكون فائد
الطهورين على الاقوى جمع
لو يمكن من الصلوة الى القبلة
لوي لا حياطة فافهم
حصل ما دار له يمكن
كونه حياطة فافهم
بعد تحصيل التيمم
التيمم عليه جمع مدخل

توبة بخت اوله يكره عند من الماء لا يفيد راحة لا من من رفع الخش او الخش ففى هذه الصورة يجب استعمال
في رفع الخش وبتيمم لان الوضوء له بدل وهو التيمم بخلاف رفع الخش مع انه مضمون في بعض صورته و
الاولى ان يرفع الخش او لا ثم يقيم ليخص كونه فائد الماء حال التيمم اذا توضا او اغسل وجهه بطلان ما مور
بالتيمم ولا امر بالوضوء والغسل نعم لو لم يكره عند ما يقيم به ايضا يتبين صرفه في رفع الخش لان الامر يدور بين
الصلوة مع نجاسة البدن او الثوب ومع الخش ومع الطهورين فمراتب رفع الخش اهم مع ان الاقوى بطلان صلوة
فاقد الطهورين فلا يفتقر رفع الخش في مسئلة اذا كان معه ما يكفي لوضوءه او غسل بعض مواضع الخش من
بدنه او ثوبه بحيث لو تيمم ايضا يلزم الصلوة مع النجاسة ففي تقديم رفع الخش على رفع الخش اشكال بل
لا بعد تقديم الثاني نعم لو كان بدنه وثوبه كراهية بخت وكان معه من الماء ما يكفي لاحد الامور من الوضوء
وتطهير البدن والثوب بما يقال تقدم تطهير البدن والتيمم والصلوة مع نجاسة ثوب او عريان على خلاف الصلوة
ولا يخلو ما ذكره من وجوب مسئلة اذا دار امر بين ترك الصلوة في الوقت وشرب الماء الخمر كما اذا كان معه
ما يكفي لوضوءه من الماء الطاهر وكان معه ماء خمر بمقدار حاجة لشره ومع ذلك لم يكره ما يقيم به التيمم لو شرب
الطاهر في فائد الطهورين ففي تقديمها اشكال مسئلة اذا كان معه ما يمكن تحصيل احدا لامين من ما
لوضوء او التيمم لا يبعد ترجيح التيمم والاشكال الى التيمم لكن لا يخلو عن اشكال الاول صرفه في تحصيل ما
اولا ليخص كونه فائد الماء ثم يقيم واذا دار الامر بين تحصيل الماء او القبلة ففي تقديمهما اشكال السابع ضيق
الوقت عن استعمال الماء بحيث لزم من الوضوء او الغسل خروج وقت الصلوة ولو كان لوقوع جزء منها خارج
الوقت وربما يقال ان المناط عدم ادراك ركعة منها الوقت فلو دار الامر بين التيمم وادراك تمام الوقت او
الوضوء وادراك ركعة او ازيد تقدم الثاني لان من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت لكن الاقوى ما
ذكرنا والقاعدة مخضفة بما اذا لم يتبين من الوقت ففلا الا مقدار ركعة فلا تشمل ما اذا بقي مقدار تمام الصلوة
فيها الى ان يبقى مقدار ركعة فالمسند من باب الدوران بين مراعاة الوقت ومراعاة الطهارة المانعة و
الاول اهم من المعلوم ان الوقت معتبر في تمام اجزاء الصلوة فع استلزام الطهارة المانعة خروج جزء
من اجزائها خارج الوقت لا يجوز تحصيلها بل ينقل الى التيمم لكن الاحوط القضاء من ذلك خصوص اذا كان
وقوع جزء من الركعة خارج الوقت مسئلة اذا كان واجدا للماء وانه الصلوة عند ان ينقضي الوقت
بل تقدم الاول كما بل هو الاقوى بناء على وجوب الصلوة عاديا عند انقضاء التيمم في الخمر كما مذهب

احكام المتروقات

١٤٩

ولكن يجب التيمم والصلوة ولا يلزم القضاء وان كان الاحتياط شديداً مسألة اذا شك في ضيق الوقت تعين على
 البقاء وتوضأ واغتسل واما اذا علم ضيقه شك كخات لخصيل الطهار والصلوة وعد ما رخص القواذ او الفريتين
 الضوتين ان في الاول لا يحتمل مع الوقت وفي الثانية يعلم ضيقه فبشكل خوف الوقت وما دون الاول لا يحصل ان يجوز
 لا يقال في التيمم خوف الوقت الصادق في الصلوة الثانية دون الاولى مسألة اذا شك عند الماء ومساو الوقت
 عن تحصيل مع قدرته عليه بحيث استلزم خروج الوقت ولو في بعض اجزاء الصلوة انقل أيضاً الى التيمم وهذه
 الصورة اقل اشكالاً من الصورة السابقة وهي ضيقة استعمال مع وجوده لصدم الوجدان في هذا القبيل
 بخلاف السابقة بل يمكن ان يقال بعدم الاشكال اصلاً فلا حاجة الى الاحتياط بالقضاء هنا مسألة من كانت
 وظيفة التيمم من جهة ضيق الوقت عن استعمال الماء اذا خالف وتوضأ واغتسل بطل لانه ليس بامور او وضوء
 لاجل تلك الصلوة هذا اذا توضأ لاجل تلك الصلوة واما اذا توضأ بقصد غايته في غير ما غايته او بقصد الكون على الطهارة هو الاثر
 من ان الامر بالشيء لا يقتضي النهي عن ضده ولو كان جاعلاً بالضيقة وان وظيفة التيمم فتوضأ فالظاهر انه
 فيصح ان كان قاصداً احكام الغايات الاخر ويطلب ان قصد الامر المتوجه اليه من قبل تلك الصلوة مسألة التيمم
 لاجل الضيق مع وجد الماء لا يلزم الا الصلوة التي ضاق وقتها فلا ينعف لصلوة اخرى غير تلك الصلوة ولو
 صار فاقد الماء حينها بل لو فقد الماء في اثناء الصلوة الاولى ايضاً لا تكفي لصلوة اخرى بل لا بد من تحدد
 التيمم لها وان كان يحتمل الكفاية في هذه الصورة مسألة لا يستباح بالتيمم لاجل الضيق غير تلك الصلوة من
 الغايات الاخر حتى في حال الصلوة فلا يجوز له ترك اية القران ولو في حال الصلوة وكذا لا يجوز له قراءة الفرائض ان
 كان بدلاً من الغسل فصحة واستباحة مقصورة على خصوص تلك الصلوة مسألة ليس في الانتقال الى التيمم
 ضيق الوقت عن واجبات الصلوة فقط فلو كان كافياً لها دون المتحجيات وجب الوضوء والاقضار عليها بل
 لو لم يكف لقراءة التوراة تركها وتوضأ القوم وجوبها في ضيق الوقت مسألة في جوار التيمم لضيق الوقت عن
 المتحجيات الموقفة اشكال فلو ضاق وقت صلوة الليل مع وجود الماء والتمكن من استعماله بشكل الانتقال الى
 التيمم مسألة اذا توضأ باعتقاد سعة الوقت فبان ضيقه فمراة اذا كان وضوءه بقصد الامر المتوجه
 اليه من قبل تلك الصلوة بطل لعدم الامر به واذا اتى به بقصد غايته اخرى او الكون على الطهارة
 كذا اذا قصد المجموع من الغايات التي يكون مأموراً بالوضوء فعلاً لاجلها واما التيمم باعتقاد الضيق
 لا يظهر فرق بينهما في حال الصور مسلمة بخلاف الوقت ج طي الا هو ج ه ب و ج د ي مد طه

حصولها فلا يعدل لانقال
 الى التيمم من
 في بيان الضيق تأمل ج
 لا وجه الكفاية في ج
 الانتقال لا يخفى عن قوه
 ج ب ر ا د ي مد طه
 في صحة اشكال لا وجه
 ما ذكره من صحة كون الماء
 بالنسبة الى ج بل من جهة ما
 الاستعمال المنوط بالقد
 الشريعة بغيره والحقبة
 من مطلقا حقه كونه
 في صحة اشكال كما مر ج
 كفاية عن تحديد الماء
 ج ه في الصورة المذكورة
 لا يخفى عن قوه وان كان
 الا هو ط ب ج د ه ج
 مد طه
 العلى
 لا يعدل الحوار بل لا يخفى
 من قوه ج ه ف ج ه ب
 مد طه العلى
 على الا هو ط ج ه مد طه
 قد مر عدم الفرق بينهما
 ج ه
 مد طه
 العلى

فإن سقته بعد الصلوة فالظاهر وجوب عادتها وإن تيسر قبل الشروع فيها وكان الوقت واسعاً وقصداً وجوباً
 وإن لم يكن واسعاً فعلاً بعد كان واسعاً ولا وجب عادة التيمم الثاني عدم إمكان استعمال الماء لما منع شرع
 كما إذا كان الماء في أنية الذهب الفضة وكان الطرف منحصراً فيها بحيث لا يتمكن من نزع فيه في ظرف آخر أو كان
 في إناء مغصوب كذلك فإنه ينقل إلى التيمم وكذا إذا كان محرم الاستعمال من جهة أخرى ^{مسألة} إذا كان
 جنباً ولم يكن عنده ماء وكان موجوداً في المسجد فإن أمكنه أخذ الماء بالمرور وجب له ينقل إلى التيمم إن لم يكن
 له أنية لأخذ الماء أو كان عنده ولم يمكنه أخذ الماء إلا بالملك فإن أمكنه الاغتسال فيه بالمرور وجب له ذلك وإن
 لم يمكن ذلك أيضاً أو كان الماء في أحد المنجذأي المسجد الحرام أو مسجد النبي ^{صلوات} فالظاهر وجوب التيمم لأجل الدخول
 في المسجد أخذ الماء أو الاغتسال فيه وهذا التيمم إنما يلحق خصوص هذا الفعل أي الدخول والأخذ والدخول
 والاعتنال ولا يرد الإشكال بأنه يلزم من صحته بطلان حيث أنه يلزم منه كونه واحداً للماء فيطل كما لا يخفى
^{مسألة} لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء إلا في موضعين أحدهما الصلوة بخارجه فيجوز مع التمكن من
 الوضوء أو الغسل على المشهور مطلقاً لكن القدر المتيقن صورة خوف فوت الصلوة منه لو أراد أن يتوضأ أو يغسل
 نفسه كان الحكم استحياباً يجوز أن يتيمم مع عدم خوف الفوت أيضاً لكن جواز المطالبة لا يقصد الورد ^{المشعر}
 الثاني للنوم فإنه يجوز أن يتيمم مع إمكان الوضوء والغسل على المشهور أيضاً مطلقاً وخبر بعضهم بخصوص الوضوء
 ولكن القدر المتيقن من هذا أيضاً هو خاصة وهي ما إذا أوى إلى فراشه قد كرر أنه ليس عليه وضوء فيمم من ثوابه
 أن يتيمم قبل دخوله في فراشه متعمداً مع إمكان الوضوء نعم هنا أيضاً لا بأس به لا بعنوان الورد بل بوجوب
 المطالبة حيث أن الحكم استحياباً وذكر بعضه موضعاً الثاني هو ما لو احتلم في أحد المنجذ فإنه يجب أن يتيمم
 للخروج إن أمكن الغسل لكنه مشكل بل المدار على أقلية زمان التيمم أو زمان الغسل و زمان الخروج حيث أن
 الكون في المنجذ جنباً حرام فلا بد من اختيار ما هو أقل زماناً من الأمور الثلاثة فإذا كان زمان التيمم أقل من زمان
 الغسل يدخل تحت ما ذكرنا من متوعات التيمم من أن موارد ما إذا كان هناك مانع شرعي من استعمال الماء فإنه ^{يأذ}
 الكون في المنجذ جنباً مانع شرعي من استعمال الماء ^{مسألة} إذا كان عند مقدار من الماء لا يكفي لوضوءه أو
 غسله وأمكنه تمسك بطنه من الماء المضاف الذي لا يخرج عن الإطلاق لا بعيداً وجوباً وبعد الخط ^{مختص}
 الوضوء أو الغسل وإن قلنا بعدم وجوب الخلط لصحة هذا الماء ^{مسألة} فصل في بيان ما يقع به التيمم

لأن الوحدان المظهر
 غير الوحدان الحاصل من
 ناحية التيمم الفرج
 على الأوطى كما تقدم
 تقدم أنه من فائدة الماء
 في أشكال الظاهرية لو
 كان واجداً لما يتم به بلا
 ما خرج عليه ذلك و
 الأخر مخرجاً على الأوطى
 حبه
 بعد وجوب حبه فله
 الأوطى من التيمم الب
 حبه
 مدطه
 العلية

طال القاه عند استباحة الملك المساجد النبوية المنجذ لأخذ الماء أو الاغتسال بهذا التيمم فهو كافئ لما يتم للصلوة وغيره مما جاز

في شرائط ما يقيم به

الاول

يجوز التيمم على مطلق وجه الارض على الاقوى سواء كان ترابا او رمل او حرا او مدرا او غير ذلك وان كان يحترق
والنوره قبل الاحراق والامعاء فلا يجوز على الاقوى عدم اجواز الطين المطبوخ كالحرف والاجر ان كان مسحوقا مثل
التراب لا يجوز على المعادن كالمخ الزئبق والذهب والفضة والقيق ونحوها ما يخرج عن اسم الارض مع تقديم ما
ذكر من وجه الارض يقيم بفبار الثوب واللبد او عرف الدابة ونحوها ما فيه غبار ان لم يمكن جمعه ترابا بالفقير
والا وجب دخل في القسم الاول والاحوط اختيار ما غباره اكثر مع فقد الغبار يقيم بالطين ان لم يمكن تخفيفه
والا وجب دخل في القسم الاول فاما يقيم به مراتب ثلاث الاولى الارض مطلقا غير المعادن الثانية الغبار الثالث
الطين مع فقد الجميع يكون فاقد الطهوين والاقوى فيه سقوط الاداء ووجوب القضاء وانكار الاحوط الاداء
ايضا واذا وجد فاقد الطهوين ثلجا او حدا فلا يقبل العلماء بوجوب مسحه على اعضاء الوضوء والغسل وان لم يحرك
مع عدم امكانه حكم بوجوب التيمم بها ومراعاة هذا القول احوط فالاقوى لفاقد الطهوين كفاية القضاء والاحوط ضم
الاداء ايضا لحوط من ذلك مع وجود الثلج المسح به ايضا هذا كله اذا لم يمكن اذابة الثلج او مسحه على وجه يحركه ولا
تعيين الوضوء والغسل ولا يجوز معه التيمم ايضا مسئلة وان كان الاقوى كما عرفت جواز التيمم بمطلوع وجه الارض
الا ان الاحوط مع وجوب التراب عدم التقدي عنه من غير فرق فيه بين اقسامه من الابيض والاسود والاصفر والاحمر
كما لا فرق في الحجر والمد ايضا بين اقسامهما ومع فقد التراب الاحوط الرمل ثم المد ثم الحجر مسئلة لا يجوز
في حال الاختيار التيمم على المحترق المطبوخ والاجر والحرف والرمد وان كان من الارض كرك في حال الضرورة بمعنى
وجدان التراب المد والحجر الاحوط الجمع بين التيمم باحد المذكورات ما عدا ما د المحطب ونحوه بالمرتبة المتأخرة
من الغبار او الطين مع عدم الغبار والطير الاحوط التيمم باحد المذكورات والصلوة ثم اعادة الوضوء وانما
مسئلة يجوز التيمم حال الاختيار على الحائط المبنى بالطين اللبن والاجر والاطل بالطير مسئلة يجوز التيمم
بطين الواسوان لم يسجد كذا الحجر الرمي وحجر النار وحجر السمر ونحو ذلك لعدم كونهما من المعادن الخارجة عن
صلا الارض وكذا يجوز التيمم بطين الارض مسئلة يجوز التيمم على الارض السجدة اذا صد كونهما ارضا بان
يكبر عليها المسئلة اذا التيمم بالطين فليست بواجبة ذلك ولا لآتم المسح بها وانه جواز اذالة بالغل
مسئلة لا يجوز التيمم على التراب المزوج بغيره من التبن او الرماد او نحو ذلك وكذا على الطين المزوج بال
الزيت او غيره لا يمكن له ان يكون طينا مع انما لا يركب مع دغاية الاحتياط المذكور وكذا لا يركب
وهو ما يعلم فم الاحوط مع الامكان مسح اليدين بالارض حتى يزول مذاوته والقبيل عليه حتى يلبس ثم يركب ومسح يداه بالارض
بالاداء فالاقوى عدمه اذ لا يركب وهو يركب على ما نقله العلامة

كان الاقوى من

الاحوط تقديم التراب على
مع التمكن المسح اصحها
قد قرأت الاحوط تقديم
مع التمكن المسح اصحها
مدفلة

لا يركب كذا في
فيه مثل المسح اصحها
فيه امثال المسح اصحها
مدفلة

العال
قد قرأت الاشكال فيه وانه
يجب الاداء فاذا انقضت
مع احد الطهوين انكر
حجم

لا يخلو وجوبه عن قوة و
في التيمم به فلا يجوز
لا يركب هذا الاحتياط
حجم
مدفلة ٧

على الاحوط على غير
مدفلة
العال

لا يركب هذا الاحتياط
حجم
فيه اشكال حجم

الزيت او غيره لا يمكن له ان يكون طينا مع انما لا يركب مع دغاية الاحتياط المذكور وكذا لا يركب
وهو ما يعلم فم الاحوط مع الامكان مسح اليدين بالارض حتى يزول مذاوته والقبيل عليه حتى يلبس ثم يركب ومسح يداه بالارض
بالاداء فالاقوى عدمه اذ لا يركب وهو يركب على ما نقله العلامة

على الاحوط الاول في القضاء
الذي يتيمم فيه ومكان التيمم
٨٤ في ارض في كون الجمع
او ما ملأه من ماء
لا يمكن من جهة الفتح
لا يترك لمع الاثر فيه
الاستهلال كما ترفعنا لمع
لا وجه ظاهر لا يشترط ابا
مكان التيمم بل المصباح
الامور المقدمة عليه في
به ومكانه والقضاء لا يقع
افعال التيمم فيه وان كان ما
المتن مع التمكن اولى الفتح
مع الاحتياط وعدم التمكن
من دفع الاشياء على الاحوة
الاولى كان الاحوط اذ اراد
بقى من اثر التيمم في
قبل الصلوة الفتح مع عدم
التيمم على الوضوء في الصلاة
واذا لم يبق من اثر التراب على
اعضائه قبل ان يتوضأ كذا يعلم
بطلان التيمم فضلا عما من
جهة نجاسة طهر او نجاسة قاتمة
بوجودها في نجاسة اعضائه
من جهة نجاسة الماء او نجاسة الارض
وانما ما ذكر من الوجه الحكم بنقل
التيمم لا يخلو من منافاة الا انه
احوط الجمع الا مع العلم بكونها
سابقا وذلك في ضرورة عدم
لمع الاثر في الجمع بين التيمم بالمشكوك
والمرتبة اللاحقة كانت الفتح
من الاحوط لولا بكونه في الوضوء
مع عدم منافاه كما هو الموضع
والافضل بالتيمم والصلوة في
عادتها لو ضاعها المصباح عند
على الاحوط في غير ما ذكر
ولا الضم الذي يخلو منه في
التيمم على الفتح في هذا الموضع
لا يترك جهته مقداره العالي

في شرط فيما يتيمم به عدم كونه مخلوطا بما لا يجوز التيمم به الا اذا كان ذلك الغير مستهلكا كمشكلة اذا
لم يكن عند التيمم او لم يكن اذ انبه وجب تركه اذا لم يكن الا الطين امكس خفيفا كمشكلة اذا لم يكن
عنده ما يتيمم به وجب تحصيل ولو بالشراب او غيره مشكلة اذا كان في نفسه التيمم بالغبا يقدم ما عبادره اريد
كأن مشكلة يجوز التيمم اختيارا على الارض والندية والتراب الذي ان كان الاحوط مع وجود اليابسة
مشكلة اذا تيمم بما يتقد جواز التيمم به فبان خلافا بطلان ما يعلل به بطلت وجب عادة او القضاء وكذا
لو اعتقد انه من المرتبة المتقدمة فبان انه من المتأخرة مع كون المقدمة وظيفة مشكلة المنك في الطين الذي
من المرتبة الثالثة كونه على وجه يلصق باليد لذا عبر بعضهم عنه بالوحل فمع عدم لصوقه يكون من المرتبة الاولى
ظاهر ان كان الاحوط تقديم اليابس والتدليك عليه فصل شرط فيما يتيمم به ان يكون طاهرا فلو كان نجسا بطل وان
كان جاهلا بخباسته او ناسيا وان لم يكن عند من المرتبة المتقدمة الا الجهر بنقله الى اللاحقة وان لم يكن من
اللاحقة ايضا الا الجهر كان فاقد الطهورين ويلحق حكمه بشرط ايضا عدم خلطه بما لا يجوز التيمم كما مر بشرط
ايضا باحد اياه مكانه والقضاء الذي يتيمم فيه ومكان التيمم فيبطل مع غيبته احده مع العلم والعلم لا
يبطل مع الجهل والى ما مشكلة اذا كان التراب في اخذه في اية الذهب الفضة فتميم به مع العلم والعلم بطل
بعد استعانة الجماعة فاشكلة اذا كان عند ترابان مثلا احدهما نجس يتيمم بهما كما ان اذا اشبه التراب بغيره
يتيمم بهما واما اذا اشبه الميا بالمغصوا اجنب منهما مع الاحتياط اشغل الى المرتبة اللاحقة ومع فقدها يكون
فاقد الطهورين كما اذا انحصر المغصو المقيمين مشكلة اذا كان عند ماء وتراب علم بفصليته احدهما لا يجوز
ولا التيمم ومع الاحتياط يكون فاقد الطهورين واما لو علم بنجاسة احدهما او كون احدهما مضافا ليجب عليه مع
الاحتياط الجمع بين الوضوء والتيمم وصح صلوة مشكلة التراب المشكوك كونه نجسا يجوز التيمم به الا مع كونها
السابقة بنجاسة مشكلة لا يجوز التيمم بما يشك في كونه ترابا او غيره مما لا يتيمم به كما مر في نقل الى المرتبة اللاحقة
ان كانت انا لاهوط الجمع بين التيمم والصلوة ثم القضاء خارج الوقت ايضا مشكلة المحسوس في مكان
يجوز ان يتيمم فيه على اشكال لان هذا المقدار لا يقدر صرفا ان يدب لو توضأ بالماء الذي فيه وكان مما لا
يمكن ان ينجزه والاشكال فيه اشد لاهوط الجمع بين الوضوء والتيمم والصلوة ثم اعادها
لا يترك مع عدمها جمع بينه وبين الفارح لا يقدر اذ لم يترك التيمم مع عدم الاحتياط مع تقديم التيمم وازالة التراب
قبل الوضوء في الصورة الاولى في كل نجس الجمع بين التيمم به والمرتبة اللاحقة في كل برزخ في كل مكان العالي

بعد ذلك مسألة إذا لم يكن غدا من التراب غيره مما يتيمة به ما يكفي كفيه معاكبر الضرب حتى تحقق
 الضرب بتمام الكفين عليه وان لم يكن يكفي بما يمكن ويأتي بالمرتب المتأخرة أيضا الكفاية ويصل وان لم
 تكن فيكفي ويحتاج بالاعادة او القضاء أيضا مسألة ليجب ان يكون على ما يتيمة به غبار يعلق باليد
 ليجب ايضا انقضاء الضرب مسألة ليجب ان يكون ما يتيمة به من ربي الارض نحو اليها بعد هذا
 مسألة يكره التيمم بالارض النجس اذا لم يكن يعلوها الملح والافلا يجوز وكذا يكره بالرقل وكذا بمهايط
 الارض وكذا بتراب طأ وتراب الطريق فكل في كيفية التيمم ويجب ان يكون ضرب باطن اليد
 معادفة على الارض فلا يكفي الوضع بدون الضرب لا الضرب باحد هما ولا الجماع على القاف لا الضرب
 حال الاختلاف حال الاضطرار يكفي الوضع ومع تعدد ضرب احدى يعضها وبضرب بالآخرى مع تعدد
 الباطن فيهما او في احدى يعضها في الظاهر فيهما او في احدى يعضها الباطن لا يقدح عذر ان لا يمس
 معها الى الظاهر الثاني مع الجهة بتمامها والجبين فيهما من قاص الشعر الى طرف
 الانف الاعلى والى الحاجبين والاحود مسهما ايضا ويعتبر كون المسح بمجموع الكفين
 على المجموع فلا يكفي المسح ببعض كل من اليدين ولا مسح بعض الجهة والجبين فخر
 التوزيع فلا يجب المسح بكل من اليدين على تمام اجزاء الممسوح الثالث مسح
 تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن اليسرى ثم مسح تمام ظاهر اليسرى
 بباطن اليمنى من الزند الى اطراف الاصابع ويجب من باب المقدمة ادخال
 يمين من الاطراف وليس ما بين الاصابع من الظاهر فلا يجب مسحها اذا المراد به بتمام ظاهر يمينه والظاهر
 الظاهر عدم اعتبار التقوى والتدقيق بل المناط صدق مسح اليد عرفا واقفا شريطة ان يكون في امور
 النية مقارنة لضرب اليدين على الوجه الذي مر في الوضوء لا يعضر فيما قصد رفع الحرج بل ولا لاسباب
 التلذذ المباشرة حال الاختيار الثالث المروءة لا كان بدلا عن الغسل المداوية عند الغسل المحل
 الهيئت عرفا بحيث تم صورته الرابع الترتيب على الوجه المذكور الخامس الابتداء باليد اليمنى واليسرى
 في الجهة واليد اليسرى التامس عدم المحال بين الماسح والممسوح التامس طهارة الماسح والممسوح والاحاد
 مسألة اذا بقي من الممسوح ما لم يمسح عليه لو كان جزءا كبيرا بطل التيمم ولو كان جزءا صغيرا لم يفسد
 التيمم غير ان وقع محدث فلا مفعول لغيره واقصد الاستباحة فلا اعتبار بوجه مقدم في الوضوء بوجه مدخل

بأن بالمرتب المتأخرة
 ايضا على الاحود الضرب
 والاحود وان هذا التيمم
 الجمع بين الضرب باليد
 والضرب باليد واليد
 هذا مع روات الروايات
 واقام مع عدمه فبالحج
 على تمام الصورة
 منه جرد المسح على ما
 بعد ان لا يكون هو الغرض
 في وجهه بوجه من راس
 يقع التيمم في راسه
 استاذ من راسه كان
 في وجهه بوجه من راس
 يعني مسح احدى يديه
 يعني المجموع جرد
 مدخل
 العلم

وذكر أن الأحوط الجمع بين
القرب بالطن والقراب
بالفهرافق أصحها
الأحوط الجمع بين
تمام مع جهة سد لقمة
هذا مع أحاد ما هو بدل
الوضوء والغسل في كفاية
الضربة الواحدة لزوم العدد
ولو احتياطاً وما على المهور
فلا بد من التمسك ولو اجتمع
ليتان له الاشتان بما هو
وظيفة ألان بحاجته بضربة
الثانية الصغ في تأمل
فالأحوط قصد الجميع أو ما
الذمة الفقه هذا على ما
يقوتيه المتن من تساوي
هو بدل عن الرضوء مع ما
هو بدل عن الغسل في كفاية
الضربة الواحدة وما على ما هو
المهور من وجوب المقدنما هو
بدل عن الغسل فلا يصح إلا إذا
ان بالضربة الثانية احتياطاً
كان التين قبل فوات المولى
فإنه بالضربة الثانية الفقه
هذا الاحتياط لا يزيل الفقه
هذا على ما هو لا قوة عند من
تساوى التيمم في كفاية الضربة
الواحدة وما على المهور فلا
يكفي تيمم واحد بقصد المهور
الأمع البيان بالنية الثانية
احتياطاً الفقه وقصد الوضوء
أضاه مطلقاً هذا واجباً
لا يزيل جهة مدخل العالي

يلزم المدقة والتيمم مسألة إذا كان محل الممسح زائداً يجب مسحاً أيضاً وإذا كانت يد زائدة فالتيمم فيها
كما في الرضوء مسألة إذا كان على محل الممسح شرطي عليه انكان في الجهة بان يكون منبته فيها وأما إذا
كان واقفاً عليها من الرأس فيجب فغداً من الحائل مسألة إذا كان على الماسح أو الممسوح حبرة يكفي
المسح بها وعليها مسألة إذا خالف الترتيب بطل انكان تجهل أو نسيان مسألة يجوز الاستتابة عند
عدم إمكان المباشرة فيضرب النائب بيد النوب عنه ويمسح بها وجهه ويديه وإن لم يمكن الضرب بيده
فيضرب بيده نفسه مسألة إذا كان باطن اليدين نجساً وجب تطهيره إن أمكن ولا سقط اعتبار طهارته
ولا ينقل إلى الظاهر إلا إذا كانت نجاسة مرسية إلى ما يتيقن ولم يمكن تخفيف مسألة لا قطع باحد البدن
يكفي بقية الأخرى ومسح الجهة بها ثم مسح ظهرها بالأرض والأحوط الاستتابة لليد المقطوعة ^{نفير}
بيده الموجودة مع يد واحدة للنائب يمسح بها جهته يمسح النائب بظهره الموجودة والأحوط مسح ^{ظهورها}
على الأرض أيضاً وأما قطع اليدين فيمسح بجهته على الأرض والأحوط مع الامكان الجمع بين وبين ضرب ^{عن}
والمسح بها وعليها مسألة إذا كان على الباطن نجاسة طاهره بعد حالاً ولم يمكن زالتها فالأحوط الجمع بين
الضرب والمسح والقراب بالظاهر والمسح بمسألة الخاتم حائل فنجس حال التيمم مسألة لا يجب تغييرها ^{لها}
منه مع اتحادها عليه وأما مع العد كالحاضر والغائب فلا يجب تغيير ولو بالاجمال مسألة مع اتحاد الغائبة
لا يجب تغييرها ومع التقليد يجوز قصد الجميع يجوز قصد ما في الذمة كما يجوز قصد واحد منها فيجوز عن الجميع ^{بمسح}
مسألة إذا قصد غاية فبطل فلهما بطل وان تبين غيرهما صح له إذا كان الاشتباه في التطبيق وبطل انكاره على
وجه القيد مسألة إذا اعتقد كونه ثابلاً بالحدث أصغر فقصده البدلية عن الرضوء فبين كونه ثابلاً ^{ثابلاً}
فان كان على وجه القيد بطل وان اتى به ضرباً بالاشتباه في التطبيق أو قصد ما في الذمة صح وكذا إذا ^{فقد}
كونه جنباً بان علمه وأنه ما تر لليت مثلاً مسألة في مسح الجهة والتيمم ما را الماسح على المسح فلا
يكفي خر الممسوح تحت الماسح نعم لا تنقض الحركة البسطة في المسح إذا قصد كونه ممسوحاً مسألة إذا رفع يده في
انشاء المسح ثم وضعها بلا فسخ أتم فالظاهر كفايت وإن كان الأحوط الإعادة مسألة إذا لم يعلم أنه أحدث
بالأصغر الأكبر ونحو واحد ما اجاب لا يكتفى تيمم واحد بقصد ما في الذمة مسألة المهور دعا أنه يكفي فاهو ^{بمسح}
الأحوط الجمع بينهما كما لا يمكن له فداء ولا فسخ مقدنه على الاستتابة في طرد واحد الأمر لا وجوبه غير القين غاية الأمر
أنه يمكن معها القين إلا جازى كما بل الظاهر بل لا بد من طفايح ط مع رعاية الكفيتين ج ما جردى مدسلة العالي ^ط

بل امر سهل نعم لو علم بزوال العذر يجب التأخير كما في الصلوة السابقة ^{مسألة} المراد باخر الوقت الذي
يجب التأخير اليه او يكون احوط الاخر العذر فلا يجب المداقة فيه لا الصبر الى زمان في الوقت لا بقدر الواجب
فيجوز التيمم والابتيان بالصلوة المشتملة على المستحب ايضا بل لا ينافي اتيان بعض المقدمات القريبة بعد التيمم
بالتيمم قبل الشروع في الصلوة بمعنى ابقاء الوقت بهذا المقدار ^{مسألة} يجوز التيمم لصلوة القضاء والابتيان
بها معه لا يجب التأخير الى زوال العذر نعم مع العلم بزوال العذر فيجب لكل الابتيان بها قبله وكذا يجوز للنوافل
الموقوفة حتى في سعة وقتها بشرط عدم العلم بزوال العذر الى اخره ^{مسألة} اذا اعتقد عدسعة الوقت فتمم وصلى
ثم بان السعة فعمل المختار صحت صلوة ويجتاز بالاعادة وعلى القول بجواز التأخير يجب الاعادة ^{مسألة} لا يجب
اعادة الصلوة التي صلاها بالتيمم الصحيح بعد زوال العذر لانه الوقت ولا في خارجه مطلقا نعم الا هو استحبابا
اعادته في موارد احدها من تعدد الجنبات مع كونه خائفا من استعمال فانه يتييم ويصلي لكن الا هو اعادتها ^{بعد}
زوال العذر ولو في خارج الوقت الثاني من تيمم لصلوة الجمعة عند خوف فواتها لاجل الخيام ومنعها ^{الثالث}
من ترك طلب الماء عدا الى اخر الوقت تيمم صلى ثم تبتن وجو الماء في محل الطلب الرابع من اراق الماء المورود
عنده مع العلم او الظن بعدم وجوده بعد ذلك وكذا لو كان على طهارة فاجنب
مع العلم او الظن بعدم وجود الماء الخامس من احترار الصلوة متعمدا
الى ان ضاق وقت فتمم لاجل الضيق ^{مسألة} اذا تيمم لغاية من الغاية كان حكم الظاهر بادام باقيا لا ينقص
بقوته فله ان ياتي بجميع ما يشترط فيه الطهارة الا اذا كان المتوعد للتيمم مختصا بتلك الغاية كالتيمم لضيق
الوقت فقد مر انه لا يجوز له من كثرة القرآن ولا قراءة الغزائم ولا الدخول في المساجد كالتيمم لصلوة الميت او
للتيمم مع وجود الماء ^{مسألة} اجمع غايات الوضوء والغسل غايات للتيمم ايضا فيجب لما يجب لاجل الوضوء او الغسل
ويند لما يند له احدهما فيصح بدلا عن الاغسل المندوبة والوضوء المستحبة حتى وضوء الحائض والوضوء المندوب مع
وجود شرط صحته من فقد الماء ونحوه نعم لا يكون بدلا عن الوضوء اليقيني كما مر ان كونه بدلا عن الوضوء للكون
على الطهارة محل اشكال نعم اتيانه برجاء المطلوب لا مانع منه لكن يشكل الاكفاء به لما يشترط فيه الطهارة
او ليجب اتيانه مع الطهارة ^{مسألة} التيمم كغيره من غسل الجنبات حال كونه لا غنى عن الوضوء كان
كما هو يدل عن سائر الاغسال فيحتاج الى الوضوء والتيمم به مثلها فلا ينكر من الوضوء وتيمم مع التيمم ^{طحا}
بل اشع اتمان والافعال اشكال في هذه عند ما يشترط به التيمم من الوضوء والغسل لا ينكر ^{طحا}

الاحوط التأخير الى ما مع طهر
الصوت وكذا في التوافر
الغرض اصحها ان لا
بدلتين عن الاغسل المندوب
والوضوءات المستحبة الغير
المسبو للصلوة تأمل في
الاسان به رجاء المطلوب
الغرض اصحها ان لا
الظاهر وجوب الاعادة في
المقام على كل تقدير جزم
على الاحوط وان كان الاثر
خلافة في الثلاثة المذكورة
جزم

الاحوط ان ياتي بها رجاء
المطلوب جزم مدخله
الغالب
لظاهره لا اشكال فيه كما
لا اشكال في بدليته عن
الوضوء اليقيني بناء على
كون مرجع التيمم بقصد
الكون على الطهارة عند
دخول الوقت
جزم
مدخله
الغالب

جسم
لكن الجواز أقوى
مد ظنه
الغالب

وان لم يتمكن يتميم تيممين أحدهما بدل العذر والآخر من الرضوء مكسلة لا يتقصر التيمم مما يتقصر الرضوء
والعذر من الأحداث كإتته ينتقص بوجوب الماء أو زوال العذر ولا يجب
عليه إعادة مصلاته كما مر وان زال العذر في الوقت والأحوط إعادة سجدة بل والقضاء أيضا في الضور
المقدمة **مسألة** إذا وجد الماء أو زال العذر قبل الصلوة لا يصح أن يصلي به إن فقد الماء أو تجدد العذر
فيجب أن يتم تيممين ثانيان نعم إذا رجع زمان الوجوب أو زال العذر للوضوء والغسل بأن فقد أو زال العذر بفصل غيرهما
لهما لا يبعد عدا بطلانه وعدم وجوب تجديده لكن لا هو التجديد مطلقا وكذا إذا كان وجوب الماء أو زوال
العذر في ضيق الوقت فإنه لا يحتاج إلى إعادة سجدة للصلوة التي ضاق وقتها **مسألة** إذا وجد الماء
في أثناء الصلوة فإن كان قبل الركوع من الركعة الأولى بطل تيممه صليوته وإن كان بعد لم يبطل وتيمم الصلوة
لكن الأحوط مع سعة الوقت إتمام وإعادة مع الوضوء ولا فرق في التفصيل المذكور بين الفريضة و
النافلة على الأقوى إن كان الاحتياط بالأعادة في الفريضة كذا من النافلة **مسألة** لا يلحق بالصلوة غيرها
إذا وجد الماء في أثناءها لم يبطل مطلقا وإن كان قبل الجزء الأخير منها فلو وجد أثناء الطواف ولو في الشوط
الأخير بطل وكذا لو وجد أثناء صلوة الميت بمقدار غسله بعد أن يتم لفقد الماء فيجب الغسل وأما الصلوة
بل وكذا لو وجد قبل تمام الدفن **مسألة** إذا كان واجدا للماء وتيمم لعذر آخر من استعماله فزال عذره
في أثناء الصلوة هل يلحق بوجوب الماء في التفصيل المذكور أشكال فلا يترك الاحتياط بالإتمام والاعادة
إذا كان بعد الركوع من الركعة الأولى نعم لو كان زوال العذر في أثناء الصلوة في ضيق الوقت أتمها
لذا لو لم يفد فان زوال العذر للوضوء بان تجدد العذر بلا فضل فالظاهر عدم بطلانه وإن كان الأحوط
الأعادة **مسألة** إذا وجد الماء في أثناء الصلوة بعد الركوع ثم فقد في أثناءها أيضا أو بعد الفراغ منها
بلا فضل هل يكفي ذلك التيمم لصلوة أخرى ولا فيه تفصيل فاما ان يكون زمان الوجوب واقفا للوضوء أو
الغسل على تقدير عدم كونه في الصلوة أو لا فعلى الثاني الظاهر عدم بطلان ذلك التيمم بالنسبة إلى الصلوة
الأخرى أيضا وأما على الأول فالأحوط عدم الاكتفاء به بل تجديده لها لأن القدر المعلوم من عدم بطلان
التيمم إذا كان الوجوب بعد الركوع إنما هو بالنسبة إلى الصلوة التي هو مشغول بها لا مطلقا **مسألة**
في جواز ترك قراءة القرآن وقراءة الغزائم حال الاشتغال بالصلوة التي وجد الماء فيها بعد الركوع **مسألة**

لما مر من ان القدر المتيقن من بقاء التيمم وصحته انما هو بالنسبة الى تلك الصلوة نعم لو قلنا بصحة الى تمام
الصلوة مطلق كما قال بعضهم جاز الشك وفرائه الغرام مادام في تلك الصلوة وما ذكرنا ظاهر الاشكال في
جواز العدل من تلك الصلوة الى الغائبة التي هي مرتبة عليها الاحتمال عدم بقاء التيمم بالنسبة اليها **مسئلة**
اذا كان وجدا للماء في أثناء الصلوة بعد الحكم الشرعي بالركوع كما لو كان في التجرد وشك في انه ركع ام لا
انه محكوم بان ركع فهل هو كالوجد بعد الركوع الوجداني ام لا اشكال في الاحتياط بالاطمئنان والاعادة لا بد
مسئلة الحكم بالصحة في صورة الوجد بعد الركوع ليس منوطا بحركة قطع الصلوة مع جواز القطع ايضا كذلك
ما لم يقطع بل يمكن ان يقال في صورة وجوب القطع ايضا اذا عصي ولم يقطع الصلوة باقية بناء على الاقوى من عدم
بطلان الصلوة مع وجوب القطع اذا تركه واثم الصلوة **مسئلة** المحجب التيمم بطل الغسل اذا وجد ماء بقدر كفا
الوضوء فقط لا يبطل تيممه اما الحائض ونحوها من تيمم تيممين اذا وجد بقدر الوضوء يبطل تيممه الذي هو بد
سنة واذا وجد ما يكفي للغسل لم يمكن صرفه في الوضوء بطل تيممه الذي هو بد عن الغسل وفي تيممه الذي هو
بد عن الوضوء من حيث انه يحق يقين صرف ذلك الماء في الغسل فليس مأمورا بالوضوء واذا وجد ما يكفي لاحد
وامكن صرفه في كل منهما بطل كلا التيممين ويحتمل عدم بطلان ما هو بدل عن الوضوء من حيث انه يحق يقين صرف
ذلك الماء في الغسل فليس مأمورا بالوضوء لكن الاقوى بطلانها **مسئلة** اذا وجد جماعة متمسكونا بماء مباحا
الا واحد هم بطل تيممهم اجمع اذا كان في سعة الوقت وان كان في ضيقه بقي تيمم الجميع وكذا اذا كان الماء المفروض
للغير واذن لكل في استعماله واما ان اذن للبعض دون الاخرين بطل تيمم ذلك البعض فقط كما ان اذا كان
المباح كافيا للبعض دون البعض الاخر لكونه جنبا ولم يكن بقدر الغسل يبطل تيمم ذلك البعض **مسئلة**
الحديث بالاكبر غير الخبايا اذا وجد ماء لا يكفي الا لواحد من الوضوء او الغسل قدم الغسل وتيمم بدلا عن الوضوء
ان لم يكف الا للوضوء فقط تروضا وتيمم بدل الغسل **مسئلة** لا يبطل التيمم الذي هو بد عن الغسل من جنابة
غيرها بالحديث الاصغر فادام عذره عن الغسل باقيا تيمم بمنزلة فان كان عنده ماء بقدر الوضوء تروضا وتيمم
تيمم بدلا عنه واذا ارتفع عذره عن الغسل اغتسل فان كان عن جنابة لا حاجة معه الى الوضوء والا فتروضا
هذا وكذا الاعادة التيمم ايضا فان كان عندك من الماء بقدر الوضوء تيمم بدلا عن الغسل تروضا وان لم
اياه ان يحكم ما بعد الركوع الوجداني كما هذا لا يعلم من قوله وان لم يخرج جميعهم ولم يبرأ هو عليه بحيث لم يمكن احدهما بين
التيمم والاعادة يبطل تيمم احدهما كما لا بد الاحتياط هذا حتى فيما هو بدل عن الغسل اجاز في طرد وجوب مدونة

بل الا هو في شراذم
محل تأمل الفتح مصنفنا
بل الا هو في الفتح مصنفنا
بل يبطل على الا هو في الفتح
فيقيم بدلا عن الغسل لكن
الا هو لغير الخبايا بان
تيممه الذي هو بد عن الغسل
بغضوان الاحتياط واما
فيكفيه تيممه واحد بقصد
يجب عليه واقفا وان كان معه
من الماء مقدار يكفي للوضوء
ولا هو جمع منه ومن
تيمم بدل الغسل الفتح
الذي هو بد عن الغسل
حاشا لا هو مع تيممه
بد عن الغسل واحد
الفتح بد عن الغسل
نفع مصنفنا
مدونة
الغسل
الظاهر عدم الانكشاف في حرم
في المقام ولا في وجوبه في
الحاضرة المنية حرم
اقرها الاول لكن الاعادة
بعد الاتمام
حرم
مدونة
لكن الا هو ان يجمع بينهما
الوضوء بعد استغفار التيمم
الاول بالحديث الاصغر حرم
لا بد من الاحتياط
مدونة
الغسل

وحد الماء في اثناء الصلاة

١٥٩

لم يكن يتم مرتين مرة عن الغسل ومرة عن الوضوء هذا ان كان غير غسل الجنابة ولا يكفي مع عدم الماء للوضوء
 يتم واحد بقصد في الذمة مسألة حكم الداخل الذي ترسابقا في الاغلا يحبر في التيمم ايضا قل
 كان هناك استبعاد للغسل يكفي تيمم واحد عن الجميع ح فان كان من جملتها الجنابة لم يخرج الى الوضوء
 او التيمم بكذا عنه ولا وجب الوضوء او تيمم اخر بكذا عنه مسألة اذا تيمم بكذا عن غسل عدة فبين
 عدم بعضها صح بالنسبة الى الباقى واما لو قصد مقينا فبين ان الواقع غير فصحة مبنية على ان يكون
 باب الاشتباه في التطبيق لا التقييد كما ترى نظائره مرارا مسألة اذا اجتمع جنب وميت تحت واحد بالاصغر
 ن كاهنا لا يكفي الا احدهم فان كان مملوكا لاحدهم تقيين من نفسه كذا انك للغير واذن لو اصابهم واما ان كان مملوكا
 و كان للغير واذن لكل فيعين للجنب فيغسل ويقيم الميت ويتمم المحدث بالاصغر ايضا مسألة اذا نذر
 نافذة مطلقه او موقته في زمان معين ولم يتمكن من الوضوء في ذلك الزمان تيمم بكذا عنه وصلى واما اذا نذر
 مطلقا لا مقيدا بزمان معين فالظاهر وجوب الصبر الى زمان يمكن الوضوء مسألة لا يجوز الاستنجاء
 بصلوة الميت ممن وظيفته التيمم مع جود من يقدر على الوضوء بل لو استاجر من كان قادرا ثم عجز عنه ليكمل حرك
 الايتان بالعمل المستاجر عليه مع التيمم فعليه التاخير الى التمكن مع سعة الوقت بل مع ضيقه ايضا ليكمل
 كفايته فلا يترك مراعاة الاحتمال مسألة المجنب المقيم اذا وجد الماء في المسجد توقف غسله على دخوله
 والمكث فيه لا يبطل تيممه بالنسبة الى حصة المكث ان بطل بالنسبة الى الغاية الاخر فلا يجوز له قراءة العزائم
 ولا مسك كاتبة القرآن كما انه لو كان جنبا وكان الماء مختصرا في المسجد لم يمكن له ذلك الا بالمكث وجب ان
 يتمم للدخول والاخذ كما ترسابقا ولا يتباح له هذا التيمم الا المكث فلا يجوز له المتروكة قراءة العزائم
 مسألة قد ترسابقا انه لو كان عند مر الماء ما يكفي لاحد الامر من رفع الخبث عن ثوبه او بدنه
 ورفع المحدث قدم ورفع الخبث يتم للمحدث كذا هذا اذا لم يمكن ضرب الماء في الغسل او الوضوء وجمع الغسل
 في انا نظيف لرفع الخبث والاعتذار لك كذا الحاخ في مسألة اجتماع المجنب والميت المحدث بالاصغر في
 سائر الدور آنا مسألة اذا علم قبل الوقت انه لو اخر التيمم ما بعد دخوله لا يتمكن من تحصيل التيمم
 به فالأحوط ان يتمم قبل الوقت لغاية اخرى غير الصلوة في الوقت ويبقى تيممه الى ما بعد الدخول فيصلي
 محل ناقلا ح ط بر وجودى مد ظله العالى الاقوى هو بطلان مطلقا ح ط على الاحوط ح ط بر وجودى
 مد ظله قد مر الكلام فيه ح ط بر وجودى مد ظله العالى

فالأحوط تقدم الوضوء
 ثم يعرف الماء المستعمل
 فيه ولو بقيت القصة
 في غسل الجنابة ثم في
 غسل الميت وصم التيمم
 في الاخير مع سعة
 الظاهر عدم اندراج
 فيما يجزى من الاشتباه
 في التطبيق في صحة العبادة
 فتجوز البطلان مطلقا
 ح ط
 وقد مر ان الاقوى
 عدم تجوز دأه فائدة
 الماء ح ط مد ظله
 قد مر ان الاحوط قدم
 التيمم بالغسل بالماء
 المستعمل في رفع الخبث
 في صورة الاختصاص ح ط
 مد ظله
 العالى

كان الامكان بالنسبة الى الوضوء اذا امكنه قبل الوقت وعلم بعدم تمكنه بعد فيؤتى على الاحوط لغاية اخرى
 اولها كون على الظاهر مسألة التيمم تركا بالقران ان وجب انه لا يجب اذا كان مستحبا ولكن لا يشرع اذا كان مباحا
 نعم انه ان يقيم لغاية اخرى ثم يجمع المصحح المباح مسألة اذا وصل شعر الرأس الى الجبهة فكان اذا نزل على المقارن
 رفته للتيمم ومسح الشبر وان كان على المقارن لا يبعد كفاية مسح ظاهره عن البشرة والاحوط مسح كليهما مسألة
 ثالث في وجوب حاجب بعض مواضع التيمم حال الوضوء والغسل في وجوب الفحص حتى يحصل اليقين او الظن
 بالعد مسألة في الموارد التي يجب عليه التيمم بدلا عن الغسل وعن الوضوء كالحائض والنساء وامرأيت الا
 يقيم ثالث بقصد الاستباحة من غير نظر الى بدلية عن الوضوء والغسل بان يكون بدلا عنهما لا اختيارا كون المطلوب
 تيمما واحدا من باب التداخل ولو غير احدهما في التيمم الاول وقصد بالثاني ما في الذقة اغنى عن الثالث
 مسألة اذا كان بغض اعضائه فمقرشا باسم الجلالة او غيره من اسمائه تعالى او اتيه من القران فالاحوط حمله
 من وجوده على بدنه في حال الجنابة او غيرها من الاحداث لمنا طهرمة المتر على المحذور وان لم يمكن محو او قلنا
 بعدم وجوبه فيجوز امرار اليد عليه حال الوضوء والغسل بل يجب اجراء الماء عليه من غير مسح والغسل اتماسا
 اولف حرقه سبه والمتر بها واذا فرض عدم امكان الوضوء والغسل التيمم في ذلك الامر بين سقوط حرقه
 او سقوط وجوب المائتة والاشغال الى التيمم والظاهر سقوط حرقه المتر بل ينبغي القطع به اذا كان في
 محل التيمم لان الامر في ترك الصلوة وارتكاب المتر من المعلوم اهمية وجوب الصلوة
 فيؤتى او يغسل في الفرض الاول وان استلزم المتر لكن الاحوط مع ذلك الجحيرة ايضا
 بوضع شيء عليه المسح باليد المبلة والاحوط من ذلك ان يجمع بين ما ذكر والاستئابة
 ايضا بان يستناب قطرة اياها شرع هذا الموضع بل وان يقيم مع ذلك
 ايضا ان لم يكن في مواضع التيمم واذا كان ممن وظيفة التيمم و
 كان في بعض مواضع اراد الاحتياط جمع بين مسحه بنفسه
 والجحيرة والاستئابة لكن الاقوى كما عرفت
 كفاية مسح وسقوط حرقه المتر
 حيثما

مسألة
 في سقوط حرقه المتر استلزام
 التيمم وجوب التيمم في
 شراذم
 مدخل
 في
 والاحوط في السبوت يندفع
 العلم بالرد والافتقار
 لكن لا بد من الاحتياط في جمع
 المقدم مع تأخير المباشرة
 عن غيرها الفصح اصحها
 لا يخرج مسح عن مسح
 على كل بعد رجم مدخله
 العلية

بل مسح البشرة في محل اشكال فيما اذا كان في غير مواضع التيمم بل الاشغال الى التيمم فيه اقرب في مدخله العالي
 تم كتاب الظاهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصلوة

مقدمة في فضل الصلوة اليومية وأنها أفضل الأعمال الدينية أعلم أن الصلوة أحب الأعمال إلى الله تعالى هي
وصايا الأنبياء وهي عمود الدين إذا قبلت قبل ما سواها وان دترد ما سواها وهي قول لا ينظر في من عمل بآدم فإن
نظر في عمله وان لم ينظر في بقية عمله ومثلها كمثل النهر الجاري فكان من اغتسل فيه كل يوم خمس مرات لم يبق في
بدنه شيء من الذنوب كذلك كلما صلى صلوة كفر ما بينه مما من الذنوب ليس ما بين المسلم وبين أن يكفر إلا أن يترك الصلوة
وإذا كان يوم القيمة يدعى بالعبد فأول شيء يسأل عنه الصلوة فإذا جاء بها تامة وآذخ في النار وفي الصحيح قال
مولانا الصادق عليه السلام ما أعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصلوة إلا ترى العبد الصالح عيسى بن مريم قال
وأوصاني بالصلوة والزكاة ما دمت حيا وروى الشيخ في حديثه قال وصلوة فرضية تعد عند الله الفحمة والعمرة
مبرورات متقبلا وقد استفاضت الروايات في البحث على المحافظة عليها في أوائل الأوقات وان من استخف بها كان حكمه
النار لها قال رسول الله صلى الله عليه وآله ليس شيء من استخف بصلوته وقال لا يزال شفاعة من استخف بصلوته و
قال لا تصنعوا صلواتكم فإن من ضيع صلوته حشر مع قارون وهاماً وكان خطاً على الله أن يدخله النار مع المؤمنين
وورد بنابر رسول الله صلى الله عليه وآله عليه والجالس في المسجد إذا دخل رجل فقام فضلى فلم يتم ركوعه ولا سجوده فقام
فكفر الغراب لئلا مات هذا وهكذا صلوة لم يوتر على غير ديني وعن أبي بصير قال دخلت على أحمد بن محمد بن أبي
عبد الله فبكيت وبكيت لبعائها ثم قالت يا أبا محمد لو رايت أبا عبد الله عند الموت لرايت عجبا فتح عن يميني ثم قال
اجعوا كل من يني وبينه قرابة قالت فما تركا أحدا إلا جعناه فظفر إليهم ثم قال أن شغلته لئلا استخف بالصلوة
وبالحكمة ما ورد من النصوص في فضلها أكثر من أن يحصى والله ذو صاحب الدرة حيث قال تعالى عن السكر والخم
أفسر هذا من الشاء فضل في أعداء الفرائض ونوافلها الصلوات الواحدة سنة اليومية

أوقات الفرائض ونوافلها

٢١٦٣٢

لنوم أو نسيان أو حيض أو نحو ذلك من أحوال الاضطراب فيمتد وقتها إلى طلوع الفجر ويختصر العشاء من آخره بمقدار إذا طهروا من المغرب مائة أو مائة بعد نصف الليل والاقوى أن العامدة في التأخير إلى نصف الليل بقا
كلما يمتد وقت إلى الفجر وكان اثماً بالتأخير لكن الأقوى أن لا ينوي الأداء والعصا بل الأولى في ذلك
المضطر أيضاً ما بين طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس وقت الصبح ووقت الجمعة من الزوال إلى أن يصير
الظل مثل الشاخص فإن آخرها عن ذلك مفع وقت وجعل بين الأتيان بالظهر وقت فضيلة الظهر
من الزوال إلى بلوغ الظل الحادث بعد الانقضاء أو بعد الانتهاء مثل الشاخص وقت فضيلة العصر من المثال إلى
على المشهور ولكن لا يبعد أن يكون من الزوال إلى ما وقت فضيلة المغرب من المغرب إلى ذهاب الشفق إلى آخره المعروف
ووقت فضيلة العشاء من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل فيكون لها وقتاً آخر قبل ذهاب الشفق بعد الثلث
إلى النصف وقت فضيلة الصبح من طلوع الفجر الحادث الحرة في المشرق مسئلة يعرف الزوال بخروج
ظل الشاخص المنصور معتدلاً في أرض مسطحة بعد انقضاء مكة في البلدان التي تمر الشمس على سمت الرأس مكة
في بعض الأوقات أو زيادته بعد انتهائها نقصاً كما في غالب البلدان ومكة في غالب الأوقات ويعرف أيضاً بميل الشمس
إلى الحاجب لا يمين لمرأجه نقطة الوجه وهذا التحديد تقريبي كما لا يخفى ويعرف أيضاً بالدائرة الهندية
وهي اضبط وامتن ويعرف المغرب بذهاب حمرة المشرق عن سمت الرأس والاحوط والأها من تمام ربع
من طرف المشرق ويعرف نصف الليل بالنجوم الطالع أو الغروب إذا كانت عند دائرة نصف النهار أو في
المغرب على هذا فيكون المنت نصف ما بين غروب الشمس طلوعها لكن لا يخلو عن أشكال الاحتمال أن يكون
نصف ما بين الغروب طلوع الفجر كما على جماعة والاحوط مراعاة الاحتياط هنا وفي صلوة الليل التي أوازها بعد
نصف الليل يعرف طلوع الفجر باعتراض البياض الحادث في الأفق المضاعف في السماء الذي يشابه ذنب المرجان يسمى
بالبحر الكاذب انتشاره على الأفق وصير دته كالقنطرة البيضاء وكثير سور بحيث كلما ردتته نظر صدق بزيادة
حسنه وعبارة أخرى انتشار البياض على الأفق بعد كونه مضاعفاً في السماء مسئلة المراد باختصاص أول
الوقت بالظهر وآخره بالعصر وهكذا في المغرب العشاء عدم صحة الشركة في ذلك الوقت مع عدم أداء صاحبه
فيه أشكال والاحوط له الأتيان جهنم بقصد ما في الذمة من دون تغيير الأداء والقضاء وفي آخره بعدم العشاء
نقضها بعد المغرب أيضاً أي بعد ما يخص بالظهر من أوله حجة هذا هو الأقوى واما زيادة الحذر فيكون على
سواء الانصاف لا على حد وجبه فحوز الأتيان بصلوة الليل عند ذكر لا يجوز تأخير العشاء إلى ح

في الاضطراب في الثلث المذكور
بما قلناه طافية هذه العرض
في ان اللداء والعصا
هذا الاحتياط لا يجمع
من القدمين البها على
الأقوى المعنى انفسها
مدفلة
العال
في أشكال بل منع كذا
ان يعطيا ولا ينوي القضاء
حب
الأقوى امداد وقت فضيلة
الظهر إلى القدمين والعصا
إلى اربعة اقسام ورجع بها
لتحديد الدواعي والذ
ودونه في الفصل في المثال
المتبين عند الاحاطة
من من قدمين إلى المشرق
على اصح وجه مدح
لا يحوز في المثال جيداً
حب
مدفلة
العال

المواقيت للصلوة في آخر الوقت

هذا الاحتياط لا يزل مع
فيه اشكال الفتح اصح
بل سوى ما علب واقعا
في وقت الفتح اصح
وانكار هذا الاحوال بعد
الفتح فانه كما يكون
الظلال في هذه الصور
هو النهي لكه منكر الفتح
والا فوى ما علب المشهور
لفتح اصح من ان مد ظله
فيه اشكال لامر من الاصحا
من القر الصبح عد وعله
به الفتح هذا الاحتياط
مطلوب بعد الاحياء با
العصر المتقدم ظهر اذا ان
بالعصر المتقدم في الوقت المشرك
والا فالأولى في الوقت المحض
الظلال كما امر الفتح اصح
الظلال في الوقت المحض لا
يخلو عن قوله كذا في العشاء
الصبح الأولى في الفرض
المذكور قبل للدلالة على
الأولى في السابق والذم هو
لكن لو سلم ان بعد قضاء ما في
الذمة كان احوط حبه مد
هذا هو الأولى في كل وقت
متها وبصل المغرب بعدها
على الأولى في هذا الاحتياط
لا يزل في تقدم الظلال
في هذه الصورة هو الأولى
سواء تذكر بعد الفراغ او في
الاشاء حجم مد ظله العالي
الأولى في قيمة للدولى حبه
مد ظله
العالي

فلا مانع من اتيان غير الشريكة فيه كما اذا انى بقضاء صلوة الصبح او غيره من الفوائت في اول الزوال او في آخر الوقت
وكذا لا مانع من اتيان الشريكة اذا أدى صاحب الوقت فوصل الظهر قبل الزوال بغير دخول الوقت فدخل الوقت في
اشاها ولو قبل السلام حيث ان صلوة صحيحة لا مانع من اتيان العصر اول الزوال وكذا اذا قدم العصر على الظهر
وتبقى من الوقت مقدار اربع ركعات لا مانع من اتيان الظهر في ذلك الوقت ولا تكون قضاء وان كان الا حوط
القرض لكون ما ياتي به ظهر العصر الاحتمال احتساب العصر المتقدم ظهور كون هذه الصلوة عصر امسلة
يجب تاخير العصر عن الظهر والعشاء عن المغرب فلو قدم احدهما على سابقه باعذار بطلت سواء كان في الوقت المحض
او المشترك ولو قدم سواه فاشهر على انه ان كان في الوقت المحض بطلت ان كانت في الوقت المشترك فان كان التذكري بعد
صحت وان كان في الاشياء عد بنيت الى السابقة اذا بقي محل العدل والا كما اذا دخل في ركوع الركعة الرابعة من العشاء
بطلت وان كان الا حوط الا تمام والاعادة بعد الا تيان بالمغرب عند ما ذكره اشكال بل الاظهر في العصر
على الظهر سواه صحته واحتسابها ظهر انكار التذكري بعد الفراغ لقوله انما هي اربع مكان اربع في الفرض الصحيح لكن
الا حوط الا تيان اربع ركعات بقصد ما في الذمة مزدون بغير انها ظهر وعصر وان كان في الاشياء عد من غير
في صورتين يتركون في الوقت المشترك والمختص وكذا في العشاء ان كان بعد الفراغ صحت ان كان في الاشياء عد مع بقا
محل العدل على ما ذكره لكن من غير فرق بين الوقت المحض والمشارك ايضا وعلى ما ذكرنا يظهر فائدة الاختصاص
فيما اذا مضى من اول الوقت مقدار اربع ركعات فحاضت المدة فان اللازم في قضاء خصوص الظهر وكذا اذا ظهرت
من المحض لم يبق من الوقت الا مقدار اربع ركعات فان اللازم في اتيان العصر فقط وكذا اذا بلغ الصبح ولم يبق الا
مقدار اربع ركعات فان الواجب على خصوص العصر فقط واما اذا فرضنا عدم زيادة الوقت المشترك عن اربع
ركعات فاما يحضن باحدهما بل يمكن ان يقال بالتخير بينهما كما اذا افاق المجرى الادوارى في الوقت المشترك مقدرا
بل قد نفع مع عدم ادعائها ايضا كما وزعم انه صلى الظهر فاتي بالعصر فبنيت انه لم يصل الظهر وان العصر وقع في الوقت المحض
بالظهر وكذا دفع خبره منها في المشترك او زعم انه صلى العصر قبل الظهر فاتي بالظهر في الوقت المحض بالعصر قضاء على القول به
ثم بنيت انه لم يصل العصر فان الأولى فيهما وياتي بالشريكة بعدها اداء او قضاء في هذا الاحتمال ضيف جدا في الظهر في
بعض ما ذكره ثابته الأولى في العزيز هو جلا العصر العشاءان وقع جميعهما في الوقت المحض بالظهر والمغرب فيهما عصر عشاء ان وقعا
كل واحد في المشترك اما ان يذكر في الاشياء الودع في المشترك فيفاعل العدل بعد ادوم عند بعد اجمع عشاء ومع الودع في
المحض اشكال العدل والاشاء ثم الاعادة بجمع بل معنى لانسان بالاولى منها في مروجى مد ظله العالي

اربع ركعات وبلغ الصبح الوقت المشترك ثم جرت أو ما بعد مضي مقدار أربع ركعات وأخذ ذلك مسكلة إذا بقي مقدار خمس
 ركعات إلى الغروب قدم الظهر وإذا بقي أربع ركعات أو أقل قدم العصر في السفر إذا بقي ثلث ركعات قدم الظهر وإذا بقي ركعتان
 قدم العصر وإذا بقي نصف الليل خمس ركعات قدم المغرب وإذا بقي أربع أو أقل قدم العشاء وفي السفر إذا بقي أربع
 ركعات قدم المغرب وإذا بقي أقل قدم العشاء ويجب المبادرة إلى المغرب بعد تقديم العشاء إذا بقي بعد ركعة أو
 ازيد والظاهر إلتفات أداء وإن كان الحوط عدم نية الأداء والقضاء مسكلة لا يجوز العدل من السابقة إلى
 اللاحقة ويجوز العكس فلم يدخل في الصلوة بنية الظهر ثم تبين له في الأثناء أنه صلاها لا يجوز له العدل إلى
 العصر بل يقطع ويشرع في العصر بخلاف ما إذا تخيل أنه صلى الظهر فدخل في العصر ثم تذكر أنه ما صلى الظهر فانه
 يعد إليها مسكلة إذا كان مسافرا وقد بقي من الوقت أربع ركعات فدخل في الظهر بنية القصر ثم بدله الإقامة فتكون
 الإقامة بطلت صلوة ولا يجوز له العدل إلى العصر فيقطعها ويصلي العصر إذا كان في المصنوع أو بالاقامة فشرع
 بنية العصر لا يجوز تقديمها مع ثم بدله ففرغ على عدم الإقامة والظاهر أنه يعدل بها إلى الظهر قصر مسكلة
 التفريق بين الصلوتين المشتركين في الوقت كالظهرين والعشاءين ويكفي متناه في الكفاية به بمجرد فعل النافذة
 وجهه ألا أنه لا يخلو عن أشكال مسكلة قد عرفت أن العشاء وقت فضيلة وهو من ذهاب الشوق إلى تلك الليل
 وقت اجزاء من الطرفين وذكر أن العصر أيضا كذلك فله وقت فضيلة وهو من المثل إلى الكثير وقت اجزاء
 من الطرفين لكن عرفت نفى البعد كون ابتداء وقت فضيلة هو الزوال ^{مسك} والنعيم ^{مسك} الحوط في أدراك الفضيلة ^{العصر}
 إلى المثل مسكلة ليجب التجيل في الصلوة في وقت الفضيلة وفي وقت الاجزاء بل كلما هو أقرب إلى الأول
 يكون أفضل ألا إذا كان هناك معارض كما متظار الجماعة أو غيره مسكلة ليجب العكس بصلوة الصبح أي الأتيان
 لها قبل الاسفار في حال الظلمة مسكلة لكل صلوة أدرك من وقتها في آخره مقدار ركعة فهو أداء ويجب الاتيان
 به فان من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت لكن لا يجوز التعمد في التأخير إلى ذلك فضل في
 أوقات الرواتب مسكلة وقت نافذة الظهر من الزوال إلى الذراع والعصر إلى الذراعين أي سبعمائة
 الشاخص أربعة أسباع إلى آخر وقت اجزاء الفريضة على الأقوى ^{مسك} وإن كان الأولى بعد الذراع تقدم
 الظهر ^{مسك} بعد الذراعين تقدم العصر والاتبان بالنافلتين بعد الفريضة فأتحدان الأولان ^{فضل} لأن
 ومع ذلك الأحوط بعد الذراع والذراعين عدم القرص لنية الأداء والقضاء في النافلتين مسكلة

مسك
 قد عرفت أن الأقوى كون
 استدانه هو القديم
 هذا الاحتمال لأنه لا ينفك
 اصطفاها نافي
 مد فله
 العالي
 بل الأقوى عدمه لأن الفضل
 من الفرقين ما كان على أدنى
 الفضيلة جهة مد فله
 بل الحوط أن يصلي بعد
 الذراعين لكن الأقوى أن
 في الفضيلة يدخل بعد
 الذراع جه مد فله
 الأقوى كونه قضاء بعد
 عدل ولا أولى أن لا ينفك
 الأدائية والقضائية هم
 بل الأقوى جهة مد فله
 العالي

المشهور عندنا أن نافلة الظهر والعصر غير يوم الجمعة على الزوال وإن علم بعد التمكن من أتياها بعده
 لكن الأقوى جوازها فيها خصوصا في الصلوات المذكورة مسئلة نافذة يوم الجمعة عشرة ركعات والاولى تقر بها بأن
 ستعندنا بطلان التمسك عند ارتفاعها واستا قبل الزوال وتعتبر عنده مسئلة وقت نافذة المغرب من حين
 الفراغ من الفريضة الزوال الحرة المغربية مسئلة وقت نافذة العشاء وهي الوتيرة يمتد بامداد وقتها والاولى
 كونها عقيبها من غير فضل معتد به إذا أراد فعل بعض الصلوات الموقوفة في بعض الليالي بعد العشاء جعل الوتيرة خاتمة
 مسئلة وقت نافذة الصبح من الفجر الاول وطلوع الحرة الشرقية ويجوز دسها في صلوة الليل قبل الفجر ولو عند
 بل ولو قبله إذا قدم صلوة الليل عليه إلا أن الأفضل عادها في وقتها مسئلة إذا صلى نافذة الفجر في وقتها
 أو قبله ونام بعدها يجب عادها مسئلة وقت نافذة الليل ما بين نصفه والفجر الثاني والأفضل أن
 في وقت التحريم هو الثلث الاخير من الليل وأفضله القريب من الفجر مسئلة يجوز للمساوفا الذي يصعب عليه
 نافذة الليل في وقتها تقديمها على النصف كذا كل ذي عذر كالشيخ وخائف البرد والاختلام والمرضى ينبغي
 لهم نية التجمل لا الأداء مسئلة إذا دار الأمر بين تقديم صلوة الليل على وقتها أو قضاها فالأصح
 مسئلة إذا قدمها ثم أتت وقتها لير عليه لأعم مسئلة إذا طلع الفجر وقد صلى من صلوة الليل أربع ركعات
 أو يزيدانها الخفيفة وإن لم يتلبس بها قدم ركعتي الفجر في فرضته وقضاها ولو اشتغلها ثم ما في يده ثم أتت ركعتي
 الفجر وفرضته وقضى البقية بعد ذلك مسئلة قد مر أن الأفضل في كل صلوة تجملها فقوى يستثنى من ذلك
 الأول الظهر والعصر وإذا أتيا نافلةهما وكذا الفجر إذا بقيت نافذة قبل دخول الوقت الثاني مطلق الحكم
 لم غلغلة وأراد أتياها لثالث في التيمم مع احتمال زوال العذر أو جأه وأما غيره من الأعذار فالأقوى
 وجوب التأخير عند الجواز البدار الرابع لدفعه الأخشين ونحوهما فيؤخر لغيرها الخامس إذا لم يكن له اقتبال فيؤخر
 إلى حصوله السادس لا يطارح حاجته إذا لم يفيض إلى الأوامر في التأخير كذا التحصيل كمال الحرص والمجد وكثرة
 المقصدين أو خوذ لك السابع تأخير الفجر عند مزاحمة صلوة الليل إذا صلى منها أربع ركعات الثامن المسافر
 المستعمل التاسع المرتبة للقبض توخر الظهر لتجملها مع العشاءين بغل واحد لثوبها العاشرة المتحاشية
 الكبرى توخر الظهر بالغرب إلى آخر وقت فضليتها ما يجتمع بين الأولى والعصر وبين الثانية والعشاء بغل
 واحد إذا عجز العشاء يوتر إلى وقت فضليتها وهو بعد ما بين التفرق بل الأولى تأخير العصر إلى المثال وإن كان
 هو الأقوى في شمول أدلة التقديم لها لا يخلو من خفاء في تقدم أن الأقوى وجوب التأخير مع كونه

مدرك أن الأحكام في التيمم
 المذكور التأخير الف ج
 أصحها ما في
 مدخله
 بل الأقوى ما عليه المشهور
 وإن كان يجوز في الصورة
 المذكورة غير بعد الفجر
 فيه تأمل بغير الظاهر كونه
 أوسع من السادس الأخير
 في ج أصحها ما في
 مدخله
 العالي
 يخص يجوز فيه الصورة
 على الأصل فيه مدخله
 العالي
 الأحكام التأخير مع الزجاء
 حصر
 بل إلى أن يصير قبل التأخير
 مردد زاع عن كونه مقدم
 مدخله
 العالي

جواز التطوع وقت المفريضة

15v

وَأَعْتَدِ الرَّحْمَنُ

ابتداء وقتها فضيلةها من الزوال الثاني عشر المغرب العشاء لمن افاض من عرفات الى المشرفة فخيرها اول
الى ربع الليل بل ولو الى ثلث الثالث عشر من خمسة اخر يوم الضحى الى مثل ليلتها الرابع عشر صلوات المغرب من
تؤتيه الى الافطار او ينتظر احد مسئلة ^{لن} التجب التعجيل في قضاء الفرائض تقديمها على الحوض وكذا
التعجيل في قضاء النوافل اذا فاتت اوقاتها المرفقة والافضل قضاء الليل في الليل والنهاية في النهار
يجب تاخير الصلوة عن اول وقتها الذوي الاعذار مع رجاء ذوالها واحتمال في اخر الوقت باعد التيمم كما مر
هنا وفي باب ^ط وكذا يجب التأخير عن غير حاصل كالتطهات والشر وغيرهما وكذا التعميم احكام الطوارئ من التيمم
والسجود ونحوهما مع غلبة الاتفاق بل قد يقال مطلقا لكن لا وجوب اذا دخل في الصلاة مع عدم تعلمها بطلت
اذا كان متزكيا وان لم يتفق واما مع عدمه لازل يجب تحقيقه قصد الصلوة وقصد امثال امرائه تعالى فلا فرق
الصحة نعم اذا اتفق مثل او هو لا يعلو حكم بطلت صلوة لكن ان ينبغي على احد الوجهين والوجود بقصد التوابع
المفارقة والاعادة اذا خالف الواقع وايضا يجب التأخير اذا احبها واجب اخر مضى كدالة الخاتمة عن السجود واداء
الدين المطالب مع القدرة على ادائه وحفظ النفس المحتمة او نحو ذلك واذا خالف واستغل بالصلاة
في ترك ذلك الواجب لكن صلوة صحيحة على الاقوى وان كان الاحوط ^ط المسئلة يجوز الايمان بالنافذة ولو
المتبذرة في وقت الفريضة ما يتحقق ولو عليه فاستة على الاقوى والاحوط الترك بمعية تقديم الفريضة قضا
مسئلة اذا نذر النافذة لمانع من انياها في وقت الفريضة ولو على القول بالمنع هذا اذا اطلق في نذره واما
اذا قيد بوقت الفريضة فانكأل القول بالمنع وان امكن القول بالصحة لان المانع انما هو وصف القفل بالند
يخرج عن هذا الوسط وارتفاع المانع ولا يرد ان متعلق النذر لا بد ان يكون راجحا وعلى القول بالمنع لارجح
فيه فلا يعقد نذره وذلك لان الصلوة من حيث هي راجحة ووجوبها مقبلة بقيد ارتفاع نفس النذر
يعتبر في متعلق النذر الرجحان قبله ومع قطع النظر عنه حتى يقال بعدم تحققة المقدم مسئلة النافذة
المرتبة وغيرها الاولى هي النوافل اليومية التي مر بها اوقاتها الثانية اما ذات السبب كصلوة الزيارة و
الاستخارة والصلوات المستحبة في الايام والليالي المحصورة واما غير ذات السبب ونحوها المستند لانكأل في عدم
ومرر وجوبه كما يكفي في وجوب علم احكام الطواري كاحكام سائر الامور من غير اعتبار لاسبابها وان لم
يغلب انقامها والاحوط اعادتها مطلقا بل يعتبر في انعقاد النذر ذلك انما خرج عنه نذر النقص في
والاحكام قبل اليمانات بدليل خاص لا يبر ما بعد ما وقتا التي من النوافل المرتبة ح ط ووجود مدد لها

الذی ^{قد} مراد بانی دکر
 تبحر نیازی و قدر آن ^{میل} لای
 الناحیه الصغیر لواء ^{میل} دکر
 بالنسبه الی العذبه بعد الروی
 الفع فی قاتل بل منع دکر
 کرم العلیل ^{میل} لای
 الظاهر عباد الرحمن ^{میل}
 الذی ^{میل} دکر و مع قمع نصر
 حقه الا اقامه ^{میل} دکر
 علی محنة و لولیک ^{میل} دکر
 و امر فی البیاض ^{میل} دکر
 و الفریق ^{میل} دکر
 قدر ان ^{میل} دکر
 مع الرجاء ^{میل} دکر
 و یوجب ^{میل} دکر
 بمان بعد ^{میل} دکر
 حقه مدخله ^{میل} دکر
 تحت الذی ^{میل} دکر
 حاصل ^{میل} دکر
 ذکاب ^{میل} دکر
 قتل ^{میل} دکر
 و بحرمه ^{میل} دکر
 اعتبار ^{میل} دکر
 مادل ^{میل} دکر
 بر غمره ^{میل} دکر
 کل ^{میل} دکر
 منله
 الفاعل
 کراعه ^{میل} دکر
 بکن بعد ^{میل} دکر
 و کذا ^{میل} دکر
 دکر

كراهة قضاء وقت الاوقات وكذا في الصلوات الاستبا واما التوافل المبندة التي لم يروها
 نص بالخبر واما يجب الايمان بها لان الصلوة خير موضوع وقربان كل تقى وعراج المؤمن فذكر جماعة انه
 يكره الشروع فيها في خمسة اوقات احدها بعد صلوة الصبح حتى تطلع الشمس الثاني بعد صلوة العصر حتى
 الشمس الثالث عند طلوع الشمس حتى تنبسط الاربع عند قيام الشمس حتى تزول الخامس عند غروب الشمس قبل الغروب واما اذا
 شرع فيها قبل ذلك فدخل احدها الاوقات هو فيها فلا يكره انما محذور عند ثبوت الكراهة في المذكورات ^{فصل}
انحكاك الوقت ^{مسألة} لا يجوز الصلوة قبل دخول الوقت فلو صلى بطل وان كان جزء منه قبل الوقت يجب العلم
 بدخول حين الشروع فيها ولا يكفي الظن بغير ذوى الاعذار نعم يجوز الاعتناء على شها العدلين على الاقوى كذا على اذا
 العارف العدل واما كفاية شها العدل الواحد فمحل اشكال واذا صلى مع عدم اليقين بدخوله ولا شهادة العدلين
 او اذان العدل بطلت الا اذا ثبت بعد ذلك كونها بتمامها في الوقت مع فرض حضور قصد القرية من ^{مسألة}
 اذا كان غافلا عن وجوب بحصيل اليقين او ما يحكمه فصل ثم تبين وقوعها في الوقت بتمامها صححت كانه لو تبين وقوعها
 قبل الوقت بتمامها بطلت كذا لو تبين حال واما لو تبين دخول الوقت في اثناءها ففي الصحة اشكال فلا تير ^{مسألة}
 بالاعادة ^{مسألة} اذا اتقن دخول الوقت فصلى او عمل بالظن المعبر به اذ ان العدل العارفان ^{مسألة}
 وقوع الصلوة بتمامها قبل الوقت بطلت وجب الاعادة وان تبين دخول الوقت في اثناءها ولو قبل السلام
 صح ^{مسألة} اما اذا عمل بالظن المعبر فلا تصح وان دخل الوقت في اثناءها وكذا اذا كان غافلا على الاحوط كما مر ولا فرق
 في الصحة والقبول الاولى بين ان يتبين دخول الوقت في الاثناء بعد الفراغ او في الاثناء لكن بشرط ان يكون الوقت
 داخل حين التبين واما اذا ثبت ان الوقت سيدخل قبل تمام الصلوة فلا ينع شيا ^{مسألة} اذا لم يمكن
 من تحصيل العلم او ما يحكمه لما منع في السماء من غيم او عيار او لما منع في نفس من غي او حبل او نحو ذلك فلا يبعد
 الظن لكن الاحوط التأخير حتى يحصل اليقين بل لا يترك هذا الاحتياط ^{مسألة} اذا اعتقد دخول الوقت
 فشرع وفي اثناء الصلوة تبدل يقينه بالشك لا يكفي في انحكاك الصحة الا اذا كان حين الشك سالما بالدخول
 الوقت اذا قل من انه يدخل تحت المسئلة المقتضية من الصحة مع دخول الوقت في الاثناء ^{مسألة} اذا نشد
 بعد الدخول في الصلوة في ادعى الوقت واخر دخوله ام لا فان كان حين شك سالما بالدخول فلا يبعد الحكم
 بالصحة ولا وجب الاعادة بعد الاحراز ^{مسألة} اذا شك بعد الفراغ من الصلوة في انها وقعت في الوقت
 محل اشكال ^{مسألة} اذا كان مع ذلك عالما بوقوع بعض الصلوة قبل الوقت واحتمل ذلك مع ما روي من انه

مسألة
 فيه تأمل الفتح مطبوعه
 عدم الاشكال فيه المطبوعه
 اصطفا ناته
 خصوصاً في غير الغيم
 اصطفا ناته
 مدله
 ويجوز جاصلوة جعفر
 فيه اشكال اذا افاد
 الوثوق به مدله
 بل الاقوى جهم مدله
 خصوصاً في غير الغيم جهم
 مدله
 العالي
 بل الاقوى الحكم بالصحة
 لو يتبين له وقوع شيء
 من صلواته خارج الوقت
 جهم
 مدله
 العالي

وبن الترتيب جواز العدل

١٤٩٢

اولا فان علم عدم الالتفات الى الوقت حين الشروع وجب لاعادة وان علم انه كان ملتفتا وراعيًا
ومع ذلك شك في انه كان داخلًا ام لا بنى على الصحة وكذا ان كان
شاكًا في انه ملتفتا ام لا هذا كله اذا كان حين الشك
عالمًا بالدخول والالتفات لا يحكم بالصحة مطلقًا ولا تجزى قاعدة الفراغ لانه لا يجوز له حين الشك الشروع في الصلاة
كيف يحكم بصحة ما مضى مع هذه الحالة فمسئله يجب الترتيب بين الظاهر وبين العناوين بقوله
المغرب فلو عكس عدل بطل وكذا لو كان جاهلًا بالحكم واما الشروع في الثاني قبل الاول غافلًا او معتقلاً لا يبا
عدل بعد التذكر ان كان محل العدل باقيا وان كان في الوقت المختص بالاولى على الاقوى كما ذكرنا في الاحوال
في هذه الصور وان تذكر بعد الفراغ صحح وبنى على انها الاولى في متساو العد كالتظهير تمامًا او قصرًا وان كان في
الوقت المختص على الاقوى وقد قرأنا الاحوال ان يأتى بربع ركعًا او ركعتين بقصد ما في الذمة واما في غير المتساو
كما اذا اتى بالعناقل المغرب تذكر بعد الفراغ فيحكم بالصحة ويأتى بالاولى وان وقع الغناء في الوقت المختص
بالمغرب لكن الاحوال في هذه الصور الاعادة مسئلة اذا ترك المغرب دخل في الغناء غفلًا او نسيانًا او
لانيانها فتذكر في الانشاء عدلًا اذا دخل في ركوع الركعة الرابعة فان الاحوال تمامها غناء ثم اعادها
بعد الايتان بالمغرب مسئلة لا يجوز العدل في قضاء الفوات ايضا من اللاحقة الى السابقة بشرط ان يكون
فوت العدل عنه معلومًا واما اذا كان احتياطيًا فلا يكفي العدل في البرائة من السابقة وان كانت احتياطيّة
ايضا لاحتمال اشتغال الذمة واقعا بالسابقة دون اللاحقة فلم يتحقق العدل من صلاة الى اخرى وكذا التمسك
في العدل من حاضرة الى سابقة فان اللازم ان لا يكون الايتان باللاحقة من باب الاحتياط والاحتمال
اليقين بالبرائة من السابقة بالعدل لما مر مسئلة لا يجوز العدل من السابقة الى اللاحقة في المحاضر
ولا في الفوات ولا يجوز من الفائتة الى الحاضرة وكذا من الفائتة الى الفريضة ولا من الفريضة الى الفائتة
الا في مسئلة ادراك الجماعة وكذا من فريضة الى اخرى اذا لم يكن بينهما ترتيب يجوز من الحاضرة الى الفائتة
الفريضة غير ظاهر وعدم جواز الشروع فيها لعدم ما يجوز به الصلح لانيان في احوال صحح ما مر من بقاء الفراغ منه ان عدل ان
للوقت قبل الصلاة كما مستندًا ما لا يصلح لذلك وجب لاعادة في الصلوات بحجته الله لا يشك في ان الاحوال تعدل
والا تمام ثم اعادها كما تقدم ان الاقوى صححها عصرًا وعشاءً ان وقع جميعها او بعضها في الوقت المتعدد وبطلان
وقع جميعها في الوقت المختص كما تقدم ان الاقوى صححها ويأتى بالمغرب بعد حاجته وروى مدقلا الشرب

الظاهر عدم اعتبار العلم بال
الدخول وما ذكره من الوجوه
في وجهه فان حال الشك في
المقام حال الشك في الفضا
بعد الفراغ من الصلوة فكل
ان يحكم بصحة ما مضى من
الصلوة وان لم يجز الدخول
في الصلوة لا يجب مع الشك
كذلك في المقام بل تفاوتت
صلواته وان كان الاحتمال في
المقام ما ذكره في المتن
الذي اصحها بان
لا يترك بل لا يخلو من القوة
كما تقدم الذي اصحها
وقد مر ان هذا الاحتياط
بعد الاحتياط بالبناء الاثر
مطلوب اذا اتى بالتعظيم
في الوقت المتعدد والاولى
في الوقت المختص العدل
لانه لا يخلو من القوة
كما مر النسق اصحها
في الاقوى كما تقدم حجه
تقدم ان الاقوى في
حجه
في الاقوى حجه مدقلا
تقدم في الوقت المتعدد
حتى لا يخاف عدها
كما تقدم حجه مدقلا
الغالب

احكام القبلة

٤١١

على ان يبان باعتباره كونه من ذلك بعد الوقت فصل في القبلة وهي المكان الذي تقع فيه البيت ثم في
 والله ثم من تحوم الارض الى عنان السماء الناس كافة القريب البعيد لا خصوص البيت ولا يدخل فيه شيء من حجج
 وان وجب خال في الطواف ويجب استقبالها لا المسجد والحرم ولو البعيد لا يقية اتصال الخط من وقت
 كل وصل بل المحاذاة العرفية كافية لا من المحاذاة تنع مع البعد كما اذا زاد بعد ازادت استقبالها
 كما يعلم ذلك بملاحظة الاجرام البعيدة كالنجم ونحوها فلا يقدح زيادة عرض العنق المستطيل عن الكعبة
 في صدقها اذا كان شاهد ذلك بالنسبة الى الاجرام البعيدة والقول بان القبلة للبعد سمت الكعبة وجهتها
 راجع في الحقيقة الى ما ذكرنا وان كان مرادهم الحقيقة العرفية المسلخية فلا وجه له ويعتبر العلم بالمحاذاة مع الامكان
 ومع عدمه يرجع الى العلامة والادوات المفيدة للظن وفي كفاية شهادة العدلين مع استحسان العلم
 ومع عدمه لا بأس بالتعويل عليها ان لم يكن احتياطه على خلافها فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومع عدمه
 الظن يصل الى اربع جهات ان وسع الوقت لا يختير بينها مسئلة الامارات المحصلة لمصر التي يجب الرجوع
 عند عدم امكن العلم كما هو الغالب بالنسبة الى البعيدة منها الجدة الذي هو المصغر في الحجة بجدة او
 العراق كالكرنة والخف وبغداد ونحوها خلف المنكب الايمن والاطحان يكون ذلك في غاية اديق وانما خلفه
 ما بين الكف والعنق والاولى وضع خلف الاذن وفي البصرة وغيرها من البلاد الشرقية في الاذن اليمنى وفي
 موصل ونحوها من البلاد الغربية بين الكفين وفي الشام خلف الكف الايسر في مكين العينين وفي
 صنعاء على الاذن اليمنى وفي الحبشة والتوبة صفحة الخد الايسر ومنها سهل وهو عكس الجدة ومنها الشمال
 العراق اذا زالت عن الانف الى الخلف الايمن عند مواجته نقط الجنوب من اجل القرب على اليمن والشرق
 وبلدة البعيدة عن الكعبة قطعاً واستقبال العين لا يمكن بدون اتصال الخط المذكور بها والحدود العربية ليست اوسع من
 والبعد لا موجب في زيادة مسافة المحاذاة كما ان شهر بل يزداد به ضعف كما هو محسوس استقبال اهل اقصاء النور لها الميرست اعني
 انما ذلك بل لا تهم اذا غرابة صحته كالصغار الخفا غير محو لا محالة فخطوطها رقيقة عنهم الباعث متوازية فيكون انوار جميعها
 بل لا بد منها التي ينبغي وضع الايسر ونسبة اجزائها بعضاً الى بعض بعد مزوج الكعبة عند سد حوائج في احد الحاد
 بعد هذا هو الاذن في انوار الكعبة اذن اجزائها مسد الى اليمين في خط في البصرة هو اذا ما كانت تقوم من جعل
 عند الرمال على الايمن هو لا يتبع ولا يرافقه العلامة الاولى تصاد لانه انحراف قسمة عن خط جنوب في شرق مع ان يشرق
 هل العار كذا في العربون منها كاهل التوصل قسمة نقطة جنوب عن غيرها في انحراف عن انحراف عن انحراف عن انحراف

على الاحوط الاقوى الفرج
 عن استقبال بان الفرج
 اصطفاها في
 مدخله
 انما
 في الجدة الايمان
 الوقت خمس مدخله
 لا في استقبال البعد
 من كونه مع كونه
 من المستحالة لا بعد ان
 يكون عند هويته
 بالتمت ونحوه حبه
 برت الى العنق حبه
 مدخله
 انما

بالاستقبال في احديهما او على وجه لا يبلغ الانحراف الى حد اليمين واليسار والاولى ان يكون على خطوط منها
 ثلاث مسئلة لو كان عليه صلواتان فالأول ان تكون الثانية الى جهة الاولى مسئلة من كان وظيفته تكرار
 الصلوة الى اربع جهات او اقل وكان عليه صلواتا يجوز له ان يتم جهتا الاولى ثم يشرع في الثانية ويجوز ان يأتي بالثانية
 في كل جهة صلى اليها الاولى الى ان يتم والا فاختار الاول ولا يجوز ان يصلي الثانية الى غير الجهة التي صلى اليها
 الاولى نعم اذا اختار الوجه الاول لا يجب ان يأتي بالثانية على ترتيب الاولى مسئلة من عليه صلواتان كالنهر
 مثلا مع كون وظيفته التكرار الى اربع اذ لم يكن له من الوقت مقدار ثمان صلوات كان مقدار ختمت او تسعة
 فهل يجب اتمام جهتا الاولى وصرف بقية الوقت في الثانية او يجب اتمام جهتا الثانية وبراءة الفرض على الاولى كما
 الوجه الاول ويحتمل وجه ثالث وهو التحيز وان لم يكن له الا مقدار اربعة او ثلثة فقد ينقطع لانيان يحجب
 الثانية ويكون الاولى قضاء لكن لا ظهر وجوب الايتان بالصلوتين وبراءة الفرض على الثانية كما في الفرض
 الاول وكذا الحال في العناين ولكن في الظاهر من يمكن الاحتياط بان يأتي بما يمكن من الصلوات بقصد في
 النية فعلا بخلاف العناين لاختلافهما في عدد الركعات مسئلة من وظيفته التكرار الى اربعة اذ لم يكن
 بعد الصلوة الى جهة انها القبلة لا يجب عليه الامادة ولا ايتان البقية ولو علم او ظن بعد الصلوة الى جهة
 او ثلث ان كلها الى غير القبلة فان كان فيها ما هو باين اليمين واليسار كفي الواجب الامادة مسئلة انما
 جريان حكم العمل بالظن مع عدم مكان العلم والتكرار الى الجهتين مع عدم مكان الظن في سائر الصلوات غير البوابة
 بل غيرها مما يمكن فيه التكرار كصلوة الايا وصلوة الاموات وقضاء الاجزاء المنسية وسجدة في البهوان قبل في
 صلوة الاموات بكفاية الواحدة عند عدم الظن بخير بين جهة او القيس بالقرعة وفيها لا يمكنه تكرار
 كمال الاحتضار والدفق والذبح والتخفيف عند الظن بخير والا فوالقرعة مسئلة اذا صلى مردون الفجر
 عز القبلة الى جهة غفلة او مساحتها يجب اعادة الا اذا ثبتت كره القبلة مع حصول قصد القرعة منه **فصل**
 فيما يستقبل له يجب الاستقبال في مواضع احدها الصلوة اليومية اداء وقضاء وتوابعها من صلوات
 للشكور وقضاء الاجزاء المنسية بل وسجدة التبرؤ وكذا في الموصات مستحبة بالعارض كالمعاداة جماعة
 او احتياطاً وكذا في سائر الصلوات الواجبة كالايات بل وكذا في صلوة الاموات وليتروا في صلوة النافذة
 في حال الاستقرار لا في حال المشي والركوب لا يجب فيها الاستقرار والاستقبال وان صلات واجبة لم
 لا تزل ٨٤ اي الايتان ببقية الاربع جمع بروجردي مد ظله الشريف

سجد
 تحت عك منهارك ايا فوائده
 الفذع اصطفايا في
 لا يترك الفذع استسنا
 على الامور المستعجلة
 بل الامور حبه
 لا يتخلو عن الاشكال و
 كذا ما بعد حبه
 هذا انما يصح في
 غير من صلى في تحضر
 الاربع والاخر حبه
 تم بين الفضيل من السجدة
 حبه
 مدحه
 سجد

القبل والدبر عن كل مكلف من الرجل والمرأة من ذكر أو أنثى ولو كان مما تلا محرم أو غير محرم ويحرم
 على كل منهما أيضا النظر إلى عورة الآخر ولا يستثنى من تحريم النظر إلى الزوج والزوجة والسيد والامه ان كان
 مرقحة ولا غفلة بل يجب للستر عن الفضل المميز خصوصاً المراهن كانه يحرم النظر إلى عورة المراهل ولا يجوز
 إلى عورة المميز ويجب ستر المرأة تمام بدنهما عن عد الزوج والمحارم إلا الوجه والكفين مع عدم اللتذ والرتبة
 واما معهما فيجب التزويج من نظر حتى بالنسبة إلى المحارم وبالنسبة إلى الوجه والكفين إلا حواشيها عن الحيا
 من السرة إلى الركبة مطلقاً كما أن الأحوط ستر الوجه والكفين عن غير المحارم مطلقاً مسئلة الظاهر وجوب
 ستر الشعر الموصول بالشعر سواء كان من الرجل والمرأة وحرمة النظر إليه أما النظر إلى من غير الشعر كذا النخل فينبى
 وجوب سترها وحرمة النظر إليها مع مستودية البشرة أشكالها وكان أحوط مسئلة الظاهر حرمة النظر إلى
 ما يحرم النظر إليه المرأة والماء الصائم عند اللتذ واما مع فلا أشكال في حرمة مسئلة لا يشرط في
 التزويج نفسه ستر محض ولا كيفية خاصة بل المناجزة والشر ولو كان باليد طلى لطيف خوها واما الثاني
 إلى التزويج حال الصلوة فلكيفية خاصة وليتطرق فيه ما نزل خاص ويجب مطلقاً سواء كان هناك ناظر مختار أو
 غيره أم لا وتفاوت بالنسبة إلى الرجل والمرأة أما الرجل فيجب عليه ستر العورتين إلى قبل من القصب
 والبيضتين حلقة الدبر لا غير وان كان الأحوط ستر العجان أي ما بين حلقة الدبر إلى أصل القصب حود
 من ذلك ستر ما بين السرة والركبة والواجب ستر لون البشرة والأحوط ستر الشج الذي يرى من خلف الثوب
 من غير تميز للون واما الحجم أي الشكل فلا يجب ستره واما المرأة فيجب عليها ستر جميع بدناتها الرأس والشعر
 الوجه المقدار الذي يغسل في الوضوء إلا اليد إلى المرفقين والقدمين إلى الساقين ظاهرهما وباطنهما
 يجب ستر شيء من طرف هذا المستثنى من باب المقدرة مسئلة لا يجب على المرأة حال الصلوة ستر ما بين
 الفم من الأسنان واللثة ولا على الوجه من المرأة كالكحل والخمرة والسواد والخل ولا الشعر الموصول بالشعر
 القرامل وغير ذلك وان قلنا بوجوب سترها عن الناظر مسئلة إذا كان هناك ناظر صريح إلى وجهها
 أو كفيها وقديمها يجب عليها سترها لكن لا من حيث الصلوة فإن ثمت ولا تسرها هذه بقول الصلوة
 بالنسبة إلى حليها ما على وجهها من الزينة وكذا بالنسبة إلى الشعر الموصول والامرأ من صورة حرمة النظر إلى
 مسئلة يجب على المرأة سترها حال الصلوة وكذا تحت ذقنها عن المعد الذي يرى من عند خفافها
 لا يشرط في الأحوط ستر باطن القدمين كما روي في مدخله الشريف

من
 في الشاة مل نفسه
 انما تفسر مطيب
 كما ان لا حوط ذلك في
 انفسه لانه ايضا المحرم
 في الباطن أشكال احاطه
 وجوب ستر الفرج
 استحبنا
 مدخله
 مع الامن من ان ينظر
 إليها بعد ذلك في الجوار
 ويغاور لا يجب سترها
 حبه
 مدخله
 والاحوط ستر باطنها
 حبه
 مدخله
 حبه

في انجاهل المقتصر بالحكم

اشكال ٨٤ شرادى

لا يشترط الاحتياط في هذه

الفتوى مع شرادى

ادخل في جرحا للصلوة كما

بأن الصبي استغفبان

اذا كان المجمل عن فصول

واقاد كان عن مصرفا

الاقوى البطلان الفصح

لا يشترط بل لا يخلو عن قوة

الفصح استغفبان

بمطلقا الفصح مذكور

فيكون مفسدا لا يظهر

بطلان جميع الفتاوى مثل

لصبي والخيط ونحوها هو

على ملك ما ذكره في ثوب

منزكا بين المالكين لمسه

الغير داخل كونه من الثوب

ضعيف نعم مثل النقاش

لصباة ونحوه مما يوجب

الانزاح والغير العنق

من على الخيط وهو مردد لا يترك

حجم

منه من خاشية الفتاوى

من غير انشاء غير ترك

حجم

وكذا لا يشترط في ثوب المصلي

حجم

حجم

حجم

حجم

حجم

حجم

حجم

حجم

حجم

حجم

في البطلان مسئلة هل اللازم ان يكون ساترية في جميع الاحوال حاصل من قول الصلوة الى اخرها او
 يكفي الستر بالنسبة الى كل حالة عند تحققها مثلا اذا كان ثوبه مما يستر في القيام لاحال الركوع فهل تبطل
 الصلوة فيه وان كان في حال الركوع يجعله على وجهه يكون ساترا او يستر عنده لباسا اخر او لا تبطل وجهان
 اقربها الثاني واحوطهما الاول وعلى ما ذكرنا فلو كان ثوبه خرقا بحيث تكشف عورته في بعض الاحوال لا يضر
 اناسد ذلك المخرق في تلك الحالة بجمعة ونجاء ولو كان يستر على اشكال في البتر بما مسئلة الستر الواجب فيه
 من حيث حرمة النظر يحصل بكل ما يمنع عن النظر ولو كان بيده او يد زوجته وامته كما انه يكفي ستر الذنوب بالابتن
 واما الستر الصلوة فلا يكفي فيه ذلك ولو حال الاضطرار بل لا يجزئ الستر بالطلية بالغير ايضا حال الاختيار
 نعم يجزئ حال الاضطرار على الاقوى وان كان الاحوط خلافه واما الستر بالورق والخيش فالاقوى جوازه
 حال الاختيار لكن الاحوط الاقتصار على حال الاضطرار وكذا يجزئ مثل القطن والقشور الغير المنسوجة وان كان
 الاول المنسوج منهما او من غيرهما ما يكون من الالبسة المتعارفة

فصل في شرائط لباس المصلي

وهي امور الاول الطهارة في جميع لباسه عما لا يتم فيه الصلوة منفردا بل وكذا في محمول على ما عرفت تفصيل
 في باب الطهارة الثاني الاباحة وهي ايضا شرط في جميع لباسه من غير فرق بين الساتر وغيره وكذا في محموله فلو
 صلى في المعصية ولو كان خطا منه عالما بالحرمة عامدا بطلت وان كان جاهلا بكونه مفسدا بل الاحوط البطلان
 مع الجهل بالحرمة ايضا وان كان الحكم بالفتحة لا يخلو عن واما مع النسيان او الجهل بالفتحة فصحة والفتحة
 عدم الفرق بين كون المصلي الناس هو الغاصب غيره لكن الاحوط الاعادة بالنسبة الى الغاصب خصوصا اذا كان
 بحيث لا يبالى على فرض تذكيره ايضا مسئلة لا فرق في الغصب بين ان يكون من جهة كون عيبه للغير او
 منفقته بل وكذا لو تعلق به حق الغير بان يكون مرهونا مسئلة اذا صنع ثوب بصنع مفسد فالظاهر ان لا
 عليه حكم المفسد لان الصنيع بعيدا لئلا يكون للثوب لما لا يخلو عن اشكال ايضا لو كان الصنيع
 ايضا مباحا لكن اجبر شخصا على عمله يعطى اجرة لا اشكال فيه بل وكذا لو اجبر على خياطة ثوب وانما جرد
 له يعطى اجرة اذا كان الخيط له ايضا واما اذا كان للغير فشكر وان كان يمكن ان يقال انه بعيدا لئلا يفتحق
 مالكة قيمته خصوصا اذا لم يمكن رده بفتحة لكن الاحوط ترك الصلوة فيه قبل ارضاء مالك الخيط خصوصا
 اذا امكن رده بالفتحة مما لا يترك في هذه الفتوة مسئلة اذا غسل الثوب الوسخ او الخمر بماء معصوب

الاقوى هو البطلان في المصير في الطهارة والافتحاح لا يخلو من فتحة جرح الاقوى منه هو البطلان في جرحه وحده

بطلان الصلوة في جلد الميت وغير المأكول

غيره فلا يجوز الصلوة في جلد غير المأكول ولا شعره وصوفه وريشه وبره ولا شيء من فضلاته سواء كان
 ملبوساً أو مخلوطاً به أو محملاً على شجرة واقعة على لباسه بل حتى عرقه وريقه وإن كان طاهراً مادام رطباً وأب^ل
 إذا كان له عين ولا فرق في الحيوان بين كونه ذائفاً ولا كالتام الحرام أكل مسئلة لا بأس بالشمع العاد
 المحرير المتزوج ودم البق والقمل والبرغوث ونحوها من فضلات أمثال هذا الحيوان ما لا يحل لها وكذا الصدق^ط
 لعدم معلومية كونه جزءاً من الحيوان وعلى تقديره لا يعلم كونه ذائفاً ولا الحيوان فلا اشكال فيه صلا لعدم كونه
 جزءاً من الحيوان مسئلة لا بأس بفضلات الإنسان ولو لغيره كعرقه ووسخه وشعره وريقه ولبنه فعلى هذا لا
 في الشعر الموصول بالشعر سواء كان من الرجل أو المرأة نعم لو أخذ لباساً من شعر لا تافه اشكال سواء كان^ط
 أو غيره بل المنع قوي خصوصاً الساتر مسئلة لا فرق في المنع بين أن يكون ملبوساً أو جزءاً منه أو واقفاً^ط
 أو كان في جيبه بل ولو في حقه هي في جيبه مسئلة يستثنى مما لا يؤكل الخبز الخالص غير المغشوش به^ط
 والثالب كذا السجادة والتمو والقائم والفنك الخصال فلا يجوز الصلوة في أجزائها على الأقل مسئلة^ط
 الأقوى جواز الصلوة في المشكوك كونه من المأكول أو من غيره فعلى هذا لا بأس بالصلوة في الماء وهو ماء أو أشد^ط
 في كونه من أجزاء الحيوان أو من غير الحيوان فلا اشكال في مسئلة إذا صلى في غير المأكول جاهلاً أو ناسياً أو لا قى^ط
 مسئلة الظاهر عدم الفرق بين ما يحرم أكله بالأصالة أو بالعرض كالموطوء والجلال وإن كان لا يخلو عن اشكال^ط
 الخامس أن لا يكون من الذهب للرجال ولا يجوز لبسهم في غير الصلوة أيضاً ولا فرق بين أن يكون خالصاً أو
 مزجاً بل الأقوى اجتناب اللحم به والمذهب بالتزويج والطلوع إذا صلى على لبس الذهب لا فرق بين أنه في الصلوة
 وما لا يتم كالتامة والزر ونحوها نعم لا بأس بالمجمل منه مسكوك أو غيره كما لا بأس بشد الاستنابة بل الأقوى^ط
 لا بأس بالصلوة فيما جاز فعله في من السلاح كالسيف والخنجر ونحوها وإن خلط عليهما سم الثعب ولكن لا حوط
 اجتنابه وأما النساء فلا اشكال في جواز لبسهن وصلوتهن فيه وأما الصبي المميز فلا يحرم عليه لبس لكن لا حوط^ط
 لعدم الصلوة في مسئلة لا بأس بالمشكوك كونه ذهباً في الصلوة وغيرها مسئلة إذا صلى في الذهب
 جاهلاً أو ناسياً فالظاهر صحها مسئلة لا بأس بكون قاب الساعة من الذهب إذا صلى عليه كانه ولا بأس^ط
 باستحائها أيضاً في الصلوة إذا كان في جيبه حيث أنه بعيد عن المحرور نعم إذا كان زنجير الساعة من ذهب عتقة^ط
 كانه من جزئيات تلك المسئلة أيضاً ما استثناه محل تأمل في هذه المسئلة عندنا لا علم من تنوع اشكالها ولا حوط^ط
 عندنا كذا ما تنك في كونه جزءاً من الذهب حوط لا فرق بينه وبين سابقه محل تأمل في هذه المسئلة عندنا لا علم من تنوع اشكالها ولا حوط^ط

في جلد الميت بالهك اشكال
 بان عن تفسيره في غير
 في استنابة ما قبل الصلوة
 إذا استل في المأكولة و
 مد بها على بعد من الحيوان
 هذه الشبه عن الشبه
 السابعة ولحقها حكمها
 على الأقل في حبه
 بطلان الصلوة في صورة
 الإنسان حبه
 لا حوط الحب عن المحرم
 آخر نحو بالعرض و كان
 لا يرى حائط كان لا
 بطلان الصلوة في أجزاء
 غير المأكول بالأصالة و
 أن حل أحده بالعرض
 لا ينظر في نحوه حبه
 إذا صلى جاهلاً به
 الصلوة اشكال حبه
 لا حوط حبل لباس
 المحذور من شعر لا تافه
 مثل سائر فضلاته لا بأس
 به حبه مد صلا على
 لا يحلوا استنابة من لا سكا
 حبه

١٨٠ - الصلوة في الذهب الحر

هذا بناء على احتمال بعيد
وهو عدم كونه ذكرا أو أنثى
فلا يجوز له لبس الحرير ولو
في غير الصلوة للعلم الاجمالي
بحرمة لبس الحرير عليه حرمة
كشف بدنه ما عدا المتعني
من الوجه وكمبر والقدر
المتعني في الزائد على الأصل
اشكال في الكف والرقع و
القطع والطراق الفحة
الافترش المنع عنه في حال
الصلوة الفحة اصطفايا
مع انحصار الدفع في الظاهر
عدم جواز الصلوة فيه
الا اذا وقف الدفع على
لبسه على الاتصال الفحة
اصطفايا
مد طه
في صورة الانزال جسم
مد طه
العال

على رقبته او وضعه فيه لكن علق رأس الزنجير حرمة لانه تنزيه بالذهب لا تنفع الصلوة في انصاف مسئلة
لا فرق في حرمة لبس الذهب ان يكون ظاهرا مريئا او لا يكره ظاهر مسئلة لا بأس بافترش الذهب بشكل التدثر
به السادس ان لا يكون حريرا محضاً للرجاسا كان ساتر اللعنة او كان الساتر غيره وسواء كان مما تنص فيه الصلوة
او لا على الاقوى كالتكة والقلنسوة ونحوهما بل بحر لبسه غير حال الصلوة ايضا الا مع الضرورة لبرد او مرض
وفي حال الحرب حتى تجوز الصلوة فيه ايضا وان كان الاحوط ان يجعل ساتره من غير الحرير ولا بأس بالثياب التي تجوز
صلواتها فيه ايضا على الاقوى بل وكذا الخنثى المشكل وكذا لا بأس بالمنزج بغيره من قطن او غيره مما يخرج من
صدق الخلو من الحرمة وكذا لا بأس بالكف به وان زاد على اربع اصابع وان كان الاحوط ترك ما زاد عليها ولا
باس بالحرير منه ايضا وان كانت مما تنص فيه الصلوة مسئلة لا بأس بغير اللبوس من الحرير كما لا فترش والركوب
عليه التدثر به ونحو ذلك في حال الصلوة وغيرها ولا يزال الثياب واعلامها والسفايف والقياطين الموضوعة
عليها وان تعددت وكثرت مسئلة لا يجوز جعل البطانة من الحرير لقميص وغيره وان كان الى نصفه وكذا لا يجوز
لبس الثوب الذي احد نصفه حرير وكذا اذا كان طرف العمامة منه اذا كان زائدا على مقدار الكف بل على اربعة
اصابع على الاحوط مسئلة لا بأس بما يرفع به الثوب من الحرير اذا لم يزد على مقدار الكف وكذا الثوب المنزج
طرايق بعضها حرير وبعضها غير حرير اذا لم يزد عرض الطرايق من الحرير على مقدار الكف وكذا لا بأس بالثوب المنزج
من قطع بعضها حرير وبعضها غيره بالشروط المذكورة مسئلة لا بأس بثوب جعل الابريش من ظهارة وبطانة من
القطن ونحوه واما اذا جعل صلة من الحرير بينهما فلا يجوز لبس لا الصلوة فيه مسئلة لا بأس بنصاف الحرير
والقمح وخرق الجبة وحفظ اللبس والمبطون اذا كانت من الحرير مسئلة يجوز لبس الحرير لمن كان قملا
خلاف العادة لدفع الظاهر جواز الصلوة فيه مسئلة اذا صلى في الحرير جهلا او نسيانا فلا قوى على
وجوب الاعادة وان كان الحرير مسئلة نسيان في الخيط ان يكون مما تنص فيه الصلوة كالقطن والصوف مما يؤخذ
بكماله فلو كان من صوف او وبر ما لا يترك له كلف في صحة الصلوة وان كان كافيا في دفع الحرمة ويشترط ان
بمقدار يخرج عن صدق الحرمة فاذا كان ليسر امته ملكا بحيث يصدق عليه الحرير المحض لم يغلب لا الصلوة
فيه ولا بعد كفاية العسر في الاجزاع عز الصدق مسئلة التوب المنزج اذا ذهب جميع ما فيه من غير الا
من القطن والصوف لكثرة الاستعمال وبقي الابريش محضاً لا يجوز لبس بعد ذلك مسئلة اذا شئت في
في اشكال ط محل تأمل وكذا المشايخ بعد ما لا يترك حرير جدي مد طه العالي

مكروهات اللباس

١٨٢

جلوسا وامكانهم الصلوة مع الانفراد قيا ما فيجلوسا ويجلس الامام وسط الصف فيقدمهم بركبتيه يؤمنون
 تركوع والسجود اذا كانوا في طائفة امنين من نظر بعضهم الى بعض فيصلون قائمين صلوة المختار تارة ومع الاء
 اخرى على الاحود مسئلة الاحوط بل لا قري تاخير الصلوة عن اول الوقت اذ لا يكون عند سائر واحمل
 وجوده في اخر الوقت مسئلة اذ كان عند ثوبان يعلم ان احدهما جردا وذهب له فصول والاخر ما تصح فيه الصلوة
 لا تجوز الصلوة في واحد منهما بل يصلي عاريا وان علم ان احدهما من غير المأكول والاخر من المأكول وان احدهما
 والاخر طاهر صلي صلوتهين واذا ضاق الوقت ولم يكن الا مقدار صلوة واحدة يصلي عاريا في الصلوة الاولى
 وتخير بينهما في الثانية مسئلة المصلي مستلقيا او مضطجعا لا بأس بكون فراشه او كفافه نجسا او حريرا او من غير
 المأكول اذا كان له ساتر غيرهما وانما لا يشبههما او بالتحا ففقط فالاحود كونهما ما تصح فيه الصلوة مسئلة اذا
 ثوبا طويلا جدا وكان طرفه الواقع على الارض الغير المتحرك بحركات الصلوة نجسا او حريرا او مغصرا او مما لا يؤكل
 لظاهره عكس الصلوة مادام يصلي لا بأس بثوبه كذا انما نعم لو كان بحيث لا يصلح لبس بل يقال لبر هذا الطرف
 منه كما اذا كان طوله عشرين ذراعا ولبس بمقدار ذراعين منه او ثلثه وكان الطرف الاخر مما لا تجوز الصلوة فيه
 فلا بأس به مسئلة اجاز الصلوة فيما يتر ظهر القدم ولا يغطي الساق كما يجوز بخره فصل في اكره من
 اللباس حال الصلوة وهي امور احدها الثوب الامور حتى للتأعد الخنزير والعمامة والكأ ومنه العباء والمشع
 اشذكراه وكذا المصوغ بالزعفران او العصفري لاول اجتناب مطلق المصوغ الثاني الساتر الواحد القيق
 الثالث الصلوة في السروال وحده وان لم يكن رقيقا كما انه يكره للنساء الصلوة في ثوب احدا ان لم يكن رقيقا
 الرابع الاثر ارفوق القميص الخامس التوشع وتناكذ كراهته للأمام وهو داخل الثوب تحت اليد اليمنى والقائه
 على المنكب لا يبرل او الايمن السادس في العمامة المجردة عن السدل وعن التحمل اي التلح ويكفي في حصوله
 ميل السدل الى جهة الذقن ولا يعبه اذارة تحت الذقن وغرزة في الطرف الاخر وان كان هذا ايضا احدا كفييا
 له السابع اشمال الصماء بان يجعل الرداء على كتفه واذارة طرفه تحت ابطه والقاع على الكتف الثامن التحريم
 للرجل التاسع المقاب للمرأة اذ لا يمنع من القراءة ولا يبطل العاشر اللثام للرجل اذ لا يمنع من القراءة
 الحادي عشر الحجام الذي عليه صوت الثاني عشر استنحاح الحديد البارد الثالث عشر لبس النساء الخمار الذي له
 صوت الرابع عشر القبا المسدل بالزور الكثرة او بالحزام الخامس عشر الصلوة محلول لا زاد السادس عشر
 لباس الشمر اذ لا يصل الى حد الحرق او قلنا بعدم حرمة السابع عشر ثوب من لا يتوقى من الخبايا خصوصا

مسل
 وكذا في الثانية الفح
 اذا لم يكونا على نحو بيعة
 الصلوة فيها الفح
 يعني بصدق انه مما لم
 فيه الفح اسطهبا ناه
 وكذا في الثانية ايضا على
 الاقوى حتم مدق
 اذا لم يكن الخاف مثل
 والعباء دنا داله ولا تحق
 حكمة اللباس على الاقوى
 حتم
 يعني بصدق انه صلي فيه
 حتم
 لا تجوز بعض ما ذكر في
 مكروهات اللباس
 ومنه ناه عن الاشكال
 لكنه لما كان ادلة ليس
 لا بأس بالعمل به حتم
 مدق
 العالي

مسل
 وكذا في الثانية على
 الاقوى حط

مكان المصلي

(١٨٣)

شارب الخمر وكذا المتهم بالغصب الثامن عشر وثوب وتماثيل التاسع عشر الثوب المتمنع بالابريص العشرون البسة
الكفا واعداء الدين الحاد والعشرون الثوب الوسخ الثاني والعشرون النجس الثالث والعشرون مائة ظهر القدم
من غير ان يغطي الساق الرابع والعشرون الثوب الذي يوجب التكرار الخامس والعشرون لبس الثياب باللبس الثياب
السادس والعشرون الجلد المأخوذ ممن ليحل الميتة بالذباغ السابع والعشرون الصلوة في الغل من جلد الحمار
الثامن والعشرون الثوب الضيق اللاصق بالجلد التاسع والعشرون الصلوة مع الخضا قبل ان يغسل الثلثون
استسحنا الدرهم الذي عليه صورة الواحد والثلثون ادخال اليد تحت الثوب اذا لاصق اليك الثاني والثلثون
الصلوة مع نجاسة ما لا يتم فيه الصلوة كالحاتم والتكة والقلنسوة ونحوها الثالث والثلثون الصلوة في
ثوب يصبق وبر الا رانبا وجلده مع احتمال لصق الوبر به ففصل فيما يجب من اللباس هو ايضا امر واحد
العمامة مع التحنك الثاني الرداء خصوصاً للامام بل يكره له تركه الثالث ثقل الثياب بل يكره في الثوب الوا
للمرأة كما في الرابع لبس السراويل الخامس ان يكون اللباس من القطن او الكتان السادس ان يكون ابيض السابع لبس
الحاتم من العقيق الثامن لبس الغل العربية التاسع ستر القدمين للمرأة العاشر ستر الرأس في الامة والصلية
اما غيرهما من الالوان فيجب كما في الحاد يستر لبس انظف ثيابه الثاني عشر استعانة الطبيب في الخمر ما مضى الصلوة مع
نقاد سبعين صلوة الثالث عشر ستر ما بين السرة والركبة الرابع عشر لبس المرءة قلائها فصل في مكان
المصلي والمراد به ما استقر عليه ولو بوسائط وما شغل عن الفضاء في قيام وقعود وسجود ونحوها
وليس شرط فيه امر واحد ما باحة فالصلوة في المكان المفصوب باطله سواء تعلو الغصبة او بمنافعة كما اذا كان
مستأجراً او صلى فيه شخص من غير ان المستأجر وان كان مأذوناً من قبل المالك وتعلو به حرق الرهن وحق
غير ما الميت وحق الميت اذا اوصى بذلك ولا يفرض بعد ولا يخرج منه وحق البن من ستر الى
مكان من المسجد او غيره فغصبه منه غاصب على الاقوى ونحو ذلك انما تبطل الصلوة اذا كان عالماً
واقفاً اذا كان غافلاً او جاهلاً او ناسياً فلا تبطل نعم لا يعتبر العلم بالفساد فلو كان جاهلاً بالفساد مع علمه
بالحرمة والغصبية كفى في البطلان ولا فرق بين النافذة والفرضية في ذلك على الاصح مسألة اذا كان
المكان مباحاً ولكن فرش عليه فرش مغطوب فصل على ذلك الفرش بطلت صلوة وكذا العكس مسألة
اذا صلى على سقف مباح وكان مائتة من الارض مغطوباً فان كان السقف معتمداً على تلك الارض تبطل
مع كونه غير الماصب كما في ج ٥٠٠ برودي مدظله العالي

ما لا يفتن الوارث الميت
وكذا حق الميت ايضا اذا
اوصى بثلثه جسم مدظله
على الارض وفيه وفيها
بعد جسم مدظله
العالي

مواعير جواز الصلوة من الامكنة

الصلوة عليه الا فلا يكن اذا كان القضاء الواقع فيه سقف معصوباً او كان السقف فوقاني الذي
 فيه بل المصلي معصوباً بطلت الصلوة في مسئلة اذا كان المكالم بلحاً كان عليه سقف معصوباً فان كان السقف
 في ذلك المكالم بعد تصرفاً في السقف بطلت الصلوة في الا فلا فلو صلى في قبة سقفتها او حدها من معصوب وكان
 لا يمكن الصلوة فيها ان لم يكن سقف حدها او كان عسراً وحجاً كان في شدة الحر او شدة البر بطلت الصلوة وان
 بعد تصرفاً فيه فلا وما ذكرنا ظاهر حال الصلوة تحت الخيمة المعصوبة فانهما تبطل اذا عُدَّ تصرفاً في الخيمة بل تبطل
 على هذا اذا كانت اطنابها او مساميرها غصبا كما هو الغالب في الغالب بعد تصرفاً فيها والافلا مسئلة
 الصلوة على الدابة المعصوبة بل وكذا اذا كان حبلها او سرجها او وطائها غصبا بل ولو كان المعصوب غصبا
 قد يقال بطلان الصلوة على الارض التي تحتها تراب معصوب ولو فصل عشرين ذراعاً وعُدَّ بطلانها اذا كانت
 اخر مدفوناً فيها والفرق بين الصورتين متكل وكذا الحكم بالبطالان لعدم صدق التصرف في ذلك التراب او
 الشيء المدفون نعم لو توقف الاستقرار والوقوف في ذلك المكان على ذلك التراب وغيره بصدق التصرف ويوجب
 مسئلة اذا صلى في سفينة معصوبة بطلت قد يقال بالبطالان اذا كان لوح منها غصبا هو متكل على اطلاقه بل
 يختص بالطلان بما اذا توقف الانشاع بالسفينة على ذلك اللوح مسئلة ربما يقال بطلان الصلوة على دابة
 خيطها خيط معصوب وهذا ايضا متكل لان الخيط بعد تالفه يشتغل ذمة الغاصب بالعوض الا اذا امكن
 دأخبط الى ما كد مع بقاء ما لته مسئلة المحبوس في المكار المعصوبة يصلي فيه قائماً مع الركوع والسجود اذا لم
 يستلزم تصرفاً اذا على الكون فيه على الوجه المتعارف كما هو الغالب اما اذا استلزم تصرفاً اذا فبطلان ذلك
 الزائد ويصلي بما امكن من غير استلزم واما المضطر الى الصلوة في المكالم المعصوب فلا اشكال في صحة صلوة
 مسئلة اذا اعتمد العقبين وصلى فبطلت الخلاف فان لم يحصل منه قصد القرية بطلت والاشك والاشك اما اذا
 اذا اعتقد الاباحة فبطلت العقبية فهي صحيحة من غير اشكال مسئلة الاقوى صحة صلوة الجاهل بالحكم
 وهي الحرمه وان كان الاحوط البطلان خصوصاً الجاهل بالمقعر مسئلة الارض المعصوبة المجهول مالكمها لا
 يجوز التصرف فيها ولو بالصلوة ويرجع امرها الى احكام الشرع كذا اذا غصبت ابدان من الاجور
 وغير هادار او غير هائم جهل المالك فانه لا يجوز التصرف ويجب الرجوع الى احكام الشرع مسئلة الدار
 الاقوى تحتها سقف الخيمة المعصوبة وان كانت في شدة الحر او البر اذا لا انتفاع بها في حفظ عن الحر او البر غير التصرف
 والمنوع هو التصرف لا الانتفاع بل متكل معه انتفاع بالاقوى هو البطلان المقصر (توقف الانتفاع بها عليه لا بوجوبه)

على الاحوط الفسخ اصحاب
 البطلان في اقوى الفسخ
 اصطفاها نامة
 مد ظله
 الاقوى صحة الصلوة تحت
 السقف المعصوب حرم
 الاحوط عدم جواز الصلوة
 تحت الخيمة المعصوبة اصلها
 او ما سرف عليه بضاهاه
 نفسها مطلقاً حرم
 لو توقف التمكن والتحرر
 في ذلك المكان على جود
 ذلك المعصوب فالاحوط
 برك الصلوة فيها مطلقاً
 وان كان الاقوى خلافه
 حرم لا يوجب على الاقوى
 حرم الاقوى عدم البطلان
 في هذه الصورة ايضا
 كان الاحوط برك الصلوة
 فيها حرم لا يبطل في
 هذه الصورة ايضا على
 الاقوى حرم مد ظله
 البطلان اقوى مع نصير
 حرم
 مد ظله

المشركة لا يجوز لواحد من الشركاء التصرف فيها الا باذن الباقيين ^{مسئلة} اذا اشترى دارا من المال
الغير المزكى او الغير المحرم يكون بالنسبة الى مقدار الزكوة او الخمس ^{نفسه} فضروريا فان امضا احكام ولاية على الطائفة
من الفقراء والتسديد يكون لهم فيجب عليهم ان يشترى هذا المقدار من احكامه واذا لم يميز بطلان يكون باقية على ملك
المالك لا ذل ^{مسئلة} من مات وعليه من حقوق الناس كالمظالم او الزكوة او الخمس لا يجوز لورثته التصرف في
تركته ولو بالصلوة في داره قبل اداء ما عليه من حقوق ^{مسئلة} اذا ما وعليه من مستغرق للتركه لا يجوز
للورثة ولا لغيرهم التصرف في تركته قبل اداء الدين بل وكذا في الدين الغير المستغرق الا اذا علم رضا الديان
كان الدين قليلا والتركه كثيرة والورثة بائنين على اداء الدين غير متساحين ولا فيشكل في الصلوة في داره
لا فرق في ذلك بين الورثة وغيرهم وكذا اذا لم يكن عليه دين ولكن كان بعض الورثة قصيرا او غائبا او نحو ذلك
^{مسئلة} لا يجوز التصرف في الصلوة في ملك الغير الا باذنه الصريح او الفحوى او شاهد الحال والاول
كان يقول اذنت لك بالتصرف في داري بالصلوة فقط او بالصلوة وغيرها والظاهر عند اشتراط حصول
العلم برضا بل يكفي الظن بالحاصل بالقول المزبور لان ظواهر الالفاظ معتبرة عند العقلاء والثاني كان ما
في التصرف بالقيام والقعود والنوم والاكل من ماله ففي الصلوة بالاولى يكون راضيا وهذا ايضا يكفي في
على الظاهر لانه مستند الى ظاهر اللفظ اذا استفيد منه عرفا ولا بد من العلم بالرضا بل الاحوط اعتبار
العلم مطلقا والثالث كان يكون هناك قرائن وشواهد تدل على رضا كالمضا المفضحة الابواب المحاطة والحانات
ونحو ذلك ولا بد في هذا القسم من حصول القطع بالرضا عند استئذان الاذن في هذا القسم الى اللفظ ولا دليل
على حجية الظن الغير الحاصل منه ^{مسئلة} يجوز الصلوة في الاراضي المنفعة اتقاء عيبا بحيث يتغير
على الناس اجتنابها وان لم يكن اذن من ملاكها بل وان كان فيها الصفات المجانين بل لا يبعد ذلك ان يذكر
الملاك وان كان الاحوط التجنب مع الامكان ^{مسئلة} يجوز الصلوة في بيوت تضمنت آلات حرام الا في
بلا اذن مع عدم العلم بالكراهة كالأب والام والاخ والعم والخال والعمه والخالة ومن ملك الشخص مفتاح
بيته والصديق واما مع العلم بالكراهة فلا يجوز بل يشكل مع ^{مسئلة} انها ايضا ^{مسئلة} يجب على الغاصب الخروج من
او التسبب لبرائته منها ولو بالفناء ^{مسئلة} بل لا فوى اعتبار اذن ولي امر الملب بالوصاية او الحكومة ايضا دعي من محذور
الغرماء بل الظاهر كونه ميتا منهم بالسمع ^{مسئلة} بل يكفي الظهور وان لم يحصل منه شيء ^{مسئلة} بل يكفي ظهوره في مثل هذا
المسوق عنه العرف للافادة لانها الغناء لها على حد اجتهادهم بالاعمال ^{مسئلة} بل لا حوط الاقتصار في زيادة التحريم

بعض التسادات والفقراء
الفتح اصطبها نافي
مد ظله
وضانه على الوجه الشرعي
حجم
هذا الاحياء لا يتزل
حجم
بل لا فوى عدم الجواز
حجم

المكان المعتبر وان اشتغل بالصلوة في سعة الوقت يجب قطعها وان كان في ضيق الوقت يجب الاشتغال
بها حال الخروج مع الايمان للركوع والجلود ولكن يجب عليه قضائها ايضا اذا لم يكن الخروج عن قوته و
ندم بل الا حوط القضاء وان كان من ندم ويقصد التفرغ للمالك ^{مسألة} اذا دخل في المكان المعتبر ^{او}
نسيانا او تحيلا الاذن ثم التفت بان الخلاف فان كان في سعة الوقت لا يجوز له التشاغل بالصلوة وان كان
مشتغلا بها وجب القطع والخروج ان كان في ضيق الوقت اشتغل بها حال الخروج ساكنا اقرب الطرق ^{مراعى} لا
يقدر الامكان ولا يجب قضائها وان كان حوطا كره هذا اذا لم يعلم برضا المالك بالبقاء بمقدار الصلوة والا فيسأل
ثم يخرج وكذا الحال اذا كان مأذونا من المالك في الدخول ثم ارتفع الاذن برجوعه عن اذنه او بموته والاشغال
الى غيره ^{مسألة} اذا اذن المالك بالصلوة خصوا وعموما ثم رجع عن اذنه قبل الشروع فيها وجب الخروج في
الوقت وفي الضيق صلى حال الخروج على ما قرأ وان كان ذلك بعد الشروع فيها فقد يقال بوجوب تمامها ^{مستقرا}
وعدم الالتفات الى هيبه وان كان في سعة الوقت الا اذا كان موجبا للضرر عظيم على المالك لكنه مشكل بل الاقوى
وجوب القطع في السعة التشاغل بها خارجا في الضيق خصوصا في فرض الضرر على المالك ^{مسألة} اذا اذن المالك
في الصلوة ولكن هناك قرأ ثم بدل على عدم رضا وان اذنه من باب الخوف او غيره لا يجوز ان يصلي كما ان العكس
بالعكس ^{مسألة} اذا ادار الامر ببر الصلوة حال الخروج من المكان الغيبية تمامها الوقت الصلوة بعد الخروج
وادراك ركعة او ازيد فالظاهر وجوب الصلوة في حال الخروج لان مراعاة الوقت اولى من مراعاة الاستقرار
والاستقبال والركوع والبحر الاختيار بين الثاني من شروط المكاونة قارنا فلا يجوز الصلوة على الدابة
او الارجوحة او في السفينة ونحوها مما يفتقر مع استقرار الصلوة نعم مع الاضطراب ولو ضيق الوقت عن
الخروج من السفينة مثلا لا مانع ويجب عليه مراعاة الاحتياط والاستقرار بقدر الامكان فيدري حينئذ ان
الدابة او السفينة وان امكن الاستقرار في حال القراءة والادكار والتكوير خلاها حين الاضطراب وجب
ذلك مع عدم الفصل الطويل الماحي للصلاة ^ط وهو مشكل ^{مسألة} يجوز في حال الاختيار الصلوة في ^{السفينة}
او على الدابة الواقفين مع امكان مراعاة جميع الشروط من الاستقرار والاستقبال ونحوها بل الاقوى جوازها
مع كونها سائرين اذا امكن مراعاة الشروط ولو بازديت حين الاضطراب عن القراءة والذكر مع ^{المقدم}
ويدور الى القبلة اذا تحركت عنها ولا يشترط التحرك البقيت تحركها وان كان الا حوط القصه ^ط على ^{الاضطرار} ^{الاضطرار}

لا يترك هذا الاحتياط
الف
اضطرابا
مطلوبه
الاقوى صحة الصلوة في
هذه القصوره حكم
بل هو الاقوى مع عدم
تضرر المالك
بذلك
حكم
مطلوبه

في احكام مسجد الجبهة

(١٨٧)

مسئلة لا يجوز الصلوة على صبرة الخطة ويبد التبن وكوة الرقل مع عدم الاستقرار وكذا ما كان
 مثلها الثالث ان لا يكون معرضا لعدم اتمام التزليل في البقاء الى اخر الصلوة كالصلوة في الرها
 المعرض لابطال صلوة وكذا في معرض الريح والمطر الشديد ونحوها فمع عدم الاطيان بامكان اتمام لا يجوز
 الشروع فيها على الاحوط نعم لا يصح محذور احتمال عرض البطل الرابع ان لا يكون مما يحرم البقاء فيه كابر الصفيين
 من القتال او تحت السقف او الحائط المنهدم او في المسبق او نحو ذلك مما هو محل للخطر على النفس الخامس ان لا
 يكون مما يحرم الوقوف والقيام والقعود عليه كما اذا كتب عليه القرآن وكذا على قبر المعصوم او غيره ممن يكون
 الوقوف عليه هتكاً لحرمة السادس ان يكون مما يمكن اداء الاضال فيه بحسب المصلحة فلا يجوز الصلوة في
 بيت سقفه نازل بحيث لا يقدر فيه على الانتصا او بيت ضيق لا يمكن فيه الركوع والتجود على الوجه المقبر نعم في
 الضيق والاضطرار يجوز ويجب مراعاتها بقدر الامكان ولودار الامر بين مكانين في احدهما دار على القيام لكن لا
 يقدر على الركوع والتجود الا مومئاً في الاخر لا يقدر عليه يقدر عليها جالساً فاحوط الجمع بتكرار الصلوة
 وفي الضيق لا يبعد التحير السابع ان لا يكون مقدماً على قبر معصوم ولا مساوياً له مع عدم الحائل المانع الرافع
 لسوء الادب على الاحوط ولا يكفي في الحائل الشباك والصندوق الشريف وثوبه الثامن ان لا يكون نجاسة
 متعدية الى الثوب والبدن واما اذا لم تكن متعدية فلا مانع الا مكان الجبهة فانه يجب طهارة وان لم تكن نجاسة متعدية
 لكن الاحوط طهارة ما عد مكان الجبهة ايضا مطلقاً حضور ما اذا كانت عليه من النجاسة التاسع ان لا يكون محل
 الجبهة اعلى واسفل من موضع القدم بازيد من اربع اصابع مضبوطة على ما ينبغي في باب التجدة العاشر ان لا
 يصلي الرجل والمرأة في مكان واحد بحيث تكون المرأة مقدمة على الرجل او مساوية له الا مع الحائل او التباعد
 اذرع بذر اعلى الاحوط وان كان الاقوى كراهته الا مع احد الامرين والمدار على الصلوة الصحيحة لولا
 المحاذاة او التقدم دون الفاسد لفقد شرط او وجود مانع والاولى في الحائل كونه مانعاً من المناهضة
 كان لا يبعد كفايته مطلقاً ان الكراهة او الحرمة مخففة بمن شرع في الصلوة لاحقا اذا كانت مخففة في
 الشروع ومع تقاربها تقربها وترتفع ايضا بآخر المرة مكانا مجرد الصدق وان كان الاولى تأخرها عنه في جميع
 حالات الصلوة بان يكون مسجد هادراً موففاً كان الظاهر ارتفاعها ايضا يكون احدهما في موضع لا يصح ولا يصح
 معه التقدم والمحاذاة وان لم يبلغ عشرة اذرع مسئلة لا فرق في الحكم المذكور كراهة او حرمة بين المحارم
 الا باس بالساد اعلى الاقوى ح ط لا تترك ح ط بل الاحوط ح ط بل الاحوط ح ط وحدي مذكورة في

لا يبعد تقين القيام
 لا يبعد تقين الثاني
 الظاهر كفايته
 لا يبعد لزوم التأخر
 التا بعد مع التكن منها في
 حال الصلوة بناء على المحذور
 ح
 لا يحوط الا مضار في دفع
 كراهة على ذلك ح
 مد ظلك
 العال

ما يجوز التجوز عليه قال يجوز

وغيرهم والتزوج والزوجة وغيرها وكونها بالغين أو غير بالغين أو مختلفين بناء على المختار من صحة عباد القبر
والصبيته ^{مسألة} ^{مسألة} الظاهر عند الفرق أيضا بين النافلة والفريضة ^{مسألة} الحكم المذكور مختص بحال
الاختلاف في الضيق والاضطرار لا مانع ولا كراهة نعم إذا كان الوقت واسعا يؤخر أحدهما صلوة والاولى
تاخير المرأة صلواتها ^{مسألة} إذا كان الرجل يصلي ويجذانه أو قدما امرأة من غير أن تكون مشغولة بالصلوة لا كراهة
ولا اشكال وكذا العكس في الاختيار والكراهة مختص بغير اشتغالها بالصلوة ^{مسألة} لا يجوز في الفريضة على
سطح الكعبة وفي جوفها اختلا أو لباس بالنافلة بل يستحب أن يصلي فيها قبل كل ركن وكعبتين وكذا لباس
بالفريضة في حال الضرورة وإذا صلى على سطحها فالأولم أن يكون قبالة جميع حالاته شيء من فضائها ويصلي
قائما والقول بأنه يصلي مسلطاً متوجها إلى بيت المعمور أو يصلي مضطجاً ضعيفاً ^{مسألة} فصل في مسجد الجبهة من مكان
المصلي لشرط فيه مضاداً إلى طنارته أن يكون من الأرض أو ما أنبتت غير المأكول والملبوس نعم يجوز على القربان
أيضاً فلا يصح على ما خرج عن اسم الأرض كالمعاد مثل الذهب والفضة والعقيق والفيروز والحرير والنفث
نحوها وكذا ما خرج عن اسم النبات كالرماد والشمع ونحوها ولا على المأكول والملبوس كالخبز والقطر والكتان
ونحوها ويجوز السجود على جميع الأحجار إذا لم تكن من العان ^{مسألة} لا يجوز التجوز في حال الاختيار على التحرف في
الأجر والنورة والنجس المطبوخ وقبل الطبخ لا بأس ^{مسألة} لا يجوز التجوز على التبرور والنجاسة ^{مسألة} لا يجوز
على الطين لا رمي المختوم ^{مسألة} في جواز التجدة على العقاقير والأدوية مثل لسان الثور وعنب الثعلب
والنجمة وأصل التوسر وأصل الهندباء اشكال بل المنع لا يخلو عن قوة نعم لا بأس بما لا يؤكل منها شايعاً ولو في
حال المرض وإن كان يؤكل نادراً عند النجاسة أو مثلها ^{مسألة} لا بأس بالتجدة على ما كولا الحيوان كالتيث والعلف
^{مسألة} لا يجوز التجدة على ورق الحياي لا على الفهرو في جوارها على الترياك اشكال ^{مسألة} لا يجوز على
الجوز واللوز نعم يجوز على قشرها بعد الانقضاء وكذا نوى المشمش والفتوق ^{مسألة} يجوز على نخالة الحنطة و
الشعير قشراً ^{مسألة} لا بأس بالتجدة على نوى التمر وكذا على ورق الاشجار وقشورها وكذا سفل القمح
لا بأس بالتجدة على ورق العنب بعد اليبس وفيه مشكل ^{مسألة} الذي يؤكل في بعض الأوقات دون بعض لا يجوز
السجود عليه مطلقاً وكذا إذا كان مأكولاً في بعض البلاد دون بعض ^{مسألة} يجوز السجود على الأوراد والغير المأكولة
^{مسألة} لا يجوز السجود على الثمرة قبل أن اكتمل ^{مسألة} يجوز السجود على النار الغير المأكولة أصلاً كما لا يخفى
سائرهم على ما لا يحد من الأرض الزك فيها ونوى التمر ^{مسألة} عدم تجوز لا يخلو من قوة ^{مسألة} مشكل في ما لا يحد من الأرض

على الأوطى مع شراذم
المختار من النبات والغير
والكتان لا من مثل القشور
ونحوه من اجزاء الحيوان
المنقح اصطفايات
فيه اشكال الفرج مدله
والمنع أقوى الفرج
بغير بعد صلاته وعدم
اعتداد كل الفرج
في حالة الحنطة والغير
اشكال والأقوى عدمه
الفرج اصطفايات
بل الأوطى حبه
على الأوطى وإن كان
الأقوى جواز التجوز على
القطر والكتان قلها
أعدادها الناس وعلى
الغير وغيره مما لا يكون
بملبوس ولا معدن
على الأوطى وإن كان
الأقوى جواز مطلقاً
والمنع أقوى حبه
والمنع أقوى حبه
والمنع أقوى حبه
هذا إطلاق مشكل بل
منوع ولا يثبت التجدة
في كل ما لم يحد ذلك
حبه
مع غلبه المأكول عليه
نوع البلاد والأقوى
حبه
مدله
العلف

ونحوه مسألة لا بأس بالتجود على التراب مسألة لا يجوز على النيات الذي يثبت على وجه المسألة
 يجوز التجود على الفبقار النفل المتخذ من الخشب مما ليس من الملاين المتعارفة وان كان لا يخلو عن اشكال وكذا الثوب
 المتخذ من الخوص مسألة لا بأس بالتجود على القتب مسألة لا يجوز التجود على القصب لكن يجوز على خشب وورق
 مسألة لا بأس بالتجود على قرب السيف الخمر اذا كان من الخشب ان كانا مطبوخين لعدم كونهما من الملاين المتعارفة
 مسألة يجوز التجود على قشر البلخ والرتة والرمان بعد الانفصال عن اشكاله ولا يجوز على قشر الخيا والتفاح ونحوهما
 مسألة يجوز التجود على القراطس وان كان متخذاً من القصب او الصوف او البرسيم والحبر وكان لم يثقب من الورق
 سواء كان ابيض او مصبوغاً بلون احمر او اصفر او ازرق او مكتوباً عليه وان لم يكن مما له حر محال تماماً لا يجوز التجود عليه
 كالمدا المتخذ من البخاخ ونحوه وكذا لا بأس بالتجود على المراوح المصنوعة من غير حديد حائل مسألة اذا لم يكن عند
 ما يصح التجود عليه من الارض او بناها او القراطس او كان ولم يتمكن من التجود عليه تحرد برد او بغيته او غيرها جدد
 على ثوبه القطن او الكتان وان لم يكن يسجد على المعادن او ظهر كف والاحوط تقديم الاول مسألة لشرط ان يكون
 ما يسجد عليه مما يمكن تمكين الجبهة عليه فلا يصح على الوحل الطين والتراب الذي لا يهتكم الجبهة عليه مع ان كان
 التمكن لا بأس بالتجود على الطين ولكن ان لصق بجبهة يجب ازالة للتجدة الثانية وكذا اذا سجد على الرمال او لصق
 بجبهة يجب ازالة لها ولو لم يجد الا الطين لم يمكن الاعتناء عليه يسجد عليه بالوضع من غير اعتناء مسألة اذا
 كان في الارض ذات الطين بحيث يسهل به ثوب وثيابه في حال الجلوس للتجود والتشهد حال الصلوة مؤمياً للتجود
 لا يجب الجلوس للتشهد لكن لا حوط مع عدم اخرج الجلوس لها وان تلتح بدنه وثيابه ومع اخرج ايضا اذا كان
 صحت صلوةه مسألة التجود على الارض افضل من النيات والقراطس لا يسجد كون التراب افضل من حجر
 وافضل من الجميع الزينة الخشب فالحق حرق الخشب السبع لستين الى الارضين السبع مسألة اذا
 بالصلوة وفي اثائها فقد ما يصح التجود عليه قطعها في سعة الوقت وفي الضيق يسجد على ثوبه القطن او الكتان
 او المعادن او ظهر الكف على الترتيب مسألة اذا سجد على ما لا يجوز باعتقائه مما يجوز فذلك بعدد مع الراي
 مضى ولا شيء عليه انكار قباة جرحه ان امكروا لقطع الصلوة في السعة وفي الضيق اتم على ما تقدم
 امكن والاكتفى به فضلاً في الامكنة المكروهة وهي مواضع احدها الحمام وان كان نظيفاً حتى السطح
 منعند بعضهم ولا بأس بالصلوة على سطح الثاثة المزبلة الثالث امكان المتخذ للكف ولو سطحاً متخذاً
 احوط النزول على ما جاز التجود على ما تقدم من غير ما يصح التجود عليه على ما تقدم في مواضع لا يجوز التجود

لا تترك القتب من خشب
 في الطين والرتة الفصح
 في المتخذ من الصوف والبرسيم
 والمحبر اشكال كاتر الفكة
 الا حوط مع عدم الضرر
 اخرج الجلوس الفصح
 كراهة الصلوة في بعض
 الامكنة المذكورة والاشكال
 غير خالية عن اشكال
 الا انه لا بأس بالعمل بها
 من باب التباح فلهذا
 يتباح فيها لا سيما في
 امضاء في
 الا ان يترك حده بعد
 الطاهر بعد محاربه وكذا
 على الثوب المتخذ من الخشب
 لو سجد على التراب من حرم
 بد من الفصل فيه حرم
 مذ صله
 في مراعاة الزينة فيكون
 لا يحرم من ثوبه حرم
 مذ صله
 نعي

الرابع المكان الكيف الذي تنقصر منه الطبع الخامس المكان الذي يذبح فيه الحيوانا ويخرج الناس بيت المسكر
 السابع المطبخ وبيت النار الثامن دور المجوس الا اذا ارشها ثم صلى فيها بعد الجفأ التاسع الارض السجة العاشرة
 كل ارض نزل فيها عذاب وخسف اعطى الا ابل وان كنت رشت الثانية عشر مرابط الخيل والبغال
 والحمير والبقر وارض الغنم الثالثة عشر على الثلج والرابع عشر قري التل واديتها وان لم يكن فيها مثل ظاهر
 حال الصلوة الخامسة عشر مجادى المياه وان لم يتوقع جريائها فيها فعلا نعم لا بأس بالصلوة على ساباط تحتها
 وساقية ولا في محل الماء الواقف السادس عشر الطريق وان كانت البلاء ما تضر بالمادة والا حرمت بطلت
 عشر في مكان يكون مقابلا لناصرة او سراج الثامن عشر في مكان يكون مقابلا تمثال في الروح من غير فرق
 بين المحترم وغيره ولو كان ناقصا نقصا لا يخرج عن صفة الصلوة والتشال وتزول الكراهة بالتغطية التاسع عشر
 بيت فيه تمثال وان لم يكن مقابلا له العشرون مكان قبلته حائط نيز من بالوعة يبال فيها وكيف وترتفع بترود
 كذا اذا كان قدامه عدرة الحاد والعشرون اذا كان قدامه مصحف او كتاب مفتوح او نقش شاغل بل كشي شاغل الثلثة
 والعشرون اذا كان قدامه انسان مواجه الثالث والعشرون اذا كان مقابلا بامفتوح الرابع والعشرون المقابر
 الخامسة والعشرون على القبر السادس العشرون اذا كان القبر في قبلته وترتفع بالحائل السابع والعشرون بين القبرين
 غير حائل وكفى حائلا من احد الطرفين واذا كان بين قبور اربعة وكفى حائلا من احدهما في جهة اليمين اليسار والا
 في جهة الخلف والامام وترتفع ايضا بعد عشرة اذوع من كل جهة فيها القبر الثامن والعشرون بيت فيه كلب غير كلب
 التاسع العشرون بيت فيه جنب لشئون اذا كان قدام حديد من السخ او غيرها الواحد والثلاثون اذا كان قدامه ورد
 عند بعضه الثاني والثلاثون اذا كان قدامه بيد حنطة او شعير فمسئله لا بأس بالصلوة في البيع والكتان وان لم
 ترش وان كان من غير اذن اهدب كما امر مساجد المسلمين فمسئله لا بأس بالصلوة خلف قبور الامم عليهم السلام ولا على
 يمينها وشمالها وان كان لا يلاص الصلوة عند جهة الرأس على وجه لا يلاص الامام فمسئله لا يجب ان يجعل المصلين
 بين يديه سرة اذا لم يكن قدامه حائط او صف للحيولة بينه وبين من يميز بين يديه اذا كان في معرض المرور وان علم بعد
 المسرور فعلا وكذا اذا كان هناك شخص حاضر وكفى في اعود وحبل او كوة تراب بل يكفي الخط ولا يشرط
 فيها الخلية والظنارة وهي نوع نعظيم وتوقير للصلوة وفيها الشارة الى الانقطاع عن الخلق والتوجه الى الخالق
 فمسئله لا يجب الصلوة في المساجد افضلها مسجد الحرام فالصلوة فيه تعدل الف صلوة ثم صلا النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه تعدل عشرة الاف ومسجد الكوفة وفيه تعدل الف صلوة والمسجد الاقصي وفيه تعدل الف صلوة ايضا ثم مسجد

وان كانت تخفف بذلك
 الف اصطبها نالت
 مد ظله
 العالي

الجامع وفيه تعدل مائة ومسجد القبيلة وفيه تعدل خمسا وعشرين ومسجد التوق وفيه تعدل اثني عشر ويجب
 ان يجعل في بنية مسجد اى مكانا معدا للصلوة فيه وانكا لا يحرم عليه احكام المسجد الا فضل للنساء الصلوة
 في بيوتهن وافضل البيوت بيت المحدث اى بيت الخزانة في البيت مسئلة يستحب الصلوة في مشاهد الأئمة و
 البيوت التي امر الله تعالى ان ترفع ويذكر فيها اسمه بل هي افضل من المساجد بل قد ورد في الخبر ان الصلوة عند
 على بماتى الصلوة وكذا يستحب في روضا الانبياء ومقام الاولياء والصلح والعلما والعبا بل الاحياء منهم ايضا
 مسئلة يستحب تفرق الصلوة في اماكن متعددت لتشهد له يوم القيمة ففي الخبر سنل الراوى باعبد الله فيصلى
 الرجل نوافله في موضع او يفرقها قال لا بل هي هنا وهي هنا فانها تشهد له يوم القيمة وعند صلواتها من المساجد
 في بقاء تختلف فان كل بقعة تشهد للصلى عليها يوم القيمة مسئلة يكره مجاز المسجد ان يصلى في غير غير علة
 كالمطرقا للبنى لاصلوة بجوار المسجد الا في مسجده ويستحب ترك مواظبة من لا يخضر المسجد ترك مشاربته و
 ومناخته وجاورة مسئلة يستحب الصلوة في المسجد الذي لا يصلى في ويكره تعطيل فخر سيد الله في ثلثة
 ليكنون الى الله عز وجل مسجد خراب لا يصلى فيه اهلا وعالا بين جمال ومصحف معقود وقع عليه الغبار لا يقرب
 فيه مسئلة يستحب كثرة التردد الى المسجد فخر النبي من مشى الى مسجد من مساجد الله فله بكل خطوة خطا
 حتى يرجع الى منزله عشر حسنة ومضى عنه عشر سيئة ورفع له عشر درجاة مسئلة يستحب بناء المسجد في اجرة عظيم قال
 رسول الله من بنى مسجدا في الدنيا اعطاه الله بكل شبر منه مائة اربعين الف عام مدينة من ذهب وفضة ولو
 زبر حذو الصادق من بنى مسجدا بنى الله له بيتا في الجنة مسئلة الاحوط اجراء صيغة الوقف بقصد القرية في
 صيرورته مسجدا بان يقول وقفه فرقة الى الله ثم لكر الاقوى كفاية البناء بقصد كونه مجامع صلوة شخص واحد
 باذن الباني فيجوز عليه حكم المجدية وان لم يجز الصيغة مسئلة الظاهر انه يجوز ان يجعل الارض وقف مسجدا
 دون البناء والسطح وكذا يجوز ان يجعل السطح فقط مسجدا ويجعل بعض الغرفات والقباب او نحو ذلك خارجا
 فالحكم تابع لجعل الواقف والبان في الغيم والتخصيص كما انه كل بالنسبة الى عموم المسلمين او لفرقة
 اخرى على الاقوى مسئلة السيج غير المسجد الشرف على الخراب اذا لم ينفع يجوز خربته بخد بدب بل
 الاقوى جواز تخريبه مع استحكامه لاداة توسيعه من جهة حاجة الناس ففضل في بعض احكام المسجد
 الاول يحرم زخرفة اى ترينه بالذهب بل الاحوط ترك نقشه بالصورتا ان لا يجوز بيعه وكسبه الا لاداة

مسئلة
 فيه تعدل بل منع الصلوة
 اصطوبت في
 مدفد
 العلة
 الاقوى ممنوعة حبه
 مدفد
 العلة

وان صار خراباً ولم يبق آثار مسجدية ولا ادخال للملك ولا في الطريق فلا يخرج عن المسجدية ابداً ويقتضى
 الاحكام من حرمة تجديده وجوب اخراجه وتصرف الالة في تغييره وان لم يكن مما انصرف في مسجد اخر وان لم
 يمكن الانتفاع بها اصلاً يجوز بيعها وصرف القيمة في تغييره او تغيير مسجد اخر الثالث يحرم تجديده اذا تجدد
 يجب ان التها فوراً وان كان في وقت الصلوة مع سقته نعم مع ضيقه تقدم الصلوة ولو صلى مع السقته لم يكن
 الا فوى حتى صلوته ولو علم بالنجاسة او تجدد في اثناء الصلوة لا يجب القطع للازالة وان كان في سقته الوقت بل
 ليحل جوازه ولا بأس بدخال النجاسة الغير المقدسة الا اذا كان موجباً للهتك كالكمية من العذرة اليابسة
 مثلاً واذا لم يتمكن من الازالة باحتاجت الى معين ولم يكن سقط وجوبها والا حو اعلام الغير اذا لم يتمكن
 واذا كان جنباً وتوقف الازالة على الملك فيه فالظاهر عدم وجوب المبالاة بها بل يؤخر الى بعد الغسل ويحتل
 وجوب التيمم والمبادرة الى الازالة مسكناً يجوز ان يتخذ الكيف ونحوه من الامكنة التي عليها البول والعذرة
 ونحوها مسجداً بان يعلم ويلقى عليها التراب النظيف ولا تصير نجاسة الباطن في هذه الصورة وان كان لا يجوز
 تجديده سائر المقامات لكن الاحوط ازالة النجاسة او جعل المسجد مخصوصاً للقادر الطاهر من الظاهر الرابع لا يجوز اخراجه
 المحصية منه وان فعل رده الى ذلك المسجد او مسجد اخر نعم لا بأس باخراج التراب الزائد المجتمع بالكفر ونحوه
 الخامس لا يجوز دفن الميت في المسجد اذا لم يكن مأموماً من التلويث بل مطلقاً على الاحوط السادس يستحب سبق
 الناس في الدخول الى المساجد المتأخر عنهم في الخروج منها السابع يستحب الاسراع فيه وكفى الابتداء في
 دخول الرجل اليمنى وفي الخروج باليسرى وان تعاهد بعد تحفظاً عن تجديده ان يستقبل القبلة ويدعو
 بحمد الله ويصلي على النبي ثم وان يكون على طهارة الثامن يستحب صلوة النية بعد الدخول وهي ركعتان ^{محببة}
 منها الصلوة الواجبة او المستحبة التاسع يستحب التطيب لبر الشيا الفاهرة عند النجاسة الى المسجد العاشر
 يستحب جعل المطهرة على باب المسجد الحاد عشر يكره نقلية جدران المساجد ورفع المنارة على السطح ونقشها بآيات
 غير ذات الارواح وان يجعل بجدرانها شرفاً وان يجعل لها محاريب داخلية ^{لشرف} الثانية عشر يكره استطراق المساجد
 الا ان يصلي فيها ركعتين وكذا القاء النخامة والنفث والنوم الا لفردة ورفع الصوت الا في الاذان ونحوه والثالث
 الضالة وحذف المحصية ودراسة الاشغال غير المواعظ ونحوها والبيع والشراء والتكلم في امور الدنيا وقتل القمل
 واقامة الحلدود واتخاذها محلاً للقضاء والمرافعة وسل السيف وتعليقه في القبلة ودخول من كمل البصل

يجب القطع في السعة كائناً
 عن سبيل
 هذا هو الادب خضرمنا
 اذا استلزم طهارة
 سبيل
 لا بعد تغير هذا الاحكام
 والمبادرة الى الازالة
 مع التمكن منه حرم
 هذا الاحتياط لا يترك
 حرم
 مد ظله العالي

في الاذان والاقامة واحكامها

(١٩٣٨)

والثوم ونحوها مما له رائحة تؤذي الناس تمكيناً للأطفال والمجانين من الدخول فيها وعمل الصنائع وكذا العود
والسرة والفخذ والركبة واخراج الريح مسئلة صلاة المنة في بيتها افضل من صلواتها في المسجد ^{للمحتاجين} لا يخلل اتيان التوا^ل
في الاذان والاقامة لا اشكال في تأكيدهما في الفرائض اليومية اداء وقضاء جماعة وفرادى ^{حضراً}
وسفر للرجال والنساء وذهب بعض العلماء الى وجوبها وخصه بعضهم بصلوة المغرب الصبح بعضهم بصلوة الج^{عة}
وجعلها شرطاً في صحتها وبعضهم جعلها شرطاً في حصول ثواب الجماعة والاقوى استحباب الاذان مطلقاً والاقوى
عدم ترك الاقامة للرجاء في غير موارد القنوط وغيرها الاستحباب والفروض في الوقت وهما مختصان بالفرائض ^ل
واما في سائر الصلوات الواجبة فيقال الصلوة ثلاث مرات نعم يستحب الاذان في الاذن اليمنى من المولد
والاقامة في اذنه اليسرى يوم تولد او قبل ان تقط سترته وكذا يستحب الاذان في الفلوات عند الوحشة من
الغول وسحرة الجن وكذا يستحب الاذان في اذن من ترك اللحم اربعين يوماً وكذا كل من ساء خلفه والاولى ان
يكون في اذنه اليمنى وكذا الدابة اذا ساء حلقها ثم ان الاذان قسماً اذان الاعلام واذان الصلوة وليتروا في
اذان الصلوة كالاقامة فقد القرية بخلاف اذان الاعلام فانه لا يعتبر فيه ويعتبر ان يكون اول الوقت
اما اذان الصلوة فيتصل بها وان كان في اخر الوقت وفضل الاذان ثمانية عشر لله اكبر اربع مرات انشهد
لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله وحى على الصلوة وحى على الفلاح وحى على خير العمل والله اكبر
لا اله الا الله كل واحد مرتان وفضل الاقامة سبعة عشر لله اكبر في اولها مرتان ويزيد بعد حى على خير
العمل قد قامت الصلوة مرتين وينقص من لا اله الا الله في اخرها مرة ويستحب الصلوة على محمد واله عند ذكر
اسمه اما الشهادة لعلى بالولاية وامره المومنين فليست جزءاً منهما ولا بأس بالتكرير في حى على الصلوة او حى على
الصلوة للبيان في اجتماع الناس ولكن الزائد ليس جزءاً من الاذان ويجوز للمنة الاجراء عن الاذان بالتكبير
والشهادتين بل بالشهادتين وعن الاقامة بالتكبير وشهادة ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله ويجوز
للسافر والمستعجل الايمان بواحد من كل فضل منهما كما يجوز ترك الاذان والاكتفاء بالاذان فقط وتكرره
الترجيع على نحو لا يكون غناء ولا فيحرم وتكرار الشهادتين جبراً بعد قنوطها سراً او جهر بل لا يبعد كراهة
مطلق تكرار واحد من الفصول الا للاعلام مسئلة ليقط الاذان في موارد احدها اذان عصر يوم الجمعة اذا
مع الجمعة والظهر واما مع الفرق فلا ليقط الثاني اذان عصر يوم عرفة اذا اجتمعت مع الظهر كما مع الفرق
وكذا الاقامة لكن لا ينبغي تركها خصوصاً الاقامة لانه عناية بالاعمال ومكملات للتكثرة ما ورد فيها من كثرة النعم

١ في المنازل والقرا

٢ في المساجد ففضل

٣ في التهادين ابصار

٤ في مصفيا

مد ظله

العال

٥ في الاقوى جواز تركها لكن

٦ في احتياط شديد جم

مد ظله

النه

٧ في الاقامة بل لا يكره

فيه اشكال بل لا بعد كونه
عزيمة حضور في المورد الأول
منها اذان من المحتمل فربما
هو الاذان الثالث الذي
هو من المدعى فالأحوط عدم
الاعتناء بقصد المشرعية
نعم لا بأس بوجاهة الوجه
بل لا بعد عدمها الفصح
فيه تأمل نعم لا بأس بالاعتناء
بوجاهة الوجه اصطفاً
الظاهر عدم اختصاص
السقوط بالحنفية المذكورة
بل يطرد في جميع ما جمع فيه
بين الظاهر والظاهر
في كلتا صورتين فضيلة
الجمع والفرق حكم
مدعى
الفصل بالنافذة وان لم
يكن كافياً في تحقق الفرق
لكن يخرج السقوط من كونه
عزيمة مطلقاً جبراً مطلقاً
بل مع عدم الفصل بالنافذة
هو الأقوى في الثلاثة و
في غيرها هو الأحوط مطلقاً
ولو فصلها كان السقوط
رخصة في الجميع لكن لا يجوز
للمتأخرين اذان تجزئ
بغير واحد للصلواتين
الظاهر كونه من سقوط الاذان
عامة الفاشية الأولى نعم
لا من عداها كذا في كون السقوط
رخصة او غير ما تقدم من
الاشكال في الأقوال
نعم لا بأس بالاعتناء بوجاهة الوجه

الثالث اذان العشاء في ليلة المزدلفة مع الجمع ايضا لا مع التفرق الرابع العصر والعشاء للمتخاضعة
التي تجتمع مع الظهر والمغرب الخامس المسكوس ونحوه في بعض الاحوال التي يجمع بين الصلوتين كما اذا اراد
يجمع بين الصلوتين بوضوء واحد يتحقق التفرق بطول الزمان بين الصلوتين لا بمجرد قرأته لتبج الزهراء او
التقريب الفصل القليل بل لا يحصل مجرد فعل النافلة مع عدم طول الفصل والا قوى ان السقوط في الموارد
رخصة لا عزيمة وانما الاحوط التمسك بخصوثة الثلثة الأولى مسألة لا يتأكد الاذان لم اراد ايتان فاشت
في دور واحد لما عدا الصلوة الأولى فله ان يؤذن للأولى منها ويأتي بالبواقي بالاقامة وحدها لكل صلوة
مسألة ليقط الاذان والاقامة في موارد احدها الداخل في الجماعة التي اذناها واقاموا وان لم يسمعها
ولم يكن حاضر احدهما وكان مسبوقاً بل مشروعية الايتان لهما في هذه الصلوة لا تخلو عن اشكال الثاني الداخل
المسجد للصلوة مفرد او جماعة وقد اقيمت الجماعة حال اشتغالهم ولم يدخل معهم او بعد فراغهم مع عدم تفرق
الصلوات وانما ليقط اكثر على وجه الرخصة لا العزيمة على الأقوى سواء صلى جماعة اماً او مأموماً او مفرداً او
لشروط في السقوط امراً واحداً كون صلوة الجماعة كلاهما ادائية فمع كون احدهما او كليهما مقضائية عن
النفس او عن الغير على وجه التبرع او الاجارة لا يجزئ الحكم الثاني اشتراكهما في الوقت فلو كانت السابقة
وهو يريد ان يصل المغرب لا يقطن الثالث اتحادهما في المكان عرفاً فمع كون احدهما داخل المسجد الاخرى
على سطح لشكل السقوط وكذا مع البعد كثير الرابع ان تكون صلوة الجماعة السابقة مع الاذان والاقامة ولو
كانوا اذ كان لا يقطن عن الداخلين وان كان تركهم من جهة اكفائهم بالسماع من الغير الخامس ان تكون
صلواتهم صحيحة فلو كان الامام فاسقامع عا المأمومين لا يجزئ الحكم وكذا لو كان البطلان من جهة اخرى الساد
ان يكون في المسجد فجزان الحكم في الامكنة الاخرى محل اشكال وحيث ان الأقوى كون السقوط على وجه
الرخصة فكل مورد شك في الحكم له الاحوط ان يأتي بها كل شك في صدق التفرق وعدمه او صدق اتحاد المكان
وعدمه او كون صلوة الجماعة ادائية او لا وانهم اذوا واقاموا الصلواتهم ام لا نعم لو شك في صحة صلواتهم
حل على الصحة الثالث من موارد سقوطها اذا سمع الشخص اذان غيره واقامة فانه ليقط عنه سقوطاً على وجه
لا يبرح ط بل الأقوى عدم مشروعيتها فيها كما اعتبار هذه الامور انما هو من محل المجدد في الصلوة مستغلاً من
تجاه الجماعة اذ في اقامتها من دخله لا دركها فوجد قد فرغوا من الصلوة فظاهر ان سقوط الجماعة بملاك اخر ولا بعد
في سقوطها في كل مورد يكون اذراك لها مثل الفراغ مطلقاً بوجهي مدعى العلى

1902

من
 الاخره علم آتقاء الرجال
 السبع اذان المذبح المسبح
 اسطهباته
 من
 الاخره فيها عدم الكفايه
 الفصح اسطهباته
 مدله
 من
 الاخره ان لا كفى الرجل
 بسبع اذان المذبح حم
 من
 الاخره عدم الكفايه
 في الجماعه وغه حاجه
 مدله
 العلى

الاحوط النزك ^ط ما محل اشكال ^ط ما محل اشكال ^ط ما يروى من مدققة الغالي

فيه اشكال
جم
مد ظله العالی

الحركة كما مر وكذا اقامتهم الثالث الترتيب بينهما بتقديم الاذان على الاقامة وكذا بين فضول كل منهما
فلو قدم الاقامة عمدا او جملا او سهوا اعادها بعد الاذان وكذا لو خالف الترتيب فيما بين فضولهما فانه يرجع الى
موضع المخالفة ويأتي على الترتيب الى الآخر واذ حصل الفصل الطويل المخل بالموالاة يعيد من الاول من غير فرق
ايضا بين العد وغيره الرابع الموالات بين الفضول من كل منهما على وجه تكون صورتها محفوظة بحسب عرف المتشقة
وكذا بين الاذان والاقامة وبينهما وبين الصلوة فالفضل الطويل المخل بحسب عرف المتشقة بينهما وبينهما ما
الصلوة مبطل الخامس الايتان بها على الوجه الصحيح بالعربية فلا يجزى ترجمتهما ولا مع تبديل حرف بحرف السادس
دخول الوقت فلواتي بها قبله ولو لا عن عمد لم يجز لها وان دخل الوقت في الاثنان لم لا يعيد جواز تقديم الاذان
قبل الفجر للاعلام وان كان الاحوط اعادته بعد السابعة الطهارة من الحدث في الاقامة على الاحوط بل لا يخلو عن قوة
مخلاف الاذان مسكناه اذا شك في الايتان بالاذان بعد الدخول في الاقامة لم يعتن به وكذا لو شك في فضل
من احدهما بعد الدخول في الفصل الاخر ولو شك قبل التجاوز اني بما شك في فضل فيهما موالاتي
الاستقبال الثاني القيام التالك الطهارة في الاذان واقامة فقد عرفت ان الاحوط بل لا يخلو عن قوة
اعتبارها فيها بل الاحوط اعتبار الاستقبال والقيام ايضا فيها وان كان الاقوى الاستحباب الرابع عدم التكرار في
اشاؤها بل يكره بعد قد قامت الصلوة للمقيم بل لغيره ايضا في صلوة الجماعة الا في تقديم امام بل مطلقا ما يتعلق
بالصلوة كتنويه صفه ونحوه بل يستحب اعادتها في الخامس الاستقرار في الاقامة السادس التجزم في اواخر فصولها
مع التثنية في الاذان والمحدد في الاقامة على وجه لا ينافي قاعدة الوقف السابع الافصاح بالالف والها من لفظ
انجلالة في اخر كل فصل هو فيه الثامن وضع الاصبعين في الاذنين في الاذان التاسع مد الصوت في الاذان
ورفعه وليستحب الرفع في الاقامة ايضا الا انه دون الاذان العاشر الفصل بين الاذان والاقامة بصلوة ^{طه} كقمتين
او خطوة او قعدة او سجدة او ذكر او دعاء او سكوت بل او تكلم لكن في غير الغداة بل لا يعيد كراهته فيها مسئلة
لو اختار السجدة ليجب ان يقول في سجوده رب سجد لك خاضعا خاشعا او يقول لا اله الا انت سجد لك خاضعا
خاشعا ولو اختار القعدة ليجب ان يقول اللهم اجعل قلبي يارا ورزقي دارا او على سائر ما اجعل في عند قبري
قرارا او مستقرا ولو اختار الخطوة ان يقول بالله استغفر وتجد صلى الله عليه واله استغفر واتوجه اللهم صل
على محمد وال محمد واجعلني بهم وجهي في الدنيا والاخرة ومن المقربين مسئلة ليجب ان يسمع المؤذن ^{يقول}

اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله ان يقول وانا اشهد ان لا اله الا الله وان محمداً
 رسول الله اكفى طبعاً عن كل من في وجهه واعين بها من اقروا شهد مسئلة يستحب في المنصب للاذان يكون
 عدلاً رفيع الصبر بصيراً بمعرفة الاوقات وان يكون على مرتفع منارة او غيرها مسئلة من قول الاذان
 او الإقامة او كليهما عند احتج احرم للصلوة لم يخبره قطعهما التداركها نعم اذا كان غرضان جازله القطع مالم
 يركع منفردا كان او غيره حال الذكر لا ما اذا عرف على الترك زماناً معتدا به ثم اراد الرجوع ببل وكذا لو بقي على التردد
 كذلك كذا لا يرجع لوني احدهما او لوني بعض فضوطها بل او شرطها ما على الاحوط مسئلة يجوز للمصلي في اذان
 له ترك الإقامة تقبلاً لا كفاء باحدهما لكن لو بقي على ترك الاذان فاقام ثم بدله فعليه اعادها بعد مسئلة
 لو نام في خلال احدهما او جز او اغشى عليه او سكرتم اذا جازله البناء ما التفت المولى مراعيًا لثبوت الطهارة في
 الإقامة لكن الاحوط الاعادة فيها مطلقاً خصوصاً في النوم وكذا لو ارتد عن صلاة ثم تاب مسئلة لو اذن منفرد او
 اقام ثم بدله الاقامة يستحب له اعادتها مسئلة لو احدث في أثناء الإقامة اعادها بعد الطهارة بخلاف الاذان نعم
 يستحب فيه أيضاً الاعادة بعد الطهارة مسئلة لا يجوز اخذ الاجرة على اذان الصلوة ولو اتي به بقصد هابط
 واما اذان الاعلام فقد ينحصر في جواز اخذها عليه لكنه مشكل نعم لا بأس بالارتزاق من بيت المال مسئلة قد يقال
 ان التحريم في اذان الاعلام لا يضر وهو ممنوع فصل ينبغي للمصلي بعد احوال شرط صحة الصلوة ورفع موافقاً
 في تحصيل شرائط قبولها ورفع موافقاً فان الصحة والاجزاء غير القبول فقد يكون العمل صحيحاً ولا يعد فاعداً تاركاً
 بحيث لا يتحقق الفعالة على الترك لا يكون مقبولاً للولى عند شرائط القبول اقبال القلب على العمل فانه وجه
 وهو بمنزلة الحمد فانك حاصله في جميعه فقامه مقبول والا فمقدار قد يكون نصفه مقبولاً وقد يكون ثلثه
 مقبولاً وقد يكون ربعه هكذا ومعنى الاقبال ان يخبر قلبه بتفهم ما يقول ويترك غرضه انه تعالى وان لم يكن
 من بخاطبك فيكم معه بحيث يحصل في قلبه هيبته منه وبملاحظة انه مقصود في اداء حقّه يحصل له حاله حياء
 وحالة بين الخوف والرجاء بملاحظة تقصيره مع بملاحظة سعة رحمة تعالى ولاقبال وحضور القلب مرا
 ودرجات واعلاها ما كان الامير المؤمنين صلوات الله عليه حيث كان يخرج السهم من يد حبيب الصلوة و
 لا يحسن به وينبغي له ان يكون مع الخضوع والخشوع والوقار والتكسية وان يصلي صلوة مودع وان يحل
 التوبة والالاباة والاستغفار وان يكون صادقاً في قوله انما لا يغيب ايان فتعين في سائر مفاصل الصلاة

لكن الثاني منها ذكر في الجملة
كما بان في الفتح اصطفا
مد ظله
العالی

وان يلتفت انه لمن يباحي وتمييزه ولم يسل ويلبغى ايضا ان يبذل جهده في اخذ وعز تكايد الشيطان
وحباله ومصائد التي منها ادخال العجب في نضر العابد هو من موانع قبول العمل من موانع القبول ايضا ^{حسب}
الزكوة وسائر الحقوق الواجبة منها الحسد والكبر والغيب ومنها اكل الحرام وشرب المسكور ومنها الثور
الاباق بل مقتضى قوله نعم انما يتقبل الله من المتقين عدم قبول الصلوة وغيرها من كل عاص وفاسق وينبغي
ايضا ان يجتنب ما يوجب قلة الثواب والاجر على الصلوة كان يقوم اليها كسلا ثقيل في سكرة النوم او الغفلة او كان
لا هيا فيها او مستعجلا او مدافعا للبول والغائط او الريح او طامحا ببصره الى السماء ليلغي ان يخشع ببصره ^{شبه}
المغض للعين بل ينبغي ان يجتنب كل ما ينافي الخشوع وكل ما ينافي الصلوة في العز والعاوكل ما يثقل بالتكبر
او الغفلة وينبغي ايضا ان يستعمل ما يوجب زيادة الاجر وارتفاع الدرجة كاستعمال الطيب لبر انظف الثياب و
الحاتم من عقيق والتمشط والاستيال ونحو ذلك فضلا واجبا الصلوة احد عشر النية والقيام وتكبير ^{الاجرام}
والركوع والسجود والقرآن والذكر والتشهد والسلام والترتيب والمواظبة والجمعة الاولى ^ل اركانها من زيادة
ونقصها عمد او سهوا موجبة للبطلان لكن لا تصير الزيادة في النية بناء على الداعي وبناء على الاخطاء غير قاطعة
والبقية واجبا غير كنية فزيادتها ونقصها عمد او موجبة للبطلان لا سهوا ^ل افضل في النية وهي قصد الفعل
بعنوان الامثال والقرية ويكفي فيها الداعي القلبي ولا يقرب فيها الاخطا بالبال ولا التلفظ فحال الصلوة و
سائر العبادات حال سائر الاعمال والانفال الاختيارية كالاكل والشرب والقيام والقعود ونحوها من حيث
النية نعم تزيد عليها باعتبار القرية فيها بان يكون الداعي والمحرك هو الامثال والقرية ولغايا الامثال بدحا
احدها وهو اعلاها ان يقصد امثال امر الله لانه تعالى اهل للعباد والطاعة وهذا ما اشار اليه امير المؤمنين
بقوله الهى ما عبدتك خوفا من نارك ولا طمعا في جنتك وجدتك اهلا للعباد فعدتلك الثاني ان يقصد
شكر نعم التي لا تحصى الثالث ان يقصد به تحصيل رضا والفرار من محنة الرابع ان يقصد به حصول القرب الى الله ^ل
ان يقصد به الثواب دفع العقاب بان يكون الداعي الى امثال امره رجاء ثوابه وتخليصه من النار واما اذا كان ^{قصد}
ذلك على وجه المعارضة من دون ان يكون برجا اذ انية تكافئ شكل صحة وما ورد من صلوة الاستسقاء و صلوة
الحاجة انما يتبع اذا كان على الوجه الاول فمسئله يجب تعيين العمل اذا كان ماعلي فعلا متقددا ولكن يكفي
الاقوى بتعيين احد متكرر الامر الصلوة القصد التي لا تسفر العمل المسمى الي بعضها ^ل لا بالنية كقولهم اللهم انصرنا كما انصر منة الله
ان اخذنا من غيرنا للمأمورية كما في نية الغداة والفلان من دون فرق بين قصد ماعلي فعلا ونقد نية الله بغير القصد الى ماعلي الغد دون الاقل كما هو مذهب مد ظله الشريف

التيين الاحمالى كان نيوى ماوجب عليه ولا من الصلوتين مثلا او نيوى مااشتغلت ذمته به او لا او ثانيا ولا
يجب مع الاتحاد مسألة لا يجب قصد الاداء والقضاء والقصر والتمام ولا الوجوه والنداء مع توقف اليقين على
قصد احدهما بل لو قصد احدهما من في مقام الاخرى اذا كان على وجه الاشتباه في التطبيق كان قصد احدهما
الامر المعلق به فعلا وتخيلا انه امر ادنى فبان قضائيا او بالعكس وتخيلا انه وجه في بان نديا او بالعكس وكذا
القصر والتمام واما اذا كان على وجه التقييد فلا يكون صحيحا كما اذا قصد امتثال الامر الادنى ليس الامر الوجوه
ليس لان بان اخلافا انه باطل مسألة اذا كان احدا كان التخيير فتوى القصر يجوز له ان يعد الى التمام وبالعكس
ما لم يتجاوز محل العدل بل لو نوى احدهما واتم على الاخر من غير النقا الى العدل فالظاهر الصحة ولا يجب اليقين
حين الشروع ايضا نعم لو نوى القصر فشكل بين الاثنين والثالث بعد اكمال التجدتين بشكل العدل الى التمام و
البناء على الثالث ان كان لا يخفى من وجه بل قد يتقيد به والا حوط العدل والتمام مع صلوة الاحتياط ولا
مسألة لا يجب في ابتداء العمل حين النية تصور الصلوة تفصيلا بل يكفي الاجتنان بحسب المجموع من الافعال
او الاجزاء على وجه يرجع اليها ولا يجوز تفرق النية على الاجزاء على وجه لا يرجع الى قصد الجملة كان يقصد
منها على وجه الاستقلال من غير كحاظ الجزئية مسألة لا ينافي نية الوجوه امتثال الصلوة على الاجزاء
ولا يجب ملاحظتها في ابتداء الصلوة ولا تحديد النية على وجه التذبذب بين الايمان بها مسألة الا حوط
ترك التلطف بالنية في الصلوة خصوصا في صلوة الاحتياط للشك وان كان الاقوى القبح مع مسألة من لا
يعرف الصلوة يجب عليه ان ياخذ من يلقنه فيأتى بها جزء فجزء ويجب عليه ان ينويها او لا على الاجل
لشروط في نية الصلوة بل مطلق العبادة المخلوص عن الرياء فلو نوى بها الرياء بطلت بل هو من المعاصي الكبيرة لانه
شرك بالله تعالى ثم ان دخول الرياء في العمل على وجه احدها ان ياتى بالعمل لمجرد ارائة الناس مردون ان
يقصد به امتثال امر الله تعالى وهذا باطل بلا اشكال لانه فاقد لقصد القرية ايضا الثاني ان يكون داعيه
وتحركه على العمل القرية وامتثال الامر والرياء معا وهذا ايضا باطل سواء كانا مستقلين او كانا متبعا والا
مستقلا او كانا معا ومقتضا محركا وداعيا الثالث ان يقصد بعض الاجزاء الواجبة الرياء وهذا ايضا
طعن

مرات الادائية والقضائية من خصوصيات المأمورية لا الامر فقدم القصد اليها مبطل فضلا عن قصد الخلا
حط بروجدي مدخله ليس القصر والتمام من العناوين القصدية ولا تايث للقصد في نية ما فلا معنى للعدل
فيها وسياتي حكم الثالث المذكور في المخل حط في غير صلوة الاحتياط حط بروجدي مدخله اعلى

على
لا ترك الاحتياط في
ترك التلطف مع شرار
والاعادة احوط الفصح
لا ترك الفصح امهنا
اذا لم ينو وجوبها الفصح
في غير صلوة الاحتياط
لشكوك الفصح امهنا
مدخله
العالى
لو نوى احدهما في عمل
بطل وكذا لو دخل في الصلوة
بلا يقين لاحدهما في غير
موارد التخيير حط مدخله
العالى
هذه الامور حتم
مدخله
لشروط ان لا ينوى وجهها
حتم
مدخله
لو نوى بها في صلوة الاحتياط
لشكوك واجب الاستداف
على الاقوى حتم مدخله
العالى

باطل وان كان محل التداول باقيا نعم مثل الاعمال التي لا يرتبط بعضها ببعض ولا ينافيها الزيادة في العمل
 كقراءة القرآن والاذان والاقامة اذا اتى ببعض الايات او الفصول من الاذان اختص البطلان بفلو تدارك
 بالاعادة صح الرابع ان يقصد ببعض الاجزاء المستحبة الرياء كما قصرت في الصلوة وهذا ايضا باطل على الاقوى
 الخامس ان يكون اصل العمل لله كركن في مكان وقصد بانيته في ذلك المكان الرياء كما اذا اتى به في المسجد
 او بعض المشاهد ويا وهذا ايضا باطل على الاقوى وكذا اذا كان وقوفه في الصف الاول من الجماعة او في الطرف
 الايمن رياء الناس ان يكون الرياء من حيث الزمان كالصلوة في اول الوقت ديا وهذا ايضا باطل على الاقوى
 السابع ان يكون الرياء من حيث اوصاف العمل كالاتباع بالصلوة جماعة او القراءة بالتاني او بالتحشع او نحو
 ذلك هذا ايضا باطل على الاقوى الثامن ان يكون في مقدمات العمل كما اذا كان الرياء في مشية المسجد لا في
 اتيانه في المسجد الظاهر عدم البطلان في هذه الصورة التاسع ان يكون في بعض الاعمال خارجة عن الصلوة كالتمسك
 حال الصلوة وهذا لا يكون مبطلا الا اذا رجع الى الرياء في الصلوة متعمدا العاشر ان يكون العمل خالصا
 لله لكن كان بحيث يحب ان يراه الناس والظاهر عند بطلانه ايضا كما ان الخطر والقبلة لا يغيران حقيقة تبارك
 بهذا الخطر وكذا لا يغير الرياء بركة الاضداد ^طمسئلة الرياء المتأخر لا يوجب البطلان بان كان حين العمل ^طمطلقا
 للخلوص ثم بعد تمامه بدالته ذكره او عمل بلا بدال على انه فعل كذا ^طمسئلة العجب المتأخر لا يكون مبطلا بخلاف
 المقارن فانه مبطل على الاحوط وان كان الاقوى خلافه ^طمسئلة غير الرياء من الضائم اما حرام او مباح او راجح
 فان كان حراما او كان متحدا مع العمل او مع جزء منه بطل كالرياء وان كان خارجا عن العمل مقدارنا له بكن مبطلا
 وان كان مباحا او راجحا فان كان متبعا وكان داعي القرينة مستقلا فلا اشكال في الصحة وان كان مستقلا وكان داعي
 القرينة متبعا بطل وكذا اذا كان فرعاً مضيقاً محركاً وداعياً على العمل وان كانا مستقلين فالاقوى الصحة وان كان
^طمسئلة الاحوط الاعادة ^طمسئلة اذا اتى ببعض اجزاء الصلوة بقصد الصلوة وغيرها كان مقصدا بركوعه تعظيم الغير
 والركوع الصلوة او بسلامة سلام التحية وسلام الصلوة بطل ان كان من الاجزاء الواجبة قليلا كان ام كثيرا
 تدارك ام لا وكذا في الاجزاء المستحبة غير القرآن والذكر على الاحوط واما اذا قصد غير الصلوة محصفا فلا يكون
 مبطلا الا اذا كان تاما لا يجوز فعلة في الصلوة او كان كثيرا ^طمسئلة اذا رفع صوته بالذكر او القراءة لاعلا
 الغير لم يبطل الا اذا كان مقصدا لخبرية سبعا وكان من الاذكار الواجبة ولو قال الله اكبر مثلاً بقصد الذكر
 ان لم يكن له دخل في اداعي اصلا في الظاهر راجع الى الرياء في ابقاء العمل لان يكون مرئيا في رها بما لا يمازى العمل لا يبر

قد مر الكلام في الجهر لمعجته
 في حيز راي
 مع اد السر الى فعل العباد
 الفصح
 لا يبرل الفصح اصطبيا
 لا يترك خضرا في الضميمة
 المباحة بل فيها لا يخبر عن
 القوة الفصح اصطبيا
 لبرط ان لا يبر الى
 فعل العبادة حبه
 بل الاقوى حبه
 مد فله
 العالي

العدل في النية

(٢٠١)

المطلوب لا علم الغير لم يطل مثل سائر الأذكار التي يوتى بها لا بقصد الجزئية فمسئلة وقت النية ابتداء
 الصلوة وهو حال تكبيره الأحكام وأمر سهل بناء على الداعي وعلى الخطأ اللازم اتصال آخر النية المحظرة بأول
 التكبير وهو أيضا سهل فمسئلة يجب استدراك النية إلى آخر الصلوة بمعنى عدم حبس الغفلة بالمرّة بحيث
 الداعي على وجه لو قيل له ما تفعل بقي متخير أو أدام مع بقاء الداعي في خزانة الخيال فلا تنصرف الغفلة ولا يلزم
 الاستحسان الفعلي فمسئلة لو نوى في أثناء الصلوة قطعها فعلاً أو بعد ذلك أو نوى القاطع والمنافعة
 فعلاً أو بعد ذلك فإن أتم مع ذلك بطلان كذا لو أتى ببعض الأجزاء بعنوان الجزئية ثم عاد إلى النية الأولى وأما
 لو عاد إلى النية الأولى قبل أن ياتي بغيره لم يبطل وإن كان لا يحوط الإتمام والإعلاء ولو نوى القطع والقطع
 وأتى ببعض الأجزاء لا بعنوان الجزئية ثم عاد إلى النية الأولى فالبطلان موقوف على كونه فعلاً كثيراً فأن كان
 قليلاً لم يبطل خصوصاً إذا كان ذكر أو قرأ أو أتم الأجزاء أو أتم الصلاة فمسئلة لو قام لصلوة ورواها
 في قلبه فسبغ لسانه أو خيالاً حفوراً إلى غير ما صححت على ما قام إليها ولا يفتر سبغ اللسان لا الخوض والخيال
 لو دخل في فريضة فأتى بها بغير عماله نافذة غفلة أو بالعكس صححت على ما افتتحت عليه فمسئلة لو شئت فيما في
 يده أنه عينها ظهر أو عصر مثلاً قبل نية على التي قام إليها وهو مشكل فالحاوط الإتمام والإعادة نعم
 رأى نفسه في صلوة معينة وشك أنه من الأول نواها أو نوى غير ما نوى على أنه نواها وإن لم يكن نواها
 لأنه يرجع إلى الشك بعد تجاوز محل المسئلة لا يجوز العدل من صلوة إلى أخرى إلا في موارد خاصة أحد
 في الصلوتين المرتبتين كالظهور والعشاءين إذا دخل في الثاني قبل الأول على ما بعد التذكرة والاثنا
 إذا تجاوز محل العدل أو إذا تجاوز كما إذا دخل في ركوع الرابعة من العشاء فتذكر ترك المغرب فانه لا يجوز
 العدل لعدم بقاء محل فتيمة العشاء ثم يصلي المغرب بعيد العشاء أيضاً احتياطاً أو إذا دخل في قيام الرابعة
 ولم يركع بعد فالظاهر بقاء محل العدل فيه ثم القيام وتيممها بنية المغرب الشك إذا كان عليه صلوة أو زيد
 أن كانت الصورة المحظرة بباله بازاء ما قام إليها ج ط لا حاجة إلى الإعادة في مثل الظهر والعصر إذا كان له
 يصل الظهر قبلها بل تيممها ظهر أو تنصت على القدرين ج ط هذه الصورة لا تخلو من اشكال فالحاوط إنما
 كذلك ثم الإعادة فيها إذا صلى الظهر ثم قام إليها بغيره أنه لم يصلها ويرى نفسه في العصر وأما إذا
 لم يصلي الظهر قبلها أتمها ظهر أو تنصت على أنه وان صلى أو قام إلى العصر ويرى نفسه في الظهر كانت
 ولا يجري لفائدة التجاوز فيها ج ط تقدم أن لا ياتي صحته وذكر في الثاني ج ط برود جردى مد طلة العدل

مسئلة إذا علم بأنه لم يصلي
 الظهر قبل ذلك فإنه بمن
 ما بعده ظهر الفصح
 بل لا فرق لوعرض عريشة
 الصلوة فعلاً ج ط
 لا يترك هذا الاحتياط
 مطلقاً إعياءاً للنية
 كان الفعل كثيراً لا جرم
 لكن لو لم يصلي الظهر قبل
 ذلك يتي على احتياطه
 وكذا في العشاءين وفيما
 عد ذلك ينبغي على التي
 دام إليها ثم بعد على
 الحاوط ج ط
 نعم أن لا فرق عدم
 وجوب الإعادة ج ط
 مد طلة
 العدل

العدل في النية

(٢٠٢)

قضاء فشرع في اللاحقة قبل السابقة يعدل اليها مع عدم تجاوز محل العدل كما اذا دخل في الظهر
او العصر فقد كثر ترك الصبح القضاء السابق على الظهر والعصر اما اذا تجاوزا ثم ما بيده على الاحوط ويأت
بالسابقة ويبعد اللاحقة كما مر في الاولين وكذا لو دخل في العصر فذكر ترك الظهر السابقة فانه يعدل
الثالث اذا دخل في الحاضرة فذكر ان عليه قضاء فانه يجوز له ان يعدل الى القضاء اذا لم يتجاوز محل العدل
في هذه الصورة على وجه الجواز بل الاستحباب بخلاف الصورتين الاولى فانه على وجه الوجوب الرابع العدل
من الفريضة او النافلة يوم الجمعة لمنه قراءة الجمعة وقر سورة اخرى من التوحيد او غيرها وبلغ النصف او
تجاوزها اما اذا لم يبلغ النصف فله ان يعدل عن تلك السورة ولو كانت هي التوحيد الى سورة الجمعة فيقطعها و
ليستأنف سورة الجمعة الخامس العدل من الفريضة الى النافلة لا بد ان الجماعة اذا دخل فيها واقامت الجماعة في
الستون شرط عدم تجاوز محل العدل بان يدخل في ركوع الركعة الثالثة السادس العدل من الجماعة الى الانفراد
لعدد او مطلقا كما هو الاقوى السابع العدل من امام الى امام اذا عرض للاول عارض الثامن العدل من القصر
الى التمام اذا قصد الانشاء اقامة عشرة ايام التاسع العدل من التمام الى القصر اذا بدله في الاقامة بعد قصد
العاشر العدل من القصر الى التمام او بالعكس في مواضع التحيز ^طمسئلة لا يجوز العدل من الفاتحة الى الحاضرة
دخل في فاستة ثم ذكر في اثنا عشر حاضرة صفاق وقتها بطلها واستأنف ولا يجوز العدل على الاقوى ^طمسئلة
لا يجوز العدل من النقل الى الفرض ولا من النقل الى الفلح حتى فيما دارف من كالفرائض في التوقيت السبق للفرق
مسئلة اذا عدل في موضع لا يجوز العدل بطلنا كالونوي بالظهر والعصر وانما على نية العصر ^طمسئلة لو دخل
في الظهر تخيل عدم اتيانها فبان في الانشاء انه قد فعلها لم يصح له العدل الى العصر ^طمسئلة لو عدل بزم تخقق
موضع العدل فبان خلاف بعد الفراغ او في الانشاء لا يعدل صحتها على النية الاولى كما اذا عدل بالعصر الى
الظهر ثم بان انه صلاها فبان انما يصح عصر الكرا ^طمسئلة الاعادة ^طمسئلة لا بأس بترادف العدل كما لو عدل في
الفرائض السابقة فذكر سابقة عليها فانه يعدل منها اليها وهكذا ^طمسئلة لا يجوز العدل بعد الفراغ الا
في الظاهر اذا اتى بنية العصر تخيل انه صلى الظهر فبان انه لم يصلها حيث ان مقتضى وانية صحيحة انه يجعلها
وفدية ^طمسئلة يكفي في العدل بخبر النية من غير حاجة الى ما ذكر في ابتداء النية ^طمسئلة اذا شرع
سيا في الجماعة ^ط واستيب الثاني لا بما يحابهم ^ط كما ولم يسئل صلوة قبلها اتماما ولكن تقدم ان هذا الفرض
وما قبله وما بعده ليست من العدل حقيقة ^ط بل الاقوى ^ط كما وقد مر ان الاقوى خلافه ^ط ولا عمل عليها ^ط

وتقبل ان يات بصلوة تمام
في زمان يقدرها الفرض
اصطحابا
لا يترك الفرض اصطحابا
وقد مر ان الاحوط العدل
ثم الاسان باربع ركعات
يقصد ما في الدقة من الظهر
او العصر الفرض اصطحابا
مد ظله
العالى
بل الاقوى لا يجب الجماعة
حجم
وكان الثاني من ائمتهم
به لا اماما اخر على الاحوط
حجم
بل الاقوى حجم مد ظله
العالى
وتقدم الاشكال
فيه
حجم
مد
ظله
العالى

تكملة الاحرام واحكامها

(٢٠٣)

في الفرك في الفينة والكثرة مثلاً شرع في الصلوة بنية التمام قبل الدخول حذراً من خلافه خصوصاً
 لم يدخل في ركوع الثالثة فالظاهر انه بعد الى القصر ان دخل في ركوع الثالثة فالأحوط الإتمام وإعادة
 قصر أو ان كان في الفرك دخل في الصلوة بنية القصر فوصل الى الحد الذي يخص به التمام مسئلة إذا دخل في
 الصلوة بقصد ما في الذمة فعلاً وتخيلاً لها الظهر مثلاً ثم تبين ان ما في ذمته هي العصر والعكر فالظاهر ان تحت
 لأن الاشتباه انما هو في التطبيق مسئلة إذا تخيل انه انى مبركتين من نافلة الليل مثلاً بقصد الركعتين ^{ثنتين} انما
 ونحو ذلك فبان انه لا يصل الا ولتين صحت حسب له الاولتان وكذا في نوافل الظهر وكذا اذا تبيّن ^{بطل}
 الاولتين وليس هذا من باب العدل بل من جهة انه لا يعتبر قصد كونهما اولتين وثانيتين فحسب على ما هو الواقع ^{نظير}
 ركعات الصلوة حيث انه لو تخيل ان ما يبدى من الركعة ثالثة مثلاً فبان انها الاولى والعكر ونحو ذلك لا يقع
 يجب على ما هو الواقع ^{فصل} في تكبير الاحرام وتتمى تكبيرة الافتتاح ايضاً وهي اول الاجزاء الواجبة للصلوة
 بناء على كون النية شرطاً ولها محرم على المصلحة المنافية له لئلا يجرى له قطع ما وتركها عند اوسهراً مبطل كما
 ان زيادتها ايضاً كذلك فلو كرر بقصد الافتتاح واتى بها على الوجه الصحيح ثم كرر هذا القصد ثانياً بطلت و
 احتاج الى ثالثة فان ابطها بزيادة رابعة احتاج الى خامسة وهكذا بطل بالشفع وتصح بالوتر ولو كان في انشاء
 صلوة فتمى وكبر لصلوة اخرى فالأحوط اتمام الاولى واعادتها وصورتها انه اكبر من غير تغيير ولا تبديل ولا
 يجزى مراد منها ولا ترهتها بالجمعة او غيرها والا حوط عدم وصلها بما سبقها من الدعاء او لفظ النية وان كان ^{بطل}
 جوازها ويجوز الحمد لله تعالى كما ان الاقوى جواز وصلها بما بعد هان الاستعادة او البسملة او غيرها ويجب
 في اعقابها اكبر لكر الا حوط عدم الوصل ويجب اخراج حروفها من مخارجها والمواظبة بها وبين تكبير مسئلة
 لو قال الله تعالى اكبر لم يصح ولو قال الله اكبر من ان يوصف او من كل شيء فالأحوط الإتمام وإعادة وان كان ^{بطل}
 الاقوى الصحة اذا لم يكن بقصد التشريع مسئلة لو قال الله اكبر باشباع فتحة الباء تحة تولد الالف بطل كما انه
 لو شدد راء اكبر بطل ايضاً مسئلة الا حوط تحميم اللام من الله والراء من اكبر ولكن الاقوى الصحة مع تركه ايضاً
 مسئلة يجب فيها القيام والاستقرار فلو ترك احدهما بطل اذا كان اوسهراً مسئلة يعتبر في صد التلظظ بها
 بل وبغيرها من الاذكار والادعية والقرآن ان يكون بحيث يسمع نفسه خقيقاً او تقديراً فلو تكلم بذلك
 ان لم يكن يتخللها الظهر صارة لنية اليها وما في عكسها فصح قطعاً على انى تقبّر ^{بطل} لا يترك ^{بطل} لا يترك ^{بطل} لا يترك
 على الا حوط في نزل الاستمرار ^{بطل} مدخله الشريف

لا يترك الاحتياط في نزل
 وصلها بنية اخرى
 هذا الاحتياط لا يترك بل لا
 يخلو عن قوة الفصح
 لا يفتى في هذا الاحتياط
 الفصح اصطفاً ما في
 لا يترك الفصح اصطفاً
 بل الاقوى لزوم الاتمام
 وبعد ما على الا حوط
 حتم
 هذا الاحتياط لا يترك
 بل لا يخلو عن قوة حتم
 هذا الاحتياط لا يترك
 بل لا يخلو عن قوة حتم
 بل الاقوى حتم مدطد
 بان يكون من مجرد حركة
 التمام والشفعة حتم مدطد
 العلى

من أكبر حال الهوى للركوع كان باطلاً بل يجب أن يستقر قائماً ثم يكبر ويكون مستقراً بعد التكبير ثم يركع ^{مسألة}
هل القيام حال القراءة وحال التبيحة الأربع شرط فيها أو واجب لها وجه الأول والأظهر الثاني فلو
جاء ثم تذكر بعدها أو في أثناءها تحت قرائته وفاعل القيام ولا يجب استئنا القراءة للركوع الاستئنا
قائماً ^{مسألة} المراد من كون القيام مستحباً للقنوت أنه يجوز تركه بتركه لا أنه يجوز الاتيان بالفجر جالساً ^{لكن}
نقل من بعض العلماء جواز اتيان حال السجود والقيام مستحب فيه لا شرط وعلى ما ذكرنا فلو اتى به جالساً لم يأت بوظيفة
القنوت بل تبطل صلوة ^{لزيادة} ^{مسألة} لو نوى القيام حال القراءة وتذكر بعد الوصول إلى حد الركوع صححت صلوته ولو
تذكر قبله فالأحوط الاستئنا على ما مر ^{مسألة} لو نوى القراءة أو بعضها وتذكر بعد الركوع صححت صلوته إن
ركع عن قيام فليس المراد من كون القيام المتصل بالركوع ركناً أن يكون بعد تمام القراءة ^{مسألة} إذا زاد القيام
كم الوقاء في محل الفجود سهواً لا تبطل صلوة وكذا إذا زاد القيام حال القراءة بان زاد القراءة سهواً أو ما زاد
القيام الركبي فغير مقصورة من دون زيادة ركن آخر فإن القيام حال تكبيرة الأحرام لا يزداد إلا بزيادتها وكذا
القيام المتصل بالركوع لا يزداد إلا بزيادته ولا فلو نوى القراءة أو بعضها فهو للركوع وتذكر قبل أن يصل إلى
إلى حد الركوع رجوعاً إلى ما نوى ثم ركع وصحت صلوته ولا يكون القيام السابق على الهوى الأول متصلاً بالركوع
حتى يلزم زيادته إذ لا يخفى الركوع بعده فلم يكن متصلاً به وكذا إذا نوى للركوع فتذكر قبل أن يصل إلى حد أنه
أنى به فإنه يحل للتحجج ولا يكون قيام قبل الانحناء متصلاً بالركوع ليلزم الزيادة ^{مسألة} إذا شذ في
القيام حال التكبير بعد الدخول فيما بعد أو في القيام المتصل بالركوع بعد الوصول إلى حد أو في القيام بعد
الركوع بعد الهوى إلى السجود ولو قبل الدخول فيه لم يعتن به وبني على الاتيان ^{مسألة} يعتبر في القيام الانحناء
والاستقرار والاستقلال حال الاختيار فلو انحنى قليلاً أو مال إلى أحد الجانبين بطل وكذا إذا لم يكن مستقراً
أو كان مستنداً على شيء من أركان أو جدار أو خشبة أو نحوها نعم لا بأس بشيء منها حال الاضطراب وكذا يعتبر فيه
عدم التفريق بين الرجلين فاحتاجت يخرج عرض صدق القيام وأما إذا كان بغير الفاحش فلا بأس ^{مسألة}
الوقوف على القدمين دون الأصابع وأصل القدمين وكان الأقوى كفايتهما أيضاً بل لا بعد جواز الوقوف
على الواحد ^{مسألة} الأحوط انصباب الفتيق أيضاً وان كان الأقوى جواز الأطباق ^{مسألة} إذا نزل إلى انصباب
أو الاستقرار أو الاستقلال ناسياً صححت صلوته وإن كان ذلك في القيام الركبي لكن الأحوط في إعادة ^{مسألة}
لا يترك الاستئنا بقصد الاحتياط أو احتمال خلوها من النجاسة بل يحل النكاح في محل النكاح وكذا الوقوف على الواحد ^{مسألة} لا يترك ج ط مد ظله

لا يترك الاحتياط ج ط
لا يترك هذا الاحتياط الف
إذا ركع عن قيامه الف
هذا الاحتياط لا يترك الف
بعد هذا الفجر اصطفاً
لا يترك بل لا يخلو من
المتر عن قوة الفجر
اصطفاً نافع
مد ظله
العال
هذا الاحتياط لا يترك ج ط
الأحوط بل لا يترك وجوب
العود إلى القيام في هذه
الصورة ج ط مد ظله
الأمري عدم إعرانه ج ط
هذا الاحتياط لا يترك ج ط
هذا الاحتياط لا يترك بل
لا يخلو من قوة في بعض
المتر ج ط
مد ظله
العال

لا يجزئ الرجلان في الاعتقاد فيجوز ان يكون الاعتقاد على احدهما ولو على القول بوجوب الوقوف عليهما
مسئلة لا فرق في حال الاضطرار بين الاعتقاد على الحائط او اللب أو الخشب ولا يقرب في سناد الاضطرار
يكون خشية العدة المشبه بل يجوز له الاعتقاد على غيرهما من المذكورات مسئلة يجب شراء ما يعتد عليه عند الاضطرار
واستيجاره مع التوقف عليهما مسئلة القيام الاضطراري باقامه من كونه مع الاخفاء او الميل الى احد جانبي
او مع الاعتقاد او مع عدم الاستقرار او مع التفرج الفاخر بين الرجلين مقدم على الجلوس ولو دار الامر بين
التفرج الفاخر والاعتقاد او بينه وبين ترك الاستقرار قد اعلى او بينه وبين الاخفاء او الميل الى احد الجانبين
قدم ما هو اقرب الى القيام ولو دار الامر بين ترك الانتظار وترك الاستقلال قدم ترك الاستقلال فيقوم مستجابا
مستقدا وكذا لو دار بين ترك الانتظار وترك الاستقرار ولو دار بين ترك الاستقلال وترك
وترك الاستقرار قدم الاول فرأى الانتظار او من رآه الاستقلال والاستقرار ومرتعا الاستقرار او من
مرتعا الاستقلال مسئلة اذا لم يقدر على القيام كله ولا بعضا مطلقا حتى ما كان يقدر الركوع صلى من جلوس
وكان الانتظار جالسا بذكر القيام فيجوز جميع ما ذكر في حق الاعتقاد وغيره ومع تقدده صلى مضجعا
على الجانب الايمن كهيئة المدفون فان تقدده صلى الايسر على الاول فان تقدده صلى مستلقيا كما تحضر بحجب
الاخفاء للركوع والتجود بما امكن ومع عدم امكنه يؤم برأسه مع تقدده في العينين بتغضيهما ويجعل يده
اخفض منه ركوعه يزيد غمض العين للتجود على غمضا للركوع والاهوط وضع ما يقع التجود عليه على الحجة والايما
بالمساجد الاخر ايضا وليس بعد المراتب المرفوعة حد موظف فصلى كيف ما تدرى ويختار الاقرب الى صلاته المختار
الا فالاقرب الى صلاته المضطر على الاخر مسئلة اذا تمكن من القيام لم يتمكن من الركوع قائما جلس
دكع جالسا وان لم يتمكن من الركوع والتجود صلى قائما واومى للركوع والتجود واخفى ما يقدر عليه من الركوع
من الجلوس جلس لا يما التجود والاهوط وضع ما يقع التجود عليه في جهته ان امكن مسئلة لو دار امر بين
قائما مؤميا او جالسا مع الركوع والتجود في الاوطى تكرار الصلوة وفي الضيق يتخير بين الامرين مسئلة لو دار امر
بين الصلوة قائما ماشيا او جالسا فالاخر التكرار ايضا مسئلة لو كان وظيفته الصلوة جالسا او مكيا للقيام
بعض مراتب ترك الاستقرار مخرج عن ترك الانتظار طاعة على الفاسد لا المضجع المسلم حرم لا يجب الايام ضاحية الا
للتجود حال القيام ليس يلزم نعم ان تمكن من الجلوس والاخفاء المتفق للتجود ولو رفع ما يحل عليه وجب له الركوع ولو اجاز
الايما حرام بل مختار الاول منهما طاعة وفي الضيق مختار الجلوس حرام برودة جردى مسئلة الترتيب

مسئلة لو دار الامر بين
ومع الضيق لا يوطان
ان يصلي جالسا بل لا غير
عن قوة الفرج المتعبد
بل هو لا يوطى لو تمكن
من وضع يده على الركبة
بحسب ضيقه على الركبة بل
مكفي في الايام حرام
تعد الفصل فيه حرم
الا وهو ان يغسل الاول
حرام
لكن لا يضاف اليه صلى
جالت على الاقوى حرم
مد مضطد
اعلى

عليه على جهته كما في مسئلة من ينسب جالساً يتخير بين انشاء الجلوس فيه ليجب ان يجلس جلوس القريضا ^{هو}
 ان يرفع فخذه وساقه اذا اراد ان يركع ثني جلبي واما بين التجدد في حال التشهد فليحسب ان يتروك مسئلة ^{٣٢}
 ليجب في حال القيام امورا احدها اسدال المنكبين الثاني ارسال اليدين الثالث وضع الكفين على الفخذين
 فبالركبتين اليمنى على اليمين واليسرى على اليسر الرابع ضم جميع اصابع الكفين الخامس ان يكون نظره الى
 موضع سجوده السادس ان ينصب ثقباً ظهره ونحو السابع ان يصف قدميه مسبقاً لهما فتأخذت من حيث لا يريد
 احدهما على الاخرى ولا تنقص عنها الثامن التفرقة بينهما بثلاث اصابع مفرجاً او ازيد الى النبر التاسع
 الترتيب بينهما في الاعتدال العاشر ان يكون مع الخنوع الخنوع كقيام العبد الذليل بين يدي المولى المجليل
فصل في القرائة يجب في صلاة الصبح والركعتين الاولتين من سائر الفرائض قراءة سورة الحمد
 وسورة كاملة غير هابطة الا في المرض والاستحالة فيجوز الاقتصار على الحمد والاول في ضيق الوقت والخوف
 ونحوهما من افراد الضرورة فيجب الاقتصار عليها وترك السورة ولا يجوز تقديمها عليه فلو قدمها عدا بطلت
 الصلاة للزيادة الحديثة ان قرأها ثانياً وعكس الترتيب الواجب ان لا يقرأها ولو قدمها سهواً وتذكر قبل الركعة
 اعادها بعد الحمد واعاد غيرها ولا يجب عليه اعادة الحمد اذا كان قد قرأها مسئلة القراءة ليست ركناً فلو
 تركها وتذكر بعد الدخول في الركوع صحَّت الصلاة وسجد سجدة التوبة قرأت الحمد وقرءة السورة وكذا ان ^ط
 احدى يداه تذكر بعد الدخول في الركوع صحَّت الصلاة وسجد سجدة التوبة ولو تركها واحداً وتذكر في القنوت ^ط
 بعد قبل الوصول الى حد الركوع وجع وتدارك وكذا لو ترك الحمد وتذكر بعد الدخول في الركوع وانى جهاته
 بالسورة مسئلة لا يجوز قراءة ما يفوت الوقت بقراءة من التوراة ان قرأه فان قرأه عامداً بطلت صلوة وان لم
 يمتد اذا كان من نية الاتمام حين الشروع واما اذا كان ساهياً فان تذكر بعد الفراغ اتم الصلاة وصحت وان
 لم يذكر ادرك ركعة من الوقت ايضاً ولا يحتاج الى اعادة سورة اخرى وان تذكر في الانشاء عدا الى غيرها ^ط
 في سعة الوقت والتركها وركع وصحت الصلاة مسئلة لا يجوز قراءة احد سائر الفرائض في الفريضة فلو
 قرأها عدا استأنف الصلاة وان لم يكن قرأ الا البعض ولو البسملة او شيئاً منها اذا كان من نية حين الشروع
 الا تمام او القراءة الى ما بعد اية التجدد واما لو قرأها ساهياً فان تذكر قبل بلوغ اية التجدد وجب عليه العود ^ط
 الى سورة اخرى وان كان قد تجاوز النصف وان تذكر بعد قراءة اية التجدد او بعد الاتمام فان كان ^ط
 على الاوطى كما بان ج ط الاوى هو الطلوع في هذه الصورة ج ط بقصد الجزئية ج ط بروجدي مدظل

على الاوطى وادرك منه
 ان يأتى بالركعة الاولى
 بقصد كونه لا يتم من العمل
 فقط او المجموع من العمل
 والركعة الثانية كغيرها
 التوجه الى السجدة
 على الاوطى ج ط مدظل
 سجود الشروع به مع الاطمئنان
 الى عدم سعة الوقت ولا
 يجدي التعديل عنه على
 الاوى ج ط مدظل
 لا تقوى الصلاة في هذه
 القصة... مع لومته بل
 خروج الوقت وادرك
 منه ركعة او كان مدركاً
 في الركعة الاولى وقرء
 ما فات الوقت به في تلك
 حتى صلوة ثم لو وجد في
 تلك ما لم يذكر في ركعة
 الوقت بركعة السجدة
 ذكره مسندون وذكر
 بعد حرجه في السجدة
 السجدة مصفاة عن غيره
 ج ط
 مدظل
 ج ط

قبل الركوع فالاحوط اتمامها ان كان في اثنتي عشرة سورة غير هاتين القريتين المطلقة بعد الايمان
التجدة او الاثني عشر في الفريضة ثم اتمامها واعادتها من رأس ان كان بعد الدخول في الركوع ولم
يكن سجدة للتلاوة فكذلك وفي الياء والسجدة في الصلوة ثم اتمامها واعادتها وانما سجدة هاتين الايتين
لظاهر صحة صلوة ولا شيء عليه كذا لو تذكر قبل الركوع مع فرض الاثني عشر سجدة للتلاوة ايضا ناسا فانه ليس
عليه عادة الصلوة في مسئلة لو لم يقرأ سورة الفريضة لكن قرأ اية ما في أثناء الصلوة عمدًا بطلت صلوة
ولو قرأها ناسيًا او استمعها من غيره او سمعها فاحكم كما مر من ان الاحوط الايمان الى التجدة او التجدة وهو
الصلوة وتمامها واعادتها مسئلة لا يجب في الزايف قراءة التوراة وان وجبت بالنداء ونحوه فيجوز الا
على الحمد ومع قراءة بعض التوراة نعم الزايف التي يجب بالتوراة المعينة يعتبر في كراهاتك النافذة فانه تلك
التوراة كثر في الغالب يكون يقين التوراة من باب المستحب في وجه تعدد المطلول القيد مسئلة يجوز
قراءة الغزاة في الزايف وان وجبت بالعارض فليجذب بعد قراءة ايتها وهو في الصلوة ثم يقرأ مسئلة سورة
الغزاة اربع السجدة وحسب التجدة والتجدة قرأه مسئلة البسملة من كل سورة فيجب قراءتها عند ايراد
برائة مسئلة الاقوى اتحاد سورة الفيل ولا يلاف وكذا الضحى والشرح فلا يجزى في الصلوة اجمعها من
مع البسملة بينهما مسئلة الاقوى جواز قراءة سورتين او ازيد في ركعة مع الكراهة في الفريضة والاحوط
تركها وانما في النافذة فلا كراهة مسئلة الاقوى عدم وجوب يقين التوراة قبل الشروع فيها وان كان هو الاحوط
فعلى غير البسملة سورة لا تكلف لغيرها فليجذب عنها وجبت إعادة البسملة مسئلة اذا عين البسملة لسورة ثم
ليها فليجذب ما عين وجبت إعادة البسملة لاني سورة اراد ولوعلم انه عينها لاحد السورتين من الحمد
الوحيد ليدان ان لا يتما عاد البسملة وقرأ احديهما ولا يجوز قراءة غيرهما مسئلة اذا بطل من غير يقين
سورة فاذ ان نقرأ ما شاء او لو شاء ان عينها سورة معينة او لا فذلك كراهي الاحوط في هذه الصورة اعادتها
الاحوط اعادتها مطلقا لما مر من الاحتياط في يقين مسئلة لو كان بانها من اول الصلوة او اول الركعة ان
يقرأ سورة معينة فليقرأ غيرهما كافي ولا يجب إعادة السورة وكذا لو كانت عادة سورة معينة فقرأ غيرها
وكذا لو بعد قراءة التجدة لا يقرأ هو الاحوط بطلت التوراة وتأخر الحمد الى ما بعد الصلوة ولا يجب ان
ولا إعادة في هذا البطلان غير واضح اذ لم يكن يقصد التجدة في ذلك وقد مر ما هو الاقوى في محل الكلام
لا يترك في ذلك بل لا يجوز ان لا يقرأ الاحوط بل يبعد ما فيها كما مر في مكان مفادها ح

لا يترك الاحتياط مع
في كون الاتمام احوط نظرا
بل يقطعها بقرء غير هاتين
الاحوط الايمان، وقد اتي
فيها في الفريضة الفصح
قد مر ان الاحوط الايمان
الفصح اصطفا فاني
قد تقدم ان الايمان احوط
واحوط منه التجدة بعد
وكذا في سابقها الفصح
في هذا التيمم وكذا في
سابقه تأمل الفصح
لا يترك الفصح اصطفا
لا يترك بل لا تجزى من قوة
الصح اصطفا فاني
قد مر ان لا يخرج من قوة
الصح اصطفا فاني
في كون الاتمام احوط تأمل
بل يرفع اليدها ويقرأ
غيرها مطلقا ويقرأ الحمد
الى ما بعد الفراغ لو قرأها
ويؤتى اليها في الصلوة ايضا
من ذلك على الاحوط
في اثني عشر الفريضة كقوله
التلاوة بالاياء مطلقا و
الحمد بعد الفراغ حبر
لا يجوز ان تكون المذودة
ونحوها كالفرائض الاصلية
في وجوب التوراة والاستيفاء
جم هذا الاحتياط لا يترك
جم لا يترك لا يترك
لا يترك على ما مر
مما مر على الاحوط
لا يترك جم هذا الاحتياط

في الجهر والاختفات

٢١١

مسئلة اذا شك في ان سورة انه هل عين البسملة لها اول غير ها وقرطانيا زابني على ان لم يعين غبه مسئلة
يجوز العدل من سورة الى اخرى اختيارا ما يبلغ النصف لا المحجد التوحيد فلا يجوز العدل بينهما الى غيرهما
بل من احديهما الى الاخرى بمجرد الشروع فيهما ولو بالبسملة نعم يجوز العدل منهما الى الجمعة والمنافقين في خصوص
يوم الجمعة حيث انه يستحب في الظهر والجمعة منه ان يقرأ في الركعة الاولى الجمعة في الثانية المنافقين في الثانية
قرع غيرهما حتى المحجد التوحيد يجوز العدل اليهما ما يبلغ النصف اما اذا شرع في المحجد والتوحيد عدلا فلا يجوز
العدل اليهما ايضا على الاحوط مسئلة الا حوط عدل من الجمعة والمنافقين الى غيرهما في يوم الجمعة
وان لم يبلغ النصف مسئلة يجوز العدل من سورة الى اخرى في الوافل مطلقا وان بلغ النصف مسئلة يجوز
مع الفسورة العدل بعد بلوغ النصف في المحجد التوحيد كما اذا نسي بعض التوراة او خاف فوت الوقت بانما
او كان هناك مانع اخر من ذلك ما لو نذر ان يقرأ سورة معينة في صلوة فليقرأ غيرهما فان الظاهر جواز
وان كان بعد بلوغ النصف كان ما شرع فيه المحجد والتوحيد مسئلة يجب على الرجال الجهر بالقرآن في الصبح
الركعتين الاولى من المغرب والعشاء ويجب الاختفاء في الظهر والعصر غير يوم الجمعة واما في المحجب الجهر في
الجمعة بل في الظهر ايضا على الاقوى مسئلة يجب الجهر بالبسملة في الظن من المحجد التوراة مسئلة اذا
جهر في موضع الاختفاء واخفت في موضع الجهر عدا بطلت الصلوة وان كان ناسيا او جاهلا ولو بالحكمة تحت
سواء كان الجاهل بالحكم منها للثقل ولا يسئل ولا لكن الشرع قد افترقه منه وان كان الاحوط في
هذه الصورة الاعادة مسئلة اذا نذر الناس واجاهل قبل الركوع لا يجب عليه اعادة القراءة بل وكذا لو
تذكر في انشاء القراءة حتى لو قرأه لا يجب اعادتها لكن الاطوار اعادة حقها اذا كان في الاثنا مسئلة لا فرق
بعد ذرية الجاهل بالحكم في الجهر والاختفاء ان يكون جاهلا بوجوبها واجاهلا بحكمها بان علم الجاهل لا
يجب في بعض الصلوات الجهر وفي بعضها الاختفاء الا انه اشبه عليه ان الصبح مثلا جهريا والظهر اختائيا بل
العكس وان كان جاهلا بمغى الجهر والاختفاء الاقوى معذرتيه في الصلوتين كما ان الاقوى معذرتيه اذا كان
جاهلا بان المأمور يجب عليه الاختفاء عند وجوب القراءة عليه وان كانت الصلوة جهريا فيجب له الجهر في
الصلوتين الاولى اعادة مسئلة لا يجب الجهر على النساء في الصلوات الجهرية بل يتخير بينه وبين الاختفاء
مع عدم سماع الاجنبى امامه فالأحوط لاختفائهن واما في الاختفائية فيجب عليهن الاختفاء كالرجال بعد ذلك
الحال اشكال في الاحوط الاختفات فيها جاز هذا محل تأمل جاز وحديث سد ضل العارف

الاحوط ان يتم التلوة و
باني ما ذكره في شرح
الاحوط في هاتين الصلوتين
اما هذا وان السورة
بعد حصد القرية يكون
احتمال اختلال التذرع
وتواجد الصبح
بل الله لا اخف فيها
نفس اصفيان في
في الاشارة في هذه
الصورة وفي لاختفائها
في جبل المأمور بامل
ولا تحت ط فيها لا
نفس اصفيان في
تكر حوا العدل في
صورتين بل لا سئل
لند في ما جاز مذنب
له هو الا حوط فيها جاز
لا تزل في الاخرة جاز
الاحوط لو لم يكن قوي
في الاختفات عذرت
مظنفا جاز مذنب

العال

اذاب القراءة واحكامها

(٢١٢)

على لاية هذا

الاحياء

اذ لم يكن مفردا حائلا

عن المعاد في الربح لم يكن

في الاخفاء نظر المخرج

الفج اصطناعات

مكمل الفج اصطناعات

لا يزيل في الفج نعمة

لكن الاحوط اجراء حكم

عدم تشرافه هنا

ايضا الفج اصطناعات

وان لا يكون كالمخرج

بحره جم مد فله العالي

لو فرض ذلك فالأظهر هنا

جم مد فله العالي

في اشكال الاحياء

من جم مد فله العالي

بل الاقوى جم

لا وجه لهذا الاحياء

بمعجم

نقربا من العرف جم

مد فله

العالي

يعذرون فيه مسألة مناط الجهر والاضفان ظهور جهر الصلوة وعدم تحقيق الاخفات بعدم
ظهور جهره وان سمعه من بجانبه قريبا أو بعيدا مسألة المناذرة في القراءة قرانا كان او ذكرا او
دعاء ما قرنه بكثرة الاحرام من ان يكون بحيث يسمع نفسه تحقيقا او تقديرا بان كان اتم او كان هنالك
من ساء ولا يفي سماع الغير الذي هو اقرب اليه من سمعه مسألة لا يجوز من الجهر ما كان مفردا حائلا
المعاد كالصياح فان فعل الظاهر البطلان مسألة من لا يكون حافظا للهدى والتميز وان يقر في المصحف
بل يجوز ذلك للقادر الحافظ ايضا على الاقوى كما يجوز له اتباع من يلفظ آية لكن الاحوط اعتبار عدم القدر
على الحفظ وعلى الايتام مسألة اذا كان في شائفة لا يمكن التلفظ بقرنه نفسه ولو قاموا بالاحوط تحريك
لسانه بما يتوهمه مسألة الاخر من غير لسانه ويشير يده الى الفاظ القراءة بقدها مسألة من لا يحسن
القراءة يجب عليه التعلم وان كان متعمدا لا يتام وكذا يجب تعلم سائر اجزاء الصلوة فانفاق الوقت مع كونه قادرا
على التعلم فالاحوط الايتام ان تمكف منه مسألة من لا يتقيد الا على المحسن او بتدليل بعض الحروف ولا يتطوع
ان يتعلم اجزائه ذلك ولا يجب عليه الايتام وان كان احوط وكذا الاخر من لا يجب عليه الايتام مسألة القادر
على التعلم اذا ضاق وقته قرء من الفاتحة ما تعلم وقرء من سائر القرآن عوض البقية والاحوط مع ذلك تكرار ما
يعذر بقدر البقية واذا لم يعلم منها شيئا قرء من سائر القرآن بعد آيات الفاتحة بمقدار حروفها وان لم
يعلم شيئا من القرآن سمح وكبر وذكر بقدها والاحوط الايتان بالنسبة الاربعة بقدها ويجب تعلم
التوراة ايضا ولكن الظاهر عدم وجوب البذلطة في وقت وان كان احوط مسألة لا يجوز اخذها
على تعليم الحمد التوراة بل وكذا على تعليم سائر الاجزاء الواجبة من الصلوة والظاهر جواز اخذها على تعليم
المنجيات مسألة يجب الترتيب بين آيات الحمد التوراة وبين كتابها وحرفها وكذا المراتب الاخرى
من ذلك عند بطلت صلوة مسألة الواخل في من الحركات او الحروف او بدل حرفا بحرف نحو الضم بالظا او
العكس بطلت وكذا الواخل بحركة بناء او اعراب او متد او تشديد او سكن لازم وكذا الواخل بحرفا
من غير مخرج بحيث يخرج عن صدق ذلك الحرف في عرف العرب مسألة يجب حذو هزة الوصل في الد
مثل هزة الله والرحمن والرحيم واهلها ونحو ذلك فلا يثبتها بطلت وكذا يجب اثبات هزة القطع كهمزة
فلوحذ منها حين الوصل بطلت مسألة الاحوط ترك الوقف بالحركة والوصل بالكون مسألة

الاحوط ترك الوقف بالحركة والوصل بالكون مسألة الاحوط ترك الوقف بالحركة والوصل بالكون مسألة

۱۲۱۳

[illegible]

لا هو ملاحظ مع نبرك
ومد من الاحتياط فيه
اصطحابا نافي
فيه تأمل والاحوط عدم
الحذف واحوط منه الزم
على احد فتخرج اصطفا
لا يترك من لا يخلو عن
اصح اصطفا
لا يترك اصح اصطفا
لا يترك الاصكال جبه
الاولى اخباره جبه
من الاقوى جبه مدقده
الغالبى
ليكون التاء وبالهمزة
وكفوا من

في حركة بنية او اعرب مسئلة يجب ادغام اللام من الالف واللام في اربعة عشر حرفا هي التاء والتا والذال
والذال والراء والراء والسين والسين الصاد والصاد والطاء والطاء واللام واللام والنون والنون واظهارها في بقية الحروف
فيقول في الله والرحمن والرحيم والصراط والضالين مثلا بالادغام وفي الحمد العالمين والمستقيم ونحوها
بالاظها مسئلة لا حوط الادغام في مثل اذهب بكتابك ويدرككم بما اجتمع مثلا في كلمتين مع كوز الاول
سأكله الاقوى عدم وجوب مسئلة لا يجب ما ذكره علماء التجويد من الاحتياط باللام والاشباع والتخفيف
الترقيق ونحو ذلك بل الادغام غير مذكور وان كان متبعا من حسن مسئلة ينبغي مراعاة ما ذكره من
اظها النون والنون الساكنة اذا كان بعدها احد حروف الحلق وقلها فيما اذا كان بعدها حرف التاء او ادغامها
اذا كان بعدها احد حروف يربطون واخفاها اذا كان بعدها بقية الحروف لكن لا يجب شي من ذلك حتى الادغام
في يربطون مسئلة ينبغي بمنزلة الكلام لا يبرح حيث يتعبد به الكلم بكلمة مما اذا قرأ الحمد لله يتولد فخطا بوجه لفظ
هرب وهكذا في مالك يوم الدين تولد كيو هكذا في بقية الكلام وهذا ما يقولون ان في الحمد سبع كلمات
وهي لا وهرب كيو وكنع وكسر وتع وبع مسئلة اذا التفت على احد قل هو الله احد وصله بالله الصمد
يجوز ان يقول احد الله الصمد بحذف النون من اجده ان يقول احد الصمد بان يكسر نون التنوين عليه ينبغي ان يرقن
اللام من الله واما على الاول فينبغي تفخيم كما هو القاعدة الكلية من تفخيم اذا كان قبله مفتوحا او مضموما او قربة
اذا كان مكورا مسئلة يجوز قراءة مالك ملك يوم الدين ويجوز في الصراط بالصاد والسين بان يقول الصراط
المستقيم وسراط الذين مسئلة يجوز في كفوا احد لا يفي وجود كفوا بفتح الفاء وبالهمزة وكفوا بفتح الفاء بالواو
وكفوا بسكون الفاء بالواو وان كان الاحوط ترك الاخرة مسئلة اذا ليد اعرب كلمة او بناها او بعضها
ان الصاد مثلا او السين او غر ذلك يجب عليه ان يتعلم ولا يجوز له ان يكررها بالوجهين لان الغلط من الوجهين
طرح كلام الادبيين مسئلة اذا اعتقد كون الكلمة على الوجه الكذا في من حيث الاعراب والبناء او مخرج
فصل في تلك الكيفية ثم تبين كون غلطانا لاحوط الامادة او الفضا وان كان الاقوى عدم الوجوب
فصل في الركعة الثالثة من المغرب والاختيار من الظهريين والعتاخييين قراءة الحمد والتسبيح
الاولى وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر والاقوى اجزاء المرة والاحوط التثنية
والاولى اتمام الاستغفار اليها ولو بان يقول اللهم اغفر لي ومن لا يستطيع ان ياتي بالممكن منها والاولى
الاولى ما تقدمه من الحمد لله والاولى ما تقدمه من الحمد لله والاولى ما تقدمه من الحمد لله

لا يترك ما تقدمه من الحمد لله والاولى ما تقدمه من الحمد لله والاولى ما تقدمه من الحمد لله

بالذكر المعلن وان كان قادراً على قراءة الحمد بقيت سجدة واحدة في الركعتين الاولىين فالأحوط
اختيار قرأتها في الأخيرتين لكن الأقوى بقاء التخيير بين التبيحة مسئلة الأقوى كون التبيحة
من قراءة الحمد في الأخيرتين سواء كان منفرداً أو آمناً أو مأموماً مسئلة يجوز ان يقرأ في أمكنة الأخيرتين
الحمد في الأخرى التبيحة فلا يلزم اتحادهما في ذلك مسئلة يجب فيها الاختصاص سواء في الحمد أو التبيحة
نعم إذا قرأ الحمد ليتجهم بالبسطة على الأقوى وان كان الاختصاص فيها أيضاً أحوط مسئلة إذا جهل
صلوته وأما إذا جهل جهلاً أو نسياناً صححت لا يجب الاعادة وان تذكر قبل الركوع مسئلة إذا أعادها من أول
الصلوة على قراءة الحمد يجوز له ان يعدل عن التبيحة وكذا العكس بل يجوز العدول في أثناء أحدهما إلى الآخر وانما
الأحوط عدم مسئلة لو قصد الحمد فاستولاه إلى التبيحة فالأحوط عدم الاجزاء به وكذا العكس نعم لو
ذلك غافلاً من غير قصد إلى أحدهما فالأقوى الاجزاء به وان كان من عادته خلاف مسئلة إذا قرأ الحمد تجل أن
في أحد الأولتين فذكر أنه في أحد الأخيرتين فالظاهر الاجزاء به ولا يلزم الاعادة قراءة التبيحة وانما قبل الركوع
كان الظاهر ان العكس كذلك فإذا قرأ الحمد تجل أن في أحد الأخيرتين لم يبين أنه في أحد الأولين لا يجب
الاعادة نعم لو قرأ التبيحة ثم تذكر قبل الركوع أنه في أحد الأولين يجب عليه قراءة الحمد وسجود التبريد
لزيادة التبيحة مسئلة لو نسي القراءة والتبيحة وتذكر بعد الوصول إلى حد الركوع صححت صلوته وعليه سجدة
للقصة ولو تذكر قبل ذلك وجب الرجوع مسئلة لو شك في قراءتها بعد الركوع لم يجب وانكار قبل
الاجزاء وكذا لو دخل في الاستغفار مسئلة لا بأس بزيادة التبيحة على الثلث إذا لم يكن بقصد الرجوع بل كان
بقصد الذكر المطلق مسئلة إذا أتى بالتبيحة ثلاث مرات فالأحوط ان يقصد القرينة ولا يقصد الرجوع والندب
حيث أنه يحتمل ان يكون الأولى واجبة والأخيرتين على وجه الاستحباب ويحتمل ان يكون المجموع مرجحاً للمجموع
فيكون من باب التخيير بين الأتيان بالواحدة والثلث ويحتمل ان يكون الواجب تأمناً من غير أن يبرهن الثلاث فحيث
ان الوجه متعدده فالأحوط الاقتصار على القرينة نعم لو اقتصم على المرة لا ان يقصد الرجوع **فصل في**

لا يترك سجدة لا يترك سجدة مع دبرين بخلاف المقصود من العود إلى سجدة من السجعة والمراد بالعود إلى سجدة واحدة لا بعود
الاجزاء وكذا الفرع الأول سجدة على الأمام فيها وفيها بعد حاجته هذا محل شكال وأما بعد الدخول في الاستغفار فاعاد
من قوة سجدة هذا معلوم العدم والظاهر ان الاجزاء النجبة للصوم هي اجزاء للفرد لا لفرد من القديس يمثل الأمر بوجوب
الاجزاء عند تكاثر الفرد الا هو ففقد الوفاء فيها هذا الموضع لا بأس به سجدة بوجوب مدونة العادى

لا يترك سجدة الفتح اسطهيا
في تأمل الفتح اسطهيا
لا يترك الفتح اسطهيا
في هذه السجدة لا
عدم الاجزاء الفتح سجدة
على الأمام الفتح سجدة
فيلزم الرجوع إلى حد الركوع
الأحوط الرجوع إلى الحد
بالمسكون بقصد امره
المطلقة الفتح اسطهيا
قد قرأت الأحوط عدم
الاقتدار على المرة الفتح
احتمال كون قراءة الحمد
افضل من الاذان امام
قوى جهة مدونة العادى
لا يترك جهة مدونة
لا يترك جهة مدونة
على الأحوط جهة مدونة
على الأحوط جهة مدونة
لا يترك جهة مدونة
نظيفة على الأحوط جهة
الأحوط العود إلى العادى
البيان بما يقصد من جهة
نظيفة وكذا لو شك في
بعد العود إلى الاستغفار
حجم
مدونة
على
هذا هو المقين جهة

مستحبات القراءة وهي أمور الأول الاستعاذة قبل الشروع في القراءة في الركعة الأولى بان يقول عوذ بالله من الشيطان الرجيم أو يقول عوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وينبغي ان يكون بالاختفاء الثاني المحض بالبسملة في الاخفات وكذا في الركعتين الأخيرتين ان يقرأ الحمد بل وكذا في القراءة خلف الإمام حتى في المحضة وأما في المحضة فيجب الاجتناب عن الإمام والمفرد الثالث الترتيل في الثانية في القراءة وتبيين الحروف على وجه السامع من عدها الرابع تحبب الصلوة بعناء الخامس الوقف على فواصل الآيات السادس ملاحظة مقامات بقراءة والاتقائها السابع ان يسئل الله عندية النعمة والفقير ما يناسب كلاهما الثامن السكت بين الحمد والورد وكذا بعد الفراغ منها بينهما وبين القنوت وتكبير الركوع التاسع ان يقول بعد قراءة سورة التوحيد كذا لله ربّي مرة أو مرتين أو ثلاثاً أو كذلك لله ربنا ثلاثاً وان يقول بعد فراغ الإمام من قراءة الحمد إذا كان مأموراً الحمد لله رب العالمين بل وكذا بعد فراغ نفسه ان كان مفرداً العاشر قراءة بعض السور المحصورة في بعض الصلوات كقراءة عم يمسألون وهل أتى وهل أتيت ولا اقم واشباهها في صلوة الصبح وقراءة سبح اسم والشمس ونحوها في الظهر والعشاء وقراءة اذا جاء نصر الله واليهكم التكاثر في العصر والمغرب وقراءة سورة الجمعة في الركعة الأولى والمنافقين في الثانية في الظهر والعصر من يوم الجمعة وكذا في صبح يوم الجمعة او يقرأ فيها في الأولى الجمعة والتوحيد في الثانية وكذا في العشاء في ليلة الجمعة يقرأ في الأولى الجمعة وفي الثانية المنافقين وفي مغربها الجمعة في الأولى التوحيد الثانية ويستحب في كل صلوة قراءة انا انزلنا في الأولى والتوحيد الثانية بل لو عد عن غيرها اليها لما فيها من الفضل اعطى اجر السورة التي عد عنها مضافاً الى اجرها بل ورد انه لا نزك وصلوة الا بها ويستحب في صلوة الصبح من الاثنين والخميس سورة هل أتى في الأولى وهل أتيت في الثانية فمسئله يكره ترك سورة التوحيد في جميع المناسبات فمسئله يكره قراءة التوحيد بنفس واحد وكذا قراءة الحمد والسورة بنفس واحد فمسئله يكره ان يقرأ سورة واحدة في الركعتين الاسورة التوحيد فمسئله يجوز تكرار الآية في الفريضة وغيرها والبقاء ففي الخبر كان علي بن الحسين عليهما السلام اذا قرأه اليوم الدين يكرهها حتى يكاد ان يموت وفي اخر عن موسى بن جعفر عليهما السلام عن الرجل يصلح ان يقرأ في الفريضة فتم الآية فيها التحويف فيكي ويرد الآية قال يرد الآية قال يرد القرآن ما شاء وان جاءه البكاء فلا بأس فمسئله يستحب إعادة الحمد والظهر في يوم الجمعة

الاجزاء الاخفاء بينهما وكذا خلف الإمام حتى في الأولى مرانه الاعلى في الركعة الثانية من العاشرين في تلك الليلة حتى في الحكم في الجمعة محل اشكال حتى في روي مدظله العالي

على هذه الفتور وفي
تأثير اشكال فلا يترك
الاحتياط بالاخفات
التي هي امطها ثالث
مد ظله
العالي

أصلاً هافقاً غير الجملة والمنافقين أو نقل النية إلى الفعل إذا كان في الأثناء وإتمام كفته في استئذان
 الفرض بالتوريتين مسألة يجوز قراءة الموعودتين في الصلوة وهما من القرآن مسألة أحسن سبع آيات التوراة
 أربع آيات مسألة الأقوى جواز قصدنا الخطأ بقوله أياك نغذي آيات تسعين إذا قصد القرآن أيضاً بأن
 يكون قاصداً للخطأ بالقرآن بل وكذا في سائر الآيات يجوز أن شاء الله بقوله الحمد لله رب العالمين أنت المذل
 في الرحمن الرحيم وأنشأ طلب الهداية في هذا الصراط المستقيم ولا ينافي قصد القرآن مع ذلك مسألة
 قد مر أن يجب كون القراءة وسائر الأذكار حال الاستقرار قد أرادها القراءة التقدمة والتأخر قليلاً أو الحركة
 إلى أحد الجانبين أو أن ينحني لأخذ شيء من الأرض أو نحو ذلك يجب أن يسكن حال الحركة وبعد الاستقرار
 بشرع في قرائته لكن مثل تحريك اليد أو أصابع الرجلين لا يضر إنكار الأولى بل لا يؤثر تركه أيضاً مسألة إذا
 سمع اسم النبي في أثناء القراءة يجوز بل يجب أن يصلي عليه ولا ينافي الموالاة كما في سائر مواضع الصلوة كما
 أنه إذا سلم عليه فربما يسلم عليه أيضاً مسألة إذا أخر حال القراءة فقرأ بحيث خرج عن الاستقرار
 فالأحوط إعادة ما قرأه في تلك الحالة مسألة إذا شك في صحة قراءة آية أو كلمة يجب عاودتها إذا لم يجد
 يجوز بقصد الاحتياط مع التجاوز ولا بأس بتكرارها مع تكرار الشك ما لم يكن عن وسوسة ومع ذلك لا يشرع
 إذا أعاد مسألة في ضيق الوقت يجب الإقتضا على المرة في التبتيح الأربعة مسألة يجوز في أياك نغذي
 أياك تسعين القراءة في أشباع كسر الهمزة بلا أشباع مسألة إذا شك في حركة أو خرج حروفها لا يجوز
 أن يقرأ بالوجهين مع فرض العلم ببطلان أحدهما بل مع الشك أيضاً كما مر لكن لو اختار أحد الوجهين مع البناء
 على إعادة الصلوة لو كان باطلاً لا بأس به مسألة الأحوط فيما يجب قرائته هجران نجاسة على الأجزاء في
 جميع الكلمات وأخر الآيات بل جميع حروفها وإن كان لا يبعد اعتقاد الاختلاف في الكلام الأخيرة من الألفاظ
 عن حروفها فضلاً في الركوع يجب في كل ركعة من الفرائض والتوافل ركوع واحد لا في صلوة إلا
 ففي كل ركعة من ركعتيها ركوعاً كما سيأتي وهو ركع بطل الصلوة بتركه عما كان أو سببه وكذا
 بزيادة في الفريضة إلا في صلوة الجماعة فلا تقصر بقصد المتابعة وإجابة أمراً واحداً لا يخفى على
 المقارن بمقدار يصل يداً إلى ركبتيه وصوره الوارد وضع شيء منها عليه الوضوء كمن وضوئاً واحداً
 الأصابع التي منها الإلهام على الوجه المذكور والأحوط الاختصاص بمقدار إمكان وصول الراحة إليها

مسألة
 في أشكال خروج شوائب
 من فم الإنسان
 في جمع من هذه المسائل
 الفصح اصطلاحاً
 والآل الفصح في اللغة
 في أشكال الفصح
 اصطلاحاً
 لا يخرج عن أشكال جمه
 مدخله
 العاء

مسمى الاغناء ولا الاغناء على الوجه الغير المتعارف بان يخفى على احد جانبيه ويحضر كلفه يرفع كلفه
 ونحو ذلك غير المستوي خلقه كطول اليدين او قصيرهما يرجع الى المستوي ولا بأس باخلاف افراد المستوي خلقه فكل
 حكم نفسه بالنسبة الى يديه وكتبه الثاني الذكر والاحوط اختيار التبليغ من افراد غير اثنين الثالث من الضعيف
 وهي سجدة الله وبين السجدة الكبرى هي سجادة في العقيم وبجده وانما الاقوى كفاية مطلق الذكر من التبليغ او
 التحميد والتحليل والتكبير بل وغير هاتين ان يكون بقدر الثلث الضعيفات فيجزي ان يقول الحمد لله ثلثا والله
 اكبر ذلك الثالث الطائفة فيه بمقدار الذكر الواجب بل الاحوط ذلك الذكر المندوب ايضا اذا
 جاء به بقصد اخبرية فلو تركها عمد بطلت صلوة بخلاف التهور على الاصح وان كان الاحوط الاستيناء اذا تركها
 في اصلا ولو سهوا بل وكذلك اذا تركها في الذكر الواجب الرابع رفع الرأس من حقته ينصب قائما ولو سجد قبل
 ذلك عمدا بطلت الصلوة الخامسة الطائفة حال القيام بعد الرفع فتركها عمد بطلت للصلوة مسئلة لا يجب
 وضع اليدين على الركبتين حال الركوع بل يكفي الاغناء بمقدار ما كان الوضع كما مر مسئلة اذا لم يتمكن من الاغناء
 على الوجه المذكور ولو بالاعتقاد على شيء اتي بالقدر المكروه لا ينتقل الى الجلوس وان تمكن من الركوع منه وان
 لم يتمكن من الاغناء اصلا وتمكرفه جالسا اتي به جالسا والاحوط صلوة اخرى بالايما قائما وان لم يتمكن
 جالسا ايضا وحمل وهو قائم برأسه ان امكن والايما العينين تفيضاه وفتح الرفع منه وان لم يتمكن من ذلك
 ايضا فزاد بقلبه اتي بالذكر الواجب مسئلة اذا دار الامر بين الركوع جالسا مع الاغناء في الجدة وقائما مائلا
 لا بعيد تقدم الثاني والاحوط تكرار الصلوة مسئلة لو اتى بالركوع جالسا ورفع رأسه ثم حصل له
 من القيام لا يجب بل لا يجوز له اعلوته قائما بل لا يجب عليه القيام للنجود خصوصا اذا كان بعد التهمة وانما الاحوط
 وكذا لا يجب اعادته بعد امامه بالاغناء الغير التام واما لو حصل له التمكن في انشاء الركوع جالسا فان كان
 بعد تمام الذكر الواجب تجزئه به كترنح عليه الانتصا للقيام بعد الرفع وان حصل قبل الشروع فيه او قبل تمام
 الذكر يجب عليه ان يقوم ضحيا الى حد الركوع القيام ثم اتمام الذكر والقيام بعد ذلك مع ذلك اعادته
 الصلوة وان حصل في انشاء الركوع بالاغناء الغير التام او في انشاء الركوع الايمان في الاحوط الاغناء الى حد
 الركوع واعادته الصلوة مسئلة زيادة الركوع الجلوس والايما مبطل ولو سهوا كفتيف مسئلة اذا كان
 كالرابع خلقه او لعاض فان تمكن من الانتصا ولو بالاعتقاد على شيء وجب عليه ذلك لم يصل القيام الواجب حال

لا يزال الاحياء بالتبليغ
 هذا الاحياء لا يزال
 الاحوط الوضع الفتح
 لا يزال الفتح اصعبا
 لا يزال الفتح اصعبا
 لا يزال جم بل الاواني
 مدقده
 الغلة
 هذا الاحتياط لا يزال
 بالنسبة الى الاغناء
 حد الركوع جم

في الذكر الواجب في الركوع

٢١٩٥

القرأة وللركوع والا فلا ركوع فقط فيقوم ونحوه ان لم يتمكن من ذلك لم يكن مكررا لانصافا في اجلة فكذا لا
ان لم يتمكن اصلا فان تمكن من الاغناء ازيد المقدار الحاصل بحيث لا يخرج من حد الركوع وجب ان لم يتمكن
من الزيادة او كان على اقصى مراتب الركوع بحيث لو انحنى ازيد خرج عن حده فالا حوط له الاغناء بالراس وان
لم يتمكن فبالعينين له تقيضا وللزمع منه فقا والافئوى به قلبا وياق بالذكر مسألة يعتبر في الاغناء ان
يقصد الركوع ولو اجالا بالبقاء على نية في اول الصلوة بان لا ينوي اخلاف فلو انحنى تقصدا وضع ثوبه على
الارض او رده او قتل عقرب او حية او نحو ذلك لا يكفي في جعله ركوعا بل لابد من القيام ثم الاغناء للركوع ولا
منه زيادة الركن مسألة اذ اننى الركوع فهو الى الجود وتذكر قبل وضع جبهة على الارض جمع الى القيام
ثم ركع ولا يكفي ان يقوم منحنيا الى حد الركوع من دون ان ينصب كذا لو تذكر بعد الدخول في السجود او بعد
وضع الراس من السجدة الاولى قبل الدخول في الثانية على الاقوى وان كان الا حوط في هذه الصلوة اعادة الصلوة
ايضا بعد اتمامها وايتان سجدة في السجود لزيادة السجدة مسألة لو انحنى بقصد الركوع فليس في الاثنان وهو
الى السجود فان كان النسيان قبل الوصول الى حد الركوع انتصب قائما ثم ركع ولا يكفي الانتصا الى الحد الذي
عرض له النسيان ثم الركوع وان كان بعد الوصول الى حد فان لم يخرج عن حده وجب عليه البقاء مطتا او سلا
بالذكر وان خرج عن حده فالا حوط اعادة الصلوة بعد اتمامها باحد الوجهين من العود الى القيام ثم الطوى
للكوع او القيام بقصد الرفع منه ثم الطوى للسجود وذلك لاحتمال كون الفرض من باب نسيان الركوع فيقعير
ويحتمل كونه من باب نسيان الذكر والطائفة في الركوع بعد تحققة وعلى فيقتين الثانية فالا حوط ان يتمها باحد
الوجهين ثم يعيدها مسألة اذكر بعض العلماء انه يكفي في ركوع المرة الاغناء بمقدار يرفع اليد الى
فخذها فوق ركبتيها بل قيل باستحباب ذلك والا حوط كونهما كالحال في المقدار الواجب من الاغناء نعم الاول
لها عدم الزيادة في الاغناء لئلا ترتفع عن غيرهما مسألة يكفي في ذكر الركوع السبعة الكبرى مرة واحدة كما مر
واما الصغرى اذا اختارها فالا قوى وجوب تكرارها ثلاثا بل الا حوط والافضل في الكبرى ايضا التكرار ثلاثا
كان الا حوط في مطلق الذكر غير السبعة ايضا الثلث والتكامل واحد من قدر الثلث من الصغرى ويجوز
الزيادة على الثلاث ولو بقصد الخصوصية والجزئية والاولى ان يحتمل على وثلث واخمس السبع هكذا وقد
سمع من الصادق صلوات الله عليه سئل في ركوع وسجوده مسألة اذ اتى بالذكر ازيد من مرة يجب
الافترق هو البطلان بالدخول في السجدة الاولى نعم الا حوط هو العود الى السجدة الاولى ثم السجدة الثانية ثم الركوع

بطلان في هذه الصلوة
تأثيرها لا يخفى عن قلوب
من كان ما في المن من الاجابة
الفتح استنباط في
وهو الا حوط الاقوى
فيها الختان والكار الا
مع ذلك الاعادة ايضا
لا احتمال الضيق الذي
يدرك في الا حوط لا احتمال
الافترق في هذه الصلوة
الافترق في هذه الصلوة
الركوع على الطائفة في
العمل ياتي من قدر في
مرة ثانية عند السجود
ويصعب هذا الاحتمال
فمن كلامه طام
استنباط في
منه من الا حوط الا
عن السجدة الكبرى
صغرى السجدة
سجدة فيه فبعد ذلك
يكون الا حوط لا
في اعاده حتم مدح
منه من هذه
عن من السجدة بعد ذلك
الى حد الركوع وليس في
هو الذكر السبع
من الركوع وتعدى
على الاجابة لا حوط
لا حوط في هذه الصلوة
في هذه الصلوة

مدافعة المعتنق وما بعد
صيف حبه مدفلة

يقين الواجب منه بل لا يحيط عدم خصوصاً اذا عتبه في غير الاول لاحتمال كون الواجب هو الاول ^سم
بل احتمال كون الواجب هو المجمع فيكون من باب التخيير بين المرة والثلاث واخيراً مثلاً مسئلة يجوز في حال
الضرورة وضيق الوقت الاقتصار على الصغرى مرة واحدة فيجزي سبحان الله مرة مسئلة لا يجوز الشروع
في الذكر قبل الوصول الى حد الركوع وكذا بعد الوصول وقبل الاطمینان والاستقرار ولا النهوض قبل تمامه الا في
حال تحركة للنهوض فلو اني بكن بطل وان كان بحرف واحد منه ويجب اعادته ان كان سهواً ولم يخرج عن حد
الركوع وبطلت الصلوة مع العمد وان اتى به ثانياً مع الاستقرار الا اذا لم يكن فأتى به حال عدم الاستقرار
بقصد التجزية بل بقصد الذكر المطلق مسئلة لو لم يتمكن من الطائفة ارض او غيره سقطت لكن يجب عليه
اكمال الذكر الواجب قبل الخروج عن صفة الركوع واذا لم يتمكن من البقاء في حد الركوع الى تمام الذكر بحول
الشروع قبل الوصول او الا تمام حال النهوض مسئلة لو ترك الطائفة في الركوع اصلاً بان لم يتبق في حد
بل رفع راسه بمجرد الوصول سهواً فاقام عادة الصلوة لاحتمال توقف صد الركوع على الطائفة في الجملة لكن
الا قوت الفحة مسئلة يجوز الجمع بين التسمية الكبرى والصغرى وكذا بينهما وبين غيرها من الاذكار مسئلة
ان تسرع في التسليم بقصد الصغرى يجوز له ان يعذر في الاشارة الى الكبرى مثلاً اذا قال سبحان الله بقصد ان يقول سبحان
الله بعدل وذكر عبده ربي العظيم جاز وكذا العكس وكذا اذا قال سبحان الله بقصد الصغرى ثم ضم اليه ^{الحمد}
الله ولا اله الا الله والله اكبر والعكس مسئلة ليراد في ذكر الركوع العربية والموالاد واداء الحروف من خارج
الطبيعية وعدم المخالفة في الحركات الاعرابية والبناءية مسئلة يجوز في لفظة ربي العظيم ان يقرأ بها
كسر الباء من في عدم اشياء مسئلة اذا حركته في حال الذكر الواجب بسبب قهر بحيث يخرج عن الاستقرار
وجب اعادته بخلاف الذكر المندوب مسئلة لا بأس بالحركة اليسيرة التي لا تنافي صد الاستقرار وكذا بحركة
البداء والرجل بعد كون البداء مستقراً مسئلة اذا وصل في الاغناء الى اول حد الركوع فاستقر واتى بالذكر او
لهيات به ثم انحنى زيد بحيث وصل الى اخر الحد لا بأس به وكذا العكس ولا يبعد من زيادة الركوع بخلاً ما اذا وصل
الى اقصى الحد ثم نزل او زيد ثم دجع فانه يوجب بادته فادام في حد بعد كونه واحداً وان تبدلت الدرجات
مسئلة اذا شئت لفظ العظيم مثلاً ان بالقضاء والقضاء بحسب علي ترك الكبرى والبيان بالصغرى ثلثاً او ^{غيرها}
من الاذكار ولا يجوز له ان يقرأ بالوجهين واذا شئت ان العظيم بالكسر والفحة تدين ^{بعد} ان يفتي عليه ولا

عليه جواز قرائته وصلا بالوجهين لا مكان ان يجعل العقيم مفعولا لا عن مقدرا مسئلة في شرط تحقق الركوع
المجلوس ان يفتح بحيث يساوي وجهه ركبته الا فضل الزيادة على ذلك بحيث يساوي سجدة ولا يجزئ على الوجه
الانقضاء على الركبتين شبه القائم ثم الاخذ وان كان هو الاوطى مسئلة مستحب الركوع امور احدها التكبير وهو
منصب الاوطى عدم تركه كان الاوطى عدم قصد الخضوع اذ كبر في حال الهوى او مع عدم الاستقرار الثاني رفع
اليدين حال التكبير على نحو ما مر في تكبير الاحرام الثالث وضع الكفين على الركبتين مفرجات الاصابع مكداهما من
واضعا لليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى الرابع رد الركبتين الى الخلف الخامس لينة الظهر بحيث لو صب عليه نطرة
من الماء استقر في مكانه لم يزل السادس من الغنى مواز بالظهر السابع ان يكون نظره بين قدميه الثامن التحنيج
بالمرفقين التاسع وضع اليدين على الركبة قبل الدير العاشر ان تضع المنة يديها على خديها فوق الركبتين الحادي
عشر تكرار التسبيح ثلثا او خمسا او سبعا بل ازيد الثلثة عشر ان يحتم الذكر على وتر ثلث عشرة ان يقول قبل قول سبحان
رب العظيم وبحمد الله لك ركعت لك اسلمت بامنت وعليك توكلت وانت دقي خضع لك سمعي وبصري
وشعري ولبسي وحجي ودي ونحي وعبي عظامي ما اقلت قدماي غير مستكف ولا مستكبر ولا مستعمر الرابع
عشر ان يقول بعد الانقضاء سمع الله اخذ بل يستحب ان يقسم بالله قوله الحمد لله رب العالمين هل تجبروت الكبريا
والعظمة الحمد لله رب العالمين اما ما كان او ما هو او مفردا الخامس عشر رفع اليدين للانقضاء منه وهذا غير
رفع اليدين حال التكبير للتجو التادس عشر ان يصلي على النبي واله بعد الذكر او قبله مسئلة يكره في الركوع
امور احدها ان يطأ راسه بحيث لا يساوي ظهره او يرفعه الى فوق كك الثاني ان يقسم يديه الى جنبه الثالث
ان يضع احد الكفين على الاخرى ويدخلها بين ركبتيه بل الاحود اجنباه الرابع قراءة الفراء فيه الخامس
ان يجعل يديه تحت ثيابه ملاصقا بحمد مسئلة لا فرق بين الفريضة والنافلة في واجبات الركوع مستحبا
ومكروهاة وكون نقصانه موجبا للبطلان نعم الاقوى عدم بطلان النافلة بزيادته سهوا فصدق في التجو
وحقيقته وضع الجبهة على الارض بقصد التقويم وهو اقسام التجو للصلوة ومنه قضاء الجدة المنسية للسهو
وللتلاوة وللشكر والتذلل والتقويم اما سجود الصلوة فيجب في كل ركعة من الفريضة والنافلة سجدة واحدة
مما من الاركان فبطل بالاخلال بها سعا وكذا بزيادتها معا في الفريضة عما كان او سهوا او جهلا كما انظر
بالاخلال باحديهما عما وكذا بزيادتها ولا يبطل على الاقوى بنقصان واحدة ولا بزيادتها سهوا واجبات
لا يفسد المحضرة في كذا في التجو وحده مدق العاني

قد مر ان الاوطى عدم ترك
الفتح مستحبا
اي النبي الكبري واما
الضمير فيجب تكرارها
ثلاثا على الجود كما مر
المراد على الثلاث مستحب
فيها ايضا التمسك
مد ملة
تجلى

امور احدها وضع المساجد التسعة على الارض وهي الجهة والكفان والركبتان والاهامان من الرجلين
والركنية تدور مدار وضع الجهة فنحصل الزيادة والقيصة بدون سائر المساجد فلو وضع الجهة دون
سائر ما حصل الزيادة كما انه لو وضع سائرهما ولم يضع ما يصعد تركه الثاني الذكر والاقوى كفاية مطلق وان
كان الاخر اختيارا التبع على نحو ما ذكر في الركوع ^ط الا ان في التسمية الكبرى بيد العظم بلا على الثالث ^ط الطائفة
في بمقدار الذكر الواجب المستحب ايضا اذا اتى به بقصد الاحتشاق فلو شرع في الذكر قبل الوضع او الاستقرار ^{بطل} عند
وابطال انكاسه او واجب التدارك ان تذكر قبل رفع الرأس وكذا الواقى به حال الرضع او بعده ولو كان بحرف واحد منه
فانه مبطل ان كان عمدا ولا يمكن التدارك ان كان سهوا الا اذا ترك الاستقرار وتذكر قبل رفع الرأس الرابع
رفع الرأس منه الخامس اجلس بعد مسننا ثم لا تخأ للجهة الثانية السادس كون المساجد التسعة في محالها
الى تمام الذكر فلو وضع بعضها بطل وابطل ان كان عمدا وجب تداركه ان كان سهوا نعم لا مانع من رفع ما عد الجهة
في غير حال الذكر ثم وضعه عمدا كان او سهوا من غير فرق بين كونه لغرض تحك الجسد ونحوه او بدنه والسابع ما
موضع الجهة للوقوف بمغنى عدم علوه وانخفاضه ازيد من مقدار لنبته موضوعة على اكبر سطوحها او اربع اصا
مضمومة او لا بأس بالمقدار المذكور ولا فرق في ذلك بين الاخذ والالتزم نعم الاخذ والسير لا اعتبار به فلا ^{بطل}
معه الزيادة على المقدار المذكور والاقوى عدم اعتبار ذلك في باة المساجد لا بعضها مع بعض ولا بالنسبة الى
الجهة فلا يقدح ارتفاع مكانها وانخفاضه ما لم يخرج به التوجه عن مبادى الثامن وضع الجهة على ما يقع التجود عليه
من الارض وما نبت منها غير المأكول والملبوس على ما ذكر في بحث المكال التاسع فلهذا محل وضع الجهة العاشر
لحافضة على العربية والترتيب الموالاة في الذكر مسئلة الجهة ما بين قضاوس شعر الرأس وطرف الانف ^ط على
والحاجبين فوقهما وما بين الجبين عرضا ولا يجب فيها الاستيقا بل يكفي سد التجو على متاهاتها وتحقيق المسمى
بمقدار الذرهم قطعا والاحوط عدم الانقص ^ط لا يعتبر كون المقدار المذكور مجتمعا بل يكفي ان كان متفرقا مع
الصدق فيجوز السجود عن الجهة الغير المطبوخة اذا كان مجموع ما وقت عليه الجهة بقدر الذرهم مسئلة نظرها
الجهة لما يقع التجود عليه فلو كان هناك مانع او حائل عليه او عليها وجب رفعه حتى مثل الريح الذي على التربة اذا
كان مستعابا لها بحيث لم يتوهم مقدار الذرهم منها ولو متفرقا خاليا عنه وكذا بالنسبة الى شعر المرأة الواقعة على ^ط جهتها
فجب رفعه بالمقدار الواجب بل الاحوط ازالة الطير الملاصق بالجهة في الجهة الاولى وكذا اذا سقطت التربة

هذا الاحتمال لا يترك كما
متر في الركوع الفصح قد
يعنى الريح الذي كان
جوما مانعا من وصول
الجهة اليها الفصح قد
لا يترك الاحتمال هنا
كما متر في الركوع جسم
ليحل الاجزاء بالفرق
نعم لا بأس بما كان مثل
الوجه وكذا انحصارها
بعضها ببعض جسم قد
وكان جوما مانعا من
النبذة اليها جسم قد
بل الاقوى جسم قد
الغالب

لا يترك في الاحتمال ج إذا كانت له جمية ولم يكن من تغير اللون بحسب العرف ج ط

باجهة فان الاحوط رفعها بل الاقوى وجوب رفعها اذا توقف صدق التجويد على الارض او نحوها عليه واما اذا
 لصق بها تراب ليس كالبس في الصدق فلا بأس به واما سائر المساجد فلا يشرط فيها البشارة للارض مسئلة يشرط
 في الكفين وضع باطنهما مع الاختيار ومع الضرورة يجزي الظاهر كما انه مع عدم امكان لكونه مقطوع الكف او
 لغير ذلك ينقل الى القرب من الكف فلا قرب من الذراع والعنقه مسئلة لا يجب استيفاء باطن الكفين او ظاهرهما
 بل يكفي المسمى ولو بالاصابع فقط او بعضها ثم لا يجزي وضع رؤس الاصابع مع الاختيار كما لا يجزي لو ضم
 وسجد عليها مع الاختيار مسئلة في الركبتين ايضا يجزي وضع المسمى منها ولا يجب الاستيفاء ويقتبر ظاهرهما
 دون الباطن والركبة جمع عظمي الساق والفخذ فهي بمنزلة المرفق من اليد مسئلة الاحوط في الاجزاء وضع طرف
 من كل منهما دون الظاهر والباطن منها ومن قطع اجهامه ينعى ما بقي منه وان لم يتبين منه شيء او كان قصيرا ينعى
 اصابعه ولو قطعت جميعها يجزى على ما بقي من قدميه الاولى والاحوط ملاحظة محل الابهام مسئلة الاحوط
 الاعتماد على الاعضاء السبعة بمعنى القائل بل البدل عليها وان كان الاقوى عدم وجوب ازبد من المقدار الذي
 يحقق معه صدق التجويد ولا يجب مساواتها في القاء الثقل لا عدم مشاركتها معهما من سائر الاعضاء كالمذراع
 وباق اصابع الرجلين مسئلة الاحوط كون التجويد على الحنية المعهودة وان كان الاقوى كفاية وضع المساجد
 باي هيئة كان مادام يصعد التجويد كما اذا التصوّد وبطنه بالارض بل ومد رجله ايضا بل ولو انكبت على وجهه
 لا صقبا بالارض مع وضع المساجد بشرط الصدق المذكور لكن فدين بعدم الصدق وانه من النوم على وجه
 مسئلة لو وضع جهة على موضع مرتفع ازبد من المقدار المتفق كارباع اصابع مضمومة فان كان الارتفاع
 لا يصعد معه التجويد فاجاز رفعها ووضعها فانما كما يجوز جرها وان كان بمقدار يصعد معه السجدة عرفا فالاحوط
 الجهر لصدق زيادة السجدة مع الرفع ولو لم يمكن فالاحوط الاتمام والاعادة مسئلة لو وضع جهة على ملا
 يصح السجود عليه يجب عليه الجهر ولا يجوز رفعها لاستلزام زيادة السجدة ولا يلزم من الجهر ذلك من هذا الجهر لانه
 مع الوضع على ما يصح ايضا الطلب لافضل والاسهل ونحو ذلك واذا لم يمكن الرفع فان كان الالتفات اليه قبل
 تمام الذكر فالاحوط الاتمام ثم الاعادة وان كان بعد تمامه فالاكثافه قولى كما لو انفت بعد وضع الرأس وان كان

الاحوط الاعادة ايضا مسئلة من كان بجهته دقلا وغيره - لا يتوقف صدقه على دفعا قطره انصرت بحمته
 جهر من الارض فجاءت هيئة التجويد منه يصعد انه ساجد على الارض ثم رفعها لعله احوط جهر كما لا يخفى هو الاستدلال
 لا بد من جهر في الجهر نافع اشكال فالاحوط رفعها ووضعها على ما يصعد مع السجود جهر لا يترك فيها جهر مد

مسألة الاحوط الاستيفاء العرفي
 المسألة اصطناعا فان
 لا يصعد صدق هذا القول
 فالاحتياط المذكور لا بد
 المسألة اصطناعا فان
 لا بد من المسألة اصطناعا
 الاحوط جهر جهر
 لا بد من جهر مدقده
 وهو كذلك على الظاهر
 جهر
 لا يجب لا يجوز الجهر في الو
 وضعها على المرتفع مفسدا
 جهر
 التقدير تحت حكم المصوتين
 ولا يترك الاحتياط بل لا بد
 في كل منهما جهر مدقده
 ينبغي

فان لم يستوعبها وامكن سجوده على الموضع السليم سجد عليه الاخر حفيرة ليقطع التسليم منها على الارض وان
استوعبها ولم يمكن خسر الحفيرة ايضا سجد على احد الجنبين من غير ترتيب لكان الاولى والاخرى تقدم الاولى
على الثانية وان تعدد سجدة على ذقنه فان بعدد اقصر على الاغنا الممكن فمسألة اذا عجز عن الاغناء للسجود
بحي بالغد الممكن مع رفع السجدة الجنبية ووضع سائر الساجدة محالها وان لم يتمكن من الاغناء اصلا او
برأسه ان لم يتمكن بالعينين والاخرى رفع السجدة مع ذلك اذا تمكن من وضع الجنبية عليه وكذا الاخرى وضع
يتمكن من سائر الساجدة محالها وان لم يتمكن من الجلوس وما برأسه الا بالعينين ان لم يتمكن من جميع ذلك
ينبغي بطلب جالس او قائما ان لم يتمكن من الجلوس الاخرى الاشارة باليد نحوها مع ذلك مسألة اذا حرك
الجمجمة حال الذكر عند تمام الصلوة احتياطا وان كان سهوا عاد الذكر ان لم يرفع رأسه كذا الوحر كسائر المنا
والوحر كاصابع يده مع وضع الكف بتداهما فالظاهر عند الباس بكفاية ايمينا بقبية الكف نعم لو سجد على
خمس الاصابع كان تحريكها تحريك اجسام الرجل مسألة اذا ارتفعت الجنبية فظهر من الارض قبل الايسر بالذ
وان امك خفضها من الوقوع ثانيا حبس سجدة فليجلس ياتى بالاخري فكانت الاولى بكفى حال كانت الثانية
ان عادت الى الارض فمرافق الجنبية واحدة فيان بالذكو وان كان بعد الايمان بكفى به مسألة لا بأس بالسجود
من غير الارض نحوها مثل الفراش في حال النية ولا يجب التمسك عنها بالذم الى مكان اخر نعم لو كان في ذلك مكان
منه حبان يصل على المار به او نحوها مما يقع التحرك وجب اختيارها مسندة اذا نيت السجدة او احدهما ولا
قل الدخول في الركعة وجب العود اليها وان كان بعد الركوع مضى ان كان المنية واحدة وقضاها بعد السلام وتطل
الصلوة ان كان اثنين وان كان في الركعة الاخرى يرجع الى السلام وان تذكر بعد السلام بطلت الصلوة ان كان المنية
اثنين وان كان واحدة قضاها مسألة لا يجوز الصلوة على ما لا تستقر الساجدة عليه كالقطر المند والمخدة
من الوش والذوق من الراب النائم وكذا من الحظ ونحوها مسألة اذا دارا من العاجز عن الاغناء التمام
للسجدة بين وضع اليدين على الارض وبين دفع ما بضع السجود علي ووضع على الجنبية فالظا

[illegible]

في مستحبات السجود



تقديم الثاني في رفع يديه واحدهما عن الارض ليقع ما يقع السجود عليه على جهته وتحتل النخبة ^ب وقيل في
 مستحب السجود وهي امور الاول التكبير حال الانقضاء من الركوع قائما او قاعدا الثاني دفع اليدين
 حال التكبير الثالث السبق باليد الى الارض عند الهوى في السجود الرابع استيفاء النخبة ^ب على ما يصح السجود
 عليه بل استيفاء جميع المساجد الخامس الارغام بالانف على ما يقع السجود عليه السادس ربط اليد ^ب مع
 الاصابع حتى الابهام هاء الاذنين متوجها لهما الى القبلة السابع ثقل النظر الى طرف الانف حال السجود
 الدعاء قبل الشروع في الذكر بان يقول اللهم لك سجدتك امنت لك اسلمت عليك قلت انت في سجد
 وجهي للذي خلقه وشيئته بصير والحمد لله رب العالمين تبارك الله احسن الخالقين التاسع تكرار الذكر
 العاشر الختم على الوتر الحادي عشر اختيار التسليم من الذكر والكبري من التسليم وتثليتها النخبة ^ب او تسبعها الثاني
 عشر ان يسجد على الارض بل التراب ون مثل الحجر والخشب الثالث عشر مساوات موضع النخبة مع الوقت بل مسا
 جميع المساجد الرابع عشر الدعاء في السجود او الاخير بما يريد من خلتها الدنيا والاخرة وخصه بطلب الرزق وخل
 بان يقول يا خير السؤلين ويا خير المعطين ارزقني وارزق عملي من فضلك فانك ذو الفضل العظيم الخامس
 عشر التؤدة في الجلوس بين السجدين وبعدهما وهوان يجلس على فخذه الايسر جاعلا ظهر القدم اليمنى في طين
 الايسر السادس عشر ان يقول في الجلوس بين السجدين استغفر الله ربّي وارتب اليه السابع عشر التكبير بعد
 الرض من اليدين الاولى بعد الجلوس مطمئنا والتكبير للجدّة الثامنة وهو قاعد الثامن عشر التكبير بعد الرض من
 الثانية كان التاسع عشر رفع اليد حال التكبيرات العشرون وضع اليد ^ب على الفخذين حال الجلوس اليمنى على
 اليمنى واليسرى على اليسرى الحادي والعشرون التجذع حال السجود بمعنى دفع البطن عن الارض الثاني والعشرون التجذع بمعنى
 تجذع الاعضاء السجود بان يرفع رفقته عن الارض مفترجا بين عضديه وجنبه مبعدا يديه عن بدنه جاعلا
 يديه كالجناحين الثالث والعشرون ان يصل على النبي وآله في السجدين الرابع والعشرون ان يقوم سابقا رفع كفيه
 قبل يديه الخامس والعشرون ان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمي واجزني وارفع عني فاني ما اترك
 الي من خير فقير تبارك الله رب العالمين السادس والعشرون ان يقول عند النهوض للقيام بحول الله وقوته
 اقوم واقدر او يقول اللهم بحولك وقوتك اقوم واقدر السابع والعشرون ان لا يجلس بعد السجود
 هذا صحيح اكان المفروض في الدوران وضع النخبة على ما برع بحيث يحسن يقوم بين السجود ولا يفترق الا
 هو الامعاء وسعة لا يوضع اليد في الارض غم الوضع على النخبة له حجة مدققة ^ط في حقه

این حاشیه منقح و تصحیح شد
 الا حوطه في صورة السد ذكر
 قبل فعل المبتل عدا و سوا
 الا تيان بالتجلتين ثم
 بالنهدين ثم بالسلم بعد
 الاحاطة ثم بسجدته
 السواحتي الحافرين مرة
 للتشهد واخرى للسلم
 الثاني ثم اء الصلوة
 كما ان الا حوطه فيما ذكر
 المنى سجدة واحدة الا با
 بها بقصد ما في الذمة من
 دون تعيين المقصاة و
 غير هاتئ التقدمة التسم
 ته لسجدته التورقنين
 مرة بقصد ما في الذمة
 من كراهية السجدة او
 لزيادة التقدمة الاولى
 اخرى للتسليم الاول وحب
 لانه اوقر عنه عبر الحبل
 الفخام استنباه في
 قد ذكر ان الا حوطه حاد
 التسم التسم و تلامه
 صفات الفخام
 و التسم التسم
 بقصد التسم
 مد ظله

يتكرر التجويد من تكرار القرات او السماع او الاختلاف بل وان كان في زمان واحد
 بان قرأها جماعة او قرأها شخص حين قرأت على الاحوط مسئلة لا فرق في وجوبها بين السماع من المكلف او
 غيره كالصغير المجنون اذا كان يقصد قراءته القرآن مسئلة لو سمعها في اثناء الصلوة او قرأها او في سجدة
 وسجد بعد الصلوة واعادها مسئلة اذا سمعها او قرأها في حال التجويد يجب رفع الرأس منه ثم الوضع ولا يكفي
 البقاء بقصد بل ولا الخرج الى مكان اخر مسئلة الظاهر عدم وجوب نية حال الجلوس والقيام ليكون الوجه
 اليه نية بل يكفي نية قبل وضع الجبهة بل وقارنا له مسئلة الظاهر انه يعتد به وجوب التجويد كون القراءة
 القرآنية لا يجب التجويد لسماعه كذا لو سمعها من قرأها حال النوم او سمعها من صوته غير متميز بل وكذا لو سمعها
 مرصداً وجلس الصلوة وان كان الاحوط التجويد لجميع مسئلة يقرب في السماع تميز الحزب والكتايع سماع الحمدة
 لا يجب التجويد وان كان احوط مسئلة لا يجب التجويد لقراءة ترجمتها او سماعها ان كان المفسر ترجمه الآية مسئلة
 يعتبر في هذا التجويد بعد تحقق سماعه مضافاً الى النية اباحة المكان وعدم طو المسجد بما يزيد على اربعة اصابع
 والاحوط وضع سائر المساجد ووضع الجبهة على ما يقع التجويد عليه لا يقرب فيه الضم من احد ولا من تحت فليجهد
 المحاضر وجرباً عند سببه ندباً عند سبب الندب وكذا الخجب وكذا لا يقرب فيه الاستقبال ولا طهارة موضع الجبهة
 ولا ستر العورة فضلاً عن صفات السائر من الطهارة وعدم كونه حريراً او ذهباً او جلد ميتة نعم يقترن لا يكون
 لباسه مغصوباً اذا كان التجويد تصرفاً فيه مسئلة ليس في هذا التجويد تمديد ولا تسليط ولا تكبير اقشاح نعم
 ليحب التكبير للرفع منه بل الاحوط عدم تركه مسئلة يكفي فيه مجرد التجويد فلا يجب الذكر وان كان ليحب
 يكفي في وظيفة الاستحباب كلاً كان ولكن الاولى ان يقول سبحك يا رب بقدا ورقاً لا مستكبراً عرعراً
 ولا مستكفاً ولا مستعظاً بل انا عبد ذليل خائف مستجير او يقول لا اله الا الله حقاً لا اله الا الله
 ايماناً او تصديقاً لا اله الا الله عبودية ورقاً سبحك يا رب بقدا ورقاً لا مستكبراً ولا مستكفاً
 بل انا عبد ذليل ضعيف خائف مستجير او يقول اله انا بما كفر واغترفت منك النكر واوجبتك الى ما دعوا
 الهى فالعفو العفو او يقول ما قاله النبي في سجود سورة العلق وهو عوذ برضائك من سخطك بمعافائك عن
 عقوبتك اعوذ بك منك لا احمي شأء عليك انت كما اثبت على نفسك مسئلة اذا سمع القراءة
 مكرراً وشك بين الاقل والاكثر يجوز له الاكتفاء في التكرار بالاقل نعم لو علم العبد وشك في الانبأ
 تقدم حكمه لا يكفي المقارنة بل لا بد من تقدمها عليه لا يترك حكمه مروجى مدخل الشرف

عمل فيه اشكال الفصح اسمها
 لا ينبغي ترك هذا الاحاط
 حضوره في الاول مرة
 على الاحوط جبه مدخله
 العالي
 على الاحوط مدخله عالي
 لا يكفي المقارنة على
 لا فرق جبه مدخله
 العالي
 لا يترك جبه مدخله
 العالي
 قد تكلم شخص بالاية لا
 يقصد القرآنية من

بين الأقل والأكثر وجب الاحتياط بالبناء على الأقل أيضاً مسئلة في صوره وجوب التكرار يكفي في
صدق التقدير رفع المحقق عن الارض ثم الوضع للوجه الأخرى لا يعتبر الجلس ثم الوضع بل ولا يعتبر
رفع سائر المساجد ان كان احوط مسئلة يستحب السجود للشكر لوجه نعمة او دفع نقمة او تذكرة لها مما كان
سابقاً او للتوفيق لاداء فريضة او نافلة او فعل خير ولو مثل الصلح بين اثنين فقد روى عن بعض الأئمة ^آ
كان اذا صالح بين اثنين في سجدة الشكر وكفى في هذا السجود مجرد وضع الجبهة مع النية نعم يعتبر فيه اباحة
المكان ولا يشترط فيه الذكر وانكار يستحب ان يقول شكر الله او شكر امته او عفواً عفواً مائة او ثلث مرات
وكفى مرة واحدة أيضاً ويجوز الاقتصار على سجدة واحدة ويستحب مرتان ويحقق التقدير بالفصل بينهما ^{بعض}
التحدين او المجتبيين او الجمع مقدماً للايمن منها على الايسر ثم وضع الجبهة ثانياً ويستحب ان تراش الذرايع ^{عن}
والصاق الجوجوء والصد والبطن بالارض ويستحب أيضاً ان يمسح موضع سجوده بيده ثم امرأه على وجهه
ومقادير بدنه ويستحب ان يقرأ في سجوده ما ورد في حنة عبد الله بن جندب عن موسى بن جعفر ما اقول
في سجدة الشكر فقد اختلف اصحابنا فيه فقال قل وانت ساجد اللهم اني اشهدك واشهد ملائكتك
وابنيائك ورسلك جميع خلقك انك انت الله ربّي والاسلام ديني ومحمد ابني وعليّا وحمزتي
المحسين الى احوهم ائمتي بهم انوني ومن اعدائهم ابرء اللهم اني اشهدك دم المظلوم ثلثاً اللهم اني اشهدك
بابوك على نفسك لا عدانك لعمركم يا بدينا وايدى المؤمنين اللهم اني اسئلك يا برك على
نفسك لا وليالك انظرهم بعدك وعدهم ان قصلي على محمد وعلى السخطيين من آل محمد ثلثاً اللهم اني
اسئلك اليه بعد العصر ثلثاً ثم تضع خذك الايمن على الارض وتقول يا كفي حين يقيني المذهب
نص على الارض بما رحبت يا باري خلقي حمدي قد كنت غر خلق غياصل على محمد وعلى السخطيين من آل
محمد تضع خذك الايسر وتقول يا مذل كل جبار ويا مفر كل ذليل قد وعزتك بلغ مجهود ثلثاً ثم تقول
يا حنان يا منان يا كاشف الكرب الغظام ثم تقول للوجه منقول مائة مرة شكر انك اثم تسئل حاجتك ان شاء الله
والاحوط وضع الجبهة في هذه السجدة أيضاً على ما يقع السجود عليه وضع سائر المساجد على الارض ولا بأس
بالتكبير قبلها وبعدها لا يفصل خصوصية والورد مسئلة اذا وجد سبب سجود الشكر وكان مانع من
السجود على الارض فليزعم ان يضع خذك على كف عن الصادق ع اذا ذكر احدكم في الصلاة وجب فليضع
خذك على كف وشكر الله وان كان كما قلناه لا يرفع خذك على الزاب وان لم يكن بعد على الاول ^{للشهادة}

فليضع خده على فريسة فان لم يجد فليضع خده على كفة ثم ليحمد الله على ما انعم الله ويظهر من هذا
 الحجة تحقيق السجود بوضع الخد فقط من دون ارجحة مسئلة ^{البحر} السجود بقصد التذلل او التعظيم لله ثم
 بل من حيث هو راجع وعبادة بل من اعظم العبادات واكد لها بل ما عبد الله عبادة وما من عمل اشد على البليين
 ان يرى ابن ادم ساجدا لان امر بالسجود ونقص وهذا امر به فاطاع ونجى واقر بكون العبد لله وهو
 والله سنة الاولين وليتجرب طائفة فقد سجدا ثم ثلثة ايام بلبايلها وسجد على بن الحسين على حجارة خشنة
 حتى احصى عليها الف مرة لا اله الا الله حقا لا اله الا الله نقدا وروا لا اله الا الله ايمانا وقصدا
 وكان الصادق عليه السلام يسجد السجدة حتى يقال انه راقد وكان موسى بن جعفر يسجد سجدة بعد طلوع الشمس
 الى الزوال مسئلة يحرم السجود لغير الله تعالى فانه غاية الخضوع فنجس من هوان الكبرياء والعظمة
 سجدة الملائكة لا تترك لادم بل كان قبله كما ان سجدة يعقوب وادان لم يكن ليوسف بل لله تعالى شكرا
 حيث واكاه اعطاه الله من الملك فما يفعل سواد الشيعة من صورة السجدة عند قبر ابي موسى وغيره
 من الامة ^ف مشكل لان يقصدوا به سجدة الشكر لتوفيق الله نعم لهم لادراك بر بارة نعمه لا يسجدون ^{فصل}
 القبة الشريفة ^{فصل} في التشهد وهو واجب في الثانية بعد رفع الرأس من السجدة الاخيرة من الركعة
 الثانية وفي الثالثة والرابعة قريتين الاولى كما ذكرنا الثانية بعد رفع الرأس من السجدة الثانية في الركعة
 الاخيرة وهو واجب غير ركن فلو تركه عمدا بطلت الصلوة وسهو ان لا يركع وقصدا بعد الصلوة في الركعة
 بعد الدخول في الركوع مع سجدة الشهور واجبا نه سبعة الاول الشهادتان الثاني الصلوة على خد
 محمد فيقول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على
 محمد وال محمد ويجزى على الاقوى ان يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله اللهم صل
 على محمد وال محمد الثالث المجلس بمقدار الذكر المذكور والرابع الضميمة فيه الخامس الترتيب بتقديم الشهادتين
 الاولى على الثانية وهما على الصلوة على محمد وال محمد كما ذكرنا السادس المولاة بين الشفقات والحمد والحرارة
 بحيث لا يخرج عن الصدق السابع المحافظة على تاديتها على الوجه الصحيح العربي في الحركة والسكان والاداء
 والكلمات مسئلة لا بد من ذكر الشهادتين والصلوة بالفاظها المتعارفة فلا يجوز غيرها وان امكن
 مثل ما اذا قال بدل اشهد اعلم اقرار واعترف وهكذا في غيره مسئلة يجوز الخلو فيه بان كسبته كما
 ولو اقعاء وان كان الاحوط تركه - ^ط الاحوط الاقتصار على الكيفية الاولى ^ط كما ورد جردى مدحرا

لا ينبغي قول الاحتياط
 بالسجدة الاولى ^ط
 شيرازي
 لا الاحوط احتياط الاول
 لا العمل عن قوة الجمع
 هذا الاحتياط لا ينبغي ان
 يترك الفصح استهيا
 فله
 العالي
 لا ينبغي في الاحوط احتياط
 الاول جمع مدخل
 العالي

في التلخيص

۲۲۱۵

مل
مل الاموي البطون في

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ مِنْ بَيْتِ بَابِ جَنَّةٍ وَمَعَانِيهِ مِنَ النَّارِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَعَافِيهِ
 لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ الْإِثْمَ فَإِنَّهُمُ عَلَى السَّلَامِ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ
 عَلَى أَنْبِيَائِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ السَّلَامُ عَلَى جِبْرِئِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَالْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ السَّلَامُ عَلَى خَدْبِ عَبْدِ اللَّهِ خَاتَمِ
 النَّبِيِّينَ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ وَالسَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ثُمَّ تَسْلِيمٌ لِشَاوَرٍ أَنْ يَتَّبِعَ سَبْعًا بَعْدَ الشَّهَادَةِ
 الْأُولَى بَأَن يَقُولَ سُبْحَانَ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ سَبْعًا ثُمَّ يَقْرَأُ بِقُرْآنِ جَبَلِ اللَّهِ وَقُوَّةِ الْخَضِرِ
 الْقِيَامُ عَنِ الشَّهَادَةِ الْأُولَى الْعَاشِرُ أَنْ تَقْتَمِ الْمَرْتَضَى فِي الْحَالِ الْجُلُوسِ الشَّهَادَةَ مَكْسُورَةً لِكَلِمَةِ الْإِقْعَاءِ حَالِ
 الشَّهَادَةِ عَلَى نَحْوِ مَا تَرَى فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ التَّحْدِثَيْنِ بَلْ الْأَحْوَجُ تَرْكُهَا عَرَفْتَ فَضْلَهَا فِي التَّسْلِيمِ وَجِبَ
 عَلَى الْأَقْوَى خُرُوجُ مِنَ الصَّلَاةِ فَجَبَتْ جَمِيعُ مَا يُشْرَفُ فِيهَا مِنَ الْإِسْتِقْبَالِ وَنَسْرِ الْعُودَةِ وَالطُّهْرِ وَغَيْرِهَا
 وَمُخْرَجُهَا مِنْهَا وَحُلُّ الْمَنَافِيَةِ الْحَرَمَةِ بِتَكْبِيرٍ لَا حَرَامَ وَلَيْسَ كَمَا تَرَى عَدَا مَبْطُلٌ لِأَسْهَوِّ أَلَوْ سَمِعْتَهُ وَتَذَكَّرَ
 بَعْدَ اثْنَانِ شَيْءٌ مِنَ الْمَنَافِيَةِ عَدَا سَهْوًا أَوْ بَعْدَ فَوَاتِ الْمَوَاتِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ نَعْمَ عَلَيْهِ سَجْدَتَا الرَّهْوِ لِلْمُقْصِدِ
 بَرَكَةٍ وَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ ذَلِكَ أَتَى بِهِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا تَكَلَّمَ فَيَجِبُ عَلَيْهِ سَجْدَتَا الرَّهْوِ وَيَجِبُ فِي الْجُلُوسِ
 كَوْنُهُ مُطْمَئِنًّا وَلَهُ صِيغَتَاهُمَا السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ
 وَالْوَاجِبُ أَحَدُهُمَا فَإِنْ قَدَّمَ الصِّيغَةَ الْأُولَى كَانَتِ الثَّانِيَةَ مُسْتَحْتَبَةً مَعَ كَوْنِهَا جُزْءًا مَسْتَحْتَبًا لِإِخْرَاجِ
 وَإِنْ قَدَّمَ الثَّانِيَةَ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا وَأَمَّا السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا فَلَيْسَ مِنْ صِيغَةِ السَّلَامِ بَلْ هُوَ مِنْ تَوَاجِعِ الشُّرُودِ
 وَلَيْسَ وَاجِبًا بَلْ هُوَ مُسْتَحْتَبٌ وَإِنْ كَانَ الْأَحْوَجُ عَدَمُ تَرْكِهِ لَوْ أَنَّ الْقَائِلَ بِوَجُوبِهِ وَيَكْفِي فِي الصِّيغَةِ الثَّانِيَةِ السَّلَامُ
 عَلَيْكُمْ بِحَذْفِ قَوْلِهِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَإِنْ كَانَ الْأَحْوَجُ ذِكْرُهُ بَلْ الْأَحْوَجُ جَمْعُ بَيْنِ الصِّيغَتَيْنِ بِالترتيبِ
 الْمَذْكُورِ وَجِبَتْ الْحَافِظَةُ عَلَى إِدَاءِ الْحَرْفِ وَالْكَلَامِ عَلَى النُّجْحِ الْعَمِيمِ مَعَ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمَوَالِ وَالْأَقْوَى عَدَمُ
 كِفَايَةِ قَوْلِهِ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِحَذْفِ الْآلِفِ فِي الْإِلَامِ مَكْسُورَةً لِوَاحِدٍ أَوْ أَنْ يَعْضَرَ الثَّانِيَةَ الْأَخْرَجَ قَبْلَ السَّلَامِ
 الصَّلَاةُ نَعْمَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ نِسْيَانِهِ بَأَن يَعْتَقِدَ خُرُوجَهُ مِنَ الصَّلَاةِ لِتَبَطُّلِ الْفَرْقِ أَنْ مَعَ الْأُولَى

أي المنهوض اليه كما مر ج ٢ الاقوى هو بطلان التسليمه اذ اني بما يبطلها عمدا وسهوا قبل فوات الموات و
اما اذا استمر السهم الى ان فات الموات وسقط من قاطبة الموقوف فلا قوى هو المتخذون اني ما يقع بعد ذلك ج ٢
الا حوط عدم الاقتصار على الاولى بل يلة بعدها بالتانية ايضا نعم لا بأس بالاقصاار على التانية وحدها
ج ٢ لا يترك ج ٢ روي مد ظله الشريف

الفصل الثاني في الصلاة
 وقد تقدم أن الأحوط ترك
 فتح أصحها ثلاث
 فيه أقل فلا يزال الأحكام
 بالجمع بين آيات سجدة
 السجدة احتياطاً للمقتضيات
 تركها وإعادة التسبوت
 فيه نظر بل الأحوط عدم
 تركها في السجدة لمؤثرة
 لفتح أصحها ثلاث
 لا يزال فتح ما فلا
 عدم باتفاق فيه ولا يرد
 الاحتياط بما هو المقتضى
 والفرق المروي محل نظر
 لا يزال القطع هو عدم
 خروج المصلين من منية
 عن السجدة وعدم كونه محجوباً
 ومحملاً عن كفي تسليم
 وعلى هذا قل محل وسند
 بعد أن فيه دلالة بيانية
 في أن الفتح هو التسبوت
 وفعل ما يجب بحرها وقع
 جميع ذلك في التسبوت
 بعد الحائز المحالة ولو كان
 قبله شيء من غير مكان
 بعد باقي دليله لا ياتيان
 به وتصح صلوة بمغفلة
 سجدة التهنئة أو كتم قبل أن
 يتذكر جهه عند فعلها
 لا يزال جهه عند فعله
 لا يزال مغفلة كتم تسبوت

في الترتيب

الحديث في الاثناء ومع الثاني لا يصدق لان المفروض انه ترك لنيانا جوء غير كفي فيكون الحديث
خارج الصلوة مسكلة لا يترط فيه نية الخروج من الصلوة بل هو مخرج قهراً وان قصد عدم الخروج
لكن الاحوط عدم قصد عدم الخروج بل لو قصد ذلك فالاحوط إعادة الصلوة مسكلة يجب تعلم
السلام على نحو ما قرئ في التشهد قبله يجب متابعه الملقن انكوا والاكتفى بالترجمة وان عجز بالقلب نيوة
مع الاشارة باليد على الاحوط والاخر من يحظر الفاظه بالبال ويشير اليها باليد او غيرها مسكلة ليجب
التؤدة في الجلو من حاله على نحو ما قرئ ووضع اليدين على الفخذين ويكره الاقفا مسكلة الاحوط ان لا
بالسلام الحقيقة حقيقة بان يقصد السلام على الامام والمأمومين او المملكين نعم لا بأس باخطا ذلك بالبال
فالمفرد يحظر بالبال المملكين الكاتبين حين السلام الثاني والامام يحظرها مع المأمومين والمأموم يحظرهم
مع الامام وفي السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين يحظر بالبال الانبياء والائمة والحفظة مسكلة
ليجب للمفرد والامام والامام بالسلام الاخير المسمى بمؤخر عينه او بانقه او غيرها على وجه لا ينافي
الاستقبال واما المأموم فان لم يكن على يارده احد فذلك وان كان على يارده بعض المأمومين فيأتي
بسلامه اخرى مرمياً الى يارده ويحتمل استجاء تسليم اخر للمأموم بقصد السلام فيكون ثلاث مرات مسكلة
قد مر سابقا في الاوقات اذا شرع في الصلوة قبل الوقت ودخل عليه وهون الصلوة تحت صلوته وان
كان قبل السلام او في اثنائه فاذا انقضى السلام الاقل دخل عليه الوقت في اثنائه تقع صلوته واما اذا دخل
بعد قبل السلام الثلث او في اثنائه ففيه اشكال وان كان يمكن القول بالصحة لانه وان كان يكفي الاول في
الخروج عن الصلوة لكن على فرض الاثنان بالصيغتين يكون الثاني ايضا جوء فيصعد دخول الوقت في الاثناء
فالاحوط إعادة الصلوة مع ذلك ^{فصل} في الترتيب يجب الاتيان بافعال الصلوة على حسب ما عرفت
من الترتيب بان يقدم بكثرة الاحرام على الفرائض والفرائض على الركوع وهكذا فلما عرفت ما اطل ما الى
به مقدما وابل من جهة الزيادة سواء كان ذلك في الافعال والاقوال وفي الاركان وغيرها
ان كان سهواً فاما كان في الاركان بان قدم ركناً على ركناً اذا قدم السجدةتين على الركوع فذلك وان قدم
ركناً على غير الركوع اذا قدم الركوع على الفرائض او قدم غير الركوع على الركوع اذا قدم التشهد على السجدةتين
او قدم غير الاركان بعضها على بعض كما اذا قدم السورة مثلاً على الحمد فلا يبطل الصلوة اذا كان ذلك

كيف تكون اخطا خارج
الصلوة مع انحصار الخرج
والحلل بنصر السلام دون
نيانه واني اترى يمكن
ان يدعى ترتيبه على خطأ
المصلي فيما اعتقده من
خروج من الصلوة وبما
ذا يجمع بين هذه الدعوى
وما التزم به من وجوب
سجود التهنؤ عليه لو تكلم
عند نسيانه حسم
بل الاقوى حسم مدله
مع العايب
بل الاقوى حسم

(22222)

علی الاطراف ما هذا هو الانوی بل لم یثبت ما ذکره من السحاب قویین مینارجاء بر و جردی مد

على الاوطاع ع سج تراه
 على الاوطاع الفع مدنه
 مد نغذ الكلام في
 السلام الفع استهنا
 مد مران الاوطاع لانا
 به فيها جاد الفع ع
 لوند كر بل لانا
 بمانا في الصلوة عدا
 وسهوا وسلم موالب
 فالاضير الفحة ولوند كر
 بعد تحسه فالطلان
 فوى كاعده حيم
 الاوى وجوب التامع
 بمعنى عدم الفضل بمانا
 لوحدة العرفية كن
 تختص الطلان به بما
 ذاتها حيم مدنه
 العالي

الركوع وفي الثانية بعد ولا يشرط فيه رفع اليدين ولا ذكر مخصوص بل يجوز ما يجري على لسانه من
الذكر والدعاء والمناجاة وطلب الحاجات واقله سبحان الله خمس مرات او ثلاث مرات او بسم الله الرحمن
الرحيم ثلاث مرات واحمد الله ثلاث مرات بل يجزى سبحان الله او سائر اذكار مرة واحدة كما يجزى الاقتصار
على الصلوة على النبي صلى الله عليه واله وسلم قوله اللهم اغفر لي ونحو ذلك والاولى ان يكون جامعاً للثناء على
الله ثم والصلوة على محمد واله وطلب المغفرة له وللمؤمنين والمؤمنات مسألة يجوز قراءة القرآن في القنوت
خصوصاً الايات المشتملة على الدعاء لقوله تعالى ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة
انك انت الوهاب نحو ذلك مسألة يجوز قراءة الاشعار المشتملة على الدعاء والمناجاة مثل قوله (الله
عبدك العاصي اذ كان مقرباً بالذنوب قد دعاك) ونحوه مسألة يجوز الدعاء فيه بالفارسية ونحوها
من اللغات غير العربية وان كان لا يتحقق وطيفة القنوت الا بالعربية وكذا في سائر احوال الصلوة واذكارها
نعم الاذكار المحصورة لا يجوز اتيانها بغير العربية مسألة الاولى ان يقرأ الادعية الواردة عن الائمة صلوات
الله عليهم والافضل كلها الفرج وهي لا اله الا الله المحليم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم سبحان
الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع وما بينهما ورب العرش العظيم واحمد الله رب
العالمين ويجوز ان يزيد بعد قوله وما بينهما وما فوقهن وما تحتهن كما يجوز ان يزيد بعد قوله العرش العظيم
وسلام على المرسلين والاحسن ان يقول بعد كلما الفرج اللهم اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف عنا
على كلئي قد ير مسألة الاولى ختم القنوت بالصلوة على محمد واله بل الابتداء بها ايضا والابتداء
في طلب المغفرة او قضاء الخواص بها فتدري ان الله سبحانه وتعالى يحب الدعاء للنبي صلى الله عليه واله وسلم
من رحمة ان يحب الاول والاخر ولا يحب الوسط فيبغي ان يكون طلب المغفرة والجليلين الدعاء
للصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم مسألة من القنوت اجماع الوجوب لقضاء الخواص على ما ذكره بعض العلماء ان يقول
سبحان من دانت له السموات والارض بالعبودية سبحان من تفرد بالوحدانية اللهم صل على محمد واله
محمد ومجمل فرحبهم اللهم اغفر لي وجميع المؤمنين والمؤمنات واقض حاجتي وحوائجهم بحسب حاجتهم
واله الطاهرين صلى الله عليه واله اجمعين مسألة يجوز في القنوت الدعاء للمؤمنين ماداموا اعراباً
اذا لم يكن مخنة فاحشاً ولا مغيراً للنية كمن لا يحوط بالركعة مسألة يجوز في القنوت الدعاء على العدو
لا ينبغي تركه كما لا يخالف للجمهور لا يحوط تركه كما لا يتركه بروجدي مدني العال

الاحوط العربية في الجمع
في شراي
في تأمل الدعاء
الاحوط الترتيب
الاحوط تركه او اتيه
يقصد القرآنية القنوت
والآية القنوت
لا يترك الاحتياط
سبحان المؤمن راد
الاحوط تركه
يقصد القرآنية على
الاحوط جهة مدد
لا يترك الاحتياط مع
بكونه غلطاً ولو بالاجل
حب
مدني
العال

غير ظالم ولا متميز كما يجوز الدعاء لنفسه خاص مع ذكر اسمه **مسئلة** لا يجوز الدعاء لطلب التحرام **مسئلة**
 لا يجب اطالة الفتوت **مسئلة** في صلوة الوتر فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم اطولكم فتوتا في دار الدنيا اطولكم راحة يوم
 في الموقف وفي بعض الروايات قال صلى الله عليه وسلم اطولكم فتوتا في الوتر في دار الدنيا الخ ويظهر من بعض الاخبار
 ان اطالة الدعاء في الصلوة افضل من اطالة القراءة **مسئلة** لا يجب التكبير قبل الفتوت ورفع اليدين
 حال التكبير ووضعهما ثم رفعهما حيال الوجه وبسطهما جاعلا باطنهما نحو السماء وخارجهما نحو الارض
 وان يكونا منضمين مضمومتين الا اصابع الاطراف وان يكون نظره الى كفيه ويكره ان يجاوزها الرأس
 وكذا يكره ان يترجأ على وجهه وصدره عند الوضع **مسئلة** لا يجب التحجج بالفتوت سواء كانت الصلوة
 جهرية او خفية وسواء كان اماما او منفردا بل او ماموما اذا لم يسمع الامام صوته **مسئلة** اذا اند
 الفتوت في كل صلوة او صلوة خاصة وجب لكن لا تبطل الصلوة بتركه بهوا بل ولا بتركه عمدا ايضا على
 الاقوى **مسئلة** الركني الفتوت فان تذكر قبل الوصول الى حد الركوع قام واتى به وان تذكر بعد
 الدخول في الركوع قضاه بعد الرفع منه وكذا لو تذكر بعد الطوف للجمود قبل وضع الجبهة وكان الامام
 ترك الصلوة اليه وان تذكر بعد الدخول في التجرود او بعد الصلوة قضاه بعد الصلوة وان طالت المدة و
 الاولى الايتان به اذا كان بعد الصلوة جالسا مستقبلا وتركه عمدا في محله او بعد الركوع فاقضاه
مسئلة الاقوى اشراط القيام في الفتوت مع التمكن منه الا اذا كانت الصلوة من جلوس او كانت
 نائلا حيث يجوز الجالس في اثنائها كما يجوز في ابتدائها **مسئلة** صلوته المنة كالرجل في الواجب
 والمستحب الا في امور قد تركيز منها في تضاعيف فقدمنا من المسائل وجمعناها لانه لا يجب لها ترتيب حال
 الصلوة بالحلي والخضاء والاختفات في الاقوال والجمع بين قدميها حال القيام وضمت يديها الى صدرها
 بيدها حال ايضا ووضع يديها على فخذيها حال الركوع وان لا ترد يديها حال الورد وان سجد بالانفراد
 للتجود وان تجلس معتدلة ثم لتجد وان تجتمع وتضم اعضاها حال التجود وان تلقى بالارض بلا تجاف
 وتقر شذرا عينا وان تنسل انسلالا اذا ارادت القيام الى بعض بيتان وتدرج عدلا انسلابا و
 عجيزتها وان تجلس على اليثها اذا جلست واقعة ركبتيها اضافتها **مسئلة** صلوته الصبي كالرجل في الصلوة
 كالمرءة **مسئلة** قد مر في المسائل المقدمة متفرقة حكم النظر واليدين حال الصلوة ولا بأس باعادته
 حيلة فغل النظر حال القيام ان يكون على موضع التجود وحال الركوع بين القدمين وحال التجود الى

من لا يبعد طلاق احدا
 به حبه
 من ظله
 الغالي

طرف الأنف وحال الجلوس إلى حجره وأما اليدين فيرسلهما حال القيام ويضعهما على الفخذين حال الركوع
على الركبتين مفرجة الأصابع وحال السجود على الأرض ملبوطين مستقبلاً بأصابعهما منضمة حذاء الأيدي
وحال الجلوس على الفخذين وحال الصوت تلقاء وجهه فصل في التعقيب هو الاشتغال بعقب الصلوة بالدعاء
أو الذكر أو التلاوة أو غيرها من الأفعال الحسنة مثل التفكير في عظمة الله ونحوه ومثل البكاء بحسنة الله أو
للرغبة إليه وغير ذلك وهو من السنن الأكيدة ومناجزة في الدين والدنيا كثيرة وفي رواية مرفوعة في صلوة
هو في صلوة وفي الخبر التعقيب ببلغ في طلب الرزق من الضرب في البلاد والظاهر استحبابه بعد النوافل
وإن كان بعد الفرائض كدفعه إن يكون متصلاً بالفراغ منها غير مشغل بفعل آخر فإنه صدقة الذي يخلف
بحسب المقام من السفر والحضر والاضطرار والاختيار وفي السفر يمكن صدقة حال الركوب أو المشي أيضاً كالحال
الاضطرار والمدار على بقاء الصدق والهيئة في نظر المتشقة والقدر المتيقن في الحضر الجلوس مشغلاً بما
ذكر من الدعاء ونحوه والظاهر عدم صدقة على الجلوس بلا دعاء أو الدعاء بلا جلوس إلا في مثل ما قرأه
فيه الاستقبال والظنارة والكون في المصلي ولا يعتبر فيه كون الأذكار والدعاء بالعربية وإن كان هو
الأفضل كان الأفضل الأذكار والأدعية المأثورة المذكورة في كتب العلماء ونذكر جملة منها يتناهلها
أن يكبر ثلاثاً بعد التسليم رافعاً يده على هيئة غيره من التكبيرات الثانية لتسليم الزهراء صلوات
الله عليها وهو أفضلها على ما ذكره جملة من العلماء في الخبر ما عبد الله بشي من التمجيد أفضل من تسليح فاطمة
ولو كان شيء أفضل منه انحدر رسول الله فاطمة وفي رواية تسليح فاطمة الزهراء في الذكر الكثير الذي قال
نعم اذكر والله ذكر كثير أودع في الصدوق تسليح فاطمة كل يوم في دبر كل صلوة أحب إلى من صلوة
الف دكة في كل يوم والظاهر استحبابه في غير التعقيب أيضاً بل في نفسه نعم هو مؤكد فيه وعند إرادة النوم
لدفع الرؤيا السيئة كما أن الظاهر عدم اختصاصه بالفرائض بل هو مستحب عقب كل صلوة وكيفيته الله
أربع وثلاثون مرة ثم الحمد لله ثلاث وثلاثون ثم سبحان الله كل جمعة مائة ويحوز تقديم التسليح على
التمجيد وإن كان الأول مسكناً ليجب أن يكون التسبيح بين قريحتين صلوات الله عليهما وفي
الخبر أنها تسليح إذا كانت بيد الرجل من غير أن يسبح ويكتب ذلك التسليح وإن كان غافلاً مسكناً إذا نزل
في عند التكبيرات أو النبى أو التمجيد أو التسبيح على الأقل أن لا يتجاوز المحل والآبى على الأتيان به وإن زاد على
الأعداد بنى عليها ورفع اليد عن الزيادة الثالث لا إلا الله وحده وحده الخزوعك ونصر عباده

التَّعْقِيَّاتُ الْمَأْثُورَةُ

٢٣٢٦

اعز حبله وغلب الاخراب وحده فذل الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير الرابع اللهم اهدني من عندك وافض علي من فضلك انشر علي من رحمتك وانزل علي من بركاتك الخامس سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر مائة مرة او اربعين او ثلاثين سبحان اللهم صل على محمد وال محمد واجري من النادر وارزقني الجنة وزوجني من المحور العين السابع اعوذ ببر الكريم وعفرتك التي لا ترام وقد تك التي لا تمسح منها شيء من شر الدنيا والاخرة ومن شر الاوجاع كلها ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الثامن قرأه الحمد واية الكرسي اية شهد الله انه لا اله الا هو الخ واية الملك التاسع اللهم اني اسئلك من كل خير احاط به علمك واعوذ بك من كل شر احاط به علمك اللهم اني اسئلك عافيتك في اموري كلها واعوذ بك من خزي الدنيا وعذاب الاخرة العاشر اعوذ بنفسي وما رزقني ربي بالله الواحد الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد عاشر نفسي وما رزقني ربي رب الفلق من شر ما خلق الى اخر السورة واعوذ بنفسي وما رزقني ربي رب الناس الى اخر السورة الحادية عشر ان يقر قل هو الله احد اثني عشرة ثم يلبس يديه يرفعهما الى السماء ويقول اللهم اني اسئلك باسمك المكنون المخزون الظاهر الطاهر المبارك واسئلك باسمك العظيم وسلطانك القديم ان تصلي على محمد وال محمد يا واهب العطايا يا مطلق الاسادي يا فتاك الرقاب من الناس اسئلك ان تصلي على محمد وال محمد وان تسترقبني من النار وتخرجني من الدنيا امانا وتدخلني الجنة سالما وان تجعل دعائي اوله فلاحا ووسطه نجاحا واخوه صلاحا انت علام الغيوب الثاني عشر الشهادتان والاقرار بالامة ثم الثالث عشر قبل ان يثني عليه يقول ثلاث مرات استغفر الله الذي لا اله الا هو المحي القيوم ذو الجلال والاكرام واتوب اليه الرابع عشر دعاء الخنظ من النسيان وهو سبحان من لا يعتد على اهل مملكة سبحان من لا ياخذ اهل الارض بالوان الغدا سبحان الرؤف الرحيم اللهم اجعل لي في قلبي نوراً وبصراً وفهماً علماً اذكرك على كل شيء قد ير مسئلة يحب في صلوة الصبح ان يجلس بعد هذه الصلاة الى طلوع الشمس مستغلاً بذكر الله مسئلة الدعاء بعد الفريضة افضل من الصلوة تنفلاً وكذا الدعاء بعد الفريضة افضل من الدعاء بعد النافلة مسئلة يحب سجود الشكر بعد كل صلوة فريضة كانت او نافلة وقد رويته سابقاً فضل يحب الصلوة على النبي حيث ما ذكر او ذكر عندك ولو كان في الصلوة في انشاء القراءة بل الا هو طعدم تركها فتوى جماعة من العلماء بوجوبها ولا فرق بين ان يكون ذكره

باسم العلي محمد واحدا وبالكيفية واللفظ كما في القاسم المصطفى والرسول النبي او بالضمير وفي الخبر الصحيح
 صل على النبي كلما ذكرته او ذكره ذكر عند الله في الاذان وغيره وفي رواية من ذكرت عنده ولمني ان يصل
 على خطا الله به طريق الجنة مسئلة اذا ذكر اسم مكررا ليجب تكرارها وعلى القول بالوجوب يجب ذكر
 بعض القائلين بالوجوب في مرة الا اذا ذكر بعد ما يجب اعادةها وبعضهم على انه يجب في كل مجلس مرة مسئلة
 اذا كان في اثناء التشهد فسمع اسم لا يكفي بالصلوة التي يجب للتشهد نعم ذكره في ضمن قوله اللهم صل على
 محمد وال محمد لا يوجب تكرارها والالتزام التسلسل مسئلة الاحوط عدم الفصل الطويل بين ذكره والصلوة
 عليه بناء على الوجوه وكذا بناء على الاستحباب في ادراك فضلها وامثال الامر الذي في قوله او سمعته
 اثناء القراءة في الصلوة لا يؤثر في اخرها الا اذا كان في اخرها مسئلة لا يقرب كيفية خاصة في
 الصلوة بل يكفي في الصلوة على كمال يدلي عليها مثل صلى الله عليه اللهم صل عليه والاولى فتم الال
 مسئلة اذا كتب اسم ليجب ان يكتب الصلوة عليه مسئلة اذا تذكره بقلبه فالاولى ان يصل على
 لاحتمال شبهة قوله كلما ذكرته في الخبر لكن الظاهر اعادة الذكر السابق دون القلي مسئلة ليجب عند ذكر
 سائر الانبياء والائمة ايضا ذلك نعم اذا اراد ان يصل على الانبياء او لا يصل على النبي والائمة ثم علم
 الا في ذكر ابراهيم ففي الخبر عن معاوية بن عمار قال ذكرت عند ابي عبد الله الصادق ع بعض الانبياء
 عليه فقال ع اذا ذكر احدا من الانبياء فابذ بالصلاة على محمد واله ثم عليه فصل في مبطلات الصلوة
 وهي امور احدها فقد بعض الشرائط في اثناء الصلوة كالستر ولباس المكان واللباس ونحو ذلك مما
 مر في المسائل المتقدمة الثاني احداثا كبروا ولا يغفرانه مبطل انما وقع فيها ولو قبل الاخر محقق من
 غير فرق بين ان يكون عمدا او سهوا واضطرار اعدا ما قر في حكم المسحوس والمبطون والمتخافت نعم لو لم يكن
 ثم احداثا لا في عدم البطا وان كان الاحوط اعادة ايضا الثالث التكفير بمعنى منع احداثا على الا
 على نحو الذي يقع غير بان كان عمدا في ضرورة فلا بأس به وان كان الاحوط اعادة معه ايضا وكذا
 لا بأس به مع الضرورة بل لا تركها لهما اشكالت الصحة وان كانت اقوى والاحوط عدم وضع احداثا على
 على الاخرى باي وجه كان في اتي حاله من حالات الصلوة وان لا يكون متعاضدا فابداه لكن بشرط ان يكون
 بعنوان الخضوع والتاديب اما اذا كان لغرض اخر كالحك ونحوه فلا بأس به مطلقا حتى على الوجه
 تقدم الفصل في السلام ع ط ب و ج د هـ ز ح ط ي مد ظل العالی

لا تترك الاحتياط في

شرای

مرات الاستكشاف في وقت

الاحتياط بالاعمال في

المعصية بها فاني

مد ظل

العالی

بل الاقوى كما تقدم

مد ظل

العالی

الرابع تعدد الالتفات تمام البدن الى الخلف او الى اليمين او اليسار الى ما بينهما على وجه يخرج عن
الاستقبال وان لم يصل الى احدهما وان لم يكن الالتفات حال القراءة او الذكر بل الاقوى لان
الالتفات بالوجه الى الخلف مع فرض مكانه ولو بميل البدن على وجه لا يخرج عن الاستقبال واما الالتفات
بالوجه يمينا ويسارا مع ثبوت البدن متقبلا فالاقوى كراهته مع عدم كونه فاحشا وان كان الاحوط اجنبا
ايضا خصوصا اذا كان طويلا وسيما اذا كان مقدارا لبعض افعال الصلوة خصوصا اذا كانت بالكثرة والاحرام
واما اذا كان فاحشا فيه اشكال فلا تترك الاحتياط وكذا تبطل مع الالتفات سهوا فيما كان عليه مبطلا
الا اذا لم يصل الى حد اليمين واليسار بل كان فيما بينهما فانه غير مبطل اذا كان سهوا وان كان بكل البدن
الخامس تعدد الكلام بحرفين ولو بحرفين غير متعنيين للمعنى او بحرف واحد بشرط كونه من اللفظة نحو في فعل
امر في شرط ان يكون علما بمعنى وقاصدا له بل او غير قاصدا ايضا مع التفاته الى المعناه على الاحوط
مسئلة لو تكلم بحرفين حصل ثابتهما من اشباع حركة الاول بطلت بخلاف ما لو لم يصل الى اشباع
الى حد حصول حرف اخر مسئلة اذا تكلم بحرفين من غير تركيبة كان يقول ب ب مثلا ففي كونه مبطلا
اولا وجهان والاحوط الاول مسئلة اذا تكلم بحرف واحد غير مفهم للغة كقولك يا محمد كلما القرا
او الاذكار ابطال من حيث فساد تلك الكلمة اذا خرجت تلك الكلمة عن حقيقة تلك المسئلة لا تبطل بمدة
المد واللين وان زاد فيه بقدر حرف اخر فانه محو بحرف واحد مسئلة الظاهر عند البطلان بحرفين
مثل حيث ان معنى القليل او القليل او نحوها وكذا مثل اد حيث يفيد معنى العطف والقسم مثل
اب فانه حرف جر وله معان وان كان الاحوط البطلان مع قصد هذه المعاني ولفظ بديها و
بين حروف المباني مسئلة لا تبطل بصوت التنخيع ولا بصوت النفخ واللين والتأدية ونحوها نعم تبطل
بحكاية اسماء هذه الاصوات مثل اح ويف واره مسئلة اذا قال اوه من دنوبي واه من نار جهنم
الاقوى بطلان الصلوة بتعدد الالتفات بالوجه الى الخلف وهذا هو مراد الشرح بالالف الى ما رواه الذي انما
باطاله عند الاستهوا لاجل الوجه بخلافه حتى يحتاج الى فرض امكان الظاهر هو المراد بانفسه حتى في النسخ ايضا
المكروه هو الالتفات بالوجه لروية ما في اليمين واليسار هو المراد بغير الفلست لانه ليس حيدا واما الوجه المحو
او اليسار فهو مبطل على الاقوى كذا ذكرناه وهو من مضافات طه وقاما ذكرناه فالشهور على عدم البطلان
بما ذكرناه لا يخرج من اشكال طه بل الاقوى طه مدققت الشريعة لا يخرج من اشكال طه

هي الحروف التي تتركب
منها الكلمات الموصولة
بمقابل لا يستعملوا
الفتح اصطلاحا ما في
مدققة
الغالب
لا يتركب حبه
لوم بصوت واحد
مخرج الحرفين كان
مبطلا والا فلا حبه
مدققة

والجواب بالصيغة القرآنية ولو عصى ولم يرد الجواب اشتغل بالصلاة قبل فوات وقت الرد لم يتطّل على الرد
 مسألة يجب ان يكون الرد في أثناء الصلاة بمثل ما سأل فلو قال سلام عليكم يجب ان يقول في الجواب
 سلام عليكم مثلاً بل الاحوط المماثلة في التعريف والتكثير والافراد واجمع فلا يقال سلام عليكم في
 جواب التلام عليكم او في جواب سلام عليك مثلاً والعكس وان كان لا يخلو من منع نعم لقصد القراء
 في الجواب فلا بأس بعدم المماثلة مسألة لو قال المسلم عليكم السلام فالأحوط في الجواب ان يقول
 عليكم بقصد القرآنية او بقصد الدعاء مسألة لو سلم بالمخون وجب الجواب بحمداً والاهم بقصد
 او القرآن مسألة لو كان المسلم صلياً ميمناً او نحوه او امرأة اجنبية على امرأة صلى فلا يعبد بل لا يركع
 جواز الرد بعنوان رد التحية لكن الاحوط بقصد القرآن والدعاء مسألة لو سلم على جماعة منهم المصلّي
 فرد الجواب غيره لم يجز له الرد نعم لو ردّه صبي ميمناً ففي كفايته اشكال والاحوط رد المصلّي بقصد القراء
 او الدعاء مسألة اذا قال سلام بدن عليكم وجب الجواب في الصلاة اما مثله وتقبل عليكم واما
 بقوله سلام عليكم والاحوط الجواب كذلك بقصد القرآن والدعاء مسألة اذا سلم مرات عدّة
 يكفي في الجواب مرة نعم لو اجاب ثم سلم يجب جواب الثلاثة ايضاً وهكذا اذا خرج عن المقاروف فلا
 الجواب في مسألة اذا كان المصلّي بين جماعة فلم واحد عليهم فنك المصلّي في ان المسلم بقصد
 ام لا يجوز له الجواب نعم لا بأس به بقصد القرآن والدعاء مسألة يجب جواب التلام فوراً فلو اخر
 اولياً نأجبت خرج عن قصد الجواب لم يجب ان كان في الصلاة لم يجز وان شئت في الخروج عن الصدق
 وجب وان كان في الصلاة لكن الاحوط في قصد القرآن والدعاء مسألة يجب اسراع الرد سواء كان في
 الصلاة او لا اذا سلم ومضى سريعاً او كان المسلم اصم فيكفي الجواب على التقاريف بحيث لو لم يعبد ولم
 يكن اصم كان يسمع مسألة لو كانت التحية بغير لفظ السلام لقوله سبحانه الله بالخبر او مثلاً الله تعالى
 الظاهر ان قصد القرآنية يتأخرون جواباً ورد السلام ما الاقوى هو وجوب تقديم التلام على القرون وقرآن الاحوط قصد
 مطلقاً ما هذا اذا كان اللحن غير مخرج له عن كونه سلاماً او لا فالاقوى عدم الوجوب اما الاحوط فقد ظهر ما تقدم انه غير مكفّر
 غير من موارد الشك وجوب الرد ما اقواه الكفاية وقرآن الاحوط لا يحصل بما ذكره من ان غرار السلام في الطرف وقصد الاقوى
 ما الجواز في الصلاة من كل بل لا يعبد القدر ما كان المسلم قد تقدم له التلام في المرة غير ظاهرة ليجب في
 لا بأس بقصد التكرار بقصد الدعاء من كل اخرج ما لا بأس من التكرار في الدعاء من كل اخرج ما لا بأس من التكرار في الدعاء

الاهم عدم قصد القرآنية
 في الجواب مع تحية ادى
 بقصد التحية مع
 بقصد التحية مع
 بل هو خلاف الاحتياط
 مع تحية ادى مدخله
 لا بأس بطهارة في
 والاولى انما الصلاة
 ثم اعادها معه مدخله
 بل يتبعه على قصد القرآنية
 على الاحوط وكذا لو سلم
 طهارة او غير الصنع الرابع
 وكان المسلم مبتدئاً ولم يرد
 وغير ذلك مما ثبت في وجوب
 الرد وعدمه فان الاحوط
 في الجمع هو الرد وحده
 نصيحة او بغير سلام
 على ان قصد القرآنية
 حجة
 لا يرد حجة مدخله
 الغالب
 من الكلام فيه مع
 يتبع

مع نزل الملائكة على النبي
كما في الفصح اصطفا
في غير الصلوة الفصح
مع نزل الملائكة على النبي
كما تقدم حجة مدلل
يقع في غير الصلوة حجة
مدلل
الغالب

ليجب الرد وان كان هو الاخطأ ولو كان في الصلوة فالأخطأ الرد بقصد الدعاء ^{مسألة} الرد
المصلح في ان المسلم يأتي صبغة فالأخطأ ان يرد بقوله سلام عليكم بقصد الفرح ^{مسألة} او الدعاء
مسألة ^٢ يكره السلام على المصلح مسألة ^٣ رد السلام واجب في كل مكان المسلم عليهم جماعة
رد احدثهم ولكن الظاهر عدم سقوط الاستحباب بالنسبة الى الباقي بل الاخطأ رد كل من قصد به
لا يقط برده من لم يكن داخل في تلك الجماعة او لم يكن مقصودا والظاهر عدم كفاية رد البنية المميز ايضا
والشهود على ان الابتداء بالسلام ايضا من المستحبات الكفاية فلو كان الداخلون جماعة كفي سلام
احدهم ولا يبعد بقاء الاستحباب بالنسبة الى الباقي ايضا وان لم يكن مؤكدا مسألة يجوز سلام
الاجنبي على الاجنبي بالعكر على الاقوى اذا لم يكن هناك ريبة او خوف فتنة حيث ان صور المنة
من حيث هو ليس عورة مسألة ^٤ مقتضى بعض الاخبار عدم جواز الابتداء بالسلام على الكافر الا في
مكن يمكن الحمل على ارادة الكراهة وان سلم الذمى على مسلم فالأخطأ الرد بقوله عليه او بقوله سلام من
دور فليل مسألة ^٥ المتفاد من بعض الاخبار انه يجب ان يلم الركب على الماشي واصحا الخيل على اصحاب
الغال وهم على اصحاب الحمير القائم على اجالس والجماعة القليلة على الكثرة والصغيرة على الكبيرة ومن المعلوم
ان هذا مستحب في مستحب الا فلو وقع العكر لم يخرج عن الاستحباب ايضا مسألة ^٦ اذا سلم سخرية او
مزاحا فالظاهر عدم وجود رده مسألة ^٧ اذا سلم على احد شخصين ولم يعلم انه اياهما اراد لا يجب الرد على
واحد منهما وان كان الاخطأ في غير حال الصلوة الرد من كل منهما مسألة ^٨ اذا تقادرن سلام شخصين كل
الاخر وجب على كل منهما الجواب لا يكفي سلام الاول لانه لم يقصد الرد بل الابتداء بالسلام مسألة ^٩
يجب جواب سلام قارى القرية والراغظ ونحوهما من اهل المنبر وكفى رد احد المتعين مسألة ^{١٠} يجب
بالاحسن في غير حال الصلوة بان يقول في جواب سلام عليكم سلام عليكم ورحمة الله وبركاته بل يختل ذلك
فيها ايضا وان كان الاخطأ الرد بالمثل مسألة ^{١١} يجب للفاطر لمن سمع عطسة الغير وان كان في الصلوة
ان يقول الحمد لله او يقول الحمد لله وسلم الله على محمد وآله بعد ان يضع اصبعه على انفه وكذا يجب
لا يرد في غير الصلوة واما فيها فالأقرب ان يرد بان يقصد الدعاء ليس باخطأ كما في الدعاء كما في غير
الصلوة ح ط بل الظاهر كفاية كما في ح ط حصول الاحتياط به مسك وان ورد في غير الاخبار ح ط ليس
من المستحب بل الاستحباب حقا كد منه في حق غيرهم ح ط برودى مد ظله العالى

بشارة المبتلا

٢٣٣٤

العاطس بان يقول له يرحمك الله او يرحم الله وان كان في الصلوة وان كان الاحوط التزج وليتج
 للعاطس كك ان يرد التسميت بقوله يغفر الله لكم السادس بعد التسميت لو اضطر او هو الفحل المشتمل
 على الصوت والمد والرجيع بل مطلق الصوت على الاحوط ولا بأس بالقبض ولا بالفتحة فهو انغمض
 المشتمل على الصوت تقدير اكمال امتلاء جوفه ضحكاً وخرجه لكن منع نف من اطلها الصوت حكمه لفتحة
 التابع بعد البكاء المشتمل على الصوت بل غير المشتمل عليه على الاحوط الامور الدنيا واما البكاء الخوف من الله
 والامور الآخرة فلا بأس به بل هو من افضل الاعمال والظاهر ان البكاء اضطراراً ايضاً مبطل نعم لا بأس
 به اذا كان سهواً بل الاقوى عدم البأس اذا كان لطلب امر ديني من الله فيسبى تدلله تعالى
 حاجته الثامن كل فعل ماح لصورة الصلوة قليلا كان او كثيراً كالوثبة والتمتع والتقصية ونحو ذلك مما
 هو مناف للصلوة ولا فرق بين العبد واليهود وكذا السكوت الطويل الماحي واما الفعل القليل
 الماحي بل الكثير الغير الماحي فلا بأس به مثل الاشارة باليد ليطلب قتل الحية والعقرب وحمل
 وضمة وارضاعه عند بكانه وعد الركعات بالحصى عند الاستغفار في الوتر بالسجدة ونحوها مما هو مذكور
 في النصوص واما الفعل الكثير او السكوت الطويل المفوت للو لا بمعنى المتابعة العرفية اذ لا يكون فاحياً للصورة
 فهو لا يضر والاحوط الاجتناب عنه عدا التاسع الاكل والشرب الماحي للصورة فيبطل الصلوة جهراً عداً
 او سهواً والاحوط الاجتناب عما كان منه مأموراً بالو لا العرفية عدا نفعه لا بأس بابتلاع بقايا الطعام الباقية
 في الفم وبين الاسنان وكذا ابتلاع قليل من الشكر الذي يندب ينزل شيئاً وليتثنى ايضاً
 ورد في النسخ بالخصوص من جواز شرب الماء لمن كان مشغولاً بالدعاء في صلوة الوتر وكان عازماً على الصلوة
 في ذلك اليوم ونحوه مفاجاً الفجر وهو عطش والماء امامه وحاج الى اخذ من اولئك فانه يجوز له التخلي
 والشرب حتى يروى وان طال فانه اذا فعل غير ذلك من منافيات الصلوة حتى اذا اراد العود الى مكانه
 رجع القهقري لئلا يتدبر القبلة والاحوط الاقتصار على الوتر المندب كذا على خصوص شرب الماء
 فلا يلحق به الاكل وغيره نعم الاقوى عدم الاقتصار على الوتر ولا على حال الدعاء فليح به مطلق الناطق
 غير حال الدعاء وان كان الاحوط الاقتصار العاشر بعد قول امين بعد تمام الفاتحة لغير ضرورة من غير فرق
 بين الاجازة الاسرار للامام والمأموم والمفرد ولا بأس به في غير المقام المزبور بقصد الدعاء كما لا ريب
 عند ادخال الشك في الاحوط من اشكال في الاحوط في حال تأمل في الاحوط من ادخال في الدعاء في غير المقام المزبور

على الاحوط في غير المقام المزبور
 لا بأس بالاحوط في غير المقام المزبور
 من اشكال الفتح
 من اشكال الفتح
 لا بأس بذلك
 على اشكال الاحوط ذلك
 حسم
 لا بأس به مدد
 اذا كان راجحاً حسم
 بل الاقوى كما تقدم حسم
 بل الاقوى حسم
 لا بأس بذلك
 لا بأس به مدد
 العاشر

بل قطعها واول الجحاسة
ذا كان في سعة الوقت
عج سترادى قد
لا ترك هذا الاحياء
عج شيرازي
قد قرآن هذا الاحياء
لا يترك الف اصعبا
الظاهر انه لا ينبغي
لا تكال فيه جـ
تقدم انه لا يترك جـ
مد فلك
العالى

مع التهور في حال الضرورة بل قد يجب معها ولو تركها اثم لكن تصح صلوة على الاقوى الحاديعشر الثلث
ركعات الثانية والثالثة والاوليين من الرابعة على ما سياتى الثاني عشر زيادة جزء ونقصانه
عند ان لم يكن ركنا ومطلقا ان كان ركنا مسئلة لو شك بعد التلاوة ان همل احد في اثناء الصلوة ام
نسى على العدم والصحة مسئلة لو علم بانه نام اختيارا وشك ان همل اثم الصلوة ثم نام او نام في اثناءها
على انه اثم ثم نام واما اذا علم بانه غلب النوم قهرا وشك ان كان في اثناء الصلوة او بعدها وجب عليه
الاعادة وكذا اذا راى نفسه نائما في سجدة وشك ان همل في اثناء الصلوة او سجدة الشكر بعد
اتمام الصلوة ولا يجزى قاعده الفراغ في المقام مسئلة اذا كان في اثناء الصلوة في المجد فرأى غما
فيه فان كانت الازالة موقوفة على قطع الصلوة اتمها ثم ازال الجحاسة وان امكنت بدنه بان لا يستلزم الاستدباب
وله يترك فعل كثير ارجحها للصورة وجب الازالة ثم البناء على صلوة مسئلة اربما ينحصر الجحاسة على
سيد الشبهة او ارجحها في حال الصلوة وهو مشكل مسئلة اذا اتى بفعل كثير او بسبوت طويل و
شك في بقاء صورة الصلوة ومحوها معه فلا يعيد البناء على البقاء لكن الاحوط الاعادة بعد الاتمام
في المكروهات في الصلوة وهي امور الاول الالتفات بالوجه بل وبالعين وبالقلب الثاني اللعب
باللحية او بغيرها كاليد نحوها الثالث الفران بين التوريتين على الاقوى وان كان الاحوط الترتيب الرابع عقصر
الرجل شعره وهو جمعة جعل في وسط الرأس وشده اولية وادخال اطرافه في اصول او ظفره ولي على الرأس
او ظفره وجعله كالكمة في مقدم الرأس على الجبهة والاحوط ترك الكل بل يجزى الاخيرة في ظفر الشعر حال
السجدة الخامس نفي موضع التجرد السادس البصا السابع فرقة الاصابع اى نقصها الثامن التمسك بالثياب
التثائب العاشر الايمن الحاديعشر التاوه الثاني عشر مدافعة البول والغائط بل والريح الثالث عشر
مدافعة النوم ففي الصحيح لا تقم للصلوة متكاسلا ولا متناعسا ولا متاخلا الرابع عشر الاقفاط اخلا
عشر الصفد في القيام اى الاقران بيز قد مين معا كاهما في قيد السادس عشر وضع اليد على الخامة
السابع عشر تشيك الاصابع الثامن عشر تغبض البصر التاسع عشر لبس الخف او الجوب الضيق الذي
يضغط العنقون خد النفس الحادى والعشرون قص الظفر والاخذ من الشعر والعنقون على الثاني والعشرون
النظر الى نقش الخاتم والمصحف والكتاب قرأت الثالث والعشرون التورك معنى وضع اليد على الورك
لا ترك كلاما اذا لم يحدث منه حرفان ولا تحل اشكال وكذا التاوه والتمحيج طاهر ووجهى مد فلك

عليه حال القيام الأربع والعشرون الا لصلاة اثناء القراءة او الذكر ليمع ما يقول القائل الخامس والفرق
كل ما ينكح الخشوع المطلوب في الصلوة مسئلة لا بد للمصلي من اجتناب موافق قول الصلوة كالجب الداء
ومنع الزكوة والنذور والاباق والحد والكبر والغيبة واكل الحرام وشرب المسكر بل جميع المعاكفة تقا
انما يتقبل الله من الباقين مسئلة قد نطقت الاخبار بوجوب اجتناب الافعال في الصلوة وانها لا تبطل بها لكن
من المعلوم ان الاولى الاقتصار على صورة الحاجة والضروية ولو العرقية وهي عند الصلوة بانها تقام
باخذها بيد ولتوية الحصى موضع التجرود ومسح الزاب عن الجبهة ونفخ موضع التجرد اذا لم يظهر منه حرفان
الحانط او الفخذ باليد لعلام الغير وايضا النائم وصنف اليدين لعلام الغير والايما لذلك وروى
وغیره بالجحر ومناولة العصا للغير وحمل البصير وارضاعه حاك الجحد التقدم بخطوة او خطوتين وقيل الحية
والعقرب والبرغوث والبقعة والقمل ودفعها في الحصى وحل خروا الطير من الثوب قطع النوايل مع الدماء
ومسح الفرج نزع السن المتحرك ورفع القلنوة ووضعها رافع اليد من الركوع او التجرد حاك الجحد وادارة
التيحة ورفع الطرف الى السماء وحل النجاسة من المسجد غسل الثوب والبك من القي والرياء فكل ما لا يجوز قطع
صلوة الفريضة اختيارا او الاحوط عدم قطع النافلة ايضا وان كان الاقوى جوازها ويجوز قطع الفريضة بخطط
مال ولدفع ضرر مالي او بدك كالقطع لخذ العبد من الاباق او الغريم من الفرار والذابة من الشراد ونحو
ذلك وقد يجب كما اذا ترقف حفظ نفسه وحفظ نفس محترمة او حفظ مال يجب حفظه شرعا عليه قد يستحب كما
اذا ترقف حفظ مال مستحب المحفظ عليه وكقطعها عند نسيان الاذان والاقامة اذا تذكر قبل الركوع وقد يجوز
كدفع الضرر المالي الذي لا يضر تلفه ولا يبعد كراهته لدفع ضرر مالي ليرفع على هذا فيقسم الى الاقسام الخمسة
مسئلة الاحوط عدم قطع النافلة المندورة اذا لم تكن مندورة بالخصوص بان نذر ايتان نافلة شرعية
في صلوة بغيران الوفاء لذلك المندورة اما اذا نذر نافلة مخصوصة فلا يجوز قطعها قطعاً مسئلة اذا
كان في اثناء الصلوة فرأى نجاسة في المسجد او حدث نجاسة فالظاهر عدم جواز قطع الصلوة لادائها لان
دليل فورية الادالة قاصر الثمر عن مثل المقام هذا في سعة الوقت واما في الضيق فلا اشكال نعم لو كان الوقت
موسعاً كان بحيث لو لا المبادرة الى الادالة فانت القدرة عليها فالظاهر وجوب القطع مسئلة اذا
توقف أداء الدين المطالب به على قطعها فالظاهر وجوبه في سعة الوقت لا في الضيق ويحتمل في الضيق وجوب
الانقضاء على الاداء متناغلا بالصلوة مسئلة في موارد عدم القطع اذا ترك واستغنى ذلك عن

بل يقطعها ويؤثر في النجاسة
في شياؤى
مفاد
بها

الضحة وان كان اثماً في ترك الواجب كالأحوط الاعادة خصوصاً في سورة توقف دفع الضرر الواجب
 عليه فكله ليجب ان يقرأ حين ارادة القطع في موضع الرخصة او الوجوه السلام عليك ايها النبي و
 الله وبركاته **فصل في الآيات** هي واجبة على الرجال والنساء والمخناة وسببها هو الاول والثاني
 كوف الثمر وحرق القم ولو بعضها وان لم يحصل منها خوف الثالث الزلزلة وهي ايضا سبب طمانين وان لم
 يحصل بها خوف على الاقوى الرابع كل خوف سماوي وارضى كالريح الاسود او الاحمر او الاصفر والظلمة
 الشديدة والصاعقة والصيحة والهدية والناواتي تظهر في السماء والخف وغير ذلك من الآيات المخوفة عند
 غالب الناس ولا عبرة بغير المخوف من هذه المذكورات ولا بخوف النادر ولا بانكساح النية ببعض الكواكب
 الذي لا يظهر الا للاوحد من الناس كذا بانكساف بعض الكواكب ببعض اذ لم يكن مخوفاً للغالب من الناس
 واما وقتها ففي الكوفين هو من حين الاخذ الى تمام الانجلاء على الاقوى فجب المبادرة اليها بمنع عدم
 التأخير الى تمام الانجلاء وتكون اداء في الوقت المذكور والاحوط عدم التأخير عن الشروع في الانجلاء
 وعدم نية الاداء والقضاء على فرض التأخير واما في الزلزلة وسائر الآيات المخوفة فلا وقت لها بل
 المبادرة الى الاتيان بها بمجرد حصولها وان عصم فبعد الى اخر العمر وتكون اداءها الى غيرها الى اخره واما
 كيفيتها ففي ركعتان في كل منهما ركعة وسجدتان بعد الخامس من كل منهما فتكون المجموع عشرة ركعة وسجدة
 بعد الخامس وسجدتان بعد العاشر وتفصيل ذلك بان يكبر للاحرام مقداراً للنية ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يركع
 ثم يرفع راسه يقرأ الحمد وسورة ثم يركع وهكذا حتى يتم خمسا فيسجد بعد الخامس وسجدتين ثم يقوم للركعة الثانية
 فيقرأ الحمد وسورة ثم يركع وهكذا الى العاشر فيسجد بعد سجدتين ثم يتشهد ويسلم ولا فرق بين ^{النية} ابتدائها
 في الجميع او تغايرها ويجوز تفريق سورة واحدة على الركعة فقراءة في القيام الاول من الركعة الاولى ^{النية} الفاتحة
 ثم يقرأ بعد هاتين من سورة او اقل او اكثر ثم يركع ويرفع راسه ويقرأ بعضا اخر من تلك السورة ثم يركع ثم
 يرفع ويقرأ بعضا اخر وهكذا الى الخامس يتم سورة ثم يركع ثم يسجد بعد سجدتين ثم يقوم الى الركعة
 الثانية فقراءة في القيام الاول الفاتحة وبعض السورة ثم يركع ويقوم ويصنع كما صنع في الركعة الاولى
 العاشر فيسجد بعد سجدتين ويتشهد ويسلم فتكون في كل ركعة الفاتحة مرة وسورة تامة مفرقة على السجدة
 المكتوبة ويجب اتمام سورة في كل ركعة وان زاد عليها فلا بأس والاحوط الاقوى وجوب اتمام السورة

هذا الاحتياط لا يترك
 الفتح اضطراراً
 مدخل
 العا

لا يترك حبه

لا يترك حبه

مدخل

العال

من حيث قطع كان الاحوط والا قوى عدم مشروعية الفاتحة ^١ اذا اكمل السورة فانه لو اكملها وجب عليه
 القيام بعد الركوع قراءة الفاتحة وهكذا الكتاب ركع عن تمام سورة وجبت الفاتحة في القيام بعد بخلاف ما اذا لم ^{سرع}
 عن تمام سورة بل ركع عن بعضها فانه يقرأ من حيث قطع ولا يعيد الحمد كما عرفت نعم لو ركع الركوع ^{طلب} الخامس عن بعض
 سورة فجدنا لا قوى وجوب الحمد بعد القيام للركعة الثانية ثم القراءة من حيث قطع وفي سورة التفرقة يجوز
 قراءة ازيد من سورة في كل ركعة مع اعادة الفاتحة بعد تمام السورة في القيام الا حق مسئلة كيفية صلوة
 الآيات كما استفيد مما ذكرنا صوابه الاول ان يقرأ في كل قيام قبل كل ركوع فاتحة الكتاب سورة تامة في كل من
 الركعتين فيكون كل من الفاتحة والسورة عشر مرات ويجد بعد الركوع الخامس والعاشر سجدة بين الثانية ان يقرأ
 سورة واحدة على الركعة الخامسة في كل من الركعتين فيكون الفاتحة قرآن مرة في القيام الاول من الركعة الاولى
 وقرآن في القيام الاول من الثانية والسورة ايضا قرآن لثالث ان يأتي بالركعة الاولى كما في الصلوة الاولى
 وبالركعة الثانية كما في الصلوة الثانية الرابعة عكس هذه الصلوة خامسة ان يأتي في كل من الركعتين بازيد من ^{سورة}
 فيجمع بين اتمام السورة في بعض القيام وتفرقها في البعض فيكون الفاتحة في كل ركعة ازيد من مرة حيث اذا
 اتم السورة في القيام الاخر قرأها السادسة ان يأتي بالركعة الاولى كما في الصلوة الاولى والثانية كما في
 الخامسة السابعة عكس ذلك الثامنة ان يأتي بالركعة الاولى كما في الصلوة الثانية والثالثة كما في الخامسة ^{السادسة}
 عكس ذلك والاولى اختيار السورة الاولى مسئلة يعتبر في هذه الصلوة ما يعتبر في اليومية من الاجزاء و
 الشرائط والاذكار الواجبة والمندوبة ^{سورة} مسئلة يجب في كل قيام ان يقرأ بعد القراءة قبل الركوع قنوت فيكون
 في مجموع الركعتين خمس قنوتات ويجوز الاجزاء بقنوتين احدهما قبل الركوع الخامس والثالث قبل العاشر
 ويجوز الاقتصار على الاخير منهما مسئلة يجب ان يركع عند كل هوى للركوع وكل رفع منه مسئلة
 يجب ان يقول سمع الله لمحمد بعد الرفع من الركوع الخامس والعاشر مسئلة هذه الصلوة حيث انها
 ركعتان حكمها حكم الصلوة الثانية في البطلان اذا اشك في انه في الاولى او الثانية وان اشكلت على خمس
 ركعات في كل ركعة نعم اذا شك في عدد الركعات كان حكمها حكم اجزاء اليومية في انه ينبغي على الاقل ان لم
 يتجاوز المحل وعلى الايمان ان تجاوز ولا يطل صلوة بان شك فيما نعم لو شك في انه الخامس فيكون اجزاء ^{كذلك}
 الاولى او السادسة فيكون اول الثاني بطلت الصلوة من حيث رجوعه الى الشك في الركعات مسئلة
 الا حوط اتمام السورة قبل الركوع الخامس ^{طلب} لم يثبت استحبابه بل ركع الحادي عشر ^{طلب} الا ازيد من الركوع الحادي عشر

الركوعات في هذه الصلوة اذ كان تبطل بزيادتها ونقصها عمداً وسهواً كالْيَوْمِيَّةِ مَسْئَلَةٌ اِذَا ادْرَكَ
 مِنْ وَقْتِ الْكُوفَيْنِ رَكْعَةً فَهَذَا ادْرَكَ الْوَقْتَ وَالْصَّلَاةُ اِدَاءٌ بِلَوْ كَذَلِكَ اِذَا لِيَمَعَ وَقْتُهُ لَا يَقْدِرُ
 الرُّكْعَةُ بِلَوْ كَذَا اِذَا قَصَرَ عَرَادَةُ الرُّكْعَةِ اَيْضاً مَسْئَلَةٌ اِذَا عَلِمَ بِالْكُوفِ وَالْخَوْفِ وَاهْلٍ حَتَّى مَضَى الْوَقْتُ
 عَصَى وَجِبَ الْقَضَاءُ وَكَذَا اِذَا عَلِمَ ثُمَّ لَمْ يَجِبَ الْقَضَاءُ وَامَّا اِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِهَا حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ الَّذِي هُوَ تَامٌ
 الْاِخْلَاءُ اِنْ كَانَ الْقَصْرُ مُحْتَرَقاً وَجِبَ الْقَضَاءُ وَانْ لَمْ يَحْتَرَقْ كُلُّهُ لَمْ يَجِبْ اِلَّا فِي سَائِرِ الْاَيَاتِ فَاعْتَدِ التَّأخِيرَ
 بِجِبَ الْاِتْيَانِ بِهَا مَا دَامَ الْعَمَلُ وَكَذَا اِذَا عَلِمَ وَلَمْ يَلِمْ اِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِهَا حَتَّى مَضَى الْوَقْتُ وَحَتَّى مَضَى الزَّمَانُ
 الْمُتَّصِلُ بِالْاِيَةِ فِي الْوَجوبِ بَعْدَ الْعِلْمِ اشْكَالٌ لَكِنْ لَا يَزِيدُ الْاِحْتِيَاظَ بِالْاِتْيَانِ بِهَا مَا دَامَ الْعَمَلُ فَافْعُرَا
 مَسْئَلَةٌ اِذَا عَلِمَ بِالْاِيَةِ وَصَلَّى ثُمَّ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ اَوْ بَعْدَ زَمَانٍ الْاِتِّصَالُ بِالْاِيَةِ تَبَيَّنَ فساد صلوة
 وَجِبَ الْقَضَاءُ اَوْ الْاِعَادَةُ مَسْئَلَةٌ اِذَا حَصَلَتِ الْاِيَةُ فِي وَقْتِ الْفَرِيضَةِ الْيَوْمِيَّةِ فَمَعَ سَعَةٌ وَقْتُهُمَا فَخِيَرَيْنِ
 تَقْدِيمُ الْاِمَامِ اِنْ كَانَ الْاِحْوَاطُ تَقْدِيمَ الْيَوْمِيَّةِ وَانْ ضَاقَ وَقْتُ احْدِيهِمَا دُونَ الْاُخْرَى قَدْ مَهَادَانِ ضَاقَ
 وَقْتُهُمَا مَعَ اَقْدَامِ الْيَوْمِيَّةِ مَسْئَلَةٌ لَوْ شَرَعَ فِي الْيَوْمِيَّةِ ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ ضَيْقُ وَقْتِ صَلَاةِ الْاِيَةِ قَطْعُهَا مَعَ سَعَةٍ قَبْلَهَا
 وَاشْتَغْلُ بِصَلَاةِ الْاِيَةِ وَلَوْ اشْتَغَلَ بِصَلَاةِ الْاِيَةِ فَظَهَرَ لَهُ فِي الْاِثْنَاءِ ضَيْقُ وَقْتِ الْاِجْرَاءِ لِلْيَوْمِيَّةِ قَطْعُهَا
 وَاشْتَغْلُ بِهَا وَاتِّمَامُهَا ثُمَّ عَادَ إِلَى صَلَاةِ الْاِيَةِ مِنْ مَحَلِّ الْقَطْعِ اِذَا لَمْ يَقْعِ مِنْهُ مَنَافِعُ الْفَضْلِ الْمَرْبُورِ بِهَا
 جَوَازُ قَطْعِ صَلَاةِ الْاِيَةِ وَالْاِشْتَغَالُ بِالْيَوْمِيَّةِ اِذَا ضَاقَ وَقْتُ فَضْلَتِهَا فَضْلًا عَنِ الْاِجْرَاءِ ثُمَّ الْعُودُ إِلَى
 الْاِيَةِ مِنْ مَحَلِّ الْقَطْعِ لَكِنْ الْاِحْوَاطُ خِلَافَ مَسْئَلَةٍ اَلْيَجِبُ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ اُمُورُ الْاَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ
 الْقُنُوتُ وَالتَّكْبِيرُ قَبْلَ الرُّكْعِ وَبَعْدُ وَالتَّمَعُّلُ عَلَى مَا قَرَأَ الرَّابِعُ اِتِّبَاطُهَا بِالْجَمَاعَةِ اِدَاءُ كَانَتْ اَوْ قَضَاءُ مَعَ اِجْرَاءِ
 الْقِرَاءَةِ وَغَيْرِهَا جَوَازُ الْجَمَاعَةِ مَعَ عَدَمِ احْتِرَاقِ الْقِرْصِ ضَعِيفٌ وَتَحْلِيلُ الْاِمَامِ فِيهَا عَنِ الْمَأْمُومِ الْقِرَاءَةُ
 خَاصَّةً كَمَا فِي الْيَوْمِيَّةِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْاَفْعَالِ وَالْاَقْوَالِ الْخَامِسُ التَّطَوُّلُ فِيهَا خُصُوصًا فِي كُوفِ الشَّمْسِ السَّادِسُ
 اِذَا فَرَغَ قَبْلَ تَمَامِ الْاِخْلَاءِ يَجْلِسُ فِي مَصَلَاةٍ مُشْتَغِلًا بِالدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ إِلَى تَمَامِ الْاِخْلَاءِ اَوْ يَعِيدُ الصَّلَاةَ
 السَّابِعُ قِرَاءَةُ التَّوَارِثِ الطَّوَالِ كَثِيرٌ وَالنُّورُ وَالرُّومُ وَالْكَهْفُ وَنَحْوُهَا الثَّامِنُ اِكْمَالُ التَّوَرَةِ فِي كُلِّ قِيَامٍ التَّاسِعُ
 اِنْ يَكُنْ كُلُّ مَرَّةٍ الْقُنُوتُ وَالرُّكُوعُ وَالتَّجَوُّدُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ فِي التَّطَوُّلِ قَرِيبًا الْعَاشِرُ الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا لَيْلًا اَوْ
 نَهَارًا حَتَّى فِي كُوفِ الشَّمْسِ عَلَى الْاَفْعَالِ الْحَادِي عَشَرَ كَرَاهَا حَتَّى السَّمَاءِ الثَّانِي عَشَرَ كَرَاهَا فِي الْمَسَاجِدِ بِلَوْ
 الْاَقْوَى هُوَ عَدَمُ جَوَازِ قَطْعِهَا لِذَلِكَ جَاءَ بِرُجُودِي مَذْهَبِي الْعَالِي

لا اشكال في وجوب المبدأ
 في الصورتين اثماً الا اشكال
 في كراهية المراتب او
 من ذوات الاسباب الفصح
 هذا الاحتياط لا ينبغي
 تركه الفصح اصطهباناتي
 يعني في سعة الوقت في
 ذات الوقت منها وكذلك في
 في السابع والثامن التام
 الفصح اصطهباناتي
 كراهية هذه الصورة
 بل في سابقها ايضا
 من المراتب او من ذوات
 الاسباب لا يخلو عن الاشكال
 لكن يجب المصارعة اليها
 على كل حال جملة مذهب
 ثم يعود الى صلوة من محل
 القطع على الاقوى جملة
 مذهب
 العالي

صلوة القضاء

٢٢٤٩٢

رجها مسألة لا يبعد استحباب التطويل حتى للإمام وان كان ليحب له التخفيف في اليومية مراعاة لضعف
 المأمومين مسألة يجوز الدخول في الجماعة اذا ادرك الإمام قبل الركوع الأول وفيه من الركعة الأولى والثانية
 وأما اذا ادركه بعد الركوع الأول من الأولى او بعد الركوع من الثانية فيشكل الدخول لاختلال الظاهر بين
 صلاة الإمام والمأموم مسألة اذا حصل احد موجبات سجود السهو في هذه الصلوة فالظاهر وجوب الاتيان
 به بعدها كما في اليومية مسألة يحرم في هذه الصلوة قاعد التجاوز عن المحل وعدم التجاوز عند الثالث في
 جزء او شرط كلف اليومية مسألة ثبت الكوف والخوف وسائر الايات بالعلم وشهادة العدلين واجبار
 الرصد اذا حصل الاطيان بصدقة على اسكان في الاخير كمن لا يترك معه الاحتياط وكذلك وقتها ومقدار
 مكثا مسألة يختص وجوب الصلوة بمن في بلد الاية فلا يجب عليه فيه نعم بقوى الحاق المصل بذكر المكان
 مما يبعد معه كالكان الواحد مسألة تجب هذه الصلوة على كل مكلف الا العاقر والفان يقطعهما
 اذا هاء الا حوط قضاها بعد الطهر والطهارة مسألة اذا تعدد السبب فتمت او تعدد وجب وجوب
 الصلوة مسألة مع تعدد ما عليه من سبب واحد لا يلزم التعيين ومع تعدد السبب فزعا كالكوف و
 الخوف والزلزلة الا حوط التعيين ولو اجابا لا نعم مع تعدد ما عدا هذه الثلاثة من سائر المخوفات لا يجب ^{التعيين}
 وان كان احوط ايضا مسألة المناطة وجوب الفضل في الكوفين في صورة الجهل احتراق القرصين
 فلو لم يحترق التمام ولكن ذهب من البقية باحتراق البعض لا يجب القضاء مع الجهل وان كان احوط خصوصا
 مع الصدق العرفي مسألة اذا اخبره جماعة بحدوث الكوف مثلا ولم يحصل له العلم بقوله ثم بعد معنى
 الوقت تبرر صدقهم فالظاهر الحاقه بالجهل فلا يجب الفضل مع عدم احتراق القرص وكذا اخبره شاة
 لم يعلم عد التمام بعد مضي الوقت تبين عد التمام لكن الا حوط القضاء في الصوتين فصل في صلاة
 القضاء ويجب قضاء اليومية الفائتة عدا الوسهوا او جهلا او لاجل النوم المستوعب للوقت او للمرض
 ونحوه وكذا اذا اتى طبيا باطلا لفقد شرط او جزء يوجب تركه البطلان بان كان على وجه العمد او كان من
 الاركان ولا يجب على الصبي ان يبلغ في اثناء الوقت ولا على المجنون في تمامه مطبقا كان او ادواريا
 ولا على المغمى عليه تمامه ولا على الكافر الا صلى اذا سلم بعد خروج الوقت بالنسبة الى وفات منه
 حال كونه ولا على الحائض والنفساء مع استيعاب الوقت مسألة اذا بلغ الصبي او افاق المجنون او المعنى
 لكن الاقوى عدم الوجوب نعم الا حوط الاطيان بغير الموقفة منها بعد الطهر كما لا يترك في طهارة

المراد من القضاء مطلق
 الفعل بكون بالنسبة الى
 ذات الوقت قضاء والى
 غير ما اداء والاحتياط
 المزبور لا ينبغي تركه
 حضور صلاة الثاني لغيره
 حضور صلاة الصلوة الثانية
 بل لاية بل فيها الفتح
 وان كان جاهلا بخبريته
 او شرطية ولو كان معذور
 الفتح اصطفا نافي
 في الركوع العاشر لا يبعد
 جوازه جمد مد ظله
 مع حصول الاطيان من
 اخبار الرصد الوجوب
 لا يخلو عن قوة جمد
 وان كان جاهلا بخبريته
 او شرطية جهلا بغيره
 فضلا عما عداه على الاقوى
 جمد
 مد ظله

عليه قبل خروج الوقت وجب عليهم الاداء وان لم يدركوا المقدار ركعة من الوقت ومع الترتيب عليهم
 القضاء وكذا الحائض والقضاء اذا لم يجد ركعة من الوقت ولو بمقدار ركعة كانت اذا طرأ الجوز
 او الانغاء او الحيض او النفاس بعد مضي مقدار صلاة المختار يجب جالهم من الفقر والحضر والوضوء والتميم
 ولم يأتوا بالصلاة وجب عليهم القضاء كما تقدم في المواقف مسئلة اذا سلم الكافر قبل خروج الوقت
 لم بمقدار ركعة ولم يصل وجب عليه قضاها مسئلة لا فرق في سقوط القضاء عن المجنون والحائض والنفاس
 بين ان يكون العبد قهراً او حاصل من قطعهم وباختيارهم بل وكذا في المعنى عليه ان كان الاحوط القضاء عليه
 اذا كان من فقه خصوا اذا كان على وجه المعصية بل الاحوط قضا جميع ما فات مطلقاً مسئلة المرتد يجب
 قضا ما فات منه ايام ردت بعد عودته الى الاسلام سواء كان غزوة او فطرة وتصح منه وان كان عن فطرة على
 الاصح مسئلة يجب على المخالف قضا ما فات منه اتي به على وجه يخالف مذهب بل وان كان على وفق
 مذهبنا ايضا على الاحوط واما اذا اتى به على وفق مذهب فلا قضاء عليه نعم اذا كان الوقت باقيا فانه يجب
 عليه الاداء صح ولو ترك وجب عليه القضاء ولو استبصر ثم خالف ثم استبصر فالاحوط القضاء وان اتى به
 بعد العود الى المخلاف على وفق مذهب مسئلة يجب القضاء على شارب المسكر سواء كان مع العلم او الجهل
 ومع الاختيار على وجه العتيا او للضرورة او الاكراه مسئلة فاذا طهر من يجب عليه القضاء و
 يقط عنه الاداء وان كان الاحوط الجمع بينهما مسئلة من وجب عليه الجمعة اذا تركها حتى مضى وقتها
 اتى بالظن ان بقي الوقت وان تركها ايضا وجب عليه قضاها الا قضاء الجمعة مسئلة يجب قضاء غير
 اليومية سوى العيدين حتى النافلة المندودة في وقت معين مسئلة يجوز قضاء الفرائض في كل وقت من
 ليل او نهار او سفر او حضر ويصل في التفريقات في الحضر تماماً كما انه يصل في الحضر ما فات في السفر قصر
 مسئلة اذا فاتت الصلاة في اماكن التحجير فالاحوط قضاها قصر اطلاقاً سواء قضاها في السفر او في الحضر
 في تلك الاماكن او غيرها وان كان لا يبعد جواز الاتمام ايضا اذا قضاها في تلك الاماكن خصوصاً اذا كان
 عنها بعد واداد القضاء مسئلة اذا فاتت الصلاة في السفر الذي يجب الاحتياط بالجمع بين القصر والتام
 في القضاء كذلك مسئلة اذا فاتت الصلاة وكان في اول الوقت حاضراً وفي اخر الوقت مسافراً او ما
 لا يبعد التحجير في القضاء بين القصر والتام لا يترك في هذه الفترة على الاحوط والتحجير بعيد

الاحوط القضاء وان لم
 بمضي من الوقت المقدار
 بع الصلاة الاضطرارية
 بلا خطه فينق الوقت
 بل لا يترك الاحتياط فيها
 اذا قل ترتب الانغاء على
 فعله بل واحتمل احتمالاً
 بمعنى به القضاء الفسخ
 لا يترك الفسخ اضطراراً
 بل الاقوى في غيرها الفسخ
 اذا علم ان الانغاء يترتب
 على فعله او قل واحتمل
 وكان عقلاً نياً الاحتياط
 لا يترك وجه مدفلة
 بل الاقوى وجه
 قد مر الانكسار في سقوط
 الاداء عنه جمع مدفلة
 بل الاقوى نعم لو فاتت
 في تلك الاماكن وله
 يخرج عنها واداد القضاء
 فحين القصر لا يخلو عن
 الانكسار ولكنه احوط
 حـ
 مدفلة
 الحظ

ومراعاة وقت الفوت اوجه لكن لا يترك الاحتياط بالجمع كما برهني مدفلة العالي

في كيفية احوال الترتيب في قضاء الفوات

١٢٥١

والأحوط اختيار ما كان واجبا في آخر الوقت وأحوط منه الجمع بين القصر التام ^{مسألة} ليجب قضاء النوافل
 الرواتب استحبابا مؤكدا بل لا يبعد استحباب قضاء غير الرواتب من النوافل الموفقة دون غيرها والاولى قضاء
 غير الرواتب من الموقنات بعنوان احتمال المطر ^ط ولا يتأكد قضاء ما حال المرض من غير قضاء الرواتب
 استحباب الصلوة عن كل ركعتين بمدة وان لم يتمكن فعن كل أربع ركعات بمدة وان لم يتمكن فدلصلوة الليل
 ومدة صلوة النهار وان لم يتمكن فلا يبعد مد لكل يوم وليلا ولا فرق في قضاء النوافل ايضا بين الاوقات
^{مسألة} لا يعتبر الترتيب في قضاء الفوات من غير اليومية لا بالنسبة اليها لا الى بعضها مع البعض الاخر
 فلو كان عليه قضاء الايات وقضاء اليومية يجوز تقديم ايهما شاء تقدم في الفوات وتأخر وكذا لو كان عليه
 كوف وحج يجوز تقديم كل منهما وان تأخر في الفوات ^{مسألة} يجب الترتيب في الفوات اليومية بمعنى
 قضاء السابق في الفوات على اللاحق وهكذا لو جهل الترتيب ^{مسألة} يجب التكرار الا ان يكون مسئلة التفتة
 التي لا تتخلل من جهة كثرتها فلوفاته ظهر ومغرب ولم يعرف السابق صلى ظهر بين مغربين او مغربا بين
 ظهرين وكذا لوفاته صبح وظهر او مغرب وعشاء من يومين او صبح وعشاء او صبح ومغرب نحوهما بما لا
 يختلف في عدد الركعات واذا اذافاته ظهر وعشاء او عصر وعشاء او ظهر وعصر من يومين مما يكونان
 متحدين في عدد الركعات فيكفي الايتان بصلوتين بنية الاولى في الفوات والثانية فيه وكذا لو كان
 اكثر من صلوتين فيأتي بعد الفات بنية الاولى فالاولى ^{مسألة} لوفاته الصلوات الخمس غير متتالية
 وله يعلم السابق من اللاحق يحصل العلم بالترتيب بان يصل في خمسة ايام ولورادت فريضة اخرى يصل
 ستة ايام وهكذا كلما رادت فريضة زاد يوما ^{مسألة} لوفاته صلوات معلومة سفر او حضرا وله
 يعلم الترتيب صلى بعد هاهنا من الايام لكن يكرر الرباعية من كل يوم بالقصر التام ^{مسألة} اذا علم
 عليه صلوة واحدة لكن لا يعلم انها ظهر او عصر كيفية ايتان اربع ركعات بقصد ما في الذمة ^{مسألة} لو
 تيقن فوت احد الصلوتين من الظهر والعصر لا على التيقن واحتمل فوت كليهما بمعنى ان يكون اليقين
 احدهما لا على التيقن ولكن يجهل فوطهما معا فلاحوط الايتان بالصلوتين ولا يكفي الاقتصار على واحد
 بقصد ما في الذمة لان المفروض احتمال نقله الا ان يبرى ما اشتغلت به ذمته او لافاته على هذا

مسألة
 بل الاولى في الترتيب
 في دليل الترتيب
 حال الجهل به فيه معلوم
 ولكن الاحوط التكرار
 الفرج امهنا ناله
 بل الاولى في حكم
 الاولى عدم وجوبه
 حكم
 مد ظله
 العالي

او العصر والمساء
 بل هو الاحوط ح ط كفاية ذلك في الظهر والعشاء محل اشكال نعم هو كونه في الظهر والعصر ح ط
 اي بعد ما له تكن مشغولة بشئ منها ح ط بروجدي مد ظله العالي

اللاتي كونه مخيراً في
البداية بما شاء في جميع
هذه الصور لكن الأحرار
في جميع ما يتكرر فيه الشا
ئيات والرباعيات ان
ينوي بها الأول في الأول
هو انما على تقدير ان تكون
هي الفوائت حسب
مدخل
العالي

التقدير يتقن اتيان واحدة صحيحة والمفروض ان القدر المعلوم اللازم اتيانه مسئلة^١ لو علم ان عليه حكم
صلوات الخمس كيفية صبح ومغرب اربع ركعات بقصد ما في الدقة مرددين بين الظهر والعصر العشاء فبين
البحر والاختلاف اذا كان مسافراً كيفية مغرب ركعتان مرددة بين الاربع وان لم يعلم انه كان مسافراً
او حاضر اياتي بركتين مرددين بين الاربع واربع ركعات مرددة بين الثلاثة ومغرب مسئلة^٢ اذا علم
ان عليه اثنتين من الخمس مرددين في الخمس من يوم وجب عليه الايتان باربع صلوات اياتي بصبح ان كان
اول يومه الصبح ثم اربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر ثم مغرب ثم اربع ركعات مرددة بين العصر
وان كان اول يومه الظهر في اربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر والعشاء ثم بالمغرب ثم باربع ركعات مرددة
بين العصر والعشاء ثم بركتين للصبح وان كان مسافراً كيفية ثلاث صلوات ركعتان مرددتان بين الصبح والظهر
والعصر ومغرب ثم ركعتان مرددتان بين الظهر والعصر والعشاء ان كان اول يومه الصبح وان كان اول
يومه الظهر يكون الركعتان الاولتان مرددة بين الظهر والعصر والعشاء والاخيرتان مرددتان بين
العصر والعشاء والصبح وان لم يعلم انه كان مسافراً او حاضر اياتي بخمس صلوات اياتي في الفرض الاول بركتين
مرددين بين الصبح والظهر والعصر ثم اربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر ثم المغرب ثم دكتين مرددين
بين الظهر والعصر والعشاء ثم اربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء وان كان اول يومه الظهر فياتي بركتين
مرددين بين الظهر والعصر واربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر والعشاء ثم المغرب ثم دكتين مرددين
بين العصر والعشاء والصبح ثم اربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء مسئلة^٣ اذا علم ان عليه ثلاث من
الخمس عليه الايتان بالخمسة على الترتيب ان كان في السفر كيفية اربع صلوات ركعتان مرددتان بين الصبح
والظهر وركعتان مرددتان بين الظهر والعصر ثم المغرب ثم دكتان مرددتان بين العصر والعشاء واذا لم
يعلم انه كان حاضراً او مسافراً يصلي سبع صلوات ركعتين مرددين بين الصبح والظهر والعصر فاثنتين ثم
مرددين بين الظهر والعصر ثم المغرب ثم دكتين مرددين بين العصر والعشاء ثم العشاء ثم العشاء ثم العشاء
حال ما اذا كان اول يومه الظهر بل وفيها مسئلة^٤ اذا علم ان عليه اربع من الخمس وجب عليه الايتان
بالخمسة على الترتيب وان كان مسافراً فذلك قصر وان لم يدركه كان مسافراً او حاضر اياتي بتان صلوات
مثل ما اذا علم ان عليه خمس ولم يدركه كان حاضراً او مسافراً مسئلة^٥ اذا علم ان عليه خمس صلوات
والعصر في طرود وجردي مدخل العالي

ثم الظهر والعصر

في كيفية احوال الترتيب في قضاء الفوائت

٢٥٣

مرتبة ولا يعلم ان اقلها اية صلوة من الخمس الى تتبع صلوات على الترتيب ان علم ان عليه ستة كذلك الى
 عشرة وان علم ان عليه سبعة كذلك الى واحد عشر صلوات وهكذا ولا فرق بين ان يبدأ باي من الخمس شاء
 الا انه يجب عليه الترتيب على حسب الصلوات الخمس الى اخر العدد والميزان ان ياتي بخمسة ولا يجب فيها الا^{حدة}
 فلو كان عليه ايام او شهر او سنة ولا يدرى اول ما فات اذا اتى بخمسة ولا يجب بقية منها ينقص انه بدأ بواحدة
 فوات مسئلة^١ اذا علم فوت صلوة معينة كالصبح او الظهر مثلا مرات ولم يعلم عددها يجوز الاكتفاء بالقدر
 المعلوم على الاقوى ولكن الاحوط التكرار بمقدار يحصل منه العلم بالفراغ ^ط حتى مع سبوت العلم بالمقدار
 حصول النسيان بعد ذلك والو علم بقوت صلوات مختلفة ولم يعلم مقدارها لكن يجب تحصيل الترتيب
 بالتكرار في القدر المعلوم بل وكذا في موارادة الاحتياط بتحصيل التفرغ القطعي مسئلة^٢ لا يجب
 الفور في القضاء بل هو موسع مادام العزم على النجاسة المسامحة في اداء التكليف والتهاون به مسئلة^٣
 لا يجب تقديم الفاتحة على الحاضرة فيجوز الاشتغال بالحاضرة في سعة الوقت لم ر عليه قضاء وان كان
 الا^ط حوط نقد يهما عليها خصوصا في فائنة ذلك اليوم بل اذا شرع في الحاضرة قبلها استحب له العدول
 منها اليها اذا لم يتجاوز محل العدول مسئلة^٤ اذا كانت عليه فوائت ايام وفاتت منه صلوة ذلك
 اليوم ايضا ولم يتمكن من اتيان جميعها او لم يكن بائنا على اتيانها فالاحوط استحبابا ان ياتي بفائنة
 اليوم قبل الادائية ولكن لا يكفي بها بل بعد الاتيان بالفوائت يعيدها ايضا مرتبة عليها مسئلة^٥
 اذا احتمل اشتغال وقت بفائنة او فوائت يستحب له تحصيل التفرغ باتيانها احتياطا وكذا لو احتمل خلا
 فيها وان علم باتيانها مسئلة^٦ يجوز لم ر عليه القضاء الا^٣ بيا بالنوافل على الاقوى كما يجوز الا^٣ بيا بها
 بعد دخول الوقت قبل اتيان الفريضة كما قرى سابقا مسئلة^٧ لا يجوز الاستئناة في قضاء الفوائت
 مادام حيا وان كان عاجزا عن اتيانها مسئلة^٨ يجوز اتيان القضاء جماعة سواء كان الامام قاضيا^٩
 او مؤديا بل يستحب ذلك ولا يجب اتحاد صلوة الامام والمأموم بل يجوز الاقتداء من كل من الخمس
 بكل منها مسئلة^{١٠} الا^٣ حولد والاعذار تاخير القضاء الى زمان رفع العذر الا اذا علم بعد ارتقا^{١١}
 الى اخر العمر وخاف مفاجا^{١٢} العمر مسئلة^{١٣} يستحب تمرين المميز من الاطفال على قضاء ما فات منه
 من الصلوة كما يستحب تمرينه على ادائها سواء الفرائض والنوافل بل يستحب تمرينه على كل عبادة
 لا^{١٤} تترك في هذه الصورة ح^{١٥} لا^{١٦} تترك مع الامكا وكذا العدول ح^{١٧} هذا الاستئناة مستوعب ح^{١٨}

لا يجب الترتيب في قضاء
 الفوائت بما يجب عليه
 الترتيب في الاداء من
 هذه المسئلة والمسائل
 السابقة وان كان الاحوط
 ذلك مع شرازي
 وجوب التكرار في هذه
 لا يخلو من قوة الفسخ
 لا يترك الاحتياط فيها
 وفي الفاتحة الواحدة
 الفسخ اصطفا^{١٩} ان
 وجوبه في هذه الصورة
 لا يخلو من قوة وكيف
 فيه الاحتياط بالفراغ
 على الاقوى ح^{٢٠}
 لا^{٢١} يترك الاحتياط في
 هذه الصورة ح^{٢٢}
 مدخله
 انما

صلوة الاستيجار

٢٥٥٤

بات تابع للعمل المستاجر عليه فهو مشترك بين التوصلية والتعبدية مسئلة يجب على من عليه واجب
 من الصلوة او الصيام او غيرها من الواجبات ان يوصى به خصوا مثل الزكاة والحج والمظالم والكفارات من الواجبات
 المالية ويجب على الوصي اخراجها من اصل الزكاة في الواجبات المالية ومنها الحج الواجب لو نبذ ونحوه بل
 وجوب اخراج الصوم والصلوة من الواجبات البدنية ايضا من الاصل لا يخرج عن قوة الاطهارين الله ود
 الله احق ان يقضى مسئلة اذا علم ان عليه شيامن الواجبات المذكورة وجب اخراجها من تركته وان لم
 يوص به والظاهر ان اخبارها بكونها عليه يكفي في وجوب اخراجها من الزكاة مسئلة اذا اوصى بالصلوة
 او الصوم ونحوها ولم يكن له تركه لا يجب على الوصي او الوارث اخراجها من ماله ولا مباشرة الامانات منه
 لعذر من الصلوة والصوم حيث يجب على الولي وان لم يوص بها نعم الاحوط مباشرة الولد ذكر اكان او
 انثى مع عدم التركة اذا اوصى بمباشرة تعلمها وان لم يكن مما يجب على الولي او وصي الى غير الولي بشرط
 ان لا يكون مستلزما للحرج من جهة كثرة واما غير الولد فمن لا يجب عليه اطاعته فلا يجب عليه كالا
 على الولد ايضا استجاره اذا لم يتمكن من المباشرة او كان اوصى بالاستجارة عنه لا بمباشرة مسئلة
 لو اوصى بما يجب عليه من باب الاحتياط وجب اخراجه من الاصل ايضا واما الوصي بما يجب عليه
 من باب الاحتياط وجب العمل به لكن يخرج من الثلث وكذا الوصي بالاستجارة ان زيد من عمره فاف
 يجب العمل به الاخراج من الثلث لانه يحتمل ان يكون ذلك من جهة احتمال الخلل في عمل الاجير واما لو
 علم فراغ ذمته علمًا قطعيًا فلا يجب ان اوصى به بل جوازه ايضا محل اشكال مسئلة اذا اجر نفسه
 او صوم او حج فمات قبل الاتيان به فان اشترط المباشرة بطلت الاجابة بالنسبة الى ما بقى عليه وتشغل
 ذمته بما لا اجارة ان قبضه فخرج من تركته وان لم يشترط المباشرة وجب استجاره من تركته ان كان
 له تركه واما فلا يجب على الورثة كل في سائر الديون اذا لم يكن له تركه نعم يجوز تفريغ ذمته من باب
 الزكاة او نحوها او تبرعا مسئلة اذا كان عليه الصلوة والصوم الاستجارة ومع ذلك كان عليه في
 من نفسه فان وفيت التركة بها فهو الاقدم الاستجارة لانه من قبيل دين الناس مسئلة بشرط
 في الاجير ان يكون عارفا باجزاء الصلوة وشروطها ومناياها واحكام الخلل عز اجتهاد او تفليسا
 بل الاقوى هو الخروج من الثلث خصوصا اذا كان له واجب عليه تضامها من هذا مني على الخروج من
 الاصل والاقوى اختصاصه بالمالية والحج كما مر في ان كان الاحتياط في المالية والحج كما مر في مثله

في اشكال بل منع ع ح
 بل مطلقا على الاحوط
 الفسخ استصحابا
 لم يحصل لان نقل هذا
 يدفع جم مد ظاهرا
 هذا احتياط ضعيف
 ح
 بل

القضاء عن الميت

٢٥٧

لاختل الترتيب مثلا اذا صلى الظهر والعصر فمضى وقت او ترك البقية مع بقاء الوقت ففي اليوم الآخر
 يبدأ بالظهر ولا يجب ما اتى به من الصلوات من مسألة لا تفزع ذمة الميت بمجرد الاستحباب بل يتوقف على
 الايتان بالعمل صححا فلو علم عدم ايتان الاجير او انه اتى به باطلا وجب الاستحباب ثانيا ويقبل قول الاجير
 بالايان بصححا بل الظاهر جواز الاكتفاء ما لم يعلم عدمه حلا لفعله على التقية اذا انقضت وقته واما اذا
 قبل انقضاء المدة فليشكل الحال والاحوط تحديد استحباره مقدار ما يحتل بقاءه من العمل كمسألة لا يجوز
 للاجير ان يستاجر غيره للعل التام مع اذن المستاجر او كونه الاجارة واقعة على تحصيل العمل اعم من المباشرة والتبعية
 ورج فلا يجوز ان يستاجر باقلا من الاجرة المجعولة الا ان يكون ايتا بعض العمل ولو قليلا مسألة اذا تبرع
 متبرع عن الميت قبل عمل الاجير ففترت ذمة الميت انقضت الاجارة فيرجع الكوثر بالاجرة او بقيتها ان لم
 ببعض العمل نعم لو تبرع متبرع عن الاجير ملك الاجرة ^طمسألة اذا تبرع بطلان الاجارة بعد العمل استحق
 الاجير اجرة المثل بعله وكذا اذا انقضت الاجارة من جهة الغبن لاحد الطرفين مسألة اذا اجر نفسه لصلوة
 اربع ركعات من الزوال من يوم معين الى الغروب فاخر حتى بقي من الوقت مقدار اربع ركعات ولم يصل
 صلوة عصر ذلك اليوم ففي وجوب صرف الوقت في صلوة نفسه والصلوة الاستحبابية اشكال من اشياء
 صلوة الوقت ومن كونه لموة الغير من قبلة الناس المقدم على حق الله مسألة اذا انقضت الوقت
 للصلوة الاستحبابية ولم يات بها او بقي منها بقية لا يجوز له ان ياتي بها بعد الوقت الا باذن جديد
 من المستاجر مسألة يجب تغيير الميت النوب عنه ويكفي الاجمال فلا يجب ذكر اسمه عند العمل بل يكفي
 من قصد المستاجر صاحب المال او اخذ ذلك مسألة اذا لم يعين كيفية العمل من حيث الايتان بالمتحاشي
 يجب الايتان على الوجه التقاريف مسألة اذا انقضت المستحبات التي اشترطت عليه بعض الواجبات
 مما عدا الاركان فالظاهر نقصان الاجرة بالنسبة الا اذا كان المقصود تفريع الذمة على الوجه الصحيح
 مسألة لو اجر نفسه لصلوة شهر مثلا فشكل ان المستاجر عليه صلوة التفرا والحضر ولم يكن له استعانة
 من الزجر ايضا فالظاهر وجوب الاحتياط بالجمع وكذا لو اجر نفسه لصلوة وشك في انها الصبح او الظهر
 يشكل الاكتفاء اذا كان الشك في انه اتى بالعمل لا بل الظاهر عدم الاكتفاء نعم كان الشك في
 صحة العمل بالايان كان الحكم بالصحة متجهما وان كانت المدة غير منقضية كما هو من سبق التزم
 المدة بوجع المستاجر كما ان لا يشترط عليه المباشرة في اقواه وجوب صلوة الوقت حده بوجع

بل يقدم صلوة نفسه
 شح شرازي
 اذا اشترط المباشرة
 على الاجير الف
 على المحيط جسم
 اقواه الاول وتنفذ
 جسم
 في بيان ما عدا الاركان
 لا ينقص شي من الاجرة
 الا اذا اشترط في عقد
 الاجارة جسم مد ظله
 مع الاشتراط لا ان يكون
 المقصود من اصل استحباب
 تفريع الذمة جسم
 مد ظله
 العالي

وجب الاتيان بهما مسئلة اذا علم ان كان على الميت فرائض لم يعلم انه اتي بها قبل موته او لا فلا حوط
 الاستتجانه فحصل في قضاء الولي وجب على ولي الميت رجلا كان الميت وامره على الا صفة حرا كان
 او عبدا ان يقض عنه ما فات من الصلوة لعذر من مرض او سفر او حيف فبايجب في القضاء ولم يتمكن من قضاءه
 وان كان الاحوط قضاء جميع ما عليه كذا في الصوم لمريض تمكن من قضاءه واهل باء كذا الوفاة من غير المرض
 من سفر ونحوه وان لم يتمكن من قضاءه والمراد بالولد الاكبر فلا يجزى عنه البنت وان لم يكن هنالك ولد ذكر ولا
 على غير الاكبر من الذكر وعلى غير الولد من الاب والام والعم والخال ونحوهم من الاقارب ان كان الاحوط
 مع فقد الولد الاكبر قضاء المذكورين على ترتيب الطبقات واحوط منه قضاء الاكبر فالاكبر من الذكور ثم
 الاناث في كل طبقة حتى الزوجين المقنن وضامن الحجرية مسئلة انما يجزى على الولي قضاء ما فات عن الابوين
 من صلوة نفسه ما فلا يجزى عليه ما وجب عليهما بالاشتجار او على الاب من صلوة ابويه من حجة كونه وليا
 مسئلة لا يجزى على والد الولد القضاء عن الميت اذا كان هو الاكبر حال الموت وان كان احوط احصر اذا لم
 يكن للميت ولد مسئلة اذا مات اكبر الذكور بعد احد ابويه لا يجزى على غير من اخوة الاكبر فالاكبر مسئلة
 لا يقبض في الولي ان يكون بالغ عاقل عند الموت فيجب على الطفل اذا بلغ وعلى المجنون اذا علق واذا مات
 غير البالغ قبل البلوغ والمجنون قبل الافاقة لا يجزى على الاكبر بعدهما مسئلة اذا كان احد الوالد
 اكبر بالسن والاخر بالبلوغ فالولي هو الاول مسئلة لا يقبض في الولي كونه وارثا فيجب على الممتنع من
 الارث بالقتل والرق او الكفر مسئلة اذا كان الاكبر خنثى مشكلا فالولي غيره من الذكور وان كان
 اصغرا لم يحصر في الخنثى لا يجزى عليه مسئلة لو اشبه الاكبر بين الاثنين او الازيد لم يجزى على واحد
 وان كان لاحد التوزيع او القرعة مسئلة لو تساوى الولدان في الرقطة القضاء عليهما ويكلف

بما اشكال احوط ذلك
 الفسخ
 بل مطلقا على الاحوط
 كما في الفسخ اصطفا
 وان تمكن على الاقوى
 الفسخ اصطفا
 بل الاقوى جسم
 الاقوى عدم الوجوب
 عنها جسم مد ظله
 بل مطلقا على الاقوى
 جسم
 لو تقدم نزل الصلوة في
 وقتها او اتي بها فاسد
 لم يجزى على الولي قضاؤها
 جسم
 مائة

لا تقوى هو التقييد لوجبات المرات في الصلوة والقوم نعم لا يبعد دعوى انضاف الدليل عن بعض الترك
 ما اذا على وجه العتيا والطينان ح ط التمثيل بها هنا غية مناسب للمريض والى لا بعد ران في
 ترك الصلوة واللائق لا يجب عليها قضاءها وانما هي اعذار غير مستقط للقضاء في باب الصوم لا الصلوة
 ح ط المعية في وجوب القضاء عن العذر هو تمكن من القضاء لا عدم التمكن من ح ط المكن من
 القضاء معية في غير ذلك الا في التقييد في المسافر ح ط لا يترك في هذه الصلوة ح ط لا يبعد الوجوب اذا
 كان موت الاكبر قبل مفعة زمان يتمكن فيه من القضاء ح ط بهودى مد ظله العالي

في قضاء الوكيل عن الميت

٢٥٩

بالكسرة ما لا يكون قابلاً للفتة والتقيط كصلوة واحدة وصوم يوم واحد كل منهما على الكفاية فلها
 ان يوقعه دفعة ويحكم بفتح كل منهما وان كان متخذاً في ذمة الميت ولو كان صوماً من قضاء شهر رمضان لا يجوز
 لها الا فطاً بعد الزوال والاحوط الكفاية على كل منهما مع الا فطاً بعد بناء على وجوبها في القضاء عن الغير
 ايضا كانه قضاء نفسه مسألة اذا اوصى الميت بالا يستجانه سقط عن الوكيل بشرط الا يتان من الاجر صحيحاً
 مسألة يجوز للوكيل ان يستأجر ما عليه من القضاء عن الميت متبرع سقط عن الوكيل مسألة يجب على الوكيل
 مراعاة الترتيب في قضاء الصلوة وان جهل وجب عليه الاحتياط بال تكرار مسألة المناط في الجهل والاختلاف على حال
 الوكيل المباشر لا الميت فيجهل في الجهل وان كان القضاء عن الامم مسألة في احكام الشك والتفويض الوكيل يتكلف
 نفسه اجتهاداً او تقليداً لا تكليف الميت بخلاف اجزاء الصلوة وشرائطها فانه يرى تكليف الميت كذلك في كل
 وجوب القضاء ولو كان مقتضى تقليد الميت واجتهاده وجوب القضاء عليه يجب على الوكيل الا يتان به وان
 كان مقتضى مذهب عده الوجز وان كان مقتضى مذهب الميت عدم الوجز لا يجب عليه ان كان واجباً
 مذهباً الا اذا علم علماً واحداً قطعياً بطلان مذهب الميت فيراعي تكليف نفسه مسألة اذا
 علم الوكيل ان على الميت فرائض ولكن لا يدركها فانت لعدو من مرض او نحوه او لا يعد لا يجب عليه ان
 وكذا اذا شك في اصل الفوت وعدمه مسألة المداد في الاكبرية على التولد لا على انقضاء النطفة فلو كان
 احد الولدين استبان انقضاء او الاخر استبرق لدا فالولي هو الثاني ففي التوامين الاكبر او لها تولد مسألة
 الظاهر عدم اختصاص ما يجب على الوكيل بالفرائض اليومية فلو وجب عليه صلوة بالنذر والموت فانت منه
 لعذر وجب على الوكيل قضاها مسألة الظاهر انه يكفي في الوجوب على الوكيل اخبار الميت بان عليه قضاء
 ما فات لعذر مسألة اذا مات في اثناء الوقت بعد مضى مقدار الصلوة يجب ان يصل ويحجب
 على الوكيل قضاها مسألة لو لم يكن ولي او كان ومات قبل ان يقضى عن الميت وجب الاستحسان في ركة
 وكذا لو تبرع بطلان ما اتى به مسألة لا يمنع من الوجز على الوكيل اشتغال ذمته بفرائض نفسه بخير في
 اطمئناناً مسألة لا يجب عليه الفوت في القضاء عن الميت وان كان اولى واحوط مسألة اذا مات
 بل يتكلف نفسه كالمراعاة الا هو منها كذا اذا اختلف في اصل الوجز بل لا يفقد عدم وجوبه على كلا التقديرين ح ط
 هذا فخرج على مختار ح ط لكن لا يجوز القضاء ان يها عنه قبل مضي الوقت ح ط هذا فخرج عن الغلظ باصل الركة ونذر
 ان لا يتركه نعم يجب ان اوصى به وكامر الشك او امضا الورثة ح ط لا ينبغي له هذا الاحتياط ح ط برودى مد ط

على هذا البناء لا قوى
 وجوب الكفاية عليها مع
 النقارن في الا فطاً ومع
 عدمه فالأقوى وجوبها
 على المتأخر والا فطاً وجوبها
 على المتقدم ايضا الفسخ
 على الاحوط كالمراعاة الفسخ
 فيه ما قبل منع بل او
 تكليف نفسه لا يخلو عن
 حضوره في اصل وجوب
 القضاء الا انه لا يزيل
 الاحتياط بمراعاة احدهما
 كالمراعاة الفسخ امضها
 بل الاحوط وجوب القضاء
 مطلقاً كالمراعاة الفسخ
 على الاحوط الفسخ امضها
 بناء على لزوم الكفاية على
 النافذ عن الغير يجب كل
 منهما مع النقارن ولو نظر
 على العقاب وجبت على
 المتأخر بلا شك وعلى
 المتقدم ايضا على الاحوط
 ح ط
 لا قوى عدم وجوب ح ط
 قدم ان لا اثر لاجتهاد
 الميت او تقليد بدمه
 ح ط
 ينبغي ان يعدل لاختلاف
 من هو المقام ح ط
 من فطحه
 العالي

الولي بعد الميت قبل ان يتمكن من القضاء ففي الاثقال الى الاخرة بقدر اشكال مسألة اذا استأجر
 الولي غيره لما عليه من صلوة الميت فالظاهر ان الاجير يقصد النيابة عن الميت لا عنه ^{فصل في صلاة الجماعة}
 وهي من المستحبات الاكيدة في جميع الفرائض خصوصاً اليومية منها وخصوصاً في الادائية ولا سيما في الصبح والعشاءين
 وخصوصاً في الجهاد ومن لم يجمع النداء وقد ورد في فضلها وادوم تاركها من ضرر الناكدة
 ما كان يلحقها بالواجبات في الصحيح الصلوة في جماعة تفضل على صلوة الفدي الفرد باربع وعشرين درجة
 وفي رواية ذرارة قلت لا بعيداً ما يروى الناس ان الصلوة في جماعة افضل من صلوة الرجل وحده ^{بمجلس}
 وعشرين فقال قد قوافلت الرجلان يكونان جماعة قال نعم ويقوم الرجل عن ميمين الامام وفي رواية
 محمد بن عمار قال ارسلت الى الرضا امسئله عن الرجل يصلي المكتوبة وحده في مسجد الكوفة افضل او
 صلوة مع جماعة فقال في الصلوة في جماعة افضل مع انه ورد ان الصلوة في مسجد الكوفة تعدل ^{الف}
 صلوة وفي بعض الاخبار الفين بل في خبر قال رسول الله اتاني جبرئيل مع سبعين الف ملك بعد
 الظهر فقال يا محمد ان ربك يقربك السلام واهدك اليك هديتين قلت ما تلك الهديتان قال ^ب
 ثلث ركعات والصلوة الخمس في جماعة قلت يا جبرئيل ما لاتي في الجماعة قال يا محمد اذا كانا اثنين كتب الله
 لكل واحد بكل ركعة مائة وخمسين صلوة واذا كانوا ثلاثة كتب الله لكل واحد بكل ركعة ستمائة صلوة
 واذا كانوا اربعة كتب الله لكل واحد الف وثمان مائة صلوة واذا كانوا خمسة كتب الله لكل
 واحد بكل ركعة الفين واربع مائة صلوة واذا كانوا ستة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة اربعة
 الاف وثمان مائة صلوة واذا كانوا سبعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة الاف وست مائة
 صلوة واذا كانوا ثمانية كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة عشر الف وثمان مائة صلوة واذا كانوا
 تسعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة ثمانية وثلاثين الف واربعة مائة صلوة واذا كانوا عشرة كتب
 الله لكل واحد منهم بكل ركعة سبعين الف وثمان مائة صلوة فان زادوا على عشرة فلو صارت
 السمات كلها قرطاسا والجماداد والاشجار افلاما والثفلان مع الملا نك كذا باله يسدد وان
 يكتبوا ثواب كل واحد تكبيرة يدركها المؤمن مع الامام خير من تسعين الف حجة وعمره وخير من الدنيا
 ما فيها بسبعين الف مرة وكل يصليها المؤمن مع الامام خير من مائة الف مرة ويتصدق بها على
 لا بعيد الوجه على الاكبر بعد من اول الامر كما روي في بل المعلوم في يد جبرئيل في ذلك

هذا ينافي ما تقدم منه
 في نظيره من ٤ من الجرم
 بعدم الانتعال فراجع
 الفصح
 الاقوى عدم الانتعال
 وقد تقدم منه الصحيح
 بذلك فيما لو مات الاكبر
 وكان صبيا او محبونا
 قبل البلوغ او الإقامة
 والكلم من واحد واحد
 حبه

على الاحوط
جم
على الاحوط
جم
نقله

المساكين وسبده ليحدها المؤمن مع الامام في جماعة حين ينطق ما ذوقته وعن الصادق في الصلوة
خلف العالم بالف ركعة وخلف القرشي بمائة ولا يخفى انه اذا تعدد جهات الفضل يتضاعف الاجر
فاذا كانت في مسجد التوق الذي يكون الصلوة فيه باثنتي عشرة صلوة يتضاعف بمقداره واذا
كانت في مسجد القبيلة الذي يكون الصلوة فيه ثمانية وعشرين فكذلك واذا كانت في المسجد الحرام
الذي يكون الصلوة فيه بمائة يتضاعف بقدره وكذا اذا كانت في مسجد الكوفة الذي بالف وكانت
على الذي فيه بمائة الف واذا كانت خلف العالم او السيد فافضل وان كانت خلف العالم السيد
فافضل وكلما كان الامام او ثقل وادع وافضل فافضل واذا كان المأمور ذوى فضل فتكون افضل
وكلما كان المأمور اكثر كان الاجر ازيد ولا يجوز تركها رغبة عنها او استخفافا بها في الخبر لا صلوة
لا يصل في المسجد الا من علة ولا غيبة لمصلحة في بيته ورغب عن جماعتنا ومن رغب عن جماعة المسلمين
وجبت على المسلمين غيبته وسقطت عليهم عدالته ووجب هجرته واذا رفع الى امام المسلمين انذره و
حذره فان حضر جماعة المسلمين والا حرق عليه بنية وفي اخر ان امير المؤمنين عليه السلام بلغه ان قوما لا يحضرون
الصلوة في المسجد فخطب فقال ان قوما لا يحضرون الصلوة معناه في مساجدنا ولا يراؤنا ولا يشاؤنا
ولا يأتونا ولا يحضرون معنا صلواتنا جماعة واتى لاوشك بنا رتخل في دورهم فاحرقنا عليهم او نذرونا
قال فامنع المسلمون من مواكلتهم ومشارقتهم ومناعتهم حتى حضر الجماعة المسلمين الى غيبته ذلك من
الكثرة نقصني الايمان عدم التزك من غير عذر يتابع الاستمرار عليه فانه كما ورد لا يمنع الشيطان من شيء
من العباد امنها ويعرض عليهم الشيطان من جهة العدالة ونحوها حيث لا يمكنهم انكارها لان فضلها من
ضروريات الدين مسئلة يجب الجماعة في الجمعة وتشرط في صحتها وكذا العيدين مع اجتماع شرائط
الوجوب وكذا اذا ضاق الوقت عن تقلم القراءة لم لا يحسنها مع قدرته على التقلم واما اذا كان عاجزا
اصلا فلا يجب عليه حضور الجماعة وان كان احوط وقد يجب بالنذر والعهد واليمين ولكن لو نذر
الصلوة وان كان مستعدا وجبت عليه الكفارة والظاهر وجوبها ايضا اذا كان تركه الوسواس موقفا
عليها وكذا اذا ضاق الوقت عزاد الركعة بان كان هناك امام في حال الركوع بل وكذا اذا كان نطيئا
في القراءة في ضيق الوقت بل لا يبعد وجوبها باحد الوالدين مسئلة لا تشرع الجماعة في شيء من

على الاحوط ح ما اذا كانت علة لتعذر الوفاء بالنذر فيما بعد ح ط بروه وي مد فلا العارف

النوافل الأصلية وان وجبت بالعارض بنذر أو نحوه حتى صلوة الغدير على الأقوى في صلاة الاستسقاء نعم لا بأس بها فيما صافى بالعارض كصلوة القيد مع عدا اجتماع شرائط الوجوب والصلوة المعادة والفرصة المتبرع بها من الغير والمكاهن من جهة الاحتياط الاستجابي مسألة يجوز الاقتداء في كل من الصلوة اليومية بمن يصلي الأخرى أي ما منها كانت أو اختلفت في الجهر والاختفاء والقضاء والإداء وتقصير التمام بل الوجوب والنذر يجوز اقتداءه بمصلي الصبح والمغرب والعشاء بمصلي الظهر والعصر وكذا العكس ويجوز اقتداء المؤدى بالقانع والعكس والمسافر بالحاضر والعكس والمعيد صلوة بمن لم يصل والعكس والذي يعيد صلوة احتياطاً استجابياً أو جوبياً بمن يصلي وجوباً نعم بكل اقتداء من يصلي وجوباً بمن يعيد احتياطاً ولو كان وجوبياً بل بشكل اقتداء المحتاط إذا كان احتياطاً من جهة واحدة مسألة يجوز الاقتداء في اليومية أي ما منها كانت أداء أو قضاء بصلوة الطرف كيجوز العكس مسألة لا يجوز الاقتداء في اليومية بصلوة الاحتياط في الشك والآخر ترك العكس أيضاً وإن كان لا يبطل الجواز بل لا يحوط ترك الاقتداء فيها ولو بمثلها من صلوة الاحتياط حتى إذا كان جهة الاحتياط متحدة وإن كان لا يبطل الجواز في خصوص صورة الاتحاد كما إذا كان الشك الموجب للاتحاد مشتركاً بين الإمام والمأموم فمسألة لا يجوز اقتداء بمصلي اليومية والطرف بمصلي الآيات والقيد وصلوة الأموات وكذا لا يجوز العكس كما أنه لا يجوز اقتداء كل من الثلاثة بالآخر مسألة لا يحوط عدم اقتداء بمصلي العيدين بمصلي الاستسقاء وكذا العكس وإن اتفقوا في النظم مسألة أقل عدد تغفد به الجماعة في غير الجمعة والعيد اثنان أحدهما الإمام سواء كان المأموم رجلاً أو امرأة بل وصياً ميمراً على الأقوى وآما في الجمعة والعيد فلا تغفد إلا بمقتضى أحدهما الإمام مسألة لا يترتب في انعقاد الجماعة في غير الجمعة والعيدين نية الإمام بالجماعة والإمامة فلو لم ينوها مع اقتداء غيره به تحققت الجماعة سواء كان الإمام ملتفتاً لاقتداء الغير به أم لا نعم حصول الثواب في حق موقوف على نية الإمامة وآما المأموم فلا بد له من نية الإيتام فلو لم ينو له تحققت الجماعة في حقه وإن تابع في الأقوال والأفعال وح فان اتى بجميع ما يجب على المفرد صحت صلوته والآ فلا وكذا يجب هذه الإمامة كلاهما على أشكال بل لا يحوط ترك الجماعة في صلوة الطرف ح ط لا يترك ح ط بل وفيها أيضاً نعم يعتبر فيهما العلم بصيرة و صلوة جماعة بنية المأمومين الإيتام به ولعل هذا هو المناس في ثبت نواها أيضاً لنية الإمام إذ ليست هي ما تحصل له بقضاء أيها ح ط بروجدي مدلل العالي

فيه تامل الفصح انتهى
في أصل مشروع الجماعة
في صلوة النوافل أشكال
الفصح لا يترك هذا
الفصح فيه أشكال كات
الفصح اصطهبات
لا بأس بالاعتداء فيها
من يصلي الفرض أداء
كان أم قضاء دون
الاقتداء بمن يصليها
قضاء احتياطاً واستجاباً
لا العادة مطلقاً على
الأقوى ح ط
فيه أشكال بل منع ح ط
لا يخلو عن أشكال ح ط
لا يترك ح ط مدلل العالي
لا يخلو في أفضل ح ط
بالأقوى ح ط
غيره لو قلنا بغيره
عبادة ح ط مدلل
عبادة الإمامة لا يخلو
مستأنس لأشكال أدب
في غير اختيار الإمام
تعلق بقدر التقدير جابد
لظاهر كفاية وفوق الإمام
فلا يترتب صحت على الجماعة
بغيره من غير أن يكون
في حق من يفتي بغيره
في حق من يفتي بغيره

في احكام الجماعة

٢٤٣٦

فلو توى الاقتداء باثنين ولو كانا متقارنين في الاقوال والافعال لم تصح جماعة وتصح فرادى ان^ط في
 بما يجب على المفرد ولم يقصد التشريع ويجب عليه تعيين الامام بالاسم والوصف او الاشارة الدينية
 او الخارجية فيكفي تعيين الاجمال كنية الاقتداء بهذا الحاضر او بمن يخبره في صلوة مثلاً من الامة
 الموجودين او بخود ذلك ولو توى الاقتداء باحد هذين او احدهما لم تصح جماعة وان كان من قصد
 تعيين احدهما بعد ذلك الاثناء او بعد الفراغ مسئلة لا يجوز الاقتداء بالمأموم فيشترط ان
 لا يكون امامه مأموراً بالغير مسئلة لو شك في انه توى الايتام ام لا بنى على العدم وان منفردا وان
 علم انه قام بنية الدخول في الجماعة نعم لو ظهر عليه احوال الايتام كالانصات ونحوه فالاقوى عند^ط الانفا
 وبحق احكام الجماعة وان كان الاحوط الا تمام منفردا واما اذا كان فاديا للجماعة وراى نفس مقتديا
 شك في انه من اول الصلوة توى الانفراد او الجماعة فالامر سهل مسئلة اذا توى الاقتداء شخص على
 انه زيد فبان انه عمر وفان لم يكن عمر عادلا بطلت جماعته وصلوته ايضا اذا تزل القرائة او اتي بما يخالف
 صلوة المفرد والاصح^ط على الاقوى ان الفتنة في الاثناء ولم يقع منه ما ينافي صلوة المفرد اتم منفردا
 وان كان عمر وايضا عادلا في المسئلة صورنا احديهما ان يكون قصد الاقتداء بزيد وتحيل ان الحاضر هو
 زيد وفي هذه الصورة تبطل جماعته وصلوته ايضا ان خالف صلوة المفرد الثانية ان يكون قصد
 الاقتداء بهذا الحاضر ولكن تحيل انه زيد فبان انه عمر وفي هذه الصورة الاقوى صحة جماعته وصلوة
 فالمناط ما قصد لا ما تحيل من باب الاشتباه في التطبيق مسئلة اذا صلى اثنان وبعد الفراغ علم
 ان نية كل منهما الامامة لاخر صح صلواتهما اما لو علم ان نية كل منهما الايتام بالآخر استأنف كل منهما
 الصلوة اذا كانت مخالفة لصلوة المفرد ولو شك فيهما ضمهما فالاحوط الاستيناف وان كان الاقوى^ط الصحة
 اذا كان الشك بعد الفراغ او قبله مع نية الانفراد بعد الشك مسئلة الاقوى والاحوط عدم نقل
 نيته من امام الى امام اخر اختيارا وان كان الاخر افضل وارجح نعم لو عرض للامام ما يمنع من اتمام صلوة من
 مروت او خبث او غناء او صد وحديث بل ولتذكر حد سائر جاز للاميين تقديم امام اخر واطم^ط الصلوة^ط
 صحتها فرادى في غاية الاشكال وكذا في كل مورد توى الايتام ولا يحصل لفقد شرط من شروط ج^ط يقتصر في
 عدم الالتفات كونه مشتغلا بنى بما هو وظيفته المأموم ج^ط تقدم الغافل اشكال وكذا ما بعد ج^ط بل مضم
 على الاحوط بل لا يغفل من قوة ج^ط من انفسهم ان يستنبط الامام واحدا منهم ج^ط بوجوه في مد^ط

لا ينزل هذا الاحتياط
 الفتح مطبعا تات
 منهم لا مقام على الاحوط
 كما ان في الاحوط في
 الصورة الثانية قصد
 الانفراد ج^ط مطبعا
 لا ينكر ج^ط
 لا يغفل عن الاشكال
 سواء الفتنة في الاثناء
 او بعد الصلوة ج^ط
 في اقرانته اشكال نعم
 هو الاحوط ج^ط
 منهم لا مطلقا على
 الاحوط ج^ط
 مد ظله
 اعلا

بل لا قوتى ذلك لو عرض له ما يمنعه من اتمامها بخلافه لو صار فرضه الجلوس حيث لا يجوز البقاء على
 الاقتداء به لما يأتى من عدم جواز اتيان القائم بالقاعد ^{مسألة} لا يجوز للفرد العدل الى اتيان في
 الاثناء ^{مسألة} يجوز العدل من ^طالايام الى ^طالانفراد ولو اختار في جميع احوال الصلوة على الاقوى
 وان كان ذلك من نية في اول الصلوة لكن لا حوط عدم العدل الى الضرورة ولو دينوية خصوصاً في الصلوة
 الثانية ^{مسألة} اذا نوى الانفراد بعد قراءة الامام قبل الدخول في الركوع لا يجب عليه القراءة بل لو كان
 في اثناء القراءة يكفي بعد نية قرأته ما بقي منها وان كان الاحوط استئناها خصوصاً اذا كان في الاثناء
^{مسألة} اذا ادرك الامام ركعاً يجوز له اتيان الركوع معه ثم العدل الى الانفراد اختياراً وان كان
 الاحوط ترك العدل وحضوراً اذا كان ذلك غرضه ^{مسألة} اذا نوى الانفراد بعد قراءة
 الامام وانتهى صلوة فنوى الاقتداء به في صلوة اخرى قبل ان يركع الامام في تلك الركعة او حال كونه في
 الركوع من تلك الركعة جاز ولكنه خلاف الاحتياط ^{مسألة} لو نوى الانفراد في الاثناء لا يجوز له ^{لعود}
 الى اتيان نعم لو تردد في الانفراد وعدمه ثم غزم على عدم الانفراد صح بل لا يبعد جواز العود اذا كان بعد
 نية الانفراد بلا فصل وان كان الاحوط عدم العود مطلقاً ^{مسألة} لو شك في انه عدل الى الانفراد ام لا بنية
 على عدمه ^{مسألة} لا يعتبر في صحة الجماعة قصد القرية من حيث الجماعة بل يكفي قصد القرية في اصل ^{الصلوة}
 فلو كان قصد الامام من الجماعة المجاهد او مطلب اخر ديني ولكن كان قاصداً للقرية في اصل الصلوة صح وكذا
 اذا كان قصد المأموم من الجماعة سهولة الامر عليه او الفرار من الوسوسة او الشك او من غير تعلل القراءة او
 نحو ذلك من الاعراض الدينية صح صلوة مع كونه قاصداً للقرية فيها نعم لا يترتب ثواب الجماعة الا بقصد
 القرية فيها ^{مسألة} اذا نوى الاقتداء بمن يصلي صلوة لا يجوز الاقتداء فيها سهواً او جهلاً كما اذا كانت
 نافلة او صلوة الايات مثلاً فان تذكر قبل الايتان ببيان في صلوة المفرد عدل الى الانفراد وصحت وكذا
 تقع اذا تذكر بعد الفراغ ولم يخالف صلوة المفرد وبطلت ^{مسألة} اذا لم يدرك الامام الا في
 الركوع او ادركه في اول الركعة او في اثنائها او قبل الركوع فلم يدخل في الصلوة الى ان ركع جاز له

في تحقق الجماعة مع هذه
 النية اشكال فلا يترك
 الاحتياط ترك هذه
 نية الفاح مد ظله
 لا يترك في الصورتين
 الفصح اصطهبات
 هذا الاحتياط لا يترك
 بل لا يخلو عن القوة
 الاحوط للامام والمأموم
 قصد القرية والحق
 المذكورات ببارضائه
 العبادات الفصح مد ظله

لو لم يتعين عليه اتيان
 والا يتكلم العدول
 لم يظهر وجه حسم
 الاقوى حسم ما نقل
 مشكل غاية الاشكال
 في سلمه قبل اتمام
 الرجال حسم مد ظله
 العالي

^ط هذه المسئلة عندى في غاية الاشكال فالاحوط الاقتضاد على موارد الضرورة ح ط بروجردى مد ظله
^ط تقدم الاشكال فيه وكذا ما بعد ح ط لا يترك في موارد تحقق الانفراد ح ط هذا في الاشكال ح ط
^ط وفيه صلوة لم يجمع الى فقد الانفراد كترتد ح ط تحت اخل اشكال ح ط بروجردى مد ظله الاشكال

جازه الدخول مع وخطب ركعة وهو منتهى ما تدرك به الركعة في ابتداء الجماعة على الأقوى بشرط أن
يصل إلى حد الركوع قبل رفع الإمام رأسه إن كان بعد فراغه من الذكر على الأقوى فلا يدركها إذا أدركه
بعد رفع رأسه بل وكذا لو وصل المأموم إلى الركوع بعد شروع الإمام في رفع الرأس وإن لم يخرج بعد
عزخته على الأحوط وبالجمل أدراك الركعة في ابتداء الجماعة يتوقف على أدراك ركوع الإمام قبل الشروع في
رفع رأسه وأما في الركعات الأخيرة فلا نص في أدراك الركوع مع الإمام بأن ركع بعد رفع رأسه بل بعد دخوله
في السجود أيضا هذا إذا دخل في الجماعة بعد ركوع الإمام وأما إذا دخل فيها من أول الركعة أو أثناءها وانفقائه
تأخر عن الإمام في الركوع فالظاهر صحة صلاته وجماعته فمأهول المشهور من أنه لا بد من أدراك ركوع الإمام في
الركعة الأولى للمأموم في ابتداء الجماعة والآلة يجب له ركعة مخففة مما إذا دخل في الجماعة في حال ركوع الإمام
أو قبله بعد تمام القراءة لا فيما إذا دخل فيها من أول الركعة أو أثناءها وإن صرح بعضهم بالتعيم ولكن
الأحوط الإتمام وإعادة مسئلة لو ركع تجل أدراك الإمام وكما لو لم يدرك بطلت صلاته بل
وكذا لو شك في أدراكه وعدمه والأحوط في صورة الشك الإتمام وإعادة العدل إلى النافلة والإتمام
ثم الحق في الركعة الأخرى مسئلة الأحوط عدم الدخول مع الأئمة إن كان باء أدراك ركوع الإمام وإن
كان الأقوى جوازه مع الاختال وح فان أدرك تحت والأبطلت مسئلة لو نوى وكبر فرفع الإمام
رأسه قبل أن يركع أو قبل أن يصل إلى حد الركوع لزمه الانفراد واشتراط الإمام قائما إلى الركعة الأخرى
الأولى له إذا ابطى الإمام بحيث يلزم الخروج عرضا في الاقتداء ولو علم قبل أن يكبر للأحوط عدم
أدراك ركوع الإمام لا يسجد جوازه دخوله واشتراطه في قيام الإمام للركعة الثانية مع عدم فصل يوجب
صدق القدوة وإن كان الأحوط عدم مسئلة إذا أدرك الإمام وهو في تشهد الأخير يجوز له الدخول
معه بأن ينوي يكبر ثم يجلس معه وبتشهد فإذا سلم الإمام يقوم فيصلي من غير استئناف للنية والتكبير
يحصل له بذلك فضل الجماعة وإن لم يحصل له ركعة مسئلة إذا أدرك الإمام في السجدة الأولى أو الثانية
من الركعة الأخيرة وأراد أدراك فضل الجماعة نوى وكبر وسجد معه السجدة أو السجدةتين وتشهد ثم يقوم بعد
هذا إذا كان أدرك مع القيام قبل الركوع فانفق تأخره عنه في الركوع وأما إذا لم يدركها مع الجماعة بعد السجدة الثانية
عن القيام إلا اللاحقة فلم يدرك الإمام إلا بعد رفع الرأس من الركوع فكونه كذلك الركعة مثل السجدة والأحوط الانفراد
إن أمكن حط الأخطأ إن ينوي المتابعة للإمام فيما بقي من انفاص صلاته ويكبر إذا كان رجاء لدرك ثواب الجماعة وأما إذا
نوى الصلوة وكبر للاقتراح فلا يلزم الاحتياط بالإتمام ثم إعادة حط

الظاهر عدم اختصاص هذا
الحكم بابتداء الجماعة بل يطرد
في بقية الركعات أيضا
أدراك المأموم لكل واحد
منها على أن يدرك الإمام
من أول قيامه لتلك الركعة
إلى أخرجه من ركوعه فإن
أدركه عند اشتغاله بالقرآن
أو البيع أو في الفوت
فقد أدرك تلك الركعة
ولو مع عدم أدراك الركوع
لرجام ونحوه سواء كان
ذلك في الركعة الأولى
من صلوة المأموم أو في
سائر ركعاتها ولو بقي
المأموم في سجدة الركعة
الأولى مثلا لرجام أو غيره
إلى أن ركع الإمام في الثانية
فإن أدركه في ركوعه فقد
أدرك تلك الركعة ولا يفتقر
فائته وله أن يفرغ أو ينظر
فالثمة الإمام ويكون ثمة
له فلا فرق بين الركعة
الأولى من صلوة المأموم
وسائر ركعاتها في شيء من
الحسين جزم بل على الأقوى
بشرط أن يكون قد أدركه
قبل ركوعه بل قبل تكبيره
عند اشتغاله بالقرآن أو
البيع أو في الفوت من دون
فرق ذلك بين السجدة الأولى
من صلوة المأموم أو غيرها
بقدمه أو بعده أو غير ذلك
نحوه

تسليم الامام يستأن الصلوة ولا يكفي بتلك النية والتكبير ولكن الاحوط اتمام الاولى بالتكبير
 الاول ثم الاستئناف بالاعاءة مسئلة ٢ اذا حضر المأموم الجماعة فرأى الامام ركعا وخاف ان يرفع
 الامام راسه من التحنن بالصف فوي وكبر في موضعه وركع ثم مشى في ركوعه او بعده او في سجوده او بعده
 او بين السجدةين او بعدهما او حال القيام الثانية الى الصف سواء كان لطلب المكالم افضل او للفراغ عن كراهة
 الوقوف في صف وحده او غير ذلك سواء كان المشي الى الامام او الخلف او احد الجانبين بشرط ان لا يستلزم
 الانحراف عن القبلة وان لا يكون هناك مانع اخر من حائل او علو او نحو ذلك نعم لا يضر البعد الذي لا يقصر
 حال الاختيار على الاقوى اذا صدق معه القدوة وان كان الاحوط اعتبار هذا ايضا والاقوى عدم وجوب
 حجر الحكين حال المشي بل له المشي متخطيا على وجه لا تنحى صرة الصلوة والاحوط ترك الاشتغال بالقرآن والذكر
 الواجب او غيرهما مما يقرب فيه الطمأنينة حاله ولا فرق في ذلك بين المجد غير فصل شرط في الجماعة
 الى ما مر في المسائل المقدمة ام واحد هان لا يكون بين الامام والمأموم حائل يمنع عن مشاهدته وكذا بين
 بعض المأمومين مع الاخرين يكون واسطة في اتصاله بالامام كمن في صفه من طرف الامام او قدامه اذا
 لم يكن في صفه من يتصل بالامام فلو كان حائل ولو في بعض احوال الصلوة من قيام او قعود او ركوع او سجود
 بطلت الجماعة من غير فرق في الحائل بين كونه جدارا او غيره ولو شخص انسان لم يكن مأموماً نعم انما يقرب
 ذلك اذا كان المأموم رجلا اما المرأة فلا بأس بالحائل بينها وبين الامام او غيره من المأمومين مع كون
 الامام رجلا بشرط ان تتمكن من المتابعة بان تكون عالة باحوال الامام من القيام والركوع والسجود ونحوها
 مع ان الاحوط فيها ايضا عدم الحائل هذا واما اذا كان الامام امرأة ايضا فالحكم كما في الرجل الثاني
 ان لا يكون موقف الامام اعلى من موقف المأمومين علوا معتد به دفعا لا لاني ونحوها لا اعتدادا
 على الاصح من غير فرق بين المأموم الاعمى والبصير والرجل والمرأة ولا بأس بغير المعتد به مما هو دون
 الشبر ولا بالعلو الاعتدالي حيث يكون العلو فيه تدنيا على وجه لا ينافي صدا انبساط الارض واما
 اذا كان مثل الجبل فالاحوط ملاحظة قد الشرف ولا بأس بعلو المأموم على الامام ولو بكثير السادس ان لا
 الظاهر ان هذا الحكم استثناء من كراهة الوقوف منفردا عن الصف فقط فلا بد من تحقق جميع شروط الجماعة
 في حق عدم البعد ح ط القدور بالشبر لا دليل عليه بعد خلاف النسخ في الحديث نعم لا بأس بالعلو اليدير الذي لا
 يعتد به ح ط بشرط ان لا يكون بحيث لا يصدق معه الاجتماع ح ط ووجهي مدخل الشرف

لا يترك الفرج
لا يترك كما في الفرج
بل الأقوى حسم
لوعرض البعد أو
الحائل أو غيرها من
موانع الجماعة في
الاشاء لزومها
القهر ولا تقود
القدرة بارتفاعه
على الأقوى حسم
مد ظله
الغالب

الأحوط عدم وكذا الحال إذا زادت الصفوف إلى باب المسجد فاقتدى من في خارج المسجد مقابل للباب
ورفع الصف من جانب فان الأقوى تحت صلوة الجمع وكان الأحوط عدم بالنسبة إلى الجانبين ^{مسألة}
لا يصح اقتداء من بين الأسطوانة مع وجود الحائل بينه وبين من تقدمه إلا إذا كان متصلاً بمن لم يغفل ^{سطوة}
بينهم كما أنه يصح إذا لم يتصل بمن لا حائل له لكن لم يكن بينه وبين من تقدمه حائل مانع ^{مسألة} لو تجدد الحائل في
الاشاء فالأقوى بطلان الجماعة ويصير منفرداً ^{مسألة} لو دخل في الصلوة مع وجود الحائل جاهلاً به
لعمى أو نحوه لم تصح جماعة فان التفت قبل أن يعمل ما ينافي صلوة المنفرد أو منفرداً أو أطلت ^{مسألة} لا
بأس بالحائل الغير المستقر ودر شخص من انسان أو حيوان أو غير ذلك نعم إذا انقضت المارة لا يجوز وان كان ^{غير}
مستقرين لاستقرار المنع ^{مسألة} الوشك في حد الحائل في الاشاء بنى على عدمه كذا الوشك قبل
الدخول في الصلوة في حدوثه بعد سبق عدمه وأما الوشك في وجوده وعدمه مع عدم سبق عدمه فالظاهر
عدم جواز الدخول ^{مسألة} مع الاطمینان بعدمه ^{مسألة} إذا كان الحائل مما لا يمنع عن المشاهدة حال القيام
ولكن يمنع عنها حال الركوع أو حال الجلوس والمفروض ذواله حال الركوع أو الجلوس هل يجوز معه الدخول في
الصلوة فيه وجهان والأحوط كونه مانعاً من الأول وكذا العكس لصحة وجود الحائل بينه وبين الإمام ^{مسألة}
إذا تمت صلوة الصف المقدم وكانوا جالسين في مكانهم اشكل بالنسبة إلى الصف المتأخر كونهم حائليين
غير مصليين نعم إذا قاموا بعد الاتمام بلا فصل ودخلوا مع الإمام في صلوة أخرى لا يعيد بقاء قلوة المتأخرين
^{مسألة} الثوب الرقيق الذي يرى الشئ من وراءه حائل لا يجوز معه الاقتداء ^{مسألة} إذا كان اهل ^{لصف}
الاشاء تحت غير الصف الأول متفرقين بان كان بين بعضهم مع البعض فضل ازيد من الخطوة التي تملأ الفرج
فان لم يكن قدماهم من ليس بينهم وبينه البعد المانع ولم يكن إلى جانبهم ايضاً منصلاً بهم من ليس بينهم وبين
من تشد البعد المانع لم يصح اقتداءهم ^{مسألة} والأصح وأما الصف الأول فلا بد فيه من عدم الفصل بين
اهل صفه لا يصح اقتداء من بعد عن الإمام وعن المأموم من طرف الإمام بالبعد المانع ^{مسألة} لو تجدد
البعد في اشاء الصلوة بطلت الجماعة وصار منفرداً وان لم يلفت وبقي على نيته الاقتداء فان اتى بما
ينافي صلوة المنفرد من زيادة ركوع مثلاً للمتابعة أو نحو ذلك بطلت صلوة ^{مسألة} والأصح ^{مسألة}
ان يني لا يحد بحد تجدد ولا انقضى صلوة وانقاده فمهر مع كونه نادياً للقدوة ^{مسألة} لا يملك البطلان لا غلظ
وجوده كذا في المسئلة الثالثة ^{مسألة} استخاض الحائل تأمل حاكمه ^{مسألة} فمقدّم الحائل وقد تقدم

اذا انتهت صلاة الصف المتقدم من حجة كونهم مقصرون او عدلوا الى الافراد فالا فري بطلان
 اقتداء المتأخر للبعد الا اذا عاد المتقدم الى الجماعة بلا فصل كما ان الامر كذلك من حجة الحيلولة ايضا
 على ما مر مسئلة الفصل لعدم دخول الصف المتقدم في الصلاة لانه بعد كونهم مقصرين للحاق بخير
 لاهل الصف المتأخر الاحرام قبل احرام المتقدم وان كان الا حولا ذلك كما ان الامر كذلك من حيث الحيلولة
 على ما سبق مسئلة اذا علم بطلان صلاة الصف المتقدم بطل جماعة المتأخر من حجة الفصل او الحيلولة وان
 كانوا غير ملتفتين للبطلان نعم مع الجملة بل جاز لهم تحمل على الصلح ولا يفر كما لا يفر فصلهم اذا كانت صلواتهم
 صحيحة بحجبتهم وان كانت باطلة بحجبتهم تقيد الصف المتأخر مسئلة لا يفر الفصل بالصحة الميزة لا يفر
 بطلان صلواته مسئلة اذا شك في حدث البعد الاثناء بنى على عدمه وان شك في تحققه من الاول واجب
 احواله انه ان يكون مسبوقا بالقرب كما اذا كان قريبا من الامام الذي يريد ان يات به فثلك انه تقدم
 عن مكانه ام لا مسئلة اذا تقدم المأموم على الامام في اثناء الصلاة سهوا او جهلا او اضطرارا صار منفردا
 ولا يجوز له تحديد الاقتداء نعم لو عاد بلا فصل لا يبعد بقاء قدوته مسئلة يجوز على الاقوى الجماعة
 بالاستدارة حول الكعبة والاحوط عدم تقدم المأموم على الامام بحج الدائرة واحتماله عند قربته مع
 ذلك الى الكعبة ولحوط من ذلك تقدم الامام بحج الدائرة وقربته مع ذلك الى الكعبة فصل في
 احكام الجماعة مسئلة الاحوط ترك المأموم القراءة في الركعتين الاوليين من الاخفائية اذا كان
 فيهما مع الامام وان كان الاقوى يجوز مع الكراهة وليستحب مع الترك ان يشغل بالتبليغ والتحميد والصلاة
 على محمد وآله وآله في الاوليين من الجهرية فان سمع صوت الامام ولو همهمة وجب عليه ترك القراءة بل
 الاحوط والاولى الانصات وان كان الاقوى جاز الاستغناء بالذكر ونحوه وآه اذا لم يسمع حتى اطمئنت
 جاز له القراءة بل الاستحباب اقوى لكن الاحوط القراءة يقصد القرينة المطلقة لا بنيت الجزئية وان كان الاقوى
 يجوز بقصد الجزئية ايضا وآه في الاخيرتين من الاخفائية او الجهرية هو كالقراءة وجوب القراءة او
 التبليغ اخير ابنيها سواء قرأ الامام فيهما او اتى بالتبليغ سمع قرائته او لم يسمع مسئلة لا فرق في
 عدم التماع بين ان يكون من حجة البعد ومن حجة كون المأموم اعم او من حجة كثرة الاصوات ونحو ذلك
 هتيا قريبا من العمل واقفين على هيئة المصلح ط بلامطلقا على الاحوط ح ط حكمة حكم بخلافه حال وقد
 ترجح ما محل تأمل ح ط لا يترك هذا الاحتياط ح ط بروجدي مد ط العالف

ومشرفين على الاحرام
 كما مر الف ح مد ط
 لا يترك الف ح مد ط
 تقدم ان لا يجد
 على الاقوى ح
 اذا كان من الهمية
 القرب على الاحوط
 ح
 الا مفرده بقاضا
 كما مر في فائده ح
 لا يترك ح مد ط
 العالف

في احكام الجماعة

٢٧١

التجويد بان يأتى بالذكر ثم يتابع وبعد المتابعة ايضا يأتى به ولو ترك المتابعة عمدا او سهوا لا تبطل
 صلوة وان اتم في صورة العمد نعم لو كان ركوعه قبل الامام في حال قرأته فالأحوط البطلان مع ترك
 المتابعة كما ان لا قوى ان كان ركوعه قبل الامام عمدا في حال قرأته لكن البطلان لا يتحقق من جهة ترك
 القراءة وترك بدلها وهو قراءة الامام كما ان لو رفع رأسه عمدا قبل الامام وقبل الذكر الواجب بطلت صلوة
 من جهة ترك الذكر ^{مسألة} لا يجب تأخير المأموم او مقارنته مع الامام في الاقوال فلا تجب فيها المتابعة
 الواجب منها والمندوب المسموع منها من الامام وغير المسموع وان كان الاحوط التأخير خصوصا مع التامع خصوصا
 في التسليم وعلى اتم حال لو تعذر تسليم قبل الامام لم تبطل صلوة ولو كان سهوا لا يجب إعادة بعد تسليم الامام هذا
 كله في غير تكبير الاحرام واما فيها فلا يجوز التقدم على الامام بل الاحوط تأخير عنه بمعنى ان لا يشرع فيها الا بعد
 فراغ الامام منها وان كان في وجوبه تأمل ^{مسألة} الواجب قبل الامام سهوا او بزرع ان كبر كان منفردا فان اراد
 الجماعة عد الى السانلة وانماها وقطعها ^{مسألة} لا يجوز للمأموم ان ياتي بذكر الركوع والتجويد ازيد من الامام
 وكذا اذا ترك بعض الاذكار المستحبة بحوزة الايتان بها مثل تكبير الركوع والتجويد بحول الله وقوته ونحو ذلك
^{مسألة} اذا ترك الامام جلة الاستراحة لعدم كونهما واجبة عند لا يجوز للمأموم الذي يتقدم من يوجبها او
 يقول بالاجتباط الوجوب ان يتركها وكذا اذا اقتصر في التبع على مرة مع كون المأموم مقلدا لمن يجب التبع
 هكذا ^{مسألة} اذا ركع المأموم ثم رأى الامام يقف في ركعة لا تقف فيها يجب عليه العود الى القيام
 لكن يترك القنوت وكذا لو راد جالسا يتشهد في غير محله وجب عليه الجلوس معه لكن لا يتشهد معه
 هكذا في نظائر هذا ذلك ^{مسألة} لا يتحمل الامام عن المأموم شيئا من افعال الصلوة غير القراءة
 في الاولتين اذا اتم به فيها واما في الاخيرتين فلا يتجمل عنه بل يجب عليه بنفسه ان يقرأ الحمد او يأتى
 بالنسب كما وان قرأ الامام فيها وسمع قرأته واذا لم يركب الاولتين مع الامام وجب عليه القراءة
 فيها الا انها اولتا صلوة وان لم يمهله الامام لا تماها اقتصر على الحمد وترك الصلوة وركع معه
 اما اذا اعجله عن الحمد ايضا فالأحوط انما هما والحق به في التجويد وقصد الانفراد ويجوز له قطع
 المتابعة بعد ما تركها فتعد الايتان بالذكر في غاية الاشكال اللهم الا ان ياتي بواحدة من غيرهما
 عزاجا ان تركها عمدا وكان يدرك شأنا من قراءة الامام لو تابعه في تلاوته مع التامع والعلو حقه في المسألة
 اذا اعجل بالمتابعة في افعال اخرى ما هذا عند ارباب الروح ولكن ينسب معه الاحتياط لا ما رده ايضا حقه

وان كان الاحوط الاعا
 والايان بعد في
 التبع الفصح اسطهبا
 في اصل جواز الاقراء
 في امثال ذلك اشكال
 الفصح اسطهبا ناته
 هذا هو الاحوط الفصح
 بل الاحوط جزم مدقلا
 لكن في ادراك فضل الجماعة
 في تمام التسليم او كون
 من لا يقرأ في التسليم
 اشكال جزم مدقلا
 صحة الاقراء في امثال
 ذلك لا يخفى عن الاشكال
 جزم
 هذا هو الاحوط جزم
 مدقلا
 العالي

في أحكام الجماعة

٢٧٢

قد مر أن الإتمام قصد
الأفراد أو الطائفة
هذا الاحتياج لا يترك
فيه أشكال أو طائفة
الصلوة إذا اخل بها هو
وظيفة المفرد الفاعل
في الجملة بالحكم أشكال
الفاعل اصطفايا في
فيه تأمل الفاعل
الأحوط بقصد الأفراد
مع عدم الإمكان في
النتيجة الآتية أو عدم
التحقق في الركوع وان
يخرج في سجود الفاعل
وقد عرفت ما هو الاحتياج
فيها اصطفايا مدظلة
نقد أن الأحوط جم
لا يترك جم مدظلة
لو كان جاهلا بالحكم فإ
الأحوط إعادة جم

الحمد والركوع معه لكن في هذا لا يترك الاحتياط بإعادة الصلوة ^{مسألة} إذا أدرك الإمام في الركعة
الثانية تحمل عنه القراءة فيها ووجب عليه القراءة في ثالثة الإمام الثانية له ويتابعه الصوت في الأولى منه
وفي التشهد الأحوط الجماعة فيه كما أن الأحوط التبليغ عوض التشهد إن كان الأقوى جواز التشهد بل استحبابه
أيضا وإذا أهمله الإمام في الثانية للقلعة والتوردة والقوت أي بها وإن لم يمهله ترك الصوت وإن لم يمهله
للتوردة تركها وإن لم يمهله لا تمام الفاتحة أيضا فالحال كالمسئلة المقدمة من أنه يتمها ويلحق الإمام في السجدة
أو ينوي الأفراد أو يقطعها ويركع مع الإمام ويتم الصلوة ويعيدها ^{مسألة} المراد بعدم إكمال الإمام
المجوز لترك التوردة ركوعه قبل شروع المأموم فيها أو قبل إتمامها وإن أمكنه إتمامها قبل رفع رأسه من الركوع
فيجوز تركها بمجرد دخوله في الركوع ولا يجب الصبر إلى آخره وإن كان الأحوط قرائتها ما لم يخف فوت اللحن في الركوع
رفع الأظفار بعد رفع رأسه قبل إتمامها لا يتركها ولا يقطعها ^{مسألة} إذا اعتقد المأموم إكمال الإمام
له في قرائته فقرطها ولم يدركه ركوعه لا تبطل صلواته بل الظاهر عدم البطلان إذا اعتقد ذلك بل إذا اعتقد الإتيان
بالصوت مع علمه بعد ذلك ركوع الإمام فالظاهر عدم البطلان ^{مسألة} يجب الإخفاء في القراءة خلف الإمام و
إن كانت الصلوة هجرية سواء كان في القراءة الاستجابية كلمة الأولى مع عدم سماع صوت الإمام أو الوجوه
كما إذا كان مسبوقا بركعة أو كعبين ولو جهرا ^{مسألة} أو ناسيا لم تبطل صلواته نعم لا يبعد استحباب الجهر بالبسملة
كلمة سائر مراد وجوب الإخفات ^{مسألة} المأموم المبركة يجب عليه التشهد في الثانية من الثانية
للإمام فيختلف عن الإمام ويتشهد ثم يلحقه في القيام أو في الركوع إذا لم يمهله للتبليغ فيأتي بها ويكفي بالمرة ^{مسألة}
في الركوع أو السجود وكذا يجب عليه التخلف عنه في كل فعل وحب عليه من الإمام من ركوع أو سجود أو نحوها فيقبل
ثم يلحقه لا ما عرفت من القراءة في الأولى ^{مسألة} إذا أدرك المأموم الإمام في الأخيرتين فدخل في الصلاة
معه قبل ركوعه وحب عليه قراءة الفاتحة والتوردة إذا أهملها أو ألقاها الفاتحة على ما قرأ ولو علم أنه لو دخل معه
لم يمهله تمام الفاتحة أيضا فالأحوط عدم الأحوام الأبعد ركوعه فيخرج ويركع معه وليس عليه الفاتحة
حينئذ ^{مسألة} إذا حضر المأموم الجماعة ولم يدرك الإمام في الأوليين والأخيرتين قرأ الحمد والتوردة
بقصد القرينة فإن تبين كونه في الأخيرتين وقصدت محلها وإن تبين كونه في الأوليين لا يضر ذلك
^{مسألة} إذا تخيل أن الإمام في الأوليين فترك القراءة ثم تبين أن في الأخيرتين فأنكأ في
تقدم أن أدركه في الأخيرتين فكانت حاله جاهلا بما كان عليه الاستحباب لا يضره ذلك ولا يضره ما عرفت

الركوع قرء ولو احدى فقط وحقق وان كانت بعد صحت صلوة واذا اختلفت في احد الاخيرتين فقرئت في
 كون في الاولين فلا بأس ولو تبيين في اثباتها لا يجب لها مسئلة اذا كان مستغلا بالنافلة فاقب
 وخاف من اتمامها عدم ادراك الجماعة ولو كان بفوت الركعة الاولى منها حال قطعها بل استحب ذلك ولو قبل
 اتمام الامام للصلوة ولو كان مستغلا بالفريضة منفردا وخاف من اتمامها فوات الجماعة استحب العدل
 لها الى النافلة واماها ركعتين اذا لم يتجاوز محل العدل بان دخل في ركوع الثالثة بل لا حوط عدم
 اذا قام للثالثة وان لم يدخل في ركوعها ولو خاف من اتمامها ركعتين فوات الجماعة ولو الركعة الاولى منها جاز
 له القطع بعد العدل الى النافلة على الاقوى وان كان الاحوط عدم قطعها بل اتمامها ركعتين وان استلزم
 ذلك عدم ادراك الجماعة في ركعة او ركعتين بل لم يعلم عدم ادراكها اصلا اذا عدل الى النافلة وتمامه الاولى
 والاحوط عدم العدل وتمام الفريضة ثم اعادتها جماعة ان ارادوا ومن مسئلة الظاهر عدم الفرق في
 جواز العدل من الفريضة الى النافلة لادراك الجماعة بين كون الفريضة استغلا لثانيتها او غيرها ولكن قيل
 بالاختصاص بغير الثانيتها مسئلة لو قام المأموم مع الامام الى الركعة الثانية والثالثة مثلا فذكر ترك
 من الركعة السابقة سجدة او سجدين او تشهد او نحو ذلك جبه العود للنداء وح فان لم يخرج عن صديق
 الاقتداء وهيئة الجماعة عرفا فيبقى عليه الاقتداء والافقوى لانفراد مسئلة يجوز للمأموم الاقتداء
 بالتكبيرات التي لا فتاحية قبل تحريم الامام ثم الاتيان بتكبير الاحرام بعد احواف وان كان الامام قد راى
 لها مسئلة يجوز اقتداء احد المجتهدين او المقلدين او المختلفين بالآخر مع اختلافهما في المسائل الفنية
 المتعلقة بالصلوة اذا لم يستعمل محل الخلاف واتخذ في العمل مثلا اذا كان راي احدهما جهاذا والتقدير
 وجوب التوبة وراى الآخر عدم وجوبها يجوز اقتداء الاول بالثاني اذا قرطا وان لم يوجها وكذا اذا كان
 احدهما يرى وجوب تكبير الركوع اوجبة لا سريحة او ثلث مرات في التيمم في الركعتين الاخيرتين يجوز
 له الاقتداء بالآخر الذي لا يرى وجوبها لكن ياتى بها بعنوان التذلل وكذا يجوز مع المخالفة في العمل ايضا
 عدم ما يتعلق بالقراءة في الركعتين الاوليين التي تتجملها الامام عن المأموم فيعمل كل على وفقر رايه نعم لا يجوز
 اقتداء من يعلم وجوب شيء بمن لا يثقده وجوبه مع فرض كونه تاركه لان المأموم ح ^ط بطلان صلوة
 هذا غير بعيد ح ^ط عليه بترك الامام ما هو واجب فقل لا يسلم العلم بطلان صلوة بعد فرض كونه مقتدا
 عدم وجوب احتياطه او بعدد نفسه الاحوط عدم الاقتداء مع ذلك في الاستدراج ووجوبه ^ط

مسألة في التحمل باحكام احوال
 الجمع اصطفايا في
 فانه ان كان الامام في
 ان المناط في حقه
 الفسخ عند الامام والحق
 المذكور في المن الاجماع
 الى الفرق بين علم المأموم
 بطلان صلوة الامام
 واقاويله على ظاهره
 لاجل قيام الدليل القوي
 المقبول المقص للطلان
 غير جازم مادة الاشكال
 فلا يترك الاحتياط به
 الاقتداء الفسخ
 اصطفايا
 يشكر جواز الاقتداء مع
 بطلان صلوة الامام
 عند المأموم كما تقدم
 ح
 منقذ
 البطلان

بطل
حجته مقعد الامام غير
مؤثر في اقتداء من يقعد
فان صلواته به لا اذا
به ليل اعران المدار في
جواز الاقتداء الصلوة
عند الامام ولو ثبت
الظاهر ان لا اثر لدار
المأموم لها في صحة الجماعة
مع انه يرى بطلان صلوة
الامام بتركها حتم
هذا الاحتياط لا يترك
في جميع الموارد التي يقعد
المأموم بحقله او اجزاء
بطلان صلوة الامام حتم
لا يترك حتم الا حوط الا
في ذلك على ما اذا علم
المأموم بجهل الامام
بوجود ذلك الشيء في
بدنه او ثوبه حتم
ان كان لا يبطل الا يغلو
عن الاشكال بل ولا ر
بعد صحة الجماعة وانها
ما يغفر فيها على اشكال فما
لوسى الامام بزيادة ركن
او نقصته حتم لو اخل
بوظائف المفرد فالاحتياط
لا يترك مع حتم مد ظله
ضعيف جدا الفتح قد
لا يترك الفتح في الاملا
تأمل نعم يجوز الاقتداء
في صورة علم المأموم بكون
الامام جاهلا بكون هذا
الشيء في بدنه او لباسه
الذي اضطرنا نافي

الامام فلا يجوز له الاقتداء به بخلاف المسائل الظنية حيث ان مقعد كل منهما حكم شرعي ظاهر في
حق فليس لواحد منهما الحكم ببطلان صلوة الاخر بل كلاهما في عرض واحد كونه حكما شرعيا واما فيما يغلو
بالقراءة في مورد تحمل الامام عن المأموم وضمانه فشكل لان الضامن مع له يخرج عن عهدته الفاعل بحسب
مقعد المضمون عنه مثلا اذا كان مقعد الامام عدا وجوب التوبة والمفروض انه تركها في كل جواز اقتداء
من يقعد وجوبها به وكذا اذا كان قراءة الامام صحيحة عنده باطلا بحسب مقعد المأموم من جهة ترك ادغام لا
او مد لازم او نحو ذلك نعم يمكن ان يقال بالصحة اذا تركها المأموم بنفسه كان قرأ التوبة في الفرض الاول او قرأ
موضع غلط الامام صحيحا بل يحتمل ان يقر ان القراءة في عهدته الامام ويكفي خروجها باعقافك من شكل فلا
يترك الاحتياط بترك الاقتداء ^{مسألة} اذا علم المأموم ببطلان صلوة الامام من جهة من الجهتين كونه على غير
وضوء او تارك الركن او نحو ذلك لا يجوز له الاقتداء به ان كان الامام مقعدا صحته من جهة التحمل والسهو او
نحو ذلك ^{مسألة} اذا راي المأموم في ثوب الامام او بدنه نجاسة غير معفوة عنها لا يعلم بها الامام لا يجب
عليه اعلامه وح فان علم ان كان سابقا لعلمها لم يثبت عليها لا يجوز له الاقتداء به لان صلواته ح بالاطلاق واقعا
ولذا يجب عليه الاعادة او القضاء اذا علم بعد الفراغ بل لا يبعد جوازه اذا لم يعلم المأموم ان الامام جاهل او ناسي
وان كان الاحوط التمسك بهذه الصلوة هذا ولو راي شيئا هو مخبر في اعتقاد المأموم بالظن الاجتهاد وليس
عند الامام او شك في انه مخبر عند الامام ام لا بان كان من المسائل الخلافية فالظاهر حوز الاقتداء مطلقا
كان الامام جاهلا او ناسيا او عالما ^{مسألة} اذا تبين بعد الصلوة كوز الامام فاسقا او كافرا او غير متطهر
وتارك الركن مع عدم ترك المأموم له او ناسيا بالنجاسة غير معفوة عنها في بدنه او ثوبه انكشف ببطلان الجماعة لكن
صلوة المأموم صحيحة اذا لم يزد ركن او نحوه مما يخل بصلوة المفرد للتابعه واذا تبين ذلك في الاثناء نوى الانفرد
ووجب عليه القراءة مع بقاء محلها وكذا لو تبين كونه امرأة ونحوها ممن لا يجوز امامته للرجال خافت او
كالبحر وغير البالغ ان قلنا بعدم صحة امامته لكن الاحوط اعادة الصلوة في هذا الفرض بل في الفرض
الاول وهو كونه فاسقا او كافرا الخ ^{مسألة} اذا نسي الامام شيئا من واجبات الصلوة ولم يعلم به المأموم
صحت صلواته حتى لو كان المنسي ركنها اذا لم يشاركه في نسيان ما يبطل به الصلوة واما اذا علم به المأموم
بل وان زاد لان ظاهر الادلة هو صحة الجماعة لا فرادى فيظهر عنها ان المصير في الجماعة هو الامام الحافظ لاجباتها
المحرز اوصافه وصلواته بالامارات والاصول وان تبين بعد مخالفتها للواقع في كبر وجهدى مد ظله

في شرائط امام الجماعة

(٢٧٥)

نهیة علیه لتدارك ان بقی محله وان لم یکن اوله یسبب او ترک تبیهه حیث انه غیر واجب علیه وجب علیه
 نية الافراد انکان المنی وکذا وقراءة في مورد تحمل الامام مع بقاء محلها بان کان قبل الركوع وان لم یکن
 رکنا ولا قراءة او كانت قراءة وکان التفات المأموم بعد فوت محل تدارکها کما بعد الدخول في الركوع فالأقوى
 جواز بقائه على الايتام وانکان الاحوط الافراد والاعادة بعد الاتمام ^{مسئلة} ٣ اذ انیتين للامام
 بطلان صلوة من جهة کونه محلاً او تدارک الشرط او جزء رکن او غیر ذلك فان کان بعد الفراغ لا یجب
 علیه اعلام المأمومين وانکان في الاثناء فالظاهر وجوبه ^{مسئلة} ٣ لا یجوز الاقتداء بامام یرى نفسه
 مجتهدا وليس یجتهد مع کونه عاملاً برأيه وکذا لا یجوز الاقتداء بتقليد لمن ليس اهلاً للتقليد اذ کان
 مقصراً في ذلك بل مطلقاً على الاحوط الا اذا علم صلوة موافقة للواقع من حیث انه یاتی بكل ما هو
 محتمل الوجه من الاجزاء والشرائط وتیر کلاً ما هو محتمل المانعة لکنه فرض یبعد لکثرة ما یعلق بالصلوة من
 المقدمات والشرائط والکیفیات وان کان انما یجمع افعالها واجزائها وبکل حمل فعلاً على الصحة مع ما
 علم منه من بطلان اجتهاده او تقليده ^{مسئلة} ٣ اذ ادخل الامام في الصلوة مقفلاً دخول الوقت والمأتم
 معتقداً له او شاک فيه لا یجوز له الايتام في الصلوة نعم اذا علم بالدخول في اثناء صلوة الامام جاز
 الايتام به لو دخل الامام نسياناً من غیر مراعاة للوقت وعل یظن غیر معتبر لا یجوز الايتام به وان علم انما
 بالدخول في الاثناء لبطلان صلوة الامام ح واقفا ولا یفقه دخول الوقت في الاثناء في هذه الصلوة
 لانه یختص بما اذا کان عالماً او ظاناً بالنظر بالمعتبر **فصل في شرائط امام الجماعة** ترتب فيه امور
 البلوغ والعقل والایمان والعدالة وان لا یكون ابن ذنا والذکرة اذا کان المأمومون وبعضهم رجلاً
 وان لا یكون قاعداً للقائمین ولا مضطجاً للقاعدین ولا من لا یحسن القراءة بعد اخراج الحرف من
 مخرجه او ابداله باخر وحذفه او یحذف الحرف في الاعراب انکان لعدم استطاعته غیر ذلك ^{مسئلة}
 لا بأس بامامة القاعد للقاعد والمضطجع لمضطجع الجالس للضبط ^{مسئلة} لا بأس بامامة المنتمين
 للمتوضی ذی الحجيرة لغيره ومستحب الجماعة من جهة العذر لغيره بل الظاهر جواز اقامة المسکون والمطون
 لغيرها فضلاً عن مثلها وکذا اقامة المستحاضة للظاهر ^{مسئلة} لا بأس بالاقتداء بمن لا یحسن
 في هذا یکتل بقصد الافراد ح ما یفهم انه لا یجوز له البقاء على العمل بل یجب علیه الاستحلاف والمخروج ح
 اولی الامر مع فرض عدم التقصیر في كلا الاستثنائین ح ما یروى مد ظله الشریف

بل لا یجوز الاقتداء به
 مطلقاً لو کان مقصراً
 و یعمل على وفی اجتهاده
 الف ح
 بل مطلقاً على الاحوط
 الف ح
 لو کان مقصراً و برتب
 الاثر على اجتهاده ليجز
 الاقتداء به مطلقاً
 ح
 ح

فيما وفي تاليها اشكال
الفتح اصطفا ناتي
في تامل الفتح فله
على الاحوط جيم مقلد
على الاحوط كما تقدم
حب
مدفلة

القرآن في غير المحل الذي يتجملها الامام عن المأموم كالركعتين الاخيرتين على الاقوى وكذا لا بأس بالايتم
من لا يحسن ما عدا القراءة من الاذكار الواجبة والمستحب التي لا يتجملها الامام عن المأموم اذا كان ذلك لعدم
استطاعته غير ذلك فمسئلة لا يجوز اامة من لا يحسن القراءة لمثله اذا اختلف في المحل الذي له يحسنه
واما اذا اختلف في المحل فلا يعبد الجواز وان كان الاحوط عدم بل لا يترك الاحتياط مع وجوب الامام المحسن
وكذا لا يعبد جواز اامة غير المحسن لمثله مع اختلاف المحل ايضا اذا قوى الافراد عند محل الاختلاف في نفسه
بقية القراءة لكن الاحوط عدم بل لا يترك مع وجود المحسن في هذه الصلوة ايضا مسئلة يجوز الاقتداء
من لا يتمكن من كمال الافصاح بالحروف او كمال التادية اذا كانتا من التمام الواجب فيها وان كان المأموم
افصح منه مسئلة لا يجب على غير المحسن الايتمام من هو محسن وان كان هو الاحوط نعم يجب على القادر على
التعلم اذا ضاق الوقت عنه كما ترسابقا مسئلة لا يجوز اامة الاخر من غير وان كان ممن لا يحسن نعم يجوز
امامة لمثله وان كان الاحوط الترتيب مع وجوبه بل لا يترك الاحتياط في هذه الصلوة مسئلة يجوز
امامة المرتثلها ولا يجوز للرجل ولا للخنثى مسئلة يجوز اامة الخنثى للثني دون الرجل بل ودون الخنثى مسئلة
يجوز اامة غير البالغ لغير البالغ مسئلة الاحوط عدم اامة الاحمد والابصر والمحدود بانحد الشرعي بعد
التوبة والاعرابي الا امثاله بل مطلقا وان كان الاقوى يجوز في الجميع مطلقا مسئلة العدل الملكة
الاجنباب من الكبار وعمر الاصغر ارضي الصغار وعرض منافيات المروة الدالة على عدم مبالاة مرتكبها بالدين
ويكفي حسن الظاهر الكاشف لثنا من تلك الملكة مسئلة العقيمة الكبيرة هي كل معصية ورد الضر بكونها
كبيرة كجملة من المعاصي المذكورة في محلها او درود التوعيد بالنار عليه الكتاب والسنة صريحا او
ضمنا او ورد في الكتاب والسنة كونه اعظم من احد الكبائر المفروضة او الموعر عليها بالنار او كان
عظيما في انفس اهل الشرع مسئلة اذا شهد عدلان بعدالة شخص كفي في ثبوتها اذا لم يكن معارضا
بشهادة عدلين اخرين بل وشهادة عدل واحد بعد ما مسئلة اذا اخبر جماعة غير معلومين بالعدالة
بعد التوصل الاطمينان كفي بل يكفي الاطمينان اذا حصل من شهادة عدل واحد كذا اذا حصل من اقل
عدلين به او من اقل جماعة مجبولين به والحاصل انه يكفي الوثوق والاطمينان للشخص به وجه حصل
بشرط كونه من اهل الفهم والخبرة والبصيرة والمعرفة بالمسائل لا من الجهال ولا من الجاهل بالاطمينان
لا يترك فيه وفيما بعد ج على الاحوط ج كما لا يترك ج كما برور جدي مدفلة العالي

جواز لا يغلو عن الشك
جسم
مدفون
العاب

الوثوق باذن شئ كغالب الناس مسئلة الامور ان لا يتصدى للامام من يعرف نفسه بعد العذر
وان كان الاقوى جوازه مسئلة الامام الرتبة في المسجد اولى بالامامة من غيره وان كان غير افضل
منه لكن الاولى له تقديم الافضل وكذا صاحب المنزل اولى من غيره المأذون في الصلوة والافلا يجوز
بدون اذنه والاولى ايضا تقديم الافضل كذا لها شئ اولى من غيره المساولة في الصفا مسئلة
اذا اشاح الائمة رغبة في ثواب الامامة لا غرض نبوي رجع من قدمه المأمور جميعهم تقديم ما شيا
عن ترجيح شرعي لا غرض نبوي وان اختلفوا فادكل منها بتقديم شخص فالاولى ترجيح الفقيه الجامع
للسرايط خصوصاً اذا انضم اليه شدة التقوى والودع فان لم يكن وتعدد فالاولى تقديم الاجود قرأته
ثم الافقه في احكام الصلوة ومع التاوى فيها فالافقه في سائر الاحكام غير الصلوة ثم الا
في الاسلام ثم من كان ارجح في سائر التجهيزات الشرعية والظاهر ان حال كذلك اذا كان هناك ائمة
متعددون فالاولى للمأمور اختيار الارجح بالترتيب المذكور لكن اذا تعدد المريج في بعض كان
اولى ممن له ترجيح من حجة واحدة والمرجحات الشرعية مضافا الى ما ذكرته لا بد من ملاحظتها في تحصيل
الاولى وربما يوجب للخلاف الترتيب المذكور مع انه يحتمل اختصاص الترتيب المذكور بصورة
التشاح بين الائمة او بين المأمورين لا مطلقا فالاولى للمأمور مع تعدد الجماعة ملاحظة جميعها
في تلك الجماعة من حيث الامام ومن حيث اهل الجماعة من حيث تقويمهم وفضلهم وكرامتهم وغير ذلك
ثم اختيار الارجح فالارجح مسئلة الترجحات المذكورة انما هي من باب الافضلية والاستحباب
الا على وجه اللزوم والايجاب حتى في اولوية الامام الراتب الذي هو صاحب المسجد فلا يجوز من جهة
له وان كان مفضلا من سائر التجهيزات ايضا اذا كان المسجد تقا لا مكانا ولا منزلا لغيره في
الامامة مسئلة يكره امامة الاجهزم والابرص الاغلف المعذون في ترك الختان والمحدث بخد
شرعي بعد قوته ومن يكره المأمورون امامة المتيمة المتطهر والمخالك والنجاس والدباغ والامثالهم
بل الاولى عدم امامة كل ناقص للكمال وكل كامل للاكمل فضل في مستحبات الجماعة ومكرها
بها اما المستحبات فامور واحد هان يقف المأمور عن يمين الامام ان كان رجلا واحدا وخلفا ان كانوا
او كان هناك جماعة صاحبون لها واراد المأمورون تقديم واحد منهم من دون تشاح بينهم ولا
بين الائمة في بروجدي مدظل هذه يستعمل في بروجدي مدظل العاقبة

أكثر ولو كان المأموم امرأة واحدة وقفت خلف الإمام على الجانب الأيمن بحيث يكون سجودها محاذيا
 لركبة الإمام أو قدمه ولو كنت أزيد وقفت خلفه ولو كان رجلا واحدا أو امرأة واحدة أو أكثر وقفت الرجل
 عن يمين الإمام والمرأة خلفه ولو كانوا رجالا ونساء اصطفا خلفه واصطفيت النساء خلفهم بل ^{المرأة}
 مراعات المذكورات هذا إذا كان الإمام رجلا وأما في جماعة النساء فالأولى وقوفهن صفوا واحدا أو
 أزيد من غير أن تبرز أمامهن من يمينهن الثاني أن يقف الإمام في وسط الصف الثالث أن يكون في الصف
 أهل الفضل بمنزلة مرتبة في العلم والكمال والعقل والورع والتقوى أن يكون يمينه لأفضلهم في الصف
 الأول فانه أفضل الصفوف الأربع الوقوف في القرب من الإمام الخامس الوقوف في ميامن الصفوف
 فالحق أفضل ميامنها هذا في غير صلاة الجنازة وأما أفضل الصفوف غيرها السادسة إقامة الصفوف
 واعتدالها وسد الفرج الواقعة فيها والمحاذات بين المناكب التابع تقارب الصفوف بعضها من
 بعض بأن لا يكون ما بينها أزيد من مقدار مسقط جبد ^ط لأننا إذا سجد الثامن أن يصلي الإمام ^{بصلوة}
 أضعف من خلفه بأن لا يطيل في أفعال الصلوة من القنوت والركوع والسجود ألا إذا علم حب التطويل
 من جميع المأمومين التاسع أن يشتغل المأموم المسبوق بتجديد الله تعالى بالتسبيح والتحميل والتحميد
 الشاء إذا اكمل القراءة قبل ركوع الإمام ويبقى آية من قرأت ليركع بها العاشر أن لا يقوم الإمام من
 مقامه بعد التسليم بل يبقى على هيئة المصلّي حتى يتم من خلفه صلوة من المسبوقين والحاضرين ولو كان
 الإمام مسافرا بل هو الأحرى وليتجمل أن يستيب من قيم به الصلوة عند مفارقتها ثم ويكره استئنا
 المسبوق بركعة أو أزيد بل الأولى عدم استئنا من لم يشهد الإقامة الحادية عشر أن يسمع الإمام من خلفه
 القراءة التحميدية والأذكار ما يبلغ العلو المفطر الثاني عشر أن يطيل ركوع إذا احتسب دخول شخص ضعيف
 ما كان يركع انشطار الدخيلين ثم يرفع راسه أن احتسب بدخل الثالث عشر أن يقول المأموم عند فراغ
 الإمام من الفاتحة الحمد لله رب العالمين الرابع عشر قيام المأمومين عند قول المؤذن قد قامت الصلوة
وأما المكروهات فأمور أيضا أحدها وقوف المأموم وحده في صف واحد مع وجود مؤمنين
 في الصفوف ومع امتلائها فليقف آخر الصفوف وحدها الإمام الثاني التسفل بعد قول المؤذن قد قامت
 الصلوة بل عند الشروع في الإقامة الثالث أن لا يختصر الإمام بنفسه بالدعاء ^{سب}
 لا ينبغي تركه هذا الاستثناء لا يناسب هذا الحكم ^ط لا تقدم أن أحرك ما وجب من مدخل

في مكرهات الجماعة

(٢١٩)

إذا اخرج الدعاء عند نفسه أما إذا قرأ بعض الأدعية المأثورة فلا الرابع التكلم بعد قول المودن قد قامت الصلوة بل يكره في غير الجماعة أيضاً كما مر إلا أن الكراهة فيها أشد لأن يكون المأمور مجتمعاً من شئ وليس لهم إمام فلا بأس أن يقول بعضهم لبعض تقدم يا فلان الخامس إسماع المأمور بالإمام ما يقوله بعضاً أو كلاً السادس إتيان الحاضر بالمسافر والعكس مع اختلاف صلواتها قصر أو تمام وإتمام مع عدم الاختلاف كالإتيان في الصبح والمغرب فلا كراهة وكذا في غيرها أيضاً مع عدم الاختلاف كالإتيان في الغداة والعشاء أو العكس فمسئله يجوز لكل من الإمام والمأمور عند انتهاء صلوة قبل الآخر بأن كان مقصراً أو الآخر مقبلاً أو كان المأمور مسبقاً أن لا يسلم وينظر الآخر حتى يتم صلوته ويصل إلى التسليم فيسلم معه خصوصاً للمأمور إذا اشتغل بالذكر والحمد نحوها إلى أن يصل الإمام والأحوط الاقتصار على صورة لا تقوت المأثورة أو أجمع فوائدها ففيه أشكال من غير فرق بين كون المنظر هو الإمام والمأمور فمسئله إذا شك المأمور بعد التهمة الثانية من الإمام أنه سجد مع التمجدين أو أحدهما يجب عليه الاتيان بأخرى ذالمة يتجاوز المحل فمسئله إذا اقتدى المغرب بعشاء الإمام وشك في حال القيام أنه الرابعة أو الثالثة ينظر حتى يأتي الإمام بالركوع والتجدين حتى يتبين له الحال فان كان في الثالثة أتى بالبقية وصحت الصلوة وان كان في الرابعة يحل ويتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة التبرك لكل واحد من الزيادات من قوله بحول الله وللقيام وللنسيان أن أتى بها وبعضها فمسئله إذا رأى من عاد كبره لا يجوز الصلوة خلفه إلا أن يتوب مع فرض بقاء الملكة فيه فيخرج عن العدالة بالمعصية ويعود إليها بمجرد التوبة فمسئله إذا رأى الإمام يصلي ولم يعلم أنها من اليومية أو من النوافل لا يقع الاقتداء به وكذا إذا احتمل أنها من الفرائض التي لا يصح اقتداء اليومية بها وإن علم أنها من اليومية لكن لم يدر أنها من صلوة من الخمر أو أنها أداء أو قضاء أو أنها قصر أو تمام لا بأس بالافتداء ولا يجب ذلك قبل الدخول كما لا يجب إخراج أي ركعة كما مر فمسئله القدر المتين من اعتقاد زيادة الركوع للتابعة سهراً أو زيادة مرة واحدة في كل ركعة وأما إذا زاد في ركعة واحدة أو زيد من مرة كما

لو اشتغل بالذكر والدعاء ونحوها فالظاهر عدم فوات المولات به بل لا يبعد جواز الانشغال به ولو فرض فواتها حرم مد ظله العالی

على ما ذكره المشهور وان كانوا متميزين مسئلة اذا صلى منفردا او جماعة واحتمل فيها خلافا في الواقع وان كان
 صحيحه في ظاهر الشرع يجوز بل يستحب ان يعيدها منفردا او جماعة واما اذا احتمل فيها خلافا في الصلاة منفردا
 ثم وجد من يصلي تلك الصلوة جماعة يستحب له ان يعيدها جماعة اما ما كان او ما هو باطل لا يعيد جواز اعادة
 جماعة اذا وجد من يصلي غير تلك الصلوة كما اذا صلى الظهر فوجد من يصلي العصر جماعة لكن القدر المتيقن
 الصورة الاولى واما اذا صلى جماعة اما او ما هو ما فيشكل استحباب اعادة هذا كذا يشك اذا صلى انسان
 منفردا ثم اراد الجماعة فافتدى احدهما بالآخر من غير ان يكون هناك من له يصلي مسئلة اذا ظهر بعد
 اعادة الصلوة جماعة ان الصلوة الاولى كانت باطلة يتجزي بالقسم مسئلة في المعادة اذا اراد تيقن
 ينوي التنبه للوجوب على الاقوى **فصل في الخلل الواقعة في الصلوة** لا يخلل شيئا يعتبر
 فيها وجودا وعدا مسئلة الخلل اما ان يكون عن عمد او عن جهل او سهوا واضطرار او اكره او بالثبوت
 ثم اما ان يكون بزيادة او نقصان والزيادة اما بركن او غيره ولو بجزء مستحب كالقنوت في غير الركعة الثا
 او فيها في غير محلها او بركعة والنقصان اما بشروط ركز او بغير ركز او بغير ركز
 او غير ركز او بكيفية كالجهر والاختفاء والترتيب الموالاة او بركعة مسئلة الخلل العمد موجب لبطال
 الصلوة باقسام من الزيادة والنقصان حتى بالاخلال بحرف من القراءة او الازكار او بحركة او بمركب
 بين حروف كلمة او كلمتين او بين بعض الافعال مع بعض وكذا اذا فاتت المولات سهوا واضطرارا
 لسعال او غيره ولم يتدارك بالتكرار مسئلة اذا حصل الاخلال بزيادة او نقصان اجلا باحكم
 فان كان بترك شرط ركن كالاخلال بالطهارة الحديثة او بالتسبيل بان صلى مستدبرا او الى اليمين او الى
 اليسار او بالوقت باز صلى قبل دخوله او بنقصان ركعة او ركوع او غيرهما من الاجزاء الركنية او بزيادة ركن
 بطلت الصلوة وان كان الاخلال بسائر الشروط او الاجزاء زيادة او نقصانا فالا حوط الا حاق بالعمد
 في البطلان لكن الاقوى ^{على} اجرا حكم السهو عليه مسئلة لا فرق في البطلان بالزيادة العمدية بين ان يكون
 في ابتداء النية او في الاثناء ولا بين الفعل والقول ولا بين الموافق لاجزاء الصلوة والمخالف لها ولا
 قصد الوجوب بها والندب نعم لا بأس بما يأتي به من القراءة والذكر في الاثناء لا يغني عن انه من اداء
 عمل تامثل ^ط ما او ما بينهما كما تقدم ^ط بل الاقوى هو البطلان الا في الجهر في موضع الاختفاء
 وعكسه وفي الاتمام في موضع القصر ^ط ما برود جردى مدقلا العال

لا يعيد انكم بالاستحباب
 في صورتين خصوصاً في
 القوة الاولى اذا صام
 امد ما امام المن له
 يعيد الفسخ لا ية له هذا
 الاحتياط بل لا يخلو عن
 قوة الفسخ لا ية لك
 الاحتياط بالا تمام له
 لا عادة اذا تمكن من
 لا اذا مع بقاء الترتيب
 وعدم المنفعة بل لا تكفي
 بها في هذه الصورة لا
 يغني من وجوب الفسخ
 بل او الى ما بين اليمين
 او اليسار مما لا يغني في
 حق العائد بان كان خائفاً
 من صدق المواجه حقيقة
 العرفية الفسخ مدعاه
 لا ية لك هذا الاحتياط
 بل لا يخلو عن قوة الفسخ
 لو اعادة منفردة او يات
 ان يكون رجاء الضرورة
^{حتم}
 لو اعادة هذه الصورة
 والادب ان يكون رجاء
 الضرورية حتم نصرت
 استحباب اعادة امام المن
 يقتدى به الفرض مستحب
^{حتم}
 لا يخلو عن الاحتياط
 ما تقدم جواز تعديده
 وجب له عادة واستحب
^{حتم}
 على ما هو عليه بل لا يخلو
^{حتم}

يحصل به المحو للصورة وكذا لباس ياتيان غير المبطلات من الافعال الخارجية المباحة تحت المحو
منه اذا لم يكن فاحيا للصوم مسئلة اذا اخل بالطهارة الحديثة ساهيا بان ترك الوضوء او الغسل او التيمم بطلت
صلوة وان تذكر في الاشياء وكذا الوتيرة بطلان احد هذه من جهة ترك جزء او شرط مسئلة اذا اقبل قبل
دخول الوقت ساهيا بطلت كذا الوصل الى الميزاب واليا والمستدير فيجب عليه الاعا او القضاء مسئلة اذا
اخل بالطهارة الحديثة في البدن او اللباس ساهيا بطلت وكذا ان كان جاهلا بالحكم او جاهلا بالوضع و
علم في الاشياء في الوقت ان علم بعد الفراغ صحت وقد مر التفصيل سابقا مسئلة اذا اخل بترك العود سهوا فلا يفسد
عدم البطالة او كراهة الاطوار وكذا الوصل الى الساعات الطهارة المأكولة وعكس كونه حراما او حلالا مسئلة اذا اخل بربط
الاقوى عدم البطالة وان كان حوط فيما عدا الاباحة بل فيها ايضا اذا كان هو الغاصب مسئلة اذا سجد
ما لا يصح السجود عليه سهوا او ما يجتنبه او كونه من المأكول او اللبوس لم تبطل الصلوة وان كان هو الاطوار
وقد مر هذه المسائل في مطاوي الفصول السابقة مسئلة اذا زاد ركعة او ركعتين من
ركعة او تكبير الاحرام سهوا بطلت الصلوة نعم يستثنى من ذلك زيادة الركوع او السجدة في الجملة
واما اذا زاد ما عدا هذه من الاجزاء غير الركعة واحدة او تسعة او نحو ذلك مما ليس بركن فلا تبطل
بل عليه سجدة التوبة واما زيادة القيام الركبي فلا تحقق الا بزيادة الركوع او بزيادة تكبير الاحرام كما ان
لا تقو بزيادة النية بناء على انها الداعي بل على القول بالخطا لا تقو بزيادة مسئلة ان يتنفس من
الصلوة بزيادة الركعة ما اذا نسي المسافر سهوا ونسي ركعة القصر فانه يجب القضاء اذا تذكر خارج الوقت و
لم يجب الاعادة اذا تذكر في الوقت كما في المسئلة لا فرق في بطلان الصلوة بزيادة ركعة بين ان
تكون قد تمت في الرابعة ثم قام الى الخامسة او جلس بمقدارها كذلك ولا وان كان الاطوار في هاتين الصورتين
اتمام الصلوة لو تذكر قبل الفراغ ثم اعادتها مسئلة اذا نسي عن الركوع حتى دخل في السجدة الثانية
بطلت صلوة وان تذكر قبل الدخول فيها رجع وانى به صحت صلوة ويجوز سجدة التوبة لكل زيادة ولكن
الا حوط مع ذلك اعادة الصلوة لو كان التذكر بعد الدخول في السجدة الاولى مسئلة لو نسي السجدة الثانية ولم
يذكر ان الا حوط الا تمام ثم الاعادة حوط قد مر التفصيل حوط لا يترك في مسئلة الحاد حوط ما تقدم مراد ان البطالة فيه
لا يغفل من قوه حوط لا يترك كما مر حوط على الا حوط حوط الاستثناء مقصور على نسي الموضع على الا حوط حوط الا حوط
هو البطالة بالدخول في السجدة الاولى حوط بروجدي مدلل العالي

في بيان ان نسي الاعادة
ثم الاعادة اذا تمكن من
الاعادة مع بقاء التيمم
وعند المناسبات
في هذه الصورة كما
يجب عن وجه الفتح
لا يترك الفتح بانفسه
على ما تقدم تفصيله
ولم يتمكن من الاعادة
مع بقاء التيمم وعنده
المناسبات على الا حوط حوط
لو صلى في غير المأكول سهوا
فلا يظهر البطالة ولو كان
جاهلا بالوضع فلا يفسد
الصلوة حوط مدظل
لو كان نسيانها شيئا
عدم المبالاة بالنسيان
واما في المقصود بغيره
نفسه فلا يظهر البطالة
حوط
لو كان نسيانها حوطا
لا يترك كما تقدم حوط
على الا حوط حوط
في نسيانها حوط حوط
حوط
بل في الا حوط حوط
لكن لو تذكر قبل الدخول
في الثانية فلا حوط ندال
الركوع وتمام الصلوة
ثم الاعادة حوط
مدنله
العالي

لا يترك الاحتياط في
الصوتين الفصح مطلق
والأحوط العود اليه
برجاء المطوية ان لم
يدخل في السجدة الفصح
الأحوط في نسيان السجدة
من الركعة الأخيرة مع
التذكير بعد السلام وقبل
صدور المبتدئ من سجدة
الانتيان بالسجدة بقصد
في الركعة الثانية ان
تبيت على من التمسك
التسليم ثم يسجد سجدة
ثنتين مرة بقصد ما في
الركعة وقية أخرى فقام
وقرأ التسليم في غير محل
وكذا في التمسك المنسي
من الركعة الأخيرة مع
التذكير بعد السلام وقبل
فعل المبتدئ من سجدة
الأحوط ان يأتى به بقصد
ما في الركعة ثم يسلم في سجدة
بمسجد لله مرة واحدة
بقصد ما في الركعة الفصح
لا يترك في خصوص الذكر
بالأقوى فيصنع مدخلا
ولذا كون الطمانينة واجبة
حال القيام لا شرط فيه
بل بعد الدخول في السجدة
الأولى على الأقوى وجبة
بل لا يجوز العود في شيء
منها على الأقوى حسب
جهاد حاشد ذكره وأما حال
الفسخ فمؤشدة

بعد فوت محلهما قبل الدخول في الركوع أيضا لاحتمال كون القيام واجبا حال القراءة لا شرط فيها و
كذا كون الطمانينة واجبة حال القيام لا شرط فيه وكذا المحل في الطمانينة حال التمسك ما لا ذكره في الأحوط
العود لا يتان بقصد الاحتياط والقرينة لا بقصد الجزئية ولولنى الذكر في الركوع أو السجود أو الطمانينة حال
وذكر بعد رفع الرأس من مافات محلهما ولو تذكر قبل الرفع وقبل الخروج عن معنى الركوع وجب الاتيان
بالذكر ولو كان المنسي الطمانينة حال الذكر لا حوط اعادته بقصد الاحتياط والقرينة وكذا لولنى وضع حد
المساجد حال السجود ولو نسي الانقضاء من الركوع وتذكر بعد الدخول في السجدة الثانية فأتى بمثل وأما
لو تذكر قبل فلا يعيد وجوب العود اليه لعدم استلزامه الا زيادة سجدة واحدة وليست بركعة كذا في كذا
لولنى الانقضاء من السجدة الأولى وتذكر بعد الدخول في الثانية لكن الأحوط مع ذلك إعادة القراءة
لولنى الطمانينة حال احد الانقضاءين احتمل فرت المحل وان لم يدخل في السجدة كما مر نظيره ولولنى السجدة الواحدة
أو التمسك ذكر بعد الدخول في الركوع أو بعد السلام فأتى محلهما ولو ذكر قبل ذلك تداركهما ولو نسي الطمانينة
في التمسك فالحال كما مر من ان الأحوط الاعادة بقصد القرينة والاحتياط والأحوط مع ذلك إعادة
أيضا لاحتمال كون التمسك زيادة عمدية ح خضوا اذا تذكر نسيان الطمانينة فيه بعد القيام مسئلة
لو كان المنسي المحذور والاختفات لم يجب التدارك باعادة القراءة والذكر على الأقوى ان كان أحوط اذ لم يدخل
في الركوع **فصل في الشك** وهو اما في اصل الصلوة وانه هل في بها ام لا واما في شرائطها واما في اجزا
واما في دعائها مسئلة اذا شك في انه هل صلى ام لا فان كان بعد مضى الوقت لم يلزم عليه ان يصلي
سواء كان الشك في صلوة واحدة وفي صلاتين وان كان في الوقت وجب الاتيان بها كاشك في انه صلى
صلوة الصبح ام لا او هل صلى الظهرين ام لا او هل صلى العصر بعد العلم بانه صلى الظهر ام لا ولو علم انه صلى
العصر ولم يدرك صلى الظهر ام لا فيحتمل جواز البناء على انه صلى بها لكن الأحوط الاتيان بها بل لا يغلو
عن قوة بل وكذلك لو لم يتبين المقدار الاختصاص بالعصر وعلم انه اتى بها وشك في انه اتى بالظهر ايضا
ام لا فان الأحوط الاتيان بها وان كان احتمال البناء على الاتيان بها واجرا حكم الشك بعد مضى الوقت
لا اشكال في فوات محل القيام بعد الركوع بالدخول في السجدة الأولى ومحل المجلس بعد السجدة الثانية بالدخول في
الثانية ح كذا كون الطمانينة فيه وفي غيره واجبا حاطا لا شرط فيها لا يغلو عن قوة نعم اذا تذكر وهو جالس
بعد فالأولى والأحوط الاتيان به بقصد القرينة المطلق ح ط لا يترك ح ط بوجوبه من الملة انما في

في الشك واحكامه

(٢٨٥)

هنا اقوى من السابق نعم لو بقي من الوقت مقدار الاختصاص بالعصر علم بعدم الاتيان بها او شك فيه و
 كان شكاً في الاتيان بالخبر وجب الاتيان بالعصر ونجى حكم الشك بعد الوقت بالنسبة الى الظاهر
 لكن لا حوط قضاء الظاهر ايضاً مسأله اذا شك في فعل الصلوة وقد بقي من الوقت مقدار ركعة فانه
 منزلة تمام الوقت ولا وجهاً لوقها الاول اما لو بقي قل من ذلك فالاقوى كونه بمنزلة الخروج مسأله لو
 ظن فعل الصلوة فالظاهر ان حكم الشك التفصيل بين كونه في الوقت وفي خارجة كذا لو ضاع عنه فعلها
 مسأله اذا شك في بقاء الوقت وعدمه يلحق حكم البقاء مسأله لو شك في اثناء صلوة العصر في أنه
 الظاهر لا فان كان في الوقت المختص بالعصر في على الاتيان بها وان كان في الوقت المشترك الى الظاهر بعد البناء
 على عدم الاتيان بها مسأله اذا علم انه صلى احد الصلوتين من الظهر والعصر لم يرد المعين منهما يخرج
 الاتيان بربع ركعات بقصد ما في الذم سواء كان في الوقت وفي خارجة نعم لو كان في وقت الاختصاص
 بالعصر يجوز له البناء على ان ما اتى به هو الظهر فيرى فيما ياتي به العصر ولو علم انه صلى احد العائنين و
 يد الميعين منهما وجب الاتيان بهما سواء كان في الوقت وفي خارجة هنا ايضا لو كان في وقت الاختصاص
 بالعشاء بنى على ان ما اتى به هو المغرب ان الباقى هو العشاء مسأله اذا شك في الصلوة في اثناء الوقت
 ونفى الاتيان بها وجب عليه القضاء اذا تذكر خارج الوقت كذا اذا شك واعتقد انه خارج الوقت ثم تبين
 ان شكه كان في اثناء الوقت واما اذا شك واعتقد انه في الوقت فترك الاتيان بها عند اوسرها ثم
 تبين ان شكه كان خارج الوقت فليس عليه القضاء مسأله حكم كثير الشك في الاتيان بالصلوة
 وعدمه حكم غيره فيجوز في التفصيل بين كونه في الوقت وخارجة اما الوساو فالظاهر انه ينبغي على
 الاتيان وان كان في الوقت مسأله اذا شك في بعض شرائط الصلوة فاما ان يكون قبل الشروع فلا بد
 من احواله ذلك الشرط ولو بالاستحسان نحو من الاصول وكذا اذا كان في اثناء وان كان بعد الفراغ منها
 حكم بصحتها وانما يجب احواله للصلوة الاخرى فذكر التفصيل في مصادك الاشياء التابعة مسأله
 اذا شك في شيء من افعال الصلوة فاما ان يكون قبل الدخول في الغبر المرتب عليه فاما ان يكون بعد فأن
 كان قبل وجب الاتيان كما اذا شك في الركوع وهو قائم او شك في التجدتين او السجدة الواحدة ولم
 يدخل في القيام او الشهد وهكذا لو شك في تكبيرة الاعوام ولم يدخل فيها بعد ما اوشك في الحمد ولم
 لا يترك فيما اذا كان شكاً في الاتيان بالعصر ايضاً ح ط ح ط برودى مدغلة

لا يترك هذا الاحتياط
 بل الاحتياط الاثني عشر
 ركعات بقصد ما في
 الفسخ الاحد يجمع بين
 الاتيان بالعشاء في وقت
 الاختصاص قضاء المغرب
 الفسخ اسطهارة في
 لا يجمع له يجمع بين
 بل في الظاهر بين بقاء العشاء
 بقصد ما في الدقيقة في
 العشاء بين يصلي العشاء
 وينقص المغرب في
 بكل منهما امتثال امره
 المحتمل الى الاصل في جميع
 به الظاهر فيرى فيما ياتي
 ح ط ح ط العشاء
 بين جهات في وقت
 بسم الله
 لا يترك الشك في العشاء
 مطلقاً ولا احتياطاً
 الصلوة ضعف مطلقاً
 بقصد الترتيب في
 بل اذا في حقه مدغلة
 لا يترك العود اليه في هذا
 بقصد ما في وقت
 ح ط ح ط ح ط
 لا يتركها او في وقتها
 او بعد الفراغ منها
 كان قبل الشروع في

في احكام الشك

(٢١٤)

بدخل في التورة او فيها ولم يدخل في الركوع او القنوت وان كان بعد لم يلتفت وبنى على انه اتى به من غير فرق بين الاولتين والاخيرتين على الاصح والمراد بالغير مطلق الغير المرتب على الاول كالتورة بالنسبة الى الفاتحة ولا يلتفت في التلخيص وهو اخذ في التورة بل ولا الى اول الفاتحة او التورة وهو في اخرها بل ولا الى الآية وهو في الآية المتأخرة بل ولا الى اول الآية وهو في اخرها ولا فرق بين ان يكون ذلك الغير جزء واجبا ومجبا كالتلخيص بالنسبة الى الشك في التورة والاستعادة بالنسبة الى تكبير الاحرام ولا يستغنى بالنسبة الى التلخيص الاربعه فلو شك في شيء من المذكورات بعد الدخول في احد المذكورات لم يلتفت كما لا فرق في المشكوك فيه ايضا بين الواجب المستحب والظاهر عند الفرق بين ان يكون ذلك الغير من الاجزاء او مقدما لها فلو شك في الركوع او الانقضاء بعد التلخيص لم يلتفت نعم لو شك في التجرد وهو اخذ في القيام وجب على العود في الحاق التشهد به في ذلك وجه الا ان الاقوى خلافه فلو شك فيه بعد اخذ في القيام لم يلتفت الفارق الضال على العود في التجرد فيقتصر على مورده ويعمل بالقاعدة في غيره مسئلة الاولى جريان الحكم المذكور في غير صلوة المختار من كان فرضه الجلوس مثلاً وقد شك في انه هل يسجد ام لا وهو في حال جلوس الذي هو بدل عن القيام لم يلتفت وكذا اذا شك في التشهد نعم لو لم يعلم انه الجلوس الذي هو بدل عن القيام وجلوس للتجدة او للتشهد وجب التدارك لعدم احوال الدخول في الغير في مسئلة الشك في متى ما اتى به وفادة لا في اصل الايتان فان كان بعد الدخول في الغير فلا اشكال في عدم الالتفات وان كان قبله فالاقوى عدم الالتفات ايضا وان كان الاحوط الاتمام والاستيناء ان كان من الافعال والتدارك ان كان من القراءة او الادكار ما عدا تكبير الاحرام مسئلة اذا شك في فعل قبل دخوله في الغير فاقى به ثم تبين بعد ذلك انه كان آتيا به فان كان ركعا بطلت الصلوة والا فلا نعم يجب عليه سجدة التسهل للزيادة و اذا شك بعد الدخول في الغير فلم يلتفت ثم تبين عدم الايتان به فان كان محل تدارك المنسبة باقيا بان لم يدخل في ركع بعد تداركه ولا فان كان ركعا بطلت الصلوة والا فلا ويجب عليه سجدة التسهل للقيصة الطاهر بعد كفاية الدخول في المقدمات ح ط الاقوى هو لا يحاق ح ط لا يكون الجلوس بدلا عن القيام الا بالشرع في القرائات او التلخيصا وحيث يحصل التجاوز بها لا ب ح ط بل الاقوى هو الالتفات والتدارك ولا يرخص الشك في واجبات الركوع والتجرد بعد الرفع منهما الا انها ليست بشرط في صحة ما ح ط على الاحوط فيه وفيما بعده ح ط بروجدي مد ظله العالی

فيه اشكال فلا يترك الا ح ط
بإعادة المشكوك وما بعده
الذي فيه اشكال فلا يترك
الا ح ط ففي الشك في الصلاة
بعد الطهر للنجس الا ح ط
به يعبر عن الاحتياط كما ان
الاحوط في الشك في الركوع
بعد المعنى المزبور إعادة
الصلوة بعد انما يحاسن
الفت واتي به ام لا كان
في الشك في التشهد بعد
الاخذ في القيام الا ح ط
الايتان به يقصد الاحتياط
المنع الالتفات ماله
يشغل بالقراءة او التلخيص
لا يخفى عن قوة وان كان الا ح ط
في التجرد بعد ادائها
الاحتياط إعادة التلخيص
وفي التشهد تدارك بنية
الاحتياط بلا إعادة للتقدم
الذي بل الا ح ط عند الدخول
منفسه اصل الفسخ ح ط
هذا مع مناقضة ما في ح ط
في اخذ فضل القراءة في السنة
الثانية عشر مضانا الى عند
تحقق الفراغ في مثل الركوع
في التجرد من الافعال الا بعد
الدخول في الغير بناء على ما في ح ط
منه فان من تقدم الغيبة
في حيز المنع بل الا ح ط
هذا الشك كان في اصل
الايتان في الحكم لكل الا ح ط
في القراءة والذكر الامساك
بقصد التلخيص المطلق بلا
إعادة الصلوة في الركوع
بقية هو ان في سجدة
من سجدة ٢١٨ فرسته

في احكام الشك

٢٨٢

مسئلة اذا شك في التسليم فان كان بعد الدخول في صلاة اخرى او في التعقيب بعد الايتان بالمنا
 فيات لم يلقف ان كان قبل ذلك في مسألة اذا شك المأموم في انه كبر للاهرام ام لا فان كان في هيئة
 المصلي جماعة من الانصار وضع اليدين على الخدين ونحو ذلك لم يلقف على الاقوى ان كان الاحوط
 الا تمام والاعادة مسألة اذا شك هو في فعله انه هل شك في بعض الافعال المتقدمة لا لم يلقف
 وكذا لو شك انه هل سهر ام لا وقد جاز محل ذلك الشيء الذي شك في انه سهر عنه ولا نعم لو شك في التهور
 وعدمه هو في محل يتلوه فيه المشكوك فيه اني به على الاصح **فصل في الشك في الركعات مسألة**
 الشك الموجه لبطان الصلوة ثمانية احدها الشك في الصلوة الثمانية كالصبح وصلوة السفر في
 الشك في الثلاثية كالمغرب الثالث الشك بين الواحد والا زيد الرابع الشك بين الاثنين والا زيد
 قبل اكمال السجدين الخامس الشك بين الاثنين والخمسة والا زيد وان كان بعد اكمال السادس الشك بين
 الثالث والست والا زيد السابع الشك بين الرابع والست والا زيد الثامن الشك بين الركعات بحث
 لم يرد صلى مسألة الشك الصحيحة في البراءة احدها الشك بين الاثنين والثالث بعد اكمال
 السجدين فانه ينبغي على الثالث ويأتي بالاربع ويتم صلوة ثم يحتاج برقعة من قيام او ركعتين من جلوس
 والاحوط اختيار الركعة من قيام واحوط منه الجمع بينهما بتقديم الركعة من قيام واحوط من ذلك استيناف
 الصلوة مع ذلك وتحقيق اكمال السجدين بتمام الذكر الواجب من السجدة الثانية على الاقوى وان كان
 الاحوط اذا كان قبل رفع الرأس البناء ثم الاعادة وكذا في كل مورد يعتبر اكمال السجدة الثانية الشك بين
 الشك والاربع في اتي موضع كان وحكمه كالاول الا ان الاحوط هنا اختيار الركعتين من جلوس ومع
 الجمع تقديمهما على الركعة من قيام الثالث الشك بين الاثنين والاربع بعد اكمال فانه ينبغي على الرابع
 ويتم صلوة ثم يحتاج برقتين من قيام الرابع الشك بين الاثنين والثلاث والاربع بعد اكمال فانه
 ينبغي على الرابع ويتم صلوة ثم يحتاج برقتين من قيام وركعتين من جلوس والاحوط تأخير الركعتين من
 لا يكفي ذلك بل لا بد معه من صدق الانصراف عن حال الصلوة عرفا ح ط لا يكفي في ذلك كونه هيبنة
 المؤمنين بل لا بد من الاشتغال بما هو مترتب على بكيرة الاحرام ح ط لا يظهر للفروع المذكورة في
 هذه المسئلة معنى يحصل يحتاج الى الذكر ح ط الاحوط فيه اذا عرض بعد اكمال السجدين هو الانبساط
 بعد الشك بين الرابع والخمسة ثم الاعادة ح ط لا يترك بل وكذا اذا كان عرضة بعد تحقق السجدة

على الاحكام لا يترك في حقه
 لا يترك الفسخ لا يترك الشك
 لا يترك الاحتياط في الجمع
 الفسخ
 يعني في البناء على الاكثر
 الذي هنا هو الاربع
 وكون صلوة الاحتياط
 ركعة من قيام او ركعتين
 من جلوس الفسخ
 لا يترك هذا الاحتياط
 بل لا يخلو عن قوة الفسخ
 اعطيانا
 هذا باطلا فمشكل الا
 اذا عدا المناف في العرف
 فعلا اخر او كان من
 عادة الاتيين به بعد
 الفراغ وان لم يعد في
 العرف فعلا اخر حجة
 لا يترك حجة مدققة
 بل الاقوى حجة
 مدققة
 العالي

تتمه حواشی صفحه دویست و هشتاد و شش (والتجود مع فرض تحقق الفراغ منه ما قبل
 تدخل في الغير الالتفات والتداول اذا كان الشك في تحقق ما هو الركن فيها لا غير ثم
 ثم اعادة الصلوة وكذا في سایر الافعال مثل القيام في حال القراءة او التبيح والقيام بعد
 الركوع والمجلس بعد التجرد او في حال التثنية الفصح اصطیبا نافی مد ظله العالی +
 علی الاحوط الفصح اصطیبا نافی مد ظله العالی اذا كان منى التجدد الواحدة او التثنية
 يجب قنایها ايضا ولا كلام في الفصح اصطیبا نافی مد ظله العالی في هذا الاطلاق في غاية
 الاشكال وسيأتي ما هو المتيقن من ذلك حتم مد ظله العالی في اشكال وكذا
 في الصوريين بعد والاحوط اعادة المنكرك وما بعده في الجميع بنية القرينة المطلقة حتم
 مد ظله العالی والاحوط الاقتصار على الاجزاء المستقلة دون اجزاء الاجزاء
 فضلا عن مقدم ما يحتاج حتم مد ظله العالی : الاحوط الالتفات الى الشك والتمام
 الصلوة واعادتها بعد الصلوة حتم مد ظله العالی : وهو الأقوى والضروب
 بيان القاعدة لا خفت لها حتم مد ظله العالی الاحوط اعادة التثنية برجاء
 المطلوبة حتم مد ظله العالی + لا يكون المجلس بدلا عن القيام الا اذا اشتغل
 بالتميز او التبيحات لا فيما قبل حتم مد ظله العالی + بل الأقوى
 الالتفات والتداول مطلقا ولكن الاحوط في الذكر والقراءة الايتان بهما
 بنية القرينة المطلقة وفي الركوع والتجود يجب العود اذا شك في تحقق ما هو الركن
 فيهما ولا يجوز فيما عدا ذلك ولو مع العلم بخلافه واجبا ههما فضلا عما اذا شك في
 ذلك حتم مد ظله العالی + علی الاحوط فيه وفيما بعده حتم مد
 ظله العالی + ابن حواشي که در متن ابن صفی نوشته شده مربوط به صفحه
 دویست و هشتاد و شتر میباشد +

في احكام الشك

٢٨٩

جلوس الخامس الشك بين الاربع والخم بعد كل سجدة فيلبي على الاربع وينتهي وليست له سجدة
 لهو الشك بين الاربع والخم حال القيام فانه يهدم ويحسب ويرجع شك في ما بين الثلاث والاربع
 فيتم صلوة ثم يجتنب ركعتين من جلوس او ركعة من قيام التابع الشك بين الثالث والخم حال القيام فانه
 يهدم القيام ويرجع شك الى ما بين الاثنين والاربع فيلبي على الاربع ويعمل عمله الثامن شك بين الثالث
 والاربع والخم حال القيام فيهدم القيام ويرجع شك الى الشك بين الاثنين والثالث والاربع فيتم
 صلوة ويعمل عمله التاسع الشك بين الخمس والتس حال القيام فانه يهدم القيام ويرجع شك الى ما بين
 الاربع والخم فيتم وليجد سجدة في السهو مرتين ان لم يشتغل القراءة او التليجاء الا ان شك مرات وان
 قال بحول الله فاربعة مرات مرة للشك بين الاربع والخم وثلاث مرات لكل من الزيادات من قوله بحول
 الله والقيام والقراءة او التليجاء والاحوط في الاربع المتأخرة بعد البناء وعمل الشك عادة الصلوة
 ايضا كان الاحوط في الشك بين الاثنين والاربع والخم والشك بين الثالث والاربع والخم العلم
 بموجب الشك في الاستيناسئلة الشك في الركعات ما عدا هذه الصور التسعة موجب للبطلان كما عرفت
 لكن الاحوط فيما اذا كان الطرف الاقل صحيحا والاكثر باطلا كالشك والخم والاربع والتس وبحول ذلك
 البناء على الاقل والاتمام ثم الاعادة وفي مثل الشك بين الثالث والاربع والتس يجوز البناء على الاقل
 الصحيح هو الاربع والاتمام وعمل الشك بين الثالث والاربع ثم الاعادة او البناء على الاقل وهو الثالث
 ثم الاتمام ثم الاعادة مسئلة لا يجوز العمل بحكم الشك من البطلان او البناء بمجرد حدثه بل لا بد من التردد
 والتأمل حتى يحصل له ترجيح احد الطرفين او يستقر الشك بل الاحوط في الشك في الغير للصحة التزوي الى
 ان تمنح صورة الصلوة او يحصل الياس من العلم والظن وانكار الاقوى جواز البطلان بعد استقرار الشك
 بل هو حال القيام ثالث بين الثالث والاربع بالنسبة الى الركعات التامة فلا بد من شك في صلي ام اربعاً أو
 حكم الشرع بالبناء على الاكثر فيها والاتمام عليه كان كانه صلى اربعاً ووجب عليه هدم القيام لكونه ذياً
 عليها ولو كان هدمه موجبا لانقلاب شك الفعلي الى اخر لم يكن له موجب ولا متحقق حتم ان كان بعد كل
 السجدة كما ترجح ثم عمل الشك بين الاربع والزيادة حتم لا يجوز البناء على الاقل بل المعين لمن اراد
 الاحتياط عند التردد بين النقص والتام والزيادة هو البناء على التام وتمام الصلوة وجبر النقص المحتمل
 بصلوة الاحتياط ثم سجدة السهو للزيادة المحتملة ثم الاعادة حتم بل الاقوى عدم حوزة الواسع الناس من تمام حتم

ليجد سجدة السهو على
 الاحوط لكل ما اراد من
 تمام وعنه وكذا في
 بالنسبة الفصح مدخل
 اذا كان الاقل الصحيح
 مع بعد كل سجدة
 سطر على وليجد سجدة في
 السهو للشك في الزيادة
 حتى صلوات وان كان
 واحوط الاعادة ان كان
 غير الاصل مع اول كل
 السجدة قال لا ظهر
 لطلان جمع مدخل
 العالي
 هذا هو المعين في جمع
 شكوك تركية التي يحتمل
 تمام فيها من كل من الزيادة
 والنقص بعد كل سجدة
 فيلبي على الاربع فيجمع
 ويعمل على الاحتياط في الشك
 في النفس وليجد سجدة في
 السهو للشك في الزيادة و
 تضع صوته ولا يجوز البناء
 على الاقل في شيء منه على
 الاقوى حتم مدخل
 بل الاقوى عدم حوزة
 الواسع الناس من تمام حتم
 نظر باحد الطرفين حتم
 مدخل
 اعني

مسألة المراء بالشك في الركعات لتاوى الطرفين لا ما يثبت الظن فانه في الركعات بحكم اليقين
سواء في الركعتين الأولى والثانية في الشك المعتبر فيها اكمال السجدة كالثلاثين بين
والثلاث والأربع اذا شك مع ذلك في اتيان السجدة او واحد لهما وعدمه ان كان ذلك حال الخلو من قبل
الدخول في القيام او التشهد بطلت الصلوة لانه محكوم بعدم الاتيان لهما او باحدهما فيكون قبل الاكمال
وان كان بعد الدخول في القيام او التشهد لم يبطل لانه محكوم بالايتان شرعا فيكون بعد الاكمال ولا فرق
بين مقارنة حدث الشك او تقدم احدهما على الآخر والاحوط الاتمام والاعادة خصوصاً مع المقارنة او
تقدم الشك في الركعة مسألة في الشك بين الثالث والرابع والشك بين الثالث والرابع والخمس
اذا علم حال القيام انه ترك سجدة او سجدة من الركعة السابقة بطلت الصلوة لانه يجب عليه هذه
القيام لتدارك السجدة المنسية فيرجع شكه الى ما قبل الاكمال ولا فرق بين ان يكون تذكرة للنسيان قبل
البناء على الرابع او بعده مسألة اذا شك بين الثالث والرابع مثلاً فبني على الرابع ثم بعد ذلك
انقلب شكه الى الظن بالشك بنى عليه ولو ظن الثالث ثم انقلب شكاً على مقتضى الشك ولو انقلب شكه الى
شك اخر عمل بالآخر ولو شك وهو قائم بين الثالث والرابع فبني على الرابع فلما رفع راسه من السجود
شك بين الاثنين والرابع عمل على الثالث وكذا العكس فانه يعمل بالآخر مسألة لو تردد في ان
الحاصل له ظن او شك كما يتفق كثير من الناس كان ذلك شكاً وكذا لو حصل له حالة في انشاء الصلوة وبعد
ان دخل في فعل اخر لم يدركه ان كان شكاً او ظناً بنى على انه كان شكاً ان كان فعلاً شكاً او بنى على انه كان ظناً ان
كان فعلاً ظناً مثلاً لو علم انه تردد بين الاثنين والثالث وبنى على الثالث ولم يدركه ان حصل له الظن بالثالث
فبنى عليه او بنى عليه من باب الشك فبنى على الحالة الفعلية وان علم بعد الفراغ من الصلوة انه ظناً له
تردد بين الاثنين والثالث وانه بنى على الثالث وشك في انه حصل له الظن به او كان من باب البناء في الشك
فالظاهر عدم وجوب صلوة الاحتياط عليه وان كان أحوط مسألة لو شك في ان شكه السابق كان موجباً
للبيان او للبناء بنى على الثاني مثلاً لو علم انه شك سابقاً بين الاثنين والثالث وبعد ان دخل في فعل
اخر او ركعة اخرى شك في انه كان قبل اكمال السجدة حتى يكون باطلاً او بعد حتى يكون صحيحاً بنى على
انه كان بعد الاكمال وكذا اذا كان ذلك بعد الفراغ من الصلوة مسألة لو شك بعد الفراغ من
في عكس تبطل الصلوة باول الشك لان بين الاثنين والرابع قبل الاكمال سجدة بل هو فاقى جداً

عقل
اذا كان مسبوقاً بالظن
ففيه اشكال فلا يترك
مراعاة ما يقتضيه احتياطاً
الفتح اصطهباناتاً
فيه اشكال والاحوط
بعد البناء وعمل الشك
اعادة الصلوة للفتح
اصطهباناتاً
مد ظله
لا الشك بين الاثنين
والرابع والشك بين
الاثنين والثالث و
ق

في احكام الثلث

٢٩١

الصلوة ان شك هل كان موجبا للركعة بان كان بين الثلث والاربع مثلاً او موجبا للركعتين بان كان
 بين الاثنين والاربع فالأحوط الايتان بهما ثم اعادة الصلوة ^{مسألة} لو علم بعد الفراغ من الصلوة
 انه طرأ له الثلث في اثناء لكن لم يدرك كيفية من راسه فان اخصر الوجه الصحيح بموجب الجنب هو ركعتان
 من قيام وركعتان من جلوس سجود التهور اعادة وان لم يخسر الصحيح بل احتل بعض الوجه الباطل استا
 الصلوة لانه لم يدرك صلى ^{مسألة} اذا علم في اثناء الصلوة ان طرأ له حالة تردد بين الاثنين والثلث
 مثلاً وشك في انه هل حصل له الظن بالاثنتين فبنى على الاثنين ولم يحصل له الظن فبنى على الثلاث
 يرجع الى حاله الفعلية فان دخل في الركعة الاخرى يكون فعلاً شاكاً بين الثلث والاربع وان لم يد
 فيها فيكون شاكاً بين الاثنين والثلث ^{مسألة} اذا عرض له احد الشك ولم يعلم حكمه من جهة
 الجهل بالمسئلة او نسيانها فان ترجح له احد الاحتمالين عمل عليه وان لم يترجح اخذ باحد الاحتمالين
 مخيراً ثم بعد الفراغ رجع الى المجتهد فان كان موافقاً فهو والا عاود الصلوة ^ط والأحوط الاعادة في صورة
 الموافقة ايضا ^{مسألة} لو انقلب شك بعد الفراغ من الصلوة الى شك اخر فالأولى عكس وجوب شئ عليه
 لان الشك الاول قد زال والشك الثاني بعد الصلوة فلا يلتفت اليه سواء كان ذلك قبل الشروع في
 صلوة الاحياء او في اثنائها او بعد الفراغ منها لكن ^ط احوط عمل الشك الثاني ثم اعادة الصلوة لكن
 هذا اذا لم ينقلب اليه ما يعلم معه بالقيصة كما اذا شك بين الاثنين والاربع ثم بعد الصلوة انقلب الى
 الثلث والاربع او شك بين الاثنين والثلث والاربع مثلاً ثم انقلب الى الثلث والاربع او عكس
 الصورتين واما اذا شك بين الاثنين والاربع مثلاً ثم بعد الصلوة انقلب الى الاثنين والثلث فلا
 ان يعمل عمل الشك المنقلب اليه احوط بعد الصلوة لتبين كونه في الصلوة وكذا السلام في غير محل
 ففي الصورة المفروضة يبنى على الثلث ويتم ويحتاج بركعة من قيام او ركعتين من جلوس ليحسد في
 السهول والسلام في غير محل والأحوط مع ذلك اعادة الصلوة ^{مسألة} اذا شك بين الثلث والاربع
 بعد الايتان بموجب الشك الصحيح ^ط لا يترك ^ط ما يفرضه الاحتمال الذي عرض له الاحكام بعد ذلك وكذا
 حاله يمكن حال الصلوة وحده بعد السلام ^ط لا وجه للاحتياط في الامارة اذا لم يكن النافذ من الشك البصر كما
 المفروض ^ط في انقلاب الشك بين الاثنين والثلث والاربع الى ما بين الثلث والاربع وعكس يجب العمل به
 السبيل الثلاث والاربع لا الزايل من الاحتمال في الصورة الاولى والاحكام بعد ذلك في الصورة الثانية والاربع

بمنه من قيام الصلوة
 احتياطاً بعد الايتان
 بموجب الشك الصحيح
 المحلة والتقليل المرفوع
 عليل لعدم شمول الدليل
 لما بعد الفراغ الصحيح
 اصطفاً
 بالاحتياط الايتان بهما ولا
 تجب الاعادة هنا ولا
 في الفرع الا في علم
 لا في جهة مدخله
 كان الوقت واسعاً لا احتياطاً
 لا يترك هذا اذا انقلب
 السابق الى شك اخر عاود
 في نوعه كما ان انقلب الشك
 بين الثلث والاربع مثلاً
 الى الشك بين الاثنين والثلث
 ما اذا انقلب الشك لسيط
 الى الشك المركب من
 شكا آخر كما انقلب الشك
 بين الثلث والاربع مثلاً
 الى الشك بين الاثنين والثلث
 والاربع والظاهر ان العمل
 بالشك البسيط المحصور
 السابق وعدم الالتفات
 الى الشك الاخر وان كان
 هو لأحوط جهة قد احتياطاً
 بالنسبة الى الاعادة صغيف
 حدا وكذا بالنسبة الى العمل
 بمقتضى الشك الاخر ايضا
 في المقدمة في محاسبة
 في الصورة الثانية
 عند ذلك ثم لا يتبين صورة
 احتياطاً من الزايل من الاحتمال

أول بين الاثنين والأربع ثم بعد الفراغ انقلب شك إلى الثلث وأخبر الاثنين وأخبر وجب على الأعمى
 لتعلم الأجماع إلى ما بالنقصان أو بالزيادة مسألة إذا شك بين الاثنين والثلاث فبنى على الثلث ثم شك بين
 الثلث والباقى والأربع فبنى بحجبه عليه حكم الشكين وحكم الشك بين الاثنين والثلاث والأربع وهو
 أقوى لهما الثاني مسألة إذا شك بين الاثنين والثلاث والأربع ثم ظن عدم الأربع بحجبه عليه حكم
 بين الاثنين والثلاث ولو ظن عدم الاثنين بحجبه عليه حكم الشك بين الثلث والأربع ولو ظن عدم
 الثلث بحجبه عليه حكم الشك بين الاثنين والأربع مسألة إذا شك بين الاثنين والثلاث فبنى
 على الثلث واتى بالرابعة فتبين عدم الثلث وشك بين الواحدة والاثنين بالنسبة إلى ما سبق يرجع
 شك بالنسبة إلى حالة الفعل بين الاثنين والثلاث فبنى بحجبه عليه مسألة إذا عرض أحد الشكوك الصحيحة
 للمصلح جالساً من جهة العجز عن القيام فهل الحكم كما في الصلوة قائماً فتخير في موضع التخيير بين ركعة قائماً أو
 ركعتين جالساً من حيث أنه الفرد من التخيير بينهما أو يتغير هنا اختيار الركعتين جالساً أو يتعين تيمم ما نقص في
 الفرض المذكور يتعين ركعة جالساً وفي الشك بين الاثنين والأربع يتغير ركعتان جالساً وفي الشك
 بين الاثنين والثلاث والأربع يتغير ركعة جالساً أو ركعتان جالساً وجوه أقولها الأول ففي الشك بين
 الاثنين والثلاث يتخير بين ركعة جالساً أو ركعتين جالساً وكذا في الشك بين الثلث والأربع وفي الشك
 بين الاثنين والأربع يتعين ركعتان جالساً بلا عن ركعتين قائماً وفي الشك بين الاثنين والثلاث و
 الأربع يتعين ركعتان جالساً بلا عن ركعتين قائماً أو ركعتان جالساً من حيث كونهما أحد الفردين
 وكذا الحال لو صلى قائماً ثم حصل العجز عن القيام في صلوة الاحتياط وأما الوصل جالساً ثم تمكن من القيام
 حال صلوة الاحتياط فيعمل كما كان يعمل في الصلوة قائماً والأحوط في جميع الصور المذكورة إعادة الصلوة
 بعد العمل المذكور مسألة لا يجوز في الشك الصحيح قطع الصلوة واستئنافها بل يجب العمل على
 المذكور والأتان بصلوة الاحتياط كما لا يجوز ترك صلوة الاحتياط بعد إتمام الصلوة والاكفاء
 بالاستئناف بل لو استأنف قبل الأتيان بالمنافى في الأثناء بطلت الصلوة وان لم يأت بالمنافى في الأثناء
 صححت المستأنفة وإن كان أثناء الإبطال ولو استأنف بعد التمام قبل أن يأت بصلوة الاحتياط لم يكف
 وإن أتى بالمنافى أيضاً صح عليه الأتيان بصلوة الاحتياط أيضاً ولو بعد حين مسألة في الشك
 أن حصل الفتر قبل الفراغ من الصلاة مع الأتيان بالمنافى في الأثناء بطلت الصلوة المستأنفة وسقط الاحتياط ح ط

الأصل في صلاة على
 مدد ورواية في الصلوة
 عند دخول الأتيان بما
 يحل نفسه من صلاة هي
 الركعة الواحدة في الصورة
 الأولى والركعتين في
 الصورة الثانية الفهم
 اصطفاً ما
 بل لا يبعد الأخير الفهم
 على الأحوط ثم استئناف
 أصل الصلوة بعدها
 بفتح اصطفاً ما
 بل الأخير وحكم الفروع
 ظاهر حكم مدد
 على الأحوط ولكن الأقوى
 عدم وجوبه بحجبه مد
 فله العالي
 وركعتين جالساً بين
 ركعة جالساً بلا عن
 الركعة قائماً ص

مرددة بين كونه نافله او جزء او بمنزلة الجزء فيراعى فيها جهة الاستقلال والجزئية فبملاحظة جهة الاستقلال يعتبر فيها النية وبكبر الاحرام وقرائة الفاتحة دون التبيحة الاربعه وبلحاظ جهة الجزئية يجب المبادرة اليها بعد الفراغ من الصلوة وعدم الايتان بالمنافيات بينها وبين الصلوة ولو اتي ببعض المنافيات لاحوط ايتائها ثم اعادة الصلوة ولو تكلم سهوا فاحوط الايتان بسجدة السهو والاحوط ترك الاقتداء فيها ولو بصلوة احتياطية مع اختلاف سبب احتياط الامام والمأموم وانما لا يبعد جواز الاقتداء مع اتخاذ السبب كون المأموم مقتديا بذلك الامام في اصل الصلوة مسئلة اذا اتى بالمنافاة قبل صلوة الاحتياط ثم تبين له تمامية الصلوة لا يجب اعادةها مسئلة اذا تبين قبل صلوة الاحتياط تمام الصلوة لا يجب الايتان بالاحتياط بمسئلة اذا تبين بعد الايتان بصلوة الاحتياط تمامية الصلوة يجب صلوة الاحتياط نافله وان تبين التمامية في اثناء صلوة الاحتياط جاز قطعها ويجوز اتمامها نافله وان كانت ركعة واحدة فتم اليها ركعة اخرى مسئلة اذا تبين بعد اتمام الصلوة قبل الاحتياط او بعدها او في اثناءها زيادة ركعة كما اذا شك بين الثلث والاربع والجزء فينبى على الاربع ثم تبين كونه اتمسا يجب اعادةها مطلقا مسئلة اذا تبين بعد صلوة الاحتياط نقص الصلوة فالظاهر عدم وجوب اعادةها وكون صلوة الاحتياط جارية مثلاً اذا شك بين الثلث والاربع فنبى على الاربع ثم بعد صلوة الاحتياط تبين كونه ثلاثاً ناهت وكانت الركعة عز قيام او الركعتان من جلوس عوضاً عن الركعة الناقصة مسئلة لو تبين بعد صلوة الاحتياط نقص الصلوة ازيد مما كان محتملاً كما اذا شك بين الثلث والاربع فنبى على الاربع وصلى صلوة الاحتياط فتبين كونه ركعتين وان الناقصة ركعتان فالظاهر عدم كفاية صلوة الاحتياط بل يجب عليه اعادة الصلوة وكذا لو تبينت الزيادة عما كان محتملاً كما اذا شك بين اثنتين والاربع فنبى على الاربع واتى بركعتين للاحتياط فتبين كون صلوة تلك ركعات والحاصل ان صلوة الاحتياط انما تكون جارية للنقص الذي كان احد طرفي شكك واما اذا تبين كون الواقع بخلاف كل من طرفي شكك فلا تكون جارية بمسئلة اذا تبين قبل الشروع في صلوة الاحتياط نقصان صلوة لا تكفى صلوة الاحتياط بل اللازم في اتمام ما نقص وسجدة السهو والسلام في غير محل اذا هيأت بالاناء في والا فاللازم اعادة الصلوة فحكم حكم من نقص من صلوة ركعة او ركعتين على ما مر سابقا بمسئلة اذا

والاحوط الترتيب في هذه الصلوات كما مر في فصل الجماعة الفصح اصطفاً بالنية والاحوط الترتيب حتى في هذه الصلوة كما تقدم في الجماعة جسم مدظله مع تمام المنافاة والا يكفي تدارك النقص وليس يخلل صلوة الاحتياط في البين منافاة على الاقوى جسم مدظله العالي

بعد تميم اصل الصلوة ان كان التبين قبل الايتان بالمنافاة على ما روي مدظله العالي

في احكام صلوة الاحياط

٢٩٥

اذا تبين نقصان الصلوة في اثناء صلوة الاحياط فاما ان يكون ما بيده من صلوة الاحياط موافقا لما انتصر من الصلوة في الكم والكيف كما في الشك بين الثلث والاربع اذا اشتغل بركعة قائما وتذكر في اثناءها كون صلوة ثلثا واما ان يكون مخالفا في الكم والكيف كما اشتغل في الفرض المذكور بركتين جالسا فتذكر كونها ثلثا واما ان يكون موافقا في الكيف دون الكم كما في الثلثين والثلث والاربع اذا تذكر كون صلوة ثلثا في اثناء الاشتغال بركتين قائما واما ان يكون بالعكس كما اذا اشتغل في الثلث المفروض بركتين جالسا بناء على جواز تقديمها وتذكر كون صلوة ركعتين في حال الغاء صلوة الاحياط في جميع الصور والرجوع الى حكم تذكر نقص الركعة ويحتمل الاكتفاء باتمام صلوة الاحياط في جميعها ويحتمل وجوب اعادة الصلوة في الجميع ويحتمل التفصيل بين الصور المذكورة والمسألة محل اشكال فالاحوط اجمع بين المذكورات باتمام ما نقص ثم الايتان بصلوة الاحياط ثم اعادة الصلوة نعم اذا تذكر النقص في صلوة الاحياط في صور قد دها مع فرض كون ما في به موافقا لما نقص في الكم والكيف لا يبعد الاكتفاء به كما اذا شك بين الثلثين والثلث والاربع وبعد الايتان بركتين قائما تبين كون صلوة ركعتين ^{مسألة} لو شك في ايتان صلوة الاحياط بعد العلم بوجوبها لم يلزم فان كان بعد الوقت لا يلتفت اليه وينبغي على الايتان وان كان جالسا في مكان الصلوة وليأت بالمنا في ولا يدخل في فعل اخر يوجب على عدم الايتان وادخل في فعل اخر اوقى بالمنا في او حصل الفصل الطويل مع بقاء الوقت فليبدأ على الايتان بها وجه والاحوط البناء على العدم والايتان بها ثم اعادة الصلوة ^{مسألة} لو زاد فيها او ركنا ولو سهوا بطلت ^{مسألة} وجب عليه اعادةها ثم اعادة الصلوة ^{مسألة} لو شك في فعل من افعالها ان كان في محله اتي به وان دخل في فعل مرتب بعده نبي على انه اتي به كاصل الصلوة ^{مسألة} لو شك في انه هل شك تكا يوجب صلوة الاحياط ام لا ينبغي على عدمه ^{مسألة} لو شك في عدد ركعاتها فهل ينبغي على الأكثر ان لا يكون مبطلا فينبغي على الأقل مطلقا وجهان والاحوط البناء على احد الوجهين ثم اعادةها ثم اعادة الصلوة ^{مسألة} لو شك في ان كان مبطلا فينبغي على الأقل مطلقا وجهان والاحوط البناء على احد الوجهين ثم اعادةها ثم اعادة الصلوة

لو كان النقص المتبين
الذي شك فيه وصلوة
الاحياط مطابقة لما
وكيف انهما اوجع فيما عدا
ذلك الى حكم تذكر النقص
على الاقوى جزم مدلل
العالى
على الاحوط لكن جواز
الاختلاف باعادة الصلوة
وحدها هو الاقوى
جزم
هذا هو الاقوى جزم
مدلل
العالى

او ينبغي على الأقل

لا يتركه من غير مدخل
قد مر ما هو الاحتياط
فيها وفي التمسك بها
إذا كان التذكر بعد السلام
وقبل صدور المبطل
عما وسهوا في فصل
التسليم والخلل كما يأتى
في هذا الفصل أيضا
الفتح اصطفا نافي
هذا الاحتياط لا يترك
بل لا يخلو عن القوة
والأقوى عدم وجوب
حجم
بل يدعمها ويأتي بصلوة
الاحتياط في أثناءها ثم
يتمها وبعد الفراغ يجزأ
بإعادة الصلوتين حجم
بل يصح مثل ما تقدم
في الصورة السابقة على
على الأحوط حجم
بل الأحوط العدول ثم
الإعادة حجم
مع عدم منافاة للفوتة
العرفية والآلفية التحال
حجم

الصلوة مسئلة لو زاد فيها فعلا من غير الأركان ونقص فهل عليه سجدة أو لا وجان والأحوط
الائتان بها مسئلة لو شك في شرط أو جزء من بعد السلام لم يلفت مسئلة إذا نسيها وشرع في نافذة
أو قضاء فريضة أو نحو ذلك فتذكر في أثناءها قطعها وإني بها ثم أعاد الصلوة على الأحوط وأما إذا شرع
في صلوة فريضة مرتبة على الصلوة التي شك فيها كما إذا شرع في العصر فتذكر أن عليه صلوة الاحتياط للنظر
فإن جاز عن محل العدول قطعها كما إذا دخل في ركوع الثانية مع كون احتياط ركعة أو ركوع الثالثة مع كون
ركعتين أن لم يخرج عن محل العدول فيجوز العدول إليها كالأحوط القطع والائتان بها ثم أعاد الصلوة مسئلة
إذا نسي سجدة واحدة أو تشهدا فيها قضاها بعد ما بعد ما على الأحوط فصل في حكم قضاء الأجزاء المنسية
مسئلة فذكرت سابقا أنه إذا ترك سجدة واحدة ولم يتذكر ألا بعد الوصول إلى حد الركوع يجب قضاها بعد
الصلوة بل وكذا إذا نسي السجدة الواحدة من الركعة الأخيرة ولم يتذكر ألا بعد السلام على الأقوى وكذا
إذا نسي التشهد أو بعضها ولم يتذكر ألا بعد الدخول في الركوع بل والتشهد الأخير ولم يتذكر ألا بعد السلام
على الأقوى ويجب مضافا إلى القضاء سجدة أو تشهدا أيضا للبيان كل من السجدة والتشهد مسئلة نيرط
فيهما جميع ما يشرط في سجود الصلوة وتشهد هاتر الطهارة والاستقبال وستر العورة ونحوها وكذا الذكر
والشهادتان والصلوة على محمد وآل محمد ولو نسي بعض أجزاء التشهد وجب قضاؤه فقط نعم لو نسي الصلوة
على محمد وآل محمد فالأحوط إعادة الصلوة على محمد بن يقول اللهم صل على محمد وآل محمد ولا يقتصر على قوله و
ال محمد وان كان هو المنى فقط ويجب فيه مائة البدلية عن المنى ولا يجوز الفصل بينهما وبين الصلوة
بالمنا في كالأجزاء في الصلوة أما الدعاء والذكر والفعل القليل ونحو ذلك مما كان جائزا في أثناء الصلوة
فالأقوى جوازه والأحوط تركه ويجب المبادرة إليها بعد السلام ولا يجوز تأخيرها عن التقيب ونحوه
مسئلة لو فضل بينهما وبين الصلوة بالمنا في عدا وسهوا كما أخذ والاستدبار فالأحوط استئناف
الصلوة بعد أيتها وان كان الأقوى جواز الاكتفاء بأيتها كما ذكرنا في ما قبل من الاستهوا إذا كان
عدا أما إذا وقع سهوا فلا بأس بمسئلة لو أتى بما يوجب سجود السهو قبل الائتان بها أو في أثناءها فلا
فعل بعدهما مسئلة إذا نسي الذكر أو غيره مما يجب عدا وضع الجبهة في سجود الصلوة لا يجب قضاؤه
إذا نسي بعض أجزاء التشهد القضاى وأمكن تداركه فعلا وأما إذا لم يمكن كما إذا كان قد دخل المناء
فإنها العدم حجم تقدم في السهو وكذا التشهد حجم لأنه لا بد من مدخل العالي

فيما يتعلق بالأجزاء المنتهية

٢٩٢١

عند أوسهوا فالأحوط أعادته ثم إعادة الصلوة وان كان الأقوى كفاية أعادته فمسئلة لو تعدد نسيان
 السجدة أو التشهد في سجدة واحدة بعد واحدة ولا يشترط التغير على الأقوى وان كان أحوط والأحوط
 ملاحظة الترتيب فمسئلة لو كان عليه قضاء سجدة وقضاء تشهد فالأحوط تقديم السجدة
 في الفوات على الأتم ولو قدم أحدهما تخيل أنه السابق فظهر كونه لاحقاً فالأحوط إعادة على ما
 يحصل معه الترتيب لا يجب إعادة الصلوة معه ان كان أحوط فمسئلة لو كان عليه قضاها وشك في
 السابق واللاحق احتاط بالتكرار فيأتي بما قدمه مؤخر أيضاً ولا يجب مع إعادة الصلوة وان كان أحوط
 وكذا الحال لو علم نسيان أحدهما ولم يعلم المقيم منهما فمسئلة اذا شك في أن نسي أحدهما ام لا لم يفت
 ولا شيء عليه أما اذا علم أنه نسي أحدهما وشك في أنه هل تذكر قبل الدخول في الركوع أو قبل التسليم أو
 تداركه ام لا فالأحوط القضاء فمسئلة لو كان عليه صلوة الاحتياط وقضاء السجدة أو التشهد فأكبر
 تقديم الاحتياط وان كان فوقها مقدماً على موجب لكن الأقوى التحجير وأما مع سجود السهو فالأقوى
 تأخير الاحتياط أيضاً فمسئلة اذا سهر عن الذكر أو بعض ما يعتبر فيها ما عدا وضع الحجة في سجدة
 القضاء فالظاهر عدم وجوب عاداتها وان كان أحوط فمسئلة لا يجب الايتان بالسلام في التشهد
 القضاء وان كان الأحوط في نسيان التشهد الأخير اتيان بقصد القرية عن غير نية الأداء والقضاء مع
 بالسلام بعد كما ان الأحوط في نسيان السجدة من الركعة الأخيرة أيضاً الايتان بها بقصد القرية مع
 الايتان بالتشهد والتسليم لاحتمال كوز السلام في غير محل ووجودها بعنوان الجزئية للصلوة وح
 فالأحوط سجود السهو أيضاً في الصلوتين لأجل السلام في غير محل فمسئلة لا فرق في وجوب قضاء
 وكفاية عن إعادة الصلوة بين كونهما من الركعتين الأولتين والأخيرتين لكن الأحوط اذا كان من
 الأولتين إعادة الصلوة أيضاً كما ان في نسيان سائر الأجزاء الواجبة فيهما أيضاً الأحوط استحباب
 اتمام الصلوة عاداتها وان لم يكن ذلك الجزء من الأركان لاحتمال إختصاص اعتذار السهو عما عدا الأركان
 بالركعتين الأخيرتين كما صود بهب بعض العلماء وان كان الأقوى كما عرفت عند الفرق فمسئلة لو أهر
 نسيان السجدة أو التشهد مع فوت محل تداركها ثم بعد الفراغ من الصلوة انقلب اعتداده شكاً ان
 عدم وجوب القضاء فمسئلة لو كان عليه قضاء أحدهما وشك في اتيانه وعد وجب عليه الايتان

الأقوى ج ط لكن لا يلزم لهذا الاحتياط بالتكرار ج ط بل الأقوى ج ط لا يترك كذا مرجح ط بل الظاهر وجوب ج ط

هذا الاحتياط لا يترك
 اصطه باناً
 لا يترك اصطه باناً
 لا يترك فيه وفيما بعده
 مع الايتان بسجدة
 السهو أيضاً احتياطاً
 يستعد ما في الدفء
 من اصطه باناً
 بل الأقوى ج ط
 مد نظر
 العالي
 عن قضاها كما يجب تأخير
 ص

الأحوط الاثنان لمجد
 التهو الفزع اسفها
 على الأحوط اسفها
 بل الأحوط ان ياتى ما
 في اتانها ثم اتمام الفضة
 ثم اعادتها مع سعة الو
 حبه
 لا يغلو جواز قطعها
 عن الاشكال حبه
 على الأحوط حبه
 وهو المنعين حبه
 مد فله

به ما دام في وقت الصلوة بل الأحوط استحباباً بذلك بعد خروج الوقت أيضاً مسألة لو شك في ان
 الفات منه سجدة واحدة او سجدتان من ركعتين بنى على الاتحاد مسألة لو شك في ان الفات منه سجدة
 او غيرهما من الاجزاء الواجبة التي لا يجب قضائها وليست ركناً ايضاً لا يجب عليه القضاء بل كيفية سجود السهو
 مسألة لو نسي قضاء السجدة او التشهد تذكراً بعد الدخول في نافلة جاز له قطعها والايتان به بل هو الا
 بل كذا لو دخل في فريضة مسألة لو كان عليه قضاء احدهما في صلوة الظهر وضاق وقت العصر فان
 أدرك منها ركعة وجب تقديمها والا وجب تقديم العصر وقضى النجاء بعدها ولا يجب عليه إعادة الصلوة
 وان كان أحوط وكذا الحال لو كان عليه صلوة الاحياط للظهر وضاق وقت العصر لكن مع تقديم
 يحتمل باعادة الظهر ايضاً بعد الايتان باحياطها فضلاً في موجبات سجود السهو وكيفية
 احكامه مسألة يجب سجود السهو لا مورا الاول الكلام سهواً بغير قران واداء ذكر وتحتجب بحرفين
 او بحرف واحد مفهم في اى لغة كان ولو تكلم جاهلاً بكونه كلاماً بل تخيل انه قران او ذكر او دعاء لم يفر
 سجدة السهو لانه ليس بسهو ولو تكلم عامداً بزعم انه خارج عن الصلوة يكون موجباً لانه باعتبار السهو
 عن كونه في الصلوة يعد سهواً واما سبب اللسان فلا يعد سهواً واما الحرف الخارج من التثنية والتاوه
 والايين الذي عمنك لا يضر فهو ايضاً لا يوجب السجود الثاني السلام في غير موقعه ساهياً سواء كان
 بقصد الخروج كما اذا سلم بتخيل تمامية صلوة او لا بقصد والمذاق على احد الصيغتين الاخيرتين و
 واما السلام عليهما ايها النبي الخ فلا يوجب شيئاً من حيث انه سلام نعم يوجب من حيث انه زيادة
 سهوية كما ان بعض احد الصيغتين كذلك وان كان يمكن دعوى ايجاب لفظ السلام للصدق بل قد قيل
 ان حرفين منه موجب لكنه مشكل الامر حيث الزيادة الثالث نسيان السجدة الواحدة اذا فات محل
 تداركها كما اذا لم يتذكر الركوع او بعد الركوع واما نسيان الذكر فيها او بعض واجباتها الا
 ما عدا وضع الجبهة فلا يوجب الامر حيث وجوبه لكل نقيصة الرابع نسيان التشهد مع فوت محل
 تداركه والظاهر ان نسيان بعض اجزائه ايضاً كذلك كما انه موجب للقضاء ايضاً كما مر الخامس
 الشك بين الرابع والخمير بعد اكمال السجدتين كما مر سابقاً السادس القيام في موضع القعود او
 انكاس منية على ما غلبه هافيه اشكال في صحة الصلوة معه على اشكال ولو قل بسجدة بامد في ايجاب السجدة السهو قياح
 محل تأمل على الأحوط فيهما ح ط و جردى مد فله

في موجبات سجدة التوبة احكامها

٢٩٩١

على الاحكام في سجدة التوبة
الاحكام في سجدة التوبة

على الاحكام في سجدة التوبة
الاحكام في سجدة التوبة

منه بقصد الدعاء
ان يكون للجمع او التمام

ثم مر به للتصديق
الاخر من العباد

هذا هو الاحوط في
قاعدة النجاة الاولى

زيادة القيام هو الاحوط
حبه

تكرر السجدة على القنوت
حبه

وجوب زيادة القيام
واحتياط البقية

هذا هو الاحوط في
تكرار لفظ التلاوة

ومع الواو حبه

بل لكل زيادة ونقصان في محل التدارك واما النقصان مع التدارك فلا توجب الزيادة اعظم
من ان تكون من الاجزاء الواجبة والمستحبة كما اذا نيت الركعة الاولى في غير محل من الثانية ومثل قول
بحول الله في غير محل لا مثل التكبير او التسليم الا اذا صد عليه الزيادة كما اذا كبر بقصد تكبير الركوع في غير محل
فان الظاهر صدق الزيادة عليه كان قوله سمع الله من حمدك وانما حصل ان المدارك على صدق الزيادة
واما نقصان المستحبة فلا توجب حتى مثل القنوت وان كان الاحوط عند الترك في مثل ذلك ان كان من عادة الملتزم
به دائما والاحوط عدم تركه في الشك في الزيادة والنقصان **مسئلة** يجب تكرره بتكرره الموجب
كان من نوع واحد وانواع والكلام الواحد موجب واحد وان طال نعم ان تذكر ثم عاد تكرر والصنيع التلاوة
للسلام موجب واحد ان كان الاحوط القدر ونقصا التسليم الاربع موجب واحد بل وكل زيادتها
وان اتى بها ثلاث مرات **مسئلة** اذا سجدت سجدة واحدة من الركعة الاولى مثلاً وقام وقرأ الحمد و
السورة وقت وكبر للركوع فتذكر قبل ان يدخل في الركوع وجب العود للتدارك وعليه سجدة التوبة
ست مرات لقوله بحول الله وقرعة للقيام وقرعة للحمد وقرعة للسورة وقرعة للقنوت وقرعة لتكبير الركعة
وهكذا يتكرر خمس مرات لو ترك التشهد وقام واتى بالتسليم والاستغفار بعد ما وكبر للركوع فتذكر
مسئلة لا يجب فيه تعين التسليم لومع التقدير كما انه لا يجب الترتيب فيه بترتيب اسبابه على الاقوى
امّا بينه وبين الاجزاء المنسية والركعات الاحتياطية فهو مؤخر عنها كما مر **مسئلة** لو سجدت بكلام
فبان ان الموجب غيره فان كان على وجه التقييد وجب الاعادة وان كان من باب الاشتباه في التطبيق
اجزاء **مسئلة** يجب الاتيان به فوراً فان اخر عدا عصمه ولم يقط بل وجبت المبادأة اليه وهكذا ولو
اتى به اذا تذكر وافرقت ايام ولا يجب عادة الصلوة بل لو تركه اصلاً لم ينطل على الاقوى **مسئلة**
كيفية ان ينوي ويضع وجهه على الارض او غيرهما ما يقع التحود عليه ويقول بسم الله وبالله وسلم
الله على محمد وآله او يقول بسم الله وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد او يقول بسم الله وبالله
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ثم يرفع راسه ويسجد مرة اخرى ويقول ما ذكره
ليشهد ويسلم ويكفي في تسليم السلام عليكم واما التشهد فخير بين التشهد المتعارف والتشهد
المخفف هو قوله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمداً رسول الله اللهم صل على محمد وآل محمد

على الاحوط وان كان عدمه لا يخلو من وجهه احتياطاً هذا الذكر او في الاحتياط ما روي من مدله

فما لا يقتضي شك

٣٠٠

لا يشك الاحتياط ٥٤
بل الاحتياط هو
المقارن لكن مع الايتان
بما زاد على اصل الشك
والصلوة بقصد القرية
المسكنة الفرج مذك
تقدم انه لا يله الفرج
بل الاحتياط الجمع وان
كان الاقوى هو التحجير
بل لا يخلو عن قوة جم
وقد مر ان الاقوى
عدم وجوبه جم
يعني اعادة سجدة
التهنؤ الفرج مذك
العلل

والاحتياط الاقتصار على الخفيف كان في تشهد الصلوة ايضا فخير بين القسمين لكن الاحتياط هنا تشهد
المقارن كما مر سابقا ولا يجب التكبير للوجود وان كان احود كما ان الاحتياط مراعى جميع ما يقتضيه سجود الصلوة فيه
الطهارة من اخذ واخذ الترو والاستمبالا وغيرها من الشرائط والموانع التي للصلوة كالكلام والفتحة في
الاشياء وغيرها فضلا عما يجب في خصوص السجود من الطمانينة ووضع ساكن المساجد وضع الجبهة على ما يصح
عليه الانتصاب مطمئنا بين ما وان كان في وجوب ما يتوقف عليه اسم السجود وتقدم نظر مسئلة لو شك
في تحقق وجوبه عدل لم يجب عليه نعم لو شك في الزيادة او النقص فالا حوايتان كما مر مسئلة لو شك في ايتانه بعد
العلم بوجوبه وجب ان طال المدة نعم لا يعيد البناء على ايتانه بعد خروج وقت الصلوة وان كان الاحتياط
عدم تركه خارج الوقت ايضا مسئلة لو اعتقد وجود الموجب بعد السلام شك فيه لم يجب عليه مسئلة
لو علم بوجود الموجب شك في الاقل والاكثر بنى على الاقل مسئلة لو علم نسيان جزء وشك بعد السلام في ا
هل تذكر قبل وقت محله وتذكره ام لا فالاحتياط ايتانه مسئلة اذا شك في فعل من افعاله فان كان في
محله انى به وان تجاوز لم يلتفت مسئلة اذا شك في انه سجد سجدتين او سجدة واحدة بنى على الاقل
الا اذا دخل في التشهد وكذا اذا شك في انه سجد سجدتين او ثلاث سجرات واما ان علم بان زاد سجدة
وجب عليه الاعادة كما انه اذا علم انه نقص واحدة ولو نسي ذكر السجود وتذكر بعد الرفع لا يعيد عدم
وجوب الاعادة وان كان احتياط فصل في الشك التي لا اعتبار بها ولا يلتفت اليها
وهي في موضع الاول الشك بعد تجاوز المحل وقد مر تفصيل الثاني الشك بعد الوقت سواء كان
في الشريط او الافعال او الركعات او في اصل الايتان وقد مر الكلام فيه ايضا الثالث الشك بعد
السلام الواجب هو احد الصيغتين الاخيرة سواء كان في الشرائط او الافعال او الركعات في الربا
او غيرها بشرط ان يكون احد طرفي الشك الصحة فلوشك انه صلى ثلثا او ربعا او خمسا بنى على انه صلى
اربعا واما لو شك بين الاثنين والخم والثلث والخم بطلت لانها اما ناقصة ركعة او زائدة نعم
لو شك في المغرب بين الثلاث والخم او في الصبح بين الاثنين والخم بنى على الثلث في الاولى والثنتين
في الثانية ولو شك بعد السلام في الرابعة بين الاثنين والثلاث بنى على الثلاث ولو شك
عنه صلوة الاحتياط لانه بعد في الاشياء حيث ان السلام وقع في غير محله فلا يبرهن انه يبنى على الا
لا يشك هنا ولا هنا بل لا يخلو من قوة ح لا يخلو من اشكال وكذا ما بعد ح على الاحتياط ح

لا يشك هنا ولا هنا بل لا يخلو من قوة ح لا يخلو من اشكال وكذا ما بعد ح على الاحتياط ح

في كثير الشك واحكامه

٣٠١

ويأتي بالرابعة من غير ان يأتي بصلوة الاحتياط لانه مقتضى عدم الاعتبار بالشك بعد السلام
 الرابع شك كثير الشك ان لم يصل الى حد الوسواس سواء كان في الركعات والافعال والشرائط
 فينبني على وقوع ما شك فيه وان كان في محله الا اذا كان مفندا فينبني على عدم وقوعه فلو شك بين
 الثلث والاربع يبنى على الاربع ولو شك بين الاربع والخم يبنى على الاربع ايضا وان شك انه
 ركع ام لا يبنى على انه ركع وان شك انه ركع ركعتين ام واحد يبنى على عدم الزيادة وان شك انه
 صلى ركعة او ركعتين يبنى على ركعتين ولو شك في الصبح انه صلى ركعتين او ثلثا يبنى على انه صلى ركعتين
 وهكذا لو كان كثرة شك في فعل خاص يختص بالحكم به فلو شك اتفاقا في غير ذلك الفعل يعمل عمل الشك
 وكذا لو كان كثير الشك بين الواحد والاثنين لم يلتفت في هذا الشك ويبنى على الاثنين وادان
 انه شك بين الاثنين والثلاث او بين الثلث والاربع وجب عليه عمل الشك من البناء والالتزام
 بصلوة الاحتياط ولو كان كثير الشك بعد تجاوز المحل مما احكم له دون غيره فلو اتفق انه شك
 في المحل وجب عليه الاعتناء ولو كان كثرة شك في صلوة خاصة او الصلوة في مكان خاص
 نحو ذلك اختصر الحكم به ولا يتعدى الى غيره **مسئلة** المرجع في كثرة الشك العرف ولا يبعد
 تحققه اذا شك في صلوة واحدة ثلث مرات او في كل من المصلوات الثلث مرة واحدة ويقبر في صدقها
 ان لا يكون ذلك من جهة عارض من خوف او غضب او هم او نحو ذلك مما يوجب اغتسال
 المحواس **مسئلة** لو شك في انه حصل له حالة كثرة الشك ام لا يبنى على عدمه كما انه لو كان كثير الشك
 وشك في زوال هذه الحالة يبنى على بقائها **مسئلة** اذا لم يلتفت في شك وظهور بعد ذلك خلاف ما
 يبنى عليه وان مع الشك في الفعل الذي يبنى على وقوعه لم يكن واقعا وان ما يبنى على عدم وقوعه كان
 واقعا يعمل بمقتضى ما ظهر فان كان تاركا لو كرر نطقت صلوته وان كان تاركا لغير ركن مع فوت محل
 تداركه وجب عليه القضاء فيما فيه القضاء وسجد التهنيت فيما فيه ذلك وان يبنى على عدم الزيادة
 فبان انه زاد يعمل بمقتضاه من البطلان وغيره من سجود التهنيت **مسئلة** لا يجوز له الاعتناء بشك في
 شك في انه ركع او لا لا يجوز له ان يركع والابطال للصلوة نعم في الشك في القراءة والذكر اذا
 اتبع بشك واني بالمشكوك فيه بقصد القرينة لا باس به ما لم يكن الى حد الوسواس **مسئلة** اذا
 في ان كثرة شك مخض بالمورد المعين الفلاني او مطلقا اقتصر على ذلك المورد **مسئلة** لا يجب

الظاهر ان يكون المدار
 في محقق اكثره على ان
 لا يفتى عليه ثلث مصلوات
 متوالية خالية عن الشك
 فيها فاذا استمر عليه في
 قدر ما يكف عنه فامر به
 حالة ثانوية لا يفتى
 بذلك ولو زالت عنه تلك
 الحالة يفتى بثلاث مصلوات
 خالية عن الشك فيما ذكر
 عن كثرة الشك في ركعتين
 عليه احكامه جهلا فله
 ان يركع حاشية بوط
 نعمت ٣٠١ ياتى
 ان يمكن من الضبط
 ان يكون حاشية هذا
 حياط لا يتركه بل يتركه
 بل الشك يعمل بغيره
 ان الشك يرجع الى الشك
 على الافعال جهلا فله
 لا يجوز له ان يركع
 وجب عليه ان يركع
 هذا لا يجوز له ان يركع
 في الشك في الركعات
 ركعتين في الشك في

مسائل في الشك

(٣٠٣)

في افعال النافلة تحكم حكم الشك في افعال الفريضة فان كان في المحل اليه به وان كان بعد الدخول في الغرض لم يلقفت ونقصا الركن مبطل لها كالفرضية بخلاف زيادته فاعلم ان لا ترجع البطلان على الاقوى وعلى هذا فلو نسي فعلا من افعالها تداركه وان دخل في ذكره بعد سواء كان المنسي ركعا او غيره مسألة لا يجب قضاء السجدة المنسية والتشهد المنسي في النافلة كما لا يجب قضاء السجدة المنسية والتشهد المنسي في النافلة كما لا يجب سجود السجود لله ولو جازية فيها مسألة اذا شك في النافلة بين الاثنين والثلاثين على الاثنين ثم تبيّن كونهما ثلاثا بطلت استحبابها بل تجب في كانت واجبة بالعرض مسألة اذا شك في اصل فعلها بني على عدمه الا اذا كانت موقفة وخرج وقتها مسألة الظاهر ان الظن في ركعتي النافلة حكم حكم الشك في التحجير بين البناء على الأقل والاكثر وان كان الاحوط العمل بالظن فالممكن مرجح بالبطلان مسألة النوافل التي لها كيفية خاصة او سورة مخصوصة او دعاء مخصوص كصلوة الغفيلة وصلوة ليلة الدفن وصلوة ليلة عيد الفطر اذا اشتغل بها وليس تلك الكيفية فان امكن الرجوع والتدارك رجع وتدارك وان استلزم زيادة الركن لم اعرفت مراعاتها في التوافل وان لم يمكن اعادها لان الصلوة وان صححت لا اهل الاكثر تلك الصلوة المحصورة وان نسي بعض التسليح في صلوة جعفر قضاء من تذكر مسألة ما ذكر من احكام السهو والشك الظن يجرى في جميع الصلوات الواجبة اداء وقضاء من الايات والجمعة والعيد وصلوات الطواف فيجوز فيها سجدة السهو ولو جازها وقضاء السجدة المنسية والتشهد المنسي وتبطل بنقصا الركن وزيادته لا بغير الركن والشك في ركعاتها موجب للبطلان لانها ثمانية مسألة قد عرفت سابقا ان الظن المتعلق بالركعات في حكم اليقين من غير فرق بين الركعتين الاولى والاخيرتين ومن غير فرق بين ان يكون موجبا للصحة او البطلان كما اذا ضل الخمس في الشك بين الاربع والخمس او الثالث والخمس اما الظن المتعلق بالافعال ففي كونه كالشك او كاليقين اشكال فاللازم مراعاة الاحتياط وتظهر التمرة فيما اذا ضل بالاثنيان وهو في المحل او ظن بعدم الاثنيان بعد الدخول في الغير واما الظن بعدم الاثنيان وهو في المحل او الظن بالاثنيان بعد الدخول في الغير فلا تيفاد في الحال في كونه كالشك او كاليقين اذ على التقديرين يجب الاثنيان به في الاول ويجب المضي في الثاني وحقق قول امكن المسترك قرينة او ذكر او دعاء بتحقيق الاحتياط باثنيان بقصد القرينة وان كان من الافعال فالاحتياط فيه ان يعمل بالظن ثم يعيد الصلوة مثلا اذا شك

لا يترك هذا الاحتياط
عنه شيرازي
الظاهر ان الظن في النافلة
كالغرض في الركعات مظنة
والاحتياط لا ينبغي تركه
عنه شيرازي
وان كان الاحوط في حد
الصورة انما هي انما هي
الفردية المستطرفة
وقد عرفت ان الاحوط
لا يأمّر به الاعادة الغفلة
كون الظن كاليقين في
غير الاخيرتين من الركعات
محال اشكال فلا يترك العمل
بما هو مضمّن الاحتياط
الفردية
مدخل

صل
 فيه تأمل والاحوط
 بحكم الشك ثم إعادة
 الصلوة الفصح مدظل
 العالي
 صل
 أو ادان بحكم اليقين فيها
 ايضا مضمون جسم مدظل

انه سجدة واحدة واثنين وهو جالس لم يدخل في التشهد والقيام وظن الاثنيتين بينه على ذلك
 ويتم الصلوة ثم يجتاط باعادتها وكذا اذا دخل في القيام والتشهد ظن انها واحدة يرجع ويبقى باخرى
 ويتم الصلوة ثم يعيدها وكذا في سائر الافعال وله ان لا يعمل بالنظر بل يحبس عليه حكم الشك ويتم الصلوة ثم
 يعيدها واما الظن المتعلق بالشروط وتحققها فلا يكون معتبرا الا في القبلة والوقت في الجملة نعم لا يعيد اعتبار
 شهادة العدلين فيها وكذلك الافعال والركعات وان كانت الكنية لا يخرج عن اشكال مسئلة اذا شك في
 بين الثالث والرابع قبل التجدتين او بينهما او في السجدة الثانية يجوز له تاخير التروى الى وقت العمل بالثالث
 وهو ما بعد الرفع من السجدة الثانية مسئلة يجب تعلم ما يعم به البلوى من احكام الشك في التهويل قد
 ين بطلان صلوة من لا يعرفها كمن الظاهر عدم الوجوب اذا كانت مطمئنا بعدم عروضها له كما ان بطلان الصلوة
 انما يكون اذا كان منزلا لا بحيث لا يمكن قصد الفرية او اتفق له الشك والتهويل لم يعمل بمقتضى ما ورد
 من حكمه واما لو بني على احد المحتملين او المختلا من حكمه وطابق الواقع مع فرض حصول قصد الفرية منه صح
 اذا شك في فعل شي وهو في عمله ولم يعلم حكمه كمن بني على عدم الايتان فاقى به او بعد التجاوز وبني على التلا
 ومضى صح عمله اذا كان بانيا على ان يسئل بعد الفراغ عن حكمه والاعادة اذا خالف كما ان من كان عارفا
 بحكمه ونفى في الاشياء واتفق له شك او سهو نادى بالواقع يجوز له ان يبني على المختلا في نظره بانيا على التلا
 والاعادة مع المخالفة لم تركه جهده ختار في مسائل متفرقة الاولى اذا شك في ان فات
 ظهر او عصر فان كان قد صلى الظهر بطل ما بيده وان كان لم يصلها او شك في ان صلاها او لا عد به اليها
 الثانية اذا شك في ان ما بيده مغرب او عشاء فعليه بايتان المغرب بطل ومع علم بعدم الايتان لها
 او الشك فيه عد بنيت اليها ان لم يدخل في ركوع الرابعة والابطال ايضا الثالثة اذا علم بعد الصلوة
 او في انشائها انه ترك سجدة من ركعتين سواء كانت من الاولتين او الاخيرتين صححت وعليه قضاءها
 وسجدة التهويل من ركعتين وكذا ان لم يدركها من ركعات بعد العلم بالهما من الركعتين الرابعة اذا كان في
 الركعة الرابعة مثلاً وشك في ان شك السابق بين الاثنين والثالث كان قبل اكمال السجدة الثانية او بعد
 بني على الثاني كما انه كل اذا شك بعد الصلوة الخامسة اذا شك في ان الركعة التي بيده اخر الظهر او
 اتمها وهذه اول العصر جعلها اخر الظهر السادسة اذا شك في العشاء بين الثالث والرابع وتذكر
 لا ينبغي المضي على الشك قبل التروى ح ط بر و ج رد مدظل العالي

صل
 في الغيبة في الاصل والاحوط
 لا يجوز ان يبني على ذلك
 في الركعة من الركعات
 ح ط

مسائل في فروع الشك في الصلوة

(٣٠٥)

سمي عن المغرب بطلت صلوة وان كان الاحوط اتمامها عشاء والايان بالاحتياط ثم اعادها بعد
 الايتان بالمغرب التابعة اذا تذكر في اثناء العصر ان ترك من الظهر ركعة قطعها واتم الظهر ثم اعاد
 الصلوتين ويحتمل العدول الى الظهر بجعل ما بيده رابعة لها اذا لم يدخل في ركوع الثانية ثم اعاد الصلوة
 وكذا اذا تذكر في اثناء العشاء ان ترك من المغرب ركعة الثامنة اذا صلى صلوتين ثم علم نقصا ركعة او ركعتين
 من احدهما من غير يقين فان كان قبل الايتان بالمنافى ضم الى الثانية ما يحتمل من النقص ثم اعاد الاولى فقط
 بعد الايتان بسجدة التهور لاجل السلام احتياطا وان كان بعد الايتان بالمنافى فازاختلفت في العداء
 والا في بصلوة واحدة بقصد ما في الذمة التاسعة اذا شك بين الاثنين والثلاث او غير ذلك
 اصبحت شك في ان الركعة التي بيده اخر صلوة او الى صلوة الاحتياط جعلها اخر صلوة واتم ثم اعاد
 الصلوة احتياطا بعد الايتان بصلوة الاحتياط العاشرة اذا شك في ان الركعة التي بيده رابعة المغرب
 او انه سلم على المثلث وهذه او العشاء فان كان بعد الركوع بطلت ووجب عليه اعادة المغرب وان كان
 قبله جعلها من المغرب بحيل ويتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة التهور لكل زيادة من قوله بحول الله و
 للقيام والتبسيط احتياطا وان كان في وجوبها اشكال من حيث عدم علمه بحصول الزيادة في المغرب الحادية
 عشر اذا شك وهو جالس بعد السجدة بين الاثنين والثلاث وعلم بعدم ايتان التشهد في هذه
 الصلوة فلا اشكال في ان يجب عليه ان يلبس على الثالث لكن هل عليه ان يتشهد ام لا وجهان لا يعبد
 عدم الوجوب بل وجوب قضاءه بعد الفراغ اما لانه مقتضى البناء على الثالث واما لانه لا يعلم بقاء
 محل التشهد من حيث ان محله الركعة الثانية وكونه فيها مشكوك بل محكوم بالعدم واما الرشك وهو
 قائم بين الثالث والرابع مع علمه بعدم الايتان بالتشهد في الثانية فحكمه المضي والقضاء بعد
 السلام لان الثالث بعد تجاوز محله الثانية عشر اذا شك في انه بعد الركوع من الثالث او قبل الركوع
 من الرابعة بنى على الثاني لانه شاك بين الثالث والرابع ويجب عليه الركوع لانه شاك فيه مع بقاء
 محله وايضا هو مقتضى البناء على الرابع في هذه الصورة واما لو انكسر بان كان شاكا في انه قبل الركوع
 تحتها لا تخلو من قوة ان كان عرض الشك بعد الدخول في ركوع واما قبله فاشكال فلا يترك
 الاحتياط فيه على هذا ضعيف وان وردت بغير رواية شاذة على بل لانه لا محل لتدارك ما علم تركه
 بعد الحكم بالبناء على الاثر كما في الصورة السابقة ولا عبرة بقاعدة التجاوز بعد فرض علم تركه

لكنه ضعيف في اتمامها
 لا يعبد لزوم الاحتياط بالايان
 بالتشهد في كلا المقامين قضا
 بعد الصلوة ايضا للعلم بالاحتياط
 باحد الاربعين كركعة المقام
 الثاني اذا عدم القيام وجوب
 للتشهد مع شك في تركه
 والثلاث والاحوط في الثاني
 اعادة الصلوة ايضا للعلم
 والاحوط في اعادة بعد الايتان
 لزيادة الركوع على تقدير نقص
 الصلوة العاشرة

في البطلان نظير لا يعبد
 ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه
 حجة
 بعد اتمام العشاء من محل
 ويجعل قريبا وجوب اتمام العصر
 في الايتان بما بقي من التهور
 واما الحال بعد التضرع
 غايته جمع لولا جعل ما ياتي
 الصلوة عند او بعد ايتان
 ولا الثانية اتي بالقبض للعلم
 نقصه بقصد في الذمة ثم
 يسجد سجدة التهور لزيادة التلبيس
 بوضع الصلوات بلا حاجة الى
 اعادة الصلوة فيختصر مذكره
 في الغرض الاول بالاحتياط
 بالمنافى بعد الاولى ومنه
 الثاني بما اذا حصل بعد الثانية
 حجة
 هذا هو المتعين حجة
 مدله
 الصلاة

من الثالثة او بعده من الرابعة فيحتمل وجوب البناء على الاربع بعد الركوع فلا يركع بالسجدة وثم
وذلك لان مقتضى البناء على اكثر البناء عليه من حيث انه احاط في شك وطرف الشك الاربع بعد
الركوع لكن لا يسجد بطلان صلوة لانه شاك في الركوع من هذه الركعة ومحلها باق فيجب عليه ان يركع و
معه يعلم اجمالا انه اذا ركع او نقص ركعة فلا يمكن اتمام الصلوة مع البناء على الاربع والاثنيان
بالركوع مع هذا العلم الاجمالي الثالث عشر اذا كان قائما او هز في الركعة الثانية من الصلوة وعلم ان
ان في هذه الصلوة ركوعين ولا يدري انه اني بكليهما في الركعة الاولى حتى تكون الصلوة باطلا او
فيها برأى اني بالآخر في هذه الركعة فالظاهر بطلان الصلوة لانه شاك في ركوع هذه الركعة ومحلها
باق فيجب عليه ان يركع مع انه اذا ركع بعلم بزيادة ركوع في صلوة ولا يجوز له ان لا يركع مع بقاء محلها فلا
يمكن تصحيح الصلوة الرابعة عشر اذا علم بعد الفراغ من الصلوة انه ترك سجدة واحدة ولكن لم يدركها من ركعة
واحدة او من ركعتين وجب عليه الاعادة ولكن الا حوط قضاء التيمم مرتين وكذا سجود السهو مرتين او لا
ثم الاعادة وكذا يجب الاعادة اذا كان ذلك في اثناء الصلوة والاحوط اتمام الصلوة وقضاء كل منهما مع
سجود السهو مرتين ثم الاعادة الخامسة عشر ان علم بعد ادخل في السجدة الثانية مثلا ان اترك القراءة او الركوع
او انه اترك سجدة من الركعة السابقة او ركوع هذه الركعة وجب عليه الاعادة لكن الا حوط هذا ايضا
اتمام الصلوة وسجدة بالسجدة الاولى وقضاء السجدة مع سجدة السهو في الفرض الثاني ثم الاعادة ولو
كان ذلك بعد الفراغ من الصلوة فكان السادسة عشر لو علم قبل ان يدخل في الركوع انه اترك سجدة من
الركعة السابقة او ترك القراءة وجب عليه العود لتداركها والاطمأن في الاعادة ويحتمل الاكتفاء بالاثنيان
بالقراءة والاطمأن من غير لزوم الاعادة اذا كان ذلك بعد الاثنيان بالقنوت بدعوى ان وجوب القراءة عليه
معلوم لانه اماركها او تركها التيمم فيجب الاثنيان بها ويكون الشك بالنسبة الى السجدة بعد
الدخول في القنوت الذي هو القنوت واما اذا كان قبل الدخول في القنوت نكفي الاثنيان بالقراءة لان الشك
في المثال وجوه اربعة البناء على الاربع والاثنيان بالركوع والاولى لاحتمال باعادة الصلوة بعد صلوة الاحتياط في المثال
تحت الصلوة في الفرض الاول والاولى لاحتمال المذكور في الفرض الثاني لا ينبغي تركه في الاول ايضا في المثال في هذه المسئلة
انما هو في هذا المورد واما قبل القنوت فلا شك في وجوب القراءة فقط اذا شك من بينهما قبل الجاء بخلاف السجدة
فانه تجاوز بالقيام عن محلها مع انه بل هو القيام ^ط مع انه يركع في ذلك العالي

لا بد من ذلك لا يترك الاحتياط
بالاعادة ذلك لعدم نقصان
الركوع على تقدير نقصان الصلوة
الغير المتخذه ذلك بصلوة الاحتياط
التي هي اتم من غيرها في طرف
الاحوط اتمام الصلوة بلا ركوع
هذه الركعة ثم اعادتها الفصح في
الادراك طريق العلم لاحل
التحديس من الركعة التي بدو له
تجاوز محلها لانه ياتي بها ولا يترك
عليه لان الاحوط قضاء سجدة
واحدة بعد الصلوة والاثنيان
السجدة السهو الفصح لا يسجد
الصلوة في الفرض الاول وان كان
الاحتياط المبرور في ذلك لا يمنع
تركه ولكن الاحتياط المبرور في
عدم تركه لا يمنع من العمل
بتركه من الركعة الاخيرة وله
ياتي بالمعتمد وهو الاحوط
ان ياتي بما يقصد التيمم من غير
الادائية او القضائية ثم ياتي بها
يترب عليه من التيمم والسلام
لسجدة السهو ثم اعادة الصلوة
هذا الاحتياط في الفرض الاول وهو
قبل القنوت او في وقت قريب من ذلك
يخلو عن قوة كون الشك في القراءة
قبل تجاوز محلها لقضاء السجدة
المبرورة فيه ايضا لكما في المتن
لعدم كون مثل هذا العلم المحصل
بوجوب القراءة المرددين وجوبا
تركها او وجوبها بعد تداركها
الاجل هو الترتيب على فرض ان
السجدة من الركعة في الحقيقة الى
بوجوب القراءة او وجوب السجدة
في المثال لا يمنع من كون الشك
في الفرض الثاني تجاوز محلها
فالاحتياط المذكور في الفرض الاول

مسائل في فروع الشك في الصلح

فيها في محلها وبالنسبة الى التمجدين بعد التجاوز وكذا الحال لو علم بعد القيام الى الثالثة ان اتمام التمجيد او التهجيد او ترك سجدة واحدة او التبريد اما لو كان قبل القيام فتعيز الاثنيان بجماع الاحتياط بالاعادة -
التابعة عشر اذا علم بعد القيام الى الثالثة انه ترك التهجيد شك في انه ترك السجدة ايضا لا يحتمل ان يترك سجدة واحدة
بالتهجد لان الشك بالنسبة الى السجدة بعد الدخول في الغير الذي هو القيام فلا اعتناء به لاحوط الاتمام
بعد الاتمام سواء اتى بها او بالتهجيد فقط ^طالثام عشر اذا علم اجمالا انه اتى باحد الامرين من السجدة والتهجيد
من غير تعيين شك في الآخر فان كان بعد الدخول في القيام لم يعبه تركه وان كان قبل تجعلي الاثنيان هما
لانه شك في كل منهما مع بقاء المحل لا يجب الاعادة بعد الاتمام وان كان احوط التاسع عشر اذا علم انه
اماترك السجدة من الركعة السابقة او التهجيد من هذه الركعة فان كان جالسا ولم يدخل في القيام اتى بالتهجيد
وانتم الصلوة وليس عليه شيء وان كان حال النهوض الى القيام او بعد الدخول فيه مضى وانتم الصلوة وانتم
بقضاء كل منهما مع سجدة التهو والاحوط اعادة الصلوة ايضا ويحتمل وجوب العود لدارك التهجيد و
الاتمام وقضاء السجدة فقط مع سجود التهو وعليه ايضا على الاحوط الاعادة ايضا ^طالعشرون اذا علم انه ترك
سجدة اما من الركعة السابقة او من هذه الركعة فان كان قبل الدخول في التهجيد او قبل النهوض الى القيام
او في اثناء النهوض قبل الدخول فيه وجب عليه العود اليها بقاء المحل ولا شيء عليه لانه بالنسبة الى الركعة السابقة
شك بعد تجاوز المحل وان كان بعد الدخول في التهجيد او في القيام مضى وانتم الصلوة واتى بقضاء السجدة
وسجد في التهو ويحتمل وجوب العود لدارك السجدة من هذه الركعة والاتمام وقضاء السجدة مع سجود التهو
والاحوط على التقديرين اعادة الصلوة ايضا ^طالحادية والعشرون اذا علم انه اماترك جزءا مستحيا كالغشوات
مثلا او جزءا واجبا سواء كان دكنا او غيره من الاجزاء التي لها قضاء كالسجدة والتهجيد او من الاجزاء التي
يجب بسجود التهو لاجل نقصها صح صلوتها ولا شيء عليه كذا لو علم انه اماترك الجهر او الاخفاء في موضع ما او
بعض الافعال الواجبة المذكورة لعدم الاثر لترك الجهر والاختفاء فيكون الشك بالنسبة الى الطرف الآخر حكيم
الشك البدوي الثانية والعشرون لا اشكال في بطلان الغرضية اذا علم اجمالا انه اذا زاد في تركها ونقصها

هذا احتمال ضعيف فيلزم الايمان بهما على الاقوى ^ط ح ^ط حال التهور من الوضوء كحال الخبث من على الاقوى ^ط ك
مر ^ط ح ^ط هذا هو المتعين ولكن لا يجب الاعادة على الاقوى ^ط ح ^ط هذا هو المتعين لا يجب الاعادة ^ط ح ^ط هذا ^ط ح ^ط
كانت الشبهة عرفت بعد الفراغ او بعد تجاوز عن محل الخوض بالواجب ^ط ح ^ط ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

عمل
بدیاری و جرات و شجاعت

الحمد لله

مل الطاهره لعجب علي

أول الأبيان بالشهد فقط

للعلم بان السجدة اما في

بعد تجاوز الحال وعلى قصد

لِإِنِّي هُنَا يَجِبُ عَلَى مُعَادَةِ

المجلد الثامن

ما بعد تجاوز العمل الفج

فمن استكمل بل لا يعدلها

مجلس المجلس الفذ
مجلس المجلس الفذ

مستوفی کما فیہ شد

3

الامارة والكل

حاجم ابو نوح حوتنج

نعمت کاشانه

وكان بعد ايام تعين
في القضاء وحرره

مغنی فی صلوٰۃ جبر

بقوى الحق والبر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مدرسہ اسلامیہ

جب سے کہ احباب باؤنا

ضعیف و اشودین

مدینه

مائدة في فروع الشك في الصلوة

٢٣٠٨

لا يترك هذا الاحتياط

في غير شراي

قد تقدم الاشكال فيها

الفج

يعني مع العلم بترك ركوع

هذه الركعة ايضا الفة

لا يخفى ان هذه المسئلة

وما بعد ها هو حامة

والعشرون كالكرار لليلة

الثامنة الفج اصطفا

تقدم ذلك وكذلك

الذي بعده في المسئلة

الثامنة فلتراجع الحاشية

حجم

لما كان مدار الفجر المحملا

منها القاعدة البناء على

الاكثر وليس هو نفسه تمام

مودى تلك القاعدة فلا

يلزم من اعمال القاعدة

محذور كلا يمكن اعمالها

ولا اثر لهذا العلم الاجمالي

اصلا ولكن اعاد الصلوة

بعد عمل الاحتياط احوط

حجم

لا يمكن ان يكون غير خفي بعد كذا

تذاكر النقص لو كان في العصر

بصلوة الاحتياط والاحوط

اعادة الصلوتين بعد عمل

الثلاث بين الثلاث والاربع

بالنسبة الى العصر والكلام

في العشائين كالظهورين

الفج اصطفا باق

واما في النافلة فلا تكون باطلا لان زيادة الركن فيها مقتضاة والنقصان مشكوك نعم لو علم انه انما نقص فيها ركوعا وسجدة بطلت ولو علم اجمالا انه انما نقص فيها ركوعا وسجدة واحدة او ركوعا وتسجدة او نحو ذلك مما ليس بركن لم يحكم باعادتها لان نقصا ما عدا الركن فيها لا اثر له من بطلان او قضاء او سجود سهو فيكون احتمال نقص الركن كالثلاث البدو والثالثة والعشرون اذا تذكر وهو في السجدة او بعدها من الركعة الثانية مثلا انه ترك سجدة من الركعة الاولى وترك ايضا ركوع هذه الركعة جعل السجدة التي اتي بها للركعة الاولى وقام وقروفت اتم صلوته وكذا لو علم انه ترك سجدة من الاولى وهو في السجدة الثانية من الثانية فيجعلها الاولى ويقوم الى الركعة الثانية وان تذكر بين السجدين سجدة اخرى يقصد الركعة الاولى ويتم وهكذا بالنسبة الى سائر الركعات اذا تذكر بعد الدخول في السجدة من الركعة التالية انه ترك السجدة من السابقة وركوع هذه الركعة ولكن الا حوط في جميع هذه الصلوات اعادة الصلوة بعد الاتمام الرابعة والعشرون اذا صلى الظهر والعصر وعلم بعد السلام نقصا في احد الصلوتين ركعة فان كان بعد الايتان بالمنا في عمدا وسهوا اتي بصلوة واحدة يقصد ما في الذمة وان كان قبل ذلك قام فاضا الى الثانية ركعة ثم سجد للهوع بالسلام في غير المحل ثم اعاد الاولى بل الا حوط ان لا ينوي الاولى بل يصلي اربع ركعات يقصد ما في الذمة لاحتمال كون الثانية على فرض كونه اناة بخسوبة ظهر الخامسة والعشرون اذا صلى المغرب العشاء ثم علم بعد السلام من العشاء انه نقص من احد الصلوتين ركعة فان كان بعد الايتان بالمنا في عمدا وسهوا وجب عليه اعادتها وان كان قبل ذلك قام فاضا الى العشاء ركعة ثم سجد للهوع بعد المغرب السادسة والعشرون اذا صلى الظهرين وقبل ان يسلم للعصر علم اجمالا انه انا ترك ركعة من الظهر والتي بيده رابعة العصر او الظهر تامة وهذه الركعة ثالثة العصر في النسبة الى الظهر شك بعد الفراغ ومقتضى القاعدة البناء على كونه تامة وبالنسبة الى العصر شك بين الثلاث والاربع ومقتضى البناء على الاكثر الحكم بان ما بيده رابعة ما والايتان بصلوة الاحتياط بعد اتمامها الا انه لا يمكن اعمال القاعدةتين. مقالان الظهر ان كانت تامة فلا يكون ما بيده رابعة وان كان ما بيده رابعة فلا يكون الظهر تامة فيجب

لا يترك ح ط الحكم بتامة الظهر ظاهر لا يستلزم الحكم بنقص العصر وان ما بيده ثالثا وليس الواجب عند الشك في الثالث والاربع هو الالتزام بعدم النقص وانما اربع بل انما على ما بيده كائنا ما كان مع جبر النقص المحتمل فيها بصلوة الاحتياط فلا تدفع به القاعدة ولا يثبت ما بين العلم الاجمالي والعمل بهما متعين ح ط بروجدي مد ظله العالی

اعادة الصلوتين لعدم الترجيح في اعمال احكام القاعدتين نعم الاحوط الايتان بركعة اخرى للعصر ثم
 اعادة الصلوتين لاحتمال كون قاعدة الفراغ من باب الامارات وكذا الحال في العشاين اذا علم انه اما
 صلى المغرب كعشرين ما بعد رابعة العشاء او صلاها ثلث ركعات وما بعد ثلثة العشاء التابعة والعشرون
 لو علم انه صلى الظهر ثمان ركعات ولكن لم يدرك ان صلى كلا منهما اربع ركعات ونقص من احداهما ركعة في
 في الاخرى بنى على انه صلى كلا منهما اربع ركعات فاعاد عدم اعتبار الشك بعد السلام وكذا اذا علم انه
 صلى العشاين سبع ركعات وشك بعد السلام في انه صلى المغرب ثلثة والعشاء اربعة ونقص من احدهما او
 زاد في الاخرى فينبى على صحتهما الثامنة والعشرون اذا علم انه صلى الظهر ثمان ركعات وقبل السلام من
 العصر شك في انه هل صلى الظهر اربع ركعات فالتى بيد رابعة العصر او انه نقص من الظهر ركعة فلم على
 الثلث وهذه التى بيده خامسة العصر فبالنسبة الى الظهر شك بعد السلام وبالنسبة الى العصر شك بين
 الاربع والخمس فيحكم بصحة الصلوتين اذا لم مانع من اجراء القاعدتين فبالنسبة الى الظهر بحجة قاعدة الفراغ
 والثلث بعد السلام فينبى على ان سلم على اربع وبالنسبة الى العصر بحجة حكم الثلث بين الاربع اذا كان بعد
 اكمال التجدير فيشهد ويسلم ثم يجدد سجدة الشهور وكذا الحال في العشاين اذا علم قبل السلام من العشاء انه صلى
 صلى سبع ركعات وشك في انه سلم من المغرب على ثلث فالتى بيد رابعة العشاء او سلم على اثنتين فالتى
 بيده خامسة العشاء فانه يحكم بصحة الصلوتين واجراء القاعدتين التاسعة والعشرون لو انكر الفرض الثاني
 بان شك بعد العلم بان صلى الظهر ثمان ركعات قبل السلام من العصر في انه صلى الظهر اربع فالتى بيد رابعة
 العصر او صلاها ختافا فالتى بيد ثلثة العصر فبالنسبة الى الظهر شك بعد السلام وبالنسبة الى العصر
 شك بين الثلاث والاربع ولا وجه لاعمال قاعدة الثلث بين الثلاث والاربع في العصر لان صلى الظهر
 اربعاً بعصره ايضا اربعة فلا محل لصلوة الاحياط وان صلى الظهر ختافا فلا وجه للبناء على الاربع في العصر
 وصلوة الاحياط تقتضى القاعدة اعادة الصلوتين نعم لو عد بالعصر الى الظهر اى بركعة اخرى واثمها
 يحصل له العلم بتحقيق ظهر صحة مرددة بين الاولى ان كان في الواقع سلم فيها على الاربع وبين الثانية المعدول
 بها اليها ان كان سلم فيها على الخمس وكذا الحال في العشاين اذا شك بعد العلم بان صلى سبع ركعات قبل السلام
 في الاخر هو اعادة الصلوتين بعد صلوة الاحياط بل الوجه هو العمل بها لان استلزام صحة الظهر يكون العصر بما يجب
 في وجب تزامنه الحكم الظاهر مع ان الموضوع لصلوة الاحياط هو احتمال النقص لا النقص هو متحقق بالوحدان لا بد منه

بل لا يبعد اعمالها والتعليل
 المزبور ممنوع فان كون
 العصر اربعة واقعا ان
 صلى الظهر اربعا لم يمتنع
 فرض عدم اثبات قاعدة
 الفراغ الجارية في الظهر
 كون العصر اربعة وكذا
 ثلاثة واقعا على فرض
 كون الظهر خمسة لا وجب
 ارتفاع الشك بين الثلاث
 ولا مع الموجد ووجدنا
 بالنسبة الى العصر حتى لا
 يمكن محل لصلوة الاحياط
 او بحال البناء على الاربع
 فاعاد على فرض تمامية العصر
 واقعا متع نافذة وعلى فرض
 نقصها تكون جارية و
 الاحوط بعد عمل الثلث
 بين الثلاث والاربع انما
 يقتدى بين خيار التسع
 متساو جدا مع كونه فعلا
 شاكيا بين الثلاث والاربع
 في معصية من رتبة
 المذكورة وكانت قطعة
 الغرض والظهر بحكمه ايضا
 اربع ركعات بقاعدة الفراغ
 من حيث انها لا تثبت كون
 العصر ايضا كذلك فتخرج
 الشك بين الثلاث والاربع
 في صلوة العصر عن وجوب
 صلوة الاحياط فيه لكن
 عادتها بعد عمل الاحياط
 امر متساو في كل حال
 بل على ما لا يمكن ان يكون
 في نفس الامر متساويا

مسألة (٣١٠) مسائل في فروع التلوة في الصلاة

من العشاء في انه سلم في المغرب على الثلاث حتى يكون ما بين رابعة العشاء او على الاربع حتى يكون ما بين ثالثة العشاء
وهنا ايضا عدل في المغرب ^{بطل} انما يحصل له العلم بتحقيق ^{بطل} صحتها اما الاولى او الثانية المعدل اليها او كونه
شكاً بين الثلاث والاربع مع ان الشك في المغرب يبطل لا يضر بالعدل لان في هذه الصورة يحصل العلم بصحتها
مرددة بين هذه الاولى فلا يكفي هذه فقط حتى يبين ان الشك في ركعاتها يضر بصحتها الثلثون اذا علم
انه صلى الظهر بنوع ركعات ولا يدرك ان زاد ركعة في الظهر او في العصر فان كان بعد السلام من العصر وجب عليه
ايتان صلوة اربع ركعات بقصد في الذمة وان كان قبل السلام فبالنسبة الى الظهر يكون من الشك بعد التلوة
وبالنسبة الى العصر من الشك بين الاربع ولتحقق لا يمكن افعال الحكمين كقولنا بعد اكمال التلوة بين عدل الى الظهر
وانتم الصلوة وسجد التلوة يحصل له اليقين بغير صحة اما الاولى او الثانية الحادية والثلاثون اذا علم انه
صلى العشاءين ثمان ركعات ولا يدري انه زاد ركعة الزائدة في المغرب او في العشاء وجب اتمامها سواء كان
الشك بعد السلام من العشاء او قبله الثانية والثلاثون لو اتي بالمغرب ثم نسي الايتان بها بان اعتقد عدم
الايتان او شك فيه فاتي بها ثانيا وتذكر قبل السلام انه كان ايتانها ولكن علم بزيادة ركعة اما في الاولى
او الثانية له ان يتم الثانية ويكفيها يحصل العلم بالايتان بها اما او لا او ثانيا ولا يضر كونه شكاً في الثانية
بين الثلث والاربع مع ان الشك في ركعات المغرب موجب للجلاء لمعرفت سابقا من ان ذلك اذا امكن
هناك طرف اخر يحصل منه اليقين بالايتان صحيحا وكذا الحال اذا اتي بالصبح ثم نسي اتي بها ثانيا وعلم بالزيادة
اما في الاولى او الثانية الثالثة والثلاثون اذا شك في الركوع وهو قائم وجب عليه الايتان به فلو نسي حتى
دخل في السجود فنهاجى عليه حكم الشك بعد تجاوز المحل لا الظاهر عدم الجريان لان الشك السابق باق كما
قباح تجاوز المحل وهكذا لو شك في السجود قبل ان يدخل في التشهد ثم دخل فيه نسيانا وهكذا الرابعة والثلاثون
لو علم نسيان شيء قبل فوات محل المنع وجب عليه التدارك فني حتى دخل في ركن بعد ثم انقلب عليه بالنسيان
شكاً يمكن اجراء قاعدة الشك بعد تجاوز المحل والحكم بالصحة ان كان ذلك الثاني ركعا والحكم بعدم وجوب
القضاء وسجد التهود ما يجب فيه ذلك لكن لا حوط مع الاتمام اعادة الصلوة اذا كان ركعا والقضاء وسجدا
يمكن ان يقال بعدم الحاجة الى سجود التهود لان زيادة الركعة غير محتاجة في صلوة الظهر الواقعة منها طه ولا تكسر بها حركات
صلوة الا بالحكمة بالتحقق لقاعدة الفروع لا اثر للعلم الاجمالي المدكورا ملاح طه ان كان عزمه على اعادة طه لم يتجاوز من محل
سجدت ان العاد من شكاً التدارك واجبا فاجراء قاعدة التجاوز حيث لا غاية الاشكال بل لا بعد اتمام سجدة طه

بل العدل موجب لطول
هذه الصلوة حزا بغير
الشك شكاً في ركعات المغرب
المطل لها مع ذلك
فاد العدل بها مع
احتمال فساد الاولى لانه
بحال العلم بتحقيق مغرب
صحتها مرددة بينهما وتر
بان العدل على تقدير
خاتمة وهو ايقاع المغرب
ادعوا لا شك في انه على
ذال التقدير لا شك في
وجبه فانه لا يوجب ارتفاع
الشك الموجود بعد ذلك
الشيء لا يبعد الحكم بصحة
الاولى لقاعدة الفراغ
عدم اثر مثل هذا العلم
على الشيء كما عرفت
ما فيه المصلحة هذا اذا كان
العلم بالشيء بعد تجاوز
محل ذلك الشيء واما ترك
قل ذلك كما لو عذبت
التشهد او السجدة في حال
الجلوس مثلا فني التدارك
حتى دخل في ركن بعد
اجراها لعدم كونه حين
العمل اذ ذكر الصبح فله
العدل في المقام بطل ما بين
لا محالة وانما في ذلك ركعات
التي يصح ما يقطع منها
على كل حال كما قيل
لقد تحقق مذهب صحة من
يقض بخاذه الى ما فرضه من
الشيء هل يتجاوز من الشك
في ركعات المغرب من كونه
مباحا في سجدة واحدة لا اثر
لجحد العلم بركعة واحدة في حكمه
ما عدا حركته بالصلوة الثانية
انما لا حركته في ركعة واحدة

مسائل في فروع الشك في الصلوة

١١٨

السهو في مثل السجدة والشهيد وسجدتا السهو فيا يجب تركه التحود الخامسة والثلاثون اذا انقضى نقصان
 السجدة او الشهيد مما يجب قضائه او تركه ما يوجب سجود السهو في انشاء الصلوة ثم يبدل اعتقاده بالشك الا انما
 او بعد الصلوة قبل الايتان به سقط وجوبه وكذا اذا اعتقد بعد السلام نقصا ركعة او غيرهما ثم زال اعتقاده
 السادسة والثلاثون اذا اتقن بعد السلام قبل ايتان المناء عمدا او سهوا نقصا الصلوة وشك في ان النقص
 ركعة او ركعتان فالظاهر انه مجبر عليه حكم الشك بين الاثنين والثلاثين على الاكثر ويأتي بالقدر المنقح
 نقصانه وهو ركعة اخرى ويأتي بصلوة احتياطية وكذا اذا اتقن نقصا ركعة وبعد الشروع فيها شك في ركعة
 اخرى فعلى هذا فاذا كان مثل ذلك في صلوة المغرب الصبح يحكم بطلانها ويحتمل جريان حكم الشك بعد السلام
 بالنسبة الى الركعة المشكوك فيها في بركة واحدة من دون الايتان بصلوة الاحتياط وعليه فلا تبطل الصبح و
 المغرب ايضا بمثل ذلك ويكون كمن علم نقصا ركعة فقط السابقة للثلثون لو اتقن بعد السلام قبل الايتان
 بالمناء نقصا ركعة ثم شك في انه اتى بها ام لا ففي وجوب الايتان بها لصالته عنه او جريان حكم الشك في
 الركعات عليه جهان والوجه الثاني ^{مسألة} واما احتمال جريان حكم الشك بعد السلام عليه فلا وجه له لان الشك
 بعد السلام لا يقتضي به اذا تعلق بما في الصلوة وبما قبل السلام وهذا متعلق بما وجب بعد السلام الثامنة
 والثلاثون اذا علم ان ما بيده رابعة ويأتي به بعد الغنوا لكر لا يدركها رابعة واقعية او رابعة بناءية وانه
 شك سابقا بين الاثنين والثلاثين في الشك فتكون هذه رابعة بعد البناء على الثلاث فلهذا يجب عليه صلوة
 الاحتياط لان ذلك وان كان عالما باهنا رابعة في الظاهر الا انه شك في الواقع فعلا بين الثلث والرابع او لا
 يجب لصالته عدم شك سابق والمفروض انه عالما باهنا رابعة فعلا وجهان والوجه التاسع والثلاثون اذا
 ينقر بعد القيام الى الركعة التالية انه ترك سجدة او سجدين او تشهدا ثم شك في انه هل رجع وتدارك ثم
 قام او هذا القيام هو القيام الاول فالظاهر وجوب العود الى التدارك لصالته عدم الايتان بها بعد
 الوجوب واحتمال جريان حكم الشك بعد تجاوز المحل لان المفروض انه فعلا شك وتجاوز عن محل الشك لا
 وجه له لان الشك انما حدث بعد تعلق الوجوب مع كونه في المحل بالنسبة الى النسيان لا يحق التجاوز
 بالنسبة الى هذا الواجب الاربعون اذا شك بين الثلث والرابع فعلا فبني على الرابع ثم اتى بركعة
 سهوا فهل تبطل صلوته من جهة زيادة الركعة ام مجبر عليه حكم الشك بين الرابع والخمسين وجهان
 هذا الاحتمال ضعيف ^ط بل الثاني في غاية الضعف ^ط ويرجع في مد ظله تعالى

الظان قوي في حقه
 بل الوجه الثاني في
 حياط لا يقتضي تركه
 بل بعد الفجر المظهر
 بل الوجه الاول في
 المفروض كون المتكول
 ايتانه هي الركعة مع السلام
 التي وجب الايتان بها للعلم
 بنقصانها في هذا الغرض
 يخرج من الايتان بها موصولة
 فانه على تقدير الايتان بها
 مع السلام لا يكون المناء
 لها ثانيا موصولة من الزيادة
 في الصلوة وعلى تقدير
 عدم الايتان بها يكون عمدا
 الموصولة متممة للصلوة في
 لو فرض شك في ان هذا
 عمدا كمن مع نسيان
 التسليم بعد ما عدس
 عند بين الايتان جهان
 هو الثاني في الفروع
 الثاني في الفروع
 ضعف حكمه في قتل
 بل الوجه هو الاول
 الوجه الاول في الثاني
 نظر في كونه شك في فعله
 الثلاث والاربع
 مدلل

مسألة في ركن الشك في الصلوة

الوجه الأول اتحادية ولاربعين اذا شك في ركن بعد تجاوز المحل ثم انى بها نسياناً فهل ينظر صلوة
 من جهة الزيادة الظاهرية او لا من جهة عدم العلم بها بحسب الواقع وجهها والاحوط الا تمام والاعا
 الثانية ولاربعين اذا كان في الشك ذكر انه نسي الركوع ومع ذلك شك في التجدتين ايضاً ففي بطلان
 الصلوة من حيث انه يقتضي قاعدة التجاوز محكوم بانه انى بالتجدتين فلا محل لتدارك الركوع او عند اتمام
 لعدم شمول قاعدة التجاوز في مورد يلزم من اجرائها بطلان الصلوة واما لعدم احرار الدخول في ركن
 اخر ومجرد الحكم بالمضي لا يثبت الايتان وجهان والوجه الثاني ويحتمل الفرق بين سبق تذكر النسيان
 وبين سبق الشك في التجدتين والاحوط العود الى التدارك ثم الايتان بالتجدتين واطمأن الصلوة
 ثم الاعادة بل لا يترك هذا الاحتياط الثالث ولاربعين اذا شك بين الثلاث والاربع مثلاً وطمأن
 انه على فرض الثالث تركه او ما يوجب القضاء او ما يوجب سجود السهو لا اشكال في البناء على الاربع عند
 وجوبه عليه هو واضح وكذا اذا علم انه على فرض الاربع تركه ما يوجب القضاء او ما يوجب سجود السهو لعدم
 احرار ذلك بمجرد التعبد بالبناء على الاربع واما اذا علم انه على فرض الاربع تركه او غيره مما يوجب بطلان
 الصلوة فالاقوى بطلان صلوة لا استلزام البناء على الاربع ذلك لانه لا يثبت ذلك بل للعلم
 الاجمالي بنقصا الركعة او ترك الركن مثلاً فلا يمكن البناء على الاربع في الرابع ولاربعين اذا تذكر بعد
 القيام انه ترك سجدة من الركعة التي قام عنها فان اتى بالجلوس بين التجدتين ثم نسي السجدة الثانية فحز
 له الانحاء الى السجود من غير جلوس ان لم يجلس اصلاً وجب عليه الجلوس ثم السجود وان جلس بقصد الاسترخاء
 والجلوس بعد التجدتين ففي كفايته عن الجلوس بينهما وعدهما وجهان الوجه الاول ولا يضرني الخلاء
 لكن الاحوط الثاني فيجلس ثم يسجد الخامسة والاربعين اذا علم بعد القيام او الدخول في الشك في نسيان
 احد التجدتين وشك في الاخرى فهل يجب عليه ايتاها لانه اذا رجع الى تدارك المعلوم يعود محل المشكوك
 ايضا ويجري بالنسبة الى المشكوك حكم الشك بعد تجاوز المحل وجهان وجهها الاول والاحوط اعاد
 الصلوة ايضا التاسعة والاربعين اذا شك بين الثلاث والاربع مثلاً وبعد السلام قبل الشروع
 محل اشكال والاحوط الايتان بعد الشك بين الاربع والخمس ثم الاعادة كما اقواها الاول ح طه هذا في
 غاية الضعف ح طه لا تأثير لهذا العلم في احرار بطلان الصلوة اذ نقص الركعة المجرور بصلوة الاحتياط عند
 غير مطلق واقعا وترك الركن مشكوك بالوحد ومحكوم بعدم ح طه برودة مد ظله العالي

فيه اشكال والاحتياط
 بالاعادة لا يترك ح طه
 والاحوط الا تمام والاعا
 بسجدتي السهو ثم اعادة
 الصلوة المقع اسمها
 في اطلاقه بالنسبة الى
 ترك الركن اشكال جداً
 بل لا يعد بطلان الصلوة
 في هذه الصورة لانه طه
 فرض النقص لا يمكن جبه
 بصلوة الاحتياط لاجل
 العلم بترك الركن على هذا
 الفرض فلا يثبت له دليل
 حكم الشك بين الثلاث
 والاربع الفصح اصطفاً
 بل يمكن لعدم اثر مثل
 هذا العلم الاحتمالي الا انه
 لا يترك الاحتياط باعادة
 الصلوة بعد عمل الشك
 الفصح اصطفاً فان
 اذا كان لاجل الخطاء في
 التطبيق الفصح اصطفاً
 اقواها الاول ح طه
 بل هو المتعين واحتمال الشك
 ضعيف ح طه مد ظله العالي
 الظاهر انه لا اثر لهذا العلم
 لكن الاعادة بعد عمل
 الاحتياط لا يترك ح طه
 لا بأس بتركه ح طه
 مد ظله
 العالي

مسائل في فروع الشك في الصلوة

٣١٣٦

في صلوة الاحتياط علم انها كانت اربعاً ثم عاد شك هل يجب عليه صلوة الاحتياط لعود الموجب وهو
 الشك ولا سقوط التكليف عنه حين العلم والشك بعد شك بعد الفراغ وجهان ^طوالأحوط الأول ^طالناس
 والأربعون اذا دخل في السجود من الركعة الثانية فثب في ركوع هذه الركعة وفي التجدد من الأولى ففي البناء
 على اتيانها من حيث انه شك بعد تجاوز المحل او الحكم بالبطلان لا وله الى الشك بين الواحد والاثنين
 وجهان والأوجه الأول ^طوعلى هذا فلو فرض الشك بين الاثنين والثلاث بعد اكمال التجددتين مع الشك
 في ركوع الركعة التي بعده وفي التجددتين من السابقة لا يرجع الى الشك بين الواحد والاثنين حتى يتصل
 بل هو من الشك بين الاثنين والثلاث بعد اكمال نعم لو علم بتركهما مع الشك المذكور يرجع الى الشك
 بين الواحد والاثنين لأنه عالم باحتساب ركعتيه بركعة الثامنة والأربعون لا يجري حكم كثير الشك في
 صورة العلم الاجمالي فلو علم ترك احد التبيين اجمالاً من غير تعيين يجب عليه مراعاة وان كان شاكاً بالنسبة
 الى كل منهما كما لو علم حال القيام انه امارك التمهيد والسجدة او علم اجمالاً انه امارك الركوع والقرآن وهكذا
 علم بعد الدخول في الركوع انه امارك سجدة واحدة او تمهيداً في كل واحد من هذه الفروض حكم العلم الاجمالي
 المعلق به كذا في كثير الشك التاسع والأربعون اعتقد انه قرأ التوراة مثلاً وشك في قرأته الحمد فبنى على
 انه قرأه لتجاوز محله ثم بعد الدخول في القنوت تذكر انه لم يقرأ التوراة فالظاهر وجوب قرأته الحمد
 ايضا لان شكه الفعلي ان كان بعد تجاوز المحل بالنسبة الى الحمد لا انه هو الشك الاول الذي كان في الواقع
 قبل تجاوز المحل وحكم الاعتناء به العوالي الايتان بما شك فيه الخمسون اذا علم انه امارك سجدة او زاد ركوعاً
 فالأحوط قضاء السجدة وسجدة التهويم اعادة الصلوة ولكن لا بعد جواز الاكتفاء بالقضاء وسجدة التهويم
 عملاً باصالة عدم الايتان بالسجدة وعدم زيادة الركوع الحادية والخمسون لو علم انه امارك سجدة من الاول
 او زاد سجدة في الثانية وجب عليه قضاء السجدة والايتان بسجدة التهويم مرة واحدة بقصد ما في الذمة من ركوعها
 للنقصية او لزيادة الثانية والخمسون لو علم انه امارك سجدة او تمهيداً وجب الايتان بقضاءهما وسجدة التهويم
 مرة الثالثة والخمسون اذا شك في انه صلى المغرب والعشاء ام لا قبل ان ينصف الليل والمفروض انه عالم بان
 لم يصل في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات من دون العلم بتعيينها فيحتمل ان يكون الصلواتان الباقيات
 المغرب والعشاء ويحتمل ان يكون اتيانها ونسئ الاثنين من صلوات النهار وجب عليه الايتان بالمغرب والعشاء
 بالاقوى ^طحما ان قيل بوجوب سجدة التهويم لكل زيادة ونقصية ولا يجب شيء من ردها ^طفلا بد

بل لا يغني عن الغرة مضافاً
 الى انه لم يكن حين العمل
 اذ ذكر الفسخ اصطفاً
 الا ان الاحوط اعادة
 الصلوة بعد تمامها
 الاحوط في هذا الغرض
 بعد تمام الصلوة وعمل
 الشك اعادة الصلوة
 الفسخ بعد ترك الركوع
 والتجددتين مع الشك
 بين الاثنين والثلاث
 بعد اكمال التجددتين فلا
 يرد عليه ما ذكره بعض
 الاحكام من ان شكاً في ترك
 الشك في زيادة الركوع
 في ركعة الاولى لا يرد
 ذكره في المتن حتى يكون
 موجباً للبطلان وتعلل
 من انه يحتمل كون مرجع
 منه اليه هو خستون
 التجددتين وكون المرجع
 الشك المزبور هو الشك
 في الركوع الفسخ
 الفسخ بعد ترك الركوع
 وعدم جواز اعادة الصلوة

حج
 فله
 العلم

الأول بيان من حيث
 كونه الاحتياط في
 هذا هو المقتضى في
 بقية أدوم الأتيان
 معه لقين بفراغ الذمة
 للأزم في هذه الصلوة
 بضيف إلى الثاني قضاء
 شائبة ورابعين الفسخ
 بل بقصد الظهر احتياطاً
 بناء على ما هو المحوط من
 كل زيادة وتقصير
 محل نظريتها في الضوابط
 وأنه بعد هدم القيام وجوب
 للشهد برجع إلى الشك في المحل
 كما تقدم منه بخبر ما وجهه في
 بطلان في الخامسة والرابعين
 فيبر كل ما قد دفع في مكان
 ملائمة الاحتياط بأعادة الصلوة
 بعد الاتيان بالمكول المصحح
 وهو الأقوى المصحح بدله
 بلزمت في أن يفيد في البناء
 شائبة ورابعين ثم في
 بما شاة الصلوة غير ما
 يجوز به صلوة الاحتياط في
 الأعادة لكن في غير
 مطلقاً ثم بناء على ما
 من وجهه في زيادة وتقصير
 لو محله في الأتيان ما يوجب
 على تقدير بعد ذلك على
 والأفلاجه بل إذا جزم
 تعلم المصلي بطلان الصلوة
 مع تخبر بأن الفراغ في الوقت
 ممنوع جداً كما بعد ذلك
 البناء على الثالث بطلان الصلوة
 هذا أدوية لا يلزم بل
 في الشك في المحل وبطلان الصلوة

فقط لأن الشك بالنسبة إلى صلوات النهار بعد الوقت وبالنسبة إليهما في وقتها ولو علم أنه لم يصل
 في ذلك اليوم الأصلين أصناف إلى المغرب العشاء قضاء شائبة ورابعية وكذا أن علم أنه لم يصل إلا
 صلوة واحدة الرابعة والخمسة إذا صلى الظهر والعصر ثم علم جهلاً أنه شك في أحدهما بين الاثنين والثلاثين
 وبني على الشك ولا يدعى أن الشك المذكور في أيهما كان يحتاج باتيان صلوة الاحتياط وأعادة صلوة
 واحدة بقصد في الذمة الخامسة والخمسة إذا علم جهلاً أنه ما أراد قرأته أو نقصها يكفي سجدة التهور
 وكذا إذا علم أنه ما أراد التسليح الرابع أو نقصها السادسة والخمسة إذا شك أنه هل ترك الجزء الفلاني
 عند أن لا يقع بقاء محل الشك لا شك في وجوب الاتيان به وما تجاوزه فهل تجزئ قاعدة الشك بعد
 التجاوز أم لا لأنصرافاً بخبر ما غرض هذه الصلوة خصوصاً بما لا خطه قوله كان حين العمل ذكر وجهان الأول
 الاتيان ثم الأعادة التابعة والخمسة إذا توقفت أو صلى ثم علم أنه ما ترك جزء من وضوئه أو ركناً من
 صلواته فالأحوط أعادة الوضوء ثم الصلوة لكن لا بعد جريان قاعدة الشك بعد الفراغ في الوضوء لأنها
 لا تجزئ في الصلوة حتى يحصل القارض وذلك لعدم بطلان الصلوة على كل حال الثامنة والخمسة لو كان
 مشغولاً بالشهد أو بعد الفراغ منه وشك أنه صلى ركعتين وإن الشك في محله أو ثلث ركعات وإنه في غير
 محله يجزئ حكم الشك بين الاثنين والثلاثين وليس عليه سجدة التهور زيادة الشك لأنها غير معلومة وإن كان
 الأحوط الاتيان بها أيضاً بعد صلوة الاحتياط التاسعة والخمسة لو شك في شيء وقد دخل في غيره الذي وقع
 في غير محله كالشك في السجدة من الركعة الأولى أو الثالثة ودخل في الشك في السجدة من الركعة الثانية
 وقد قار قبل أن يشهد فالظاهر البناء على الاتيان وإن غير أعم من الذي وقع في محله أو كان زيادة في غير
 المحل ولكن الأحوط مع ذلك أعادة الصلوة أيضاً الستون لو بقي من الوقت أربع ركعات للعصر وعليه صلوة
 الاحتياط من جهة الشك في الظهر فلا إشكال في فراغها بالعصر ما دام بقي لها من الوقت ركعة بل وكذا لو
 كان على قضاء السجدة أو الشك أو لو كان عليه سجدة التهور فهل يكون كذا ولا وجهان من الحكمين
 متعلقات الظهر ومن أن وجوبها استقلالاً وليست اجزاء أو شرط الصحة الظهر ومراعاة الوقت للعصر أم
 تقدم العصر ثم يوفى بها بعد ما ويمثل الخبير الحادية والستون لو قرأ في الصلوة شيئاً يحتمل أنه ذكر أو
 في هذا الفرض يجب الاتيان بالخمس في كل بر وجرى مثله محل إشكال بل لا يعيد وجوب الاتيان
 به ثم الاتمام ثم الأعادة في كل بر وجرى مد ظله العالى

في صلوة العيدين

١٣١٥

دعاء او قرآن ثم تبين انه كلام ادنى فالأحوط استحباته ^ط لكن الظاهر عدم وجوبها لأنها انما تجبان عند
 التهويلين المذكورين باب التهويلين الظاهر عند وجوبها في سبيل ^ط الشيء وكذا اذا قرء شيئا غلطاً
 من جهة الأعراب والمادة وخارج الحروف الثانية ^ط الترتيب لا يجب سجود التهويل فيهما بالعكس الترتيب الواجب
 سهواً كما اذا قدم التوراة على الحمد تذكر في الركوع فانه لم يزد شيئاً ولم ينقص وان كان الأحوط الايتان
 معه لا خيال كونه من باب نقص التوراة بل قرأه أخرى ^ط لا خيال كون التوراة المقدمة على الحمد من الزيادة لأنها
 والتسبون اذا وجب عليه قضاء السجدة المنسية او الشهد المنسي ثم ابطل صلاته او انكشف بطلانها سقط وجوب
 لأنه انما يجب في الصلوة الصحيحة ^ط وأما لو وجد ما يوجب سجود التهويل ثم ابطل صلاته فالأحوط ايتانه وان كان الأولى
 سقوط وجوبه ايضا وكذا اذا انكشف بطلان صلاته وعلى هذا فاذ صلى ثم اعادها احتياطاً وجوباً او نياً
 وعلم بذلك وجوب سبب سجدة التهويل في كل منهما كيفية ايتاها مرة واحدة وكذا اذا كان عليه فائتة ^ط مرة
 بين صلاتين او ثلث مثلاً فاحتاط بايتان صلاتين او ثلث صلات ثم علم بخسب سبب السجود في كل منها فاق
 يكفيه الايتان به مرة بقصد الفائتة الواقية وان كان الأحوط التكرار بعد الصلوات الاربعة والتسبون
 اذا شك في انه صلى سجدة واحدة او اثنتين او ثلاث فان لم يتجاوز محلها بنى على واحدة واتى بأخرى
 وان تجاوز بنى على اثنتين ولا شيء عليه إلا باصالة عدم الزيادة وأما ان علم انه اسجد واحدة او ثلثاً
 وجب عليه أخرى ماله يدخل في الركوع والاقضائها بعد الصلوة وسجد التهويل خامسة التسبون اذا ترك
 جزء من اجزاء الصلوة من جهة الجهل بوجوب إعادة الصلوة على الأحوط وان لم يكن من الأركان نعم لو
 كان التزل مع الجهل بوجوبه مستند الى النسيان بان كان بايها على الايتان به باعتقاده استجابة فني و
 تركه فالظاهر عدم البطلان وعدم وجوب الاعادة ^ط ذا لم يكن من الأركان فصل في صلوة العيدين
 الفطر والاضحى هي كانت واجبة في زمان حضور الامام عليه السلام مع اجتماع شرائط وجوب الجماعة
 وفي زمان الغيبة مستحبة جماعة وفردى ولا يشرط فيها شرائط الجماعة وان كانت بالجماعة فلا يقربها
 العدد من الخمسة او السبعة ولا بعد فريخ بين الجماعتين نحو ذلك وقتها من طلوع الشمس الى الزوال
 بل هو الأقوى استحباب الصلوة معه كنهل محل تأمل ^ط لا يبعد الوجوب ان كان ما سبق اليه من كلام الأقدمين ^ط ح ط
 هذا هو الأقوى على القول بوجوبها لكل زيادة ونقصته ^ط ما الأقوى عدم وجوب التدارك قبل الركوع ولا نقصان
 الصلوة اذا دخل في الركوع نعم على القول بوجوب سجدة التهويل لكل زيادة ونقصته ^ط كذلك كونه سجدة ^ط التهويل عدد

لا يترك بالاجل عن قوت
 الفصح لا يترك هذا
 احتياط الفصح كونه
 صار عالماً بعد الايمان
 بالوحدانية بسجد ثلاث
 سجودات قبل ذلك
 صلوة لزيادة السجودتين
 فبعد هاتين الوقت ونقصتها
 حارب وهكذا كل مكان
 مشكوك فيه باق به لو
 ما عالماً باتانته من
 قبل الفصح بل هو الأقوى
 لفصح اصطفاها نافي
 مدقده
 العالي
 بل الأقوى حبه
 بناء على وجوبه لكل زيادة
 ونقصته فالظاهر وجوب
 في المقام لكل من زيادة
 التوراة ونقصتها حبه
 بل الأقوى حبه
 مدقده
 العالي

يعني بالوجوب الوضع
لا التكليف فلا ينافي
استحبابها في امثال هذا
الزمان الفصح اصطفا
مد ظله
العال

ولا قضاء لها الوقت وليست تأخيرها الى ان ترتفع الشمس في عيد الفطر لتحت تأخيرها ازيد بمقدار
الافطار واخراج الفطر وهي ركعتان يقرأ في الاولى منها الحمد وسورة ويكبر خمس تكبيرات عقيب كل تكبير
قنوت ثم يكبر للركوع ويركع ويسجد ثم يقوم للثانية وفيها بعد الحمد وسورة يكبر اربع تكبيرات وقنوت
بعد كل منهما ثم يكبر للركوع ويتم الصلاة فمجموع التكبيرات فيها اثنا عشرة سبع تكبيرات في الاولى
وهي تكبير الاحرام وخمس للقنوت وواحد للركوع وفي الثانية خمس تكبيرات اربعة للقنوت وواحد للركوع
والاظهر وجوب القنوت وتكبيراتها ويجوز في القنوت كمالها جهر على السام من ذكر ودعاء كماله سائر
الصلوات وان كان الافضل الدعاء المأثور والاولى ان يقول في كل منها اللهم اهل الكبرياء والفضة و
اهل الجود والنجدة واهل العفو والرحمة واهل التقوى المغفرة اسئلك بحق هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين
عيدا ولحمد صلى الله عليه واله ذخرا وشرفا وكرامة ومزيانا ان تصلي على محمد آل محمد وان تدخلني في كل
خير دخلت فيه محمد وآل محمد وان تخرجني من كل سوء اخرجت منه محمد وآل محمد صلواتك عليه و
عليهم اللهم اني اسئلك خيرا اسئلك به عبادك الصالحون واعوذ بك مما استعاذ منه عبادك
المخلصون واي في خطبتين بعد الصلاة مثل ما يروى بها في صلاة الجمعة ومحلها ما بعد الصلاة بخلاف
الجمعة فاتها قبلها ولا يجوز انيا خلفاها قبل الصلاة ويجوز تركها في زمان الغيبة وان كان الصلاة بجما
ولا يجب الحضور عندهما ولا الاصغاء اليهما وينبغي ان يذكر في خطبة عيد الفطر ما يتعلق بركعة الفطر
من الشروط والقدر والوقت لاخراجها وفي خطبة الاضحية ما يتعلق بالاضحية فمسئلة الا يشترط في هذه
الصلاة سورة مخصوصة بل يجزى كل سورة نعم الافضل ان يقرأ في الركعة الاولى سورة الشمس وفي
الثانية سورة الغاشية او يقرأ في الاولى سورة سبح اسم وفي الثانية سورة الشمس فمسئلة ليتج
فيها امور الاول الجهر بالقراءة للامام والمفرد الثاني رفع اليدين حال التكبيرات الثالث الاصحاح
لها الا في مكة فانه يستحب الايتان بها في مسجد احرام الرابع ان يسجد على الارض ومن غيرها بما يصح
الجمود عليه الخامس ان يخرج اليها راهلا خافيا مع التكبيرة والوقار السادس الغل قبلها السابع
ان يكون لا بآعامة بضيء الثامن ان يثمر ثوبه الى ساقة التاسع ان يفطر في الفطر قبل الصلاة
بالتمر وان يأكل من لحم الاضحية في الاضحية بعد ها العاشر التكبيرات عقيب اربع صلوات في عيد الفطر
اولها المغرب من ليلة العيد واربعا صلاة العيد وعقب عشر صلوات في الاضحية ان لم يكن من اولها

في صلاة ليلة الدفن

(٣١٧)

مع كون الشك في المحل
ياق به كما اذا شك في الصلاة
بعد التكبيرة الاولى
او غير هاتين الدخول
في التكبيرة الاولى او
شك في التكبيرة قبل
الدخول في القنوت بعد
والا فلا يلتفت ويمنع
في صلوة على الاقوى
الفتح اصطفاها فان
اذا كان في المحل التي
به والامنع في صلوة
ولا يلتفت اليه على الاقوى
جم
وهو الاقوى جم
مد ظله
الفا

ظهر يوم العيد وعاشرها صبح اليوم الثاني عشر وان كان بمنى فعقيب خمس عشرة صلاة او لها ظهر يوم
العيد واخرها صبح اليوم الثالث عشر وكيفية التكبير في الفطر ان يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
والله اكبر الله اكبر والله الحمد لله اكبر على ما هداونا وفي الاصحى يزيد على ذلك الله اكبر على ما رزقنا
مرطبة الانعام والحمد لله على ما ابلانا مسئلة يكره فيها امور الاول الخروج مع السلاح الا
في حال الخوف الثاني النافلة قبل صلاة العيد بعدها الى الزوال الا في مدينة الرسول فانه يستحب
صلوة ركعتين في مسجد هاتين في الخروج الى الصلوة الثالث ان ينقل المنبر الى الصحراء بل يستحب ان يعمل
هناك منبر من الطين الرابع ان يصلي تحت الشف مسئلة الاولى بل الا حوط ترك البناء هذه
الا العجائز مسئلة لا يتحمل الامام في هذه الصلوة ما عد القراءة من الاذكار والتكبيرات والقنوتات
كما في سائر الصلوات مسئلة اذا شك في التكبيرات والقنوتات على الاقل ولو تكرر بعد ذلك انه
كان اتيها لا تبطل صلوة مسئلة اذا ادرك مع الامام بعض التكبيرات يتابعه فيه ويأتي بالقنوت بعد
ذلك ويلحقه في الركوع ويكفيه ان يقول بعد كل تكبير سبحان الله او الحمد لله واذا لم يمهله فالأحوط ان يقرأ
وان كان يحتمل كفاية الايتان بالتكبيرات ولا وان لم يمهله ايضا ان يترك ويتابعه في الركوع كما يحتمل
ان يجوز نحوه اذا ادرك وهو راع كنهه مشكل لعدم الدليل على تحمله الامام لماعد القراءة مسئلة
لو سئى عن القراءة والتكبيرات والقنوتات كلا او بعضها لم تبطل صلوة نعم لو سئى عن الركوع والحمدتين
او تكبيرة الاحرام بطلت مسئلة اذا اتى بموجب سجود التهور فالأحوط اتيانه وان كان عدم وجوبه في صور
استحباب الصلوة كلف زمان الغيبة لا يغلو عن قوة وكذا الحال في قضاء الشهد المنسي او التجدة المنسية
مسئلة ليس في هذه الصلوة اذان ولا اقامة نعم يستحب ان يقول المؤذن الصلوة ثلاثا مسئلة اذا
العيد والجمعة فمن حضر العيد كان نائبا عن البلد كان باختيار بين العود الى اهله والبقاء حضور الجماعة
فصل في صلاة ليلة الدفن وهي ركعتان يقرأ في الاولى بعد الحمد اية الكرسي الى هم
فيها خالدون وفي الثانية بعد الحمد سورة القدر عشر مرات ويقول بعد السلام اللهم صل
على محمد وال محمد وابعث نوابها الى قبر فلان وليتمى الميت ففي رسالة الكفعمي وموجز ابن فهد قال
النبى لا ياتي على الميت اشد من اول ليلة فارحموا موتاكم بالصدقة فان لم تجدوا فليصل احدكم

ان كان له يتخاد عنده ما بل هو الاقوى ح ط لا يترك ح ط بر و جدى مد ظله العالي

في صلاة جعفر

(٣١٨)

يقر في الأولى أحمد واية الكرسي في الثانية أحمد القدر عشرة فإذا سلم قال اللهم صل على محمد و
 آل محمد وابعث ثوابها إلى قبر فلان فإنه تعالى يعث من ساعة الف ملك إلى قبره مع كل ملك ثوب
 حلة ومقتضى هذه الرواية أن الصلوة بعد عدم وجدان ما يتصدق به فالأولى الجمع بين الأمرين مع
 الامكان وظاهرهما أيضا كفاية صلوة واحدة فينبغي أن لا يقصد الخصوصية في اتيان أربعين بل يؤتى
 بقصد الرجاء أو بقصد هذا الثواب **مسألة** لا بأس بالاستجمار لهذه الصلوة واعطاء الاجرة وان كان
 الأولي للتاجر الاعطاء بقصد التبرع أو الصدقة وللزوجه الايتان تبرعا وبقصد الاحسان الى الميت
مسألة لا بأس بايتان شخص واحد ازيد من واحدة بقصد هذا الثواب اذا كان متبرعا او اذا اذن
 له المتاجر واما اذا اعطى درهمين فاللزم استجمار أربعين الا اذا اذن المتاجر ولا يلزم مع اعطاء
 الاجرة اجراء صيغة الاجارة بل يكفي اعطاؤها بقصد ان يصلي **مسألة** اذا صلى ونى اية الكرسي في الركعة
 الأولى أو القدر في الثانية أو قرأ القدر اقل من العشرة نسيانا فصلوته صحيحة لكن لا يجزى عن هذه الصلوة
 فان كان اجيرا وجب عليه الاعادة **مسألة** اذا اخذ الاجرة ليصلي ثم نسي فتركها في تلك الليلة يجب عليه
 ردها الى المعطى أو الاستئذان منه لان يصلي فيما بعد ذلك بقصد هذا الثواب ولو لم يتمكن من
 ذلك فان علم برضاه بان يصلي هدية او يعمل عملا اخر اتي بها ولا تصدق بها عرض صاحب المال **مسألة** اذا
 لم يدفن الميت الا بعد مدة كما اذا نقل الى احد المشاهدة الظاهر ان الصلوة تؤخر الى ليلة الدفن ليلة بعد
 الموت **مسألة** عن الكفهي انه بعد ان ذكر في كيفية هذه الصلوة ما ذكر قال وفي رواية اخرى بعد الحمد
 التوحيد مرتين في الأولى وفي الثانية بعد الحمد اطيعكم التكاثر عشرين ثم الدعاء المذكور وعلى هذا فلو جمع بين
 الصلوتين بان يأتي اثنتين بالكيفية كان أولى **مسألة** الظاهر جواز الايتان بهذه الصلوة في أي
 وقت كان من الليل لكن الأولى التجيل بها بعد العشاءين والاقوى جواز الايتان بينهما بل قبلهما **مسألة**
 بناء على المختار من جواز الطوع لمن عليه فريضة هذا اذا لم يجب عليه بالنذر أو الاجارة او نحوها ولا
 فلا اشكال **فضل في صلاة جعفر** وتتمى صلوة التسبيح و صلوة الحجوة وهي من المستحبات الأكيدة
 ومشهورة بين العامة والخاصة والاحبار متواترة فيها فغن في بصير عن الصادق ع انه قال رسول الله
 جعفر الا افعلك الا اعطيك الا احبوك فقال له جعفر يا رسول الله قال فمن الناس ان يعطيه
 ذهباً وفضة فلتشرف الناس لذلك فقال له اني اعطيك شيئا ان انت مسعة بكل يوم كان خير لك

الاحد طوله الزائد على
 الواحد اثنا عشر
 الرجاء يخرج شرا منه
 يفي للمعطي الاعطاء صدق
 والأولى ان يلقا من
 المعطى اليه ان ياتي
 بالصلوة ورحمة على الميت
 واحسانا اليه واما اذا
 كان المعطى في مقام الاستئذان
 والاستئذان عن نفسه
 حقيقة فلا تبرع ومنه
 عن الاجرة الا باعطاء
 الاجرة كما لا يبرأ وقت
 المنع والبيان في الصلوة
 بنابة عن المتاجر ومجرد
 كون الداعي على الاستئذان
 التبرع والرحمة على الميت
 لا يوجب خروج الاجارة
 عن حقيقةها الا اذا كانت
 ماسة او لم يكن في مقام
 الاستئذان حقيقة جم
 له لا يمكن دفعها اليه بغير
 الصدقة جم في كفاية مجرد
 رضا الباطن في برائة الميت
 بما ذكره استغلت به
 به تاقل جم مد ظله
 يعني الأولى الايتان بها
 في اول ليلة بعد الموت
 النسي والاحد العدم
 وان كان الأولى ان ياتي
 بها في اول من

من الدنيا وما فيها فان صنعته بين يومين غفر لك ما بينهما وكل جمعة او كل شهر او كل سنة غفر لك ما بينهما
 وفي خبر اخر قال لا امحك الا اعطيك الا احبوك الا اعلمك صلوة اذا انت صليتها لو كنت فزت
 من الرخف وكان عليك مثل مل عاج وزبد البحر فوبى غفرت لك قال بل بى يا رسول الله والظاهر
 انه حباه اياها يوم قدومه من سفره وقد بشر ذلك اليوم بفتح خيبر فقال الله والله ما دورى بالهما انا اشد
 سروراً بقدرهم جعفر وفتح خيبر له يلبث ارجاء جعفر فوثب سول الله فالتفت به وقبل ما بين يديه ثم
 قال لا امحك الخ وهى اربع ركعات بتليتين تقرأ في كل منهما الحمد سورة ثم يقول سبحان الله وحمد الله
 ولا اله الا الله والله اكبر خمسة عشر مرة وكذا يقول في الركوع عشر مرات وبعد رفع الرأس منه عشر مرات
 وكذا في السجدة الثانية عشر مرات وبعد الرفع عشر مرات ففى كل ركعة خمسة وسبعون مرة ومجموعها ثمانمائة
 تسعة مائة فكل من يجزئها هذه الصلوة في كل من اليوم والليل ولا فرق بين احدهما فافضل اوقاته
 يوم الجمعة حين ارتفاع الشمس تاكد انبائها في ليلة النصف من شعبان مسئلة لا يقع فيها سوى خمسة
 لكن الافضل ان يقرأ في الركعة الاولى اذا زالت وفي الثانية العاديات في الثالثة اذ جاء نصر الله و
 في الرابعة قل هو الله احد مسئلة يجوز تأخير التليح الى ما بعد الصلوة اذا كان منسجلاً كما يجوز التفرق
 بين الصلوتين اذا كان له حاجة ضرورية بان ياتي بركعتين ثم بعد قضاء تلك الحاجة ياتي بركعتين اخرى
 مسئلة يجوز احتساب هذه الصلوة من نوافل الليل او النهار اداء وقضاء فعن الصادق صلوة
 جعفر في وقت شت من ليل او نهار وان شئت حبسها من نوافل الليل وان شئت حبسها من نوافل
 النهار حبس لك من نوافلك وتحبب لك صلوة جعفر والمراد من الاحتساب اذ احلها في نوى بالصلوة كقضاء
 نافلة وصلوة جعفر ويحتمل انه ينوى النافلة ويأتى بها بكيفية صلوة جعفر في ثياب ثوابها ايضا هل يجوز
 اتيان الفريضة بهذه الكيفية او لا قولان لا يبعد اجواز على الاحتمال الاخير دون الاولين ودعوى تغيير
 هيئة الفريضة والعبادة انوقية مدفوعة بمنع ذلك بجواز كل ذكر ودعاء في الفريضة ومع ذلك
 الا حوط الزك مسئلة ليجب القنوت فيها في الركعة الثانية من كل من الصلوتين للعموم والخصوص بعض
 النصوص مسئلة لو سئى من بعض التليح وكلاهما في محل فتذكر في محل الاخبار انه بمضاف الى وصفه
 وان لم يتذكر الا بعد الصلوة قضاه بعد ما مسئلة الا حوط عدم الاكتفاء بالتليح عن ذكر الركوع
 والبريد بل ياتي بها ايضا في ثيابها او بعد ما مسئلة ليجب ان يقول في السجدة الثالثة من الركعة

الصلوة جعفر
 الاحتساب
 الثاني
 لهما بالبرهان الخاص
 ينطبق عليها التليح
 ففصل النافلة بالكتابة
 الخاصة ففصلها ليس
 ففصلها ان صلاة جعفر
 الاصل الاول بالصلوة
 باللفظ المخصوص
 في الصلوة الموافقة لها
 في الصلوة شت
 الخافعة بعد لعدم
 الاتفاق معها
 الاول ان ثيابها
 بعد الصلوة
 ٢ وفي السجدة الاولى
 عشر مرات وبعد الركعة
 منها عشر مرات
 صلوة جعفر
 لهما من النافلة
 ان ينوى

قد مر ما يتعلق بذلك
في فضل النوافل الفقه
اصطوباً

الرابعة بعد التبتح يا من لبس العز والوقار يا من تقطف بالمجد تكم به يا من لا ينبغي التبع إلا له يا من
احصه كل شيء عليه يا ذا النعمة والطول يا ذا المن والفضل يا ذا القدرة والكرم اسئلك بمعاقد الغر من
عرشك بمنتهى الرحمة من كتابك باسمك الأعظم الأعلى وبكلمات التمام ان تصلي على محمد وآل محمد
تفعل به وكذا وكذا وذكرا حاجاته فصل في صلاة الغفيلة وهي ركعتان بين المغرب والعشاء
يقر في الأولى بعد الحمد وذات النون اذ ذهب مغاضباً فظن ان لم يقدر عليه فنار في الظلمات
ان لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين فاستجناه له ونجّياه من الغم وكذلك ينبغي المؤمن
وفي الثانية بعد الحمد وعنده مفاتيح الغيب لا يعلم الا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة
الا يعلمها ولا خب في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين ثم يرفع يديه ويقول اللهم
اني اسئلك بمفاتيح الغيب التي لا يعلمها الا انت ان تصلي على محمد وآل محمد وان تفعل به كذا وكذا
ويذكر حاجاته ثم يقول اللهم انت ولي نعمتي والقادر على طلبي تعلم حاجتي واسئلك بحق محمد وآله عليه و
عليهم السلام لما قضيتهم الى ويسئل حاجاته والظاهر انها من غير نافلة المغرب لا يجب جعلها منها بناء على
المختار من جواز النوافل لم عليه فريضة فصل في صلاة اول الشهر يستحب في اليوم الاول من كل شهر
ان يصلي ركعتين يقر في الأولى بعد الحمد قل هو الله ثلاثين مرة وفي الثانية بعد الحمد انا انزلناه في
ثلاثين مرة يتصدق بما تيسر فليشترى سلامة تمام الشهر هذا ويحب ان يقر بعد الصلوة هذا الايات
بسم الله الرحمن الرحيم وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها
كل في كتاب مبين بسم الله الرحمن الرحيم وان يسئلك الله بغير فلا تأسف له الا هو وان يردك بخير فلا
راد لفضله يصيب من شاء من عباده وهو الغفور الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم سيجعل الله بعد
ليس اماناً الله لا قوة الا بالله حسنا الله ونعم الوكيل وافوض امرى الى الله ان الله بصير العباد
الا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين رب اني لما انزلت الى من خير فقير رب لا تذرني فرداً
وانت خير الوارثين ويحوز الايمان بها في تمام اليوم وليس لها وقت معين فصل في صلاة الوصية
وهي ركعتان بين العشاءين يقر في الأولى الحمد واذلزلت ثلاث عشرة مرة وفي الثانية الحمد وقل هو
الله احد خمس عشرة مرة فمن الصادق ع عن رسول الله ص قال اوصيكم بركعتين بين اثنتين الى ان قال
فان فعل ذلك كل شهر كان من المؤمنين فان فعل في كل سنة كان من المحسنين فان فعل في كل

فصل في قضاء الحاجات وكشف المحامات

(٣٢١)

وروي عن علي بن الحسين

جمعة كان من المخلصين فان فعله لك في كل ليلة راحته في الجنة وله يحصى ثوابه الا الله تعالى
فصل في صلاة يوم الغدير وهو الثامن عشر من ذي الحجة وهي ركعتان يقرأ في كل ركعة سورة
 الحمد وعشر مرات قل هو الله احد وعشر مرات اية الكرسي وعشر مرات انا انزلناه ففي خبر علي بن الحسين
 العبد عن الصادق ع من صلى فيه اي في يوم الغدير ركعتين يغسل عند زوال الشمس من قبل ان
 تزول مقدار نصف ساعة يسأل الله عز وجل يقرأ في كل ركعة سورة الحمد مرة وعشر مرات اية الكرسي
 عشر مرات انا انزلناه عدلت عند الله عز وجل مائة الف حجة ومائة الف عمرة وما سأل الله عز وجل
 حاجة من حوائج الدنيا وحوائج الآخرة وحوائج الآخرة الا قضيت له كائنة ما كانت الحاجة وان ^{تتلى}
 الركعتان قضيتها بعد ذلك وذكر بعض العلماء انه يخرج الى خارج المصراثة يوقى بها جماعة وانه ^{يخطب}
 الامام خطبة مقصورة على حمد الله والثناء والصلوة على محمد وآله والنبى على عظم حرمته هذا اليوم
 لكن لا دليل على ما ذكره وقد مر في اشكال في اتيانها جماعة في باب صلاة الجماعة **فصل في صلاة قضاء**
الحاجات وكشف المحامات وقد وردت بكيفيات منها ما قيل انه تجرب حراراً وهو ما رواه زيار القند
 عن عبد الرحيم القصير عن ابي عبد الله ع اذا نزل بك امر فافزع الى رسول الله ع وصل ركعتين تهديهما
 الى رسول الله ع قلت ما اضنع قال تغسل وتصل ركعتين تستفتح بها افتتاح الفريضة وتشهد تشهد
 الفريضة فاذا فرغت من التشهد وسلمت قلت اللهم انت السلام ومنك السلام واليك يرجع السلام
 اللهم صل على محمد وآل محمد وبلغ روح محمد منى السلام وبلغ ارواح الامة الصالحين سلامي ^{يد}
 على منهم السلام والسلام عليهم ورحمة الله وبركاته اللهم هاتين الركعتين هدية منى الى رسول
 الله ع فابني عليهما ما املت ورجوت فيك في رسولك يا ولي المؤمنين ثم تحرباً جاداً تقول يا
 حي يا قيوم يا حيّاً لا يموت يا حي لا اله الا انت يا ذا الجلال والاكرام يا ارحم الراحمين اربعين مرة
 ثم ضع خذك الايمن فتقولها اربعين مرة ثم ضع خذك الايسر فتقولها اربعين مرة ثم ترفع رأسك
 وتمديدك فتقول اربعين مرة ثم ترد يدك الى رقبتك تلوذ بستانبك وتقول ذلك اربعين مرة
 ثم خذ يمينك بيدك اليسرى وامك او بياك وقل يا محمد يا رسول الله ع اشكو الى الله واليك حامي
 والى اهل بيتك الراشدين حاجتي وبكم اتوجه الى الله في حاجتي ثم لتجد وتقول يا الله يا الله ع
 ينقطع نفسك صل على محمد وآل محمد وافعل بى وكذا وكذا قال ابو عبد الله عليه السلام فاما

في صلوة المسافر

٢٣٢

بعض التورة فيها ومنها جواز قرأة ازيد من سورة من غير اشكال ومنها جواز قرأة الغنائم فيها ومنها
 جواز العذل فيها من سورة الى اخرى مطلقا ومنها عدم بطلانها بزيادة الركن سهوا ومنها عدم بطلانها
 بالثلاث بين الركعات بل يتخير بين البناء على الاقل وعلى الاكثر ومنها انه لا يجب لها سجود السهو ولا قنأ
 السجدة والتشهد المنسيين ولا صلوة الاحتياط ومنها الاشكال في جواز اتيانها في جوف الكعبة او سطحا
 ومنها انه لا يشرع فيها الجماعة الا في صلوة الاستسقاء وعلى قول في صلوة العيد وضربها بقطعها
 اختيارا ومنها ان اتيانها في البيت افضل من اتيانها في المسجد الا ما يختص به على ما هو المشهور وان كان
 في اطلاقه اشكال **فضل في صلوة المسافر** لا اشكال في وجوب القصر على المسافر مع اجتماع الشرا
 الاتية باسقاط الركعتين الاخيرتين من الرباعية او اما البضع والمغرب فلا قصر فيها وما شرط القصر
 فامور الاقل المسافة وهي ثمانية فراسخ امتدادية دهايا او ايايا او مطلقا من الذهاب والاياب اذا كان
 الذهاب اربعة او ازيد بل مطلقا على الاقوى وان كان الذهاب فرسخا او ايايا بسعة وان كان الاخر
 في صورة كون الذهاب اقل من اربعة مع كون المجموع ثمانية للجمع والاقوى عدم اعتبار كون الذهاب
 والاياب في يوم واحد وليلة واحدة او في الملتقى منها مع اتصال اياها بذهابها وعدم قطعه
 ليلة فصاعدا في الاثناء بل اذا كان من قصد الذهاب والاياب لو بعد ثمانية ايام يجب عليه القصر
 فالثمانية الملتقة كالممتدة في ايجاب القصر الا اذا كان قصد الاقامة عشرة ايام في المقصد او غيره
 او حصل احد القواطع الاخر فكالان اذا بات في اثناء الممتدة ليله او لياالي لا يقصر في سفره فكذا في
 الملتقة في قصره ويفطر ولكن مع ذلك الجمع بين القصر التام والصوم وقضائه في صورة عدم البرح
 ليومه او ليلته احوط ولو كان من قصد الذهاب والاياب ولكن كان مترددا في الاقامة في الاثناء
 عشرة ايام وعدمها لا يقصر كان الامر في الامتدادية ايضا كذلك فمسئلة الفريخ ثلاثة اميا
 والميل اربعة الاف ذراع بذراع اليد الذي طوله اربع وعشرون اصبعاً كل اصبع عرض سبع
 شعيرات كل شعيرة عرض سبع شعيرات من اوسط شعر البرذون مسئلة لو نقصت المسافة عن
 ثمانية فراسخ ولو يسير لا يجوز القصر في منية على التحقيق لا المساحة العرفية نعم لا يضر اختلاف
 يعتبر في المسافة الملتقة عدم كون الذهاب اقل من اربعة فراسخ على الاقوى نعم لا يعتبر ذلك في
 الاياب بعد كون المجموع ثمانية في ط لا يترك في لا يرد جردى مد ظله العالی

هذا الاحتياط لا يترك
 مع ج شراي
 بل اعتبار كون الذهاب
 اربعة او ازيد لا يخرج عن
 القوة ولكن الاحتياط
 بالجمع في الاقل لا ينبغي
 ترك البضع امطهانا
 لا يترك البضع امطهانا
 انحصار التلخيص فيما اذا
 لم يكن كل منهما اقل من
 اربعة او الذهاب
 خاصة هو الاقوى ثم
 هذا الاحتياط لا يترك
 حبه
 مد ظله
 العالی

بل الا حوط ع ج يتراف
قد تقدم عدم جواز التفرغ
في الاقل من اربعة

ع ج يتراف

بل الا حوط الفرج امطبا
قد تقدم ان اغتبار عدم
كونه اقل من اربعة لا يغلو
عن القوة وان الاحتياط
بالجمع لا ينبغي تركه في
الاقل الفرج امطبا
هذا اذا كان المقصد

من الدائرة المتعاقبة لمبدئ
التي راو بعد ها واقاموا
قبلها ففي اشكال احول
الجمع الفرج امطبا
الافوى عدم وجوب الاختيار
نعم لو كانت مقدما العلم
بالمقدار حاصله بحيث لا ينجأ
الى ان يدبر النزال فالا
وجوب بل لا يغلو من قوة ج
نقد انه لا يفرق في الاقل
س ج

لو لم يكن في البين مقصدا
لظاهر كون البير الى النقط
المساوية المنقطعة التي هي
التي رهايا منها الى المبدئ
ايا باد هي مسامحة تليقة
ملحقة بالامتدادية و لو كان
في البين مقصد خاص و كان
الذهاب الى الاربعة
اقل من اربعة فالاحوط
الجمع ج او المقصد الاخير
مع تقدمه في محيط الدائرة
س ج
اذا كانت مفصلة الحال
كالقري المقارنة لا مثل منها
او نحوها جتم مد فسد

الاذرع المتوسطة في الجماعة كما هو الحال في جميع التحديد الشرعية مسألة لو شك في كون مقصد مافة
شرعية او لا بقى على التام على الاقوى بل وكذا لو شك في كونها مافة مسألة تثبت المسافة بالعلم الحاصل
من الاختيار وبالشباع المفيد للعلم وبالبينة الشرعية وفي ثبوتها بالعدل الواحد اشكال فلا يترك الاحتياط
بالجمع مسألة الاقوى عندك وجوب الاختيار او السؤال للحصول البينة والشباع المفيد للعلم الا
اذا كان مستلزما للخرج مسألة اذا تناقض البينان فالاقوى بقوتها ووجوب التام وان كان الا حوط الجمع
مسألة اذا شك في مقدار المسافة شرعا وجب عليه الاحتياط بالجمع الا اذا كان مجتهدا وكان ذلك بعد
الفحص عن حكمة فان الاصل هو الا تمام مسألة اذا كان شاكا في المسافة ومع ذلك قصر لم يجز بل وجب
عليه الاعادة تماما نعم لو ظهر بعد ذلك كونه مافة اجزا اذا حصل منه قصد القرينة مع الشك المفروض و
مع ذلك الا حوط الاعادة ايضا مسألة لو اعتقد كونه مافة فقصر ثم ظهر عدمها وجبت الاعادة وكذا
لو اعتقد عدم كونه مافة فاتم ثم ظهر كونه مافة فانه يجب عليه الاعادة مسألة لو شك في كونه مافة
او اعتقد عدمه ثم بار في اثناء السير كونه مافة يقصر وان لم يكن الباق مافة مسألة اذا قصد الصبي
مسافة ثم بلغ في اثناءه وجب عليه القصر وان لم يكن الباق مافة وكذا يقصر اذا اراد الطرغ بالصلوة
مع عدم بلوغه والمجنون الذي يحصل منه القصد اذا قصد مسافة ثم افاق في اثناءه يقصر واما اذا كان
بحيث لا يحصل منه القصد فالمدار بلوغ المسافة من حين افاق مسألة لو تردد في اقل من اربعة
فراخ ذاهبا وجائيا مرات حتى بلغ المجموع ثمانية لم يقصر ففي التلخيص لا بد ان يكون المجموع من ذهاب
واحد ايا ب واحد ثمانية مسألة لو كان للبلد طريقان والابعد منهما مافة فان سلك الابعد
قصر وان سلك الاقرب قصر وان سلك الاقرب لم يقصر الا اذا كان اربعة او اقل واذا الرجوع من الا
مسألة في المسافة المستديرة الذهاب فيها الوصول الى المقصد الايا ب من الى البلد على المختار يكفي
كون المجموع مافة مطلقا وان لم يكن الى المقصد اربعة وعلى القول الاخر يعتبر ان يكون من مبدئ السير
اربعة مع كون المجموع بقدر المسافة مسألة اذا حاب المسافة سور البلد واخر البيوت فيما لا سور فيه
في البلدان الصغيرة والمتوسطة واخر المحلة في البلدان الكبار الخارقة للعادة والاحوط مع عدم بلوغ المسافة
تقدم عدم التلخيص في الاقل ج ط تقدم اذا سلك ج ط محل اشكال بل منع الا اذا فرض في الكبر بحيث
بعد اخراج من محلة من الى اخر من مافة في العرف وهو بعيد ج ط ب و جدي مد فسد

في شرائط القصر

٣٢٥

من اخر البلد الجمع وان كانت مسافة اذ الوخط اخر المجد الشريط الثاني قصد قطع المسافة من حين الخروج
فلو قصد اقل منها وبعد الوصول الى المقصد قصد مقدار اخر يكون مع الاول مسافة لم يقصر نعم لو كان
ذلك المقدار مع فتم العود مسافة قصر من ذلك الوقت بشرط ان يكون عادما على العود وكذا لا يقصر من
لا يدى اى مقدار يقطع كالوطلب عبد ابقا اوبعية اشارد او قصد القيد لم يرد ان يقطع مسافة
اولا نعم يقصر في العود اذا كان مسافة بل في الذهاب اذا كان مع العود بقدر المسافة وان لم يكن اربعة كان
يقصد في الاثناء ان يذهب ثلاثة فراسخ والمفروض ان العود يكون خمسة وازيد وكذا لا يقصر لو خرج
ينظر رفة ان يتيسر واسافر معهم والا فلا او علق سفره على حصول مطلب في الاثناء قبل بلوغ الاربعة
ان حصل ليا فر والا فلا نعم لو اطمئن بتيسر الرفقة او حصل المطلب بحيث تحت مع العزم على المسافة يقصر
مخروجه عن محل التخصر مسئلة مع قصد المسافة لا يعتبر انصال التيسر يقصر وان كان من قصد ان
يقطع الثمانية في ايام وان كان ذلك اختيارا لا ضرورة من عدا واوردا وانظار رفة او نحو ذلك نعم لو
كان بحيث لو قصد عليه اسم السفر لم يقصر كما اذا قطع في كل يوم شيئا من اجد التشره ونحوه والاهوط
في هذه الصورة ايضا الجمع مسئلة لا يقصر في قصد المسافة ان يكون مستقلا بل يكفي ولو كان من جهة
التبعية للغير لوجوب الطاعة كالزوجة والعبد او قهرا كالاسير والمكره ونحوها واختيارا كالتخادم ونحوه بشرط
العلم بكون قصد المتبوع مسافة فلو لم يعلم بذلك بقي على التمام ويجب الاستخبار مع الامكان نعم في وجوب
الاخبار على المتبوع اشكال وان كان الظاهر عدم الوجوب مسئلة اذا علم التابع بمفارقة المتبوع قبل
بلوغ المسافة ولو ملققة بقي على التمام بل لو ظن ذلك فكذلك نعم لو شك في ذلك فالظاهر ان يقصر
لو ظن العدم لكن الاهوط في صورة الظن بالمفارقة والشك فيها الجمع مسئلة اذا كان التابع عازما
على المفارقة فها امكنه او معلقا طاعا على حصوله كالتقوا والطلاق ونحوها فعلم بعدم الامكان و
عدم حصول المعلق عليه يقصر واما مع ظنه فالاهوط الجمع وان كان الظاهر التمام بل وكذا مع احتمال
الا اذا كان بعيدا غاية بحيث لا ينافي في قصد المسافة ومع ذلك ايضا لا يترك الاحتياط مسئلة
اذا اعتقد التابع ان متبوعه لم يقصد المسافة او شك في ذلك في الاثناء علم انه فاصد لها الظاهر
وله يمكن هو نفسه اقل من اربعة ح ط تقدم اعتبار ذلك ح ط على الاهوط ح ط بل الظاهر هو التمام
الا اذا كان الشك ناشئا من احتمال حدث مانع يمنع من التبعية غير معتد به عند العقلاء ح ط تقدم

بل الاقوى القصر ح
على الاهوط ح ط شرارة
بل الاقوى التمام ح ط
وله يمكن ذلك المقدار
اقل من اربعة والافلا
الجمع كما تقدم الفتا
مستدرك الاحتياط في هذا
الفتا به الفتا صغيبا
على الاهوط الف ح
وله يمكن ما يغني عنها اقل
من الاربعة ح ط
بل يغني عنه وفي عكسه
ايضا على التمام على
الاقوى ح ط مدقلا
على الاهوط ح ط
بل الظاهر وجوب التمام
مع عدم الوثوق بطي
المسافة مطلقا ح ط
مدقلا
العال

هذا اذا علم التابع بان
مقصد المتوج وضعت
سير المكان المعين الكد
ولكن اعتقد كونه اقل
من المسافة او شئ في
كونه مسافة ثم تبين
كونه مسافة واقا اذا
اعتقد ان ضمتى سيره
المكان المعين الذي
يكن مسافة واقا ثم بان
انه ازيد من ذلك المكان
مما يكون مسافة او شئ
في ضمتى سيره ثم بان كونه
مسافة فلا يخلو عن اشكال
فلا يترك الاحتياط بالجمع
الف ٣ قد تقدم الكلام
فيه الف ٣ اصطفا
بل يبقى على التمام في هذه
الصورة ويكون كمر قصد
عزمه البعيد عنه قدر
المسافة مع عدم علمه بان
لو كان علم مكانه وقصد
وهو لا يعلم ان ما في
مسافة كاذكة قد ذكر
ظاهر جم بل هو الاول
وهو الاخرى جم فيه
بل لا يبعد ان تكون قاطعة
لموضوعه جم مد ظله
الغالى

وجوب القصر عليه ان لم يكن الباء في مسافة لانه اذا قصد ما قصد متبوعه فقد قصد المسافة واقعا
هو كذا لو قصد بلدا معينا واعتقد عدم بلوغه مسافة فبان في الاثناء ان مسافة ومعد ذلك فلا حوط بالجمع
مسئلة الاشكال في وجوب القصر اذا كان مكرها على السفر ويجوز عليه اما اذا ركب على الدابة او القى في
الفينة مزدون اختياره بان لم يكن له حركة سيرة ففي وجوب القصر ولو سعى العلم بالايضا الى المسافة اشكال
وان كان لا يخلو عن قوة الثالث استمرار قصد المسافة فلو عدل عنه قبل بلوغ الاربعه او تردد دائمه وكذا اذا كان
بعد بلوغ الاربعه لكن كان عازما على عدم العود او كان مترددا في اصل العود عدل او كان عازما على العود لكن
بعد نية الاقامة هناك عشرة ايام واما اذا كان عازما على العود من غير نية الاقامة عشرة ايام فيبقى على القصر
وان لم يرجع ليوميه بل وان بقي مترددا الى ثلثين يوما ثم بعد الثلثين مترددا في مسئلة يكفي في استمرار
بقاء قصد النوع وان عدل من الشخص كالمقصود السفر الى مكان مخصوص فعدل عنه الى اخر يبلغ ما مضى وما
اليه مسافة فانه يقصر حينئذ على الاصح كما انه يقصر لو كان من اول سفره قاصدا للنوع دون الشخص فلو
احد المكانين المشتركين في بعض الطريق ولم يعين من الاول احدهما بل اوكل التعيين الى ما بعد الوصول
الى اخر الحد المشترك ففي وجوب القصر مسئلة لو تردد في الاثناء ثم عاد الى الجزم فاما ان يكون قبل
قطع شئ من الطريق او بعده ففي الصورة الاولى يبقى على القصر اذا كان ما بقي مسافة ولو ملفقة وكذا ان
لم يكن مسافة في وجهه لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع واما في الصورة الثانية فان كان ما بقي مسافة ولو
ملفقة يقصر ايضا والا فبقي على التمام نعم لو كان ما قطعه حال الجزم او لا مع ما بقي بعد العود الى الجزم
بعد اسقاط ما غلغل بينهما ما قطعه حال التردد مسافة ففي العود الى القصر وجهه لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط
بالجمع مسئلة ما صلا يقصر قبل العدل عن قصده لا يجب اعادته في الوقت فضلا عن قضاء خارجه
الرابع ان لا يكون من قصد في اول السير او في اثنائه اقامة عشرة ايام قبل بلوغ الثمانية وان لا يكون
من قصد المروء على وطنه كذلك واما اتم لان الاقامة قاطعة بحكم السفر والوصول الى الوطن قاطع
لفظ فلو كان من قصد ذلك من حين الشروع او بعده لم يكن قاصدا للمسافة وكذا يتم لو كان مترددا
في نية الاقامة او المروء على الوطن قبل بلوغ الثمانية فعليه ان لا يكون ذلك من قصد ولا منه ودافيه الا
بل الظاهر وجوب الاتمام الا اذا كان الباء في مسافة ح ٥ لا حوط فيه ان جمع كما تقدم في ٥ بروجدي
مد ظله هذا الوجه هو الاخرى ح ٥ بروجدي مد ظله

انه محتمل عروضا مقتضى لذلك في الاشياء لم يناف عزمه على المسافة فيقصر نظيره ما اذا كان عازما على
المسافة الا انه لو عرض في الاشياء مانع من لقيا وعدا او مرض او نحو ذلك يرجع ويختل عروضا في
فانه لا يضر بعزمه قصد مسأله لو كان حين الشروع في السفر او في اثنائه قاصدا لا قامة او المروء على
الوطن قبل بلوغ الثمانية لكن عد بعد ذلك عن قصد او كان مترددا في ذلك عد عن ترديد الى الجرف
بعد الامرين فان كان ما بقي بعد العدل مسافة في نفسا ومع التلقيق بقسم الايا بقصر والا فلا فلا كان
ما بقي بعد العدل الى المقصد اربع فرائع وكان عازما على العود ولو غير يومه قصر في الذهاب والمقصد و
الايا بل وكذا لو كان اقل من اربعة بل ولو كان فرسخا فذلك على الاقوى من وجوب القصر في كل
تلفيق من الذهاب والايا ب عدم اعتبار كون الذهاب اربعة او ازيد كما في مسأله لو لم يكن من
في اول السفر الا قامة او المروء على الوطن وقطع مقدار من المسافة ثم بدله ذلك قبل بلوغ الثمانية
ثم عدل عما بدله وعزم على عدم الامرين فهل يقسم ما مضى الى ما بقي اذ لم يكن ما بقي بعد العدل عما بدا
له مسافة فيقصر اذا كان المجموع مسافة ولو بعد اسقاط ما تخلل بين العزم الاول والعزم الثاني اذا
كان قطع بين العزمين شيئا اشكال حضوره في صور التخلل فلا يترك الاحتياط بالجمع نظيره ما في الشرط
الثالث الخامس من الشروط ان لا يكون الفرجا ما والا لا يقصر سواء كان نفسا حرا ما كالفرار من
الزحف وابق العبد سفر الزوج به بدن اذن الزوج في غير الواجب سفر الوالد مع نهي الوالدين في
غير الواجب كما اذا كان السفر مضرا للبدن وكما اذا نذر عدم السفر مع رجحان تركه ونحو ذلك او
كان غايته امر محرما كما اذا سافر لقتل بغير محترمة او للسرقة او للزنا او لاعانة ظالم او لاختطاف النسا
ظلمها ونحو ذلك واما اذا لم يكن لاجل المعصية لكن تنفيقا في اثنائه مثل الغيبة وشرب الخمر والزنا ونحو
ذلك فما ليس غاية للسفر فلا يوجب التمام بل يجب معه القصر الا فطار مسأله اذا كان السفر مستلزما
لترك واجب كما اذا كان مديونا وسافر مع مطالبة الديان وامكان الاداء في الحضر دون السفر ونحو ذلك
فهل يوجب التمام ام لا الاقوى التفصيل بين ما اذا كان لاجل التوصل الى ترك الواجب لم يكن كذلك
ففي الاول يجب التمام دون الثاني لكن الا هو ط الجمع في الثاني مسأله اذا كان السفر مباحا لكن

بمنع انه محتمل عروضا ما يمنع من العمل بغيره بحيث يضطر الى احدهما والا فالتمام هو المتعين ح ط
تقدم بيان ما يقتضيه التلفيق ح ط تقدم عدم الاشكال مع عدم التخلل ح ط بروجدي مد ظله

تقدم الاشكال فيه ع ح
قد مر الاحتياط فيه الفسخ
قد مر حكمه مرارا الفسخ
في الملازمة اشكال الفسخ
وقد مر مرارا ان الاقوى
خلافه جسم مد ظله
فيحصر الاشكال بهذه
الصورة ويقصر مع
عدم التخلل على الاقوى
جسم
عده باطلا من غير
المعصية لا يغلو من المك
جسم
اذا كانت بحيث لا يمكن
من تركه عادة الا بال
والا فالاحتياط لا يتل
جسم
مد ظله
العال

بل المقيت القصر
تقدم الاشكال فيها
لا يترك الفتح امهنا
او زيادة شركة او
موجبة لعدم اعوانه
وحده الفتح منظر
لا يترك الفتح قد
حكمه الفتح لا يترك
كان التمام لا يخلو عن
القوة والقليل المرفد
لا يخلو عن العلة كان
الاحوط الجمع ايضا
رجع الى الطاقة بقصد
المعصية في الاثناء وان
بلغ مجموع الطرفين بعد
اسقاط المحرم المتخلل في
البن المسافة الفتح
فمع اسناد السفر الى
احدهما فقط لا اشكال
في بحق حكمها واقامع
الى طينها مئة سوار كان
داعي كل منهما مستقلا
ام لا اشكال والاحوط
الفتح اصطهيات في
لا يترك هذا الاحكام
بل يجب القصر عليه على
الاقوى جم تقدم مراد
ان الاقوى خلافه جم
بل الاقوى هو الذي لا كان
لما وجد وجه العود مسافة
في محله من المسافة
لما وجد وجه العود مسافة
في محله من المسافة
الاستدلال على عدم
الاستدلال على عدم

ركب دابة غصبت او كان المشي في ارض مفسورة فالاقوى في القصر وان كان الاحوط الجمع مسئلة^١ التام
للجائر اذا كان مجبراً او مكرها على ذلك وكان قصده رفع مظنة او نحوها من الاغراض الصحيحة المباحة
او الرجوع قصر واما اذا لم يكن كذلك بان كان فختار او كان بنقطة اعانة للجائر في جوره وجب عليه
التمام وان كان سفر الجائر طاعة فان التابع حينئذ يتم مع ان المتبوع يقصر مسئلة^٢ التابع للجائر
المعد نفسه لا مثال او امره لو امره بالتفرغ فامثالاً لا امره فان عد سفر اعانة للظالم في ظلمه كاحراماً
ووجب عليه التمام وان كان من حيث هو مع قطع النظر عن كونه اعانة مباحاً والاحوط الجمع واما اذا
لم يعد اعانة على الظلم فالواجب عليه القصر مسئلة^٣ اذا سافر للصيد فان كان لقوته وقوت عياله
قصر بل وكذا لو كان للتجارة وان كان الاحوط الجمع وان كان طواكيا يستعمل ابناء الدنيا وجب عليه التمام
ولا فرق بين صيد البر والبحر كما لا فرق بعد فرض كونه سفر ابي كونه دائراً حول البلد وبين التباعد
عنه وبين استمراره ثلاثة ايام وعدمه على الاصح مسئلة^٤ الرجوع من سفر المعصية ان كان بعد التوبة
يقصر وان كان عدم التوبة فلا يعيد وجوب التمام عليه لكون العود جزء من سفر المعصية لكن الاحوط
الجمع مسئلة^٥ اباحة السفر كما ان شرط في الاستدانة ايضا فلو كان ابتداء سفره مباحاً
فقصد المعصية في الاثناء انقطع ترخصه ووجب عليه التمام وان كان قد قطع مسافات ولو لم يقطع
بقدر المسافة صح ما صلاه قصر فهو كما لو عدل عن السفر وقد صلى قبل عدوله قصر حيث ذكرنا سابقاً
انه لا يجب اعادة ما لو كان ابتداء سفره معصية فعدله في الاثناء الى الطاعة فان كان البلد مسافة فلا
اشكال في القصر وان كانت طرفة من الذهاب والاياب بل وان لم يكن ذلك فابق على الاقوى واما اذا لم يكن
مسافة ولو ملققة فالاحوط الجمع بين القصر والتمام وان كان الاقوى القصر بعد كون مجموع ما فراه بقدر
المسافة ولو ملققة فان المدار على حال العصيان والطاعة فادام عاصياً يتم وما دام مطيعاً يقصر من غير
نظر الى كون البقية مسافة او لا مسئلة^٦ لو كانت غاية السفر ملققة من الطاعة والمعصية فمع استقلال
داعي المعصية لا اشكال في وجوب التمام سواء كان داعي الطاعة ايضاً مستقلاً او تبعاً واما اذا كان داعي
الطاعة مستقلاً وداعي المعصية تبعاً او كان بالاشتراك ففي المسئلة^٧ وجوه والاحوط الجمع وان كان
لا يترك خصوصاً في الثاني وحضورهما مع الاختصار ج ط ولا يحرم باجته اخرى ج ط لا يترك في الصلوة واما
في الصوم فيفطر بلا اشكال ج ط تقدم اعتباره فيه ج ط بل الاقوى هو التمام ج ط بر وجردي ط

لا يبعد جبر التمام خصوصاً في سورة الاشارة بحيث لو اجتمعها لايافر مسئلة ٣٣ اذا شئ
 في كون السفر معصية او لا مع كون الشبهة موضوعية فالاصل الاباحة اذا كانت الحالة السابقة هي
 الحرمة او كان هنالك اصل موضوعي كما اذا كانت الحلية مشروطة باوجود كاذن المولى كان مسوقاً
 بالعدم او كان الشك في الاباحة والعقد من جهة الشك في حرمة الغاية وعدمها كان الاصل فيها
 مسئلة هل المدار في الحلية والحرمة على الواقع او الاعتقاد او الظاهر من جهة الاصل اشكال فلو
 اعتقد كون السفر ما يتجمل من الغاية محرمه فبان خلافه كما اذا سافر لقتل شخص يتجمل انه يحقون الدم فما
 كونه موهناً للدم فهل يجب عليه عادة ما صلاه تمام او لا ولو لم يصل وصارت قضاء فهل يقضيها
 قصر او تمام وجهها والاحوط الجمع وان كان لا يبعد كون المدار على الواقع اذا لم يقل بحرمه التجزئة وعلى
 الاعتقاد ان قلنا بها وكذا لو كان مقتضى الاصل العلى الحرمة وكان الواقع خلافه والعكس هل المنا
 ما هو في الواقع او مقتضى الاصل بعد كشف الخلاف وجهان والاحوط الجمع وان كان لا يبعد كون
 المناط هو الظاهر الذي افقنا الاصل اباحة او حرمة مسئلة ٣٤ اذا كانت الغاية المحرمة في انشاء
 الطريق لكن كان السفر اليه مستلزماً لقطع مقدار اخر من المسافة فالظاهر ان المجمع بعد من سفر
 بخلاف ما اذا لم يستلزم مسئلة ٣٥ الفرق بقصد مجرد التنزه ليس بمحرم ولا يوجب التمام مسئلة ٣٦
 اذا نذر ان يتم الصلوة في يوم معين او بصوم يوماً معيناً وجب عليه الإقامة ولو سافر وجب عليه
 القصر على ما مر من ان السفر المستلزم لتزول واجباً يوجب التمام الا اذا كان بقصد التوصل الى تزول
 الواجب والاحوط الجمع مسئلة ٣٧ اذا كان سفره مباحاً لكن بقصد الغاية المحرمة في حواشي الجادة فيخرج
 عنها المحرم ويرجع الى الجادة فان كان السفر لهذا الغرض كان محرماً وجب التمام وان لم يكن لذلك انما
 يعرض له قصد ذلك في الانشاء فادام خارجاً عن الجادة يتم وما دام عليها يقصر كما ان كان السفر
 وجوب القصر في الصورة الاولى والتمام في الثانية لا يخلو من قوة ح كما وجب
 القصر عند اعتقاد الحلية واقضاء الاصل لها مع كونه محرماً في الواقع لا اشكال فيه اصله نعم عكس محل لكن الاقوى
 فيه ايضا ان المدار على الاعتقاد مع وجوده وعلى الاصول عند عدمه كما اعتقاده غير معلوم الا ان يرجع الى
 نذر تزل السفر فيكون تركه راجحاً في حقه وعليه يكون السفر معصية بنفسه كما هذا الذي يكون قطع شئ من مسافة سفره
 الاول في خارج الجادة على الوجه المحرم وقطع كما ما بعد مسافة الا ان لم يبلغها اعتقاداً بوجوب الجمع ان بلغها يجوز تركه

فيه تأمل ولا حوط الجمع
 في المدار المذكور في
 كون قصد التوصل بالسفر
 الى ترك مثل هذا الواجب
 الذي هو التمام موجباً
 محل نظر بل منع فلا ترك
 الاحباط بالجمع المعصية
 اذا كان الباقى بعد الرجوع
 من الحاشية اليها ولو قصر
 العود مسافة والا فلا ترك
 الاحتياط بالجمع المعصية
 والا فزى جواز السفر عدم
 حوز الإقامة نعم لو انخل
 نذره بحجب قصد التمام
 بعد كونه مسافراً في ذلك الوقت
 لا حدود ولا بقاء فمع رجوعه
 في نفسه يلزمه ولو حنت
 سافر كما عاصي نفسه ويلزمه
 التمام على الاقوى جيم
 لقاهر ان حال الحواشي
 في هذه الصورة هو حال
 بعض المسافة المقصودة
 بعينه وتقدم انه لو قطع
 المسافة لغرض محرم ثم عاد
 الى الطاعة والكان الباقي
 وحده او بقصر العود مسافة
 جمع الى القصر ولو كان باقية
 ما قطع قبل المعصية انما
 مقدارها لا حوط الجمع
 حبه
 ح

في بقية شرط القصر

(٣٣٠)

بل المتين القصر في
 هذه المسئلة والمسئلة
 لا تينه مع شرط
 اذا كان قاصدا للسا
 بان كان كل من ذهابه
 واما ما بعد فترسخ اذ
 والاحتياط
 الفسخ متكررا دام في
 ذلك المكان فلا يترك
 الاحتياط بالجمع الفسخ
 فسخ الاستكال في العا
 المتلفعة فلا يترك الاحتياط
 بالجمع الفسخ لا يظهر
 وجه هذه الخصوصية
 الفسخ اذا كان الباق
 مساو ولو بصفة العود
 الفسخ اضطراريا في
 شرط ان يكون ذهابه
 ولا انا به اقل من الاربع
 والاسقى على التمام على
 الاقوى جم الطاهر ان
 يكون احتياط من العود
 بالكلية يكون كمن يريد
 السفر في غرضه ووطنه و
 ما بقية الارض وسواء
 ناب وله يتبع حيث يشاء
 التمام مادام في ذلك المكان
 ويقصر بعد احدثه العود
 بمجموع
 لم يفهم لزيد اختصاصه
 بالاحتياط وجه اسلامه
 اظهره وجوب التمام و
 الاحتياط بغيره
 اذا لم يكن بنية معه قصر
 واستتم على الاقوى جم
 مدفلة

لغاية محرمه وفي اثنتائه يخرج عن الجادة ويقطع المسافة او اقل لغرض اخر صحيح يقصر مادام خارجا
 والاحوط بالجمع في صورتين مسئلة اذا قصد مكانا لغاية محرمه فبعد الوصول الى المقصد قبل
 الغرض يتم واما بعده فحال حال العود عن سفر المعصية انه لو تاب يقصر ولو لم يتب يمكن القول بوجوب
 التمام لعدم المجموع سفر واحد والاحوط بالجمع هنا وان قلنا بوجوب القصر في العود نحو عدم عده مسافرا
 قبل ان يشرع في العود مسئلة اذا كان السفر لغاية لكن عرض في اثناء الطريق قطع مقدار من المسافة
 لغرض محرم فنضم الى الغرض الاول فالظاهر وجوب التمام في ذلك المقدار من المقدار من المسافة لكون
 الغاية في ذلك المقدار ملققة بالطاعة والمعصية والاحوط بالجمع خصوصا اذا لم يكن الباق مسافة
 اذا كان السفر في الابتداء معصية ففقد الصوم ثم عدل في الاثناء الى الطاعة فان كان العدل قبل
 الزوال وجب الافطار وان كان بعد ففي صحة الصوم وجوب اتمامه اذا كان في شهر رمضان مثلاً او
 والاحوط الاتمام والقضاء ولو انفكر بان كان طاعة في الابتداء وعدل الى المعصية في الاثناء
 فان لم يأت بالمفطر وكان قبل الزوال فصح صومه والاحوط قضاءه ايضا وان كان بعد الاثنان بالمفطر
 او بعد الزوال بطل والاحوط اتمام بقية النهار تاذا بان كان من شهر رمضان مسئلة يجوز في سفر
 المعصية الاثنان بالصوم الذبح ولا يقطع عنه الجمعة ولا نوافل النهار والوتر فيجزي عليه حكم
 الحاضر السادس من الشرائط ان لا يكون ممر بنية معه كاهل البوادي من العرب والعجم الذين لا
 لهم مقينا بل يدورون في البراري وينزلون في محل الغيب الكلاء ومواقع القطر واجتماع الماء لعدم
 صدق المسافر عليهم نعم لو سافر والمقصود اخر من حج او زيادة او نحوها قصر ولو سافر افرادهم لا خيا
 منزل او لطلب محل القطر والغيب كان مسافة ففي وجوب القصر والتمام عليه اشكال فلا يترك
 الاحتياط بالجمع السابع ان لا يكون ممن اتخذ السفر عملاً وشغلاً له كالمكاري والجمال والملاح و
 الساعي والراعي ونحوهم فان هؤلاء يقيمون الصلوة والصوم في سفرهم الذي هو عملهم وان استقلوه
 لانفسهم كحل المكاري متاعه او اهله من مكان الى مكان اخر ولا فرق بين من كان عنده بعض الثياب
 بل يغير كونه مسافة في طبل هو الاقوى بلا اشكال في طبل لا خصوصية لهذا الاحتياط بالجمع في ذلك
 المقدار والاقوى هو التمام في ذلك المقدار مع اشراك الغايتين والقصر في الباق ان بلغ بنفسه مسافة
 الجمع فيه ان بلغها بضم ما قبل المحرم اليه في طبل او جهتها الصلوة وجوب التمام في طبل بوجه دي مظلة

بيان حد الترخّص

(٣٣١)

يكرها الى الاماكن القريبة من بلادها فكرها الى غير ذلك من البلدان البعيدة وغيره وكذا لا
 فرق بين من جلد في سفره بان جعل المنزلين منزلاً واحداً وبين من لم يكن كذلك والمدار على صدق
 اتخاذ الفرع لا عرفاً ولو كان في سفره واحدة لطولها وتكرّر ذلك منه من مكان غير بلد الى مكان آخر
 فلا يعتبر تحقق الكثرة بتعدد السفر ثلاث مرات او مرتين فع الصدق في انشاء السفر الواحد ايضا يلحق
 وهو وجوب الاتمام نعم اذا لم يتحقق الصدق لا بالتعدد يعتبر ذلك مسألة اذا سافر الكاري ونحوه ممن
 شغله السفر ليس من عمله كما اذا سافر للجمع او للزيادة بقصر نعم لو حج او زار كن من حيث انه عمل كما اذا كان
 دابته للجمع او للزيارة وجح او زار بالتبع اتم مسألة الظاهر وجوب القصر على المحلّية الذين يستعملون
 السفر في خصوص اشهر الحج بخلاف من كان قحداً ذلك عملاً له في تمام السنة كالذين يكرّون دوابهم
 من الامكنة البعيدة دهايا وايا باعلى وجه ليتفرق ذلك تمام السنة او معظمها فانه يتم حينئذ مسألة
 من كان شغله المكارات في الصيف دون الشتاء او بالعكس الظاهر وجوب التمام عليه لكن الا حوط الجمع
 مسألة من كان التردد الى ما دون المسافة عملاً له كالحطّ ونحوه قصر اذا سافر ولو للاختطّ الا اذا كان
 يصدق عليه المسافر عرفاً وان لم يكن بجحد المسافة الشرعية فانه يمكن ان يقال بوجوب التمام عليه اذا سافر
 بجحد المسافة خصوصاً فيما هو شغله من الاحتطّ امثلاً مسألة يعتبر في استمرار من شغله السفر على التمام ان
 لا يقيم في بلد او غيره عشرة ايام والا انقطع حكم عملية السفر وعاد الى القصر في الفرة الاولى السفر خارج
 دون الثانية فضلاً عن الثالثة وان كان الا حوط الجمع فيهما ولا فرق في الحكم المرئى بين المكاري والملا
 والساعي وغيرهم ممن عمله السفر اما اذا اقام اقل من عشرة ايام بقي على التمام وان كان الا حوط مع اقامة
 خمسة اجمع ولا فرق في الاقامة في بلد عشرة بين ان تكون منوية او لابل وكذا في غير بلد ايضاً
 فجرد البقاء عشرة يوجب العود الى القصر لكن الا حوط مع الاقامة في غير بلد بلانية الجمع في السفر
 الاول بين القصر والتمام مسألة اذا لم يكن شغله وعمله السفر لكن عرض له عارض فاسفاراً
 عديدة لا يلحقه حكم وجوب التمام سواء كان كل سفره بعد سابقها اتفاقاً او كان من الاول قاصداً
 وجوب القصر في السفر الاول مطلقاً لا يخلو من قوة ج ط لكنه محل اشكال الا ان يصير السفر الى المسا
 عملاً له ج ط في حضور من صلوة النهار فيصوم ويقيم صلوته بالليل بلا اشكال ج ط اعتبار النية اذا كان
 في غير بلد لا يخلو من رجحان ولكن لا يترك الاحتياط مع الامكان ج ط بوجوب مدفلة العالي

فيه اشكال فلا يترك
 الاحتياط بالجمع الفسخ
 حصراً في الثانية بل
 لا يترك فيها الفسخ فقد
 هذا الاحتياط لا يترك
 الفسخ اصطفاً فان
 يبعد بل الظاهر وجوب
 القصر على الا اذا صار
 السفر الى المسافة عملاً
 وشغل الفسخ مدفلة
 لا يترك اعباءه بل لا
 انجع في الثانية ج ط
 اذا كان عقب السفرين
 كما تقدم ج ط
 لكن الا حوط وجوب
 القصر اذا صار السفر
 الى المسافة عملاً ج ط
 الفسخ العاطف لعل
 السفر المانع عن تحقق
 هي التي تم صلوة فيها لا
 مطلقاً على الا حوط ج ط
 في الثاني لا يترك كما
 تقدم ج ط لا يترك
 لا ان يترك عن بلد ولا
 اذا كانت منوية او بعد
 زود الثلاثين ج ط

لا يترك هذا الاحتياط
في الثاني الفع مقله
العالى
هذا الاحتياط لا يترك
بل لا يخلو من قوة
حجم
مدفلة
العالى

الاسفار عديدة فلو كان طعام او شئ اخر في بعض مزارع او بعض القرى وادان يجلب الى البلد
مركب او زيد بدو او بدو اب الغير لا يجب عليه التمام وكذا اذا اراد ان ينقل من مكان الى مكان فاحتاج
اسفار متعددة في حمل اقال واحمال مسئلة لا يقبر فمن شغل السفر اتحاد كفيات وخصيات اسفار
من حيث الطول والتعب من حيث الحمل ومن حيث نوع الثقل فلو كان يسافر الى الامكنة القريبة يسافر
الى البعيدة او كان دوابه خير فبدل بالبغال او بالجمال او كان مكاريا فصاملا حاو بالعكر بلحق الحكم
وان اعرض عن احد النوعين الى الاخر ولفق من النوعين نعم لو كان شغله المكاراة فاتفق انه ركب السفينة
للزيارة او بالعكر قصر لانه سفر في غير عمله بخلاف ما ذكرنا او كان فانه مشغول بعمل السفر غاية الامر ان تبدل
مقصودته الثقل الى خفيفه اخرى فالمنظر هو الاشتغال بالسفر وان اختلف نوع مسئلة السفر
في الارض الذي لم يتخذ وطنا منها يتم والاحوط اجمع مسئلة الراعى الذي ليس له مكان مخصوص يستقيم
مسئلة التاجر الذي يدور في تجارته يتم مسئلة من سافر مع رفيعا عن وطنه لكت لم يتخذ وطنا
يقتصر مسئلة من كان في ارض واسعة قد اتخذها مقرا الا انه كل سنة مشا في مكان منها يقتصر اذا
سافر عن مقر سنة مسئلة اذا شك في ان اقام في منزل او بلد اخر عشرة ايام او اقل بقي على التمام الثاني
الوصول الى حد الترخّص هو المكان الذي يتوارى عنه جدران بيوت البلد ويخفى عن اذان ويكفى
احدهما مع عدم العلم بعد تحقق الاخر واما مع العلم بعدم تحققه فالاحوط اجتماعهما بل الاخر مراعاة
اجتماعهما مطلقا لم يتحقق احدهما دون الاخر اجمع بين النقص والتام واما يورخ الصلوة
ان يتحقق الاخر في العز عن السفر ايضا ينقطع حكم النقص اذا وصل الى حد الترخّص من وطنه او محل اقامته
وان كان الاحوط تأخير الصلوة الى الدخول في منزل او اجمع بين النقص والتام اذا صلى قبل بعد الوصول
الى احد مسئلة المناظر في خفاء الجدران البيوت لاخفاء الاعلام والقباب المنارات بل ولاخفاء
سور البلد اذا كان سور وكيفي خفاء سورها واشكالها وان لم يخف اشباحا مسئلة اذا كان البلد
في مكان مرتفع بحيث يرى من بعيد يقدر كونه في الموضع المستوكا ان اذا كان في موضع منخفض
يخفى ليس من السور او كان هناك حائل منع عن رؤيته كذلك يقدر في الموضع المستوكا اذا كانت
البيوت على خفاف المعتاد من حيث العلة والانخفاض فانها تروى اليك كذا الام طخفاها مطلقا
ان كان عازما على اتخاذها ولم يجعل السفر على طه لا يترك ح طه بوجهي مدفلة الشريف

بيان حد الترخص

٣٣٣

وكذا اذا كانت على مكان مرتفع فان الاحوط خفائها مطلقا مسألة اذا لم يكن هناك بيوت ولا حد
يعتبر التقدير نعم في بيوت الاعراب نحوهم ممن لا جدون لبيوتهم يكفي خفائها ولا يحتاج الى تقدير بخدن
مسألة الظاهر في خفاء الاذان كفاية عدم تميز فصول وان كان الاحوط اعتبار خفاء وظلة الصوت
حتى المتردد بين كون اذا نا وغيره فضلا عن التميز كوننا ناعم عند تميز فصول مسألة الظاهر عند
اعتبار كون المناط الاذان في اخر البلدة ناحية المسافر في البلاد الصغيرة والمتوسطة بل المدار اذا
والكان في وسط البلدة على ما ذكره من ترفعة نعم في البلاد الكبيرة يعتبر كون في اخر البلدة من ناحية المسافر
مسألة يعتبر كون الاذان على مرتفع معتاد في اذن ذلك البلد لو منارة فيه خارجة عن المعتاد
في العلو مسألة المدار في عين الراعي واذن السامع على المتوسط في الرؤية والسماع في الهواء انما
عن الغبار والريح ونحوهما من الموانع عن الرؤية والسماع ففي المتوسط يرجع اليه كما ان الصوت اذا
في العلوية الى المعتاد المتوسط مسألة الاقوى عدم اختصاص اعتبار حد الترخص بالوطن فحري في
حل الإقامة ايضا بل في المكان الذي يبقى فيه ثلاثين يوما متريدا او كلما فرقت في الوطن بمراتب السفر
والعود عنه في اعتبار حد الترخص كذلك في محل الإقامة فلم يصل في سفر الى حد الترخص من مكان
عزم على الإقامة فيه ينقطع حكم السفر ويجب عليه ان يتم وان كان الاحوط التأخير الى الوصول الى المنزل
كما في الوطن نعم لا يعتبر حد الترخص في غير الثلاثة كما اذا ذهب لطيب الغريم او لا يتبدل وقصد لما
ثم في الاثناء قصد ما فانه يكفي فيه الضرب في الارض مسألة اذا شك في البلوغ الى حد الترخص
بنى على عدمه فيبقى على التمام في الذهاب على القصر في الاياب مسألة اذا كان في الضيق او
العربة فشرع في الصلوة قبل حد الترخص بنية التمام ثم في الاثناء وصل اليه فان كان قبل
الدخول في قيام الركعة الثالثة اتمها قصر او صحت بل وكذا اذا دخل فيه قبل الدخول في الركوع
وان كان بعده فيحتمل وجوب التمام لان الصلوة على ما افتحت لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط
بالعادة قصر ايضا واذا شرع في الصلوة في حال العود قبل الوصول الى الحد بنية القصر ثم
في الاثناء وصل اليه اتمها تامة وصحت والاحوط في وجه اتمها قصر اتم اعادها تامة مسألة
لا يخلو من قوة مع تميز كونه اذا نا ح ط بل الظاهر اعتبار ذلك ح ط ينبغي رعاية الاحتياط فيه ح ط باعتبار
انه لا يصل الى الحد قبل اتمها والافقه ايضا محل اشكال ح ط بروجدي مدقلا العالي

في اعتبار حد الترخص
وعدمه في غير الوطن
اشكال فلا يترك الاحتياط
تأخير القصر الى حد الترخص
او يجمع قبل الوصول اليه
او اسافر عن محل الإقامة
وتأخر الى الم الى الوصول
الى المكان الذي عزم
الى الإقامة فيه او يجمع
قبل الوصول اليه الفصح
مطهرات
مدخل
العلم

عند حضوره مع علم بذلك
قبل الصلوة بل وجوب
الاعادة في هذه الصورة
اقوى الفرض اضيقها
بل الاقوى مع سبق
علمه بذلك والاضيق
صلوة على الاقوى
حج
هذا لا حياض ضعيف
حج

اذا اعتقد الوصول الى احد فضلي قصر اثم بان انه لم يصل اليه وجبت الاعادة او القضاء قصرا
وفي عكس الصورتين بان اعتقد عدم الوصول فبان الخلف ينعكس الحكم فيجب الاعادة قصرا في الاول
وتما في الثانية مسئلة اذا سافر من وطنه وجاز عن حد الترخص ثم في انشاء الطريق وصل الى ما ذكر
اما لا عوجاج الطريق او لا مخرج كما اذا رجع لقضاء حاجة او نحو ذلك فمادام هنالك يجلبه التمام واذا جاز
عنه بعد ذلك وجب عليه القصر اذا كان الباق مسافة واما اذا سافر من محل الاقامة وجاز عن الحد
ثم وصل الى ما ذكره وارجع في الانشاء لقضاء حاجة بقى على التقصير اذا وصل في الصورة الاولى بعد الخروج
عن حد الترخص قصر اثم وصل الى ما ذكره فان كان بعد بلوغ المسافة فلا اشكال في صحة صلوة واما ان كان
قبل ذلك فالاحوط وجوب الاعادة وان كان يحتمل الاجزاء المحاذية بالوصل في ثبوتها في السفر قبل بلوغ
المسافة مسئلة في المسافة الدورية حول البلدة ونحو ذلك الترخص في تمام الدور او بعضه مما لا يمكن
البقاء قبل او بعد مسافة يتم الصلوة فصل في قواطع التفرع من موضوعها وهي امور احدها الوضوء
فان المورد عليه قاطع للفرد موجب للتمام مادام فيه او في اماكن حد الترخص ويحتاج في العود الى
القصر بعد ان يقصد مسافة جديدة ولو ملققة مع التجاوز عن حد الترخص المراد به المكان الذي اتخذ
مكنا ومقررا دائما بل كان او قرية او غيرها سواء كان مكملا لبيت ام ومقطرا او غيرهما
استجده ولا يعتبر فيه بعد الاتحاد المزبور حصول ملك فيه نعم يعتبر فيه الاقامة فيه بمقدار يصدق
عليه عرفا انه وطنه والظاهر ان الصدق المذكور يختلف الاشخاص والخصوصيات فيما يصدق بالاقامة
فيه بعد القصد المزبور شهر او اقل فلا يشترط الاقامة ستة اشهر وان كان احوط فقبله يجمع بين
القصر والتمام اذا لم ينو اقامة عشرة ايام مسئلة اذا اعرض عن وطنه الاصل او المسجد ووطنه
فان لم يكن له فيه ملك اصلا او كان وله يمكن فابلا لتسكنى كما اذا كان له فيه نخلة او نحوها او كان قابلا
له ولكن لم يكن فيه ستة اشهر يقصد النوطن الا بدى نزول عن حكم الوطنية فلا يرجع المورد عليه
قطع حكم السفر واما اذا كان له فيه ملك قد سكن فيه بعد اخذ وطنه دائما ستة اشهر فالمشهور

لا وجه لتعيين التمام بل يجب الاعادة على حسب حال حين العمل لقضاء حاجته فان كان في السفر لا يخرج ما لم يكن
ايضا لا يجوز الحد على وجه الاستعانة لا يخرجها بشبهة لا يقطع سفر الاول الذي يكون مسافرا من البلد الى الحاضر
فريقه القاهر عند اعتبار الاعادة في الغرض من صدق السفر في الاصل فبعض الوقت في المسجد من غير جرد في

جم
لا يخلو من الاشكال

جم

اقواه عدم حروجه عن

الوطنية بذلك لا يبعد

ان يكون المتخذ ايضا

كذلك جم

وهو الاقوى جم

جم

هذا الاحتمال وان كان قريبا

حتى في المتجدد لكن لا يخلو

بالجمع لا يترك فيه في المتجدد

ايضا القبح اصلها في

لا نقول يمكن فقد الوطن

العرني من

لا عن مفرها وان لم

يلفت بعد بلوغه من

على انه يحكم الوطن العرني وان اعرض عنه الى غيره وليتمونه بالوطن الشرعي ويوجبون عليه التمام
اذا قر عليه ما دام بقاء ملكه فيه لكن الاقوى عدم جريان حكم الوطن عليه بعد الاعراض فالوطن
الشرعي غير ثابت ان كان الاحوط الجمع بين اجراء حكم الوطن وغيره عليه فيجب فيه بين القصر والتمام اذا
عليه لم ينو اقامة عشرة ايام بل الاحوط الجمع اذا كان لخلعة او نحوها مما هو غير قابل للسكنى وبقي
بقصد الوطن ستة اشهر بل وكذا اذا لم يكن سكناه بقصد الوطن بل بقصد التجارة مثلا فمسئله
قد عرفت عدم ثبوت الوطن الشرعي انه مختص في العرني بان يكون له منزلا في بلدين او قريتين من
نقصه السكنى فيها ابدا في كل منهما مقدار اقل السنة بان يكون له زوجتان مثلا كل واحدة في بلدة
يكون عند كل واحدة سنة اشهر او بالاختلاف يمكن الثلاثة ايضا بل لا يبعد الازيد ايضا فمسئله
لا يبعد ان يكون الولد نابعا لا بويدهما في الوطن فالمرضى بعد بلوغه الى التوطن فيه ابد فبعد
وطنها ما وطنا له ايضا الا اذا قصد الاعراض عنه سواء كان وطنا اصليا لها ومحل لولده او وطنا
لها كما اذا اعرضنا عن وطنها الاصل واتخذ مكانا اخر وطنا لها وهو معها قبل بلوغه ثم صار بالغاً
اذا اتى بلدة او قرية وتوطن فيها وهو معها مع كونه بالغاً فلا يبعد وطنا له الا مع قصد نفسه
يزول حكم الوطنية بالاعراض والخروج وان لم يتخذ بعد طنا اخر فيمكن ان يكون بلا وطن مدة مديدة
مسئله لا يترتب في الوطن ابلهة المكان الذي فيه فلو غصب رآه في بلدة اذا السكنى فيها ابدا يكون وطنا
له وكذا اذا كان بقاءه في بلد حراما عليه من جهة كونه قاصدا لا ارتكاب حرام او كان من يتابعه من احد
والدنية او نحو ذلك فمسئله اذا ترد بعد الغرض على التوطن ابدا فان كان قبل ان يصدق عليه الوطن
عرفا بان لم يتبق في ذلك المكان بمقدار الصدق فلا اشكال في زوال الحكم وان لم يتحقق الخروج الى
بل وكذا ان كان بعد الصدق في الوطن المتجدد واما في الوطن الاصل اذا ترد في البقاء فيه وعدمه ففي
زوال حكمه قبل الخروج والاعراض اشكال لاحتمال صدق الوطنية ما لم يغز على العدم فالاحوط الجمع بين
الحكمين فمسئله ظاهر كمالا العلماء رضوا الله عليهم اعتبار قصد التوطن ابدا في صدق الوطن العرني فلا
واعرض فعلا في الظاهر انه لا مدخلية للبلوغ الشرعي وعدمه في ذلك بل المدار على عدده في العرف
تبعاهما وعدمه فربما بعد تابعه مع البلوغ ولا يبعد مع عدمه في اقواه بقاءه على الوطنية في
الاعراض والخروج فلا بل لا يبعد ذلك في المتجدد منه ايضا في بروجدي مدسك

لا يترك فيه الاحتياط
الاحتياط عدم نية الخروج
عز حذ الترخص فضلا
عن نية الخروج الى ما
دون الاربعه عند نية
الاقامة خصوصا اذا كان
مقصده الخروج المزمع
لها اكمال او اعلبه
الفحاصطها فان
بالنسبة الى جانبها و
اما محلها فلم يتحقق
اها كذلك حسب

يكفي الغزم على السكنى الى مدة مديدة ككثير سنة او ازيد ككثرت مثل فلا يبعد الصدق الغزم بمثل ذلك
والاحتياط في مثل اجراء الحكمين بمراعاة الاحتياط الثاني من قواطع السفر الغزم على اقامة عشرة ايام
متواليات في مكان واحد من بلاد وقرية او مثل بيوت الاعراب في فلاة من الارض والعلم بذلك
ان كان لا عن اختيار ولا يكفي الضيق بالبقاء فضلا عن الشك واليالي المتوسطة داخله بخلاف الليلة
الاولى والاخيرة فيكفي عشرة ايام ولتع ليال ويكفي تليفق اليوم المنكسر من يوم اخر على الاصح فلو تروى
المقام عند الزوال من اليوم الاول الى الزوال من اليوم الحاديعشر كفي ويجب عليه الاتمام وان كان الاطوح الجمع
ويشترط وحده محل الاقامة فلو قصد الاقامة في امكة متعده عشرة ايام لم ينقطع حكم السفر كان غزم
الاقامة في الجحف الكوفة او في الكاظين وبغداد او غزم على الاقامة في رستاق من قرية الى قرية من غير غزم
على الاقامة في واحد منها عشرة ايام ولا يصح بوحده المحل فضل مثل الشط بعد كون المجموع بلداً واحداً
كجانبى الحلة والبغداد ونحوهما ولو كان البلد خارجاً عن المقارن في الكبر فاللازم قصد الاقامة في
منه اذا كانت المحل منفصلة بخلاف اذا كانت متصلة الا اذا كان كبيراً بحيث لا يقصد وحده
المحل وكان كنية الاقامة في رستاق مثل على القرى مثل قسطنطينة ونحوها مسئلة لا يعترف
نية الاقامة قصد عدم الخروج عن خطه سور البلد على الاصح بل لو قصد حال نيتها الخروج الى
بعض ساكنيها وفرادعها ونحوها من حله دهانما لا ينال في صدق اسم الاقامة في البلد عرفاً جرت عليه
حكم المقيم حتى اذا كان من نية الخروج عز حذ الترخص بل الى ما دون الاربعه اذا كان قاصداً للعود
عن قريب بحيث لا يخرج عز حذ الاقامة في ذلك المكان عرفاً كما اذا كان من نية الخروج ^ط لها او
الرجوع قبل الليل مسئلة اذا كان محل الاقامة برية قفراء لا يجب القصدية في دائرة المقام كما لا يجوز التو
كثيراً بحيث يخرج عز حذ وحده المحل فالمدار على صدق الوحدة عرفاً وبعد ذلك لا ينافي الخروج
عن ذلك المحل الى اطراف بقصد العود اليه وان كان الى اتحاد عز حذ الترخص بل الى ما دون الاربعه

^ط اقواه بقاءه على الوطنية الى الاعراض والخروج فعلا بل لا يبعد ذلك في المتجددات فيحتاج الى الاستثناء
محل تأمل في كذا الا ترى عدم جريان حكم المقيم على مثله لان اقامة المسافر في منزل يوم او اياما
عبارة في العرف عن بقاءه فيه معطلا عما هو شغل المسافر في كل يوم من طر دجلة قصيرة او طويلة لا
جعل ذلك المنزل محل استراحة ونومه عند فراغه من شغل المسافر في يومه كذا برودجدي مد ظله العالی

في اقامة العشرة واحكامها

٣٣٧٥

كما ذكرنا في البلد يجوزنية الخروج الى مادون الاربعة لا يوجب جواز توسيع محل الإقامة كثيرا فلا يجوز
جعل محلها مجموع مادون الاربعة بل يرخد على المقارن وان كان يجوز الرد الى مادون الاربعة على
وجه لا يضر بصدق الإقامة فيه مسئلة اذا علق الإقامة على امر مشكوك المحصور لا يكفي بل وكذا لو
كان مظهر المحصور فانه ينال الغرض على البقاء المعبر فيها نعم لو كان عازما على البقاء لكن احتمال حدوث
المانع لا يضر مسئلة الجور على الإقامة عشر المكره عليها يجب عليه التام وان كان من نية الخروج
على فرض دفع الجبر والاكراه لكن بشرط ان يكون عالما بعد ارتفاعها وبقائه عشرة ايام كذلك مسئلة
لا تقع نية الإقامة في بيت الاعراب نحوهم ما يطهر بعد التمسك عشرة ايام الا اذا غمر على المكث بعد
رحلتهم الى تمام العشرة مسئلة الروجة والعبد اذا قصد المقام بمقدار مقصد الزوج والتسديد
الهما قصد العشرة لا يبعد كفايته في تحقق الإقامة بالنسبة اليهما وان لم يعلما حين القصد ان مقصد
الزوج التسديد هو العشرة نعم قبل العلم بذلك عليهما التقصير ويجب عليهما التام بعد الاطلاع وان لم
يتبين الا يومين او ثلاثة فالظاهر وجوب الاعادة والقضاء عليهما بالنسبة الى ما مضى مما صليا بقصر
وكذا الحال اذا قصد المقام بمقدار مقصد دفقانه وكان مقصدهم العشرة فالقصد الاجمالي كاف في تحقيق
الإقامة لكن الاحوط اجمع في الصورتين بل لا يترك الاحتياط مسئلة اذا قصد المقام الى اخر الشهر مثلا
وكان عشرة كفى وان لم يكن عالما به حين القصد بل وان كان عالما باخلاف لكن الاحوط في هذه
ايضا اجمع بين القصر والتام بعد العلم باحوال الاحتمال اعتبار العلم حين القصد مسئلة اذا غمر
على الإقامة العشرة ثم علم عرفقده فان كان صلى مع الغمر المذكور رباعية تمام بقي على التام مادام
في ذلك المكان وان لم يصل اصلا او صلى مثل الضحى والمغرب او شرع في الرباعية لكن لم يتجاوزها وان
دخل في ركوع الركعة الثالثة رجع الى القصر وكذا الروايات في غير الفريضة الرباعية مما لا يجوز فعله للمسا
كالزوال والصوم ونحوها فانه يرجع الى القصر مع العدل نعم الاولى الاحتياط مع الصوم اذا كان
العدل عرفقده بعد الزوال وكذا لو كان العدل في اثناء الرباعية بعد الدخول في ركوع الركعة الثا
لثة بل بعد القيام اليها وان لم يركع بعد مسئلة اذا صلى رباعية تمام بعد الغمر على الإقامة لكن مع

الظاهر عدم كفايته في تحققها وكذا في التابع لبقائه ح ط عدم الكفاية مع عدم العلم لا يخبر من قوة ح ط
محل اشكال فلا يترك فيه الاحتياط ح ط برود جردى مد ظله

كما ذكرنا ما يتعلق به
انفا الف س
بل الاحوط في هذا الضم
الجمع المصحح اصطفا
بل بقيان على القصر لا
اذ انزل الإقامة بعد
الاملاء ومضى ماصليا
فقر قبل ذلك مطلقا
وكذا التابع دفقانه جم
لا يضر عن الاشكال ولا
في الاحتياط جم
لا يترك في اجمع
ح

هذا لا يحيط إلا به
حضور في الفصول الثمانية
التي هي استنباطات

لا يترك حبه

لا يترك حبه

تقدم الاستكشاف في حبه

تقدم الاستكشاف في حبه

لا يترك حبه

لا يترك حبه

لا يترك حبه

لا يترك حبه

العقبة عن اقامته ثم عدل فالظاهر كفايته في البقاء على التام وكذا لو صلاها تمامًا ما شرف البقعة
كما ان الخبير ولو مع العقبة عن الاقامة وان كان لا يحيط بالجمع بعد العدل وكذا في الصلوة الاولى
مسئلة لا تشرط في تحقق الاقامة كونه مكلفًا بالصلوة فلو نوى الاقامة وهو غير بالغ ثم بلغ في أثناء
العشرة وجب عليه التام في بقية الايام واذا اراد التطوع بالصلوة قبل البلوغ يصلي تمامًا وكذا اذا نواها
وهو مجنون اذا كان ممن يتحقق منه القصد ونواها حال الاقامة ثم جن ثم افاق وكذا اذا كانت حائضًا
حال النية فانها تنقضي ما بقي بعد الظهر من الشرة تمامًا بل اذا كانت حائضًا تمام العشرة يجب عليها التام
ما لم يتأسف مسئلة اذا فاتت الرابعة بعد الغرم على الاقامة ثم عدل عنها بعد الوقت فان كانت
بما يجب قضاؤها اتي بالقضاء تمامًا ثم عدل فالظاهر كفايته في البقاء على التام وان عدل قبل اتيان
قضاها ايضا فالظاهر العود الى القصر وعدم كفاية استقرار القضاء عليه تمامًا وان كان لا يحيط بالجمع
حينئذ دام لم يخرج وان كانت بما لا يجب قضائه كما اذا فاتت لاجل الحيض والنفس عدلت عن النية
قبل اتيان صلوة تامة رجعت الى القصر فلا يكفي مضى وقت الصلوة في البقاء على التام مسئلة
العدل عن الاقامة قبل الصلوة تمامًا قاطع لها من حبه وليس كاشفا عن عدم تحققها من الاول
فلو فاتت حال الغرم عليها صلوة او صلوات ايام ثم عدل قبل ان يصلي صلوة واحدة بتام يجب عليه قضاءها
وكذا اذا صام يومًا او ايامًا حال الغرم عليها ثم عدل قبل ان يصلي صلوة واحدة بتام يجب عليه قضاها
تمامًا وكذا اذا صام يومًا او ايامًا حال الغرم عليها ثم عدل قبل ان يصلي صلوة واحدة بتام قضيا
صحيح نعم لا يجوز له الصوم بعد العدل لان المفروض انقطاع الاقامة بعده مسئلة لا فرق في
العدل عن قصد الاقامة بين ان يغرم على عدمها او يتردد فيها في انه لو كان بعد الصلوة تمامًا
بقي على التام ولو كان قبله رجع الى القصر مسئلة اذا غرم على الاقامة فنوى الصوم ثم عدل بعد
الزوال قبل الصلوة تمامًا رجع الى القصر في صلوة لكن صوم ذلك اليوم صحيح لما عرفت من ان
العدل قاطع من حبه لا كاشف فهو كصيام ثم سافر بعد الزوال مسئلة اذا تمت العشرة لا يحتاج في
البقاء على التمام الى اقامة جديدة بل اذا تحققت باتيان رابعة تامة كذلك فادام لم يتأسف سافر اجد
يبقى على التام مسئلة كما ان الاقامة موجبة للصلوة تمامًا ولو جوب او جاز الله يوم كذلك حبه
هذا الفرض لا يتصور وقوعه بدون العقبة عنها ولا يترك الاحتياط فيه ح ط ب و ج د هـ ز ح ط

لاستحباب النوافل الساقطة حال الفرو لوجوب الجمعة ونحو ذلك من احكام الحاضر ومكسلة ٢٤
اذا تحققت الإقامة وتمت العشرة او لا وبدا للقيم الخروج الى ما دون المسافة ولو ملققة فلا تسلة
صو الاولى ان يكون عازماً على العود الى محل الإقامة واستيناً إقامة عشرة اخرى حكم وجوب التما
في الذهاب المقصد الاياب محل الإقامة الاولى وكذا اذا كان عازماً على الإقامة في غير محل الإقامة
الاولى مع عدم كون ما بينهما مسافة الثانية ان يكون عازماً على عدم العود الى محل الإقامة وحكم
وجوب القصر اذا كان ما بقي من محل إقامة الى مقصد مسافة او كان مجموع ما بقي مع العود الى بلد
او بلد اخر مسافة ولو كان ما بقي اقل من اربعة على الاقوى من كفاية التليف ولو كان الذهاب اقل من
اربعة الثالثة ان يكون عازماً على العود الى محل الإقامة من دون قصد إقامة متأنفة لكن مرجح
منزل من منازل سفره الجديد وحكم وجوب القصر ايضا في الذهاب المقصد وحل الإقامة الرابعة
ان يكون عازماً على العود اليه مرجح انه محل إقامة بان لا يكون حين الخروج مع ضائع بل اذا
قضاء حاجة في خارجه والعود اليه ثم انشا الفرض ولو بعد يومين او يوم بل او اقل والاقوى في هذه
الصورة البقاء على التمام في الذهاب والمقصد الاياب محل الإقامة مالم ينشأ سفر او ان كان في
المجمع في الجميع خصوصاً في الاياب وحل الإقامة الخامسة ان يكون عازماً على العود الى محل الإقامة
لكن مع التردد في الإقامة بعد العود وعدمها وحكم ايضا وجوب التمام والاحوط المجمع كالصورة الرابعة
السادسة ان يكون عازماً على العود مع الذهول عن الإقامة وعدمها وحكم ايضا وجوب التمام والاحوط
المجمع كالسابقة السابقة ان يكون متردداً في العود وعدمه او ذاهلاً عنه ولا يترك الاحتياط بالمجمع فيه
في الذهاب المقصد والاياب محل الإقامة اذا عاد اليه الى ان يغمر على الإقامة او ينشأ السفر ولا فرق
في الصور التي قلنا فيها بوجوب التمام بين ان يرجع الى محل الإقامة في يومه او ليلته او بعد ايام هذا
كله اذا بدا له الخروج الى ما دون المسافة بعد العشرة او في نشاطها بعد تحقق الإقامة وما اذا كان من

بل وعلى عدم كفاية ذلك ايضا لا يفتي غنام الذهاب والاياب بعد اربعين من عدم عوده اليه كمن ينفي الاحتياط
في الذهاب والمقصد كمن بل كونهما كالتثنية هو الاقوى ح ط ان كان مع ذهوله عن الإقامة ذاهلاً عن المسافة
منه بعد العود ايضا والا فالاقوى هو القصر كما في التمتع ط لكن الاقوى هو البقاء على التمام ان يكون
مع ذهوله او تردده في العود عازماً على السفر الى مسافة القصر بلا إقامة عشرة فيصريح ح ط مدخله

فيه اشكال كما مر عن
لا يشك الاحتياط فيه
الاولى ان نعتي هكذا اذا
نقصت الإقامة اربعة
العشرة او باثنيان فربما
وباعتية بنام حال قصد الإقامة
ولو لم يتم العشرة السبع
لما كانت القود المذكورة
مختلفة بحيث فرض الخروج
في بعضها الى ما دون المسافة
وفي بعضها الاخر الى المسافة
ولو ملققة في العبادة ان
يقال بد التمام الخروج
الى ما دون المسافة او
اليها ولو ملققة حتى يكون
جامع التمام القود المذكورة
الفتح قد قصد الاشكال
في هذه الصورة الفصحى
د كان الذهاب الى اربعة
او ازيد ولا يفي بوجوب القصر
فيه وفي المقصد اشكال
المجمع فيها التمام فربما
لا يري فيها وفي راقبها
الفتح اضربا ان
تسعة كلمتها صغيفة
وكان تردد احد الطرفين
والإقامة نصف ما انزل
في العود من مطلق على
والتمام مع عدم السفر
متردداً في الاحتياط في
الذهاب والمقصد لا يترك
ونقص بعد اربعة رجوع
الاولى مدخله
الاقوى في التمام
بعد التردد

الحكام المخرج الى الفاي من المسافة

عنه المخرج في حال نيّة الإقامة فقد مرّ أنّه ان كان مرقصه المخرج العوداً قريب في ذلك اليوم من غير ان يبليت خارجا عن محل الإقامة فلا يفتر بقصد إقامة وتتحقق فيكون حاله بعد ذلك حال من بدله وأما ان كان مرقصه المخرج الى دارون المسافة في ابتداء نيّته مع البيوت هناك ليله او ازيد فيشكل معه تحقق الإقامة والاحوط الجمع من الاول الى الاخر الا اذا نوى الإقامة بدون القصد المذكور جديداً او خرج مسافرا مسئلة اذا بدد للمقيم السفر ثم بدله العود الى محل الإقامة والبقاء عشرة ايام فان كان ذلك بعد بلوغ اربعة فرائخ قصر في الذهاب المقصد العود وان كان قبله فيقصر حال المخرج بعد التجاوز عن حد الترخّص الى حال الغمر على العود ويتم عند الغمر عليه ولا يجب عليه قضاء ماضى قصره او اما اذا بدله العود بدون إقامة جديدة بقي على القصر حتى في محل الإقامة لان المفروض الاعراض عنه وكذا لو ردت الريح او رجع لقضاء حاجة كما مرّ سابقا مسئلة لو دخل في الصلوة بنيّة القصر ثم بدله الإقامة في انشائها اتمها واجرت ولو نوى الإقامة ودخل في الصلوة بنيّة التمام فبدله السفر فان كان قبل الدخول في الركعة الثالثة اتمها قصر واجتزأ بها وان كان بعد بطلت فرجع الى القصر مادام لم يخرج وان كان الاحوط اتمامها تماما واعادها قصر او اجمع بين القصر والتمام ماله يسافر كما مرّ مسئلة لا فرق في ايجاب الإقامة لقطع حكم السفر وتمام الصلوة بين ان يكون محلّة او محرّمة كما اذا قصد الإقامة لغاية محرّمة من قتل مؤمن او سرقة ماله او نحو ذلك كما اذا هاهنا عنها والد او سيده او لم يرز جوارزها مسئلة اذا كان عليه صوم واجب معين غير رمضان كالنذر او الاستيجار او نحوها وجب عليه الإقامة مع الامكان مسئلة اذا بقي من الوقت اربع ركعات وعليه الظاهر ان في جواز الإقامة اذا كان مسافرا وعده من حيث استلزامه تفويت الظن وصير وقتها قضاء اشكال فالاحوط عدم نيّة الإقامة مع عدم الضرورة نعم لو كان حاضرا وكان الحال كذلك لا يجب عليه السفر لادراك الصلوتين في الوقت مسئلة اذا نوى الإقامة ثم عدل عنها وشك في ان عدله كان بعد الصلوة تماما حتى يبقى على التمام ام لا بنى على عدمها فيرجع الى القصر مسئلة اذا علم بعد نيّة الإقامة بصلوة اربع ركعات والعدل عن الإقامة ولكن شك في التقديم منهما مع الجهل بتأخيرهما رجع الى القصر مع البناء على صحة الصلوة لان الشرط في البقاء على التمام وقوع الصلوة تماما حال الغمر على الإقامة وهو مشكوك مسئلة اصلها تمام عدل

لا يترك الاحتياط فيه
وقد مرّ الاشكال فيه
الاحوط الجمع القصر فيه
ان كان احوط الجمع القصر
اي بعد ركوع الركعة الثالثة
القصر وقد مرّ انه لا يترك
اذا كان بعد الدخول في
ركوع الركعة الثالثة
مشكوك فان موجب الرجوع
الى القصر ايضا مشكوك
التمك بهوم وجوب القصر
على المسافر متمك به في
الشبهة المصادقة بل لا يترك
البقاء على التمام لا سيما
وجوب التمام الثابت بالاقامة
اولا ولكن الاحتياط بالجمع
لا يترك الا ان ينوى إقامة
جديدة او ينشأ سفر جديد
الجمع تقدم انه لا بأس
ببليت ليلة وان كان باوفا
في اول الإقامة كما لا يترك
الاحتياط في الاستيجار
بقري وجوب دارون النذر
ونحوه على الاقرى حجم
فذا اذا كان مترددا
في الإقامة واما اذا علم
بالبقاء وكان بانيا عليه
فلا معنى لتأخير عزمه فحاشا
الحال من حضر وبقي من
الوقت مقدار اربع ركعات
حجم الاحوط اعادتها
قصر او اجمع بين القصر
والتمام في بقية صلواته
مدفلة العالي

وقد مرّ الاشكال فيه كما لا يترك فيما اذا دخل في الركوع منها حقا برودى مدفلة العالي

في الإقامة فروعها والعذر وغيره

(٣٤١)

ولكن يتبر بطلان صلوة رجع الى القصر وكان كمن لم يصل نعم اذا صلى بنية التمام وبعد السلام شك في انه سلم على الاربع او على الاثنين او الثالث بنى على انه سلم على الاربع وكيف في البقاء على حكم التمام اذا عدل عن الإقامة بعدها مسئلة^{٣٣} اذا نوى الإقامة ثم عدل عنها بعد خروج وقت الصلوة وشك في انه هل صلى في الوقت حال الغمر على الإقامة ام لا بنى على انه صلى لكن في كفايته في البقاء على حكم التمام اشكال وان كان لا يخلو من قوة خصوصاً اذا بنى على ان قاعدته الثلث بعد الفراغ او بعد الوقت انما هي من باب الامارات لا اصول العلية مسئلة^{٣٤} اذا عدل عن الإقامة بعد الايتان بالتلازم الواجب قبل الايتان بالتلازم الاخير الذي هو مستحب فالظاهر كفايته في البقاء على حكم التمام وفي تحقق الإقامة وكذا لو كان عدله قبل الايتان ليجد التهور اذا كانتا عليه بل وكذا لو كان قبل الايتان بقضاء الاجزاء المنسية كالسجدة والتهجد المنسيين بل وكذا لو كان قبل الايتان بصلوة الاحتياط او في اثائها اذا شك في الركعات وان كان الاحوط فيه الجمع بل وفي الاجزاء المنسية مسئلة^{٣٥} اذا اعتقد ان دفقاء قصد الإقامة فقصد لها ثم تبين انهم لم يقصدوا فهل يبقى على التمام او لا فيه صورتان احدهما ان يكون قصد مقيداً بقصد هاتين الايتين ان يكون اعتقاده داعياً الى التقيد من غير ان يكون مقيداً بقصد هاتين الايتين فمضى الى التفسير وفي الثانية يبقى على التمام والاحوط الجمع في الصورتين الثالث من التواضع التردد في البقاء وعدمه ثلاثين يوماً اذا كان بعد بلوغ المسافة واما اذا كان قبل بلوغها فحكمه التمام حين التردد لرجوعه الى التردد في المسافة وعدمها ففي الصورة الاولى اذا بقي في مكان متردد في البقاء والذهاب او في البقاء والعود الى محله الى ثلاثين يوماً ثم بعد يوم ما دام في ذلك المكان ويكون بمنزلة من نوى الإقامة عشرة ايام سواء اقام فيه قليلاً او كثيراً اذا كان بمقدار صلوة واحدة مسئلة^{٣٦} يلحق بالتردد ما اذا غمر على الخروج غذا او بعد غد ثم لم يخرج وهكذا الى ان مضى ثلاثون يوماً حتى اذا غمر على الإقامة تسعة ايام مثلاً ثم بعد هاتين على إقامة تسعة ايام اخرى وهكذا فيقصر الى ثلاثين يوماً ثم يترك ولو لم يتبع الا بمقدار صلوة واحدة في الحاق الشهر الهلال الى اذا كان ناقصاً ثلاثين يوماً اذا كان تردد في اول الشهر وجه لا يخلو عن قوة وان كان الاحوط عدم الاكتفاء به مسئلة^{٣٧} يكفي في الثلاثين التغير اذا كان تردد في اثناء اليوم كما مر

الرجوع الى القصر فيما اذا كان الثلث بين الاثنين والاريد لا يخلو من قوة وفيه لا يترك الاحتياط بالجمع في كل مرة واحدة اذا لم يمتنع للتقيد بما ذكر من الفرض بل الاحوط هو الجمع يوم الاثنين في محل اشكال كما مر في الإقامة

فلا يترك الاحتياط بالجمع
الفتح
هذا الاحتياط لا يترك
الفتح
لكن في ذلك بعد الوقت
منفرد ومع هذا فلا اثر
له في المقام ثم فيه اشكال
والاحتياط لا يترك جم
بل يبقى على التمام مطلقاً
ولا تقيد في نظر المقام
جم
لا يترك الاحتياط جم
مدفوع

قد مر الكلام فيه ع
 عليه
 فيه اشكال كما مر في الاقا
 فلا يترك الاحتياط الع
 الكلام في المقام مثل ما
 تقدم في محل الإقامة
 الف مع امطنبانان
 وقد عرفت سابقا الاشكال
 في اعتبار حد الترخف
 في غير الوطن فلا يترك
 الاحتياط بانجع او ترك
 التمام وكذا الفصير قبل
 الوصول الى حد الترخف
 فيقتصر بعده الف ح
 بل الاقوى عدم سقوطها
 ولكن الاحوط اتباعها
 برجاء المظنية الف
 لا يخلو عن الاشكال
 ج

في احكام وصلات المسافر

في اقامة العشرة وان كان الاحوط عدم الاكتفاء ومراعاة الاحتياط فمسئله لا فرق في مكان التردد بين
 ان يكون بلدا او قرية او مفاراة فمسئله يشترط اتحاد مكان التردد فلو كان بعض الثلاثين في مكان وبعضه
 في مكان اخر لم يقطع حكم التفرّد كذا لو كان مستغلا بالير وهو متردد فانه يبقى على القصر اذا قطع المسافة ولا
 يقصر بوحدة المكان اذا خرج عن محل تردده الى مكان اخر ولو مادون المسافة بقصد العود اليه عما قريب اذا كان
 بحيث يصدق عرفا انه كان مترددا في ذلك المكان ثلاثين يوما كما اذا كان مترددا في النخف وخرج منه الى الكوفة
 لزيادة مسلم او صلوة ركعتين في مسجد الكوفة والعود اليه في ذلك اليوم وفي ليلته بل او بعد ذلك اليوم
 مسئله حكم المتردد بعد الثلاثين بحكم المقيم في مسئله الخروج الى مادون المسافة مع قصد العود اليه في انه
 يتم دها باو في المقصد الا ياب محل التردد اذا كان قاصدا للعود اليه من حيث انه محل تردده وفي القصر
 بالخروج اذا اعرض عنه وكان العود اليه من حيث كونه مكررا في سفره المجد يد غير ذلك من الصور التي ذكرنا
 مسئله اذا تردد في مكانة وعشرين يوما او اقل ثم سار الى مكان اخر وتردد فيه كذلك هكذا بقي على القصر
 مادام كذلك الا اذا نوى الإقامة في مكان او بقي مترددا ثلاثين يوما في مكان واحد مسئله المتردد ثلاثين
 اذا انشأ سفره بقدر المسافة لا يقصر الا بعد الخروج عن حد الترخف كالمقيم كما عرفت سابقا
فصل احكام وصلات المسافر مصانفا الى ما مر في طي المسائل السابقة قد عرفت ان
 ليقط بعد تحقق الشرائط المذكورة من الرباعيات كعتاكات لتقط النوافل النهارية اي نافلة
 الظهيرة بل و نافلة العشاء وهي الوتيرة ايضا على الاقوى وكذا يقط الصوم الواجب غرمية
 بل المستحب ايضا الا في بعض المواضع المستثناة فيجب عليه القصر في الرباعيات فاعدا الاماكن
 الاربعية ولا يجوز له الايتان بالنوافل النهارية بل ولا الوتيرة لا بعنوان الرجاء واحتمال المطلق
 لمكان الخلوة في سقوطها وعده ولا تقط نافلة البعق والغرب لصلوة الليل كالا اشكال في ان
 يجوز الايتان بغير الرواتب من الصلوات المستحبة مسئله اذا دخل عليه الوقت وهو حاضرا ثم سافر
 قبل الايتان بالظهير يجوز له الايتان بنافلة ما سافر وان كان يصليها مقصرا وان تركها في الوقت
 يجوز له قضائها مسئله لا يبعد جواز الايتان بنافلة الظهير في حال السفر اذا دخل عليه الوقت وهو
 مسافر وترك الايتان بالظهير حتى يدخل المنزل من الوطن او محل الإقامة وكذا اذا صلى الظهير في السفر
 هذا لا يخلو من اشكال ج ط ب و ج د ي مد ظله العالي

کتین وترک العصر الى ان يدخل المنزل لا یبعد جواز الا تیان بنافلتها في حال السفر کذا لا یبعد جواز
الا تیان بالوتره في حال السفر اذا صلى العشاء اربعاء في الحضر ثم سافر فانه اذا تمت الفريضة صلحت نافلتها
مسئلة لو صلى المسافر بعد تحقق شرائط القصر تماما فاما ان يكون عالما بالحکم والموضوع او جاهلا بها او با
او ناسيا فلان كان عالما بالحکم والموضوع عامدا في غير الاماکن الاربعه بطلت صلوته ووجب عليه الاعادة في
الوقت والقضاء في خارجه وان كان جاهلا باصل الحکم وان حکم المسافر بالتقصير لم یجب عليه الاعادة فضلا
عن القضاء واما اذا کان عالما باصل الحکم وجاهلا ببعض خصوصیات مثل ان السفر الى اربعة فراسخ مع قصد
الرجوع یوجب القصر وان المسافة ثمانية او ان کثیر السفر اذا قام في بلد او غيره عشرة ايام یقصر في السفر
الاول وان العاصی لغيره اذا رجع الى الطاعة یقصر ويحذر ذلك واتم وجب عليه الاعادة في الوقت والقضاء
في خارجه وكذا اذا کان عالما بالحکم وجاهلا بالموضوع كما اذا تخيل عدم كونه مقصدا مسافة مع كونه مسافرا
فانه لو اتم وجب عليه الاعادة او القضاء واما اذا کان ناسيا للسفر او ان حکم السفر القصر فاتم فان تذكر في
الوقت وجب عليه الاعادة وان لم یعد جیب عليه القضاء في خارج الوقت وان تذكر بعد خروج الوقت لا یجب
عليه القضاء واما اذا لم یکن ناسيا للسفر ولا حکمه ومع ذلك اتم صلوته ناسيا وجب عليه الاعادة والقضاء
مسئلة حکم الصوم فيما ذکر حکم الصلوة في بطل مع العلم والعقد یصح مع الجهل باصل الحکم دون الجهل
بالخصوصيات ودون الجهل بالموضوع مسئلة اذا قصر من وظيفة التمام بطلت صلوته في جميع الموارد
في المقيم المقصر للجهل بان حکم التمام مسئلة اذا کان جاهلا باصل الحکم ولكن لم یصل في الوقت وجب
عليه القصر في القضاء بعد العلم به وان کان لو اتم في الوقت کان صحیحا فصح التمام منه لیس لاجل انه
بل من باب الاعتقار فلا یبای ما ذکرنا قوله اقض ما فات کافات ففي الحقيقة الفائت منه هو القصر لا التمام
وكذا الکلام في الناس للسفر والحکم فانه لو لم یصل اصلا عصيانا او لعذر وجب عليه القضاء قصر
مسئلة اذا تذكر الناس للسفر والحکم في انشاء الصلوة فان کان قبل الدخول في ركوع الركعة الثالثة اتم
الصلوة قصر او اجزاء بها ولا یغیر كونه ناويا من الاول للتمام لانه من باب الداعي والاشباه في المصا
هذا التعلیل ضعیف اذ قوهم عليهم السلام لو صلحت النافلة لمت الفريضة ثم ابدل على ان صلاحية النافلة
مستلزمة لتمام الفريضة لا العکس والا قرب القوم في الفروض المذكورة ح ط الناس بحکم جیب عليه القصر كذا
على الاقرى ح ط الا ان الناس یجب عليه قضاء الصوم ح ط الاقرى عدم معدرة الجهل هناك ح ط مروه د

في الناس اشكال فلا یترک
فيه الاحتياط ح ط شایع
لا یترک فيه الاحتياط ح ط
لا یترک في الجمع فاعلموا
الفتح الا اذا علم بالحکم
في الاثناء بعد تجاوز محل
العدل والافعال الى القصر
وتبطل ما تم بعد هذا الحساب
الفتح في ناس الحکم اشكال
احوط القضاء بالتخلف عن قوة
الفتح بل الاقرى فيه ايضا
عدم المعدورية الفصح
الا اذا علم به في الاثناء بعد
ان تجاوز محل العدل فاوله
یتجاوز بعد الى القصر یصح
صلوته في وجه قوی ولو كان
الموضع الاعادة حجب
الاقرى ان الجهل بالمسافة
یجدها او بان الرجوع
ليومه یوجب القصر منق
للجهل بالحکم في صحة صلوته
في عدم لزوم القضاء لملاء
جم تقدم ان ناس الحکم یجب
عليه القضاء ح ط الا ان
بالتمام ويصاوه ان یعد
لا التمام ويصاوه ان یعد
في الحکم والحکم حجب
معدرة المعدرة وحجب
عليه الاعادة والقضاء
ح ط مروه د
بعد ذلك بعد اجراء ح
لوزن ان امر بعد ح
سنة في السفر بعد ح
قدس لانه لا یجوز ح
منه ح ط ح ط ح ط
ح ط ح ط ح ط ح ط
ح ط ح ط ح ط ح ط
ح ط ح ط ح ط ح ط

لا التقييد فيكفي قصد الصلوة والقرية بها وان تذكر بعد ذلك بطلت ووجب عليه الاعادة مع
 الوقت ولو بادراك ركعة من الوقت بل وكذا لو تذكر بعد الصلوة تماماً وقد بقي من الوقت مقدار ركعة
 فانه يجب عليه اعادتها قصرًا وكذا الحال في الجاهل بان مقصد مسافة اذا شرع في الصلوة بنية التمام ثم علم بان
 الجاهل بخصوصية الحكم اذا نوى التمام ثم علم في الاشياء ان حكم القصر بل الظاهر ان حكم من كان وظيفته التمام
 اذا شرع في الصلوة بنية القصر جهلاً ثم تذكر في الاشياء العدل الى التمام ولا يضره انه نوى من الاول
 مع ان الراجح عليه اربع ركعات لما ذكر من كفاية قصد الصلوة مقرباً وان تخيل ان الواجب القصر لانه
 باب الاشتباه في التطبيق والمصد لا التقييد فالمقيم الجاهل بان وظيفته التمام اذا قصد القصر ثم علم في الاشياء
 بعد الى التمام ويحترز به لكن الاحوط الاتمام والاعادة بل الاحوط في الفرض الاول ايضا الاعاقصراً
 بعد الاتمام قصرًا مسئلة لو قصر المسافر اتفاقاً لا عرفاً فظاهر صحة صلوة وان كان الاحوط الاعاقصراً
 بل وكذا لو كان جاهلاً بان وظيفته القصر فنوى التمام لكنه قصر سهواً والاحتياط بالاعادة في هذه
 الاكد واشد مسئلة اذا دخل عليه الوقت وهو حاضر متمكن من الصلوة ولم يصل في سفر ووجب عليه
 ولو دخل عليه الوقت وهو مسافر فلم يصل حتى دخل المنزل من الوطن او محل الإقامة او حدة الترخيص
 منهما اتم فالمدار على حال الاداء لا حال الوجوب التعلق لكن الاحوط في المقيمين الجمع مسئلة اذا فاق
 منه الصلوة وكان في اول الوقت حاضر او في اخره مسافر او بالعكس فالاقوى انه يختار بين القضاء قصرًا
 او تمامًا لانه فانت منه الصلوة في مجموع الوقت والمفروض انه كان مكلفاً في بعضه بالقصر في بعضه
 بالتمام ولكن الاحوط مراعاة حال الفت وهو اخر الوقت واحوط منه الجمع بين القصر والتمام مسئلة
 الاقوى كون المسافر مختار بين القصر والتمام في الاماكن الاربعة وهي مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه
 واله ومسجد الكوفة وانحاز اخيراً الى بل التمام هو الافضل وان كان الاحوط هو القصر وما ذكرناه هو القدر
 المستفيضة والا فلا يبعد كون المدار على البلدان الاربعة وهي مكة والمدنية والكوفة وكربلاء لكن لا
 ترك الاحتياط خصوصاً في الاخيرتين ولا يلحق بها سائر المشاهد والاحوط في الساجد الثلاثة الاقتصار
 على الاصل منها دون الزيادات في بعضها نعم لا فرق فيها بين الطلوع والقمر والمواقع المنخفضة منها
 كان الاحوط في انحاز الاقتصار على ما حول الضريح المبارك مسئلة اذا كان سفره بدون الصلوة

بل هو الاقوى مع
 بل لا يترك في غير
 لا يترك فيها وفي ناليتها
 الفصح اصطفاً ما في
 لا يترك الاحتياط في حد
 النحر من محل الإقامة
 الفصح
 بل الاقوى الفصح
 بل لا يترك الفصح
 لا يترك الاحتياط جم
 لا يترك الاحتياط جم
 بل هو الاقوى جم
 بل الاقوى جم مدله
 لكن الاقوى خلافه
 جم
 الى خمسة وعشرين درعاً
 بذراع من كل جانب
 على الاقوى جم مدله

ومقدار قصر الصلوة

٢٣٤

داخلة في أماكن التخيير وبعض خارج لا يجوز له التمام نعم لا بأس بالوقوف منتهى أحد ما إذا
 كان يتأخر حال الركوع والجمود بحيث يكون تمام بدنه داخلا حالها مسئلة لا يلحق الصوم بالصلوة
 في التخيير المزبور فلا يصح له الصوم فيها إلا إذا نوى الإقامة أو بقي مترددا ثلاثين يوما مسئلة
 التخيير في هذه الأماكن استمراري فيجوز له التمام مع شروعه في الصلوة بقصد
 القصر وبالعكس ما لم يتجاوز محل العدول بل لا بأس بان ينوي الصلوة من
 غير تعيين أحد الأمرين من الأول بل لو نوى القصر فاستتم غفلة أو
 بالعكس فالظاهر الصحة مسئلة لا يجب أن يقول عقيب كل
 صلاة مقصورة ثلاثين مرة سبحان الله والحمد لله ولا
 إله إلا الله والله أكبر وهذا وإن كان ليحجب
 من حيث التعقيب عقيب كل فريضة حتى
 غير المقصورة ألا أنه يتأكد عقيب
 المقصورات بل الأولى تكرارها
 مرتين مرة من باب التعقيب
 ومرة من حيث بدئها
 عن الركعتين
 الناقضين

والأحوط الإعادة
 الف
 مطبوعا
 مدخله
 العلم

والأحوط الإعادة
 حجب
 مدخله
 العلم

مكتاب الصلوة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصَّوْمِ

بأنه المحصنة وأما في
أصل وفوه وصحة مد با
فيجزي بقصد صوم الغد
بنية الصرته بل لا يعد
كفاية القصد المذكور
في المندوب المتعين
بالزمان كصوم أيام
وأمثاله ولكن الأحوط
خلافه الفزع اصطفاً
في المندوب المطلق و
كذلك المتعين في الزمان
كصوم أيام البيض ونحوه
يكفي أن يرى صوم ذلك
اليوم ولا حاجة إلى تعيينه
بالقصد على الأقوى

حجم
مد فله
العالى

وهو الامتناع عما يأت من المفطرات بقصد القرية ينقسم إلى الواجب المندوب والمحرم والمكروه بمعنى
قله الثواب الواجب ثمانية صوم شهر رمضان وصوم القضاء وصوم الكفارة على كثرتها وصوم بداهة الهدى
في الحج وصوم النذر والعهد اليميز وصوم الاجارة ونحوها كالشرط في ضمن العقد صوم الثالث من أيام
وصوم الولد الأكبر عز احد ابيه وجوبه في شهر رمضان من ضروريات الدين ومنكره مرتد يجب قتله ومن
افطرنه لا مستحلاً عالمًا بما يغري بجمته وغيره سوطان فان عاد عذر ثانياً فان عاد قتل على الأقوى ان كان
الأحد قتله في الرابعة وإنما يقتل في الثالثة والرابعة اذا غر في كل من الميتين والثلاث واذا ادعى
شبهة محتملة في حقه درء عنه أحد فضل في النية يجب في الصوم القصد اليه مع القرية والاخلاص
كان العباد ولا يجب الخطأ بل يكفي الداعي ويعتبر فيما عدا شهر رمضان حتى الواجب المعين أيضاً القصد
نوع من الكفارة أو القضاء أو النذر مطلقاً كان أو مقيداً بزمان معين من غير فرق بين الصوم الواجب
والمندوب ففي المندوب أيضاً يعتبر تعيين نوعه من كونه صوم أيام البيض مثلاً أو غيرها من الأيام المحصورة
فلا يخرج من القصد إلى الصوم مع القرية مردون بتعيين النوع من غير فرق بين ما إذا كان ما في ذمته متحداً
أو متعدياً في صورة الاتحاد أيضاً يعتبر تعيين النوع ويكفي التيقن الإجمالي كان يكون ما في ذمته واحداً
فيقصد ما في ذمته وإن لم يعلم أنه من أي نوع وان كان يمكن الاستعلام أيضاً بل فيما إذا كان ما في ذمته متعدياً
لم يثبت هذا التقدير في غير الجماع كما أنما يعتبر ذلك في صيرورته ذلك النوع وأما حصول طبيعة
الصوم الذي هو أيضاً مطلوب فلا يعتبر فيه ذلك بل دلالة الصوم الخاص أيضاً إذا كانت خصوصيته بوجه
تلك الطبيعة في زمان خاص كأيام البيض كما بروجدي مد فله العالى

عنا الكلام في ترتيب
الامور الخاصة مثل غوط
الفدية الفسخ اصطفا
مع سقوط القضاء الغير
المؤدى والكفارة اذا
كان من تعد الفسخ

ونذر الصوم يوم معين

نيابة عن الغير يكفيه ان يقصد في الذمة ^{طلب}مسئلة لا يصلح شهر رمضان لصوم غيره واجبا كان ذلك
الغير او نذبا سواء كان مكلفا بصومه او لا كما لسا فر و نحوه فلو نوى صوم غيره لم يقع عز ذلك الغير سواء
كان عالما بان رمضان او جاهلا وسواء كان عالما بعد وقوع غيره فيه او جاهلا ولا يخبر عن رمضان ايضا
اذا كان مكلفا به مع العلم والعلم نعم يجزئ عنه مع الجهل او النسيان كما مر ولو نوى في شهر رمضان قضاء مضانا
لما مضى ايضا لم يصح قضاء ولم يجز عن رمضان ايضا مع العلم والعلم ^{طلب}مسئلة اذا نذر صوم يوم بعينه لا
يجزئ نية الصوم بدون تعيين انه للنذر ولو اجملا كما مر ولو نوى غيره فان كان مع الغفلة عن النذر صح
وان كان مع العلم والعلم ففي حتم اشكال ^{طلب}مسئلة لو كان عليه قضاء رمضان السنة التي هو فيها وقضاء مضانا
السنة الماضية لا يجب عليه تعيين انه من اتم منهما بل يكفيه نية الصوم قضاء وكذا اذا كان عليه نذر
كل واحد يوم او ازيد وكذا اذا كان عليه كفارتان غير مختلفين في الاثار ^{طلب}مسئلة اذا نذر صوم يومين معينين
من شهر معين فاتفق في ذلك الخمس المعين يكفيه صومه وليقط النذر ان فان قصد هما اثيب عليهما
ان قصد احدهما اثيب عليه وسقط عنه الاخر ^{طلب}مسئلة اذا نذر صوم يوم معين فاتفق ذلك اليوم في
ايام البيض مثلا فان قصد وفاء النذر وصوم ايام البيض اثيب عليهما وان قصد النذر فقط اثيب عليه
فقط وسقط الاخر ولا يجوز ان يقصد ايام البيض ون وفاء النذر ^{طلب}مسئلة اذا نذر في يوم واحد
من الوجوب او جهنما من الاستحباب او من الامرين ففقد الجميع اثيب على الجميع ان قصد البعض ون البعض
اثيب على المؤدى وسقط الامر بالنسبة الى البقية ^{طلب}مسئلة اخروقت النية في الواجب المعين رمضان
كان او غيره عند طلوع الفجر الصادق ويجوز التقديم في اى جزء من اجزاء ليلة اليوم الذى يريد صومه
ومع النسيان او الجهل بكونه رمضان او المعين الاخر يجوز متى تذكر الى ما قبل الزوال اذا لم يات بمفطر
اخره عز ذلك اليوم ولا يجزئ اذا تذكر بعد الزوال واما في الواجب الغير المعين فيمتد وقتها اختيارا
من اول الليل الى الزوال دون ما بعده على الاصح ولا فرق في ذلك بين سبق التردد او الغمر على
العدم واما في المندوب فيمتد الى ان يبقى من الغروب زمان يمكن تجددها فيه على الاوى ^{طلب}مسئلة

^{طلب}حصول عنوان النيابة عن الغير بذلك قصد محل تأمل صح ط وجوب التعيين فيهما لا يجزئ من وجه وكذا في النذر
اذا كان من نذر الشكر او التجرية ط لا يبعد وجوب قصد ما بعد فرض كون قصد محتملا للوفاء بهما ولكن
المسئلة بعد غير صافية عن الاشكال ط برودى مد فلك العالى

في المفطر التي يجب الاشاغها

٤٣٤٩

لو نوى الصوم ليلا ثم نوى الافطار ثم بدله الصوم قبل الزوال فنوى وصام قبل ان ياتي بمفطر فتح على الاقوى
 ان لا يفطر صومه برياء ونحوه فانه لا يجزيه لو اراد التجديد قبل الزوال على الاحوط مسئلة اذا نوى الصوم
 ليلا لا يفطر الا تيان بالمفطر بعده قبل الفجر مع بقاء الغرم على الصوم مسئلة يجوز في شهر رمضان
 لكل يوم نية عليه والاولى ان ينوي صوم الشهر حجة ويجدد النية لكل يوم ويتقوى الاجزاء بنية واحدة
 للشهر كله لكن لا يترك الاحتياط بتجديد ما لكل يوم واملا في غير شهر رمضان الصوم المعين فلا بد من نية
 لكل يوم اذا كان عليه ايام كثر او اقل واكثر مسئلة يوم الشك في انه من شعبان او رمضان ينبغي على ان من
 شعبان فلا يجب صومه وان صام نيوية ندبا او قضاء او غيرهما ولو بان بعد ذلك انه من رمضان اجزء عنه وجب
 عليه تجديد النية ان بان في اثناء النهار ولو كان بعد الزوال ولو صامه بنية انه من رمضان يصح وان كان
 الواقع مسئلة صوم يوم الشك يتصور على وجه الاول ان يصوم على انه من شعبان وهذا لا تنكح
 فيه سواء نواه ندبا او بنية ما عليه من القضاء او التذرا ونحو ذلك ولو انكف بعد ذلك انه كان من
 رمضان اجزء عنه وحسب كل الثاني ان يصوم بنية انه من رمضان والاقوى بطلانه وان صام الواقع
 الثالث ان يصوم على انه ان كان من شعبان كان ندبا او قضاء مثلا وان كان من رمضان كان واجبا والاقوى
 بطلانه ايضا الرابع ان يصوم بنية الفترة المطلقة بقصد طه في الذمة وكان في ذهنه اما من رمضان او
 غيره بان يكون التردد في النوى كانه نية فالاقوى صحته وان كان الاحوط خلافه مسئلة لو اصبح
 الشك بنية الافطار ثم بان له انه من الشهر فان تناول المفطر وجب عليه القضاء واملا بنية النهار وجوبا
 ناديا وكذا لو لم يتناول له ولكن كان بعد الزوال وان كان قبل الزوال ولم يتناول المفطر حثد النية و
 اجزء عنه مسئلة لو صام يوم الشك بنية انه من شعبان ندبا او قضاء او نحوهما ثم تناول المفطر
 وتبين بعد انه من رمضان اجزء عنه ايضا ولا يفطره تناول المفطر نيا ناكما لو لم يتبين وكما لو تناول
 المفطر نيا ناكما بعد التبين مسئلة لو صام بنية شعبان ثم افطر صومه برياء ونحوه لم يجزه من رمضان
 وان تبين له كونه منه قبل الزوال مسئلة اذا صام يوم الشك بنية شعبان ثم نوى الافطار وتبين كونه
 من رمضان قبل الزوال قبل ان يفطر فنوى صح صومه واما ان نوى الافطار في يوم من شهر رمضان عصبيا
 ان لم يكن عليه واجب اخر كفاه نية صوم الغد مع التقرب من دون حاجة الى قصد ما في الدف والكل من
 واجب اخر فالفرق الرابع محل اشكال سواء كان ما عليه واحدا ام متعددا ج ط بر و جردى مد ظله العالی

هذا في غير المعين واما
 في المعين ففيه اشكال
 الفتح اصحها ان لا
 بل الاقوى عند الفتح
 في الغرم المذكور ونعم لو
 لم ينو ليلا ولم عمل
 جزء من النهار عن نية
 الصوم بل املا بل
 ثم بدله الصوم قبل الزوال
 فواء يصح صومه كان
 ناولا لا فطار قبل الزوال
 الاقوى الفتح ونجزي
 من رمضان لو تبين كون
 اليوم من رمضان جم
 في كون حثد الاحتياط
 ناديا جم مد ظله
 على الاحوط وان كان
 الاقوى خلافه واجزء
 عن رمضان لانه مد ظله
 لصومه جم مد ظله

العالي

لا يترك الفصح أصلاً
بل لا يخلو عن قوة الفصح
على الأحوط وإن كان
الأقوى خلافه وإجراً
عن رمضان حرم
على أشكال فيما يأتي و
الأحوط التجنب عنه و
الجمع بين الإتمام وبين
قضاءه جسم مدظله
جمع اقتضاء العادة دخول
البقايا في حلقه لا يخلو
لزمه التحليل عن وجه
جسم
مع كون الاجتماع على خلاف
العادة جسم مدظله
بل لا يخلو عن قوة جسم

ثم تاب فجدد النية قبل الزوال لم ينقصد صومه وكذا الصوم يوم التثنية بقصد واجب معين ثم نوى مع
الافطار عصياً ثم تاب فجدد النية بعد تبين كونه عن رمضان قبل الزوال مسئلة لو نوى القطع أو القاء
في الصوم الواجب المعين بطل صومه سواء نواه ما رجحه أو فيما يأتي وكذا لو تردد نعم لو كان تردده من جهة
في بطلان صومه عند تعرض عارض لم يبطل وإن استمر ذلك إلى أن يسئل ولا فرق في البطلان بين نية القطع
أو القاطع أو التردد بين أن يرجع إلى نية الصوم قبل الزوال أم لا وإما في غير الواجب المعين فيصح لو رجع قبل الزوال
مسئلة لا يجب معرفة كون الصوم هو ترك المفطرات مع النية أو كف النفس عنها مسئلة لا يجوز
العدول من صوم إلى صوم واجب كان أو مستحب أو مختلفين وتجدد نية رمضان إذا صام يوم التثنية
شعبان ليس من باب العدول بل من جهة أن وقتها موسع لغير العالم به إلى الزوال فصل في ما يجب الامتناع عنه
في الصوم من المفطرات وهي أمور الأول والثاني الأكل والشرب من غير فرق في المأكول والمشروب بين
المعتاد كالخبز والماء ونحوهما وغيرهما كالتراب الحصى وعصارة الأشجار ونحوها ولا بين القليل والكثير كعشر
حبة الخطة أو عشر قطرة من الماء أو غيرها من المائعات أنه لو بل الخيط الخيط برقيقه أو غيره ثم رده إلى
الفم وابتلع ما عليه من الرطوبة بطل صومه إلا إذا استهلك ما كان عليه من الرطوبة برقيقه على وجه لا يصدق
عليه الرطوبة الخارجية وكذا الاستئصال وإخراج الموائك من فمه وكان عليه رطوبة ثم رده إلى الفم فإنه لو ابتلع
ما عليه بطل صومه إلا مع الاستهلاك على الوجه المذكور وكذا يبطل بابتلاع ما يخرج من بقايا الطعام
من بين أسنانه مسئلة لا يجب التحليل بعد الأكل لمن يريد الصوم وإن احتمل أن تركه يؤدي إلى دخول
البقايا بين الأسنان في حلقه ولا يبطل صومه لو دخل بعد ذلك ثم نوى أن تركه يؤدي إلى ذلك
وجب عليه وبطل صومه على فرض الدخول مسئلة لا بأس ببلع البصاوان كان كثيراً مجتمعاً بل وإن كان
اجتماعه بفعل ما يوجب كذا كذا كذا كذا لكن الأحوط الترك في صورة الاجتماع خصوصاً مع ثقل السبب
مسئلة لا بأس بابتلاع ما يخرج من الصد من الخلط وما ينزل من الرأس ما يصل إلى فضاء الفم بل الأقوى
جواز الحجر من الرأس وإن كان الأحوط تركه وإماما وصل منهما إلى فضاء الفم فلا يترك الاحتياط فيه بترك
أن لا يتبع التثنية في البطلان تردد في رفع اليد عن صوم ح ط بر وجردي مدظله العالي لا يتم هذا بعد
من أن لا يفرق في هذا الحكم بين أن يتبين الواقع قبل الزوال أو بعده نعم لا بد من كونه من العدول
وجه أخر ح ط بر وجردي مدظله الشريف

في المفطرات التي يجب الاكثار منها

٣١١

على الاحوط ع
على الاحوط ع

الابتلاع مسئلة المدار صدق الاكل والشرب ان كان بالحو غير المتعارف فلا يفترجج والوصول الى الجوف
اذا لم يصب الاكل او الشرب كما اذا صبت واء في جوفه او شيئاً في اذنه او احليله فوصل الى جوفه نعم اذا
من طريقه فالتاهاه موجب للبطلان ان كان متعمداً الصدق الاكل والشرب مسئلة لا يبطل الصوم
بانفاذ الرخ او التكين او نحوها بحيث يصل الجوف وان كان متعمداً الثالث الجماع وان لم ينزل للذكر ولا للأنثى
قبلاً او دبراً صغيراً كان او كبيراً حياً او ميتاً والمشاكان او موطونا وكذا لو كان الموطنة هبته بل وكذا لو كانت
هي الواضحة وتحقق بادخال الخفة او مقدارها من مقطوعها فلا يبطل باقل من ذلك بل او دخل بجملته
ملئوا ولو لم يكن بمقدار الخفة لم تبطل وان كان لو انتشر كان بمقدارها مسئلة لا فرق في البطلان بالجماع
بين صورة قصد الانزال به وعدمه مسئلة لا يبطل الصوم بالايلاج في غير احد الفرجين بلا انزال
الا اذا كان قاصداً لانه يبطل وان لم ينزل من حيث انه نوى المفطر مسئلة لا يفترجج ادخال الاصبع ونحوه
لا بقصد الانزال مسئلة لا يبطل الصوم بالجماع اذا كان نائماً او كان مكرهاً بحيث خرج عن اختياره
كما لا يفترجج اذا كان سهواً مسئلة لو قصد التخييد مثلاً فدخل في احد الفرجين لم يبطل ولو قصد الانزال
في احداهما فلم يتحقق كان مبطلاً من حيث انه نوى المفطر مسئلة اذا دخل الرجل باخته قبل ان يبطل صومه
ولا صومها وكذا لو دخل الخنثى بالانثى ولو دبراً او الوطئ الخنثى دبراً بطل صومها ولو دخل الرجل باخته
ودخلت الخنثى بالانثى بطل صوم الخنثى ووطئها ولو وطئت كل من الخنثيين الاخرى لم يبطل صومها
اذا جامع نسياناً او من غير اختيار ثم تذكر او ارتفع الجبر وجب الاجراج فوراً فان تراخى بطل صومه
اذا شاك في الدخول او شك في بلوغ مقدار الخفة لم يبطل صومه الرابع من المفطرات الاستمناء
انزال المنى متعمداً بلامته او قبله او تخييداً او نظراً او تصوير صورة الواقعة او تخيل صورة امرته او نحو ذلك
من الافعال التي يقصد بها حصوله فانه يبطل للصوم بجميع افرادها واما لو لم يكن قاصداً للانزال او
المنى من دون إيجاد شيء مما يقتضيه لم يكن عليه شيء مسئلة اذا علم من نفسه انه لو نام في طاهر ومضاً
يحتلم فالاحوط تركه وان كان الظاهر جوازه خصوصاً اذا كان الترك موجباً للخرج مسئلة يجوز
للحتم

على
يعني في قبلها الفرج
اذا لم يجز عاداته على
التقدي به كذا الفقهاء
المفطر فالاحوط الاحتياط
عنه جزم مدقداً
اذا كان الفعل واقعاً على
الشخص بلا اداة منه
كالواجب حلقه او مس
رأسه الماء ونحو ذلك
هذا هو ضابط المفطر
والخروج عن المنطوق
ولو كان يصدر عنه
لكن يحمل عليه من لامت
له عن ابيه هذا هو ضابط
المكره المستوعب للاعتقاد
ويلزمه قضاءه وكذا
يخفى ان فرس الغنم على
الجماع انما يستقيم في
دون الرجل بحسب عادة

جزم
مدقداً
الاحوط

الاحوط ترك ما تعارف في زماننا من تليق مواد الادوية والاعذية التي تكون تاسراً في البدن اقوى بمراتب
من الاكل والشرب كما محل اشكال ما فيما اذا كان حين قصد ملقة الى كونه مبطلاً للصوم على اشكال فيه احوط
واما مع عدم الالتفات الى ذلك فالاقوى هو الصحة وكذا قصد الاكل ونحوه مما يشك في كونه مبطلاً للصوم مع العلم وعدمه

لا يترد الاحتياط اذا لم يكن مأموماً من سبق الانزال بل يحتمل انفع على الاحوط انفع لا بأس بتركه جسم بل الاقوى بل لو احتله فوجز الكفارة ايضا لا يخلو عن قوة جسم على الاقوى فيما كان متعلقاً بامور الدين واما ما كان متعلقاً بامور دنياهم او بما ورد عليهم من المصائب والمحارث فالاحوط تركه جسم على الاحوط اذا كان مجتهداً والاقوى بل بطلان صومه جسم على الاحوط في صورة الافتقار بقوله كذبت جسم اذا كان مدفوعاً بحجة زعمية وبالجملتين المصطفوية والنبوية جاز الاخبار به والاله يجوز ان كان كذا ولو اخبر به عن الله تعالى او عن سوله والصلوات الله عليهم كان مبطلاً لصومه جسم

في النهار الاستبراء بالبول او المحرطات وان علم بخروج بقايا المنى في المجرى ولا يجب عليه التحفظ بعد الانزال من خروج المنى ان استيقظ قبل خضوع الاضراء او اخرج مسكناً اذا احتلم في النهار او ارا الاغتسال فالاحوط تقديم الاستبراء اذا علم انه لو تركه خرجت البقايا بعد الفعل فتحدث جنابة جلد مسكناً لو قصد الانزال باتيان شيء مما ذكره ولكن لم ينزل بطل صومه من باب نيت الجناحة المفطر مسكناً اذا اوجد بعض هذه الافعال لا بنية الانزال لكن كان مرغاداً في الانزال بذلك الفعل بطل صومه ايضا اذا انزل واما اذا اوجد بعض هذه ولم يكن قاصداً للانزال ولا كان مرغاداً في الانزال فاتفق انه انزل فالاقوى عدم البطلان وان كان الكرم القضاة في مثل الملاعبة والملازمة الثقيل الخامس تعمد الكذب على الله تعالى او رسوله او الامة صلوات الله عليهم سواء كان متعلقاً بامور الدين او الدنيا وسواء كان بخبر او بخبر الفتوى بالعربي او بغيره من اللغات من غير فرق بين ان يكون بالقول او الكتابة او الاشارة او الكتابة او غيرهما فيسلك عليه الكذب عليهم ومن غير فرق بين ان يكون الكذب محجولاً او جعله غيره وهو خبر به مسنداً اليه لا على وجه نقل القول واما لو كان على وجه الحكاية ونقل القول فلا يكون مبطلاً مسكناً الاقوى المحاربة الانبياء والاصفياء بنبيته فيكون الكذب عليهم ايضا موجبا للبطلان بل الاحوط احتياطاً في ما حذر الله عليهم من الكذب اذا تكلم بالخبر غير موجبه خطابه الى احد او نحوها الى من لا يفهم معناه فالظاهر عند البطلان وان كان الكرم القضاة مسكناً اذا سئل سائلاً هل قال النبي كذا فاشاد نعم في مقام لا او لا في مقام نعم بطل صومه مسكناً اذا اخبر صادقاً عن الله تعالى او عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كذبت بطل صومه وكذا اذا اخبر بالليل كاذباً ثم قال في النهار ما اخبرت به البارحة صد مسكناً اذا اخبر كاذباً ثم رجع عنه فلا فضل له يرتفع عنه الاثر فيكون صومه باطلاً بل وكذا اذا تاب بعد ذلك فانه لا تنفع توبته في دفع البطلان مسكناً لا فرق في البطلان بين ان يكون الخبر المكذوب مكتوباً في كتاب من كتب الاخبار او لافع العلم بكذبه لا يجوز الاخبار به وان اسند الى ذلك الكتاب الا ان يكون ذكره له على وجه الحكاية دون الاخبار بل لا يجوز الاخبار به على سبيل النجزم مع الظن بكذبه بل وكذا مع احتمال كذبه الا على سبيل النقل والحكاية فالاحوط هذا اذا كان معناداً لعدم الانزال بحيث يكون وانما بعدد ما والا فالبطلان مع الانزال لا يخرج من قوة حاكم ان كانت على وجه الاخبار عن الله تعالى حاكم لا يترك حاكم بروجرى مد ظله العالی

في المفطر التي يجب الاكثار منها

سنة (٣٥٣) -

لناقل الاخبار في شهر رمضان مع عدم العلم بصحة الخبر ان يسند الى الكتاب او الى قول الراوي على سبيل
 الحكاية **مسئلة** الكذب على الفقهاء والمجتهدين والرواة والاكابر ما لا يوجب بطلان الصوم الا اذا رجع
 الى الكذب على الله ورسوله **مسئلة** اذا اضطر الى الكذب على الله ورسوله في مقام التفت من حيا
 لا يبطل صومه به كما انه لا يبطل مع التبرؤ والجمل المركب **مسئلة** اذا قصد الكذب في ان صدق داخل في عنوان
 قصد المفطر بشرط العلم بكونه مفطرا **مسئلة** اذا قصد الصدق في ان كذبا لم ينص كما اشير اليه **مسئلة**
 اذا خبر بالكذب هل يبان له يقصد المغنى اصلا لا يبطل صومه السادس ايضا الغلب على حلقه
 بل وغير الغليظ على الاحوط سواء كان من الحلال كغبار الدقيق او احرام كغبار التراب نحوه سواء كان بآثا
 بنفسه بكنس نحوه او باثارة غيره بل او باثارة الهوى مع التمكين منه وعدم تحفظه والافوى لحاق
 البخار الغليظ ودخان التبنال ونحوه ولا بأس بما يدخل في الحلق غفلة او نياتا او قهرا او مع ترك
 التحفظ بغير عدم الوصول ونحو ذلك السابع الا رتماس في الماء ويكفي فيه رمس الرأس فيه وانكاسا
 اليد خارجا عنه من غير فرق بين ان يكون رمس دفعة او تدريجا على وجه يكون تمام تحت الماء زمانا
 واما الوغس على القابك على هذا الوجه فلا بأس وان استغرقه والمراد بالراس ما فوق الرقبة تمام
 فلا يكفي غمس خصوص المنافذ في البطلان وان كان هو الا حوط وخروج الشعر لا ينافي صدق النفس **مسئلة**
 لا بأس برمس الرأس وتمام البك في غير الماء من سائر المائات بل ولا رمس في الماء المضاد وان كان الا حوط
 الاجتناب خصوص في الماء المضاد **مسئلة** لو لم يمسح برأسه بما يمنع من وصول الماء اليه ثم رمس في
 الماء فالاحوط بل الاقوى بطلان صومه نعم لو ادخل راسه في اناء كالثيب ونحوها ورمى في الماء في الماء
 فالظاهر عدم البطلان **مسئلة** لو ارتمس في الماء تمام بدنه الى منافذ راسه كان ما فوق المنافذ
 من راسه خارجا عن الماء كلاً او بعضا لم يبطل صومه على الاقوى وان كان الا حوط البطلان برمس
 خصوص المنافذ كما مر **مسئلة** لا بأس بافادته الماء على راسه ان اشتمل على جميع ما لم يصد
 في الماء نعم لو ادخل راسه وتمام بدنه في النهر المصب مغال الى السافل ولو على وجه التنديم فان
 البطلان لصدق الرمس وكذا في الميزاب اذا كان كبيرا وكان الماء كثيرا كما مر مثلاً **مسئلة**
 محل تأمل نعم هو احوط ج ك مثل نعم لا بأس مع التجزم بعدم الوصول ج ك لا يترتب في الماء المضاف بل في
 مثل الجلاب لا يغسل من قوة ج ك الاقوى عدم البطلان ج ك بروجدي مد ظله العالي

على الا حوط في البطلان
 وان كان حراما ج
 لا يترتب في البطلان ج
 فيه اشكال الفصح مد
 لا يترتب خصوصاً في الماء
 المضاف الفصح مد
 كاستناد الفروع المجلد
 اليهم ج
 لزم ان يكون من
 المحققين ويكون ما
 اضطر اليه من الكذب
 راجعا الى ما بدعوه في
 الدين والا كان من
 الاكراه المتوع لا ينافي
 لا التفتة المبذولة شئف
 ج
 بل لا يغلب عن قوة ج
 لا حوط تركه كات
 الا حوط قصاه ج
 مد ظله

ولكن لو رمس احدهما
اتفق كونه هو الاصل
واقعا فيكون صومه
باطلا واقفاديا
عليه لو وجب عليه
تقيانا وان لم يحكم به
ظاهر اما كيف حال
بل الاوطح ترتيبا
من وجوب القضاء على
الرمس في احدهما الفقه
الاطوح الاجتناب
بل يكفي الرمس في احدهما
على الاقوى حبه
الاطوح الاجتناب عنه
حبه
بان رمس غيره في الماء
لا اختيار منه كما تقدم
ضابطه حبه مد ظله
بفسر الكيف بالفضل
على الاقوى حبه
لغته مع التمدد حبه
ولكنها الاقوى في حال
الخروج بل يشترط صحة
في غير شهر رمضان في
حال المكث ايضا فصلا
عن الخروج حبه
مد ظله
الغالب

في ذي الراسين اذا نيز الاصل فيهما فالمدار عليه مع عدم التميز يجب عليه الاجتناب عن رمس كل منهما
لكن لا يحكم بطلان الصوم الا برمسهما ولو متعاقبا مسئلة اذا كان ما يعان يعلم بكون احدهما ماء يجب الاجتناب
عنهما ولكن الحكم بالبطلان يتوقف على الرمس فيهما مسئلة لا يبطل الصوم بالارتماس سرورا او قهرا او
القرط في الماء من غير اختيار مسئلة اذا القي نفسه من شاطئ في الماء تجل عديم الرمس فحصل له يبطل
صومه مسئلة اذا كان ما يعان لا يعلم انه ماء او غيره او ماء مطلق او مضاه يجب الاجتناب عنه مسئلة
اذا ارتمس نسيانا او قهرا ثم تذكر او ارتفع القهر وجب عليه المبادرة الى الخروج والابطال صومه مسئلة
اذا كان تكرها في الارتماس لم يصح صومه بخلاف ما اذا كان مقهورا مسئلة اذا ارتمس لا نقله غروب
بطل صومه وان كان واجبا عليه مسئلة اذا كان جنبا وتوقف غسله على الارتماس اشقل الى التيمم اذا
كان الصوم واجبا مقينا وان كان مستحبا او كان واجبا مرسعا وجب عليه الغسل وبطل صومه مسئلة
اذا ارتمس بقصد الاعتسال في الصوم الراجح المعين بطل صومه وغسله اذا كان متعمدا وان كان ناسيا للصوم
صح ما معا وما اذا كان الصوم مستحبا او واجبا مرسعا بطل صومه صح غسله مسئلة اذا ابطل صومه بالارتماس
العكس فان لم يكن من شهر رمضان ولا من الراجح المعين غير مضايقة له الغسل حال المكث في الماء او
حال الخروج وان كان من شهر رمضان في كل صحة حال المكث لوجوب الامساك عن المفطرات فيه بعد البطلان
ايضا بل في كل صحة حال الخروج ايضا لمكان النهي السابق كالحروج من الدار العصبية اذا دخلها عامدا
ومن هنا في كل صحة الغسل في الصوم الراجح المعين ايضا سواء كان في حال المكث او حال الخروج مسئلة
لو ارتمس الصائم في الماء المصنوع فان كان ناسيا للصوم وللغصب صح صومه وغسله وان كان عالما
بهما بطلا معا وكذا ان كان متذكرا للصوم ناسيا للغصب ابان عالما بالغصب ناسيا للصوم صح الصوم
دون الغسل مسئلة لا فرق في بطلان الصوم بالارتماس بين ان يكون عالما بكونه مفطرا او جاهلا
هذا مع فرض زيادة احدهما وعدم تميزه عن الاصل والاول كان كلاهما اصليا يفعل بكل منهما ما يفعل بالآخر
فالاقوى بطلانه برمس احدهما ايضا ح ط لا يخلو من اشكال ح ط تقدم الكلام في المضاف ح ط الاقوى هو
الصحة اذا تاب وخرج ولا تأثير للنهي السابق في هذا الفرض وكذا الخروج عن الغصب ح ط لا وجه لهذا
الاشكال اذا العنوان النهي عنه بالنهي السابق لا يصدق هنا على المكث والخروج بخلاف المكث في
لغصب والخروج عنه ح ط وكان صومه واجبا مقينا ولا صح غسله وبطل صومه ح ط بوجه مد ظله

في المفصل التيح الامكانها

مسئلة لا يبطل الصوم بالارتماس في الرجل ولا بالارتماس في النخ مسئلة اذا شك في تحقق
 الارتماس في على التام البقاء على اجابة عمدا الى الفجر الصادق في صوم شهر رمضان او قضاءه
 دون غيرها من الصيام الواجبة والمنذبة على الاقوى وان كان الاحوط تركه في غيرها ايضا خصوصا في ايام
 الواجب مرسعا كان او مضيقا واما الاصباح اجبا من غير عمد فلا يوجب البطلان في قضاء شهر رمضان
 على الاقوى ان كان الاحوط الحاق مطلق الواجب الغير المعين به في ذلك اما الواجب المعين رمضان كان
 او غيره فلا يبطل بذلك كما لا يبطل مطلق الصوم واجبا كان او مندا بامعينا او غيره بالاحتلام في النهار
 ولا فرق في بطلان الصوم بالاصباح جبا عمدا بين ان تكون الجنبات بالجماع في الليل او الاحتلام
 ولا بين ان يبقى كذلك متيقظا او نائما بعد العلم بالجنبات مع الغرم على ترك الغسل ومن البقاء على
 الجنبات عمدا الاجنباب قبل الفجر مستعدا في زمان لا يع الغسل ولا اليتيم واما الوضوء التيم خاصة فيتم
 صح صومه وان كان عاصيا في الاجباب كما يبطل الصوم بالبقاء على الجنبات متعمدا كما يبطل بالبقاء على احد
 الخيض والنفس الى طلوع الفجر فاذا ظهرت منها قبل الفجر وجب عليها الغسل او التيم ومع تركها
 عمدا يبطل صومها والظاهر اخضا البطلان بصوم رمضان وان كان الاحوط احاق قضاؤه به ايضا بل الحاق مطلق
 الواجب بل المنذوب ايضا واما الوضوء قبل الفجر في زمان لا يع الغسل ولا اليتيم او لم تقم بطهرها
 في الليل حتى دخل النهار فصومها صحيح واجبا كان او ند با على الاقوى مسئلة يشترط في صحة صوم
 المستحاضة على الاحوط الاعمال النهارية التي للصلوة دون ما لا يكون لها فلو استحاضت قبل
 الايتان بصلوة الصبح او الظهرين بما يوجب الغسل كالمترسطة او الكثرة فتركت الغسل يبطل صومها
 واما الاستحاضت بعد الايتان بصلوة الفجر او بعد الايتان بالظهرين فتركت الغسل الى الغروب لم
 يبطل صومها ولا يشترط فيها الايتان باعمال الليلة المستقبلة وان كان احوط وكذا لا يعتبر فيها الايتان
 لا يرك ح ط ك لوجه الحكم بالعصا بعد البناء على صحة الصوم كترسطة محل اشكال فالاحوط فعله باليتيم ثم قضاؤه ح ط
 الاحوط الحاق غيره به بل لا يخلو من وجه ح ط ان كان واجبا معينا اما غير المعين فصحة محل اشكال وكذا مشروعية
 التيم مع الساع الوقت له فقط في غير المعين محل تأمل فيها وفي الجنب ايضا بل البطلان لا يخلو من وجه
 ح ط بر و جردى مدظل الاحوط الايتان بصل الليلة الماضية نعم اذا تركته وقدمت عند صلوة
 الفجر على الفجر للايتان بصلوة الليل جزء عنه وصح صومها على الاقوى ح ط بر و جردى مدظل

لا يترك الاحتياط بالنية
 الف ح
 لا يترك الاحتياط بالنية
 الف ح
 ان كان واجبا معينا
 دون غيره على الاحوط
 الف ح
 الاحوط اعتبار الف ح
 بل الاقوى ح ط
 هذا الاحتياط لا يترك
 بل لا يخلو من قوة ح ط
 وان كان واجبا معينا
 دون غيره على الاقوى
 ح ط

في المفطر التي يجب الامتناع عنها

١٧٨

فيه بحقه حكم تعمد البقاء جنباً بل الاحوط ذلك ان كان مع الغفلة والذهول ايضا وان كان الاقوى نحوه باقسام
 الاخير وان كان مع البناء على الاغتسال او مع الذهول على ما قوتنا فان كان في النومة الاولى بعد العلم بالجنب
 فلا شيء عليه مع صومه وان كان في النومة الثانية بان نام بعد العلم بالجنب ثم انتبه ونام ثانياً مع احتمال
 الانتباه فاتفق الاستمرار وجب القضاء فقط دون الكفارة على الاقوى ان كان في النومة الثالثة فكذلك
 على الاقوى وان كان الاحوط ما هو المشهور من وجوب الكفارة ايضا في هذه القبول الاحوط وجوبها في النومة
 الثانية ايضا بل وكذا في النومة الاولى ايضا اذ لم يكن معتاداً الانتباه ولا يعد النوم الذي احتمل فيه من
 النوم الاول بل المقترن فيه النوم بعد تحقق الجنبه فلا يستيقظ المحتمل من نومه ثم نام كان من النوم الاول
 الا الثاني مسئلة الاحوط الحاق غير شهر رمضان من الصوم المعين به في حكم استمرار النوم الاول او
 الثاني او الثالث حتى في الكفارة في الثاني والثالث اذا كان الصوم بماله كفارة كالنذر ونحوه مسئلة
 اذا استمر النوم الرابع او الخامس فالظاهر ان حكمه حكم النوم الثالث مسئلة الجنبه المستحبة كالمعصية
 في الاحكام المذكورة مسئلة التحريم الحائض والنفساء بالجنب في حكم النومات والاقوى عدم
 الحاق وكون المناط فيهما صدق التواني في الاغتسال في يطل وان كان في النوم الاول ومع عدمه
 لا يطل وان كان في النوم الثاني والثالث مسئلة اذا شك في عد النومات بنى على الأقل مسئلة
 اذا نسي غسل الجنبه ومضى عليه ايام وشك في عدها يجوز له الاقتصار في القضاء على القدر المتيقن وان كان
 الاحوط تحصيل اليقين بالفراغ مسئلة يجوز فقد الوجوب في الغسل وان اتى به في اول الليل لكن
 الاولى مع الاثنان به قبل اخر الوقت ان لا يقصد الوجوب بل يأتي به بقصد القرية مسئلة وقد
 يقطع عنه اشتراط رفع الحدث للصوم فيصح صومه مع الجنبه او مع حدث الحيض والنفساء مسئلة لا يترتب
 في صحة الصوم الغسل الميت كما لا يغير منه في اناء النهار مسئلة لا يجوز اجناب نفس شهر رمضان
 اذا ضاق الوقت عن الاغتسال او التيمم بل اذا لم يسع للاغتسال ولكن وسع للتيمم ولو ظن بقية الوقت
 ضيقه فان كان بعد الفجر صح صومه وان كان مع تركه الفجر فعليه القضاء على الاحوط التاسع من المفطر
 المحضه بالممايع ولو مع الاضطرار اليها لرفع المرض ولا بأس بالجماد وان كان الاحوط اجتنابه ايضا مسئلة
 اذا احتضن بالممايع لكن لم يصعد الى الجوف بل كان مجرد الدخول في الدبر فلا يعد عدم كونه مفطراً وان كان

على الاحوط شح شرا
 لا يترك هذا الاحتياط
 الفرج
 لا يترك الفرج
 لا يترك في هذه الصورة
 الفرج
 هذا الحكم في مثل قضاء
 شهر رمضان وما بعده
 الاصباح جنباً ولو لا
 من عدم محل اشكال
 بل الاقوى حرم
 بل الاقوى حرم
 في هذه الصورة لا يترك
 الاحتياط حرم
 لا يترك هذا الاحتياط
 حرم

لا يترك حرم بل لا يخلو من وجوب حرم محل اشكال والاحوط عده حرم اذا كان ولجباً مقنناً حرم بوجوبه

على الأحوط الفتح
علم بذلك أم لا الفتح
لا يخلو من أشكال المباحات
الفتح
على الأحوط جهر
لا يخلو من أشكال
جهر
قطع الصلوة مع فسق
وفما فيها ترويض آخر
عليه لا يخلو من أشكال
فسقاً عن وجوبه جهر
مدفك
العال

الأحوط تركه **مسألة** الظاهر جواز الاحتقان بما يشك في كونه جامداً أو ما يباع وان كان الأحوط تركه القاع
تعد التي وان كان للضرورة من دفع مرض أو نحو ذلك بأس بما كان سهواً أو من غير اختيار والمدار على الصدق
العرف فخرج مثل النوات والدود لا يعد منه **مسألة** لو خرج بالتجشؤ شيء ثم نزل من غير اختيار لم يكن مبطلاً
ولو وصل إلى قضاء الفم فبلعه اختياراً بطل صومه وعليه القضاء والكفارة بل يجب كفارة الجمع إذا كان
حراماً من جهة خبائثه أو غيرهما **مسألة** لا يتبع في الليل ما يجب عليه في النهار فسد صومه ان كان
الأخراج منحصراً في القي وان لم يكن منحصراً فيه لم يبطل إلا إذا اختار القي مع امكان الأخراج بغيره وثبت
ان يكون مما يصلد القي على أخرج وأما لو كان مثلاً درة أو بندقة أو درهم أو نحوها مما لا يصلد معه القي
وأن لم يكن مبطلاً **مسألة** إذا أكل في الليل ما يعلم انه يوجب القي في النهار من غير اختيار فالأحوط القضاء
مسألة إذا ظهر أثر القي وأمكن الحبل والمنع وجب إذا لم يكن خرج وضرر **مسألة** إذا دخل الذباب في
حلق وجب أخرج مع امكانه ولا يكون من القي ولو توقف أخرج على القي سقط وجوبه وفتح **مسألة**
يجوز للصائم التجشؤ اختياراً وان اختلف خروج شيء من الطعام معه وأما إذا علم بذلك فلا يجوز **مسألة**
إذا ابتلع شيئاً سهواً فتذكر قبل ان يصل إلى الحلق وجب أخرج وفتح صومه وأما ان تذكر بعد الوصول
إليه فلا يجب بل لا يجوز إذا صد عليه القي وان شك في ذلك فالظاهر وجوب أخرج أيضاً مع امكانه
عملاً بأصل عدم الدخول في الحلق **مسألة** إذا كان الصائم بالواجب المغير مستغلاً بالصلوة الواجبة فدخل
في حلق ذباب أو نحوها أو شيء من بقايا الطعام الذي بين أسنانه وتوقف أخرج على ابطال الصلوة
بالتكلم باخ أو بغير ذلك فان أكر التحفظ والأمان إلى الفراغ من الصلوة وجب ان لم يمكن ذلك دار
الامر بين ابطال الصوم بالبلع أو الصلوة بالأخراج فان لم يصل إلى أحد من الحلق كخرج الحاء وكان مما
يجرم بلعه في حد نفسه كالذباب نحو وجب قطع الصلوة بأخراج ولو في ضيق وقت الصلوة وان كان مما
يجل في بلعه في ذاته كبقايا الطعام ففي سعة الوقت للصلوة ولو بادراك ركعة منه يجب القطع والأخراج في
الضيق يجب البلع وابطال الصوم تقديماً بجانب الصلوة لاهميتها وان وصل إلى أحد دفع كونه مما يجرم

بأن لم يكن الصوم واجباً مقيماً وكان هو أهم من الصلوة ط على أشكال يشك ان نزل القي جزء للصوم أو القي
فند وجوده لا فلي الشك في الصلوة ان عصى ولا يتقي ط الوصول إلى الحلق لا يجوز بلعه
وعدم ابطال الصوم فيجب أخرج ما لا ينفك إلى أي طرف ولا يعد أخرج مثلاً قبح ط بروجدي مدفك العا

في احكام المفطرات

بلعه وجب اخراجه بقطع القلوة وابطالها على اشكال وان كان مثل بقايا الطعام لم يجب وصحت صلوة و
صحة صومه على التقديرين لعدم عدا خراج مثله في العرف ^{مسئلة} في يجوز للقائم ان يدخل اصبعه
في حلقه ويخرجه عدا وهو ^{مسئلة} مع الوصول الى الحلق فالأحوط الترك ^{مسئلة} لا بأس بالبخثر القهري
وان وصل معه الطعام الى فضاء الفم ورجع بل لا بأس بتعمد البخثر ما لم يعلم انه يخرج مع شيء من الطعام وان
خرج بعد ذلك وجب لقائه ولو سبق الرجوع الى الحلق لم يبطل صومه وان كان الأحوط القضاء ^{فصل}
المفطرات المذكورة ما عدا البقاء على الجبابة الذي مر الكلام فيه تفصيلا انما توجب بطلان الصوم اذا و
على وجه العمد والاختيار واما مع التهور وعدم قصد فلا توجب من غير فرق بين قيام الصوم من الواجب
المعين والموسع والمندوب لا فرق في البطلان مع العمد بين الجاهل بقمية العالم ولا بين المكره وغيره
فلو اكره على الافطار فافطر مباشرة فزارا عن الضرر المترتب على تركه يبطل صومه على الأقوى نعم لو وجب في
حلقه من غير مباشرة منه لم يبطل ^{مسئلة} اذا اكل ناسيا فظن فاد صومه فافطر عدا يبطل صومه و
كذا لو اكل تخيلا ان صومه مندوب يجوز ابطاله فذكر انه واجب ^{مسئلة} اذا افطر نسيته من طاعة يبطل
صومه ^{مسئلة} اذا كانت اللقمة في فمه واراد بلعها لسيا الصوم فتذكر وجب اخراجها وان بلعها مع
امكان القاها يبطل صومه بل يجب الكفارة ايضا وكذا لو كان مشغولا بالاكل فبتين طلوع الفجر ^{مسئلة}
اذا دخل الذباب والبق والدخان الغليظ او الغبار في حلقه من غير اختياره لم يبطل صومه وان امكن
وجب لو وصل الى مخرج الحياء ^{مسئلة} اذا غلب على القسائم العطش بحيث خاف من هلاكه يجوز له ان
يشرب الماء مقتصر على مقدار الضرورة ولكن يفيد صومه بذلك ويجتنب الامساك ببقية ^{لها}
اذا كان في شهر رمضان واما في غيره من الواجب الموسع والمعين فلا يجب الامساك وان كان احوط في الواجب
المعين ^{مسئلة} لا يجوز للقائم ان يذهب الى المكان الذي يعلم اضطاره فيه الى الافطار باكره ^{مسئلة}
في حلقه او نحو ذلك ويبطل صومه لو ذهب صار مضطرا ولو كان بخو الا يجار بل لا يعبد بطلانه بمجرد
القصد الى ذلك فانه كالفصد للافطار ^{مسئلة} اذا انى فجامع لم يبطل صومه وان تذكر في الاثناء

تقدم عدم الفرق بين الوصول الى الحلق وعدمه في وجوب اخراجه ^{مسئلة} ان كانت النسيه من
غير المخالفين او منهم في ترك الصوم كما اذا افطر في يوم يروونه عيدا واما اذا اتقى منهم في كفية الصوم
بان اتقى في يوم الصوم بما لا يروونه مضطرا فالأقوى فيه عدم البطلان ^{مسئلة} وروى مدظل العادة

مع سبق وقت القلوة
وتوقف الاخراج على
قطعها واما مع عدم
ضيقه فلا اشكال فيه
^{مسئلة}
^{مسئلة}
لو كان من المخالفين و
قد انقضت النسيه ان
يناول في طار الصوم
ما لا يروونه مضطرا كعد
المصباح جنباً ونحوه
اشكال و الا حوط لزوم
الامساك وقضاء عليه
^{مسئلة}
بعبء بطلان
مدفلة

المنى ولا يحسد كافر

الفتاح

اصطهباته

مدبلة

الما

وجوب المبادرة الى الاخراج واجب عليه القضاء والكفارة فصل لا بأس للصائم بمصر الخاتمة ولا
بمضغ الطعام للقبض ولا بريق الطائر ولا بذوق المرق ونحو ذلك مما لا يتعدى الى المخلوق ولا يسلط^ص
اذا اتفق القدي اذا كان من غير قصد لا علم بانه يتعدى فمراولينا امام العلم بذلك من اول
فيدخل في الافطار العمد وكذا لا بأس بمضغ العلك لا يبلغ ريقه بعد وان وجد له طعام فيه ما لا يكن
ذلك بقفت اجزاء منه بل كان لاجل المجاورة وكذا لا بأس بجلوسه في الماء ما لم يرتسجج ولا كان او امرته
ان كان يكره لها ذلك ولا يبل الثوب وضعه على الجسد لا بالسواك باليابس بل بالرطب ايضا لكن اذا خرج
السواك من فمه لا يردده وعليه رطوبة وان كانت كالرطوبة الخارجية لا يجوز بلعها الا بعد الاستهلاك
في الري وكذا لا بأس بمصر لسان البصير او الزوجة اذا لم يكن عليه رطوبة ولا يتقبلها او ضمها ونحو ذلك
مسئلة اذا مزج بريقه دم واستهلك فيه يجوز بلعه على الاقوى وكذا غير الدم من المحرمات والمحللات
والظاهر عدم جواز تعدد المزج والاستهلاك للبلع سواء كان مثل الدم ونحوه من المحرمات والماء ونحوه من
المحللات فما ذكرنا من الجواز انما هو اذا كان ذلك على وجه الاتفاق فصل يكره للصائم امور احدها
مباشرة النساء وتقبيلهن وملاعبة خصوصاً من تتحرك شهوته بذلك بشرط ان لا يقصد الانزال
ولا كان من عادته والاحرم اذا كان في الصوم الواجب المعين الثاني الاحتفال بما فيه صبر ومسل ونحوها
بما يصل طعمه او رائحته الى المخلوق وكذا اذا ذر مثل ذلك في العين الثالث دخول الحمام اذا خشي منه الضعف
الرابع اخراج الدم المضعف بحجامة او غيرها اذا علم بآدائه الى الانغناء المبطل للصوم حرم بل لا يبعد
كرهه كل فعل يورث الضعف وهيجان المرأة الخامس السقوط مع عدم العلم بوصوله الى المخلوق والا
فلا يجوز على الاقوى السادس شتم الرياحين خصوصاً الزجس والمراد بها كل نبت طيب الرائحة السابع
بل الثوب على الجسد الثامن جلوس المرأة في الماء بل الا هو طها تركة التاسع التحفة بالجماد العا^ث
قلع الضرس بل مطلق ادماء الفم الحاد عشر السواك بالعود الرطب الثاني عشر المضمضة عبثاً وكذا
ادخال شئ اخر في الفم لا لغرض صحيح الثالث عشر انشاد الشعر ولا يبعد اختصاصه بغير المراتي او المشتمل
على المطالب الحق من دون اغراق او مدح الامنة وان كان يظهر من بعض الاخبار التميم الرابع عشر
انجدال المرأة وادنى اخادم والمساعدة الى الخلف ونحو ذلك من المحرمات والمكروهات في غير حال الصوم^ل

ولا تحدث الرطوبة عليه بمصه لكن الظاهر انه يحرم من حط برور جدي مدبلة العادي

فانه يشترط حرمتها او كراهتها حال فصل من غير المذكور كذا اذا موجبة للقضاء كذلك نوجب
الكفارة اذا كانت مع العمد والاختيار من غير كره ولا اجبار من غير فرق بين الجمع حتى لا يتماس و
الكذب على الله تعالى وعلى رسوله ^{صلى الله عليه وسلم} بل واخفى ^{صلى الله عليه وسلم} والحق على الاقوى نعم الاقوى عدم وجوبها في اليوم الثاني
من اجنب بعد الانتباه بل والثالث وان كان الاحوط فيها ايضا للخصم الثالث ولا فرق ايضا في
وجوبها بين العالم واجاهل المقصود والقاصر على الاحوط وان كان الاقوى عدم وجوبها على اجاهل
القاصر والمقصر الغير الملتفت حين الافطار نعم اذا كان جاهلا بكون الشيء مفطرا مع علمه بخرمته كما اذا
لم يعلم ان الكذب على الله ورسوله من المفطرات فارتكب حال الصوم فالتأخير حكمة بالعلم في وجوب
الكفارة ^{مسئله} يجب الكفارة في اربعة اقسام من الصوم الاول صوم شهر رمضان وكفارة تخرجه بين العتق
وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا على الاقوى وان كان الاحوط الترتيب فختار القصر مع
الامكان مع العجز عن القيام مع العجز عن الاطعام ويجب الجمع بين ^{مسئله} ان كان الاقوى على محرم كاكل المقصود وشرب
الحمر والجماع المحرم ونحو ذلك الثاني صوم قضاء شهر رمضان اذا افطر بعد الزوال وكفارة اطعام عشرة
ساكنين لكل مسكين مد فان لم يتمكن فصوم ثلثة ايام والاحوط اطعام ستين مسكينا الثالث صوم
المعتين وكفارة كفارة افطار شهر رمضان الرابع صوم الاعتكاف وكفارة مثل كفارة شهر رمضان ^{نحو}
بين الخصال ولكن الاحوط الترتيب المذكور وهذا وكفارة الاعتكاف فخصته بالجماع فلا تقم سائر المفطرات
والظاهر انها لاجل الاعتكاف للصوم ولذا يجب في الجماع ليل ايضا واقاما عدا ذلك من اقسام
الصوم فلا كفارة في افطاره واجبا كان كالنذر المطلق والكفارة او مندوبا فانه لا كفارة فيها وان
افطر بعد الزوال ^{مسئله} تنكر الكفارة بتكرار الموجب في يومين وازيد من صوم له كفارة ولا تنكر
بتكرره في يوم واحد في غير الجماع وان تجلل التكفير بين الموحين واختلف جنس الموجب على الاقوى
وان كان الاحوط التكرار مع احد الامرين بل الاحوط التكرار مطلقا واما الجماع فالاحوط بل لا
تكريرها بتكرره ^{مسئله} لا فرق في الافطار بالحر الموجب لكفارة الجمع بين ان يكون الحرمة
كالزنا وشرب الخمر وعارضة كالوطي حال الحيض وتناول ما يضره ^{مسئله} من الافطار بالحر
الاقوى فيه عدم الوجوب ^ط كما تقدم قوته فيه ^ط لا يترك في المقصر ^ط بوجوبه ^ط مدفله
على الاحوط ^ط ح ط الصوم محل منع ^ط بوجوبه ^ط مدفله الشريف

بل على الاحوط فيه العتق
مدفله ان لا يترك
حناط في الثالث
لا يترك الاخطا في الجماع
المقصر خصا الملتفت
منه بل لا خلاف في
وجوبها بين العالم
اجاهل المقصر كذا
الاحوط ذلك منه
الصوم اضطرارا في
يعني اذا كان الصوم
لا اعتكاف واما اذا كان
صوما واجبا فهو كصوم
شهر رمضان او فضله
النذر المعتبر فيه كذا
الصوم اضطرارا في
يعني عدم وجوبه
الاقوى وهو جاف كما
تقدره حمة مدفله
فيما اذا كان جنسا عن
نفسه واما اذا كان عن
فصوم فلا كفارة عليه
على الاحوط حمة
يعني اذا كان صومه من
جنس الاعتكاف لا وجوب
اخر والا فبغير كفارة
على الاحوط كما تقدم
مدفله
اعلى
مدفله
مدفله

في فروع الكفارة وما يتعلق بها

(٣٤٢)

فيه اشكال فلا يترك

الاحتياط الفسخ
اذا كان المحرام المفطر
به ثانياً غير الجماع فانه
كفارة واحدة وان
كان هو الجماع فالاحوط
الجماع بين الكفارين

الفسخ
اذا لم يعلم سابقاً بعدد ما
والا فنكل الفسخ بقدر
لا يترك الفسخ مدقة
على الاحوط جسم
فيه اشكال بل لا يبعد
التكرار جسم مدقة
بناءً على وجوبه كجسم
الاحوط جسم مدقة
مع عدم علمه السابق
بعددها والافضيه
اشكال جسم مدقة
وهو الاقوى جسم
مدقة
الغلبة
ولا يمكن مستحاضاً

الكذب على الله وعلى رسوله بل ابتلاع الخامة اذا قلنا بجرمتها من حيث دخولها في الجنائث ككثرة
مشكل مسئلة اذا تعدد بعض الخصال في كفارة الجمع وجب عليه البذل مسئلة اذا جامع في يوم
واحد مرات وجب عليه كفارة واحدة وان كان على الوجه المحرم تعدد كفارة الجمع ببذلها مسئلة انما
ان الاكل في مجلس واحد يعد افطاراً واحداً وان تعددت اللقم فلو قلنا بالتكرار مع التكرار في يوم واحد
لا تكرر تعدد ما وكذا الشرب اذا كان جرعة فجرعة مسئلة في الجماع الواحد اذا دخل واخرج مرات لا
تكرر الكفارة وان كان الاحوط مسئلة اذا افطر بغير الجماع ثم جامع بعد ذلك يكفيه التكفير مرة واحدة
اذا افطر اولاً بالحل ثم افطر بالحرام تكفيه كفارة الجمع مسئلة لو علم انه اتي بما يوجب الصوم وتردد
بين ما يوجب القضاء فقط او يوجب الكفارة ايضاً لم يجز عليه واذا علم انه افطر اياماً ولم يدعه عددها
بحوزله الاقتصار على المقدار المعلوم واذا شك انه افطر بالحل او المحرم كفاه احد الخصال واذا شك في ان
اليوم الذي افطره كان من شهر رمضان او كان من رمضان وقد افطر قبل الزوال لم يجز عليه الكفارة وان كان
قد افطر بعد الزوال كفاه اطعام ستين مسكيناً بل لا الكفاة بشرة مسكين مسئلة اذا افطر متعمداً
ثم سافر بعد الزوال لم تقط عنه الكفارة بلا اشكال وكذا اذا سافر قبل الزوال للفرار عنها بل وكذا
لو بدله السفر لا يقصد الفرار على الاقوى كذا لو سافر فافطر قبل الوصول الى حد الترخص او ما لو افطر
متعمداً ثم عرض له عارض قهره من حيض او نفاس او مرض او جنون او نحو ذلك من الاعذار ففي
القوط وعدمه وجهان بل قولان احوطهما الثاني واقواهما الاول مسئلة لو افطر يوم الشك في
آخر الشهر ثم تبين انه من شوال فالاقوى سقوط الكفارة وان كان الاحوط عدمه وكذا لو اعتقد انه
من رمضان ثم افطر متعمداً فبان انه من شوال واعتقد في يوم الشك في اول الشهر انه من رمضان فبان
انه من شعبان مسئلة فانه من ان افطر في شهر رمضان عالماً عامداً ان كان مستحاضاً فهو مرتد بل و
كذا ان لم يفطر ولكن كان مستحاضاً غرضت وعشرين سوطاً فان عاد بعد التبريد غرضت ثانياً فان عاد كذلك
قتل في الثالثة والاحوط قتله في الرابع مسئلة اذا جامع زوجته في شهر رمضان وهما صائمات مكرها
فلا تكرر الاقوى فيه عدم وجوب كفارة الجمع ح ط على الاحوط كما مر ح ط بروجدي مدقة العالي
على القول بتكررها بغير الجماع بقوى التكرار في هذا الفرض ح ط لكن الاقوى عدم وجوبها فيكفيه احد
المضال اذا كانا غير الجماع ح ط محل اشكال ح ط بل على الاحوط ح ط بروجدي مدقة العالي

وفي الصور التي ليس معذورا شرعا في الافطار كما اذا قامت البينة على ان الفجر قد طلع ومع ذلك
 ان بالمفطر او شك في دخول الليل او ظن ظنا غير مقبر ومع ذلك افطر بحسب الكفاية ايضا فيما فيه الكفاية
 مسئلة اذا اكل او شرب مثلا مع الشك في طلوع الفجر ولم يتبين احد الامرين لم يكن عليه شيء نعم لو
 عدلان بالطلوع ومع ذلك تناول المفطر وجب عليه القضاء بل الكفاية ايضا وان لم يتبين له
 ذلك بعد ذلك ولو شهد عدل واحد بذلك فذلك على الاحوط مسئلة يجوز له فعل المفطر
 ولو قبل الفحص ما لم يعلم طلوع الفجر ولم يشهد به البينة ولا يجوز له ذلك اذا شك في الغروب بالاشهاد
 في الطرفين ولو شهد عدل واحد بالطلوع او الغروب فالاحوط ترك المفطر عملا بالاحتياط للاشكال
 في حجية خبر العدل الواحد عدم حجية الا ان الاحتياط في الغروب الزام وفي الطلوع استحبابي نظرا
 للاستحباب التاسع ادخال الماء في الفم للتبرد بمضمضة او غيرها فسبقه ودخل الجوف فانه يقيضه ولا
 كفارة عليه وكذا لو ادخله عبثا فسبقه او بالونق فابتلعه فلا قضاء عليه ايضا وان كان احوط ولا يلحق
 بالماء غيره على الاقوى وان كان عبثا كما لا يلحق بالادخال في الفم الا ان النفس للاستئناس وغيره وان كان
 احوط في الامرين مسئلة لو تضرع لوضوء الصلوة فسبقه الماء لم يجب عليه القضاء سواء كانت
 الصلوة فرضية او نافذة على الاقوى بل لمطلق الطهارة وان كانت لغيرها من الغايات من غير فرق
 بين الوضوء والغسل وان كان احوط القضاء فيما عدا ما كان لصلوة الفريضة حضورا فيها كما
 في غير الصلوة من الغايات مسئلة يكره المبالغة في المضمضة مطلقا وينبغي له ان لا يبلغ رتبة
 ينزق ثلث مرات مسئلة لا يجوز التضرع مطلقا مع العلم بانه يسبقه الماء الى الخلق او يسه
 فيلعبه العاشر سبق المنع بالملاعبة او الملازمة اذا لم يكن ذلك مفسده ولا عادة على الاحوط و
 ان كان الاقوى عدم وجوب القضاء ايضا فضلا في الزمان الذي يصح فيه الصوم وهو
 النهار من غير العيدين ومبدئه طلوع الفجر الثلثة ووقت الافطار ذهاب الحمرة من المشرق ويجب له
 من باب المقدمة في جوء من الليل في كل من الطرفين ليحصل العلم بامساك تمام النهار وليستحسب تأخير
 الافطار حتى يصلي العشاءين لتكتب صلوة الصائم الا ان يكون هناك من ينظره للافطار
 وتنازعه نفسه على وجه ليل الحضور والاقبال ولو كان لاجل القهوة والسن والترايا فان
 لم يجد عدم وجوب الكفاية فيما اذا كان يزعم النحرية وله من اعتقاده كما لا ترك في الطلوع ايضا

لا يترك الاحتياط فيه
 ايضا الفجر اصطفا
 هذا الاحتياط لا يترك
 الفجر
 لا يترك خصوصاً اذا لم
 يكن من يتق من نفسه
 بعدم سبق المنع الفجر
 اصطفا
 ولا يحسد النحرية اختلا
 عقلا لا يخرج اجازة
 عن حضوره في شهادة
 حجة
 بل الاقوى وجوب القضاء
 ذلك يمكن وان لم ينع
 حجة

بل لا يعد الصَّحَّة في هذه
 القوة ولكن الاحتياط
 لا يتركه
 غسل المبلل المأخوذ
 على الأوطى كأنه قد
 واللبلة السابقة على
 الأوطى كأنه قد
 بقي بعد مفعلي ثلاثين
 يوماً حرم مد ظله
 العالی

الأفضل في الإفطار ثم الصلوة مع المحافظة على وقت الفضيلة بقدر الإمكان مسألة لا يشرع
 الصوم في الليل ولا صوم مجموع الليل والنهار بل لا إدخال جزء من الليل فيه إلا بقصد المفدية فصل
 في شرائط صحة الصوم وهو أمر الأول الإسلام والإيمان فلا يقع من غير المؤمن ولو في
 جزء من النهار فلا سلم الكافر في أثناء النهار ولو قبل الزوال لم يصح صومه وكذا لو ابتدأ ثم عاد إلى
 الإسلام بالتوبة وإن كان الصوم مقبلاً وجد النية قبل الزوال على الأقوى الثاني العقل فلا يقع من
 المجنون ولو دواراً وإن كان جنونه في جزء من النهار ولا من التكران ولا من المغمى عليه ولو في بعض النهار
 وإن سبقت منه النية على الاتح الثالث عدم الأصباح جنباً أو على حدث الحيض والنفس بعد النقاء
 من الدم على التفصيل المتقدم الرابع الخلو من الحيض والنفس في مجموع النهار فلا يقع من الحائض والنفسا
 إذا فاجها الدم ولو قبل الغروب بلحظة أو انقطع عنها بعد الفجر بلحظة ويقع من المستحاضة إذا أتت بما
 عليها من الأغسال النهارية الخامس أن لا يكون مسافراً سافراً يوجب قصر الصلوة مع العلم بالحكم في
 الصوم الواجب إلا في ثلثة مواضع أحدها صوم ثلثة أيام بدل هذا التمتع الثاني صوم بلد البنية
 من أفاض من عرفات قبل الغروب عامداً وهو ثمانية عشر يوماً الثالث صوم النذر المشروط فيه سافراً
 خاصة أو سافراً وحضراً دون النذر المطلق بل الأقوى عدم جواز الصوم المندب في السفر أيضاً إلا
 ثلثة أيام للحاجة في المدينة والأفضل أتيها في الأربعة والخمير والحجبة وأما المسافر الجاهل
 بالحكم لو صام فصح صومه ويحزيه حسب معرفته في جاهل حكم الصلوة إذا افطار كالقصر الصيام
 كالتمام في الصلوة لكن بشرط أن يبقى على جملة إلى آخر النهار وأما الوهم بالحكم في الأثناء فلا يصح
 صومه وأما الناسي فلا يلحق بالجاهل في الصحة وكذا يصح الصوم من المسافر إذا سافر بعد الزوال كما أنه
 يصح صومه إذا لم يقصر في صلوة كذا في الإقامة عشرة أيام والمتروك ثلاثين يوماً وكثير السفر العاصم
 اعتباره في الصحة فيه واضح نعم يعتبر في العبور وترتيب التواب عليه كدلت عليه أخبار كثيرة ^ط كما عدم صحته في هذه
 الصورة مع تجديده النية قبله محل نامل فالأوطى فيه الإتمام كذلك إن لم يفعل فالقضاء وكذا المرتد لكن
 الأوطى له فيها هو الجمع بين الإتمام والقضاء كما اعتبار الصوم عن التكرار والأغناء في صحة الصوم محل السكا
 فالأوطى لمن صوم عن التكرار في النهار مع سبب النية هو الجمع بين الإتمام والقضاء وإن صوم عن الأغناء كل صوم
 الإتمام فإن لم يفعل فالقضاء بل الحكم في المجنون أيضاً لا يخلو من شرب الاشكال ^ط واللبلة المفدية كما مر ^ط كما

لغيره وغيرهم ممن تقدم تفصيلا في كتاب الصلوة السادس عدم المرض والركل الذي يفتقر الصوم
لا يجابه شدته او طول برئه او شدة المدة او نحو ذلك سواء حصل اليقين بذلك او الظن بل والاحتياط في
للعوف بل لو خاف الصحيح من حدوث المرض لم يصح منه وكذا اذا خاف من الضرر في نفسه او في غيره او عرض
او عرض غيره او في مال يجب حفظه وكان وجوبها في نظر الشارع من وجوب الصوم وكذا اذا زاحمه
واجب اخر اهم منه ولا يكفي الضعف وان كان مفراطا مادام يتحمل عادة نعم لو كان مما لا يتحمل عادة جاز
الافطار ولو صام بزعم عدم الضرر فبان الخلاف بعد الفراغ من الصوم ففي الصحة اشكال فلا يترتب الا
بالقضاء واذا حكم الطبيب بان الصوم مضر وعلم المكلف من نفسه عدم الضرر يصح صومه واذا حكم بعدم
ضرره وعلم المكلف او ظن كونه مضر اوجب عليه تركه ولا يصح منه مسئلة يصح الصوم من التام ولو في
تمام النهار اذا سبقت منه النية في الليل واما اذا لم يستب منه النية فان استمر نومه الى الزوال بطل صومه
ووجب عليه القضاء اذا كان واجبا وان استيقظ قبله نوى وصح كما انه لو كان مندبا واستيقظ
قبل المغرب يصح اذا نوى مسئلة يصح الصوم وسائر العبادات من الصبي المميز على الاقوى من شرعية
عبادته وليجوز تربيته عليها بل التشديد عليه لسبع من غير فرق بين الذكر والانثى في ذلك كله
مسئلة يشرط في صحة الصوم المندوب مضافا الى ما ذكرنا لا يكون عليه صوم واجب من قضاء او نذر
او كفارة او نحوها مع التمكن من ادائه واما مع عدم التمكن منه كما اذا كان مسافرا وقتل ايجاز الصوم
المندوب في السفر او كان في المدينة واراد صيام ثلاثة ايام للحاجة فالاقوى صحته وكذا انثى لو
واني بالمندوب فان الاقوى صحته اذا تذكر بعد الفراغ واما اذا تذكر في الاشياء قطع ويجوز تحديده
النية مع اللواجب مع بقاء محلها كما اذا كان قبل الزوال ولو نذر التطوع على الاطلاق صح وان كان عليه
واجب فيجوز ان ياتي بالمندوب قبله بعد ما صار واجبا وكذا اذا كان مأمينة يمكن اتيان الواجب
قبلها واما لو نذر اياما مأمينة لا يمكن اتيان الواجب قبلها ففي صحة اشكال من انه بعد النذر
يصير واجبا ومن ان التطوع قبل الفريضة غير جائز فلا يقع نذره ولا يبعد ان يترتب له لا يجوز بوجوب
التطوع وبالنذر يخرج عن الوصف ويكفي في رجحان متعلق النذر رجحانه ولو بالنذر وجبا
خوف الصحيح الناشئ من مجرد الاحتمال لا يكفي في بطلان الصوم ولا في رفع وجوبه وكذا فيما بعده بل
لا بد فيه من منشا مقننه به عند العقلاء ح كبر وجرى مد ظله الشريف

في غة القضاء اشكال
احوط ذلك الصبح
كما اذا كان عليه صوم
شهرين فثبتا بعين و دخل
شعبان قبل الشروع فيه
فان الظاهر في حوز الصبح
الصبح مضمنا
بل يبعد الصبح
لو امن الضرر فهو الاثر
ح
هذا هو الصحيح لكن
لا بد من كفاية الرجحان
الناشئ عن النذر في صحته
اذ فيه من المحذور ما لا
يجوز بل كان منقطع
لنذر هذان الصوم
دون التطوع وموجبه
التطوع لا يسلم وجه
ان الصوم بل هو على
وجهه الذي يفقد
نذره ويرتفع بوجوب
التطوع بذلك وعنده
ذلك في جميع ما كان
مرفقه ح
مد ظله
عليه

لا يشك الفقه
في الاحتياط لا يترك
جسم

أخرى المانع هو وصف النذبة بالنذرير تقع المانع مسئلة الظاهر جواز الطوع بالصوم اذا
كان ما عليه من الصوم الواجب استجاريا وان كان الاحوط تقديم الواجب **فصل في شرائط وجوب**
الصوم وهي امور الاول والثاني البلوغ والعقل فلا يجب على الصبي والمجنون الا ان يكمل قبل
طلوع الفجر دون ما اذا اكمل بعد فانه لا يجب عليهما وان لم يأتيا بالمفطر بل وان فوى الصبي الصوم
نذبا لكونه احوط مع عدم اتيان المفطر الا تمام والقضاء اذا كان الصوم واجبا مقينا ولا فرق في
الحجون بين الاصابة والادواى اذا كان يحصل في النهار ولو في جزء منه واما لو كان دور حجة
في الليل بحيث يفتي قبل الفجر فيجب عليه الثالث عدم الاغناء فلا يجب معه الصوم ولو حصل في جزء
من النهار نعم لو كان فوى الصوم قبل الاغناء فالأحوط اتمامه الرابع عدم المرض الذي يضر معه
الصائم ولو برء بعد الزوال ولم يفطر لم يجب عليه النية والاطمأن واما لو برء قبله ولم يتناول مفطرا
فالأحوط ان يصوم وان كان الاقوى عدم وجوبه الخامس ان يخلو من الحيض والنفس فلا يجب معها
وان كان حصو لها في جزء من النهار السادس الحضة فلا يجب على المسافر الذي يجب عليه قصر الصلاة **مسئلة**
من كان وظيفته التمام كالمقيم عشرا والمتردد ثلاثين يوما والمكاري ونحوه والعاصي لغيره فانه يجب عليه
التمام اذا المدا في تقصير الصوم على تقصير الصلاة فكل سفير وجب قصر الصلاة بوجوب قصر الصوم بالعكس
مسئلة اذا كان حاضرا فخرج الى السفر فان كان قبل الزوال وجب عليه الافطار وان كان بعده وجب عليه
البقاء على صومه واذا كان مسافرا وحضر بلده او بلدا يغمر على الاقامة فيه عشرة ايام فان كان قبل
الزوال ولم يتناول المفطر وجب عليه الصوم وان كان بعده او تناول فلا وان استحب له الاستباقية
النهار والظاهر ان المناط كون الشروع في السفر قبل الزوال او بعده لا الخروج عن حد التخصيص وكذا في
الرجوع المناط دخول البلد لكن لا يترك الاحتياط بالجمع اذا كان الشروع قبل الزوال والخروج عن حد
التخصيص بعد وكذا في العود اذا كان الوصول الى حد التخصيص قبل الزوال والدخول في المنزل بعده **مسئلة**
قد عرفت التلازم بين اتمام الصلاة والصوم وقصرهما والافطار لكن يستثنى من ذلك موارد احدى
الاماكن الاربع فان المسافر يتخير فيها بين القصر والتمام في الصلاة وفي الصوم يتعين الافطار **الثاني**
بل الاحوط هو الا تمام وان لم يفعل فالفقهاء ح ط او جدد لها بعد اذا احتاط في الزوال ولا يترك
الاحتياط كما مر ح ط بل كوجب هو الاقوى ح ط بروجهى مد ظله العالى

في مواري الرخصة في الافطار

- ٣٤٥ -

بل الا حوط وكذا الحال
فيما بعد الفقه
بل الا قوى جوازها وعدم
وجوب الا قداما حجم
مد ظله
العالی

ما قر من الخارج الى الفري بعد الزوال فانه يتعين عليه البقاء على الصوم مع انه يقصر في القسوة التامة
ما قر من الراجع من سفره فانه ان رجع بعد الزوال يجب عليه الا تمام مع انه يتعين عليه الافطار مسئلة
اذا خرج الى السفر في شهر رمضان لا يجوز له الافطار الا بعد الوصول الى احد الرخص فله ان ياتى بها وجوب
الكفارة عليه ان افطر قبل مسئلة يجوز الفرائض ان في شهر رمضان فله ان ياتى بها وجوب الكفارة
واما غيره من الواجب المعين فالقوى عدم جوازها الامع الضرورة كما انه لو كان مسافرا وجب عليه الا قداما
لا يمانه مع الامكان مسئلة الظاهر كراهة الفري في شهر رمضان قبل ان يمضي ثلثة وعشرون يوما الا في حج
او عمره او مال يخاف تلفه او اخ يخاف هلاكه مسئلة يكون للمسافر في شهر رمضان فله ان ياتى بها وجوب
القلمى من الطعام والشراب كذا يكره له الجماع في النهار بل الا حوط تركه وان كان الا قوى جوازها فصل
وردت الرخصة في افطار شهر رمضان لاشخاص بل قد يجب الاول والثاني الشيخ والشيخ اذ اتقد
عليهما الصوم او كان حرجا ومشقة فيجوز لهما الافطار لكن يجب عليهما في صورة المشقة بل في صورة التقدر
ايضا التكفير لكل يوم بمد من طعام والا حوط مدان والا فضل كونهما من جنس واحد والا قوى وجوب
عليهما لو تمكنا بعد ذلك الثالث من به داء العطش فانه يفطر سواء كان يجب لا يقدر على الصبر او كان
فيه مشقة ويجب عليه التصدق بمد والا حوط مدان من غير فرق بين ما اذا كان مرجعا الى الزوال ام لا والا حوط
بل الا قوى وجوب القضاء عليه اذا تمكنا بعد ذلك كما ان الا حوط ان يقتصر على مقدار الضرورة الرجوع
لحامل القرب التي يفترها الصوم او يفتر حليا فتفطر وتصدق من مالها بالمد والمدين وتقتضى بعد
ذلك الخامس المرفقة القليلة اللبن اذا اضربها الصوم او اضرب بالولد لا فرق بين ان يكون الولد لها وصية
برضاها او مستأجرة ويجب عليها التصدق بالمد والمدين ايضا من مالها والقضاء بعد ذلك والا حوط
بل الا قوى الاقتضار على صورة عدم وجود من يقوم مقامها في الرضاع تبرعا او باجرة من ابيه او من
او من متبرع فصل في طريق ثبوت هلال رمضان وشوال للصوم والافطار وهي امم الاول رؤية
المكاف نف الثاني التواتر الثالث الشاع المفيد للعلم وفي حكمه كل ما يفيد العلم ولو بمعاونة القدرين
من حصل العلم باحد الوجه المذكورة وجب عليه العمل به وان لم يوافق احد بل وان شهد درة احدا
على الا حوط كما مر ح ط عدم وجوبه في صورة الغدر لا يجاد من قوة وكذا في ذي العاش ح ط وجوب
المسئلة في هذه الصورة محل تأمل وكذا في المرفقة ح ط الفري محل ح ط بر و جردى سد ظله العالی



لا عبرة بغيره من الهلال
بعد الشفق المغرب في ليلة
الرؤية في ثبوت كونه
لليلة سابقه ولعله ينعى
من قله او قلم النسخ
لو كان معتقدا باهليته
للحكم وان حكمه حكم الله
ولا يعبد لزوم تفيد
عليه بعد ثبوته عند
جم

٢

لكن لو سامه بنية انه
من شعبان اخبر عنه مع
مخبره النية سواء تبين
قبل الزوال او بعده كما
تقدم ذلك منه قد
المرح اعلم

شهادته الرابع مئة ثلثين يوما من هلال شعبان او ثلاثين يوما من هلال رمضان فانه يجب الصوم
مع الاول والافطار في الثاني الخامس البينة الشرعية وهي خبر ثلثة شهداء عند الحاكم وقبل شهادتها
اول تشهدا عند او شهدا وردد شهادتهما فكل من شهد عند عدلان يجوز بل يجب عليه ترتيب الشهادة
من الصوم والافطار ولا فرق بين ان تكون البينة من البلد او من خارجه وبين وجود العلة في السماء
وعدمها نعم يترتب توافقهما في الاوصاف فلو اختلفا فيها لا اعتبار لهما نعم لو اطلقا او وصف احدهما
واطلق الاخر كفى ولا يعتبر اتحادهما في زمان الرؤية مع توافقهما على الرؤية في الليل ولا يثبت ثبوتها
النساء ولا بعد واحد ولو مع ضم اليه من حكم الحاكم الذي لم يعلم خطاه مستند كما اذا استند
الى الشيع الطن ولا يثبت بشهادة النساء ولا بعد واحد ولا بقول المجتهين ولا بغيره من الشفوق في
الليلة الاخرى ولا برؤية يوم الثلثين قبل الزوال فلا يحكم بكون ذلك اليوم اول الشهر ولا بغير
ذلك مما يفيد الظن وان كان قويا لا لاسير والمجوس مسئلة لا يثبت بشهادة العدلين اذا لم يشهدا
بالرؤية بل شهدا شهادة علمية مسئلة اذا لم يثبت الهلال وترك الصوم شهد عدلان برؤية
يجب قضاء ذلك اليوم وكذا اذا قامت البينة على هلال ثوال ليلة التاسعة والعشرين من هذا
رمضان او راء في تلك الليلة بنفسه مسئلة لا يختص اعتبار حكم الحاكم بمقلديه بل هو نافذ
بالنسبة الى الحاكم الاخر ايضا اذا لم يثبت عند خلافه مسئلة اذا ثبت رؤيته في بلد اخر ولم
يثبت في بلد فان كانا متقاربين كفى والا فلا اذا علم توافق افقهما وان كانا متباعدين مسئلة
لا يجوز الاعتماد على البريد البرقي المسمى بالتلغراف في الاخبار عن الرؤية الا اذا حصل منه العلم بان
كان البلدان متقاربين وتحقق حكم الحاكم او شهادة العدلين برؤية هناك مسئلة في يوم الثلث
في انه من رمضان او ثوال يجب ان يصوم وفي يوم الثلث في انه من شعبان او رمضان يجوز الافطار
ويجوز ان يصوم لكن لا يقصد انه من رمضان كما مر سابقا تفصيل الكلام فيه ولوتبين في الصورة
الاولى كونه من ثوال وجب الافطار سواء كان قبل الزوال او بعده ولوتبين في الصورة الثانية
كونه من رمضان وجب الامساك وكان صحيحا اذا لم يفطر ونوى قبل الزوال ويجب قضاءه اذا كان
بعد الزوال مسئلة لو غمت الشهور ولم ير الهلال في جملة منها او في تمامها حسب كل شهر لا
ما لم يعلم التقصان عادة مسئلة الاسير والمجوس اذا لم يتمكن من تحصيل العلم بالشهر علم بالظن

فما ثبت به الهلال

٢٣٧١

ومع عدم الظن تخيرا في كل سنة بين الثمور فيعتان شهره ويجب مراعاة المطابقة بين الثمور
في سنتين بان يكون بينهما احد عشر شهرا ولو بان بعد ذلك ان ماطنة او اختاره لم يكن رمضان
فان تبين سبقه كفاء لانه يكون ما اتى به قضا وان تبين محو وقد مضى قضا وان لم يضر في
به ويجوز له في صورة عدم حصول الظن ان لا يصوم حتى يتقرب انه كان سابقا فياتي به قضاء والا
اجراء احكام شهر رمضان على ما طنة من الكفارة والمتابعة والفترة وصلوة العيد وحرمة صومه
مادام الاشتباه باقيا وان بان الخلاف عمل بمقتضى مسئلة اذا اشبه شهر رمضان بشهرين
او ثلاثة اشهر مثلا فالاحوط صوم الجميع وان كان لا يبعد اجراء حكم الاسير والمجوس واما ان اشبه
الشهر المندور صومه بين شهرين او ثلاثة فالظاهر وجوب الاحتياط ما لم يستلزم الحرج ومعه
يعمل بالظن ومع عدمه تخير مسئلة اذا فرض كون المكلف في المكان الذي يفار ستة اشهر
وليلة ستة اشهر او ثمانية وثلاثة ليلة ستة او نحو ذلك فلا يبعد كون المدار في صومه وصلوته
على البلدان المتعارفة المتوسطة فخير بين افراد المتوسط واما احتمال سقوط تكليفها عنه فيبعد
كاحتمال سقوط الصوم وكون الواجب صلوة يوم واحد وليلة واحدة ويحتمل كون المدار بلده الذي
كان متوطنا فيه سابقا ان كان له بلد سابق فصل في احكام القضاء يجب قضاء الصوم
من فاته بشرط وهي البلوغ والعقل والاسلام فلا يجب على البالغ ما فاته ايام صباه نعم يجب
قضاء اليوم الذي بلغ فيه قبل طلوع فجره او بلغ مقدار الطلوعه اذا فاته صومه واما لو بلغ بعد
الطلوع في انشاء النهار فلا يجب قضائه وان كان احوط ولو شك في كون البلوغ قبل الفجر او بعده
فع الجمل بتاريخها لا يجب القضاء وكذا مع الجهل بتاريخ البلوغ واما مع الجهل بتاريخ
الطلوع بان علم انه بلغ قبل ساعة مثلا ولم يعلم انه كان قد طلع الفجر ام لا فالاحوط القضاء
ولكن في وجوبه اشكال وكذا لا يجب على المجنون ما فاته ايام جنونه من غير فرق بين هلكان
من الله او من عقله على وجه الحرمة او على وجه الجواز وكذا لا يجب على المعنى عليه سواء نوى الصوم
قبل الاعشاء ام لا وكذا لا يجب على من اسلم عن كفره الا اذا اسلم قبل الفجر ولم يصمه ذلك اليوم فانه

بل حتى يتقرب بعدم
التقدم على رمضان
فما في به بقصد ما في
الدمعة من الاداء او
بعضه لفي
بل الا في ج حسن
الاخر قصير ما ويا
ما في دمعة من الاداء
بعضه لفي
الظاهر جرح هذا من
وتابعه من المسحات
نعادية عن موضوعات
لا يحكم حكم
والا في عدمه جرح
مدفله

على تأمل مع الالفات الى حصوله به جرحه جرحي مدد

بل الى الزوال الفرج
اذ لم يكن عالماً من قبل
بعددها تفصيلاً ثم
لنيتها واما الاحوط لو
لم يكن اقوى وجوباً ليا
بمقدار يوجب الاطمينان
بالفراغ كما مر في نظيره
سابقاً الفرج اصطفاً
بل الى الزوال حتم
مع عدم علمه السابق
بها اصلاً واما لو علم بعد
تفصيلاً لنيتها فوجب
ما يوجب الاطمينان فراغ
ذمة هو الاقوى حتم

٢

فيه تأمل في الاحكام ان
يكون بقصد اداء التوا
مع
اصطفاً

يجب عليه قضاءه ولو اسلم في اثناء النهار لم يجب عليه صومه وان لم يأت بالمفطر ولا عليه قضاء
من غير فرق بين ما لو اسلم قبل الزوال او بعده وان كان الاحوط القضاء اذا كان قبل الزوال مسكناً
يجب على المرتد قضاء ما فاتة ايام ردة سوء كان عرفلة او فطرة مسكناً يجب القضاء على ما فات
لسكر من غير فرق بين ما كان للتداوى وعلى وجه الاحرام مسكناً يجب على الحائض والنساء قضاء
ما فاتهما حال الحيض والنفس واما المستحاضة فيجب عليها الاداء واذ اقامت منها فالقضاء مسكناً
المخالف اذا استبرأ يجب عليه قضاء ما فاتة واما ما اتى به على وفق مذهبه فلا قضاء عليه مسكناً
يجب القضاء على من فاتة الصوم للزوم بان كان نائماً قبل الفجر الى الغروب من غير ستر نية وكذا من
فاتة للفقلة كذلك مسكناً اذا علم انه فاتة ايام من شهر رمضان ودار بين الاقل والاكثر يجوز له
الاكفاء بالاقول ولكن الاحوط قضاء الاكثر خصوصاً اذا كان الفوت لما منع من مرض او سفر او نحو ذلك
وكان شكه في رمضان زواله كان يشك في انه حضر من سفره بعد اربعة ايام او بعد خمسة ايام مثلاً
من شهر رمضان مسكناً لا يجب الغرض في قضاء ولا التابع نعم ليتجرب التابع فيه وان كان اكثر
مرتبة لا التفريق فيه مطلقاً وفي الزائد على الستة مسكناً لا يجب تعيين الايام فلو كان عليه ايام
فصام بعد ما كفى وان لم يعين الاول والثاني وهكذا بل لا يجب الترتيب ايضاً فلو نوى الوسط او
الاخير تعين و يترتب عليه اثر مسكناً لو كان عليه قضاء من رمضان فصاعداً يجوز قضاء الاحق
قبل السابق بل اذا اضيق الاحق بان صار قريباً من رمضان اخر كان الاحوط تقديم الاخر ولو
اختلف في نية انصرف الى السابق وكذا في الايام مسكناً لا ترتيب بين صوم القضاء وغيره من
اقسام الصوم الواجب الكفارة والتذرو نحوها نعم لا يجوز القطوع بشيء لم عليه صوم واجب كما مر
مسكناً اذا اعتقد ان عليه قضاء فواه ثم تبين بعد الفراغ فراغ ذمة لم يقع لغيره واما لو ظهر
له في الاثناء فان كان بعد الزوال لا يجوز العدول الى غيره وان كان قبله فالاقوى جواز تجديد
النية لغيره وان كان الاحوط عدمه مسكناً اذا فاتة شهر رمضان او بعضه بمرض او حيض او نفاس
ومات فيه لم يجب القضاء عنه ولكن ليتجرب النية عنه في ادائه والاولى ان يكون بقصد اهدأ

لا وجه لهذا الاحتياط اذا كان في المفطر قبل اسلامه ذمياً يات به قبل واسلم قبل الزوال فالاحوط له تجديد
النية والصوم وان خالف فالقضاء كما مر في ط او الى الزوال ح ط لاية في هذه الصورة ح ط ب و ج و د ط ل

في احكام القضاء

(٣١٣)

لا يترك الاحتياط فيها
 وفي القورنين الفسخ
 فيه تأمل بل لا يبعد
 الجمع في هذه القوة
 ايضا الفسخ
 فيه اشكال والجمع احوط
 جسم
 بل لا قوى جسم
 مد ظله
 العالي

الثواب مسئلة اذا فاته شهر رمضان او بعضه لعذر واستمر الى رمضان اخر فان كان العذر هو ان
 سقط قضاءه على الاصح وكفر عن كل يوم بمذو الا حوط مدان ولا يجزى القضاء عن التكفير نعم لا
 الجمع بينهما وان كان العذر غير المرض كالسفر ونحوه فالأقوى وجوب القضاء وان كان لا حوط الجمع بينهما
 بين المدد وكذا ان كان سبب الفوت هو المرض وكان العذر في التأخير غير مستمر من حين برئه الى رمضان
 اخر والعكس فانه يجب القضاء ايضا في هاتين الصورتين على الأقوى والاحوط الجمع خصوصا في الثانية
 مسئلة اذا فاته شهر رمضان او بعضه لا لعذر بل كان متعمدا في الترك ولم يأت بالقضاء الى رمضان
 اخر وجب عليه الجمع بين الكفارة والقضاء بعد الشهر كذا ان فاته لعذر ولم يتم ذلك العذر بل
 ارتفع في أثناء السنة ولم يأت به الى رمضان اخر متعمدا وعازما على الترك او متسائحا وانفق العذر عند
 الضيق فانه يجب ايضا الجمع واما ان كان عازما على القضاء بعد ارتفاع العذر فانفق العذر عند
 الضيق فلا يبعد كفاية القضاء لكن لا يترك الاحتياط بالجمع ايضا ولا فرق فيما ذكر بين كون العذر هو
 المرض او غيره فتحصل مما ذكر في هذه المسئلة وسابقتها ان تأخير القضاء الى رمضان اخر ما يوجب التكفير
 فقط وهي الصورة الاولى المذكورة في المسئلة السابقة واما يوجب القضاء فقط وهي بقية الصور المذكورة
 فيها واما يوجب الجمع بينهما وهي الصور المذكورة في هذه المسئلة نعم الاحوط الجمع في الصور المذكورة في
 السابقة ايضا كما عرفت مسئلة اذا استمر المرض الى ثلاث سنين ينعى رمضان الثالث وجب كفارة الاول
 وكفارة اخرى للثانية ويجب عليه القضاء للثالثة اذا استمر الى اخرها ثم برء واذا استمر الى اربع سنين
 وجبت للثالثة ايضا ويقضى للرابعة اذا استمر الى اخرها الى رمضان الرابع واما اذا اخرجنا السنة الاولى
 الى سنين عديدة فلا تتكرر الكفارة بتكررها بل تكفيه كفارة واحدة مسئلة يجوز اعطاء كفارة يوم
 عديدة من رمضان واحدا وازيد لفقر واحد فلا يجب اعطاء كل فقير مددا واحدا ليوم واحد مسئلة
 لا تجب كفارة العبد على سيده من غير فرق بين كفارة التأخير وكفارة الانطاف في الاولى ان كان
 له مال واذن له السيد اعطى من ماله والا استغفر بدلا عنها وفي كفارة الانطاف يجب عليه اختيار صوم
 شهرين مع عدم المال والاذن من السيد وان عجز فصومه ثمانية عشر يوما وان عجز فلا استغفار
 الاحوط عدم تأخير القضاء الى رمضان اخر مع التمكن عدا وان كان لا دليل على حرمة مسئلة
 الاقوى هنا عدم وجوب الفدية ح ح على الاحوط ح ح بر وجهي مد ظله الشريف

في احكام القضاء

الاحوط الوجوب ح ٣٧٤

شراي

لا يترك الفدية

بل الاحوط

ولو يحمل على الفدية

الفدية

على الاحوط الفدية

الا قوى عنه الوجوب

ح

مدفلة

الاحوط الوجوب ح

يجب على ولي الميت قضاء ما فات من الصوم بعد من مرض او سفر او نحوها لا ما تركه عمدا او انى به
 وكان باطلا من جهة التفصيل في اخذ المسائل وان كان الاحوط قضاء جميع ما عليه ان كان من جهة الزوال
 عمدا نعم بشرط في وجوب قضاء ما فات بالمرض ان يكون قد تمكن في حال حيوة من القضاء واهل ولا
 يجب لسقوط القضاء ح كما عرفت سابقا ولا فرق في الميت بين الاب والام على الاقوى وكذا لا فرق
 بين ما اترك الميت ما يمكن التصديق به عنه وعدمه وان كان الاحوط في الاول الصلوة عنه برضا
 الوارث مع القضاء والمراد بالولي هو الولد الاكبر وان كان طفلا او نجونا حين الموت بل وان كان حلا
 مسئلة لو لم يكن للميت ولديه يجب القضاء على احد من الورثة وان كان الاحوط قضاء اكبر الذكور من
 الاقارب عنه مسئلة لو تعدد الولي اشتركا وان تحمل احدهما كفى عن الآخر كما انه لو تبرع لجنب سقط
 عن الولي مسئلة يجوز للولي ان يستاجر من يصوم عن الميت وان ياتي به مباشرة واذا استاجر
 يات به المجرى اتي به باطلا لم يقطع عن الولي مسئلة اذا شك الولي في اشتغال ذمة الميت
 وعدمه لم يجب عليه شيء ولو علم به اجمالا وتردد بين الاقل والاكثر جازله الا قضاء على الاقل مسئلة
 اذا اوصى الميت باستحجا ما عليه من الصوم والصلوة سقط عن الولي بشرط اداء الاجرة صحيحا والا ح
 عليه مسئلة انما يجب على الولي قضاء ما علم اشتغال ذمة الميت به او شك به بالبيت او اقربه عند
 موته واما لو علم انه كان عليه القضاء وشك في اتيانه حال حيوة او بقاء شغل ذمته فالظاهر عدم الوجوب
 عليه باستحجا بقاءه نعم لو شك هو في حال حيوة واجرى الاستحجا او قاعد الثقل وله يات به حتى
 مات فالظاهر وجوبه على الولي مسئلة في اختصاص ما وجب على الولي بقضاء شهر رمضان وعمومه لكل
 صوم واجب قولان مقتضى اطلاق بعض الاخبار الثاني وهو الاحوط مسئلة لا يجوز للقائم قضاء
 شهر رمضان اذا كان عن نفسه الا فطار بعد الزوال بل تجب عليه الكفارة به وهي كما مر اطعام عشرة
 مساكين لكل مسكين مدد مع الجرة عنه صيام ثلثة ايام واما اذا كان عن غيره باجارة او تبرع فلا
 جواز له وان كان الاحوط الترك كما ان الاقوى الجواز في سائر اقسام الصوم الواجب الموسع ان كان
 الاحوط الترك فيها ايضا واما الا فطار قبل الزوال فلا مانع منه حتى في قضاء شهر رمضان

نقدم فوه التعميم لموجبات الفيات الا ان يكون تركه عمدا على وجه الطغيان والعصيان ح كما مدفلة

معل تأمل ح ط بر وجهي مدفلة لا يترك ح ط بر وجهي مدفلة العالي

في صوم الكفّات

٢٣٧٥

عن نفسه الامع التقير بالنذر والاجارة او نحوها او التضييق بمجيء رمضان اخر ان قلنا بعد جواز
 التأخير اليه كما هو المشهور فصل في صوم الكفّارة وهو اقسام منها ما يجب فيه الصوم مع غيره
 وهي كفارة قتل العمد كفارة من افطر على محرّم في شهر رمضان فانه يجب فيها التحصن الثلاث ومنها ما
 يجب فيه الصوم بعد العجز عن غيره وهي كفارة الطها وكفارة قتل الخطاء فان وجوب الصوم فيما
 بعد العجز عن القتل وكفارة الافطار في قضاء مضان الصوم فيها بعد العجز عن الاطعام كما عرفت وكفا
 اليمين وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كوتهم وبعد العجز عنها فصيام ثلثة ايام وكفارة صيد
 النعام وكفارة صيد البقر الوحش وكفارة صيد الغزال فان الاول يجب فيه بدنة ومع العجز عنها
 صيام ثمانية عشر يوما والثاني يجب فيه ذبيحة بقرة ومع العجز عنها صوم تسعة ايام والثالث يجب فيه
 شاة ومع العجز عنها صوم ثلثة ايام وكفارة من افاض غمرات قبل الغروب عامدا وهي بدنة وبعد
 العجز عنها صيام ثمانية عشر يوما وكفارة خدش المرأة وجهها في المضاخة ادمته ونسفها رأسها فيه
 وكفارة شق الرجل ثوبه على رقبته او ولد فاتها كفارة اليمين ومنها ما يجب فيه الصوم مخيرا
 بينه وبين غيره وهي كفارة الافطار في شهر رمضان وكفارة الاعتكاف وكفارة النذر والعبد
 وكفارة جزّ المرأة شعرها في المضافان كل هذه مخيرة بين التحصن الثلاث على الاقوى وكفارة حلق
 الرأس في الاحرام وهي دم شاة او صيام ثلثة ايام او التصديق على ستة مساكين لكل واحد مد
 ومنها ما يجب فيه الصوم مرتبا على غيره ومخيرا بينه وبين غيره وهي كفارة الواطى امته المحرمة بآذنه
 فاتها بدنة او بقرة ومع العجز شاة او صيام ثلثة ايام فكله يجب التتابع في صوم شهرين من
 كفارة الجمع او كفارة التحجير وكفى في حصول التتابع فيما صوم الشهر الاول ويوم من الشهر الثاني
 وكذا يجب التتابع في الثانية عشر ذل الشهرين بل هو الاحوط في صيام سائر الكفارات وان كان في
 وجوبه فيها تامل واشكال فكله اذا نذر صوم شهر او اقل او ازيد لم يجب التتابع الامع الا
 او اشراط التتابع فيه فكله اذا فاته النذر المعين او الشرط فيه التتابع فالاحوط في قضاءه
 التتابع ايضا فكله من وجب عليه الصوم اللازم فيه التتابع لا يجوز ان يترع فيه في زمان
 يعلم انه لا يلزم له تجلّل العدا وتخلّل يوم يجب فيه صوم اخر من نذر او اجارة او شهر رمضان
 على الاحرام كما مرّ ح ط الاقوى وجوبه في غير حراء الصد منها ح ط ووجوبه مد ملة الشرف

على الاحوط كما تقدم
 ح ط
 فيما عدا جزاء صيد
 النعام هو الاقوى
 ح ط
 اذا كان مقصود النذر
 صوم ذلك القدر من
 الايام اما لو قصد ما
 هو المنان من لفظ
 الشهر ونحوه فالظاهر
 وجوب التتابع ح ط
 والا قوى عدم وجوبه
 ح ط

بأن كان ناطقاً بالبدن
أو غافلاً عنها وعن
عدوها وأهلها وكان
شاكراً فيها فلا يعقل
فلا يترك الاحتياط فيها

إذا كان عن غفلة لا
مع الالتفات والثلث
على الأقوى جسم

فمن وجب عليه شهران متتابعان لا يجوز له أن يبتدئ بشعبان بل يجب أن يصوم قبله يوماً أو يزيد من
رجب كذا لا يجوز أن يقتصر على شوال مع يوم من ذي القعدة أو على ذي الحجة مع يوم من المحرم ^{المتقاضي}
الثمين بالعيدين نعم لو لم يعلم من حين الشروع عدم السلامة فاتفق فلا بأس على الأصح وإن كان إلا
عدم الأجزاء وليستثنى مما ذكرنا من عدم الجواز مورد واحد وهو صوم ثلثة أيام بدهك المتعذر أدائه
فيه يوم التروية فإنه يصح وإن تخلل بينها العيد فيأتى بالثالث بعد العيد بلا فصل أو بعد أيام التروية
بلا فصل لمن كان بمنى أو بالشرع فيه يوم عرفة أو صام يوم السابع والتروية وتركه في عرفة لم يقع وجب
الاستيناف كسائر موارد وجوب التابع مكسلة كل صوم بشرط فيه التابع إذا افطر في أثناءه لا بعد
اختياراً يجب استينافه وكذا إذا شرع فيه في زمان تخلل فيه صوم واجب آخر من نذر ونحوه وأما ما لم
يشترط فيه التابع وإن وجب فيه نذر أو نحوه فلا يجب استينافه وإن اثم بالانقطاع كما إذا نذر التابع
في قضاء رمضان فإنه لو خالف في أتى به مفرقاً صح وإن عصم من حجة خلف النذر مكسلة إذا افطر في
أثناء ما يشترط فيه التابع لعذر من الأعذار كالمرض والحضر والنفس والفر لا يضطر إلى دون
الاختياري لا يجب استينافه بل ينبغي على ما مضى ومن العذر ما لا ينبغي التمسك به حتى فات وقتها بان نذر
بعد الزوال ومنه أيضاً ما إذا نذر صوماً لم يتذكر إلا بعد الزوال ومنه أيضاً ما إذا نذر قبل
تعلق الكفارة صوم كل خميس فإن تخلل في أثناء التابع لا يضرب ولا يجب عليه الاشتغال بالغير ^{الصوم}
من المحض في صوم الشهرين لأجل هذا العذر نعم لو كان قد نذر صوم الدهر قبل تعلق الكفارة ^{الحج}
الاشتغال إلى سائر الخصال مكسلة كل من وجب عليه شهران متتابعان من كفارة معينة أو فحيرة
إذا صام شهر أو يوماً متتابعاً يجوز له التفرق في البقية ولو اختار ألا يعذر وكذا لو كان من نذر أو
عهد له بشرط فيه تتابع الأيام جميعها ولم يكن المناسق منه ذلك والحج المشهور بالشهرين الشهر المنذور
فيه التابع فقالوا إذا تابع في خمسة عشر يوماً منه يجوز له التفرق في البقية اختاراً وهو مكسلة فلا
يترك الاحتياط فيه بالاستيناف مع تخلل الإفطار عداً وإن بقي منه يوم كمالاً اشكال في عدم جواز
التفرق اختياراً مع تجاوز النصف في سائر أقسام الصوم التابع مكسلة إذا بطل التابع في الأثناء
لا يكف صراطاً لأن الأيام السابقة فهي صحيحة وإن لم تكن امتثالاً للامر الوجوب فلا النذر ^{بها}

محبوبة في حد نفسها من حيث انها صوم وكذلك الحال في القتلوة اذا طلعت في الاشياء فان الازكار و
 القرائة يحكى في حد نفسها من حيث محبوبيتها لاذها فضل اقسام الصوم اربعة واجب ندب
 ومكروه كراهة عبادة وخطور والواجب اقسام صوم شهر رمضان وصوم الكفارة وصوم القضاء وصوم
 بدل الهلك في تحج الفتح وصوم النذر والعهد اليمين والملازم بشرط او اجارة وهو اليوم الثالث
 ايام الاعتكاف اما الواجب فقد مر جلد منه واما المندب منه فاقسام منها ما لا يختص بسبب مخصوص
 لا زمان معين كصوم ايام السنة عدا ما استثنى من العيد واما التثنية لمزكان بمنى فقد وردت
 الاخبار الكثيرة في فضل من حيث هو ومحبوبية وفوائده وكفى فيه ما ورد في الحمد القدسي الصوم
 وانا اجازي به وما ورد من ان الصوم حبة من النار وان يوم الصيام عبادة وصحة تسليح وعملة
 متقبل ودعاء مستجاب ونظم ما قال بعض العلماء من ان الله لو لم يكن في الصوم الا الارتقا
 من حضيض حظوظ النفس البهيمية الى ذروة التثب بالملائكة الروحانية لكفى به فضلا
 ومنقبة وشرفا ومنها ما يختص بسبب مخصوص وهي كثيرة مذكورة في كتب الادعية ومنها
 ما يختص بوقت معين وهو في مواضع منها وهو اكد لها صوم ثلثة ايام من كل شهر فقد
 ورد انه يعادل صوم الدهر ويذهب بوجع الصدر وفضل كفيته ما عن المشهور ويدل
 عليه جملة من الاخبار وهو ان يصوم اول خميس من الشهر واخر خميس منه واول اربعاء في العشر
 الثاني ومن تركه ليتج له قضائه ومع العجز عن صومه كبر ونحوه ليتج ان يتصدق عن كل يوم
 بمد من طعام او بدرهم ومنها صوم ايام البيض من كل شهر وهي الثالث عشر والرابع عشر و
 الخامس عشر على الاصح المشهور وعن العاني انها الثلاثة المتقدمة ومنها صوم يوم مولد النبي
 وهو السابع عشر من ربيع الاول على الاصح وعن الكليني انه الثاني عشر منه ومنها صوم يوم
 القدير وهو الثامن عشر من ذي الحجة ومنها صوم يوم مبعث النبي وهو السابع والعشرون
 من رجب ومنها يوم وهو الارض من تحت الكعبة وهو اليوم الخامس والعشرون من ذي القعدة
 ومنها يوم عرفه لمن لا يضعف الصوم عن الدعاء ومنها يوم المباهلة وهو الرابع والعشرون
 من ذي الحجة ومنها كل خميس وجب معا والجمعة فقط ومنها اول ذي الحجة بل كل يوم من
 التمتع فيه ومنها يوم النيز وومنها صوم رجب وشعبا كلا وبغضا ولو بوجه من كل منهما او

منها أول يوم من المحرم وثالثه ورابعه ومنها التاسع والعاشر ومنه يوم الفقه ومنها يوم
 ستة أيام بعد عيد الفطر ثلثة أيام أحدها العيد ومنها يوم النصف من جمادى الأولى مسئلة
 لا يجب إتمام صوم التقوى بالشروع فيه بل يجوز له الإفطار إلى المغرب إن كان يكره بعد الزوال
 مسئلة لا يجب للصائم تطوعاً قطع الصوم إذا دعاه أهله المؤمن إلى الطعام بل قيل بكراهة
 وأما المكروه فمنه بمعنى قلة الثواب ففي مواضع أيضاً منها صوم عاشوراء ومنها صوم
 عرفة لمن خاف أن يضعفه عن الدعاء الذي هو أفضل من الصوم وكذا مع الثلث في هلال
 ذي الحجة خوفاً من أن يكون يوم العيد ومنها صوم الضيف بدون إذن مضيفه والآخر
 تركه مع ظنيه بل الآخر تركه مع عدم إذنه أيضاً ومنها صوم الولد بدون إذن والده بل الآخر
 تركه خصوصاً مع النهي بل يحرم إذا كان إيذاء له مزيج شفقته عليه والظاهر جريان
 الحكم في ولد الولد بالنسبة إلى الجد والأولى مراعاة إذن الوالدة ومع كونه إيذاء لها
 كما في الوالد وأما المحظور منه ففي مواضع أيضاً أحدها صوم العيدين الفطر و
 الأضحى وإن كان عز كفارة القتل في أشهر الحرم والقول بجوازه للقاتل شاذ والرواية الدالة
 عليه ضعيفة سنداً ودلالة الثاني صوم يوم التشريق وهي الحادي عشر والثاني عشر
 والثالث عشر من ذي الحجة لمن كان بمنى ولا فرق على الأقوى بين الناسك غيره الثالث
 صوم يوم الثلث في أنه من شعبان أو رمضان بنيت أنه من رمضان وأما بنيت أنه من
 شعبان فلا مانع منه كما مر الرابع صوم وفاء نذر المعصية بان ينذر الصوم إذا تمكن من
 إحرام الفلاني أو إذا ترك الواجب الفلاني يقصد بذلك الشكر على نسيته وأما إذا كان
 يقصد الزجر عنه فلا بأس به نعم يلحق بالاول في المحرمته ما إذا نذر الصوم زجراً عن طاعة صدق
 منه أو عن معصية تركها الخامس صوم الصمت بان ينوي في صومه التكوت عن الكلام في تمام
 النهار أو بعضه يجعله في نية من قيود صوم وأما إذا جعله قيدا وان صمت فلا بأس به بل
 وإن كان في حال النية بانها على ذلك إذا جعل الكلام جزء من المفطرات وتركه قيدا في صومه
 السادس صوم الوصال وهو صوم يوم وليد إلى السحر أو صوم يومين بلا افطار في البين وأما لو

أو بمعنى المزاحمة بما هو أفضل منه ح ط لا يبدل ح ط و جردى مد ظله العالی

آخر الافطار الى السحر والى الليلة الثانية مع عدم قصد جعل ترك جزء من الصوم فلا بأس به وانما
الاخوط عدم التأخير الى السحر مطلقا التابع صوم الزوجة مع المراجعة نحو الزوج والاخوط تركه بلا
اذن منه بل لا يترك الاحتياط مع هيبه عنه وان لم يكن فرائها حققة الثامن صوم المملوك مع المزا
حق المولى والاخوط تركه من دون اذنه بل لا يترك الاحتياط مع هيبه التاسع صوم الولد مع كونه
موجبا لثأله والوالدين واذنهما العاشر صوم المريض ومن كان يصومه الصوم الحادي عشر صوم المسافر
الا في الصور المستثناة على ما مر الثاني عشر صوم الدهر حتى العيدين على ما في الخبر وان كان
يمكن ان يكون مزج حيث اشتماله عليهما لا لكونه صوم الدهر مزج حيث هو مسئلة

ليحجب الاماكن تادبها في شهر رمضان وان لم يكن صومًا في مواضع احدها

المسافر اذا ورد اهله او محل الإقامة بعد الزوال مطلقا او قبل وقد

افطروا ما اذا اورد قبله ولم يفطر فقد مر انه يجب عليه الصوم

الثاني المريض اذا برء في اثناء النهار وقد افطروا كذا لوله

يفطر اذا كان بعد الزوال بل قبله ايضا على ما

مر من عدم صحة صومه وان كان الاخوط

مجدد النية والاطمئنان ثم القضاء

الثالث المحاضر والنفا اذا

ظهرت في اثناء النهار

الرابع الكافر اذا

اسلم في اثناء

النهار اتي

بالفطر ام لا انما هو الضم اذا بلغ

في اثناء النهار السادس المجنون والمغيب عليه

اذا افاق في اثناء

لا يترك ح ما لا يترك ح ما بل هو الاقوى كما مر ح ما تندم الاشكال فيه وكذا في تاليه في الجملة ح ما مدعاه

تمت كتاب الصوم و يلحقه الاعتكاف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الاعتكاف

وهو اللبس في المجد بقصد العبادة بل لا يبعد كفاية قصد التقيد بنفس اللبس وان لم يضم اليه
 قصد عبادة اخرى خارجة عنه لكن لا هو ط الاول ويقع في كل وقت يصح فيه الصوم وافضل اوقاته
 شهر رمضان وافضل العشر الاخر منه وينقسم الى واجب مندوب الواجب منه ما وجبت له او عهد او
 يمين او شرط في ضمن عقد واجارة او نحو ذلك والافق اصل الشرع مستحب ويجوز الايتان به عن
 نفسه وعن غيره الميت وفي جواز نيابة عن الحي قولان لا يبعد ذلك بل هو الاقوى ولا يصح اشتراط
 الصوم فيه فانه تنجى هو والصلوة في الطواف الذي يجوز فيه النيابة عن الحي ويشترط في صحته امور الاول
 الايمان فلا يصح من غيره الثاني العقل فلا يصح من المجنون ولو ادوارا في دوره ولا من التكران و
 غيره من فاقده العقل الثالث نية القرية كمال في غيره من العبادات والتعيين اذا قلده ولو اجابا ولا
 يعتبر فيه قصد الوجه كما في غيره من العبادات وان اراد ان يبرء الوجه ففي الواجب منه ينوي الوجه
 وفي المندوب الندب لا يقدح ذلك كون اليوم الثالث الذي هو جزء منه واجبا لانه من احكامه
 نظير النافلة اذا قلنا بوجوبها بعد الشروع فيها ولكن الاولى ملاحظة ذلك حين الشروع فيه بل
 تجديد نية الوجه في اليوم الثالث ووقت النية قبل الفجر في كفاية النية في اول الليل كما في صوم
 شهر رمضان اشكال نعم لو كان الشروع فيه في اول الليل او في اثنا نوى في ذلك الوقت ولو نوى
 الوجه في المندوب والندب في الواجب اشتباها لم يضر الا اذا كان على وجه التقيد لا الاشياء
 في التطبيق الرابع الصوم فلا يصح بدونه وعلى هذا فلا يصح وقوعه من المسافر في غير المواضع التي يجوز
 محل تأمل ج ما على نحو ما ذكرناه في الصوم واما الاسلام فهو شرط في صحته ج ما بوجوه مدفلة

فيه اشكال نعم لا بأس
 ببيان نيابة عن الحي
 رجاء الفسخ امطهبا
 مدفلة
 العال

له الصوم فيها ولا من انحاض الفناء ولا في العيدين بل يودخل فيه قبل العيد يومين لم يفتح وان
 كان غافلا حين الدخول نعم لو نوى اعتكافا ما يكون اليوم الرابع او الخامس منه العيد فكان على وجه القيل
 بالتابع لم يصح وان كان على وجه الاطلاق لا يبعد صحة فيكون العيد فاصلا بين ايام الاعتكاف
 ان لا يكون اقل من ثلثة ايام فلو نوا ذلك بطل واما الازيد فلا بأس به وان كان الزائد يوما او بعضه
 اوليدا او بعضها ولا حد لاكثره نعم لو اعتكف خمسة ايام وجب التاسع بل ذكر بعضهم انه كلما زاد
 يومين وجب الثالث فلو اعتكف ثمانية ايام وجب اليوم التاسع وهكذا وفيه تاقل في اليوم من طلوع
 الفجر الى غروب الحمرة المشرقية فلا يشترط ادخال الليلة الاولى ولا الرابعة وان جاز ذلك كما عرفت
 يدخل فيه الليلتان المتوطان وفي كفاية الثلاثة التلخيصية اشكال السادس ان يكون في المسجد
 فلا يكفي في غير المسجد ولا في مسجد القليل والتوق ولو تعدد الجامع تخير بينها ولكن لا حوط مع
 الامكان كونه في احد المساجد الاربعة مسجد احرام ومسجد النبي ومسجد الكوفة ومسجد البصرة
 التابع اذن السيد بالنسبة الى مملوك سواء كان قنا او مدبرا او ام ولد او مكاتبا لم يحرر منه شيء
 يكن اعتكافا كتابا واما اذا كان كتابا فلا مانع منه كما انه اذا كان مبعوضا فجز منه في نوبته
 اذا هابه مولا ومن دون اذن بل مع المنع منه ايضا وكذا يقبض من المستاجر بالنسبة الى اجير
 واذن الزوج بالنسبة الى الزوجة اذا كان منافيا لحقه واذن الوالد والوالدة بالنسبة الى ولدهما
 كان مستلما لا يذاهما واما مع عدم المنافاة وعدم الايداء فلا يقبض منهما وان كان احوط حقيقة
 بالنسبة الى الزوج والوالد الثامن استدامة اللبث في المسجد فلو خرج عند اختيار الغير لاسباب
 الميعة بطل من غير فرق بين العالم بالحكم والجاهل به واما الخروج ناسيا او مكرها فلا يبطل وكذا
 لو خرج لضروعة عقلا او شرعا او عادة كقضاء الحاجة من بول او غائط او للاغتسال من الخبابة
 او الاستحاضة ونحو ذلك ولا يجب الاغتسال في المسجد وان امكن من دون تلويث وان كان حوط
 والمدار على صلا اللبث فلا ينافيه خروج بعض اجزاء بدنه من يده او راسه او نحوهما مسئلة العاشر

الظاهر عدم صحة الاعتكاف الواحد مع غسل ايامه نعم يصح ما ذكره على ان يكون الله بعد العيد اعتكافا
 لا متما لما قبله فيعتبر فيه مقارنة النية الاولى وعدم كونه اقل من ثلثة ح ط عدم منافاة نحو الزوج
 غير مضمون ح ط بل ولا يجوز للجنب في المسجد مطلقا في غيرها اذا توقف على المكث ح ط بروجدي ح ط

عدم الكفاية هو الوجه
 في شيء
 ما ذكره بعضهم هو الوجه
 ولو كان اليوم التاسع
 والمكث من عدم الكفاية
 ح
 في كونه احوط بامل لا
 يبعد عدم جواز ح
 مد ط
 العالي

في شروط الصوم في الاعتكاف

إذا كان الاعتكاف مندورا مطلقا في أيام معينة ففي جواز الجاه

المعتكف في أثناء اعتكاف بطلان تاب بعد ذلك إذا كان ذلك في أثناء النهار بل مطلقا على الأحوط
مسئلة لا يجوز العذل بالنية من اعتكاف إلى غيره وإن اتخذ في الوجوب الذب لا عن نية ميت
إلى آخره إلى حي أو عن نية غيره إلى نفسه أو العكس مسئلة الظاهر عدم جواز النية عن أكثر من واحد
في اعتكاف واحد نعم يجوز ذلك بعنوان إهداء الثواب فيصح إهدائه إلى متعددين أحياء أو أمواتا أو
مختلفين مسئلة لا يقرب في صوم الاعتكاف أن يكون لأجله بل يقرب فيه أن يكون صائما أي صوم كامل
يجوز الاعتكاف مع كون الصوم استيجاريا أو واجبا من جهة النذر ونحوه بل لو نذر الاعتكاف يجوز
له بعد ذلك أن يوجره لنفسه للصوم ويعتكف في ذلك الصوم ولا يفتره وجوب الصوم عليه بعد نذر الاعتكاف
فإن الذي يجب لأجله هو الصوم الأعم من كونه بعنوان آخر بل لا بأس بالاعتكاف المندور مطلقا
في الصوم المندوب الذي يجوز له قطعه فان لم يقطعه تم اعتكافه وإن قطعه انقطع وجوب عليه الاستيناف
مسئلة يجوز قطع الاعتكاف المندوب في اليومين الأولين ومع تمامهما يجب الثالث وأما المندور
فإن كان مقينا فلا يجوز قطعه مطلقا والأفكال مندوب مسئلة لو نذر الاعتكاف في أيام معينة وكان
عليه صوم مندورا وواجب لأجل الإجارة يجوز له أن يصوم في تلك الأيام وفاء عن النذر والإجارة
نعم لو نذر الاعتكاف في أيام مع قصد كون الصوم له ولا جله يخرج عن النذر والإجارة مسئلة لو
نذر اعتكاف يوم أو يومين فإن قيدا بعدم الزيادة بطل نذره وإن لم يقيد صح ووجب ضم يوم أو
يومين مسئلة لو نذر اعتكاف ثلثة أيام معينة أو أزيد فاتفق كون الثالث عيدا بطل من أصله
ولا يجب عليه قضائه لعدم انقضاء نذره لكنه أحوط مسئلة لو نذر اعتكاف يوم قدومه
زيد بطل إلا أن يعلم يوم قدومه قبل الفجر ولو نذر اعتكاف ثاني يوم قدومه صح ووجب عليه ضم
يومين آخرين مسئلة لو نذر اعتكاف ثلثة أيام من دون الليلتين المتوسطين لم ينعقد مسئلة
لو نذر اعتكاف ثلثة أيام أو أزيد لم يجب إدخال الليلة الأولى فيه بخلاف ما إذا نذر اعتكاف
شهر فإن الليلة الأولى جزء من الشهر مسئلة لو نذر اعتكاف شهر يخرج به ما بين الهلاليين وإن كان

مندورا مطلقا في أيام معينة ففي جواز الجاه
لصوم تلك الأيام بعد الذر تأمل بل منع نعم لا بأس به قبله الفح
الذي يرقى به بعنوانه لا بعنوان كونه لأجل
الاعتكاف كالبيان بصوم أيام البيض
مثلا بهذا العنوان فلا يعتبر الاثنان به لأجل
الاعتكاف في صحته الفح
اصطلاحات لو نذر أن يعتكف أياما
معينة لم يخرج أن يوجره
نفسه لصوم تلك الأيام
بعد النذر ويجوز قبله
والفرق ظاهر حكم إذا
وجب الاعتكاف بالنذر فقد وجب صومه
أيضا لمحال ولا يقبل بقاءه على صفة الذب
على كل حال والمندور المطلق
ثم يجوز قطعه في اليومين
الأوليين لعدم تعيين
وفائه ولا يفرق في ذلك
بين أن يكون صومه إيجابا
له أو واجبا مضيقا آخر
ح

كفاية الصوم عن الغير في الاعتكاف عن نفسه أو عن غير من يكون صائما عنه محل تأمل مع
روجردي مدققة الحال كدوجه الحكم بالطلاق على الإطلاق فلما أراد اعتكافه من حين الفجر
وكان صائما في ذلك اليوم صح ووجب عليه اعتكافه وتتميمه ثلاثه الأيام كما روجردي

في بيان شرط مكان الاحتكاك

٣٨٣

بمعنى قضاء المذود
بتمام الفسخ
بمعنى قضاء المذود
بجملته لا خصوص ما اخل
به جسم مد ظله
بل هو الاحوط ما جسم
الذي يلزم شرعي جسم
مد ظله

ناقصا ولو كان مراده مقدار شهر وجب ثلثون يوما مسئلة^١ لو نذر اعتكاف شهر وجب التتابع
واما لو نذر مقدار الشهر جاز له التفرق ثلثة ثلثة الى ان يكمل ثلاثين يوما بل لا يبعد جواز التفرق
يوما فيوما ونقيم الى كل واحد يومين آخرين بل الامر كذلك في كل مورد لم يكن المناق منه هو
التتابع مسئلة^٢ لو نذر الاعتكاف شهر او زمانا على وجه التتابع سواء شرطه لفظا او كان المناق منه
ذلك فاخل بيوم او ازيد بطل وان كان ما مضى ثلاثة فصاعدا واستأنف اخر مع مراعاة التتابع فيه وان
كان معينا وقد اخل بيوم او ازيد وجب قضاءه والاحوط التتابع فيه ايضا وان بقي شيء من ذلك الزمان
المعين بعد الابطال بالاخلال فالاحوط ابتداء القضاء منه مسئلة^٣ لو نذر اعتكاف اربعة ايام
فاخل بالاربع ولم يشترط التتابع ولا كان مناسقا من نذره وجب قضاء ذلك اليوم وضم يومين
اخرين والاولى جعل المقضى اول الثلاثة وان كان مختارا في جعله ايا منها شاء مسئلة^٤ لو نذر اعتكاف
خمس ايام وجب ان يقيم اليها سادسا سواء تابع او فرق بين الثلثين مسئلة^٥ لو نذر زمانا معينا
او غير تركه نيا نا او عصيانا او اضطرارا او جب قضاءه ولو غمت الشهور فلم يتعين عند ذلك المعين
عمل بالظن ومع عدم تحخير بين موارد الاحتمال مسئلة^٦ يعتبر في الاعتكاف الواحد وحده المجدد
فلا يجوز ان يجعله في المجددين سواء كانا متصلين او منفصلين نعم لو كانا متصلين على وجه يعد
واحد فلا مانع مسئلة^٧ لو اعتكف في مسجد ثم انفق مانع من اتمامه فيه من خون او هدم او نحو ذلك
بطل وجب استينافه او قضاؤه ان كان واجبا في مسجد اخر او ذلك المسجد اذا ارتفع عنه المانع وليس له
البناء سواء كان في مسجد اخر او في ذلك المسجد بعد رفع المانع مسئلة^٨ سطح المسجد وسرابه
ونحرابه منه ما لم يعلم خروجهما وكذا مضافاته اذا جعلت جزء منه كالوسع فيه مسئلة^٩ اذا عين
موضعا خاصا من المسجد محلا للاعتكاف لم يتعين مكان قصد لغوا مسئلة^{١٠} قبر مسلم وهما ليس
جزء من مسجد الكوفة على الظاهر مسئلة^{١١} اذا شك في موضع من المسجد انه جزء منه او من مرافقه لم
يجز عليه حكم المسجد مسئلة^{١٢} لا بد من ثبوت كونه مسجدا جامعيا بالعلم الوحيد او الشيع المفسد للعلم
او البينة الشرعية وفي كفاية خبر العدل الواحد اشكال والظاهر كفاية حكم الحاكم الشرعي مسئلة^{١٣}
لو اعتكف في مكان باعتقاد السجدة او الجامعة فبان الخلاف تبين البطلان مسئلة^{١٤} لا فرق
بين يومين في يومين او يومين في يومين وضم الى كل يوم اخره بل لا فرق

في شرازي

بل مطلقا كما تقدم جم
لوحوم ليشلوجيا وغير
الجنابة كما لو خاف على
نفسه ونحو ذلك بطل
اعتكافه مطلقا وكذا لو
كان جنبا في ازل عتكافه
ولو اجنب في اخر زمانه وكذا
ما بقي منه لا يبع اريد من
الاعتكاف واليقين بانها
والفهران يكون احباب
الخروج عليه حتما
لا عتكاف ولتبع المحرم بعد
ذلك خارجا عنه غير مفيد
لولا اجنب في الاشياء
التي ادره الى الخروج لا
ثم الرجوع لا تمام عتكافه
ولو اخر وجهه فان استلزم
ذلك زجره جوعه اللاد
بعد الاعتكاف عن ازل
ارضا امكانه كما هو
بطل عتكافه ولو لم يستلزم
ذلك كما اذا كان الماء
لا يعل اليه الا بعد
وبقي باب المجد اليه
منها انه يخرج بانظاره
فلا يبعد منه عتكافه
جم
الاقرانه ممنوعة وكذا
فيما بعد
جم

في وجوب كون الاعتكاف في المسجد الجامع بين الرجال والمرأة فليس لها الاعتكاف في المكان الذي
اعتدته للصلوة في بيته بالادلة في مسجد القبلة ونحوها ^{مسئلة} ^٢ الا في منحة اعتكاف الصبي المميز فلا يغير
فيه التبر ^{مسئلة} ^٣ لاعتكاف العبد بدين المولى بطل لو اعتق في اثنتائه لم يجب عليه اتمامه لو شرع فيه باذن
المولى ثم اعتق في الاثنان فان كان في اليوم الاول والثاني لم يجب عليه الا تمام الا ان يكون من الاعتكاف
الواجب لكان بعد تمام اليومين وجب عليه الثالث وان كان بعد تمام الخمسة وجب السادس ^{مسئلة} ^٤
اذا اذن المولى لعبد في الاعتكاف جاز له الرجوع عن اذنه فانه يفسخه وان وليس له الرجوع بعدهما لو وجب
اتمام حينئذ وكذا لا يجوز له الرجوع اذا كان ^{طلب} الاعتكاف واجبا بعد الرجوع فيه من العبد ^{مسئلة} ^٥
يجوز للمعتكف الخروج من المسجد لاقامة الشهادة او لمحضو الجماعة او لتدبير الجارة وان لم يتغير عليه هذه
الامور وكذا في سائر الضرورات العرفية او الشرعية الواجبة والراححة سواء كانت متعلقة بامر الدنيا
او الآخرة مما يرجع مصلحة الى نفسه او غيره ولا يجوز الخروج اختيارا بدون امثال هذه المذكورات
^{مسئلة} ^٦ لواجب في المسجد لم يمكن الاغتسال فيه وجب عليه الخروج ولو لم يخرج بطل عتكافه ^{مسئلة} ^٧
لشبه فيه ^{مسئلة} ^٨ اذا غلب مكانا من المسجد ستر اليه غيره بان ازاله وجلس فيه فلا قوى بطلان اعتكافه
محرمه لشبه فيه وكذا اذا جلس على فراش مفصوب بل الاحوط الاجتناب عن الجلوس على ارض المسجد
المفروش بتراب مفصوب او اجر مفصوب على وجه لا يمكن ازالته وان توقف على الخروج خرج على
الاحوط واما اذا كان لا يلبس ثوب مفصوب او حاملا له فالظاهر عدم البطلان ^{مسئلة} ^٩ اذا جلس على المعبر
ناسيا او جاهلا او مكرها او مضطرا لم يبطل عتكافه ^{مسئلة} ^{١٠} اذا وجب عليه الخروج كالداء وديوان
الداء عليه او لانيان واجبا اخر متوقف على الخروج لم يخرج اثم ولكن لا يبطل عتكافه على الاقوى ^{مسئلة} ^{١١}
اذا خرج عن المسجد اضرة فالاحوط مراعاة اقرب الطرق ويجب عدم الملك لا بمقدار الحاجة والضرر
ويجب ايضا ان لا يجلس تحت الظلال مع الامكان بل الاحوط ان لا يمشي تحتها ايضا بل الاحوط عدم
الجلوس مطلقا الا مع الضرورة ^{مسئلة} ^{١٢} لو خرج اضرة وطال خروجه بحيث انحلت فلو الاعتكاف
بطل ^{مسئلة} ^{١٣} لا فرق في اللب في المسجد بين انواع الكون من القيام والجلوس والنوم والمنشئ ونحو
ذلك فاللازم الكون فيه بان يخرج كان ^{مسئلة} ^{١٤} اذا طمعت المرأة المعتكفة في اثنا اعتكافها طلاقا
بل وقبل ايضا لا يخلو من اشكال الا في مكة ح ما بل وان امكن كما مر في طه غل امل وكذا ما بعده ح

في بيان أنواع الاعتكاف

٣٨٥

وجب عليها الخروج الى منزلها للاعتداد وبطل اعتكافها ويجب استيفاها فكان واجباً
 موسعاً بعد الخروج من العدة واما اذا كان واجباً معيناً فلا بعد التحيز بين اتمامه ثم الخروج ابداً
 والخروج فور التزام الواجبين ولا اهمية معلومة في البيروا اذا طلقت بانها لا اشكال لعدم
 وجوب كونها في منزلها في ايام العدة ^{مسئلة} قد عرفت ان الاعتكاف اما واجب معين او واجب موسع
 واما مندوب فالاول يجب بجملة الشرع بل قبله ولا يجوز الرجوع عنه واما الاخير فالا فري فبهما
 جواز الرجوع قبل اكمال اليومين واما بعد فيجب اليوم الثالث لكن الاوطا فيهما ايضا وجوب الاتمام
 بالشرع ^{مسئلة} خصوصاً الاول منها ^{مسئلة} يجوز له ان يشترط حين النية الرجوع متى شاء حتى في اليوم
 الثالث سواء علم الرجوع على عروض عارض او لا بل يشترط الرجوع متى شاء حتى بلا سبب عارض
 ولا يجوز له اشتراط جواز المنافاة كاجتماع ونحوه مع بقاء الاعتكاف على حاله وبعبارة ان يكون الشرط
 المذكور حال النية فلا اعتبار بالشرط قبلها وبعد الشرع فيه وان كان قبل الدخول في اليوم
 الثالث ولو شرط حين النية ثم بعد ذلك سقط حكم شرطه فالظاهر عدم سقوطه وان كان ^{مسئلة} الا
 ترتيب اثار السقوط من الاتمام بعد اكمال اليومين ^{مسئلة} كما يجوز اشتراط الرجوع في الاعتكاف
 حين عقد نيته كذلك يجوز اشتراطه في نذره كان يقول لله علي ان اعتكف بشرط ان يكون
 لي الرجوع عند عروض كذا او مطلقاً وجب فيجوز له الرجوع وان لم يشترط حين الشرع في الاعتكاف
 فيكفي الاشتراط حال النذر في جواز الرجوع لكن الاوطا ذكر الشرط حال الشرع ايضا ولا فرق
 في كون النذر اعتكاف ايام معينة او غير معينة متتابعة او غير متتابعة فيجوز الرجوع في الجميع
 مع الشرط المذكور في النذر ولا يجب القضاء بعد الرجوع مع التعيين ولا الاستيفاء مع
 الاطلاق ^{مسئلة} لا يصح ان يشترط في اعتكاف ان يكون له الرجوع في اعتكاف اخر له غير النذر
 ذكر الشرط فيه وكذا لا يصح ان يشترط في اعتكاف جواز فتح اعتكاف شخص اخر من ولده او عبده
 واجبة ^{مسئلة} لا يجوز التعليق في الاعتكاف فلعلقة بطل الا اذا علقت على شيء معلوم
 يحصل حين النية فانه في الحقيقة لا يكون من التعليق ^{مسئلة} في احكام الاعتكاف
 يحرم على المعتكف امر واحد مباشر للنساء بالجماع في القبيل او الذين باليمن القبيل
 فبين الخروج لا يخلو من قوة جـ لا يترك الاحتياط في هذا ما يروى من مدقظ العار

لا يترك الفـ
 الاوطا ان يرجع الى
 منزلها للاعتداد به
 لا يخلو عن قوة و
 تقع اعتكافها بعد
 الخروج من العدة
 جـ
 هذا الاحتياط لا
 يترك
 جـ
 مدقظ
 العار

ولا فرق ذلك بين الرجل والمرأة فحرم على المعتكف ايضاً الجماع والشر والتقبيل بشهوة ولا
 عدم حرمة النظر بشهوة الى من يجوز النظر بشهوة اليه وان كان الاحوط اجتنابه ايضاً الثاني الاستئذان
 على الاحوط وان كان على الوجه المحلل كالنظر الى حليته الموجب الثالث شتم الطيب مع التلذذ
 وكذا الریحان وما مع عدم التلذذ كما اذا كان فاقداً ^{طلي} لحاسة الشم مثلاً فلا بأس به الرابع البيع
 الشراء بل مطلق التجارة مع عدم الضرورة على الاحوط ولا بأس بالاستغفال بالامور الدنيوية
 من المباحات الخياطة والنساج ونحوهما وان كان الاحوط الترك الا مع الاضطرار اليها بل لا
 بأس بالبيع والشراء اذا تمت الحاجة اليهما للاكل والشرب مع تقذر التوكيل او النقل بغير البيع
 الخامس المماراة المجادلة على امر ديني او ديني بقصد الغلبة واطهار الفضيلة واما بقصد
 اظهار الحق ورد الخصم عن الخطأ فلا بأس به بل هو من افضل الطاعات والمدار على التقصد والنية
 فكل امر ما نوى من خير او شره الا قوى عدم وجوب اجتنام ما يحرم على المحرم من الصيد وادالة
 الشعر ولبس المخيط ونحو ذلك وان كان احوط مسئلة لا فرق في حرمة المذكورات على المعتكف بين
 الليل والنهار نعم المحرمات من حيث الصوم كالاكل والشرب الارتماس ونحوها مخففة بالنهار
 مسئلة يجوز للمعتكف الخوض في المباح والنظر في معاشه مع الحاجة وعدمها مسئلة كان
 يفقد الصوم يفقد الاعتكاف اذا وقع في النهار من حيث اشراط الصوم في بطلانه يوجب بطلان
 وكذا يفقد الجماع سواء كان في الليل او النهار وكذا الشر والتقبيل بشهوة بل الاحوط بطلانه لئلا
 ما ذكر من المحرمات من البيع والشراء وشتم الطيب وغيرها ما ذكر بل لا يخلو عن قوة وان كان لا يخلو
 عن اشكال ايضا وعلى هذا فلو تمت واستأنفه او قضاه بعد ذلك اذا صد منه احد المذكورات في
 الاعتكاف الواجب كان احسن واصل مسئلة اذا صد منه احد المحرمات المذكورة سهواً ^{للقضا} ايضاً
 عدم بطلان اعتكافه الا الجماع فانه لو جامع سهواً ايضاً فالاحوط في الواجب الاستيناف ^{للقضا} او
 مع اتمام ما هو مشتغل به وفي المستحب الا تمام مسئلة اذا صد الاعتكاف باحد المفصلات
 فلو جامعاً وقضاهاً واوجباً ^{طلي} فاستأنف او اذا كان من غير طهارة في ذلك الرجوع فان لا يجب
 قضاءه او استينافه وكذا يجب قضاءه اذا كان مندوباً وكان الا فاد بعد اليومين اما اذا كان ^{طلي} فليها
 طهارة لحاسة الشم لا لئلا يثمة ولا يتلذذ به والا قوى مع تحقق شتمه كذا في بين التلذذ وعدم
 الصوم وخل مع طهارة وجهه

فلا شيء عليه بل في مشروعية قضائه في اشكال مسألة لا يجب الغور في القضاء وان كان احوط
مسألة اذا مات في اثناء الاعتكاف الواجب بند راد ونحوه لم يجب عليه وليه القضاء وان كان احوط نعم لو
كان المذور الصوم معتكفا وجب على الولي قضائه لان الواجب عليه هو الصوم ويكون الاعتكاف
واجبا من باب المقدمة بخلاف ما لو نذر الاعتكاف فان الصوم ليس واجبا فيه وانما هو شرط في صحة
والمفروض ان الواجب على الولي قضاء الصلوة والصوم عزيمت لاجمع فافاته من العباد مسألة
اذا باع واشترى في حال الاعتكاف لم يطل بعيه وشرائه وان قلنا بطلان اعتكافه مسألة اذا
افسد الاعتكاف الواجب بالجماع ولو ليل اوجبت الكفارة وفي وجهها في سائر المحرقات اشكال والاقوى
عدمه وان كان الاحوط بثوبها بل الاحوط ذلك في المندب منه قبل تمام اليومين وكفارة ككفارة
شهر رمضان على الاقوى وان كان الاحوط كونه مرتبة لكفارة الظهر مسألة اذا كان الاعتكاف
واجبا وكان في شهر رمضان وافسد بالجماع في النهار فغلبه كفارة فان احدهما للاعتكاف والثاني
للافطار في طار رمضان وكذا اذا كان في صوم قضاء شهر رمضان وافطر بالجماع بعد الزوال
فان يجب عليه كفارة الاعتكاف وكفارة قضاء شهر رمضان اذا اذال الاعتكاف
في شهر رمضان وافسد بالجماع في النهار وجب عليه ثلاث كفارات
احدها للاعتكاف والثاني بخلف النذر والثالث للافطار
في شهر رمضان واذا جامع امرئته المعتكفة وهو معتكف
في طار رمضان فلاحوط اربع كفارات وان
كان لا يبعد كفاية الثلاث احدها للاعتكاف
والثاني للافطار في شهر رمضان
عزقة الامر محتمل امرئته
دلائل على تحمل كفارة

الاعتكاف عنها ولذا لو اكرهها على الجماع في الليل لم يجب عليه الا كفارة ولا يتحمل عنها هذا ولو كان مظافا على كل

منها كفارة ان كان في النهار وكفارة واحدة ان كان في الليل

متركات الاعتكاف وبسائر الزكوة في المجلد الثالث

(تم المجلد الأول)

ويُتلى المجلد الثاني

بسم الله

قال الله تبارك وتعالى
في كتاب الكرم من تكفير الطاغوت
وفور نائنه فقد استمسك
بالعروة الوثقى

هو جانقل الزينجة كراو خف و مخصوص

انفضاها
وقال رسول الله
عليه

بكتافروايتا - طراخيا ابو رحيم
٢٢٩٤

والصلى الزكاهما رخصا اناسيكو

بعد قسمة النبي منها من استمسك بالعروة الوثقى

العروة الوثقى

واعلم ان لنجة

الطباطبائي اليزدي قدس سره قد تداولت في الاطر او الاقطا كالشمس رائقة النوا الامنا
مشتملة على المسائل اللازمة والاحكام الفقهية مما يعجز عن ضبط الامنا الكامل والارها الفاضلة

ولم يكن في الكتب المؤلفة والرسائل المصنفة هذا التاكيد اجافا واعظم نفعنا وكره عامنا فلد في قرائنها
طاب ثراه وجعل الجنة مثواه وقد طبعت بعد اذ ذكره بعد اخر كثره الطالبين فيها واجتماع الزا اليها ولم تكن كافية

فادى السيد المتصل لطبع كتابه الاستاذ والسادة في الاثار الجعفرية حاج السيد احمد الكاظمي من كتب هذه الدار الشريفة تطبع بطور
انيق وشمس شمس شاه جوا اعلا العصر مجتهد الزا الميرزا الذي تنقل في الزا واما في نسخة يكون نفعها البر والعظم في نواها واشي سيد

الا عظم ملاذنا الانحيم اعلم علماء الشيعة انهم ايدوا رايه هذه الطائفة جامع الفکر العقلية والقلبية
الفضائل العلية والعلية حجة الاسلام والمسلمانية في الارضية حضرة الحاج اقا حنين

الطباطبائي البرجبري الذي اظلا له على رؤس العالمين علامتها (ح) ومنها
سيدنا الاعظم ملاذنا الانحيم حجة الاسلام في الله على الامام خضر السيد ابو هاشم

المشهور بميرزا اقا الاضطهبا نافي الشرازي الفارسي مع الله المسلمين بطراية وعللا (الفج)
ومنها واشي سيدنا المحقق المدقق في الشيعة وامين

الشرقة خضر اية الله السيد عبد
الحاي الشرازي و

كراوي

چاپ

علامتها (ح)
ومنها واشي سيدنا
الاجل

وملاذنا

حجة الاسلام والمسلمين

مفتي المقدسين المتأخرين حضرة

الجليل الميرزا الموسوي الكياي

وعلامتها (ب)

(ب)

فانما تمت بكتافروايتا طراخيا ابو رحيم
الاجل ملاذنا الانحيم حجة الاسلام والمسلمين
مفتي المقدسين المتأخرين حضرة
الجليل الميرزا الموسوي الكياي
وعلامتها (ب)

منها ان الله عن الانسلا من غير فضائرت هذه النسخة
تتممها الله تعالى ومنه هذا الكتاب المطبوع في دار
هذا الطبعة في سنة ١٢٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

فيه اشكال وانكار بلوغ
ما ذكره في غير شيرازي
لكنها محمولة على ما اذا كان
المنع عن انكار وجوبها
او على بعض مراتب الكفر
كما في المحرر وغيره ايضا
الفتح اصعب
تملك الميراث لا يتوقف
على الموت والقبول
القبض كما لا يخفى نعم تدبر
عدم القبض حيث عدم
التمكن من التصرف هو
راجع الى فقد شرط اخر
لعلق الرجوع لا يبطله
بعد التملك الفصح
وهو الا ترى حسم
لا يتوقف تملك الموصى
الا على القبول ووفاء
الموصى دون القبض فليعلم
ان يكون اثباته بلا الوفاء
من غلط النسخ او سهو
القلم حسم مدقلا
العالي

التي وجوبها من ضروريات الدين ومنكره مع العلم به كافر بل في جملة من لا اخبار ان مانع الزكاة كافر
وليس شرط وجوبها امر الاول البلوغ فلا تجب على غير البالغ في تمام الحول فيما يقبض فيه الحول ولا على
من كان غير بالغ في بعضه فيعتبر ابتداء الحول من حين البلوغ واما ما لا يقبض فيه الحول من الغلات والار
فالمناد بالبلوغ قبل وقت القلق وهو انعقاد الحب وصدا الاسم على ما سياتي التلذذ العقل فلا
زكاة في مال المجنون في تمام الحول او بعضه ولو ادوارا بل قيل ان عروض المجنون انما يقطع الحول ^{لكنه}
مشكل بل لا بد من صدق اسم المجنون وانه لم يكن في تمام الحول عاقلا والمجنون انما يابل ساعة وازيد لا
لصد كونه عاقلا الثالث احرية فلا زكاة على العبد ان قلنا بملكه من غير فرق بين الفتن والمدبر وامر
الولد والمكاتب المشروط والمطلق الذي لم يرد شيئا من مال الكتابة واما المقتضى فيجب عليه اذا بلغ ما يورث
على بعض احر الخصال الرابع ان يكون مالكا فلا تجب قبل تحقق الملك كالموت قبل القبض والموتى به قبل
القبول او قبل القبض وكذا في القرض لا تجب الا بعد القبض الخامس تمام التمكن من التصرف فلا تجب في
المال الذي لا يتمكن المالك من التصرف فيه بان كان غائبا ولم يكن في يده ولا في يد وكيله ولا في المسكن
والغصون والمحجور والمدفون في مكان منسوبة ولا في المهرين ولا في الموقوف ولا في المنذور والصدقات
محل اشكال وكذا في المجنون قبل اخرا حول ح ^ط لا يقبض القبض في حصول الملك بالوصية ولا اذا اراد به ^{لقبض}
الذي يكون في مقام القبول وبالقبول القبول منه ح ^ط بروجدي مدقلا العالي

في بيأسرط وحبب الزكوة

(291) —

الاولى الفراج

به والمدار في التمكن على العرف ومع الشك يعمل بالحالة السابقة ومع عدم العلم بها فالأحوط الإخراج
الناس المضاعفون في تفصيل مسئلة ^{سبيل} ليجب للولي الشرعي إخراج الزكاة في غلات غير البالغين كما كان
لا ذكر كان أو انشئ ون النقد في استحباب الإخراجها من مواشي اشكال والأحوط التزك نفع إذا انجر الولي إليه
ليجب إخراج زكوة أيضا ولا يدخل الحمل في غير البالغ فلا يجب إخراج زكوة غلاته ومال تجارته والموت
لا إخراج الزكاة هو الولي ومع غيبته يتولاها الحاكم الشرعي ولو تقلد الولي جاز لكل مناهم ذلك من سبب نقد
عمله ولو تشاخر في الإخراج وعدمه قدم من يريد الإخراج ولو لم يرد الولي إلى أن بلغ المولى عليه
فالظاهر ثبوت الاستحباب بالنسبة إليه مسئلة ليجب للولي الشرعي إخراج زكوة مال التجارة للمجبرون
غيره من القدين كان أو من غيرهما مسئلة لا ظهر وجوب الزكاة على المغي عليه في أثناء الحول وكذا التكرار
فالأغناء والتكرار يقطعان الحول فيما يقبر فيه ولا ينافيان الوجه إذا عرض حال التعلق في الغلاء مسئلة
كما يجب الزكاة على العبد كذا لا يجب على سيد في ملكه على المختار من كونه مأكلا وآما على القول بعدم
ملكه فيجب عليه مع التمكن العرفي من التصرف فيه مسئلة لو شك حين البلوغ في مجيء وقت التعلق
من صدق الاسم وعدمه أو علم تاريخ البلوغ وشك في سبقه مان التعلق وتأخره ففي وجه الإخراج
اشكال لأن أصالة التأخر لا تثبت البلوغ حال التعلق ولكن ^{سبيل} الأحوط الإخراج وآما إذا شك حين التعلق
في البلوغ وعدمه أو علم زمان التعلق وشك في سبق البلوغ وتأخره أو جهل التاريخين فالأصل عدم
الوجوب وأما مع الشك في العقل فإمكان مسبقا بالجنون وكان الشك في حدث العقل قبل التعلق
وبعد فالحال كذا ذكرنا في البلوغ من التفصيل وإمكان مسبقا بالعقل فع العلم بزمان التعلق والشك في زمان
حدث الجنون فالظاهر الوجوب مع العلم بزمان حدث الجنون والشك في سبق التعلق وتأخره فالأصل
عدم الوجوب كذا مع الجهل بالتأخيرين كما أن مع الجهل بالحالة السابقة وإمكان الجنون أو العقل كذا
مسئلة ثبوت الخيار للبائع ومخوذه لا يمنع من تعلق الزكاة إذا كان في تمام الحول ولا يقبر ابتداء الحول
من حين انقضاء زمانه بناء على المختار من عدم منع الخيار من التصرف فلو اشترى بضاب من الغنم أو الأبل
مثلا وكان للبائع الخيار جري في الحول من حين العقد لا من حين انقضاء مسئلة إذا كانت الأعيان
الزكوية مشتركة بين اثنين أو يزيد يقبر بلوغ الضاب في حصة كل واحد فلا يجب الضاب الواحد إذا كانت
بمعنى أنه إذا أخرجها لم يكن منع الآخر مؤثرا في إبطالها ح ط أو أنه عدم الوجوب ح ط ووجودي مد ظله العالی

لا يجب في ايد العبد ^{تقيا}
 لتلك ان قلنا عباده
 ملكه ^ع شيرازي
 مراعاة هذا الاحتياط
 غير لازم ^ع شيرازي
 لا وجه لهذا القيل
 فيه تأمل واحوط الر
 الف

بل لا فؤى الفاع
والكان لا فؤى عدمه
وجوبه الفاع اسفها
في اشكال وتوكله
جسم
والا فؤى عدم وجوبه
جسم

في اختيار الشروط بر دمت
لأن بقوى عدم جواز
التصرف في البيع وعدم
فقد الزكوة به وفي غيره
لا يخرج عن الإنكار كما
الامراج جسم

عمل في اطلاق هذه الصورة
والصور التي قبلها التكاليف
ولا ينبغي ترك الاحتياط
فيما عدا شراذم قليلة
بل لا تقطع المحول لعدم
تمكنه من القرض بالذم
عصم ام لم يعصر غرض
وان كان عدم الرجوع
في جميع صور هذه المسئلة
لا يخلو من قوة الفسخ
بعض اذا كان ظرف وقوع
انشاء النذر اثناء المحول
في جميع شقوق المسئلة
الا ما استدركه بقوله نعم
لو كان النذر بعد تعلق
الزكاة الخ الفسخ
وان كان المحول اداء الزكاة
كذلك ام بعضا بالقيمة الزكاة
بالنذر من العين الفسخ
بل يندره المرجح لعدم
التمكن من القرض الى
زمان العتيا الفسخ
والا فوى عدم وجوبها فيما
اذا اوقف بخلصه على عمال
مؤنه واما اذا لم يوقف عليه
فحيث برأه العرف بمقتضاه
وسلطه الا فوى اخراج
بل القرض ان الزكاة معلقة
باعتيا الاموال والدين ليس
عينا خارجيا بل بعض
نذره الموجب لعدم تمكنه من
القرض لا بعضا منه حبه
بل لا يجب مطلقا على الا فوى
نعم لو انكشف من حصول شرط
استانفا المحول من حينه هم

مشركا مسئلة لا فرق في عدم وجوب الزكاة في العين الموقوفة بين ان يكون الوقف عاما او خاصا ولا
يجب في نماء الوقف العام واما في نماء الوقف الخاص فيجب على كل من بلغت حصته حد النضام مسئلة اذا تمكن
من تخليص المغصوب او المروق او المحجود بالاستعانة بالغير او البينة او بخودك لبهولة فالأحوط اخراج زكاتها
وكذا لو مكنته الفاسب من التصرف فيه مع بقاء يده عليه او تمكن من اخذه سرقة بل وكذا لو امكن تخليصه ببعضه
مع فرض انحطاط طريق التخليص بذلك ابدا وكذا في الموهون ان امكنه فكذلك بهولة مسئلة اذا امكن استيفاء
الدين بهولة ولم يفعل لم يجب عليه اخراج زكاته بل وان اراد المديون الوفاء ولم يتوف اختيارا ماسا نحو
فرار من الزكاة والفرق بينه وبين ما ذكر من المغصوب ونحوه ان الملكية حصلت في المغصوب ونحوه بخلاف الدين
فانه لا يدخل في ملكه الا بعد قبض مسئلة زكاة القرض على المقرض بعد قبضه لا المقرض فلو اقترض نصابا
من احد الاعيان الزكوية وبقي عند سنة وجب عليه الزكاة نعم يقع ان يؤدي المقرض عنه تبرعا بل يصح تبرع
الاجنبى ايضا والا فوى الاستيدان من المقرض في التبرع عنه وان كان الا فوى عدم اعتباره ولو شرط في
عقد القرض ان يكون زكاته على المقرض فان قصد ان يكون خطاب الزكاة متوجها اليه لم يصح وانكار المقرض
ان يؤدي عنه صح مسئلة اذا نذر القرض بالعين الزكوية فان كان مطلقا غير موقت ولا معلقا على شرط
لم يجب الزكاة فيها وان لم يخرج عن ملكه بذلك لعدم التمكن من التصرف فيها سواء تعلق بتبام النضام بعضه
نعم لو كان النذر بعد تعلق الزكاة وجبا اخرجها او لا ثم الوفاء بالنذر وان كان موقتا بما قبل المحول ووفى
بالنذر فكل لا يجب الزكاة اذا لم يتبع ذلك مقدار النضام وكذا اذا لم يرف به وقلنا بوجوب
بل مطلقا لا تقطع احوال بالعقيا نعم اذا مضى عليه المحول من حيز العقيا وجبت على المقرض بعد
وجوب الفسخ وكذا ان كان موقتا بما بعد احوال فان تعلق النذر به مانع عن القرض فيه واما ان
كان معلقا على شرط فان حصل المعلق عليه قبل تمام احوال لم يجب وان حصل بعد وجبت وان
من دون مشقة ولا مهانة ح ط عدم وجوبها في هذا الفرض لا يخلو من قوة ح ط لا يترك ح ط ولكن
لا يبرم المقرض عن الزكاة بنفس الشرط بل باداء المقرض لها ح ط على اشكال فيه وفي نظائره و
سيأتي منه قوة الاشكال فيها ح ط بروجدي مد ظله العالي بتبامه ان كان تعلق بغير مقدار الزكاة
منها او جميعها وكان قادرا على اخراج زكاتها من غيرها بالقيمة والا كان الواجب الوفاء به فيما عدا
لزكاة منها ح ط بل ينفس النذر ح ط محل اشكال ح ط بروجدي مد ظله العالي

سنة ١٣٨٣ هـ - المئتين ثمانية وثمانين واربعمائة

في جميع صور الذود
 القوة لمنوعة عن شر
 احدها تجمع بينهما بالاف
 بالمد من العين واداء
 بالقيمة وان كان الاقوى
 فقدم الذوالف
 هذا اذا كان المنوع
 في الحج الضاب وبعضه
 ثم هو المنوع من الضاب
 محل ما بل منع ففها
 يعتبر فيه الحول لاسد كان
 لاسلام في ان الوقوع
 لا يثبت بعد حينه
 هذا على من يجوز اليه
 بل جاز في كل انتقال
 او قصر في كل ارض وفيه
 والقبح او جاز عرفت في
 سوا جاز وفيها غير
 وكذا بعض الفروع وله
 الرجوع اليه مع جاز
 اقامتها تقدم الذود
 الزكاة مع عدم تعلق
 حرم ياتيه وجهه وسفر
 الحج مع عدم تعلق بالاست
 جاز في الفلا من كل
 ممنوع في لفظها غير فيه
 الحواشي بالنسبة الى الحول
 في امية انما اولين
 الحواشي اسلام حرم
 في الفروع ايضا
 في الحواشي في بعض
 في الحواشي في بعض

الى ما قر من الترافد العامة امور الاول الفضاوه في الابل اثني عشر فضايا الاول المحرم فيها سنة
الثاني عشر وفيها شان الثالث عشر وفيها ثلث شاة الربع العشرون وفيها اربع شاة الخ
خمس وعشرون وفيها خمس شاة السادس عشر وعشرون وفيها بنت فحاض وهي الداخلة في السنة الثانية
السابع ست وثلثون وفيها بنت لبون وهي الداخلة في السنة الثالثة الثامن ست واربعون وفيها
حق وهي الداخلة في السنة الرابعة التاسع احد وستون وفيها جذعة وهي التي دخلت في الست الحاشية
العاشر ست وسبون وفيها بنت لبون الحادي عشر احد وتسعون وفيها حقتان الثاني عشر مائة واحد
عشرون وفيها في كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون بمغى انه يجوز ان يحسب اربعين اربعين و
في كل منها بنت لبون او خمسين خمسين وفي كل منها حقة وتخير بين ما مع المطابقة لكل منهما او مع عدم المطابقة
اي فيهما او مع المطابقة لاحدهما الا هو مراعاة لابل الا هو مراعاة الاقل عفا في المائتين تخير بينهما
لتحق المطابقة لكل منهما في المائة وخمسين الا هو الاختيار الخمسين وفي المائتين واربعين الا هو اختيار
الاربعين وفي المائتين وستين يكون المحرم اقل عفا وفي المائة واربعين يكون الاربعون اقل عفا
في الفضا السادسة اذا لم يكن عنده بنت فحاض يخير عنها ابن اللبون بل لا يبعد جوازها عنها اختيارا
واذا لم يكن ما معا عند تخير في شراء الجهاشاء وامان في البقر فضايا الاول ثلثون وفيها بتيق او بتيق
وهو ما دخل في السنة الثانية الثاني اربعون وفيها مائة وهي الداخلة في السنة الثالثة وفيها زاد
بين عد ثلثين ثلثين ويعطى بتيق او بتيق واربعين اربعين ويعطى مائة وامان في الغنم خمسة

بل بمغى انه يجب اخراج بنت لبون في كل واحدة من اربعينها وحقة في كل اربعينها من الخمسين دون تكرر فتيق
الاخذ بما يتوعد العقود منها ولو بالتفريق بان يحاسب بعضها بالاربعين وبعضها بالخمسين وتخير فيما
اذا حصل الاستيعاب بحسابين او زيد وعلى هذا لا يكون عفا في شيء من العقود ويخبر في الاحاد بدناه
بناء على ما ذكرناه من انحصار العفا بالاحاد بين العقود لا يتصور كون حساب اقل عفا من اخراج ط بل الا هو
كما مر ط الا هو هو الخبير بينه وبين ان يحسبها اربع خمسين واربعين واحدا ط بل يحسبها خمسين واربعين
ولا عفا فيها ط بل يحسبها خمسين واربعين واحدا ولا عفا فيها ط بل يتعين الاخذ بما يتوعد العقود سواء
بحسابها ثلثين ثلثين واربعين اربعين او بالخبر فيما يحصل بحسابين او زيد او لا بل نعم هنا يكون
في عقد الخمسين فقط ويكون الاخذ بالاربعين في ما اقل عفا ويتعين الاخذ بما لا اشكال ط هو وجوبه

ويجوز مع التمسك بقوله
هذا فلا يفسد عدم المطابقة
اصلها لا يفسد
ولا يفسد مع عدمها ما هو
عفا في حقه في مدخل الفضا
وفي وقتها ما يبلغ في كل
خمس حقة في كل اربعين
بنت لبون بمغى كون الفضا
بعد البليغ الى وفاة واحد
عشرين امرا كليا ولكن لا هو
لولا يمكن اقوى مراعاة العدا لمطابق
او الاثر استيعابا مع عدم امكان
المطابقة من الخمسين فقط او
كل ذلك او منهما معا او كل واحد
متمما معا او كل واحد منهما في
المائة واحد وعشرين او المائة
الستين مثلا يتعين العدا بالاربعين
في المائة والخمسين يتعين
في المائة والستين يتعين
وثلاث اربعين في المائتين
بين العدا اربع خمسين او خمس
اربعين وهكذا في تمام ذكر
حصول المطابقة وانما باخذ
المتضمنة بالسنة العفو والفساد
بالغة ما بلغت نعم ما بين العفو
من الواحد في السنة العفو
الفساد عفو دائما الفضا
بل يتعين تماثلها ان لا هو
تعيين العفو في هذا المثال
واربع اربعين في المائة
والاربعين تعيينه بخمسين و
اربعين في حصول المطابقة ولا
يتبقى عفا الفضا فيه تاقل
الفساد الا هو ط يتعين شراء
بنت الفضا في اصطحابها

فروع زكاة الانعام والحكاي

٣٩٥

نصب الاول اربعون وفيها شاة الثانية مائة واحد وعشرون وفيها شاتان الثالثة مائتان و
واحدة وفيها ثلث شياة الرابع ثلثمائة واحدة وفيها اربع شياة الخامس اربعمائة فما زاد ففي كل
مائة شاة وما بين النصابين في الجميع عفو فلا يجب فيه غير ما وجب بالنصاب السابق مسئلة البقر
والجواموس جنس واحد كما انه لا فرق في الابل بين العرب والنجاشي وفي الغنم بين المغز والشاة والنضار
وكذا لا فرق بين الذكر والانثى في الكل مسئلة في المال المشترك اذا بلغ نصيب كل منهم النضار وجبت
عليهم وان بلغ نصيب بعضهم وجبت عليه فقط واذا كان المجموع نصابا وكان نصيب كل منهم اقل من
على واحد منهم مسئلة اذا كان مال المالك الواحد متفرقا ولو متباعدا يلاحظ المجموع فاذا كان
بقدر النضار وجبت ولا يلاحظ كل واحد على حدة مسئلة اقل اسنان الشاة التي تؤخذ في الغنم
والابل من الضأن المجذع ومن المغز اللثني والاول ما كمل له سنة واحدة ودخل في الثانية والثانية
ما كمل له سنتان ودخل في الثالثة ولا يتعين عليه ان يدفع الزكاة من النضابل ان يدفع شاة
اخرى واء كانت من ذلك البلد او غيره وان كانت ادون قيمة من افراد ما في النضار وكذا الحال في
الابل والبقر والمدار في الجميع الفرد الوسط من السنة لا الاعلى ولا الادنى وان كان لو تنوع بالعام
او الاعلى كان احسن وزاد خيرا وانما خيار للمالك لا التاعى والفقر فليس طما الاقتراح عليه بل يجوز
للمالك ان يخرج من غير جنس الفريضة بالقيمة الوقتية من القدين او غيرها وان كان الاخراج من العين
افضل مسئلة المدار في القيمة على وقت الاداء سواء كانت العين موجودة او تالفة لا وقت الاداء
ثم المدار على قيمة بلد الاخراج ان كانت العين تالفة وان كانت موجودة فالظاهر ان المدار على قيمة
البلد التي هي في مسئلة اذا كان جميع النصاب في الغنم من الذكور ويجوز دفع الانثى وبالعكس كما انه
اذا كان الجميع من المغز يجوز ان يدفع من الضأن وبالعكس وان اختلفت في القيمة وكذا مع الاختلاف
يجوز الدفع من اثنى الصنفين شاء كان في البقر يجوز ان يدفع الجواموس عن البقر وبالعكس وكذا في
الابل يجوز دفع النجاشي عن العرب وبالعكس تاوت في القيمة واختلفت مسئلة لا فرق بين الصحيح
والمرضي والسليم والمعيب الثابت الهرم في الدحول في النضار والعقد منه لكن اذا كانت كلها صالحا لاجرة
على الاحوط فيه وفيما بعده ح ط بر وجردي مد ظله العالي لا تجل من اشكال والاحوط اخراج الا
منها ومن قيمة بلد الاخراج ح ط بر وجردي مد ظله الشريف

انما هو انشئ من بعد
٣٩٥ مياشد
بل يفتن نفلن الزكوة
او اجابا احد النصابين
مورد النجاشي بغير النضار
لكل منهما المائتين ولا يكون
منها بقدر من واحد من النصابين
والنجاشي مثلا او المائة والثلثين
تعين على الاقوى ولا يلزم
شيئا من ذلك في النضار والبعين
وغيرها تعين التبقيض النضار
واحد نصفه باحد هو واحد
بالاخر استغناء جميعا بال
نضار والبعين من ذلك
اربعا والمائة والمائتين
اربعتين المائة والثلثين
باربعين وثلاثين او على
النضار من بعد الفروج
بما بين عتود الفروج وليس في
عقرا صلا لا على الاحوط من
مكان الاستغناء باحد
لوجه فوجب على الاقوى
في نضار البقر ايضا
ذلك جم بل تعين جم بل
لمعين جم فبالاخر على
كل العددين كما في ما ذكرنا
وتعين كلاهما جمعة في سبعين
واثنى تسعين مائة فله
الاحد كوف من ثمانية
سوا نور كفية ما كمل
ونصفه اشهر ونحو ذلك
ما ذكره لود قدينا عن
ذلك لبلد الاحوط على
القيتين ح ط مد ظله
عالي
على الاحوط فيه من اول
الاحوط لا يمل له
شهر من ثمانية
الفروج

فيه ما مر في التوم
أي لا يجب من السنة
الثانية ع ح شراوى
أي مقدار التالف من
حقبة الفقير ع ح
أفراد العدم ع ح شراوى
فيه أشكال وكان لا
ذلك الفسخ أمطها
وقد مر الأشكال والأشكال
بمنه الفسخ
فيه تأمل نعم يكون
هو الأحوط الفسخ
وأن كان الأحوط آخرهما
الفسخ
أحوط ذلك الفسخ
لا يخلو عن الأشكال
نعم هو الأحوط حبه
ونقص من الزكاة
بنسبة التالف حبه
لا أشكال فيه حبه
مد ظله
العالي

دفع المريع وكذا لو كانت كلها سليمة لا يجوز دفع المبيع لو كانت كل منها شابا لا يجوز دفع المريع
بل مع الاختلاف أيضا لا حوط أخرج الصحيح من غير ملاحظة التقيط نعم لو كانت كلها مراضا أو معيبة
أو هرة يجوز الأخراج منها الشرط الثاني التوم طول الحول فلو كانت معلوقة ولو في بعض الحول لم تجب
فيها ولو كان شهر بل أسبوعا نعم لا يقدر في صدق كونه سائمة في تمام الحول عرفا علفها يوما أو يومين
ولا فرق في منع العلف عن وجوب الزكاة بين أن يكون بالاختيار أو بالاضطرار لمنع مانع من التوم
من تلج أو مطر أو ظالم غاصب بخود ذلك ولا بين أن يكون العلف من مال المالك أو غيره بأذنه أو لا
بأذنه فالحال يخرج بذلك كل عن التوم وكذا لا فرق بين أن يكون ذلك باطعامها بالعلف المجزؤ أو
بإدخالها للرعي بنفسها في الزرع المملوك نعم لا يخرج عرض صدق التوم باستيحاء المرعى أو بشرائه إذا لم
يكن مزروعا كما أنها لا يخرج عنه بمصانعة الظالم على الرعي في الأرض المباحة الشرط الثالث أن لا
يكون عوامل ولو في بعض الحول بحيث لا يصيد عليها أنها ساكنة فادعة عن العمل طول الحول ولا يصير
أعمالها يوما أو يومين في السنة كما مر في التوم الشرط الرابع من في الحول عليها جامعة للشرائط ويكفي ذلك
في الشهر الثاني عشر فلا يقبر تمامه فبالدخول فيه تحقق الزجر بل الأقوى استقراره أيضا فلا يقدر
بعض الشرط قبل تمامه لكن الشهر الثاني عشر محسوب من الحول الأول فابتداء الحول الثاني إنما هو بعد تمام
مسئله لو اختلف بعض الشرط في أثناء الحول قبل الدخول في الثاني عشر بطل الحول كما لو نقصت عن النضج
أو لم يتمكن من التصرف فيها أو عاوضها بغيرها وإن كان زكوا من جنبها فلا كان عنده نضج من الغنم مثلا
منه ستة أشهر فعاوضها بمثلها ومنه عليه ستة أشهر أخرى لم تجب عليه الزكاة بل الظاهر بطلان الحول
بالمعاوضة وإن كانت تقصد الفرار من الزكاة مسألة إذا حال الحول مع اجتماع الشرائط فتلغ من
شيء فأن كان لا يتغير من المالك لم يقرب أن كان يتغير منه ولو بالتأخير مع التمكن من الأداء ضمن
بالنسبة نعم لو كان أزيد من النضج تلف منه شيء مع بقاء النضج على حاله لم ينقص من الزكاة شيء
وكان التلف عليه بتمامه مطلقا على أشكال مسألة إذا ارتد الرجل المسلم فاما أن يكون عن ملة
أو عن فطرة وعلى التقديرين أما أن يكون في أثناء الحول أو بعده فأن كان بعده وجبت الزكاة سواء
على الأحوط ع ح بروجدى مد ظله العالي على الأحوط ع ح أفراد ما ذكره من كون تلف عليه و
عدم نقص شيء من الزكاة ع ح بروجدى مد ظله الشريف

فروع زكاة الأنعام أحكامها

(٣٩٧)

مع الرجوع الى احكام
الشرع على غير ان
يدل القول له في الفطرة
هو الواجب الف
بأن المجتهد اجاب الشرع
على الامور الف
بأن احكام الشرع
لا بد منه جسم
مدنله
العالى

كان عن فطرة او ملة ولكن المتولى لا يخرجها الا امام او نائب وان كان في اثنائه وكان عن فطرة
انقطع الحول ولم يجب الزكاة واستأنف الورثة الحول لان تركت تنقل الى ورثة وان كان عن ملة
لم ينقطع ووجب بعد الحول لكن المتولى الامام او نائب ان لم يثبت ان تاب قبل الاخراج
اخرجها بنفسه اما لو اخرجها بنفسه قبل التوبة لم يخرج عن الا اذا كانت العينة باقية في يد الفقيه فجدد
النية او كان الفقير القابض عالما باحال فانه يجوز له الاحتساب عليه لانه مشغول الذمة بها اذا قبضها
مع العلم باحال واتفقوا ان تلفت في يده واما المرة فلا ينقطع الحول بمرورها فمكسلة لو كان الكا
للنصاب لا اريد كاربعة اشاة مثلا فالحال عليه احوال فان اخرج زكوة كل سنة من غير تكررت لعدم
نقصانه ح عن النصاب لو اخرجها منه او لم يخرج اصلا لم يجب الا زكاة سنة واحدة لنقصانه عنه
ولو كان عنده ازيد من النصاب كان عنده خمس اشاة وحال عليه احوال لم يرد زكواتها وجب عليه الزكاة
بمقدار ما مضى من السنين الى ان ينقص عن النصاب فلو مضى عشر سنين في المثال المفروض وجب عشرة
ولو مضى احدى عشرة سنة وجب احدى عشرة اشاة وبعده لا يجب عليه شئ لنقصانه عن الاربعين ولو كان عنده
ست وعشرون من الابل ومضى عليه ستان وجب عليه بنت مخاض للسنة الاولى وخمس اشاة
للسانية وان مضى ثلث سنوات وجب لثلاثة ايضا اربع اشاة وكذا الى ان ينقص من خمسة فلا يجب
مكسلة اذا حصل بالملك النصاب في الانعام ملك جديد اما بالتاج واما بالشراء او الاوثان
فان كان بعد تمام الحول السابق قبل الدخول في الاحق فلا اشكال في ابتداء الحول للجمع ان كل لها
النصاب الاحق واما ان كان في اثناء الحول فاما ان يكون ما حصل بالملك الجديد بمقدار العفو
ولم يكرضا بامستقلا ولا مكلا لنصاب اخر واما ان يكون نصابا مستقلا واما ان يكون مكلا لنصاب
اما في القسم الاول فلا شئ عليه كما لو كان له هذا المقدار ابتداء وذلك كما لو كان عنده من الابل خمسة
فحصل له في اثناء الحول اربعة اخرى او كان عنده اربعون اشاة ثم حصل له اربعون في اثناء الحول
واما في القسم الثاني فلا يتم الجديد الى السابق بل يعتبر لكل منهما حول بانفاده كما لو كان عنده خمس
الابل ثم بعد ستة اشهر ملك خمسة اخرى فبعد تمام السنة الاولى يخرج شاة وبعد تمام السنة
هذا صحيح في المرتد عن ملة واما في الفطرة بالمتولى للاخراج صور سنة ح ط اي بعد التوبة واما قبلها فامر
في احكامه ولا احتساب ط هذا الذي يمكن فيها ما يوفيه بنت مخاض وخمس اشاة واما في الثانية فمكسلة

في زكاة النقدين

المسئلة غل اشكال فلا - (٣٩٨)

للحمت الجديده ايضا يخرج شاة وهكذا واقام في القسم الثالث فيستأنف حولا
واحد بعد انتهاء الحول الاول وليس على الملك الجديد بقية الحول الاول شيء وذلك
كما اذا كان عند ثلثون من البقر فملك في اثناء حولها احد عشر وكان عند ثمانون من الغنم فملك في اثناء
حولها اثنين واربعين حتى ياتي بهذا القسم على الاقوى لو كان الملك الجديد نصابا مستقلا ومكلا
الاخرى كما لو كان عند من الابل عشرون فملك في الاثنا عشرة اخرى او كان عند خمسة ثم ملك احد وعشرين
ويجمل اخاقه بالقسم الثاني مسئلة لو امد زوجته نصابا وحال عليه الحول وجب عليها الزكاة ولو طلقها
الحول قبل الدخول رجع نصفه الى الزوج ووجب عليها زكاة المجموع في نصفها ولو تلف نصفها يجب اخراجه
الزكاة من النصف الذي رجع الزوج ويرجع بعد الاخراج عليها بمقدار الزكاة هذا ان كان التلف بغير
منها او اما تلف عندها بلا تفریط فيخرج نصف الزكاة من النصف الذي عند الزوج لعدم ضمان الزكاة
في عدم تفریطها نعم يرجع الزوج ح ايضا عليها بمقدار ما اخرج مسئلة اذا قل رب المال له يحل علي
ما لي الحول ليمع منه بلايت ولا يمين وكذا لو ادعى الاخراج او قال تلفتني ما اوجب النقص عن النصاب
مسئلة اذا اشترى نصابا وكان للبايع الخيار فان فسخ قبل تمام الحول فلا شيء على المشتري ويكون ابتداء
الحول بالنسبة الى البايع من حين الفسخ وان فسخ بعد تمام الحول عند المشتري وجب عليه الزكاة وفيه فان
كان الفسخ بعد الاخراج من العين ضمن للبايع قيمة ما اخرج وان اخرجها من مال اخرج البايع تمام العين
وان كان قبل الاخراج فللمشتري ان يخرجها من العين ويغير للبايع ما اخرج وان يخرجها من مال اخرج
يرجع العين بتامها الى البايع ففصل في زكاة النقدين وهما الذهب والفضة ولتشرط في وجوب
الزكاة فيهما مضافا الى ما مر من الشروط العامة امور الاول النصاب في الذهب نصابان الاول
عشرون دينارا وفي نصف دينار والدينار مثقال شرعي وهو ثلثة ارباع الصير في فعل هذا النصاب
الاول بالمثقال الصير في خمسة عشر مثقالا وزكاة ربع المثقال وثمانه والثاني اربعة دنانير وهي ثلاث
مناقيل صير في ربع الخزانة من اربعين واحدا فيكون فيه قيراطان اذ كل دينار عشرون قيراطا ثم
اذا زاد اربعة فذلك ليس قبل ان يبلغ عشرين دينارا شيء كما انه ليس بعد العشرين قبل ان يزيد اربعة
شيء وكذا ليس بعد هذه الاربعة شيء الا اذا زاد اربعة اخرى وهكذا والحاصل ان في العشرين دينار
بلا يجب عليها اخراجها من القيمة فان امتنع اخذها الساعي من النصف الذي عند الزوج ورجع الزوج عليها بقية اخذ

ينبغي ترك الاحتياط
الفصح اصطفايا
مع عدم رضا البايع بذلك
المحوط اخراجها من مال
اخر الفصح اصطفايا
وهو الاقوى جسم
اذا اخرج من يمين الغنم
منه فم لا يجوز للزوج ان
يتصرف بما رجع اليه الا
اذا اخرجها هو او الزوج
جسم
بغيره ايضا ما تقدم
في الحاشية السابقة
جسم
على المحوط كما تقدم
جسم

ربع العشر وهو نصف دينار وكذا في الزائد الى ان يبلغ اربعة وعشرين وفيها ربع عشرة وهو نصف دينار
 وقيراطان وكذا في الزائد الى ان يبلغ ثمانين وعشرين وفيها نصف دينار واربعة قيراطات وهكذا على
 هذا فاذا اخرج بعد البلوغ الى عشرين فما زاد من كل اربعين واحداً فقد أدى ما عليه في بعض الاوقات
 زاد على ما عليه بقليل فلا بأس باختيار هذا الوجه من جهة التيسر وفي الفضة ايضا نصاً بالاول ما تادهم
 وفيها خمس دراهم والثلاثة اربعون درهما وفيها درهم والدرهم نصف المثلقال القير في ربع عشرة وعلى
 هذا فالنص الاول مائة وخمسة مثاقيل صيرفة والثاني احد عشر مثقالاً وليس فيما قبل النص
 الاول ولا فيما بين النصابين شيء على ما مر وفي الفضة ايضا بعد بلوغ النص اذا اخرج من كل اربعة
 واحد فقد أدى ما عليه وقد يكون زاد خيراً قليلاً الثاني ان يكونا مسكوكين بسكة المعاملة سواء
 كان بسكة الاسلام او الكفر بكتابة او غيرهما بقيت سكتها او صارا مسموحين بالعارض واما اذا كانا
 مسموحين بالاصالة فلا تجب فيهما الا اذا تعامل بهما فوجب على المحدث كما ان الاحوط ذلك ايضا اذا
 ضربت للمعاملة ولم يتعامل بهما او تعامل بهما لكنه لم يصل واجمعا الى حد يكون دراهم ودنانير
 ولو اتخذ الدرهم والدينار للزينة فان خرج عن رواج المعاملة لم تجب فيه الزكاة والواجب
 الثالث مضي الحول بالدخول في الشهر الثاني عشر جاء لك انط التي فيها النصا فلا تقصر في اشأ
 عن النصاب سقط الوجوب كذا لو تبدل بغيره من جنس او غيره وكذا لو غير بالسلب سواء كان
 التبديل او السلب بقصد الفرار من الزكاة او لا على الاقوى وان كان الاحوط الاخراج على
 الاول ولو سلبك الدراهم والدنانير بعد هول الحول لم تسقط الزكاة ووجب الاخراج بملا
 الدراهم والدنانير اذا فرض نقص القيمة بالسلب مسئلة لا يجب الزكاة في الحلي ولا في اواني
 الذهب والفضة وان بلغت ما بلغت بل عرفت سقوط الوجوب عن الدرهم والدينار اذا اتخذ
 للزينة وخرجاً عن رواج المعاملة بهما نعم في جملة من الاخبار ان زكوتها اعادتها مسئلة ولا فرق
 في الذهب والفضة بين الحميد منها والردى بل تجب اذا كان بعض النصا حميداً وبعضه ردياً
 ويجوز الاخراج من الردى وان كان تمام النصاب من الحميد لكن الاحوط خلافه بل يخرج الحميد
 من الحميد ويبقى بالنسبة مع السبق وان اخرج الحميد عن الجميع فهو احسن نعم لا يجوز دفع
 فيه اشكال ان كان يصدق عليه الدرهم والدينار مع ما قدمه الا ان كان فيه حط لا يترك حطاً بوجه

وذلك في صورة وجود
 العشر في البين اعني
 ما بين النصابين الفصح
 لا يترك الفصح مما
 كما اذا كان بين النصابين
 حسم

ان لا يكون اقوى الفصح
 لا يترك الاحتياط بال
 ختار او الاخراج الفصح
 وكذا لو كان وكيله متكما
 من الضرف كذلك
 الفصح
 لا يجب الضفية بل
 الواجب اخراج القدر
 المتقن ع ح غير اى
 القوة ممنوعة والاحتياط
 لا يترك جسم
 الاحتياط بالاختيار
 او الاخراج لا يترك
 جسم
 لو تمكن وكيله او من
 سلم اليه من الضرف
 فيه طول التحول فالظاهر
 كفايته جسم مدظل
 العالى

المجيد عن الردى بالتقويم بايدفع نصفه جيد ليود ينادى عني نيا الا اذا صالح الفقير بقيمة في
 ذمته ثم احتب تلك القيمة عما عليه من الزكاة فانه لا مانع منه كالا مانع من دفع الدينار الردى عن
 نصف دينار جيد اذا كان فرضه ذلك مسئلة تتعلق الزكاة بالدرهم والدنانير المغشوشة اذا بلغ
 خالصهما النضار ولو شئت في بلوغه ولا طريق للعلم بذلك ولو للضرر لم يجب في وجوب الضفية و
 نحوها للاختبار اشكال احوط ذلك وان كان عدمه لا يخلو عن قوة مسئلة اذا كان عنده نضار
 من الجيد لا يجوز ان يخرج عنه من المغشوش الا اذا علم اشتماله على ما يكون عليه من الخالص وان كان المغشوش
 يجب القيمة ياوى ما عليه الا اذا دفع بعنوان القيمة اذا كان للخليط قيمة مسئلة وكذا اذا كان
 عنده نضاب من المغشوش لا يجوز ان يدفع المغشوش الا مع العلم على نحو المذكور مسئلة لو كان عنده
 دراهم او دنانير بخد النضار وشئت في انه خالص ومغشوش فالاقوى عدم وجوب الزكاة وان كان احوط
 مسئلة لو كان عنده نضاب من الدراهم المغشوشة بالذهب او الدنانير المغشوشة بالفضة لم يجب عليه
 شئ الا اذا علم ببلوغ احدهما او كليهما احد النضاب في البالغ منهما او فيهما فان علم الحال فهو الاول
 الضفية ولو علم اكثرية احدهما رد او لم يمكن العلم وجب اخراج الاكثر من كل منهما فاذا كان عنده ا
 وتردد بين ان يكون مقدار الفضة فيها اربعة اة والذهب ستمائة وبين العكس اخرج عن ستمائة ذهبا
 وستمانه فضة ويجوز ان يدفع بعنوان القيمة ستمائة عن الذهب اربعة اة عن الفضة بقصد ما في الواقع
 لو كان عنده ثلثمائة درهم مغشوشة وعلم ان الفضة ثلثها مثلا على التساوى في افرادها يجوز له ان يخرج
 دراهم من الخالص وان يخرج سبعة ونصف من المغشوش واما اذا كان الفضة بعد العلم بكونه ثلثا في
 المجموع لا على التساوى فيها فلا بد من تحصيل العلم بالبرائة اما باخراج الخالص اما بوجبا اخر مسئلة
 اذا ترك نفقة لاهله مما يتعلق به الزكاة وغاب بقى الى اخر السنة بمقدار النضاب يجب عليه الا اذا كان
 متمكنا من الضرف في طول التحول مع كونه غائبا مسئلة اذا كان عنده اموال زكوية من اجناس مختلفة
 وكان كلها او بعضها اقل من النضاب فلا يجب ان يقصر منها باجنس الاخر مثلا اذا كان عنده ثلثة عشر دينارا
 ومائة وثلثون درهما لا يجب ان يقصر الدنانير بالدرهم ولا العكس فضلك في زكاة الغلات
 الاربع وهي كاعرفت الحطة والشعير والتمر والزبيب في الحاق التلت الذي هو كالشعير في

لا يترك ح ط لا يترك الاحتياط باخراجها والضفية ح ط بر وجهى مدظل الشريف

في بيان وقت تعلق الزكاة في الغلات

(٤٠١)

مضافاً الى ما مر من

طبع وبرودته وكالحب في ملاسته وعدم القشر له اشكال فلا يترك الاحتياط فيه كاشكال
 في العسل الذي هو كالحب بل قيل انه نوع منها في كل قشر حبتان وهو طعام اهل صنعاء فلا يترك
 الاحتياط فيه ايضاً ولا تجب الزكاة في غيرها وان كان يجب اخراجها من كل ما تنبت الارض مما ياكل
 او يوزن من المحبوب كالماش والذرة والارز والدخن ونحوها الا الخضر والبقول وحكم ما يجب فيه
 حكم ما يجب فيه في قدر النضج وكيفية ما يخرج منه وغير ذلك ويعتبر في وجوب الزكاة في الغلات
 امران الاول بلوغ النضج وهو بالنظر الشاهد وهو الف ومائتان وثمانون مثقالاً صير قيا مائة واربعه
 اربعون مثقالاً خمسة واربعين مثقالاً وبالمق التبريزي الذي هو الف مثقال
 مائة واربعه وثمانون مثقالاً ربع من وخمسة وعشرون مثقالاً وبحقفة الخفف في زماننا سنة وهي ثمانون
 وثلاثون مثقالاً صير قيا وثلاث مثقال ثمان وثمانون مثقالاً وخمس حقون ونصف الاثمانية وخميس مثقالاً
 وثلاث مثقالاً وبقيار الاسلام هو مائتان وثمانون مثقالاً سبع وعشرون ووزنه وعشر حقون
 وخمسة وثلاثون مثقالاً ولا تجب في الناقص عن النصاب لو سيرا كما انها تجب في الزائد عليه يسيراً كان او
 كثيراً الثاني التملك بالزراعة فيما يزرع واشتغال الزرع الى ملكه قبل وقت تعلق الزكاة وكذا في الثمر
 كون الشجر ملكاً الى وقت التعلق واشتغالها الى ملكه منفردة او مع الشجر قبل وقت مسئلة في وقت
 تعلق الزكاة بالغلات خلاف فالشجر على انه في الحطب والشجر عند انعقاد حبهما وفي ثمر النخل حين
 اصفراره او احمراره وفي ثمر الكرم عند انعقادها حصرها وذهب جماعة الى ان المداير صد اسماء المذكورة
 من الحنطة والشعير والتمر وصدق اسم الغنم في الرعي هذا القول لا يخلو عن قوة وان كان القول الاول
 احوط بل الاحوط مراعاة الاحتياط مطلقاً اذ قد يكون القول الثاني اوفق بالاحتياط مسئلة في وقت
 تعلق الزكاة وان كان ما ذكر على الخلاف السالف الا ان المناط في اعتبار النضج هو اليأس من المذكور
 فلو كان الرطب منها بقدر النضج لكن ينقص عنه بعد الجفاف واليسير فلا زكاة مسئلة في مثل البر
 وشبهه من الدقل في كل طباء اذ لا يترك الى ان يحف يترك ثمره او لا يصعد على اليابس منه التمر ايضاً المداير
 على تقديره يابس وتعلق به الزكاة اذ كان بقدر يبلغ النضج بعد جفافه مسئلة اذ "راد المالك لنفسه
 في المذكورات ليرى الرطب او حصره او عبا بما يزيد على المتعارف فيما يحسن الموزن وجب عليه ضمان
 بل عند اشتداده في اكل من الثمرة كمن اغتصب ثابته لا يترك في ثمره النخل والتمر بعد بدو صلاحهما حط

الشرائط العامة كما مر في
 الانعام والتعدين المعنى
 وذلك كما اذا صار مالكا
 او متمكنا من التصرف او
 بلغ او افاق المالك للنضج
 بعد انعقاد حبه في الحنطة
 والشعير وبعد الاصفرار
 والاحمرار في ثمر النخل و
 بعد صيرورته حصر مائاً
 في ثمر الكرم وقبل صدق
 المداير المذكورة من
 الحنطة والشعير والتمر
 الغنم الفصح مد ظله
 بل ولو لم يزد على المتعارف
 ايضا لما يأتى من عدم
 استثناء الموزن النضج
 بل هو ملاقوى في
 شرارى
 بل هو ملاقوى في جم
 مد ظله
 العالي

في بيان حكم من الزكاة بعد نقل

(٢٠٢)

فيه تأمل الف ج
اصطهبانا
فيه أشكال ج
مدنله
الغلة

حصة الفقير كما انه لو اراد الاقتطاف كذلك بتما وجب عليه اداء الزكاة بعد فرض بلوغها
النفا مسئلة لو كانت الثمرة مخروصة على المالك فطلب الساعي من قبل الحاكم الشرعي الزكاة منه
قبل اليدين لم يجب عليه القبول بخلاف ما لو بذل المالك الزكاة لغيره او حصرا مثلا فان يجب على الساعي
القبول مسئلة وقت الاجراج الذي يجوز للساعي مطالبة المالك فيه واذ اخرها عنه ضمن عند
الغلة واجتذاز التمر واقتطاف الزيتون وقت وجوب الاداء غير وقت التعلق مسئلة يجوز للمالك المقام
مع الساعي مع الرضا بينهما قبل اجتذاز مسئلة يجوز للمالك دفع الزكاة والتمر على الشجر قبل اجتذاز
منه او من قيمة مسئلة يجوز دفع القيمة حتى من غير التقدين من لم يجز ان كان بل يجوز ان تكون من
المنافع ككنى الدار مثلا وتسليمها بتسليم العين الى الفقير مسئلة لا تكرر زكاة الغلة بتكرار السنين
اذا بقيت احوالا فاذا زكى الحطة ثم احتكها سنين لم يجب عليه شيء وكذا التمر وغيره مسئلة مقدار
الزكاة الواجب اخراجه الغلات هو العشر فياسقى بالماء الجارى او بماء السماء او بمصر عروة من الارض
كالخيل والشجر بل الزرع ايضا في بعض الامكنة ونصف العشر فياسقى بالدلو والرشاء والنواضح والدوا
ونحوها من العلاجات ولو سقى بالامر من فع صدق الاشتراك في نصفه العشر وفي نصفه الاخر نصف
ومع غلبة الصلح لاحد الامرين فالحكم تابع لما غلب ولو شك في صدق الاشتراك او غلبة صدق احدهما
فيكفي الاقل والا هو الاكثر مسئلة لو كان الزرع او الشجر لا يحتاج الى السقى بالدوا الى ومع ذلك
سقى بها من غير ان يؤثر في زيادة الثمر فالظاهر وجوب العشر وكذا لو كان سقيه بالدوا الى وسقى بالهزر
مخرو من غير ان يؤثر فيه فالواجب نصف العشر مسئلة الامطار العادية في ايام السنة لا تخرج ما يقى
بالدوا الى عرقلها اذا كانت بحيث لا حاجة معها الى الدوا الى اصلا او كانت بحيث توجب صدق
الشركة في يتبعها الحكم مسئلة الواخرج شخص الماء بالدوا الى على ارض مباحة مثلا عبثا او لغرض فرفع
اخر وكان الزرع يشرب بعروقه فالأقوى العشر وكذا اذا اخرج به هونيف لغرض اخر غير الزرع ثم بدا
ان يزرع زرعا يشرب بعروقه بخلاف ما اذا اخرج به لغرض الزرع الكدائي ومن ذلك يظهر حكم ما اذا اخرج
زرع فرد وجرى على ارض اخرى مسئلة انما تجب الزكاة بعد اخراج ما يأخذ السلطان باسم المقام
الا هو واخراج العشر فيا اذا كان سقيه بالجارى او المطر اكثر وان لم يصل الى صد غلبة الصلح
ع د برودي مدنله الشريف

في بيان حكم من الزكاة بعد تعلق الزكوى

٤٠٣

بل ما يأخذه باسم المخرج أيضا بل ما يأخذه العامل إذا على ما قرره السلطان ظمًا إذا لم يتمكن من الامتناع جهرا أو سرا فلا يفهم من حققة الفقراء من الزائد ولا فرق في ذلك بين المأخوذ من نفس الغلة أو من غيرها إذا كان الظلم عاما أو إذا كان شخصيا فالأحوط الضاميا أخذ من غيرها بل الأحوط الضاميا فيه مطلقا وإن كان الظلم عاما أو إذا أخذ من نفس الغلة قهرا فلا ضمان إذا الظلم جار واد على الفقراء مسألة الأقوى اعتبار خروج المون جميعا من غير فرق بين المون السابقة على ما نال التعلق واللاحقة كما أن الأقوى اعتبار الضاميا بعد خروجها وإن كان الأحوط اعتباره قبله بل الأحوط عدم إخراج المون خصوصا لللاحقة والمراد بالمونة كلما احتاج إليه الزرع والشجر من اجرة الفلاح وأجرات الحارث والتأجير والاحتياج إن كانت متاجرة واجرة مثلها إن كانت مفعوبة واجرة الحفظ والحسب والجذاز وتجهيف الثمرة وإخراج موضع التمثيل وحفر النهر وغير ذلك كفاوت نقص المولات والعوامل حتى ثياب المالك ونحوها ولو كان سبب النقص مشتركا بينهما وبين غيرها ذرع عليها بالنسبة مسألة قيمة البذر إذا كان من مال الزكوى أو المال الذي لا زكاة فيه من المون والمناط قيمة يوم تلفه وهو وقت الزرع مسألة اجرة العامل المون ولا يجب للمالك اجرة إذا كان هو العامل وكذا إذا عمل ولده أو زوجته بلا اجرة وكذا إذا تبرع به أخيه وكذا لا يجب اجرة الأرض التي يكون مالكا لها ولا اجرة العوامل إذا كانت مملوكة لمسألة لو اشترى الزرع فتمت من المونة وكذا لو ضمن النخل والشجر فحلت ما إذا اشترى نفس الأرض والنخل والشجر كما أنه لا يكون ضمن العوامل إذا اشترىها منها مسألة لو كان مع الزكوى غيره فالمونة موزعة عليهما إذا كانا مقصودين وإذا كان المقصود بالذات غير الزكوى ثم عرض قصد الزكوى بعد إتمام العمل لم يجب من المون وإذا كان بالعكس يجب منها مسألة المخرج الذي يأخذ السلطان بضاي زرع على الزكوى وغيره مسألة إذا كان للعمل بدخلة في ثمره غدا لا يعيد احتسابه على ما في السنة الأولى إذا كان منصرفا على الأرض باعتبار ما يزرع فيها من الغلة الزكوية ح ط بحيث يعدل المأخوذ جزء من المخرج والمقاسمة عرفا ولا فالظاهر أنه كالنقص ح ط في مقام اعتبار الضاميا وخسرا السابقة في مقام أداء الزكاة ح ط بل مثله نعم إذا كان اشتراؤه للزرع فالمعبر عنه المسمى لا مثله ولا قيمته ح ط بعد إخراج قيمة التبن منه ح ط إن كان متمكنا من الزراعة بدون شرائها أو بقيت بعدها وفيه قيمتها بثمنها المسمى وإن لم تكن ثمنها كذا أو بعضها منها لا بخارج من قوة ح ط إذا كان موضوعا عليهما ح ط وروى مد ظله الشريف

بل يجب من المون إذا اشتد
الزرع كما أن المولات ح ط
إذا كان مضروبا على الغلة
والأحوط لا على نقصه
الأملاك فقط لا إذا
فقر من غير الغلة ح ط
اصطفا
لا يشترط هذا الاحتياط
الضيق اصطفا
هذا الاحتياط لا يترك
الضيق
إذا أخذ من مجموع الخ
الزكوى وغيره الضيق
اصطفا
إذا كان مضروبا على الغلة
أو أخذ من ماله وروى
ومقدار بمقدارها ما
إذا كان مضروبا على
نقصه الأملاك لا
على حاصلها فليس من
شؤون الزراعة ولا يجب
شأن إذا حدثت من غير
غلة على الأقوى ح ط
فلا الاحتياط لا يشترط
بل الأقوى ح ط
لا يجوز دفعه لغيره
عن المون عن الزكاة
مؤولى عن المون وكذا
كل ما كان شيا لا يشترط
ح ط
إذا أخذ من مجموع حاصل
الأرض أو ثبات

فيما انما الزرع بعد الزكاة

لا يترك حبه
بل الكوى حبه
لا يخلو عن النكال
حبه
مد ظله
العالي

وان كان الكوطة التوزيع على السنين مسألة^٢ اذا شك في كون شيء من المون او لا لم يجب منها
مسألة حكم الخيل والزرع في البلاد المتباعدة حكمهما في البلد الواحد فيضم الثمار بعضها الى بعض
وان تفاوتت في الادراك بعد ان كانت الثمرتان لعام واحد ان كان بينهما شهر او شهران او اكثر
وعلى هذا فاذا بلغ ما ادرك منها نصيبا باخذ منه ثم يؤخذ من الباقي قل او اكثر وان كان الذي ادرك
او لا اقل من النصيب ينظر به حتى يدرك الاخر ويتعلق به الوجز فيكمل منه الضأ ويؤخذ من المجموع وكذا
اذا كان نخل يطلع في عام مرتين يضم الثاني الى الاول فيطأ مرة سنة واحدة لكن لا يخلو عن النكال
لا احتمال كوطه في حكم ثمره عامين كما قيل مسألة^٢ اذا كان عنده تمر يجب فيه الزكاة لا يجوز ان يدفع عنه
الرطب على انه فرضه وان كان بمقدار لو جف كان بمقدار ما عليه من التمر وذلك لعدم كونه من افراد
المأمور به نعم يجوز دفعه على وجه القيمة وكذا اذا كان عنده زبيب لا يجزئ عنه دفع الغنم الا على وجه
القيمة وكذا العكس فيهما نعم لو كان عنده رطب يجوز ان يدفع عنه الرطب فريضة وكذا لو كان عنده
غنم يجوز له دفع الغنم فريضة وهى يجوز ان يدفع مثل ما عليه من التمر والزبيب من تمر اخر او زبيب
اخر فريضة او لا لا يبعد الجواز لكن الكوطة دفعه من باب القيمة ايضا لان الوجوب تعلق بما عند
كذا الحال في الخطة والغير اذا اراد ان يعطي من حصة اخرى او شعير اخر مسألة^٢ اذا ادى القيمة
من جنس ما عليه من زيادة او نقصان لا يكون من الربا بل هو من باب الوفاء مسألة^٢ لومات الزرع
مثلا بعد زمان تعلق الوجوب حبت الزكاة مع بلوغ الضأ اما لومات قبل واشقل الى الوارث
فان بلغ نصيب كل منها الضأ وجب على كل زكاة نصيبه وان بلغ نصيب البعض دون البعض
وجب على من بلغ نصيبه وان لم يبلغ نصيب احد منها لم يجب على واحد منها مسألة^٢ لومات
الزرع او مالك النخل والجر وكان عليه دين فاما ان يكون الدين مستغرقا او لا ثم اما ان يكون
الموت بعد تعلق الوجوب او قبل بعد ظهور الثمر او قبل ظهور الثمر ايضا فان كان الموت بعد تعلق
الوجوب جبا اخر اجسا سواء كان الدين مستغرقا ام لا فلا يجب التخاص مع الغرماء لان الزكاة
متعلقة بالعين نعم لو تلفت في حيوة بالتفريط وصارت في الذمة وجب التخاص بين ارباب الزكاة
ان احتمل عدم بلوغ المجموع حدا الضأ بعد الادراك والى جاز بل وجب اخراج زكاة ما ادرك
منها وبلغ وقت الاداء كما يروى مد ظله العالي

فيما اذا مات المزارع بعد تعلق الزكاة ^{فيما اذا مات المزارع بعد تعلق الزكاة} (٣٠٥)

وبين الغرماء كاي الديون وان كان الموت قبل التعلق وبعد الظهور فان كان الورثة قد ادوا الدين
قبل تعلق الوجوب من مال اخر فبعد التعلق بلا حظ بلوغ حصتهم المضاعفة وان لم يردوا الى
وقت التعلق ففي الوجوب ^ط عدم اشكال والاحوط ^ط الاخراج مع الغرامة للديان واسترضائهم واقما
ان كان قبل الظهور وجب على من بلغ نصيبه الضامن الورثة بناء على اشغال الزكاة الى الوارث ^ط وعدم
تعلق الدين بنائها الحاصل قبل ادائه وانه للوارث من غير تعلق حق الغرماء به ^ط مسئلة اذا اشترى
فخدا او كراما او ذراعا مع الارض او بد هذا قبل الزكاة فالزكاة ^ط على بعد التعلق مع اجتماع الشرائط او
كذا اذا اشغل اليه بغير الشراء واذا كان ذلك بعد وقت التعلق فالزكاة ^ط على البائع فان علم بادائه
او شك في ذلك ليس عليه شيء وان علم بعد ادائه فالبائع بالنسبة الى مقدار الزكاة فليس له ان اجاره
الحاكم الشرعي طالبه بالثمن بالنسبة الى مقدار الزكاة وان دفع الى البائع رجع بعد الدفع الى
الحاكم عليه وان لم يجز كان له اخذ مقدار الزكاة من البيع وان ادى البائع الزكاة بعد البيع ففي
استقرار ملك المشتري وعدم الحاجة الى الاجادة من الحاكم اسكان ^ط مسئلة اذا تعدى انواع التمر
وكان بعضها جيدا او اجود وبعضها الاخر ردي او اوردى فالاحوط ^ط الاخذ من كل نوع بحسبه ولكن
الاقوى الاجزاء بمطلق الجيد وان كان مشتلا على الاجود ولا يجوز دفع الردي عن الجيد والاجود
على الاحوط ^ط مسئلة الاقوى ان الزكاة متعلقة بالعين لكن لا على وجه الاشاعة بل على وجه الكمل
في العين وحيث فلو باع قبل اداء الزكاة بعد النصاب صح اذا كان مقدار الزكاة باقيا عنده بخلاف اذا
باع الكل فانه بالنسبة الى مقدار الزكاة يكون فضولا محتاجا الى اجادة الحاكم على ما مر ولا يكفي غرضه
على الاداء من غيره في استقرار البيع على الاحوط ^ط مسئلة يجوز للتساعي من قبل الحاكم الشرعي فرض ثمر
الفحل والكرم بل والزروع على المالك وفائدة جواز التصرف للمالك بشرط قبوله كيف شاء وقته
^ط

اقرب عدم الوجوب فيه مع استغراق الدين بجميع الزكاة وفي ما قبله مع استيعابه لباق الزكاة مع بعض الترخ
تعلق حق الغرماء ببناء التركة مع استيعاب الدين لها لا يخلو من قوة وعليه لا فرق بين كون الموت قبل الظهور
او بعد ^ط لا يترك ^ط ما يقين كون تعلقها بالعين على هذا الوجه محل تأمل ^ط خصوصا اذا بني على ادائها
من غيره ولكن للتساعي تنجها اذا تعذر عليه اخذها من غيره فيجوز الرجوع الى البائع بما قبله من الثمن
وله الفسخ مع الجهل بالحال ^ط محل اشكال ^ط وهو ردي مد ظله العالي ^ط

ما قرأه عدم الوجوب ^ط
لا يفي الصحة ^ط
بل الظاهر انه على وجه
الاشاعة ^ط
فنه اشكال اذا لم يفرز الزكاة
منه ومن مال اخر ^ط
وكذلك لو ضمنه قبل
مع رضاء الديان ^ط
والكان لا وجه مع عدم
الضمان بالتغرير ^ط
هو عدم الوجوب است
في صورة استيفاء الدين
وفي ما قبل الدين ^ط
صورة عدم الفسخ
الوجه عند الحاجة الى
اجادة الفسخ ^ط
غير معدوم بل الفسخ ^ط
وهو استيفاء بالعين
دون النقد ^ط
تعلقها بالعين ^ط
من كونهما بالملك ^ط
بغير الاشاعة ^ط
العين وبين كونهما ^ط
متعلقا بالعين ^ط
لهما او مدور ^ط
وعنه من ان ^ط
متعلقا بالعين ^ط
كروا بان ^ط
عن قرب ^ط
الفسخ مع ^ط
الفسخ ^ط
بل القان ^ط
من ^ط
هو ^ط

في بيان ما يستحب فيه الزكاة

(ع ٣٠٠) -

لا يتركه في غير ما
على احوال الفسخ
سواء كان للكتف
والنفل او المحبوس
كما اشر اليه سابقا
المنع من ماله
يكون التجاره غير ان
من الشراء من التجار
الشرعي في ما يوجب
كون الانتقال اليه
المعروفه وقصد الاست
مصرفه سواء كان متدا
معوضه او متخرجه
كما في الشرعي بعد
نسبة ثم بدو قصد
الكتف من حيث قصد
الكتاب بدو من
كما خرج من مال التجاره
تدبره بكتاب التجاره
له ثم قصد به اعينه
ثم في نقله اليه
وبه تجاره وبه يثبت
بحكمه ثم لا يقبل به
حقه للمعوضه لا يثبت
تجاره سواء قصد
كتاب لم يقصد وفي
حقه من خذ به التجاره
او عطف الحلق بالمعوضه
وجه قوي في حقها
لما لا يقبل به
لما عطفه لا يقصد

بعد بدو الصلاح وتعلق الوجوب بل الاقوى جوازه من المالك نفسه اذا كان من اهل الخبرة
او بغيره من عدل او عدلين وان كان الاحوط الرجوع الى الحاكم او وكيله مع التمكن ولا يشترط فيه الصيغة
فانه معامله خاصه وان كان لوجبي بصيغه الصلح كان اولى ثم ان زاد ما في يد المالك كان له وان
كان عليه يجوز لكل من المالك والتخارص الفسخ مع الغبن الفاحش ولو توافق المالك والتخارص على
رجلها جاز ويجوز للحاكم او وكيله بيع نصيب الفقراء من المالك او غيره مكسبه اذا اتجر بالمال الذي
فيه الزكاة قبل ادائها يكون الرجح للفقراء بالنسبة وان خسر يكون خسرهما عليه مكسبه ويجوز للمالك
غزل الزكاة واقرارها من العين او من مال اخر مع عدم المتحقق بل مع وجوده ايضا على الاقوى فالد
صيرورة المفرد ملكا للمستحقين فها نحن لا يشاركهم المالك عند التلف ويكون امانة في يده
وتح لا يضمنه الا مع التضييع او التأخير مع وجوب المتحقق وهل يجوز للمالك ابدائها بعد غزلها
اشكال وان كان الاظهر عدم الجواز ثم بعد الغزل يكون نمائها للمستحقين متصلا كان او منفصلا
فمفصل فيما يستحب فيه الزكاة وهو على ما اشر عليه سابقا امور الاول مال التجاره وهو
المال الذي تملكه الشخص اعد للتجاره والاكتسابه سواء كان الانتقال اليه بعقد المعاوضه او
بمثل الحبة او الصلح التجاني او الاوث على الاقوى واعتبر بعضهم كون الانتقال اليه بعنوان المعاوضه
وسواء كان قصد المكتسابه من حين الانتقال اليه او بعده وان اعتبر بعضهم الاول فالاقوى انه
مطلق المال الذي اعد للتجاره من حين قصد الاعداد يدخل في هذا العنوان ولو كان قصد
التملك بالمعاوضه او بغيرها الاقضاء والاحذ للقينه ولا فرق فيه بين ان يكون متعلقا
به الزكاة المالية وجوبا او استحبابا وبين غيره كالتجاره بالمخضرات مثلا ولا بين ان يكون من
الاعيان او المتافع كما لو استاجر دارا بنية التجاره ويشترط فيه امور الاول بلوغه حدا فاضلا احدا
فلا زكاة فيه الا بيلغه والظاهر انه كالقدين في الفضا الثاني ايضا الثاني مضمحل عليه من حين
قصد التكتب الثالث بقاء قصد الكتاب طول الحول فلو عد عنه ونوى به القينه في الثناء
مع جازة ولى اداء الزكاة واما بدو هانفيه اشكال وان وردت به رواية مرسله ح ط

بل الاقوى انه المال الذي جرى في التجاره ولا يصدق هذا بمجرد النية بل بالمعاوضه
به بعقد الاستباح ح ط بل من حين ايجازان في التجاره كما مر ح ط ب وجوبه في ما نلله

في بيان ما يلحق فيه الزكاة

١٤٠٧٣

والمراد به هو من الكلي
المشترى به الامتعة في تجارة
واحدة لا اثنين ^ط ^ط
نفع في مقابل كونه ^ط
انما ان يكون المتاع ^ط
في تجارة واحدة ^ط
التي هي ان كل من الربح
والاصل حول مستقر ^ط
بلغ النصف بنفسه ^ط
المتاجرة والتمرة ^ط
من مال التجارة حول ^ط
ولا ينفذ الى اصول ^ط
لو يقصد مال راس ^ط
المال بغيره ^ط
بلغ النصاب فيجب ^ط
من حين انقضاء ^ط
ولو بين الدين تمام ^ط
في مونة تجارة او مال ^ط
الزكاة ^ط
عليها جبه تقدم الدين ^ط
انفسه ^ط
على زكاة مال التجارة ^ط
عن الاشكال ^ط
لزكاة الواجبة ^ط
انقضاء ^ط
ملك ^ط
بالاداء ^ط

له يلحق الحكم وان عاد الى قصد الكتاب ^ط اعتبارا ^ط انحول ^ط من حين ^ط الرابع ^ط بقاء ^ط رأس ^ط المال ^ط بعينه ^ط قال
انحول ^ط الخامس ^ط ان يطلب ^ط برأس ^ط المال ^ط او بزيادة ^ط طول ^ط انحول ^ط فله ^ط كان ^ط رأس ^ط مال ^ط مائة ^ط دينار ^ط مثلا ^ط فنصار ^ط يطلب
ببقية ^ط في ^ط اثناء ^ط السنة ^ط ولو حبة ^ط من ^ط قير ^ط او ما ^ط منها ^ط سقطت ^ط الزكاة ^ط والمراد ^ط برأس ^ط المال ^ط الثمن ^ط المقابل
للمتاع ^ط وقد ^ط الزكاة ^ط فيه ^ط ربع ^ط العشر ^ط كل ^ط في ^ط النقدين ^ط والاقوى ^ط تعلقها ^ط بالعين ^ط كما ^ط في ^ط الزكاة ^ط الواجبة ^ط واذا
كان ^ط المتاع ^ط عروضا ^ط فكفى ^ط في ^ط الزكاة ^ط بلوغ ^ط النصاب ^ط باحد ^ط النقدين ^ط دون ^ط الاخر ^ط فمسئلة ^ط اذا ^ط كان ^ط مال
التجارة ^ط من ^ط النسيئة ^ط التي ^ط تجب ^ط فيها ^ط الزكاة ^ط مثل ^ط اربعين ^ط شاة ^ط او ثلثين ^ط او عشرين ^ط دينار ^ط او نحو ^ط ذلك ^ط فان
اجتمعت ^ط شرائط ^ط كلتيهما ^ط وجب ^ط اخراج ^ط الواجبة ^ط وسقطت ^ط زكاة ^ط التجارة ^ط وان ^ط اجتمعت ^ط شيئا ^ط احديهما ^ط فقط
ثبت ^ط بالاجتماع ^ط شيئا ^ط يطهر ^ط او ^ط الاخرى ^ط فمسئلة ^ط اذا ^ط كان ^ط مال ^ط التجارة ^ط اربعين ^ط غنما ^ط سائمة ^ط فعاد ^ط منها ^ط في
اثناء ^ط انحول ^ط باربعين ^ط غنما ^ط سائمة ^ط سقطت ^ط كلتا ^ط الزكوتين ^ط بمفعي ^ط انه ^ط انقطع ^ط حول ^ط كلتيهما ^ط لا ^ط اشترا ^ط بقاء ^ط عين
النضاط ^ط طول ^ط انحول ^ط فلا ^ط بدان ^ط يترك ^ط انحول ^ط من ^ط حين ^ط يملك ^ط الثاني ^ط فمسئلة ^ط اذا ^ط ظهر ^ط في ^ط مال ^ط المتجارة ^ط ربح ^ط كان
زكاة ^ط رأس ^ط المال ^ط مع ^ط بلوغه ^ط النصاب ^ط على ^ط رب ^ط المال ^ط ونعم ^ط اليه ^ط حصته ^ط من ^ط الربح ^ط ويلحق ^ط في ^ط زكاة ^ط ايضا ^ط اذا
بلغ ^ط النصاب ^ط وتم ^ط حول ^ط بل ^ط لا ^ط يبعد ^ط كفاية ^ط مفعي ^ط انحول ^ط الاصل ^ط وليس ^ط في ^ط حصة ^ط العامل ^ط من ^ط الربح ^ط زكاة ^ط الا ^ط اذا ^ط بلغ
النصاب ^ط مع ^ط اجتماع ^ط الشرائط ^ط لكن ^ط ليس ^ط التاديه ^ط من ^ط العين ^ط الا ^ط باذن ^ط المالك ^ط او ^ط بعد ^ط القيمة ^ط فمسئلة ^ط الزكاة ^ط الواجبة
مقدمة ^ط على ^ط الدين ^ط سواء ^ط كان ^ط مطالبا ^ط به ^ط او ^ط لا ^ط مادامت ^ط غير ^ط موجودة ^ط بل ^ط لا ^ط يبيع ^ط وانا ^ط يطالب ^ط دفع ^ط تمام ^ط النصاب
نعم ^ط مع ^ط تلغها ^ط وصير ^ط وطلب ^ط في ^ط الذمة ^ط حال ^ط سائر ^ط الدين ^ط واما ^ط زكاة ^ط التجارة ^ط فالدين ^ط المطالب ^ط به ^ط مقدم
عليها ^ط حيث ^ط انها ^ط مستحقة ^ط سواء ^ط قلنا ^ط بتعلقها ^ط بالعين ^ط او ^ط بالقيمة ^ط واما ^ط مع ^ط عدم ^ط المطالبة ^ط فيجب ^ط تقديم ^ط باعلى
القولين ^ط ايضا ^ط بل ^ط مع ^ط المطالبة ^ط ايضا ^ط اذا ^ط اذ ^ط هي ^ط صحيحة ^ط واجزئت ^ط وان كان ^ط اثما ^ط من حيث ^ط ترك ^ط الواجب ^ط فمسئلة
اذا ^ط كان ^ط مال ^ط التجارة ^ط احد ^ط النصب ^ط المالية ^ط واختلف ^ط مذهب ^ط حولها ^ط فان ^ط تقدم ^ط حول ^ط المالية ^ط سقطت ^ط الزكاة ^ط في ^ط التجارة
وان ^ط انفسر ^ط فان ^ط اعطى ^ط زكاة ^ط التجارة ^ط قبل ^ط حلول ^ط حول ^ط المالية ^ط سقطت ^ط واما ^ط كان ^ط كل ^ط حول ^ط ان ^ط معلق ^ط فهو
مال ^ط التجارة ^ط فمسئلة ^ط لو ^ط كان ^ط رأس ^ط المال ^ط اقل ^ط من ^ط النصاب ^ط ثم ^ط بلغ ^ط في ^ط اثناء ^ط انحول ^ط استأنف ^ط انحول ^ط عند ^ط بلوغه
بقائه ^ط ليس ^ط بشرط ^ط الا ^ط اشكال ^ط نعم ^ط اعتبر ^ط بعضهم ^ط بقاء ^ط السلعة ^ط التي ^ط اشترى ^ط به ^ط طول ^ط انحول ^ط والظاهر ^ط عدم ^ط اعتباره ^ط ايضا ^ط ح
لها ^ط بالذمة ^ط والظاهر ^ط تسليمها ^ط بها ^ط لها ^ط من ^ط المالية ^ط فان ^ط اخرجها ^ط باحد ^ط النقدين ^ط فقد ^ط ادعى ^ط عين ^ط الزكاة ^ط لا ^ط قيمتها ^ط ح
تقدم ^ط عدم ^ط اشتراط ^ط ح ^ط الا ^ط قوى ^ط عدم ^ط كفايته ^ط ح ^ط سقوط ^ط المالية ^ط باداء ^ط زكاة ^ط مال ^ط التجارة ^ط في ^ط غاية ^ط الاشكال ^ط ح ^ط

من الماتن وهو غلات الفل
التاسع مال التجارة اذا
بنقيصة ومفع عليه
او ازيد فانه يستحب فيها
الزكاة لست واحدة تجب
غيره كد فخلص جميع ما
نقدم وجوب الزكاة في
سعة اشياء واستجابها
في سعة اخرى الفسخ
لا يعجزوا اخذها مع
فرض عدم قدرته عليه
بعد تركه كاسلا يخرج
دقة غايه الامر كونه
عاصيا بتركه في وقت كونه
واجبا الفسخ اصطلاحا
الا فانه جواز اخذ بعد
خروج وقت التكب
وان كان عاصيا بتركه و
سياق الصريح منقول
سره بذلك حسم

مسئلة اذا كان له تجارتان وكل منهما رأس مال فكل منهما شرط وحكم فان خصلت في احديهما
دون الاخرى استحب فيها فقط ولا يجبر خسران احديهما ببيع الاخرى الثاني مما يستحب في الزكاة كلما
يكال او يوزن مما انبتت الارض عد الغلات الاربع فاتها واجبة فيها وعد الخضر كالبقول والفواكه والحب
دجنان والخيار والبطيخ ونحوها ففي صحته رزاة عفي رسول الله عن اخضر قلت وما الخضر قال كل شيء
لا يكون له بقاء البقل والبطيخ والفواكه وشبه ذلك مما يكون سريع الفساد وحكم ما يخرج من الارض
فما يستحب فيه الزكاة حكم الغلات الاربع في قدر النضار وقدر ما يخرج منها وفي السقي والزرع ونحو
ذلك الثالث الخيل الاناث بشرط ان تكون سائمة ويحول عليها الحول ولا بأس بكونها عوامل في
العناق منها وهي التي تولدت من عربيتين كل سنة ديناران هما شقال ونصف صيرة وفي البرازين
كل سنة دينار ثلث ارباع المقال الصيرة والظاهر تبوؤها حتى مع الاشتراك فلزم ملك اثنان فزنت
الزكاة بينهما الرابع حاصل العقار المتخذ للنماء من البساتين والدكاكين والمساكن والحمامات و
الخانات ونحوها والظاهر اشتراط النضار والحول والقدر المخرج ربع العشر مثل النقدين الخامس المحل
وزكاة اعادة لمؤمن السادس المال الغائب او المدفون الذي لا يتمكن من التصرف فيه اذا حال عليه ولا
اواحوال فيستحب زكاة بسنة واحدة بعد التمكن السابع اذا تصرف في النضار بالعاوضة في اثناء الحول
بقصد الفرار من الزكاة فانه يستحب اخراج زكاة بعد الحول **فصل اصاب المستحقين للزكاة**
ومصادرهما ثمانية الاول والثاني الفقير والمسكين والثاني اسوء حالا من الاول والفقير الشرعي
من لا يملك مؤنة السنة له ولعِياله والغني الشرعي بخلافه فمن كان عنده ضيعة او عقار او مواش او نحو
ذلك تقوم بكفايته وكفاية عياله في طول السنة لا يجوز له اخذ الزكاة وكذا اذا كان له رأس مال
يقوم به بمؤنته او كان له من القدر ما يجلس ما يكفي وعياله وان كان لسته واحدة واقما اذا كان اقل
من مقدار كفاية سنة يجوز له اخذها وعلى هذا فلو كان عنده بمقدار الكفاية ونقص عنه بعد صرف
بعضه في اشيائه التي يجوز له اخذها ولا يلزم ان يبصر الى اخر السنة حتى يتم ما عنده ففي كل وقت ليس
عنده مقدار الكفاية المذكورة يجوز له اخذها وكذا لا يجوز لمن كان ذاصقة او كسب يحصل منها
مؤنته والا هو طعدم اخذ القادر على الكتاب اذا لم يفعل تكاسلا مسئلة **تو ان له رأس مال**
لا يقوم به بمؤنته لكرهية تكليفه لا يجب عليه به فيها في مؤنته بل يجوز له ابقاءه للتجارة به واخذ

فإن المستحقين للزكاة ومغنى الفقير والمكين

٤٣٠

البقية من الزكاة وكذا لو كان صاحب صنعة تقوم ألقاها وصاحب صنعة تقوم قيمتها بموت ولكن لا يفي
الحاصل منها لا يجلب عليه بيعها وصرفها في المونة بل بقيها ويأخذ من الزكاة بقية المونة مسئلة
يجوز ان يعطى الفقير ازيد من مقدار مونة سنة دفعة فلا يلزم الاقتصار على مقدار مونة سنة واحدة
وكذا في الكاسب الذي لا يفي كسبه بمونة سنة او صاحب الصنعة التي لا تنفي حاصلها والتاجر الذي لا
يربح تجارته بمونة سنة لا يلزم الاقتصار على اعطاء التمت بل يجوز دفع ما يكفيه لسنتين بل يجوز جعل غنيا
عزفيا وان كان الاحوط الاقتصار على دفعه لا يجوز بعد ان حصل عند مونة السنة ان يعطى شيئا
ولو قليلا مادام كذلك مسئلة دار السكنى والخدم وفرس الركوب المحتاج اليها بحال ولو لغرض
وشرفه لا يمنع من اعطاء الزكاة واخذها بل ولو كانت متعلقة مع الحاجة اليها وكذا الثياب الالبت
الصيفية والشتوية السفرية والحضرية ولو كانت للجمال واثاث البيت من الفروش والظروف وسائر
ما يحتاج اليه فلا يجلب عليها في المونة بل لو كان فاقدا لها مع الحاجة جاز اخذ الزكاة لشرائها وكذا يجوز
اخذها لشرائها والدار والخدم وفرس الركوب الكتب العلمية ونحوها مع الحاجة اليها نعم لو كان عنده من
المذكورات او بعضها ازيد من مقدار حاجته بحال وجب صرفه في المونة بل اذا كان عنده دار تزيد عن
حاجته وامكنه بيع المقدار الزائد منها عن حاجته وجب بيعه بل لو كانت له دار تدفع حاجته باقل منها
قيمة فالاحوط بيعها وشرائها الادون وكذا في العبد الجارية والفرس مسئلة اذا كان يقد على التكب
لكن ينافي شأنه كالوكان قادرا على الاحتياط والاحتشاش الغير الا يقين بحاله يجوز له اخذ الزكاة وكذا
اذا كان عسرا ومشتقا من جهة كبر او مرض او ضعف فلا يجلب عليه التكب مسئلة اذا كان
صاحب حرفه وصنعة ولكن لا يمكنه الاشتغال بها من جهة فقد المولات او عدم الطالب جاز له اخذ الزكاة
مسئلة اذا لم يكن له حرفه ولكن يمكنه تعلمها من غير مشقة ففي وجوب التعلم وحرقه اخذ الزكاة تبركا اشكا
والاحوط التعلم وتركه الاخذ بعده نعم مادام مشغلا بالتعلم لا مانع من اخذها مسئلة من لا يتمكن
من التكب طول السنة الا في يوم او اسبوع مثلا ولكن يحصل له ذلك او الاسبوع مقدار مونة
السنة فتركه وبقي طول السنة لا يقدر على الكتاب لا يبعد حرازاخذها وان قلنا انه عاصم بالترك في
ذلك اليوم او الاسبوع لصدق الفقير عليه مسئلة لو اشتغل القادر على التكب بطلب العلم لما
لا يتركه جـ طـ لكن لا قوى عدم وجوبه جـ طـ العتيان غير واضح جـ طـ ووجدى مد ظله العالى

ان كان الزائد مقدار
مونة سنة بحره عليه
اخذ الزكاة جـ واما
فلا يجوز عليه لان
يجب عليه صرف الزائد
على مقدار الحاجة جـ
مد ظله حكم المسألة من
الحاشية السابقة جـ
اقراء عدم الوجوب جـ
شراى
هذا الاحتياط لا يترك
خصوصا مع وجود غيره
من المستحقين خصوصا
في المحرق القاصر كـ
عن مونة تمام سنة
نفسه
اذا كان الادون هو
بحاله كما هو المفروض
صاحبها
لا يترك جـ
لكن لا قوى عند جـ
جـ
مد ظله
العلى

وَبَيَانُ طَبَقِ الْمُتَحَقِّقِينَ لِلزَّكَاةِ

زَيْدٌ فَإِنْ عَمَرَ أَوْ أَخَذَ ذَلِكَ مَتَاعًا وَاجْتَرَأَ أَنْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ التَّقِيدِ بَلْ كَانَ مِنْ بَابِ الشُّبُهَةِ فِي
التَّطْبِيقِ وَلَا يَجُوزُ اسْتِجَارُهُمْ وَأَنَّكَ تَعْلَمُ الْعَيْنَ بَاقِيَةً وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّقِيدِ فَيَجُوزُ كَمَا يَجُوزُ
نَيْتُهَا مَجْدُودًا مَعَ بَقَاءِ الْعَيْنِ أَوْ تَلْفِئُهَا إِذَا كَانَ ضَامِنًا بِأَنْ كَانَ عَالِمًا بِاشْتِبَاهِ الدَّافِعِ وَتَقْيِيدِهِ
الثَّلَاثُ الْعَامِلُونَ عَلَيْهِمْ هُمُ الْمَضُوبُونَ مِنْ قَبْلِ الْأَمَامِ أَوْ نَائِبِهِ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ لِأَخْذِ الزَّكَاةِ
وَضَبْطِهَا وَحَسَابِهَا وَإِصْلَاحِهَا إِلَيْهِ أَوْ إِلَى الْفُقَرَاءِ عَلَى حِسَابِ ذَنْبِهِ فَإِنَّ الْعَامِلَ لَيَتَحَوَّسُ سَهْمًا فِي مَقَامِهِ
عِلْمُهُ وَأَنَّكَ زَعِيمٌ وَلَا يُلْزَمُ اسْتِجَارُهُ مِنَ الْأَوَّلِ أَوْ تَقْيِيرُ مَقْدَارِهِ عَلَى وَجْهِ الْجَمَالَةِ بَلْ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ
لَا يَبْعَثُ لَهُ وَيُعْطِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ لِيَرَاهُ وَيَشْرُطُ فِيهِمُ التَّكْلِيفَ بِالْبُلُوغِ وَالْعَقْلَ وَالْإِيمَانَ بَلْ الْعَدْلَ
وَالْحُرِّيَّةَ أَيْضًا عَلَى الْأَحْوَاطِ نَعْمَ لَا بَأْسَ بِالْمَكَاتِبِ وَيَشْرُطُ أَيْضًا مَعْرِفَةَ الْمَسَائِلِ الْمُعْلَقَةِ بِعِلْمِهِمْ جَنَابًا
أَوْ تَقْلِيدًا أَنْ لَا يَكُونُوا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ نَعْمَ يَجُوزُ اسْتِجَارُهُمْ مِنْ بَنِي الْمَالِ أَوْ غَيْرِهِ كَمَا يَجُوزُ عِلْمُهُمْ تَبَرُّعًا
أَوْ قُوَى عَدَمِ سَقُوطِ هَذَا الْقِسْمِ فِي دِمَانِ الْغِيَةِ مَعَ لَبْطِ نَائِبِ الْأَمَامِ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ نَعْمَ
لَيَقُطُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَرْتَبَتِهِ بِنَفْسِهِ لِأَخْرَاجِ زَكَاةٍ وَإِصْلَاحِهَا إِلَى نَائِبِ الْأَمَامِ أَوْ إِلَى الْفُقَرَاءِ بِنَفْسِهِ الرَّجُلِ
الْمَوْلُفَةِ قُلُوبِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ الَّذِينَ يَرَادُ مِنْ عَطَائِهِمُ الْفَتْهُمُ وَمِيلُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ أَوْ إِلَى مُعَاوَنَةِ الْمُسْلِمِينَ
فِي الْجِهَادِ مَعَ الْكُفَّارِ أَوْ الدَّفَاعِ وَمِنْ الْمَوْلُفَةِ قُلُوبُهُمُ الضَّعْفَاءُ الْعُقُولُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْقَوِيَّةُ اعْتِقَادُهُمْ
أَوْ لَهْمُ التَّاهُلِ إِلَى الْمُعَاوَنَةِ فِي الْجِهَادِ أَوْ الدَّفَاعِ الْخَامِسُ الرِّقَابُ هُمْ ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ الْأَوَّلُ الْمَكَاتِبُ الْعَامِلُونَ
عَنْ أَدَاءِ مَالِ الْكُتَابَةِ مُطْلَقًا كَانَ أَوْ مُشْرُطًا وَالْأَحْوَاطُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ حُلُولِ الْجَنَمِ فَفِي جَوَازِ عَطَائِهِ
قَبْلَ حُلُولِهِ أَشْكَالٌ وَتَخْيِيرٌ بَيْنَ الدَّفْعِ إِلَى كُلِّ مِنَ الْمَوْلَى وَالْعَبْدِ لَكِنْ أَنْ دَفَعَ إِلَى الْمَوْلَى وَاتَّفَقَ عَجْزُ الْعَبْدِ
عَنْ بَاقِي مَالِ الْكُتَابَةِ فِي الْمَشْرُوطِ فَرَدَّ إِلَى الرَّقَبَةِ لِيَرْجِعَ مِنْهُ كَمَا أَنَّهُ لَوْ دَفَعَهَا إِلَى الْعَبْدِ لَمْ يَصِرْ فِيهَا
فَلَكَ قَبْضُهُ لَا سِتْغَانَهُ بَابَرَاءٍ أَوْ تَبَرُّعٍ أَجْنَبِيٍّ لِيَرْجِعَ مِنْهُ نَعْمَ يَجُوزُ الْإِحْتِسَابُ فِي بَابِ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ
إِذَا كَانَ فَقِيرًا وَلَوْ ادَّعَى الْعَبْدُ أَنَّهُ مَكَاتِبٌ وَأَنَّهُ عَاجِزٌ فَإِنْ عَلِمَ صَدَقَهُ أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً قَبْلَ قَوْلِهِ وَلَا يَنْفَعُ
قَبُولُ قَوْلِهِ أَشْكَالٌ وَالْأَحْوَاطُ عَدَمُ الْقَبُولِ سِوَاءِ صَدَقَ الْمَوْلَى أَوْ كَذَبَهُ كَمَا أَنَّ فِي قَبُولِ قَوْلِ الْمَوْلَى
بَلْ يَقَعُ فِي الْأَوَّلِينَ مُطْلَقًا بَلْ وَكَذَا الثَّلَاثُ إِلَّا أَنْ يُفْرَضَ أَنَّهُ قَصْدُ عَطَاءٍ زَيْدٌ لَا عَطَاءَ الشَّخْصِ فَتَحِيلُ أَنَّهُ
زَيْدٌ عَلَى كُلِّ ضَعْفَاءٍ الْأَعْقَادُ الَّذِينَ دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَثْبُتْ فِي قُلُوبِهِمْ وَخَافَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَمُوتُوا
إِلَى الْكُفْرِ فَيَأْتُونَ فِيهَا لِلثَّبَاتِ وَالْإِعَانَةِ عَلَى الْجِهَادِ مَا بَرَّ وَجَرَدَى مُدْغَلَةٌ الْعَالِي

(٣١١) — بَلْ يَجُوزُ فِي مَقْلَقَاتِهِ

شَارِي
بَلْ الْأَقْوَى الْفَضْلُ
بَلْ الْأَقْوَى حَبَّةُ
الْأَقْوَى قَوْلُ قَوْلٍ
كُلُّ مَنْ مَعَ تَقْدِيرِ
الْأَحْزَلِ حَبَّةُ مَدْفُوعَةٍ
الْعَالِي

في جواز اعطاء الزكاة للغارمين

(٤١٢)

مع عدم العلم والبيّنة ايضاً ذلك سواء صدقة العبد او كذبه ويجوز اعطاء المكاتب من سهم
 الفقراء اذا كان عاجزاً عن التكسب للاداء ولا يشترط اذن المولى في الدفع الى المكاتب سواء كان من
 باب الرقاب او من باب الفقر الثاني العبد تحت الشدة والمرجع في صدق الشدة العرف فيشتري و
 يعقن خصوصاً اذا كان مؤمناً في يد غير المومن الثالث مطلق عتق العبد مع عدم وجود المستحق للزكاة
 ونية الزكاة في هذا والسابق عند دفع الثمن الى البايع والاحوط الاستمرار بها الى حين الاعتاق ^طالتأكد
 الغارمون وهم الذين ركبهم الديون وعجزوا عن اداها وان كانوا مالكيين لقوت سنتهم ويشترط
 ان لا يكون الدين مصروفاً في المعصية ولا ليقض من هذا السهم وان جاز اعطائه من سهم الفقراء
 سواء تاب عن المعصية ^طاو لم يلق بناء على عدم اشتراط العدالة في الفقير وكونه مالكا لقوت سنته لا
 ينافي فقره لاجل وفاء الدين الذي لا يكفي كسبه او ما عنده به وكذا يجوز اعطائه من سهم سبيل الله ^ط
 ولو شك في انه صرفه في المعصية ام لا فالأقوى جواز اعطائه من هذا السهم وان كان الاحوط خلافه نعم ^ط
 لا يجوز له الاخذ اذا كان قد صرفه في المعصية ولو كان معذوراً في الصرف في المعصية كجهل او اضطرار
 او نسيان او نحو ذلك لا بأس باعطائه وكذا لو صرفه فيها في حال عدم التكليف لصغر او جنون ولا فرق
 في الجاهل بين كونه جاهلاً بالموضوع او بالحكم ^طمسئله لا فرق بين اقسام الدين من قرض او ثمن مبيع
 او ضمان مال او عوض صلح او نحو ذلك كما لو كان من باب غرامة اطلاقاً ولو كان الاطلاق جهلاً او نسياً
 ولم يتمكن من اداء العوض جاز اعطائه من هذا السهم بخلاف ما لو كان على وجه العمد والعدي وان ^ط
 مسئله اذا كان دينه موقبلاً فالاحوط عدم الاعطاء من هذا السهم قبل حلول اجله وان كان الا
 يجوز مسئله لو كان كسباً بقدر على اداء دينه بالتدريج فان كان الديان مطالباً بالظاهر ^طجاز
 اعطائه من هذا السهم وان لم يكن مطالباً فالاحوط عدم اعطائه ^طمسئله اذا دفع الزكاة الى الغارم
 فبان بعد ان دينه في معصيته ارجع منه الا اذا كان فقيراً فانه يجوز احتسابه عليه من سهم الفقراء ^ط
 لكن دخوله في الفقراء بسبب عجزه عنه محل تأمل نعم يجوز اذا كان فقيراً من غير تلك الجهة ^ط
 لا يترك ^ط فيه اشكال ^ط ما ان كانت منطبقه عليه ^ط لا يترك ^ط ما اذا كان عن قصور واما المقصر
 فلا يجوز اعطائه كالعالم ^ط لا يترك ^ط محل اشكال بل الأقوى عدم الجواز ^ط ما يمكن الاستدانة
 من غيره ثم وفائه من كسبه ^ط اذا تاب على الاحوط ^ط بروحه ^ط مد ظله العالي

فيه اشكال مع نية
 لا يترك هذا ملاحظاً
 اذا كان من قصور ولا
 فهو كالعالم
 هذا اذا كان المشهور
 عنه متفاعاً عن الاداء
 اما اذا كان مريداً فلا
 انما صلياً
 فيه اشكال الفزع
 لا يترك حجم مد ظله
 فيه اشكال حجم
 لا يترك حجم مد ظله
 لا يجوز عن الاشكال
 والاحوط ان لا يعطى
 من سهم الغارمين
 وكذا فيما صرفه في حال
 عدم التكليف نعم لا بأس
 باعطائه من سهم الفقراء
 ومن سهم سبيل الله
 حجم
 لا يترك حجم مد ظله
 مع توبته على الاحوط
 حجم
 مد ظله العالي

في جواز إعطاء الزكاة للغارمين

٤١٣٤
 على
 ألا إذا كان له عنوان

أخر تطبق عليه الزكاة
 في حيزه

على
 لا يفهم وجهه لداخل

كأن في تحقق برائة ذمة

الغارم من الدين ولا

في تحقق خروج من

عليه الزكاة عن عهد

الكلف لتحقيق ما تجرد

احتساب ما عند من

الزكاة وفاء للدين بلا

توقف على الأخذ المذكور

نعم يتصور ذلك فيما إذا

جعل ما عند من الزكاة

للغارم بعنوان أداء ما

عليه من الزكاة وقلنا

بصيرودته بذلك ملكا

للغارم بلا احتياج إلى

قبضه أو قبض وكيله فإنه

يحج بوقوف برائة ذمة

الغارم من الدين إلى

أخذها مقاصة الآن

صيرودته ملكا للغارم

بجرد ذلك بلا حاجة إلى

قبضه أو قبض وكيله في

محل المنع المنع أصلا

وكذا إذا تبين أنه غير مديون وكذا إذا ابرأه الدائن بعد الأخذ لوفاء الدين مسئلة^٢ لو ادعى أنه
 مديون فإن أقام بينة قبل قوله وإلا فلا حوط عدم تصديقه وإن صدق الغريم فضلا عما لو كذب
 لم يصد مسئلة^٣ إذا أخذ من سهم الغارمين ليصرفه في أداء الدين ثم صرفه في غيره أو جمع منه
 المناط هو الضرر في المعصية والطاعة لا القصد من حين الاستدانة فلا استدلال للطاعة فصرفه في المعصية
 لم يعط من هذا السهم وفي العكس بالعكس مسئلة^٤ إذا لم يكن الغارم متمكنا من الأداء حاشا لو تمكن بعد حين
 كان يكون له غلة لم يبلغ أو لها أو دين مؤجل أجله بعد مدة ففي جواز إعطائه من هذا السهم إشكال
 وإن كان الأقوى عدم الجواز مع عدم المطالبة من الدائن وإمكان الاستقراض والوفاء من محل آخر ثم قضا
 بعد التمكن مسئلة^٥ لو كان دين الغارم لم عليه الزكاة جاز له احتسابه عليه زكاة بل يجوز أن يحتسب
 ما عند من الزكاة وفاء للدين ويأخذها مقاصة وإن لم يقبضها المدين ولو وكل في قبضها ولا يجب
 اعلام المدين بالاحتساب عليه ويجعلها وفاء وأخذها مقاصة مسئلة^٦ لو كان الدين لغريم عليه
 الزكاة يجوز له وفاء عنه بما عند منها ولو بد أن اطلاع الغارم مسئلة^٧ لو كان الغارم ممن تجب
 على من عليه الزكاة جاز له إعطائه لوفاء دينه والوفاء عنه وإن لم يخرج إعطائه لتفقه مسئلة^٨ إذا
 كان ديوان الغارم مديونا لمن عليه الزكاة جاز له إحالته على الغارم ثم يحسب عليه بل يجوز له أن
 ما على الديان وفاء عما في ذمة الغارم وإن كان لا حوط أن يكون ذلك بعد الإحالة مسئلة^٩ لو
 كان الدين للضمان عن الغير تبرعا لمصلحة مقتضية لذلك مع عدم تمكن من الأداء وإن كان قادرا
 على قوت سنته يجوز إعطاء من هذا السهم وإن كان المضمون عنه غنيا مسئلة^{١٠} لو استدلت الأصل
 ذات البين كما لو وجد قتل لا يدرك قتله وكذا إذا يقع بسببه الفتنة فاستدلال للفصل فإن لم يتمكن
 أدائه جاز إعطاء من هذا السهم وكذا لو استدلتان تعين مجدا ونحو ذلك من المصالح العامة
 وأما لو تمكن من الأداء فشكل نعم لا يجب جواز إعطاء من سهم سبيل الله وإن كان لا يخلو
 عن إشكال أيضا ألا إذا كان من قصد حين الاستدانة ذلك التابع سبيل الله وهو جميع بل
 تخير كبناء القناطر والمدارس والخانات والمساجد وتغييرها وتخليص المؤمنين من يد الظالمين
 ونحو ذلك من المصالح كاصلاح ذات البين ورفع وقوع الشرور والفتن بين المسلمين وكذا

الأحاجة إلى اعتبار المقاصة بعد احتسابه وفاء للدين بل لا مغي لها فيه في إذا كان من جنس واحد ط

في بيان المراد من ابن السبيل

التحاج والزئيرين وكرام العلماء والمتغنين مع عدم تمكنهم من الحج والزبارة الاشتغال ونحوها
 من اموالهم بالاقوى جواز دفع هذا السهم في كل قرية مع عدم تمكن المدفوع اليه من فعلها بغير الزكاة
 بل مع تمكنه ايضا لكن مع عدم اتمامه لهذا الوجه الثاني ابن السبيل والمسافر الذي يفتقر في نفسه
 او تلفت راحته بحيث لا يقدر على الذهاب وان كان غنيا في وطنه فبعدم تمكنه من الاستدانة
 او بيع ما يملكه او نحو ذلك وليس شرط ان لا يكون سفره في معصيته في دفع اليه قد الكفاية للائحة
 بحاله من الملبوس والمأكل والمركوب او ثمنها او اجرها الى ان يصل الى بلده بعد قضاء وطره من سفره
 او يصل الى محل يمكن تحصيلها بالاستدانة والبيع او نحوها ولو فضل مما اعطى شيء ولو بالتصدق
 على نفسه اعاده على الاقوى من غير فرق بين النقد والذات والثياب ونحوها في دفعه الى الحاكم عليه
 بانه من الزكاة واما لو كان في وطنه وادانها السفر المحتاج اليه لا قدرة له عليه فليس من ابن
 السبيل نعم لو تلبس بالسفر على وجه يصدر عليه ذلك يجوز اعطائه من هذا السهم وان لم يتجدد نفقته
 نفقته بل كان اصل ماله قاصرا فلا يعطى من هذا السهم قبل ان يصدق عليه اسم ابن السبيل نعم لو كان
 فقيرا يعطى من سهم الفقراء ^{مسئلة} اذا علم استحقاق شخص للزكاة ولكن لم يعلم من ائمه الا
 يجوز اعطائه بقصد الزكاة من غير تعيين الصنف بل اذا علم استحقاقه من جهتين يجوز اعطائه من
 غير تعيين الجهة ^{مسئلة} اذا نذر ان يعطى زكاة فقيرا معينا بجهة واحدة او مطلقا فيعقد نذره
 فان سهر فاعطى فقيرا اخر ^ط ولا يجوز استرداده وان كانت العير باقية بل لو كان ملقنا الى نذر
 واعطى غيره ^ط متعللا بغيره ايضا وان كان اثملا في مخالفة النذر وتجعل عليه الكفارة ولا يجوز استرداده
 ايضا لانه قد ملك بالقصر ^{مسئلة} اذا اعتقد وجوب الزكاة عليه فاعطاها فقيرا ثم
 له عدم وجوبها عليه جازله الاسترجاع اذا كانت العير باقية واما اذا اشك في وجوبها عليه وعده
 فاعطى احتياطا ثم تبين له عدمه فالظاهر عدم جواز الاسترجاع وان كانت العير باقية ^{مسئلة}
 اوصاف المتحققين هي امور الاول الايمان فلا يعطى للكافر بجميع اقسامه ولا
 لم ينقد خلاف الحق من فرق المسلمين حتى المستضعفين منهم الا من سهم المؤلفة قلوبهم
 وسهم سبيل الله في الجملة ومع عدم وجود المؤمن والمؤلفة وسبيل الله يحفظ الى حال التمكن
 اذا كانت من المصالح العامة الدينية ^ط مع عدم الجهة الراجعة غير واضح ^ط على اشكال ^ط

في بيان اوصاف المستحقين للزكاة

٢١٥

مسئلة تعطى الزكاة من سهم الفقراء لاطفال المؤمنين ومجانينهم من غير فرق بين الذكر والانثى
 والخنثى ولا بين المميز وغيره اما بالتملك بالدفع الى وليهم واما بالصرف عليهم مباشرة او بتوسط
 امين ان لم يكن لهم ولي شرعي من الاب والجد والقيم مسئلة يجوز دفع الزكاة الى السفيف تملكها وان
 كان يحجر عليه بعد ذلك كما انه يجوز الصرف عليه من سهم سبيل الله بل من سهم الفقراء ايضا على
 الاظهر من كونه كسائر السهام اعم من التملك والصرف مسئلة الصبي المتولد بين المؤمنين وغيره
 يلحق بالمؤمن خصوصا اذا كان هو الاب نعم لو كان الجد مؤمنا والاب غير مؤمن ففي اشكال والاحوط
 عدم الاعطاء مسئلة لا يعطى ابن الزنا من المؤمنين فضلا عن غيرهم من هذا السهم مسئلة لا يعطى
 غير المؤمن زكوة اهل بخلته ثم استبرأ عادهما بخلاف الصلوة والقنوم اذا جاء بهما على وقت صلاة
 بل وكذا الحج وان كان قد ترك منه وكما عندنا على الاصح نعم لو كان قد وقع الزكاة الى المؤمن ثم
 استبرأ جزاء وان كان الاحوط الاعادة ايضا مسئلة النية في دفع الزكاة للطفل والمجنون
 عند الدفع الى الولي اذا كان على وجه التملك عند الصرف عليهما اذا كان على وجه الصرف مسئلة
 استشكل بعض العلماء في جواز اعطاء الزكاة لعوام المؤمنين الذين لا يعرفون الله الا بهذا اللفظ او
 بالامانة كالأدوية او شيئا من المعارف المحمودة استقر عدم الاجزاء بل ذكر بعض اخر انه لا
 يكفي معرفة الامانة باسمائهم بل لا بد في كل واحد ان يعرف انه من هؤلاء من فليشرط بقبينه
 ويميزه عن غيره وان يعرف الترتيب في خلافتهم ولولا يعلم انه هل يعرف ما يلزم معرفته ام لا يقدر
 المحض عن حاله ولا يكفي الاقرار الاجمالي بان مسلم مؤمن اثنى عشر وما ذكره مشكل جدا بل لا
 كفاية الاقرار الاجمالي ان لم يعرف اسمائهم ايضا فضلا عن اسماء ابائهم والترتيب في خلافتهم
 لكن هذا مع العلم بصدقه في دعواه انه من المؤمنين الاثنى عشرين واما اذا كان مجرد الدعوى ولم
 صدقه وكذا فيجب المحض عنه مسئلة لا اعتقد كونه مؤمنا فاعطاه الزكاة ثم تبين خلافه لا فرق
 عدم الاجزاء الثاني ان لا يكون ممن يكون الدفع اليه اعانة على الاثم واعزاء بالبيع فلا يجوز
 اعطائه لمن يبيع فيها في المعاصي خصوصا اذا كان تركه ردعا عنها والا فوى عدم اشتراط العد
 ولا عدم ارتكاب الكبائر ولا عدم كونه شارب الخمر لا استكان اسلامه ببيع احد والديه
 حاشا له رعاية دعواه وعدم وجوب المحض الاحوط عدم اعطائه المتعاطر بالمحرمات مناج

الاحوط عدم اعطائه
 بالمجاهدين العامه المحض
 لها غرض شراذى
 عند البيع متعاطرا لها
 هاتان الحليان الحياء
 بل لم يكن تدارك الصلوة
 ولا شارب الخمر على
 الاحوط خصوصا في
 اخبر الفرج صبي
 اذا لم يكن متعاطرا له
 للمحرمات ولا تدارك الصلوة
 ولا شارب الخمر على
 الاحوط جميع مدفلة
 الغالب

طحاوي
 لا اكره
 صبي

في بياقية شرط التحقيق للزكاة

٤١٤

الأقوى الجواز
شرازي

وبذلك أو إمكان إجباره
والأقوى لغير الزوج

الدفع إليها الف

اصطهانات

مدفلة

العال

فيجوز دفعها إلى الفساق ويكفي الكفاية وشاوي أن يبعد كونهم فقراء من أهل الإيمان وان كان
الأحوط اشتراطها بل وردت رواية بالمنع عن إعطائها لثأر الخمر نعم يشترط العدالة في العاملين على
الأحوط ولا يشترط في المولفة قلوبهم بل ولا في سهم سبيل الله بل ولا في الرقاب ان قلنا بأثر
في سهم الفقراء مسألة الأرجح دفع الزكاة إلى الأعدل فالأعدل والأفضل فالأفضل والأحر
فالأحر ج ومع تعارض الجهات يلاحظ الأهم فالأهم المختلف ذلك بحسب المقام الثالث ان لا
يكون ممن يجب نفقته على المزكى كالأبوين وان علوا ولا ولدا وان سفلا من الذكور أو من الإناث
والزوجة الدائمة التي لم يقط وجوب نفقتها بشرط أو غيره من الأسباب الشرعية والمملوك سواء
ابقا أو مطيعا فلا يجوز إعطاء زكوة أيأهم للاتفاق بل ولا للتوسعة على الأحوط وان كان لا
جواز إذا لم يكن عندك ما يوسع به عليهم نعم يجوز دفعها إليهم إذا كان عندهم من يجب نفقته
عليهم لا عليه كالزوجة للوالد أو الولد والمملوك لها مثل مسألة المنوع إعطائه لواجب النفقة
هو ما كان من سهم الفقراء ولاجل الفقر وأما من غير السهم كسهم العاملين إذا كان
منهم أو الغارمين أو المولفة قلوبهم أو سبيل الله أو ابن السبيل والرقاب إذا كان من أحد المذكورين
فلا مانع منه مسألة يجوز لمن يجب نفقته على غيره ان يأخذ الزكاة من غير من يجب عليه إذا لم
يكن قادرا على انفاقه أو كان قادرا ولكن لم يكن باذلا وأما إذا كان باذلا فيشكل الدفع إليه
وان كان فقيرا كإبناء الأغنياء إذا لم يكن عندهم شيء بل لا ينبغي الإشكال في عدم جواز الدفع
إلى زوجة المورس الباذل بل لا يبعد عدم جوازه مع أمه إجبار الزوج على البذل إذا كان
مستغنا منه بل الأحوط عدم جواز الدفع إليهم للتوسعة اللائقة بحالهم مع كون من عليه النفقة
باذلا للتوسعة أيضا مسألة يجوز دفع الزكاة إلى الزوجة المتمتع بها سواء كان المعطى هو
الزوج أو غيره وسواء كان للاتفاق أو للتوسعة وكذا يجوز دفعها إلى الزوجة الدائمة مع
سقوط وجوب نفقتها بالشرط أو نحوه نعم لو وجبت نفقة المتمتع بها على الزوج من جهة الشرط
أو نحوه لا يجوز الدفع إليها مع بقاء الزوج مسألة لا يشك في دفع الزكاة إلى الزوجة الدائمة
سقوط نفقة الزوجة الدائمة بالشرط محل تأمل بل الظاهر عدمه لا يتركه ط فيما زاد

على نفقة حضرة ط روحه مد ظله العالی

في عكس جاز أخذ الهاشمي الزكوة من غيرهما
 (٤١٧)

إذا كان سقوط نفقتها من جهة النشوز لتكتمها من تحصيلها بتركه مسئلة يجوز للزوجة دفع زكوتها
 الى الزوج وان انفقها عليها وكذا غيرها من تجب نفقتها عليه بسبب من الاستبا الخارجية مسئلة
 اذا عال باحد تبرعا جاز له دفع زكوة له فضلا عن غيره للانفاق والتوسعة من غير فرق بين القريب
 الذي لا يجب نفقته عليه كالإخوة والأولاد والعم والخال والأولادهم وبين الأجنبي ومن غير فرق بين
 كونه وارثا له لعدم الولد مثلا وعدمه مسئلة ليجب إعطاء الزكوة للأقارب مع حاجتهم وفقهم
 وعدم كونهم ممن تجب نفقتهم عليه ففي الخبر الصلوة افضل قال عليه السلام على ذي الرحم الكاشح وفي
 آخره صدقة وذو رحم محتاج مسئلة يجوز للوالدان يدفع زكوة الى ولده للصرف في مؤنة
 الزوج وكذا العكس مسئلة يجوز للمالك دفع الزكوة الى ولده للانفاق على زوجته وأخادمه
 من سهم الفقراء كما يجوز له دفعه اليه لتحصيل الكتب العلمية من سهم سبيل الله مسئلة لا فرق
 في عدم جواز دفع الزكوة الى من تجب نفقته عليه بين ان يكون قادرا على انفاقه او عاجزا كما لا فرق بين
 ان يكون ذلك من سهم الفقراء او من سائر السهام فلا يجوز الانفاق عليهم من سهم سبيل الله
 ايضا وان كان يجوز لغير الانفاق وكذا لا فرق على الظاهر لا هو طين اتمام ما يجب عليه وبين إعطاء
 تمامه وان حكمى عن جماعة انه لو عجز عن انفاق تمام ما يجب عليه جاز له إعطاء البقية كما لو عجز عن كسب
 او عن اتمام لا طلاق بعض الاخبار الواردة في التوسعة بدعوى شروطها للتمتع لا تفا ايضا نوع
 من التوسعة لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بترك الاعطاء مسئلة يجوز صرف الزكوة على مملوك
 الغير اذا لم يكن ذلك الغير ياد لا نفقته اما الفقير او غيره سواء كان العبد ابقا او مطيعا الرابع
 ان لا يكون هاشميا اذا كانت الزكوة من غيره مع عدم الاضطرار ولا فرق بين سهم الفقراء و
 من سائر السهام حتى سهم العاملين وسبيل الله نعم لا بأس بتصرفه في الخانات والمدارس وسائر
 الاوقاف المتخذة من سهم سبيل الله اما زكوة الهاشمي فلا بأس بأخذها من غير فرق بين
 بين السهام ايضا حتى سهم العاملين فيجوز استعمال الهاشمي على جارية صدقائه او غيره اشم وكذا يجوز أخذ
 زكوة غير الهاشمي له مع الاضطرار اليها وعدم كفاية الخمر وسائر الوجوه ولكن لا حوطح الانقضاء
 تقدم جوازه من سائر السهام نعم لا يجوز احتساب الانفاق الواجب عليه زكوة مطلقا كما مثل به

بل يجوز ذلك مع العجز
 عن الانفاق ع
 يعني زكوة المال كما هو
 المفروض وموضع البحث
 الف ح
 لا حوط بل لا قوى
 عدم جواز الدفع اليه
 من سهم الفقراء والمساكين
 كين نعم لا بأس بالدفع
 اليه عن سهم سبيل الله
 جل شأنه الف ح
 مد ظله

تقدم جوازه من سائر السهام نعم لا يجوز احتساب الانفاق الواجب عليه زكوة مطلقا كما مثل به
 فيه اشكال ح كالمع من سهم سبيل الله ان انطبقت عليه محل تأمل والمصرف فيها هو الجهة لا الأشخاص ح

في بيان عقد لزوم ببط الزكاة على الاصناف

٣١٨

اللازم عدم دفع زكاة
مال التجارة الى غيره
بل مطلقا على الاقوى
بل هو الاقوى
مدفلة
العالى

على قدر الضرورة بوما فيوم ماع الامكان مسئلة المحرم من صدقات غير الهاشمي عليه انما هو
زكاة المال الواجبة وزكاة الفطرة واما الزكاة المندوبة ولو زكاة مال التجارة وسائر الصدقات
المندوبة فليست تخرمه عليه بل لا محرم الصدقات الواجبة ماعدا الزكوتين عليه ايضا كالصدقات
المندوبة والموصى بها للفقراء والكفارات ونحوها كما المظالم اذا كان من يدفع عنه من غير الهاشمي
واما اذا كان المالك المجهول الذي يدفع عنه الصدقة هاشميا فلا اشكال اصلا ولكن الا هو طه
الواجبة عدم الدفع اليه واخرا طه منه عدم دفع مطلق الصدقة ولو مندوبة خصوصا مثل زكاة مال
التجارة مسئلة ثبت كونه هاشميا بالبيت والشياع ولا يكفي مجرد دعواه وان حرم دفع الزكاة اليه
مواخذة له باقراره ولو ادعى انه ليس بهاشمي يعطى من الزكاة لا لقبول قوله بل لاصالة العدم عند
في كونه منهم ام لا ولا يجوز اعطائها للمجهول النيب كالتقيط مسئلة ليشكل اعطاء زكاة غير الهاشمي
لمن تولد من الهاشمي بالزنا فالاهوط عدم اعطائه وكذا الخمن فيقتصر فيه على زكاة الهاشمي فصل في
بقية احكام الزكاة وفيه مسائل الاولى الافضل بل الا هو طه نقل الزكاة الى النفي الجامع
لشرائطه ومن الغيبة سيما اذا طلبها لانه اعرف بمواقعها لكن الاقوى عدم وجوبه فيجوز لالمالك
مباشرة او بالاستنابة والتوكيل تفريقها على الفقراء وصرفها في مصارفها نعم لو طلبها الفقيه على وجه
الاجاب بان يكون هناك ما يقتضيه وجوب صرفها في مصرف يجب اختصاصا الموجه لذلك شرعا
وكان مقلدا لا يجب عليه الدفع اليه من حيث انه تكلف الشرع لا مجرد طلبه ان كان احدا كذا
بخلاف ما اذا طلبها الامام منه في زمان الحضور فان يجب الدفع اليه بمجرد طلبه من حيث وجوب
طاعة في كل ما يامر الثاني لا يجب البط على الاصناف الثالث بل يجوز تخصيص بعضها كما
لا يجب في كل صنف البط على افراده ان تعددت ولا مراعاة اقل الجمع الذي هو الثلثة بل يجوز
تخصيصها لثمن واحد صنف واحد لكن يجب البط على الاصناف مع سعتها ووجودها بل
مراعاة الجماعة التي اقلها ثلثة في كل صنف منهم حتى ابن السبيل وسبيل الله لكن هذا مع عدم
فراخه حجة اخرى مقتضية للتخصيص الثالث ليجب تخصيص اهل الفضل بزيادة الغني بمقدار
لا يترتب في الواجبة مطلقا وفي المندوبة من الزكاة ح ما في ما اذا كان طلبها على وجه اعتوى واما اذا
كان على وجه الحكم فالظاهر وجوب الدفع سواء كان مقلدا ام لا لا يحج بوجوب مدفلة العالى

في جواز نقل الزكاة الى بلد اخر مع الشرائط

٤١٩

لا يشترط الاحتياط مع جواز
المسكن في جواز نيل اذى

فضله كما انه يستحب ترجيح الاقارب تفضيلاً لهم على الجانب الفقير والعقل على غيره وهو لا
يسئل من الفقراء على اهل التول ويستحب صرف صدق المواساة الى اهل الخجل من الفقراء لكن هذه جهات
موجبة للترجيح في حد نفسها وقد يعارضها اوزارهما من تجارات اخرى ينبغي ملاحظ الاهم والموجب للترجيح
الاجتهاد بدفع الزكاة افضل من الاسارى بخلاف الصدقات المندوبة فان الافضل فيها الاعطاء سراً
الخامسة اذا قال المالك اخرجت زكاة مالي ولم يتعلق بمالى شيء قبل قوله لا بيت ولايين مال يعلم
كذبه ومع التهمة لا بأس بالنقص والتفتيش عنه السادس يجوز عزل الزكاة وتعيينها في مال مخصوص
ان كان من غير الخجل الذي تعلقت به من غير فرق بين وجود المتجر وعدمه على الاصح وان كان المالك
الاقصا على الصورة الثانية ومع فتكون في يده امانة لا يضمنها الا بالتقيد والضيعة ولا يجوز تبدلها
بعد العزل السابقة اذا اتجر بمجموع الضمان قبل اداء الزكاة كان الربح للمفقر بالنسبة والخسارة عليه
وكذا لو اتجر بمعزله وعينه للزكاة الشافعية تجب الوصية باداء ما عليه من الزكاة اذا ادركته الوفاة
قبله وكذا النحر وسائر الحقوق الواجبة ولو كان الوارث مستحقاً جاز احتسابه عليه لكن لا يستحب دفع شيء
منه الى غيره التاسعة يجوز ان يعزل بالزكاة الى غير من حضره من الفقراء خصوصاً مع المرجحات وان
كانوا مطالبين نعم الافضل حج الدفع اليهم من باب استجباب قضاء حاجة المؤمن الا اذا احمدا هو
اربع العاشر لا اشكال في جواز نقل الزكاة من بلد الى غير مد مع عدم وجود المستحق في بلده بل
اذا لم يكن مرجحاً للوجود بعد ذلك ولم يتمكن من الصرف في سائر المصاف ومونة النقل من الزكاة
واقام مع كونه مرجحاً للوجود فيختار بين النقل والحفظ الى ان يوجد واذا انفت بالفضل لم يضمن مع عدم
الرجاء وعدم التمكن من الصرف في سائر المصادر واقام مع ما فاق الاحوط الضمان ولا فرق في نقل
بين ان يكون الى البلد القريب والبعيد مع الاشتراك في ظن السلامة وان كان الاولى التفرق
في القريب ما لم يكن مرجحاً للبعد الحادية عشر لا قوى جواز النقل الى البلد الاخر ولو مع وجود المستحق
في البلد وان كان الاحوط عدمه كما افتي به جماعة ولكن الظاهر الاجزاء لنقل على هذا القول انما
وظاهر القائلين بعدم الجواز وجوب التقييم في بلدها لا في اهلها فيجوز الدفع في بلدها الى الغنى
وابناء السبيل وعلى القولين اذا انفت بالنقل يضمن كما ان مونة النقل عليه لا من الزكاة ولو كان
على الاحوط كما مر ح ط اي ناديه ولى امر الميت ذكوة الى وادته من تركته ح ط وجرى

في بيان وقت وجب اخراج الزكاة

(٣٢٠)

مسألة
كما قد عرفت ان الاحوط
الاقتضار خصوصاً في
المخترق الفسخ انما
مدفله
الغالب
مسألة
لا يترك في هذه الصورة
كما تقدم
حجم
مدفله
الغالب

النقل باذن الفقيه لا يفهم ان كان مع وجود المستحق في البلد وكذا باو او لم منه لو وكله في قبضها عنه
بالولاية العامة ثم اذن له في نقلها الثانية عشر لو كان له مال في غير بلد الزكاة او نقل ما لا له من بلد
الزكاة الى بلد اخر جاز احتسابه زكاة عما عليه بلد ولومع وجود المستحق فيه وكذا لو كان له دين في
ذمة شخص في بلد اخر جاز احتسابه زكاة وليس شيء من هذه من النقل الذي هو محل الخلاف في
جوازه وعدمه فلا اشكال في شيء منها الثالثة عشر لو كان المال الذي فيه الزكاة في بلد اخر غير
بلد جاز له نقلها اليه مع الضمان لو تلف ولكن الافضل صرفها في بلد المال الرابعة عشر اذا قبض
الفقيه الزكاة بعنوان الولاية العامة برئت ذمة المالك وان تلفت عنه بتفريط او بدونه
او اعطى لغير المستحق اشبتهاها الخامسة عشر اذا احتاجت الزكاة الى كيل او وزن كانت اجرة الكيل او
الوزن على المالك لا من الزكاة السادسة عشر اذا تقدر سبب الاستحقاق في شخص واحد كان يكون
فقيراً او عاملاً او غارماً مثلاً جاز ان يعطى بكل سبب نصيباً السابقة عشر المملوك الذي يشتري من
الزكاة اذا مات ولا وارث له ورثته ارباب الزكاة دون الامام ولكن الاحوط صرفه في الفقراء فقط
الثامنة عشر قد عرفت سابقاً انه لا يجب الاقتصار في دفع الزكاة على مؤنة السنة بل يجوز دفع ما يزيد
على غناه اذا اعطى دفعة فلا حد لاكثر ما يدفع اليه وان كان الاحوط الاقتصار على قدر الكفاية
خصوصاً في المخترق الذي لا تكفيه حرفة نعم لو اعطى تدبيراً يبلغ مقدار مؤنة السنة حرم عليه
اخذ ما زاد لانفاقه والا فولى انه لا حد لها في طرف القلة ايضاً من غير فرق بين زكاة النقد
وغيرها ولكن الاحوط عدم النقض تماماً في النض الأول من الفضة والفضة وهو خمس دراهم
وتمام في النض الأول من الذهب في الذهب هو نصف دينار بل الاحوط مراعاة مقدار ذلك
في غير النقدين ايضاً وحوط من ذلك مراعاة ما في أول النضاب من كل جنس في الغنم والابل
لا يكون اقل من شاة وفي البقر لا يكون اقل من تباع وهكذا في الغلات يعطى ما يجب في أول حد
النض التاسع عشر يستحب للفقيه او العامل او الفقير الذي يأخذ الزكاة الدعاء للمالك بل هو
الاحوط بالنسبة الى الفقيه الذي يقبض بالولاية العامة العشرون يكره لرب المال طلب تلك
ما اخرجته الصدقة الواجبة والمذوبة نعم لو اراد الفقير بيعه بعد تقويمه عند اراد كان
لا يترك فيه حرام لا يترك بعدم النقض عن ذمة دراهم مطلقاً او قيمة حرام بوجهي

في بيان وقت وجوب إخراج الزكاة

٤٢١٢ - قد مر الكلام في ذلك

للمالك الحق به من غيره ولا كراهة وكذا لو كان جزء من حيوان لا يمكن للفقير الاستفاد به ولا يشترط فيه غير المالك ويحصل للمالك ضرر بشرائه الغير فإنه تروى الكراهة في إخراجها كما أنه لا بأس بابقائه في ملكه إذا عاد إليه بميراث وشبهة من الملكات القهريّة فصل في وقت وجوب إخراج الزكاة قد عرفت سابقاً أن وقت تعلق الوجوب فيما يقبض فيه الخواص هو كونه بدخول الشهر الثاني عشر وأنه يستقر الوجوب بذلك أن احتسب الثاني عشر من الحول الأول لا الثاني في الغلات التمتية وإن وقت وجوب الإخراج في الأول هو وقت التعلق في الثاني هو المحرر والصم في الخلل والكرم والتصفية في الحنطة والشعير وهل الوجوب بعد تحقق فوري ولا أقوال ثالثاً أن وجوب الإخراج ولو بالغلز فوري وأما الدفع والتسليم فيجوز فيه التأخير والأحوط عدم تأخير الدفع مع وجود المستحق وأما الإخراج في الغلات المستحق معين أو الأفضل فيجوز مع عدم الغزل الشهرين والثلاثة بل لا يندون أن كان الأحوط في الغزل ثم الإشغال المذكور ولكن لو تلفت بالتأخير مع إمكان الدفع يضمن مسئلة الظاهر أن المناط في الضمان مع وجود المستحق هو التأخير عن الفور العزم فلو أخر ساعة أو ساعتين بل أزيد فلتفت من غير تفريط فلا ضمان وإن أمكنه الايضاً إلى المستحق من حينه مع عدم كونه حاضراً عنده وأما مع حضوره فشكل خصوصاً إذا كان مطالباً بمسئلة يشترط في الضمان مع التأخير العلم بوجود المستحق فلو كان موجوداً لكن المالك لم يعلم به فلا ضمان لأنه معدوم في التأخير مسئلة لو تلف الزكاة المغزولة أو جميع المضاب متلف فإن كان مع عدم التأخير المرجح للضمان يكون الضمان على المتلف فقط وإن كان مع التأخير المرجح للمالك فكل من المالك والأجنبي ضامن وللنفقة أو العامل الرجوع على أيهما شاء وإن رجع على المالك رجع هو على المتلف ويجوز له الدفع من ماله ثم الرجوع على المتلف مسئلة لا يجوز تقديم الزكاة قبل وقت الوجوب على الأصح فلا قدمها كان المال باقياً على ملكه مع بقاء عينه ويضمن تلفه القابض إن علم بالحال وللمالك احتساباً جديداً مع بقاءه واحتساب عوضه مع ضمانه وبقاءه بقا القابض وله العدل عنه إلى غيره مسئلة إذا اراد أن يعطي فقيراً شيئاً لم يجزى وقت وجوب الزكاة عليه يجوز أن يعطيه قرضاً إذا جاء وقت بل هو عند صيرورها ثبوتاً بالتحقق بالتميز وغيره لا ينبغي تركه على ما روي

في أشكال والأحوط
في تأمل وان كان لا
أحوط كما في الفسخ
بل الأحوط كونه استقر
الحول أو أحرازها في الحول
وافتقار الحب في غيره
كما أن الأحوط في بعض
الصور المتأد إليه سابق
ما في المتن فراجع الفسخ
هذا الاحتياط لا بد
مع الفسخ على الأحوط
بل أصح أن يترك الخلل
أو أحرازها وانقضاء
الحب في البقية جبه
لا بد

ع
شيرانه

هذا هو الاحوط الف

هذا اذا قصد مطلق

الزكاة واما اذا نوى

زكاة احد هما واحدا

على نحو التزديد والاهتمام

ففيه اشكال نعم بعد

الدفع لو جدد النية نحو

القيين او مطلق الزكاة

مع بقاء العين او تلفها

على نحو ترتيب عليه الف

على فرض البطان فلا

يشكال في الاجزاء الف

هذا ارجح الى فرض

كون محل الوجوب متقدما

الفتح اصطفايا

هذا هو الاحوط ج

مد فلد

العال

الوجوب حب عليه زكاة بشرط بقاءه على صفة الاستحقاق وبقاء الدافع والمال على صفة الوجوب
ولا يجب عليه ذلك بل يجوز مع بقاءه على الاستحقاق الاخذ منه والدفع الى غيره وان كان الاحوط
الاحتساب عليه عدم الاخذ منه مسئلة لو اعطاه قرضا فزاد عنده زيادة متصلة او منفصلة
فالزيادة له لا للمالك كما انه لو نقص كان النقص عليه فان خرج عن الاستحقاق او اراد المالك الدفع الى
غيره لغيره عوضه لا عينه كما هو مقتضى حكم القرض بل مع عدم الزيادة ايضا ليس عليه الرد المثل
او القيمة مسئلة لو كان ما اقرضه الفقير في اثناء احوال بقصد الاحتساب عليه بعد حلوله بفضا
النصاب خرج الباقى عن حدة سقط الوجوب على الاصح لعدم بقاءه في ملكه طول احوال سواء كانت
العين باقية عند الفقير او تالفه فلا محل للاحتساب نعم لو اعطاه بعض النصاب امانة بالقصد المذكور لم
يسقط الوجوب مع بقاء عينه عند الفقير فله الاحتساب بعد حلول التحول اذا بقي على الاستحقاق
مسئلة لو استغنى الفقير الذي اقرضه بالقصد المذكور بغير هذا المال ثم حال التحول يجوز الاحتساب
عليه لبقائه على صفة الفقر بسبب هذا الدين ويجوز الاحتساب من سهم الغارمين ايضا واما الوا
بنما هذا المال او بارتفاع قيمته اذا كان قيميا وقلنا ان المدار قيمته يوم القرض لا يوم الاداء
يجز الاحتساب عليه فصل الزكاة من العبادات فيعتبر فيها نية القرية والقيين مع تعدد ما
بان يكون عليه خمس و زكاة وهو هاشمي فاعطى هاشميا فانه يجب عليه ان يعين
انه من اهلها وكذا لو كان عليه زكاة وكفارة فانه يجب التعيين بل وكذا اذا كان عليه
زكاة المال والفطرة فانه يجب التعيين على الاحوط بخلاف ما اذا اتحد الحق الذي عليه فانه يكفي ذلك
بقصد في الذمة وان جهل نوعه بل مع التعدد ايضا يكفي التعيين الاجمالي بان ينوي ما وجبت عليه
اولا وما وجب ثانيا مثلا ولا يعتبر نية الوجوب النذب وكذا لا يعتبر ايضا نية التحصيل الذي يخرج
منه الزكاة انه من الانعام او الغلات او النقدين من غير فرق بين ان يكون محل الوجوب متحدا او
متعددا بل ومن غير فرق بين ان يكون نوع الحق متحدا او متعددا كما لو كان عند اربعين من الغنم
وخمس من الابل فان الحق في كل منهما شاة او كان عند من احد النقدين ومن الانعام فلا يجب
بل ومع وحدته ايضا لما مر من ان المناط في لزوم التعيين هو اشتراط صورة العمل بين عنوانين واكثر
واحتياج تخصيصه باحدها الى قصد لا تعدد الامر به طر وجرى مد طله العالي

في اعتبارية القربة فيما بين ترك الزكاة

تعيين شيء من ذلك سواء كان المدفوع من جبر واحد متاعيل أو لا يكفي مجرد قصد كونه زكاة بل
لو كان معه ما لان متساوياً ومختلفاً فخرج الزكاة من أحدهما من غير تعيين آخره وله التعيين بعد
ذلك لردى الزكاة عنها ووزعت بل بقيت التوزيع مع نية مطلق الزكاة فمسئله لا شك أنه
يجوز للمالك التوكيل في أداء الزكاة كما يجوز له التوكيل في الأمانة إلى الفقير في الأول ينوي الوكيل
الدفع إلى الفقير عن المالك والأحوط تولي المالك للنية أيضاً حين الدفع إلى الوكيل في الثاني لا بد
من تولي المالك للنية حين الدفع إلى الوكيل والأحوط استمرارها إلى حين دفع الوكيل إلى الفقير فمسئله
إذا دفع المالك ووكيله بلا نية القربة له أن ينوي بعد وصول المال إلى الفقير وإن تأخرت عن الدفع بزما
لشرط بقاء العين في يده أو تلفها مع ضمانه كغيرها من الديون وأما مع تلفها بلا ضمان فلا محل للنية
مسئله ٣ يجوز دفع الزكاة إلى الحاكم الشرعي بعنوان الوكالة عن المالك في
الأداء كما يجوز بعنوان الوكالة في الأمانة ويجوز بعنوان أنه ولي عام على الفقراء ففي الأول تولي
الحاكم للنية وكالة حين الدفع إلى الفقير والأحوط تولي المالك أيضاً حين الدفع إلى الحاكم وفي الثاني يكفي
نية المالك حين الدفع إليه وابقاها مستمرة إلى حين الوصول إلى الفقير وفي الثالث أيضاً ينوي المالك
حين الدفع إليه لأن يد بيد الفقير إلى عليه مسئله إذا أدى إلى التسمية أو المجنون زكاة ما لحما
يكون هو المتولي للنية مسئله إذا أدى الحاكم الزكاة عن المتع يتولى هو النية عنه وإذا أخذها من كافر
يتولها أيضاً عند أخذه منه وعند الدفع إلى الفقير عن نفسه لأن الكافر مسئله وكان له مال غائب
مثلاً فزى أنه إن كان باقياً بهذا زكوة وإن كان تالفاً فهو صدقة مستحقة بخلاف الردود في نية
وليعتبر هذا المقدار أيضاً في أن هذا زكاة واجبة أو صدقة مندوبة فإنه لا يجزى مسئله لأخرج
عن ماله الغائب زكاة ثم بان كونه تالفاً فإن كان ما أعطاه باقياً له أن يترده وإن كان تالفاً استرد
عوضه إذا كان القابض عالماً بالحال والأفلاختار فيه مسائل متفرقة الأولى نتجاً
استخراج زكاة مال التجارة ونحوه للضيق والمجنون تكليف للولي ليس باب النيابة عن الضيق والمجنون
لكن ينصرف المدفوع إلى مكان من جنسه ويحتاج انصرافه إلى غيره أو قصد أنه بدله ونية حجج هـ فإن
ينوي الزكاة في دفع الوكيل إلى المستحق لا دفع نفسه إليه إلى الوكيل هـ بل بقيت حينئذ نية دفعه عند دفع
الوكيل إلى الفقير هـ هذا أيضاً موقوف على أن ينوي زكاة عند أخذه منه هـ بوجرد في مدخله

تعيين
حين الأداء في جميع
على شراي
حاضران أو غائبان
أو مختلفان من

فيه أشكال كما مر أولاً على
بعض الصور كما مر أيضاً
على فرض الأمانة فالظاهر
التوزيع عليهما عدم
بقية بقية بعد ذلك
الضيق
على الأحوط الصريح
بل ينوي عليهما في هذه
الصور أيضاً ولا أثر
للتعيين الآخر على
لا يشترط جهة مدخله
لا يشترط جهة مدخله
على الأحوط جهة
مدخله

هـ
أو غيره لا يشترط زكاة ثم
منه الصدقة المندوبة حتى لا
يكون من الصدقة التي
من الردد فيها هو مؤثر
فإن كان قريباً

حيث يعلم ان العين
متعلقة للزكاة فلا يجوز
المشتري في الصرف فيها
او اباد او كره ولا يملك
الرجوع الى الباع في المبيع
لم يرد من ثمنه شيئا في
الظاهر ان ما يقتضيه اجبا
العين او تعلقه بعد بلوغه
يكون مباحا على نفسه
ولا اثر لاجتهاد الولي او
نفسه في عمله بعد بلوغه
منه ان كان الفاعل
لا اشكال في عدم جواز الاستحباب
في الوجب
منه اشكال الفاعل
لا يخفى عن هذه الفاعل
ممنوع لانه على فرض قطعه
من الباع يخرج ذكوة كما هو
المفروض يعلم تفصيلا وجوب
الخراج عليه ولو كان يرد
بين كونه لاجل كون المبيع
مركب على تقدير وقوع البيع
بعد المعلن وبين كونه لعين
وجوبها بعد صدوره يمكنه
على تقدير وقوعه قبله
الظاهر ان لا اثر لاجتهاد الولي
او نفسه في عمله الجب عليه بعد
بلوغه بل الواجب عليه هو العمل
بما يقتضيه اجبا نفسه
مع كون النية وجوبه لا ينعى
لا اشكال في جواز الاحتياط
للولي في عين المال عن
نفسه في كل كسب الفاعل
نعم لا ينعى في التصايات لا
ونحوه وكانت عادة مستمرة
باجل الزكاة عند وجوبه في
الصرف في الضابطة ذلك لا ينعى

فالمتأدية اجتهاد الولي وتقليده فلو كان من مذهب اجتهاد او تقليدا وجوب اخراجها او استحبابا
ليس للصبي بعد بلوغه معارضة وان قلد من يقول بعدم الجواز كان الحال كذلك في سائر تصرفات
الولي في مال الصبي او نفسه من تزويج ونحوه فلو باع ماله بالعقد الفارسي او عقده النكاح بالعقد
او نحو ذلك من المسائل الخلافية وكان مذهب الجواز ليس للصبي بعد بلوغه فسادا بتقليد من لا يرى
الصحة نعم لو شك الولي بحجب اجتهاد او تقليد وجوب الاخراج او استحبابه او عدلها او اذ الاحتياط
بالاخراج ففي جوازه اشكال لان الاحتياط فيه معارض بالاحتياط في تصرف مال الصبي نعم لا يبعد ذلك
اذا كان الاحتياط وجوبيا وكذا الحال في غير الزكاة كسنة وجوب اخراج الخمر من ارباح التجارة للصبي
حيث انه محل للخلاف وكذلك في سائر التصرفات في ماله والمسئلة محل اشكال مع انها مسألة الثانية
اذا علم بعلق الزكاة بماله وشك في ان اخراجها ام لا وجب عليه الاخراج للاستحباب الا اذا كان الشك
بالنسبة الى السنين الماضية فان الظاهر جريان قاعدة الشك بعد الوقت او بعد تجاوز المحل هذا
ولو شك في ان اخراج الزكاة عن مال الصبي في مورد ليحجب اخراجها كمال التجارة له بعد العلم بتعلقها به فان
جواز العمل بالاستحباب لانه دليل شرعي المفروض ان المناط فيه شكه وبقينه لانه المكلف لا شك
الصبي وبقينه وبعبارة اخرى ليس نائبا عنه الثالثة اذا باع الزرع او الثمر وشك في كون البيع بعد زمان
تعلق الوجوب حتى يكون الزكاة عليه او قبله حتى يكون على المشتري ليس عليه شيء الا اذا كان زمان
التعلق معلوما وزمان البيع مجهولا فان الاحوط ^{على} الاحتياط على اشكال في وجوبه وكذا الحال بالنسبة
الى المشتري اذا شك في ذلك فانه لا يجب عليه شيء الا اذا علم زمان البيع وشك في تقدم التعلق
وتأخره فان الاحوط ^{على} الاحتياط على اشكال في وجوبه الرابعة اذا مات المالك بعد تعلق الزكاة وجوب
الاخراج من تركته وان مات قبله وجب على من بلغ سهمه الضاب من الورثة واذا لم يعلم ان المورث
بعض مورد محل تعلقه ما كيف يكون وجوبه مع احتمال حرمته بل معه ليس من الاحتياط ^{على} ما ليس هذا من موضوع
هذه القاعدة بل لا الاولى ايضا اذ لبيت الزكاة موقفة بحجب الاخر نعم لو كانت عادة اخراجها او حلها مثلا وشك في
ان اخراجها في دهره بعد الحكم بالحق على اشكال فيه ايضا ^{على} ما لكن مذهب الخ المعلوم ضابطا بل للتأني تبعه
واخذ الزكاة منها للعلم بتعلقها بها وان لم يعلم تاريخه ثم ليس للمشتري الرجوع على الباع بما قابلهما من الثمن لعدم احراز
دفع البيع عليها حال علمها بها سراجهل التاريخ او احدها واستصحاب عدم البيع الى زمان التعلق في بعضها لا يثبت حديثه

في وجوب اخراج الزكاة فتركة الميت مع الشرائط

٢٢٥

كان قبل التعلق او بعده لم يجب اخراجه من تركته ولا على الورثة اذا لم يبلغ نصيب احد من النضا
 اجمع العلم بزمان التعلق والشك في زمان الموت فان الاحوط في الاخراج على الاشكال المتقدم واما
 اذا بلغ نصيب كل منهم النضا او نصيب بعضه فيجب على من بلغ نصيبه من النضا الاجتناب بالتعلق به
 اما بتكليف الميت في حيوته او بتكليفه هو بعد موت مورثه بشرط ان يكون بالغ عاقل ولا يجب
 عليه لعدم العلم الاجمالي بالتعلق في الخامسة اذا علم ان مورثه كان مكلفا باخراج الزكاة وشك في
 انه اذاها ام لا ففي وجوب اخراجه من تركته لا يستحق ابقاء تكليفه وعدم وجوبه للشك في ثبوت التكليف
 بالنسبة الى الوارث واستصحابا بقاء تكليف الميت لا ينفع في تكليف الوارث وجهان او جهات الثاني ان
 تكليف الوارث بالاخراج فرع تكليف الميت في تعلق الحق بتركته وثبوته فرع شك الميت واجراء
 الاستصحاب لا شك الوارث وحال الميت غير معلوم انه متيقن باحد الطرفين او شاك وفوق بينه وبين
 فيه وما اذا علم بجائته يد شخص او ثوبه سابقا وهو نائم وذلك في انه ظهرها ام لا حيث ان مقتضى الاستصحاب
 بقاء الجائنة مع ان حال النائم غير معلوم انه شاك او متيقن اذ في هذا المثال لا حاجة الى الشك في
 بالاجتناب بالنسبة الى ذلك الشخص النائم بل يقال ان يده كانت نجسة والاصل بقاء نجاستها
 الاجتناب هنا بخلاف المقام حيث ان وجوب الاخراج من التركة فرع ثبوت تكليف الميت واستصحاب
 ذمته بالنسبة اليه من حيث هو نعم لو كان المال الذي تعلق به الزكاة موجودا امكن ان يقال ان
 بقاء الزكاة فيه ففرق بين صورة الشك في تعلق الزكاة بذمته وعدمه والشك في ان هذا المال الذي
 كان فيه الزكاة اخرجت زكوة ام لا هذا كله اذا كان الشك في مورد لو كان حيا وكان شاك واجب عليه
 الاخراج واما اذا كان الشك بالنسبة الى الاشتغال بزكاة السنة السابقة او نحوها مما يخرج في
 قاعدة التجاوز والمضى وحمل فعله على الصحة فلا اشكال وكذا الحال اذا علم اشتغاله بدين او كفا
 او نذر او نحو ذلك السادسة اذا علم اشتغال ذمته اما بالحن او الزكاة وجب عليه اخرا
 الا اذا كان هاشميا فانه يجوز ان يعطى للهاشمي بقصد ما في الذمة وان اختلف مقدارها فله و
 بل الاقوى ح ط بل لانه لا علم للوارث بحدوث اشتغال ذمته المورث حين تلف النصاب بيد الزكاة
 حتى يتصح لو فرض علمه بذلك وان تلفه كان على وجه يفهمها كان شكه في بقاءه كافيا في استصحاب
 ح ط جميعها محل اشكال ومنع ح ط برودي مد ظله العالی

مورد معناه التعلق بفصله
 في ح ط بل لانه لا علم للوارث بحدوث اشتغال ذمته المورث حين تلف النصاب بيد الزكاة
 حتى يتصح لو فرض علمه بذلك وان تلفه كان على وجه يفهمها كان شكه في بقاءه كافيا في استصحاب
 ح ط جميعها محل اشكال ومنع ح ط برودي مد ظله العالی

على أحد منهما وإن بلغ المجمع النصاب الغاشم عشر يحوز الحاكم الشرعي أن يقصر من على الزكاة ويصرف
 في بعض مصادرها إذا كان هناك مفعة لا يمكن دفعها إلا بصرفه لا يمكن عنده ما يصرف فيه و
 كان فقير مضطر لا يمكن أن يستدبره أو دفعه اضطراره لا بذلك أو بالسبيل كذلك أو تعبير مضطرا ^{مصدرا}
 أو بخود ذلك وكان لا يمكن تأخير دفعه لستدين على الزكاة ويصرف ويعد من الجاهل الذي منها
 وإذا أعطى فقيرا من هذا الوجه وصار عند حصول الزكاة غنيا لا يرجع منه إذا المفروض
 أن إعطاه بعنوان الزكاة وليس هذا من باب اقراض الفقير والاحتساب عليه بعد ذلك في وقت
 الصورة تشتغل ذمة الفقير بخلاف المقام فإن الدين على الزكاة ولا يضر عدم كون الزكاة ذات ذمة
 تشتغل لأن هذه الأمور اعتبارية والعقلاء يصحون هذا الاعتبار ونظيره استدانة متولى الوقف
 لتعبيره ثم الأداء بعد ذلك من ثمانية مع أنه في الحقيقة راجع إلى اشتغال ذمته باب الزكاة من
 الفقراء والغادمين وانباء السبيل من حيث هم من مصادرها لا من حيث هم ذلك مثل ملكية ^{الزكاة}
 فإنها ملك لنوع المستحقين فالدين أيضا على فروعهم من حيث أنهم من مصادرها لا من حيث أنفسهم ويجوز
 أن يستدين على نفسه من حيث ولايته على الزكاة وعلى المستحقين بقصد الأداء من ماله ولكن في
 الحقيقة هذا أيضا يرجع إلى الوجه الأول وهل يجوز لأحد المالكين اقراض الزكاة قبل أن ^{يحل}
 والاستدانة لها على حد ما ذكرناه في الحاكم وجهان ويجوز جميع ما ذكرناه في المحرم والمطلوب ^ط
 الساتع عشر لا يجوز للفقير ولا للحاكم الشرعي أخذ الزكاة من المال ثم الرد عليه المسمى بالفارسية
 بدستگروان أو المصالحه معه شيء لير أو قبول شيء منه بأزيد من قيمته أو بخود ذلك فإن كان هذا
 حيل في نفوت حق الفقراء وكذا بالنسبة إلى المحرم والمطلوب أو نحوها فله لو كان شخص عليه من الزكاة
 أو المطالب أو نحوها مبلغ كثير وصار فقيرا لا يمكنه إذا لها أو أراد أن يتوب إلى الله ثم لا بأس بتفريق ^{ذمته}
 بأحد الوجه المذكورة ومع ذلك إذا كان مرهقا التمكن بعد ذلك الأولى أن يشترط عليه ^ط وأما الثانية

كون الدين على الزكاة مسلم لم يكون ما أحد قرضا ملكا للزكاة لا زكاة كما إذا دفعه لرجل من فقير فيحتاج إليه الزكاة لا في
 مصادرها كما في الاستدانة على الوقف حيث ينفق في غيره لا في الوقف عليه فإن زكاة ملك من ممتلكها ولو كانت ^{من}
 ينفقها ملك ذمة حقه من بعد رجوعه إليه هو أن يكون وحده أو كثر فيه اشكالا لا يسمع له المقام ونحوه عمل مثل
 كان له وجه قريب من ذكره أو هو نفسه بعد رجوعه الأول من نحو كونه الماعب التنازع من الفقير والفقير
 اللهم أن يكون نحو الاستدانة بأزيد من القيمة أو الاختصاص بجميع من الفقير لا بأس به من بعد له في الأول والثاني

حاشية على قوله عدم
 الحق لا يحضر مصرف
 الزكاة يجوز له أن
 يعرض لشعاع ذمته
 من حيث أنه من مصادرها
 في حصولها لا في حوزة
 استدانة الوقف على ماله
 لولاية عليه ثم الأداء
 ويصح من يحتاج إلى
 مثل هذا التكليف
 اقترافا عدم جواز جبه
 لا بأس بأخذ منه ثم
 رجوعه إليه بشرط أن يكون
 من مجرد اشتراطه فله
 مع بقاء دينه لا شيء
 عنه رد من قيمته وكذا
 ذلك في غير ذلك
 شيء من ذلك مفسد

الاولى من وجوب الزكاة في انه لا يجوز للفقر اخذ الزكاة من المال الذي عليه

عند التاثير عشر اشراط التمكّن من التصرف فيما يقبّر فيه الحول كالانعام والنقدين معلوم واما
فيما لا يقبّر فيه كالغلات ففيه خلاف واشكال الثامنة عشر اذا كان له مال مدفون في مكان وله
موضع بحيث لا يمكنه العثور عليه لا يجب فيه الزكاة الا بعد العثور ومضى الحول من حنبيه واما اذا كان
في صندوق مثلا لكنه غافل عنه بالمرّة فلا يمكن من التصرف فيه من جهة غفلة ولا قلوا لئلا يمكن التصرف فيه
فيه الزكاة اذا حال عليه الحول ويجب التكرار اذا حال عليه حوال فليس هذا من عدم التمكّن الذي هو
قادر في وجوب الزكاة التاسعة عشر اذا نذر ان لا يتصرف في ماله الحاضر شهرا او شهرين او اكرمه بكرة
على عدم التصرف او كان مشروطا عليه في ضمن عقد لازم ففيه من وجوب الزكاة وكونه من عدم التمكّن
من التصرف الذي هو موضوع الحكم اشكال لان القدر المتيقن ما اذا لم يكن المال حاضرا عنده او كان
حاضرا وكان يحكم الغائب عرفا العثور ويجوز ان يشترى من زكوة عن سبيل الله كتابا او قرانا او
دعاء ويوقفه ويحبل التولية بيد او يد او لاديه ولو اوقفه على اولاده وغيرهما لم يجب نفقته عليه فلا
باسر به انما نعم لو اشترى خانا او بيتا نذر وقفه على من يجب نفقته عليه لصر نمانه في نفقته فيه
اشكال الحادية والعشرون اذا كان متعاضدا الزكاة لا يجوز للفقر المقاصته من ماله الا باذن الحاكم
الشرعي في كل مورد الثانية والعشرون لا يجوز اعطاء الزكاة للفقر من سهم الفقراء للزيارة او الحج او
نحوها من القرب ويجوز من سهم سبيل الله الثالثة والعشرون يجوز صرف الزكاة من سهم سبيل
في كل قرية حتى اعطاهم النظار لخلق المؤمنين من شر اذا لم يمكن دفع شره الا بهذا الرابعة والعشرون
لو نذر ان يكون نصف ثم نخله او كرمه او نصف حب زرعه لشخص بعنوان نذر النية وبلغ ذلك النذر
وجبت الزكاة على ذلك الشخص ايضا لانه مالك له حين تعلق الوجوب واما لو كان بعنوان نذر الفعل
فلا يجب على ذلك الشخص وجوبها على المالك بالنسبة الى المقدار المنذور اشكال الخامسة والعشرون
يجوز للفقر ان يؤكل شخصيا يقبض له الزكاة من اية شخص في اية مكان كانه يجوز للمالك اقباضه
اياها مع علمه بالحال وتبرء ذمته وان تلفت في يد الوكيل قبل الوصول الى الفقير ولا مانع من ان يجعل
اقراءه اعتبارا لكن اذا تمكن منه قبل التلف فالأحرط الاخراج ح ح بل لا يجوز على الاقوى ح ح بل لا يجوز بعبه
فرض من كونه فقرا انهم لا يجوز اعطائه لها بعد اخذ مقدار كفايته لسته ح ح اذا كانت المصالح العامة الدينية
ح ح فتحة النذر على هذا الوجه محل تأمل ح ح ووجوب مد فلا التبرع

الفقير لا يحضر لاديه
ع ح شراري الاقوى عدم
الوجوب ع ح شراري
لا بعد استطاع الحول وشو
بدلت لان لا حود عند
ع ح فربما عدم الحواز
نفس هذا اذا كان مقبدا
بدلت كما هو المفروض
ما اذا كان الاعطاء مطلقا
ولكن صرفه الفقير بعد
الاخذ في ذلك فلا اشكال
فيه الفسخ على صحة نذر النية
كما يعمل بامل الفسخ
في مد ونسبته اياه ولكن
ذلك مع عدم تحقق التملك
قبل زمان العثور كما هو
والا فجب الزكاة على ذلك
لشخص الفسخ المتصور
في المال المنذور والتصرف
به جارية هذا والعاهر
فلا حرج في تحكوه عدم
الوجوب على الاقوى كما مر
وامع الفسخ اعطاهما
فواذ اشترى عبد من
الوجوب ح ح امره بيقض
حوله بذلك ح ح الاقوى
عدم الحواز ح ح بعد نذر
لا مطلقا على الاقوى
ح ح
الا بعد التملك قوله
ح ح
اقراءه عدم الوجوب
ح ح
مد فلا
العال

في وجوب الزكاة في سبيل الله في كل قرية

١٤٢٩ هـ

بذلك الذي يشترطه
في وجوبه

الفقير للكل جعلاً على ذلك التادئة والعشرون لا تجزئ العضوية في دفع الزكاة فلو اعطى فقير
زكاة شخص من ماله من غير ذنبه فاجاز بعد ذلك لا يصح نعم لو كان المال باقياً في يده الفقير او التامع فما
بان يكون ثامناً بالمال يجوز له الاحتساب اذا كان باقياً على فقره التابعة والعشرون اذا وكل المالك
شخصاً في اخراج زكوة من ماله او اعطاه له وقال ادفعه الى الفقراء يجوز له الاخذ منه لنفسه ان كان
فقيراً مع علمه بان غرضه الايضاً الى الفقراء واما اذا احتل كون غرضه الدفع الى غيره فلا يجوز التامع
والعشرون لو قبض الفقير بعنوان الزكاة اربعين شاة دفعة او تدبيراً بقيت عند سنة وجب عليه
اخراج زكاتها وهكذا في سائر الانعام والتعدين التسعة العشرون لو كان مال زكوى مشترك بين اثنين
مثلاً وكان نصيب كل منهما بقدر النصف اعطى احدهما زكاة حصته من مال اخر او منه باذن الآخر
قبل القسمة ثم اقتبهاه فان احتمل المربي ان شريكه يؤدي زكوة فلا اشكال وان علم انه لا يؤدي ففيه
اشكال من حيث تغلق الزكاة بالعين فيكون مقدار منها في حصته الثلثون قد قران الكافر مكلف
بالزكاة ولا تقع منه وان كان لو اسلم سقطت عنه وعلى هذا فيجوز للحاكم اجباؤه على الاعطاء له او
من ماله قهراً عليه ويكون هو المتولى للنية وان لم يؤخذ منه حتى مات كافر اجاز الاخذ من تركته وان
كان وارثه مسلماً وجب عليه كما انه لو اشترى مسلم تمام النصاب منه كان شرائه بالنسبة الى مقدار
الزكاة فضولاً وحكمه حكم ما اذا اشترى من المسلم قبل اخراج الزكاة وقد قرى سابقاً الحادية الثلثون
اذا بقي من المال الذي تغلق به الزكاة والخمر مقدار لا يفي بهما ولم يكن عنده غيره فالظاهر وجوب التوزع
بالنسبة بخلاف ما اذا كان في ذمته ولم يكن عنده ما يفي بهما فانه يختار بين التوزيع وتقديم احدهما واما
اذا كان عليه خمس او زكاة ومع ذلك عليه من دين الناس والكفالة والنذر والمظالم وضاق ماله
عزاء الجميع فان كانت العين التي فيها الخمر والزكاة موجودة وجب تقديمهما على البقية وان لم تكن
موجودة فهو مختار بين تقديم ايها شاء ولا يجب التوزيع وان كان اولى نعم اذا مات وكان عليه هذه
الامور وضائق التركة وجب التوزيع بالنسبة كما في غرء المظلم اذا كان عليه حج واجب ايضاً
كان في عرضها الثانية والثلاثون الظاهر انه لا مانع من اعطاء الزكاة للسائل بكفه وكذا في الفطرة
ومن منع من ذلك كالمجلى في زاد المعاد في باب زكاة الفطرة لعلة نظره الى حرمة التوال واشراط

وكذا بعض الفقهاء
لعل نظره الى كونه من الخمر
التي كفره فنه لموسه
لاحتة ان يكون مراده من
السائل بكفه من اخذ
التراب منه ان لم يكن طاهر
فيه ولا يبعد على هذا
عدم حوز اعطائه الفدية
وكذا الواشترى ببضعة
ويكون فضولها بالنسبة
الى مقدار زكوة ولا
يفرق في هذا الحكم بين
اسلام البائع وكفره
جم
مد ظله
العالى

وذلك ان ذمته حط بوجوبه مد ظله العالى

في بيان وجوب قصد القرية في الزكاة

(٣٠٣)

لا اشكال فيه نعم

الاشكال يجوز ان

كنه ممنوع بناء على اعتبار

العدالة كغير المفروض

العدالة

عدم الاجزاء مع كونه لوط

اقرب الفسخ

ذا كان ويكفي في الاداء

والاخراج كما هو المفروض

فلا يخبر ويكون ضامنا

وان كان ويكفي في صرف

الاصل فيخرج قصد

الموكل للقرية الفسخ

لا اشكال في الاجزاء اذا

كان الحاكم في كفاية المصداق

وكان المالك قاصدا للقرية

حين دفعها اليه واما اذا

كان ويكفي في الاداء والاحكام

فالظاهر عدم الاجزاء و

امكان المالك قاصدا للقرية

حين الدفع الفسخ

كون مجرد الاعطاء عانة

على اشكال نعم لو كان الدفع

والاعطاء على وجه الامانة

ويقتضيهما كان الاشكال

في علم الفسخ

ضعفه ظاهر جم

وهو الاقوى جم

مدفد

العال

العدالة في الفقير ولا دليل عليه بخصوص بل قال المحقق القمي رده له من استثناءه فيما رايته
من كلام العلماء سوى المجلسي في زاد المعاد قال ولعله سهو منه وكانه كان يريد الاحتياط فيه وذكره
بعبارة الفتوى الثالثة والثلاثون الظاهر بناء على اعتبار العدالة في الفقير عدم جواز اخذ ايضا لكن
ذكر المحقق القمي انه مختص بالاعطاء بمعنى انه لا يجوز للمعطي ان يدفع الى غير العادل واما الاخذ فليس بمكلف
بعدم الاخذ الرابعة والثلاثون لا اشكال في وجوب قصد القرية في الزكاة وظاهر كلام العلماء الهامش
في الاجزاء فلو لم يقصد القرية لم يكن زكاة ولم يخبر ولو لا الاجماع لمكن اخذ شئ فيه ومحل الاشكال
غيره اذا كان قاصدا للقرية في الغل وبعد ذلك نوى الريا مثلاً حين دفع ذلك المغزول الى الفقير
فان الظاهر جرائه وان قلنا باعتبار القرية اذا المفروض تحققها حين الاجزاء والغل الخامسة والثلاثون
اذا وكل شخص في اجزاء زكوة وكان الموكل قاصدا للقرية وقصد الوكيل الريا ففي الاجزاء اشكال وعلى
عدم الاجزاء يكون الوكيل ضامنا للتسعة والثلاثون اذا دفع المالك الزكاة الى الحاكم الشرعي ليدفعها
للفقراء فدفعها لا يقصد القرية فان كان اخذا حاكم ودفعه بعنوان الوكالة عن المالك اشكال في الاجزاء كما
وان كان المالك قاصدا للقرية حين دفعها للحاكم وان كان بعنوان الولاية على الفقراء فلا اشكال في
اذا كان المالك قاصدا للقرية بالدفع الى الحاكم لكن بشرط ان يكون اعطاء الحاكم بعنوان الزكاة واما اذا
كان لتحصيل الرئاسة فهو مشكل بل الظاهر انه حينئذ وان كان الاخذ فقير السابق والثلاثون اذا
الحاكم الزكاة من المتنع كرها يكون هو المتولى للشيء وظاهر كلامنا في الاجزاء ولا يجب على المتنع بعد ذلك
شيئ وانما يكون عليه الائمة من حيث امتناعه لكنه لا يخلو عن اشكال بناء على اعتبار قصد القرية اذ قصد
الحاكم لا ينفع فيما هو عبادة واجبة عليه الثامنة والثلاثون اذا كان المشتغل بتحصيل العلم قادرا على
الكتب اترك التحصيل لا مانع من اعطائه من الزكاة اذا كان ذلك العلم بما يستجيب تحصيله والاشكال
التاسعة والثلاثون اذا لم يكن الفقير المشتغل بتحصيل العلم الرابع شرعا قاصدا للقرية لا مانع من دفع
الزكاة واما اذا كان قاصدا للرياء او للرئاسة المحترمة ففي جواز اعطائه اشكال من حيث كونه عانة
على اخرايم الاربعون حكى عن جماعة عدم صحة دفع الزكاة في المكان المفضى نظر الى انه من العبارات
محل اشكال فان العلم انزلها وما يكون من العبادات هو اياها الزكاة ه اقرب الاجزاء ه والاخرى الاجزاء
وكذا ان كان لتحصيل الرئاسة غير المحترمة ه لا اشكال بعد ثبوت سلطنته على اخذها من المتنع ه ه

ولا يجتمع مع الحرام ولعل نظرهم الى غير صورة الاحتساب على الفقير من دين له عليه اذ فيه لا يكون
 نصرا في ملك الغير بل الى صورة الاعطاء والاخذ حيث انهما فعلان خارجيا ولكن ايضا مشكلا حيث
 الاعطاء الخارجى مقدمه للواجب هو الايض الذى هو امتزاع معنى فلا يعبد الاجزاء بخلاف
 والادبوعون لا اشكال في اعتبار التمكن من التصرف في وجوب الزكوة فيما يعتبر فيه احوال كالانعام والثقل
 كما مر سابقا واما ما لا يعتبر فيه احوال كالغلات فلا يعتبر التمكن من التصرف فيها بل حال تغلق الوجوب
 اشكال وكذا الاشكال في انه لا يضر عدم التمكن بعد اذا حدث التمكن بعد ذلك وانما الاشكال في اخلا
 في اعتباره حال تغلق الوجوب الاظهر عدم اعتباره فلو غصب في غصب بقى مفعولا الى وقت القلة
 ثم رجع اليه بعد ذلك وجبت زكوة فصل في زكوة الفطرة وهي واجبة اجماعا من المسلمين ومن
 فرائدها انها تدفع الموت في تلك السنة عن ذات عنه ومنها انها توجب قبول الصوم وعن الصا
 انه قال لو كيلة اذهب فاعط من عيالنا الفطرة اجمعهم ولا تدع منهم احدا فانك ان تركت منهم احدا
 تخوفت عليه الموت قلت وما الموت قال الموت وعنه ان من تمام الصوم اعطاء الزكوة كما ان
 الصلوة على النبي من تمام الصلوة لانه من صام ولم يؤد الزكوة فلا صوم له اذا تركها متعمدا ولا
 له اذا ترك الصلوة على النبي ان الله تعالى قد بلغها قبل الصلوة وقال قد افلح من تركي وذكر اسم
 ربه فصل في المراد بالزكوة في هذا الخبر هو زكوة الفطرة كما يستفاد من بعض الاخبار الفطرة للانية
 والفطرة اما بمعنى الخلقة فزكوة الفطرة اى زكوة البدن من حيث انها تحفظ عن الموت او تطهره
 عن الاوساخ واما بمعنى الدين اى زكوة الاسلام والدين واما بمعنى الافطار لكون وجوبها
 الفطر والكلام في شرائط وجوبها ومن تجب عليه وفيمن تجب عنه وفي جنبها وفي قدرها وفي وقتها
 وفي مصرفها هنا فنقول فصل في شرائط وجوبها وهي امور الاول التكليف فلا تجب على الصبي و
 المجنون ولا على وليهما ان يؤدى عنهما من مالها بل يقرى سقوطها عنهما بالنسبة الى عياله ايضا
 الثاني عدم الاعناء فلا تجب على اهل الثوال عليه وهو مفعلى الثالث الحرية فلا تجب على
 المملوك وان قلنا انه يملك سواء كان قنا او مدبرا او امة ولدا او مكاتبيا مشروطا او مطلقا ولو يؤد
 شيئا فيجب فطرته على المولى نعم لو تحرر من المملوك شيئا وجبت عليه وعلى المولى بالنسبة مع حصول

هذا الاحتياط لأجل
 الفسخ
 بل على الأحوط نقطاً
 وقاعدة وجوبها عليه
 ولاية الحاكم على أخذها
 منه حال كفره كإزالة
 المال جسم مدظل
 العالي

الشرائط الأربع الغنى وهو ان يملك قوت سنة له ولعيله اذا على ما يقابل الدين ومشتاتة فغله
 او قوته بان يكون له كفي بذلك فلا تجب على الفقير وهو من لا يملك ذلك ان كان الاحوط ^{مجلس} اخرها
 اذا كان مالكا لقوت السنة وانكار عليه دين بمعنى ان الدين لا يمنع من وجوب الاخراج ويكفي ملك
 قوت السنة بل الاحوط الاخراج اذا كان مالكا عين احد النصب الزكوية او قيمتها وان لم يكن له قوت
 سنة بل الاحوط اخراجها اذا زاد على قوته يومه وليتصاع مسئلة لا يقتصر في الوجوب كونه مالكا
 مقدار الزكاة اذا على قوته السنة فوجب ان لا يكون له الزيادة على القوت الاحوط مسئلة لا يثبت
 في وجوبها الاسلام فوجب على الكافر لكن لا يقع اداها منه واذا اسلم بعد اهللال سقط عنه وانما الخاف
 اذا استبرأ بعد اهللال فلا تقطع عنه مسئلة يعتبر فيها نية القرية كمال في زكاة المال فهي من العبادات
 ولذا لا يقع من الكافر مسئلة لا تجب للفقير اخراجها ايضا وان لم يكن عند الاصاع يتصدق به على عياله
 ثم يتصدق به على الاجنبى بعد ان ينتهى الدور ويجوز ان يتصدق به على واحد منهم ايضا وان كان
 الاولى والاحوط الاجنبى وان كان فيهم صغير او مجنون يتولى الولي له الاخذ له والاعطاء عنه ^ط وان
 كان الاولى والاحوط ان يملك الولي نفسه ثم يودى عنها مسئلة يكره تملك ما دفعه زكاة حر
 او ندبا سواء تملكه صدقة او غيرها على ما ذكر في زكاة المال مسئلة المدار في وجوب الفطرة اذ رآه
 غروب ليلة العيد جامعاً للشرائط فلوجب او انعمى عليه او صافقرا قبل الغروب ولو لم يخطه بل او مقبلاً
 للغروب لم تجب عليه كما انه لو اجتمعت الشرائط بعد فقد هاقبله او مقدار ناله وجبت كما لو بلغ ^{لص}
 او زال جنونه ولو الادوارى او افاق من الاعماء او ملك ما يصير به غنيا او تحرر وصار غنيا او اسلم الكافر
 فاطها تجب عليهم ولو كان البلوغ والعقل والاسلام مثلاً بعد الغروب لم تجب نعم لا تجب اخراجها
 اذا كان ذلك بعد الغروب الى ما قبل الزوال من يوم العيد فصل فيمن تجب اخراجها بعد
 تحقق شرائطها عن نفسه وعن كل من يعوله حين دخول ليلة الفطر من غير فرق بين واجب النفقة عليه
 وغيره والصغير والكبير والحر والمملوك والمسلم والكافر والارحام وغيرهم حتى المحبوس عنده ولو
 على وجه تحريمه وكذا تجب عن الضيف بشرط صدق كونه عيالا وان نزل عليه في اخر يوم من رمضان
 بل وان لم يأكل عنده شيئاً لكن بالشرط المذكور وهو صدق العيلة عليه عند دخول ليلة ^{السطر}
 اذا كان محل عليه في تلك السنة ^ط ما حوّل اقطاعه عنه بعد الاخذ له محل اشكال في ما يوجب وجوب مدارته

بان يكون بانيا على البقاء عند مدة ومع عدم الصدق تجب على نفسه لكن الا حوط ان يخرج حسب
 المنزل عنه ايضا حيث ان بعض العلماء الكفي في الوجز عليه فخر صدق اسم الضيف وبعضه اعتبر كونه
 عنده تمام الثمن وبعضهم العشر الاخر وبعضهم الليلتين الاخيرتين فمراعاة الاحتياط اولى واما
 الضيف النازل بعد دخول الليلة فلا تجب الزكاة عنه وان كان مدعوا قبل ذلك فمسئلة اذا ولد
 له ولد او ملك مملوك او تزوج بامرة قبل الغروب من ليلة الفطر او مقدار ناله وجبت الفطرة عنه
 اذا كان عيالا له وكذا غير المذكورين ممن يكون عيالا وان كان بعده لم تجب نعم تجب الاخراج عنه
 اذا كان ذلك بعده وقبل الزوال من يوم الفطر مسئلة اكل من وجبت فطرته على غيره سقطت عن
 نفسه وان كان غنيا وكانت واجبة عليه لو انفرد وكذا لو كان عيالا لا تخفى في صاوت الخطايا
 لغيره ولا فرق في القوط عن نفسه بين ان يخرج عنه من وجبت عليه او تركه عيالا او لنيانا
 لكن الا حوط الاخراج عن نفسه نعم لو كان المعيل فقيرا او العيال غنيا فالاقوى وجوبها على نفسه
 ولو تكلف المعيل الفقير بالاخراج على الاقوى وان كان القوط لا يخلو عن وجب مسئلة تجب الفطرة
 عن الزوجة سواء كانت دائمة او متعة مع العيلولة لهما من غير فرق بين وجوب النفقة عليه او
 لا لنور او نحوه وكذا المملوك وان لم تجب نفقة عليه واما مع عدم العيلولة فالاقوى عدم
 الوجوب عليه وان كانا من واجبي النفقة عليه وان كان الا حوط الاخراج خصا مع وجوب نفقة
 عليه وحينئذ فطرة الزوجة على نفسها اذا كانت غنية ولم يعيها الزوج ولا غير الزوج ايضا
 اما ان عاها او عال المملوك غير الزوج والمولى فالفطرة عليه مسئلة لو انفرد المولى على الصغير او
 المجنون من مالهما سقطت الفطرة عنه وعنهما مسئلة يجوز التوكيل في دفع الزكاة الى الفقير من
 مال الموكل ويتولى الوكيل النية والا حوط نية الموكل ايضا على حب ما في زكاة المال ويجوز توكيله
 في الايصال ويكون المتولى حينئذ هو نفسه ويجوز الاذن في الدفع عنه ايضا لا بعنوان الوكالة و
 حكمة حكمها بل يجوز توكيله واذا نه في الدفع من ماله بقصد الرجوع عليه بالمثل او القيمة كما يجوز
 به من ماله بآذنه او لا بآذنه وان كان الا حوط عدم الاكتفاء في هذا وسابقة مسئلة من وجبت

بل وان لم يكن بانيا على البقاء كذلك على الاقوى ح ط القوة غير ثابتة نعم هو احوط سواء تكلف من غنا
 باخراجها عنه ام لا ح ط الثاني محل اشكال ح ط ووردى مد ظله

بل الا حوط ع ح شرا

له هو الاقوى ع ح شرا
 لا حاجة الى الشاهد المذكور
 بل يكفي نزول عنه قبل
 دخول شوال وبقائه عنده
 الى ان يدخل على الاقوى
 ح

لا يبعد وجوبها عليه لو
 كان مدعوا قبل هذا
 شوال ح مد ظله
 في كونه اقوى امل نعم
 هو الا حوط ح
 وسقوط عنه ح قوى
 ح

لا يبعد مع وجوب نفقة
 عليه ح مد ظله
 العالي
 بل الاصح الفطرة على
 الزوج مع عدم النفقة
 وان كانت الزوجة مورة
 ح
 لا يبعد عدم الاخراج عنه
 لو تبرع من دون اذنه
 ح

بل المداد على كون كليهما
 هاشميين في جواز الدفع
 الى الهاشمي على الاخر
 الفقه امطهرنا
 بل الاقوى خلافه لوله
 بكن باذن مع اذنه لوله
 يرجع الى الوكالة عنهم
 انكاح جيم مد ظله العا
 لا يزال جيم
 فان لم يرجع اذنه الى
 الوكالة عنه ففي المخرج
 تأمل جيم مد ظله
 لا يترك جيم مد ظله
 العا

فطرة غيره لا يخرج به اخراج ذلك الغير عن نفسه سواء كان غنيا او فقيرا وتكفيل بالخراج بل لا تكون
 حينئذ فطرة حيث انه غير مكلف بها نعم لو قصد التبرع بها عنه اجزئه على الاقوت وان كان الاحوط العكس
 مسئلة تحرم فطرة غير الهاشمي على الهاشمي كما في زكاة المال وتحل فطرة الهاشمي على الصغير والمدار
 المعيل لا النبال فلو كان العيال هاشميا دون المعيل لم يخرج دفع فطرة الى الهاشمي وفي العكس يجوز مسئلة
 لا فرق في العيال بين ان يكون حاضرا عند وفي منزله او منزل اخرا وغائبا عنه فلو كان له مملوك في بلد
 اخر لكنه ينفق على نفسه من مال المولى يجب عليه ذكوة وكذا لو كانت له زوجة او ولد كذلك كما انه
 اذا سافر عن عياله وترك عندهم ما ينفقون به على انفسهم يجب عليه ذكوة ثم نعم لو كان الغائب في نفقة
 غيره لم يكن عليه سواء كان الغير موسرا وموديا او لا وان كان الاحوط في الزوجة والمملوك اخراجه عنهما
 مع فقر العائل او عدم ادائه وكذا لا يجب عليه اذا لم يكن في عياله ولا في عيال غيره ولكن الاحوط في
 المملوك والزوجة ما ذكرنا من الاخراج عنهما حينئذ ايضا مسئلة الغائب عن عياله الذين في نفقته
 يجوز ان يخرج عنهم بل يجب ان لا اؤكلهم ان يخرجوا من مال الذي تركه عندهم او اذن لهم في التبرع
 منه مسئلة المملوك المشترك بين مالكين ذكوة عليهما بالنسبة اذا كان في عياله ماعا وكانا موسرين
 ومع اعاد احدهما تقط وتبقى حصته الاخر ومع اعادها تقط عنهما وان كان في عيال احدهما وجب
 عليه مع لياره وتقط عنه وعن الاخر مع اعادته وان كان الاخر موسرا لكن الاحوط اخراج حصته
 وان لم يكن في عيال منهما سقطت عنهما ولكن الاحوط الاخراج مع اليأس
 كما عرفت مرارا ولا فرق في كونها عليهما مع العيلولة لهما بين صورة
 المهاييات وغيرها وان كان حصول وقت الوجوب في نوبة احدهما فان
 المناط العيلولة المشتركة بينهما بالفرض ولا يعتبر اتفاق جنس المخرج من الشريكين فلا حدما اخراج
 نصف صاع من شعير والاخر من خنطة لكن الاولى بل الاحوط الاتفاق مسئلة اذا كان شخص
 في عيال اثنين بان عالا معا فالحال كما مر في المملوك بين الشريكين كما في مسئلة الاحياء المذكور
 فيه نعم الاحتياط بالاتفاق في جنس المخرج جارها ايضا ويرى بما يقال بالسقوط عنهما وقد يقال
 ان كان باذن منه حقه وكان وانقبا بانه مخرجها عنه حقه على انكاح احوط ذلك لا يبعد الوجوب
 على صاحب النوبة حقه لا يترك هذا في المسئلة التالية حقه بوجوه مد ظله العا

في احكام زكاة الفطرة

(٣٥٤) الاحوط الوجوب

بشرطي
لكن تقطع عنه رجاء و
يكفي عنه العمل على الاستحباب
المذكور في الصورة المذكورة
المنع مطلقاً
الاحوط اخرج ذلك
ايضا اذا كان جامعاً للشرط
انف مطلقاً
لا يبعد وجوبها عليه في
الصورتين وان كان الاحوط
اخراجها ايضا مع الشرط
المنع

بالوجوب عليهما كفاية والاظهر ما ذكرنا مسألة لا اشكال في وجوب فطرة الرضيع على ابيه ان كان
هو المتفق على مرضعته سواء كانت امه او اجنبية وان كان المتفق غيره فعليه ان كانت النفقة من ماله
فلا تجب على احد اما اجنين فلا فطرة له الا اذا ولد قبل الغروب نعم يستحب اخراجها عنه اذا ولد بعد
الى ما قبل الزوال كما في مسألة الظاهر عدم اشتراط كون الانفاق من المال الحلال فلو انفق على عيال
من المال الحرام من غصب او نحوه وجب عليه زكواتهم مسألة الظاهر عدم اشتراط صرف عيال
او قيمته بعد صد العيلة فلو اعطى زوجته نفقة او صرفت غيرها في مصارفها وجب عليه زكواتها
وكذا في غيرها مسألة المملوك شخصاً ما لاهبة او صلحاً او هدية وهو نفقة على نفسه لا يجب عليه
زكوة لانه لا يصير عياله له بمجرد ذلك نعم لو كان من عياله عفا ووهبه مثلاً لنفقة على نفسه فانما هو
الوجوب مسألة الراستاجر شخصاً واشترط في ضمن العقد ان يكون نفقة عليه لا يبعد وجوب
اخراج فطرته نعم لو اشترط عليه مقدار نفقته فيعطيه دراهم مثلاً لينفق بها على نفسه لم تجب عليه
المناط الصدق العز في عده من عياله وعدمه مسألة اذا نزل عليه نازل فطرته عليه من غير
رضاه وصافي فاعده مدة هل يجب عليه فطرته ام لا اشكال وكذا لو مال شخصاً بالاكراه والمجبر من
غيره نعم في مثل العامل الذي يرسله الظالم لاجل مال منه فينزل عنه مدة ظلمه وهو مجبور في
طعامه وشرابه فالظاهر عدم الوجوب لعدم صدق العيال ولا الضيق عليه مسألة
اذا مات قبل الغروب من ليلة الفطر لم تجب تركته ثني وان مات بعد وجب الاخراج من تركته
وعن عياله وان كان عليه دين وصاقت التركة فتمت عليها بالنسبة مسألة المطلقة رجعتا فطرهما
على زوجها دون الباشط الا اذا كانت حاملاً لينفق عليها مسألة اذا كان غائباً عن عياله او كان
غائبين عنه وشك في حيوتهم فالظاهر وجوب فطرته مع احراز العيلة على فرض الحيوة فصل
في جنسها وتدرجها والضابط في الجنس القوت الغالب لغالب الناس وهو الخطة والغير والتمزج
الزبيب والارز والاقط واللبن والذرة وغيرها والاحوط الاقتصار على الاربعة الاولى وان
الوجوب غير واضح اذا انفق من مال نفسه منافع لكونه عياله على غيره وان كان هو الذي وهبه لاه
حجة برده جردى مد ظله العالي لا فرق بينهما بعد كون المناط العيلة دون وجوب الانفاق في طرده

في جواز احتساب ما كان

من جنس الفطرة فغير احتساب
لقيمة ما قبل مع لغة
اصطلاحاً

الاولى ان يحتسبها
قيمة عن الاربعه لا عيناً
حجته

الاحوط الاقتضاه في
الاحتساب بعنوان
تعيينه كل من ركوه

الفطر والمال على ما اذا
دفع من فطر جنس الفطرة
بل لا يحل عن قوة حجة

مدفلة
العلم

كان الاقوى ما ذكرنا بل يكفي الدقيق والخبر والماش والعدس والافضل اخراج التمر ثم الزبيب ثم القوت
 الغالب هذا اذا لم يكن هناك مرجح من كون غيرها اصلح بحال الفقير وانفع له لكن الاول والاخر حينئذ
 دفعها بعنوان القيمة فمسئله ليشترط في اخراج المخرج كونه صحيحاً فلا يخرج المعيب ويعتبر خلوصه فلا يكفي
 المخرج بغيره من جنس اخراجه او زبابة او نحوه الا اذا كان الخالص منه بمقدار الصاع او كان قليلاً يتباح
 مسئلة الاقوى الاجراء بقية احد المذكورات من الدراهم والدنانير او غيرهما من الجنس الاخر على
 هذا فيجزي المعيب المزوج ونحوهما بعنوان القيمة وكذا كل جنس شاك في كفايته فانه يخرج بعنوان القيمة
 لا يخرج بصف الصاع مثلاً من الحنطة الاعلى وان كان ليوى صاعاً من الادون او الثغير مثلاً الا اذا كان
 بعنوان القيمة مسئلة لا يخرج الصاع الملق من جلين بان يخرج نصف صاع من الحنطة ونصف صاع من
 الثغير مثلاً بعنوان القيمة مسئلة المدار قيمة وقت الاخراج لا وقت الوجوب المعبر قيمة بلداً الاخراج لا
 وطنه ولا بلداً اخر فلو كان له مال في بلداً اخر غير بلده واراد الاخراج منه كان الناطق قيمة ذلك البلد لا قيمة
 بلده الذي هو فيه مسئلة لا يشترط انما الجنس الذي يخرج عن نفسه مع الذي يخرج عن غيره ولا انما المخرج عن بعضهم مع
 فيجوز ان يخرج عن نفسه الحنطة وعن غيره او بالاختلاف بينهما او يدفع عن نفسه او عن بعضهم من
 احد الاجناس عن اخر منهم القيمة او العكس مسئلة الواجب في القدر الصاع عن كل راس من جميع الاجناس
 حتى اللبر على الاصح وان ذهب جماعة من العلماء الى كفاية اربعة ارطال والصاع اربعة امداد وهي
 ارطال بالعراق فمستمائة واربعه عشر مثقالاً وربع مثقال بالمشقال الصير فيكون بحسب حقه الخفيف التي
 هي لعمامة مثقال وثلاثة وثلاثون مثقالاً وذلك مثقال بضع حقة ونصف حقه واحد وثلاثون مثقالاً
 من المقدار خمسة عشر ومجرب حقه الاسلام وهو مائة وستان وثمانون مثقالاً حقتان وثلاثة ارباع الوقية و
 مثقال وثلاثة ارباع المثقال وجب الميراث الشاه وهو الف ومائة وستان وثمانون مثقالاً نصف من الاختة عشرة
 مثقالاً وثلاثة ارباع المثقال فصل في وقت وجوبها وهو دخول ليلة العيد جامعاً للشرايط ويترتب الى
 الزمان لم يصل صلاة العيد الا هو اعدم تأخيرها عن الصلاة اذا صلاها فقد بها عليها وان صلى في اول
 وقتها وان خرج وقتها ولم يخرجها فان كان قد خرجها فدفعها الى المستحق بعنوان الركوة وان لم يخرجها فالاحوط

الاحوط الاقتضاه على الاثنان ولو بني على القيمة فالاحوط الاقتضاه على غيرهما هو
 الاخراج لاصلية الاجراء المعيب والمزوج والملق من جلين منها بعنوان القيمة في غاية الاشكال حجة راجحة

في مصرف زكاة الفطر

الاقوى عدم سقوطها بل يؤتيها بقصد القرية من غير فرض الاداء والقضاء مسئلة يجوز تقديمها على وقتها في شهر رمضان على الاحوط كالا اشكال في عدم جواز تقديمها على شهر رمضان نعم اذا اراد الب على الفقير قرضاً ثم يجب عند دخول وقتها مسئلة يجوز عرطها في مال مخصوص من الاجناس وغيرها بقيمتها ونوى حين الغزل وان كان الاحوط تجديدها حين الدفع ايضا ويجوز عزل اقل من مقدارها ايضا فليحق الحكم وتبقى البقية غير معزولة على حكمها وفي جواز عرطها في الارزدي حيث يكون المعروف مشتركاً بينه وبين الزكاة وجه لكن لا يخلو عن اشكال وكذا لو عرطها في مال مشترك بينه وبين غيره مشاعاً وان كان ماله بقدر مسئلة اذا عرطها واخر دفعها الى المستحق فان كان لعدم تمكنه من الدفع لم يضمن لو تلف وان كان مع تمكنه منه ضمن مسئلة الاقوى جواز نقلها بعد الغزل الى بلد اخر ولو مع وجود المستحق في بلد وان كان يضمن حينئذ مع التلف الاحوط عدم النقل الا مع عدم وجود المستحق مسئلة الافضل اذا عرطها في بلد تكلف بها وان كان ماله بل ووطنه في بلد اخر ولو كان ماله في بلد اخر وعينها فيه ضمن نقله عن ذلك البلد الى بلد او بلد اخر مع وجود المستحق فيه مسئلة اذا عرطها في مال معين لا يجوز له تبديلها بعد ذلك فصل في مصرفها وهو مصرف ذكوة المال لكن يجوز اعطاؤها للتضعفين من اهل الخلاف عند عدم وجود المؤمنين وان لم ينقل به هناك والاحوط الاقتصار على فقراء المؤمنين ومساكينهم ويجوز صرفها على اطفال المؤمنين او تملكها لهم بدفعها الى اوليائهم مسئلة لا يشترط عدالة من يدفع اليها يجوز دفعها الى فقراء المؤمنين نعم الاحوط عدم دفعها الى شارب الخمر والمجاهر بالمعصية بل الاحوط العدالة ايضا ولا يجوز دفعها الى من يصرفها في المعصية مسئلة يجوز للمالك ان يتولى دفعها مباشرة او بوكلاء والافضل بل لا ايضا دفعها الى الفقير الجامع للشرائط خصوصاً مع طلبها مسئلة الاحوط ان لا يدفع للفقير اقل من صاع الا اذا اجتمع جماعة لا تنعم ذلك مسئلة يجوز ان يعطى فقيراً واحداً من صاع بل الى حد الفع مسئلة لا يجب تقديم الارحام على غيرهم ثم تجوز ثم اهل العلم والفضل والتشغيل ومع التقارب تلاحظ المرحا والاهلية مسئلة اذا دفعها الى شخص باعتقافه فانه لا يجوز ذكوة المال مسئلة لا ادعاه الفقر الا مع سقمه والافضل عدم ادعاه مسئلة يجب نية اقرضه ذكوة المال كما يجب للفقير ولو لم مع تعذراً عليه الظاهر عند جوعه من بركته عنه فلو كان عليه صرع لم يجز دفعها من غير تقنين ان هذا عند

الاحوط التقين ع
لا يشترط الفع الاحوط
الاقتصار على خصوص
الفقر والمساكين الفع
هذا الاحكام لا يزل
الافضل
والاحوط عدم دفع مال
مضيق حتى مضيق
مع كونه قربة بالفاخذ
المطمان الفع
جواز تجديدها في شهر رمضان
لا يجوز عن مرة والاحوط
بعد الفع بصفة لا تحق
والفعل على اوقات معينة
فيه ان غروب الشمس من
الحج يوم رمضان جميع
ان كانت الزيادة قليلة
تجدد بصفة يصيب
حرز عليه لا اشكال فيه
جم
هذا الاحكام لا يزل
بل لا تدفع الى كل واحد
لنحو ما كان ذكوة
على الاحوط
جم

هذا
الاحكام
لا يزل
بل لا تدفع
الى كل واحد
لنحو ما كان
ذكوة

الاحكام لا يزل بل لا تدفع الى كل واحد لنحو ما كان ذكوة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الخمر

وهو من الفرائض وقد جعلها الله تعالى لمحمد وذريته عوضاً عن الزكاة أكراماً لهم ومن منع درهماً
أو أقل كان مندمجاً في الظالمين لهم والغاصبين يحق لهم بل من كان مستحقاً لذلك كان من الكافرين
ففي الخبر عن أبي بصير قال قلت لأبي جعفر ما يبرأ يخل به العبد النار قال من أكل من مال اليتيم درهماً
ومخ اليتيم وعن الصادق ع إن الله لا اله الا هو حيث حرم علينا الصلوات أنزل لنا الخمر والقمار علينا
حرام والخمر لنا فريضة والكرامة لنا حلال وعن أبي جعفر لا يعمل لأحدان شيء من الخمس شيئاً
يصل اليه أحقنا وعن أبي عبد الله ع لا يعذر عبد الله من الخمس شيئاً أن يقول يادب اشتريته بما
حتى ياذن له أهل الخمر فصل في ما يجب من الخمس وهو سبعة أشياء الأول الغنائم المأخوذة من الكفار
من أهل الحرب قهراً بالمقاتلة معهم بشرط أن يكون ياذن الإمام عليه السلام من غير فرق بين ما حواه
العسكر وما لم يحويه والمنقول وغيره كالأراض والأشجار ونحوها بعد إخراج المون التي انفقت على
الغنيمة بعد تحصيلها بحفظ وحمل ورعى ونحوها منها وبعد إخراج ما جعله الإمام ع من الغنيمة
على فعل مصلحة من المصالح وبعد استثناء صفايا الغنيمة كالجارية والورقة والركب الفاره والتيف
القاطع والذرع فالحال للإمام ع وكذا قاطيع الملوك فاطفاً أيضاً وأما إذا كان الغزو بغير إذن
الإمام ع فإن كان في زمان الخصم وأمكن الاستيذان منه فالغنيمة للإمام ع وإن كان في زمان
الغيب فالأحوط إخراج خمسها من حيث الغنيمة خصوصاً إذا كان للدعاء إلى الإسلام فما يأخذ من
في هذه الأمانة من الكفار بالمقاتلة معهم بالمنقول وغيره يجب فيه الخمر على الأحوط وإن كان قصد
زيادة الملك لا الدعاء إلى الإسلام ومن الغنائم التي يجب فيها الخمر الفداء الذي يورث من أهل

عمل
بل لا يخلو عن قوة الفقه
اصطفاً
إذا كان للدعاء إلى الإسلام
ففي كون الغنيمة كلها
للإمام أو إضافته أو
وجوب الخمر فيها انتكال
نعم لو كان للدفاع وجب
الخمر فيها وكذا لو كان
لزيادة الملك على الأعداء
جم
مدفلة
الغلبة

الحرب بل الجزية المبذولة لتلك السيرة بخلاف سائر افراد الجزية ومنها ايضا ما صوغوا عليه وكذا ما
يؤخذ منهم عند الدفاع معهم اذا اجتمعوا على الدارين في امكتهم ولو في زمن الغيبة فيجب اخراج الخمر
من جميع ذلك قليلا كان او كثيرا من غير ملاحظة خروج مؤنة السنة على ما ياتي في ارباح المكاتب
وسائر الفوائد مسئلة اذا اخذ المسلمون على الكفار فاخذوا اموالهم فالأحوط بل الأقوى ^ط اخراج
من حيث كونهما غنيمته ولو في زمن الغيبة فلا يلاحظ فيها مؤنة السنة وكذا اذا اخذوا بالسرقة والقتل
نعم لو اخذوا منهم بالربا او بالدعوى الباطلة فالأقوى اخاها بالفوائد المكتبة فيعتبر فيه الربا
عن مؤنة السنة وان كان الأحوط اخراج خمسة مطلقا مسئلة يجوز اخذ مال النصاب منها وهل
الأحوط اخراج خمسة مطلقا وكذا الأحوط اخراج الخمر مما حواه العسكرين قال البغاة اذا كانوا من
النصاب دخلوا في عنوانهم والا فليشكل حلية مالهم مسئلة كثيرا في المقتم ان لا يكون غنما
من مسلم او ذمي او معاهد او نحوهم ممن هو محترم المال ولا فيجب دونه الى ما كان نعم لو كان مفسورا من
غيرهم من اهل الحرب لا بأس باخذه واعطاء خمسة ان لم يكن الحرب دفلا مع المفسور منهم وكذا اذا كان
عند المقاتلين قال غيرهم من اهل الحرب بعنوان الامانة من ودیقة او جارة او عارية او نحوها
مسئلة لا يقرب وجوب الخمر في الغنائم بلوغ النضاع عشر دينارا فيجب اخراج خمسة قليلا كان او
كثيرا على الاصح مسئلة التلب من الغنيمه فيجب اخراج خمسة على السالب الثلث المعان من الذهب
والفضة والرقاص والصفراء وحديد الياقوت والبرجد والفيروزج والحقير والبرقي والكمبريت
والنفض والقيرو والنج والزرنج والكحل والملح بل والجنج والنورة وطین العسل وحجر الرحي
والعفره وهي الطين الاحمر على الأحوط ان كان الاقوى عدم الخمر فيها من حيث المقد بل في داخله
في ارباح المكاسب فيعتبر فيها الزيادة عن مؤنة السنة والمدار على صدق كونه معدا عرفا واذ اشك في
له حقيقة حكمها فلا يجب خمسة من هذه الحثية بل يدخل في ارباح المكاسب ويجب خمسة اذا دلت عن مؤنة
من غير اعتداد بلوغ النضافيه ولا فرق في وجوب اخراج خمس المعد بين ان يكون في ارض مباحة او مملوكة
القوة فيه وفي المأخوذ بالسرقة او الغيلة غير ثابتة ط بروجيد لا فرق بينها وبين السرقة والغيلة نعم يشترط ذلك في
المأخوذ بالربا اذا لا يربا بين المسلم والكافر فهو من ارباح المكاسب ح د الظاهر عدم الوجوب سواء تساياه كان
من الجامل كاهو الظاهر اذ قلنا باستحقاقه له بحكم الشرع ح ه روجيد مد ظله العالی

لا فوائده غير ثابتة في
امثال المذكورات مما هو
منهم بغير حرب بل لا بعد
نفاذها بالفوائد المكتبة
ان كان الأحوط اخراج
خمس مطلقا الفصح
بل لا يخلو من الغرة الفصح
لا بعد ايراد هذا الحكم
في جميع ما به خد منها في
حرب وان كان الأحوط في
الحج اخراج خمسة مطلقا
ح
مد ظله
العالی

الاحوط مع بزار
القرة ممنوعة ع
اعتبار في معدن الذهب
مما لا اشكال فيه واما
في معدن الفضة وغيرها
من المعادن مع فرض
اختلاف مع ما في درهم
في القيمة فالأحوط اعتبار
اقلها قيمة الفضة
بل على الأقوى الفضة
في الظهور تأمل في الأمر
ذلك الفضة اصطفاها
بل هو الأقوى مع الاحتياط
فقط فضلا عن صورة
الاتحاد والتقارب العدة
كون المدار في معدن
الفضة على نصاب نفسها
او نصاب الذهب لا يخلو
عن الاشكال وكذا اذا كان
المعدن من غير القدين
ايضا والاحوط رعاية
كل من نصابي الذهب
والفضة في المخرج من
معدنه ورعاية انهما
قيمة فيما اخرج من سائر
المعادن جيم
القرة ممنوعة نعم هو
الاحوط جيم مد ظله
بل على الأقوى جيم
مد ظله
العالی

وبين ان يكون تحت الارض او على ظهرها ولا بين ان يكون المخرج مسلما او كافرا ذميا او لوهو تيا ولا بين
ان يكون بالغيا او صبيا او عاقلا او مجنونا فيجب عليهما اخراج المخرج ويجوز له كما شرع اجدالكما
على دفع المخرج من افرجه وان كان لو اسلم سقط عنه مع عدم بقاء عينه ويشترط في وجوب المخرج المعدن
بلوغ ما افرجه عشرين دينارا بعد استثناء مؤنة الاخراج والصفية ونحوها فلا يجب ان كان المخرج قل
منه وان كان الاحوط اذ بلغ دينار ابل مطلقا ولا يقبر في الاخراج ان يكون دفعة فلو اخرج
دفعات وكان المجموع نصابا وجب اخراج خمس المجموع وان اخرج اقل من النصاب فاعرض ثم عاد وبلغ
المجموع نصابا فكذلك على الاحوط واذا اشترك جماعة في الاخراج ولم يبلغ حصته كل واحد منهم
النصاب لكن بلغ المجموع نصابا فالظاهر وجوب خمسة وكذا لا يقبر اتحاد جنس المخرج فلو اشتمل المعدن
على جنسين او ازيد وبلغ قيمة المجموع نصابا وجب اخراج بقم لو كان هناك معادن متعديا اعتبر في اتحاد
من كل منهما بلوغ النصابون المجموع وان كان الاحوط كفاية بلوغ المجموع خصوصا مع اتحاد جنس
المخرج منها سيما مع تقاربها بل لا يخلو عن قوة مع الاتحاد والقلب كذا لا يقبر استمرار التكون وود
فلو كان معدن فيه مقدار ما يبلغ النصاب فاجزه ثم انقطع جري عليه الحكم بعدم كونه معدنا
لو اخرج خمس تراب المعدن قبل الصفية فان علم بقاء الاجزاء في الاشتغال على الجوهر او بالزيادة فيها
اجزه ختم اجزاء ولا فلا لاحتمال زيادة الجوهر فيا يبقى عنده مسئلة اذا وجد مقدار امر المعدن
مخرجيا مطروحا في الصحراء فان علم انه خرج من مثل السيل والريج او نحوها او علم ان المخرج له جوا
او انان لم يخرج خمسة وجب عليه اخراج خمسة على الاحوط اذا بلغ النصاب بل الاحوط ذلك وان
شك في ان الانان المخرج له اخرج خمسة او لا مسئلة لو كان المعدن في ارض مملوكة فهو لما لكما
واذا اخرج غيره لم يملكه بل يكون المخرج لصاحب الارض وعليه المخرج من دون استثناء المؤنة لانه
غير الذي المنزوم بشروط الذمة ط الاحوط فيه اخراج الخمس اذا بلغ قيمة نصاب احد القدين في الزمان
ذهبا كان المعدن او فضة او غيرها ط بل الاقوى اذا كان بداله وعاد الى ثقل ط ان كان التقارب يجب
بعد مجيها معدنا واحدا والا فالأقوى عدم الكفاية ط ولا تصد حيازته وتملكه والا فخرج عن موضع
هذه المسئلة ط ان كان الشك في اخراج المخرج لخمسة بعد احوال كونه قاصدا للحيازة والتملك كان
من اللقطة ولا يجب على واحد من المعدن اللهم الا ان يراد بالعبارة الشك في قصد الحيازة ط ط ط

بجس المقامات في قوة احد الدين مسئلة لو علم الواحد ان لمسلم موجود هو او وارثه في عصره
 مجهول ففي اجراء حكم الكفر او حكم مجهول المالك عليه وجهان ولو علم ان كان ملكا لمسلم قديم فالظاهر
 جريان حكم الكفر عليه مسئلة الكفر في المقدار لكل واحد حكمه نفسه بلوغ النضاد وعدمه فلا يمكن
 احادها بعد النضاد بلغت بالضم لا يجب فيها الخمر نعم المال الواحد المدفون في مكان واحد في ظرف
 متقددة فيضم بعضها الى بعض فانه يعد كثر او احدا وان تعدد جنبها مسئلة في الكفر الواحد لا
 يعتبر الاخراج دفعة بمقدار النضاد ولو كان مجموع الدفعات بقدر النضاد جاز الخمر وان لم يكن كل
 واحدة منها بقدره مسئلة اذا اشترى دابة ووجد فيها شيئا في حال الكفر الذي يجده في
 الارض المشتراة في تعريف البائع وفي اخراج الخمر ان لم يعرفه ولا يعتبر فيه بلوغ النضاد كذا لو وجد
 في جوف السمكة المشتراة مع احتمال كونه لبائعها وكذا الحكم في غير الدابة والسمكة من سائر الحيوانات
 مسئلة انما يعتبر النضاب في الكفر بعد اخراج مؤنة الاخراج مسئلة اذا اشترى جماعة في كثر
 فالظاهر كفاية بلوغ المجموع نضابا وان لم يكن حصة كل واحد بقدر الرابع الغوص وهو اخرج
 انجوا من البحر مثل الدلو والمبرجان وغيرهما معدنيا كان او نباتيا لا مثل التمسك ونحوه من الحيوانات
 فيجب فيه الخمر بشرط ان يبلغ قيمة دينارا فصاعدا فلا خمر فيما ينقص من ذلك ولا فرق بين اتحاد
 النوع وعدمه فلا يبلغ قيمة المجموع دينارا وجب الخمر ولا بين الدفعة والدفعات فيضم بعضها الى
 بعض كما ان المدار على ما اخرج مطلقا وان اشترك فيه جماعة لا يبلغ نصيب كل منهم النضاب فيضم
 بلوغ النضاب بعد اخراج المؤن كما مر في المعد والمخرج بالالات من دون غوص في حكمه على الا
 واما الغوص وشك بالة فاخرجه فلا اشكال في وجوبه فيه نعم لو خرج بنفسه على الساحل او على وجه
 الماء فاخذ من غير غوص لم يجب فيه مرفقه الجوف بل يدخل في ارباح المكاسب فيعتبر فيه مؤنة
 السنة ولا يعتبر فيه النضاب مسئلة المتناول من الغواص لا يخرج عليه حكم الغوص اذا لم يكن
 غائضا واما اذا تناول منه وهو غائص ايضا فيجب عليه اذا ربي الغواص الجبارة والافهولة
 ووجب الخمر عليه مسئلة اذا غاص من غير قصد للجبارة فصادف شيئا ففي وجوب الخمر عليه
 وجهان والاحوط اخرج مسئلة اذا اخرج بالغوص حيوانا وكان في بطنه شيء من انجوا من

كان الاحوط اجراء حكمه
 عليه ع صح شراري
 فيه من نفسه هو الا
 في نفسه
 على احوال النضاب
 لو كان من الكفر المتقددة
 فانما هو ان مجرد العلم لا
 جاز بوجوده اثبات لمسلم
 لمن ادخله لا يخرج من
 جاز حكم الكفر عليه نفسه
 لوجه انه وقدر جديدا
 لسيمة مكنة ولا يمكن
 من احده ولا يصح بدونه
 نفسه لا اشكال بل لا
 جريان حكم مجهول المالك
 عليه في هذه القوة
 وجوب الخمر فيه يكون
 فائدة ورجح الاطلاق
 قوة حجة مدعية
 خاصة باندر لا يجوز
 اشكال ولا يبعد كونه
 محكوما بعد استيفاء
 البائع او الجبارة المالك
 لو كانت الدابة حية
 كما هو المفروض من لاه جدي
 في جوف السمكة او الدابة
 لو حية لم يسلط
 نحوه بالمباح الاصلية
 وانه ميت متبرع به
 يدخل في النضاد وقيمة
 ويبيع المكاسب جدي
 مؤنة
 في الاحوط لا يبالى بان
 اخرج من تحت الماء من
 في حجة مدعية

في خمس قال المحلل المخلوط بالحرام

كان معتاد واجب فيه الخمس وان كان من باب الاتفاق بان يكون بلع شيئا اتفاقا فالظاهر
عدم وجوبه وان كان احوط مسئلة^ط الاضرار العظيمة كدجلة والنيل والفرات حكمها حكم الجحري بالنسبة
الى ما يخرج منها بالغوص اذا فرض نكوت الجوه في ملك الجحر مسئلة^ط اذا غرق شيء في البحر وعرض ملكه
عنه فاخرج الغوص ملكه ولا يلحق حكم الغوص على الاقوى ان كان من مثل اللؤلؤ والمرجان لكن
الاحوط اجراء حكمه عليه مسئلة^ط اذا فرض معدن من مثل العقيق او الياقوت ونحوهما تحت الماء
لا يخرج منه الا بالغوص فلا اشكال في تعلق الخمس به لكنه هل يعتبر فيه نصا المعدن او الغوص
والاظهر الثاني مسئلة^ط الغبر اذا اخرج بالغوص حريم عليه حكمه وان اخذ على وجه الماء او الشاطئ
ففي حق حكمه وجهان والاحوط المحقق واخراجه^ط خمسة ان لم يبلغ النصف ايضا الخمس
المال المحلل المخلوط بالحرام على وجه لا يتميز مع الجمل صاحبه بمقدار فيجوز باخراجه خمسة مصرفه
مصرف سائر اقسام الخمس على الاقوى وانما ان علم المقدار ولم يعلم المالك بصدق به عنه والاحوط^ط
ان يكون باذن المجتهد الجامع للشرائط ولو انكر بان علم المالك وجهل المقدار تراضيا بالصلح
نحوه وان لم يرض المالك بالصلح ففي جواز الاكتفاء بالاقول وجوب عطاء الاكثر وجهان الاحوط
الثاني والاقوى الاول اذا كان المال في يده وان علم المالك المقدار وجب دفعه اليه مسئلة^ط
لا فرق في وجوب اخراج الخمس وحلية المال بعده بين ان يكون الاختلاف بالاشياء او بغيرها كما
اذا اشبه الحرام بين افراد من جنس واحد من غير جنس مسئلة^ط لا فرق في كفاية اخراج الخمس في حلية
البقية في صورة الجهل بالمقدار او المالك بين ان يعلم اجمالا زيادة مقدار الحرام او ينقصه عن
الخمس وبين صورة عدم العلم ولو اجمالا ففي صورة العلم الاجمالي بزيادته عن الخمس ايضا يكفي اخراجه
الخمسة فانه مظهر للمال بقدره وان كان الاحوط مع اخراج الخمس المصاحبة مع الحاكم الشرعي ايضا بما^ط
لا يترك^ط ما لا يترك^ط ما انما يصح نفى الزيادة باليد فيما اذا علم حرمة اعيان بعضها واشتت في الزائد وما
اذا تردد الامر بين متباينين احدهما اكثر عددا او قيمة من الاخر فلا يصح ذلك ولا يبعد فيه لزوم^ط لتصف
في الزائد على المقدار المعلوم^ط بروجردي مد ظله العالي بل يحاط باخراج مجموع ما عنده من الحرام الى
الحاكم والمصاحبة معه في المقدار المرد ثم الاحوط للحاكم التطبيق على المصرفين في مقدار الخمس منه بل مضمون
وان كان اجراء حكمه بجهل المالك في مجموعة لا يخلو من وجهان^ط بروجردي مد ظله العالي

في رد دفع ثوب كون ملكا
وجبا الى الملك لا وافر
بعد لزوم دفعه الى ملكه
ان كان معه ما ومع خجل
به تصديق به عنه فلا يبعد
عليه حكم الغوص ايضا
هذا لاحياط لا يترك
بل وانه من ذلك معدن
دفعه الى ارباب الخمس
هذا اذا كان الجمل مفقودا
ورددوه من الاقارب
من قبل سائر اقراب
عنه بمقدار اشداء
فيجوز له اكله بغير
الخمس في اقله
الكليل بالعمد او لا
كان في حرم ملكه
في العمارة هذا مفقود
كل مورد او يد اجراء البراءة
يبيع بل لا يوجب
لا يترك حقه بل لا يخلو عن
قوله لا يبعد اخراجه
من غير حرمه في غير حرمه
لما في هذا من كفاية
لقد انفقوا في تصدير
الاحوط اخراج خمسة
جهلا بزيادة وجب حرمته
عن حرمه على الاقوى
يحاط بالاحياط
الخمسة معدن
كل في الحريم
سورتي حرمه
لا يترك حقه
لا يترك حقه

اذا كان ارضانهم مقدرا
او مقسرا فالوجه الفرقة
في بل لا يترك الاحتياط
هنا اكثر من الاحتياط
الاولى بل الاولى
عدمه في الاحتياط في منع
خرج وان كان الاحتياط
الافاضل النادرة وكذا
في القسرة الاخيرة ففقه
بل الاول النسخ بل لا
كم في الاحتياط في منع
الاخرية حلة قبل بل
منع والفرق بين النسخ
والصدق بالمجهول المالك
واضح كما لا يخفى ثم هو
احوط الفسخ اصطفايا
قواها الثلاثة كما تقدم
عنه اشتباه المالك في علم
المحصر ويوزع ما علمه
الدقة بمقداره على الخمر
من الحصة والارواح النسخ
غير ذلك لا يفرق في عدم
وجوب الاحتياط بديل مال
زاندين ان يكون الاحتياط
في المال كما هو مفروض المقام
او في المالك كما تقدم
بل المقام اولي بعد وجوب
الاحتياط فيه كما تقدم
قواني الضمان ممنوعة بل لا
بعد اقراسته عدمه
نظاها اختص الضمان بالمقتضى
اذا كان المنقط هو مباشر
للمقتضى بدون ما اذا فيها
الى الحاكم فيضاة في عداها
يتمين دفعه اليه ولا ضرر في
نسخ من ذلك حليم

يرتفع به يقين الشغل واجراء حكم مجهول المالك عليه وكذا في صورة العلم الاجمالي بكونه انقص
من النسخ واحوط من ذلك المصاحبة معه بعد اخراج النسخ بما يحصل معه اليقين بعدم الزيادة
اذا علم قد المالك ولم يعلم صاحبه بعينه كمن علم في علم محصور وفي وجوب التخلص من الجميع ولو بارضائهم
وجه كان او وجوب اجراء حكم مجهول المالك عليه واستخراج المالك بالفرقة او توزيع ذلك المقدار
عليهم بالتوتيه وجوه اقراها الاخير وكذا اذا لم يعلم قد المالك وعلم صاحبه في علم محصور فانه بعد
بالاقل كما هو الاقوى والاكثركا هو الاحوط يحرم فيه الوجوه المذكورة مسئلة اذا كان حق العير
في دقته لا في عينه فلا دخل للنسخ في فان علم جنسه مقداره ولم يعلم صاحبه اصلا او علم في علم
غير محصور تصدق به عنه باذن الحاكم او يدفعه اليه ان كان في علم محصور وفيه الوجوه المذكورة و
الاقوى هنا ايضا الاخير وان علم جنسه لم يعلم مقداره بان ترد بين الاقل والاكثراخذ بالاقل
المتيقن دفعه الى المالك ان كان معلوما بعينه وان كان معلوما في علم محصور فحكمه كذا ذكرنا معلوما
في غير المحصور او لم يكن علم اجمالي ايضا تصدق به غير المالك باذن الحاكم او يدفعه اليه ان لم يعلم جنسه
قيما فحكمه كصورة العلم بالنسخ ان يرجع الى القيمة وتيرد فيها بين الاقل والاكثرو كان مثليا
ففي وجوب الاحتياط وعدمه وجهان مسئلة الامر في اخراج هذا النسخ الى المالك كذا ما يفتا
النسخ فيجوز له الاخراج واليقين من غير توقف على اذن الحاكم كما يجوز دفعه من مال اخر وان كان النسخ
في العين مسئلة لرتبتين المالك بعد اخراج النسخ فالاقوى ضمانة كما هو كذلك في الضمان عن المالك
في مجهول المالك فعليه غرامته له في الضمان الذي دفعه الى الحاكم بعنوان انه لا امام مسئلة
على الاحوط وان كان الكفا بالمقدار المعلوم واجراء حكم مجهول المالك لا يخلو من وجه لكن لا يترك الاحتياط
على نحو ما مر في سابقه ح ط قد تقدم التفصيل في التردد بين الاقل والاكثرو ح ط او التفصيل بين ان يكون
التردد بين الاقل والزايد عليه او بين متباينين احدهما اقل من الآخر كما مر في الثاني لا يبعد هنا توزيع
المقدار المعلوم على العد المحصور والزايد عليه عليهم وعلى من يملك المال على حسب الوسع ح ط وهو على القيمة عند
شروته في الدقة تمامه في باب الضمانات حفظ والا فند لثقل الدقة بنفس الاجبا القيمة بسبب القسرة كما لا يبعد
الاشكال في القيمة في مثال ذلك تنصيف الزائد على المقدار المعلوم كما لم يقد الاحتياط بالنسخ اليه ما ح ط لو
احتيا في هذا النسخ باخراج جميعه الى الحاكم كان حلة ح ط محل اشكال نعم هو احوط ح ط و هو جدي مدقته

في بيان الخمس في المال المختلط بالحرام

٢٤٤

مسألة لو علم بعد إخراج الخمس الحرام زيد الخمس لآية الزائد على مقدار الحرام في الصدقات وهل يجب عليه الصدق بما زاد على الخمس في الصدقات الأولى أو لا وجهاً أحدهما الأول وأما الثاني فمسألة لو كان الحرام المجهول مالاً معيناً فخلطه بالحلال ليحلله بالخمسين خوفاً من احتمال زيادة على الخمس فهل يخرج من الخمس أو يبقى على حكم مجهول المالك وجهان والأقوى الثاني لأنه كعلوم المالك حيث أن مالاً لم يفسد قبل الخلط مسألة لو كان الحلال الذي في المختلط مما تعلق به الخمس وجب عليه بعد التحليل التحليل آخر المال الذي فيه مسألة لو كان الحرام المختلط في حلال من الخمس والزكاة أو الوفق الخاص والعام فهو كعلوم المالك على الأقوى فلا يخرج به إخراج الخمس مسألة إذا تصرف في المال المختلط قبل إخراج الخمس بالثلاث لم يقط وان صار الحرام في ذمته فلا يجزئ عليه حكم رد المظالم على الأقوى ومع فإن عرف قد مال المختلط اشتغلت ذمته بمقدار خمسة إن لم يعرفه ففي جوب دفع ما يتقرب به بالبرائة أو جواز الإقصار على ما يرتفع به يقين الثقل وجهان الأول والأقوى الثاني مسألة إذا تصرف في المختلط قبل إخراج خمسة ضمنه كما إذا باعه مثلاً فيجوز لولي الخمس الرجوع عليه كما يجوز له الرجوع على من أثقل إليه ويجوز للمالك أن يبيع معاملة فيأخذ مقدار الخمس من العوض إذا باعه بالساقوفية أو بالزيادة وأما إذا باعه بأقل من قيمته فامضاه خلاف المصلحة نعم لو اقتضت المصلحة ذلك فلا بأس بالاداء الأرض التي اشتراها الذمي من المسلم سواء كانت أرض مزرع أو مسكن أو دكان أو خان أو غيرها فيجب فيها الخمس على الأول وهو جرد مد ظله لا يترك ج ك هذا القليل ضعيف لأن مالك مجهول المالك قل الصدق هو مال المجهول وإنما يملكه الفقير بالصدق بغير مال له ولكن ما ذكره هو الأقوى ج ه وهو كوجب هو إخراج خمس الأربعة أخماس الباقية أو كلها بحمل حلية أو ما يعلم حلية أو ينصف التفات بين الأخيرين بين وبين إرباب الخمس وجود أحدهما الثاني وإن كان الأخير لا يخلو من وجه ج ه ر و جرد مد ظله العا بل الأقوى ج ه بيان حكم رد المظالم عليه كما إذا كان في ذمته من أول الأمر ج ه لا يعد تنصيف المقدار المستوفى كما ج ه غاية ما ثبت من الأدلة هو أن اداء خمس المال المختلط يقوم مقام اداء الحرام منه أو ما كتبه لأن الحرام منه قبل اداء الخمس فقد بالخمس وينقل عن مالكية إلى إرباب الخمس فلا رجوع لولي الخمس على أحد نعم المحاكم بولاية على كمن مجهول المصاه ليع فإن مضاه كان الثمن عند البائع من المال المختلط والأنا لثمن عند المشتري ج ه ر و جرد مد ظله العا

إذا كان الأرض مسجاً
مستقلاً لا جزء مسجاً
لا يترك الفسك المصنوع
أي متميزاً عن المحلل غير
مختلط به وليس المراد من
من جميع الجهات حتى من
حيث المقدار الفسج
وكان الأول هو دفع
الخمسة الزائدة عليه بمقدار
يتقرب منه بالبرائة أو ج
بما لا يفسد بآية بقصد
ما في الذممة بأذن الحاكم
الشرعي لفسخ ولا رجوع
مع جهله على البيع ولو
قرار الضمان شبه حكم
وكان مع أرضه مضمون
بالأمانة بضارته إذا
كان بالبيع وكان المضمون
بالأمانة هو الخبز و
وإذا ردت فموت
تخسر في أرضه المضمون
كان هو الثبوت بـ
يكون عرقه المخرج منه
بل هو الأقوى ج ه
مد ظله
الغاية

في بيان الخمس في الأرض التي اشتراها المسلم

في القصة منع ع ح في التكاليف

تدبير الاستكشافية
في القصة

في القصة تامل التالان
الاحوط مذكروا ولا
الف

وان كان الاحوط اعتبار
من انحراف الف

هذه الموربتكرت
الخمس والاحوط ان يشترط

على من العقد دفع
يخرج الى اهل الف

مثل الهبة الموضوعة
الف ح

اصحها ما
مدخله

ومصرفه مصرف غيره ومن الاقسام على الاصح وفي وجوبه في المتقلة اليه من السلم بغير الشراء من
المعاوضات اشكال فلاحوط اشترط مقدار الخمس عليه في عقد المعاوضة وان كان القول بوجوبه
في مطلق المعاوضات لا يخلو عن قوة وانما يتعلق الخمس برقبة الارض دون البناء والاشجار والخيول اذا
كانت فيه ويخير الذي بين دفع الخمس من عينها او قيمتها ومع عدم دفع قيمتها يخير ولي الخمس بين اخذ
وبين اجادته وليس له قلع الغرس والبناء بل عليه ابقاؤها بالاجرة وان اراد الذي دفع القيمة وكما
مشغولة بالزراعة او الغرس او البناء تقوم مشغولة بها مع الاجرة فيؤخذ منه خمسها ولا نص في هذا
من الخمس ولا يعتبر فيه نية القرية حين الاخذ حتى من الحاكم بل ولا حين الدفع الى التادئة مسئلة
لو كانت الارض من المفتوحة عنوة وبيعت بغير الاثر ثبت فيها الحكم لاهل المسلمين فاذا اشترها
الذي وجب عليه ان قلنا بعد دخول الارض في البيع وان البيع هو الاثر ويثبت في الارض
حق الاختصاص للمشتري واما اذا قلنا بدخولها فيه فراجع كما ان ذلك اذا باعها منه اهل
بعد اخذ خمسها فانهم ما يكون لرقبتها ويجوز لهم بيعها مسئلة لا فرق في ثبوت الخمس في الارض
المشترقة بين ان تبقى على ملكية الذي بعد شرائه وانتقلت منه بعد الشراء الى مسلم اخر كما لو باعها
منه بعد الشراء او مات وانتقلت الى وارثه المسلم او ردها الى البائع باقالة او غيرها فلا يقطع
الخمس بذلك بل الظاهر ثبوته ايضا لو كان للبائع خيار فصح بخياره مسئلة اذا اشترى الذي
الارض من المسلم بشرط عليه عدم الخمس لم يصح وكذا لو اشترط كون الخمس على البائع نعم لو شرط على
البائع المسلم ان يبيع مقداره عنه فالظاهر جوازه مسئلة اذا اشترها من مسلم ثم باعها منه
او من مسلم اخر ثم اشترها ثانيا وجب عليه خمس الاصل للشراء او لا وخمس اربعة اخماس
للشراء ثانيا مسئلة اذا اشترى الارض من المسلم ثم اسلم بعد الشراء له ليقط عنه الخمس نعم لو
كانت المعاملة تمايتوقف الملك فيه على القبض فاسلم بعد العقد وقبل القبض سقط عنه
تمامية ملكه في حال الكفر مسئلة لو نملك ذي مرفئة بعقد مشروط بالقبض ففي ثبوت الخمس
وجهاان اقواهما الثبوت مسئلة الظاهر عدم سقوطه اذا شرط البائع على الذي ان يبيعها بعد
في اشترط نادية خمسها بما لينة الى ان يباي الخمس يجب لو كان ثانيا في الواقع لتداخل حقاوم وهو البائع ح ح الا لعدم وجود
على هذا القول كما اذا باعها منه اهل الخمس بعد اخذ ح ح على ما لم ح ح نعم لكن صحة هذا الشرط بل البيع ايضا على ما لم ح ح

الشراء من مسلم فمسئله^١ اذا اشترى المسلم من الذمة ارضاً ثم فسخ باقالة او بخيار ففي ثبوت الخمس وجه لكن لا وجه خلافه حيث ان الفسخ ليس معاوضة مسئله^٢ من يحكم المسلم بحكم المسلم مسئله^٣ اذا بيع خمس الارض التي اشترها الذمة عليه جعليه خمس ذلك الخمس الذي اشتره وهكذا السابغ يفضل من مؤنة سنته ومؤنة عياله من ارباح التجارات ومن سائر الكتب من الغنائم والزوايا والاجارات حتى الخياطة والكتابة والتجارة والصيد وحيازة البساتين والعباد الاستجارية من الحج والصوم والصلوة والزيارات وتقليم الاطفال وغير ذلك من الاعمال التي لها اجرة بل لا^٤ ثبوته في مطلق الفائدة وان لم يحصل بالاكتمال كالهبة والهدية والجزارة والمال الموصى به نحوها بل لا^٥ يخلو عن قوة نعم لاخر في الميراث الا في الذي ملكه من حيث لا يحتسب فلا يترك الاحتياط فيه كما اذا كان له رحم بعيد في بلد اخر لم يكن عالماً به فمات وكان هو الوارث له وكذا لا يترك في حاصل الوقف الخاص بل وكذا في النذر والاحوط استحباباً بثبوته وعرض الخلع والمهر وطلاق الميراث المحجب منه ونحو ذلك مسئله^٦ اذا علم ان مؤنة لم يؤد خمس ما ترك وجب اخراجه سواء كانت العين التي تعلق بها الخمس موجودة فيها او كان المرجع عوضها بل لو علم باشتغال ذمته بالخمس وجب اخراجه من تركته مثل سائر الديون مسئله^٧ لاخر في املك بالخمس او الزكاة او الصدقة المندوبة وان زاد عن مؤنة السنة نعم لو تمت في ملكه ففي نماها يجب كسائر النمازات مسئله^٨ اذا اشترى شيئاً ثم علم ان البايع لم يؤد خمسة كان البيع بالنسبة الى مقدار الخمس فضولياً فان امضاه الحاكم رجع عليه بالثمن ويرجع هو على البايع اذا اداه وان لم يضر فله ان يأخذ مقدار الخمس من المبيع وكذا اذا ائمه بغير البيع من المعاوضات وان انقل اليه بلا عوض بقي مقدار خمسة على ملك اهله مسئله^٩ اذا كان عنده من الاعيان التي تعلق بها الخمس او تعلق بها الكفاية فماتت زادت زيادة متصلة او منفصلة وجب الخمس في ذلك النماء واما الواو تفقت قيمتها التوقية من غير زيادة عينية لا يجب خمس تلك الزيادة لعدم صلاح التكتب ولا صلاح حصول الفائدة نعم لو باعها لم يبعد وجوب خمس^{١٠} لا قوة فيه نعم لا ينبغي ترك الاحتياط فيها وفي النذر والميراث من لا يحتسب كما بل هو لا نرى فيها اذا كان حصوله باستثناء اعيان اخر في العين الموقوفة بزراعة او غرس او نحوها كما على القوة فيها اذا كان قصد من اقتناها الاستثناء وعلى الاحوط في غيره كما لكن لا قوة عدمه كما برز جردى مد ظله العالي

القوة منوعة غير شريفة
فمثل الصغير والمجنون
المسلم احد ابويها ولقيط
دار الاسلام اذا اشترى
الذمة او ماله من ليم
ففيه اخيراً ايضا الفسخ
اخر مؤنة سنة عياله
وحق الفقير ان يقول
مؤنة سنة عياله الفسخ
لا يبعد ان ذراجهما في عرض
الكتاب فان فترها
نوع كتاب الفسخ
لا يترك الاحتياط فيها
فسخ وثلثي
خيار بقض الصفقة
الفسخ امطهبات
هذا اذا كان المقصود
من العين التكتب طار
الانقاع بها ايضا بار
المصلحة واما اذا لم يكن
كذلك بل كان الغرض من
البيع الاستغناء والتكسب
بزيادة منفصلة فقط
فلا خمس مما عورض من غير
لا غير وكان لا هو ثبوت
الخمسة مطلقاً بل لا يجرى
قوة الفسخ لا يترك الاحتياط
حيث اخذ صاحب
مد ظله
العالي

في بيان الخمس في أرباح المكاسب

١٤٨٤

على عدم القوط
عج شري
هذا هو والافاد
الوجوب اذا باعها بعد
لغاية جرد امكان البيع
نفع فيه تامل سنة
بالحجب الخمس في النافذ
منه غايحتاج اليه لزم
سنة النسخ اضحية
لا وجه لهذا الاستثناء
في النسخ
بل لا يخلو عن قوة النسخ
والا توى عدم الوجوب
حسب
لو باعها حال ارتفاع القيمة
الاقوى وجوب خمس
ذلك الزيادة حسب
على القوط حسب
ليست ان يكون ما قصد
من الاستفاعة تمل يحتاج
اليه لزم سنة واما
وجوب الخمس في نمو الخيل
والاشجار ولو كان بعضها
لزم سنة وبعضها لا
لا تجار شهر بخلافها
حكمه خمس وجوب خمس
في زيادة القيمة الزمنية
مع عدم البيع في الاشياء
هو القوط جمع لو كان في
موت سنة يحتاج الى
فيه الى اس مال تجريبه
وضباع يعلو نفاذها
يجب في الخمس فيما تدرأه
بموت على الاقوى حسب

تلك الزيادة من الثمن هذا اذا لم تكن تلك العين من مال التجارة ورأسها كما اذا كان المقصود من
شراؤها وابقاؤها في ملكه الاستفاعة بنائها او نتائجها او اجورها او نحو ذلك من منافعتها واما اذا كان المقصود
التجارة بها فالظاهر وجوب خمس ارتفاع قيمتها بعد تمام السنة اذا امكن بيعها واخذ قيمتها مسئلة
اذا اشترى عينا للتكسب بها فزادت قيمتها التوقية ولم يبعها غصنة او طلبا للزيادة ثم رجعت قيمتها الى
رأسها او اقل قبل تمام السنة لم يضمن خمس تلك الزيادة لعدم تحققها في الخارج نعم لو لم يبعها غدا
بعد تمام السنة واستقر وجوب الخمس ضمنه مسئلة اذا عمر بيتا او غرس فيه اشجارا ونحو ذلك
بثمرها وثمرها لم يجب الخمس في ممتلك الاشجار والخيل واما ان كان من قصد الاكتساب باصل البستان
فالظاهر وجوب الخمس في زيادة قيمته ونمو اشجاره ونحوه مسئلة اذا كان له انواع من
الاكتساب الاستفادة كان يكون له رأس الى تجريبه وخان يجره وارض يزرعها وعمل يد مثل
او الخياطة او التجارة او نحو ذلك يلاحظ في اخر السنة الاستفادة من المجموع من حيث المجموع فيجب
خمس ما حصل منها بعد خروج مئونة مسئلة يشترط في وجوب خمس الربح او الفائدة استقراره
فلا يشترى شيئا فيه ربح وكان للبائع الخيار لا يجب خمسة الا بعد لزوم البيع ومضيه من خيار
البائع مسئلة لو اشترى ما فيه ربح ببيع الخيار فصار البيع لازما فاستقاله البائع فاقالة لم
الخمس الا اذا كان من شأنه ان يقيله كما في غالب موارد البيع بشرط الخيار اذا دمثل الثمن مسئلة
الاقوط اخراج خمس رأس المال اذا كان من ارباح مكاسبه فاذا لم يكن له مال من اول الامر فاق
او استفاد مقدارا وادان يجعله رأس المال للتجارة ويتجر به يجب اخراج خمسة على الاوط ثم
الا تجار به مسئلة مبد السنة التي يكون الخمس بعد خروج مئونها حال الشروع في الاكتساب
فيمر بشفلة التكسب واما من لم يكن مكتسبا وحصل له فائدة اتفاقا من حين حصول الفائدة مسئلة
بل اذا باعها واخذ قيمتها في الظاهر عدم استقرار الوجوب قبل البيع اذا كان امسك بترقب الزيادة على
الوجه المتعارف عند التجار في كبره ردي مد ظله العالي استقرار ملك ما فيه الفائدة غير معتبر في
خمس الفائدة اذا تزلزل في ملكها بل وكذا الربح ان قلنا بصحة البيع في ذم خيار البائع في بل
مطلقا على الاقوى في الا اذا كان محتاجا في اعانة سنة وحفظ مقامه الى طاعة منقومة بمجره
اذا خرج منه لزمه التزل الى كسب لا في مئونة او لا يلزم بمقامه وشأنه في تقدم برده ردي مد

في بيان معنى المنة وحكمها

٢٢٩

على الاحوال
مد ظله
العلم

المراد بالمنة مضافا الى ما يصرف في تحصيل الربح ما يحتاج اليه لنفسه وعياله في معاشه بحسب
شأنه لا فوق حاله في العادة من الماكل والملبس والسكن وما يحتاج اليه لصدقاته وزيارته وهذا
وجواز زوايا وضيافة واحقوق اللازمة له بنذر او كفارة او اداء دين او اشر جناية او غرامة التلغ
تعدا او خطاء وكذا ما يحتاج اليه من دابة او جارية او عبد واسباب او ظرف او فرش وكتب بل ما
يحتاج اليه لتزويج اولاده او ختانهم ونحو ذلك مثل ما يحتاج اليه في المرض وفي موت اولاده او عياله
الى غير ذلك مما يحتاج اليه في معاشه ولوزاده على ما يلين بحاله مما يعيد سفها وسرفا بالنسبة اليه لا
منها مسئلة في كون راس المال للتجارة مع الحاجة اليه من المنة اشكال فالأحوط كما مر اخرج
خمس اولاد وكذا في الاملاك المحتاج اليها في كسبه مثل املاك التجارة للجار والاملاك الناجية للنجار
والاملاك الزراعية للزراع وهكذا فالأحوط اخرج غيرها ايضا ولا مسئلة لافرة في المنة بين ما
يصرف عنه قلف مثل الماكول والمشروب ونحوها وبين ما يتلف به مع بقاء عينه مثل الظروف و
الفرش ونحوها فاذا احتاج اليها في سنة الربح يجوز شرها من ربحها وان بقيت للسنة الثانية ايضا
مسئلة يجوز اخرج المنة من الربح وان كان عند مال لا خسر فيه بان لم يتعلق به او يتعلق بآخر
فلا يجب اخرجها من ذلك تمامها من المال الذي لا خسر فيه ولو كان عند عبد او جارية او دار
او نحو ذلك مما لو لم يكن عند كان من المنة لا يجوز احتساب قيمتها من المنة واخذ مقدارها بالربح
حاله من لم يخرج اليها اصلا مسئلة المناطة في المنة ما يصرف فعلا لا مقداره فان فرق على
لم يجب له كما انه لو تبرع بها متبرع لا يستثنى له مقدارها على سبيل لا يخلو عن قوة مسئلة اذا
استقرض من ابتداء سنة مونت او صرف بعض راس المال فيها قبل حصول الربح يجوز له وضع مقداره
من الربح مسئلة لو زاد ما اشتره وادخره للمنة من مثل الخطبة والعبور والفجر ونحوها بما يصرف عنه
فيها يجب اخرج خمسة عند تمام انحول دامه كان مبناه على بقاء عينه والاستغناء به مثل الفرش و
الاولاد والابنة والعبد والفرش والكتب ونحوها فالأقوى عدم انحصارها في فرض الاستغناء
عنها فالأحوط اخرج الخمس منها وكذا في حلى النوان اذا جاز وقت البهر لها مسئلة اذا ما
المكتبة في اثناء انحول بعد حصول الربح سقط اعتبار المنة في باقيه فلا يوضع من الربح مقداره

ولكننا بعد اخرج خمسين
فقد من منة الاكتاب
والاستثنى مقدارها من
الفوائد الخاصة من
الاعمال المذكورة اعلاه
اصفها بانه
مدفوع العائ
والأقوى عدم الوجوب
في جميع ما يحتاج اليه
في منة كسبه حبه
عند الاحتياج ضعف
فلا يتابع حبه
بل على الأقوى حبه
مد ظله
العلم
ولا التوزيع وان كان
الأحوط التوزيع والحوط
منه اخرجها بتمامها

على الاحوط ع ح شراي
بمع كذا في وجوب الخس
نقطه ٢ تسير وجوب الخس
بقا الاستقامة فان وجوبه
صادر مطلقا ومستقرا بواسط
التمكن على التفرغ ان يصح
انقضى الحول الفسخ بل لا
يصح وبما ايضا الفسخ
او تمكن وعصم كذا سريشا
الفسخ وكان مؤنة الكفاية
او مؤنة نفسه وعياله ومعه
او حصل قهر ابيسلاف
مال او خيانة او نحوها واما
كان الاستدانة لا جبر
ملت اوضاعه واستدانة
غير محتاج اليها او صرف في
اسراف واما ما لا يجب من
المؤنة الفسخ بل وان تمكن
على الاقوى الفسخ هذا اذا
كانت هبة غير معدودة
مؤنة الفسخ فلا بد كان
التالف او المروق تماثل
اليه في نفسه مثل ان
البيت يحوط واشترى بها
في عام الربح الفسخ في
نوع اخر من التجارة الفسخ
ان يربح تجارة اخرى من هذا
النوع الفسخ فيه فكل
من لا يوفى به وان تمكن ايضا
على الاقوى ان كان يقابل
دخلا في الربح بل لا يوفى
بجم لو استدانة مؤنة ذمة
العام يجب الخس في ايقاب
وجه مطلقا اما الذمور والكفا
وما يلزم من الغرامة في ذلك من
الدين فان ذمها من احواله
نعم قل الغرامة لا يجب
منه ولا وحسب الاقوى ح
هذا مطلقا لا يجوز ان يكون
حتم سواء كان ذمها من
ذمها من المؤنة حتم سواء
ذمها من المال كلا او بعض
من المؤنة حتم مدفلة
العال

على فرض الحيوة مسئلة ١٤ اذا لم يحصل له ربح في تلك السنة وحصل في السنة اللاحقة لا يخرج مؤنة
من ربح السنة اللاحقة مسئلة ١٥ مضاف ربح من مؤنة عام الاستطاعة فاذا استطاع في اثنا حو
حصول الربح وتمكن من السير يارضا في سير الرفقة في ذلك العام احتجب بخارج من ربحي واما اذا لم
يتمكن من انقضاء العام وجب عليه خس ذلك الربح فان بقيت الاستطاعة الى السنة الثانية وجب و
الا فلا ولو تمكن وعصم حتى انقضى الحول فكذا لا على الاحوط ولو حصلت الاستطاعة من ارباح سنين
متعددة وجب الخس فيما سبق على عام الاستطاعة واما المقدار المتم له في تلك السنة فلا يجب خمسة
اذا تمكن من السير واذا لم يتمكن فكذا يستحب اخراج خمسة مسئلة ١٦ اداء الدين من المؤنة اذا كان في
عام حصول الربح او كان سابقا ولكن لم يتمكن من ادائه الى عام حصول الربح واذا لم يوفد دينه حتى انقضى
العام فالأحوط اخراج الخمس اولا واداء الدين مما بقي وكذا الكلام في النذر والكفارات مسئلة ١٧
متى حصل الربح وكان زائدا على مؤنة السنة تعلق به الخمس وان جازله التأخير في الاداء الى اخر السنة
فليس تمام الحول شرطا في وجوبه وانما هو ارفاق بالمالك لاحتمال تجدد مؤنة اخرى زائدا على ما ظن
فلا اسراف او تلف في اثناء الحول لم يقط الخمس كذا لو وهبه واشترى بفن حيلة في اثنائه
لو تلف بعض امواله بما ليس من مال التجارة او سرق او نحو ذلك لم يجبر بالربح وان كان في عام اذ ليس بخروبا
من المؤنة مسئلة ١٨ لو كان له رأس مال وفرقة في انواع من التجارة فتلف رأس المال وبعضه من نوع
فالأحوط عدم جبره بربح تجارة اخرى بل وكذا الأحوط عدم جبره بخسران نوع بربح اخرى لكن
يجبر لا يخلو عن قوة خصوصية في الخسارة نعم لو كان له تجارة وذراعة مثلا فخر في تجارته وتلف رأس
مال فيها فعدم اجبر لا يخلو عن قوة خصوصية في صورة التلف وكذا العكس واما التجارة الواحدة فلو تلف
اد كان كونه باسبا فخره الاستدانة نحو الحيا لا لكثير المال وشراء الفياض والعمارة نعم ان تلف حاصله وضرر
من غم وكان ادائه ايضا نحو من المؤنة حتم بل وان تمكن حتم بل هو الاقوى نعم اذا كان ارتكاب مؤنة مسته فالاقوى اثناء
مقداره من بخسها وان لم يوفده فيها لكن لا يجب خيل من مؤنة سنة الاداء اذا اداه في سنة اخرى حتم هب
لا بعة بخارج حتم الا اذا كان التالف تماثل محتاج اليه سنة واشترى بدل فيها حتم لكن الاقوى فيه هو الفصل الذي
ذكرناه في المسئلة التاسعة والخمسين وكذا في الفروع الاليتية في المسئلة حتم عدم جبره بخسران لا فوه فيه خصوص
والمرتكب مقصوده من الزراعة استثناء المال بما هو مال كافي التجارة لكنه احوط حتم بربح جري مدفلة

كله غيرها لا يخلو عن قوة
٨٨ شرازي

والأحرط لا يعطى
المسافر في المعصية من
سنة ابن السيل ع
شرازي

وقد مر التأمل فيه وان
الاحتياط مطلوب الفقه
هذا مع تحقق ما هو شرط
خمسها من الضاب ونحوه كما
مر هو المفروض والآتي
فيها خمس ربح المكس فقط
بعد اخراج مؤنة بسنة

الفقه اصطهباناتي
بشرط عجزه عن الاستدانة
وعن بيع ماله الذي في بلد
الفقه اصطهباناتي
فيه تأمل والأحرط عدم
كونه كذلك الفقه

الأحرط عدم الدفع الى
التجاهر لما تملك كجلب
الحياء كما مر في الزكاة
الفقه اصطهباناتي
مد ظله

العالى
لا يدفع الى التجاهر لما تملك
للمحرمات كما مر في الزكاة على
الأحرط حجة مد ظله
العالى

لا يخرج منه جاز وضح كما مر نظيره مسئلة قد مر ان مصادف الحج الواجب اذا استطاع في عام الربح
ويمكن من السير من مؤنة تلك السنة وكذا مضاف الحج المندوب الزيارات والظاهر ان المدار على وقت
انشاء السفر فان كان انشاءه في عام الربح مصادف من مؤنة ذهابا وايابا وان تم التحول في انشاء السفر
فلا يجب اخراج خمس مصادفة في العام الاخر في الاياب ومع التقصد بعض الذهاب مسئلة لو جعل
الغرض والمعد مكبالا كفاه اخراج خمسها أولا ولا يجب عليه خمس اخر من باب ربح المكس بعد اخراج
مؤنة سنته مسئلة المرة التي تكتب في بيت زوجها وتجل زوجها مؤنتها يجب عليها خمس ما
حصل لها من غير اعتبار اخراج المؤنة اذ هي على زوجها الا ان لا يتجل مسئلة الظاهر عدم اشتراط
التكليف والحرية في الكفر والغرض والمعد واحلال المختلط بالحرام والارض التي يترها الذي من
المسلم فيعلق بها الخمس ويجب على الولي والسيد اخراجه وفي تعلقه بدار باح مكاسب الطفل اشكال
والأحرط اخراجه بعد بلوغه فصل في قيمة الخمس ومتى مسئلة يقسم الخمس ستة أسهم
على الاصح سهم لله سبعة وسهم للنبي وسهم للامام وهذا الثلاثة لان صاحب الزمان اروا
له الفداء عجل الله تعالى فرجه وثلاثة للايتام والمساكين واثنا السبل وثلث في الثلاثة الاخيرة
الايمان وفي الايتام الفقرو في ابناء السبل الحاجة في بلد التسليم وان كان غنيا في بلد ولا فرق
بين ان يكون سفرة في طاعة او معصية ولا يقترن في التحقيق العدالة وان كان الاولى ملاحظة للمرجأ
والاولى ان لا يعطى لمزكبي الكبار خصوصا مع التجاهر بل يقوى عدم الجواز اذا كان في الدفع اعانة على
الاثم وسيما اذا كان في المنع الردع عند مستضعف كل فرقة طوع لها مسئلة لا يجب البطاع
الا صنف بل يجوز دفع تمامه الى احدهم وكذا لا يجب استيعاب افراد كل صنف بل يجوز الاقتصا
على واحد لو اراد البط لا يجب التساو بين الاصناف والافراد مسئلة مستحق الخمس من
انتسب الى هاشم بالابوة فان انتسب اليه بالام لم يحل له الخمس ونحو ذلك الزكاة ولا فرق بين ان يكون
علويا او عقليا او عباسيا وينبغي تقديم الامم علقة بالنبي صلى الله عليه وآله وغيره او توفيره كالفاطميين مسئلة
لا يصدق من ادعى النسب الا بالبينه او الشيع المفيد للعلم ويكفي الشيع والاشتهار في بلد نفسه

القسا بما لكتبة المملوك ع كما روي مد ظله الأحرط عدم اعطاء المسافر في معصيته ع والأحرط عدم
الدفع الى التجاهر بالمعاصي ع أو جعفر يا او نوفليا او طيحا ع روي مد ظله العالى

هذا الاحتياط غير مفيد ^ط و اقواله جواز دفعه الى غير الزوجية منها ^ط على نحو التملك دون الاصطاف
والامكان ولو كان للاتفاقات التي كانت تجب عليه لولا دفعه اليهم ^ط و روي عن رضى

الفن

خليفة وعلى ابائه الطاهرين

الصلوة والسلام سواء

كان دفعا الى السادة او

اهل العلم والى المصنف

من الشيعة وإلى أمور

الحمد لله
الذي

المغنى

اصطہبانانے

مَدَنَد

الغزل

شراذ

افواه التخص ع ح غير

على الاحكام شراذ

مدفد

اقربه العدم الفتح

مطهارة

مدفد

العال

بلد مع الضمان مسئلة ان كان المجتهد اجماع للشرائط في غير بلد جاز نقل حصته الامام اليه بل الاقوى جواز ذلك لو كان المجتهد اجماع للشرائط موجودا في بلد ايضا بل الاقوى النقل اذا كان من في بلد اخر افضل او كان هناك مرجح اخر مسئلة وتقر ان يجوز للمالك ان يدفع الخمس من ما اخر له نقدا او عرضا او كراخيا ان يكون بقيمة الواقعة فلو حسب العرض بازيد من قيمته لم يترد دمت وان قبل المتحقق ورضيه بمسئلة لا تترد دمت من الخمس لا يقبض المتحقق او الحاكم سواء كان في دمت او في العين الموجودة وفي تشخيصه بالعرض اشكال مسئلة اذا كان له في دمت المتحقق دين جاز له احتسابه خسا وكذا في حصته الامام اذا اذن المجتهد مسئلة اذا اراد المالك

ان يدفع العرض نقدا او عرضا لا يعتبر فيه رضا المتحقق او المجتهد بالنسبة

الى حصته الامام وان كانت العين التي فيها الخمس موجودة لكن لا

اعتبار رضاه خصوصا في حصته الامام مسئلة لا يجوز

للمتتح ان يأخذ من باب الخمس ويرده على المالك

الا في بعض الاحوال كما اذا كان عليه مبلغ

كثير ولم يقدر على اداؤه بان صار

معسرا وادار تفريغ الذمة في

لا مانع منه اذا رضى المتحقق

بذلك مسئلة

اذا انقل الى

للتخص

فيه الخمس ممن لا يعتقد وجوبه كالكافر ونحوه لا يجب عليه اخراجه فانما اياه الشيعتهم ذلك

سواء كان من ربح تجارة او غيرها وسواء كان من المناكح والمساكن والمتاجر وغيرها

لكن يفهم من ان تلف في اي من الزيادة في لكن لا يجوز الا قباض والتخص في روجدي مدفد

تم كتاب الخمس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحج

الذي هو احدى اركان الدين ومن اكد فرائض المسلمين قال الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا غير خفي على الناقد البصير في الالة الشريفة من فنون التاكيد ضرب الحث والتشديد لاسيما ما عرض به تاركه من لزوم كفره واعراضه عنه بقوله عز شانه ومن كفر فان الله غني عن العالمين وعن الصادق في قوله عز من قائل من كان في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى واضل سبيلا ذلك الذي ليون الحج يعني حجة الاسلام حتى يأتي الموت وعند من مات وهو صحيح مؤسرا ليحج فهو ممن قال الله تم وتحشر يوم القيمة اعمى وعند من مات ولم يحج حجة الاسلام لم يمنع من ذلك حاجة تحجب به او مرض لا يتيق فيه الحج او سلطان يمنعه فليمت يهوديا او نصرانيا وفي اخر من سوان الحج حتى يموت بعثه الله يوم القيمة يهوديا او نصرانيا وفي اخر ما رجل عن الحج الا بذنب ما يغفواته اكثر وعنه عيسى عليه السلام على خمس الصلوة والزكاة والحج والصوم والولاية والحج فرضه ونقله عظيم فصد خيرا جود خيرا ثوابه جليل جزائه وكفاه ما تضمنه من وفود العبد على سيد ونزوله في بيته وحل ضيافته وامنه وعلى الكريم اكرام ضيفه واجارة الملبى الى بيته فعن الصادق عليه السلام الحاج والمعتمر وفد الله ان سلوه اعطاهم وان دعوه اجابهم وان شفعا شفعم وان سكتوا بداهم ويقضون بالذمة الصالح درهم وعند الحج والعمرة سوقان من اسواق الآخرة اللازم طهما في ضمان الله ان ابقا اذاه الى عياله وان امانة ادخله الجنة وفي اخر ان ادرك ما يامل عقر الله له وان قصر به اجله وقع اجره على الله عز وجل وفي اخر فان مات متوجها عقر الله له ذنوبه وان مات محميا بعثه

ملبتيا وان مات باحد الحرمين بعث من الامنين وان مات منصرفا غفر الله له جميع ذنوبه وفي الحديث
 ان من الذنوب ما لا يكفره الا الوقوف بعرفة وعنه ما في منية الذي توفي فيه في اخر ساعة من عمره ^{لنفس}
 يا ابا ذر اجلس بين يدي اعتد بيلك من ختم له شهادة ان لا اله الا الله دخل الجنة الى ان قال ومن
 ختم له بحجة دخل الجنة ومن ختم له بعمره دخل الجنة ^و عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دعاهم الله فاجابوه وسئلوه فاعطاهم وسئل الصادق ع رجل في مسجد محرم من اعظم الناس وزرا
 فقال من يقف ههنا في الموقفين عرفة والمزدلفة وسعي بين هذين الجبلين ثم طاف بهذا البيت ^{صل}
 خلف مقام ابراهيم ثم قال في نفسه ظن ان الله لم يغفر له من اعظم الناس وزرا وعنه ما في الحاج ^{فغفر}
 له وموجب له الجنة ومستأنف العمل محفوظ في اهله وماله وان الحج المبرور لا يعد له شيء ولا جوار
 الا الجنة وان الحاج يكون يوم ولدته امه وانه يمكث اربعة اشهر يكتب له الحسنات ولا يكتب عليه السيئات الا ان ياتي
 بموجبه فاذا مضت اربعة اشهر خلط بالناس ان الحاج يصلي على ثلثة اصناف يقبض من النار وصف
 يخرج من ذنوبه كهيئة بركة في اهلته ^{وصف} في اهلته فذلك ما يرجع الحاج ان الحاج اذا دخل مكة وكل الله به
 طوافه وصلوته وسعيه فاذا وقف بعرفة ضربا منكبه الا يمر ثم قال اما ما مضى فقد كفيته فانظر كيف
 تكون فيما تستقبل وفي اخره اذا مضى ما سلكه قيل بئس ما بنينا فلا تقصود كفيتم ما مضى فاحسنوا فيما
 تستقبلون وفي اخره اذا صلى ركعتي طواف الفريضة ياتي به ملك فيقف عريضا فاذا انصرف ضرب يده
 على كفه فيقول يا هذا اما قد مضى فقد غفر لك واما ما يستقبل فجلد في اخره اخذ الناس منارهم
 مبنى ناري منادون تعلمون نبأ من جلت لا يقسم بالخلف بعد المغفرة وفي اخره ان اردتم ارضي فقد ^{ضلت}
 وعن الثمالى قال قال رجل لعلي بن الحسين تركت الجهاد وخشيتكم ولزمت الحج ولينه فكان متكئا فجل
 وقال ويحك ما بلغك ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع انما وقف بعرفة وهمت الثمران تغيب
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال قل للناس فليستوا فلما استوا قال ان ربكم يقول عليكم في هذا اليوم فغفر
 لحسنكم وشفع محسنكم في مسيئكم فافوضوا مغفورا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم للرجل ميل فاته الحج والقسم منه ما به
 ينال اجره لو ان ابا قيس لك ذهبته حمراء فانفقته في سبيل الله تعالى ما بلغت ما يبلغ الحاج وقال
 ان الحاج اذا اخذ في جهاده لم يرفع شيئا ولم يضعه الا كتب الله له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات
 وورفع له عشر درجات واذا ركب بعيره لم يرفع خفا ولم يضعه الا كتب الله له مثل ذلك فاذا طاف

بالبيت خرج من نوبة فاداسعي بن الصفا والمروة خرج من ذنوبه فاذا وقف بعزها خرج من ذنوبه فاذا وقف بالمسح
 خرج من ذنوبه فاذا رمى الجمار خرج من ذنوبه لفضل رسول الله كذا وكذا موقفا اذا وقفها اخرج من ذنوبه
 ثم قال في ذلك ان تبلغ ما يبلغ الحاج قال الصادق ان الحج افضل من عترة رقة بل سبعين رقة بل وادان اذ اطلق بالبيت
 وكفتية كتب الله له سبعين الف حسنة وخط عنه سبعين الف سببة ورفع له سبعين الف درجة و
 شفقه في سبعين الف حاجة وحب له عتس سبعين رقة قيمة كل رقة عشرة آلاف درهم وان الله هم في
 افضل من الف الف درهم فيما سواها من سبيل الله ثم وانه افضل من الصيام والجماد والرباط بل من
 كل شيء ما عدا الصلوة بل في خبر انه افضل من الصلوة ايضا ولعله لا شئ له على فنون من الطاعات
 لم يمتل عليها غير حجة الصلوة التي هي اجمع العبادات ولان الحج فيه صلوة والصلوة ليس فيها
 حج او لكونه اشق من غيره وافضل الاعمال احزها والاجر على قدر المشقة ويستحب تكرار الحج والعمرة
 وادماها بقدر القدر الصادق قال رسول الله ما يعزب عن الحج والعمرة فاهما نفيان الفقر و
 الذنوب كما نفي الكبر خبا الحديد وقال حج تترى وعمرة تلي يدفع عنك الفقر وميت التوبة
 على بن الحسين حجوا واعمروا حتى ابدانكم وتنع ارزاقكم وتكفون مؤنة عيالكم وكما يستحب الحج
 كما يستحب الحج بجماله فعز الصادق انه كان اذا لم يحج حج بعض اهله او بعض مواليه ويقول لنا
 يا بني ان استطعتم فلا يقف الناس بعرفات الا وفيها من يدعوكم فان الحاج ليشفع في ولد واهله
 وجيرانه وقال على بن الحسين لا يحق بن عمالما اخبره انه موطن على لزوم الحج كل عام بنفسه ورجل
 من اهله بجماله فايقر بكثرة المال والبنين او بشركة المال في كل ذلك روايات مستفيضة يضيق
 منحصرها المقام ويظهر من جملة منها ان تكرارها ثلثا وستة وستة لا ادمان ويكره للموسر تركه في
 كل خمس سنين وفي عدة من الاخبار ان من اوسع الله عليه وهو موسر ولم يحج في كل خمس في رواية اربع
 سنين انه لم يحرم وعز الصادق عليه السلام من اجمع اربع حج لا يصيب ضفطة الفقر مقلد متر
 في آداب الفرو مستحبات الحج او غيره وهي امور اولها ومن اولها الاستحارة بمعنى طلب الخير من
 ربه ومثله تقديره له عند التردد في اصل الفراء في طريقه ومطلقا والامر بها للفرد كل امر
 خطير او مورد خطر مستفيض ولا سيما عند الحيرة والاختلاف في المسئلة وهي الدعاء لان يكون
 فيه فيما يتقبل امره وهذا النوع من الاستحارة هو الاصل فيها بل انكر بعض العلماء ما عداها امت

يشتمل على التفال والمشاورة بالرقاع والحصى والتجعة والنبدة وغيرها تضعف غالب اخبارها وان
 كان العالم بها للتساع في مثلهما لا بأس به ايضا بخلاف هذا النوع لورود اخبار كثيرة بها في كتب اصحابنا
 بل في روايات خالفنا ايضا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الامور بها وحث عليها وعن الباقر والصادق عليهما السلام كما
 نقله الاستخارة كما نقله التوراة من القرآن وعن الباقر ان علي بن الحسين كان يعمل به اذا هم بامر محج
 او عمرة او بيع او شراء او عتق بل في كثير من رواياتنا النهي عن العمل بغير استخارة والله من دخل في امر بغير
 استخارة ثم ابتلى لم يوجر وفي كثير منها ما استخار الله عبد مؤمن الا خاره وان وقع ما يكره في بعضها
 رماه الله بخير الامرين وفي بعضها استخر الله مائة مرة ومرة ثم انظر اجزم الامر بذلك فافعله فان الخير
 فيه ان شاء الله تعالى وفي بعضها ثم انظر الى شئ يقع في قلبك فاعمل به وليكن ذلك بعنوان المشورة من
 ربه وطلب الخير من عبده وبناء منه ان خيره فيما يخاره الله له من امره وليستفاد من بعض الروايات ان
 يكون قبل مشورته ليكون بدو مشورته منه سبحانه وان يقترنه بطلب العافية فحق الصادق ولكن
 استخارته في عافية فانه ربما خبر الرجل في قطع يده وموت ولده وذهاب ماله واخضر صورته فيما ان
 استخيره الله برحمته واستخيره الله برحمته خيرة في عافية ثلثا وسبعا وعشرين او سبعين او مائة
 او مائة مرة ومرة واحدة والكثير مروي وفي بعضها في الامور العظام مائة وفي الامور اليسيرة بما دونها
 من ادعية كثيرة جدا او الاخر بتقديم تحميد وتمجيد ثناء وصلوات وتوسل وما يحسن من الدعاء عليها ^{فضلها}
 بعد ركعتين للاستخارة او بعد صلوات فريضة او في ركعات الزوال او في اخر سجدة من صلوة الفجر
 او في اخر سجدة من صلوة الليل او في سجدة بعد المكنونة او عند راس الحين او في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 مروي ومثلها كل مكان شريف قريب من الاجابة كالمشاهد المشرقة او حال او زمان كذلك ومن اراد
 تفصيل ذلك فيطلب من مواضع كتابه الغيب للجليلة والوسائل مستدركه بما ذكر من حقيقة
 هذا النوع من الاستخارة وانما يحضر الدعاء والتوسل وطلب الخير وانقلاب امره اليه وبما عرفت من
 عمل التجادة في الحج والعمرة ونحوها يعلم انها للعبادة ايضا خصوصا عند ارادة الحج ولا يتيقن فيما يقبل
 التردد والخيرة ولكن في رواية اخرى ليس في ترك الحج خيرة ولعل المراد بها الخيرة لاصل الحج او الواجب منه
 فيها اختيار الارض من الختارة من الاسبوع والشهر في الاسبوع بخلاف السبت وبعده الثلاثة
 خميس والكل مروي وعن الصادق ع من كان مسافرا فليسا فر يوم السبت فلان يخرج الى عز وجل

يوم السبت اربعة ايام الى مكانه عندهم السبت لنا والاحد لبني امية وعن النبي اللهم يا ذاك لا
 في يوم سبتنا وخميسنا وتحت امكنة صيحة الجمة قبل صلواتها والاحد فقد روي ان
 له حله كذا السبب الاثنان فهو لبني امية الاربعة فانه لبني عباس خصوصا اربعة ايام من الشهر فانه
 يوم خمس ممتدة في رواية ترخيص الفريز الاثنان مع قراءة سورة هل الى في اول ركعة من صلاة
 فانه يقية الله تعالى من شرب يوم الاثنين وورد ايضا اختيار يوم الاثنين وحلت على النبي وليست الفريز
 من الشهر والقر في حاق وفي برج العقرب وصورة فعر الصادق من سافر وتزوج والقر في العقرب
 لم ير احسن وقد عدا ايام من كل شهر وايام من الشهر مخوفة من الفريز منها ومن ابتداء كل عمل بها حيث
 لم ينظر بدليل صالح عليه له يمين القر في لها وان كان الخب منها ومن كل ما يتطير بها اولى ولم يعلم
 ان المراد بها شهر الفريز والعربية وقد يوجب كل برج غير وجب على كل حال فغلا جها الذي الحاجة
 بالموكل والمضى خلا فاعلى اهل الطيرة فغنى كفاية الطيرة الموكل وغنى الى اخر لثاني من خرج يوم
 الاربعة لا يد رخلا فاعلى اهل الطيرة وفي من كل افة دعوى من كل عاهة وقضى الله حاجته وان
 يعالج نحو ستة ما نحن من الايام بالصدقة فعر الصادق تصدق واخرج في يوم شئت وكذا يفعل
 ايضا لو عارضه في طريقه ما يطير به الناس وجد في نفسه من ذلك شيئا وليقلح عقت بلكايت
 من شرب ما احل في نسى فاعصم في وليوكل على الله ولينصر خلا فاعلى اهل الطيرة وليتج اختيارا خيرا لليلة
 ويكره اوله ففي الخبر لا رضى تطوع من اخر الليل وفي اخر اياتك والسير في اول الليل وسر في اخرها فانه ثبات
 هو اهمها الصدق لبني عند افتتاح سفره وليتج كونه عند وضع الرجل في الركاب خصوصا اذا صار
 المخوطة والمطير بها من الايام والاحوال ففي المستفيضة دفع نحو ستة ما بها والبشرى السلامة من الله بما
 يتيسر له وليتج ان يقول عند الصدق اللهم اني اشترى بهذه الصدقة سلامة وسلامة سفر في اللهم
 احفظني واحفظ مامعي وسلم مامعي وبلغ مامعي ببلدك الحسن الحجيل رابعها الرضوية
 عند الخروج لايتها بالحقوق الواجبة خامها تودع العيال بان يحمله وديقه عند ربه ويجعل
 خليفة عليهم وذلك بعد ركعتين او اربع يركبها عند ارادة الخروج ويقول اللهم في استودعت
 نفسي واهلي ومالي وذريتي ودينك واخرك واماني وخاتمة عملي فعر الصادق ما استخلف رجل
 على اهل بخلافه افضل منها ولم يدع بذلك الدعاء الا اعطاه الله عز وجل ما سئل سادسها لا

أخاؤه لغيره فعر النبي ﷺ هو على المسلم إذا أراد سفرًا أن يعلم أخاؤه وحق على أخاؤه إذا قدم أن يأتوه
 سابعها العمل بالاثورات من قراءة التوراة والآيات والأدعية عند باب داره وذكر الله والتمية
 والتحميد شكره عند الركوب الاستواء على الظهر والإشراف والزول وكل انتقال وتبدل حال فغن
 الصادق كان رسول الله ﷺ في سفره إذا هبط استبح وإذا صعد كبر وعز النبي ﷺ من ركبه سمي ذو ملك
 يحفظه ومن ركبه لم يسمه رد في شيطان يمتي حتى ينزل ومنها قراءة القصد للسلامة حين يسافر أو
 يخرج من منزله أو يركب ابتهواية الكرسي والخزعة والمعوذتين والتوحيد الفاتحة والتمية وذكر الله
 في كل حال من الأحوال ومنها ما عز به الحسن أنه يقوم على باب داره تلقا ما توجه له ويقراء الحمد
 والمعوذتين والتوحيد آية الكرسي أامة عن عمنيه وعن شماله ويقول اللهم احفظني واحفظ ما معي
 وبلغني وبلغ ما معي بلاءك الحسن الجميل يحفظ ويبلغ ويسلم هو وما معه ومنها ما عن الرضا أن إذا
 أخرجت من منزلك في سفر أو حضر فقل بسم الله وبالله توكلت على الله ما شاء الله لأحول ولا قوة
 إلا بالله تضرب به الملائكة وجود الشياطين وتقول ما سبيلكم عليه قد سمى الله وأمن به و
 توكل عليه منها ما كان الصادق ﷺ يقول إذا وضع رجله في الركاب سبحان الله سخر لنا هذا وما كنا
 مقرين به وليسبح الله سبعًا ويحمد سبعًا ويطلب سبعًا وعن زين العابدين ﷺ أنه لو حج رجل ما شيا
 وقرأ أنا أنزلناه في ليلة القدر ما وجد المشرق وقال ما قرأه أحد حين يركب ابته أنزل منها
 سالمًا مغفورًا ولقاها أثقل على الدواب من أحد يد عن أبي جعفر ﷺ لو كان شيء ليسبق القدر لقلت
 قادي أنا أنزلناه في ليلة القدر حين يسافر أو يخرج من منزله والمتكفل بقية الماثر منها على كثرتها
 الكتب المعدة لها وفي وصية النبي ﷺ يا علي إذا أردت مدينة أو قرية فقل حين تقاينها اللهم اني
 أسئلك خيرها وأعوذ بك من شرها اللهم جئنا إلى أهلها وحببنا إلى أهلها الينا وعنه ﷺ يا علي
 إذا أنزلت منزلاً فقل اللهم أنزلني منزلاً مباركاً وأنت خير المنزلين تزدق خيره ويدفع عنك شره و
 ينبغي له زيارة الأعماد والانقطاع إلى الله سبحانه وقراته ما يتعلق بالحفظ من الآيات والدعوات
 وقراته ما يناسب ذلك كقوله نعم كلا إن معي ربي سيهدين وقوله نعم إذ يقول صاحب لا تخزن الله
 معنا ودعاء التوجه وكلمات الفرج ونحو ذلك وعن النبي ﷺ يسبح تسليح الزمرا ويقراء آية الكرسي
 عند يأخذ مضجعه في السفر يكون محفوظاً من كل شيء حتى يصبح ثامنها التخلية بإدارة طرفي العمامة تحت

حكمه في المستفيضة عن الصادق ع والكاظم ع الضمان لمن خرج من بيته محتات حكمه ان
يرجع اليها سالماً وان لا يصيب السرق ولا الغرق ولا الحرق تاسعها استصحاب عصا من اللوز
المرفعة من اراد ان تطوى له الارض فليخذ المقدم من العصا والنقل عصا اللوز وفيه نفى للفقر واما
من الرخسة والضاربة وذوات الحمرة وليصحب شيئاً من طين احمر لم يكن له شفاء من كداه واما
من كل خوف وليصحب خاتماً من عقيق اصفر مكتوب على احد جانبيه ماشاء الله لا قوة الا بالله ^{يستغفر}
الله وعلى الجانب الاخر محمد وعلى خاتماً من فيروزج مكتوب على احد جانبيه الله الملك وعلى التجا
الاخر الملك لله الواحد القهار عاشرها اتخاذ الرفقة في السفر في المستفيضة الامر بها والذي ^{كيد}
عن الوحدة ففي وصية النبي صلى الله عليه وآله لا تخرج في سفر وحده فاشيطان مع الواحد هو من ^{شبه}
ابعد لثلاثة الاكل زاده وحده والنائم في بيت وحده والراكب في الفلاة وحده وقال شرا الناس من
سافر وحده ومنع رفته وضرب عبده واحب الصحابة الى الله اربعة وما زاد على سبعة الاكثر لفضائلهم
تاجرهم ومن اضطر الى السفر وحده فليقل ماشاء الله لا حول ولا قوة الا بالله اللهم امن وحشة
واعني على وحده وادعيتي وينبغي ان يرافق مثله في الانفاق ويكره مصاحبة دونه او فوقة في الد
وان يصحب من يترتب به ولا يصحب من يكون دينته له وليتجنب معاونة اصحابه وخدمتهم وعدم
الاختلاف معهم وترك التقدم على رفيقه في الطريق اتحاد بعض استصحاب السفر والتوق فيها ^{تطلب}
الزاد والتوسعة فيه لا سيما في سفر الحج وعن الصادق ع ان المرأة في السفر كثرة الزاد وطبقة بذله
لمكان معك نعم يكره التوق في سفر زيادة الحزين بل يقتصر فيه على الخبز واللبن من قرب ^{مشهد}
كاهل العراق لا مطلقاً في الاظهر فعن الصادق ع بلغني ان قوماً اذا زادوا الحزين حملوا معهم ^{هم} السفر
فيها الجداء والاحبسة واشباحه ولوزادوا بثور ابائهم ما حملوا معهم هذا وفي اخره الله ان احده
ليذهب الى قبر ابيه كنيابا حزيناً وتاونه انتم بالسفر كلا حتى تاونه ستمائة الثاني عشر حشر الخلق مع
صحابه ورفقته فعن الباقر ع ما يبأ بمن يؤم هذا البيت ذا الركن فيه ثلث خصال خلق بخالق به من صحبه
او حلم يملك به غصبه او ورع يحجزه عن معاصي الله وفي المستفيضة المرأة في السفر يبدل الزاد وحسن
مخلوق والمزاج في غير المعاصي وفي بعضها قلة الخلاف على من صحبك وترك الرواية عليهم اذا ^{فهم} السفر
وعن الصادق ع ليس من المرأة ان يجتد الرجل بما يتفق في السفر من خير او شر عنه وطر نفسه

من الصحابة من صحت في حرم خلقك كف اسنانك واكظم غيظك قل لعرك وتفرش عضوك و
 لتحي نفسك الثالث عشر استفتح جميع ما يحتاج اليه من السلاح والادوية كما في ذيل ما ياتي
 من وصايا القمان لابنه وليعمل جميع ما في تلك الوصية الرابع عشر قائم وفناء المريض لأجله ثلثا فمن
 النبي ﷺ اذا كنت في سفر ومرض احدكم فاقموا عليه ثلثة ايام وغر الصادق ع حق المسافر ان يقيم
 اصحابه اذا مرض ثلثا الخامس عشر رعاية حقوق دابة فغر الصادق ع قال رسول الله ﷺ للذابة على
 صاحبها خصايد بعلفها اذا نزل ويعرض عليها الماء اذا مر به ولا يضرب وجهها فانها تنج
 بحمد ربها ولا يقف على ظهرها الا في سبيل الله ولا يحملها فوق طاقتها ولا يكلفها من المشي الا
 ما يطيق وفي اخره لا تنور كوا على الدواب ولا تتخذ وظهرها مجالس وفي اخره لا يضربها على القفا
 ويضربها على العنار فانها ترى ما لا ترون وبكره القرس على ظهر الطريق والزول في بطون
 الاودية والاسراع في السير وجعل المنزلين منزلا الا في ارض جليلة وان بطرق اهل ليل الحق
 يعلمهم وليتج اسراع عوده اليهم وان ليتصحب هدية لهم اذا رجع اليهم وغر الصادق ع اذا سافر
 احدكم فقدم من سفره فليات اهلها بما يتيسر ولو بجزء الخبز ويكره ركوب البحر في هيجانه وعن ابي
 جعفر ع اذا اضطرب لك البحر فانك على جانبك الايمن وقل بسم الله اسكن بسكنة الله وقسم
 بقرار الله واهد اباذن الله ولا حول ولا قوة الا بالله ولينادي اذا ضل في طريق البر يا صا
 يا ابا صالح ارشدنا رحمة الله وفي طريق البحر يا حمزة واذا بات في ارض قفر فليقل ان ربكم
 الذي خلق السموات والارض ثم استوى الى قوله تبارك الله رب العالمين وينبغي للماشي ان ينزل في
 اية ليرع غر الصادق ع سيرا وانسلوا فانه اخف عنكم وجاءت المشاة الى النبي ﷺ فتكوا اليه عا
 فقال عليكم بالنسلان ففعلوا فذهب عنهم الاعياء وان يقر سورة القدر لا يجدها المشي
 كما مر عن التجادة وعن رسول الله صلى الله عليه واله اذا سافر اخذوا الثعرا كان منه ليس في
 خنا وفي نحي جفاء وفي اخرى حنان ونحو ذلك من بقاء الارض احسنها لو ناولها
 تربة واكثرها عشا هذا جمل ما على المسافر واما اهلها ورفقة فليست لهم تشيع المسافر في
 واعانتة والتعامل بالسهولة والسلامة وقضاء المارب عند وداعه قال رسول الله ﷺ
 من اعان مؤمنا مسافرا فرج الله عنه ثلثا وسبعين كربة واجاره في الدنيا والآخرة من

الغنى والهم ونفس كربة العظيم يوم يقتر الناس بانفسهم وكان رسول الله قد اذا ودع
المؤمنين قال ذكروا الله التقوى وجهكم الى كل خير وقضى لكم كل حاجة وسلم لكم دينكم و
دينكم وردكم سالمين الى سالمين وفي اخر كان اذا ودع مسافر اخذ بيده ثم قال احسب الصلوات
واكمل لك المونة وسهل لك الحزونة وقرب لك العيد كفال الملة وحفظ لك دينك وامالك
وخواتيم عملك وجهك لكل خير عليك تقوى الله استودع الله نفسك سر على بركة الله
عز وجل وينبغي ان يقرأ في اذنه ان الذي فرض عليك القرآن لرادك الى معاد انشاء الله
ثم يؤذن خلفه وليقم كما هو المشهور عملاً وينبغي رعاية حقته في اهله وعياله وحسب اخلاقه فيها لا
سيما مسافر الحج فغز الباقرة من خلف حاجب غير كان له كاجر كانه يستلم الاجار وان يوقر القادر
من الحج فغز الباقرة وقرو الحاج والمعتمر فان ذلك واجب عليكم وكان على ابن الحسين يقول يا
معلمين ليحج استبشروا بالحاج وصالحوهم وعظموهم فان ذلك يجب عليكم تاركوهم في الاجرة كان
رسول الله قد يقول للمقام من مكة قبل الله منك واخلف عليك نفقتك وغرذتك انبرك
نحتم المقام بخير خير تكفل مكارم اخلاق الفريل واخضر فغز الصادق قال قال لقمان لابنه يا بني
اذا سافرت مع قوم فاكثر استشارتهم في امرك وامورهم واكثر التبتهم وجوههم وكن كريماً على زادك
واذا دعوك فاجبهم واذا استعاروا بك فاعنهم واستعمل طول الصمت وكثرة الصلوة وسخاء
النفس بما معك من دابة او ماء او زاد او استشهدوك على الحق فاشهد لهم واجهد اهلك لهم اذا
استشاروك ثم لا تغرم حتى تثبت وتنظر ولا تجب في مشورة حتى تقوم فيها وتقع وتنام ولا كل
تضع وانت مستعمل فكرتك وحكمتك في مشورتك فان من لم يحض الضمير في استشاره سلب الله
رايه ونزع منه الامانة واذا رايت اصحابك يمشون فامش معهم واذا رايتهم يعملون فاعمل معهم فاذا
نقد قوا واعطوا قرضا فاعطهم واسمع لمن هو كبر منك سناوذا امروك بامر او سنوا شيئا
فقل نعم ولا تقل لا فانها عي ولوم واذا خيرة في الطريق فا نزلوا واذا شككتهم في القصد فقصوا
او توامروا واذا رايتهم شخشا واحدا فلا تسلوهم عن طريقكم ولا ترشدوهم فان الشخص الواحد الفلا
مريب لعله يكون عين اللصوص او يكون هو الشيطان الذي حيله واحذروا الشخصين ايضا لا
ان ترون ما لا ادى فان العامل اذا ابصر بينه شيئا عرف الحق والشاهد يرى ما لا يرى الغافل

يأبى اذا جاء وقت الصلوة فلا تؤخرها بشئ سلكها واسترح منها فانها دين وصل في جماعة ولو على
 واس زج ولا تنام على دابتك فان ذلك سريع في دبرها وليس ذلك من فعل الحكماء الا ان تكون
 في محل يمكنك التمدد لاسترخاء المفاصل واذا قربت من المنزل فانزل على دابتك ابدع بعلمها وهذا
 نفسك واذا اردت النزول فعليك من بقاع الارض باحسنها لونا والينها تربة واكثرها عشباً واذا انزلت
 فصل ركعتين قبل ان تجلس واذا اردت قضاء حاجتك فابعد المذهب في الارض واذا ارتحلت فصل
 ركعتين ثم ودع الارض التي حلت بها وسلم عليها وعلى اهلها فان لكل بقعة اهلاً من الملائكة فان
 استطعت ان تأكل طعاماً من سدك وقصدت منه فافعل وعليك بقرآن كتاب الله ما دمت داعياً
 وعليك بالتبجح ما دمت عاملاً على عليك بالدعاء ما دمت خالياً وائياً والتبر في اول الليل
 وسر في اخره وائياً ودفع الصوت يا بنى سافر بسيفك خفك وعامتك وحبالك وسقائك و
 خيوطك ومخزرك وتزود معك من الادوية فانفع به انت ورفعتك كن لاصحابك موافقاً الا
 معصية الله عز وجل هذا ما يتعلق بكل الفرع يختص سفر الحج بامور اخر منها اختيار المشي في مكة
 على الارح بل الحفاء على الاشغال الا ان يضعفه عن العبادة او كان لجزءه تقليل النفقة وعليهما
 يحمل ما يستظهر منها الفضيلة الركوب روى ما تقرب العبد الى الله عز وجل بشئ احب اليه من المشي
 الى بيت الحرام على القدمين وان الحج الواحد بقدر سبعين حجة وما عبد الله بشئ مثل الصمت
 والمشي الى بيت ومنها ان تكون نفقة الحج والعمرة حلاً لا طيباً فغفر الله لانا اهل بيت حج من وقتنا
 ومهور نسائنا واكفاننا من ظهور اموالنا وغنمنا من حج بمال حرام فودى عند التلبية
 لا لبسك عبك ولا سعدك وعن الياقوت من اصاب مالا من اربع لم يقبل منه في اربع من
 اصاب مالا من غلول او ربا او خيانة او سرقة لم يقبل منه في ذكوة ولا صدقة ولا حج ولا عمرة
 ومنها استحباب نية العود الى الحج عند الخروج من مكة وكرهت نية عدم العود فغن النية
 من وجع من مكة وهو ينوي الحج من قابل في بلد في عمره ومن خرج من مكة ولا يريد العود اليها
 ففداقة راجل ودين عذاب وعن الصادق عليه السلام مستفيضاً وقال لعيسى بن ابي مضروديا
 عيسى اني احب ان يراد الله فيما بين الحج الى الحج وان تمها للحج ومنها ان لا يخرج من الحرم
 الشريفين بعد ارتفاع النهار الا بعد اداء الفريضة جهاد منها البدنة بزيارة النبي صلى الله

جمع على طريق العراق ومنها ان لا ينج ولا يعتمر على الابل الجلال لكن لا يبعد اختصاص الكراهة باداء المسافر
عليها ولا يري في ما يسل عليها من البلاد البعيدة في الطريق ومن اهم ما ينبغي عايت في هذا السفر احتساب
من سفر اخرته بالمحافظة على صحيح النية واخلص النية واداء حقيقة القرية والتجنب عن الرياء والتجديع
حب المدح والشاوان لا يجعل سفره هذا على ما عليه كثير من متر في عهده نام جعل وسيل للرفق والاعطاف
بل وصلة الى الخلاوة والانتشا ومشاودة البلاد وتفتح الامصار وان يراعي اسرار الخفية ودقائق الحيل
كما يصح عن ذلك ما اشاد اليه بعض اعلام ان الله سبحانه ووضع على عباده اظهار الجلال وكبرياء
وعلو شأنه وعظم سلطانه واعلانا لوق الناس وعبوديتهم وذلهم واستكانتهم وقد علمهم في ذلك معاملة
السلطين لربائهم والملوك للماليكهم يستذلونهم بالوقوف على باب بعد باب التبت في حجاب بعد حجاب
وان الله قد شرف البيت الحرام و اضاف الى نفسه واصطفاه للقدس جعل قياما للعباد مقصدا يوم
من جميع البلاد وجعل ما حوله حرما وجعل الحرمنا وجعل فيه ميدانا ويجعل له في الحال شيئا
ومثالا فوضع على مثال حضرة الملوك والسلطين ثم اذن في الناس بالحج لياؤوه رجلا ورجلا ثانيا من
كل فج وامرهم بالاحرام وتغيير الهيئة واللباس شعنا غير متواضعين مستكينين رافعين اصواتهم بالتلبية
واجابة الدعوة حتى اذا اتوه كذلك حجهم عن الدخول واوقفهم في حجة يدعون ويتضرعون اليه حتى اذا
طال تضرعهم واستكانتهم ورجوا شياطينهم بجوارهم وخلعوا طاعة الشيطان من دقاياهم اذن لهم بتقريبهم
وقضائهم ليظهرهم امن الذنوب التي كانت هي الحجاب بينهم وبينه وليرد البيت على طهارة منه ثم يعبد
فيه بما يظهر معه كمال الرق وكنة العبودية فجعلهم تارة يصفون فيه ويتعلقون باستاده ويلوذون بركابه
واخرى يعنون بين يديه مشيا وعدا اليه يبتين لهم عز الروبوتية وذل العبودية وليعرفوا انفسهم ويضعف
الكبر من دوسهم ويجعل يراخضوع في اعناقهم وليتشعروا شعنا المذلة ونيزعوا ملابس الفخر والخرقة وهذا من
اعظم فوائد الحج مضافا الى ما فيه من التذكير بالاحرام والوقوف في شاعر العظام لاهوال المحشر واهوال يوم القيمة
اذ الحج هو المحشر الاصغر واحرام الناس تلبيتهم وحشرهم الى المواقف ودقوفهم بها والهمس متضرعين راجعين
الى الفلاح او الخيبة والشفاء اشبه شي يخرج الناس من اعدائهم وتوتهم باكدانهم واستفانة من
ذنوبهم وحشرهم الى صعيد واحد في نعم عظيم او عذاب اليهم بل حركات الحاج في طوافهم وسعيهم ورجوعهم
وعودهم لاسباطهم الخائف الرجل المضطرب المدهوش الشاب ملجأ مشقة غواهل المحشر في احوالهم

واحد وهو محلول هذه المسألة
وان الجبال والتعبد التلال والدي
وقوف تبارك العظام يكون ما
بامامة من احوال يوم القيمة
من غفلة يوم المحشر وشدة
النشر عصمتا الله وجميع المؤمنين
ورزقا فوزه يوم الدين امين
وتب العالمين من اول كتاب
الحج الا انها غلبة الاله على الموحدين
مفردة التلبيل محمدا بالذات
قد يسير في
الغيب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الجيم وتخفيف الدال
الغنى وكثرة المال الاستطاعة
الفتح اصطواناته
مد ظله
الغالب

كتاب الحج

فصل من اركان الدين الحج وهو واجب على كل من استجمع الشرائط الاتية من الرجال والنساء
والخناث بالكتاب السنة والاجماع من جميع المسلمين بل بالضرورة ومنكره في سلك الكافرين
وتادكره عمدا مستحفا به بمنزلاتهم وتركه من غير استخفاف من الكبار ولا يجب في اصل الشرع الا مقروا^{حدة}
في تمام العمر وهو المسمى بحجة الاسلام الحج الذي نبي عليه الاسلام مثل الصلوة والصوم و
الحج والزكاة وما نقل عن الصادق في العلل من وجوبه على اصل الحجة كل عام على فرض ثبوتها
مخالفة للاجماع والاختصاص لا بد من حمله على بعض المحامل كالاجابة الواردة بهذا المضمون من ارادة
الاستحباب المؤكدا والوجوب على البدل بمعنى انه يجب عليه عامة اذا تركه ففي العام الثاني وهكذا
ويمكن حملها على الوجوب الكفائي فانه لا يبعد وجوب الحج كفاية على كل احد في كل عام اذا كان
متمكنا بحيث لا تبقى مكة خالية عن الحجاج^{بجملته} من الاخبار الدالة على انه لا يجوز تقطيل الكعبة عن
الحج والاعخبار الدالة على ان على الامام كما في بعضها وعلى الوالي كما في اخر ان يجبر الناس على الحج
المقام في مكة وزيارة الرسول^ص والمقام عند^ه وانه ان لم يكن لهم مال اتفق عليهم من بيت المال
مسئلة لا خلاف في ان وجوب الحج بعد تحقق الشرائط فوري بمعنى انه يجب المبادرة اليه في العام^{الاول}
الاول من الاستطاعة فلا يجوز تأخيرها عنه وان تركه فيه ففي العام الثاني وهكذا ويدل عليه
من الاخبار ولو خالف واخر مع وجوب الشرائط بلا عذر يكون عاصيا بل لا يبعد كونه كبيره^{عاصيا}

به جماعة ويمكن استفادته من جملة من الاخبار مسئلة لو توقف ادراك الحج بعد حصول الاستعانة
على مقدمات من الفروض هي سبابة جبت المبادرة الى اتباعها على وجه يدرك الحج في تلك السنة ولو
تقدمت الرفقة وتمكن عن المير مع كل منهم اختاروا ثقتهم سلامة وادراكا ولو وجدوا واحدة ولم
يعلم حصول اخرى او لم يعلم التمكن من المير والادراك للحج بالتأخير فمثل يجب الخروج مع الاولى او
يجوز التأخير الى الاخرى بمجرد احتمال ادراكه او لا يجوز الامع الوثوق اقول اقواها الاخير وعلى اي
تقدير اذا لم يخرج مع الاولى وافترق عدم التمكن من المير وعدم ادراك الحج بسبب التأخير استقر
عليه الحج وان لم يكن اثما بالتأخير لانه كان متمكنا من الخروج مع الاولى الا اذا تبين عدم ادراكه
لوسار معهم ايضا ففصل في شرائط وجوب حجة الاسلام وهي امور احدها الكمال بالبلوغ
والعقل فلا يجب على الصبي وان كان مراهقا ولا على المجنون وان كان ادواريا اذا لم يف دورا فاقه ثانيا
تمام الاعمال ولو حج الصبي لم يجز عن حجة الاسلام وارقلنا بصحة عبادته وشرعيةها كما هو الاقوى
وكان واجدا لجميع الشرائط سوى البلوغ ففي خبر مسموع عن الصادق ع لوان غلاما حج عشر حج ثم احتلم
كان عليه فريضة الاسلام وفي خبر اسحق بن عمار عن ابي الحسن ع عن ابن عشرين حج قال عليه السلام
عليه حجة الاسلام اذا احتلم وكذا الجارية عليها الحج اذا طشت مسئلة ليجب للصبي المميز ان يحج وان
يكن مجزيا عن حجة الاسلام ولكن هل يتوقف ذلك على اذن الولي ولا المشهور بل قيل لا خلاف فيه
انه مشروط باذنه لاستتباعه المال في بعض الاحوال للهتك ولل كفارة ولانه عبادة متلقاة من
الشرع بخالف للاصل فوجب الاقتصار فيه على المتيقن وفيه انه ليس تصرفا ماليا وان كان وبما
المال وان العومات كافية في صحته وشرعيته مطلقا فالا قوى عدم الاشتراط في صحته وان وجب
المستدان في بعض الصور واما البالغ فلا يعتبر في حجة المندوب اذن الابوين ان لم يكن مستلزا
للسفر المشتمل على الحظر الموجب لذية ما واما في حجة الواجب فلا اشكال مسئلة ليجب للولي ان
يحرم بالصبي الغير المميز بلا خلاف جملة من الاخبار بل وكذا الصبية وان استشكل فيها صاحب
وكذا المجنون وان كان لا يخلو عن اشكال لعدم نص فيه بالحضور فليستح الثواب عليه والمراد بالاحوا
به جعله محرما لا ان يحرم عنه فيلبسه ثوبي الاحرام ويقول اللهم اني احرمت هذا الصبي المحرم
وهيئة ما ليس موجودا من مقدما طامحا طاول هو الاحرام به برجاه المطروبة ح ما ورد في

بالتلبية بمعنى ان يلقيها وان لم يكن قابلا يلبي عنه ويجب عن كل ما يجب على المحرم الاجتناب
عنه ويأمره بكل من افعال الحج يتكبر منه وينوب عنه في كل ما لا يتمكن ويطوف به وليعى به بين الصفا
والمروة ويقف به في عرفات ومنى ويأمر بالرمي وان لم يقدر يرمى عنه وهكذا يأمره بصلوة الطلوع
وان لم يقدر يصلي عنه ولا بد من ان يكون طاهرا ومتوضئا ولو بصورة الوضوء وان لم يتمكن قيوضا^ط
هو عنه ويحلق رأسه هكذا جميع الاعمال مسئلة لا يلزم كون الولي محروما في الاحرام بالصبي بل يجوز
له ذلك وان كان محلا مسئلة المشهور ان المراد بالولي في الاحرام بالصبي الغير المميز الولي الشرعي
من الاب والجد والوصي لاحدهما والحاكم وامينه او وكيل احد المذكورين لا مثل العم والخال ونحوها
والاجنبى نعم الحقوا بالمذكورين الام وان لم تكن وليا شرعيا للضر النخاص فيها قالوا لان الحكم على
خلاف القاعدة فاللازم الاقتصار على المذكورين فلا يترتب احكام الاحرام اذا كان المتكبر غيرهم
ولكن لا يبعد كون المراد الاعم منهم ومن يتول امر الصبي ويتكفله وان لم يكن وليا شرعيا لقوله قد^ط
من كان معكم من الصبيان الى الحجفة او الى بطن منى فانه يثقل غير الولي الشرعي ايضا والتم في المميز
فاللازم اذن الولي الشرعي ان اعتبرنا في صحة احرامه الاذن مسئلة النفقة الزائدة على نفقة المحضر
على الولي لا من مال الصبي الا اذا كان حفظه موقفا على السفر به او يكون الفرص مصلحة له مسئلة
الهدى على الولي وكذا كفارة الصيد اذا صاد الصبي واما الكفارات الاخر المخصصة بالعمد فهل هي
ايضا على الولي او في مال الصبي او لا يجب الكفارة في غير الصيد لان عمدا الصبي خطأ والمفروض ان
تلك الكفارات لا تثبت في صورة الخطأ وجوه لا يبعد قوة الاخير ما لذلك واما الانصراف^ط اليها
عن الصبي لكن الاحوط تكفل الولي بل لا يترك هذا الاحتياط بل هو الاقوى لان قوله عمدا الصبي
خطأ مخص بالذيات والانصراف ممنوع ولا يلزم الالتزام به في الصيد ايضا مسئلة قد عرفت
انه لو حج الصبي عشر مرات لم يجز عن حجة الاسلام بل يجب عليه بعد البلوغ والاستطاعة لكن
استثنى المشهور من ذلك ما لو بلغ وادرك المشرك فانه يحج بجزء حجة الاسلام بل ادعى بعضهم

بل يصلي الولي عن في هذه القوة وفي صورة التمكن من صورة الوضوء فقط فالاحوط الجمع بينهما بل وبين الطوان

به وعن في الصورتين ح محل اشكال وقوله قد موافقية في واقعة فلعن الخاطئين كانوا اولياء شرع الن

خوطوا بالاحرام بهم ح ولم يكن الحج محتاجا الى نفقة زائدة على نفقة السفر به ح القوة غير واضحة

الاجماع عليه وكذا اذا حج المجنون ندباً ثم كمل قبل المشرفة فانه يحجزه ذلك بوجوه احدها
 النصوص الواردة في العبد على ما سيأتى بدعوى عدم خصوصيته للعبد في ذلك بل المناط
 الشروع حال عدم الوجوب لعدم الكمال ثم حصول قبل المشرفة فيه انه قياس مع انه لا ذنب الا
 به فيمن حج متسكفاً ثم حصل له الاستطاعة قبل المشرفة لا يقولون به الثاني ما ورد من الاخبار
 من ان من لم يحرم من فكة احرم من حيث ما كنهه فانه يستفاد منها ان الوقت سائح لانشاء الاحرام
 فيلزم ان يكون صالحاً لا انقلاب القلب بالاولى وفيه ما لا يخفى الثالث الاخبار الدالة على
 ان من ادرك المشرفة فقد ادرك الحج وفيه ان مورد هاهنا من لم يحرم فلا يشمل من احرم سابقا لغير حجة
 الاسلام فالقول بالاجزاء مشكلاً والاحوط الاعادة بعد ذلك ان كان مستطيعاً بل يخلو عن
 وعلى القول بالاجزاء يجري فيه الفروع الاليتية في مسألة العبد من انه هل يجب تجديد النية
 بحجة الاسلام او لا وانه هل ليرتبط في الاجزاء استطاعته بعد البلوغ من البلد ومن المقات
 او لا وانه هل يحجز في حج التمتع مع كون العروة بما لها قبل البلوغ او لا غير ذلك مسئلة اذا
 الصبي الى الحج فبلغ قبل ان يحرم من المقات وكان مستطيعاً لا ابتكال في ان حجة حجة الاسلام
 مسئلة اذا حج باعتقاده غير بالغ ندباً فبان انه كان بالغاً فهل يحجزه عن حجة الاسلام او لا
 وجهان وجهها الاول ^{مسئلة} وكذا اذا حج الرجل باعتقاده عدم الاستطاعة بليتة الله ثم ظهر كونه
 مستطيعاً حين الحج الثاني من الشروط المحرية فلا يجب على المملوك وان اذن له مولاه وكان مستطيعاً
 من حيث المال بناء على ما هو الاقوى من القول بملكه او بدله مولاه الزاد والراحلة نعم ليرج
 باذن مولاه صح بلا اشكال ولكن لا يحجزه عن حجة الاسلام فلو اعتق بعد ذلك اعاد للنصوص
 منها خبر مسموع لو ان عبداً حج عشر حج كانت عليه حجة الاسلام اذا استطاع الى ذلك سبيلاً و
 منها المملوك اذا حج وهو مملوك اجزؤه اذا مات قبل ان يفتق فان اعتق اعاد الحج وما في خبر حكم بن
 حكيم ايما عبد حج به مواليه فقد ادرك حجة الاسلام محمول على ادراك ثواب الحج او على انه يحجزه
 عنها مادام مملوكاً خبر اباي العبد اذا حج فقد قضت حجة الاسلام حتى يفتق فلا اشكال في المسئلة نعم
 لو حج باذن مولاه ثم انفتق قبل ادراك المشرفة اجزؤه عن حجة الاسلام بالاجماع والنصوص ويبقى

ولو من ذلك الموضع ^{مسئلة} كما محل تأمل وكذا الفرع الثاني ^{مسئلة} كما ورد جردى مد ظله العالي

الاجزاء لا يخلو عن قوة
 عجم شيرازي
 وصار مستطيعاً في ذلك
 الوقت الفصح اسطينياً
 اذا كان قد صد الامر
 الذي من باب الخطاء
 في التطبيق بان كان قد صد
 امثال الامر المعلق
 فعلا ونحوه انه الامر
 اما اذا كان على وجه
 التقيد بالراجع الى عدم
 فقد امثال الامر المعلق
 به فعلا لم يحجز منها وكذا
 في الفرع الثاني الذي
 سيخرج بهذا التفصيل
 فيه في المسئلة الخامسة
 والعشرين الفصح اسطينياً
 ولكن الاقوى جزم
 وتكفي الاستطاعة من
 ذلك الموضع جزم مد
 ظله
 العالي

عنه شرا

بل ادسها ادسها
الفتح اصطبها
ان لم يكن اقوى
اصطبها
مدفلة
الغالب

الكلام في امور احدها هل يشترط في الاجزاء تجديد النية للاتمام بحجة الاسلام بعد الانعقاد
فهو من باب القلب ولا بل هو انقلاب شرعي قولان مقتضى اطلاق النصوص الثاني وهو الاول
فله فرض انه لم يعلم بانعقاده حتى فرغ او علم ولم يعلم الاجزاء حتى يجد النية كفاه واجزئه الثاني
هل يشترط في الاجزاء كونه مستطيعا حين الدخول في الاحرام او يكفي استطاعته من حين الانعقاد
اولا يشترط ذلك اصلا او قال اقواها الاخير لا طلاق النصوص انصرف ما دل على اعتبار الاستطاعة
عن المقام الثالث هل الشرط في الاجزاء ادراك خصوص المشرك سواء ادرك الوقوف بعرفات ايضا
اولا او يكفي ادراك احد الموقفين فله لم يدرك المشرك لكن ادرك الوقوف بعرفات مقتضى قول
الاحوط الاول كما ان الاحوط اعتبار ادراك الاختيار من المشرك لا يكفي ادراك الاضطرار
منه بل الاحوط اعتبار ادراك كلا الموقفين وان كان يكفي الانعقاد قبل المشرك لكن اذا كان مسبقا
بادراك عرفات ايضا ولو مملوكا الرابع هل الحكم بخفض الحج الافراد والقران او يحرم في حج التمتع
ايضا وان كانت عمرته بتمامها حال المملوكية الظاهر الثاني لا طلاق النصوص خلا فالبعض
نقال بالاول لان ادراك المشرك مقتضى ما ينفع للحج لا للعمرة الواقعة حال المملوكية وفيه ما
من الاطلاق ولا يقدح ما ذكره ذلك البعض لا سيما عمل واحد هذا اذا لم ينشأ في الحج
اما اذا انشأ في عمره التمتع وادرك بعضها مقتضى لا يرد الاشكال مسئلة اذا اذن المولى
لمملوك في الاحرام فلتلبس به ليس له ان يرجع في اذنه لوجوب اتمام على المملوك ولا طاعة
لخلق في معصية الخالق نعم لو اذن له ثم رجع قبل تلبسه به لم يخبره ان يحرم اذا علم برجوعه
واذا لم يعلم برجوعه فلتلبس به هل يصح احرامه ويجب اتمامه او يصح ويكون للمولى حلة او يطل
وجود وجهها الاخير لان الصحة مشروطة بالاذن المفروض سقوطه بالرجوع ودعوى انه
دخل دخولا مشروعا فوجب اتمامه فيكون رجوع المولى كرجوع الموكل قبل التصرف ولم يعلم
الوكيل بدفعه بانه لا تكفي المشروعية الظاهرية وقد ثبت الحكم في الوكيل بالدليل ولا يجوز
القياس عليه مسئلة يجوز للمولى ان يبيع مملوكه المحرم باذن وليس للشرع حل احرامه نعم مع
جهل بانه محرم يجوز له الفسخ مع طول الزمان الموجب لفوات بعض منافعه مسئلة اذا

العبد قبل المشرك فهدية عليه وان لم يتمكن فعليه ان يصوم وان لم يستطع كان مولاه باختياره
 ان يذبح عنه او يامره بالصوم للصوص الاجناس مسئلة اذا اتى المملوك المأذون في احواله
 بما يوجب الكفارة فهل هي على مولاه او عليه يتبع لها بعد العتق او تنقل الى الصوم فيما فيه
 مع العجز او في الصيد عليه في غيره على مولاه وجوه اظهرها كونهما على مولاه لصحة حريته خسرنا
 اذا كان الاتيان بالموجب بامره او باذنه نعم لو لم يكن باذنه في الاحرام باختياره بل كان مأذوناً
 احراماً كان او غيره لم يبعد كوطا عليه حلاً بخبر عبد الرحمن بن ابي نجران النخعي كونه الكفارة في
 الصيد على مولاه على هذه الصورة مسئلة اذا افسد المملوك المأذون حجة بالجماع قبل المشرك
 فكما حرم في وجوب الاتمام والقضاء واما البدنة ففي كوطا عليه او على مولاه فالظاهر ان حالها
 حال سائر الكفارات على ما مر وقد قرأت الاقوى كوطا على المولى الاذن له في الاحرام وهل يجب
 على المولى تمكينه من القضاء لان الاذن في الشيء اذن في لوازمه ولا لانه من سوء اختياره فولا
 اقراهها الاول سواء قلنا ان القضاء هو حجة او انه عقوبة وان حجة هو الاول هذا اذا افسد حجة
 ولم يستعق واما ان افسد بما ذكره ثم انتعق فان انتعق قبل المشرك كان حاله حال آخره وجوب الاتمام
 والقضاء والبدنة وكونه محزباً عن حجة الاسلام اذا اتى بالقضاء على القولين من كون الاتمام
 عقوبة وان حجة هو القضاء او كون القضاء عقوبة بل على هذا ان لم يات بالقضاء ايضاً في حجة
 الاسلام وان كان عاصياً في ترك القضاء وان انتعق بعد المشرك اذ لا يجرى عنه
 حجة الاسلام فيجب عليه بعد ذلك ان استطاع وان كان مستطيعاً فعليه وجوب تقديم
 حجة الاسلام والقضاء وجهان مبنيان على ان القضاء فوري او لا فعلى الاول يقدم
 المؤيدة بالشهرة العظيمة وحكاية الاجماع وخبر الريان لكن اثبات الحكم بملء غير الصيد مشكل لاختصاصها بحد
 النقلين كما ذكر الاشكال في غير الصيد بل لان القضاء واجب عليه بافساده انجح الصحيح لا خلاف ادله
 وليس للمولى منع مملوكه مما هو واجب عليه في هذا القول ليشكل الاجزاء وليس هو قفس الفاسد من حجة الاسلام
 حتى يجزى عنها لان القصة قبل افساده مندوب وبعد لبطلانه لا يصح لان يصح حجة الاسلام بالعتق نعم
 ان اعتق ثم افسد قبل المشرك اتمه وقضاه اجزاء عنها على القولين بل الاشكال في ما يروى مدني في السائل
 سبق السبب غير مؤثر في التقديم ووجوب تقديم حجة الاسلام مطلق لا يخلو من قوة في ما يروى

حل تأمل نعم هو الاحوط
 حضور ما في الصورة لئلا
 كونه الفسخ اسهل
 فيه اشكال فلا يترك
 الاحتياط الفسخ
 لكن لا الوجه المذكور
 في المتن فانه في محل النسخ
 بل لاجل عموم وجوب
 الحج من قابل على من قبل
 حجة وليس موقراً على
 اذنه فليس منعاً لانه
 لا طاعة لمخلوق في معصية الله
 الخالق كانه سائر الاحكام
 من قبل الصوم والصلاة
 وغيرهما لم تكن احكاماً
 شرعية لوجوبها الفسخ
 اسهل بانه
 هو الاظهر فعلى هذا
 لا يجب عليه حجة الاسلام
 اذا لم يتق على نفسه كمالاً
 الى العام الذي يقدم
 القضاء لفسخ اسهل
 فيه اشكال نعم الاحوط
 حضور ما في الصورة لئلا
 فيه اشكال ولا حياض
 لا يترك مطلقاً حجة
 بل الاحوط كما تقدم
 حجة
 منه فليس
 في رواية منوعة فهو
 صحيح

سببه على الثاني تقدم حجة الاسلام لفوريته بدون القضاء مسئلة لا فرق فيما ذكر من
عدم وجوب الحج على المملوك وعدم صحة الاهدان مولاه وعدم اجرائه عن حجة الاسلام
الا اذا اتفق قبل التعيين بين الفتن والمدبر والمكاتب وام الوالد والمبعض الا اذا هيا مولاه
وكانت فوته كافية مع عدم كون الفرط خطرا فانه يصح منه بلا اذن لكن لا يجب ولا يجزى
ع عن حجة الاسلام وان كان مستطيعا لانه لم يخرج عن كونه مملوكا وان كان يمكن دعوى
الانصراف عن هذه الصورة فن الغريب ^س في الجواهر من قوله ومن الغريب ^س فانه بعض الناس من
وجوب حجة الاسلام عليه في هذا الحال ضرورة مناته للاجماع المحكي عن المسلمين الذي يشهد
له التبع على اشراط الحرية المعلوم عدتها في البعض انتهى اذ لا غرابة فيه بعد امكن دعوى
الانصراف مع ان في اوقات فوته يجزى عليه جميع اثار الحرية مسئلة اذا امر المولى مملوكه
بالحج وجب عليه طاعته وان لم يكن مجزيا عن حجة الاسلام كما اذا اجره للنيابة من غيره فانه لا
فرق بين صحة اجادته للخيالة او الكتابة وبين اجادته للحج او الصلوة او الصوم الثالث الاستطا
عة من حيث المال والبدن وقوة وتخلية السرب وسلامته وسعة الوقت وكفايته بالاجماع والكتا
ب والسنة مسئلة لا خلاف ولا اشكال في عدم كفاية القدرة العقلية في وجوب الحج بل بشرط
فيه الاستطاعة الشرعية وهي كما في جملة من الاخبار الزاد والراحلة فع عدمها لا يجب ان كان
قادرا عليه عقلا باكتاب ونحوه وهل يكون اشراط وجود الراحلة فخصا بصورة الحاجة اليها
لعدم قدرته على الشئ او كونه مشقة عليه او منافيا لشرفه او بشرط مطلقا ولو مع عدم الحاجة
اليه مقتضى الملاقاة الاخبار والاجماع المقولة الثاني وذهب جماعة من المتأخرين الى الاول
بجملة من الاخبار المصرحة بالوجوب ان طأوا الشئ بعضا او كلا يدعو ان مقتضى الجمع بينهما
بين الاخبار الاولى حملها على صورة الحاجة مع انها منزلة على الغالب بل انصرفها اليها ^س والا
هو القول الثاني لاعراض الشهود عن هذه الاخبار مع كونها بر في مناهم وسمع فاللازم طر
او حملها على بعض المحامل كالحمل على الحج المندوب وان كان بعيدا عن سياقاتها مع انها مفسرة
لاستطاعة في الآية الشريفة وحمل الآية على القدر المشترك بين الوجوب والندب بعيدا
الانصراف ممزوج وتقيم المنافع فانها بالمهايا لا يوجب حرية رقبة في فوته واستغرابها ^س الجواهر في عمله ^س

بل الاقوى ^س بل
لا يخفى ^س بل
او لا خصوص اذا كان
جوز الرق ^س بل
اخروا في استغرابها
في الجواهر ثانيا وجزمه
بجريان جميع اثار الحرية
في اوقات فوته ثالثا
اذ المهايات لبيت الا
تقيما للنافع وذلك
لا يوجب حرية رقبة
في فوته الفسخ اصطفا
لا يخفى ما في دعوى ^س بل
والاستغراب من الغرابة
حجم
ليت المهاياة الاتفا
للمنفعة لا توقف الحرية
ولا يترتب عليها سوى
ملك المنفعة شي من
اثار حرية الرقبة حجم
مد ظله
العال

الانصراف ممزوج وتقيم المنافع فانها بالمهايا لا يوجب حرية رقبة في فوته واستغرابها ^س الجواهر في عمله ^س

حملها على من استقر عليه حجة الاسلام سابقا وهو ايضا بعيدا ونحو ذلك كيف كان فالأقرب
 ما ذكرنا وان كان لا ينبغي ترك الاحتياط بالعلم بالأخبار المرفوعة خصوصا بالنسبة الى من لا
 فرق عندنا بين المشي والركوب او يكون المشي اسهل لانصراف الأخبار الاولى عن هذه القوة
 بل لولا الاجامات المنقولة والشهرة لكان هذا القول في غاية القوة مسئلة لا فرق في اشتراط
 وجود الراحلة بين القريب البعيد حتى بالنسبة الى اهل مكة لاطلاق الادلة فاعز جماعة من
 عدم اشتراطه بالنسبة اليهم لا وجه له مسئلة لا يشرط وجودها عيناً عند بل يكفي وجود
 ما يمكن صرفه في تحصيلها من المال من غير فرق بين النقود والاملا من البائتين والدكاكين
 وانحانات ونحوها ولا يشرط امكان حمل الزاد معه بل يكفي مكان تحصيله في المنازل بقدر الحاجة
 ومع عدمه فيها يجب حمل مع الامكان من غير فرق بين علف الدابة وغيره ومع عدمه ليقطع
 مسئلة المراد بالزاد هنا المأكول والمشروب وسائر ما يحتاج اليه المسافر من الاوعية التي
 يتوقف عليها حمل المحتاج اليه وجميع ضروريات ذلك الفرجح حاله قوة وضعف وزمانه
 خرا وبرداوشانه شرفا وضعفة والمراد بالراحلة مطلق ما يركب ولو مثل السفينة في طريق البحر
 واللازم وجود ما يناسب حاله بحسب القوة والضعف بل الظاهر اعتباره من حيث الضعفة و
 الشرف كما وكيفا فان كان من شأنه ركوب المحمل او الكنية بحيث يعد ماد وظهنا نقصاً عليه
 لشرط في الوجوب القدرة عليه ولا يكفي ما دونه وان كانت الآية والأخبار مطلقة وذلك
 لحكومة قاعدة نفى العسر والحرج على الاطلاقات نعم اذا لم يكن يجد الحرج وجب معه الحج عليه
 يحمل ما في بعض الأخبار من وجوبه ولو على ما راجدع مقطوع الذنب مسئلة اذا لم يكن عند
 الزاد ولكن كسواً يمكن تحصيله بالكسب في الطريق لاكل وشربة وغيرها من بعض حوائجهم هل
 يجب عليه او لا الاقوى عدمه وان كان آخره مسئلة انما يعتبر الاستطاعة من مكانه لا
 من بلده فالعراق اذا استطاع وهو في الشام وجب عليه وان لم يكن عند بقدر الاستطاعة
 بل لا يخلو من قوة فمن اطاق منهم المشي الى عرفات والعود منها بلا مهانة ^{طلب} كما بر وجرى
 مد ظله العالي بل الظاهر عدم الاطلاق فيهما اذا لا يكون عرفاً من استطاع اليه سبيلاً مع فرض
 توقفه على ما يكون له فيه مهانة وذلك بحسب حاله ^{طلب} كما بر وجرى مد ظله العالي

عليه
 فيما احتاج اليه بوجه
 من الحاجة
 ع
 شراف
 لا يترك الاحتياط
 شراف
 مد ظله
 العالي

من العراق بل لو مشى الى ما قبل الميقات مستكفاً او حاجة اخرى من تجارة او غيرها وكان له هنا
 ما يمكن ان يحج به وجب عليه بل لو احرم مستكفاً فاستطاع وكان امامه ميقات اخر يمكن ان
 يقال بالوجوب عليه بل لو احرم مستكفاً اشكال مسئلة اذا كان من شأنه ركوب المحل او الكنية
 لم يوجد سقط الوجوب ولو وجد ولم يوجد شريك للثقل الاخر فان لم يتمكن من اجرة ^{لثقتين}
 سقط ايضا وان تمكن فالظاهر الوجوب لصدق الاستطاعة فلا وجه لما عر العلامة من التوقف
 فيه لان بذل له خسران لا مقابل له نعم لو كان بذله محجفاً او مضراً بحاله لم يجب كما هو الحال في
 شراء ماء الوضوء مسئلة غلاء اسعار ما يحتاج اليه او اجرة الموكب في تلك السنة لا يوجب
 السقوط ولا يجوز التاخير عن تلك السنة مع تمكنه من القيمة بل وكذا التوقف على الشراء بزيادة
 من ثمن المثل والقيمة المتعارفة بل وكذا التوقف على بيع املاكه باقل من ثمن المثل لعدم وجوب
 واغلب في القيمة المتعارفة فاعن الشيخ من سقوط الوجوب ضعيف نعم لو كان الضر محجفاً بما له
 مضراً بحاله لم يجب والا فطلق الضر لا يرفع الوجوب بعد صدق الاستطاعة وشمول الأدلة
 فالمبناط هو الاجاف والوصول الى هذا المخرج الراجع للتكليف مسئلة لا يكفي في وجوب الحج
 وجود نفقة الذهاب فقط بل يشترط وجود نفقة العود الى وطنه ان اراده وان لم يكن فيه اهل
 ولا مسكن مملوك ولو بالاجارة للمخرج في التكليف بالاقامة في غير وطنه ان اراده وان لم يكن
 فيه اهل ولا مسكن مملوك ولو بالاجارة للمخرج في التكليف بالاقامة في غير وطنه المألوف له
 نعم اذا لم يرد العود او كان وحيداً لا تغلق بوطنه يعتبر وجود نفقة العود لا طلاق الآية و
 الاجارة في كفاية وجود نفقة الذهاب اذا اراد السكنى في بلاد اخر غير وطنه لا بد من وجود ^{النفقة}
 اليه اذا لم يكن ابعد من وطنه والا فالظاهر كفاية مقدار العود الى وطنه مسئلة قد عرفت انه
 لا يشترط وجود اعيان ما يحتاج اليه في نفقة الحج من الزاد والراحلة ولا وجود اثماها من النقود
 بل يجب عليه بيع ما عند من الاموال لشرائها لئلا يتشتت من ذلك ما يحتاج اليه من زيات معاش فلا تباع دار سكناه الاثمة
 بحاله لا خاد الخناج اليه لا ثياب بحله الاثمة بحاله فضلاً عن ثياب مهنه ولا اثاث بيته من الفراش

مع وجود جميع ما يقترن به
 في استطاعة الفدية
 استظهاراً
 ولم يكن نفقة الذهاب
 اليه ازيد من نفقة العود
 اليه الا اذا كان مضطراً
 الى السكنى فيه فيعتبر
 النفقة اليه مطلقاً
 استظهاراً
 مع اجتماع جميع ما يقترن
 في استطاعة حجه
 لو لم يكن من نرة الاسعار
 وتنزلها بل كان اقترافاً
 من البائع او المشتري
 الحاضر فعلا فلا يبعد السقوط
 حجه

مع تحقق ما يشترط في استطاعة حجه ما بحيث يكون عرفاً باعتبار توقف حجه على ذلك من لا يستطيع السفر
 على حدة في المسئلة السابقة حجه ولا نفقة الذهاب اليه من نفقة العود اليه نعم اذا كان مضطراً الى ذلك اعتبر حجه النفقة

والاواني وغيرها مما هو محل حاجته بل ولا حلى المنة مع حاجتها بالمقدار اللائق بها بحسب حاجتها
 في زماها ومكانها ولا كتب العلم لاهلها التي لا بد له منها فيما يجب تحصيله لان الضرورة الدينية
 اعظم من الدنيوية ولا آلات الصناعات المحتاج اليها في معاشه ولا فرس ركوبه مع الحاجة اليه و
 لاسلحه ولا سائر ما يحتاج اليه لاستلزام التكليف بصرفها في الحج والعمر والحج لا يقبر فيها الخا^{طة}
 الفعلية فلا وجه لما عر كشف اللثام من ان فرسه ان كان صاعدا الركوب في طريق الحج فهو من الرحلة
 والا فهو في مسيره الى الحج لا يقتر اليه بل يقتصر الى غيره ولا دليل على عدم وجوب بيعه بحكم كمال
 وجه لما عر من التوقف في استثناء ما يضطر اليه من امتعة المتزل والسلاح واللات الصنا^ع
 فالاقوم استثناء جميع ما يحتاج اليه في معاشه مما يكون ايجاب بيعه مستلزما للعمر والحج نعم
 زادت اعيان المذكورات عن مقدار الحاجة وجب بيع الزائد في نفقة الحج وكذا الاستغنى عنها
 بعد الحاجة كما في حلى المنة اذا كبرت عنه ونحوه مسئلة لو كان بيده دار موقوفة تكفيه لكان
 وكان عنده دار مملوكة فالظاهر وجوب بيع المملوكة اذا كانت وافية لمصاف الحج او متممة لها
 وكذا في الكتب المحتاج اليها اذا كان عنده من الموقوفة مقدار كفايته فيجب بيع المملوكة منها وكذا
 الحال في سائر المستثنيات اذا ارتفعت حاجته فيها بغير المملوكة لصدق الاستطاعة في اذاله
 بغير ذلك منافيا لثان اوله بغير عليه حج في ذلك نعم لو لم تكن موجودة وامكنه تحصيلها لم يجب
 عليه ذلك فلا يجب بيع ما عنده وفي ملكه والفرق عدم صدق الاستطاعة في هذه الصورة
 بخلاف الصورة الاولى الا اذا حصلت بلا سعي منه او حصلها مع عدم وجوبه فانه بعد التحصيل
 يكون كالحاصل او لا مسئلة لو لم تكن المستثنيات زائدة عن اللائق بحاله لم يجب بيعها لكونها زائدة
 بحسب القيمة وامكن تبدلها بما يكون اقل قيمة مع كونه لائقا بحاله ايضا فلهما يجب التبديل
 للصرف في نفقة الحج اولي قيمتهما لان من صدق الاستطاعة ومن عدم زيادة العين عن مقدار
 الحاجة والاصل عدم وجوب التبديل والاقوى الاول اذا لم يكن فيه حرج او نقص عليه و

بل لانه لا يقال للانسان التحضر المحتاج به تنزهه الى معاش كثيرة انه يستطيع السفر الا اذا كانت له زاد السفر
 وراحلت زائدة على حاجته الحضريه واقام من لا يبيع الا ثمن السفر لا يخدم سائر تحضره فهو غير مستطيع للسفر
 عرفا حظه ولا في معرض الزوال باخذ النازل اياها من او بمزاحمة سائر الشركاء في ما يروى من مد ظله العالي

بل لا يبعد عدم كون
 المحتاج في حضره الى
 الامور المذكورة لا
 نظام امر يقينه مستطاعا
 عرفا الا اذا كان وحده
 لما يحتاج اليه في السفر
 من الزاد والراحلة زائدا
 على ما يحتاج اليه في حضره
 السج اصلها نافي
 مد ظله

العالي
 الاقرانية ممنوعة
 نعم هو الاحوط بهم
 مد ظله
 العالي

بل الا هو في الفسخ
استطاعته
كون من الدين في
هذه الصورة المذكورة
استطاعته متى يكون
ما ذكر مقدمه للواجب
المطلوب فيجب على تامل بل
لا يبعد كون المذكورات
تحصيل لا استطاعة فلا
يجب فقهاء ذلك ان
منع صاحب الجواهر في
الحل فان تضمنه عقد حقا
الدين في الدين المؤجل
كون البذل من المديون
بما يكون مستغنا عنهم
قد هو كون الاستفا
من قبل الاجل لا استفا
من تحصيل الاستطاعة
المعلوم عدم وجوب الفسخ
على ما يحتاج اليه في معية
اللائق بوجوه اعتبار
الاستطاعة من حصول
على الاقوى حبه يده
لا ان الشئ المذكور
عدم على الاقوى حبه
ان لم يكن المديون باذلا
وتوقف الاستفاء على
ثبت امر كان من القدر
على تحصيل الاستطاعة
لا يجب على الاقوى حبه
مستغنى عنه سخطا والمحال
وكون البذل من المديون
بما لا يجب فلو هو كون
الاستفاء قبل الاجل
لا استفا من تحصيل الاستطاعة

كانت الزيادة عند اهلها اذا كانت له دارتوى مائة وامر بتبديلها بما يوت خمسين مع كون
لا يقا بحال من غير عسر فان قصد الاستطاعة نعم لو كانت الزيادة قليلة جدا بحيث لا يقنع بها المكن
دعوى عدم الوجوب اكان الا هو التبديل ايضا مسئلة اذا لم يكن عند من اعيان المستنيا
لكن كان عند ما يمكن شرائها به من النقود او غيرها ففي جواز شرائها وترك الحج اشكال بل الاقوى
عدم جوازه الا ان يكون عدمها موجبا للحرج عليه فالمدار في ذلك هو الحرج وعدمه وحج فان كانت
موجودة عند لا يجب بيعها الا مع عدم الحاجة وان لم تكن موجودة لا يجوز شرائها الا مع لزوم الحرج
في تركها ولو كانت موجودة وباعها بقصد التبديل باخر لا يجب صرف ثمنها في الحج فحكم ثمنها حكمها
ولو باعها لا بقصد التبديل وجب بعد البيع صرف ثمنها في الحج الا مع الضرورة اليها على حد آخر
في عدمها مسئلة ١٣ اكان عند مقدار ما يكفي للحج وناذعته نفسه الى النكاح صرح جماعة بوجوب
الحج وتقدم عليه على الزوج بل قال بعضهم وان شق عليه ترك الزوج والاقوى وفاقا لجماعة اخرى
عدم وجوبه مع كونه ترك الزوج حرجا عليه او موجبا لحدث مرض او للوقوع في الزنا ونحوه نعم
لو كانت عند زوجة واجبة الفقة ولم يكن له حاجة فيها لا يجب ان يطلقها ويصرف مقلدا
في ثبته مصر الحج لعدم صدق الاستطاعة عرفا مسئلة اذا لم يكن عند ما يحج به ولكن كان له دين
على شخص بمقدار مؤنته او بما تتم به مؤنته فاللازم اقصائه وصرف في الحج اذا كان الدين خافلا ولو كان
المديون باذلا لصدق الاستطاعة وحج وكذا اذا كان بما طلا وامر اجباره باعانة مسلط او كان
منكرا او امكنا اثباته عند احكام الشرع واخذه بلا كلفة وحرج بل وكذا اذا توقف استيفاءه على
الرجوع الى حاكم الجور بناء على ما هو الاقوى من جواز الرجوع اليه مع توقف استيفاء الحق عليه لانه
يجب يكون واجبا بعد صدق الاستطاعة لكونه مقدمة للواجب المطلق وكذا لو كان الدين مؤجلا
وكان المديون باذلا قبل الاجل لو طالبه ومنع صاحب الجواهر الوجوب حج بدعوى عدم صدق
الاستطاعة محل منع بل الا ان يكون محتاجا في معيشته اخبرية الى تحصيلها على حد احتياج الواحد لها
الى ابقائها لغير ما ذكرناه في احاسيت السابقة ح لا فرق بين القصد على الاقوى في الاحتياج اليها الا
يجب الحج مطلقا ح بل هو متجه لانه وان كان مالكا للدين فعلا لكن استحقاق الغرض ما خيرا دانه مانع من
حصول الاستطاعة به واستدعا اسقاط محقه تحصيل الاستطاعة وهو غير واجب ح ط ب و ج و د

في بقية المسائل المتعلقة بأحكام الحج

و اما لو كان المديون معسرا او مائلا لا يمكن اتياده او منكر الدين وله يمكن اتياده او كان الترافع مستلزما
للحرج او كان الدين موقلا مع عدم كون المديون باذلا فلا يجب بل الظاهر عدم الوجوب لو لم يكن وثقا
ببذل مع المطالبة فمسئله لا يجب التراض للحج اذا لم يكن له مال وان كان قادرا على فانه بعد ذلك لا
لا تخيل للاستطاعة وهو غير واجب نعم لو كان له مال غائب لا يمكن منه في الحج ففلا او مال حاضرا
لا رغب في شرائه او دين مؤجل لا يكون المديون باذلا قبل الاجل ولكنه الاستقراض و
التصرف في الحج ثم وفاته بعد ذلك فالظاهر وجوبه لصدق الاستطاعة حج عرفا اذا لم
يكن وثقا برصول الغائب وحقو الدين بعد ذلك لا يجب الاستقراض لعدم صدق الاستطاعة
في هذه الصورة فمسئله اذا كان عنده ما يكفي للحج وكان عليه دين ففي كونه مانعا عن وجوب
الحج مطلقا سواء كان حاضرا او غائبا او مؤجلا او عدم كونه مانعا الا مع التحلول
المطلوبة او كونه مانعا الا مع التاجيل او التحلول مع عدم المطالبة او كونه مانعا الا مع التاجيل
وسعة الاجل للحج والعود اقول والا فري كونه مانعا الا مع التاجيل والوثوق بالتمكين من ادائه
الدين اذا صرف ما عنده في الحج وذلك لعدم صدق الاستطاعة في غير هذه الصورة وهي المناط
في الوجوب لا تجرد كونه مالكا للمال وجواز التصرف فيه بآتي وجب اداء وعقد المطالبة في صورة التحلول
والرضا بالتأخير لا ينفع في صدق الاستطاعة في لا بعد الصدق اذا كان وثقا بالتمكين من
ادائه مع فعلية الرضا بالتأخير من الدين والاخبار الدالة على جواز الحج لم عليه دين لا ينفع
في الوجوب في كونه حجة الاسلام واما صحيح معرفة بن عمار عن الصادق ع عن رجل عليه دين
عليه ان يحج قال نعم ان حجة الاسلام واجبة على من اطاق المشي من المسلمين وخبر عبد الرحمن
عنه انه قال الحج واجب على الرجل وان كان عليه دين فمحرران على الصورة التي ذكرنا او على
من استقر عليه الحج سابقا وان كان لا يخلو من اشكال كما سيظهر فالاولى التحمل الاول واما ما
يظهر من صاحب المستند من ان كلامنا اداء الدين والحج واجب فاللازم بعد عدم الترجيح
على وجه لا يعد مستطاعا للحج عرفا ح ط ب و ج و دى ل و م ن ي ف ما عنده او بعضه في
ادائه لم يبق له ما يكفي للحج ح ط ب و ج و دى مد مثلا على حد الوثوق فيمكن من سائر ما يحتاج اليه
في اعاشته بعد عوده فان اداء الدين من جملة ما ح ط ب و ج و دى مد مثلا العالي

بل الا هو ط ب و ج و دى
مد مثلا
ح ط ب و ج و دى ل و م ن ي ف ما عنده او بعضه في
ادائه لم يبق له ما يكفي للحج ح ط ب و ج و دى مد مثلا على حد الوثوق فيمكن من سائر ما يحتاج اليه
في اعاشته بعد عوده فان اداء الدين من جملة ما ح ط ب و ج و دى مد مثلا العالي

بيدهما في صورة انحلول مع المطالبة والتأجيل مع عدم سعة الاجل للذهاب والعود وتقديم
الحج في صورة انحلول مع الرضا بالتأخير والتأجيل مع سعة الاجل للحج والعود ولو مع عدم الوثوق
بالتمكن من اداء الدين بعد ذلك حيث لا يجب المبادرة الى اداء فيها فينبغي وجوب الحج بلا مزاحم
ففيه انه لا وجه للتخير في الصوتين الاوليين ولا لتعيين تقديم الحج في الاخيرتين بعد كون الوجه
تخييرا وتعيينا مشروطا بالاستطاعة الغير الصادقة في المقام خستيا مع المطالبة وعدم الرضا بالتأخير
مع ان التخيير فرع كون الواجبين مطلقين في عرض واحد والمفروض ان وجوب اداء الدين مطلق
بخلاف وجوب الحج فانه مشروط بالاستطاعة الشرعية نعم لو استقر عليه وجوب الحج سابقا فالظاهر
التخير لا طمأخ في عرض واحد وان كان يحتمل تقديم الدين اذا كان حاله مع المطالبة او مع عدم الرضا
بالتأخير لاهمية حق الناس من حق الله لكنه منوع ولذا لو فرض كونهما عليه بعد الموت يوزع المال^{عليها}
ولا يقدم ايز الناس يحتمل تقديم الاستتباع منهما في الزجر لكنه ايضا لا وجه له كما لا يخفى^{مسألة}
لا فرق في كون الدين مانعا من وجوب الحج بين ان يكون سابقا على حصول المال بقدر الاستطاعة
او لا كما اذا استطاع الحج ثم عرض عليه دين بائنه تلف مال الغير مثلا على وجب الضمان من دون تعهد
قبل خروج الرفقة او بعده قبل ان يخرج هو وبعد خروجه قبل الشروع في الاعمال فحال حال تلف
المال من دون دين فانه يكشف عن عدم كونه مستطيعا^{مسألة} اذا كان عليه خمس او زكاة وكان
عنده مقدار ما يكفي للحج او لاها فحالها حال الدين مع المطالبة لان المستحقين لهما مطالبته فوجب
صرفه فيهما ولا يكون مستطيعا وان كان الحج مستقرا عليه سابقا يخفى الوجه المذكورة من التخيير او
تقديم حق الناس او تقديم الاستتباع هذا اذا كان الخمس او الزكاة في ذمته وقا اذا كانا في غير مال
فلا اشكال في تقديمها على الحج سواء كان مستقرا عليه ولا كما انها بعد ان على ديون الناس ايضا
ولو حصلت الاستطاعة والدين والخمس او الزكاة معا فكالمسبق الدين^{مسألة} اذا كان عليه دين
من قبل باجل طويل جدا بعد خمسين سنة فالظاهر عدم منف عن الاستطاعة وكذا اذا كان الديار

بمعنى كون الاستطاعة
شرطا شرعا ولو كانت
شرعية الفصح
وهو لا هو ولو لم يكن
اقوى الفصح
في غل المع والفاوت
بين حال الحيوة وبعد الموت
هو كونهما حال الحيوة في
الذمة فيتوقف التخيير على
عدم الاهمية لواحد منهما
بخلاف ما بعد الموت فانهما
مقتلقان باعيان الزكاة
فلا يكون مجال لرعاية
الاهمية الفصح
هذا هو الاقوى والفرق
بين حاله الحيوة وبعد الموت
هو كونهما حال الحيوة في الذمة
فيتوقف التخيير على انتفاء
الاهمية وتعلقان بعد
الموت باعيان الزكاة بلا
يقتضي لرعاية الاهمية

حج
تقدم انه الاقوى
مسألة
العلل

لا حاجة للتقييد بالشرعية فان اداء الدين من مع قطع النظر عن وجوبه شرعا مما يحتاج الى التمسك به من
لا يقدر عليه مع الحج غير مستطيع للحج عرفا ولا يتوجب حج جمع بينهما بغير المال في الدين والحج وربما نسبنا متكافئا في
الا على احدهما حتم التخيير وتقدم الدين ولا يظهر هو الثاني وهو الاقوى مع ان الزكاة احسن كما مر في

في بقية المسائل المتعلقة باحكام الحج

(٤٧٩)

ما تحا في اصله كانه مهودنا واهل الهند فانهم يجعلون النهر ما لا يقدر الزوج على اداة
 كانه الفدوية او خيز الف لاظهار الجلالة وليوم مقيد بالاعطاء والاخذ قبل ذلك
 لا يمنع من الاستطاعة ووجوب الحج وكالدين ممن بناء على البراء اذا لم يتمكن المديون من ادا
 او واعد بالبراء بعد ذلك مسئلة اذا شك في مقدار ماله وانه وصل الى حد الاستطاعة
 او اهل يجب عليه الفحص ام لا وجهان احوطهما ذلك وكذا اذا علم مقداره وشك في مقداره
 مصرف الحج وانه يكفيه او لا مسئلة لو كان بيده مقدار نفقة الذهاب والاياب وكان
 له مال غائب لو كان باقيا يكفيه وراج امره بعد العود لكن لا يعلم ببقائه او عدم بقاءه فالظا
 وجوب الحج لهذا الذي بيده استصحابا لبقاء الغائب فهو كالوشك في ان امواله انما حاضرة
 تبقى الى ما بعد العود او لا فلا يعد من الاصل المثلث مسئلة اذا حصل عند مقدار ما يكفيه
 للحج يجوز له قبل ان يتمكن من المير ان تصرف فيه بما يخرج عن الاستطاعة واما بعد التمكن فلا
 يجوز وان كان قبل خروج الرفقة ولو تصرف بما يخرج عنها بقيت في وقت مشغولة به والظاهر صحة
 التصرف مثل الهبة والشفق وان كان فعل حراما لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج من الحج
 في ذلك التصرف الفزار من الحج لا لغرض شرعي امكن ان يقال بعد الصحة والظاهر ان البناء
 في عدم جواز التصرف المخرج هو التمكن في تلك السنة فلو لم يتمكن فيها ولكن يتمكن في السنة الا
 لا يمنع عن جواز التصرف فلا يجب ابقاء المال الى العام القابل اذا كان له مانع في هذه السنة
 فليس حال حال من يكون ببلد بعيدا عن مكة بمائة سنتين مسئلة اذا كان له مال غائب
 الاستطاعة وحده او منضمما الى ماله الحاضر وتمكن من التصرف في ذلك المال الغائب يكون
 مستطعا ويجب عليه الحج وان لم يكن متمكنا من التصرف فيه ولو تركه من بيعه هناك فلا
 يكون مستطعا الا بعد التمكن منه او الوصول في يده وعلى هذا فلو تلف في الصورة الاولى
 حصول الاستطاعة له بمجرد البناء على البراء والوعد بمحل اشكال ج ط بل لا يجوز من قوة ج ط لا يجوز
 من اشكال وبنية وبين الثلث في بقاء ماله الحاضر الى ما بعد العود فزق ظاهر ج ط المسئلة محل اشكال فيما
 اذا علم او احتمل عروض التمكن فيما بعد حضورا اذا كان بعد اوان خروج الناس من بلد الى الحج ج ط على الوجه الثاني
 لا يجوز من اشكال فيما اذا كان قبل اوان الخروج اليه من بلد ج ط كمن ضعف جدا ج ط ويرجع الى مد ظله العالي

محل تأمل بل لا بد من
 حصول الاستطاعة فعلا
 لا بقطعية البراء
 الفسخ
 بل لا يجوز من قوة نفق
 مشكل اذا علم التمكن
 من المير فيما بعد بل
 اذا احتمل ذلك الفسخ
 لكن ضعف الفسخ
 لا يجوز الاستطاعة
 الفضلية الامع فطية
 البراء دون البناء عليه
 او الوعد به على القوة
 ج
 وقبل اشهر الحج ومع هذا
 فلا يجوز من الاشكال
 ج
 ولكن ضعف ج
 مد ظله
 العالي

الأجزاء لا يخلو عن
قوة عجم شرارة
قد مر أن الأجزاء
الأقوى عجم شرارة
الأقوى عدم الوجوب
عجم شرارة
في كفاية ذلك في حصول
الاستطاعة الفعلية
أنكال الفسخ أصح
يكتل كفاية الوثوق
بعدم الفسخ في تحقق
الاستطاعة حسم
هذا أيضا من القدرة
المسلم عدم وجوبه
حسم

بقي وجوب الحج مستقرا على أن كان التمكن في حال تحقق سائر الشرائط فلا تعلق في الصواب الثاني
لا يستقر وكذا زامات مودته وهو في بداخله يمكن من القرب في حصته وله يمكن فانه على الأول
يكون مستطعا بخلافه على الثاني مسألة إذا وصل ماله إلى حد الاستطاعة لكنه كان جاهلا
أو كان غافلا عن وجوب الحج عليه ثم تذكر بعد أن تلف ذلك المال فالظاهر استقرار وجوب الحج
عليه إذا كان واجدا لسائر الشرائط حين وجوده والجهل والغفلة لا يمنعان الاستطاعة
غاية الأمر أنه معدور في ترك ما وجب عليه وح فاذا مات قبل التلف أو بعده وجب الاستحباب
عنه أن كانت له تركه بمقداره وكذا إذا نقل ذلك المال إلى غيره لهبة أو صلح ثم علم بعد ذلك
أنه كان بقدر الاستطاعة فلا وجه لما ذكره المحقق القمي في اجرة مسائله من عدم الوجوب لأنه
بجهله لم يصير موددا وبعد النقل والتذكر ليس عنده ما يكفيه فلا يستقر عليه لأن عدم التمكن
من جهة الجهل والغفلة لا ينفي الوجوب الواقعي والقدرة التي هي شرط في التكليف القدرة
من حيث هي وهي موجودة والعلم شرط في التجزئة في أصل التكليف مسألة إذا اعتقد أنه
غير مستطيع فحج مذبا فان قصد امتثال الأمر المعلق به فعلا وتخيلا أنه الأمر الذي اجزأ
عن حجة الإسلام لا ينبغي من باب الاشتباه في التطبيق وان قصد الأمر الذي اجزأ على وجه التقيد
لم يجز عنها وان كان حجة صحيحا وكذا الحال إذا علم باستطاعته ثم غفل عن ذلك وأما العلم بال
وتخيلا عدم فوريته فان قصد الأمر الذي لا يجزئ عنه لا يرجع إلى التقيد مسألة هل تكفي
في الاستطاعة الملكية المترتبة للزاد والراحلة وغيرها كما إذا صاحبه شخص ما يكفي للبحر
الخيار له إلى مدة معينة أو ببيع محبوبة كذلك وجهان فلو علم بعدم لهما في معرض الزوال إلا
إذا كان واثقا بأنه لا يفسخ وكذا لو هبه واقتضه إذا لم يكن حافا فانه مادامت العين موجودة
له الرجوع ويمكن أن يقال بالوجوب هنا حيث أن له التصرف في الموهوب فتلزم الهبة مسألة
يشترط في وجوب الحج بعد حصول الزاد والراحلة بقاء المال في تمام الأعمال فلو تلف بعد ذلك
ولو في أثناء الطريق كشف عن عدم الاستطاعة وكذا لو حصل عليه دين قهرا كما إذا تلف مال
محل أشكال ع ما محل أشكال أيضا ع ما بل ومع الوثوق بذلك أيضا فان استحقاق البائع محل النقد
واسترداد العين أو قيمتها مانع من تحقق الاستطاعة بها ع ما بر وجرى مد ظله العالی

في بياقية المسائل المتعلقة بأحكام الحج

٢٨١

عليه ولا فلا يجب
عنه شيء

في كفاية ذلك من
حصول الاستطاعة
الفعلية اشكال الفقه
محل تأمل واشكال
الفقه

بناء على اعتبار القبول
في الوصية وتوقف الملك
عليه كما هو المشهور عند
الوجوب واضح نعم نتيجة
الوجوب لو قيل يكون
الوصية موجبة للملك
فهو كالميراث ولكنه
شاذ ضعيف جدا واذا

كان الوصية بذلك
ليصرفه في الحج وبذلك الوصية
لكنه حج من الاستطاعة
البذلية الفصح اعطيا
ولكنه ضعيف جسم
بناء على توقف الملك
في الوصية على القبول كما هو

الاقوى وعليه المعظم
فعدم الوجوب ظاهر
نعم لو قيل يكون الوصية
كالميراث ملكا فهو بائنه
الوجوب بموالموصى لكنه
الشدوذ والضعف بمكان
جسم

بل محل نذره بحصول الاستطاعة
موجب عليه
الحج على ما ذكره ولو نذر
ذلك بعد حصول الاستطاعة
وقيل وقت المية لم يقبل
واكان قبل اتمه الحج على

عنه خطأ واما الوتلف عدا فالظاهر كونه كالتلف الزاد والراحلة عدا في عدم زوال استقرار
الحج مسألة اذا تلف بعد تملك الاعمال مؤنة عوده الى وطنه او تلف ما به الكفاية من ماله
في وطنه بناء على اعتبار الرجوع الى كفاية في الاستطاعة فهل يكفي عن حجة الاسلام او لا
وجهان لا يبعد الاجزاء ويقر به ما ورد من ان من مات بعد الاحرام ودخل الحرم اجزئه
عن حجة الاسلام او يمكن ان يقال بذلك اذا تلف في اثناء الحج ايضا مسألة الظاهر عدم
اعتبار المالكية في الزاد والراحلة فلو حصل بالاباحة اللازمة كفي في الوجوب لصدا الاستطاعة
ويؤيد الاخبار الواردة في البذل فلو شرط احد المتقابلين على الاخر في ضمن عقد لازم ان يكون
له التصرف في ماله بما يعادل مائة ليرة مثلا وجب عليه الحج ويكون كالوكان ماله مسألة لو اوصى
له بما يكفي الحج فالظاهر وجوب الحج عليه بعد موت الموصي خصوصا اذا لم يعتبر القبول في ملكية
الموصي له وقتنا بملكيت ماله يرد فانه ليس له الرجوع مسألة اذا نذر قبل حصول الاستطاعة
ان يزور الحيز في كل عرفة ثم حصلت له حج عليه الحج بل وكذا لو نذر ان جاء مسافرا ان
يعطى الفقير كذا مقدارا فحصل له ما يكفي لاحدهما بعد حصول المعلق عليه بل وكذا اذا نذر قبل
حصول الاستطاعة ان يصرف مقدار مائة ليرة مثلا في الزيادة او القرية او نحو ذلك فان هذا
كله مانع عن تعلق وجوب الحج به وكذا اذا كان عليه واجب مطلق فوري قبل حصول الاستطاعة
ولم يمكن الجمع بينه وبين الحج ثم حصلت الاستطاعة وان لم يكن ذلك الواجب اهم من الحج لا
العند الشرعي كالعقل في المنع من الوجوب واما لو حصلت الاستطاعة ولا ثم حصل في الحج
لم يظهر وجه التقريب ح ط ا في مؤنة العود او ما به الكفاية بعد العود واما اذا تلفت مع مؤنة في
بقية حجة ففيه اشكال ح ط لا وجه للوجوب بناء على القول باعتبار القبول في الوصية التملكية نعم ان
ارصد له بمصادف حجة ان اراد الحج وبذله اليه الوصى وجب عليه بالاستطاعة البذلية بلا حاجة الى
قبوله ح ط الاقوى هو وجوب الحج وانخلال النذر لان عدم وجوب الحج عند وجوب ما ينافيه انما
هو لاجل التزام عدم الاعتداد عدمه في الاستطاعة ووجوب الوفاء بالنذر غير صاخر للترام ح ط
بل الظاهر اعتبار كونه اهم لما مر من ان باب التزام ح ط لا يشود وجه لهذا القول ان وجوب ذلك الواجب ان كان
ما مانع من حدث الاستطاعة اذا تقدم يكون ما مانع من بقائها اذا تأخر وهو شرط في وجوب الحج وحدوثها ان كان من التزام
مطلقا

فربى آخر لا يمكن ان يجمع بين الحج يكون مراتب المزاخرة فيقدم الالهة منها فلو كان مثل انفا
الفرق قدم على الحج وحج فان بقيت الاستطاعة الى العام القابل وجب الحج فيه ولا فلا تالا
يكون الحج قد استقر عليه سابقا فانه يجب عليه ولو تسكعا مسئلة^٢ النذر المعلق على امر قيمان
تارة يكون القليتي على وجب الشريعة كما اذا قال ان جاء مسافر في فله على ان ازور الحسين في
عرفة وتارة يكون على نحو الواجب المعلق كان يقول لله على ان ازور الحسين في عرفة عند محي
مسافر في فله الاول يجب الحج اذا حصلت الاستطاعة قبل مجي مسافره وعلى الثاني لا يجب^٣
حكمه حكم النذر المنجز في انه لو حصلت الاستطاعة وكان العمل بالنذر منافيا لها لم يجب الحج
سواء حصل المعلق عليه قبلها او بعدها وكذا لو حصل معها لا يجب الحج من دون فرق بين
الصورتين والسر في ذلك ان وجوب الحج مشروط بالنذر مطلق فوجبه يمنع من تحقق الاستطاعة
مسئله^٣ اذا لم يكن له زاد وراحلة ولكن قيل له حج وعلى نفقتك نفقة عيالك وجب عليه كذا
لو قال حج بهذا المال كان كافيا له ذهابا وايابا وليا له فحصل الاستطاعة بهذا النفقة كما
يحصل بملكها من غير فرق بين ان يبيعها له او يملكها آياه ولا بين ان يبذل عيها او ثمنها ولا
بين ان يكون البذل واجبا عليه بند او يمين او نحوها ولا ولا بين كون الباذل موقفا^٤ و
لا على الاقوى والقول بالاختصاص بقوله التملك ضعيف كالقول بالاختصاص بما اذا وجب عليه
او باحد الامرين من التملك او الوجز وكذا القول بالاختصاص بما اذا كان موقفا^٥ كذا
لصدق الاستطاعة واطلاق المستفيض من الاخبار ولو كان له بعض النفقة فبذل ل
البقية وجب ايضا ولو بذل له نفقة الذهاب فقط ولم يكن عنده نفقة العود لم يجب كذا
لو لم يبذل نفقة عياله الا اذا كان عنده ما يكفيهم الى ان يعود او كان لا يمكن ان نفقة^٦ مع
الحج ايضا مسئلة^٢ لا يمنع الدين من الوجز في الاستطاعة البدائية نعم لو كان حاكما وكان الذي
قدومه يظهر منه وجان الوجز على التقديرين ح^٧ قد يفتي جعلا ما كالمباين باب من يقول من الما
لا على وجه لا يعدم فيها في عا او بمعنى النشاء التملك منه فقط بنا على وجوب قبوله شيئا من
ولكنه محل اشكال ح^٨ بل الاقوى اعتبار الزيادة في اذن على وجه لا باحة ح^٩ ما اذا دعا على حاج اليه من الما
اختص^{١٠} كافي الاستطاعة التملك ح^{١١} الوجز في هذه الصورة محل تأمل ح^{١٢} بروجدي مد فله العالي

عدم وجوب الحج ع^١
في حصول الاستطاعة
مع عدم الوثوق والا
طيان اشكال ع^٢
بشراري
بل الاقوى اعتبار الوثوق
في صورة الابهة لمنع
صدق الاستطاعة في
ومنع اطلاق الاخبار
وشروط هذا الصورة
الفح
وجوب الحج في هذه الصورة
محل تأمل بل عدم الوجز
لا يخلو عن قوة الفكا
ليس النذر المعلق الا
فما واحدا ولا ماسما
بعضه بالواجب المعلق
بما قسم من الشروط لا فيما
لا ركن كان فلو حصلت
الاستطاعة قبل حصولها
على عليه النذر او تقارنا
فلا ينبغي الاشكال في وجوب
الحج واخلاق النذر بذكر
ولو تأخرت عنه ح^٣
لا يخفى ما في دعوى هذا
النذر المعلق من المنا
لغير من تعليقه ح^٤
مع عدم التملك انفا
الوثوق ليكل بل لا
عدم ح^٥ مد فله
الاقوى عدم الوجز
في هذه الصورة ح^٦

في بَيَانِ قِيَمَةِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِأَحْكَامِ الْحَجِّ

(١٣٨٢)

مطالبًا مع فرض تمكن من ادائه ولو لم يحج ولو تدين بجافى كونه مانعًا أو لا وجهان ^{مسألة} ١
 بشرط الرجوع الكفاية في الاستطاعة البدلية ^{مسألة} ٢ إذا وهبه ما يكفي للحج لأن يحج وجب عليه
 القبول على الأقوى بل وكذا لو وهبه خيره بين أن يحج به أو لا وأما لو وهب ولم يذكر الحج لانفيا
 ولا تخييرًا فالظاهر عدم وجوب القبول كما عن المشهور ^{مسألة} ٣ لو وقف شخص لمن يحج أو وصى أو
 نذر كذلك فبذل المتولى أو الوصي أو الناذر له وجب عليه لصدق الاستطاعة بل إطلاق
 الأخبار وكذا لو وصى له بما يكفي للحج بشرط أن يحج فإنه يجب عليه بعد موت الموصي ^{مسألة} ٤
 لإعطائه ما يكفي للحج هنا أو زكوة وشرط عليه أن يحج به فالظاهر الصحة ووجوب الحج عليه إذا كان
 فقيرًا أو كانت الزكوة من سهم سبيل الله ^{مسألة} ٥ الحج البذل عجز عن حجة الإسلام فلا يجب عليه
 إذا استطاع ما لا بعد ذلك على الأقوى ^{مسألة} ٦ يجوز للبازل الرجوع عن بذله قبل الدخول في
 الأحرام وفي جواز رجوعه عنه بعده وجهان ولو وهب للحج فقبل فالظاهر جريان حكم الهبة عليه
 في جواز الرجوع قبل الإقباض وعدمه بعده إذا كانت لذى حم أو بعد تصرف الموهوب له
^{مسألة} ٧ إذا رجع البازل في أثناء الطريق ففي وجوب نفقة العود عليه ولا وجهان ^{مسألة} ٨
 إذا بذل لأحد اثنين أو ثلاثة فالظاهر الوجوب عليهم كفاية فلو ترك الجميع استقر عليهم الحج
 على الكل لصدق الاستطاعة بالنسبة إلى الكل نظير ما إذا وجد الميتمون ما يكفي لواحد منهم
 فإن تيمم الجميع يبطل ^{مسألة} ٩ الظاهر أن ثمن الهدى على البازل وأما الكفارات فإن الوجهان
 عملًا اختيارًا فعليًا وإن اتى به اضطرار أو مع الجهل أو النسيان فيما لا فرق فيه بين العهد وغيره
 نفى كونه عليه وعلى البازل وجهان ^{مسألة} ١٠ أما يجب بالبذل الحج الذي هو وظيفته على تقدير
 انقضاء الأول إن كان لا يتمكن من ادائه مع الحج ما وجوب القبول هنا بل وفي الفرض الأول محل تأمل نعم
 إذا قبلها في الفرض الأول وكان بحيث لا يعمه صرفه في غير الحج لا بعد الوجوب من دون اعتبار ما يقترن في
 الاستطاعة الملكية من الرجوع إلى الكفاية وعدم الدين ح ط انكأت من الوضعية للهبة ولو بالنسبة إلى هذا
 وأما انكأت من الوضعية التملكية مقيدة بهذا القيد ففيه اشكال ح ط نعم يصح إعطائه خمسًا أو زكوة ويمتلكه المستحق
 إذا كان بعنوان الفقر ولكن الشرط العود لا يحصل بالاستطاعة البدلية على الأقوى ح ط بما لا يجوز معه
 الرجوع للواهب ح ط محل اشكال بل منع ح ط لا بعد عدم الوجوب فإن بذل فهو ولا ينقل إلى الصوم ح ط

أقراها المنع مع شراؤه
 إذا لم يكن فيه منة ولا
 استهانة فالأحوط القبول
 ح ط في الصحة اشكال فيما
 إذا كان من غير سهم
 سبيل الله ح ط شراؤه
 على نحو الوجوب الكفاية
 فلا يحج أحدهما غيره ح ط
 أقراها الثاني ح ط
 أو جهدهما الأول الثاني
 وجوب القبول في هذه
 الفتوة مشكل الفقه
 أقربها لعدم الفقه
 أي تصرفًا لا يجوز معه
 الرجوع للواهب الفقه
 أو جهدهما الوجوب الفقه
 المسئلة محل تأمل الفقه
 أقراها عدم حيم
 بل لا حوط حيم مد ظله
 بقوله عدم وجوبه في
 هذه الفتوة وإن كان
 القول أحوط حيم
 على الأحوط حيم
 فيه اشكال بل منع نعم لو
 أعطى الزكوة لأن يحج به
 من سهم سبيل الله جاز
 ولا يجوز به هنا في غير
 حيم
 أقراها عدم حيم
 أقراها الأول ولومات
 أخذ موهبة مال على
 الأقوى ح ط لا يظهر
 هذا البذل بالكلية حيم

كتاب الحج

٢٨١

في وجوب الحج عليه

نظر خصوصاً في
الصورة الأولى
لا بعد القول بالحق
ع

على الاحوط الف
على الاحوط الف
على الاحوط ج
على الاحوط ج

لو كان رجوع البازل
قبل اتمام توقف
عليه على تمامية
حتى الرجوع الى الكفاية

ايقاع الاقوى ولو
كان بعد الاحرام فان
كان مستطيعاً عند
احرامه لزم الاتمام

وكان هو حجة الاسلام
والا لم يخرج عنها على
ج

الاقوى عدم وجوب
الاقتراض حتى في هذه
الصورة فضلاً عن البازل
نعم لو اقترض اجزئ
عن حجة الاسلام في

هذه الصورة دون
الابقية جسم مذكور
في الفرق بين الصور
تأمل جسم مذكرة

العالي

الاستطاعة فلو بذل لا فاقه حج القران او افراد العرة مفردة لا يجب عليه كذا لو بذل
المكسب الحج المتمتع لا يجب عليه ولو بذل من حج حجة الاسلام لا يجب عليه ثانياً ولو بذل من استقر
عليه حجة الاسلام وصار معراً وجب عليه ولو كان عليه حجة النذر او نحوه ولم يتمكن من
الباذل وجب عليه ان قلنا بعدم الوجوب لو رهبه لا الحج لثبوت الاحبار من حيث التقليل فيها
بانه بالبدل صار مستطيعاً واصدق الاستطاعة عرفاً مسألة اذا قال له بذلت لك هذا
المال خيراً بين ان حج به او تزود الحين وجب عليه الحج مسألة لو بذل له ما لا الحج بقدر
ما يكفيه فرق في اثناء الطريق سقط الوجوب مسألة لو رجع على بذله في الاثناء وكان في
ذلك المكان يتمكن من ان يأتي ببقية الاعمال من مال نفسه او حله مال بقدر كفايته وجب عليه
الاتمام واجزئه عن حجة الاسلام مسألة لا فرق في البازل بين ان يكون واحداً او متعدداً
فلو قال حج وعلينا نفقت وجب عليه مسألة لو عين له مقداراً الحج به واعتقد كفايته فبا
عدمه ارجب عليه لتمام في الصورة التي لا يجوز له الرجوع الا اذا كان ذلك مقيداً بتقدير
كفايته مسألة اذا قال اقترض حج وعلى ذنك فحج وجب ذلك عليه نظر لعدم سد الانقطاع
عرفاً نعم قال اقترض لي حج به وجب مع وجود المقرض كذلك مسألة لو بذل له ما لا الحج
فتبين بعد الحج انه كان مفصوباً ففى كفايته للبذل له عن حجة الاسلام وعدمها وجهان
افترهاها لعدم امال الوقال حج وعلى نفقتك ثم بذل له ما لا فبان كونه مفصوباً بالظاهر صحيح الحج
واجزائه عن حجة الاسلام لانه استطاع بالبذل وقرار الضمان على البازل في الصورتين عالماً
كان يكون مال الغير او جاهلاً مسألة لو اجر نفسه للخدمة في طريق الحج باجرة يسير طبعاً
عدم وجوبها محل تأمل بل لا يبعد الوجوب وان وجب عليه التمتع ان استطاع بعد ذلك الحج كما مذكور
ولكن لا مدخل للبذل في وجوب حج ط بل كان وجوب حجة النذر ونحوه ليس مشروطاً بالاستطاعة
بل بالقدره وقد حصلت له بالبذل بعد ما تمكن حج ط ان كان بحيث يعد عرفاً مستطيعاً له من ذلك
المكان حج ط للتأمل فيه مجال حج ط الاقوى عدم الوجوب في الصورتين نعم لو اقترض له في الثانية
وجح به اجزئه عن حجة الاسلام حج ط ان قال حج بنفقت نفسك وعلى اعطائك بعد فليس هذا
من البذل المرجب للحج وان قال حج بانفاق عليك وانفق لم يكن فرق بين وبين سابق حج ط

في بَيَانِ بَقِيَّةِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَجِّ

(٤٨٥)

بل ليست في حجة

مستطيعاً واجب عليه الحج ولا ينافيه جوب قطع الطريق عليه للغير لأن الواجب عليه في حج نفسه
 انفعال الحج وقطع الطريق مقدمة قرصليته بانه وجه اتى بها كفى ولو على وجه الحرام ولا بليّة الحج و
 لذا لو كان مستطيعاً قبل الاجارة جاز له اجارة نفسه للخدمة في الطريق بل لو اجر نفسه لنفسه المشي
 معه بحيث يكون العمل المستاجر عليه نفس المشي صح ايضاً ولا يضر بحجة نعم لو اجر نفسه لحج بلدي له
 يجوز له ان يجر نفسه لنفسه المشي كاجارة لزيادة بلديّة ايضاً ما لو اجر لخدمة في الطريق فلا بأس وان كان
 مشيه للمستاجر الاول فالمنوع وقوع الاجارة على نفس واجب عليه اصلاً او بالاجارة مسئلة
 اذا استوجرا على طلب منه اجارة نفسه للخدمة بما يصير مستطيعاً لا يجب عليه القبول ولا يقر
 الحج عليه فالوجوب عليه مقيد بالقبول ووقوع الاجارة وقد يقال بوجوبه اذا لم يكن حرجاً عليه
 الاستطاعة ولا نه مالك لمنافعه فيكون مستطيعاً قبل الاجارة كما اذا كان مالكاً للمنفعة عبداً او
 دابة وكانت كافية في استطاعته وهو كما ترى اذ منع صد الاستطاعة بذلك ولا ينبغي ترك
 الاحتياط في بعض صوره كما اذا كان مرغادته اجارة نفسه للاسفار مسئلة يجوز لغير المستطيع ان
 يجر نفسه للنيابة عن الغير ان حصلت الاستطاعة بمال الاجارة قدم الحج النبله فان بقيت
 الاستطاعة الى العام القابل وجب عليه لنفسه ولا فلا مسئلة اذا حج لنفسه او عن غيره تبرعاً
 او بالاجارة مع عدم كونه مستطيعاً لا يكفي عن حجة الاسلام فيجب عليه الحج اذا استطاع بعد ذلك
 وما في بعض الاخبار من اجرائه عنها محمول على الاجراء مادام فقيراً كما صرح به في بعضها الاخرى
 مستفاهمها ان حجة الاسلام مستحبة على غير المستطيع وواجبة على المستطيع وتحقق الاول بال
 وجه اتى به ولو عن الغير تبرعاً او بالاجارة ولا يتحقق الثاني الا مع حصول شرائط الوجوه مسئلة
 لشرط في الاستطاعة مضافاً الى مؤنة الذهاب والاياب وجود ما يموت به عيال حتى يرجع منع
 عدمه لا يكون مستطيعاً والمراد بهم من يارمه نفقته لزوم ما عرفيا وان لم يكن ممنجب عليه نفقته
 شرعاً على الاقوى فاذا كان له اخ صغير او كبير فقير لا يقدر على التكسب هو ملتزم بالانفاق وعليه
 او كان متكفلاً لانفاق يتيم في حجره ولو اجنبه بعد عياله فاما المدار على العيال العز في مسئلة
 الاقوى وفاق الاكثر القدماء اعتبار الرجوع الى كفاية من تجارة او زراعة او صناعة او منفعة ملك
 ان كان استوجراً لفسده في السنة الاولى ح ط ا و انه يعطى بذلك ثواباً وان لم يصد عليه عنواناً ح ط

الاسلام كما سيشرح
 بذلك الفتح المستطاع
 في حجة هذه الاجارة
 فامد مع كون السير الى
 الحج واجبا عليه وغير
 مملول ان نعم بفتح الاجارة
 للخدمة جسم مدلل
 لا يخفى التنازع بين
 قول هذا وبين قول
 بفتح الاجارة على نفس
 المشي قبل هذا مع ان
 المشي واجب عليه اجمالاً
 هناك جسم مدلل على
 بل ليست في حجة الاسلام
 كما سيأتى القبيح منه
 بذلك جسم مدلل
 العالي

وكذا الفقير المذكور
 على الفسخ
 يقع جبراً أو شراً ومن
 دون بذل منه الفسخ
 بل لا يجب عليهم ولا
 على الفقير المقادير
 الوجود على الأقوى
 جم

له من بيتان أو دكان أو نحو ذلك بحيث لا يحتاج إلى التكفف ولا يقع في الشدة والمخرج ويكفي
 كونه قادراً على الكتب للأقرب أو التجارة باعتباره ووجاهته وإن لم يكن له رأس مال تجزئ به نعم
 قد رُجم عدم اعتباره ذلك في الاستطاعة البدئية ولا يبعد عدم اعتباره أيضاً فيمنه أمره
 بالوجود إلا ثقة به كطلبة العلم من السادة وغيرهم فإذا حصل لهم مقدار مؤنة الذهاب
 الإياب مؤنة عيالهم إلى حال الرجوع وجب عليهم بل وكذا الفقير الذي عادته وشغلته أخذ
 الوجود ولا يقدر على الكتب إذا حصل له مقدار مؤنة الذهاب الإياب له ولعياله وكذا كل من
 لا يتفاد حاله قبل الحج وبعده إذا صار ما حصل له من مقدار مؤنة الذهاب الإياب من دون
 حرج عليه مسئلة لا يجوز للولد أن يأخذ من مال والده ويحج به كما لا يجب على الوالد أن يبذل
 وكذا لا يجب على الولد بذل المال لوالده ليحج به وكذا لا يجوز للوالد الأخذ من مال ولده للحج و
 القول بجواز ذلك وأوجبه كما عن الشيخ ضعيف إن كان يدل عليه صحيح سعيد بن يسار سئل
 الصادق (ع) الرجل يحج من مال ابنه وهو صغير قال نعم يحج منه حجة الإسلام قال وينفق منه قال نعم
 ثم قال إن مال الولد لوالده إن رجلاً اختصم هو ووالده إلى رسول الله (ص) فنقضى أن المال والولد
 للوالد وذلك لأعراض الأصحاح مع إمكان حملها على القراض من مال مع استطاعته من مال
 نفسه أو على ما إذا كان فقيراً وكانت نفقة على ولده ولم يكن نفقة السفر إلى الحج أرزق من
 نفقة في الحضر إذا ظاهر الوجوب حج مسئلة إذا حصلت الاستطاعة لا يجب أن يحج من مال
 فلوج في نفقة غيره لنفسه أجرته وكذا لو حج ملكاً بل لو حج من مال الغير غصباً صحيح وأجرته نعم إذا
 كان ثوباً حراماً وطوافاً وسعيه من المضروب لم يصح وكذا إذا كان ثمرة هدية غصباً مسئلة يشترط
 في وجوب الحج الاستطاعة البدئية فلو كان مريضاً لا يقدر على الركوب أو كان حراً عليه لوعلى الحمل أو
 الكنية لم يجب وكذا لو تنكر من الركوب على الحمل لكن لم يكن عند مؤنة وكذا لو احتاج للخادم و
 لم يكن عنده مؤنة مسئلة ويشترط أيضاً الاستطاعة الزمانية فلو كان الوقت ضيقاً لا يمكن الوصول
 إلى الحج أو أمكن لكن بمشقة شديدة لم يجب حج فان بقيت الاستطاعة إلى العام القابل وجب الحج
 فلا مسئلة ويشترط أيضاً الاستطاعة السرية بأن لا يكون في الطريق مانع لا يترك معه

في بياقية شرط الاستطاعة للحج

١٢٨١

الى الميقات او الى تمام الاعمال ولا يجب كذا لو كان غير مأمون بان يخاف على نفسه وبدنه او خرو
او ماله وكان الطريق محصرا فيه او كان جميع الطرق كذلك ولو كان هناك طريقان احدهما اقرب لكنه
غير مأمون وجب الذهاب من الاعبد المأمون ولو كان جميع الطرق مخروفا الا انه يمكن الوصول الى الحج
بالدوران في البلاد مثل ما اذا كان من اهل العراق ولا يمكن الا ان يمشي الى كرمان ومنه الى خراسان
ومنه الى بخارا ومنه الى الهند ومنه الى بوشهر ومنه الى جدة مثلا ومنه الى المدينة ومنها الى مكة ^{هه}
يجب ولا وجهان اقواهما عدم الوجوب لانه يصح عليه ان لا يكون محل التبر مسئلة اذا استلزم
الذهاب الى الحج تلف ماله في بلد معتد به لا يجب كذا اذا كان هناك مانع شرعي من استلزامه
ترك واجب فوري سابق على حصول الاستطاعة او لاحق مع كونه اهم من الحج كالتفاد غرق او حريق
وكذا اذا توقف على ركوب دابة غصبية او المشي في الارض المعضوبة مسئلة قد علم بما مر انه
ليشترط في وجوب الحج مضافا الى البلوغ والعقل والحرية والاستطاعة المالية والبدنية والزمانية و
السرية وعدم استلزام الضرر او ترك واجب او فعل حرام ومع فقد احد هذه لا يجب فبقي الكلام
في امرين احدهما اذا اعتقد تحقق جميع هذه مع فقد بعضها واقعا واعتقد فقد بعضها وكان محققا
فقول اذا اعتقد كونه بالغ او حرا مع تحقق سائر الشرائط فحج ثم بان انه كان صغيرا او عبدا فالظاهر
بل المقطوع عدم اجزائه عن حجة الاسلام وان اعتقد كونه غير بالغ او عبدا مع تحقق سائر الشرائط
واقي به اجزؤه عن حجة الاسلام كما مر سابقا وان تركه مع بقاء الشرائط الا ذى الحجة فالظاهر ^{هه}
وجوب الحج عليه فان فقد بعض الشرائط بعد ذلك كما اذا تلف ماله وجب عليه الحج ولو ملكا وان
اعتقد كونه مستطيعا مالا وان ماعنه يكفيه فبان الخلاف بعد الحج ففي اجزائه عن حجة الاسلام
وعدمه وجهان من فقد الشرط واقعا ومن ان القدر بالمسلم من عدم اجزائه مع غير المستطيع عن حجة
الاسلام غير هذه الصورة وان اعتقد عدم كفاية ماعنه من المال وكان في الواقع كافيا وترك الحج
فالظاهر الاستقرار عليه وان اعتقد عدم الضرر او عدم الحرج فحج فبان الخلاف فالظاهر كفايته
وان اعتقد المانع من العدو او الضرر والحرج فترك الحج فبان الخلاف فثبت استقرار الحج او لا وجها
قد مر عدم الفرق بين السابق واللاحق في اعتبار اهتبه ذلك الواجب ^{هه} ما محل تأمل كما مر ح ما
اقواها الثاني ^ط ما بر وجرى مد ظله العالي

في اطلاقه تأمل ع
شراذ
بل مطلقا فانه يؤثر في
بقاء الاستطاعة ع
شراذ
اي الاخر الاعمال ع
شراذ
او اقواها عدم الاجزاء
ع شراذ
مد ظله
او اقواها عدم الاجزاء
الفع
اقواها عدم الاجزاء
ح
مد ظله
العالي

والأقوى عدمه لأن المناط في الضرر الخوف وهو حاصل إلا إذا كان اعتقاده على خلاف روية العقل، وبدون الفحص والتفتيش وإن اعتقد عدم مانع شرعي فالحق ظاهر الأجزاء إذا بان الخلاف وإن اعتقد وجوده فترك فإن الخلاف فالظاهر الاستمرار تأنيها إذا ترك الحج مع تحقق الشرائط متعللا أو حج مع فقد بعضها كذلك أما الأول فلا إشكال في استقرار الحج مع بقائها إلى ذي الحجته وأما الثاني فإن حج مع عدم البلوغ أو مع عدم الحرية فلا إشكال في عدم اجزائه إلا إذا بلغ أو انتفى قبل أحد الموقفين على اشكال في البلوغ قد مر وإن حج مع عدم الاستطاعة المالية فظاهرهم مستطيع

عدم الأجزاء دلالة دليل على الإجماع والظاهر أن حجة الإسلام هو الحج الأول وإذا أتى به كفى ولو كان ندبا كما إذا أتى الصبي صلاة الظهر مستحباً بناءً على شرعية عبادته فبلغ في أثناء الوقت فإن الأقوى عدم وجوب عاداتها ودعوى أن المستحب لا يجزئ عن الواجب ممنوعة بعد اتحادها الواجب والمستحب نعم لو ثبت تعدد ماهية حج المتكسر والمستطيع ثم ما ذكره لعدم أجزاء المستحب عن الواجب بل لتعدد الماهية وإن حج مع عدم أمن الطريق أو مع عدم صحة البدن مع كونه حرجاً عليه أو مع ضيق الوقت كذلك فالمشهور بينهما عدم اجزائه عن الواجب غير الدوس الأجزاء إلا إذا كان الحد الضرر بالقر وقارن بعض الناس فيحمل عدم الأجزاء بفرق بين حج المتكسر وحج هؤلاء وعلى الأجزاء باز ذلك من باب تحصيل الشرط فإنه لا يجب لكن إذا حصل وجب فيه مجرد البناء على ذلك لا يكفي في حصول الشرط مع أن غاية الأمر حصول المقدمة التي هو المسمى إلى مكة ومنى وعرفات ومن المعلوم أن مجرد هذا لا يوجب حصول الشرط الذي هو عند الضرر أو عند الحرج نعم لو كان الحرج أو الضرر في الشيء إلى الميقات فقط ولم يكن حين الشروع في الأعمال ثم ما ذكره ولا قابل لعدم الأجزاء في هذه الصورة هذا ومع ذلك فالأقوى ما ذكره في الدوس لا لا ذكره بل

إذا ابتدىء اتخاذ بعض أعمال الحج مع المحرم وكان غير معذور في جهل ح ط وهو الأقوى ح ط بروجدي مد ظله بل هو نظير ما إذا صلى الصبي صلاة الظهر في يوم ثم بلغ في يوم آخر فإن الحج في كل سنة مطلوب مستقل لا يجزئ حج سنة عن وظيفة سنة أخرى ح ط بروجدي مد ظله العالي بل هو المتعين في هذه الصورة كما أن الأجزاء متعين فيما إذا كان الضرر أو الحرج المعلوم في طي الطريق إلى الميقات فقط فإنه بعد ما ظهرها يصير مستطيعاً عند الميقات يجب عليه حج ويجزئ ح ط بروجدي مد ظله

ع
وهو الأقوى الصبي
وهذا هو الأقرب توضيح
أن حجة الإسلام لا تحقق
الاعتدال حصول الشرائط
التي من أجلها الاستطاعة
المالية الموجبة لوجوبها
فهي لا تكون إلا واجبة
فنياسها بالصلوات التي
يأتي بها الصبي قياس مع
الفارق حيث أنها حقيقة
واحدة واجبة على البالغ
ومستحبة للصبي مع أن
الكلام في المقيس عليه أيضاً
بما لا يظهر من بعض
الفتاوى اصطهباناتي
لكن لو تحمل الضرر والحرج
في الطريق فقط بحيث كان
قبل الإحرام واحداً للجمع
ما يقرب في الاستطاعة و
أحرم مستطيعاً اجزئاً عن
حجة الإسلام الصبي
يعني إلى الفراع عن الوقوف
أولى اليوم الثلثة عشر من
ذي الحجة حرم ومرايضان
الأقوى اجزائه حرم وهو
الحق للفتوى بالاتباع ح ط
كان الأجود وجوب إعادة
الحج إذا بلغ في أثناء العبادة كما
إذا بلغ في أثناء الصلاة ح ط
عبادة الله لا كونه مقصوداً
لما إذا تكلف المسير في سائر ما
أورد عليها إلا أن شوطها ما لا
تكلفه بعد الميقات أيضاً وكذا
الوقوف في الأركان من غير

لأن الضرر والخرج إذا لم يصل إلى حد الحرمة إنما يرفعان الوجوب إلا إذا لم يصل إلى أصل الطلب فإذا تجاوزا ما
بالمأمور به كفى مسئلة إذا ج مع استلزامه لترك واجب أو ارتكاب محرم لم يخرج عن نية الاستلام
وان اجتمع سائر الشرائط إلا أن الأمر بالشيء منى عن ضده لئلا يوضع بطلان العمل بهذا الشيء نائياً
عن الشيء متعلق بامر خارج بل لأن الأمر مشروط بعدم المانع ووجوب ذلك الواجب مانع وكذا الذي
المطلق بذلك المحرم مانع ومعه لا أمر بالتحريم نعم لو كان التحريم مستقراً عليه وتوقف الاتيان به على ترك
واجب أو فعل حرام دخل في تلك المسئلة وأمكن أن يقال بالأجزاء لما ذكر من منع اقتضاء الأمر شيئاً
للشيء عن ضده وضع كون الشيء المتعلق بامر خارج موجباً للبطلان مسئلة إذا كان في الطريق عدل
يندفع ألا بالمال فهل يجب بذله ويجب التحريم أو لا أقوال ثالثها الفرق بين المضرب حاله وعدة فيجب في
الثاني دون الأول مسئلة لو توقف التحريم على قتال العدو لم يجب حتى مع ظر الغلبة عليه السلا
وقد يقال بالوجوب في هذه الصورة مسئلة لو انحصر الطريق في الجرح كونه ألامع خوف
الغرق أو المرض خوفاً عقلياً أو استلزامه الإخلال بصلوة أو إجابة كل الخبر أو شربه ولو ج مع هذا
صح حجة لذلك في المقدمة وهي المصلحة إلى الميقات كما إذا ركب أمة عصبية إلى الميقات مسئلة إذا
استقر عليه التحريم وكان عليه خمس أو زكاة أو غيرهما من الحقوق الواجبة وجب عليه إداؤها ولا يجوز له
المشي إلى الحج قبلها ولو تركها عصية وأما حجة فصيح إذا كانت الحقوق في ذمته لا في عين ماله وكذا إذا
كانت في عين ماله ولكن كان ما يصرف في مؤنته من المال الذي لا يكون فيه خمس أو زكاة أو غيرها
أو كان مما يتعلق به الحقوق ولكن كان ثوباً حراماً وطوافاً وسعيه وثمره هدي من المال الذي
ليس فيه حق بل وكذا إذا كانا متعلقين به من الخمس والزكاة إلا أنه بقي عند مقدار ما فيه منها بناءً
على ما هو الأقوى من كونهما في العين على نحو الكلي في المعين لا على وجه الأثبات مسئلة يجب على
المستطيع الحج مباشرة فلا يكفيه حج غيره عنه تبرعاً أو بالأجارة إذا كان متمكناً من المباشرة بنفسه
مع كونه أهم حجة إذا كان ذلك في طريق الوصول إلى الميقات حجة ما يروى مد ظله
الأقرب هو الوجوب ألا إذا كان مما لا يقدم عليه العقل بحيث يكون بسبب توقف حجة عليه
من لا يستطيع إليه السبيل عرفاً حجة ولو يجب حالها حجة ما أن كان لا يمكن إداها حالاً
إليه حجة ما تقدم التأمل في المنى والأحوط عدم كونهما متعلقين بهذه الحقوق حجة ما يروى

وهو الاقوى في ح
لكن الكلام في الدليل على
ثبوت اصل الطبقة ارتفاع
لها على تقدير تسليم ثبوت
اسمها قبل استحقاق الكلي
نحو هل المضرورة هو حجة
وعدها واجب المصلحة
صادق عن الامتثال الفاعل
الا اذا كان في الطريق وقبل
الوصول الى المصالح في بطون
في المصلحة الفاعل
هذا هو الاقوى اذا كان
المصلحة بقاء ما بعد مده
في منقطع عن الفاعل
واجب في حجة الاسلام
فقد استدلوا بان المصلحة
عدم كونهم في بطون مده
فغرض الفاعل مده
له يجب ان هذا نصيب
متبونه بعد دفع الوجوب استجبا
او موع اخر كيف تولد دفع
الوجوب فلا يكون معين لا اثر
سابق وكيف كان ففضح حكو
نفي الضرر والخرج على اوله
الاحكام هو تفيد مطلقا
بان لا تكون حجية لاصريه
ولو تخلفها لم يخلو في المصلحة
كان لغزاه سد حوائجها
ايضا لو كان يدعي ضرورة
العالم وهو القين في سفر
في وجوب كونه في السفر
لا مورد الا حجة لا يجوز في
بالنسبة الى من استعمله في
والمشروع في المصلحة
في مده في علمه ثم مده

شراذ

بل الأقوى الوجوب

عليه الشهور الفقه

ضعيف جدا بل يمكن

ان يقال بانفاس الاجا

عذر ذوال العذر في

الاشياء الفقه المطبعا

بل الدليل عليه موجود

وهو انتفاء ما كان

سببا لشرعية النيابة

فيكون نظير من استوج

لقطع ضرر من فزال الم

وتحذ ذلك ولكن اذالم

يمكن ابلاغ النائب الك

ذلك حتى فرغ من العمل

فالظاهر استحقاته لجهة

المثل الفقه المطبعا

الأقوى انفاس الاجا

عذر ذوال العذر في

الاشياء ويكون كن

استوجر لقطع ضرر من

فزال الم وتحذ ذلك و

لكن لو كان بعد الاحرا

ففي لزوم الاتمام أو

لمعة مفردة وجهات

جم

مد فله

الغلا

لا سـ وهو الأقوى

جم

مسألة إذا استقر الحج عليه ولم يتمكن من المباشرة لمرض لم يرج ذواله او حصر كان او هم بحيث لا
يقدر او كان حرجا عليه فالشهور وجوب الاستئانة عليه بل ربما ينق بعدم الخلاف فيه وهو الأقوى
وان كان ربما يقال بعد الوجوب ذلك لظهور حجة من الاخبار في الوجوب واما ان كان موثرا من حيث
المال ولم يتمكن من المباشرة مع عدم استقراره عليه ففي وجوب الاستئانة وعلمه قوله لا يخلو او لها
عن قوة لا مطلق الاخبار المشار اليها وهي وان كانت مطلقة من حيث رجاء الزوال وعلمه ككرر المناسق
من بعضها ذلك مضافا الى ظهور الاجماع على عدم الوجوب مع رجاء الزوال والظاهر فورية الوجوب
كما في صورة المباشرة ومع بقاء العذر الى ان ما يجزى به حج النائب فلا يجب القضاء عنه وان كان مستقرا
عليه وان اتفق ارتفاع العذر بعد ذلك فالشهور انه يجب عليه مباشرة وان كان بعد اتيان النائب
بل ربما يدعى عدم الخلاف فيه لكن الأقوى عدم الوجوب لان ظاهر الاخبار ان حج النائب هو
الذي كان واجبا على المورع عنه فاذا اتى به فقد حصل ما كان واجبا عليه لا دليل على وجوب مرة
اخرى بل لو قلنا باستحباب الاستئانة فالظاهر كفاية فعل النائب بعد كون الظاهر الاستئانة
فيما كان عليه ومعه لا وجه لدعوى ان المستحب لا يجزى عن الواجب ذلك فيما اذا لم يكن المستحب نفسا
واجبا والمفروض في المقام انه هو بل يمكن ان يقال اذا ارتفع العذر في اثناء عمل النائب بان كان
الارتفاع بعد احرام النائب انه يجب عليه الاتمام ويكفي عز المنوب عنه بل يحتمل ذلك وان كان
في اثناء الطريق قبل الدخول في الاحرام ودعوى ان جواز النيابة مادامى كما ترى بعد كون الاستئانة
بامر الشارع وكون الاجازة لازمة لا دليل على انفاسها خصوصا اذا لم يمكن ابلاغ النائب المورع
ذلك ولا فرق فيما ذكرنا من وجوب الاستئانة بين من عرض العذر من المرض وغيره وبين من
كان معذورا خلقا والقول بعدم الوجوب في الثاني وان قلنا بوجوبه في الاول ضعيف وهل
الحكم بحجة الاسلام او يجزى في الحج النذري والافساد ايضا قوله والقدر المتقرر هو الاول بعد
لا قوة فيه نعم هو احوط ولو قيل بالوجوب لم يكن بد من القول بانه رجاء الزوال ايضا لعدم الفرق بينهما
حيث الدليل والقائل وانما الاول من بعض الاخبار لا يوجب تقييد البقية حـ طـ بل الأقوى هو الوجوب
بكنة ضعيف جدا حـ طـ الدليل عليه هو زوال ما كان موجبا لشرعية العمل الذي استوجر عليه كما اذا
استأجره لقطع ضرر ثم زال المـ نعم اذا يبلغ الاجير خبره حتى فرغ من العمل استقر الاجرة على عمله حـ طـ

على
هذا الاحتياط لا يترك
مشكل فلا يترك الاحتياط
بالاعادة الفسخ فله
محل تأمل الفسخ فله
لا يترك هذا الاحتياط
بالاعادة الفسخ اصطفاها
مد ظله
العالى
فيه اشكال ولا يترك الاحتياط
بالاعادة جزم
مد ظله
العالى
لا يترك جزم مد ظله
العالى
لا يخرج عن حجة الاسلام
فيجب عليه بعد ذوالالحج
ولو استتاب مع رجاء
الزوال من

كون الحكم على خلاف القاعدة وان لم يتمكن العذر ومن الاستنابة ولو لعدم وجود النائب او جوده
مع عدم رضاه الا بازيد من اجرة المثل لم يتمكن من الزيادة او كانت بحجة سقط الوجوب فيجب القضاء
عنه بعد موته ان كان مستقرا عليه ولا يجب مع عدم الاستقرار ولو ترك الاستنابة مع الامكان
عنه بناء على الوجوب وجب القضاء عنه مع الاستقرار وهل يجب مع عدم الاستقرار ايضا
وجهان اقواهما نعم لانه استقرار عليه بعد التمكن من الاستنابة ولو استتاب مع كون العذر مرجوحا
الزوال يحصل اليأس بعد عمل النائب فالظاهر الكفاية وعرض صاحب المدارك عدمها ووجوب
الاعادة لعدم الوجوب مع عدم اليأس فلا يخرج عن الواجب هو كاترى والظاهر كفاية حج التبرع
في صورة وجوب الاستنابة وهل يكفي الاستنابة من الميقات كما هو الاقوى في القضاء عنه بعد
موته وجهان لا يبعد الجواز حتى اذا امك ذلك في مكة مع كون الواجب عليه هو التمتع ولكن الاحوط
خلافه لان القدر المتيق من الاخبار الاستنابة من مكانه كان الاحوط عدم كفاية التبرع عنه
لذلك ايضا مسئلة اذا مات من استقرار عليه الحج في الطريق فان مات بعد الاحرام ودخول
الحرم اجزؤه عن حجة الاسلام فلا يجب القضاء عنه وان مات قبل ذلك جب القضاء عنه وان كان
موته بعد الاحرام على الشهود الاقوى خلافا لما عن الشيخ وابن ادريس فقالا بالاجزاء ايضا ولا
دليل لها على ذلك الا اشعار بعض الاخبار كصححة يريد العجلى حيث قال فيها بعد الحكم بالاجزاء اذا
مات في الحرم وان كان مات وهو صوة قبل ان يحرم جعل جله وزاده ونقته في حجة الاسلام
فان مفهومه الاجزاء اذا كان بعد ان يحرم لكنه معارض بمفهوم صحتها وصحح ضرير وصحح زارة
ودرسل المقنعة مع انه يمكن ان يكون المراد من قوله قبل ان يدخل في الحرم كما يقال انجداى دخل في
مجدوايمى دخل اليمن فلا ينبغي الاشكال في عدم كفاية الدخول في الاحرام كما لا يكفي الدخول في
الحرم بل في الاحرام كما اذا انسي الميقات ودخل الحرم ثم مات لان المناق من اعتبار الدخول
في الحرم كونه بعد الاحرام ولا يقبر دخول مكة وان كان الظاهر من بعض الاخبار ذلك لا طلاق
البقية في كفاية دخول الحرم والظاهر عدم الفرق بين كون الموت حال الاحرام او بعد الاحلال كما
هذا منى على وجوب الاستنابة مع عدم الاستقرار وتقدم منع قوته نعم الاحوط لكبار الورثة الاستنابة
له من سهامهم حج ما محل تأمل وكذا الاستنابة من الميقات حج ما بروجدى مد ظله العالى

في ان الكافر يجب عليه الحج لانه مكلف بالفروع

٤٩٣٦

الاسلام يجب قبله كقضاء الصلوة والصيام حيث انه واجب عليه حال كفره كالاداء واذا اسلم سقط
عنه ودعوى انه لا يعقل الوجوب عليه اذ لا يصح منه اذا اتى به وهو كافر وليقطع عنه اذا اسلم مدعوة
بانه يمكن ان يكون الامر به حال كفره امر اهلكيا يعاقب لا حقيقيا لكنه مشكل بعد عدم امكان اتيان
به لا كافر ولا مسلما ولا ظهرا يقال انه حال استطاعته مأمور بالاتيان به مستطيعا وان تركه
فتسكعا وهو ممكن في حقه لا مكان اسلامه واتيان مع الاستطاعة ولا معها ان ترك في حال
الاستطاعة مأمور به في ذلك الحال ومأمور على فرض تركه حالها بفعله بعدها وكذا يدفع
الاشكال في قضاء الفوائت يقال انه في الوقت مكلف بالاداء ومع تركه بالقضاء وهو مقدور له
بان يلزم في اتيانها اداء ومع تركها قضاء فتوجه الامر بالقضاء اليه انما هو في حال الاداء على نحو
المعلق فحاصل الاشكال انه اذا لم يصح الاتيان به حال الكفر ولا يجب عليه اذا اسلم فكيف يكون مكلفا
بالقضاء في وقت الاداء على نحو الوجوب المعلق ومع تركه الاسلام في الوقت فوت على نفسه الاداء
والقضاء فيلحق العقاب عليه وعبادة اخرى كان يمكنه الاتيان بالقضاء بالاسلام في الوقت
اذا ترك الاداء دفع فاذا ترك الاسلام ومات كافر يعاقب على مخالفة الامر بالقضاء واذا اسلم
يغفر له وان خالف ايضا واستحق العقاب مسئلة لواحد الكافر ثم اسلم في الاثناء لم يكف ذنبه
عليه الاعادة من الميقات ولولا يتمكن من العود الى الميقات احرى من موضعه ولا يكفيه ادراك احد
الوقوفين مسلما لان احرامه باطل مسئلة المرد يجب عليه الحج سواء كانت استطاعته حال اسلامه
السابق او حال ارتداده ولا يصح منه فان مات قبل ان يتوب يعاقب على تركه ولا يقضى عنه على
الاقوى لعدم اهليته للاكرام وتفرغ ذمته كالكافر الا صلى وان تاب وجب عليه وضع منه
وان كان فطر يا على الاقوى من قبول توبته سواء بقيت استطاعته او زالت قبل توبته فلا تجزئ
فيه قاعدة حب الاسلام لانها مختصة بالكافر الا صلى بحكم التبادر ولو احرى في حال رده ثم تاب
عدم وجوب قضاها بعد الاسلام انما هو يجب الاسلام ما فاته بسبب الكفر من ادائها في الوقت الذي يجب القضاء
لذا ذكره لا يجب وجوب القضاء حتى يكون نظير الحج نعم لسقوط الحج وجه اخر لا يبعد المقام جـ هـ ليس حج المستطيع
من الواجب الوقت حتى يكون وجوبه حال زوال الاستطاعة فترى على تركه حال ثبوتها في القضاء والاداء
وان كان واجبا فورا فورا فلا حاجة في دفع الاشكال هنا الى هذا الوجه البعيد مع انه غير حاسم له هناك ايضا جـ

بيان حل الاشكال
اخر ولا يبعد هذا المقام
الفـ جـ اصطهباتان
مد ظله
العالى
لا يخفى ان ما تحمله من
المصنوع ومن وافقه
من فمعية الوجوب المعلق
عليه وضع اقتناعا من
تكليف الكافر بما يقطع
بالاسلام وحكم مادة
هذا الاشكال مقام اخر
جـ
مد ظله
العالى
ديعاقب على تركه وحال
الحجاب ان يكون مكلفا
بالقضاء
صـ

وجب عليه إعادة الكافر الأصلي ولو حج في حال إحرامه ثم ارتد لم يجز عليه إعادة على الأقوى
ففي خبر زادة عن أبي جعفر من كان مؤمناً ثم أصابه فتنة ثم تاب يجب له كل عمل صالح عمله ولا يبطل
منه شيء وإية الحبط مختصة بمن بات على كفر بقربة الآية الأخرى وهي قوله ثم ومن يرتد منكم
عن دينه فميت وهو كافر فأولئك حبلت أعمارهم وهذه الآية دليل على قبول توبة المرتد ^{الفطر}
فإذا ذكره بعضهم من عدم قبولها منه لأوجهه مسئلة لو أحرم مسلماً ثم ارتد ثم تاب لم يبطل إحرامه
على الأصح كما هو كذلك لو ارتد في أثناء الغسل ثم تاب كذا لو ارتد في أثناء الأذان أو الإقامة أو
الوضوء ثم تاب قبل فوات المولات بل وكذا لو ارتد في أثناء الصلوة ثم تاب قبل أن يأتي بثنية
أو يفوت المولات على الأقوى من عدم كون الهيئة الاتصالية جزءاً فيها نعم لو ارتد في أثناء ^{الضوء}
بطل وان تاب بلا فصل مسئلة إذا حج المخالف ثم استبصر لا يجز عليه إعادة بشرط أن يكون
صحيحاً في مذهب وان لم يكن صحيحاً في مذهبنا من غير فرق بين الفرق لا طلاق الأخبار وما دل على
الإعادة من الأخبار محمول على الاستحباب بقربة بعضها الآخر من حيث التغير بقوله ثم يقضى احت
إلى وقوله وأحب الحج إلى مسئلة لا يشترط إذن الزوج للزوجة في الحج إذا كانت مستطبعة ولا
يجوز له منعها منه وكذا في الحج الواجب بالند ونحوه إذا كان مضيقاً وأما في الحج المندب فيشترط أدته
وكذا في الواجب الموسع قبل تضيقة على الأقوى بل في حجة الإسلام يجوز له منعها من الخروج مع ^{الرفقة}
مع وجود الرفقة الأخرى قبل تضييق الوقت والطلق الرجعية كالزوجة في اشتراط إذن الزوج
مادامت في العدة بخلاف البائنة لا يقطع عصمتها منه وكذا العدة للوفات يجوز لها الحج ^{حجاً}
كان أو مندوباً والظاهر أن المقطعة كالدائمة في اشتراط الإذن ولا فرق في اشتراط الإذن بين
أن يكون ممنوعاً من الاستمتاع بها لمرض أو سفر أو لا مسئلة لا يشترط وجود الحرم في حج المرة إذا
كانت مأمونة على نفسها وبضعها كما دلت على جملة من الأخبار ولا فرق بين كونه ذات بعلاً أو لا
مع عدم امتناعها عليها استحباب المحرم ولو بالاجرة مع تمكنها منها ومع عدمه لا يكره منطبعة
وهل يجب عليها التزويج تحصيلاً للحرم ^{عليها} وجهاً ولو كانت ذات زوج وأدعى عدم الأمن عليها
وانكرت قدم قولها مع عدم البينة أو القرائن الشاهدة والظاهر عدم استحقاق ^{عليها} التمسك بها إلا أن
دلائلها محل تأمل ^ط محل اشكال ^ط لا قوة فيه نعم هو لا يحوط وكذا في بعضها من الخروج مع أول الرفقة ^ط

هذه المسئلة محتاجة
إلى التأمل فانه وبما
يبتكل في رجوع هذا
النزاع إلى باب التذاع
أو المدعى والمكرهات
اصطفاً
لا يخلو عن الاشكال
الاحتياط اللازم تجدد
إحرامه من الموضع الذي
ارتد فيه وكذا أسائر
المذكورات لا بد أن
يعاد غاية الأمر لا يحوط
إتمام الصلوة ثم أعادها
على الأقوى ^{حج} فميت
فأولئك حبلت أعمارهم
وعلم الحج عليهما
حج
في رجوع هذا النزاع
إلى باب التذاع أو
المدعى والمكرهات
حج

شيرازي

مدخل

الغالب

وهو الظاهر جيم

مدفلة

الغالب

ترجع الدعوى الى ثبوت خرافة الاستمتاع^ط له عليها بدعوى ان جماع مفوت بحقه مع عدم وجوب^ط
عليها الحج عليها اليمين على نفى الخوف وهل تزوج مع هذا الحالة منعهما عن الحج باطنا اذا امكن
ذلك وجهان في صورة عدم تخليفها واقامه فالظاهر سقوط حقه ولو جرت بلا حرم مع عدم^{من} عدم
منع جمعا ان حصل الا من قبل الشرع في الاحرام والافق الصحة اشكال وان كان الاقوى الصحة
مسئلة اذا استقر عليه الحج بان استكملت الشرائط واهل حتى زالت اوزال بعضها صار دينيا عليه
ووجب الاتيان به باي وجه تمكن وان مات فيجب ان يقضى عنه ان كانت له تركه ويصح التبرع عنه
واختلفوا فيما به يتحقق الاستقرار على احوال فالشهور مضمون ان يمكن فيه الاتيان بجميع افعاله مستحبا
للشرائط وهو الى اليوم الثاني عشر من ذي الحجة وقبل باعتبار مضمون زمان يمكن فيه الاتيان بالادراك
جامعا للشرائط فيكفي بقاها الى مضمون من يوم النحر يمكن فيه الطوفان والسعي وربما يقال باعتبار
بقاها الى عود الرفقة وقد يحتمل كفاية بقاها الى زمان يمكن فيه الاحرام ودخول الحرم وقد^{بقا}
بكفاية وجودها حين خروج الرفقة فلو اهل استقرار عليه ان فقد بعض ذلك لانه كان مأمورا بالحج
معهم والاقوى اعتبار بقاها الى زمان يمكن فيه العود الى وطنه بالنسبة الى الاستطاعة^ط المادية
والبدنية والنسبية واما بالنسبة الى مثل العقل فيكفي بقائه الى اخر الاعمال وذلك لان فقد^{بعض}
هذه الشرائط يكف عر عدم الوجوب عليه واقعا وان وجوب الخروج مع الرفقة كان ظاهريا و
لذا لو علم من الاول ان الشرائط لا تبقى الى اخره لم يجب عليه نعم لو فرض تحقق الموت بعد تمام الاعمال
كفي بقاء تلك الشرائط الى اخر الاعمال لعدم الحاجة مع الى نفقة العود والرجوع الى كفاية وتخليته
السب ونحوها ولو علم من الاول بانه يموت بعد ذلك فان كان قبل تمام الاعمال لم يجب عليه^ط المشي
وان كان بعده وجب عليه هذا اذا لم يكن فقد الشرائط مستندا الى ترك المشي والاستقرار عليه
كما اذا علم انه لو مشى الى الحج لم يميت ولم يقتل وله ليق ماله مثلا فانه يستقر عليه الوجوب لانه
بمنزلة تقويت الشرط على نفسه واما لو شك في ان فقد مستندا الى ترك المشي او لا فالظاهر عدم
الاستقرار للشك في تحقق الوجوب عدمه واقعا هذا بالنسبة الى استقرار الحج لو تركه واما لو كان
فيما تفصيل لا يسهل المقام^ط كما لا يبعد وجوبه بان كان يعلم وقوع موته بعد الاحرام ودخول الحرم فاعلم تمام
الحج في حقه وكذا اذا تركه واحدا للشرائط ومات في زمان يعلم بانه ان كان ذهب لا در كهما ح^ط بوجوبه

الاقوى عدم الكفاية
عنه شراى
لا يترك عنه شراى
لا يترك عنه شراى
قال قلت لرجل يموت
عليه خمسة درهم من
الزكاة وعليه حجة الاسلام
وترك ثمانية درهم فادى
بحجة الاسلام وان يقضى
عنه دين الزكاة قال بحج
عنه من ادب ما يكون و
يخرج البقية من الزكاة
المنقضية
الصواب كونها بالحق المحل
فيكون بالحق المحل سها
من الناحية التي قد
هذا الاحتياط لا يترك
من الصواب
واستظهاره من الروايات
التي وردت في المسئلة
الخامسة والثمانين فيه
بعبارة فلا يترك الاحتياط
يرجح في قوله لا يترك
في الدين الا مع تقدير الادب
مع رضا ولي امره ورضا
الديان لفتح تركه عند
الاحرام واجد لها وادام
استطاع حج كذلك جاز
من حجة الاسلام وادام
على الاقوى جمع لآية لا يحرم
لا يبعد استفادة من الآية
الآية التي اوردناها في
المسئلة الخامسة والثمانين
فلا يترك على الاحوط جمع
مدخله

واحد للشرائط حين السير فصار ثم زال بعض الشرائط في الاثناء فانتم الحج على ذلك الحال كفى حجة عن
حجة الاسلام اذا لم يكن المفقود مثل العقل بل كان هو الاستطاعة البدنية او المالية او السرية
ونحوها على الاقوى مسئلة اذا استقر عليه العمرة فقط او الحج فقط كما فيمن وظيفته حج الافراد
والقران ثم زالت استطاعته فكما يجب عليه ايضا بان وجب تمكن وان مات يقضى عنه مسئلة يقضى
حج الاسلام من اصل التركة اذا لم يوص لها سواء كان الحج المتمتع والقران او الافراد اذا كانا عليه عمرها او اوجها من غير تعيين
كونها من اصل او الثلث فكان ايضا امان او باخراجها من الثلث جباها من ثلثه فقد على الوصايا المتحبة وان
كانت متأخرة عنها في الذكر والنفية الثلث لها عند البقية من اصل الاقوان حج النذر ايضا كذا ينبغي ان يخرج
من الاصل كما سيأتي الاشارة اليه ولو كان عليه دين او عمر او زكاة وقصر التركة فان كان المال المتعلق
بالحج او الزكاة موجودا قد تم لعلقها بالعين فلا يجوز صرفه في غيرها وان كانا في الذمة فالاقوى ان
التركة توزع على الجميع بالنسبة كمن غزا المفلس وقد يقال بتقديم الحج على غيره وان كان دين الناس بحج
صعوبة من عاد الدال على تقديمه على الزكاة ونحوه خبر اخر لكنه مما هو ان باعراض الاصنام مع انها
الزكاة وربما يحتمل تقديم دين الناس لاهيته والاقوى ما ذكر من التخصيص حج فان وقت حصة الحج
به فهو والا فان لم تقف الا ببعض الافعال كالطواف فقط او هو مع التقى فالظاهر سقوطه وصف
حقته في الدين والحج والزكاة ومع وجود الجميع توزع عليها وان وقت بالحج فقط او العمرة فقط
ففي مثل حج القران والافراد تصرف فيهما بخير بينهما والاحوط تقديم الحج وفي حج المتمتع الاقوى
القوط وصرفها في الدين وغيره وربما يحتمل في ايضا التحجير او ترجيح الحج لاهيته او العمرة لتقديمها
لكن لا وجب لها بعد كونها في المتمتع عملا واحدا وقاعدة الميسر لا جابر لها في المقام مسئلة لا يجوز
للورثة التصرف في التركة قبل استيجار الحج اذا كان مصرفه مستغراقا لها بل مطلقا على الاحوط الا اذا
قدم الكلام على كل واحد منها ح ط قال قلت لرجل يموت وعليه خمسة درهم من الزكاة وعليه حجة الاسلام وترك ثمانية درهم فادى
بحجة الاسلام وان يقضى عنه دين الزكاة بالحج عنه من ادب ما يكون ويخرج البقية من الزكاة ح ط بل لا يخلو من قوة ح ط دخل اشكال
وترجيح الحج لا يخلو من وج ح ط بر وجهي مدخله العالي او ناديه مقدار الاجرة الى ولي امر الميت ح ط
بر وجهي مدخله الترفيع لآية لا مطلقا وكذا في الدين الا مع ناديه او الضمان مع بول ولي امره و
هذا الغرض ما ح ط بر وجهي مدخله العالي

في مسائل الحج

(٤٩٢)

كانت واسعة جدًا فلم التصرف في بعضها مع البناء على أخراج الحج من بعضها الآخر كما في الدين
 في حال الدين مسئلة^١ إذا اقر بعض الورثة بوجوب الحج على المورث وانكره الآخرون لم يجب عليه
 الأداء ما يخص حصته بعد التوزيع وإن لم يف ذلك بالحج لا يجب عليه تميم من حصته كما إذا اقر
 بدين وانكره غير من الورثة فإنه لا يجب عليه دفع الأزيد فمسئلة^٢ الأقرار بالحج أو الدين مع انكار
 الآخرين نظير مسئلة^٣ الأقرار بالنسب حيث أنه إذا اقر أحد الآخرين باخا^٤ وانكره الآخر لا يجب
 عليه الأداء الزائد عن حصته في دفع ثلث ما فيه ولا ينزل إقراره على الأشاعة على خلا^٥ والقله^٦
 للقر مسئلة^٧ إذا كان على الميت الحج ولم تكن تركته كافية به ولم يكن دين ظاهر كرهها للورثة ولا
 يجب صرفها في وجوه البر من الميت لكن الأحوط الصدق عند الخبر عن الصادق^٨ عن رجل مات وأوصى
 بتركته إن الحج بها فنظرت في ذلك فلم يكف للحج فسلت من عندنا من الفقهاء فقالوا تصدق بها فقال^٩
 ما صنعت بها فقال تصدقت بها فقال تم خمنت أن لا يكون يبلغ ما يحج به من مئة فان كان لا
 يبلغ ما يحج به من مئة فليبر عليك ضمان نعم لو احتمل كفايتها للحج بعد ذلك ووجود متبرع بدفع القمة
 لمصرف الحج وجب إبقائها مسئلة^{١٠} إذا تبرع متبرع بالحج عن الميت رحبت أجرة الاستجارة إلى الورثة
 سواء عيّن الميت أو لا والأحوط صرفها في وجوه البر أو الصدق عنه خصوصًا إذا عيّن الميت للحج^{١١}
 المقدم مسئلة^{١٢} هل الواجب الاستجارة عن الميت من المقات أو البلد المشهور وجوبه من أقرب الموا^{١٣}
 إلى مكة إن أمكن وإلا فمن الأقرب إليه فالأقرب وذهب جماعة إلى وجوبه من البلد مع سعة المال
 وإلا من الأقرب إليه فالأقرب بما يحتمل قول ثالث وهو الوجوب من البلد مع سعة المال وإلا من المقات^{١٤} وأ
 أمكن من الأقرب إلى البلد فالأقرب والأقوى هو القول الأول وإن كان الأحوط القول الثاني
 لكن لا يجب الزائد عن أجرة المقاتية على الصغار من الورثة ولو أوصى بالاستجارة من البلد وجب ويجب
 الزائد عن أجرة المقاتية من الثلث ولو أوصى ولم يعين شيئًا كفت المقاتية^{١٥} إلا إذا كان هناك أنصار^{١٦}
 هذه المسئلة معنونة في كتب الفريقين وعندنا القاعدة أيضًا تقتضي ذلك والضوابط على طبقها كما هو الظاهر من
 النص أيضًا وتفصيله في محله^{١٧} هذا الخبر إنما يدل على جواز الصدق بما أوصى به للحج وهو لا يفيد به والأقوى في مثله هو صرفه
 في وجوه البر التي منها الصدق به كما في الخبر بخلاف ما خرف فيه فان استحقاق الميت لأن يحج عنه لا يمكن تلقه بما لا يفيد به^{١٨}
 الأحوط مع سعة مال الوصية وعدم المزاحم هو الاستجارة من البلد^{١٩} بوجوبه مد ظله العالی

مسئلة^{٢٠} لا يخفى أن مورد الخبر هو الوصية بالحج بما لا غير
 واف به ومفاده في هذا
 المورد هو الصدق به ولا
 محاسن له بما إذا كان عليه
 حجة الإسلام ولم يف
 تركته بها فان استحقاق
 الميت لأن يحج عنه لا يمكن
 تلقه بما لا يفيد به فلا
 موجب للاحتياط المذكور
 مسئلة^{٢١} لا ينزل الاحتياط في هذه
 الصورة بل لا يخلو عن
 قوة ولا موجب له في
 غيرها كما مر الف^{٢٢}
 وجوب البلدية مع عدم
 قرينة على إرادة المقاتية
 خصوصًا مع سعة المال
 الوصية وعدم المزاحم هو
 الأحوط بل لا يخلو عن
 القوة الف^{٢٣} اصطها^{٢٤}
 لا يعد جواز التصرف في
 في المتصرف أيضًا مع
 الأداء لكن الأحوط أن
 يكون برضاء الديان جم
 مفاد هذه الرواية هو أنه لو
 أوصى بما لا يمكن صرف تركته
 فيه تصدق بها والقاعدة
 أيضًا تنطبق على ذلك ولا سيما
 لها بما إذا لم تكن في البروصية
 وكانت في مئة الميت مشغولة
 بذلك ولا موجب لهذا
 الاحتياط جم لا ينزل الاحتياط
 بل لا يخفى عن قوة هذه
 الصورة ولا موجب فيما عداها
 مقدم جم مد ظله العالی

اصطهباتا
لا يترك الفروع اصطهباتا

مد ظله

العال

بل ضعيف جدا جزم

مد ظله

العال

تقدم انه لا يترك جزم

مد ظله

العال

الى البلدية او كانت قرينة على ارادتها كما اذا عتق مقدار يناسب البلدية مسئلة^{٩١} لو يمكن الاستجار
الامن البلد وجب كان جميع المصنف من الاصل مسئلة^{٩٢} اذا اوصى بالبلدية او قلنا بوجودها مطلقا
فخولف واستخرج من الميقات او تبرع عنه متبرع منه برئت ذمته وسقط الوجوب من البلد وكذا لو
لم يبع المال الامن الميقات مسئلة^{٩٣} الظاهر ان المراد من البلد هو البلد الذي طات فيه كما يشعر به خبر
ذكرنا براد مسئلة^{٩٤} بالحق عن رجل باع اوصى بحجة الحجية ان يحج عنه من غير البلد المذكور فقلت ما كان من الميقات
فلا بأس به مع انه لم يكن مكان كان مكفافية بالحج وربما يقال انه بلد الاستيطان لانه المناق من
الفروع والفتوى وهو كاتر وقد يحتمل البلد الذي صام مستطعافيه ويحتمل التحجير بين البلدان^{٩٥}
كان فيها بعد الاستطاعة والاقوى ما ذكرنا واما السيد المدارك ونسب الى ابن ادريس ايضا وان
كان الاحتمال الاخير وهو التحجير^{٩٦} يا حجة مسئلة^{٩٧} لو عتق بلدة غير بلده كما قال للاستاجر وامر المحقق
من كربلاء عتق مسئلة^{٩٨} على المختار من كفاية الميقاتية لا يلزم ان يكون من الميقات او الاقرب اليه
فالاقرب بل يكفي كل بلد من الميقات لكن الاجرة الزائدة على الميقات مع امكان الاستجار منه
لا يخرج من الاصل ولا من الثلث اذا لم يوص بالاستجار من ذلك البلد الا اذا اوصى باخراج
الثلث من دون ان يعين مصرفه ومن دون ان يزام واجبا ما ليا عليه مسئلة^{٩٩} اذا لم يمكن
الاستجار من الميقات وامكن من البلد وجب ان كان عليه دين الناس والخمس والزكاة في زام
الدين ان لم تقف التركة بلها بغيرها فوزع عليها بالنسبة مسئلة^{١٠٠} اذا تقف التركة بالاستجار
من الميقات لكن امكن الاستجار من الميقات الاضطراى مكة او ادنى المحل وجب نعم لو دار
الامر بين الاستجار من البلد والميقات الاضطراى قدم الاستجار من البلد ويخرج من اصل
التركة لانه لا اضطراى للبيت مع سعة ماله مسئلة^{١٠١} بناء على المختار من كفاية الميقاتية لافرق بين
الاستجار عنه وهو حي او ميت فيجوز لمن هو معدود بعد ولا يرجح ذواله ان يحضر رجلا من
الميقات كما ذكرنا سابقا ايضا فلا يلزم ان يستاجر من بلدة على الاقوى وان كان الاحوط ذلك^{١٠٢}

ط
اذا لم يكن الناس حين الحج عالما بوجود البلدية ويكون حج مرجيا لغذرها ولا فضيحة لا يخلو من اشكال كما مد ظله
لا قوة فيه على ذلك القول لان الاول ليس بظاهر ايضا لان يكون مات في اثناء مسافرة الى الحج فيقتضيه على هذا^{١٠٣}
الاستنابة منه كما والاحوط حج استجار من يكون ميقاته هناك كما لا يترك كما برودى مد ظله^{١٠٤}

مسئلة ٩ الظاهر وجوب المباداة الى الاستيجار في سنة الموت خصوصاً اذا كان الفوت عن
تقصير الميت وحينئذ فلا يمكن الا من البلد وجب خرج من الاصل ولا يجوز التأخير الى السنة الاخرى
ولو مع العلم بإمكان الاستيجار من الميقات توفيراً على الورثة كما انه لو لم يكن من الميقات الا بازدي
من الاجرة المقادفة في سنة الموت وجب لا يجوز التأخير الى السنة الاخرى توفيراً عليهم ^{مسئلة}
اذا اهل الوصي او الوارث الاستيجار فلتف التركة او نقصت قيمتها فلم تقف بالاستيجار ضمن كما
انه لو كان على الميت دين وكانت التركة وافية وتلفت بالاهمال ضمن ^{مسئلة} على القول بوجوب
البلدية وكون المراد بالبلد الوطن اذا كان له وطنان الظاهر وجوب اختيار الاقرب الى مكة الا
مع رضا الورثة بالاستيجار من الابعد نعم مع عدم تفاوت الاجرة الحكم ^{مسئلة} بخير بناء على
البلدية الظاهر عدم الفرق بين اقسام الحج الواجب فلا اختصاص بحجة الاسلام فلو كان عليه حج
نذري لم يقيد بالبلد ولا بالميقات يجب ^{مسئلة} الاستيجار من البلد باذكار الوصي بالحج نذراً للادام
الاستيجار من البلد اذا خرج من الثلث ^{مسئلة} اذا اختلف تقليد الميت والوارث في اعتبار
البلدية او الميقاتية فالمدار على تقليد الميت ^{مسئلة} اذا علم ان الميت لم يكن مقلداً في هذه المسئلة
فهو المدار على تقليد الوارث او الوصي او العمل على طبق فتوى المجتهد الذي كان يجب عليه تقليده
ان كان متعيناً والتخير مع تعدد المجتهدين ووسائلهم وجوده على الاولى في اختلاف الورثة في
التقليد يعمل كل على تقليده فيعتقد البلدية يؤخذ من خصته بمقدارها بالنسبة فيستاجر مع
الوفاء بالبلدية بالاقرب فالاقرب الى البلد ويحمل الرجوع الى الحاكم لرفع النزاع فيحكم بمذهب
مذهبه نظير ما اذا اختلف الولد الاكبر مع الورثة في الحجوة واذا اختلف تقليد الميت والوارث
في اصل وجوب الحج عليه وعدمه بان يكون الميت مقلداً لمن يقول بعدم اشتراط الرجوع الى كفاية
فكان يجب عليه الحج والوارث مقلداً لمن يشترط ذلك فلم يكره اجبا عليه وبالعكس فالمدار على
تقليد الميت ^{مسئلة} الاحوط في صورة تعدد من يمكن استيجاره الاستيجار من اقلام اجرة مع
الظاهر انه دائر مدار قصد النادر ولو على ذلك القول وكذا في الوصية ^{مسئلة} بل على تقليد من يكون العمل بهذا
الحكم وظيفته وصي كان ادوارثا مع القدر واختلافهم يتعين الرجوع الى الحاكم بلا اشكال ^{مسئلة} بل
بل على تقليد الوارث ^{مسئلة} بل لا يبعد تعيينه ^{مسئلة} بروجدي مد ظله العالی

او الوصي او اجنهارهما في
جميع فروض المسئلة
عنه شيرازي

مسئلة
وعاية تقليد الميت ٢
هذه المسئلة ونحوها

يحل اشكال بل لا يبعد

كون المدار على تقليد الوارث

في صورة الوصية بالحج

على تقليد الوارث في صورة

عدم الوصية به ويحتمل في

كون المدار على تقليد من

ياشترطان الحج عنه وصيا

كان ادوارثا او اجيرا او

مستبرعا والاحوط مراعاة

تقليد من يكون مراعاة

تقليد اقرب الى مكة

من الميت وغيره اذا لم

يزاحم احتياطي القوي اهر

منه ولم يكن اصل معتبر

حاكم عليه الفسخ ^{مسئلة}

نذكر الكلام فيه الفسخ

ظاهر ان تقليد الميت

جنبه عن هذه المسئلة

ونحوها بالكلية ^{مسئلة}

هذا هو المتعين في المقام

ونظائر ^{مسئلة} حتم مد ظله

بل على تقليد الوارث

على الاقوى

حتم

مد ظله

العالی

أما إذا صح علمه مع عدم رضا الورثة أو وجود قاصر فيهم سواء قلنا بالبلدية أو المقاتية وان كان لا
يعد جواز استيجان الناس بحال الميت مرجح الفضل والأوثنية مع عدم قبوله إلا بالزيادة
خروج من الأصل كما لا يعد عدم وجوب المقاتية في المحض عن أقلهم اجرة وان كانت أحوط مسألة
قد عرفت أن الأقوى كفاية المقاتية لكن أحوط الاستيجان من البلد بالنسبة إلى الكبار من الورثة
بمعنى عدم احتساب الزائد عن اجرة المقاتية على القصر ان كان فيهم قاصر مسألة إذا علم أنه كان
مقلدا ولكن لم يعلم فتوى مجتهد في هذه المسألة فهل يجب الاحتياط أو المدار على تقليد الوصي أو
الوارث وجهها أيضا مسألة إذا علم استطاعة الميت مالا ولم يعلم تحقق شرائط في حقه فلا
يجب القضاء عنه لعدم العلم بوجوب الحج عليه لأختال فقد بعض الشرائط مسألة إذا علم استقرار
الحج عليه ولم يعلم أنه أتى بهام لا فالظاهر وجوب القضاء عنه لأصالة بقاءه في ذمته ويحتمل عدم
وجوبه علمًا بظاهر حال المسلم وأنه لا يترك ما وجب عليه فورا وكذا الكلام إذا علم أنه يعلق به خبر
أو زكوة أو قضا صلوات أو صيام ولم يعلم أنه إذاها أو لا مسألة لا يكفي الاستيجان برأية دة
الميت والوارث بل يتوقف على الأدلة ولو علم أن الأجير لم يرد وجب الاستيجان ثانياً ويخرج من
الأصل أنه يمكن استرداد الاجرة من الأجير مسألة إذا استاجر الوصي أو الوارث من البلد غفلة عن
كفاية المقاتية فمن زاد عن اجرة المقاتية للورثة أو لبقيةهم مسألة إذا لم يكن للميت تركه وكان
عليه الحج لم يجب على الورثة شيء وان كان يجب على وليه بل قد يقال بوجوبه للأمر به في بعض الأخبار
مسألة من استقر على الحج وتمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره تبرعا أو بأجرة وكذا ليس له أن يحج
تقويعا ولو خالف فالشهور بالطلان بل ادعى بعضهم عدم الخلاف فيه وبعضهم الإجماع عليه ولكن عن
ستيد المدرك الرد في البطلان مقتضى القاعدة لفتحة وان كان عاصيا ترك ما وجب عليه كالمسألة
الصلوة مع فورية وجوب إزالة النجاسة عن المسجد لا وجه للبطلان الادعى أن الأمر بالثبوت في
عرضه وهي غل منع وعلى تقديره لا يقتضي البطلان لأنه منى تنجي ودعوى أنه يكفي في عدم
تقديم أن تقليد الميت لا أثر له وعلى من تأييده فالوجه هنا كفاية المقاتية أيضا لأصالة عدم تعلق

قد مر أن المدار على تقليد
الوارث والوصي مطلقا
عنه شيء
قد سبغ منه ما ينافي
ذلك في كتاب الزكوة
عنه شيء
بل يرجع إلى ما هو مقتضى
الأصل وهو هنا كفاية
المقاتية لأصالة عدم
تعلق الزائد عليها بركة
الحج
بل يرجع إلى ما هو مقتضى
الأصل فان كان مقتضاه
عدم حصول الشرط المشكوك
فيه لا يجب القضاء وإلا
وجوده يجب القضاء لفتحة
أحوط بل الأقوى وجوب
في الجميع إلا في المحض والورثة
في صوره تلف العين التي
كانت متعلقة بها فانت
الأصل عدم اشتغال
ببطلان الفتح وهو لا
قوى الفتح أصفها تأ
تقدم أن الأقوى هو
مطلقا جرم مد ظله
إذا كان الأصل نائيا
حصول الشرط المشكوك فيه
ولو انكسر الأمر وجب
القضاء جرم مد ظله
يقوى الوجه في الجميع
كما تقدم وبأن جرم
وهو الأقوى
جرم
مد ظله
الطلا

تقدم أن تقليد الميت لا أثر له وعلى من تأييده فالوجه هنا كفاية المقاتية أيضا لأصالة عدم تعلق
الزائد عليها بركة ح ط بل يرجع إلى ما هو مقتضى الأصل في تحقق الشرط أو عدمه ح ط بره
مع بقاء مقدارهما من العين التي تعلقاها وألا فالأصل عدم اشتغال ذمته ببطلانها ح ط بوجه

عدم الامر بدفعه بكفاية المحبوبة في حد نفسه الصحة كما في مسألة ترك الاله والايان بغير
 الاله من الواجبين المترشحين او دعوى ان الزمان تختص بحجته عن نفسه فلا يقبل غيره وهي ايضا
 مدفوعة بالمنع اذ مجرد الفورية لا يوجب الاختصاص فليس المقام من قبيل شهر رمضان غير قاطبة
 لصوم اخر ووربما يمتنع للبطلان في المقام بخبر بغداد خلف عن ابن الحسن موسى عن الرجل الصرورة
 يحج عن الميت قال نعم اذ لم يجد الصرورة ما يحج به عن نفسه فان كان له ما يحج به عن نفسه فليس يحج
 عنه حتى يحج من ماله وهي تجزى عن الميت ان كان للصرورة مال وان لم يكن له مال وقريب منه صحيح
 سعيد الامرج عن ابي عبد الله عهما كما ترى بالدلالة على الصحة اولى فان غاية ما يدان عليه انه
 لا يجوز له ترك حج نفسه ايتانه عن غيره واما عدم الصحة فلا نعم يستفاد منها عدم اجرائه عن نفسه
 صاحبك في محله بل لا يعبد الفتوى بالصحة لكن لا يترك الاحتياط هذا كله لو تمكن من حج نفسه واما
 اذ لم يتمكن فلا اشكال في الجواز والصحة عن غيره بل لا ينبغي الاشكال في الصحة اذ كان لا يعلم بوجوب
 الحج عليه لعدم علمه باستطاعته مالا او لا يعلم بفورية وجوب الحج عن نفسه فحج عن غيره او تطوعا ثم
 على فرض صحة الحج من الغير ولو مع التمكن والعلم بوجوب الفورية لواجب نفسه لذلك فهل الاجارة
 ايضا صحيحة او باطلة مع كون حج صحيحا عن الغير الظاهر بطلانها وذلك لعدم قدرته شرعا على العمل بها
 عليه لان المفروض وجوبه عن نفسه فورا او كونه صحيحا على تقدير المخالفة لا ينفع في صحة الاجارة خصوصا
 على القول بان الامر بالثبوتى عن نفسه لان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه وان كانت الحرمة تبعية فان
 قلت ما الفرق بين المقام وبين المخالفة للشرط في ضمن العقد مع قولكم بالصحة هناك كما اذا باع عبدا
 وشرط عليه ان يقيقه فباعه حيث يقولون بصحة البيع ويكون للبايع خيار تخلف الشرط قلت الفرق
 ان في ذلك المقام المعاملة على تقدير صحتها مفقوتة لوجوب العمل بالشرط فلا يكون العقد واجبا بعد
 البيع لعدم كونه مملوكا بخلاف المقام حيث اننا لو قلنا بصحة الاجارة لا يعطى وجوب الحج عن
 نفسه فورا فيلزم اجتماع امرين متنافيين فعلا فلا يمكن ان تكون الاجارة صحيحة وان قلنا ان
 مضافا الى ان التائب لا ينعى اطاعة الامر الموجبة الى نفسه حتى ينافيه كونه مأمورا بصدقه بل الامر الذي كان متوجها
 الى الموتى ولا تعلق بينه وبين امر نفسه بصدقه ح ط بل الصحة هنا ايضا محل اشكال ح ط بل لانه وان كان قادرا على العمل
 المتاجر عليه على هذا القول لكنه لا يمكن ان يتحقق المتاجر شرعا عليه مع كونه مديونا بصدقه لله تعالى والقول بالصحة في هذا المقام ح ط

لا مجال لهذه الدعوى فيها
 اعتبرت القلدة فيه شرعا
 شرط مثل الحج ونحوه
 بغيره ليس تجزى عن نفسه
 عن الميت الفسخ يعني ما
 اتى به عن الميت تجزى
 عن الميت سواء كان للصرورة
 مال او لم يكن له مال الفسخ
 يعني عدم اجرائه من
 الميت عما وجب على نفسه من
 حجة الاسلام الفقه
 بل الصحة هنا محل اشكال
 خصوصا اذا كان مقصرا
 بل الظاهر في هذه الصورة
 البطلان الفسخ لا يجزى
 ان هذا اعتراف منه قد يجوز
 بطلان اصل الحج ايضا مطلقا
 سواء كان بخلافه او
 الاجابة والقصر لنفسه كما
 قرئت الاشارة اليه انفا
 الفسخ القول بالصحة هناك
 شاذ ضعيف فلا فرق بين
 المقلين الفسخ امهاتنا
 بسبيل هذه الدعوى
 فيما اعتبرت القلدة فيه شرعا
 شرعا كما في نحوه ثم اذ لم يكن
 مقصرا او اذ كان مقصرا
 هذا ليس منه قد يجوز بطلان
 ولو تبرع عن الغير ونطوعا
 لنفسه ح ط بل الاقوى في بطلان
 بضا عليه العظم والقول بما
 ضعيف بل تقدم منه الصريح
 بعدم تعلق الزكوة بما لا يملك
 به لعدم التمكن من التصرف فيه
 وقاها ان الذرور للشرط في ضمن
 العتق ح ط بل لا يمكن ان يتحقق
 في حرم مدخله

مقصر كما في الفتح وهو الاقوى

الفتح هذا هو الصحيح وقد ثبت منه ما ينافيه الفتح

الفتح اما اذا كان مقصرا كما تقدم حجم

وتقدم انه الاقوى حجم

قد تقدم منه قد ما ينافي ذلك وهذا هو الصحيح حجم

النتي التبعي لا يوجب البطلان فالبطلان من جهة عدم القدرة على العمل لا لأجل النقي عن الاجارة نعم
لولا يكن يتمكن عن الحج عن نفسه يجوز له ان يوجر نفسه للحج من غيره وان تمكن بعد الاجارة عن الحج عن
نفسه لا تبطل اجارته بل لا يبعد صحتها لو لم يعلم باستطاعته او لم يعلم بفوريته الحج عن نفسه فاجر
نفسه للنيابة ولم يتذكر الى ان فات محل استدراك الحج عن نفسه كما بعد الفراغ او في اثناء الاعمال
لا اشكال في ان حجة عن الغير لا يكفي عن نفسه بل اما باطل كما عن الشهر او صحيح عن نوى عنه كقوتياه
وكذا الوجه نظرا لا يجرى عن حجة الاسلام في التصرف المفروضة بل اما باطل او صحيح وينبغي عليه حجة الاسلام
فما عن الشيخ من انه يقع عن حجة الاسلام لا وجب له اذا انقلب القهر في الدليل عليه ودعوى ان
حقيقة الحج واحدة والمفروض ايتانه بقصد القرينة فهو منطبق على ما عليه من حجة الاسلام قد
بان وحدة الحقيقة لا تخفى بعد كون المطلوب هو الايتان بقصد ما عليه لير المقام من باب
التداخل بالاجماع وكيف والالزام كفاية الحج عن الغير ايضا عن حجة الاسلام بل لا بد من تعدد
المشال مع تعدد الامر وجوبا ونوبا او مع تعدد الواجبين وكذا لير المراد من حجة الاسلام الحج
الاول باق عنوان كان كل في صلاة الفضة وصوم الاعتكاف فلا وجب لما قاله الشيخ اصلا نعم لو نوى
الامر المتوجه اليه فعلا وتخيلا انه امر ندب غفلة من كونه مستطيعا امكن القول بكفايته عن حجة
الاسلام لكنه خارج عما قاله الشيخ ثم اذا كان الواجب عليه تجاندا في اذنيه وكان وجوبه فوريا فما
ما ذكرنا في حجة الاسلام من عدم جواز حج غيره وانه لو حج صحيح او لا وغير ذلك من التفاصيل المذكورة

صحتها مع عدم العلم ايضا محل اشكال ح ط بل تجدى لما مر في الصلوة من ان الحج الى نية القيين
ليس هو تعدد الامر بطبيعة واحدة فعلا ولا ذلك مع اختلافه بالوجوب والندب بل هو اشتراك ضرورة
العمل بين عنوانين او اكثر لا تقين لاحدهما الا بالقصد سواء امر فعلا بها او باحدهما سواء كان محتاجا
الى قصد التقرب ام لا ح ط هذا غير وارد لوضوح تعدد حقيقة كون العمل عن نفسه وعن غيره وكون
تقينه بالقصد بخلاف حجة الاسلام وحجة الطوع فانه لا يضح بعد من الادلة تعدد حقيقةهما
او وحدهما ح ط نعم لكن تعدد امثال الاوامر المتعلقة بافراد متعددة من حقيقة واحدة غير
محتاج الى ترجيح نية في كل واحد من تلك الافراد الى امر خاص منها بل يكفي ايتان لها بقصد
امثالها جملة ح ط هذا ليس وجها اخر بل هو لازم وحدة الحقيقة وهو واضح ح ط بروجدي مد ظله

بحسب القاعدة فصل في الحج الواجب بالنذر والعهد واليمين ويشترط في انعقادها البلوغ والعقل والقصد الاختيار فلا تغفد من الصبي وان بلغ عشا وقتلنا بحتى عباداته وشرعيتها ^طالرفع قلم الوجوب عنه وكذا لا تصح من المجنون والغافل والساهي والسكران والمكروه والاقوى محتها من الكافر وفاقا للشهور في اليمين خلافا لبعض خلافا للشهور في النذر وفاقا لبعض وذكرنا وجه الفرق عدم اعتبار قصد القرية في اليمين واعتباره في النذر ولا تحقق القرية في الكافر وفيه اولا ان القرية لا تعتبر في النذر بل هو مكروه وانما تعتبر في متعلقه حيث ان اللازم كونه حجا شرعا وثانيا ان متعلق اليمين ايضا قد يكون من العبادات والثالثة ان يمكن قصد القرية من الكافر ايضا ودعوى عدم اتيان العبادات لا شرطها بالاسلام مدفوعة بان كان اسلامه ثم اتيان فهو مقدور ولقد رتبة مقدمة فيجب عليه حال كفره كسائر الواجبات ويعاقب على مخالفتها ويترتب عليها وجوب الكفارة فيعاقب على تركها ايضا وان اسلم صح ان اتى به ويجب عليه الكفارة لو خالف ولا يحج في قاعدته جب الاسلام لانصرافها عن المقام نعم لو خالف وهو كافر وتعلق به الكفارة فاسلم لا يبعد دعوى سقوطها عنه كما قيل مسئلة ذهب جماعة الى انه يشترط في انعقاد اليمين من المملوك اذن المولى وفي انعقاده من الزوج اذن الزوج وفي انعقاده من الولد اذن الوالد لقوله لا يمين لولد مع والده ولا للزوجة مع زوجها ولا للمملوك مع مولاه ولو حلف احد هؤلاء بدون الاذن لم ينعقد وظاهرهم اعتبار الاذن السابق فلا تكفي الاجارة بعده مع انه من الايقاعات والاتفاق على عدم جريان المسؤولية فيها وان كان يمكن دعوى ان القدر المستقر من الاتفاق ما اذا وقع الايقاع على مال الغير مثل الطلاق والعتق ونحوهما لا مثل المقام بما كان في مال نفسه غاية اذا كان ينعقد وجود الصانع ثم ولم يمكن من زوده الايتان بعبادة في حال كفره ولو بانصراف قصد الى تلك الحال ^طح^ط بغير المتأخرين والا فلا اطفر من تعرض بحكم نذرا لكافر نفيا او اثباتا قبل المحقق ^طح^ط ما اعتبارها فيه بمعنى كون الداعي اليه التثبيت الى فعل متعلق بحصول القرب له به في نذري التبرع والشكر او الى الانزجار عما عل عليه من البقيع كما في نذر الزجر لا يخلو من قوة والظاهر ان هذا مراد المحقق ومن بعده ايضا ^طح^ط بل الظاهر ان النهي عنه في بعض الاخبار لا يراد الا الكراهة ^طح^ط اعتبار الرحمان لا يستلزم اعتبار القرب نعم جعله ديننا لله ثم على نفسه بالنذر موجب اعتبارية اداء الدين اليه تعالى في الايتان به وهو مساو في القرب ^طح^ط

غاية الامر اعتبار رضا الغير فيه ولا فرق فيه بين الرضا السابق واللاحق خصوصا اذا قلنا ان الفضول
على القاعدة وذهب جماعة الى انه لا يشترط الاذن في الانقضاء لكن المذكورين حل يمين الجماعة اذا لم
يكن مسبوقا بنهى او اذن بدعى ان المناق من الخبر المذكور ونحوه انه ليس للجماعة المذكورة يمين
مع معارضة المولى او الاباء والزوج ولا منه جواز حلهم له وعدم وجوب العمل به مع عدم رضاهم
به وعلى هذا فاع النهى السابق لا ينفقد ومع الاذن يلزم ومع عدمهما ينفقد ولهم حله ولا يبعد قوة
هذا القول مع ان المقد كما يمكن ان يكون هو الوجود يمكن ان يكون هو المنع والمعارضة اى لا
مع منع المولى مثلا فمع عدم الظهور في الثاني لا اقل من الاجمال والقدر المتيقن هو عدم الصحة مع
والنهي بعد كون مقتضى العموم الصحة والزام ثم ان جواز الحل والتوقف على الاذن ليس في اليمين بما
هو يمين مطلقا كما هو ظاهر كلامهم بل انما هو فيما كان المتعلق من انفاحق المولى والزوج وكان مما
يجب طاعة الولد الامرو نهى اما ما لا يكره كذلك فلا كما اذا حلف المملوك ان يحج اذا اعتقه المولى
وحلفت الزوجة ان تحج اذا مات زوجها وطلقها وحلفنا ان يصليا صلوة الليل مع عدم كونها منافية
لحق المولى او حق الاستمتاع من الزوجة او حلف الولدان بغير كل يوم جزء من القرآن او نحو ذلك مما
لا يجب طاعتهم فيها المذكورين فلا مانع من انقضائه وهذا هو المناق من الاخبار فلو حلف الولدان
يحج اذا استعجب الولد الى مكة مثلا لا مانع من انقضائه وهكذا بالنسبة الى المملوك والزوجة فالمراد
من الاخبار ان ليس لهم ان يوجبوا على انفسهم باليمين ما يكون من انفاحق المذكورين ولذا استثنى
بعضهم الحلف على فعل الواجب وترك القبيح وحكم بالانقضاء فيهما ولو كان المراد اليمين بما هو
ليس وجب لهذا الاستثناء هذا كله في اليمين واما النذر فالشهور بينهم انه كاليمين في المملوك
والزوجة والحق بعضهم بهما الولد ايضا وهو مشكل لعدم الدليل عليه خصوصا في الولد الا القياس
على اليمين بدعى تنقيح المناط وهو ممنوع او بدعى ان المراد من اليمين في الاخبار ما يشتمل النذر
لا طاعة عليه جملة من الاخبار منها خبران في كلام الامام ^{عليه السلام} ومنها اخبار في كلام الراوى ^{عليه السلام} وتقرير
الامام ^{عليه السلام} له وهو ايضا كما ترى فالاقوى في الولد عدم الحاق نعم في الزوجة والمملوك لا يبعد

هذا هو الاقوى وهو ظاهر النص ايضا فاستثناء ما ذكره من الامثلة محذور

منع ج ط بر جردى مد ظله العالى محل تأمل واشكال ج ط بر جردى مد ظله العالى

في بيان تقية المسائل المتعلقة بأحكام الحج والعمرة والصدقة والزكاة والطلاق والنفقة والطلاق والطلاق والطلاق

المحاق باليمين خبر قرب الاسناد عن جعفر عن ابيه ان علياً كان يقول ليس على المملوك
 نذر الا باذن مولاه وصحح ابن سنان عن الصادق ليس للمرأة مع زوجها من عتق ولا صدقة ولا
 تدبير ولا هبة ولا نذر في مالها الا باذن زوجها الا في حج او زكاة او تبر والديها او صلة قرابتها
 وضعف الاول منجى بالشهرة وانما الثاني على ما لا نقول به لا يضر ثم هل الزوجة تثقل ^{لنقطة}
 اولاً وجهان وهل الولد يثقل ولد الوالد كذلك وجهان والامة المرفقة عليها الاستيدان
 من الفرج والمولى بناء على اعتبار الاذن واذا اذن المولى للمملوك ان يحلف او ينذر راجح لا يجب عليه
 اعطاء ما زاد عن نفقته الواجب عليه من مصارف الحج وهل عليه تخليته سبيلاً لتحصيلها او لا
 وجهان ثم على القول بان لهم التحل هل يجوز مع حلف الجماعة التماس المذكورين في حل حلفهم ام لا
 مسألة اذا كان الوالد كافراً فحق شمول الحكم له وجهان او جهما العدم لان صرف ونفى السيل
 مسألة هل المملوك المبعوث حكمه كحكم الفرس او لا وجهان لا يعبد الثمل ويحتمل عدم ترفق حلفه
 على الاذن في نوبته في صورة المهادت خاصة اذا كان وقوع المقتول في نوبته مسألة الظاهر عدم
 الفرق في الولد بين الذكر والانثى وكذا في المملوك والمالك لكن لا تلحق الام بالام مسألة اذا نذر
 وحلف المملوك بان المالك ثم اشقل الى غيره بالادب والبيع او نحوه بقي على لزوم مسألة
 لو نذرت المرأة وحلفت حال عدم الزوجية ثم تزوجت وجب عليها العمل به وان كان منافياً لا
 بها وليس للزوج منعها من ذلك الفعل كالحج ونحوه بل وكذا لو نذرت انها لو تزوجت بزيد
 مثلاً صامت كل خير وكان المفروض ان زيدا ايضاً حلف ان يوافقها كل خير اذا تزوجها فان
 حلفها او نذرها مقدم على حلفه وان كان متأخراً في الاتباع لان حلفه لا يؤثر شيئاً في تكليفها
 بخلاف نذرها فانما يوجب الصوم عليها لانه متعلق بفعل نفسها فوجوبه عليها يمنع من العمل
 الرجل مسألة اذا نذر الحج من مكان معين كبكة او بلد اخر معين فحج من غير ذلك المكان لم يبرأ منه
 ووجب عليه ثانياً نعم لو عينه في سنة فحج في تلك السنة من غير ذلك المكان وجب عليه الكفارة
 لكنه ضعيف ج ما الظاهر عدم وجوب العمل بالحلف في هذه الصورة بل الوجوب في النذر ايضاً محل اشكال
 ج ما بل الظاهر عدم انعقاد حلفها ولا نذرها مع منع الزوج من صومها وان لم يكن حلف على موافقتها
 ايضاً ج ما ان كان الحج المذمور مقيداً بتلك السنة او بعنوان غير قابل للتكرار ج ما بوجوبه مطلقاً

لا يعبد المحاق في ولد
 الولد ع ج شيرازي
 لا يعبد ذلك ع ج شيرازي
 الظاهر عدم التنازع من
 انعقادها وعلى فرض التنازع
 فالمقدم مقدم ع ج شيرازي
 وجهما العدم وكذا في ولد
 الولد الفسخ لا يحصى
 هذا الاحتمال الغني
 بل الظاهر في هذه الصورة
 عدم وجوب العمل بالحلف
 ووجوب العمل بالنذر فيها
 محل تأمل واشكال الفسخ
 بل الظاهر عدم انعقادها
 او حلفها مع منع الزوج
 من صومها بعد ما كانت
 صالحة صومها بطرعا مشروطاً
 باذن زوجها فله ان يمنعها
 ولو لم يحلف موافقتها فضلاً
 عما لو حلفها بناء على الحلف
 بالحلف والنذر بمبرج حجة
 متعلقة ما عند وقوعه من
 حيث نفسه كالحج عن الفسخ
 الفسخ على اطلاقه ممنوع
 هو مسلم لو قيد بزمان معين
 او بقيد اخر لا يمكن معه النذر
 الفسخ ظاهر الاول خسر ما
 مع طول المدة ثم الظاهر الاول
 ولكنه ضعيف ج ما هذا مني على
 شمول المطلق نذرها حال
 وفيه اشكال فالمتقرر هو حال
 عدم الزوجية في حال الزوجية
 ووجوب العمل به مراعياً لمقتضى
 التمسك به لا يتصور من الاشكال
 فان ارادت من نذرها هذا
 ولو مع منع الزوج فلا يصح

مع دجاجة متعلقة كما هو
وانتم الفصح اصطفاً
محل نامل بل منع اذ ليس
منه اجابة شئ مرجحاً
لثبوت وضع رهو سيرة
ذاك الشئ دينا لا تقار على
المكلف ثم لو سلمنا ان
عنوان الدين من اجاب
شئ فلا نعلم ان مثل هذا
الدين ايضا لا بد ان يخرج
من الاصل بل الثابت
من الاصل هو الدين المتاقل
المتبوع للتكليف لا يبعد
استفادة ذلك في حجة
الاسلام من قوله تم و
الله على الناس حج البيت
في حج النذر من قولنا
الله على ارجح نظرات
الله فيه وانما الصدقات
للفقراء الحج الفصح
وهو الاقوى كاذه
اليه صاحب المدارك و
من تبع لولا الاجماع
على وجوب القضاء جم
مد ظلك
العالى

لعدم امكان التدارك ولونذر ان يحج من غير تقييد بمكان ثم نذر نذراً اخر ان يكون ذلك الحج
من مكان كذا وخالف الحج من غير ذلك المكان بوزن النذر الاول ووجب عليه الكفارة بخلاف
الثاني كما انه لو نذر ان يحج حجة الاسلام من بلد كذا فخالف فانه يجزيه عن حجة الاسلام ووجب عليه
الكفارة بخلاف النذر مكسلة اذ انذر ان يحج ولم يقيده بزمان فالظاهر جواز التأخير الى ظرف
الموت او الموت فلا يجب عليه المبادرة الا اذا كان هناك انصرف فلو مات قبل الايتان به في صورة
جواز التأخير لا يكون عاصياً والقول بعصيا مع تمكنه في بعض تلك الارضين وان جاز التأخير لا وجبه
واذا قيدته بنسبة معينة لم يخرج التأخير مع فرض تمكنه في تلك النسبة فلو اخرج عن وعليه القضاء والكفا
واذا مات وجب قصانه عنه كما ان في صورة الاطلاق اذا مات بعد تمكنه منه قبل ايتانه وجب
القضاء عنه والقول بعدم وجوبه بدعوى ان القضاء بفرض جديد ضعيف لما ياتى وهل الواجب
القضاء من اصل التركة او من الثلث قولان فذهب جماعة الى القول بانه من الاصل لان الحج واجب
مالى واجماعهم قائم على ان الواجب المالى يخرج من الاصل وربما يورد عليه منع كونه واجباً مالياً
وانما هو افعال مخصوصة بدنية وان كان قد يحتاج الى بذل المال في مقدامة كان الصلوة ايضا
قد يحتاج الى بذل المال في تحصيل الماء والناظر والمكان ونحو ذلك وفيه ان الحج في الغالب يحتاج
الى بذل المال بخلاف الصلوة وسائر العباد البدنية فان كان هناك اجماع وغيره على ان الواجب
المالى من الاصل يشمل الحج قطعاً واجاب صاحب الجواهر بان المناط في الخروج من الاصل كون
الواجب ديناً والحج كذلك فليس يتكلف ما صرفا كما في الصلوة والصوم بل لا مربة حجة وضعية فوجبه
على نحو الدينيت بخلاف سائر العبادات البدنية فلذا يخرج من الاصل كما يثير اليه بعض الاخبار
الناطقة بانه دين او بمنزلة الدين قلت التحقيق ان جميع الواجبات الالهية ديون لله ثم سواء كانت مالا
او عملاً مالياً او عملاً غير مالى فالصلوة والصوم ايضا ديون لله ولها حجة وضع فذمة المكلف مشغولة

فمن دجاجة ما نذره من الخصوصية وكذا في الفروع التي حدها استبعاد الوجوب لكونه لادينا لله تعالى على
محل منع وليس اطلاق القضاء على الصلوة والصوم بعد فتما هذا الاعتبار ولا كان فلهما في الوقت ايضا كالمع
ان الثابت خروج من الاصل هو الدين المتاقل المتبوع للتكليف لا ما يتبرع منه ويكون عينه ثم لا بعد استظهار ذلك
في حجة الاسلام والنذر من قوله تم والله على الناس حج البيت وقول النذر لله على ان الحج حرام بوجوه

في بياقية المسائل المتعلقة بأحكام الحج

(٥٠٧)

الأظهر عدم الوجوب
ع ٤٤

لها ولذا يجب قضائها فان القاضى يفرع ذمة نفسه او ذمة الميت وليس القضاء من باب التوبة او من باب
الكفارة بل هو اتيان لما كانت الذمة مشغولة به ولا فرق بين كون الاشتغال بالمال او بالعمل بل
مثل قوله الله على ان اعطى زيدا درهما دين الله لا خلقى خلا يكون الناذر مديونا لزيدا بل هو مديون
لله بدفع الدرهم لزيدا ولا فرق بينه وبين ان يقول الله على ان ائتممت ركعتين فالكذب
الله ودين الله احق ان يقضى كما في بعض الاخبار ولازم هذا كون الجميع من الاصل نعم اذا كان
الوجوب على وجه لا يقبل بقاء شغل الذمة به بعد فوته لا يجب قضائه لا بالنسبة الى نفس من
وجب عليه ولا بعد موته سواء كان مالا او عملا مثل وجوب اعطاء الطعام لمن يموت من الجوع عام
الجماعة فانه لو لم يعطه حتى مات يجب عليه لا على وارثه القضاء لان الواجب انما هو حفظ النفس
المحترمة وهذا لا يقبل البقاء بعد فوته وكما في نفقة الارحام فانه لو ترك الانفاق عليهم مع تمكنه
لا يصير ديناً عليه لان الواجب سد الخلة واذا فات لا يتدارك فحصل ان مقتضى القاعدة في الحج
النذرى اذا تمكن وترك حتى مات وجوب قضائه من الاصل لانه دين لله لا ان يقال بانصراف
الدين عن مثل هذه الواجبات وهو محل منع بل دين الله احران يقضى واما الجماعة القائلون بوجوب
قضائه من الثلث فاستدلوا بصححة خبرين وصححة ابن ابي يعقوب والدالين على ان من نذر الاجحاج
مات قبله يخرج من ثلثه واذا كان نذرا الاجحاج كذلك مع كونه ماليا قطعاً فنذر الحج بنفسه او
بعدم الخروج من الاصل وفيه ان الاصحاب لم يعملوا بهذا الخبرين في مورد ما فكيف يعمل بهما في
غيره واما الجواب عنهما بالحمل على صورة كون النذر في حال المرض بناء على خروج المنجزات من الثلث
فلا وجه له بعد كون الاقوى خروجهما من الاصل ورتبما يجب عنهما بالحمل على صورة عدم التمكن
من الوفاء حتى مات وفيهما ما لا يخفى خصوصاً الاول **مسئلة** اذا نذر الحج مطلقاً او مقيداً بـ ^{مقينة}
وله يتمكن من الاتيان به حتى مات لا يجب القضاء عنه لعدم وجوب الاداء عليه حتى يجب القضاء
فيكلف ذلك عن عدم اعتقاد نذره **مسئلة** اذا نذر الحج معلقاً على امر كقضاء مريض او مجي مسافر
فما قبل حصول المعلق عليه هل يجب القضاء عنه ام لا **المسئلة** مثبتة على ان التعليق من بالشرط

مع ان في قبالها رواية
مسمع بن عبد الملك التي
افق المشهور بصدرها
وكانت خالية عن النظر
في المتن بخلافها النص
هذا هو الصحيح الفصح
كون تمام التكليف ديناً
الهيبة لا شبهة فيه ولكن
لزم قضائها في خارج
الوقت لو كانت موقوفة او
بعد موته على خلاف القائلين
ويحتاج الى دليل وكذا لو
نذر ان يصلي ركعتين او
يقر سورة التوحيد
يجب قضائها بعد الموت
على الولي وقوله دين الله
اخر ان يقضى ليس المراد
هو القضاء المصطلح حتم
الاساس لهذا المنع اصلا
ولا يجب القضاء مطلقاً
حتم
مد ظله
العالى
عدم اجراء الصنف او
على صورة من

مع انها معاذر ان رواية مسمع بن عبد الملك المؤيد باشتهاد الفتوى بصدرها وخلوها من الاضطراب
في المتن بخلافها ما برور جردى مد ظله العالى هذا هو القين فلا قضاء ج ما برور جردى مد ظله العالى

مع شراي
مد ظله
العالی

العقب بالمهلة ثم
المجة الضعف و
الزمانة الفزع
اصطهبانا
مد ظله
العالی

او من قبل الوجوب المعلق فعلى الاول لا يجب لعدم الوجوب عليه بعد فرض موته قبل حصول الشرط
وان كان متمكنا من حيث المال وسائر الشرائط وعلى الثاني يمكن ان يقال بالوجوب لكشف حصول الشرط عن
كونه واجبا عليه من الاول الا ان يكون نذره منصرفا الى بقاء حيوته حين حصول الشرط ^{مسئلة} اذا
نذر الحج وهو متمكن منه فاستقر عليه ثم صار معصوبا بالمرض او نحوه او مصددا او نحوه فالظاهر وجوب
استنابة حال حيوته لما مر من الاخبار سابقا في وجوبها ودعوى اختصاصها بحجة الاسلام ^ط ممنوعة
كما مر سابقا واذامات وجب القضاء عنه واذ صار معصوبا او مصددا وقبل تمكنه واستقرار
الحج عليه او نذره وهو معصوب او مصددا حال النذر مع فرض تمكنه من حيث المال ففي وجوب
الاستنابة وعدمه حال حيوته ووجوب القضاء عنه بعد موته قولان اقواهما عدمه وان قلنا با
لوجوب بالنسبة الى حجة الاسلام الا ان يكون قصده من قوله لله على ان اتج الاستنابة
^{مسئلة} لو نذر ان يحج رجلا في سنة معينة فخالف مع تمكنه وجب عليه القضاء والكفا
وان مات قبل اتيانها يقضيان من اصل التركة لانهما واجبان ماليان بلا اشكال ^{الصحيح}
المشار اليهما سابقا ^{الذاتان} على الخروج من الثالث معرض عنهما كما قيل او نحو ذلك على بعض
المحامل وكذا اذا نذر الاجحاج من غير تقييد بسنة معينة مطلقا او معلقا على شرط وقد حصل
وتمكرفه وتركه حتى مات فانه يقضى عنه من اصل التركة واما لو نذر الاجحاج باحد الوه ولم
يتمكن من حتى مات ففي وجوب قضائه وعدمه وجهان وجهان وجهان ^ط واجبا الى اوجبه على
نفسه فصار دينيا غاية الامر انه ما لم يتمكن معدودا والفرق بين وبين نذر الحج بنفسه انه لا
دينام مع عدم التمكن منه واعتبار المباشرة بخلاف الاجحاج فانه كذا بدل المال كما اذا قال
لله على ان اعطى الفقراء مائة درهم ومات قبل تمكنه ودعوى كشف عدم التمكن عن عدم
الانقضاء ممنوعة ففرق بين ايجاب مال على نفسه او ايجاب عمل مباشر وان استلزم من المال
فانه لا يعد دينيا عليه بخلاف الاول ^{مسئلة} لو نذر الاجحاج معلقا على شرط كحجني المسافر

بل شمول منظوقها لغير حجة الاسلام ممنوعة نعم لو ادعى انها غير هامة بالفاء المحصورة لم يكن
بعيدا عما اذا كان جعل لله على نفسه ما لا يصرف في وجود الحج عن الغير وانه اذا نذر ايجاد الحج
على وجه التسيب ولم يتمكن منه حال حيوته فالوجه عدم الوجوب ح ط بروجردي مد ظله العالی

في بَيَانِ قِيَمَةِ الْأَحْكَامِ الْمُنْقَلِقَةِ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ (١٠٩)

أو شفاء المريض فمات قبل حصول الشرط مع فرض حصوله بعد ذلك وتمكن منه قبله فالظاهر وجوب
 لقضاء عنه إلا أن يكون مراده العقلي على ذلك الشرط مع كونه حيا حين يدل على ما ذكرنا من
 مسمع بر عبد الملك فيمن كان له جارته حلي فماتت ولدت غلاما أن يحج عنه حينئذ الصا
 بعد ما سئل عن هذا أن رجلا نذر في ابنه أن هو أدرك أن يحج عنه فمات الأب أدركه
 بعد فاني رسول الله فمات عن ذلك فامر رسول الله أن يحج عنه مما ترك أبوه وقد عمل به جبا
 وعلى ما ذكرنا لا يكون مخالفا للقاعدة كما تخيل سيد الرياض وقرره عليه صاحب الجواهر قال إن
 فيه تقبدي على خلاف القاعدة ^{مسئلة} إذا كان مستطيعا نذر أن يحج حجة الاسلام انعقد
 الأقوى وكفاه حج واحد إذا تركه حتى مات وجب القضاء والكفارة من تركته وإذا قيد
 معينة فآخر عنها وجب عليه الكفارة وإذا نذره في حال عدم الاستطاعة انعقد أيضا وجب عليه
 تحصيل الاستطاعة مقدما إلا أن يكون مراده الحج بعد الاستطاعة ^{مسئلة} لا يقبر في الحج
 النذري الاستطاعة الشرعية بل يجب مع القدرة العقلية خلافا للذروسي ولا وجه له إذا
 حاله حال سائر الواجبات التي تكفيها القدرة عقلا ^{مسئلة} إذا نذر حجا غير حجة الاسلام في عام وهو
 مستطيع لم ينقض إلا إذا نوى ذلك على تقدير زوالها فرائت ^{مسئلة} ويحتمل الصحة مع الإطلاق أيضا
 زالت حملًا لنذره على الصحة ^{مسئلة} إذا نذر حجا في حال عدم الاستطاعة الشرعية ثم حصلت
 فإن كان موسقا ومقيدا بنسبة متأخرة قدم حجة الاسلام لغوريتهما وإن كان مضيقا بان قيده
 بنسبة معينة وحصل فيها الاستطاعة أو قيده بالفورية قدمه حينئذ فإن بقيت الاستطا
 بناء على ما اختاره في المسئلة السابقة لا فرق بين تمكنه منه قبله وعدمه ^ط عمل الجماعة إنما هو في الفرع الذي
 سئل مسمع أباء عبد الله عرجكم وهو تطبيق النذر على ما إذا ولدت غلاما مع تيممه بما يدل عليه دليل من
 موت الناذر قبلها ومع جعل الولادة عبارة عن كونه رزق غلاما منها وهو مطاب للقاعدة وأما ما في دليله من
 تطبيق النذر على أدراك الغلام وهو محل البحث هنا فلم يجد به عاملا سوى صاحب الجواهر زعم أنه مودع عمل
 المشهور ^ط هذا إذا حال قومه فيها إذا كان غير ملتفت حين النذر بوجوب حجة الاسلام أو بعدم رجحان غيرهما مع
 إلا ما في المتن من حمل النذر على الصحة بل لأن متعلقه راجع وانقضاءه لا يتبين إلا بعد زوال الاستطاعة ^ط
 الأقوى وهو حجة الاسلام وعدم انقضاء النذر مع تقيده بنسبة ^ط بروجدي مدظل العالي

بل الأمر عدم الوجوب
 ع ع شارة
 بل هو لا قوى فيما ارتفع
 زوال الاستطاعة حصل
 منه فقد القربة حيث
 نذره ع ع شارة
 بل كان النذر متعلقا بغير
 الحج كفاه حجة الاسلام
 مع قصد بر المذهب
 ع ع شارة
 بل الأقوى الصحة تكون
 متعلقا بالحج في الواقع
 حال النذر وإن لم يعلم
 به إلا بعد زوال الاستطا
 سيما إذا كان المراد من الحجة
 عدم التقييد بتقد زوال
 لا القيمة حتى بالنسبة إلى
 تقدير عدم الزوال غاية
 الأمر أنه على تقدير لغيم
 يكون هذا القيم لغويا
 يؤثر في بطلان النذر
 إذا كان غافلا عن هذه
 الاستطاعة الظاهرة أو
 عن وجوب الحج حال النذر
 الفرج أصليا نافي
 وهو كذلك جسم مدظل
 وهو الأقوى مطلقا إلا إذا
 بند بزوال الاستطاعة
 في عامه ولا معنى لحمل على
 الصحة ولا ثبت به التقييد
 زوال الاستطاعة حجة
 لكن ضيف

هذا الاحتمال ينافي ما مر منه من جواز تأخير واجب الموسع ع ع شرازي ان كان متعلق النذر بطبيعة الحج فقد تركه وآفا كما المراد به فوراً فورا حتى كما في المتن ولا يجب عليه حجة الاسلام في العام القابل ويقضى نذره بعد ذلك ع ع الاقوى كفاية حجة الاسلام اذا ائتمرها من النذر وليس من النذر في شئ ع ع شرازي اذا ع قصد النذر ع ع ان كان مراده التيمم بالنسبة اليه ايضا الف ع مد ظله هذا الاحتمال ضعيف غايته ان لا يغلب على ظنه عدم تمكنه من الوفاء بالنذر بعده ثم تقدم انحلال النذر من اصله في هذه القصة ثم في غير ما تقدم انحلال النذر فيهم مد ظله يحصل ذلك اذ مع فرض الملاقاة المذورة فان كانت ع ع النذر ايجاج علي نفس نذره كان النذر سببا مستقلا لوجوبه في فرض الاستطاعة ولا يتأثر وان كان مقصود مجرد صدق حج منه في مقابل تركه الا جزو عنه حجة الاسلام وغيره على اشكال في الحج الباب الا اذا اختلف

الى العام القابل وجبت والا فلا لان المانع الشرعي كالعقل ويجمل وجوب تقديم النذر ولو مع كونه موسعا لانه دين عليه بناء على ان الدين ولو كان موسعا يمنع عن تحقير الاستطاعة خصوصا مع فن عدم تمكنه من الوفاء بالنذر ان استطاعته في حجة الاسلام مسئلة اذا كان نذره في حال عدم الاستطاعة فورا ثم استطاع واهل عن وفاء النذر في عامه وجب الايتان به في العام القابل مقدما على حجة الاسلام وان بقيت الاستطاعة اليه لوجوبه عليه فورا فلا يجب عليه حجة الاسلام بعد الفراغ عنه لكن عن النذر وسرانه قال بعد الحكم بان استطاعة النذر شرعية لا عقلية فلو نذر ثم استطاع صرف ذلك الى النذر فان اهل واستمرت الاستطاعة الى العام القابل وجب حجة الاسلام ايضا ولا وجه له نعم لو قيد نذره بسنة معينة وحصل فيها الاستطاعة فلم يف به وبقيت استطاعة الى العام المتأخر امكن ان يقال بوجوب حجة الاسلام ايضا لان حجة النذر صارت قضاء، متعاقبا بين الاهمال مع الفورية والاهمال مع التوقيت بناء على تقديم حجة الاسلام مع كون النذر موسعا مسئلة اذا نذر الحج واطلق من غير تقييد بحجة الاسلام ولا غيره وكان مستطيعا او استطاع بعد ذلك فهل يتداخلان فيكفي حج واحد عنهما او يجب التقيد او يكفي نيية الحج النذر عن حجة الاسلام دون العكس اقول افوها الثاني لا صالة تقيد السبب بتعدد السبب القول بان الاصل هو الداخل ضعيف واستدل الثالث بصحة دافعة ومحمد بن مسلم عن رجل نذر ان يمشي الى بيت الله فشي هل يجزيه عن حجة الاسلام قال نعم وفيه ان ظاهرهما كفاية الحج النذر عن حجة الاسلام مع عدم الاستطاعة وهو غير معمول به ويمكن حملهما على انه نذر المشي لا الحج ثم اراد ان يحج فسل عن ان هل يجزيه هذا الحج الذي اتي به عقيب هذا المشي لا فاجاب بالكفاية نعم لو نذر ان يحج مطلقا اتمح كان كفاه عن نذر حجة الاسلام بل الحج الثاني غير ايضا لان مقصود حينئذ حصول الحج منه في الخارج باي وجه كان مسئلة اذا نذر الحج حال عدم استطاعته معلقا على شفاء، ولد مثلا فاستطاع قبل حصول

لكنه ضعيف ولو على مختاره ع ط بروجي مد ظله بل يقدم حجة الاسلام نعم ان تركها فالظاهر استقرار عليه ع ط لا يتصور وجه لذلك على فرض صحة هذا القول ايضا اذ عليه تكون الاستطاعة الشرعية تماما العلة لوجوب حجة الاسلام وتنتمى لعللة وجوب حجة النذر فانصرفها الى الثاني دون الاول يحتاج الى مرجح وهو مفقود ع ط ان كان اراد التيمم بالنسبة اليه ايضا ع ط بروجي مد ظله العالي

في سابقته حكم الحج

(١١١)

المعلق عليه فالظاهر تقديم حجة الاسلام ويحتمل تقديم المندور اذا فرض حصول المعلق عليه قبل خروج
 الرفقة مع كونه فوريا بل هو المتعين ان كان نذره من قبل الواجب المعلق ^{مسألة} اذا كان عليه حجة الاسلام
 والحج النذري لم يمكن الا ببيان بها اما لظن الموت او لعدم التمكن ^{سبب} الا من احدهما ففي وجوب تقديم الا
 سببا او التخيير او تقديم حجة الاسلام لاهيتها وجوه او جهما الوسطا وحدها الاخير وكذا اذا مات وعليه
 حجتان ولم تقتركة الا احدهما وامان وقت التركة فاللازم استيجارهما ولو في عام واحد ^{مسألة}
 من عليه الحج الواجب بالنذر الموسع يجوز له الا ببيان بالحج المندوب قبله ^{مسألة} اذا نذر ان يحج
 يحج انفق وجب عليه احدهما على وجه التخيير واذا تركها حتى مات يجب القضاء عنه مخيرا او اذا طرأ ^{سبب}
 من احدهما مقينا لتعين الاخر ولو تركه ايضا حتى مات يجب القضاء عنه مخيرا ايضا لان الواجب كان على
 وجه التخيير فالقات هو الواجب المخير ولا عبرة بالتعين العرفي فهو كما لو كان عليه كفارة الاضطرار
 شهر رمضان وكان عاجزا عن بعض الخصال ثم مات فانه يجب الاخراج عن تركته مخيرا وان تعين
 عليه في حال حيوة في احدهما فلا يتعين في ذلك المتعين نعم لو كان حال النذر غير متمكنا ^{ها} الا من احدهما
 مقينا ولم يتمكن من الاخر الى ان مات امكن ان يقال باختصاص القضاء بالذي كان متمكنا منه بدو
 ان النذر لم ينعقد بالنسبة الى ما لم يتمكن منه بناء على ان عدم التمكن يوجب عدم الانقضاء لكن
 الظاهر ان مسألة الخصال ليست كذلك فيكون الاخراج من تركته على وجه التخيير وان لم يكن في حيوة
 متمكنا الا من البعض اصلا وربما يحتمل في الصورة المفروضة ونظائرهما عدم انقضاء النذر بالنسبة
 الى الفرد الممكن ايضا بدعي ان متعلق النذر هو واحد الامرين على وجه التخيير ومع تقدر احدهما
 لا يكون وجوب الاخر تخييرا بل عن الدروس واختياره في مسألة ما لو نذر ان رزق ولذا ان يحج او
 يحج عنه اذا مات الولد قبل تمكن الاب من احدهما الامرين وفيه ان مقصود الناذر اتيان احدهما امرين
 من دون اشتراط كونه على وجه التخيير فليس النذر مقيدا بكونه واجبا تخييرا بل بشرط في انقضائه ^{لتمكن}
 منهما ^{مسألة} اذا نذر ان يحج او يزور الحسين من بلده ثم مات قبل الوفاء بنذره وجب القضاء
 من تركته ولو اختلف اجورها يجب لا تقصار على اقلها اجرة الا اذا تبرع الوارث بالزائد فلا يجوز
 لكنه ضعيف ^ط بل المتعين هو وجوب حجة الاسلام ولو كان نذره كذلك ^ط بل اقواها ^ط بيت
 استيجار من يحج عنه واجاج شخص بماله ^ط لكن الاقوى فيه هو التخيير ^ط بوجوب مد ظله العالی

على بل يقوى تقديم النذر
 مطلقا ان لا يكون متعلق
 النذر بطبيعة الحج والعمرة
 حجة الاسلام كما مر في
 لا يترك الحج شيئا من
 على الاوطى ^ط شانه
 لا يترك بل لا يخلو عن
 القوة الفذ اصطفا
 بين استيجار من يحج عنه
 واجاج شخص بماله ^ط الف
 ضعيف غاية حبه
 لا اساس لهذا المبنى
 كما تقدم حبه مد ظله
 بل الاقوى جه مد ظله
 ولا يخلو من القوة لان
 المندور واحد الامرين
 لا خصوص احدهما المخير
 فاذا تقدر احدهما تقدر
 ما هو متعلق النذر ويقتض
 بوقايه بالتخيير الشرعي و
 ترتيب احكامه عليه يكون
 بل دليل نعم لو فرض كون
 الناذر ملتفنا الى التخيير
 الشرعي ونذر احدهما امرين
 واحد المتعين على
 تقدير تقدر الاخر على
 نحو التخيير في الخصال
 حكاه موضوعا كان لما
 ذكر وجه
 جم

الظاهر كفاية الاقل ولا
 كان ذكره احتياطاً
 اذا كان المذبح رائجاً
 لا المني في حجة الواجب
 عليه مثلاً فانه لا يعقد
 كما اعترف به في نذر كثر
 في المسئلة الثانية ولعل
 نظر هذا البعض الى هذه
 القصة الفرج اصطفاً
 لا على هذا التعليل
 لا يفيد الا ان يمنع عموم
 ادلة الحرج على نذر
 بل وان كان جاهلاً
 مجرد الانشائية لا يوجب
 عدم انعقاد النذر الا ان
 يكون الركوب مرجوحاً
 الى النادر في نفسه كإصابة
 الى المشي جم والاول
 ان يوجه بان رفع الحرج
 وان كان في مودعه غريبة
 لا رخصة كانت قدم كحجة
 لا يوجب الحرمة ولا النذر
 في نظائر المقام كي يمنع من
 انعقاد نذرهما جم مثله
 العالي

للموتى اختيار الازيد اجرة وان جعل الميت امر القيين اليه ولو اوصى باختيار الازيد اجرة خرج
 الزائد من الثلث مسئلة اذا علم ان على الميت تجاوزه يعلم انه حجة الاسلام اوجح النذر وجه قضياً
 عنه من غير يقين وليس عليه كفارة ولو تردد ما عليه بين الواجب بالنذر او بالحلف وجبت الكفارة
 ايضا وحيث اقام ردة بين كفارة النذر وكفارة اليمين فلا بد من الاحتياط ويكفي حينئذ اطعام
 مسئين
 مسكناً لان فيه اطعام عشرة ايضا الذي يكفي في كفارة الحلف مسئلة اذا نذر المني في حجة الواجب
 عليه والتمسح انعقد مطلقاً في مورد يكون الركوب افضل لان المني في حد نفسه افضل من الركوب
 بمقتضى جملة من الاخبار وان كان الركوب قد يكون ارجح لبعض الجاهل فان ارجحيته لا توجب والركوب
 عن المني في حد نفسه وكذا ينعقد لو نذر الحج ماشياً مطلقاً ولو مع الانعاض عن رجحان المني ككفارة
 رجحان اصل الحج في الانعقاد اذ لا يلزم ان يكون المتعلق راجحاً لجميع قيوده واوصافه فاعز بعضهم
 من عدم الانعقاد في مورد يكون الركوب افضل لا وجه له وادفع منه دعوى الانعقاد في افضل
 الحج لان صفة المني فيجب مطلقاً لان المفروض نذر المقيد فلا معنى لبقائه مع عدم صحته قيد مسئلة
 لو نذر الحج راجحاً انعقد وجب لا يجوز حينئذ المني وان كان افضل لما مر من كفاية رجحان المقيد دون
 قيده نعم لو نذر الركوب في حجة في مورد يكون المني افضل لم ينعقد لان المتعلق حينئذ الركوب لا الحج
 راجحاً وكذا ينعقد لو نذر ان يمشي بعض الطريق من فرسخ في كل يوم او فرسخين وكذا ينعقد لو نذر الحج
 حافياً وما في صحة الحذاء من امر النبي بركوب اخت عقبة بن عامر مع كونهما ناذرة ان تمشي الى بيت الله
 حافية قصيدة في واقعة يمكن ان يكون المانع من صحة نذرهما من ايجابه كسبها او تضرها او غير ذلك
 مسئلة ليشترط في انعقاد النذر ماشياً او حافياً مكرر النذر وعدم تضرها لهما ولو كان عاجزاً او مريضاً
 ببدنه لم ينعقد نعم لا مانع منه اذا كان حرجاً لا يبلغ حد الضرر لان دفع الحرج من باب الرخصة لا النية
 هذا اذا كان حرجاً حين النذر وكان عالماً به واما اذا عرض الحرج بعد ذلك فالظاهر كونه منسقطاً

ط
 ان كان الثلث لا يسع الزيادة والا فيجوز للموتى اختياره مع جعل الموصى امر القيين اليه بلا اشكال ط هذا القليل
 غير مناسب لدفع الحرج ان كان على وجه الرخصة مانع ايضاً من انعقاد النذر وجوب العمل به مع كونه حرجاً فممكن
 ان يعمل بغيره شمول ادلة الحرج لمثل النذر مما لا يكون الا التزام به من الله تعالى ابتداءً من يجعل من المكلف
 والقليل هذا هو المناسب ذكره من انه اذا عرض الحرج بعد سقط الوجوب لا القليل بكونه واجب الرخصة ط

في ان نذر الحج ذاكما انعقد وجب عليه

للاوجوب مسئلة في كون مبدء وجوب المشي الحفاء ببلد النذر او الناذر واقرّب البلدين الى الميقات
او مبدء الشروع في السفر وافعال الحج اقوال والا قولى انه تابع للقيمين او الانصراف ومع عدمها فاول
افعال الحج اذا قال الله على ان اجمع ماشيا ومن حين الشروع في السفر اذا قال الله على ان امشي الى بيت الله
او نحو ذلك كما ان الاقوى ان مشيها مع عقد القيمن في الجمار بجملة من الاخبار لا طواف النساء كما تنبأ
ولا الافاضة من عرفات كما في بعض الاخبار مسئلة لا يجوز لمن نذر الحج ماشيا او المشي في حجة ان
يركب البحر لمنافاة لنذره وان اضطر اليه لعروض المانع من سائر الطرق سقط نذره كما انه لو كان ^{مختصرا}
فيه من الاول لم ينعقد لو كان في طريقه فطروا شرط لا يمكن العبور الا بالركب فالشهر ان يقوم فيه
مخبر السكون والا قولى عدم وجوبه لضعف الخبر عن اشياء الوجوب التمسك بقاعدة الميول لا وجه
له وعلى فرضه فاليدور هو التحرك لا القيام مسئلة اذا نذر المشي فخالف نذره فحج ذاكما فان كان
المندور الحج ماشيا من غير تقييد بسنة معينة وجب عليه الاعادة ولا كفارة الا اذا تركها ايضا ^{سقط}
ان كان المندور الحج ماشيا في سنة معينة فخالف واتي به ذاكما وجب عليه القضاء والكفارة واذا كان
المندور المشي في حج معين فوجب الكفارة دون القضاء لفوات محل النذر والحج صحيح في جميع الصور ^{مختصرا}
الاخيرة لان النذر لا يوجب شرطية المشي في اصل الحج وعدم القطع من حيث النذر لا يوجب عدمها من
حيث الاصل فيكفي في صحة الاتيان به بقصد القرية وقد تخيل البطلان من حيث ان المتوهم هو الحج
النذري لم يقع وغيره لم يقصد فيه ان الحج في حد نفسه مطلوب قد قصد في ضم قصد النذر وهو
كان الا ترعاه لو صام اياما بقصد الكفارة ثم تركه التتابع لا يبطل الصيام في الايام السابقة ^{صلا}
واما تبطل من حيث كونه صيام كفارة وكذا اذا بطلت صلوة لم تبطل قرأته واذا كاره التي اتى بها
من حيث كونه اقرا نا او ذكر او قد يستدل للبطلان اذا ركب في حال الاتيان بالافعال بان الامر
بآتيها ماشيا موجب للنهي عز آياتها ذاكما وفيه منع كون الامر بالشيء هيا عن ضده ومنع استلزامه
البطلان على القول به مع انه لا يتم فيما لو نذر الحج ماشيا مطلقا من غير تقييد بسنة معينة ولا بالنحو
لبقاء محل الاعادة مسئلة لو ركب بعضا من شي بعضا فهو كالركب الكل لعدم الاتيان بالمندور
فيجب عليه القضاء او الاعادة ماشيا والقول بالاعادة والمشى في موضع الركوب ضعيف لا وجه له
لكن ضعفه مخبر بالعلم ح ط على وجه يصدق انه حيث حال فيه تهرج ط بروجدي مدخله العالي

بل من حين الشروع في
الفرع ح شراذم
لا يترك الاحتياط فيه
ع ح شراذم
على وجه يصدق عليه
ع ح شراذم
لكنه مخبر بعلم الشهور
الفتح
لكن الاقوى التفصيل
بين هذه الصور ففي
الصورة الاخيرة يقوم
الصحة مطلقا في الثانية
بقوى الفادك واما
الاولى فان كان قصد
المندور من باب الداعي
فالا قولى الصحة وان كان
مخبر التقييد فالأظهر البطلان
الفتح
لا يتحقق بحث الموجب
للكفارة الا اذا عيّن النذر
مدان بحث بعد انقضاء
حج
والأظهر التفصيل في
الصحة والفساد بين هذه
الصورة ففي الاخيرة يقوم
الصحة مطلقا والفساد
في الثانية اما الاولى
فان كان قصد المندور
من باب الداعي فالأظهر
الصحة وان كان على سبيل
التقييد فالأظهر البطلان
حج
مدخله
العالي

لا يترك عن شرا
هو الاحتياط لا يترك
الجمع اصطهباتا
لا يترك
جم
دفعه
الغالب

مسألة ٣١ الوعز عن المشي بعد انعقاد نذره لم تكن منه اورجانه سقط وهل يتي حينئذ وجوب الحج
راكبا او لا بل يقط ايضا فيه اقوال احدها وجوبه راجعا مع سياق بدنة الثاني وجوبه بلا سياق
الثالث سقوطه اذا كان الحج مقيدا بنية معينة او كان مطلقا مع اليأس عن التمكن بعد ذلك وتوقع
المكنة مع الاطلاق وعقد اليأس الرابع وجوب الركوب مع تغيير السنة او اليأس في صورة ^{الطلاق} الا
وتوقع المكنة مع عدم اليأس الخامس وجوب الركوب اذا كان بعد الدخول في الاحرام واذا كان قبله
فالسقوط مع التيقين وتوقع المكنة مع الاطلاق ومقتضى القاعدة وان كان هو القول الثالث الا ان
الافقوى بملاحظة جملة من الاخبار هو القول الثاني بعد هل ما في بعضها من الامر بسياق الهدى
على الاستحباب بقربنية السكوت عنه في بعضها الاخر مع كونه في مقام البيان مضافا الى خبر عنه
الدال على عدم وجوبه صريحا فيه من غير فرق في ذلك بين ان يكون الخمر قبل الشروع في الذهاب الى بعد
وقبل الدخول في الاحرام او بعده ومن غير فرق ايضا بين كون النذر مطلقا او مقيدا بنية مع توقع
المكنة وعدمه وان كان ^{الطلاق} الاحوط في صورة الاطلاق مع عدم اليأس من المكنة وكونه قبل الشروع في
الذهاب الاعادة اذا حصلت المكنة بعد ذلك لاحتمال انصراف الاخبار عن هذه الصورة والاحوط
اعمال قاعدة الميوز ايضا بالمشي بمقدار المكنة بل لا يخلو عن قوة للقاعدة مضافا الى الخبر عن رجل
ان يمشي الى بيت الله حاجا قال فليشر فاذا تقب فليركب ليتفاد منه كفاية المخرج والتعب في جواز
الركوب ان لم يصل الى حد العز في مرسل حريزا اذا حلف الرجل ان لا يركب وانذار ان لا يركب فاذا
بلغ مجهوده ركب مسألة ٣٢ اذا نذر الحج ماشيا فمرض مانع اخر غير الخمر عن المشي من مرض او خوف او
او نحو ذلك فهل حكمه حكم الخمر فيما ذكر او لا لكون الحكم على خلاف القاعدة وجهان ولا يبعد ^{للفصل}
بين المرض ومثل العذر باختار الاول في الاول والثاني في الثاني وان كان الاحوط المحاور مطلقا
فصل في النيابة الاشكال في صحة النيابة عن الميت في الحج الواجب المندوب عز التحج في المندوب
مطلقا وفي الواجب في بعض الصور مسألة ٣٣ يشرط في النائب امور احدها البلوغ على المشهور
فلا يصح نيابة الصبي عندهم وان كان مميزا وهو الاحوط لا لما قيل من عدم صحة عباداته لكونها ^{بليّة} متر
لان الافقوى كونها شرعية ولا لعدم الوثوق به لعدم الرادع له من جهة عدم تكليفه لانه انص
من المدعى بل لا صالة عدم فراغ ذمة المنوب عنه بعد دعوى انصراف الادلة خصوصا

طلب
لا يترك هذا الاحتياط
وجه

مع اشتغال جملة من الاخبار على لفظ الرجل ولا فرق بين ان يكون حجة بالاجارة او بالتبرع باذن
 الولي او عدمه وان كان لا يبعد دعوى صحة نيابة في الحج المندوب باذن الولي الثاني العقل فلا تصح
 نيابة المجنون الذي لا يتحقق منه القصد مطبقا كان جنونه او ادواريا في دور جنونه ولا باس بنيابة ^{لنفه}
 انما التا ايمان لعدم صحة عمل غير المؤمن وان كان معتقدا بوجوبه وحصل منه نية القربة ودعوى
 ان ذلك في العمل لنفبه دون غيره كما ترى الرابع العدالة او الوثوق بصحة عمله وهذا الشرط انما يعتبر في
 جواز الاستنابة لا في صحة عمله الخامس معرفة بافعال الحج واحكامه ان كان بارشاد معلم حال كل
 السادس عدم اشتغال ذمتهم بحج واجب عليه في ذلك العام فلا تصح نيابة من وجب عليه حجة الاسلام
 او النذر المضيق مع تمكنه من اتيانه وامام مع عدم تمكنه للمال فلا باس فلو حج عن غيره مع تمكنه
 من الحج لنفبه بطل على المشهور لكن ^ط الاقوى ان هذا الشرط انما هو لصحة الاستنابة والاجارة والافاح
 صحيح وان لم يتحقق الاجرة وتبر ذمة المنيوب عنه على ما هو الاقوى من عدم كون الامر بالشيء هيا عن ^ط
 مع ان ذلك على القول به واجابه للبطالان انما يتم مع العلم والعد وامام مع الجهل والغفلة فلا
 الظاهر صحة الاجارة ايضا على هذا التقدير لان البطلان انما هو من جهة عدم القدرة الشرعية على
 العمل المستاجر عليه حيث ان المانع الشرعي كالمانع العقلي ومع الجهل والغفلة لا مانع لانه قادر
 شرعا مسئلة لا يشترط في النائب الحرية فتصح نيابة المملوك باذن مولاه فلا تصح استنابة بدنه
 ولو حج بدون اذنه بطل مسئلة يشترط في المنيوب عنه الاسلام فلا تصح النيابة عن الكافر لا بعد
 انشاعه بالعمل عنه لمنعه وامكان دعوى انشاعه بالتخفيف في عقابه بل لا يضرب الادلة فلو ما متيلما
 وكان الواو ث مسلما لا يجب عليه استيجاده عنه ويشترط فيه ايضا كونه ميتا او خيا عاجزا في الحج الواجب
 فلا تصح النيابة عن الحي في الواجب الا اذا كان عاجزا وامانا في الحج المندوب فيجوز عن الحي والميت تبرعا
 او بالاجارة مسئلة تجوز النيابة عن الصبي المميز والمجنون بل يجب الاستيجار عن المجنون اذا ^{نستقر}
 عليه حال افاقته ثم مات مجنونا مسئلة لا يشترط المماثلة بين النائب المنيوب عنه في الذكورة و
 بل الاقوى ما هو المشهور كما تقدم بعض الكلام فيه ^ط محمل وكذا صحة الاجارة ^ط ولقوله تعالى
 ما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم
 اصحاب الجحيم ^ط برو جدي مد ظله العالي

بل يبعد جم مد ظله
 تقدم ان الاقوى جم
 والظاهر انه لا اشكال
 في فساد الحج وعدا احتيا
 للمنيوب عنه وعدم برائة
 ذمته عنه ولا اشكال
 في فساد الاستنابة لكون
 الحج واجبا عليه وجوبا
 عينيا كوجوب صلوة الله
 وموم شهر رمضان ولا
 يصح الاستنابة وفقد
 عدم حجة الاستنابة
 ملازم لعدم احتيا
 عن المنيوب عنه نعم فساد
 الاجارة لا يلزم فساد
 الحج وظهران لا ربط بين
 مسئلتنا هذه ومثله
 الامر بالشيء اصلا وحال
 هذا الشرط كحال سائر
 الشرائط المعبرة في النكاح
 جم
 اذا كان معذورا ^{مطلقا}
 جم
 وهو الاقوى الفصح
 اذا لم يكن من تقصير
 الفصح
 صطهباناته
 مد ظله
 العالي

كتاب الحج

بل ممنوع ذلك الموقوف

جسم
مد ظله
العالى

الأنوثة فتقتضى نيابة المرأة عن الرجل كالعكس نعم الأول المماثلة مسألة لا بأس باستنابة
الضرورة وجلا كان أو امرأة عن رجل أو امرأة والقول بعدم جواز استنابة المرأة بالضرورة مطلقاً
أو مع كون المنوب عنه رجلاً ضعيفاً نعم يكره ذلك خصوصاً مع كون المنوب عنه رجلاً بل لا يبعد
كرهه استيجار الضرورة ولو كان رجلاً عن رجل مسألة يشترط في الصحة النيابة بقصد النيابة
وتعيين المنوب عنه في النية ولو بالاجمال ولا يشترط ذكر اسمه ان كان يستحب ذلك في جميع المواطن
والمواقف مسألة كما تقتضى النيابة بالترجع وبالاجارة كذا تقع بالجمالة ولا تفرغ ذمة المنوب عنه
الا ببيان النائب صحيحاً ولا تفرغ بمجرد الاجارة وما دل من الخبر على كون الاجير ضامناً وكفاية
الاجارة في فراغة منزلة على ان الله يعطيه ثواب الحج اذا قصر النائب في الايتان او مطروحة لعدم عمل
العلماء بها بظاهرها مسألة لا يجوز استيجار المحدث في ترك بعض الاعمال بل لو تبرع المحدث
بشكل الاكتفاء به مسألة اذا مات النائب قبل الايتان بالناسك فان كان قبل الاحرام لم يجز
عن المنوب عنه لما مر من كون الاصل عدم فراغ ذمة الا بالايتان بعد حمل الاخبار الدالة على
فان الاجير على ما اشرنا اليه وان مات بعد الاحرام ودخل الحرم اجزاء عنه لا كون الحكم في الحاح
عن نفسه لا خصاص ما دل عليه به وكون فعل النائب فعل المنوب عنه لا يقتضى الاحتاق بل الثقة
استحقاق بن عمار المؤيدة برسالة حسين بن عثمان وحسين بن يحيى الدالة على ان النائب اذا مات في الطريق
اجزاء عن المنوب عنه المفيدة برسالة المقنعة من خرج حلجاً فمات في الطريق فانه ان كان مات في الحرم
فقد سقطت عنه الحجّة الشاملة للحاج عن غيره ايضا ولا يعارضها موثقة عمار الدالة على ان النائب
اذا مات في الطريق عليه ان يوصى لانه محمول على اذا مات قبل الاحرام او على الاستحباب مضافاً
الى الاجماع على عدم كفاية مطلق الموت وضعفها سنداً بل ودلالة منجبر بالشهرة والاجماع المقولة
فلا ينبغي الاشكال في الاجزاء في الصورة المنزلة وآما اذا مات بعد الاحرام وقبل دخول الحرم
ففي الاجزاء قولان ولا يبعد الاجزاء وان لم نقل به في الحاج عن نفسه لا طلاق الاخبار في المقام
والقدر المتيقن من التقييد هو اعتبار كونه بعد الاحرام لكن الاقوى عدمه فحال الحاج عن نفسه
في اعتبار الامر في الاجزاء والظاهر عدم الفرق بين حجة الاسلام وغيرهما من اقسام الحج وكون
عدم الفرق بينهما هنا مع الفرق في حج نفسه كاختاره هناك في غاية البعد وعدم الفرق بينهما في المقامين لا يخلو من قريب

في تقسيم المسائل المتعلقة بالحج والعمرة

النيابة بالاجرة او بالتبرع مسئلة اذا مات الاجير بعد الاحرام ودخل الحرم ليقوم تمام الاجرة
 اذا كان اجيرا على تبرع الذمة وبالنسبة الى ماله في مال اعمال اذا كان اجيرا على الايتان بالحج
 الاعمال المخصوصة وان مات قبل ذلك لا يتحرر شيئا سواء مات قبل الشروع في المشي او بعده وقبل الاحرام
 او بعد قبل الدخول في الحرم لانه يأت بالعمل المستاجر عليه كالا ولا يقضى بعد فرض عدم اجرا
 من غير فرق بين ان يكون المستاجر عليه نفس الاعمال او مع المقدمات من المشي ونحوه نعم لو كان المشي
 داخل في الاجارة على وجه الجزئية بان يكون مطلوباً في الاجارة نفسا استحق مقدار ما يقابل من الاجارة
 بخلاف ما اذا لم يكن داخل اصلاً او كان داخل فيها لانفسا بل بوصف المقدمة فانه ذهب اليه بعضهم
 من توزيع الاجرة عليه ايضا مطلقاً لوجه له كانه لا وجه لما ذكره بعضهم من التوزيع على ما اتى به من
 الاعمال بعد الاحرام اذ هو نظير ما اذا استوجر للصلوة فاتي بركعة او زيد ثم ابطلت صلوة فانه لا اشكال
 في انه لا يتحقق الاجرة على ما اتى به ودعوى انه وان كان لا يتحقق من البتة بالنسبة لكن يتحقق اجرة المثل
 لما اتى به حيث ان عمله محترم مدفوع بانه لا وجه له بعد عدم نفع للمستاجر فيه والمفروض انه لم يكن
 مفرواً وامر قبله وحينئذ فتفتح الاجارة اذا كانت للحج في سنة معينة ويجب عليه الايتان به اذا كان
 مطلقة من غير استحقاق لشيء على التقديرين مسئلة يجب في الاجارة تعيين نوع الحج من تمتع او قرآن
 او افراد ولا يجوز للوجر العدل لعمتين له وان كان الى الافضل كالعدل من احد الاخيرين الى الاول
 الا اذا رضى المستاجر بذلك فيما اذا كان مخيراً بين النوعين او الانواع كما في الحج المستحب والمندوب
 او كان ذا منزلتين متساويين في مكة وخارجها واما اذا كان ما عليه من نوع خاص فلا ينعف رضا ايضا
 الاجير على الحج انما يتوجه لانيان بطبيعة الحج لا على تبرع الذمة ولا على اعمال المخصوصة بما هي فاذا
 بما هو مصداق للحج استحق الاجرة بما هي املت اعمال او كثرت ح ط عدم اجراء ماله من الاعمال لعدم حصول ما يقابل
 منها لانيان في كونه ايتا بعض العمل المستاجر عليه فالاقوى هو استحقاقه من الاجرة بنسبة ما اتى به من الاجزاء بل و
 كذا المقدمات مع فرض دخوله في المستاجر عليه وان كان بوصف المقدمة لان هذا الوصف ثابت لها وان
 لم يتوصل الى ذى المقدمة وعدم حصول شيء من الغرض بالجزء والمقدمة لا يضر لعدم وقوع الاجارة على
 الغرض ح ط بل هو نظير ما اذا مات في اثناء الصلوة المستاجر عليها وهو عين مسئلتنا بل افرق ح ط
 يعني وجوب الاستحجار من تركه اذا لم يشترط المباشرة ح ط بر جردى مد ظله العالي

الشيء نحوه مع دخوله في الاجارة
 بان يخرج من الحرم ايضا كان
 او بوصف المقدمة فانه
 هو توزيع الاجرة الفسخ
 مع كون البعض داخل في
 مستحق الاجارة فهو
 بعض العمل المستاجر عليه
 فيتحقق الاجرة بالنسبة اليه
 كما في ما يراد بالاجارة
 التي تحصل المانع القهري
 فيها عن تمام العمل عند
 الاجراء لا يتلزم عدم
 الاستحقاق فيكون عدم
 الاجراء هنا نظير عدم
 حصول المقصود الاصل
 في الموارد الاخر الفسخ
 بل هو الوجه كما عرفت
 الفسخ
 بل له وجه وجيه كالمقدم
 الفسخ
 ابطال الصلوة لا يبطاله
 بما هو محل الكلام بل نظير
 المقام مودة في اثناء الصلوة
 او وجود مانع قهري اخر
 في اثناء الحج الكلام كلام
 الفسخ
 يقع بحج الاستحجار من تركه
 في صورة عدم التضييق للمبا
 الفسخ
 في برائة ذمة المستاجر واما
 بالنسبة الى استحقاق الاجرة
 اجرة فكل اشكال الفسخ
 بل هو الوجه الا مع الفسخ
 بان على المستاجر نفس
 الاعمال ح ط مد ظله
 العالي

بالعدل الى غيره وفي صورة جواز الرضا يكون رضاه من باب اسقاط حق الشرط ان كان التعيين بعنوان
الشرطية ومن باب الرضا بالرفاء بغير الجنس ان كان بعنوان القيدية وعلى تقدير تحقق الاجرة المتناهية
ان له يات بالعمل المستاجر عليه على التقدير الثاني لان المستاجر اذا رضى بغير النوع الذي عينه فقد
وصل اليه ماله على الوجه في الرفاء بغير الجنس في سائر الديون فكانه قد اتى بالعمل المستاجر عليه ولا
فرق فيما ذكرنا بين العدل الى الافضل او الى الفضول هذا ويظهر من جملة جواز العدل الى الافضل كما
الى التمتع بقدر من الشارع بخبر ابي بصير عن ابي عبد الله في رجل اعطى رجلاً دراهم فحج بها مفردة يجوز له ان
يتمتع بالعمرة الى الحج قال نعم انما خالف الى الافضل والافقوى ما ذكرنا والخبر منزل على صورة العلم برضا
المستاجر بذلك مع كونه مختاراً بين النوعين جماعين وبين خبر اخر في رجل اعطى رجلاً دراهم فحج به
حجة مفردة قال لا يسر له ان يتمتع بالعمرة الى الحج لا يخالف صاحب الداهم وعلى ما ذكرنا من عدم جواز
الامع العلم بالرضا اذا علم بذلك لا يتحقق الاجرة في صورة التعيين على وجه القيدية وان كان حجة
صحيحة عن النوب عنه ومفراً لذمته اذا لم يكن ما في ذمته متعيناً فباعتين واما اذا كان على وجه الشرطية
فليتحقق الا اذا فتح المستاجر الاجارة من جهة تخلف الشرط اذ لا يتحقق التمتع بل اجرة المثل مسئلة
لا يترتب في الاجارة تعيين الطريق وان كان في الحج البلدي لعدم معلق الغرض بالطريق فوعا ولكن لو
تعين ولا يجوز العدل عنه الى غيره الا اذا علم انه لا غرض للمستاجر في خصوصية وانما ذكره على التقا
فهو راض باى طريق كان فيجوز له لو عدل فيه واستحق تمام الاجرة وكذا اذا اسقط بعد العقد حق
تعيينه فالقول بجواز العدل مطلقاً اذ مع عدم العلم بغرض في المحضورية ضعيف كما لا شك
بصحة خبره عن رجل اعطى رجلاً حجة فحج عنه من الكوفة فحج عنه من البصرة فقال لا بأس اذا قص
جميع الناسك فقد تم حجة اذ هي محمولة على صورة العلم بعدم الغرض كما هو الغالب مع انها انما
دلت على صحة الحج من حيث هو لا من حيث كونه عملاً مستاجراً عليه كما هو المدعى وربما تحمل على
محامل اخر وكيف كان لا اشكال في صحة حجة وبرائة ذمته المنوب عنه اذا لم يكن ما عليه مقيداً
مخصوصية الطريق المعين انما الكلام في استحقاق الاجرة المتناهية على تقدير العدل وعدمه
انه ليجوز من المسمى بالنسبة وليقط منه بمقدار المخالفة اذا كان الطريق معتبراً في الاجارة على
الجزئية ولا يتحقق شيئاً على تقدير اعتباره على وجه القيدية لعدم اتيانه بالعمل المستاجر عليه

في بقية المسائل المتعلقة بأحكام الحج

(٥١٩)

بل هو الوجه

شراي
ان لا يصرف عرفا الى
المباشرة ع ع شراي
مد ظله
العال

فتكون الاجرة ع لنفس

ع ع شراي

معنى انه انقضت

مدتها فيرجع الاجير

الى اجرة المائة والمستأجر

الى اجرة مثل العمل المتأجر

عليه ع

شراي

مد ظله

العال

ولو اجازته تلغى اجازته

على الاقوى

الفتا

لا يبعد ان تكون هي

الاجرة

جم

مد ظله

العال

وان برئت ذمة المئوب عنه بما اتى به لانه حينئذ متبرع بعلمه ودعوى انه يعد في العرف انه
الى بعض الاستوجاب عليه فيستحق بالنسبة وقصد التقييد بالخصوصية لا يخرج به عرفا عن العمل في الاجزاء كما
ذهب اليه في الجواهر لوجهها وليست تام الاجرة ان كان اعتباره على وجه الشرطية الفقهية بمعنى الالتزام
في الالتزام نعم للمستاجر خيار الفسخ لتخلف الشرط فيرجع الى اجرة المثل مسئلة اذا اجر نفسه للحج عن شخص ميا
في سنة معينة ثم اجر عن شخص آخر في تلك السنة مباشرة في سنة معينة ثم اجر عن شخص آخر في تلك السنة مبا
ايضا بطلت الاجارة الثانية لعدم القدرة على العمل بها بعد جوب العمل بالاولى ومع عدم اشتراط
المباشرة فيهما او في احدهما صحا معا ودعوى بطلان الثانية وان لم يشترط فيها المباشرة مع اعتبارها
في الاولى لانه يعتبر في صحة الاجارة تمكن الاجير من العمل بنفسه فلا يجوز اجارة الا على قرينة
القران وكذا لا يجوز اجارة الخاضع لكن المجدد ان لم يشترط المباشرة ممنوعة فالاقوى الصحة هذا
اذا اجر نفسه ثانيا للحج بلا اشتراط المباشرة واما اذا اجر نفسه لتحصيل فلا اشكال فيه وكذا انصح ان
مع اختلاف السنتين او مع توسعة الاجادتين او توسعة احدهما بل وكذا مع اطلاقها او اطلاقها
اذا لم يكن انصرف الى التخييل ولو اقرنت الاجارة ان كان كما اذا اجر نفسه من شخص واجرته وكيله من اخر
في سنة واحدة وكان وقوع الاجادتين في وقت واحد بطلتا معا مع اشتراط المباشرة فيهما ولو ا
فضوليان من شخصين مع اقتران الاجادتين يجوز له اجارة احدهما كما في صورة عدم الاقتران ولو
اجر نفسه من شخص ثم علم انه اجره فضولي من شخص اخر سابقا على عقد نفسه ليلزم له اجارة ذلك العقد
وان قلنا بكون الاجارة كاشفة بدعوى انها حينئذ تكشف عن بطلان اجارة نفسه لكون اجارة
نفسه مانعا عن صحة الاجارة حتى تكون كاشفة وانصرف ادلة صحة الفسخ عن مثل ذلك مسئلة
اذا اجر نفسه للحج في سنة معينة لا يجوز له التأخير بل ولا التقديم الا مع رضا المستاجر ولو اخر لا يعد
ا ثم وتفسخ الاجارة ان كان التعيين على وجه التقييد ويكون للمستاجر خيار الفسخ لو كان على وجه
الشرطية وان اتى به مؤخر الا ليمتنع الاجرة على الاول وان برئت ذمة المئوب عنه به وليست المتأجر
بل هو الوجه بالنظر الى ما يفهم عرفا من التقييد في مثله نعم لو فرض تقييد الحج المستاجر عليه ضمنا بكونها
سلوك الطريق المعين كان ما افاده وجهها ح ط الاقوى هو تخيير المستاجر بين الفسخ وعدمه فان لم يفسخ و
اعطاه الاجرة المائة وطالبه باجرة مثل العمل المستاجر عليه ط بروجدي مد ظله العالي

سائر الاعمال المرتبطة بعدد في اتمامها وقاعدة احترام عمل السلم لا تجزئ لعدم الاستناد الى النسيان
فلا يستحق اجرة المثل ايضا مسئلة اذا اتى النائب بما يوجب الكفارة فهو من ماله مسئلة اطلاق
الاجارة يقتضي التجيل بمعنى الحل في مقابل الاجل لا بمعنى الفورية اذ لا دليل عليها والقول بوجوب
التجيل اذا اشترط الاجل ضعيفا خالها حال البيع في ان اطلاقه يقتضي انحلال بمعنى جواز المطالبة
ووجوب المبادرة معها مسئلة اذا قصرت الاجرة لا يجب على المستاجر اتمامها كما انها لو زادت
ليس لاسترداد الزائد نعم يستحب الا تمام كما قيل بل قيل يستحب على الاجير ايضا ان الزائد ولا دليل
بالخصوص على شيء من القولين نعم يسند على الاول بانه معاونة على البر والتقوى وعلى الثاني بكونه
موجبا للاخلاص في العبادة مسئلة لو اسند الاجير حجة بالجماع قبل التعرف كالحاج عن نفسه يجب
عليه اتمامه والحج من قابل وكفارة بدنة وهل يستحق الاجرة على الاول او لا قولان مبنيان على
ان الواجب هو الاول وان الثاني عقوبة او هو الثاني وان الاول عقوبة قد يقال بالثاني للغير
في الاجار بالفساد الظاهر في البطلان وحمله على ارادة التصا وعدم الكمال بخلاف ادعى الخليل
فتفسخ الاجارة اذا كانت معينة ولا يستحق الاجرة ويجب عليه الايتان في القابل بلا اجرة ومع
اطلاق الاجارة تبقى ذمته مشغولا ويستحق الاجرة على ما ياتي به في القابل والاقوى فتح الاول
وكون التاعق لغير الخبا الصريحة في ذلك فيحتاج عرفه لا قريبه من الاجير خصوصا في خبره الاخيرين
استحق بر غمار عن احدثائه قال قلت فان ابتلي في يفسد عليه حجة حتى يصير عليه الحج من قابل فيحرم
عن الاول قال نعم قلت فان الاجير ضامن للحج قال نعم وفي الثاني سئل الصادق ع عن رجل حج من
رجل فاجتري في حجة شيئا يلزم فيه الحج من قابل وكفارة قال ع هي لا قول تامه وعلى هذا ما جرح
فالاقوى استحقاق الاجرة على الاول وان ترك الايتان من قابل عصيانا او لعذر ولا فرق بين كون
الاجارة متعلقة او معينة وهل الواجب ايتان الثاني بالعنوان الذي اتي به الاول فيجب فيه فقد
النابة عن المنوب عنه وبذلك العنوان او هو واجب عليه بقصد ويكون لفه وجهان لا يبعد الظاهر
في الاول ولا ينافي كونه عقوبة فانه يكون الاعادة عقوبة ولكن لا يظهر الثاني والاحوط ان
يأتي به بقصد ما في الذمة ثم لا يخفى عدم تمامية ما ذكره ذلك القائل من عدم استحقاق الاجرة
في صورة كون الاجارة معينة ولو على ما ياتي به في القابل لانفساها وكون وجوب الثاني بقصد

بقية حاشية ارفقها
في اسقاط هذا الشرط
وتكون الاجرة حج للرجل
وتبقى ذمته مشغولة
بغير العمل لمعنى
قد المباشرة جسم
تقدم ان لا قوى جسم

بل مرسل الانفاخ
في اثناء العمل المؤثرة
اجرها على ابعاضها مع
وحدة الغرض والقبول
جسم
مدفوع
لها

عمل تأمل واشكال
اذ لا ملازمة بين
وجوب الثاني بقدا
وبين بقاء الاجارة
بالنسبة اليه بعدا
فقد تكون ان في عرفنا
شرعيا عليل اذ لا ملازمة
بين كونه كك وبين
كونه متعلقا للاجارة
بقدا او الحاصل ان
فما افاده هنا نظرا
من جهات لا يبع لتمام
للتقرير لها الضع
وله يكن الاستحجار
مع عدم التجيل متعذرا
الفتح اصطهباناتا
مدفلة
العال

لكونه خارجا عن متعلق الاجارة وان كان مبررا للذمة المنوبة عنه وذلك لان الاجارة وان
كانت منسوخة بالنسبة الى الاول ولكنها باقية بالنسبة الى الثاني ^طبقدا لكونه عوضا شرعيا ^طبقدا
كما وقع عليه العقد فلا وجه لعدم استحقاق الاجرة على الثاني وقد يقال بعدم كفاية الحج الثاني
ايضا في تفرغ ذمة المنوب عنه بل لا بد للمستأجر ان يستأجر مرة اخرى في صورة التيقين وللأجير
ان يحج ثالثا في صورة الاطلاق لان الحج الاول فاسد الثاني اما وجب للافتقار فوجب
ثالث اذ الداخل خلاف الاصل وفيه ان هذا التمايم اذا لم يكن الحج في القابل بالعنوان الاول
والظاهر من الاخبار على القول بعدم صحة الاول وجوب اعادة الاول وبذلك العنوان ^طفكيف
في التفرغ ولا يكون من باب الداخل فليس الا فساد عنوانا مستقلا نعم انما يلزم ذلك اذا
ان الا فساد موجب للحج مستقلا على نحو الاول وهو خلاف ظاهر الاخبار وقد يقال في صورة
التيقين ان الحج الاول اذا كان فاسدا وانفتح الاجارة يكون لنفسه فقضائه في العام القابل
ايضا يكون لنفسه لا يكون مبررا للذمة المنوبة عنه فوجب على المستأجر استيجار حج اخر وفيه ايضا
ما عرفت من ان الثاني واجب بعنوان اعادة الاول وكون الاول بعد انفاخ الاجارة ^طبالنسبة
اليه لنفسه لا يقتضي كون الثاني له وان كان بدلا عنه لانه بدل عنه بالعنوان المنوي لا بما صار
اليه بعد الفسخ هذا والظاهر عدم الفرق في الاحكام المذكورة بين كون الحج الاول المستأجر
عليه واجبا او مندوبا بل الظاهر جريان حكم وجوب الاتمام والاعادة في النيابة تبرعا ايضا
وان كان لا يتحقق الاجرة اصلا ^طمسئلة يملك الاجير الاجرة بمجرد العقد لكن لا يجب تسليمها
الا بعد العمل اذ لا يشترط التجيل ولم تكن قرينة على ارادته من انصرف او غير ذلك لفرق في عدم
وجوب التسليم بين ان تكون غينا او دينيا لكن اذا كانت غينا ونمت كان التما للاجير وعلى ما ذكر
من عدم وجوب التسليم قبل العمل اذا كان المستأجر وصيا او وكلا وسلمها قبله كان ضامنا لها
^طالقبول بوجوب اعادة الحج في القابل بعنوانه كما هو المدعى لا يستلزم القيد ببقاء الاجارة حتى لا يخرج
به الاجرة اذ عنوان ما افاده هو كونه عن الغير لا كونه مستأجرا عليه ^طهذا القول لا يخلو من
قوة على تقدير القول بطلان الاول بالجماع لكن الاقوى هو عدم البطلان كما في المتن
الا اذا انقذر الاستيجار بغير هذا الفرج ^ططبر وجرى مد ظله العالی

في بقية المسائل المتعلقة بأحكام الحج

(١٢٣)

على تقدير عدم العلم من المجراد كون عمله باطلا ولا يجوز لها اشتراط النجس من دون اذن الموكل
 او الوارث ولو لم يتقد الاجير على العمل مع عدم تسليم الاجرة كان له الفسخ وكذا للستاجر لكن لما كان
 المقارن تسليمها او نصفها قبل الشئ ليجز الاجير المطالبة في صورة الاطلاق ويجوز للموكل والوكيل
 دفعها من غير ان مسألة اطلاق الاشارة تقتضي مباشرة فلا يجوز للاجير ان يستاجر غيره الا مع
 صريح او ظاهرا والرواية الدالة على الجواز محمولة على صورة العلم بالرضا من المستاجر مسألة لا يجوز
 استجاره من ضاق وقته عن اتمام الحج تمقا وكانت وظيفته العدل الحج الافراد ممن عليه منع ولو
 استجاره مع سعة الوقت فهو المتع ثم انقضى الوقت فهل يجوز له العدل ويجزى عن المنيب
 عنه او لا وجهان من اطلاق اخبار العدل ومن انصرفها الى الحاج عن نفسه والاقوى عدمه وعلى
 تقديره فالاقوى عدم اجزائه عن الميت وعدم استحقاق الاجرة عليه لانه غير ما على الميت ولانه
 غير العمل المستاجر عليه مسألة يجوز التبرع عن الميت في الحج الواجب اي واجب كان والمنذور بل يجوز
 التبرع عنه بالمندوب ان كانت ذمته مشغولة بالواجب لو قبل الاستجار عنه للواجب كذا يجوز
 الاستجار عنه في المندوب كذلك واما الحي فلا يجوز التبرع عنه في الواجب الا اذا كان مقدرا
 في المباشرة لمرض او همد فانه يجوز التبرع عنه وليقط عنه وجوب الاستنابة على الاقوى كما مر
 سابقا واما الحج المندوب فيجوز التبرع عنه كما يجوز له ان يستاجر له حتى اذا كان عليه حج واجب لا
 يتمكن من ادائه فعلا واما ان يتمكن منه فلا يستجار للمندوب قبل ادائه مشكلا بل التبرع عنه في
 الحج المندوب حينئذ ايضا لا يخلو عن اشكال في الحج الواجب مسألة لا يجوز ان ينوب واحد عن اثنين
 لا مدخلية لاذن الوارث في ذلك ح ط عدم قدره الاجير على العمل ليس يجوز الفسخ نعم ان كان المقادير اعطا
 اجرة الحج كلا او بعضا قبله بحيث يكون اطلاق العقد منزلا عليه وضع منها كان له الفسخ بذلك تقدر عليه الحج
 او لم يتقدر ح ط بل الاقوى جواز العدل واجزائه عن المنيب عنه ح ط جواز التبرع عنه وسقوط وجوب
 الاستنابة عنه بذلك محل النظر ح ط لفظة في الحج الواجب هنا لا يتصور له معنى يحصل كما ان قوله في النظر الثاني
 وان كان الاقوى فيه الصحة لا يتصور له وجه والظن القالب هو ان كلا منهما كان في موضع الاخر فقبلها قلم النسخ
 فان التبرع بالمندوب عن عليه واجب موضع لقوة الصحة لا جواز النيابة عن اكثر وكذا عدم جواز النيابة عن
 اكثر من واحد لا بد ان يقصد بالحج الواجب جوازها في المندوب ح ط بروجدي مد ظله العالي

اذن الوارث لا مدخلية
 له في المقام ع ح شيرازي
 بل الاقوى جواز العدل
 والقول بعدم الاجزاء
 او قويا لا حياط ع ح
 لا اشكال فيه وقوله في
 الحج الواجب زائد عن
 شيرازي
 لا مجال لعدم جواز العدل
 والاقوى الاجزاء نعم
 محل تأمل وان كان الفسخ
 لظاهره لا موقع لذكر
 نقطة في الحج الواجب هنا
 لا موقع لذكر جلة وان
 كان الاقوى فيه الصحة
 في المسئلة الثالثة بل الصحيح
 هو عكس ذلك ولعل من
 سهو النسخ لفظي
 لا مجال لان يمنع عن
 العدل والظاهر الاخر
 ح ح
 ولكنه ضعيف ح ح
 مد ظله
 العالي

في الوصية بالبحر

او اذ يلزم عام واحد وان كان الاقوى فيه الصحة الا اذا كان وجوبه عليهما على نحو الشركة كما اذا
 نذر كل منهما ان يشرك مع الاخر في تحصيل البحر وامان البحر المندوب فيخرج واحد عن جماعة يعبرون
 النية كما يجوز بعنوان اهداء الثواب بحملة من الخباد الظاهرة في جواز النية ايضا فلا داعي لحملها
 على خصوص اهداء الثواب **مسئلة** يجوز ان ينوب جماعة غريبت او تحي في عام واحد في البحر المندوب
 تبرعا او بالاجازة بل يجوز ذلك الواجب ايضا كما اذا كان غريبت او تحي لا يمكن من المباشرة
 لعذر تجان فمختلفان نوعا كحجة الاسلام والنذر او متحدان من حيث النوع كحجتين للنذر فيجوز ان
 يستأجر جميع بينهما عام واحد وكذا يجوز اذا كان احدهما واجبا والاخر مستحبا بل يجوز ان يستأجر
 اجيرين بحر واجب احد كحجة الاسلام في عام واحد احتياطا لاحتمال بطلان حج احدهما بل وكذا
 مع العلم بصحة البحر من كل منهما وكلاهما بالبحر الواجب ان كان احدهما قبل احرام الاخر
 فهو مثل ما اذا صلى جماعة على الميت في وقت واحد لا يضر سبق احدهما بوجوب الاخر فان الذمة
 مشغولة ما لم يتم العمل فيصح قصد الوجوب من كل منهما ولو كان احدهما استقرا شرعا **فصل**
في الوصية بالبحر مسئلة اذا اوصى بالبحر فان علم انه واجب اخرج من اصل التركة وان كان
 بعنوان الوصية فلا يقال مقتضى كونه بعنوانها خروجه من الثلث نعم لو صرح باخراجه من الثلث
 اخرج منه فان و في ب ولا يكون الزائد من الاصل ولا فرق في الخروج من الاصل بين حجة الاسلام
 والبحر النذري والافساد لانه باقسامه واجب مالي واجتماعه قائم على خروج كل واجب مالي من
 الاصل مع ان في بعض الاخبار ان البحر بمنزلة الدين ومن المعلوم خروجه من الاصل بل الاقوى
 خروج كل واجب من الاصل وان كان بدنيا كما مر سابقا وان علم انه نذري فلا اشكال في خروجه من
 الثلث وان لم يعلم احد الامرين ففي خروجه من الاصل والثلث وجهان يظهر من سيد الرضا خروجه
 من الاصل حيث انه وجه كلام الصدوق الظاهر في كون جميع الوصايا من الاصل بان مراده ما اذا لم
 يعلم كون الموصى به واجبا او لا فان مقتضى عمومات وجوب العمل بالوصية خروجها عن سيرة
 العلم بكونها نذريا وهل الخبر الدال بظاهره على ما عر الصدوق ايضا على ذلك لكنه مشكل فان العموم
 محقق بماد دل على ان الوصية بازيد من الثلث ترد اليه الا مع اجازة الوصية بما مع ان الشبهة
 الاقوى في الواجب البدني خروجه من الثلث على تقدير الوصية به في طرود وجدي مدقذ العالي

بشراف
 في خروج غير الواجب
 من الاصل منع
 شراف
 بل الاقوى خروج البدن
 من الثلث كما مر سابقا
 مع اصطفيان
 لا بعد ان يكون قول
 ان كان الاقوى في الصحة
 زيادة من قلم الناصح
 جسم
 مدقذ
 العالي

في كتاب الزكاة ع
شيراوي

كونه احوط مطلقا على

منع ع ع شيراوي

سواء صرح بها او كان

امان كلامه منصرفا

اليها الفاعل امضيا

هذا هو الصحيح ولعله

عدل عما صرح به سابقا

من خلاف ذلك جم

تقدم ما هو الاخرى

في المسئلة

جم

مدظله

العاله

مصادقة والتسك بالعمومات فيها محل اشكال واما الخبر المشار اليه وهو قوله الرجل اوص بما له مادام
فيه الروح ان اوص به كله فهو جائز فهو موهون باعراض العلماء عن العمل بظاهره ويمكن ان يكون المراد
بما له هو الثلث الذي امر به نعم يمكن ان يقال في مثل هذه الارضه بالنسبة الى هذه الامكنة البعده
عن مكة الظاهر من قول الموصي هو اعني هو حجة الاسلام الواجبة لعدم تقارب الحج المستحب في هذه الارضه
والامكنة فيحمل على انه واجب من جهة هذا الظهور والانصراف كما انه اذا قال اوص بما لك اوص بما لك اوص بما لك
او ذكوة فيصرف الى الواجب عليه فيحصل ان في صورة الثلث فيكون الموصي به واجبا حتى يخرج من اصل
التركة او لا حتى يكون من الثلث مقتضى الاصل الخروج من الثلث لان الخروج من الاصل موقوف
على كونه واجبا وهو غير معلوم بل الاصل عدمه الا اذا كان هناك انصراف كما في مثل الوصية
بالخمس او الزكاة او الحج ونحوها نعم لو كانت الحالة السابقة فيه هو الوجوب كما اذا علم وجوب الحج عليه
سابقا ولم يعلم انه اتى به او لا فالظاهر جريان الاستصحاب والاخراج من الاصل ودعوى ان ذلك
موقوف على ثبوت الوجوب عليه هو فرع شكك الوصية او الوارث ولا يعلم انه كان شاكيا
موتة او عالما باحد الامرين مدفوعة بمنع اعتبار شكك الوصية او الوارث ايضا ولا
في ذلك بين ما اذا اوصى او لم يوص فان مقتضى اصاله بقاء اشتغال ذمته بذلك الواجب عدم
اشتغال ما يقابل من التركة الى الوارث ولكنه يشكل على ذلك الامر في كثير من الموارد كحصول العلم غالبا
بان الميت كان مشغول الذمة بدين او خمس او زكاة او حج او نحو ذلك الا ان يدفع بالحمل على الصحة
فان ظاهر حال المسلم الايتان بما وجب عليه لكنه مشكل في الواجبات الموسعة بل في غيرها ايضا في غير
الموتة فالاحوط في هذه الصورة الاجرا من الاصل مسئلة يكفي المقياسه سواء كان الحج الموصي
به واجبا او مندوبا يخرج الاول من الاصل والثاني من الثلث الا اذا اوصى بالبلدية وحينئذ
فالزائد عن اجرة المقياسية في الاول من الثلث كان تمام الاجرة في الثاني منه مسئلة اذا لم يبين
الاجرة فاللازم الاقتصار على اجرة المثل لا انصراف اليها ولكن اذا كان هناك من يرضى بالانقل
وجب استيجاده اذا انصرف الى اجرة المثل انما هو نفى الازيد فقط فهل يجب تخصيصه لواحتمل
وجوده الاحوط ذلك توفير اعلى الورثة حضورا مع الظن بوجوده وان كان في وجوب اشكال حضورا
ما قد ماها او كان اطلاقها منصرفا اليها ح ع بر وجردي مدظله

الأظهر عدم التعيين

ع ع

كانت الوصية مطلقاً

فالتجديد غير لازم ع ع

بشراف

الأظهر بمنوعه

البيع اصطفاً

الأظهرية ممنوعة

حجم

مد ظله

العال

مع الظن بعدم ولابد من يري ان يتبرع فالظاهر جواز الاكتفاء به بمعنى عدم وجوب المباد
الى الاستيحاء بل هو المتعين بغيره على الورثة فان اتى به صحيحاً كفى والا وجب الاستيحاء ولو لم يوجد
من يرضى باجرة المثل فالظاهر وجوب دفع الازيد اذا كان الحج واجباً بل وان كان مندوباً ايضا مع
وفاء الثلث ولا يجب الصبر الى العام القابل ولو مع العلم بوجود من يرضى باجرة المثل واقل بل ^{محمداً}
لو وجب المباداة الى تفرغ ذمة الميت في الواجب العمل بمقتضى الوصية في المندوب ان عين المو
مقدار الاجرة تعين وخرج من الاصل في الواجب ان لا يرد على اجرة المثل والا فالزيادة من الثلث
كان في المندوب كله من الثلث ^{مسألة} هل لازم في تعيين اجرة المثل الاقتصار على اقل الناس
اجرة او يلاحظ اجرة من يناسب الميت في شرف وضعته لا يبعد الثاني والا حوط الاظهر الاول
مثل هذا الكلام يحجر ايضا في الكفن الخارج من الاصل ايضا ^{مسألة} لو اوصى بالحج وعين
المرّة او التكرار بعد معينين تعين وان لم يعين كفى حج واحد الا ان يعلم انه اراد التكرار وعليه حمل ما
ورد في الاخبار من انه يحج عنه مادام له مال كاف خبز او ما بقي من ثلثه شيء كاف ثالث بعد حمل
الدليل على الاخير من ارادة الثلث من لفظ المال فاعز الشيع وجماعة من وجوب التكرار مادام ^{لثلث}
باقيا ضعيف مع انه يمكن ان يكون المراد من الاخبار انه يجب الحج مادام يمكن الايتان به ببقاء شيء
من الثلث بعد العمل بوصايا اخر وعلى فرض ظهورها في ارادة التكرار ولو مع عدم العلم باوادة ^{بد}
من طرحها لعارض المشهور عنها فلا ينبغي الاشكال في كفاية حج واحد مع عدم العلم باوادة التكرار
فهم لو اوصى باخراج الثلث ولم يذكر الا الحج يمكن ان يقال بوجوب من تمامه في الحج وكذا لو
يذكر الا المظالم او الا الزكوة او الا الخمس ولو اوصى ان يحج عنه مكرراً كفى مرتان لصدق التكرار
مع ^{مسألة} لو اوصى بصرف مقدار معين في الحج سنين معينين وعين لكل سنة مقداراً معيناً او
انفق عدم كفاية ذلك المقدار لكل سنة صرف نصيب سنتين في سنة او ثلاث سنين في سنتين
مثلاً وهكذا لا القاعدة الميسرة لعدم جريانها في غير جماعات الشارع بل لان الظاهر من حال المو
ارادة صرف ذلك المقدار في الحج وكون تعيين مقدار كل سنة تجل كفاية وبل لا عليه ايضا
^ط ان كان الوصية واجبا خاضعاً للمتابعة عنه بذلك الواجب اما اذا اوصى بحج مندوب فلا يكتفى بمتابعة المتبرع
عنه مذ بانه لا وجوب المباداة اليه في المندوب غير واضح الا اذا كان بمعرض الضياع وعدم التمكن منه فيما بعد ^ط كما

في بياقية أحكام الحج والعمرة

(٥٢٧)

على وجهه فيها في البر
عمره شراري

على بن محمد المحمدي وخبر برهم بن خزيار في الأول جعل حجتين في حجة وفي الثاني جعل ثلاثة حج
في حجتين وكلاهما من باب المثال كما لا يخفى هذا ولو فضل من السنين فضلة لا تفي بحجة فهل ترجع
ميراثا أو في وجود البر أو تزداد على اجرة بنصر السنين وجوده ولو كان الموصي به بالحج من البلاد دار الامر
بين جعل اجرة السنين مثل السنة وبين الاستحجار بذلك المقدار من المثل لكل سنة ففي تعيين
الأول والثاني وجهان ولا يبعد التحير بل أولوية الثاني إلا أن مقتضى الملاقاة بخبرين الأول
هذا كل إذا لم يعلم من الموصي إرادة الحج بذلك المقدار على وجه التقييد لا قبل الوصية إذا لم
امكان ذلك بالتأخير وكانت الوصية مفقودة بسنير معينة مسئلة إذا أوصى بالحج وعين اجرة
في مقدار فان كان الحج واجبا ولم يزد ذلك المقدار عن اجرة المثل أو زاد وخرجت الزيادة من
الثلاث تعين وان زاد ولم يخرج الزيادة من الثلاث بطلت الوصية ويرجع الى اجرة المثل وان كان
الحج مندوبا فكذا لا تعين ايضا مع وفاء الثلث للمقدار لا يفقد وفاء الثلث مع عدم كون التعيين على وجه
التعيين ان لم ينف الثلث بالحج أو كما التعيين على وجه التقييد بطلت الوصية ولو سقط وجوب الحج مسئلة إذا أوصى بالحج وعين
اجيرامعينا تعين استجاره باجرة المثل وان يقبل الا بالاريد فان خرجت الزيادة من الثلاث تعين
ايضا وانما بطلت الوصية واستخرج غير باجرة المثل في الواجب مطلقا وكذا في المندوب إذا وفي به
الثلث ولم يكن على وجه التقييد كذا إذا لم يقبل اصلا مسئلة إذا عين الحج اجرة لا يرغب فيها
احد كان الحج مستحبا بطلت الوصية إذا لم يرج وجود راغب فيها وحينئذ فهل ترجع ميراثا أو تصرف
في وجود البر أو يفصل بين ما إذا كان كذلك من الأول فترجع ميراثا أو كان الراغب موجودا ثم
القدر وجوده والاقوى هو الصرف في وجود البر لا لقاعدة الميسر بدعي ان الفضل اذا انعقد
يقبى الجنب لها قاعدة شرعية وانما تجرم في الاحكام الشرعية المجعولة للشارع ولا مخرج لها في
جعلات الناس كما اشرنا اليه سابقا مع ان الجنب لا يبعد طيورا للنوع فحلها الميراثات الخارجية
إذا انعقد بعض اجزائها ولو كانت ارتباطية بل لأن الظاهر من حال الموصي في امثال المقام إرادة عمل
حيها أو سطها مع ما لا عمل بها هو المقتضى مع ما ان لم يخرجها الورثة وكذا في الفروع الآتية مع ما وجوب صرف ما انعقد
منه من الرضا بالادق فله وشهها في وجود البراث من الجبا ككثرة الواردة في هذه الابواب لا حاجة الى حرا في نقد الميراث فوجب
الموصي وغرو نعم من هذا الحكم ما هو عانة ما هو التكن في اعان اذهابهم من تعدد المطالب ولو جوب الوصية

أو سطها أو سطها الفصح
بل الأول ادلى وأحوط
الفصح
مع عدم اجازة الورثة
وكذا في الفروع الآتية
الفصح
بل لأن الظاهر بملاحظة
ما ورد من الاخبار الكثيرة
في باب الرضا بالادق فله
و نذكر كون وجوب صرف
ما انعقد من الرضا في وجه
البر كما لا يخفى باغنيا
في اشارة عن احوط معتد
المطلوب الفصح اصطفا
تقدم ان صرفها في وجود
البر هو الاقوى جيم
وهو ادولى وأحوط
جيم
الظاهر ان هذه القاعدة
الكلية المسئلة في باب البر
والوصية غنية عن مثله
التكلف
جيم
مد ظله
العالی

ينفعه وانما عين عملا خلاصا لكونه انفع في نظره من غيره فيكون تعيينه لمثل الحج على وجه تقدير المطلق
وان لم يكن متذكرا لذلك حين الوصية نعم لو علم في مقام كونه على وجه التقييد في عالم اللب ايضا يكون
الحكم فيه الرجوع الى الورثة ولا فرق في الصورتين بين كون القدر طاريا او من الاول ويؤيد ما ذكرنا
ما ورد من الاخبار في نظائر المقام بل يدل عليه خبر علي بن سويد عن الصادق ^{عليه السلام} قال قلت ما تدجل فاد
تبركة ان اتج بها عنه فظرت في ذلك فلم تكف للحج فسلت من عندنا من الفقهاء فقالوا تصدق بها فاقا
ما صنعت قلت تصدقت بها فقال ضمنتم ان لا تكون تبلغ ان يحج بها مرة فانه كانت تبلغ
يحج بها مرة فانت ضامن ويظهر ما ذكرنا حال سائر الموارد التي تبطل الوصية بجهة من الجهات هذا
ما اذا اوصى بالثلث وغيره مضاف وتقدر بعضها امانية فالمراد به لانه يعينه الثلث لنفسه اخرجه
عن تلك الوارث بذلك فلا يعود اليه ^{مسألة} اذا صاحبه داره مثلا وشرط عليه ان يحج عنه بعد موته
فتح ولزم وخرج من اصل التركة وان كان الحج نذريا ولا يلحقه حكم الوصية ويظهر من المحقق القمي ^{رحمته} في نظير
المقام اجراء حكم الوصية عليه بدعي انه بهذا الشرط ملك عليه الحج وهو عمل له اجرة في مقدار اجرة لمثل
هذا العمل فان كانت زائدة عن الثلث توقف على امضاء الورثة وفيه انه لم يملك عليه الحج مطلقا في
ذمته ثم اوصى ان يجعله عنه بل انما ملك بالشرط الحج عنه وهذا ليس ما لا يملكه الورثة فليس يملكه وصيه
وانما هو تملك على نحو خاص لا ينتقل الى الورثة وكذا الحال اذا ملكه داره بمائة تومان مثلا بشرط ان
يصرفها في الحج عنه او عن غيره او ملكه اياها بشرط ان يصرف ثمنها في الحج او غيره فجميع ذلك صحيح
لادم من الاصل وان كان العمل المشروط على نذري نعم له الخيار عند تخلف الشرط وهذا ينتقل الى الوارث
بمفعول ان حق الشرط ينتقل الى الوارث فلو لم يعمل المشروط عليه بما شرط عليه يجوز للوارث ان يفسخ المعاملة
^{مسألة} لو اوصى بان يحج عنه ماشيا او حافيا صح واعتبر خروجه من الثلث ان كان نذريا وخرج الزائد
عن اجرة الميقاتية عنه ان كان واجبا ولو نذر في حال حيوة ان يحج ماشيا او حافيا وله ان ياتي به حتى مات
واوصى به او لم يوص به لا يستجانه من اصل التركة كذلك نعم لو كان نذره مقيدا بالمشي ^{بذنه}
الا فوى في هذا هو ما ذكره المحقق القمي فان شرطه عهد منه الى المصالح بان يصرف المائة تومان التي هي ملكه في ذمته في

الحج عنه بعد موته فيكون
وصية الفسخ امضا
مع عدم التمكن من الزامه
حتى من الحاكم الشرعي
بل القلوت بين اجرة
الحج ماشيا او حافيا بين
اجرة غير ماش او حافيا
ان كان الفسخ امضا
بقدر ان كان يخرج الوصية
هو الثلث مطلقا لم يظهر
الفرق بين ان يكون كل
بكل الثلث او نصفه كمن
كرر الامر في الاول
في الثاني فحاجا الى كلف
الساير حكم الظاهر
شرع الحج او الصرف في
مصرف اخر بعد موته
منه هذا الوجه ويخرج
عن موضوع الوصية وملك
لورثة بذلك حكم
اذا كان محل العمل الشرط
بعد موت الشارط وله
يكن الشرط مما يقع به
الوارث فهو لا يملك هذا
الشرط ولا يثبت له الخيار
بقدره وانما ثبت الخيار
لحاكم الشرعي ومصرف
ما اشترطت بعد
الفسخ مباشرة على المخرج
عليه ولو اذن في وجوه
على الاقوى
حجم
مدفوع
العالي

الحج عنه بعد موته وليس هذا شيئا غير الوصية طان قلنا بجهة ذلك الشرط ما مع تقدير الشرط وعدم التمكن من الاجابة
بل وعن القلوت بين اجرة الحج ماشيا او حافيا بين اجرة لا كذلك ايضا ان كان ما برده في مد ظله العالي

امكن ان يقال بعدم وجوب الاستجارة عنه لان المذود هو مشيه بيدنه فيلحق بموته لان مشي الحاجر
 ليس بيدنه ففرق بين كون المباشرة قيدا في المأمور به او مورد المسئلة اذا اوصى بمجتبى او ازيد قال لها
 واجبة عليه صدق وتخرج من اصل التركة نعم لو كان اقراره بالوجوب عليه في مرض الموت وكان متما في
 اقراره فالظاهر انه كالاقرار بالذير فيه وفي خروجه من الثلث اذا كان متما على ما هو الاقوى مسئلة
 لو مات الوصي بعد ما قبض من التركة اجرة الاستجارة وشك في انه استاجر الحج قبل موته او لا فان مضى
 مدة يمكن الاستجارة فيها فالظاهر حمل امره على الصحة مع كون الوجوب فوريا منه ومع كونه موسعا اشكال
 وان لم تضر مدة يمكن الاستجارة من بقية التركة اذا كان الحج واجبا ومرتبة الثلث اذا كان مندوبا
 وفي ضمانه لما قبض وعدمه لاحتمال تلفه عنده بلا ضمان وجهان نعم لو كان المال المقبوض موجودا اخذ
 حتى في الصورة الاولى وان احتمل ان يكون اساجر من مال نفسه اذا كان تما احتاج اليه وصرفه في
 الاجرة وتملك ذلك المال بدلا عما جدد اجرة لاصالة بقاء ذلك المال على ملك الميت مسئلة اذا
 قبض الوصي الاجرة وتلف في يده بلا تقصير لم يكن ضامنا ووجب الاستجارة من بقية التركة او بقية
 الثلث وان اقتسمت على الورثة استرجع منهم وان شك في كون التلف عن تقصير ولا فالظاهر
 عدم الضمان ايضا وكذا الحال ان استوجروا من الاجير ولم يكن له تركه او لم يمكن الاخذ من ورثته
 مسئلة اذا اوصى بما عند من المال للحج ندبا ولم يعلم انه يخرج من الثلث او لا لم يخرج صرف بيعه
 نعم لو ادعى ان عند الورثة ضعف هذا وان اوصى سابقا بذلك والورثة اجازوا وصيته ففي سما
 دعواه وعدمه وجهان مسئلة من المعلوم ان الطواف مستحب مسئلة من غير ان يكون في ضمن
 الحج ويجوز النيابة فيه عن الميت وكذا غزاه الحج اذا كان غائبا عن مكة او حاضرا وكان معذورا في
 الطواف بنفسه او مع كونه حاضرا وغير معذور فلا تقع النيابة عنه واما سائر افعال الحج فانسجها
 مستقلا غير معلوم حتى مثل التخي بين الصفا والمروة مسئلة لو كان عند شخص وديقه ومات صاحبها
 وكان عليه حجة الاسلام وعلم اوطن ان الورثة لا يؤذون عنه ان ردها اليهم جاز بل وجب ان يحج
 بها عنه وان زادت عن اجرة الحج ودال الزيادة اليهم لصحته يريد عن رجل استودعني ما لا يهلك ليس
 لوارثه شيء ولم يحج حجة الاسلام فال عليه السلام حج عنه وما فضل فاعطهم وهي وان كانت مطلقة
 الا ان اصحاب يدها بما اذا علم اوطن بعدم تاديتهم لو دفعها اليهم ومقتضى اطلاقها عدم

شراذم
 الظاهر عدم ضمانه
 حتم
 لا يخلو من الاشكال
 مع الوقوف به
 زمان يبعد اهما في امر
 وصايتهم ومع تصرفه في
 المال الموجود يحكم بكونه
 للوصي الا ان يدعى عليه
 فانه يرجع الى احكام الشرع
 حتم
 فع الترتيب في تقصيره
 الا ضمان عليه كان له تركه
 ام لا يمكن الاخذ من
 ورثته ام لا حتم فله
 العالي

عنه شيرازي
يعني عند المحاكم
اصطه بانان
مد ظله
العال

الى الاستيدان من المحاكم الشرعية ودعوى ان ذلك للاذن من الامام كما ترى لان الظاهر من كلامهم
بيان الحكم الشرعي ففي مورد الصحة لا حاجة الى الاذن من المحاكم والظاهر عدم الاختصاص بما اذا لم يكن
للورثة شيء وكذا عدم الاختصاص بحج الودعي بنفسه لا نفهام الا تم من ذلك منها وهل يلحق بحج الاسلام
غيرها من اقسام الحج الواجب او غير الحج من سائر ما يجب عليه مثل الحنك والزكاة والمظالم والكفارات
والدين او لا وكذا هل يلحق بالودعية غيرها مثل العارية والعين المستاجر والمغصنة والدين في
ذمته او لا وهما قد يقال بالثاني لان الحكم على خلاف القاعدة اذا قلنا ان التركة مع الدين
ينقل الى الوارث وان كانا مكلفين باداء الدين ومجورين عن الصرف قبله بل وكذا على القول
بقاها معه على حكم مال الميت لان الامر الوفاء اليهم فلعلمهم ادادوا الوفاء من غير هذا المال او
ادادوا ان يباشروا العمل الذي على الميت بانفسهم والا قوى مع العلم بان الورثة لا يؤدون بل مع
الظن القوي ايضا جواز الصرف فيما عليه لا لما ذكره في المستند من ان وفاء ما على الميت من الدين
او نحوه واجب كفاي على كل من قدر على ذلك واولوية الورثة بالتركة انما هي مادامت موجودة
واما اذا اباد احد الى صرف المال فيما عليه لا يبقى ما لحي تكون الورثة اولى به اذ هذه الدعوى
فاسدة جدا بل لا مكان فم المثل من الصحة او دعوى تنقيح المناط او ان المال اذا كان بحكم مال
الميت فيجب صرفه عليه لا يجوز دفعه الى من لا يصرفه عليه بل وكذا على القول بالاشغال الى الورثة
حيث انه يجب صرفه في دينه فمن باب الحبسة يجب على من عنده صرفه عليه ويضمن لو دفعه الى الوارث
لقوته على الميت نعم يجب الاستيدان من المحاكم لانه ولي من لا ولي له ويكفي الاذن الاجمالي
فلا يحتاج الى اثبات وجوب ذلك الواجب عليه كما قد تخيل نعم لو لم يعلم ولم ينظر عدم تادية الواجب
يجب الدفع اليه بل لو كان الوارث منكرا او متنعيا وامكن اثبات ذلك عند المحاكم او امكرا جبا
عليه لم يجز لم عنده ان يصرف بنفسه مسئلة يجوز للتائب بعد الفراغ عن الاعمال للترتيب
ان يطوف عن نفسه وعن غيره وكذا يجوز له ان ياتي بالعمرة المفردة عن نفسه وعن غيره مسئلة
يجوز لمن اعطاه رجل مالا لا يستجار الحج ان يحج بنفسه ما لم يعلم انه اذا استجار من الغير
ولا يحوط عدم مباشرته الا مع العلم بان مراد المعطى حصول الحج في الخارج واذا عتق شخصاً
سقط اولوية الوارث بسبب امتناعه لا يخلو من قرب وكذا اذا انكاهه لنضيع حق الميت مع العلم به ح

محل تأمل وأشكال
المنع
بعدم ان الاظهر البطلان
جم

تعيين الا اذا علم عدم اهليته وان المصطفى مشبه في تعيينه وان ذكره من باب احدا لا فراد فصل
في الحج المندوب مسئلة ليجب لفافا الشرائط من البلوغ والاستطاعة وغيرها ان الحج فيها
امكن بل وكذا من ان بوظيفته من الحج الواجب ليجب تكرار الحج بل ليجب تكراره في كل سنة بل يكون تركه
من سنين متوالية وفي بعض الاخبار من حج ثلاث حجرات لم يصبه فقرا بدم مسئلة ليجب نية العود
لحج عند الخروج من مكة وفي الخبر انها توجب الزيادة في العمر ويكره نية عدم العود وفيها انها توجب
القص في العمر مسئلة ليجب التبرع بالحج عن الاقارب غيرهم احياء وامواتا وكذا عن العصومين عليهم
السلام احياء وامواتا وكذا ليجب الطواف عن الغير وعن العصومين عليهم السلام امواتا وحياء مع عدم
حضورهم في مكة او كونهم معذورين مسئلة ليجب لمن ليس له زاد وراحلة ان يستقرض ويحج اذا كان
بالوفاء بعد ذلك مسئلة ليجب اجحاج من الاستطاعة مسئلة يجوز اعطاء الزكاة لمن لا
يستطيع الحج بها مسئلة الحج افضل من الصدقة بنفقة مسئلة ليجب كسرة الانفاق
في الحج وفي بعض الاخبار ان الله يفيض الاسراف في الحج والعمرة فمسئلة يجوز الحج بالمال المشبه
كجواز الظلمة مع عدم العلم بجرمتها مسئلة لا يجوز الحج بالمال الحر اكر لا يبطل الحج اذا كان كسرا
احرامه وطوافه وشرهديه من خلال مسئلة يشترط في الحج النذبي اذن الزوج والمولى بل لا يبر
في بعض الصور ويشترط ايضا ان لا يكون عليه حج واجب مضيق لكن لو عصى جمع مسئلة يجوز اهدا
ثواب الحج الى الغير بعد الفراغ عنه كما يجوز ان يكون ذلك من نيته قبل الشروع فيه مسئلة ليجب
لمن لا مال له حج به ان ياتي به ولو باجارة نفسه عن غيره وفي بعض الاخبار ان للاجير من الثواب ثلثا
والمندوب عنه واحد فصل في اقسام العمرة مسئلة تنقسم العمرة كالحج الى واجبا مطلقا
عرضي مندوب فوجب باصل الشرع على كل مكلف بالشرائط المعبرة في الحج والعمرة مذكور بالكتاب السنة
والاجماع ففي صحيحة زرارة العمرة واجبة على المخلوق بمنزلة الحج فان الله تعالى يقول واتيوا الحج والعمرة لله
وفي صحيحة الفضيل في قول الله تعالى واتيوا الحج والعمرة قال هما مفروضان ووجوبها بعد تحقق الشرائط
فوري كالحج ولا يشترط في وجوبها استطاعة الحج بل تكفي استطاعتها في وجوبها وان لم يتحقق استطاعة
الحج كان العكس كذلك فلا استطاعة للحج دونها وجب دونها والقول باعتبار الاستطاعتين في وجوب

لا يترك الفضة
مثل الفضة
لا يترك الفضة
شرا

(٥٣٢)

كتاب الحج

كل من اداها مرتين ضعيف كالقول باستقلال الحج في الرجوع دون العرة مسئلة تجزئ العرة
التمتع بها عن العرة المفردة بالاجماع والاجابة وهل يجب على من وظيفته حج التمتع اذا استطاع لها
يكره فطبع الحج المشهور عدمه بل ارسله بعضهم ارسال المسلمات وهو الاقوى وعليه فلا يجب على
الاجير بعد فراغه من عمل النيابة وان كان مستطيعا لها وهو في مكة وكذا لا يجب على من تمكن منها
يتمكن من الحج لما منع ولكن الا حوط الايتان بما مسئلة فديجب العرة بالنذر والحلف والعهد
الشرط في ضم البعد الاجارة والافساد ويجب ايضا الدخول مكة بمعية حرمة بل منها فانه لا يجوز دخولها
الا محرمات الا بالنسبة الى من يتكرر دخوله وخروجه كالحطاب الخناس وما عدا ما ذكره من وجب
تكرارها كالحج واختلفوا في مقدار الفصل بين العرتين فقل يعتبر شهر وقيل عشرة ايام والاقوى عدم
اعتبار فصل فيجوز ايتاها كل يوم وتفصيل المطلب هو كون العمدة فصلا في اقسام الحج وهي ثلاثة
بالاجماع والاجارة تمتع وقران وافراد والاول فرض من كان بعيدا عن مكة والاخران فرض من كان
حاضرا اي غير بعيد حد البعد الموجب للاول ثمانية واربعون ميلا من كل جانب على المشهور والاقوى
لصححة رواية عن ابي جعفر قلت له قول الله عز وجل في كتابه ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد
الحرام فقال نعم يفي اهل مكة ليس عليهم فتعة كل من كان اعلى دون ثمانية واربعين ميلا ذات عرق
وعسفان كما يدور حول مكة فهو بمن دخل في هذه الآية وكل من كان اهله واء ذلك فعليه الفتعة
وخبر عنه فسئلته عن قول الله عز وجل ذلك لمن قال لاهل البر لهم فتعة ولا عليهم عرة قلت فما
حد ذلك قال ثمانية واربعون ميلا من جميع نواحي مكة وعسفان وذات عرق وليتفاد ايضا
جملة اجناد اخر والقول بان حد اثنى عشر ميلا من كل جانب كما عليه جماعة ضعيف لا دليل عليه الا
فان مقتضى جملة من الاجبار وجوب التمتع على كل احد والقدر المتيقن الخارج منها من كان دورا
المذكور وهو مقطوع بما مراد دعوى ان الحاضر مقابل للمسافر والسفر اربعة فرائض وهو كما ترى او دعوى
ان الحاضر المعلق عليه وجوب غير التمتع امر عري والعرف لا يساعده على ازيد من اثنى عشر ميلا وهذا ايضا
كما ترى كما ان دعوى ان المراد من ثمانية واربعين التوزيع على الجهات الاربع فيكون من كل جهة اثنى
عشر ميلا لا يترك ذلك والاولى دخولها باحرام وخرج منها بعد ان يقع السك والاصل من ثم انه اليها قبل مصر
شهرين كما محل تأمل واشكال ح ط بر دورى مد ظله العالي

في بياقية احكام المتعلقة بالحج والعمرة

(٥٣٣)

عشر ميلا منافية لظاهر تلك الاخبار واما صحة حزين الدالة على ان حد البعد ثمانية عشر ميلا فلا عامل
 بها كما لا عامل بصحة حماد بن عثمان والخبلي الداليتين على ان الحاضر من كان دون المواقيت الى مكة و
 هل يقبر الحد المذكور من مكة او من الجحد وجمان اقولها الاول ومن كان على قصر الحد فالظاهر
 ان وظيفة التمتع لعليق حكم الافراد والقران على ما دون الحد ولشك في كون منزله في الحد او
 خارج وجب عليه الفحص ومع عدم تمكنه يراعى الاحتياط وان كان لا يبعد القول بان يجري عليه
 حكم الخارج فيجب عليه التمتع لان غيره معلق على عنوان الحاضر وهو مشكوك فيكون كالوشك في ان
 المسافة ثمانية فراسخ او لا فانه يصلي تمامه لان القصر معلق على الفرد وهو مشكوك ثم ما ذكرنا من
 بالنسبة الى حجة الاسلام حيث لا يخرج للبعيد الا التمتع ولا للحاضر الا الافراد والقران واما بابا
 الى الحج النذبي فيجوز لكل من البعيد الحاضر كل من الاقسام الثلاثة بلا اشكال وان كان الافضل
 اختيار التمتع وكذا بالنسبة الى الواجب في حجة الاسلام كالحج النذري في غيره مسئله من كان
 له وطنان احدهما في الحد والاخر في خارجه لزمه فرض اغلبها لصحة زيارة عن ابى جعفر من اقام
 بمكة ستين شهرا من اهل مكة ولا متعة له فقلت لا بى جعفر ارايت ان كان له اهل بالعراق واهل
 بمكة فقال فلينظر ايها الغالب فان تساويا فان كان مستطعا من كل منهما تخير بين الوظيفتين
 وان كان الافضل اختيار التمتع وان كان مستطعا من احدهما دون الاخر لزمه فرض وطرا الاستطاعة
 مسئله من كان من اهل مكة وخرج الى بعض الامصار ثم رجع اليها فالمشهور جواز حج التمتع له
 وكونه خيرا بين الوظيفتين واستدلوا بصحة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ع عن رجل من
 اهل مكة يخرج الى بعض الامصار ثم يرجع الى مكة فيتم بعض المواقيت الى ان يتمتع قال لا ما راعى
 ان ذلك ليس له لو فعل وكان الاهل احب اليه نحوها صحة اخرى عنه وعن عبد الرحمن بن
 اعين عن ابي الحسن ع وعن ابن ابي عقيل عدم جواز ذلك وانه ينعين عليه فرض الملك اذا كان الحج
 واجبا عليه وتبعة جماعة لما دل من الاخبار على انه لا متعة لاهل مكة وهما الخبرين على الحج النذبي

لا يخرج من اشكال وليس هذا نظير الشك في مسافة القصر فان موضوع وجوب الاتمام وهو عدم
 المسافة الثمانية فراسخ مستصحب ههنا بخلافه هنا ط فيما اذا اطلق النذر وشبهه واما
 حجة القضاء فهو تابع لما افند ح ط الا ترى هو الخبر في هذا الفرع ايضا ط وبرودى

فيه منع ع ع شرا
 عمل تأمل بل منع اذا
 ليس هذا نظير الشك
 في مسافة القصر فان
 استصحب الموضوع او
 حكم التمام جاز في الحد
 في مسافة القصر دون
 ما نحن فيه
 الفحص
 فيه اشكال بل منع لا
 سبل الى مقابلة المقام
 بالثبوت في المسافة
 حكم

حصلت له الاستطاعة
من بلده بعد ذلك فلا
الاعادة
جم

بقربته ذيل الخبر الثاني ولا يبعد قوة هذا القول مع انه اوطى لان الامر ان بين التخيير والتعيين
مقتضى الاشتغال هو الثاني خصوصاً اذا كان مستطيعاً حال كونه في مكة فخرج قبل الايتان بالحج
يمكن ان يقال ان محل كلامهم صورة حصول الاستطاعة بعد الخروج عنها واما اذا كان مستطيعاً
فيما قبل خروجه منها فتعريفه فرض اهلها مسئلة الافاق اذا صام بمكة فانه كان ذلك بعد
استطاعته ووجوب التمتع عليه فلا اشكال في بقا حكمه سواء كانت اقامته بقصد الوطن او المجاورة
ولو باز يد من سنتين واما اذا لم يكن مستطيعاً ثم استطاع بعد اقامته في مكة فلا اشكال في انقلاب
فرضه الى فرض المكي في الجملة كما لا اشكال في عدم الانقلاب بمجرد اقامته واثبات الكلام في اتخاذ
به تحقيق الانقلاب فالاقوى ما هو المشهور من انه بعد الدخول في السنة الثالثة لصحة زيارة عن ابي
جعفر من اقام بمكة سنتين فهو من اهل مكة ولا متعة له بالحج وصحة عمر بن يزيد عن الصادق في المجاورة
بمكة يتمتع بالعمرة الى الحج المستين فاذا جاوز سنتين كان قاطناً وليس له ان يتمتع وقيل بانه بعد
الدخول في الثانية جملة من الاخبار وهو ضعيف لضعفها بلعراض المشهور عنهما مع ان القول الاول
موافق للاصل واما القول بانه بعد تمام ثلاث سنين فلا دليل عليه الا الاصل المقطوع بما ذكر
مع ان القول به غير محقق لاحتمال ارجاعه الى القول المشهور بزيادة الدخول في السنة الثالثة واما
الاخبار الدالة على انه بعد ستة اشهر او بعد خمسة اشهر فلا عامل بها مع احتمال صدقها بنية واما
حملها على محامل اخرى والظاهر من الصحيحين اختصاص الحكم بما اذا كانت الاقامة بقصد المجاورة فلو
كانت بقصد الوطن فيقلب بعد قصد من الاول فما يظهر من بعضها من كونها اعم لادخله
من الغريب عن اخر من الاختصاص بما اذا كانت بقصد الوطن ثم الظاهر ان في صورة الانقلاب
يلحق حكم المكي بالنسبة الى الاستطاعة ايضا فيكفي في وجوب الحج الاستطاعة من مكة ولا يترتب فيه
حصول الاستطاعة من بلده فلا وجه لما يظهر من صاحب الجواهر من اعتبار استطاعة الثاء في وجوبه
لعموم ادلتها وان الانقلاب انما اوجب تغيير نوع الحج واما الشرط فلي ما عليه فيقرب بالنسبة الى
التمتع هذا ولو حصلت الاستطاعة بعد الاقامة في مكة لكن قبل مضي السنتين فالظاهر ان كما لو حصلت
بل الظاهر ذلك في صورة عدم الانقلاب ايضا فيكفي استطاعة من مكة في وجوب الحج عليه اذا كان فيها وان
كان الواجب بها هو التمتع نعم يقرب استطاعته بالحج التمتع ولا يكفي استطاعته بالحج المكي دون الحج التمتع

في بيان صحة التمتع على الأجمال

(٥٢٥)

في بلد فيجب عليه التمتع ولو بقيت إلى السنة الثالثة أو أزيد فالمدار على حصصها بعد الانقلاب وأما
 المك إذا خرج إلى سائر الأمصار مقيما بها فلا يلحقه حكمها في تعيين التمتع عليه لعدم الدليل وبطلان
 القياس إلا إذا كانت الإقامة فيها بقصد التوطن وحصلت الاستطاعة بعده فإنه يتعين عليه التمتع
 بمقتضى القاعدة ولو في السنة الأولى وأما إذا كانت بقصد المجاورة أو كانت الاستطاعة حاصلة
 في مكة فلا نعم الظاهر وخوله في المسئلة السابقة فعلى القول بالتخيير فيها كما عرفت المشهور بتخيير وعلى
 قول ابن أبي عقيل بتعين عليه وظيفة المك مسئلة القيمة في مكة إذا وجب عليه التمتع كما إذا كانت
 استطاعته في بلد أو استطاع في مكة قبل انقلاب فرضه فالواجب عليه الخروج إلى الميقات لأحرار
 عمرة التمتع واختلفوا في تعيين ميقاته على أقوال أحدها أنه مهمل أرضه ذهب إليه جماعة بل ربما يسند
 إلى المشهور كما في الحديث بخبر ساعة عن أبي الحسن ^ع سئل عن المجاور له أن يمتع بالعمرة إلى الحج قال ^ع
 نعم يخرج إلى مهمل أرضه فليتب ان شاء المعتمد بحجة من الأخبار الواردة في الجاهل والناس الدالة
 على ذلك بدعوى عدم خصوصية الجهل والنسيان ذلك لكونه مقتضى حكم التمتع وبالأخبار الواردة
 في توقيت المواقف وتخصيص كل قطر بواحد منها أو من قرع عليها بعد دعوى أن الرجوع إلى الميقات
 غير المرد عليه ثانياً أنه أحد المواقف المخصوصة بخبر ابنها واليه ذهب جماعة أخرى بحجة أخرى من
 الأخبار مؤيدة بأخبار المواقف بدعوى عدم استفادة خصوصية كل بقعة معينة ثالثاً أنه أدنى
 محل نقل عن الجاهل وتبعه بعض متأخر المتأخرين بحجة ثالثة من الأخبار والأحوط الأول وإن كان الأقوى
 الثاني لعدم فهم الخصوصية من خبر ساعة وأخبار الجاهل والناس وإن ذكر المهمل من باب هذا ^{فاد}
 وضع خصوصية للمرد في الأخبار العامة الدالة على المواقف وأما أخبار القول الثالث فمع ندرة
 العامل بها مقيدة بأخبار المواقف ومحمولة على صورة التقدير ثم الظاهر أن ما ذكرناه حكم كل من كان
 في مكة وأراد الاثنان بالتمتع ولو مستجبا هذا كله مع إمكان الرجوع إلى المواقف لمحمولة وأما إذا
 تقدروا فكيف الرجوع إلى أدنى محل بل الأحوط الرجوع إلى ما يتمكن من خارج الحرم مما هو دون الميقات
 هذا إذا كان الحج الواجب بها على فرض الميادرة إليه يقع قبل التجاوز عن الستين وأما إذا كان يقع بعد الستين
 لا محالة فالظاهر وجوب القران أو الأضداد وإن كان قد وجب بالاستطاعة المحاصلة قبلها ^ط لا يترك
 تعيين ذلك لأهل مكة محل تأمل ^ط برده في مدله العالي

لكن يعتبر في استطاعة
 الحج التمتع ولا يكفي
 استطاعته للحج المكروه
 الفاعل
 لا يترك بل لا يخلو من قوة
 نعم لو تقدروا عليه الخروج
 إلى مهمل أرضه تخيير بين
 المواقف التمتع أصلها
 بل الأقوى نعم لو تقدروا
 عليه الخروج إلى مهمل
 أرضه تخيير بين المواقف
 جسم

حصلت له الاستطاعة
من بلده بعد ذلك فلا
الاعادة
جم

بقربته ذيل الخبر الثاني ولا يبعد قوة هذا القول مع انه اوطى لان الامر ان بين التخيير والتعيين
مقتضى الاشتغال هو الثاني خصوصاً اذا كان مستطيعاً حال كونه في مكة فخرج قبل الايتان بالحج
يمكن ان يقال ان محل كلامهم صورة حصول الاستطاعة بعد الخروج عنها واما اذا كان مستطيعاً
فيها قبل خروجه منها فتعريفه فرض اهلها مسكلاً الا فانه اذا صار مقبلاً في مكة فاما ان ذلك بعد
استطاعته ووجوب التمتع عليه فلا اشكال في بقاء حكمه سواء كانت اقامته بقصد الوطن او المجاورة
ولو بازيد من سنتين واما اذا لم يكن مستطيعاً ثم استطاع بعد اقامته في مكة فلا اشكال في انقلاب
فرضه الى فرض المكي في الجملة كما لا اشكال في عدم الانقلاب بمجرد اقامته واما الكلام في اتخاذ الدليل
بتحقق الانقلاب فالأقوى ما هو المشهور من انه بعد الدخول في السنة الثالثة لصحة زيارة عمر بن
حجر من اقام بمكة سنتين فهو من اهل مكة ولا متعة له بالحج وصحة عمر بن يزيد عن الصادق في المجاورة
بمكة يتمتع بالعمرة الى الحج المستين فاذا جاوز سنتين كان قاطناً وليس له ان يتمتع وقيل بانه بعد
الدخول في الثانية بحجة من الاخبار وهو ضعيف لضعفها بلعراض المشهور عنهما مع ان القول الاول
موافق للاصل واما القول بانه بعد تمام ثلاث سنين فلا دليل عليه الا الاصل المقطوع بما ذكر
مع ان القول به غير محقق لاحتمال ارجاعه الى القول المشهور بزيادة الدخول في السنة الثالثة واما
الاخبار الدالة على انه بعد ستة اشهر او بعد خمسة اشهر فلا عامل بها مع اقبال صدورها بوقتها واما
حملها على محامل اخرى والظاهر من الصحيحين اختصاص الحكم بما اذا كانت اقامته بقصد المجاورة فلو
كانت بقصد الوطن فيقلب بعد قصده من الاول فما يظهر من بعضها من كونها اعم لا وجه له
من الغريب عن اخر من الاختصاص بما اذا كانت بقصد الوطن ثم الظاهر ان في صورة الانقلاب
يلحق حكم المكي بالنسبة الى الاستطاعة ايضا فيكفي في وجوب الحج الاستطاعة من مكة ولا يترتب فيه
حصول الاستطاعة من بلده فلا وجه لما يظهر من صاحب الجواهر من اعتبار استطاعة الثاني في وجوبه
لعموم ادلتها وان الانقلاب انما اوجب تغيير نوع الحج واما الشرط فلي ما عليه فيقرب بالنسبة الى
التمتع هذا ولو حصلت الاستطاعة بعد اقامته في مكة لكن قبل مضي سنتين فالظاهر ان كما لو حصلت
بل الظاهر ذلك في صورة عدم الانقلاب ايضا فيكفي استطاعته من مكة في وجوب الحج عليه وان كان فيها و
كان الواجب بها هو التمتع نعم يقترب استطاعته بالحج التمتع ولا يكفي استطاعته بالحج المكي ووجه ذلك وجوبه

في بيان صحة التمتع على الأجمال

(٥٢٥)

في بلد فيجب عليه التمتع ولو بقيت إلى السنة الثالثة أو أزيد فالمدار على حصولها بعد الانقلاب وأما
 الملك إذا خرج إلى سائر الأمصار مقبلاً فلا يلحق حكمها في تعيين التمتع عليه لعدم الدليل وبطلان
 القياس إلا إذا كانت الإقامة فيها بقصد التوطن وحصلت الاستطاعة بعده فإنه يتعين عليه التمتع
 بمقتضى القاعدة ولو في السنة الأولى وأما إذا كانت بقصد المجاورة أو كانت الاستطاعة حاصله
 في مكة فلا نعم الظاهر وخوله في المسئلة السابقة فعلى القول بالتحجير فيها كما عرفت من الخبرين وعلى
 قول ابن أبي عقيل بتعين عليه وظيفته الملك مسئلة المقيم في مكة إذا وجب عليه التمتع كما إذا كانت
 استطاعته في بلد أو استطاع في مكة قبل انقلاب فرضه فالواجب عليه الخروج إلى الميقات لأحرار
 عمرة التمتع واختلفوا في تعيين ميقاته على أقوال أحدها أنه مهمل أرضه ذهب إليه جماعة بل وبما يسند
 إلى المشهور كما في الحديث بخبر سماعة عن أبي الحسن ثم سئل عن المجاور له أن يمتع بالعمرة إلى الحج قال
 نعم يخرج إلى مهمل أرضه فليتب انشاء المعتمد بحجة من الأخبار الواردة في الجاهل والناس الدالة
 على ذلك بدعوى عدم خصوصية الجهل والنسيان ذلك لكونه مقتضى حكم التمتع وبالأخبار الواردة
 في توقيت المواقيت وتخصيص كل قطر بواحد منها أو من مرقعها بعد دعوى أن الرجوع إلى الميقات
 غير المرد عليه ثانياً أنه أحد المواقيت المخصوصة بخبر ابنها واليه ذهب جماعة أخرى بحجة أخرى من
 الأخبار مؤيدة بأخبار المواقيت بدعوى عدم استفادة خصوصية كل بقعة معين ثانياً أنه أدنى
 محل نقل عن الجاهل وتبعه بعض متأخر المتأخرين بحجة ثالثة من الأخبار والأحوط الأول وإن كان الأقوى
 الثاني لعدم فهم المخصوصية من خبر سماعة وأخبار الجاهل والناس وإن ذكر المهل من باب أحد الأدلة
 وضع خصوصية للمرد في أخبار العامة الدالة على المواقيت وأما أخبار القول الثالث فمع ندرة
 العامل بها مقيدة بأخبار المواقيت ومحولة على صورة القدر ثم الظاهر أن ما ذكرناه حكم كل من كان
 في مكة وأراد الايتان بالتمتع ولو مستجماً هذا كله مع إمكان الرجوع إلى المواقيت لمحولة وأما إذا
 تقدروا فكيف الرجوع إلى أدنى محل بل الأحوط الرجوع إلى ما يتمكن من خارج الحرم مما هو دونه والميقات
 هذا إذا كان الحج الواجب بها على فرض المسادرة إليه يقع قبل التجاوز عن الستين وأما إذا كان يقع بعد الستين
 لا حالة فالظاهر وجوب القران أو الأضاد وإن كان قد وجب بالاستطاعة المحاصلة قبلها ح ط لا يترك
 بتعين في ذلك لاهل مكة محل تأمل ح ط بر وجهي مذلة العالي

لكن يتبرج استطاعة
 الحج التمتع ولا يكف
 استطاعته الحج المكرونة
 الفضة
 لا يترك بل لا يخلو من قوة
 نعم لو تقدروا عليه الخروج
 إلى مهمل أرضه تحجير بين
 المواقيت للتمتع أصلها ما
 بل لا فوى نعم لو تقدروا
 عليه الخروج إلى مهمل
 أرضه تحجير بين المواقيت
 ح ط

ع
 ع

وليقم إلى الحج في عمرة وان اعتمر في شهر رمضان اذ قبله فاقام إلى الحج فليس يتمتع وانما هو مجاور
افرد العمرة فان هواجت ان يتمتع في اشهر الحج بالعمرة إلى الحج فليخرج منها حتى يتجاوز ذات عرق او يجاوز
عسفان فيدخل متقابلة إلى الحج فان هواجت ان يفرد الحج فليخرج إلى الجحرة فيلبى منها وفي
صحيفة عمر بن يزيد عن ابي عبد الله ع من اعتمر عمرة مفردة فله ان يخرج إلى اهله الا ان يدركه خروج
الناس يوم التروية وفي فومية عنه ع من دخل مكة معتمرا مفردا إلى الحج فيقضي عمرة كان له ذلك ان اقام
إلى ان يدركه الحج كانت عمرة متعة قال ع وليس تكون متعة الا في اشهر الحج وفي صحيفته عنه ع من
دخل مكة بعمرة فاقام إلى هلال ذي الحجة فليس له ان يخرج حتى يحج مع الناس وفي مرسل موسى بن
القاسم من اعتمر في اشهر الحج فليتمتع الا غير ذلك من الاخبار وقد عمل بها جماعة بل في الجواهر لا أحد
خلافا ومقتضاها صحة التمتع مع عدم فصله حين اتيان العمرة بل الظاهر من بعضها انه يصير متمتعاً
فهر من غير حاجة إلى نية التمتع بها بعد ما بل يمكن ان يستفاد منها ان التمتع هو الحج عقيب عمرة
في اشهر الحج بأي نحو اتى بها ولا بأس بالعمل بها لكن القدر المتيقن منها هو الحج الذي فيها اذا وجب عليه
التمتع فاقى بعمرة مفردة ثم اراد ان يجعلها عمرة التمتع بكل الاجزاء بذل ما عليه سواء كان حجة
الاسلام او غيرها مما وجب بالنداء والاستجداء الثاني ان يكون مجموع عمرته وحجته في اشهر الحج فلو
اتى بعمرة او بعضها في غير هال يجزئه ان يتمتع بها واشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة بتمامه على
الاصح لظاهر الآية وجملة من الاخبار كصحيفة معوية بن عمار وموثقة سماعة وخبر زرارة قالوا بها
الشهران الاولان مع العشر الاول من ذي الحجة كما عن بعض او مع ثمانية ايام كما عن اخر او مع تسعة
ايام وليلة يوم النحر إلى طلوع فجره كما عن ثالث او إلى طلوع شمس كما عن رابع ضعيف على ان الظاهر
ان النزاع لفظي فانه لا اشكال في جواز اتيان بعض الاعمال الاخرى في الحج فيمكن ان يكون
مرادهم ان هذه الاوقات هي اخر الاوقات التي يمكن بها ادراك الحج مكسلة اذا اتى بالعمرة ^{قبل}
اشهر الحج قاصداً بها التمتع فقد عرفت عدم صحتها متعاً لكن هل تقضى مفردة او تبطل من الاصل في
اختار الثاني في المدارك لان ما فواه لم يقع والمفردة لا ينوها وبعض اختار الاول بخبر الاحول عن
ابي عبد الله ع في رجل فرض الحج في غير اشهر الحج قال يجعلها عمرة وقد يستخرج ذلك من خبر عبد الله ع
هذا القول ضعيف دلالة الخبرين غير واضحة لكن الاحوط اتمامها جاً وعدم الاكتفاء بها عن العمرة الواجبة ع

لا ينبغي ضعف لعدم وضع
دلالة الخبرين غير الواجبة
بما عدا جاً وعدم الاكتفاء
بها عن العمرة الواجبة ع
اصطفاً

هذا القول ضعيف دلالة الخبرين غير واضحة لكن الاحوط اتمامها جاً وعدم الاكتفاء بها عن العمرة الواجبة ع

قال أبو عبد الله رحمته من تمتع في شهر الحج ثم أقام بمكة حتى يحضر الحج من قابل فغلبه شاة وان تمتع في غير
 شهر الحج ثم جاور حتى يحضر الحج فليس عليه دم إنما هي حجة مفردة إنما الاضحية على أهل الأمصار و
 مقتضى القاعدة وان كان هو ما ذكره صاحب المدارك لكن لا بأس بما ذكره ذلك البعض للخبرين الثا^{لث}
 ان يكون الحج والعمرة في سنة واحدة كما هو المشهور المذموم عليه الاجماع لانه المتبادر من الاخبار^{المثبتة}
 لكيفية حج التمتع ولقاعدة ترقية العبادات وللأخبار الدالة على دخول العمرة في الحج وارتباطها به و
 الدالة على عدم جواز الخروج من مكة بعد العمرة قبل الإتيان بالحج بل وما دل من الاخبار على ذهاب
 المصلحة بزوال يوم التروية او يوم عرفة ونحوها ولا ينافيها خبر سعيد الأعرج المتقدم بدعوى أن المراد
 من القابل فيه العام القابل فيدل على جواز إيقاع العمرة في سنة والحج في أخرى لمصلحة ذلك بل المراد
 منه الشهر القابل على أنه لمعارضة الأدلة السابقة غير قابل وعلى هذا فلو اذ بالعمرة في عام وآخر الحج
 إلى العام الآخر ليصح تمسكها، أقام في مكة إلى العام القابل ورجع إلى أهله ثم عاد إليها سواء حل
 من أحرام عمرته أو بقي عليه إلى السنة الأخرى ولا وجه لما عمن الدروس من احتمال الصحة في هذه
 الصورة ثم المراد من كونه في سنة واحدة ان يكونا معاً في شهر الحج من سنة واحدة لان لا يكون بينهما
 ما يزيد من اثني عشر شهراً وحينئذ فلا يقع أيضاً الرأى بعمرة التمتع في أو آخر ذي الحجة واني بالحج في ذي
 الحجة من العام القابل الرابع ان يكون أحرام حجة من بطن مكة مع الاختيار للاجماع والأخبار وما
 في خبر التخي عن أبي الحسن رحمته من قوله رحمته كان أبي بجوارها ههنا فخرج تليق بعض هؤلاء فلما رجع فبلغ ذلك
 عرق أحرام من ذات عرق بالحج ودخل وهو محرم بالحج حيث أنه ربما يستفاد منه جواز الأحرام بالحج من
 غير مكة محمول على محامل أحسنها ان المراد بالحج عمرته حيث انشأ اول أعماله نعم يكفي أنه موضع منها كان
 ولو سكنها للاجماع وخبر عمرو بن حريث عن الصادق رحمته من ابن أهل بالحج فقال ان شئت من رحلك
 وان شئت من المسجد ان شئت من الطريق وفضل مواضعها المسجد افضل مواضعه المقام أو الحج^{الحج}
 وقد يقال أو تحت الميزاب^{طيل} ولو تعدد الأحرام من مكة أحرام مما يمكن ولو أحرام من غيرها اختياراً استعدا
 بطل أحرامه ولو لم يتدارك بطل حج ولا يكتفي بالعود إليها بل بالجدد بل يجب ان يجدد، لان
 أحرام من غيرها كالعدم ولو أحرام من غيرها جهلاً أو نسياناً وجب العود إليها والجدد مع الامكان
 بعد المأداة افضل أمكنة الحج والعمرة من الحج طيل كبر وجهي مد الله العالی

في بَيَانِ قِيَّةِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

(٥٣٩)

ومع عدم جلدته في مكانه الخامس بما يقال انه ليشترط فيه ان يكون مجموع عمرته وحجته من واحد
عن واحد فلو استخرج اثنان في الحج التمتع عن ميت احدهما العمره والاخرى بحجة لم يخرج عنه وكذا لو حج
شخص وجعل عمرته عن شخص وحجته عن اخره يصح ولكنه محل تأمل بل ربما يظهر من خبر محمد بن مسلم عن
ابيعبفر صحة الثلاث حيث قال سئلت عن رجل حج عن ابيه التمتع قال نعم المتعة له والحج عزاء ^{مسئلة}
المشهود انه لا يجوز الخروج من مكة بعد الاحلال من عمره التمتع قبل ان يأتي بالحج وانه اذا اراد ذلك ^{عليه}
ان يحرم بالحج فيخرج محرما به وان خرج محلا ورجع بعد شهر فعليه ان يحرم بالعمره وذلك بحمله من الاخبار
الناهية للخروج والدالة على انه مرهق ومحبس بالحج والدالة على انه لو اراد الخروج خرج بلبيا بالحج والدالة
على انه لو خرج محلا فان رجع في شهر دخل محلا وان رجع في غير شهر دخل محرما والا فمضى عدم حرمة
الخروج وجوازه محلا لا جازا على الكراهة كما عن ابن ادریس وجماعة اخرى بقربنية التعبير بلا احب في
بعض تلك الاخبار وقوله في رسالة الصدوق اذا اراد التمتع الخروج من مكة الى بعض المواضع ^{فليس}
له ذلك لانه مرتبط بالحج حتى يقضيه الا انه يعلم انه لا يفوته الحج ونحو الرضوى بل وقوله في رسالة
ابان ولا يتجاوز الا على قدر ما لا تقوته عرقه اذ هو وان كان بعد قوله فيخرج محرما الا انه يمكن ان
يتفاد منه ان المدارفوت الحج وعدمه بل يمكن ان يقال ان المناق من جميع الاخبار المانعة ان
ذلك للحفاظ عن عدم ادراك الحج وفوته لكون الخروج في معرض ذلك وعلى هذا فيمكن دعوى عدم
الكراهة ايضا مع علم بعدم فوات الحج منه نعم لا يجوز الخروج لانبية العود او مع العلم بفوات الحج ^{منه}
اذا خرج ثم الظاهر ان الاحرام اذا كان رجوعه بعد شهر انما هو من جهة ان لكل شهر عمره لا
ان يكون ذلك تعبدا او لفناء عمرته السابقة او لاجل وجوب الاحرام على من دخل مكة بل هو صريح
خبر اسحق بن عمار قال سئلت ابا الحسن عن التمتع يحج فيقضى متعة ثم تبدل له حجة فيخرج الى المدينة
او الى ذات عرق او الى بعض المنازل قال فيرجع الى مكة بعمره ان كان في غير الشهر الذي تمتع فيه
لان لكل شهر عمره وهو مرهق بالحج وحينئذ فيكون الحكم بالاحرام اذا رجع بعد شهر على وجه الاستحباب
لا الوجوب لان العمره التي هي وظيفة كل شهر ليست واجبة لكن في جملة من الاخبار كون المدار على
بل الا فمضى حرمة الا ان يحرم للحج ثم يخرج الى ما يعلم عدم فوات الحج معه ما استحبابا من حيث لا ينافي عروضا
تقصير واجبة بسببه وهو لزوم دخول الحرم بغير احرام لولاها في غير موارد الاستثناء جاز وجرى مدله

استحباب العمره لكل من
اجنبى عن حرمة دخول مكة
في غير شهر الخروج عنها
الا باحرامه كما يصح
به قدس سره الفصح لله
استحباب العمره لكل شهر
اجنبى عن حرمة دخول
مكة في غير شهر الخروج
عنها الا باحرامه كما سيذكره
قدس سره جيم مدله
العالى

طالع لا وجه للتأمل بعد
عدم ظهوره عما مل بالحج
ج ط

الدخول في شهر الخروج او بعد كصحة خاد وحض بن النخبة ومريسة الصلوق والرضوى و
 فظاهرها الوجوب ان تحمل على الغالب من كون الخروج بعد العرة بلا فصل لكنه بعيد فلا يترك
 الاحتياط بالاحرام اذا كان الدخول في غير شهر الخروج بل القدر المتيقن من جواز الدخول محلاً صورة
 كونه قبل مضي شهر من حين الاهلال اي الشروع في احرام العرة لا الاحلال منها ولا من حين الخروج
 اذا احتمالات في الشهر ثلثة وثلثين يوماً من حين الاهلال وثلثين من حين الاحلال بمقتضى خبر
 استحق بن عمار وثلثين من حين الخروج بمقتضى هذه الاخبار بل من حيث احتمال كون المراد من الشهر
 في الاخبار هنا والاحكام الدالة على ان لكل شهر عمة الا شهر الاثنى عشر المعروفة لا بمضي ثلثين
 يوماً ولازم ذلك انه اذا كانت عمة في اخر شهر من هذه الشهور فخرج ودخل في شهر اخر ان يكون عليه
 عمة الاولى مراعات الاحتياط من هذه الجهة ايضا وظهر مما ذكرنا ان الاحتمالات ستة كون
 المدار على الاهلال والاحلال او الخروج وعلى التقادير فالشهر اما بمضي ثلثين يوماً او واحد الا
 المعروفة وعلى انه حال اذا ترك الاحرام مع الدخول في شهر اخر ولو قلنا بحرمة لا يكون موجبا للطلا
 عمة السابقة فيصح حجة بعد هاتم ان عدم جواز الخروج على القول به انما هو في غير حال الضرورة بل
 مطلق الحاجة وامام الضرورة او الحاجة مع كون الاحرام بالحج غير ممكن ادراجا عليه فلا اشكال
 وايضا الظاهر اختصاص المنع على القول به بالخروج الى خارج الحرم وان كان الاحوط خلافه ثم
 الظاهر انه لا فرق في المسئلة بين الحج الواجب المستحب فلو نوى التمتع مستحبات ثم اتى بعمرته يكون
 رهنا بالحج ويكون حاله في الخروج محرماً محلاً والدخول كذلك كالحج الواجب ثم ان سقوط وجوب
 الاحرام عن خرج محلاً ودخل قبل شهر يخص بما اذا اتى بعمرته بقصد التمتع وامام من لم يكن مستوفيه
 عمة فيلحقه حكم من دخل مكة في حرمه ودخل بغير الاحرام الا مثل الخطاب والخامس وهوها وايضا
 سقوطه اذا كان بعد العرة قبل شهر انما هو على وجه الرخصة بناء على ما هو الاقوى من عدم اشتراط
 فصل شهرين العمرتين فنجوز الدخول باحرام قبل الشهر ايضا ثم اذا دخل باحرام فهل عمة التمتع هي
 العمة الاولى او الاخيرة مقتضى حجة خادها انها الاخيرة المقتضية بالحج وعليه لا يجب فيها طواف
 النساء وهل يجب حينئذ في الاولى او لا وجهان اقربهما نعم والاحوط الاثنان ان مرتدين
 دخلتا مكة وكذا التحديد بخارج الحرم حمة على اشكال كما مر حمة ما بردى مد ظله العالي

مد
 هذا الاحتمال بعيدا
 والاحتياط برعاية
 كذا جزم مد ظله العا
 بظ
 الظاهر اختصاص
 الاشكال بصورة الحج
 الى المسافة لا مادونها
 ولو كان مقدار الحرم
 مختلفا من جهة
 الاشكال في الخروج
 الى خارجه بما كان
 بالنظر في هاد ولا يطرد
 في جميع جوانبه جزم
 اذا كانت وظيفة
 التمتع والافقصد
 العمة المفردة جزم
 مد ظله
 العالي
 الى المواضع البعيدة
 فلا بأس بالخروج الى
 خارج او فرسخين بل
 يمكن ان يقال باختصاص
 بالخروج من

في بيان مسائل المتعلقة بأحكام الحج والعمرة

٥٤١

كونه للأولى أو الثانية ثم الظاهر أنه لا إشكال في جواز الخروج في أثناء عمرة التمتع قبل الإحلال
 منها مسألة لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعيد إلى غيره من الصيامين الآخرين اختياراً نعم إن فسأ
 وقتة عن إتمام العمرة وأدراك الحج جازله نقل النية إلى الأفراد وإن يأتى بالعمرة بعد الحج بلا خلاف
 لا إشكال وإنما الكلام في مدى الضيق الموسع لذلك واختلفوا فيه على أقوال أحدها خوف فوات
 الاختيارى من وقوف عرفة الثاني فوات الركن من الوقوف الاختيارى وهو المتمم الثالث
 فوات الاضطرادى منه الرابع ذوال يوم التروية الخامس غروبه السادس ذوال يوم عرفة السابع
 التخيير بعد ذوال يوم التروية بين العدل والإتمام إذا تخيف الفوت والمثنا اختلاف الأخبار
 فأنها مختلفة أشد الاختلاف والأقوى أحد القولين الأولين بحجة مستفيضة من تلك الأخبار
 فأنها يستفاد منها على اختلاف السنن أن المناط في الإتمام عدم خوف فوت الوقوف بعرفة
 منها قوله في رواية يعقوب بن شعيب المسمى لا بأس للتمتع أن لا يحرم من ليلة التروية متى ما بقي
 له ما لا يخيف فوات الموقفين وفي نسخة لا بأس للتمتع أن يحرم ليلة عرفة الحج وأما الأخبار ^{المحدثة}
 بزوال يوم التروية أو غروبه أو ليلة عرفة أو سحرها فمخولة على صورة عدم إمكان الإدراك إلا
 قبل هذه الأوقات فأنه يختلف باختلاف الأوقات والأحوال والأشخاص ويمكن حملها على
 التقية إذا لم يخرجوا مع الناس يوم التروية ويمكن كون الاختلاف لأجل التقية كما في أخبار الأ
 للصلوات وربما تخلف على تفاوت مراتب أفراد التمتع في الفضل بعد التخصيص بالحج المندوب
 فإن أفضل أنواع التمتع أن تكون عمرته قبل ذى الحجة ثم ما تكون عمرته قبل يوم التروية ثم ما يكون
 قبل يوم عرفة مع أن الأول أعظم من جهة شدة اختلافها وتعارضها فنقول مقتضى
 القاعدة هو ما ذكرنا لأن المفروض أن الواجب عليه هو التمتع فإدام ممكناً لا يجوز العدل عنه
 القدر والمسلم من جواز العدل صورة عدم إمكان إدراك الحج واللازم إدراك الاختيارى من
 الوقوف فإن كفاية الاضطرادى منه خلاف الأصل يبقى الكلام في ترجيح أحد القولين ^{لأن}
 ولا يبعد رجحان أولهما بناء على كون الواجب استيعاب تمام ما بين الزوال والغروب بالوقوف
 وإن كان الركن هو المسمى ولكن مع ذلك لا يخلو عن أشكال فإن من جملة الأخبار مرفوع ^{سهل}

وخبر محمد بن مسروق أيضاً مشعر بذلك ج ط بروجردي مد ظله العالی

وفي خبر محمد بن مسروق
 أشار بذلك الفقه

اصطهبانات

بل في غاية الإشكال

حج

مد ظله

العالی

عن أبي عبد الله أنه تمتع دخل يوم عرفة قال تمتع تاماً إلى أن يقطع الناس بلبيتهم حيث أن قطع
 التلبية بزوال يوم عرفة وصححة جميل التمتع له المتعة إلى زوال الشمس من يوم عرفة وله الحج إلى زوال
 الشمس من يوم النحر وقضائها كفاية إدراك معنى الوقوف الاختياري فإن من العبد إتمام ^{العمرة}
 قبل الزوال من عرفة وإدراك الناس في أول الزوال بعرفات وإيضاح إدراك الموقف إذا أدركهم
 قبل الغروب ألا إن يمنع الصدق أن المناق منه إدراك تمام الواجب يجاب من المرفوعة ^{الصحة}
 بالثبوت كما دعي قد يؤيد القول الثالث وهو كفاية إدراك الاضطراري من عرفة بالأخبار
 الدالة على أن من يأتي بعد فاضلة الناس من عرفات وأدركها ليلة النحر تم حجة وفيه إن مورد
 غير ما نحن فيه وهو عدم الإدراك من حيث هو وفيما نحن فيه يمكن الإدراك والمانع كونه في أثناء
 العمرة فلا يقاس بها نعم لو اتتم عمرته في سعة الوقت ثم اتفق أنه لم يدرك الاختياري من الوقوف
 كفاد الاضطراري دخل في مورد تلك الأخبار بل لا يبعد دخول من اعتقد سعة الوقت فاتم
 عمرته ثم بان كون الوقت مضيقاً في تلك الأخبار ثم إن الظاهر عموم حكم المقام بالنسبة إلى الحج
 المذكور في شمول الأخبار له فلو تزاو التمتع ندباً وضايق وقتاً عن إتمام العمرة وإدراك الحج جازله
 العدل إلى الأفراد وفي وجوب العمرة بعده أشكال والأقوى عدم وجوبها ولو علم من وظيفة
 التمتع ضيق الوقت عن إتمام العمرة وإدراك الحج قبل أن يدخل في العمرة هل يجوز له العدل من
 الأول إلى الأفراد فيه أشكال وإن كان غير بعيد ولو دخل في العمرة بنيت التمتع في سعة الوقت
 وأخر الطواف والسعي متعللاً إلى ضيق الوقت ففي جواز العدل وكفايته أشكال والأحوط العدل
 وعدم الاكتفاء إذا كان الحج واجباً عليه ^{مسألة} اختلاف في الحائض والنفساء إذا ضاق وقتها
 عن الظهور وإتمام العمرة وإدراك الحج على أقوال أحدها أن عليهما العدل إلى الأفراد وإتمام
 ثم الأيتان بعمره بعد الحج بحجة من الأخبار الثاني ما عن جماعة من أن عليهما ترك الطواف و
 الأيتان بالسعي ثم الأحلال وإدراك الحج وقضاء طواف العمرة بعده فيكون عليهما الطواف
 ثلاث مرات مرة لقضاء طواف العمرة ومرة للحج ومرة للنساء ويدل على ما ذكره أيضاً جملة من
 الأخبار الثالث ما عن الأسكا في بعض متأخر المتأخرين من التخيير بين الأمرين للجمع بين
 الطائفتين بذلك الرابع التفصيل بين ما إذا كانت حائضاً قبل الأحرام فعدل أو كانت طاهرة

حال الشروع فيه ثم طرأ الحيض في أثناءه، فنترك الطواف وتتم العمرة وتقضى بعد الحج اختاره
 بعض يدعي أنه مقتضى الجمع بين الطائفتين بشهادة خبر أبي بصير سمعت أبا عبد الله ^ع يقول في
 المرة المتتعة إذا حرمت وهي طاهر ثم حاضت قبل أن تقضى متعتها سعت ولم تطف حتى تظهر ثم
 تقضى طوافها قد قضت عمرتها وإن حرمت هي حاض لم تسع ولم تطف حتى تظهر في الرؤية إذا
 حاضت المرة من قبل أن تحرم إلى قوله ^ع وإن ظهرت بعد الزوال يوم التروية فقد بطلت متعتها ^{تجعلها}
 حجة مفردة وإن حاضت بعد ما حرمت سعت بين الصفا والمروة وفرغت من المناسك كلها إلا
 الطواف بالبيت فإذا ظهرت قضت الطواف بالبيت وهي متمتع بالعمرة إلى الحج وعليها طواف الحج
 وطواف العمرة وطواف النساء وقيل في ترجيح الفرق بين الصورتين أن في الصورة الأولى لم تدرك
 شيئا من أفعال العمرة طاهر فعليها العدل إلى الأفراد بخلاف الصورة الثانية فالحا إدراك ^{بعض}
 أفعالها طاهر فبني عليها وتقضى الطواف بعد الحج وعن المجلس في وجه الفرق ما يحصل أن في الصورة
 الأولى لا تقدر على نية العمرة لأنها تعلم أنها لا تظهر للطواف وإدراك الحج بخلاف الصورة الثانية
 فالحا حيث كانت طاهرة وقعت منها النية والدخول فيها الخامس ما نقل عن بعض من أجاز ^{في}
 للطواف ثم قسم العمرة وتأتي بالحج لكن لم يعرف قائله والأقوى من هذه الأقوال هو القول الأول
 للفرقة الأولى من الأجاز التي هي أرجح من الفرقة الثانية لشهرة العمل بها وأما القول الثاني
 وهو التحجير فالتكافؤ المراد منه الواقعي يدعي كونه مقتضى الجمع بين الطائفتين ففيه أنها يعذر من
 المتعارضين والعرف لا يفهم التحجير منهما والجمع الدلالي فرع فاهم العرف من ملاحظة التحجير ^{للب}
 وإن كان المراد التحجير الظاهر في العلم فهو فرع مكافئة الفريقين والمفروض أن الفرقة الأولى
 أرجح من حيث شهرة العمل بها وأما التفصيل المذكور فهو من عدم العمل مع أن بعض أخصائهم ^{لش}
 الأول ظاهر في صورة كون الحيض بعد الدخول في الأحرام نعم لو فرض كونها حائضا حال الأحرام
 أو عالمة بأنها لا تظهر لإدراك الحج يمكن أن يقال بتغير عليها العدل إلى الأفراد من الأول لعدم
 فائدة في الدخول في العمرة ثم العدل إلى الحج وأما القول الخامس فلا وجه له ولا له قائل معلوم ^{مسألة}
 إذا حلت الحيض وهي في أثناء طواف عمرة التمتع فإن كان قبل تمام أدبته انشواط بطل طوافها على
 الأقوى وحينئذ فإن كان الوقت موسعا تمت عمرتها بعد الطهر والافتقار إلى حج الأفراد وتأ

محل تأمل واشكال
 كذا ما قبل الفج
 فيه اشكال بل وفي
 ما قبله حسم مقلد
 الطائي

بعمرة مفردة بعد وان كان بعد تمام اربعة اشواط تقطع الطواف وبعد الطهر بالثلاثة الاخرى
 ولقي تقصر مع سعة الوقت ومع ضيق تاذ بالتمتع تقصر ثم تحرم الحج وتاذ بانفعاله ثم تقصر بقية طوافها
 قبل طواف الحج او بعده ثم تاذ سبقة اعمال الحج وجميعها صحيح نعم وكذلك الحال اذا حشد الحضر بعد الطواف
 قبل صلوة **فصل في المواقيت** وهي المواضع المخصصة للاحرام اطلقت عليها مجازا الحقيقة
 منسوبة والمذكور منها في جملة من الاخبار وفي بعضها ستة وللمستفهم مجموع الاخبار ان
 المواضع التي يجوز الاحرام منها عشرة احدها ذوالخليفة وهي ميقات اهل المدينة ومن يمر على طريقهم
 وهل هو مكان فيه مسجد الشجرة او نفس المسجد فلو كان في جملة من الاخبار انه هو الشجرة وفي بعضها ان
 مسجد الشجرة وعلى اية حال فالاحرام الاقتصار على المسجد اذ مع كونه هو المسجد فراخ ومع كونه مكانا
 فيه المسجد فاللازم حمل المطلق على المقيد لكن مع ذلك الاقوى جواز الاحرام من خارج المسجد و
 لو اختلفا وان قلنا ان ذوالخليفة هو المسجد ذلك لان مع الاحرام من جوانب المسجد يصدق
 الاحرام منه عزاء ففرق بين الامر بالاحرام من المسجد وبالاحرام فيه هذا مع امكان دخول
 المسجد حد الاحرام فيمثل جانبيه مع محاذاته وان شئت فقل المحاذات كافية ولو مع القرب من
 الميقات **مسئلة** الاقوى عدم جواز التأخير الى الحجفة وهي ميقات اهل الشام اختيارا نعم يجوز
 مع الضرورة لمرض او ضعف او غيرهما من الموانع كرجوعها بعضهم بخصوص المرض والضعف **لوجوه**
 في الاخبار فلا يلحق بها غيرهما من الضرورات والظاهر اذ اذلة المثال فالاقوى جوازه مع مطلق الضرورة
مسئلة يجوز لاهل المدينة ومن اتاهما العدل الى ميقات اخر كالحجفة والعقيق فعدم جواز
 التأخير الى الحجفة انما هو اذا مشى من طريق ذى الخليفة بل الظاهر ان لوانه الى ذى الخليفة ثم اراد
 الرجوع منه والمشي من طريق اخر جاز بل يجوز ان يعدل عنه من غير رجوع فان الذي لا يجوز هو
 التجاوز عن الميقات محلا واذا عدل الى طريق اخر لا يكون مجاوزا وان كان ذلك هو ذى الخليفة
 واما في خبر ابراهيم بن عبد الحميد من المنع عن العدل اذا الى المدينة مع ضعفه منزل على الكراهة
مسئلة الحائض تحرم خارج المسجد على المختار ويدل عليه مضافا الى مرسلة يونس في كيفية
 احرامها ولا تدخل المسجد وهل بالحج بغير صلوة واما على القول بالاختصاص بالمسجد فمع عدم

في بيان المواضع المعينة للأحرام

امكان صبرها الى ان تظهر تدخل المسجد تحريمه حال الاختيار ان امكن وان لم يمكن لزحام او غيره
احرمت خارج المسجد جددت في الحجة او حاذها مسئلة اذا كان جنبا ولم يكرضه ماء جاز له
ان يخرج خارج المسجد الاحوط ان يتم للدخول والاحرام وينعني ذلك على القول بتعيين المسجد
كذا المحاضر اذا لم يكن لها ماء بعد نقاطها الثاني العتيق وهو ميقات اهل نجد والعراق ومن يمر
عليه من غيرهم واوله الملح واوسطه غمره واخره ذات عرق والشهود جواز الاحرام من جميع مواضع
اختيارا وان الافضل الاحرام من الملح ثم من غمره والاحوط عدم التأخير الى ذات عرق الا من
او تقيته فانه ميقات العامة لكن الاقوى هو المشهور ويجوز في حال التقيته الاحرام من اوله قبل ذات
عرق ستر من غير نزع ما عليه من الثياب الى ذات عرق ثم اظهاره ولبس ثوبي الاحرام هناك بل هو
الاحوط وان امكن تجرده ولبس الثوبين سرا ثم نزعها ولبس ثيابه الى ذات عرق ثم التجرد ولبس
الثوبين فهو اولى الثالث الحجة وهي اهل الشام ومصر مغرب من يمر عليها من غيرهم اذا لم يخرج
من الميقات السابق عليها الرابع بيلم وهو اهل اليمر الخامس قرن المنازل وهو اهل الطائف
السادس مكة وهي الحج المتمتع التابع وديرة الاهل اي المنزل وهي لمن كان منزله دون الميقات
الى مكة بل اهل مكة ايضا على المشهور الاقوى وان استشكل فيه بعضهم فانهم يحرمون الحج القرا
والافراد من مكة بل وكذا المجاور الذي اشقل فرضه الى فرض اهل مكة وان كان الاحوط احرامه من
المجرانة وهي احد مواضع ادنى الحمل للصحيحين الواردين فيه المقتضى اطلاقا عدم الفرق بين
اشقل فرضه او لم ينتقل وان كان القدر المتيقن الثاني فلا يشمل ما خريفه لكن الاحوط ما ذكرنا عملا بما
طلاقتما والظاهر ان الاحرام من المنزل للمذكورين من باب الرخصة ولا يجوز لهم الاحرام من حد
المواقيت بل اقله افضل بعد المسافة وطول زمان الاحرام الثامن في وهو ميقات الصبيحة غير
حج المتمتع عند جماعة بمعنى جواز تأخير احرامهم الى هذا المكان لانه يتغير ذلك وكذا الاحوط ما عن
اخرين من وجوب كون احرامهم من الميقات لكن لا يجردون الا في فتح ثم ان جواز التأخير على القول
الاول انما هو اذا مر على طريق المدينة واما اذا اسلكوا طريقا لا يصل الى فتح فاللازم احرامهم من
على الاحوط بناء على هذا القول ح ط لا يترك ح ط ان فرض تحقق حصرية موجبة طه او لا فهم موقوفون
على جواز الاحرام قبل الميقات والاحوط ح ط لا يترك ح ط ان فرض تحقق حصرية موجبة طه او لا فهم موقوفون

هذا المختار لا يترك
الفتح
لكن الاحوط المندبة
لللبس المحيط بالفتح
اصطهبا
لا يترك
ح
ولكنه يفيد لللبس
المحيط على الاحوط
ح
مد ظله
العالى

مقدار او مسافة تجوز
تدبير ضابط المحاذات
بان تكون مكة على جهة
التقبل لها الميقات
على يمينه او شماله بالخط
المستقيم وان كان لا يبعد
كفاية الصدق العزيم
الذي هو اوسع من ذلك
كل الفرج هذا هو

الاحوط
الفتح

لا يترك هذا الاحتياط
في غير مورد البنية فقه
لعل ان لفظة باب متعفة
في النسخ او الطبع عن لفظة
مسافة ومع هذا فلا
ينقسم هذا الضابط و
لا الوجه الاخر الذي
ذكره والاولى ان يقرر
ضابط المحاذات بان
تكون مكة العظيمة على
جهة التقبل والميقات
على يمينه او شماله بالخط

المستقيم

جم

هذا هو الاحوط جم
مد ظله
العالي

ميقات البالغين التاسع محاذات احد المواقيت الخمسة وهي ميقات من لم يمر على احدها والدليل
عليه صححنا ابن سنان ولا يضر اختصاصها بمحاذاة مسجد النجدة بعد فهم الثالثة منها وعدم القول
بالفصل ومقتضاها محاذات ابعدا للميقاتين الى مكة اذا كان في طريق محاذ اشترط فلا وجه للقول بكفاية
اقرها الى مكة وتحقق المحاذات بان يصل في طريقة الى مكة الى موضع يكون بينه وبين مكة باب في
بيد ذلك الميقات ومكة بالخط المستقيم وبوجه اخر او يكون الخط من موقفه الى الميقات اقصر الخط
في ذلك الطريق ثم اراد على صدق المحاذات عرفا فلا يكفي اذا كان بعيدا عنه فيعتبر فيه المسافة
كما لا يخفى واللازم حصول العلم بالمحاذات ان امكن الا فالظن بالحاصل من قول اهل الخبرة ومع
عدمه ايضا فاللازم الذهاب الى الميقات والاحرام من اول موضع احتماله واستمرار النية واللبس
الى اخر مواضعه لا يفتقر احتمال كون الاحرام قبل الميقات مع انه لا يجوز لانه لا بأس بان كان يعبر
الاحتياط ولا يجوز اجراء اصالته عدم الوصول الى المحاذات او اصالته عدم وجوب الاحرام لانهما لا
يثبتان كون ما بعد ذلك محاذاتا والمفروض لزوم كون انشاء الاحرام من المحاذات ويجوز لمثل هذا
الشخص ان ينذر الاحرام قبل الميقات فيجوز في اول موضع الاحتمال او قبله على ما سياتي من جواز
ذلك مع النذر والاحوط في صورة الظن ايضا عدم الاكتفاء به واعمال احده هذه الامور وان
كان الاقوى الاتقيا بل الاحوط عدم الاكتفاء بالمحاذات مع امكان الذهاب الى الميقات لكن
الاقوى ما ذكرنا من جوازه مطلقا ثم ان احرام في موضع الظن بالمحاذات ولين لم يتبين الخلاف فلا
اشكال وان تبين بعد ذلك كونه قبل المحاذات وله يتجاوز اعادة الاحرام وان تبين كونه قبله وقد
تجاوزا وتبين كونه بعده فان امكن العود والتجديد تعين والا فيكفي في الصورة الثانية
ويجوز في الاولى في مكانه والاولى التحديد مطلقا لا فرق في جواز الاحرام في المحاذات بين
الستر والجرثم ان الظاهر انه لا يتصور طريق لا يمر على ميقات الا يكون محاذيا

العبارة محرفة وصوابها بينه وبين مكة بقدر ما هو بين ذلك الميقات ومكة ويحصل وجه المتن
هو ان المحاذي له موضع من الطريق لو فرض دائرة تكون مكة على مركزها ويمر محيطها بالميقات لزم
بذلك الموضع ايضا ويلزمه ما ذكر في الوجهين لكن الظاهر كفاية المحاذات العريضة وهي اوسع من
ذلك ولا ينبغي ترك هذا الاحتياط كما برهني مد ظله العالي

لو اُحِد منها اذ المواقيت محيطة بالحرم من الجوانب فلا بد من محاذات واحد منها ولو فرض امكن
ذلك فاللازم الاحرام من اذني الحِل وعن بعضهم انه يحرم من موضع يكون بينه وبين مكة بقدر ما
بينها وبين اقرب المواقيت اليها وهو رحلتان لانه لا يجوز لاجل قطع الحرم وفيه انه لا دليل
عليه لكن الاحوط الاحرام منه وتجديد في اذني الحِل العاشر اذني الحِل وهو ميقات العمرة المفردة
بعد حج القران او الافراد بل لكل عمرة مفردة والافضل ان يكون من الحديبية او الجعرانة او النعيم
فانها منصوبة وهي من حِل الحريم على اختلاف بينها في القرب البعد فان الحديبية بالتحقيق والتشديد
بقرية مكة على طريق جدة دون مرحلة ثم اطلق على الموضع ويقال بصفة في الحِل وبصفة في الحريم
والجعرانة بكسر الجيم وسكون العين وتحفيف الراء موضع بين مكة والطائف على سبعة اميال و
موضع قريب من مكة وهو اقرب اطراف الحِل الى مكة ويقال بينه وبين مكة اربعة اميال ويترف
بمسجد عائشة كذا في مجمع البحرين واما المواقيت الخمسة فمن العلامة في هي ان ابعدها من مكة
ووالحليفة فانها على عشرة مراحل من مكة ويليها البعد الحجة والمواقيت الثلاثة الباقية على مسافة
واحدة بينها وبين مكة ليلتان قاصدتان وقيل ان الحجة على ثلث مراحل من مكة فمسألة كل من
حج واعتمر على طريق فيقائه ميقات اهل ذلك الطريق وان كان محل ارضه غيره كما اشرنا اليه سابقا
فلا يتعين ان يحرم من محل ارضه بالاجماع والنصوص منها صحته صفوان ان رسول الله وقت
المواقيت لاهلها ومن اتى عليها من غير اهلها مسألة قد علم تمام ان ميقات حج التمتع مكة فاما
كان او متحججا من الافاق او من اهل مكة وميقات عمرته احد المواقيت الخمسة او محاذها كذلك
ايضا وميقات حج القران والافراد احد تلك المواقيت مطلقا ايضا الا اذا كان منزله دون
الميقات او مكة فيقائه منزله ويجوز من احد تلك المواقيت ايضا بل هو الافضل وميقات عمرتها

ليس كذلك وان ذالحليفة والحجة كليهما في شمال الحرم على خط واحد تقريبا وقرن المنازل في المشرق منه والعقيق
بين الشمال والمشرق فتبقى بلسم وحدها الثلاثة اربع الدورات المحيطة بالحرم وبينها وبين قرن المنازل اكثر من
ثلاثة اثمان الدورة ومنها الى الحجة قريب من ذلك لا يترك الاحتياط بذلك بل وينذر الاحرام منه
ايضا ط فان رسول الله امر عبد الرحمن اباها باعدادها من ذلك الموضع ط في تقييد ذلك النسبة الى اهل
مكة ومن منزله اقرب اليها من الميقات اذا ارادوا التمتع فبالحل اشكال ط بروجدي مد ظله العالی

كذلك فان ذالحليفة والحجة كليهما في شمال الحرم على خط واحد تقريبا وقرن المنازل في المشرق منه والعقيق بين الشمال والمشرق فتبقى بلسم وحدها الثلاثة اربع الدورات المحيطة بالحرم وبينها وبين قرن المنازل اكثر من ثلاثة اثمان الدورة ومنها الى الحجة قريب من ذلك لا يترك الاحتياط بذلك بل وينذر الاحرام منه ايضا ط فان رسول الله امر عبد الرحمن اباها باعدادها من ذلك الموضع ط في تقييد ذلك النسبة الى اهل مكة ومن منزله اقرب اليها من الميقات اذا ارادوا التمتع فبالحل اشكال ط بروجدي مد ظله العالی

بلا الظاهر فمحة ع
شرازي
محل تأمل وانكشاف
اصطهانا
مد ظله

ادنى المحل اذا كان في مكة ويجوز من احد المواقيت ايضا واذا لم يكن في مكة فيعتبر احدها وكن المحرم
في العرة المفردة مستحبة كانت او واجبة وان نذر الاحرام من ميقات معين فغير المجاور بمكة
النتين حال حال اهلها وقبل ذلك حاله حال الثاني فاذا ارجح الافراد او القران يكون
ميقاته احد الحمتين او احدها اذا اراد العرة المفردة جاز اهرامها من ادنى المحل **فصل في**
احكام المواقيت **مسئلة** لا يجوز الاحرام قبل المواقيت ولا يعقد ولا يكفي المرد عليها
محرم قبل لا بد من انشاء جديد افعى خبر ميسرة دخلت على ابي عبد الله عليه السلام وانا متغير اللون
فقال من اين احرمت بالحج فقلت من موضع كذا وكذا فقال رب طالب خير يزل قدمه ثم قال
الترك ان صليت الفجر في السفر باقلت لا قال فهو والله ذال نعم يستثنى من ذلك موضعان
احدهما اذا نذر الاحرام قبل الميقات فانه يجوز ويصح للنصر منها خبر ابي بصير عن ابي عبد الله عليه
السلام لو ان عبد الله تعالى عليه نعمة او ابتلاء ببلية ففاد من تلك البلية فحبل على
نفسه ان يحرم من خراسان كان عليه ان يتم ولا يضر عدم رجحان ذلك بل مرجوحته قبل النذر
مع ان اللازم كون متعلق النذر واجبا وذلك لاستكشاف رجحانه بشرط النذر من الاخبار
واللازم رجحانه حين العمل ولو كان ذلك للنذر ونظيره مسألة الصوم في السفر المبرج او المحرم
من حيث هو مع صحة رجحانه بالنذر ولا بد من دليل يدل على كونه واجبا بشرط النذر فلا بد
ان لازم ذلك صحة نذر كل مكروه او محرم في المقامين المذكورين الكاشف هو الاخبار
بعد الانقضاء كما عن جماعة لما ذكر لوجه له لوجود الضوم امكن تطبيقها على القاعدة وفي
الحاق العهد اليميني بالنذر وعدمه ووجه ثالثها الحاق العهد دون اليميني لا بعد الاول
لا مكن الاستفادة من الاخبار والاحوط الثاني لكون الحكم على خلاف القاعدة هذا ولا
يلزم التجديد في المقادير المدور عليها وان كان الاحوط التجديد خروجا عن شبهة الخلاف في الظاهر
اعتبار تعيين المكان فلا يصح نذر الاحرام قبل الميقات مطلقا فيكون خيرا بين الامكنة لانه
المتيقن بعد عدم الاطلاق في الاخبار نعم لا يعبد التردد بين المكانين بان يقول لله على ان
ان لم يكن منزله اقرب منها ح ط بل عرة القران في الافراد ايضا هي العرة المفردة لا ارتباط بينهما
وبين العرة كما يكون في حج التمتع ح ط محل اشكال خصوصا في اليمين ح ط بروجدي مد ظله العالی

لا يترك هذا الاحتياط
الفتح
امطهباتا
مدفلة
الغالب
لا يترك
جم
مدفلة
الغالب

احراما من الكوفة او من البصرة وان كان الاحوط خلافا ولا فرق بين كون الاحرام للحج الواجب او
المنذوب والعمرة المفردة نعم لو كان للحج او عمرة التمتع يشترط ان يكون في شهر الحج لا اعتبار كون الاحرام
لها منها والنصوص انما جوزت قبل الوقت المكان فقط ثم لو نذر وخالف نذره فلا يحرم من ذلك
المكان لبياننا او عمدا لم يطل احراما اذا الحرم من الميقات نعم عليه الكفارة اذا خالف متعمدا ثانيهما اذا
اراد ادراك عمرة رجب خشي تقضي ان اخر الاحرام الى الميقات فانه يجوز له الاحرام قبل الميقات ومحب
له عمرة رجب ان اتى ببقية الاعمال في شعبان الصالحة استحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل يحج
معتمرا ينوي عمرة رجب فيدخل عليه الهلال قبل ان يبلغ العقين يحرم قبل الوقت ويجعلها رجا او
يؤخر الاحرام الى العقين ويجعلها شعبان قال يحرم قبل الوقت لرجب فان رجب فضلا وصحته معا
بن عمار سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ليس ينبغي ان يحرم دون الوقت الذي وقت رسول الله صلى الله عليه وآله
ان يخاف فوت الشهر في العمرة ومقتضى اطلاق الثانية جواز ذلك لادراك عمرة غير رجب ايضا حيث
ان لكل شهر عمرة لكن الاصحاب خصصوا ذلك برجب فهو الاحوط حيث ان الحكم على خلاف القاعد
والاولى والاحوط مع ذلك التجديد في الميقات كان الاحوط التأخير الى اخر الوقت وان كان الظاهر
جواز الاحرام قبل الضيق اذا علم عدم الادراك اذا اخر الى الميقات بل هو الاولى حيث انه يقع باع
ايضا في رجب والظاهر عدم الفرق بين العمرة المندوبة والواجبة بالاصل او بالنذر ومحو مسئلة
كما لا يجوز تقديم الاحرام على الميقات كذلك لا يجوز التأخير عنها فلا يجوز لمن اراد الحج او العمرة او حرم
مكة ان يجاوز الميقات اختيارا الا محرما بل الاحوط عدم المجاوزة عن محاذات الميقات ايضا الا
وان كان امامه ميقات اخر فلو لم يحرم منها وجب العود اليها مع الامكان الا اذا كان امامه ميقات
اخر فانه يجزيه الاحرام منها وان اتم بترك الاحرام من الميقات الاول والاحوط العود اليها مع الامكان
مطلقا وان كان امامه ميقات اخر واما اذا لم يرد النك ولا دخول مكة بان كان له شغل في مكة
لو كان في الحرم فلا يجب الاحرام نعم في بعض الاخبار وجوب الاحرام من الميقات اذا اراد دخول
الحرم وان لم يدخل مكة لكن قد يدعى الاجماع على عدم وجوبه وان كان يمكن استظهاره من بعض
الكلمات مسئلة لو اخر الاحرام من الميقات عالما عمدا ولم يتمكن من العود اليها الضيق الوقت او

لا يفتح معنى لهذا التعليل في هذا الاحتياط لا يترك في طبرج جردى مدفلة العالي

الظاهر انه لا قائل بوجوب
 القضاء في هذه الصورة
 الفرج
 لا يترك الفرج اصطفاً
 الظاهر عدم القول بوجوب
 القضاء في هذه الصورة
 حرم

لعذر آخر ولم يكن امام ميقات فربط احرامه وحجته على المشهور الا قوى وطلب عليه قضائه
 اذا كان مستطيعاً واما اذا لم يكن مستطيعاً فلا يجب ان اثم بترك الاحرام بالمرور على الميقات خصوصاً
 اذا لم يدخل مكة والقول بوجوبه عليه ولو لم يكن مستطيعاً بدعي وجوب لك عليه اذا قصد مكة
 منع تركه بحجته لا دليل عليه خصوصاً اذا لم يدخل مكة وذلك لان الواجب عليه انما كان الاحرام
 لشرف البقعة كصلوة التحية في دخول المسجد فلا قضاء مع تركه مع ان وجوب الاحرام لذلك لا يوجب
 وجوب الحج عليه ايضاً اذا بدا له ولم يدخل مكة كتحقق عن عدم الوجوب من الاول وذهب بعضهم
 الى انه لو بقى عليه العود الى الميقات احرام من مكانه كما في الناس واجاهل نظيره اذا ترك التوضؤ
 الى ان ضاق الوقت فانه يتم وتصح صلواته وان اثم بترك الوضوء متعمداً وفيه ان البدلية في
 المقام لم تثبت بخلاف مسئلة التيمم والمفروض انه ترك ما وجب عليه متعمداً مسئلة لو كان
 قاصداً من الميقات للعمرة المفردة وترك الاحرام لها متعمداً يجوز له ان يحرم من اداءه الحلق وان كان
 متمكناً من العود الى الميقات فادنى الحلق له مثل كون الميقات امامه وان كان الاحوط مع ذلك العود
 الى الميقات ولو لم يتمكن من العود ولا الاحرام من اداء الحلق بطلت عمرته مسئلة لو كان مريضاً
 ولم يتمكن من التزج ولبس الثوبين بخبريه النية واللبية فاذا زال عندهما نزاع ولبسهما ولا يجب
 عليه العود الى الميقات نعم لو كان له عذر عن اصل انشاء الاحرام لمضوا وانما ثم زال وجب عليه
 العود الى الميقات اذا تمكن وان كان حكمه حكم الناس في الاحرام من مكانه اذا لم يتمكن من اداءه وان تمكن
 العود في الجملة وجب ذهاب بعضهم الى انه اذا كان مغفياً عليه نيوب عنه غيره لم يرسل جميل عن احد
 في مريض اعفى عليه فليس يخرج من الموقف قال لا يحرم عنه رجل والظاهر ان المراد انه يحرمه رجل
 يحبته عن فحرمات الاحرام لا انه نيوب عنه في الاحرام ومقتضى هذا القول عدم وجوب العود الى
 الميقات بعد افاقة وان كان ممكناً ولكن العمل به مشكل لارسال الخبر وعدم الجواب فالأقوى العود
 مع الامكان وعدم الاكتفاء به مع عدم مسئلة اذا ترك الاحرام من الميقات ناسياً او جاهلاً
 بالحكم او الموضوع وجب العود اليهما مع الامكان ومع عدمه فالى ما امكن الا اذا كان امامه
 ميقات آخر وكذا اذا جاوزها محلاً لعدم كونه قاصداً للتك ولا لدخول مكة ثم بدال ذلك فإ

الظاهر انه لا قائل بوجوب
 القضاء في هذه الصورة
 الفرج
 لا يترك الفرج اصطفاً
 الظاهر عدم القول بوجوب
 القضاء في هذه الصورة
 حرم

في مقتدات الأحرار

(٥٥١)

يرجع الى اليقات مع التمكن والى ما يمكن مع عدم مسئلة من كان مقبلا في مكة وادرج التمتع
 وجب عليه الاحرام لعمرته من اليقات اذا تمكن والافحاله حال الناس مسئلة لوني التمتع الاحرام
 للبحر بمكة ثم ذكر وجب عليه العود مع الامكان والافق مكانه ولو كان في عرفات بل المشعر وفتح
 حجة وكذا لو كان جاهلا بالحكم ولو احرم له من غير مكة مع العلم والعهد ليصح وان دخل مكة باحرامه
 بل وجب عليه الاستيناف مع الامكان والابطال حجة نعم لو احرم من غير هانينا اوله يتمكن من
 العود اليها صح احرامه من مكانه مسئلة لوني الاحرام ولم يذكر حتى في جميع الاعمال من الحج او
 العمرة فالأقوى صحة عمله وكذا لو ترك جهلا حتى اتى بالجميع **فضل في مقتدات الأحرار**
مسئلة يستحب قبل الشروع في الاحرام امورا احدىها توفير شعر الرأس بل واللحية للاحرام الحج والمط
 لخصوص التمتع كما يظهر من بعضهم لاطلاق الاخبار من اول ذي القعدة بمغيبه عدم ازالة شعرها
 بحملة من الاخبار وهي وان كانت ظاهرة في الوجوب الا انها محمولة على الاستحباب بحملة اخرى من
 الاخبار ظاهرة فيه فالقول بالوجوب كما هو ظاهر جماعة ضعيف ان كان لا ينبغي ترك الاحتياط كما
 لا ينبغي ترك الاحتياط باهراق دم لو ازال شعر راسه بالخلو حيث يظهر من بعضهم وجوبه ايضا
 بخبر محمول على الاستحباب او على ما اذا كان في حال الاحرام وليستحب التوفير للعمرة شهرا الثاني
 قصر الاظفار واخذ من الشارب ازالة شعر الابط والعانة بالطلع او الحلق او النصف والفضل
 الاول ثم الثاني ولو كان مطليا قبله ليجب له الاعادة وان لم يمض خمسة عشر يوما وليستحب ايضا
 ازالة الاوساخ من المحجد الفخري ما دل على المذكرات وكذا ليجب الاستياك الثالث العسل
 للاحرار في اليقات ومع العذر عنه التيمم ويجوز تقديمه على اليقات مع خوف اعواز الماء بل
 الأقوى جوازه مع عدم الخوف ايضا والاحوط الاعادة في اليقات ويكفي الغسل من اول النهار
 الى الليل ومن اول الليل الى النهار بل الأقوى كفاية غسل اليوم الى آخر الليل وبالعكس واذا
 احدث بعد هاتل الاحرام ليجب خصوصا في اليوم كان الاول اعادة اذا اكل او لبس ما لا يجوز
 اكله او لبسه للحرم بل وكذا الوطيط بل الاول في ذلك في جميع ترك الاحرام فلو اتى بواحد
 منها بعد هاتل الاحرام الاول اعادته ولو احرم بغير غسل في به واعاد صورة الاحرام سواء
 بالاحوط في العمرة المفردة الواجبة عدم الاكتفاء اذا تذكر وهو في مكة ح ط بل الاحوط عدم تركه ح ط

والاحوط عدم تركه
 الفسخ
 محل اشكال نعم لا بأس
 به بوجاء المطلبية الفسخ
 تقدم المنع منه وان لا
 بأس بان يترك به بوجاء
 المطلبية
 جم

الأحوط أن لا يترك ذلك
المتع
والأولى بل الأحوط
أن لا يترك ذلك
فإن الأحرام بحيث لا
يقتضي الباطل جرم
مد ظله
إلى

تركه عاماً أو جاهلاً أو ناسياً ولكن أحرامه الأولى صريحاً على حاله فلو أنى بما يوجب الكفارة بعد
وقبل إعادة وجبت عليه ليتجنب أن يقول عند الفعل أو بعده **بسم الله وبالله اللهم اجعل لي**
نوراً وظهوراً وخيراً وأماناً من كل خوف وشقاء من كل داء وسبق اللهم طهرني وطهر قلبي وشرح
لي صدري وأجر علي لساني بحبك ومديحتك والثناء عليك فإنه لا قوة لي إلا بك وقد كنت
إن قوام ديني التسليم لك والإتيان بك صلوائك عليك وإليه الرجوع **الرابع** أن يكون
عقب صلوته فريضة أو نافلة وقيل بوجوب ذلك بحجة من الأخبار الطاهرة فيه المحرمة على
الندب للاختلاف الواقع بينها وإشغالها على خصوصيات غير واجبة والأولى أن يكون بعد
الظهر في غير أحرام حج التمتع فإن الأفضل فيه أن يصلي الظهر بمنى وإن لم يكن في وقت الظهر
صلوة فريضة أخرى حاضرة وإن لم يكن نقصية أو فقيرة صلوته النافلة النماز صلوته
ست ركعات أو أربع ركعات أو ركعتين للأحرام والأولى الأتيان بها مقدماً على الفريضة ويحرم
إتيانها في وقت كان بلا كراهة حتى في الأوقات المكروهة وفي وقت الفريضة حتى على
القول بعدم جواز النافلة لمصلحة فريضة مخصوص الأخبار الواردة في المقام والأولى أن يقرأ
في الركعة الأولى بعد الحمد التوحيد في الثانية الحمد لا العكر كما قيل مسئله يكره للمرة إذا
أرادت الأحرام أن تستعمل الحناء إذا كان يبقى أثره إلى ما بعده مع قصد الرنية بل لا معه أيضاً
إذا كان يحصل به الرنية وإن لم يقصد هابل قيل بحرمته فالأحوط تركه وإن كان الأقوى عدم
والرواية مختصة بالمرأة لكنها لم يحقوا بها الرجل أيضاً لقاعدة الاشتراك ولا بأس به وأما استعماله
مع عدم إرادة الأحرام فلا بأس به وإن بقي أثره ولا بأس بعدم إزالته وإن كانت ممكنة ففصل
في كيفية الأحرام وواجباته ثلاثة الأول النية بمغى القصد إليه فلو أحرم من غير
قصد أصلاً بطل سواء كان عن عمد أو سهواً وجعل ويبطل إنكاره أيضاً إذا كان الترك عمداً وأما
مع السهو والجهل فلا يبطل ويجب عليه تجديده من الميقات إذا كفر أو فرج حيث أمكن على
التفصيل الذي مر سابقاً في ترك أصل الأحرام مسئله يعتبر فيها القرية والمخلص كما في سائر
العبادات فعند هاهنا واحد هاهنا بطل أحرامه مسئله يجب أن تكون مقدامة للشرع فيه فلا يكفي
والأحوط عدم تركه في الأحرام من العبادات لا يمكن تحقيقه بكون القصد إليه فرجع هذا إلى ترك الأحرام

والأحوط عدم تركه في الأحرام من العبادات لا يمكن تحقيقه بكون القصد إليه فرجع هذا إلى ترك الأحرام

في كيفية الأحرام

(٥٥٣)

حصولها في الأثناء فلو تركها وجب تجديد ولا وجه لما قيل من أن الأحرام تترك وهي لا تنفقر إلى
 النية والقدر المسلم من الإجماع على اعتبارها إنما هو في الجملة ولو قبل التحلل إذ منع أو لا كونه تركا كافيا
 التلبية وللبس الثوبين من الأفعال وثانيا اعتبارها فيه على حد اعتبارها في سائر العبادات كونه
 اللازم تحقيقها حين الشروع فيها مسألة يعتبر في النية تعيين كون الأحرام الحج أو عمره وإن الحج
 أو قرآن أو أفراد أو أنه لنفسه أو نيابة عن غيره وأنه حجة الإسلام أو الحج النذرك أو النذري فلو نوى
 الأحرام من غير تعيين وادكاه إلى ما بعد ذلك بطل فاعن بعضهم مرصحة وإن له صرفه إلى أيهما
 شاء من حج أو عمره لا وجه له إذا الظاهر أنه جزء من الشك فجب نية كل جزء سائر العبادات وليس
 الرضوء والغسل بالنسبة إلى الصلوة نعم الأقوى كفاية التعيين الإجمالي حتى بان ينوي الأحرام
 لما سيعينه من حج أو عمره فإنه نوع تعين وفرق بينه وبين ما لو نوى مردد مع أيكال التعيين إلى
 ما بعد مسألة لا تعتبر في هاتية الوجه من وجوب أو ندب إلا إذا توقف التعيين عليها وكذا لا
 يعتبر فيها التلفظ بل ولا الأخطار بالبالي فيكفي الداعي مسألة لا يعتبر في الأحرام استمرار الغرم
 على ترك محرماته بل المعتبر الغرم على تركها استمرارا فلو لم يغير من الأول على استمرار الترك بطل وأما
 لو غرم على ذلك ولا يترغمه بان نوى تحقق الأحرام عدمه أو إتيان شيء منها لا يبطل فلا يعتبر فيه
 استدامة النية كما في الصوم والفرق أن الزك في الصوم معتبرة في صحته بخلاف الأحرام فالتها
 فيه واجبات تكليفية مسألة لو نوى ما عينه من حج أو عمره وجب عليه التجديد سواء تعين عليه
 أحدهما أو لا وقيل أنه للمتغير منهما ومع عدم التعيين يكون لما يقع منهما ومع صحتهما كما في أشهر
 الحج الأول جعله للعمرة المتمتع بها وهو مشكل إذ لا وجه له مسألة لا تكفي نية واحدة للحج والعمره
 بل لا بد لكل منهما من نية مستقلة إذ كل منهما يحتاج إلى إحرام مستقل فلو نوى كذلك وجب
 عليه تجديد هاتين النيتين بصره إلى المتعين منهما إذا تعين عليه أحدهما والتخير بينهما إذا التبعين

بل الأقوى عدم كفايته ولا فرق بينه وبين النية المرددة وإيكال التعيين إلى ما ج في قصد التقرب والتعبد
 العناوين القصدية فهو أشبه شيء بالإنشاء وتحققه بذكر الأخطار والإرادة القصدية لا يخلو من الشك
 ح تجديد الأحرام فمفيد إذا الأحرام لا يصح ولا يرفع الأحرام السابق ولا يخلو من الشك فمفيد

ليس هذا من التعيين
 شراري
 لا قوى عدم كفايته
 ليس هو إلا كالأحرام
 لصلوه سيقينها عدم
 كونه محجدا للتعين
 الفرق بينه وبين ما لو
 نوى مردد مع أيكال
 التعيين إلى ما بعد غير
 واضح الفصح اصطفا
 ليس هو إلا كالأحرام
 سيقينها أو البسلة لرو
 كذلك وليس محجدا للنية
 في شيء منها على الأقوى
 حتم

كانت الصفة لخصته بأحدهما لا حوط تجديد لما يصح منها لأن السابق كما هو في الضرر والتعبد وكفايته وقيل لا يرفع النية في المسألة حتى لا يفسد

علم اشكال الفع
في التمهيد تأمل بل
منع الفع اصلها
التي مشكك جـ
بل الا حـ ط حـ
مدفلة
الغلة

وضع منه كل منهما كما في اشهر الحج لا وجه له كالقول بان لو كان في اشهر الحج بطل وان لم تجد يدون
كان في غير هاتين عمر مفردة مسئلة لو نوى كاحرام فلان فان علم انه لما اذا احرص وان لم يعلم
فقبل بالبطلان لعدم التعيين وقيل بالفتح لما عن علي والاقوى الصحة لانه نوع تعيين نعم لو لم يحرم
فلان ادعى على الاشتباه فالظاهر البطلان وقد يقال انه في صورة الاشتباه يتبع ولا وجه له الا
اذا كان في مقام بيع له العدل في التمتع مسئلة لو وجب عليه نوع من الحج والعمرة فزوى غير بطل
مسئلة لو نوى نوعا ونطق بغيره كان المدار على ما نوى دون ما نطق بمسئلة لو كان في اثناء نوى
وشك في انه نواه او نوى غيره بنى على انه نواه مسئلة يتفاد من جملة من الاخبار استحباب التلظظ
بالنية والظاهر تحقيقه باي لفظ كان والاولى ان يكون بما في صحته ابن عمار وهو ان يقول اللهم اني
اريد ما امرت به من التمتع بالعمرة الى الحج على كتابك ستة نبينا صلى الله عليه واله فيسأل الى
تقبل مني واعني عليه فان عرض شي محبني فحلتني حيث حبستني لقدك الذي قدت على اللهم
ان لا تكرهني فعمرة احرم لك شعري وبشرى وحجى ودعى وعظامي ونفسي وعصبى من النساء والطيب
ابتغى بذلك وجهك والدار الآخرة مسئلة يستحب ان يشترط عند احرامه على الله ان يحل اذا
ما منع من اتمام نسكه من حج او عمرة وان يتم احرامه عمرة اذا كان للحج ولم يمكنه الايتان كما يظهر من جملة من
الاخبار واختلفوا في فائدة هذا الشرط فقيل انها سقوط الهك وقيل انها تجل الخلل وعدم انتظام
بلوغ الهك كحل وقيل سقوط الحج من قابل وقيل ان فائدة ادراك الثواب فهو مستحب تقبلا وهذا هو
الظاهر ويدل عليه قوله في بعض الاخبار هو حل حيث حبس بشرط اوله بشرط والظاهر عدم كفاية
في حصول الشرط بل لا بد من التلظظ لكن يكفي كلما افاد هذا المعنى فلا يعتبر فيه لفظ مخصوص
وان كان الادنى القين بما في الاخبار الثلاثة من واجبات الاحرام التلبيا الاربع والقول
بوجوب الحجر والتضعيف بل ادعى جماعة الاجماع على عدم وجوب الاذنين من الاربع
واختلفوا في صورتها على احوال احدها ان يقول لبنيك اللهم لبنيك لا شريك لك
لتك التلثة ان يقول بعد العبادة المذكورة ان الحمد والغنة لك والملائكة لا شريك لك
هذا القول لا يخلو من وجه ط مع تعدد العلم بعنوان المأمور به بغير هذا الوجه والآلاف الفتح
محل اشكال ط الاظهرية ممنوعة ط بروجدي مدفلة العالي

الثالث ان يقول ليتك اللهم ليتك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ليتك
 الرابع كالثالث الا انه يقول ان الحمد والنعمة والملك لك لا شريك لك ليتك بتقديم لفظ و
 الملك على لفظ لك والاقوى هو القول الاول كما هو صريح صحيحة معاوية بن عمار والزوائد مستحبة
 والاولى التكرار بالاثنيان بكل من الصور المذكورة بل يستحب ان يقول كما في صحيحة معاوية بن عمار
 ليتك اللهم ليتك لا شريك لك ليتك ان الحمد والنعمة لك والملك لك لا شريك لك
 ليتك ذا العارج ليتك ليتك ليتك داعيا الى دار السلام ليتك ليتك غفارا للذنوب
 ليتك ليتك اهل التلبية ليتك ليتك ذا الجلال والاکرام ليتك مرهوبا ومرغوبا باليد
 ليتك ليتك تبدد والمعاد اليك ليتك كثاف الكروب العظام ليتك ليتك عبدك
 ابن عبدك ليتك ليتك يا كره ليتك مسئلة الا لازم الاثنيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة اداء
 الكلمات على قواعد العربية فلا يجزى المحون مع التمكن من الصحيح بالتلفين او الصحيح ومع عدم
 تمكنه فالاحوط الجمع بينه وبين الاستنابة وكذا لا تجزى الرحمة مع التمكن ومع عدمه فالاحوط
 الجمع بينهما وبين الاستنابة والاخر من لغير اليها باصبعه مع تحريك لسانه والاولى ان يجمع بينهما
 وبين الاستنابة ويلقي من الصلة الغير الميم ومن المعنى عليه في قوله ان الحمد الخ يصح ان يقرأ بكسر الهمزة
 وفتحها والاولى الاول وليتك مصلح منصوب بفعل مقدراى الت للبابا بعد الباب او
 ليتا بعد ليت اى اقامة بعد اقامة مزلب بالمكان او الب اى اقام والاولى كونه مزلب وعلى هذا فافا
 ليتك لك فحذف اللام واضيفت الكاف فحذف الوزن وحاصل معناه اجابتك للرب بما
 يحتمل ان يكون مزلب بمغنى واجه تق داري تلب دارك اى قواجهما فعناه مواجته وقصدى
 لك واما احتمال كونه مزلب الشئ اى خالصه فيكون بمغنى اخلاصه لك فبعد كما ان القول بان كلمة
 مفردة نظير على ولدى فاضيفت الى الكاف فقلت الف يا ولا وجه له لان على ولدا اذا ا-
 الى الظاهر في فيها بالالف كعلى زيد ولدى زيد وليس لي كذلك فانه يقال فيه لبي
 زيد بالياء مسئلة لا ينعقد احرام حج التمتع واحرام عمرته ولا احرام حج الافراد ولا احرام
 لا يترك الاحتياط باضافة العبادة المذكورة في الثاني اليها بل وذكر تلبسته خاصة بعد
 تلك العبادة عا بل لعله المنع من عا بروجردى مد ظله العالى

بل لا يترك الثالث على
 الاحوط الفصح
 بل هو الاحوط بل لا
 يخلو عن القوة الفصح
 اصطهبانا
 لا يترك الثالث على
 لا يترك حج

العمرة المفردة لا بالتلبية اقامه حج القران فتخير بين التلبية وبين الاشعار والتقليد الاشعار
 مختص بالبد والتقليد مشترك بينهما وبين غيرها من انواع الهدى والاولى في البد الجمع بين الاشعار
 والتقليد فيعتقد احرام حج القران باحد هذه الثلاثة لكن الاخر مع اختيار الاشعار والتقليد ضم
 التلبية ايضا نعم الظاهر وجوب التلبية على القارن وان لم يتوقف انعقاد احرامه عليها ففي اجبة
 عليه نفسها وليتجب الجمع بين التلبية واحدا منين وباللهما بذا كان واجبا وكما الاخر مستحبا ثم
 ان الاشعار عبارة عن شئ السنام الايمن بان يقوم الرجل من الجانب الايسر من الهدى وثوبنا
 من الجانب الايمن ويلج صفة بدنه والتقليد ان يعلق في رقبة الهدى غلا خلقا قد صلى فيه
 مسئلة لا تجب مقارنة التلبية لنية الاحرام وان كان احوط فيجوز ان يؤخرها عن النية وليس الشئ
 على الاقوى مسئلة لا تحرم عليه فخرات الاحرام قبل التلبية وان دخل فيه بالنية وليس
 التوبين فلو فعل شيئا من المحرمات لا يكون اثما وليس عليه كفارة وكذا في القارن اذا لم يات
 بها ولا بالاشعار والتقليد بل يجوز له ان يبطل الاحرام مالم يات بها في غير القارن اوله يات
 بها ولا باحد الامرين فيه والحاصل ان الشروع في الاحرام وان كان يتحقق بالنية وليس التوبين
 الا انه لا تحرم عليه المحرمات ولا يلزم البقاء عليه الا بها او باحد الامرين فالتلبية واخرها
 بمنزلة تكبيرة الاحرام في الصلوة مسئلة اذا نوى التلبية وجب عليه العود الى الميقات لتداركها
 وان لم يتمكن اتي بها في مكان التذكر والظاهر عدم وجوب الكفارة عليه اذا كان تيا بما يؤجر
 لما عرفت من عدم انعقاد الاحرام الا بها مسئلة الواجب من التلبية مرة واحدة نعم ليتجبت
 الاكثار بها وتكريرها ما استطاع خصوصا في دبر كل صلوة فريضة او نافلة وعند صعود شرف
 او هبوط واد وعند المنام وعند اليقظة وعند الركوب عند النزول وعند ملاقات ركب
 وفي الاسحار وفي بعض الاخبار من لبي في احرامه سبعين مرة ايمانا واحتسابا اشهد الله له الف
 الف ملك برائة من النار وبرائة من النفاق وليتجبت الجهر بها خصوصا في المواضع المذكورة
 للرجال دون النساء ففي المرسى ان التلبية شعار المحرم فارفع صوتك بالتلبية وفي المرفوعة
 لما احرم رسول الله ص اتاه جبرئيل فقال مر اصحابك بالبع والبع قال رفع الصوت بالتلبية

عمل التكاليف
التي
لا تخلو من التكاليف
جسم

والشيخ محمد بن مكي ذكر جماعة ان الأفضل لمن حج على طريق المدينة تأخير التلبية الى
البيداء مطلقا كما قال بعضهم اذ في خصوص الركب قيل لمن حج على طريق آخر تأخيرها الى ان يمشي
قليلا ومن حج من مكة تأخيرها الى الرقطاء كما قيل اذ الى ان يشرف على الابطح لكن الظاهر بعد عدم
الاشكال في عدم وجوب مقارنتها بالنية ولبس الثوبين استحباب التعجيل بها مطلقا وكون افضل
التأخير بالنسبة الى الجهرها فافضل ان يات بها حين النية ولبس الثوبين سررا ويخرج الجهر
بها الى المواضع المذكورة والبيداء ارض مخصوصة بين مكة والمدينة على ميل من ذى الحليفة نحو
مكة والابطح مسيل وادي مكة وهو مسيل واسع فيه دقان الحصاة عند منقطع الشعب بين
وادي منى واخره متصل بالمقبرة التي تسمى بالمعلية عند اهل مكة والرقطاء موضع دون الروم ليتم
ومدى الاقوام مجتمع قبائلهم والروم حاجر يمنع السيل عن البيت ويعبر عنه بالمدعى مسئلة
المعتمرة التمتع يقطع التلبية عند مشاهد بيوت مكة في الزمن القديم وحدها المرجاء على طريق
المدينة عقبه المدينين وهو مكان معروف والمعتمرة مفردة عند دخول الحرم اذا جاء من خارج
الحرم وعند مشاهدة الكعبة ان كان قد خرج من مكة لاحرامها والحاج باى نوع من الحج يقطعها
عند الزوال من يوم عرفه وظاهرهم ان القطع في الموارد المذكورة على سبيل الوجوب وهو الاوط
وقد يقال بكونه مستحبا مسئلة الظاهر انه لا يلزم في تكرار التلبية ان يكون بالصورة المعتبرة في
انقضاء الاحرام بل ولا باحد الصور المذكورة في الاخبار بل يكفي ان يقول ان يقول لبيك
اللهم لبيك بل لا يبعد كفاية تكرار لفظ لبيك مسئلة اذا شك بعد الايتان بالتلبية
انه اتى بها صححتم لا ينبغي على الصحة مسئلة اذا اتى بالنية ولبس الثوبين وشك في انه اتى بالنية
ايضا تحجب عليه ترك المحرمات او لا ينبغي على عدم الايتان لها فيجوز له فعلها ولا كفارة عليه
مسئلة اذا اتى بما يوجب الكفارة وشك في انه كان بعد التلبية حتى تحجب عليه وقبلها فانا
كانا مجهولى التاريخ او كان تاريخ التلبية مجهولا لم تحجب عليه الكفارة وان كان تاريخ ايتان
الموجب مجهولا فيحتمل ان يقال بوجوبها لاصالة التأخير لكن الاقوى عدمه لان الاصل لا
كونه بعد التلبية الثالث من واجبات الاحرام لبس الثوبين بعد النجس عما يجب على المحرم اجتناب
يتزدد باحدهما ويرتدى بالآخر والا قوى عدم كون لبسها شرطا في تحقق الاحرام بل كونه واجبا



هذا الاحتياط لا يترك
الفتح
اصطهانه
لا يترك
حجم
مدفلة
الغالب

تقديرا والظاهر عدم اعتبار كيفية خصوصية لبسها فيجوز الاتزار بلحدها كيف شاء والارتداء
بالآخر والتوضيح به او غير ذلك من الهيئات لكن الاحوط لبسها على الطريقة المألوفة وكذا الاحوط عدم
عقد الازار في عنقه بل عدم عقده مطلقا ولو بعضه ببعض عدم عزه بآبرة ونحوها وكذا في الرداء
الاحوط عدم عقد لكن الاقوى جواز ذلك كله في كل منهما ما لم يخرج عن كون رداء او ازار او يكفى فيها
المستوى وان كان الاول بل الاحوط ايضا كون الازار تمايتر الترة والركبة والرداء تمايتر المنكبين و
الاحوط عدمها لا كفا، شوب طويل تيزر بعضه يرتدى بالبابة الا في حال الضرورة والاحوط كون
اللبس قبل النية والتلبية فلو قد فعلها عليه اعادها بعد ذلك والاحوط ملاحظة النية في اللبس اما التجرد
فلا يعتبر فيه النية وان كان الاحوط والاول اعتبارها فيه ايضا **مسئلة** لو احرم في قميص عالما عامدا
اعاد لا لترطيه لبر التوبير لغيرها المعروفة بل لانه مناف للنية حيث انه يعتبر فيها الغرم على ترك المحرمات
التي فيها البر الحظ وعلى هذا فلو لبسها فوق القميص وتحت كان الامر كذلك ايضا لانه مثله في المنافاة
للنية الا ان يمنع كون الاحرام هو الغرم على ترك المحرمات بل هو البناء على تحريمها على نفسه فلا تجب
الاعادة في هذا ولو احرم في القميص جاهلا بل وناسيا ايضا نزع وصح احرامه اما اذا لبس بعد الاحرام
فلا لازم شقة واخراجه من تحت والفرق بين الصودتين مرجح في الفرع والتقيد لا يكون

الاحرام باطلا في الصورة الاولى كما قد قبل **مسئلة** لا يجب استدامة لبس

التوبين بل يجوز تبديلها وترعها لزالة الوسخ او للتطهير بل الطهارة

جواز التجرد منها مع الامتناع من الناظر او كون العودة

مسنودة بشئ اخر **مسئلة** لا بأس بالرياء

على التوبين في استداء الاحرام وفي

الاشياء لا لتقاء عن البرد

والخبر لا يلو اختيارا

لا يترك

تم كتابه الحاج

من لوازم معناها واثره
لا نفس معناها واثره
عليه بعدم اطراده حد
شمول للاجارة الواقعة
على عمل كل واحد يعتبر
مباشرة المحرر بضمها
لا يخفى الفسخ اصطفا
بل سبب فان الالتزام
بصفة ايقاع معاملة
بلفظ غير ما عودا في
غاية البعد الفسخ
لا يخفى عدم اطراده
ذاتية لاجارة
الواقعة على عمل كل واحد
بغية فيه مباشرة
بضم
يفتح في منافع الاموال
لا مطلقا بضم مدخل
مئة هذا واغلبها
منه على حواجز الجور
في صيغ العقود وصحة
انشاء كل واحد منهما
بلفظ الاخر وهو في غاي
الاشكال
بضم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الاجارة

وهي تملك عمل او منفعة بعرض ويمكن ان يقال ان حقيقتها التلخيص على عين الاستفاد بها
بعرض وفيه فصول فصل في اركانها وهي ثلثة الاول الايجاب والقبول ويكفي فيهما كل لفظ اذا
على المعنى المذكور والصريح منه اجرتك او كرتيك الدار مثلاً فيقول قبلت واستاجر او استكر
ويجوز فيها المعاطاة كسائر العقود ويجوز ان يكون الايجاب بالقول والقبول بالفعل ولا يصح
ان يقول في الايجاب بعثك الدار مثلاً وان قصد الاجارة نعم لو قال بعثك منفعة الدار او
الدار مثلاً بكذا لا يصح صحة اذا قصد الاجارة الثاني المتعاقدان ويشترط فيهما البلوغ والعقل
والاختيار وعدم الحجر لفلان وسفه او دقية الثالث العرضان ويشترط فيهما امور الاول
وهي في كل شيء يجب بحيث لا يكون هناك عذر فلو اجره داراً او حماراً من غير مشاهدة ولا وصف
بالحسن بمغناها الاسمي منصفة خاصة بغيرها العقلاء في العين المستجرة بالنسبة الى المستاجر مستفعة

ملكه او استحقاقة لمنفعتها او عملها وتسلطه عليها بتلك الجهة ولذلك لا تستعمل الامتلاك
بالعين ح ط لكن المعروض فيها وهو العمل والمنفعة لما كان متدرج الوجود كان ايجابها
من المرجح باعطاء بعضه انشاء لما توافر عليه من المعاملة بالكل كما قد يتفق نظيره في البيع
فيكون في المقدرة بالعمل بالشروع فيه بقصد اجارة نفسه على الكل كما يكون في المقدرة بال
الزمان بتسليم العين في اوله قصداً الى اجارتها في جميعه ح ط بروجدي مد ظله العالی

عنه شرازي

أقربه عدم الكفاية

الفتح

الأمركت لو كان المستد

الدعوى المذكورة وأما

إذا كان المستد هي

صحة الفضل عن محض

المرنة التي ملكت نفسها

غير القيمة ولا المولى

عليها تزويجها بغير

جائز فلا إشكال في عدم

الجواز الفسخ اصطفايا

أقواه عدم الكفاية هم

شراطه بملوكة المنفعة

يفنى من هذا الشرطان

المنفعة المحرمة غير مملوكة

لأنه لو كان حصول

المنفعة المتاجرة كان

أولى واشمل ويخرج

ملاذلة النيابة أيضا

ولو لا اشتغال منة العا

به وأما الثاني فنخرج

بأنه لو كان مملوكة لصحة

واباحتها أحسن مدخل

الغالب

رافع للجهالة بطل كذا الوجه العوض شيئا بغيره لا الثاني أن يكون مقدرى التسليم فلا تصح اجارة

العبد لا بقوله في كفاية ضم الضميمة هناك في البيع ^طشكال الثالث أن يكونا مملوكين فلا تصح اجارة مال

الغير ولا الاجارة بمال الغير ^طالامع الاجارة من المالك الرابع أن تكون عين المتاجرة بما يمكن

الاستفاد بها مع بقائها فلا تصح اجارة الخبز لا كرم مثلاً ولا الحطب لا شحال وهكذا الخامس أن تكون

المنفعة مباشرة فلا تصح اجارة المساكن لأحرار المحرمات والدكاكين لبيعها أو الدواب كلها أو اجارة

للغناء أو العبد لكتابة الكفر ونحو ذلك تحرم الاجارة عليها السادس أن تكون العين بما يمكن استيفاء

المنفعة المقصودة بها فلا تصح اجارة أرض للزراعة إذا لم ينكر إيصال الماء إليها مع عدم إمكان الزبا

بماء السماء أو عدم كفاية السابع أن يتمكن المتاجر من الاستفادة بالعين المتاجرة فلا تصح اجارة

الحائض ككفر المسجد مثلاً ^طمسألة لا تصح الاجارة إذا كان المجرى والمتاجر مكرها عليها أو

مع الاجارة اللاحقة بل لا حود عدم الاكتفاء بها بل تجدد العقد إذا رضى انتم ^طتصح مع الا

كما إذا طلب منه ظاهراً ما لا فاضطر إلى اجارة دار سكناه لذلك فاتها تصح ح كذا إذا اضطر إلى

بيعها تصح ^طمسألة لا تصح اجارة الفلوس بعد الحجر عليه داره أو عقاره نعم تصح اجارة نفسه لعمل

أو خدمة وأما الغيبة فهل هو كذلك أم تصح اجارة نفسه لا كتاب مع كونه مجزوا عن اجارة

داره مثلاً أو كذا وجهان من كونه من القترف المالى وهو مجزور ومن أنه ليس بضر فانه ماله الموجود

بل هو تحصيل المال ولا تعد منافعه من امواله خصوصاً إذا لم يكن كسباً ومن هنا يظهر النظر فيما

ذكره بعضهم من حجر القيمة من تزويج نفسه ما بدعوى أن منفعة البضع مال فانه أيضاً محل اشكا ^طمسألة

مسألة لا يجوز للعبد أن يزوج نفسه أو ماله أو مال مولاه أو ابنته أو اجارة ^طمسألة لا بد من

تعيين العين المتاجرة فلا جرة أحد هذين العبدين أو أحد هاتين الدارين لم يصح ولا بد أيضاً

من تعيين نوع المنفعة إذا كانت للعين منافع متعددة نعم تصح اجارها بجميع منافعها مع ^طلقد

أقواه عدم الكفاية ^طبل لقول الجعفر في صحة الفضل والمرنة التي ملكت نفسها بغيره ولا المولى عليها ^طكما

بغيره جاز وقوله في مؤلف موسى بن بكر عن رادة عنه إذا كانت المرنة مأكلاً أو هاتبع وتترى ^طبعض

وتنهى فعل من ما هنا ثابت فان أوجها حان يزوج أن ثابت بغيره ^طولها وان لم يكن فلا يجوز تزويج

بلا بامر إليها قبل الإصحاض من نوع تلك المسألة ^طبالرشد فظاهره معناه هي لا ما كان يزوج به وهو لا يجوز

في بيان طريقة صحة الاحكام

(٥٤١)

اقواها عدم الصحة

ع ح شلزم

على وجه التطبيق او رد

عليه بانه لو كان المراد

من التطبيق ما هو ظاهر

من عمل والعمل في اول

المدة واخره في اخرها

فلا قوى الطلان تعد

او ندرته جدا فتكون

المعاملة غريبة وفيه

انه ليس بتقدير بل مقتر

او غير مقتر نادرا التزم

الموجر بهذا الامر العسر

والنادر باختياره وليس

هذا من الغرر الموجب

للطلان كما لا يجمع و

يمكن ان يكون المراد من

التطبيق ملاحظة ما بعد

ابقاع العمل في تلك المدة

لا في خارجها الفصح

اقواها الطلان مع

اصحها انه

مدنظ

العال

يمكن المتاجر بخير ايها المسئلة معلومية النفعة اما بتقدير المدة كسكنى الدار شهر او الخياطة
يوما او منفعة دكوب الدابة الى زمان كذا واما بتقدير العمل كخياطة الثوب المعلوم طول وعرضه و
اقتة وغلط فادسية او دمية من غير تعرض للزمان نعم يلزم تعيين الزمان الواقع فيه هذا العمل
كان يقول الى يوم الجمعة مثلا وان اطلق اقضى التجيل على الوجه العرفي وفي مثل استيجار الفحل للضرا
يعين بالمرة والمرة ولو قد المدة والعمل على وجه التطبيق فان علم سعة الزمان له صح وان علم عددها
بطلان ان احتمل الامر ان فيه قولان ^{مسئلة} اذا استاجر دابة لئلا عليها لا بد من تعيين ما يحل عليها
بحسب الجدر ان كان يختلف الاغراض باختلاف وزن ولو بالشاهدة والتحيز ان ارتفع به
الغرض وكذا بالنسبة الى الركوب لا بد من مشاهدة الركاب او وصفه لا بد من مشاهدة الدابة او
وصفها حتى الذكورية والانثوية ان اختلفت الاغراض بحسب ما والحاصل انه يعتبر تعيين الحمل والحمل
عليه والركب الركوب عليه من كل جهة يختلف غرض العقل باختلافها ^{مسئلة} اذا استاجر
الدابة لمحض جريب معلوم فلا بد من مشاهدة الارض او وصفها على وجه يرتفع الغرض ^{مسئلة} اذا
استاجر دابة للتفرقة لا بد من بيان زمان التفرقة ليل او نهارا لا اذا كان هناك عادة ^{متبعة}
^{مسئلة} اذا كانت الاجرة بما يكال او يوزن لا بد من تعيين كيفها او وزنها ولا تكفى المشاهدة
وان كانت بما يعد لا بد من تعيين عددها وتكفى المشاهدة فيما يكون اعتباره بها ^{مسئلة} ما
كان معلومية بتقدير المدة لا بد من تعيينها شهر او سنة او نحو ذلك ولو قال اجرتك الى شهر او
شهرين بطل ولو قال اجرتك كل شهر بدينار او مائة مطلقا او بطلا مطلقا او صحت في شهر
او بطلان في الزيادة فان سكن فاجرة المثل بالنسبة الى الزيادة او الفرق بين التعبير المذكور
وبين ان يكون اجرتك شهرا بدينار فان زدت فحسابه بالطلان في الاول والصحة في شهر في
لا قوى بطلانها مطلقا مع ارادة التطبيق عليه او لا اخر القدره او ندرته جدا فتكون

المعاملة غريبة نعم ان اريد وقوع العمل في الزمان صح التفصيل ع ط بروجردى
اقواها البطلان ع ط بروجردى مدنظ العالى ^ط لا قوى صحة الاجارة في الشهر الاول في
هذا الفرع ان كان المبدء معلوما بالتعيين او الاضراف بل لا يبعد ذلك في التعبير الاول
بما في قوله الى شهر او شهرين ان كانت اجرة كل شهر مقيمة على حدة ع ط بروجردى مدنظ

التاني اقول اقولها الثاني وذلك لعدم تعيين المدة الموجب بجهالة الاجرة بل بجهالة المنفعة ايضا غير فرق بين ان يعين المدة او لا بل على فرض عدم تعيين المدة يلزم بجهالة اخرى الا ان يقال انه يحصر في المتصل بالعقد هذا اذا كان بعنوان الاجارة واما اذا كان بعنوان الجمالة فلا مانع من انه لا يفتقر فيما مثل هذه الجهالة وكذا اذا كان بعنوان الاباحة بالعوض مسئلة اذا قال ان هذا الثوب فارسي اي بدر فلان ذلك وهم وان خطته روميا اي بددين فلان ذلك وهما فان كان بعنوان الاجارة بطل لما مر من الجهالة وان كان بعنوان الجمالة كما هو ظاهر العبارة صح وكذا الحال اذا قال ان علمت العمل الفلاني في هذا اليوم فلان ذلك وهما وان علمت في الغد فلان ذلك وهم والقول بالصحة اجارة في الفرضين ضعيف واضعف منه القول بالفرق بينهما بالصحة في الثاني دون الاول وعلى ما ذكرنا من البطلان فاعلم تقدير العمل ليقبح اجرة المثل وكذا في المسئلة السابقة اذا سكن الدار شهرا او اقل او اكثر مسئلة اذا استاجر مائة ليلة او يحل صاعا الى مكان معين في وقت معين باجرة معينة كان استاجره مائة ليلة لا يصلح الى كرايا قبل ليلة النصف من شعبان ولا يوصله فان كان ذلك لعدم سعة الوقت وعدم امكان الايصال فالاجارة باطلة وان كان الزمان واسعا ومع قصره يوصله فان كان ذلك على وجه العوارية والتقييد لم يتحقق شيئا من الاجرة لعدم العمل بمقتضى الاجارة اصلا فنظر ما اذا استاجره ليصوم يوم الجمعة فاشبهه وصام يوم السبت وان كان ذلك على وجه الشرطية بان يكون متعلقا بالاجارة الايصال الى كرايا ولكن اشترط عليه الايصال في ذلك الوقت فالاجارة صحيحة والاجرة المعينة لازمة لكن له خيار الفسخ من جهة تخلف الشرط ومع يرجع الى اجرة المثل ولو قال وان لم توصلني في وقت كذا فالاجرة كذا اقل بما عتبر او لا هذا ايضا قسما قد يكون ذلك بحيث يكون كلتا الصورتين من الايصال في ذلك الوقت وعدم الايصال فيه مورد للاجارة فيرجع الى قوله اجرتك باجرة كذا ان اوصلتك في الوقت الفلاني وباجرة كذا لا معنى للجمالة هنا فان الجمالة هي جعل شيء على نفسه لمن يعمل عملا له وهي هنا جعل شيئا لنفسه على من لا يتروى منفعة ملكه حيا لا جمالة فيها اصلا لانه العمل ولا في الاجرة نعم وبما قبل بطلانها لاجل الاجرة وعدم تعيين ما يستحقه عليه من العمل وهو ايضا غير واضح ادلا مانع من ان يتحقق عليه احد العامين ويكون الغير باختيار العامل وايضا فعل استحق ما عين له من الاجرة فالصحة لا تخلف من وجه بروجدي مد ظله العالی

بشكل مثل هذا الجمال فاطها غير الجمال المعهودة شرعا الى هي جعل شيء على نفسه بازاء عمل الغير كان بقول من رد عبد ملكه كذا وهذه الجمالة هي جعل شيء على الغير باءضه مال من امواله نعم تكون في المسئلة الثانية هي جمالة المعهودة واما الاباحة بالعوض في كلتا المسائلين فحل تاملا واشكال الفقه حيث لا خلاف في تقوم الجمالة بان يكون تعيين العمل والالتزام به ممن يذلل دون الطرفين الاخر وان يكون بازاء عمل محتم دون منافع الاموال فكون المعاملة المذكورة جنية عنها ظاهر جيم مد ظله لا يبعد صحة فان وجهه الى اجارة للخيامة بدرهين ثم شرط عليه نفق الاجرة لو كان فارسياد لا باس به جيم اذا استاجره لعل في دمت وهو الايصال الى كرايا في الوقت المذكور فهذا هو المصير في هذه العوارية وانما يفرق في الجملة والواجب ان يثبت او يثبت الى كرايا بشرط عليه الايصال المذكور وبالحكمة فورد القول غير مورد الشرطية ولا ينطبق مورد واحد على احدى اماره وعلى الاخر احدى جيم باءضه مال من امواله نعم

في بيان شرط صحة الاجارة

(٥٦٣)

ابن حاشية جهاد مربوطه
صفحة ٢٠٥ مياشد

ان لا اوصالك في ذلك الوقت وهذا باطل للجهالة نظير ما ذكر في المسئلة السابقة من البطلان
ان قال ان علمت في هذا اليوم فلك درهمان الخ وقد يكون مورد الاجارة هو الايصال في ذلك الوقت
ولشرط عليه ان ينقص من الاجرة كذا على فرض عدم الايصال والظاهر الصحة في هذه الصورة هو الموقوف
وغيره مضافا الى صحة محمد الحلي لو قال ان لا توصلني فلا اجرة لك فان كان على وجه الشرطية
بان يكون متعلق الاجارة هو الايصال الكذا في فقط واشترط عليه عدم الاجرة على تقدير المخالف
صح ويكون الشرط المذكور مؤكداً المقضى العقد ان كان على وجه القيدية بان جعل كلتا الصورتين
مورداً للاجارة الا ان في الصورة الثانية بلا اجرة يكون باطلاً ولعل هذه الصورة مراد المشهور
القائلين بالبطلان دون الاولى حيث قالوا ولو شرط سقوط الاجرة ان لا يرصد لم يخرج مسئلة
اذا استاجر منه دابة لزيادة النصف من شعبان مثلاً ولكن لم يشترط على الموجد ذلك ولا يكره على
وجه العنوانية ايضا واتفق انه لم يرصد لم يكره خيار الفسخ وعليه تمام المسمى من الاجرة وان
يرصد الى كره بلا اصلا سقط من المسمى بحساب باقية واستحق بمقدار ما مضى والفرق بين هذه
وما مر في المسئلة السابقة ان الايصال هنا غرض وداع وفيما مر في شرط فصل الاجارة
من العقود اللازمة لا تنفع الا بالتقابل او شرط الخيار لاحدهما او كليهما اذا اختار الفسخ نعم الاجارة
المعاطاتية جائزة يجوز لكل منهما الفسخ ما لم تلزم تبصر فيها او تصرف احدهما فيما اشغل اليه مسئلة
يجوز بيع العين المستاجرة قبل تمام مدة الاجارة ولا تنفع الاجارة به فتنتقل الى المشتري صلوة
المنفعة مدة الاجارة نعم للمشتري مع جهله بالاجارة خيار فسخ البيع لان نقص المنفعة عيب ولكن
لا تقدم ان الصحة لا تخلو من وجه ج ط بعد فرض ان مورد الاجارة هو الايصال في ذلك الوقت
لا معنى لاشتراط النقص منها على تقدير عدم الايصال فيه الا ان يراد به جعل اجرة اخرى للايصال
في غيره انقص مما جعله له فيرجع ح الى القسم السابق الذي قال ببطلانه ج ط برودي مدقوله
مورد الصحة هو انه استاجر محلا متاعا الى موضع وشرط عليه ايصاله في يوم كذا وانه ان لم يرصد
فيه حظ من اجرة وهو غير ما فرضه من كون الايصال في يوم كذا مورد للاجارة ح ط المعاطات
فما سادق للزوم غالباً لما ذكرناه من ان ايجاب المقدرة منها بالعمل يكون بالشروع فيه وفي
المقدرة بالزمان تسليم العين في جزء منه وكلاهما مستلزم لتلف جزء من الموضع ج ط برودي

الظاهر ان هذا القول
على اشتراط بعض الاجرة
على تقدير عدم الايصال
ولا اشكال في صحة دأنا
يفرض القسم الاول فيما
اذا كانت الاجارة واحدة
على المرد بين الوجهين
بان ليأجره على الايصال
في وقت باجرة وفي الآخر
باخرى جم مدقوله
الظاهر ان موضع قوله
ذلك الوقت بعد قوله
على فرض عدم الايصال
يدم النسخ ع ع
كون الخيار من جهة العبد
محل منع ع ج شرطي
لا يخفى ان مفاد الصحة
هو استحسان متاع الى
موضع مع اشتراط عليه
ايصاله في يوم كذا وانه
لم يرصد فيه حظ من اجرة
وهو معيار للمفروض من
كون الايصال في يوم كذا
مورد للاجارة الفسخ
لا يخفى ان اشتراط سقوط
الاجرة على فرض عدم الايصال
بما لا يعقل فيه العنوانية
صلا ويكون شرطاً على
كل تقدير ومؤكد لنفسه
العقدان تغلق بنفس
الايصال في الوقت المذكور
ومضافا اليه ان كان الايصال
شرطاً لغيره فمعلق به و
مرجبا للبطلان ج ط
ان المراد به

كتاب الاجارة

اذا اوجب العين ٨٤ - (٣٤٤) -

شرازي

لكنه غير وجهه اذ هذا
الشرط لما كان مبنيا على
اعتقاد بقاء مدة الاجارة
والفرض بتغير الخلاف له
يكن بمنزلة الاستثناء
فتبقى قاعدة تبعية طلب
المنفعة للملك العين
على حالها الفسخ
القوة في غير هذه الصور
بحل اشكال الفسخ
بل احتمال الانفاخ
في غاية الضعف الفسخ
لكنه غير وجهه اذ الشرط
في المقام بمنزلة التوضيح
لا الاستثناء فلا انزله
جم
الظاهر اخضاص الخيار
هذه الصورة جم
مد ظله

ليس كما ير العيوب مما يكون المشتري معه خيرا بين الرد والارش فليس له ان لا يفسخ ويطالب
بالارش فان العيب المرجح للارش ما كان نقصا في الشيء في حد نفسه مثل العمى والعرج وكونه
مقطوع اليد ونحو ذلك لا مثل المقام الذي العين في حد نفسها لا عيب فيها واما لو علم المشتري
انها مستاجرة ومع ذلك اقدم على الشراء فليس له الفسخ ايضا نعم لو اعتقد كون مدة الاجارة كذا
مقدارا فبان انها ازيد له الخيار ايضا ولو فسخ المستاجر الاجارة رجعت المنفعة في بقية المدة
الى البايع لا الى المشتري نعم لو اعتقد البايع والمشتري بقاء مدة الاجارة وان العين مملوكة
المنفعة الى زمان كذا وتبين ان المدة منقضية فهل منفعة تلك المدة للبايع حيث انه كان شرط
كونها مملوكة بالمنفعة الى زمان كذا والمشتري لا يملكها باقية للعين ما لم يفرز بالنقل الى الغير او بالاس
والمفروض عدمها وجهان والا فري الثاني نعم لو شرط كونها مملوكة بالمنفعة الى زمان كذا بعد
بقاء المدة كان لما ذكر وجه ثم بناء على ما هو الاقوى من رجوع المنفعة في الصورة السابقة الى
المشتري فهل للبايع الخيار او لا وجهان لا يخلو او لها من قوة خصصا اذا اوجب ذلك له الغير هذا
اذا بيعت العين المستاجرة على غير المستاجر اما الربيعت عليه ففي انفاخ الاجارة وجهان اقويهما
العدم ويتفرع على ذلك امور منها اجتماع الثمن والاجرة عليه حيث لا بد منها بقاء ملكه بالمنفعة
في مدة تلك الاجارة لو فسخ البيع باحد سببه بخلاف الوكيل بانفاخ الاجارة ومنها ارث الزوج
من المنفعة في تلك المدة لو مات الزوج المستاجر بعد شرائه لتلك العين وان كانت مما لا يرث
الزوجة منه بخلاف الوكيل بانفاخ بمجرد البيع ومنها رجوع المشتري بالاجرة لو تلفت العين
بعد قبضها وقبل انقضاء مدة الاجارة فان فقد استيفاء المنفعة يكتف عن بطلان الاجارة
ويجب الرجوع بالعوض وان كان تلف العين عليه مسئلة لو وقع البيع والاجارة في زمان
واحد كالرباع العين ما لكها على شخص اجرها وكيله على شخص اخر وانفق وقوعهما في زمان واحد
فهو يتحان معا ويملكها المشتري مملوكة بالمنفعة كالوسطقت الاجارة او يبطلان معا للترام
في ملكية المنفعة او يبطلان معا بالنسبة الى تملك المنفعة فيصح البيع على انها مملوكة بالمنفعة

ان كانت منفعة تلك المدة معتد بها بحيث يختلف رغبات الناس في العين بشروطها وفيها حاجة بل احتمال الانفاخ
في غاية الضعف والقوطح وهذا التفرع مبنى على ثالث الاحتمالات وهو في غاية القوطح كما مر في

في أحكام الأجارة

(٥٤١)

تلك المدة فتبقى المنفعة فيتعيب البيع على ملك البائع وجوه اقربها الاول لعدم التزام فان البائع لا يملك المنفعة وانما يملك العين وملكية العين توجب ملكية المنفعة للبعي وهي متاخرة عن الاجارة
مسئلة لا تبطل الاجارة بموت المورج ولا يموت المستاجر على الاقوى نعم في اجارة العين الموقوفة
اذا اجر البطن السابق تبطل بموته بعد الاشغال الى البطن اللاحق لان الملكية محدودة ومثل ما لو كان
المنفعة موصى بها للمورج مادام حيا بخلاف ما اذا كان المورج هو المتولي للوقف واجر لمصلحة البطن
الى مدة فانها لا تبطل بموته ولا بموت البطن المورج حال الاجارة وكذا تبطل اذا اجر نفسه للعمل
من خدمة او غيرها فانه اذا مات لا يبقى خل للاجارة وكذا اذا مات المستاجر الذي هو محل العمل من
خدمة او على اخر متعلق بنفسه ولو جعل العمل في ذمته لا تبطل الاجارة بموته بل يستوفى من تركته و
كذا بالنسبة الى المستاجر اذا لم يكن محل للعمل بل كان مالكا له على المورج كما اذا اجره للخدمة من غير تقييد
بكونها له فانه اذا مات تنقل وارثه فهم يملكون عليه ذلك العمل واذا اجر الدار واشترط على المستاجر
سكناه بنفسه لا تبطل بموته ويكون للمورج خيار الفسخ نعم اذا اعتبر سكناه على وجه القيدية تبطل بموته
مسئلة اذا اجر الولي او الوصي الصبي المولى عليه مدة تزيد على زمان بلوغه ورشده بطلت في
المتيقن بلوغه فيه بمعنى انها موقوفة على اجازته وصحت واقعا وظاهرا بالنسبة الى المتيقن صغره و
ظاهرا بالنسبة الى المحتمل فاذا بلغ له ان يفسخ على الاقوى اي لا يجوز خلاه فالبعض هم يحكم بلوغها
على لوقوعها من اهلها في محلها في وقت لم يعلم طامنا فهو كما ترى نعم لو انقضت المصلحة فلا
المراعات اجارته مدة راندة على زمان البلوغ بحيث يكون اجارته اقل من تلك المدة خلاف مصلحة
تكون لازمة ليس لفسخها بعد بلوغه وكذا الكلام في اجارة املاكه مسئلة اذا اجرت امرئة
للخدمة مدة معينة فتزوجت قبل انقضاءها تبطل الاجارة وان كانت الخدمة منافية لا
الزوج مسئلة اذا اجر عبده او امته للخدمة ثم اعتقه لا تبطل الاجارة بالعتق وليس له الرجوع
على مولاه بعوض تلك الخدمة في بقية المدة لانه كان مالكا للمنافع ابداء قد استوفاهما بالنسبة
الاقرب البطلان اذا ملك الورثة لسكنى الدار مع عدم استحقاقهم لاستيفائها بانفسهم وبغيرهم
غير معقول فالشرط بالنسبة الى ما بعد الموت مناف لمقتضى العقد ثم على تقدير الصحة لا وجه لخيار
المورج اذا لا يتوجه عليه شيء في بقاها حتى يحبس بالخيار ج وبر وجردي مد ظله العالي

سئل
يخسر البطلان بما اذا
كان متعلق الاجارة
هو منفعة نفسه ولو
كان المتعلق هو خدمة
وخوها طياد شرط الباطل
بنفسه فللمستاجر خيار
ويطرح الوجهان في موت
المستاجر ايضا وتجب البطلان
في احدهما في الآخر
بمختيار للمورج بخوماد كره
قدس سره في اجارة الدار
سئل
نصح اجارة املاكه مطلقا
وفي صحة اجارة نفسه
ايضا كذلك بالنسبة الى
ما بعد بلوغه ورشده
اشكال الا اذا توقف شيء
من مصالحه العقلية على
ذلك
جم
مد ظله
العالي

نيراني

بل الأقوى هو الثاني

الفرد

بل الآخر جيم

لا تجلو عن الاشكال

وكذا ما بعده جيم

هذه المسئلة مشككة

غاية الاشكال جيم

تقدم الاشكال فيه

جيم

الى تلك المدة تدعى انه فوت على العبد ما كان له حال حريته كما ترى نعم يبقى الكلام في نفقته في بقية
 المدة ان لم يكن شرطاً كونه على المستاجر في المسئلة وجوه احدها كونه على المولى لانه حيث استوفى
 بالاجارة منافع فكانه باق على ملكه الثاني انه في كسبه ان امكن له الاكتساب لنفسه في غير زمان
 الخدمة وان لم يمكن فمن بيت المال وان لم يكن فغلى المسلمين كفاية الثالث انه ان لم يمكن اكتسابه
 في غير زمان الخدمة ففي كسبه وان كان منافيا للخدمة الرابع انه مركب متعلق بمقدار ما يفوت
 من الخدمة بذمته الخامس انه من بيت المال من الاول ولا يبعد قوة الوجه الاول ^طمسئلة اذا وجد
 المستاجر في العين المستجرة عيباً سابقاً على العقد كان جاهلاً به فان كان مما تنقص به المنفعة فلا
 اشكال في ثبوت الخيار له بين الفسخ والابقاء والظاهر عدم جواز مطالبة الارش فله الفسخ او الرضا
 بها تجاذاً نعم لو كان العيب مثل خراب بيوت الدار فالظاهر تقسيط الاجرة لانه يكون حينئذ من
 قبيل بعض الصفقة ولو كانت العيب مما لا تنقص منه المنفعة كما اذا تبين كون الدابة مقطوع
 الاذن او الذنب فربما يتشكل في ثبوت الخيار معه لكن الأقوى ثبوته اذا كان مما يختلف به الرضا
 وتفاوت به الاجرة وكذا له الخيار اذا احدث فيها عيب بعد العقد قبل القبض بل بعد القبض
 ايضاً وان كان استوفى بعض المنفعة ومضى بعض المدة هذا اذا كانت العين شخصية واما اذا كانت
 كلية وكان الفرد المقبوض معياف فليس له فسخ العقد بل له مطالبة البدل نعم لو تعدد البدل كان له
 الخيار في اصل العقد ^طمسئلة اذا وجد المورج عيباً سابقاً في الاجرة ولم يكن عالماً به كان له فسخ
 العقد وله الرضا به وهل له مطالبة الارش معه لا يبعد ذلك بل ربما يدعى عدم الخلاف فيه
 لكن هذا اذا لم تكن الاجرة منفعة عين ولا فلا ارش فيه مثل ما مر في المسئلة السابقة من كون العين
 المستجرة معيافاً هذا اذا كانت الاجرة عيناً شخصية واما اذا كانت كلية فله مطالبة البدل لا فسخ ^طمسئلة
 بل اقوىها الثاني ثم ان تعدد الثاني بمراتبه جاز له تحصيل ما يدر مقده وان ادم ما عليه من الخدمة
 ورجع يتعلق عوض الفات منه بذمته يطالب به عند ياديه ويحتمل ان يكون للمستاجر رجوع الرجوع
 على مولاه بما يقابل ما فاتته من الخدمة من الاجرة ح ط ب و ج دى مد ظله العالى بدعى
 استفادته من ادلة ثبوته في البيع بالقاء خصوصية كون الناقل للعيب عقد بيع بعد حقه كون
 المنقول عيناً كما في البيع ولكنها لا تخلو من اشكال ودعى عدم الخلاف في مثلها لا نفيد ح ط ب و ج دى

شراذى

هذا كالتكرار

سوق الفصح

اصطهيات

مدظله

الغلة

العقد لا مع تقدر البذل على حذو ما قر في المسئلة التالية مسئلة اذا اقلر المستاجر بالاجرة
كان للموخر الخيار بين الفسخ واسترداد العين وبين الضرب مع الشراء نظير ما اذا اقلر المشتري بالثمن
حيث ان للبائع الخيار اذا وجد عين ماله مسئلة اذا تبين غبن الموخر والمستاجر فله الخيار اذا
يكن عالما به حال العقد الا اذا اشترط سقوطه في ضمن العقد مسئلة ليس في الاجارة خيار ^{المخلو}
ولا خيار الحرج ابل ولا خيار التأخير على الوجه المذكور في البيع ويجري فيها خيار الشرط حتى لا ^{يحب}
وخيار العيب الغبن كما ذكرنا بل يجري فيها سائر الخيارات كخيار الاشرط وتبعض الصفقة ^{تقدر}
التسليم والتقليص والتدليس والشركة وما يفد ليومه وخيار شرط رد العوض نظير شرط رد الثمن
في البيع مسئلة اذا اجرة عبده او داره مثلاً ثم باعه من المستاجر لم تبطل الاجارة فيكون للمشتري
منفعة العبد مثلاً من جهة الاجارة قبل انقضاء مدتها لا من جهة تبعية العين ولو فسخ ^{الاجارة}
رجعت الى البائع ولو مات بعد القبض رجع المشتري المستاجر على البائع بما يقابل بقية المدة
من الاجرة وان كان تلف العين عليه والله العالم **فصل** في ملك المستاجر المنفعة في اجارة
الاعيان والعمل في الاجارة على الاعمال بنفس العقد من غير توقف على شيء كما هو مقتضى ^{نسبية}
العقود كما ان الموخر يملك الاجرة ملكية متزلزلة به كك ولكن لا يتحقق الموخر مطالبة ^{الاجرة}
الا بتسليم العين او العمل كما لا يتحقق المستاجر مطالبة ما الا بتسليم الاجرة
كما هو مقتضى المعاوضة ولتستقر ملكية الاجرة باستيفاء المنفعة او العمل او
ما يحكم فاصل الملكية للطرفين موقوف على تمامية العقد وجواز المطالبة موقوف على التسليم
واستقرار ملكية الاجرة موقوف على استيفاء المنفعة او اتمام العمل وما يحكمهما فلو حصل مانع
عن الاستيفاء او عن العمل تنفخ الاجارة كما سيأتي تفصيله مسئلة لو استاجر داراً مثلاً
وتسلمها ومضت مدة الاجارة استقرت الاجرة عليه سواء سكنها او لم يسكنها باختياره وكذا
اذا استاجر دابة للركوب او حمل المتاع الى مكان كذا ومضى زمان يمكن له ذلك وجب عليه ^{الاجرة}
واستقرت وان لم يركب او لم يحمل بشرط ان يكون مقدراً بالزمان المتصل بالعقد واما اذا
عين وقتاً بعد مضي ذلك الوقت هذا اذا كانت الاجارة واقعة على عين معينة شخصية في وقت
معين واما ان وقعت على كل وعين في فرد وتسلمه فالأقوى انه كذلك مع تعيين الوقت و

انقضائه مع عدم تعيين الوقت فالظاهر عدم استقرار الاجرة المستحق بقاء الاجارة وان كان ضامنا
 لاجرة المثل تلك المدة من جهة تقوية النفقة على المورج مسئلة اذا بدل المورج العين المستاجرة
 للمستاجر ولم يتسلم حتى انقضت المدة استقرت عليه الاجرة وكذا اذا استاجر لخيطة له ثوبا معينا
 مثلا في وقت معين وامتنع من دفع الثوب اليه حتى مضى ذلك الوقت فانه يجب عليه دفع الاجرة
 سواء اشتغل في ذلك الوقت مع امتناع المستاجر من دفع الثوب اليه
 يشغل اخر لنفسه او لغيره او جلس فارغا مسئلة اذا استاجر
 لقلع ضرره ومضت المدة التي يمكن ايقاع ذلك فيها وكان المورج يادلا
 لقب استقرت الاجرة سواء كان المورج حرا او عبدا باذن مولاه واحتمال الفرق
 بينهما بالاستقرار في الثاني دون الاول لان منافع الحر لا تضمن الا بالاستيفاء لا وجه له لا
 منافع بعد العقد عليها صارت مالا للمتحق فاذا بذلها ولم يقبل كان تلفها منه مع اننا لا نعلم
 ان منافع لا تضمن الا بالاستيفاء بل تضمن بالتقويت ايضا اذا صدق ذلك كما اذا حبس وكما
 كسرا فان يملك العرف انه فوت عليه كذا مقدارا هذا ولو استاجر لقلع ضرره فزال ال
 بعد العقد لم تثبت الاجرة لانفاخ الاجارة حينئذ مسئلة اذا تلفت العين المستاجرة قبل
 قبض المستاجر بطلت الاجارة وكذا اذا تلفت عقيب قبضها بلا فصل واما اذا تلفت بعد استيفاء
 منفعتها في بعض المدة فبطل بالنسبة الى بقية المدة فيرجع من الاجرة بما قابل المتخلف من المدة
 ان نصفان نصفان ان ثلثا نكث مع تساوي الاجزاء يجب الاوقات ومع التفاوت تلاحظ
 مسئلة اذا حصل الفسخ في اثناء المدة باحد اسبابه تثبت الاجرة المتأمة بالنسبة الى ما مضى
 يرجع منها بالنسبة الى ما بقي كذا ذكرنا في البطلان على المشهور ويحتمل قريبا ان يرجع تمام المستحق ويكون
 للمورج اجرة المثل بالنسبة الى ما مضى لان المفروض انه يفسخ العقد الواقع او لا ومقتضى الفسخ عود
 ضامنا لاجرة مثل ما فات على المورج في تلك المدة مع ان المفروض هو ان المورج سلم اليه بقبض الما اجرة
 من الكلي فيه مع ابقائه على توسعته من حيث الزمان لا يتصور له وجه فالأقوى فيه عدم الضمان حط
 الثمرة غير ثابتة والاحتمال المذكور قريب في بادي النظر فيما كان منشا الخيار ثابت حين العقد وتبين
 في الاشياء ولكن فيه اشكالات عويصة لا يعبر بها المقام والمسئلة تحتاج الى مزيد تأمل حط ووجد

بل الظاهر استقرارها
 اذا كان التسليم والتسلم
 بعنوان عدم تعيين الوقت
 الفسخ اصطفاها
 في الضمان بالتقويت نظر
 ولو مع الصدق العرفي
 تكونه استلزاما مع كونه
 حقيقيا لا دليل على ان
 كل نفوت موجب للفسخ
 الفسخ اصطفاها
 هذا الاحتمال قريب فيما
 اذا كان موجب الفسخ
 موجودا حين العقد واما
 اذا كان في الانشاء كما اذا
 حصل الفسخ في الدائم
 مكان الانفاخ به
 الفسخ اصطفاها
 بل ومع عدم التبيين
 ايضا اذا كان التسليم والتسلم
 بذلك العنوان حتم
 لا اثر لهذا الصدق
 التامحي ولا ينافر عليه
 على الأقوى
 حتم
 بل هو التعيين ولم يعلم
 ذهبا بالمشهور الى
 خلافة
 حتم

ضامنا لاجرة مثل ما فات على المورج في تلك المدة مع ان المفروض هو ان المورج سلم اليه بقبض الما اجرة
 من الكلي فيه مع ابقائه على توسعته من حيث الزمان لا يتصور له وجه فالأقوى فيه عدم الضمان حط
 الثمرة غير ثابتة والاحتمال المذكور قريب في بادي النظر فيما كان منشا الخيار ثابت حين العقد وتبين
 في الاشياء ولكن فيه اشكالات عويصة لا يعبر بها المقام والمسئلة تحتاج الى مزيد تأمل حط ووجد

في بيان احكام الاجارة

٥٤٩١

كل عرض الى مالكه بل يحتمل ان يكون الامر كذلك في صورة البطلان ايضا لكنه بعيد مسئلة
 اذا تلف بعض العين المستاجرة تبطل بنسبة ويجوز خيار تبعض الصفقة مسئلة ظاهر كلام العلماء
 ان الاجرة من حين العقد مملوكة للموثر بتمامها وبالثلث قبل القبض وبعد او في اثناء المدة ترجع
 الى المستأجر كالأجرة من حين البطلان كما هو الحال عندهم في تلف البيع قبل القبض لا ان يكون
 كاشفا عن عدم ملكيتها من الاول وهو مشكل لان مع التلف ينكشف عدم كون الموثر مالكا
 الى تمام المدة فلم ينتقل ما يقابل المختلف من الاول اليه و فرقا واضح بين تلف البيع قبل القبض و
 تلف العين هنا لان البيع حين بيعه كان مالا موجودا قبل بالعوض واما المنفعة في المقام فلم
 تكن موجودة حين العقد لان علم الله لا بمقدار بقا العين وعلى هذا فاذا تصرف في الاجرة
 يكون تصرفه بالنسبة الى ما يقابل المختلف فضليا ومن هذا يظهر ان وجه البطلان في صورة التلف
 كالأجرة او بعضا انكشاف عدم الملكية للعوض مسئلة اذا اجرة دائرية كلية ودفع فردا منها فتلف لا
 تنسخ الاجارة بل ينسخ الرقاع فعليه ان يدفع فردا اخر مسئلة اذا اجرة دارا فاطهدمت فان
 خرجت عن الانتفاع بالمرة بطلت فان كان قبل القبض وبعد وقبل ان يكن فيها اصلا رجعت
 الاجرة بتمامها والا فلا بالنسبة ويحتمل تماخضا في هذه الصورة ايضا ويعين اجرة المثل بالنسبة الى
 ما مضى لكنه بعيد وان امكن الانتفاع بهام مع ذلك كان للمستأجر خيار بين البقاء والفسخ واذا فسخ
 كان حكم الاجرة ما ذكرنا وبقوى رجوع تمام المسمى مطلقا ودفع اجرة المثل بالنسبة الى ما مضى لان
 هذا هو مقتضى فسخ العقد كما مر سابقا وان اهدم بعض بيوتها بقيت الاجارة بالنسبة الى البقية و
 كان للمستأجر خيار تبعض الصفقة ولو ابادر الموثر الى تغييرها بحيث لم يفت الانتفاع اصلا ليس
 للمستأجر الفسخ على الاقوى خلا للثانين مسئلة اذا اوقع الموثر تسليم العين المستاجرة
 يجبر عليه وان لم يمكن اجباده للمستأجر فسخ الاجارة والرجوع بالاجرة وله الابقاء ومطالبه عوض
 المنفعة الفاسدة وكذا ان اخذها منه بعد التسليم بلا فصل او في اثناء المدة ومع الفسخ في الاثنان
 وكذا اذا تمت الاجرة بين العقد وتلف العين المستاجرة كان تماخضا للمستأجر ومشترا كباقيهما من الزمانين

ع كاد عن الانتفاع الذي استاجر به بالبحر القيد ع ط اي قبل مجي الزمان الذي عين في العقد كذا
 ع ط بروجدي مد ظله العالي محل اشكال كما مر ع ط بروجدي مد ظله العالي

من الاقوى خلافه ع ح
 او عن الانتفاع الذي استاجر
 له بخلاف هذه المطلوب الفسخ
 اي كذا استحق بالاجارة
 بل بمنوع الفسخ اصطفايا
 بمعنى كونه مورد الاجارة
 ولو بالمرتبة الناقصة
 ع الفسخ
 القوة بمنوعة الفسخ
 لكن ملكية استحقاقه
 لا استمرارية لا بفسخ
 العقد ويلزم استقرار
 الاجرة بالنسبة الى ما
 استوفى من المنفعة وانما
 العقد الى المنفعة الغير
 المستوفاة في صورة التلف
 في الاشياء جزم مدله
 وهو الاقوى
 جزم
 كفاية امكن الانتفاع
 بمثل احرار البئر ومحورة
 في غاية الاشكال نعم لو كان
 الانتفاع بمرتبة ناقصة
 من الكسب لم ينسخ الاجارة
 بل لا يحتمل ان يكون من الاشياء
 بالنسبة الى ما اهدم من
 بيوتها واخيار بالنسبة الى
 البقية ههنا منقصة
 المهدم في جزء من الزمان
 لا فوات ما يقصد من
 الانتفاع به والذي يمكن
 ان يترك بالمباداة الى
 الغير ههنا في دون الاول
 فاختاره المنقوص نهيد

بما يقابل المتخلف من الاجرة ويحتمل قويا رجوع تمام الاجرة ودفع اجرة المثل لما مضى كما مر نظيره سابقا
 لان مقتضى فسخ العقد عدم تمام كل من العوضين الى ما لهما الاول لكن هذا الاحتمال خلاف فتوى المهور
 مسألة اذا مضى ظاهر من الاشفاق بالعين قبل القبض تخير بين الفسخ والرجوع بالاجرة وبين الرجوع
 على الظاهر بعض ما فات ويحتمل قويا تعيين الثاني وان كان منع الظاهر او غصب بعد القبض تعيين الرجوع
 الثاني فليس له الفسخ سواء كان بعد القبض في ابتداء المدة او في انشاءها ثم لو اعاد الظاهر العين
 المتاجرة في انشاء المدة الى المتاجر فالتجديد باق لكن ليس له الفسخ الا في الجميع وربما يجزى اجزاء
 الفسخ بالنسبة الى ما مضى من المدة في يد الغاصب الرجوع بقسطه من المتعة واستيفاء باقية المنفعة
 وهو ضعيف للزوم التبعض في العقد ان كان يشكل الفرق بينه وبين ما ذكر من مذهب المهور
 من ابقاء العقد فيما مضى وفسخه فيما بقي اذا شكال تبعض العقد مشترك بينهما مسألة لو حلت للمتاجر
 عذر في الاستيفاء كالواستاجر دابة لتحمله الى بلد فرض المتاجر ولم يقدره فالظاهر البطلان انسخ
 اشترط المباشرة على وجه القيدية وكذا لو حصل له عذر اخر ويحتمل عدم البطلان نعم لو كان هناك
 عذر عام بطلت قطعا لعدم قابلية العين للاستيفاء مسألة التلف التام والعين المتاجر
 موجب للبطلان ومنه اتلاف الحيوانات واتلاف المتاجر بمنزلة القبض واتلاف الموهب موجب للتخير
 بين ضمانه والفسخ واتلاف الاجنبى موجب لضمانه والعذر العام بمنزلة التلف واما العذر الخاص بالمتاجر
 كما اذا استاجر دابة لركوبه بنصف فرض ولم يقدر على المسافرة او رجلا لقطع سنة فزال المدة او نحو ذلك
 ففيه اشكال ولا يبعد ان يقال انه يوجب البطلان اذا كان بحيث لو كان قبل العقد لم يقع معه العقد
 اذا اجرت الرخصة بنفسها بدون اذن الزوج فيما ينافى حق الاستمتاع وقفت على اجازة الزوج بخلاف
 ما اذا لم يكن منافيا فانها صحيحة واذا اتفق ارادة الزوج للاستمتاع كشف عن فسادها مسألة ما ذكر
 من الاشكال فيه ح ط هذا هو الاقوى ح ط ظاهرة ان محل العمل مثل العين المتاجرة في التفصيل المذكور
 وهو مخالف لما ياتي منه في الفصل التالي من ان تلفه مطلقا موجب للبطلان وهو اقرب الوجود
 فيه بل وفي تلف العين المتاجرة ايضا وان كان لا يخلو من شرب اشكال ح ط اي ضمانه للمتاجر ما
 اتلفه عليه ولا يتصور لهذا وجه في اتلاف محل العمل وان كان له وجه في اتلاف العين المتاجرة لكن الادلة
 هو البطلان فيهما كما مر ح ط اقرب البطلان في ذوالالسن وعدمه في عدم القدرة على السفر كما مر ح ط

معنى كونه مهورا
 لا وجه له في غير
 الا هو لا يقتضي على
 ضمانه ح سيراى
 اذا كان بعد القبض
 اما قبل فوجب للبطلان
 ح ط بل هو الاقوى ح ط
 محل تأمل الفسخ اصلها
 بل ضعف جدا
 ح ط
 بل الظاهر تعيينه وله
 يظهر من المهور خلاف
 ح ط تقدم المنع من كونه
 مذهب المهور ح ط
 بان يكون اشفاق شخص
 المتاجر بنفسه هو معلق
 الاجازة اما لو تعلق عليه
 المباشرة في الاستيفاء فان
 الظاهر تخير الرجوع بين
 فسخ العقد واستيفاء شرط
 ويبدو الرجوع عند موت المتاجر
 ايضا كما تقدم ح ط مذهب
 قد العاق

في بقية أحكام الإجارة

(٥٧٣)

على الأشاعة ثم يقتسمان مساكنها بالترافض أو بالقرعة وكذا يجوز استيجار اثنين دابة للركوب على
 التناوب ثم يتفقان على قرار بينهما بالتعيين بفرسخ فرسخ أو غير ذلك وإذا اختلفا في المبتدأ يرجع
 إلى القرعة وكذا يجوز استيجار اثنين دابة مثلاً لا على وجه الأشاعة بل بواب معينة بالمدة أو بالفراسخ
 وكذا يجوز إجارة اثنين نفسيهما على عمل معين على وجه الشركة كحمل شيء معين لا يمكن إلا بالمقدّر
مسألة لا يشترط اتصال مدة الإجارة بالعقد على الأقوى فيجوز أن يوجره داره شهر متأخرًا من
 العقد بشهر أو ستة سواء كانت متاجرة في ذلك الشهر الفاصل أو لا ودعوى البطلان من جهة
 عدم الفداء على التسليم كما ترى إذا التسليم لازم في زمان الاستحقاق لا قبله هذا ولو أوجره داره
 شهر وأطلق انصرف إلى الاتصال بالعقد نعم لو لم يكن انصرف بطل **فصل** العين المستأجرة
 في يد المستأجر أمانة فلا يضمن تلفها أو تعيها إلا بالتعدي أو التفريط ولو شرط المورج عليه فمألفها
 بدونها فالمشهور عدم الصحة لكن الأقوى صحة ^{طلب} وأولى بالصحة إذا اشترط عليه أداء مقدار محض
 من ماله على تقدير التلف والقبيل بغير ان الغمان والظاهر عدم الفرق في عدم الضمان مع عدم
 الأمرين بين أن يكون التلف في أثناء المدة أو بعدها إذا لم يحصل منه منع للمورج عن غير ماله إذا
 طلبها بل خلا بينه وبينها ولم يتصرف بعد ذلك فيها ثم هذا إذا كانت الإجارة صحيحة وإذا
 كانت باطلة ففي ضمانها وجهان أقويهما عدم خصوصاً إذا كان المورج عالماً بالبطلان حين
 الاقتراض **مسألة** العين التي للمستأجر يبد المورج الذي أجر نفسه لعمل فيها كالتجريب
 أجر نفسه لخطه أمانة فلا يضمن تلفها أو نقصها إلا بالتعدي أو التفريط أو اشتراط ضمانها على أحد
 صامر في العين المستأجرة ولو تلفت أو تلفها المورج أو الأجنبي قبل العمل أو في أثناء بطلت إلا
 ورجعت الأجرة بتمامها أو بعضها إلى المستأجر بل لو تلفها مالهما المستأجر كذلك أيضاً نعم لو كان
 الإجارة واقعة على منفعة المورج بأن يملك منفعة الخياط في يوم كذا يكون التلا فملتق العمل
 استيفائه لأنه بالتلا فإياه فوت على نفسه الفقة ففرق بين أن يكون العمل في ذمته أو يكون
 محل أشكال نعم يقع الاشتراط على الخو الثاني بلا أشكال ^{طلب} ح ط مجرد الخلية لا يخرجها عن كونها في
 يده ويحت استيلانه وهو الملاك في الضمان إذا لم يكن عن إذن لا التحيلولة ولا التصرف ^ط ح ط
 على نحو ما مر في العين ^ط المستأجرة ح ط بروجدي مد ظله العالی

مسألة
 لا يشترط على الخو الثاني
 قد مر الكلام في هذا
 السابقة الفسخ مطلقاً
 بل الأقوى فساد نعم لا
 بأس بالشرط إذا كانت
 من ماله ويكره أخيراً شرط
 الضمان جرم وتفرقات
 بصحة اشتراط الضمان
 وبطلانه في العين المستأجرة
 كما تقدم جرم مد ظله
 بل التسليم المورج نفسه للعمل
 الذي وقعت عليه الإجارة
 وعدم استيفاء المستأجر
 له هو الموجب لاستقرار
 الأجرة دون ما ذكر جرم
 ينسب حاشية مقلون
 ينسب ٥٧٢
 مما يكون متبرعاً بعد الوفاء
 فلهذا العمل بالإجارة
 وجعل الأجرة ما لا يتحول
 عرفاً ولا لغة فيه عند ذلك
 حذوه ما تقدم في إجارة
 الأموال جرم مد ظله
 بل لا مخالفة طبعاً
 ويلزم أجرة على المورج لو
 أن جرم اقترافه عدمه
 مطلقاً
 جرم

منفعة الكذائية للمتاجر في الصورة الأولى التلف قبل العمل موجب للبطلان ورجوع الأجرة
 إلى المتاجر وان كان هو التلف في الصورة الثانية اتلاف بمنزلة الاستيفاء حيث أنه لا ينفع
 المخرج وقد قوتها على نفسه فالأجرة ثابتة عليه فمسألة المداد في الضمان على قيمة يوم الأداء في
 القيمات لا يوم التلف ولا على القيمة على الأقوى مسألة إذا تلف الثوب بعد الخياطة ضمن
 قيمته بخياط واستحق الأجرة الممتدة وكذا لو حمل متاعاً إلى مكان معين ثم تلف مضموناً أو تلف فأنه
 يضمن قيمته في ذلك المكان لأن يكون المالك مختاراً بين تضمين غير مخيط بالأجرة أو مخيط مع الأجرة
 وكذا إذا كان يكون في المتاع مختاراً بين قيمته غير محمول في مكانه الأول بالأجرة أو في ذلك المكان
 مع الأجرة كما قد يقال مسألة إذا فسد الأجير للخياطة أو القضاة أو لتفصيل الثوب ضمن و
 كذا التجار إذا جنى في حجامته أو الختان في ختانه وكذا الكحال والبيطا وكل من أجر نفسه لعمل في ما
 المتاجر إذا فسد ضامناً إذا تجاوز عن الحد المأذون فيه وان كان بغير قصد لعوم من
 التلف للصحيح عن أبي عبد الله في الرجل يعطى الثوب ليصبغه فقال كل عامل أعطيت أجره على
 أن يصلح فافسد فمضاه من بل ظاهر المشهور وضمانه وان لم يتجاوز عن الحد المأذون فيه ولكنه مشكل
 فلو مات الولد بسبب الختان مع كون الختان حاذقاً من غير أن يتعدى عن محل القطع بأن كان
 أصل الختان مضراً به في ضمانه أشكال مسألة الطبيب المباشر للعلاج إذا فسد ضامناً و
 حاذقاً وأما إذا لم يكن مباشراً بل كان مرافقاً في ضمانه أشكال إلا أن يكون سبباً كان أقوى من المباشرة
 وأشكال منه إذا كان واصفاً للدواء من دون أن يكون أمراً كان يقول إن دوائك كذا وكذا بل الأقوى
 فيه عدم الضمان وإن قال الدواء الفلاني نافع للمرض الفلاني فلا ينبغي الأشكال في عدم ضمانه
 فلا وجه لما سألنا من التامل فيه وكذا لو قال لو كنت مريضاً بمثل هذا المرض لشربت الدواء الفلاني
 مسألة إذا تبرأ الطبيب من الضمان وقبل المريض أو وليه ولم يقصر في الاجتهاد والاحتياط برئ
 على الأقوى مسألة إذا عثر الحمال فقط ما كان على رأسه أو ظهره مثلاً ضمن لقاعد
 لا فرق بين المباشر للعلاج والطبيب الذي يخبر عن الدواء والدواء كما هو المتعارف في الطبابة على الأقوى
 وتنزيل الضرر والفنوع على المباشر تنزيل للاطلاع على النادر ح ط ان أقصر على هذه الكبرية وأما
 أن ضم إليه الصغير وقال مريض هو المرض الفلاني فهو كالصورة السابقة ح ط ب و ج ر د ي مد ظله

أيضا كنت ع ح شراذ
 الظاهر أنه يضمن قيمته
 غير مخيط بالأجرة ع ح
 الأظهر الضمان في جميع
 الصورة إلا مع التبري
 ع ح إذا لم يكن الضرر
 عن صاحبه وتقصير في
 الضمان أشكال ع ح ي ر
 فيه تأمل والأحوط إلقاء
 فيما اختلف قيمة يوم التلف
 ويوم الأداء الفسخ
 بل لا يبعد عدم الضمان
 لأنه من التلف لا الأثر
 الفسخ اصطفاً
 لو اختلف قيمة يوم التلف
 ويوم الأداء فالأحوط
 الصالح جرم مد ظله
 الظاهر أن لا يكون المأذون
 من واحد ففي مثل
 الثوب بقوى تحية المالك
 بين الأمرين على ما تقدم
 وفي المتاع المحمول إلى
 المكان المعين في عقد
 الأجرة ليحضر الأجرة
 يكون ضامناً لما
 في ذلك المكان والفرو
 ظاهر بما قدم جرم
 الفسخ عدم الفرق بين
 الصور المذكورة إن كان
 الطبيب مقام العلاج ولا
 أثر لأمره أصلاً إلا أن يكون
 مختصاً به وكان الرجوع له
 واجباً اعتباراً في هذه الصور
 لا ضمان عليه مع عدم تقصير
 جرم

الاول من مسئلة اذا قال للحياء مثلا ان كان هذا يكفيني قيصافا فاقطعه ففقطعه فليكن ضمن
 في وجه ومثلا لو قال هل يكفي قيصافا فقال نعم فقال اقطعه فلم يكتفه وربما يفرديهما فيحكم بالضمان في
 في الاول دون الثاني بدعوى عدم الاذن في الاول دون الثاني وفي ان في الاول ايضا الاذن
 حاصل وربما يقال بعدم الضمان فيما لا اذن فيه ما وفيه انه مقيد بالكفاية الا ان يقال انه مقيد
 باعتقاد الكفاية وهو حاصل والاولى الفرق بين الموارء والاشخاص يجب صدق العود وعدمه او
 تفيد الاذن وعدمه والاحوط مراعات الاحتمال مسألة اذا جرد عبد لعل فافند في كون الضما
 ن عليه او على العبد يتبع به بعد عتقه او في كسبه اذا كان من غير تفريط وفي ذمت يتبع به بعد العتق
 اذا كان بتفريط او في كسبه مطلقا جرده واقوال اقويها الاخير للنص الصحيح هذا في غير المجانية على
 نفس او طرف والا فيتعلق برقبته وللولى فدان باقل الامرين من الارش والقيمة مسألة اذا جرد
 دابة كحمل متاع فعترت وتلف ونقص لان على صاحبها الا اذا كان هو السبب بنجر او ضرب مسك
 اذا استاجر سيفة او دابة كحمل متاع فنقص او سرق لم يغير صاحبها نعم لو اشترط على الضمان قسما
 دليل الشرط وللنقص مسألة اذا حمل الدابة المتاجرة ازيد من الشرط او المقدار المتعارف مع
 الاطلاق ضمن تلفها او عوارها والظاهر ثبوت اجرة المثل لا المسمى مع عدم التلف لان العقد له
 يقع على هذا المقدار من الحمل نعم لو لم يكن ذلك لنت على وجه التقييد ثبت عليه المتماة واجرة المثل بالنسبة
 الى الزيادة مسألة اذا اكثر من دابة فساد عليها زيادة عن الشرط ضمن والظاهر ثبوت اجرة المتماة
 بالنسبة الى مقدار الشرط واجرة المثل بالنسبة الى الزيادة مسألة يجوز لراستاجر دابة للركوب او
 كثر على تقدير الكفاية لا على تقدير عددها كما هو المفروض في طبر وجردي مد ظله العالي التمسك بقاعدة
 الفرد وكما اشار اليه لا يثبت كون اذن المالك المفرد وكلا اذن حتى يلزم منه ضمان التلف المأذون بحمل
 تامل واشكال ح ط بل اقواها الاول نعم ان استهلك ما لا اخر للستاجر غير ما استوجره لا صلاحه
 فاضده فالاقوى فيه هو الاخير للنص الصحيح ح ط بر وجردي مد ظله العالي على النحو الذي مر في العين
 المتاجرة ح ط عمل اشكال خصوصا مع زيادة المسمى عليها ولا يبعد ثبوت المسمى للمقدار المشروط واجرة
 مثل الزيادة بوصف كونه زيادة مطلقا فان الشرط انما يفيد استحقاقه عليه عدم حمل الزيادة لا
 تفيد المقدار بكونه لا معها ح ط بل مع التلف ايضا ح ط بر وجردي مد ظله العالي

مثل الضمان في الصورتين لا
 يغلو عن قوله ح ط
 بل الظاهر ثبوت اكثر
 الاول من صورة الضمان
 واحدة المتماة مع اخرى
 الزائدة صورة الاشتراك
 اذا لم يفسح للرجوع الاجارة
 والا فاجرة مثل المجموع
 ح ط شراري اذا لم يفسح
 المعاملة والا فاجرة مثل
 المجموع ح ط شراري
 مثل قد بقوه هذا الفرق
 بان الاذن في الاول
 بالكفاية وفي الثاني
 تكون الكفاية داعية له
 ح ط
 في جعل اذن المالك المفرد
 بمنزلة عدم الاذن بحمل
 اشكال الجمع اصطفا
 عمل اشكال فان مفاد
 الضمان في الفسخ
 على النحو المتقدم في
 العين المستأجرة الفسخ
 وهو الاقوى كقول الاول
 مقيدا في الاول بالكفاية
 وكرها في الثاني داعيا
 له جسم مد ظله العالي
 هذا هو المقيس في جمع اليك
 مقول الاجارة بالنسبة الى صاحب
 استوفاه المتجر من الاقدار
 الا ان تجر وحسب لا بعد ذلك
 في الاكالات منية المصلحة
 فان المتأجر يجره من
 عند وانه لا يجره من
 وانه لا يجره من
 عن اجرة المسوق ح ط
 فيما بين المتأجر والمؤجر
 ولو لم يجره من

قد يتشكل فيه بان
الاذن من المالك
العدم ومن الشارع لا
يستلزم عدم الضمان
بفتح اسطهباتا
في اطلاق تأمل ان
على النحو المقدم الذي
على النحو الذي مر
اسطهباتا
في اطلاق كونها مقبلا
بفتح ع ح ش ر ا
بل على المتاجر الاول
كز الامرين ع
ش ر ا

يحل ان يضرها اذا وقفت على المتعارف او يكسبها بالاجام او يخذل على المتعارف الا مع منع المالك
من ذلك او كونه معها وكان المتعارف سوق هو ولو تقديرت المتعارف او مع منعه ضمن نقصها او تلفها
اقام في صورة اجازة ففيه مع عدم العقد اشكال بل الاقوى عدمه لانه ما دون فيه مسئلة
استخرج كحفظ متاع فري لا يضمن الا مع التقصير في الحفظ ولو لغلبة النوم عليه او مع اشتراط الضمان
هل يتحقق الاجرة مع لرقه الفاهرة لعدم حصول العمل المتاجر عليه الا ان يكون متعلق الاجارة
المجلوس عند وكان الغرض هو الحفظ الا ان يكون هو المتاجر عليه مسئلة صاحب الحمام لا يضمن
الثياب الا اذا اودع ودفن او تقديرت في كل صحة اشتراط الضمان ايضا لانه امين محض فانه انما
يخذل الاجرة على الحمام ولياخذ على الثياب نعم لو استخرج مع ذلك للحفظ ايضا ضمن مع العقد او الشرط
ومع اشتراط الضمان ايضا لانه ج ياخذ الاجرة على الثياب ايضا فلا يكون امينا خاضعا فصل
يكفي في صحة الاجارة كون المجرى مالكا للمنفعة او وكلا عن المالك لها او وليا عليه وان كانت العين
للغير كما اذا كانت مملوكة بالوصية او بالصلح او بالاجارة فيجوز للمتاجر ان يجرها من المجرى او
من غيره ولكن في جواز تسليم العين للمتاجر الثاني بدون اذن المجرى اشكال فلو استاجر اياه للركوب
او حمل المتاع مدة معينة فاجرها في تلك المدة او في بعضها من اخر يجوز ولكن لا يسلمها اليه بل يكون
هو معها وان ركبها ذلك الاخر او حملها متاعه فيجوز الاجارة لا يلزم تسليم العين بيده فان سلمها
بدون اذن المالك ضمن هذا اذا كانت الاجارة الاولى مطلقة واما اذا كانت مقيدة كما
استاجر الدابة لركوبه نفسه فلا يجوز اجارتهما من اخر كما انه اذا اشترط المجرى عدم اجارتهما من غير
او اشترط استيفاء المنفعة بنفسه لنفسه كذلك ايضا لا يجوز اجارتهما من الغير نعم لو اشترط
استيفاء المنفعة بنفسه لم يشترط كونها لنفسه اجارتهما من الغير بشرط ان يكون هو المالك
للاستيفاء لذلك الغير ثم لو خالف واجزه في هذه الصورة الاولى وهي ملاذ استاجر
الدابة لركوبه نفسه بطلت لعدم كونه مالكا الا وركوبه نفسه فيكون المتاجر الثاني ضامنا
بل لانه مع قدرته لا يكون تقديرا او تفريطا حتى يفسد عليها يدعدوان ح ط على النحو المقدم ح ط بل الصا
نعم اذا كان قد اتى بما هو محتققد من الاعمال الموجبة للحفظ على النحو المتعارف اذ هو اذن يمتنع
الاستجار عليه لا المحفوظية التي ليست مقدورة له وربما يحصل على سبيل الاتفاق ح ط بروجدي

ط
على النحو المذكور ح ط

بقية أحكام الأجارة

٥١٧

الاقوى الصق مع الخيا

ع شيرازى

اقواه عدم الجواز ع

شيرازى

اقواه عدم الجواز ع

شيرازى

هذا هو الاقوى الامع

اجارة المشرط له الف

عدم الجواز فيها هو الا

الفتح

عدم الجواز لا يخلو عن

القوة الفتح اصعب

يعنى مع دفع الخط

الابرة الى الاجرة الشا

ليخط به الثوب ولكن

كفاية ذلك ما لم يحد

علا عمل تامل الف

هذا هو الاقوى جم

لا يترك هذا الاحتيا

وكذا الاحتياط في مقل

الاعيان

حم

المثل للمالك ان استوفى المتفق وفي الصورة الثانية والثالثة في البطلان الاجارة و
 عدم وجهان مبنيان على ان التصرف المخالف للشرط باطل لكونه مفوتاً تحت الشرط او لا بل هو
 وموجب للخيار وكذا في الصورة الرابعة اذا لم يستوف هو بل سلمها الى ذلك الغير مسئلة
 يجوز للمستاجر مع عدم اشتراط المباشرة وما بمعناها ان يوجر العين المستاجرة بافل مما استأجر
 وبالمساوى له مطلقاً اي شئ كانت بل باكثر منه ايضا اذا احدث فيها حدثاً او كانت الاجرة من
 غير جنس الاجرة السابقة بل مع عدم الشرطين ايضا فيما عدا البيت والدار والدكان والاجر
 وانما فيها فاشكال فلا يترك الاحتياط ترك اجارها بالاكتر بل الاحوط الاحتاق الرحي والفين
 لها ايضا في ذلك والاقوى جواز ذلك مع عدم الشرطين في الارض على كراهة وان كان الاحوط
 الترك فيها ايضا بل الاحوط الترك في مطلق الاعيان الامع احداث حدث
 فيها هذا وكذا لا يجوز ان يوجر بعض احد الاربع المذكورة باز يد
 من الاجرة كما اذا استاجر دارا بعشرة دنانير وسكن بعضها واجر البعض
 الاخر باز يد من العشرة فانه لا يجوز بدون احداث حدث واما الواجب فانه من
 العشرة فلا اشكال والاقوى الجواز بالشرة ايضا وان كان الاحوط تركه مسئلة اذا قبل عملاً
 من غير اشتراط المباشرة ولا مع الانصراف اليها يجوز ان يوكل الى عبد او صانع او اجنبى ولكن
 الاحوط عدم تسليم متعلق العمل كالثوب نحو الخود الى غيره من دون اذن المالك والاضمن وجواز
 الايكال لا يستلزم جواز الدفع كما مر نظيره في العيز المستاجرة فيجوز له استيجار غيره لذلك
 العمل بمساوى الاجرة التي قروها في اجارة او اكثر وفي جواز استيجار الغير باقل من الاجرة
 اشكال الا ان يحدث حدثاً او ياتي ببعض فلو اجر نصف خياطة ثوب بد هم يشكك استيجار غيره لها
 باقل منه الا ان يفصل او يخط شيئا منه ولو قليلاً بل يكفي ان يشترى الخيط او الابرة في جواز
 الاقل وكذا الواجب نفسه لعمل صلوة سنة او صوم شهر بقدر اهم مثلاً في صورة عدم اعتبار المباشرة
 يشكك استيجار غيره بتبعة مثلاً الى ان ياتي بصلوة واحدة او صوم يوم واحد مثلاً مسئلة اذا

لا يخلو او طهر من قوة الا ان يجيزها المشرط له ع ط بل فيها تنقيح الاجارة ويثبت الجواز مع عدم التمكن من الزام
 بالعمل بالشرط وجه واحد ع ط عدم الجواز فيها لا يخلو من قوة ع ط عدم الجواز لا يخلو من قوة ع ط بر وجه

اذا استوجر لعل في ذمته لا بشرط المباشرة يجوز تبرع الغير عنه وتفرغ ذمته بذلك وليتحق الاجارة
المستأجرة نعم لو اتى بذلك العمل المعين غيره لا بقصد التبرع عنه لا يتحق الاجارة المستأجرة وتنفخ الاجارة
حينئذ لفوات المحل نظير ما مر سابقا من الاجارة على قطع السرخس والمدة او الخياطة ثوب فسرقة او حرق
مسئلة الاجير الخاص وهو من اجرفه على وجهه يكون جميع منافعه للمستاجر في مدة معينة او على
وجه تكون منفعة الخاصة كالخياطة مثلاً له او اجرفه لعل مباشرة مدة معينة او كان اعتبار المباشرة
او كونه في تلك المدة او كليهما على وجه الشرطية لا القيدية لا يجوز له ان يعمل في تلك المدة لنفسه او
لغيره بالاجارة او الجمالة او التبرع علانياً في حق المستاجر الا مع اذنه ومثل تغيير المدة تعيين اولها
العمل بحيث لا يتوان فيه الى الفراغ نعم لا بأس بغير المنفعة كما اذا عمل البناء لنفسه ولغيره في الليل فانه
لا مانع منه اذ لا يمكن موجبا للضعف في النهاية او مثل اجراء عقد وابقاع او تعليم او تعلم في اثنا الخياطة
ونحوها لانصراف المنافع عن مثلها هذا ولو خالف واتى بعمل مناف في حق المستاجر فانتكثت الاجارة
على الوجه الاول بان يكون جميع منافعه للمستاجر وعمل لنفسه في تمام المدة او بعضها فلهما المستاجر
ان يفسخ وليترجع تمام الاجارة المستأجرة او بعضها او يبقها ويطلب عوض الفاسد من المنفعة بعضها
او كلا وكذا ان عمل للغير تبرعا ولا يجوز له على فرض عدم الفسخ مطالبة الغير المتبرع له بالعوض سواء كان
جاهلا بالحال او عالما لان الموجب هو الذي تلفت المنفعة عليه ون ذلك ان كان ذلك الغير ^طمرا
له بالعمل الا اذا فرض على وجه يتحقق معه صدق الغرور والافالمفروض ان المباشرة لا تلاف هو ^طالمر
وان كان عمل للغير بعنوان الاجارة او الجمالة فلهما المستاجر ان يجيز ذلك ويكون له الاجارة المستأجرة في
تلك الاجارة او الجمالة كان له الفسخ والرجوع الى الاجارة المستأجرة وله الابقاء ومطالبة عوض المقدار
الذي فات فيخير بين الامور الثلاثة وان كانت الاجارة على الوجه الثالث وهو كون منفعة الخاصة
لا يبعد الجواز في هذه الصورة لانه تلف على المستاجر منافعه حتى يجاب بان المباشرة هو الاجير بل لانه استمر
عمل الاجير الذي هو ملك المستاجر يذن تبرع من ماله فله اخذ عوض عنه وتبرع الاجير به لا يفيد بعد كونه ملكا لغيره
ح ^ط ما بل وبين رابع وهو ابقاء اجارة نفسه ورد الاجارة الثانية والرجوع على مستاجرها باجرة مثل العمل لما مر في
الحاشية السابقة وكذا في بعض صور الجمالة ثم ان اخذ عوض المثل او المسمى في هذه ^طرض نحو استيفاء المنفعة
الاجير فيمكن للمستاجر منه بلا عسر ولا ضرر ولا يبعد عدم جواز فسخ عقد نفسه ^ط ما و هو ذي مند ظله العالي
في خصوص صلاحه لجمالة لعل اجارة المستاجر بما اذا انقلبت عمل بمحض ذلك لا يضره في المصلحة ^ط في عقد الجمالة جميع مد ظله العالي

لا يتحقق بقصور العادة عن
توضيح ذلك وحيث لا خفاء
في عدم قابلية المنافع المتأجرة
لان تملك جماعة عرض واحد
لا في منافع الاموال ولا في
وان القدر المشترك بين
المقتضاة والجامع لهما
الطولية هو المملوك في التباين
فان يعلق مقدار الاجارة بذلك
القدر المشترك بماله من الثول
لمراتب الاشغال بملك المستاجر
ح ما كان الموجب مالكا لا يتغير
في استيفاء اى مرتبة شاء
في ضمن اى النوع ولعل
نوع خاص كالكتابة مثلاً
او الخياطة وكنوع المحطة
او الشعر وغير ذلك كان
تحديدا لما يملكه المستاجر
مراتب المنفعة بما في ضمن
ذلك النوع وطلب اللطمة
كل من الموجر والمستاجر على ما
عده فيملك المستاجر ذلك
القدر المشترك بهذا الخصوص
وهذا هو توضيح الوجهين
الاولين واما الوجه الرابع
المحذور فزجهما وان كان على
تمليك عمل في الذمة لا الى
تمليك المنفعة كمن يقتضي
اعتبار المباشرة وتغيير المدة
باحد هذه الوجهين هو عدم
جواز ما ينشأ من ذلك حبه
ليحصل لغيره فرض صدق
الغرور ولو كان امر لا يستيف
منه للعمل ونحو حاله عن التبرع
لا يبعد جواز الرجوع اليه جميع
في خصوص صلاحه لجمالة لعل اجارة المستاجر بما اذا انقلبت عمل بمحض ذلك لا يضره في المصلحة ^ط في عقد الجمالة جميع مد ظله العالي

للمستاجر فحال كالأول إذا كان العمل للغير على وجه الإجارة أو الجمالة ولم يكن من نوع العمل
 المستاجر عليه كان تكون الإجارة واقعة على منفعة الخياط فاجر نفسه للغير للكتابة أو عمل الكفا
 بعنوان الجمالة فإنه ليس للمستاجر إجازة ذلك لأن المفروض أنه مالك لمنفعة الخياط فليس له إجازة
 العقد الواقع على الكتابة فيكون مختار بين الأمرين من الفسخ واسترجاع الإجرة المتأخرة والبقاء
 ومطالبة عوض الفات وان كانت على الوجه الثالث فكذلك الثاني إلا أنه لا فرق فيه في عدم صحة الإجارة
 بين ما إذا كانت الإجارة أو الجمالة واقعة على نوع العمل المستاجر عليه أو على غيره إذ ليست منفعة
 الخياطة مثلاً مملوكة للمستاجر حتى يمكن إجازة العقد الواقع عليها بل يملك عمل الخياطة في ذمة
 المورج وان كانت على الوجه الرابع وهو كون اعتبار المباشرة أو المدة المقينة على وجه الشرطية لا
 القيدية ففيه وجهان يمكن أن يقال بصحة العمل للغير بعنوان الإجارة أو الجمالة من غير حاجة
 إلى الإجازة وإن لم يكن جائزاً من حيث كونه مخالفاً للشرط الواجب العمل غاية ما يكون أن للمستاجر
 خيار تخلف الشرط ويمكن أن يقال بل الحاجة إلى الإجازة لأن الإجارة أو الجمالة منافية للشرط
 فتكون باطلة بدون الإجازة مسكلاً إذا جاز نفسه لعمل من غير اعتبار المباشرة ولو مع تعيين
 المدة أو من غير تعيين المدة ولو مع اعتبار المباشرة جاز عمله للغير ولو على وجه الإجارة قبل الإجازة
 بالمستاجر عليه لعدم منافاته له من حيث إمكان تحصيله لا بالمباشرة أو بعد العمل للغير لأن
 المفروض عدم تعيين المباشرة أو عدم تعيين المدة ودعوى أن إطلاق العقد من حيث الزمان يقتضيه
 وجوب التجمل ممنوعة مع أن لنا أن نفرض الكلام فيما لو كانت قرينة على عدم إرادة التجمل مسكلاً
 لو استاجر دابة لحمل متاع معين شخص أو كل على وجه التقييد فحملها غير ذلك المتاع واستعملها
 في الركوب لزمت الإجرة للمتأجرة واجرة المثل * بل جره نالها عدم الصحة مع الإجارة أيضاً إذا إجازة

بمنع امضاء العقد لنفسه لا موقع لها وبغنى مقامها استحقة بالشرط ترجب تحجدها لمنه لا جبر بعد ما فلا تنفع
 في صحة ما وقع منه قبلها طرأ الأمرين مع أنه لم يذكره أحد فتوى لا وجهاً مخالف للمدوابة أو لا دعوى بجبراً فموقع له من كثرانه
 من الكوة إلى قصر ابنهيرة ناهياً جانياً ميسراً حجباً بتدليل غيره بالغير من الكوة إلى النيل ثم انبعاث الرجوع منها إلى الكوة فركبه كذا
 بدون انفساخه من غير موافقة له عليك مثل كراهية من الكوة إلى النيل انبعاث منها إلى الكوة فوفيه إياها فانه طاهر لا يصح بقرينة
 فخرته في ذلك تام حقه لو كان الذي للطره تركها أكثر من إجرة المثل فالأمر بزم الزيادة أيضاً لا ينافيه التحذير لورده على المخالفة مثل الإجازة

ولا يستحق أجره المثل
 لكن لا ينافي ما ذكره من
 الظاهر كون حرة الثلث من
 الرواية أكثر من الإجرة المتأخرة
 كما لا يخفى الفسخ أملاً بما
 منقضى ما تقدم من ثقل الإجازة
 الواردة على أحد المنافع المتأخرة
 ما قد نزل الذي كان المراد
 ما كاله هو رد الإجارة
 الثانية على ملكه المستاجر
 وصلاحتها لإجازته بذلك
 ولو جاز فمع تناوئ المنع
 في المالية ومقدار الانتفاع
 تكون الإجرة المتأخرة في الإجازة
 الثانية مع تمام ما يخفى
 ولو كان ما عقد عليه في
 الإجارة الأولى دون ما
 عقد عليه الثانية كالإجازة
 على ما يخفى المستاجر لا
 من مراتب المنفعة للرجوع ولو
 بالنظر في فرض من الرجوع مقدراً
 التفاوت على الشكل في ذلك
 جزم لوائز المستاجر الثاني
 بما يفرض الإجارة الأولى بالآلة
 قوى صحة إجازة المستاجر لا
 له مطلقاً جزم هذا هو المتعين
 في المقام بل لا سبيل إلى جزم
 الوجه الأول جزم بل لا يخفى
 إلا على المتعين فلو كان
 ما استوفاه دون مطلق
 الإجارة أو كان ما ويا له
 وله كثر من الإجازة
 مثله لم يزمه إلا ما يبيع ويرى
 الإجرة المثل فما عدا ذلك

حمل المتاع الاخر والركوب وكذا الواستاجر عبدا للحياة فاستعمله في الكتابة بل وكذا الواستاجر
 حر العمل معين في زمان معين وحمله على غير ذلك العمل مع تعدد وعقلة ذلك الحر واعتقاده انه العمل
 المتاجر عليه دعوى اية ليرللدانة في زمان واحد منفعتان متضادتان وكذا ليرللعبد في زمان
 واحد الا احد الفقهاء من الكتابة او الحياة فكيف ليتم اجرتين مدفوعة بان المتاجر تفوتيه
 على نفسه استعماله في غير ما ليتم كانه حصل له منفعة اخرى مسئلة لواجر نفسه للحياة مثلا في
 زمان معين فاشتغل بالكتابة للستاجر مع علمه بانه غير العمل المتاجر عليه ليتم شيئا اما الا
 المتماة فلتفوتيهما على نفسه تبرك الحياة واما اجرة المثل للكتابة مثلا فلعدم كونها متاجرا عليها
 فيكون كالمبترع بها بل يمكن ان يقال بعدم استحقاق لها ولو كان مثبها غير مقدر خصوصا مع حمل
 المتاجر بالمال مسئلة لواجر دابة يحمل متاع زيد من مكان الى اخر فاشتبه وحملها متاع غيره
 ليتم الاجرة على زيد ولا على غيره مسئلة لواجر دابة من زيد مثلا فشردت قبل التسليم اليه
 او بعد في اثناء المدة بطلت الاجارة وكذا الواجر عبدا فاقبله ولو غصبها ما غاصب فان كان قبل التسليم
 فكذلك وان كان بعد يرجع المتاجر على الغاصب بعوض المقدار والفات من المنفعة ويحمل التخيير بين
 الرجوع على الغاصب بين الفسخ في الفترة الاولى وهو ما اذا كان الغصب قبل التسليم مسئلة اذا اجر
 سفينة يحمل الحمل مثلا من بلد الى بلد فحملها المتاجر فخرم لم يمتنع المولى الا الاجرة المتماة ولا
 اجرة المثل يحمل الحمر لان اخذ الاجرة عليه حرام فليست هذه المسئلة مثل مسئلة اجارة العبد
 للحياة فاستعمله المتاجر في الكتابة لا يقال فعلى هذا اذا غصب السفينة وحملها فخرم كان الله
 عدم استحقاق المالك اجرة المثل لان اجرة حمل الحمر حرام لا نأفول انما ليتم المالك اجرة المثل
 هذا هو الاقوى وقد اضطرب كلامه قد في هذه المسئلة هنا ابطلها ثم احتل التخيير في الفصل الثالث خيرة

الفسخ راسا اذا كان
 قبل التسليم وبالنسبة
 ما بقي من المدة ان كان
 في الاشياء الفسخ
 هذا الاحتمال قوي جدا
 ولا يخفى الاختلاف بين
 كلمته ههنا وبينها في
 الفصل الثالث الفسخ
 المسئلة بحاجة الى التا
 ويحتمل قويا استحقاق
 المولى اكثر الامرين
 من الاجرة المتماة و
 اجرة المثل كما ترى
 نظرها الفسخ اصطفا
 لا يخفى ما في هذا الذي
 من المنع بل في المحظا
 اشبه جسم يفتى بالنسبة
 الى المقدار الباق من
 المدة نعم لولا تنوع
 العين المتاجرة دفانيا
 فيعند به انفسحت الاجا
 كلياً جسم مد ظله العا
 بل هو الاقوى جسم
 مد ظله
 العالي

هذا هو الاقوى وقد اضطرب كلامه قد في هذه المسئلة هنا ابطلها ثم احتل التخيير في الفصل الثالث خيرة
 المتاجر ثم احتل قويا تعين رجوعه على الظالم بعوض ما فات منه ح ط بل ليتم اكثر الامرين من المتماة واجرة
 المثل كما مر في المسئلة السادسة وحرمة استيفاء المنفعة على من استوفىها لا يوجب عدم استحقاق المالك عوضه
 اذا لم يكن التحريم راجعا اليه ولا لكان اللازم عدم ضمان الغاصب للمنافع المستوفاة بحرمة استيفائها
 عليه وعدم لزوم مهر المثل على الزاني فيما اذا كانت المرأة مشبهة بحرمة زوجها على الرجل ح ط
 بزوجه زدي مد ظله العالي

في بياقية أحكام الأجرة

للمنافع المحللة الفاسدة في هذه المدة وفي المسئلة المفروضة لم يفوت على الموهب منفعة لانه عطا
 الاجرة المتأمة محل المحل بالفرض مسئلة لواجب اجرة دابة معينة من زيد للركوب الى مكان فاشتبه و
 ركب دابة اخرى له لزما لاجرة المتأمة الاولى واجرة المثل الثانية كما اذا اشتبه فركب دابة عمر وفاته
 يلزمه اجرة المثل لدابة عمر والمتأمة لدابة زيد حيث فوت منفعتهما على نفسه مسئلة لواجب نفسه لصوم
 يوم معين عن زيد مثلاً ثم اجر نفسه لصوم ذلك اليوم عن عمر ولم يصح الاجارة الثانية ولو فتح الموهب
 بخيار او اقاله قبل ذلك اليوم لم ينفع في صحته بل ولو اجازها ثانياً بل لا بد له من تجديد العقد لا
 الاجارة كاشقة ولا يمكن الكشف هنا لوجود المانع حين الاجارة فيكون نظير من باع شيئاً ثم ملك
 بل اشكل **فصل** لا يجوز اجارة الارض لزراعة الحنطة او الشعير مما يحصل منها من الحنطة او الشعير لا
 لما قيل مر عدم كون مال الاجارة موجوداً خارجاً ولا في الذمة ومن هنا يظهر عدم جواز
 اجارتها بما يحصل منها ولو من غير الحنطة والشعير بل عدم جوازها بما يحصل من ارض اخرى ايضا
 ذلك فانهما في نظر العرف واعتبارهم بمنزلة الموجود وكفر المنفعة وهذا المقدار كاف في الصحة فظاهر
 بيع الثمار سنتين او مع ضم الضميمة فانه لا يجعل غير الموجود موجوداً مع ان البيع وقع على المبيع
 للاخبار الخاصة واما اذا اجرتها بالحنطة او الشعير في الذمة لكن بشرط الاداء منها ففي جوازها
 والاحوط عدم لما يظهر من بعض الاخبار وان كان يمكن حمله على الصورة الاولى ولو اجرتها بالحنطة
 او الشعير من غير اشتراط كونها منها فالاقوى جوازه نعم لا يبعد كراهته واما اجارتها بغير الحنطة والشعير
 من الجوز فلا اشكال فيه خصوصاً اذا كان في الذمة مع اشتراط كونه منها ولا مسئلة لا بأس
 ان كان مكنه منها وبقيت تحت مكنه الى مدة يمكنه الاستيفاء منها كما مر ح ط سواء اراد ان يملكها لئلا يخرج من حيز
 الاجارة او ملكه حال وجودها في الخارج وسواء اراد اجارة الارض مطلقاً بها وان لم توجد حتى تكون في اجارة
 بلا اجرة او اجارتها بها وان لم توجد حتى تكون في اجارة بلا اجرة او اجارتها بها على تقدير وجودها في الاقوى جميعها
 للاخبار والغرض لا يلزم في كل منها من المحذور الخاص به ح ط القائل هو صاحب الجواهر وهو تام فيما اذا اريد تملكها
 من حين الاجارة ح ط المنفعة وجودها نفس وجود العين وعدمها بعدم العين كاف في اعتبار ملكية المنفعة بخلاف
 ما عرفت في ح ط دخاله انضمام الثمرة الموجودة او الضميمة الخارجية في صحة بيع ما يحتمل ان يوجد من ثمار السنة الآتية
 يخرج به من كونه نظير المستباح ط الاقوى عدم جوازها اذا قيد بكونه منها ما مر ح ط بروجدي مدخله

فمن اجازها المتاجر
 الاول صحت وكانت
 المتأمة في الاجارة الثانية
 المتاجر الاول والاجرة
 المتأمة في الاول للوجوب
 الثاني
 لا يبعد صحتها بالاجارة
 الثاني
 لم يظهر وجه للاشكالية
 بل هو مراءى بالعكس فيجب
 في مقدار معين من
 الحنطة او الشعير مما
 عنها انفس في كفاية هذا
 نظراً باعتبار بعد تسليم
 في صيرورته ملكاً وما لا
 يتبع جعله عوضاً تاملاً و
 شكل وفي التشبيه والتقدير
 المذكور ونظراً بالمنفعة لما
 بان في تامة العين ومن
 شرطاً لثمرة مما يحصل
 بالثمرة كان وجودها نفس
 وجود العين في اعتبار العرف
 وصحة ان في اعتبار ملكية
 منفعة مضاف الى وجود
 دليل عليه بخلاف المقام
 فيمكن جعله اذ كره ان يملك
 وجه العذر يجوز مضافاً الى
 الاخبار الخاصة الثاني
 فيه تامل ارجل مال لا
 ما يحصل من نفس الجوز
 انفس لواجبها المتاجر
 الاول صحت كانت الاجرة
 المتأمة في الاجارة الثانية
 المتاجر الاول والاجرة
 المتأمة في الاول للوجوب
 الثاني
 لا يبعد صحتها بالاجارة

في ترتيب الأثر عليه و
ان طال المدة شك
بل منع عه شرازي
وهو الاقوى عه شرازي
لا يخرج عن الاشكال نعم لا
اشكال في استبعاد العمل
قدما من اخذها جميعا
واضادها لدى التا
لحجزها ويقصد تملكها
نفع امطهباتا
مد ظله
العال

باجارة حصته من ارض معينة مشاعة كالأبأس باجارة حصته منها على وجه الكل في المصتين مع
مشاهدتها على وجه يرتفع به الغر واما اجارها على وجه الكل في الذمة فحل اشكال بل قد
يقال بعدم جوازها لعدم ارتفاع الغر وبالوصف ولذا لا يقع التسلم فيها وفيه انه يمكن وصفها
على وجه يرتفع فلا مانع منها اذا كان ^طك مسئلة يجوز استجار الارض لقول مسجد لانه
منفعة محللة وهل ثبت لها اثار السجد من حرمة التلويث ودخول المحجب والمخاض
ونحو ذلك قولان اقواهما ^طعدم نعم اذا كان قصدا عنوان السجدة لا مجرد الصلوة فيه
وكانت المدة طويلة كأنة سنة او ازيد لا يبعد ذلك لصديق السجد عليه ^طمسئلة يجوز
استجار الدراهم والدنانير للزينة او لحفظ الاعتبار او غير ذلك من الفوائد التي لا تنافي
بقاء العين ^طمسئلة يجوز استجار الشجر لفائدة الاستظلال ونحوه كربط الدابة به او نشر
التياب عليه ^طمسئلة يجوز استجار البستان لفائدة التزينة لانه منفعة محللة عقلانية
^طمسئلة يجوز الاستجار بحيازة المباحات كالاخطاب والاحتشاش والاستقاء فلو
استاجر من يحمل الماء له من الشط مثلا ملك ذلك الماء بمجرد حيازة السقاء فلو اتم مقلف
قبل الايصال الى المتاجر ضمن قيمته له وكذا في حيازة الخطيب والخبثين نعم لو قصد الموجه
كون المحوز لنفسه فيحمل القول بكونه له ويكون ضامنا للمتاجر عوض ما فوته عليه من المنفعة
خصوصا اذا كان الموجه اجرة نفسه على وجه يكون تمام منافعة في اليوم الفلاني للمتاجر او يكون
منفعة من حيث الحيازة له وذلك لاعتبار النية في التملك بالحيازة والمفروض انه
يقصد كونه للمتاجر بل قصد نفسه ويحمل القول بكونه للمتاجر لان المفروض ان منفعته

^طلكن مجرد فرض ظاهر اذا الوصف لا يحيط بما فيها من الخصوصيات الموجبة لتفاوت الرغبات ح ط لا قوة فيه بعد
فرض انها علمت مسجدا ح ط محل اشكال نعم يجوز على مقداتها من الجمع والحمل اليه لملكها بعد استيلائه عليها ح ط
محل اشكال بل عدم لا يخلو من ربحان اذ هو مخالف للاصل ولا دليل عليه ح ط بل لاعتبار النية في انصراف
عمل الاجرة عن المتاجر في بصير هو الحائز له دون الاجير ح ط نعم ولكن ذلك لا يجعله كاحد مخازنة الجمادية يكون
كلما دخل فيه صار تحت استيلائه فله بل هو بعد ان ان له عمل واردة وعناوين اعماله ثابتة لارادته سواء كانت فاع
لما عقده لغیره على نفسه او نقضه لغايته انه يفهم مع القبض ما فوته عليه باجرة مثله ح ط بروجدي مد ظله العالی

من طرف الحيابة لفيكون نية كونه لنفسه لغوا والسنة مبنيّة على ان الحيابة من الاسباب القهرية
 لتملك الحائز ولو قصد الغير ولازمه عدم صحة الاستجار لها او يعتبر فيها نية التملك دائرة مدارها
 ولازمه صحة الاجارة وكون المحو لنفسه اذا قصد نفسه ان كان اجير للغير وايضا لازمه عدم حصول
 الملكية له اذا قصد كونه للغير من دون ان يكون اجير له او وكلا عنده بقاءه على الاباحة الا اذا قصد
 بعد ذلك كونه له بناء على عدم جريان التبرع في حيابة المباحة والسبق الى المشتريات وان كان لا
 يبعد جريانه او انها من الاسباب القهرية لمن له تلك المنفعة فان لم يكن اجير يكون له وان قصد الغير
 فصولا فيملك بمجرد قصد الحيابة وان كان اجير للغير يكون لذلك الغير قهر وان قصد نفسه او
 قصد غير ذلك الغير والظاهر عدم كونها من الاسباب القهرية مطلقا فالوجه الاول غير صحيح و
 يبقى الاشكال في ترجيح احدا لاخرين ولا بد من التامل مسئلة لا يجوز استجار المرأة للارضاع بل
 للرضاع بمعنى الاستفاد بلبثها وان لم يكن منافعة مدة معينة ولا بد من مشاهدة البصم الذي استجر
 الارضاع لاختلاف الصبي او بكفي وصفه على وجه يرتفع الغرر وكذا لا بد من تعيين المرضعة شخصا
 او وصفا على وجه يرتفع الغرر نعم لو استرجعت على وجه يتحقق منافعتها اجمع التي منها الرضاع لا يعتبر
 حاشا مشاهدة الصبي او وصفه وان اختلف الغرض بالنسبة الى مكان الارضاع لاختلافه من
 حيث السهولة والصعوبة والوثاقة وعدمها لا بد من تعيينه ايضا مسئلة اذا كانت المرأة المتجارة
 مزرعة لا يعتبر في صحة استجارها اذنه ماله نيات ذلك نحو استمتاعه لان اللبن ليس له فيجوز لها
 الارضاع من غير رضاه ولذا يجوز لها اخذ الاجرة من الزوج على ارضاعها الولد سواء كان منها
 او من غيرها نعم لو نافي ذلك حقه لم يجز الا باذنه ولو كان غائبا ما جرت نفسها للارضاع فحضر
 في اثناء المدة وكان على وجه نيا في حقه انفسحت الاجارة بالنسبة الى بقية المدة مسئلة

بل مبنيّة على ان الحيابة هل هي اخراج المباح عن تناوله النام فيه باذنه تحت استيلاء نفسه ولو فعل غير او
 تحقق ايضا باستيلاء غيره عليه بتسليمه من على الاول لا يقع الاجارة عليها وان تمت على مقدارها كما مر وعلى الثاني
 تقع وعلى تقدير الصحة فهل استحقاق المتاجر على الاجير والمنفعة يجعل استيلاءه استيلاء المتاجر مطلقا او فيما اذا
 لم ينو الاجير خلافة او لا ينصرف اليه الابنية كونه له او عنه او اداء ما استرجع عليه وجوه اظهرها الاخير وما اعتبره
 التملك حصول الملك بالحيابة وعدمه فاجنبه من ذلك راسا ط بل هو بعيد ط مع عدم الاجازة ط

ع شاري
 بل بعيد الفسخ اصلها
 اذا لم يجزها الفسخ
 يتوقف جواز الاستجار
 لها على ان تكون تاما
 النابة ويكون تملك
 المباح بها اثر امتولدا
 منها تابعا في الملكية بلا
 حاجة الى قصد او كفاية
 قصد من يملك العمل في
 حصوله ولا يتخلو جميع
 ذلك عن الاشكال جميع
 مد ظله
 العالي

المذكورة اذا كان المقصود
الاستفاد بحد كرا ملك
اللبن والتمر والماء فاما
الاجارة لبيت مملوك
لاعيان بل المملوك لها
بيع ونحو الفسخ
مضافا اما يقال من
ان الذي ناله حقيقة
الاجارة كون الاستفاد
بألاف العين المستأجرة
كاجارة الخبز للاكل و
الشمع والمخطب للاشغال
وليس متعلق بالاجارة فيما
تخريفه الا الامور البالية
من الشاة والتمر والبركة
الاشياء النافعة من
اللبن والتمر والماء وكون
الاستفاد بعين بألاف
عين اخرى لا ينافي حقيقة
الاجارة فاما ان في
مثل استجار الاشجار و
نحوها بعد في العرف استفاد
بالامثار لا بالاشجار الفسخ
على النحو الذي مر مراد او
هو اشراط ان يدفع بدل
التالف من ماله الفسخ
بل هو في محل حضوره في
اجارة الاشجار للاستفاد
بامثارها ونحو ذلك جسم
يفسخ اشراط ان يدفع بدل
التالف من ماله
جسم
مدفوع
الغالب

لو كانت المرأة خلية فاجرت نفسها للارضاع او غيره من الاعمال ثم تزوجت قدم حق المستاجر على
حق الزوج في صورة المعارضة حتى انه اذا كان وطيه لها مضرا بالولد منع منه مسئلة يجوز للولد
جبارا منته على الارضاع اجارة او تبرعا كانت او مدبرة او ام ولد او اما المكاتب المطلق فلا
يجوز له اجبارها بل وكذا المشروطة كما لا يجوز في البقعة ولا فرق بين كوفاتات ولديحتاج الى
اللبس او لا لا مكان ارضاعه من لبن غيرها مسئلة لا فرق في المرتفع بين ان يكون مقينا او كليا
ولا في المستجرة بين تعيين مباشرتها للارضاع او جعله في ذمتها فلومات الصبي في صورة القين او
المرته في صورة تعيين المباشرة انفسحت الاجارة بخلاف ما لو كان الولد كليا او جعل في ذمتها
فانه لا يبطل بموته او موتها الا مع تقدر الغير من صبي او مرضعة مسئلة يجوز استئجار الشاة للنسب
والاستجار للانتفاع باثمارها والاباد للاستقاء ونحو ذلك ولا يضر كون الانتفاع فيها بالافلا^ط
لان المناط في النفقة هو العرف وعندهم يعد اللبن منفعة للشاة والثمر منفعة للشجر وهكذا ولذا قلنا
بصححة استئجار المرأة للارضاع وان لم يكن منها فحل بان انتفع بلينها في حال نوبها او بوضع الولد في حجرها
وجعل ثديها في فم الولد مردون مباشرتها لذلك فاعز بعض العلماء من اشكال الاجارة في المذكورات
لان الانتفاع فيها بالتلاف الاعيان وهو خلاف وضع الاجارة لا وجه له مسئلة لا يجوز الاجارة
لا تيان الواجبات الغيبية كالصلوات المحض والكفاية كغسيل الاموات وتكفينهم والصلوة
عليهم وكقيلم القدر الواجب من اصول الدين وفروعه والقدر الواجب من تعليم القرآن كالحمد و
سورة منه وكالقضاء والفتوى ونحو ذلك ولا يجوز الاجارة على الاذان نعم لا بأس بارتزاق القا^ض
والمفتي والمؤذن من بيت المال ويجوز الاجارة لتعليم الفقه والحديث والعلوم الادبية وتعليم القرا^ن
ما عدا المقدار الواجب من ذلك يجوز الاجارة ككسر الحجر والشهد فرشها واشعال السراج
ونحو ذلك مسئلة يجوز الاجارة لحفظ المتاع او الدار او البستان مدة معينة عن السرقة والافلا^ط
واشراط الضمان لو حصلت السرقة او التلاف ولو من غير تقصير فلا بأس بما هو المتداول من اشراط^ط
الضمان على الناطور اذا ضاع مال لكن لا بد من تعيين العمل والمدة والاجرة على شرائط الاجارة
الا قوى عدم صحة استئجارها لملك ما يكون او يتكون فيها من اللبن والتمر والماء واما استئجارها للانتفاع بها
بدون تملكها فهو وان كان لصحة وجه لكنها ايضا محل اشكال ط على النحو المذكور في العيز المستجرة ط

في بياقية احكام الاجارة

(٥٨٥)

مسئلة لا يجوز استيجار اثنين للصلوة عن ميت واحد وقت واحد لمنافاة للترتيب المعبر
 في القضاء بخلاف الصوم فانه لا يعتبر فيه الترتيب كذا لا يجوز استيجار شخص واحد لنيابة حج واجب
 عن اثنين ويجوز ذلك في الحج المندوب كذا في الزيارات كما يجوز النيابة عن المقدّم برعا في الحج والزيارة
 ويجوز الايتان بها لا بعنوان النيابة بل بقصد اهداء الثواب لواحد ومتعدّد مسئلة لا يجوز الاجارة
 للنيابة عن الحي في الصلوة ولو في الصلوات المستحبة نعم يجوز ذلك في الزيارات والحج المندوب وايتان
 صلوة الزيارة ليس بعنوان النيابة بل مراب سببية الزيارة لاستحباب الصلوة بعدها وكعتين و
 جواز قصد النيابة فيها الا انها تابعة للزيارة والاحوط ايتاها بقصد ما في الواقع مسئلة اذا عمل
 للغير لا بامر ولا اذنه لا يستحق عليه العوض وان كان تخيل انه ما جرد عليه فبان خلافه مسئلة ١٩
 اذا امر بايتان عمل فعمل المأمور ذلك فان كان بقصد التبرع لا يستحق عليه اجرة وان كان مرقصدا لا
 اعطاء الاجرة وان قصد الاجرة وكان ذلك العمل مما له اجرة استحق وان كان مرقصدا لا مرأتين
 تبرعا سواء كان العامل مرشانا اخذ الاجرة ومعدا نفسه لذلك او لا بل وكذلك ان لم يقصد
 التبرع ولا اخذ الاجرة فان عمل المسلم محترما ولو تنازعا بعد ذلك في انه يقصد التبرع او لا قدم فو
 العامل لا صالة عدم قصد التبرع بعد كون عمل المسلم محترما بل اقضاء احترام عمل المسلم ذلك وان
 انمضنا عن جريان اصالة عدم التبرع ولا فرق في ذلك بين ان يكون العامل مرشانا وشغلا اخذ
 الاجرة وغيره الا ان يكون هناك انصراف او قرينة على كونه بقصد التبرع او على اشرافه مسئلة ٢٠
 كلما يمكن الانتفاع به منفعة محللة مقصود للعقلاء مع بقاء عينه يجوز اجارته وكذا كل عمل
 محلل مقصود للعقلاء عدا ما استثنى يجوز الاجارة عليه ولو كان تعلق المقصد الغرض به نادرا
 لكن في صورة تحقق ذلك النادر بل الامر في باب المعاوضات الواقعة على الاعيان ايضا كذلك
 مثل حبة الخنطة لا يجوز بيعها لكن اذا حصل مورد يكون متعلقا الغرض العقلاء ويبدلون المال في
 قبالتها يجوز بيعها مسئلة ٢١ في الاستيجار للحج المستحب او الزيارة لا يشترط ان يكون الايتان بها
 بقصد النيابة بل يجوز ان يستاجر لانياتها بقصد اهداء الثواب الى المستاجر والى ميتة ويجوز
 ان يكون لا بعنوان النيابة ولا اهداء الثواب بل يكون المقصود ايجادها في الخارج من حيث انها

بل لا يخلو من دجان والاحوط الجمع بينهما مع محل اشكال ج م بر و جردى مد نك العالى

المجاز هو الاقوى لا فيما
 كان مرتبا شرعا كالظهور
 والعائين ليوم واحد
 عن ج شيرازي
 جوارها في الصلوات المستحبة
 لا يخلو عن قوة ع
 في هذا التعميم تاملا و
 اشكال الف ٣ اصطفا
 جوارها لا يخلو عن وجه
 قوى حجم مد فله العا
 بل هو الاقوى حجم
 ليرى ان يكون من مجرد
 القصد القلبي ولا يكون
 في البين قرينة عليه
 مد فله
 في محل اشكال الف
 اصطفا
 مد فله
 العالي
 في هذا التعميم تاملا و
 الف



من الاعمال الرجحة فياتي بها نفسه اولن يريد نيابة او اهداء **مسئلة** فيكون ما يتوقف عليه
استيفاء المنفعة كالمداد للكتابة والابرة والحيط للخياطة مثلا على المجر او المستاجر قولان ^{وقوله}
وجوب التعيين اذا كان هناك عادة ينصرف اليها الاطلاق وان كان القول بكونه مع التعيين
وعدم العادة على المستاجر لا يخلو عن وجه ايضا لان ^{مسئلة} اللازم على المجر ليس الا العمل **مسئلة**
يجوز الجمع بين الاجارة والبيع مثلا بعقد واحد كان يقول بعقتك داري واجرتك حماري بكذا
وح يوزع العوض عليهما بالنسبة ويلحق كلامهما حكمه فلو قال اجرتك هذه الدار وبعتك هذا
الدينار بعشرة دنانير فلا بد من قبض العوضين بالنسبة الى البيع في المجلس واذا كان في مقابل الدنيا
بعد ملاحظة النسبة ازيد من دينار بعد ملاحظة النسبة لزيد من دينار او اقل منه بطل بالنسبة
اليه للزوم الربا ولو قال اجرتك هذه الدار وصا تحتك هذا الدينار بعشرة دنانير مثلا فان قلنا ^{بمسئلة}
حكم الصرف من وجوب القبض في المجلس وحكم الربا في الصلح فالحال كالباع والاصح بالنسبة الى
المصالحه ايضا **مسئلة** يجوز استيجار من يقوم بكل ما يامر من حوائجه فيكون له جميع منافع الاقوة
ان نفقة على نفسه لا على المستاجر الا مع الشرط او الانصراف من جهة العادة وعلى الاول لا بد من
تعيينها كما وكيف الا ان يكون متعارفا وعلى الثاني على ما هو المتعارف والموافق من نفسه او
انفق من متبرع يستحق مطالبة عوضها على الاول بل وكذا على الثاني لان الانصراف بمنزلة الشرط
مسئلة يجوز ان يتعلل الاجير مع عدم تعيين الاجرة وعدم اجراء صيغة الاجارة فيرجع الى
اجرة المثل لكنه مكرره ولا يكون ح من الاجارة المعاطية كما قد تخيل لانه يعبر في المعاملة
المعاطية اشتمالها على جميع شرائط تلك المعاملة عد الصيغة والمفروض عدم تعيين الاجرة في
المقام بل عدم قصد الانشاء منهما ولا ينقل من المستاجر بل يكون من باب العمل بالضمان نظير الا
بالضمان كما اذا اذن في اكل طعامه بضمان العوض ونظير التملك بالضمان كما في القرض على الاقوة
من عدم كونه معاوضة فهذه الامور عناوين مستقلة غير المعاوضة والدليل عليها التبرة بل
الاخبار ايضا واما الكراهة فلاخبار ايضا **مسئلة** لو استاجر ارضا مدة معينة فغيره فيها او
زرع ما لا يدرك في تلك المدة فبعد انقضاءها للمالك ان يامره بقلعها بل ^{مسئلة} وكذا لو استاجر ^{مختص}
اذا كان نسخها معلوما ح ط برودي مد ظله العالي

مع تعيين الاجرة والتمن
ولو بالمقابلة وايضا
العقد مبني على ع
استيجار الارض لغرض
ما لا يدرك في تلك المدة
باطل ع ح شراري
جريان حكم الربا وعدم
جريان حكم الصرف فيه
لا يخلو عن القوة العدة
اصطحابا
وهو لا قري حبه
لا يجوز فيه الربا ولا
يجري فيه حكم الصرف
على الاقوة
جم
مد ظله
العالي

الغرس أو يخصص الزرع وليس له الإبقاء ولو مع الأجرة ولا مطالبة الأرض مع القلع لأن التقصير من قبله لو استاجرها مدة يبلغ الزرع فانفق التاخير لغير الهواء أو غيره أمكن أن يقال بوجوب الصبر على المالك مع الأجرة للزوم الضرر إلا أن يكون موجبا للضرر المالك **فصل في التنازع** **مسألة** إذا تنازع عا في أصل الأجرة قدم قول منكرها مع اليمين فان كان هو المالك استحق الأجرة المثل دون ما يقوله المدعي ولو زاد عنها لم يستحق تلك الزيادة وإن وجب على المدعي الضرر أيضا لها إليه وإن كان المنكر هو المتصرف فكأن لم يستحق المالك إلا الأجرة المثل ولكن لو زادت عما يدعيه من المثل لم يستحق الزيادة لاعتراضه بعدم استحقاقها ويجب على المتصرف أيضا لها إليه هذا إذا كان النزاع بعد استيفاء المنفعة وإن كان قبله رجع كل مال إلى صاحبه **مسألة** لو اتفقا على أن يذن للمتصرف في استيفاء المنفعة ولكن المالك يدعي أنه على وجه الأجرة بكذا أو الأذن بالضا والمتصرف يدعي أنه على وجه العادة ففي تقديم أيهما وجهان بل قولان من أصالة البرائة بعد فرض كون التصرف جائزا ومن أصالة احترام مال المسلم الذي لا يحل إلا بالاباحة والأصل عند ما ثبتت الأجرة المثل بعد المخالف ولا يبعد ترجيح الثاني **مسألة** ويجوز التصرف أعم من الإباحة **مسألة** إذا تنازعا في قدر المستاجر قدم قول مدعي الأقل **مسألة** إذا تنازع عا في رد العيزر المستاجر قدم قول المالك **مسألة** إذا ادعى الصانع أو الملاح أو المكارى تلف المتاع من غير تقيد ولا تقريبا وانكر المالك التلف أو ادعى القريط أو القدي قدم قوطهم مع اليمين على الأقوى **مسألة** يكره تضييع الأجر في مورد ضمانه من قيام البينة على اتلافه أو تقريطه في الحفظ أو تقديبه أو تكوله عن اليمين أو بخود له **مسألة** إذا تنازع عا في مقدار الأجرة قدم قول المستاجر **مسألة** إذا تنازع عا في أجره بغيره نعم ولكن دعوى الأجرة ح من الدعاوى الغير الملزمة فلا يترجى بها اليمين على منكرها وكذا إذا كان المالك مدعيا للأجرة وكانت الأجرة المثل أو زيد بما يدعيه ح طم نعم ولكن الوجه الثاني هو التداخي لا تقديم قول المالك مطلقا فإن المالك يدعي الأجرة بالمتى والمتصرف ينكرها وهو يدعي على المالك موضوعا أن ثبت كان دافعا لضمان ما استوفى من ماله بأجرة المثل والمالك ينكرها فالأدوم هو المخالف كما اعترف به في بيان منشاء ح طم أن لا تكون أزيد مما يدعيه المالك من الأجرة المسماة ح طم بل هو بالمعنى الذي ذكرناه في غاية القوة فإن أصالة برائة بما يدعيه المالك عليه من المتى لا تسلم برائة من العرض مطلقا وهو قد استدل برائة من العرض إلى إعادة الأصل عد بها ح طم

كان المنكر مالكاً أو متصرفاً
ذال يمكن إثرا على المدعي
عنه غير في

بل الأول لا يخلو عن قوة
عنه غير في

لو كان بينه وبين ربه
صادقاً فيها اقرباً لا لكلاً
أفراده جم مد طم
المتوى هو أن لا يمس
الضمان في الأموال جم

مد طم
الغالب

مع بينة الفصح
على نفي قول الآخر الفصح
فيه تأمل نفذ
اصطهيات
مد ظله العالی

او حمارا واجره هذا الحمار مثلاً او ذاك فالمرجع التحالف وكذا لو اختلفا في الاجرة اثنا عشرة دراهم
او ديتار مسألة اذا اختلفا في انه شرط احدهما على الآخر شرطاً اولاً فالقول قول منكره مسألة
اذا اختلفا في المدة اثنا عشر شهراً او شهراً مثلاً فالقول قول منكره الا يزيد مسألة اذا اختلفا في الصفة
والفساد قدم قول من يدعي الصفة مسألة اذا حمل المورج متاعه الى بلد فقال المتاجر استاجر منك
على ان تحمله الى البلد الفلاني غير ذلك البلد تنازعاً قدم قول المتاجر فلا ليقول المورج اجرة حمله
وان طلب منه الرد الى المكان الاول وجب عليه وليس له ردّه اليه اذا لم يرض ويضمن له ان تلف
او عاب لعدم كونه اميناً في ظاهر الشرع مسألة اذا خا ط ثوبه قباء وادعى المتاجر انه امرؤ با
يخطه قيصافاً لا قوى تقديم قول المتاجر لا صالة عدم الاذن في خياطة قباء وعلى هذا فيضمن له
عوض النقص الحاصل من ذلك ولا يجوز له نقضه اذا كان الخياط للستاجر وان كان له كان له ويضمن
النقص الحاصل من ذلك ولا يجب عليه قبول عرضه لو طلبه المتاجر كما ليس عليه قبول عوض الثوب لو
طلبه المورج هذا لو تنازعا في هذه المسئلة والمسئلة المقدمة قبل الحمل وقبل الخياطة فالمرجع التحا
مسئلة كل من يقدم قوله في الموارد المذكورة عليه اليمين لاخر خاتمة فيها مسائل الاول
خراج الارض المستجرة في الاراضى الخراجية على الكفا ولو شرط كونه على المستاجر فتح على الاقوى ولا
يفتر كونه مجهولاً مرخيت القلة والكثرة لاغتفار مثل هذه الجهالة عرفاً لا طلاق بعض الاخبار
الثانية لا بأس باخذ الاجرة على قرأنة تغزية سيد الشهداء وسائر ائمة صلوات الله عليهم لكن
لان دعوى المورج اجارة الحمار وان كانت اقراراً على نفسه لكنها باعتبار تضمنها لاستحقاق المسمى بتبليغ الحمار
يكون مدعى على المتاجر شيئاً هو ينكره وكذا دعوى المتاجر في طرف الاجرة ح ط اى قال الاجير بل
استاجرته حمل الى هذا البلد الذى حملته اليه كما يظهر من تفريعات ح ط بل يتحالفان فان المالك مضافاً
الى نفسه استحقاق الاجير جرة حمله الى هذا البلد يدعى عليه استحقاق حمله الى البلد الفلاني وهو ينكره
اى اذا حلف المتاجر على نفي ما ادعاه ح ط هذا الفرع مذكور في كتب الخاصة والعامة هكذا اذا خا ط ثوباً
قباء فقال المالك امرتك بان تخطه قيصافاً قال الخياط بل امرتني بخياطة قباء فعليه يكون الاقوى تقديم
قول المالك لان دعوى المالك على الخياط غير ملزمة فبقى دعوى الخياط على المالك اذنه فيما فعله والقول
فيما قول المالك وانما على ما ذكره الماتن فالمرجع فيه هو التحالف كما مر في المسئلة السابقة ح ط محل اشكال ح ط

في نقتة احكام الاجارة

٥٨٩

لو اخذها على مقداتها من المثل الى المكان الذي يقر فيه كان اولى الثالث يجوز استيجار الشيء
 المميز من وليه الاجبار او غيره كالحاكم الشرع لقراءة القرآن والبقرة والزيادات بل الظاهر جواز
 نيابة الصلوة عن الاموات بناء على الاقوى من شرعية عباداته الرابعة اذ بقي في الارض المستأجرة
 للزراعة بعد انقضاء المدة اصول الزرع فنبت فان لم يعرض المستاجر عنها كانت له وان اعرض عنها
 وقصد صاحب الارض تملكها كانت له ولو بادرا اخر الى تملكها ملك وان لم يجزله الدخول في الارض
 الا باذن مالكها الخامسة اذا استاجر القصاب لذبح الحيوان فذبحه على غير الوجه الشرعي بحث
 صار هو اما ضمن قيمته بل الظاهر ذلك اذا امره بالذبح تبرعا وكذا في نظائر المسئلة السادسة اذا
 اجر نفسه للصلوة عن زيد فاشتبه واتى بها عن عمر فان كان مرفقة نيابة عن من وقع العقد
 عليه وتحيل انه عمر فالظاهر الصحة عن زيد واستحقاق الاجرة وان كان ناديا بالنيابة عن عمر
 على وجه التقيد لم تفرغ ذمة زيد ولم يستحق الاجرة وتفرغ ذمة عمر وان كانت مشغولة ولا
 يستحق الاجرة من تركه لانه بمنزلة التبرع وكذا الحال في كل عمل مفقور الى النية السابعة يجوز ان
 يوجد اياه مثلا الى سنة باجرة معينة ويؤكل المستاجر في تجديد الاجارة عند انقضاء المدة وله
 عزله بعد ذلك وان جدد قبل ان يبلغه خبر الغزل لزم عقده ويجوز ان يشترط في ضمن العقد ان
 يكون وكلا عنه في التجديد بعد الانقضاء وفي هذه الصورة ليس له عزله الثامنة لا يجوز للمستاجر
 بيع الخيار بشرط رد الثمن للبائع ان يوجر المبيع ازيد من مدة الخيار للبائع ولا في مدة الخيار من
 دون اشتراط الخيار حتى اذا فسخ البائع يمكن ان يفسخ الاجارة وذلك لان الاشتراط انما
 من البائع في قوة ابقاء المبيع على حاله حتى يمكن الفسخ فلا يجوز تصرف بيا في ذلك التاسعة
 اذا استوجر بخيالة ثوب معين لا بقيد المباشرة فحاطه شخص اخر تبرعا عنه استحق الاجرة المتأخرة وان
 حاطه تبرعا عن المالك لم يستحق المستاجر شيئا وبطلت الاجارة وكذا ان لم يقصد التبرع عن
 احدها ولا يستحق على المالك اجرة لانه لم يكن مأذونا من قبله وان كان قاصدا لها او مقفلا

لا يغفل من اسبابه اذا كان حازها لا بمجرد النية حط ولكن ليس للوكيل ايضا اجارها من نفسه فها على
 الموكل اذا كان كادها لها نعم ان اشترط عليه ان يوجر لها منه وان يكون هو وكلا فيه كان له ذلك
 حط يفسى من اسرير على الحيالة وهو الاجير حط برودى محمد طه العالي

محل تأمل واجمال
 بفتح اسطهانا
 بالحيادة لا تجوز
 الفسخ اسطهانا
 مرجع الضمير هو
 المستاجر بفتح الجيم
 من قوله اذا استوجر
 الفسخ اسطهانا
 المستاجر بفتح الجيم
 اسطهانا

إن المالك أمره بذلك العاشر إذا جره ليوصل مكتوبه إلى بلد كذا إلى زيد مثلاً في مدة معينة
فحصل مانع في أثناء الطريق أو بعد الوصول إلى البلد فإن كان المستاجر عليه الاتصال وكان
على الطريق مقدماً لم يستحق شيئاً وإن كان المستاجر عليه مجموع السير أيضاً استحق بالنسبة و
كذلك الحال في كل ما هو من هذا القبيل فالأجرة مثل الجمالة قد يكون على العمل المركب من أجزاء
وقد تكون على نتيجة ذلك العمل فعند عدم حصول تمام العمل في الصورة الأولى يستحق الأجرة بمقدار
ما أتى به في الثانية لا يستحق شيئاً ومثل الصورة ما إذا جعلت الأجرة في مقابلة مجموع العمل
من حيث المجموع كما إذا استأجره للصلوة والصوم فحصل مانع في أثناء من أتمها الحادية
عشر إذا كان للأجير على العمل خيار الفسخ فإن فسخ قبل الشروع فيه فلا إشكال وإن كان بعد استحقاق الأجرة
المثل وإن كان في أثناءه استحق بمقدار ما أتى به من المسموع أو المثل على الوجهين المتقدمين إلا إذا كان
المستاجر عليه المجموع من حيث المجموع فلا يستحق شيئاً وإن كان العمل بما يجب إتمامه بعد الشروع
فيه كما في الصلوة بناء على حرمة قطعها والحج بناء على وجوب إتمامه فهل هو كما إذا فسخ بعد العمل
أولاً وجهان أحدهما الأول هذا إذا كان الخيار فوراً كما في خيار الغبن إن ظهر كونه مغبوناً في أثناء
العمل وقلنا إن إتمام منافع الفردية والإفلاحة لا يفسخ إلا بعد إتمامه وكذا الحال إذا كان
الخيار للمستأجر إلا أنه إذا كان المستاجر عليه المجموع من حيث المجموع وكان في أثناء العمل يمكن أن
يقال إن الأجير يستحق بمقدار ما عمل من أجرة المثل لأحرام عمل المسلم خصوصاً إذا لم يكن الخيار من باب
الشرط الثانية عشر كما يجوز اشتراط كون نفقة الدابة المستأجرة والعبد والأجير المستأجرين للخدمة
أو غيرها على المستأجر إذا كانت معينة بحسب العادة أو عينها على وجه يرتفع الفرد كذلك يجوز
اشتراط كون نفقة المستأجر على الأجير أو المورث بشرط القيز أو التقين الرافعين للفرد فما هو المتعارف
لكن الأجرة على نتيجة العمل إنما تصح إذا كانت مرتبة عليه غالباً بحيث لا تكون الأجرة غرضية بخلاف الجمالة
والفرق هو أن المستأجر يملك المستأجر عليه على الأجير بخلاف الجمال فإنه لا يستحق على العامل شيئاً وإنما يعمل
هو باختياره بترقب الفائدة طالع المقادير من عمل الحجاج والخدمارية ليس من أجارة الدابة ولا الشرط في ضمنها بل
هو أجارة النفس المسافرة بالحاج من البلد إلى البلد مثلاً مع قهية جميع محاذيها السفرية بكنا وكذا وهي أيضاً
جائزة وليس من تملك العين وإن كان العمل لا يتم إلا بصرف الأعيان في الصبغ والغسل والارضاع ط بر ح

نقص المجانية ع
لكن بعيد عن شراي
بشرط كون النتيجة مرتبة
على العمل غالباً فلا تكون
الأجرة غرضية الفسخ
وقد تقدم أن كان الفرق
بين ما إذا كان موجب
الخيار موجوداً حين العقد
فليست من أجرة المثل
ما أتى به وبين ما طرأ في
الأثناء فليست من المسموع
بمقدار ما أتى به نفقة
اصطحاباً

في بقية أحكام الإجارة

(٥٩١)

على اشتغال المنفعة

من اجادة الذابة للبح واشترط كون تمام النفقة ومصارف الطريق ونحوها على المجرع لا مانع من اذا
 عتقوها على وجب رافع للغر الثالث عشر اذا اجر داره او دابته من زيد اجارة صححت بلا خيار له ثم احب
 من عمر وكانت الثانية فضولية موقوفة على اجارة زيد فان اجاز صحته له ويمتلك هو الاجرة فطالبها
 من عمر ولا يصح له اجادتها على ان تكون الاجرة للمجرع وان فتح الاجارة الاولى بعدها لانه لم
 يكن مالكا للمنفعة حين العقد الثاني وملكيته لها حال الفسخ لا تنفع الا اذا جدد الصيغة والا
 فهو من قبيل من باع شيئا ثم ملك ولو زادت مدة الثانية عن الاولى لا يبعد لزومها على المجرع في
 تلك الزيادة وان يكون لزومها مضاهيا بالنسبة الى مقدار مدة الاولى الرابعة عشر اذا استاجر
 عينا ثم ملكها قبل انقضاء مدة الاجارة بقيت الاجارة على حالها ولو باعها والحال هذا في ملكها
 المشتري الا مملوكة بالمنفعة في تلك المدة فالمنفعة تكون له ولا تتبع العين نعم للمشتري خيار الفسخ اذا
 لم يكن غاليا بالحال وكذا الحال اذا ملك المنفعة بغير الاجارة في مدة ثم ملك العين كما اذا
 بالوصية او بالصلح او بخود ذلك فهي تابعة للعين اذا لم تكن مفروزة ومجرد كونها للمالك العين لا ينفع
 في الانتقال الى المشتري نعم لا يبعد تبعيتها للعين اذا كان قاصدا لذلك حين البيع الخامسة عشر اذا
 استاجر ارضا للزراعة مثلا فحصلت افة سماوية او ارضية توجب نقص الحاصل لم يتطل ولا يوجب
 ذلك نقصا في مال الاجارة ولا خيار للمستاجر نعم لو شرط على المجرع ابرائه من ذلك بمقدار ما
 يجب تعيين اهل الخيرة ثلثا او ربعا او نحو ذلك او ان يهب ذلك المقدار اذا كان مال الاجارة
 عينا شخصية فالظاهر الضحية بل الظاهر صحة اشتراط البرائة على التقدير المذكور بنحو شرط النتيجة ولا
 يضره الغلق لمنع كونه مضرا في الشروط نعم لو شرط برائة على التقدير المذكور وحيز العقد بان يكون
 ظهور النقص كاشفا عن البرائة من الاول فالظاهر عدم صحة الاول الى الجمل بمقدار مال الاجارة
 حين العقد السادسة عشر يجوز اجارة الارض مدة معلومة بغيرها واعمال عمل فيها من كرى او
 وتنقية الابار وغرس الاشجار ونحو ذلك وعليه يحل قوله لا بأس بقبالة الارض من اهلها
 بعشرين سنة او اكثر فيغيرها ويؤدى ما خرج عليها ونحوه غيره التابعة عشر لا بأس باخذ الاجرة
 فيه تأمل بل عدم لا يخلو من رجحان نعم لا بأس بضمها اليها في المقدح ط بروجدي مد ظله

مع تعيينها على وجه يرتفع معه الغرور ح ط بروجدي مد ظله العالي

عج نيارى
 اذا كانت الثانية واقعة
 على منعه الاول في الفسخ
 قد مر الكلام في بطلان
 سابقا الفسخ اصطفاها
 فيه تأمل ولا خلاف
 الا حوط اشتراط النفقة
 في عقد البيع وعدمها
 كما ان الا حوط مع عدم
 الرافعة والقضايح الفسخ
 كقاعدة صرف قصد التبعين
 مع عدم اشتراطها في
 عقد البيع محل اشكال
 من الفسخ اصطفاها في
 مع معلومتها على وجه
 يرتفع به الغرور الفسخ
 اصطفاها
 فيه اشكال ولا يترك حقا
 بان شرط التبعين او عدمه
 في عقد البيع ومع عدم
 فلا يترك الاحتياط في
 وانصاح حبر
 مد ظله
 لا يخلو من اشكال حقه
 مد ظله
 العالي

منها من يحتاج اليها
فليس موخا عروج ذات
العمل من طلب ما لا يجوز
اخذ الاخر عليه سعة
الاعمال الفروع اصغرها
مع عدم بيان المدة
الاجارة موصوفة الصق
قد آتت بما يكفي في احكام
الامور الثبوتية ومقتضى
كون جميع مقدماتها
مثلا لا حرقا في الحاصل
الاعمال في الاراد العمل
الحاصل بغير الزينة مثلا
وهكذا وفيما نحن فيه ليس
كذلك فان من جهة مقدمات
حصول البره هو ارادة تامة
وكونه بيده وهو خارج عن
اختيار العبد فلا يكون
معددا لهذا اذا كان
حصول البره موقفا للاجاءة
واما اذا كان شرط مائة
على مقعدة الزمان الفا
في حال جعل قيدا
اماماه على عدها فليغنى
الشرط وسع الاجارة
للازمة منوعة والمعارف
هو كون المستاجر مائنا
للمستاجر عليه بخلاف
في الاخر على العاقل
واما بعل هو باختياره
في فائدة الصق
الا ان يكون هذا يعرف
بصرف المصداق الى الصق
اي هو موقوف على الصق
من صفة بوشة

على الطبابة وان كانت من الواجبات الكفائية لا يفت كسائر الصانع واجبة بالعرض لا بنظام مقام
معاليق العباد بل يجوز ان وجبت عيناً لعدم من يقوم بها غيره ويجوز ان شرط كون الدواء عليه مع
التعيين الرافع للغير ويجوز ايضا مقاطعته على المعالجة الى مدة او مطلقا بل يجوز المقاطعة عليها
البره او بشرطها اذا كان مضمونا بل مطلقا وما قيل من عدم جواز ذلك لان البره بيد الله فليس اختيارا
له وان اللازم مع ارادة ذلك ان يكون بعنوان الجمالة لا الاجارة فيه انه يكفي كون مقدماته
العادية اختيارية ولا يضر الخلف في بعض الاوقات كيف لا يصح بعنوان الجمالة ايضا الثا
عشر الاستحرام للقران لا يجب ان يقره مرتبا بالشروع من الفاتحة والختم بسورة الناس بل يجوز
ان يقر سورة فورة على خلاف الترتيب بل يجوز عدم رعاية الترتيب في آيات السورة ايضا ولهذا
اذا علم بعد الاتمام انه قرأ الآية الكذائية غلطا او نسي قرائتها فقط نعم لو اشترط عليه الترتيب وجب
مراعاة ولو علم اجمالا بعد الاتمام انه قرأ بعض الايات غلطا من حيث الاعراب او من حيث عدم
اداء الحرف من مخارج او من حيث المادة فلا يعيد كفايته وعدم وجوب الاجارة لان اللازم القرا
على المقارن والمعاد ومن العلوم وقوع ذلك من القارئ غالبا الامر ثم منهم نعم لو اشترط
المستاجر عدم الغلط اصلا لزم عليه الاعادة مع العلم به في الجملة وكذا الكلام في الاستحجار
الزيارات الماثورة وغيرها وكذا في الاستحجار لكتابة كتاب اقران او دعاء او نحوها لا يضر في استحقاق
الاجرة اسقاط كلمة او حرف او كتابة مما غلطا التاسعة عشر لا يجوز في الاستحجار للبلدي ان يبتا
شخصا من بلد الميت الى الخيف شخصاً اخر منه الى مكة اذ اللازم ان يكون قصد المخرج من البلد الحج و
المفروض ان مقصد الخيف مثلا وهكذا فانما يتبع من السير ليس مقدمات الحج وهو نظير ان يستاجر شخصاً
لعمره التمتع وشخصا اخر للحج ومعلوم انه مشكل بل اللازم على القائل بكفايته ان يقول بكفايته ان
يقول بكفاية استحجار شخص للركعة الاولى من الصلوة وشخصا اخر للثانية وهكذا ينتم الغشرون

مع عدم تعيين المدة لا تصح الاجارة حقه الاقوى عدم صحة الاجارة عليها مقصد بالبره فانه وان كان
ربما يحصل منفعة من اختياره بغير حصول انفاق فاما على عهده نعم تصح الجمالة عليها كذلك لما
مر في المسند العاشر ح ط الا ان يكون هناك معارف يوجب انصرف المطلق الى ح ط اذا وقعت على
وجه اليهودي تكرر زائده على ما عارف ووقعها من الكتاب المحظين ح ط برود جدي مذلة العالي

إذا استوجر للصلوة عن الميت فضلى ونقص من صلوة بعض الواجبات الغير الركنية فهو ان لم يكن زائدا على القدر المتعارف الذى قد يتفق امكن ان يقال لا ينقص من اجرة شيء وان كان النقص من الواجبات والمستحبات المتعارفة ازيد من المقدار المتعارف ينقص من الاجرة بمقدار الا ان يكون المستاجر عليه الصلوة الصحيحة المبررة للذمة ونظير ذلك اذا استوجر للجماعات بعد الاحرام وحرمة الحرم حيث ان ذمة الميت تبرء بذلك فان كان المستاجر عليه ما يبرء الذمة استحق تمام الاجرة والافترع ولتبرء ما يقابل به بقية الاعمال

وكذا اذا كان طبيعة الصلوة فالحاصلة اذا كان النقص مما لا يضر بصحتها وكذا في الحج وان مات بعد الاحرام ودخل الحرم مع طهر وجرد مد ظله

بقية حاشي از صفحه ٥٩٢ ع ٥٩٢ اذا كان سهوا او غير زائد على ما هو المتعارف وقوعه كك من الكتاب الفصح بل لان وجوبها لما كان عبدة اخرى عن الالزام بعدم حبسها عن محتاج اليها فليس هو غرضا لذات العمل عن ملك ما لكه ويحوز اخذ الاجرة عليه حد وسائر الاعمال جسم لو قاطعه عليها بقبيل البر فقضى اعتبار المقدورية في متعلق الاجارة هو فسادها من اصله ولو جعله شرطا في ضمن العقد فقضى اعتبارها في صحة الشرط هو فساد الشرط به وبناء على ما هو واضح الوجوه عند فساد الشرط من ثبوت الخیار له وجريان تعدده الشرع لما كان الفساد مجرى القدر العقلى في ذلك فالجدة في المقام مع ثبوت الخیار للشارط وان كان عالما بفساد الشرط على الاقوى جسم انما يكفي اختيارية المقدمات في اختيارية ذيها اذا كان كخطة الثوب مثلا اثر امتولدا منها وله يربط في البين مقدمة اخرى غير اختيارية والاكانت هي الاخير من اجزاء علت واستند الاثر اليها ويكون تابعا لها في عدم المقدورية ولا يصح الالتزام به بالاجارة مثلا والاشراط او غير ذلك وظاهر ان براء المريض وكذا من الدابة ونحوها من ذلك لم كانت الجمالة لا يتضمن الزام على العامل وكان المثلثاها هو الالتزام على تقدير خاص فالفرق بينها وبين الاجارة وكذلك الشرط في ضمن العقد من هذه الجهة ظاهر جسم الحوط ان يفرئه مرتبلا لا يبعد ان ينصرف اليه اطلاقا نعم لو اتفق الخلط في بعض الايات لا يبعد كفاية اعادته جسم الاثر جوازه ولا يبعد ان يكون ما افق به من عدم الجواز مبنيا على ما اخذاه في الاصول من تخصيص وجوب المقدمة

بالموصلة جسم مد ظله العالي

تم كتاب الإجارة

لا يبعد ان ينصرف اطلاق الاستيجار للصلوة الى ذلك فلا ينقص من الاجرة الا مع الضرر بخلاف ذلك بل لا يبعد ان يكون في باب الحج ايضا كذلك والمحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه وآله الطاهرين جميعا

مد ظله العالي

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب المصنعة

ولتمت قراضا عند اهل الحجاز والاذل من الضرب لضرب العامل في الارض لتحصيل الربح و
 المفاعلة باعتبار كون المالك سبباً والعامل مباشراً والثاني من القرض بمغنى القطع لقطع الما
 حصة من ماله ودفعه الى العامل ليتجرب به وعليه العامل مقارض بالبناء للمفعول وعلى الاول
 مضارب بالبناء للفاعل وكيف كان عبارة عن دفع الانسان ماله الى غيره ليتجرب به على ان يكون
 الربح بينهما الا ان يكون تمام الربح للمالك ولا ان يكون تمامه للعامل وقضيج ذلك ان من دفع ماله
 الى غيره للتجارة تارة على ان يكون الربح بينهما وهي مضاربة وتارة على ان يكون تمامه للعامل
 وهذا داخل في عنوان القرض ان كان بقصد تارة على ان يكون تمامه للمالك ويتم عندهم
 باسم البضاعة وتارة لا يشترطان شيئا وعلى هذا ايضا يكون تمام الربح للمالك فهو داخل في عنوان
 البضاعة وعليهما ليتحقق العامل اجرة المثل لعدم الا ان يشترط عدمه او يكون العامل قاصدا للتبر
 ومع عدم الشرط وعدم قصد التبرع ايضا انه ان يطالب الاجرة الا ان يكون الظاهر منها في مثله
 عدم اخذ الاجرة والا فعمل المسلم محرم ماله بقصد التبرع ويشترط في المضاربة الاحتياج والقبول
 وحقيقتهما في اعتبار الناس اشتراط تخصيص في تجارة على ان يكون من احدهما مال ومن الاخر العمل ويكون
 سهم من الربح للمال وسهله منه للعمل فليس فيها تعريض ولا جعل حق للمالك على ربه العامل ولا للعامل
 على مال المالك حظه بوجهي مد ظله هذا الظاهر لا ما شره في عدم استحقاق الاجرة واقعا نعم وربما
 يكون له اثر في مقام الترافع او في الحكم الظاهري عند الثالث حظه بوجهي مد ظله العالي

عقل
الصواب تبدل له
لا شرط لعدم المحر لغيره
أيضا فيها وكونه تكرارا
الف
اسطه باناني
مدفلة
العالم

ويكفي فيها كل دال قولاً أو فعلاً ولا إيجاب القول كان يقول صار بتك على كذا وما يفيد هذا
فيقول قبلت وشرط فيها أيضاً بعد البلوغ والعقل والاختيار وعدم المحر لغيره أو جنون أو إعاقة
ان يكون راس المال عيناً فلا تصح بالمنفعة ولا بالدين فلو كان له دين على أحد لم يجز ان يجعله
مضاربة إلا بعد قبضه ولو اذن للعامل في قبضه ما لم يجده العقد بعد القبض نعم لو وكل على القبض
والإيجاب من طرف المالك والقول منه بان يكون موجباً قابلاً صح وكذا لو كان له على العامل
دين لم يصح جعله قرضاً إلا ان يوكله في تعيينه ثم ايقاع العقد عليه بالإيجاب القبول يتولى الطرفين
الثاني ان يكون من الذهب والفضة المسكوكة بسكة المعاملة بان يكون درهما أو ديناراً فلا يصح
بالفلس ولا بالعروض بخلاف بينهم وان لم يكن عليه دليل سوى دعوى الإجماع نعم تأمل فيه
بعضهم وهو محل لشمول العمومات إلا ان يتحقق الإجماع وليس بعيد فلا يترك الاحتياط ولا بأس بكونه
من العتروش الذي يعامل به مثل الشاميات والقرى ونحوها نعم لو كان مغشوشاً يجب كسره بان كان
قلبا لم يصح وان كان له قيمة فهو مثل الفلس ولو قال للعامل بع هذه السلعة وخذ منها قرضاً لم
يصح إلا ان يوكله في تحديد العقد عليه بعد ان يقر ثمنه الثالث ان يكون معلوماً مذكوراً ووصفاً
لا تكفي المشاهدة وان ذال به معظم الغرر الرابع ان يكون معيناً فلو احضر مالين وقال قارضتك
بأحدهما أو بأيهما شئت لم ينعقد إلا ان يعين ثم يوقعان العقد عليه نعم لا فرق بين ان يكون متاعاً
أو مفروراً بعد العلم بمقداره ووصفه فلو كان المال مشتركاً بين شخصين فقال أحدهما للعامل
قارضتك بحصة في هذا المال صح مع العلم بحصته من ثلث أو ربع وكذا لو كان للمالك مائة ديناراً
مثلاً فقال قارضتك بنصف هذا المال صح الخامس ان يكون الربح متاعاً بينهما فلا يجعل لأحد
مقداراً معيناً والبقية مشتركة بينهما ^{للاخر والبقية} يصح السادس ان يعين حصته كل منهما من نصف أو ثلث أو نحو
ذلك إلا ان يكون هناك متعارف ينصرف اليه الاطلاق السابع ان يكون الربح بين المالك و
العامل فلو شرط آخر منه لأجنبته عنهما لم يصح إلا ان يشرط عليه عمل متعلق بخادعة نعم ذكرنا ان شرط
كون جزء من الربح لغير أحد هاتين ولا بأس به خصوصاً على القول بان العبد لا يملك لأنه يرجع
في صاحب المال وأما العامل ففلسه ليس مانعاً من صحته ما كان مراده به التسعة ^ط إلا كان ذكر العقل معيناً
عنه وكان اعتبار الرشيد غير مذكور ^ط الأخرى هو ما عليه المشهور ^ط برود جردى مدفلة العالم

الى مولاه وعلى القول الاخر ليكل الا ان لما كان مقتضى القاعدة صحة الشرط حتى للاجنبي و
 القدر المتيقن من عدم الجواز ما اذا لم يكن غلاما لاحدهما فالأقوى الصحة مطلقا بل لا يبعد القول
 به في الاجنب ايضا وان لم يكن عاملا لعموم الأدلة الثامن ذكر بعضهم انه بشرط ان يكون راس المال
 بيد العامل فلا يشترط المالك ان يكون بيده ليصح لكن لا دليل عليه فلا مانع ان يتصدق العامل
 للمعاملة مع كون المال بيد المالك كما عن كره التاسع ان يكون الاسترباح بالتجارة واما اذا كان
 غيرها كان يدفع اليه ليصرفه في الزراعة مثلا ويكون الربح بينهما يثقل صحة اذا القدر المعلوم
 من الأدلة هو التجارة ولو فرض صحة غيرها للعمومات كما لا يبعد لا يكون داخل في عنوان المضاربة
 العاشر ان لا يكون راس المال بمقدار يجزى العامل عن التجارة به مع اشتراط المباشرة من دون الاستعانة
 بالغير وكان عاجزا حتى مع الاستعانة بالغير والا فلا يصح لا اشتراط كون العامل قادرا على العمل كما
 ان الامر كذلك في الاجارة للعمل فانه اذا كان عاجزا تكون باطلة وحيث فيكون تمام الربح للمالك
 وللعامل اجرة عمله مع جهله بالبطان ويكون ضامنا لتلف المال الا مع علم المالك بل الحال
 هل يضمن ح جميع لعدم التميز مع عدم الاذن في اخذه على هذا الوجه والقدر الزائد كان
 العجز انما يكون بسبب فحقيق به او الاول اذا اخذ الجميع دفعة والثاني اذا اخذ اوله بقدر مقدوره
 ثم اخذ الزائد لم يترجم مع ما اخذه او لا اقوال اقواها الاخير ودعوى انه بعد اخذ الزائد يكون
 عليه على الجميع وهو عاجز عن المجموع من حيث المجموع ولا ترجح الان لاحد جزائه اذ لو ترك الاول
 واخذ الزيادة لا يكون عاجزا كما ترى اذا الاول وقع صحيحا والبطان مستند الى الثاني وبسببه
 الاقوى عدم صحة الشرط للاجنبي وكذا الغلام احدهما قليل يملكه استقلاله وقول الشهر بصحته مبنى على عدم
 ملكه كذلك كما هو المصريح به في كتب الفريقين ح ما بل هو بعيد ح ما اعتبار القدرة على العمل في حق المضار
 عقلا لتقومها بالمال والعمل عدما بالنسبة الى جميع المال كثرته لا يرجب بطلانها فيما يقدر عليه يبد له من
 العمل بنفسه فالأقوى صحته بالنسبة الى ما يقدر عليه واستحقاق العامل فيما يعمل به حصته من الربح بل الامنة الاجا
 ايضا كذلك وانما بينهما فرق من جهة اخرى نعم يكون للتاجر مع جده خيا التبضع ح ما بل اقواها الاول بناء على
 اختياره من كون طشا الضابطا للمضاربة فان الجميع مقبوض كذلك واما على ما قوتناه فاقواها الثاني مع تقيده بال
 كما ان تلف جميع المال قبل العمل او تلف البات بعد الشروع في العمل في جميع ما يقدر عليه من ح ما بوجوه

بل بعد الفسخ اصطفيا
 ممنوع فان المفروض وحده
 المعامل والمضاربة
 فيها مقدار من المال الذي
 يجزى العامل من التجارة بها
 فان قلنا يكون هذا العجز
 مانعا عن صحة اصل الضمان
 نكل ما ياخذ من هذا
 المال دفعة او تدريجيا
 بالعقد الفاسد فان
 قلنا بالضمان الجميع مطلقا
 وان قلنا بكونه مانعا عن
 الصحة بالنسبة الى الزائد
 عن مقدورة فعله ان
 نسبة العجز والقدره بانه
 الى ما اخذه او لا وثانيا
 على حد سواء لا ترجح لاحد
 على الاخر من ذلك ان
 الاول وقع صحيحا والبطان
 مستند الى الثاني فان المفروض
 وقوع مضاربة واحدة على
 مجموع المال وما اخذه او لا
 بقدر مقدوره لا يكتفى مطلقا
 لمضاربة مستقلة على حد
 لا بعد القول بعدم الضمان
 مطلقا الفسخ اصطفيا
 يكتل القول به ودعوى عدم
 الادلة بمسوعة جزم مد ظله
 بل اقواها عدم الضمان مطلقا
 جزم

المفروض عدم المرج هذا ولكن ذكر بعضهم أن مع العجز المعاملة صحيحة فالمرج مشترك ومع ذلك يكون
 العامل ضامنا مع جهل المالك ولا وجه له لما ذكرنا مع أنه إذا كانت المعاملة صحيحة لم يكن وجه للضمان
 ثم إذا تجدد العجز في الأثناء وجب عليه رد الزائد والاضمن مسئلة لو كان له مال موجود في يد غيره
 أمانة أو غيرها فضاربه عليها صح وان كان في يده غصبا أو غيره فما يكون اليدين يضمنان فالأقوى
 أنه يرتفع الضمان بذلك لا انقلاب اليد ح فيقلب الحكم ودعوى أن الضمان مقيى بالتادية ولم
 يحصل كما ترى ولكن ذكر جماعة بقاء الضمان إذا اشترى به شيئا ودفعه إلى البائع فإنه يرتفع الضمان
 به لأنه قد قضى دينه بأذنه وذكرنا أن ذلك في الرهن أيضا وإن العين إذا كانت في يد الغاصب
 وهنا عند المناقشة على الضمان والأقوى ما ذكرناه في المقامين لما ذكرنا مسئلة المضاربة جاز
 من الطرفين يجوز لكل منهما فتحها سواء كان قبل الشروع في العمل أو بعده قبل حصول المرج أو بعده
 نظر المال أو كان به عرض مطلقا كانت أو مع اشتراط الأجل وان كان قبل انقضاءه نعم لو اشترط فيها
 عدم الفسخ إلى زمان كذا يمكن أن يقال بعدم جواز فتحها قبل بل هو الأقوى لوجوب الوفاء بالشرط
 ولكن عن المشهور بطلان الشرط المذكور بل العقد أيضا لأنه مناف لمقتضى العقد وفيه منع بل هو
 لا إطلاقه ودعوى أن الشرط في العقود الغير اللازمة غير لازم الوفاء ممنوعة نعم يجوز فتح العقد فيلحق
 الشرط ولا فساد العقد باقيا يجب الوفاء بالشرط فيه وهذا الثابت في غير الشرط الذي مفاده عدم
 الفسخ مثل المقام فإنه يوجب لزوم ذلك العقد هذا ولو شرط عدم فتحها في ضمن عقد لازم آخر فلا
 اشكال في صحة الشرط ولزومه وهذا يؤيد ما ذكرنا من عدم كون الشرط المذكور منافيا لمقتضى العقد
 إذ لو كان منافيا لزم عدم صحته في ضمن عقد آخر أيضا ولو شرط في عقد مضاربة عدم فتح مضاربة أخرى
 سابقة صح ووجب الوفاء به إلا أن يفسخ هذه المضاربة فيلحق الوفاء كما أنه لو اشترط في مضاربة
 بل كلفه فيما أعلم وهو الوجه ولا لازم بين الصحة وعدم الضمان كما ترى في موارد تخلف العامل عن الشرط أنه ضامن
 مع أن المرج بينهما ح ط بفتح أي يجوز للمالك الرجوع عن الأذن في التصرف على ما دلل للعامل الامتناع من العمل في أي وقت
 كان وأما ما عناه للمالك العمل من المرج فلا يجوز فسخه والرجوع إلى اجرة المثل بعد ظهور المرج بل وبعد الشروع في
 العمل أيضا إذا كانا باقين على الأذن والعمل ح ط وهو الأقوى وليس لزومه وعدم فتحها بآية معنى كان مما
 الاشتراط ح ط بل هو أيضا باطل على الأقوى ح ط برجردي

في مال له للعامل دفع اليد
 عن العمل والامتناع منه في
 أي وقت كان وأما ما
 قاله عليه عناه للمالك
 للعمل من المرج فلا يجوز
 فسخه والرجوع إلى اجرة
 المثل بعد ظهور المرج
 الفسخ اصطفا بآية
 ان كان المراد من اشتراط
 عدم الفسخ إلى زمان كذا
 هو اشتراط أن لا يملك
 الفسخ بفتح اشتراط لزمها
 بحيث لا يفسخ بالفسخ مفا
 جوازها فاعلم المشهور
 من بطلان الشرط المذكور
 هو الأقوى لكونه منافيا
 لمقتضى العقد ولعل نظر
 المشهور إلى بطلان هذا
 شرط وان كان المراد من
 اشتراط عدم الفسخ اشتراط
 عدم الفسخ اشتراط أن لا
 يفسخ مع كونه مالا يفسخ
 بحيث لو فتح الشرط يفسخ
 العقد وان خالف الشرط
 فهذا الامتناع من صحة العقد
 كونه مخالفا لمقتضى العقد
 نعم في لزومه لا بد أن
 يكون في ضمن عقد لازم
 لا فيما هو جاز من الطرفين
 كما المضاربة الفسخ اصطفا
 بل صحة الفسخ إذا كان الشرط
 عدم الفسخ مع كونه مالا
 لا لزوم العقد وعدم ما لكت
 أحكام الفسخ في مرقاة المفاتيح

مضاربة أخرى في مال آخر أو أخذ بضاعة منه أو قرض أو خدمة أو نحو ذلك وجب الوفاء به مادامت
المضاربة باقية وإن فسخها سقط الوجوب لا بد أن يحمل ما اشترى من أن الشروط في ضمن العقود الجارية
غير لازمة الوفاء على هذا المعنى والأفلا وجه لعدم لزومها مع بقاء العقد على حاله كما اختاره صاحب
الجواهر بدعوى أنها تابعة للعقد لزومها وجواز ابل مع جواز هـ هي أولى بالجواز وأنها مع شبهة العقد
والمراد من قوله تعالى أو فوا بالعقود اللازمة منها الظهور الأمر فيها في الوجوب المطلق والمراد من قوله
المؤمنون عند شروطهم بيان صحة أصل الشرط لا اللزوم والجواز إذا لا يخفى ما في مسئلة إذا دفع
إليه مالا وقال اشتر به بستانا مثلاً أو قطعة من الغنم فإن كان المراد الاسترباح بها بزيادة القيمة
صح مضاربة وإن كان المراد الانتفاع بها لها بالاشتراك ففي صحة مضاربة وجهان من أول الانتفاع
بالماء ليس من التجارة فلا يصح ومن أن حصوله يكون بسبب الشراء فيكون بالتجارة والأقوى البطلان
مع إرادة عنوان المضاربة إذ هي ما يكون الاسترباح فيه بالمعاملات وزيادة القيمة لا مثل هذا
الفوائد نعم لا بأس بضمها إلى زيادة القيمة وإن لم يكن المراد خصوص عنوان المضاربة فيمكن دعوى
صحة للعمومات مسئلة إذا اشترط المالك على العامل أن يكون الخسارة عليه ما كالتربح أو اشترط
ضمانه لرأس المال ففي صحة وجهان أقوىها الأول لأنه ليس شرطاً منافياً لمقتضى العقد كما قد يتخيل بل
إنما هو مناف لا طلاقاً إذ مقتضاه كون الخسارة على المالك وعدم ضمان العامل إلا مع العقد
أو التفريط مسئلة إذا اشترط المالك على العامل أن لا يافر مطلقاً أو إلى البلد الفلاني أو
لا يشترى الجوز الفلاني أو لا الجوز الفلاني أو لا يبيع من زيد مثلاً أو لا من زيد أو لا يتردد
من شخص أو لا من شخص معين ونحو ذلك من الشروط فلا يجوز للمخالفة والاضمن المال ولو تلف
بعضاً أو كلاً وضمن الخسارة مع فرضها ومقتضى القاعدة وإن كان كون تمام الربح للمالك على فرض إرادة
القيدية إذا أجاز المعاملة وثبت خيار تخلف الشرط على فرض كون المراد من الشرط التزام في الالتزام
وكون تمام الربح له على تقدير الفسخ إلا أن الأقوى اشتراكهما في الربح على ما قرر في جملة من الأحكام الدالة

اشترط لا مرفيع معقول
القاهر كونه على طبق القاعدة
لأن مخالفة مثل هذه الشرط
لا ترجحاً لأخر وجه من
الأمانة المصع لصفاته في
ضمن التلف والخسارة لا
كون الربح بينهما فرض
كون التجارة داجية كما هو
مقتضى المضاربة وبعبارة
أخرى أن الظاهر أن عرض
المالك من الشرط مثل هذا
الشروط التحفظ عن عرض
تلف أو خسران فصيورة
التجارة داجية كرها
الأصل من المضاربة في
عرضه ولا يخالف في ما لم
الفسخ تبين عدم لزوم
بما قد مناه جسم مد ظله
لما كان الالتزام بالشرط
في ضمن الالتزام العقدية
لا بالزام مستقل آخر كما
الجواز واللزوم من باباً
الوضع الذي هو عبادة
عن كون الالتزام المذكور
بحيث يقبل الانقضاء با
لفسخ أو لا يقبل دون محرم
الكلف هذا المعنى وإن
عن العلامة رحمه الله في
لكنه ضعيف غايته جم بما قد
تبين أن الفسخ جم بد الثاني
وفي كونه مرجعاً للعقد
تقيد الأول به بطر وانكسار
الظاهر أن يكون تضمن العقد
اللازمية بشرط اختيار من
الالتزام بالكلية وليست لزوم
العمل بها إلى تقيد الأول تلك الشروط جسم مد ظله العالي

فيه اشكال لأنه عدم جـ ط لكونه أقوى بل شرط كون الخسارة على العامل كانه اشترط الأمر
معقول جـ ط لا يبعد ورودها على طبق القاعدة فإن عرض المالك من المضاربة هو استثناء المال وإنما يمنع من بدل على وجه خاص كجمله
بالواقع وكونه عند معضلة الخسران مثلاً فإذا خالف العامل دفعه كان عمله على فرض مضاربة لا مبدلاً فاستخففت منه الأخرى من العمل

في بيان أحكام العاقل

(٥٩٩)

بل يجوز ألا يكون مادراً

نصرف عنه الاطلاق

عنه شرازي

بل البيع باطل الا اذا اجاز

المالك عنه شرازي

قد مر ما يتعلق بها الفقهاء

لا يظهر وجه لهذا المحذور

الفقه الموجب لانصراف

الاطلاق عنه الفقه

اصطفاً

ابن حاشي معتنى بفتح

مياشد

الظاهر ان ما اتى المشهور

بطلانه هو ما اذا اشترط

يملك الفسخ الى زمان كذا

دون ما اذا اشترط ان لا

يفسخ نعم مقتضى ما صرحوا

به من عدم لزوم الشرط في

ضمن العقود التجارية هو

وجود هذا الشرط لعدم

وهو كذلك جزم مد ظله

لا يسيل الى المنع عنها

سياة توضيحه جزم مد ظله

هذه الدعوى بمكان

من الضعف بل الغرابة

جزم

مد ظله العالي

على ذلك ولا داعي الى حملها على بعض المحامل ولا الى الاقتصار على موارد هالاستفادة العموم بعضها
الاخر مسئلة لا يجوز للعامل خلط داس المال مع مال اخر لنفسه او غيره الا مع اذن المالك عموماً
كان يقول عمل به على حبا تراه مصلحة ان كان هناك مصلحة او حضوراً ولو خلط بدين الاذن ضمن التلف
الا ان المضاربة باقية والرجح بين المالكين على النسبة مسئلة مع اطلاق العقد يجوز للعامل التصرف
على حبا تراه من حيث البايع والمشتري ونوع الجنس المشتري لكن لا يجوز له ان يباي من دون اذن
المالك الا اذا كان هناك متعارف ينصرف اليه الاطلاق وان خالف فافعل ما مر في المسئلة المتقدمة
مسئلة مع اطلاق العقد عدم الاذن في البيع فبيته لا يجوز له ذلك الا ان يكون متعارفاً
نصرف اليه الاطلاق ولو خالف في غير مورد الانصراف فان استوفى الثمن قبل اطلاق المالك
فهو وان اطلع المالك قبل الاستيفاء فان امضه هو ولا فبالبيع باطل وله الرجوع على كل من العامل
والمشتري مع عدم وجود المال عند او عند مشترى اخر منه فان رجع على المشتري بالمثل او القيمة لا ير
هو على العامل الا ان يكون مغروراً من قبله وكانت القيمة ازيد من الثمن فانه حينئذ يرجع بتلك الزيادة
عليه وان رجع على العامل يرجع هو على المشتري بما غرم الا ان يكون مغروراً منه وكان الثمن اقل فانه
حينئذ يرجع بمقدار الثمن مسئلة في صورة اطلاق العقد لا يجوز له ان يشترى بازيد من قيمة
المثل كما انه لا يجوز ان يبيع بأقل من قيمة المثل ولا بطل نعم اذا اقتضت المصلحة لحد الامر من لا باس
مسئلة لا يجب في صورة الاطلاق ان يبيع بالنقد بل يجوز ان يبيع بالجنس بجنس اخر وقيل بعدم جواز
البيع الا بالنقد المتعارف ولا وجه له الا اذا كان جنساً لا رغبة للناس فيه غالباً مسئلة لا يجوز
شراء المعيب الا اذا اقتضت المصلحة ولو اتفق فلا الراد او الارش على ما تقتضيه المصلحة مسئلة المشهور
على ما قيل ان في صورة الاطلاق يجب ان يشترى بعين المال فلا يجوز الشراء في الذمة وبعبارة اخرى
يجب ان يكون الثمن شخصياً من مال المالك لا كلياً في الذمة والظاهر انه يلحق به الكلي في المعين
ايضاً وعلل ذلك بانه القدر المتقرر وايضاً الشراء في الذمة قد يؤدي الى وجوب دفع غير ذلك اذا
الظاهر ان مرادهم بذلك هو ان شرائه على ذمة المالك لا يصح بنفسه حتى يثبت به شيء في ذمته
ويلزم بتأديته من غير مال المضاربة ان تقدر ادائه منه لا ان شرائه في الذمة وتأديته من مال
المضاربة غير جائز كما فهمه الماتن فله وقوى خلافه كما بره جردى مد ظله العالي

تلف راس المال قبل الوفاء ولعل المالك غير راض بذلك وايضا اذا اشترى بكل في الذمة لا يصدق
 على الربح انه ربح مال المضاربة ولا يخفى في هذه العلل والاقوى كما هو المتعارف جواز الشراء في الذمة
 والدفع من راس المال ثم انهم لم يتعرضوا للبيعة مقتضى ما ذكره وجوب كون البيع ايضا شخصيا
 لا كليا ثم الدفع من الاجناس التي عند الاقوى فيه ايضا جواز كونها كليا وان لم يكن في المتعارف
 مثل الشراء ثم ان الشراء في الذمة يتصور على وجود احدها ان يشترى العامل بقصد المالك في ذمة
 من حيث المضاربة الثاني ان يقصد كون الثمن في ذمة من حيث انه عامل ووكيل عن المالك ورجع
 الى الاول وحكمها الصحة وكون الربح مشتركا بينهما على ما ذكرنا واذا فرض تلف مال المضاربة قبل الوفاء
 كان في ذمة المالك يؤدى من ماله الاخر الثالث ان يقصد ذمة نفسه كان قصد الشراء بنفسه
 ولم يقصد الوفاء حين الشراء من مال المضاربة ثم دفع منه وعلى هذا الشراء صحيح ويكون غاصبا في
 دفع مال المضاربة من غير اذن المالك الا اذا كان مأذونا في الاستقراض وقصد القرض الرابع
 كذلك لكن مع قصد دفع الثمن من مال المضاربة حين الشراء حتى يكون الربح له فقصد نفسه حيلة
 منه وعليه يمكن الحكم بصحة الشراء وان كان غاصبا في التصرف في مال المضاربة من غير اذن المالك
 وضامنا له بل ضامنا للبائع ايضا حيث ان الوفاء بمال الغير غير صحيح ويحتمل القول بطلان الشراء
 لان رضى البائع مقيد بدفع الثمن والمفروض ان الدفع بمال الغير غير صحيح فهو بمنزلة السرقة كما
 ورد في بعض الاخبار ان من استقرض ولم يكر قاصدا للاداء فهو سارق ويحتمل صحة الشراء وكون
 قصد نفسه لغوا بعد ان كان بناءه الدفع من مال المضاربة فان البيع وان كان بقصد نفسه
 كليا في ذمة الا انه ينصب على هذا الذي يدفعه فكان البيع وقع عليه والادق بالقواعد الاولى
 الاولى وبالاختياط الثاني واضعف الوجود الثالث وان لم يستبعد الا قاله بهما الخامس
 ان يقصد الشراء في ذمة من غير التفات الى نفسه غيره وعليه ايضا يكون البيع له واذا دفع من مال
 المضاربة يكون غاصبا ولو اختلف البائع والعامل في ان الشراء كان لنفسه او لغيره وهو المالك
 ان كان اذن له في الشراء كذلك او اجازة بعد الاطلاع عليه والا كان الشراء باطلا ولا يلزمه شيء كما
 ولكن لا يكون بذلك مال المضاربة مع تلف المال السابق بل يحتاج الى عقد جديد مع استجماع شرائطها
 في كونه جردى مد ظله العالي

الربح له ويكون اجنبيا
 عن عمل المضاربة فقد
 هذا جاز في الثالث ايضا
 كما ان الاستثناء المزبور
 فيه جاز هنا ايضا فقد
 هذا التعليل مشرط بين
 الرابع والثالث ولازمة
 افعال القول بالطلائع
 فيه ايضا الفقه اصطلاحا
 وليس بكل البعيد جرم
 هذا اذا لم يخرج عادة العامة
 على الشراء في الذمة بما
 هو عامل ولا يمكن
 عاصيا جرم مد ظله
 العالي

في بيان أحكام العالم

(٤٠١)

مسألة
مشكل والاحكام توزع

نفقة زمان العروص

عليهما ولو طمعت منه كون

التمام على نفسه الفقه

اصطهباتنا

مد ظله

فقه

المضارب يقدم قول البايع لظاهر الحال فيلزم بالثمن من ماله وليس له ارجاع البايع الى المالك
المضارب ^{مسألة} يجب على العامل بعد تحقق عقد المضاربة ما يقتضيه بالنسبة اليه والى تلك التجارة
في مثل ذلك المكان والزمان من العمل وتولي ما يتولاه التاجر لنفسه من عرض القماش والنشر والطي
وقبض الثمن وايداعه في الصندوق ونحو ذلك مما هو الايق والمقادير ويجوز له استيجار من يكره
المقادير استيجاره مثل الدلال والوزان والحمال والكيال وغير ذلك ويعطى الاجرة من الو^{سط}
ولو استاجر فيما يتقارف مباشرة بنفسه فالاجرة من ماله ولو تولى بنفسه بيعا والاستيجال ^{نظام} فالاجرة
جواز اخذ الاجرة ان لم يقصد التبرع وربما يقال بعدم الجواز وفيه انه منافع لقاعدة احترام عمل
المسلم المفروض عدم وجوبه عليه ^{مسألة} قد مر انه لا يجوز للعامل السفر من دون اذن المالك
ومعه نفقته في السفر من داس المال الا اذا اشترط المالك كونه على نفسه وعن بعضهم كونه على
نفسه مطلقا والظاهر ان مراده فيما اذا اشترط كونه من الاصل وربما يقال له تفاوت ما بين
السفر والخضر والاقوى ما ذكرنا من جواز اخذها من اصل المال بتمامها من مأكل ومشرب وملبس
ومسكن ونحو ذلك مما يصدر عليه النفقة ففي صحيح علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن في المضارب
ما انفق في سفره فهو من جميع المال فاذا قدم ببلده فماله انفق فمر نصيبه هذا وما في الخضر فليس له ان
ياخذ من داس المال شيئا الا اذا اشترط على المالك ذلك ^{مسألة} المراد بالنفقة ما يحتاج اليه
من مأكل وملبس ومركوب والاحتياج اليها في سفره واجرة المسكن ونحو ذلك واما جواربه
وعطاياه وضيافاته ومصانفاته فعلى نفسه الا اذا كانت التجارة موقوفة عليها ^{مسألة} الا
الاقتضار على القدر اللائق فلا اسرف حب عليه نعم لو قتر على نفسه او صادف ضيفا عند شخص لا
يجب ^{مسألة} المراد من السفر العز في لا الشري فيمثل السفر فرسخين او ثلاثة كما انه اذا اقام في بلد
تمام عشرة ايام او ازيد كان نفقته من داس المال لانه في السفر عرقا نعم اذا اقام بعد تمام العمل
لفرض اخر مثل التفرج والتحصيل مال له او غيره مما ليس متعلقا بالتجارة فنفقته في تلك المدة على
نفسه وان كان مقامه لما يتعلق بالتجارة ولا ما خرجت يكون كل منهما ماعلة مستقلة لولا الاخر
فان كان الامر الاخر عارضا في البين فالظاهر جواز اخذ تمام النفقة من مال التجارة وان كان في عرض
اطلاق ظهور حاله في ذلك محل منع ^ط محل اشكال ولا يبعد توزيع نفقة زمان العروص عليهما ح

ع شيرازي

لا حياطة برعاية اقل

الامر من لا يزل ع ع

شيرازي

هذا اوفر بالاحتياط

للعامل ع شيرازي

على الاحوط

ع شيرازي

مذلة

الغالب

هذا باطلا مكل

بل ممنوع

جم

انما يحكم بكونه مضاربة

فاسدة في هذا الفرض وما

بعده اذا علم ان ارادها

ولا ثم عقبها بالمناخ دون

ما لم يعلم ذلك واحتمل انه

اراد البضاعة او القرض

من اول الامر جم

بل ليحق الاجرة الامع

اشراط عدوها وتبرع

العامل كما تقدم منه قل

ولعل ان يرجع المتحصل

من مجموع العبادات هنا

الى ذلك

جم

واحد ففيه وجوه ثلثها التوزيع وهو الاحوط في الجملة واحوط من كون التمام على نفسه وان كانت

العدة مجموعها بحيث يكون كل واحد جزء من الداعي فالظاهر التوزيع ^طمسئلة استحقاق النفقة

فخص بالفقر المأذون فيه فلوسافر من غير اذن او في غير الجهة المأذون فيه او مع العقد كما ان

فيه ليس له ان يأخذ من ملا التجارة ^طمسئلة لو تعد ارباب المال كان يكون عاملا لاشين او ازيد

او عاملا لنفسه غير توزع النفقة وهل هو على نسبة المالكين او على نسبة العامين ^طمسئلة

لا يشترط في استحقاق النفقة ظهور ربح بل ينفي من اصل المال وان لم يحصل ربح اصلا نعم لو حصل

الربح بعد هذا تحب من الربح ويعطى المالك تمام داس ماله ثم يقسم بينهما ^طمسئلة لو مرض

في اثناء الفرقان كان له يمنع من شغله فلا اخذ النفقة وان منع ليس له وعلى الاول لا يكون منها ^طمسئلة

ما يحتاج اليه للبرء من المرض ^طمسئلة لو حصل الفسخ او الانفاخ في اثناء الفرققة الزوج

على نفسه بخلاف ما اذا بقيت ولم تنفسح فالحام من مال المضاربة ^طمسئلة قد عرفت الفرق بين

المضاربة والقرض والبضاعة وان في الاول الربح مشترك وفي الثاني للعامل وفي الثالث للمالك

فاذا قال خذ هذا المال مضاربة والربح بتمامه ^طمسئلة كان مضاربة فاسدة الا اذا علم انه قصد البضاعة

فيصير بضاعة ولا يتحقق العامل اجرة الامع الشرط او القرائن الدالة على عدم التبرع ومع التردد

فيه وفي ارادة الاجرة ^طمسئلة ليحق الاجرة ايضا لقاعدة احترام عمل المسلم واذا قال خذ قرضا تمام

الربح لك فكذلك مضاربة فاسدة ^طمسئلة الا اذا علم انه اراد القرض ولو لم يذكر لفظ المضاربة بان

قال خذ واتجر به والربح بتمامه ^طمسئلة كان بضاعة الامع العلم بارادة المضاربة فتكون فاسدة ولو

قال خذ واتجر به والربح لك بتمامه فهو قرض الامع العلم بارادة المضاربة ففاسد ومع الفاسد

على الاحوط فيهما ^طمسئلة لا يتصور وجه لهذا التثنية وان تكرر ذكره في الكتب بعد ان كان الفرق بين المضاربة

والابضاعة بحسب الماهية كون الربح بينهما في الاول وللمالك في الثاني والمفروض بقرينة بان الربح له فليس

هو الابضاعة عبر عنه بلفظ المضاربة ^طمسئلة بحسب الحكم الظاهري لا صالة عدم قصد التبرع بناء على انه مانع من

استحقاقها الا ان قصد الاجرة شرط فيه ^طمسئلة الا كان الاصل خلافه واما التمسك بقاعدة الاحترام فهو كالقصد

بالعموم في التهمة المصادقة ^طمسئلة ليس هذا من المضاربة اصلا كما مر فان قصد به تملك العين كان بناء على ان

اهداء الربح اليه قبل وجوده وهو لا يترتب عليه اثر ^طمسئلة بوجوهي مد ظله العالي

في الصور المذكورة يكون تمام الربح للمالك وللعامل اجرة عمله ^ط مع علمه بالفساد ^ط فمسئلة لاختلف
 العامل والمالك في انها مضاربة فاسدة او قرض او مضاربة فاسدة او بضاعة وله يكن هناك ظهور لفظي و
 لا قرينة معينة فمقتضى القاعدة التحالف قد يتقدم قول من يدعى الصحة وهو مشكل اذ مورد الحمل على
 الصحة اذا علم انها او تعامل مع معينة واختلفا في صحتهما وفسادها لا مثل المقام الذي يكون الامر اثر
 بين معاملتين على احدهما صحيح وعلى الاخرى باطل نظيرا اذا اختلفا في انها او قضا البيع الصحيح او الاجارة
 الفاسدة مثلا في مثل هذا مقتضى القاعدة التحالف واصالة الصحة لا تثبت كونه بيعا مثلا لا اجارة
 او بضاعة صحيحة مثلا لا مضاربة فاسدة ^ط فمسئلة اذا قال المالك للعامل خذ هذا المال قراضا والربح
 بيننا صح وكل منهما النصف اذا قال ونصف الربح لك فذلك بل وكذا لو قال ونصف الربح لي فان
 الظاهر ان النصف الآخر للعامل ولكن فرق بعضهم بين العبادتين وحكم بالصحة في الاولى لانه صرح
 فيها يكون النصف للعامل والنصف الاخر يبق له على قاعدة التبعية بخلاف العبارة الثانية فان كون
 النصف للمالك لا يتنافى كون الاخر له ايضا على قاعدة التبعية فلا دلالة فيها على كون النصف الآخر
 للعامل وانت خبير بان المفهوم من العبارة عرفا كون النصف الآخر للعامل ^ط فمسئلة لا فرق بين ان
 يقول خذ هذا المال قراضا والنصف ربحا او قال خذ قراضا ولك نصف ربحا او قال خذ قراضا
 ولك ربح نصف في الصحة والاشراك في الربح بالمناصفة ودعا يقال بالبطلان في الثاني بدعوى
 ان مقتضا كون ربح النصف الاخر تمام للمالك وقد يربح النصف فيحقق به احدهما او يربح اكثر من
^ط اما بدعوى المالك الاقراض في صورة الخسران او التلف لتضيق العامل ونفى استحقاقه لاجرة عمله ودعوى العامل القرض
 الفاسد لنفي الضمان واشبات الاجرة واما بدعواه القراض الفاسد في صورة حصول الربح ليكون الربح له ودعوى العا
 الم لا يكون له ع ^ط انما يصح هذا في الفرض الاول من المسئلة الاولى وبعد التحالف يحكم بضمان العامل للمال و
 استحقاقه لاجرة عمله لاصالة الاحترام في كل منهما واما الفرض الثاني منها فالقول فيها قول المالك يخلف على عد القرا
 فيحكم له بالربح كان القول قول العامل في المسئلة الثانية كما مر ع ^ط العامل في كليهما لا يضمن المال ولا شيء من الربح
 وانما يكون له الاجرة في الاولى مع جهله بالفساد او مطلقا وفي الثانية مع عدم تبعه فعلى هذا التزامه في شيء
 منهما الا ان يحجر المالك دعواه على وجه لا يستحق العامل معه الاجرة على عمله فتكون ملزمة ويخلف العامل
 على نفيها فيحكم له بالاجرة ولا تحالف على الاصح ع ^ط بروجردي مد ظله العالی

بل ليحقق اجرة عمله اذا
 بقدا لربح ع شرازي
 الصورة الثانية ليست
 مورد التحالف لعدم
 ملزمة الا بالتاويل ع
 شرازي
 الظاهر بطلان المضاربة
 بالعبارة الثانية الا ان
 لها المعنى الاول ع
 شرازي
 ويجزم ع في صورتين
 يكون الربح للمالك استحقاقا
 العامل اجرة عمله جسم
 مد ظله
 العالی

النصف فلا يكون الحصة معلومة وايضا قد لا يعامل الا في النصف وفيه ان المراد ربح نصف ما عومل به
 وربح فلا اشكال ^{مسئلة} يجوز اتحاد المالك وتعدد العامل مع اتحاد المال او تميز مال كل من العاطلين
 فلو قال مضاربتهما ولكل نصف الربح صح وكانا فيه سواء ولو فضل احدهما على الاخر صح ايضا وان كانا في العمل
 سواء فان غاية اشتراط حصة قليلة لصاحب العمل الكثير وهذا لا بأس به ويكون العقد الراخذ ^{نمثلة}
 عقدين مع اثنين ويكون كما لو قارض احدهما في نصف المال بنصف قارض الاخر في النصف الاخر
 بربح الربح ولا مانع منه وكذا يجوز تعدد المالك واتحاد العامل بان كان المال مشتركين اثنين
 فقارضوا احدا بعقد واحد بالنصف مثلا وتساوا بينهما او بالاختلاف بان يكون في حصة احدهما
 بالنصف وفي حصة الاخر بالثلث او الربع مثلا وكذا يجوز مع عدم اشتراك المال بان يكون مال كل
 منهما ممتازا او قارضا واحدا من الاذن في الخلط مع التساوي في حصة العامل بينهما او بالاختلاف
 بان يكون في مال احدهما بالنصف وفي مال الاخر بالثلث او الربع ^{مسئلة} اذا كان مال مشتركين
 اثنين فقارضوا احدا واشترط له نصف الربح وتفاضلا في النصف الاخران جعل لاحدهما ازيد من
 الاخر مع تساويهما في ذلك المال او تساويهما مع تفاوتهما فيه فان كان مقصدهما كوز ذلك ^{للقصر}
 على العامل بالنسبة الى صاحب الزيادة بان يكون كانه اشترط على العامل في العمل بماله اقل مما شرطه
 الاخر له كان اشترط هو للعامل ثلث ربح حصة ^{مسئلة} شرط له صاحب القصة ثلثي ربح حصة وشرط له
 صاحب القصة ثلثي ربح حصة مثلا مع تساويهما في المال فهو صحيح ^{نفس} بجواز اختلاف الشريكين في
 مقدار الربح المشترط للعامل وان لم يكن القصر اجعا الى العامل بل على الشريك الاخران يكون المحصول
 للعامل بالنسبة اليهما سواء لكن اختلفا في حصة ما بان لا يكون على حب شركتهما فقد يقال فيه
 بالبطلان لاستلزامه زيادة لاحدهما على الاخر مع تساوي المالين او تساويهما مع التفاوت
 في المالين بلا عمل من صاحب الزيادة لان المفروض كون العامل غيرهما ولا يجوز ذلك في الشركة و
 الاقوى ^{طبي} الصحة لمنع عدم جواز الزيادة لاحد الشريكين بلا مقابلتها العمل منه فان الاقوى جواز
 ذلك بالشرط ومنع كونه خلاف مقتضى الشركة بل هو خلاف مقتضى اطلاقها مع انه يمكن
 الشركة بين المالكين ههنا لئلا شركة عقديه حتى يقال بجهة اشتراط الزيادة فيها على قول بها هناك و
 انما يكون العقد ههنا بين كل من المالكين والعامل لا بين المالكين ح ط ب و ج دى مد ظله العالي

ان يقع بين كل من الشريكين
 والعامل عقد المضاربة
 مستقلة بتلك الكيفية
 ولا يكفي فيها مجرد القصد
 والنية مع وحدة العقد
^{حبر}
^س الظاهر يزقف الصحة هنا
 ايضا على ايقاع عقد الشركة
 او لا بين المالكين متضمنا
 لما ذكر من شرط التساوي
 او التفاضل في الربح المحصل
 لهما مع ايقاع عقد المضاربة
 بينهما والعامل ولا يجوز
 الاكفاء بعقد المضاربة
 وحده واشترط التساوي
 او التفاضل المذكور في
 ضمنه حبر مد ظله العالي

في أحكام العامل كائناً ما كان (٤٠٥)

أن يدعى الفرق بين الشركة والمضاربة وان كانت متضمنة للشركة ^{مسألة} تبطل المضاربة بموت
 كل من العامل والمالك أما الأول فلا يخصاص الاذن به وأما الثاني فلا تنقل المال بموته الى وادته
 فابقاها محتاج الى عقد جديد بشرائطه فان كان المال بقدا صح وان كان عريضا فلا لماعرفت من عقد
 جواز المضاربة على غير القدين وهل يجوز لو ارث المال اجلة العقد بعد موته قد يقال بعكس الجواز
 لعدم علقته له بالمال حال العقد بوجه من الوجهه ليكون واقعا على ماله او متعلقا حقه وهذا بخلاف اجازة
 البطن السابق في الوقت ازيد من مدة حيوته فان البطن الاخر يجوز له الاجارة لان له حقا يجب جعله ^{قفس}
 واما في المقام فليس للوارث حق حال حيوة المورث أصلا وانما ينتقل اليه المال حال موته وبخلاف اجازة
 الوارث لما زاد من الثلث في الوصية وفي النحر حال المرض على القول بالثلث فيه فان له حقا فيها زاد فلذا
 يصح اجازته ونظير المقام اجارة الشخص ماله مدة مات في اثباتها على القول بالبطلان بموته فانه لا ^{يجوز}
 للوارث اجازتها لكن يمكن ان يقال يكفي في صحة الاجارة كون المال في معرض الانتقال اليه وان لم يكن
 له علقته به حال العقد فكونه سيصير له كالمرجع اجازته الى ابقاء ما فعله المورث لا قبوله ولا ^{تنفيذ}
 فان الاجارة اتمام قد تكون قبولا لما فعله الغير كانه اجارة بيع ماله فصولا وقد تكون راجعا الى ^{سقاط}
 الحق كانه اجارة المرهن لبيع الراهن واجازة الوارث لما زاد من الثلث وقد تكون ابقاء لما فعله المالك
 كما في المقام ^{مسألة} لا يجوز للعامل ان يوكل ويكلا في عمله او يتاجر اجرا الا باذن المالك نعم لا
 بأس بالتوكيل والاستجارة في بعض المقدمات على ما هو المتعارف واما الايكال الى الغير وكالة او ^{استجارة}
 في اصل التجارة فلا يجوز من دون اذن المالك ومعه لا مانع منه كانه لا يجوز له ان يضارب غيره
 الا باذن المالك ^{مسألة} اذا اذن في مضاربة الغير فاما ان يكون بجعل العامل الثاني عاملا للمالك
 او بجعله شريكا معه في العمل والخصه واما بجعله عاملا لنفسه اما الاول فلا مانع منه وتفتح مضاربه
 نفسه على الاقوى واحتمال بقائها مع ذلك لعدم المنافاة كما ترى ويكون الربح مشتركا بين المالك و
 العامل الثاني وليس للاول شيء الا اذا كان بعد ان عمل عملا وحصل ربح فليست حصته من ذلك
 نعم ولكن الفرق يقتضيه بطلان الشرط هنا وان قلنا بوجته هناك لا العكس مع ان صحة هناك ايضا
 محل تأمل واشكال كما يأتي ج ط ب و ج د ي مد فله العالي لكن الاقوى خلافه الحاج اما حين
 الضابط في البر و ج د ي مد فله العالي

ان قيل ما بينهما من
 هو صلاحية عقد الشركة
 لا شرائط التاويل او
 التفاضل المذكور في
 ضمنه على ما هو اقوى
 الوجهين فيه وكون
 عقد المضاربة بمنزلة
 عن هذه الصلاحية كما
 تقدم في تحت الساتر
 و لظاهره انه يقع حكم ما
 هو بصدده جمة مدونة
 لما كان عقد المضاربة
 من العقود الاذنية الصالحة
 لان تنقيد باءه لفظيد
 عليها اجاز ان ينشأ بذله
 ويكون الثاني بعد المضاربه
 من الوارث لا انقل العقد
 المورث جمة مدونة
 تقدم انما من انشاء عقد
 المضاربة بهذه الصيغة
 لا من اجازة عقد المورث
 عمل جمة
 محل تأمل بل يمكن ان يقال
 لما كان عقد المضاربة من العقود
 الاذنية الصالحة لان عقد
 باءه لفظيد بل عليها اجاز
 انشاها بذلك وكون
 انشاء العقد مضاربه مستاتا
 من الوارث لا ابقاء بقدر
 المورث الفسخ اصحها

وليس له ان يشترط على العامل الثاني شيئا من الربح بعد ان لا يكون له عمل بعد المضاربة الثانية بل لو جعل الحصة للعامل في المضاربة الثانية اقل مما اشترط له في الاولى كان يكون في الاولى بالصف وجعل ثلثا في الثانية لا يمتنع تلك الزيادة بل ترجع الى المالك وربما يحتل جواز اشتراط شي من الربح ان يكون الزيادة له بدعوى ان هذا المقدار هو ايقاع عقد المضاربة ثم جعلها للغير نوع من العمل يكفي في جواز جعل حصة من الربح له وفيه انه وكالة لا مضاربة والثاني ايضا لا مانع منه وتكون الحصة المجهولة في المضاربة الاولى مشتركة بينه وبين العامل الثاني على حسب قرارهما واما الثالث فلا يصح من دون ان يكون له عمل مع العامل الثاني ومعه يرجع الى التثريب ^{مسئله} اذا ضارب ^ل العا غير مع عدم الاذن من المالك فان اجاز المالك ذلك كان الحكم كما في الاذن السابق في الصور المقدمة فيلحق كلاهما وان لم يجز بطلت المضاربة الثانية وح فان كان العامل الثاني عمل ^{حصل} الربح فما قدر للمالك في المضاربة الاولى فله واما ما قدر للعامل فله هو ايضا له وللعامل الاول او مشترك بين العاملين وجوه واقرال اقربها الاول لان المفروض بطلان المضاربة الثانية فلا العامل الثاني شيئا وان العامل الاول لم يعمل حتى يستحق فيكون تمام الربح للمالك اذا اجاز تلك المعاملات الواقعة على ما وليت العقد الثاني اجرة علمه مع جملته بالبطلان على العامل الاول لانه مغرور من قبله وقيل يستحق على المالك لاجبه له مع فرض عدم الاذن منه في العمل هذا اذا ضاربه على ان يكون عاملا للمالك واما اذا ضاربه على ان يكون عاملا له وقصد العامل في عمله ^ط العامل الاول فيمكن ان يقال ان الربح للعامل الاول بل يختار المح في بيع وذلك بدعوى ان المضاربة الاولى باقية بعد فرض بطلان الثانية والمفروض ان العامل قصد العمل للعامل الاول فيكون كانه هو العامل فليست الربح وعليه اجرة عمل العامل اذا كان جاهلا بالبطلان وبطلان المعاملة لا يضر بالاذن الحاصل منه للعمل لكن هذا انما يتم اذا لم يكن المباشرة معتبرة في المضاربة الاولى واما مع اعتبار ^ط فلا يتم ويتعين كون تمام الربح للمالك اذا اجاز المعاملات وان لم تجز المضاربة الثانية ^{مسئله}

بفصح المضاربة الاولى
وانشاء مضاربة اخرى
بالتثريب الفصح
وليس مع جازة
لا معاملاته الصادرة
منه
م
وتوقف صحة على كونه
مادونا من المالك كما اذا
ان شرط العامل على المالك
في ضم عقد المضاربة العمل
امان نفسه او باخذ عامل
نفسه فلا اشكال في كون
الربح له ويكون عليه اجرة
عمل العامل على النحو الذي
قرره ولا وجه لبطلانها
اصلا نعم لو كان مرجعه
الى عقد مضاربة مع العا
فان لم يكن وكلا من قبل
المالك فالمضاربة الثانية
باطلة كما في الصورة الاولى
وان كان وكلا من قبله فلا
اشكال في صحتها ولا يخلو
العبارة عن التوافق بين
صداها وذلها فان مقتضى
عدم اعتبار المباشرة هو
كونه عاملا من قبل
مضاربا
معه
م

بفصح المضاربة الاولى عن المالك وايضا مضاربة اخرى مشتركة ح ك ظاهر المحقق عدم التفرقة بين ان يضاربه للمالك ونفسه نعم دليل لا يتم الا في الثاني ح ك بل لا يبعد اتمام مع اعيانها ايضا اذ غاية امره ح تخلف عما شرط عليه وقد مر ان موجب للضمان لا يحراز من الحصة مع حصول الربح ح ك بوجه

في بيان احكام العامل

(٤٠٧)

مبدآن كان مرجع هذا

اذا شرط احدهما على الاخر في ضمن عقد المضاربة ما لا او عملاً كان اشترط المالك على العامل ان
يحيط له ثوباً او يعطيه درهما او نحو ذلك او بالعكس فالظاهر صحة وكذا اذا اشترط احدهما على الاخر بيعاً
او قرضاً او قرضاً او بضاعة او نحو ذلك ودعوى ان القدر المستقر ما اذا لم يكن من المالك الاداس المال
ومن العامل انما التجارة مدفوعة باز ذلك من حيث متعلق العقد فلا ينافي في اشترط مال او عمل خارج
في ضمنه ويكفي في صحة عموم ادلة الشروط وعن الشيخ الطوسي فيما اذا اشترط المالك على العامل بضاعة
بطلان الشرط دون العقد في احد قوليه بطلانها في قوله الاخر قال لان العامل في القراض لا يعمل
علا بغير جعل ولا قط من الربح واذا بطل الشرط بطل القراض لان شرط العامل يكون مجزئاً ثم قال
وان قلنا ان القراض صحيح والشرط جائز لكنه لا يلزم الوفاء به لان البضاعة لا يلزم القيام بها كان قوياً
وحاصل كلامه وجه بطلانها ان الشرط المفروض مناف للمقتضى العقد فيكون باطلاً وبطلانه يبطل
العقد لاستلزامه جهالة حصّة العامل من حيث ان الشرط قط من الربح وبطلانه ليقط ذلك القط
وهو غير معلوم المقدار وفيه منع كونه منافياً لمقتضى العقد فان مقتضاه ليس ان يد من ان يكون عمله
في مال القراض مجزئاً من الربح والعمل الخارج ليس عملاً في مال القراض هذا مع ان ما ذكره من لزوم جهالة
حصّة العامل بعد بطلان الشرط ممنوع اذ ليس الشرط مقابلاً بالعوض في شيء من الموارد وانما يوجب زيادة
العوض فلا ينقص من نطانه شيء من الحصّة حتى يصير مجزئاً واما ما ذكره في قوله وان قلنا ان الخ فلعل
غرضه انه اذا لم يكن الوفاء بالشرط لازماً يكون وجوده كعدمه فكان له شرط فلا يلزم بالجهالة في
وفيه انه على فرض ايجابه للجهالة لا يتفاوت الحال بين لزوم العمل به وعدمه حيث انه على التقديرين
زيد بعض العوض لاجله هذا وقد يقرر في وجه بطلان الشرط المذكور ان هذا الشرط لا اثر له اصلاً
ليس بلازم الوفاء حيث انه في العقد الجائز ولا يلزم من تخلف اثر التسلط على الفسخ حيث انه يجوز فسخه
ولو مع عدم التخلف وفيه ادلا ما عرفت سابقاً من لزوم العمل بالشرط في ضمن العقود الجائزة مادام
باقية ولم تفسخ وان كان له ان يفسخ حتى ليقط وجوب العمل به وثانياً لان لم ان تخلف لا يؤثر في
التسلط على الفسخ اذ الفسخ الذي يأتي ياتي من قبل كون العقد جائزاً انما يكون بالنسبة الى استمرار
تخلو الفسخ الا في من تخلف الشرط فانه يوجب فسخ المعاملة من الاصل فاذا فرضنا ان الفسخ بعد

الوجه الاخر الى المنع عن
كون الشرط في ضمن العقود
الجائزة بمنزلة الضمنية
في احد العوضين وكان
وجوده كعدمه وكان
له شرط فلا يقع من
العوض الاخرين بارادة
على قل من تقدير
صحة او فساد واذا كان
كذلك فن ان يفسر
ايجاب فساد جهالة العوض
وهل هو الا من فرض
ايجاب الشيء ما يلزم
حتم

فيه اشكال اقرب الى البطلان كما مر ح ط بروجودي مد ظله العالي

حصول الربح فان كان من القسم الاول افضى حصوله من حينه فالعامل ليتحقق ذلك الربح بمقدار حصته
وان كان من القسم الثاني يكون تمام الربح للمالك ليتحقق العامل اجرة المثل لعمده وهي قد تكون ازيد
من الربح وقد تكون اقل في تفاوت الحال بالفسخ وعدمه اذا كان لاجل تخلف الشرط ^{مسئلة} ٣
يملك العامل حصته من الربح بمجرد ظهوره من غير توقف على الاضطرار او القسمة لانقلا ولا كسفا
المشهور بل الظاهر الاجماع عليه لانه مقتضى اشتراط كون الربح بينهما ولا نه مملوك وليس للمالك فيكون
للعامل وللصحح رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى اياه وهو لا يعلم قال يقوم فان زاد
واحد انتفى واستسعى في مال الرجل اذ لو لم يكن مالكا حصته لينتفع ابوه نعم عن الفخر عن والده
في المسئلة اربعة اقوال ولكن لم يذكر القائل ولعلها من العامة احدها ما ذكرنا الثاني انه يملك
بالانضاض لانه قبله ليس موجودا خارجيا بل هو مقدم هو المثل الثالث انه يملك بالقسمة لانه
لو ملك قبله لا خص بربح ولا يكن وقاية لرأس المال الرابع ان القسمة كاشفة عن الملك سابقا
لانها ترجح استقراره والا قوى ما ذكرنا لما ذكرنا ودعوى انه ليس موجودا كما ترى وكون القيمة
امرا وهميا ممنوع مع اننا نقول انه يصير شريكا في العين الموجودة بالنسبة ولذا يصح له مطالبة ^{لقسمة}
مع ان المملوك لا يلزم ان يكون موجودا خارجيا فان الدين مملوك مع انه ليس في الخارج ومن
الغريب امر اصرار صاحب الجواهر على الاشكال في الملكية بدعوى انه حقيقة ما اراد على عين الاصل
وقيمة الشيء امر وهي لا وجود له لازمة ولا خارجا فلا يصدق عليه الربح نعم لا بأس ان يقال انه بالظهور
ملك ان يملك بمعنى انه لا انضاض فيملك واغرب منه انه قال بل لعل الوجه في خبر عتق
الابن لك ايضا بناء على الاكفا بمثل ذلك في العتق المنع على السرية اذ لا يخفى ما فيه مع ان لازم ما ذكرنا
كون العين تباعها ملكا للمالك حتى مقدار الربح مع انه ادعى الاتفاق على عدم كون مقدار حصته
العامل من الربح للمالك فلا ينبغي التامل في ان الاقوى ما هو المشهور نعم ان حصل خسران او تلف

بعد ظهور الربح خرج عن ملكية العامل لان يكون كاشفا ^ط هذا في غاية الضعف غاية ما يمكن ان يقال هو ان

ملكه لان يملك اياه موجب لقتل ابية ايسر هناك فانه ملك ان يملك قيمة ابية لا نفسه ^ط هذا ليس كذلك البتة لان ما اشترط
في العقد كونه بينهما هور مع تجارته بالمال لا ربح كل واحدة منفعلا لانه والربح القسمة بخران لا يوجب كون التجارة داخلة
حتى يشمل الشرط ودلالة النص عليه ايضا لا يخرج من مناقشة وعلى تقدير حصول الملكية فالظاهر عدم ترتيب اثر للمالك
عليه لعلق خرق رب المال به كونه وقاية لرأس ماله ^ط ما برز جردى مدقلا

في بيان احكام العامل

(٤٠٩)

من عدم ملكية من الاول وعلى ما ذكرنا يترب عليه جميع اثار الملكية من جواز المطالبة بالقسمة وان كانت موقوفة على رضى المالك ومن صحت تصرفاته فيه من البيع والصلح ونحوهما ومن الارش وتعلق الخبز والزكاة وحصول الاستطاعة للرجل وتعلق حق الغراء به وجوب صرفه في الدين مع اطلاقه الى غير ذلك مسئلة الربح وقاية لراس المال فملكية العامل له بالظهور منزلة فلو عرض بعد ذلك خزان او تلف يجبر به الى ان تستقر ملكية والاستقرار يحصل بعد الانضاض والفسخ والقسمة بعد اذا تلف شيء لا يجب من الربح بل تلف كل على صاحبه لا يكتفى في الاستقرار قيمة الربح فقط مع عدم الفسخ بل ولا قيمة الكل كذلك ولا بالفسخ مع عدم القسمة فلو حصل خزان او طلب او ربح كان كما سبق فيكون الربح مشتركا والتلف لخزان عليهما ويتم راس المال بالربح نعم لو حصل الفسخ ولم يحصل الانضاض ولو بالنسبة الى البعض وحصلت القسمة فهل تستقر الملكية ام لا ان قلنا يجوز ب^ط الانضاض على العامل فالظاهر عدم الاستقرار وان قلنا بعدم وجوبه ففيه وجهان اقويهما الاستقرار والحاصل ان اللازم او لا دفع مقدار راس المال للمالك ثم يقسم ما زاد عنه بينهما على حصتهما فكل خسارة وتلف قبل تمام المضاربة يجبر بالربح وتمايمتها بما ذكرنا من الفسخ والقسمة مسئلة اذا ظهر الربح ونظر تمامه او بعض منه فطلب احدهما قسمة فان رضى الآخر فلا مانع منها وان لم يرض المالك لم يجبر عليها لاحتمال الخزان بعد ذلك والحاجة الى خبره به قيل وان لم يرض فكل ايضا لانه ان حصل الخزان وجب عليه رد ما اخذه ولعله لا يقدر بعد ذلك عليه لفواته في يده وهو ضرر عليه وفيه ان هذا لا يعد ضررا فالأقوى انه يجبر اذا طلب المالك وكيف كان اذا قلنا ثم حصل الخزان فان حصل بعده ربح يجبر به وهو الرد العامل اقل الامر من مقدار الخزان وما اخذ من الربح لان الاقل ان كان هو الخزان فليس عليه الاجبره والرائد له وان كان هو

الارش ثابت على جميع الاقوال وان كان المورد على القول بتوقف المالك على القسمة ونحوها حق العامل في المال لانفسه ج^ط ما عسوقا به قبل اختتام المضاربة محل اشكال لعدم جواز الاستيدان بالتصرف قبله ج^ط برود الظاهر ان قسمة الكل لا تنفك عن الفسخ ج^ط وجوب الانضاض عليه بعد القسمة كانه لا قائل به نعم قال به جماعة بعد الفسخ وقبل القسمة وعلى فرض القول به بعد ما ايضا الظاهر انه غير مانع من الاستقرار با لقسمة ج^ط هذا لا يخلو من قوة مع بقاء المضاربة ج^ط برود جردى مدفلة العالى

وهو الأقوى الفسخ مع عدم الفسخ كما هو الظاهر وامامه ففسخ اشكال من احتمال استقرار ملك العامل به ومع مجبر المالك عليها لو طلبها العامل الفسخ مع عدم الفسخ وامامه فقد استقرت الملكية فلا يكون جبران الفسخ يحصل ذلك هو انه لو ا^{حقت} الامور الثلاثة المذكورة ينتهي عمل المضاربة بذلك ونخرج الربح من كونه وقاية لراس المال وتقرر ملكية العامل محصنة ولو حصل الفسخ والانضاض ولم يحصل القسمة ففي الاستقرار وعدمه وجهان مبنيان على كون القسمة خارجة عن عمل المضاربة جارية مجرى تميز سائر المشتريات او كونها من متهماته ولو حصل الفسخ والقسمة بلا انضاض ففيه ايضا وجهان مبنيان على انتهاء عمل المضاربة برضى المالك بقبضه العرض او عدم انتهائه وجوب الانضاض على العامل ولا يخرج الربح بما عدا ذلك عن كونه وقاية لراس المال ج^ط ج^ط ايضا الامع لا مع عدمه على الأقوى ج^ط

عمل بناء منه على كون الانفا
والقيمة كائين في الاستقرار
الفتح اصطهبانات
وتقدم ان الاقوى خلا

حجم
مدفله
العال

الرجح فليس عليه الا مقدار ما اخذ ويضرب من الشهدان قيمة الرجح موجهة لاستقراره وعدم
جبره للخسارة الحاصلة بعدها لكن قيمة مقدار دلت قيمة له من حيث انه مشاع في جميع المال فاخذ
مقدار من لير اخذ له فقط حيث قال على ما نقل عنه ان الرد و اقل الامر من مما اخذه العامل من
راس المال لا من الرجح فلو كان راس المال مائة والرجح عشرين فاقبها العشرين والعشرون التي هي
الرجح مشاعة في الجميع نسبتها الى راس المال نسبة السدس فالمأخوذ سدس الجميع فيكون خمسة أسداسها
من راس المال وسدسها من الرجح فاذا اقتبهاها استقر ملك العامل على نصيبه من الرجح وهو نصف
سدس العشرين وذلك درهم وثلثان يبقى معه ثمانية وثلث من راس المال فاذا خسر المال الباقي
رد اقل الامر من بما خسر ومن ثمانية وثلث رفيه مضافا الى ان خلاف ما هو والمعلوم من وجوب
جبر الخسران الحاصل بعد ذلك بالرجح السابق ان لم يلحقه رجح وان عليه غرامة ما اخذ منه انظارا خسر
منها ان المأخوذ اذا كان من راس المال فوجوب دة لا يتوقف على حصول الخسران بعد ذلك ومنها ان
ليس مأذونا في اخذ راس المال فلا وجه للقيمة المفروضة ومنها ان المفروض انهما اقتبما المقدار من الرجح
بغير ان اذ رجح لا بعنوان كونه منه ومن راس المال ودعوى انه لا يتعين كونه من الرجح مجرد قصد هما
مع فرض اشاعته في تمام المال مدفوعة بان المال بعد حصول الرجح يصير مشتركا بين المالك والعامل
فمقدار راس المال مع حصته من الرجح للمالك ومقدار حصة الرجح المشروط للعامل له فلا وجه لعدم
التعين بعد تعيينهما مقدار ما طما في هذا المال فقيمة الرجح في الحقيقة قيمة لجميع المال ولا مانع منها
مسئلة اذا باع العامل حصته من الرجح بعد ظهوره صح مع تحقق الشرائط من معلومية المقدار وغيره
واذا حصل خسران بعد هذا لا يبطل البيع بل يكون بمنزلة التلف فيجب عليه جبره بدفع اقل الامر من
من مقدار قيمة ما باعه ومقدار الخسران مسئلة لا اشكال في ان الخسارة الواردة على مال المضاربة
يجبر بالرجح سواء كان سابقا عليها او لاحقا مادامت المضاربة باقية ولم يتم علمها فم قد عرفت ما
عن الشهيد من عدم جبر ان الخسارة اللاحقة بالرجح السابق اذا اقتبها وان مقدار الرجح من المقصود
تستقر ملكيته واما التلف فاما ان يكون بعد الدوران في التجارة او بعد الشروع فيها او قبله ثم اتما
ان يكون التلف البعض او الكل وايضا اما ان يكون باقة من الله سماوية او ارضية او بائنة الما
بل يبطل اي ينكف بطلانه اما لعدم الملك او لعلق حق المالك بجبر خسران راس ماله به كما هو جبره على

في بيان حكم العامل

او العامل او الاجنبى على وجه الضمان فان كان بعد الدوران في التجارة فالظاهر جبره بالربح ولو كان
لاحقا مطلقا سواء التالف البعض او الكل كان التالف بائنا او با تلاف ضامن من العامل او الاجنبى
ودعوى ان مع الضمان كانه لا يتلف لانه في ذمة الضامن كما ترى نعم لو اخذ العرض يكون من جملة
المال بل الاقوى ذلك اذا كان بعد الشروع في التجارة وان كان التالف الكل كما اذا اشترى في الذمة و
تلف المال قبل دفعه الى البائع فاداه المالك او باع العامل المبيع ورجع فادى كما ان الاقوى في تلف البعض
المجبر وان كان قبل الشروع ايضا كما اذا سرق في اثناء السفر قبل ان يشرع في التجارة او في البلد ايضا قبل
ان يسافر واما تلف الكل قبل الشروع في التجارة فالظاهر انه موجب لانفساخ العقد لا يفي معه
مال التجارة حتى يجبر ولا يجبر نعم اذا تلفه اجنبى وادعى عرضه تكون المضاربة باقية وكذا اذا تلفه
العامل ^{مسئله} العامل امين فلا يضمن الا بالخيانة كما لو اكل بعض مال المضاربة واشترى شيئا
لنفسه فادى الثمن من ذلك او وطى التجارية المشتراة او نحو ذلك او التفریط بترك الحفظ او القدى
بان خالف ما امر به او نهاه عنه كما لو سافر مع ظهيه عنه او عدم اذنه في السفر واشترى ما نهى عن
شراؤه او ترك شراء ما امر به فانه يصير بذلك ضامنا للمال لو تلف ولو باقية سهاوية وان بقيت
المضاربة كما ترى والظاهر ضمانه للخسارة الحاصلة بعد ذلك ايضا اذا رجع عن نقدية او خيانتة
يبقى الضمان ^ط ولا وجهان مقتضى الاستصحاب بقاءه كما ذكرنا في باب الوديعة انه لو اخرجها الودعي عن
المحرز بقي الضمان وان ددها بعد ذلك اليه ولكن لا يخلو عن اشكال لان المفروض بقاء الاذن
وارتفاع سبب الضمان ولو اقتصت المصلحة بيع المحرز في زمان وليس بيع ضمن الوضعية ان حصلت
بعد ذلك وهل يضمن بنية الخيانة مع عدم فعلها وجهان من عدم كون مجرد النية خيانة ومن
صيروته يد حال النية بمنزلة يد القاصب يمكن الفرق بين العزم عليها فلا وبين العزم على
يخون بعد ذلك ^{مسئله} لا يجوز للمالك ان يشترى من العامل شيئا من مال المضاربة لانه مال
نعم اذا ظهر الربح يجوز له ان يشترى حصة العامل منه مع معلومية قدرها ولا يبطل نفعه
الخسارة بعد ذلك فانه بمنزلة التالف ويجب على العامل رد قيمتها - بقصد المضاربة مع العامل عليه ^ط
المال الذي تلف مع ذلك فيصير ربه بذل الجزء من القراض المبرور فيجبر عليه ببيع هذا محل اثناء طافه في الاول عهدها

اعظمها الاول ع
الفرق لا يخلو عن قوة
عنه شراوى
او جهما العدم الفسخ
اصطهبا مائة
مد ظله
الطال

بل ثمنها المستحق ان قلنا بتمتة البيع باعتبار القول بالملك وان التحول بعد ذلك لا يملكه جبر الزيادة انما الغنى
المال الذي تلف مع ذلك فيصير ربه بذل الجزء من القراض المبرور فيجبر عليه ببيع هذا محل اثناء طافه في الاول عهدها

بحر الخسارة كما لو باعها من غير المالك وأما العامل فبحوزان يشترى من المالك قبل ظهور الربح بل
وبعد لكن سيطر الشراء بمقدار حصته من البيع لأنه ماله نعم لو اشترى منه قبل ظهور الربح بازيد
من قيمته بحيث يكون الربح حاصلا بهذا الشراء يمكن الاشكال فيه حيث ان بعض الثمن يرجع اليه
من جهة كونه رجاء فيلزم من نقله الى البائع عدم نقله من حيث عوده الى نفسه ويمكن دفعه بان كونه
رجاء متأخر عن سيرورته للبائع فيصير أولا للبائع الذي هو المالك من جهة كونه ثمنا وبعد ان
تمت المعاملة وصار ملكا للبائع وصدق كونه رجاء يرجع الى المشتري الذي هو العامل على حسب
قرار المضاربة فملك البائع متقدمة طبعا وهذا مثل ما اذا باع العامل مال المضاربة الذي هو
مال المالك من اجبه بازيد من قيمته فان البيع ينتقل من المالك والتمن يكون مشتركا بين
العامل ولا بأس به فانه من الاول يصير ملكا للمالك ثم يصير بمقدار حصته العامل منه له بمقتضى
قرار المضاربة لكن هذا على ما هو المشهور من ان مقتضى المعاوضة دخول المعوض في ملك من خرج
عنه العوض وانه لا يعقل غيره وأما على ما هو الأقوى من عدم المانع من كون المعوض لنفسه والعوض
داخلا في ملك غيره وانه لا ينال حقيقة المعاوضة فيمكن ان يقال من الاول يدخل الربح في ملك
العامل بمقتضى قرار المضاربة فلا يكون هذه الصورة مثالا للقيام ونظير المسئلة يجوز
للعامل الاخذ بالشفعة من المالك في مال المضاربة ولا يجوز العكس مثلا اذا كانت دار مشتركة
بين العامل والاجني فاشترى العامل حصته الاجنبية بمال المضاربة يجوز له اذا كان قبل ظهور
الربح ان ياخذها بالشفعة لان الشراء قبل حصول الربح يكون للمالك فللعامل ان ياخذ تلك
الحصة بالشفعة منه وأما اذا كانت الدار مشتركة بين المالك والاجنب فاشترى العامل حصته الاجنبية
ليس للمالك الاخذ بالشفعة لان الشراء له فليس له ان ياخذ بالشفعة ماله مسئلة الاشكال في
عدم جواز وطى العامل للجارية التي اشتراها بمال المضاربة بدون اذن المالك سواء كان قبل
ظهور الربح او بعده لأنها مال الغير او مشتركة بينه وبين الغير الذي هو المالك فان فعل كان
رأيا يحد مع عدم الشبهة كاملا ان كان قبل حصول الربح وبقد نصيب المالك ان كان بعد
بالنسبة الى داس المال وان كان خسرانا في حق المشتري اذا اول هو المناط في ملك العامل بحصة منه لا الشاح
اي مثله في ان جوابا واحدا ان كان هو اشكالا اخر عام في مطلق العلامات الراجعة في باب القراض ح ما بر وجه

بل الأقوى ما على المشهور
الفتح أصحها ما
مدفلة
الغالب
بل الأقوى ما على المشهور
حب
مدفلة
الغالب
في اطلاقه لشكال
ع

في أحكام الغامض

(٤١٣)

كما لا اشكال في جواز وطئها اذا اذن له المالك بعد الشراء وكان قبل حصول الرج بل يجوز بعده
 على الاقوى من جواز تحليل احد الشريكين صاحبة طي الجارية المشتركة بينهما وهر يجوز له وطئها بالاذن
 السابق في حال اتياع عقد المضاربة بعد قبل الشراء ام لا المشهور على عدم الجواز لان التحليل اما
 تمليك او عقد وكلاهما لا يصلحان قبل الشراء والا قوى كما عن كامن الشيخ في النهاية الجواز منع كونه
 احدا من بل هو اباحة ولا مانع من انشاها قبل الشراء اذا لم يرجع عن اذنه بعد ذلك كما اذا قال
 اشترى مالي طعاما ثم كل منه هذا مضافا الى خبر الكاهل عن كامن ثم قلت هل سئل ان اسلك ان
 رجلا اعطاه مالا مضاربة لثري ما يرى من شيء وقال له اشتر جارية تكون معك وتجارية انما هي
 لصاحب المال ان كان فيها وضعية فعليه ان كان ربح فله فلفضاض ان يطأها قال نعم ولا يصير ظهورها
 في كون الشراء من غير مال المضاربة من حيث جعل ربحها للمالك لان الظاهر عدم الفرق بين
 المضاربة وغيرها في تأثير الاذن السابق وعدمه واما وطئ المالك لتلك الجارية فلا بأس
 به قبل حصول الرج بل مع الشك فيه لاصالة علوه واما بعد فتوقف على اذن العامل فيجوز معه
 على الاقوى من جواز اذن احد الشريكين صاحبة مسئلة لو كان المالك في المضاربة امرئة فاشترى
 العامل زوجها فان كان باذنها فلا اشكال في صحته وبطلان نكاحها ولا ضمان عليه ان استلزم ذلك
 الشرع عليها بقوط مهرها ونفقةها والافق المسئلة لقوال البطلان مطلقا لا يستلزام المذكور فيكون
 خلاف مصلحتها والصحة كذلك لانه من اعمال المضاربة المأذون فيها في ضمن العقد كما اذا اشترى غير
 زوجها والصحة اذا اجازت بعد ذلك وهذا هو الاقوى اذ لا فرق بين الاذن السابق والاجازة اللاحقة
 فلا وجه للقول الاول مع ان قائله غير معلوم ولعله من يقول بعدم صحة الفصول الا فيما ورد دليل
 خاص مع ان الاستلزام المذكور ممنوع لانها لا يتحقق النفقة الا تدريجا فليت هي بالاهافوتة
 عليها والا لزم غرامتها على من قتل الزوج واما المهر فان كان ذلك بعد الدخول فلا سقوط وان كان
 قبله فيمكن ان يدعى عدم سقوطه ايضا بمطلق البطل وانما يقط بالطلاق فقط مع ان كان لسيد
 الالهة كذا لا وجه للقول الثاني بعد ان كان الشراء المذكور على خلاف مصلحتها الا من حيث الاستلزام

يضع حلها له ط محل تأمل ط فيه اشكال فلا يترك الاحتياط ط محل اشكال مع بقاء المضاربة كما هو المفروض ط
 محل تأمل كمرج ط هذا كانه من سبق القلم فان المفروض بملوكة الزوج لا الزوجة ط برودى مد ظله العالی ط

على بصيغة التحليل الفقه
 محل تأمل واشكال الفقه
 مشكل فلا بد الاحتياط
 الفقه كانه سهو من فقه
 الشريف فان ظاهر كلامه
 فيمن ملوكة الزوج لا لزوج
 الله ان يكون المراد من
 لزوجته اعم من الحر والمملوك
 المأذون من قبل سيدها
 حتى في مثل هذه المضاربة
 مع القول بانها لا تملك
 فتكون قوله مع ان المهر
 لسيدها لا لها واجعا الى
 حضور الزوجة المملوكة
 المذكورة ولكن في غاية
 البعد بل لا يتجمل كلامه
 الفقه
 الظاهر غلط العبارة مع
 شرازي
 يفي بصيغة التحليل جم
 اقواله ممنوعة جم

شراؤه

قد مر انه مثل الفع

اصطهائاً

تقدم ان الاقوى خلافه

حبه

مد ظله

العال

الضرر المذكور بل لا تها تر يدوجها لا غرض اخر والاذن الذي تضمنه العقد منصرف عن مثل هذا
ومما ذكرنا ظاهر حال ما اذا اشترى العامل روضة المالك فانه صحيح مع الاذن السابق والاجازة اللاحقة
ولا يكفي فيه الاذن الضمني في العقد لانصراف مسئلة اذا اشترى العامل من يعتق على المالك فاما
ان يكون باذنه او لا فعلى الاول وله يكر فيه ربح صحيح وانعتق عليه وبطلت المضاربة بالنسبة اليه لانه
خلاف وضعها وخارج عن عنوانها حيث انها مبنية على طلب الربح المفروض عدمه بل كونه خاضعاً
محضة فيكون صحة الشراء من حيث الاذن من المالك لا من حيث المضاربة وحيث فان بقي من مالها غيره
بقيت بالنسبة اليه ولا بطلت من الاصل وللعامل اجرة عمله اذا لم يقصد التبرع وان كان فيه ربح فلا
اشكال في صحة لكن في كونه قراضاً فيملك العامل بمقدار حصته من العبد وليحق عوضه على المالك
للسراية او بطلانه مضاربة واستحقاق العامل اجرة المثل لعمله كما اذا لم يكن ربح اقوال لا يبعد ترجيح
لا لكونه خلاف وضع المضاربة للفرق بينه وبين صورة عدم الربح بل لانه فرع ملكية المالك المفروض
عدمها ودعوى انه لا بد ان يقال انه يملكه انما ما ثم يعتق او يقد ملكية حفظ الحقيقة البيع على الفور
في تلك المسئلة واي منهما كان يكتفي في ملكية الربح مدفوعة بمعارضتها بالانعتاق الذي هو انصاف
على ملكية المالك فان لها اثرين في عرض واحد ملكية العامل للربح والانعتاق ومقتضى بناء العتق
على التغليب تقديم الثاني وعليه فلم يحصل للعامل ملكية نفس العبد وله يفوت المالك عليه ايضاً
شيئاً بل فعل ما يمنع عن ملكيته مع انه يمكن ان يقال ان التفويت من الشارع لانه كذا انصاف
ان المسئلة مشكلة بناء على لزوم تقدم ملكية المالك وصيرورته للعامل بعد اذ تقدم الانعتاق
على ملكية العامل عند المعاوضة في محل المنع نعم لو قلنا ان العامل يملك الربح او لا بلا توسط
ملكية المالك بالمحل الاول حين العقد وعدم منافاة حقيقة المعاوضة لكون العرض من المالك
المالك والمعرض مشترك بينهما وبين العامل كما هو الاقوى لا يبقى اشكال فيمكن ان يقال بصحة مضار
وملكية العامل حصته من نفس العبد على القول بعدم السراية وملكية عرضها ان قلنا بها وعلى الثاني
اي اذا كان من غير اذن المالك فان اجازة فكذا في صورة الاذن وان لم يخبر بطل الشراء ودعى البطلان
ولو مع الاجازة لانه تصرف منه عنه كما ترى اذ النهي ليس عن المعاملة بما هي بل لا خارج فلا مانع

اعمل المذكور الخارج عن وضع المضاربة صح ما يرد على مد ظله العالي

في بيان احكام العامل

(١٥٦)

من صحتها مع الاجارة ولا فرق في البطلان مع عدمها بين كون العامل عالما بانها ممن ينعقد على
 المالك حين الشراء او جاهلا بالقول بالصحة مع الجهل لان بناء معاملات العامل على الظاهر هو
 كما اذا اشترى المعيب جهلا بالحال ضعيف الفرق بين المقامين واضح ثم لا فرق في البطلان بين كون
 الشراء بعين مال المضاربة او في الذمة بقصد الاداء منه وان لم يذكره لفظ انعم لوتنازع هو البايع
 في كونه لنفسه او للمضاربة قدم قول البايع ويلزم العامل به ظاهر اذ ان وجب عليه التخلص منه ولو
 لم يذكر المالك لفظا ولا قصدا كان له ظاهر اذ واقعا مسئلة اذا اشترى العامل اباه او غيره
 ممن ينعقد عليه فان كان قبل ظهور الربح ولا ربح فيه ايضا صح الشراء وكان من مال القراض وان كان
 بعد ظهوره او كان فيه ربح فمقتضى القاعدة وان كان بطلانه لكونه خلاف وضع المضاربة فانها موصوفة
 كما مر للاسترباح بالتقليب في التجارة والشراء المفروض من حيث استلزامه للافتقار ليركك الا
 ان المشهور بل ادعى عليه اجماع صحة وهو الاقوى في صورة الجهل بكونه ممن ينعقد عليه فينعقد
 مقدار حصته من الربح منه وليبر في البقية وعليه عوضها للمالك مع خياره وليتسعي العبد
 فيه مع اعساره لصحة ابراهيم عن عمير بن محمد بن قيس عن الصادق في رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة
 فاشترى اباه وهو لا يعلم قال لا يقوم فان زاد درهما واحدا انفق واستسعى في مال الرجل وهي نخصة
 بصورة الجهل المنزل عليها اطلاق كلمات العلماء ايضا واختصاصها بشراء الاب لا يقتصر بعد كون
 المناط كونه ممن ينعقد عليه كان اختصاصها بما اذا كان فيه ربح لا يقتصر ايضا بعد عدم الفرق بينه
 وبين الربح السابق والاطلاقا من حيث اليسار والاعسار في الاستعانة ايضا منزل على التاخي جمعاً
 بين الدلالة هذا ولولا يكن ربح سابق ولا كان فيه ايضا لكن يتجدد بعد ذلك قبل ان يباع الظاهر
 ان حكمه ايضا الافتقار والسرانية بمقتضى القاعدة مع امكان دعوى شمول اطلاق الصحة ايضا
 للربح المتجدد فيه فيلحق به الربح الحاصل من غيره لعدم الفرق مسئلة قد عرفت ان المضاربة ممن
 العقود المجاورة وانه يجوز لكل منهما الفسخ اذ لا يشترط لزومها في ضمن عقد لازم بل او في ضمن
 عقد ها ايضا ثم قد يحصل الفسخ من احدها وقد يحصل البطلان والانساخ لموت او جنون
 ماهية المضاربة بحسب اعتبار العقل لا تقبل اللزوم بشرط لزومها باطل سواء كان في ضمن عقد ها او
 عقدا اخر والتفصيل لا يبعد المقام كطبري مد ظله العالی

على
 اما اولاً فلا نفي للظاهر
 في الاشياء وان كان هو
 الصحة وامكان احرازها
 بامادة او باصالة الصحة
 ويكون متعارفاً في التجارات
 فيشملها اذن المالك المضارب
 لكن ليس الظاهر في المالك
 انه ممن لا ينعقد على المالك
 المضارب وثانياً ان في
 المعيب لا يرد حذارة على
 المالك لا جلا خيار المعيب
 بخلاف المقام الفسخ
 قد تقدم الاشكال فيه
 انما مضارباً
 تقدم انه لا يجب ولزمه
 حتم

بعد القيمة لا يتحقق
مضاربة حتى تكون مؤد
للفسخ الفسخ اصطهبات
وقد مر الاشكال فيه
الفسخ اصطهبات
تقدم ان الامور خلا
حجم
مد ظله
العالی

او تلف مال التجارة بتمامها ولعدم امكان التجارة لما منع او نحو ذلك فلا بد من التكلم في حكمها من
حيث استحقاق العامل للاجرة وعدمه ومن حيث وجوب الانقضاء عليه علمه اذا كان بالمال ع^ط
ومن حيث وجوب الجباية عليه علمه اذا كان به ديون على الناس ومن حيث وجوب الرد الى المالك و
عدمه وكون الاجرة عليه او لا فنقول اما ان يكون الفسخ من المالك او العامل وايضا اما ان يكون
قبل الشروع في التجارة او في مقدّماتها او بعد قبل ظهور الربح او بعد في الاشياء او بعد تمام التجارة
بعد انقضاء الجميع او البعض او قبله قبل القيمة او بعدها وبيان احكامها في طي مسائل الاولى اذا
كان الفسخ او الانقضاء في العمل كما في مقدّماته فلا اشكال ولا شيء له ولا عليه وان كان
بعد تمام العمل والانقضاء فلكذلك اذ مع حصول الربح يقتسمانه ومع عدمه لا شيء للعامل ولا عليه ان
حصلت خسارة الا ان يشترط المالك كونها بينهما على الاقوى من صحة هذا الشرط او يشترط العامل
على المالك شيئا ان لا يحصل ربح وربما يظهر من اطلاق بعضهم ثبوت اجرة المثل مع عدم الربح ولا
وجه له اصلا لان بناء المضاربة على عدم استحقاق العامل لشيء من الربح على فرض حصوله كما في
المعاملة الثانية اذا كان الفسخ من العامل في الاشياء قبل حصول الربح فلا اجرة له لما مضى من عمله و
احتمال استحقاق لقاعدة الاحترام له وجه له اصلا وان كان من المالك او حصل الانقضاء الفسخ
ففيه قولان اقولها لعدم ايضا بعد كونه هو المقدم على المعاملة المجاورة التي مقتضاها عداستحقاق
شيء الا الربح ولا ينفعه بعد ذلك كون اقدامه من حيث البناء على الاستمرار الثالث لو كان
الفسخ من العامل بعد الفرق بين المالك وصرف جملة من داس المال في نفقته فهل المالك
مطلقا واذا كان لا لعذر منه وجهان اقولها لعدم لما ذكر من جواز المعاملة وجواز الفسخ في كل
وقت فالمالك هو المقدم على ضرورة نفسه الرابعة لو حصل الفسخ او الانقضاء قبل حصول الربح
وبالمال ع^ط عرض لا يجوز للعامل التصرف فيه بل ان اذن المالك ببيع ونحوه وان احتمل تحقق الربح

ومن حيث وجوب تمكين المالك اياه من الانقضاء اذا كان هو المطالب له وعدمه ح^ط بعد القيمة
لا تبقى مضاربة حتى ورود الفسخ عليها ح^ط بوجوه مد ظله العالی وقد مر ضعفه بل وكذا الشرط الثاني
ح^ط كما مشكل جدا مع عدم العذر لان استحقاق نفقة الفرق قد ثبت بالنص وشمول الاستدلال به لا يبيد مع
هذا الاحتمال لا بعد جواز مطالبته بالمال بتمكينه من البيع والانقضاء ح^ط بوجوه مد ظله العالی

ممل
فيه اشكال ع
ميراني

ممل
وجوب لا يغلو عن قوة

ممل
ميراني

ممل
فيه اشكال خصوصا اذا كان

الفاسخ هو العامل الفسخ

اصطهباته

ممل
في الملاقاة تامل الفسخ

اصطهباته

ممل
هذا هو الاقوى لكن

لورضى المالك بعد الفسخ

بقبلة العروض بلا انقضاء

بقط وجوبه وتنتقل

ملكية العامل للرجح بالقبلة

على الاقوى جسم

لا يخفى ما في الالتزام بعد

وجوب الانقضاء وتوقف

الاستقرار عليه من التنازع

وتقدم ما هو الاقوى في

ذلك جسم مد ظله

القوانين باطلا قهرا

بل لو كان الفسخ من العامل

فلا يبعد وجوب الجباية

جسم

لهذا البيع بل وان وجد ذبون يمكن ان يزيد في الثمن فيحصل الرجح نعم لو كان هناك ذبون بان على
الشراء باز يد من قيمته لا يبعد جواز اجبار المالك على بيعه منه لانه في قوة وجود الرجح فعلا ولكنه
مشكل مع ذلك لان المناط كون الشيء في حد نفسه فائد القيمة والمفروض تدعى ان مقتضى
قوله على اليد ما اخذت حتى تؤدي وجوب المال الى المالك كما كان كما ترى الخامسة اذا حصل
او الانقضاء بعد حصول الرجح قبل تمام العمل او بعد وبالمال عروض فان رضيا بالقيمة كانت فلا
وان طلب العامل بيعها فالظاهر عدم وجوب اجابته وان احتمل رجح فيه خصوصا اذا كان هو الفاسخ وان
طلب المالك ففي وجوب اجابته وعدم وجوبه ثالثا التفصيل بين صودة كون مقدار راس المال
نفدا فلا يجب بين عدمه فيجب لان اللازم تسليم مقدار راس المال كما كان على بقوله على اليد و
الاقوى عدم الرجح مطلقا وان كان استقرار ملكية العامل للرجح موقفا على الانقضاء ولعله يحصل
المخلاة بالبيع اذ لا منافاة فنقول لا يجب عليه الانقضاء بعد الفسخ لعدم الدليل عليه لكن لو حصلت
المخلاة بعده قبل القيمة بل او بعد ما يجب جبرها بالرجح حتى انه لو اخذ ليرد منه السادسة لو كان
في المال ديون على الناس فيلزم على العامل اخذها وجبايتها بعد الفسخ او الانقضاء ام لا
اقولها لعدم من غير فرق بين ان يكون الفسخ من العامل او المالك التابعة اذا مات المالك او العامل
قام وارثه مقامه فياقر من الاحكام الثامنة لا يجب على العامل بعد حصول الفسخ او الانقضاء اريد
من التخلية بين المالك وماله فلا يجب عليه الايصال اليه نعم لو ادس له الى بلد اخر غير بلد المالك ولو
كان باذنه يمكن دعوى وجوب الرد الى بلده لكنه مع ذلك مشكل وقوله على اليد ما اخذت ايضا لا
يلد ازيد من التخلية واذا احتاج الرد اليه الى الاجرة فالاجرة على المالك كما في سائر الاموال نعم لو
هذا هو المناط في اشتراكه مع المالك في نفس العروض واما استحقاقه لتحصيل الرجح المالى منها الذي هو
الغرض الاقصى من المضاربة فمناطه كونه معرضا له بالبيع سواء كان لاجل زيادة قيمتها السوقية او لوجوب الرجح
الشخص فالاقوى عدم الفرق بينهما ما لا يبعد الرجح كما مر ح ط برودى مد ظله العالي لا قوة فيه ح ط
لا قوة بل لعل الرجح لا يغلو من قرب ح ط فيماله من الاموال والحقوق واما ما عليه من الحقوق فلا كما اذا
مات العامل وقتنا بوجوب الانقضاء عليه مع مطالبة المالك ح ط محل تامل نعم اذا احتاج ايضا
الى الاجرة كانت على المالك ح ط برودى مد ظله العالي

سافره بدون اذن المالك الى بلد اخر وحصل الفسخ فيه يكون حاله حال الغاصب وجوب الرد والهجرة
وان كان ذلك منه للجمل بالحكم الشرعي من عدم جواز الفريدون اذنه ^٢مسئله قد عرفت ان الربح
وقاية لرأس المال من غير فرق بين ان يكون سابقا على التلف والخسران او لاحقا فالحذارة السابقة
تجبر بالربح اللاحق وبالعكس ثم لا يلزم ان يكون الربح حاصل من مجموع رأس المال وكذا لا يلزم ^٣الخسار
وارد على المجموع فلو اتجز جميع رأس المال فخرته اتجز بعض الباقي فربح يجبر ذلك الخسران بهذا الربح وكذا
لو اتجز اذا اتجز البعض فخرته اتجز البعض الاخر او بجميع الباقي فربح ولا يلزم في الربح والخسران ان
يكون مع بقاء المضاربة حال حصولها فالربح مطلقا جابر للخسارة والتلف مطلقا مادام لم يتم عمل ^٤المضاربة
ثم انه يجوز للمالك ان ليرد بعض مال المضاربة في الاشياء ولكن تبطل بالنسبة اليه وتبقى بالنسبة الى
البقية وتكون رأس المال وحده فاذا فرضنا انه اخذ بعد ما حصل الخسران والتلف بالنسبة الى رأس
المال مقدار من البقية ثم اتجز العامل بالبقية او ببعضها فحصل ربح يكون ذلك الربح جابر للخسران
او التلف السابق تمامه مثلا اذا كان رأس المال مائة فتلف منها عشرة او خمسة عشرة وبقي تسعون ثم
اخذ المالك من التسعين عشرة وبقيت ثمانون فرأس المال تسعون واذا اتجز بالتسعين فصار التسعين
هذه العشرة المحاصلة ربحا تجبر تلك العشرة ولا يبقى للعامل شيء وكذا اذا اخذ المال بعد ما حصل الربح
مقدار من المال سواء كان بعنوان استرداد بعض رأس المال او هو مع الربح او من غير قصد الى احدا الوجهين
ثم اتجز العامل بالباقي او ببعضه فحصل خسران او تلف يجبر بالربح السابق تمامه حتى المقدار التابع منه
في الذي اخذه المالك ولا يختص الجبر بما عده حتى يكون مقدار حصته العامل منه باقيا مثلا اذا
كان رأس المال مائة فربح عشرة ثم اخذ المالك عشرة ثم اتجز العامل بالبقية فخر عشرة او تلف منه
انفاس المضاربة بالنسبة الى ما اخذه المالك وبقيتها بالنسبة الى البقية كما عرفت به مستلزما لعدم التجار

سهم المأخوذ من الخسران بربح البقية فيما بعد كذا العكس اذ المضاربة فيه بعد ما تمت وهي خسارة او ربح لا تنقلب عما
تمت عليه فليست خسرتها على المالك ان كانت خسارة ولا يكون ربحها وقاية لشيء ان كانت ربحا بخلافها في البقية فانها
لبقائها لا يتعين لاحدهما الا بالاختتام ^٥طه فيه كذا بعد من رده سهم العامل واخذ من الربح اليه لا يفسخ المضاربة فيما
اخذ من رأس المال فاستقر ملك العامل فحقت له من ربحه بعد توزيع الربح الحاصل على المأخوذ من رأس المال و
على البقية ومثله الحكم فيما اخذه من غير قصد ^٦طه بوجده مد ظله العالی

عشرة يجبره بالبح السابق حتى المقدار الشايع منه في العشرة المأخوذة فلا يبقى للعامل من الربح شيء
 شيء وعلى ما ذكرناه لا وجه لما ذكره الخ وتبعه غيره من أن الربح لا يحجر مقدار الخزان الذي ورد في
 العشرة المأخوذة بطلان المضاربة بالنسبة إليها مقدار الخزان الشايع فيها لا يجبر بهذا الربح فإس
 المال الباقى بعد خزان العشرة في المثال المذكور لا يكون تعيين بل أقل منه بمقدار حصة خسارة العشرة
 المأخوذة وهو واحد وتبع فيكون داس المال الباقى تعيين واحد وتبع وهي تسعة وثمانون ألا
 تسع وكذا لا وجه لما ذكره بعضهم في الفرض الثاني أن مقدار الربح الشايع في العشرة التي أخذها المالك
 لا يجبره الخزان الآخر وإن حصة العامل منه بقي له ويجب على المالك دده إليه فالأدنى في المثال المنقوض
 عدم بقاى ربح للعامل بعد حصول الخزان المذكور بل قد عرفت سابقا أنه لو حصل ربح واقتماه في الأثناء
 وأخذ كل حصة منه ثم حصل خزان أنه لن يرد من العامل مقدار ما أخذ بل لو كان الخزان بعد الفسخ قبل
 القيمة بل أو بعد ها إذا اقتما العرض وقتنا بوجوب الانقضاء على العامل وأنه من تمت المضاربة
 مسئلة إذا كانت المضاربة فاسدة فاما أن يكون مع جهلها بالفساد أو مع علمها أو علم أحدهما دون
 الآخر فعلى التقادير الربح تباهى للمالك كذا في التجارات وإن كانت مضاربة باطلة نعم لو كان الأذن
 مقيدا بالمضاربة توقف ذلك على إجازته وآلا فالمعاملات الواقعة باطلة وعلى عدم التقييد
 أو الإجازة يستحق العامل مع جهلها بالاجرة عمله وهل يضمن عوض النقص في الفرع على نفسه لتبين
 عدم استحقاقه النفقة أو لا لأن المالك سلطة على الانفاق بجائز أو جهان اقويها الأول ولا يضمن
 التلف والنقص كذا الحال إذا كان المالك عالما دون العامل فإنه يستحق الاجرة ولا يضمن التلف
 والنقص وإن كانا عالمين أو كان العامل عالما دون المالك فلا اجرة له لا قدامه على العمل مع علمه
 بل هذا الذي ذكره الشيخ وتبعه المحقق وغيره هو الصواب فإن المائة بعد ما صارت بالخزان تعيين كان
 كل عشرة من التعيين وهي تسع في الأصل أحد عشرة وتعاود هي تسع المائة وقد تنزلت بالخزان العشرة
 فإذا أخذ المالك عشرة من التعيين كان كأنه أخذ أحد عشرة وتعاود المائة لانقضاء المضاربة في العشرة
 واحساب سهمها من الخزان عليه وهو واحد وتسع فبقي في البقية من المائة وهي ثمان وثمانون وثمانية
 التساع ح ط قد تقدم الكلام عليه ح ط عليه بقدر صحة شرع لا يتلزم تبرعه بالعمل وأهدائه إلى المالك
 بحسب بانه العرف قد قدم الفرق بين العلم والجهل كما هو المشهور لا يخلو من قوة ح ط بروجدي مد ظله

بل الثاني لا يخلو عن
 قوة ع ح شيرازي
 بل لا اجرة المثل ولو مع
 عدم حصول الربح ع ح
 فيه اشكال مع وضالما
 بقيمة العرض الفكا
 تقدم ضعف القول به
 بعد ان رضى المالك
 العرض حجم مد ظله
 اقواله ممنوعة بل ان
 لا يخلو عن قوة حجم
 لا يخلو عن اشكال حجم
 مد ظله
 القائل

بعد صحة المعاملة وربما يجهل في صورة عنها انه ليجوز حصة من الربح من باب الجعالة وفيه ان
المفروض عدم قصد هاتك انما بما يجهل استحقاق اجرة المثل اذا اعتقد انه ليجوزها مع الفساد له
وجه وان كان الاقوى خلافه هذا كما اذا حصل ربح ولو قليلاً واقام مع عدم حصوله فاستحقاق
العامل الاجرة ولو مع الجهل متكل لاقدام على عدم العوض لعملة مع عدم حصول الربح وعلى هذا
ففي صورة حصوله ايضا ليجوز اقل الامر من مقدار الربح واجرة المثل لكن الاقوى خلافه لان رضاً
بذلك كان مقيداً بالمضاربة ومراعاة الاحتياط في هذا وبعض الصور المقدمة اولى ^{مسألة} ٤٩
اذا ادعى على احد انه اعطاه كذا مقداراً مضاربة وانكره ولم يكن للمدعى بينة فالقول قول المنكر مع
اليمين ^{مسألة} اذا تنازع المالك والعامل في مقدار رأس المال الذي اعطاه للعامل قدم
قول العامل بيمين مع عدم البينة من غير فرق بين كون المال موجوداً او تالفاً مع ضمان العامل ^{مسألة}
عدم اعطائه ازيد مما يقول واصالة برائة ذمته اذا كان تالفاً بالازيد هذا اذا لم يرجع نزاعهما
الى النزاع في مقدار نصيب العامل من الربح كما اذا كان نزاعهما بعد حصول الربح وعلم ان الذي بيده
هو مال المضاربة اذ جاز النزاع في قلة رأس المال وكثرة يرجع الى النزاع في مقدار نصيب العامل من
هذا المال الموجود اذ على تقدير قلة رأس المال يصير مقدار الربح منه اكثر فيكون نصيب العامل ازيد وعلى
تقدير كثرته بالعكس ومقتضى الاصل كون جميع هذا المال للمالك الا بمقدار ما اقربه للعامل وعلى
هذا ايضا لا فرق بين كون المال باقياً او تالفاً بضمان العامل اذ بعد الكو يكونه للمالك الا كذا مقدراً
منه فاذا تلف مع ضمانه لا بد ان يعزى المقدار الذي للمالك ^{مسألة} لو ادعى المالك على العامل
انه خان او فرط في الحفظ فلف او شرط عليه ان لا يشترى الخمر الفلانة او لا يبيع من زيد ونحو ذلك
فالقول قول العامل في عدم الخيانة والتفريط وعدم شرط المالك عليه الشرط الكذائي والمفروض
ان مع عدم الشرط يكون مختاراً في الشراء وفي البيع من اتى شخصاً او ادفع له فغل العامل لا يجوز له الا
باذن من المالك كما لو سافر او باع بالنسيئة وادعى الاذن من المالك فالقول قول المالك في عدم
الاذن والحاصل ان العامل لو ادعى الاذن فيما لا يجوز الا بالاذن قدم فيه قول المالك المنكر
ولو ادعى المالك المنع فيما يجوز الا مع المنع قدم قول العامل المنكر ^{مسألة} لو ادعى العامل

اذا كان مصتب الدعوى
النزاع في مقدار رأس المال
كما هو المفروض
شراوى
لا يبرأ حضور شاه
الفتح امطمانا
بل مسمع جهم فليل
الغالب

التلف وانكر المالك قدم قول العامل لانه امين سواء كان بامر ظاهر او خفي وكذا لو ادعى الخائن
 او ادعى عدم حصول المطالبات في الشيء مع فرض كونه مادونا في البيع بالدين ولا فرق في
 سماع قوله بين ان يكون الدعوى قبل فسخ المضاربة او بعده نعم لو ادعى بعد الفسخ التلف
 بعده ففي سماع قوله لبقاء حكم امانته وعدمه مخروجه بعده عن كونه امينا وجهان ولو اقر
 بحصول الرجح ثم بعد ذلك ادعى التلف والخسارة وقال اني اشبهت في حصوله ليمع منه
 لانه رجوع عن اقراره الاول ولكن لو قال دجت ثم تلف او ثم حصل الخسارة قبل منه **مسئلة**
 اذا اختلف في مقدار حصته العامل وانه نصف الرجح مثلا او ثلثه قدم قول المالك **مسئلة**
 اذا ادعى المالك اني ضاربتك على كذا مقدار واعطيتك فانكر اصل المضاربة وانكر تسليم الما
 اليه فاقام المالك بنية على ذلك فادعى العامل تلفه ليمع منه واخذ باقراره المتفاد من
 انكاره الاصل نعم لو اجاب المالك بانني لم مشغول الذمة لك بشئ ثم بعد الاثبات اد
 التلف قبل منه لعدم المناقات بين الانكار من الاول وبين دعوى التلف **مسئلة** اذا ا
 في صحة المضاربة الواقعة بينهما وبطلانها قدم قول مدعى الصحة **مسئلة** اذا ادعى احدهما الفسخ
 في الاثناء وانكر الاخر قدم قول المنكر وكل من يقدم قوله في المسائل المذكورة لا بد له من اليقين
مسئلة اذا ادعى العامل الرد وانكر المالك قدم قول المالك **مسئلة** لو ادعى العامل في
 جنس اشتراه انه اشتراه لنفسه وادعى المالك انه اشتراه للمضاربة قدم قول العامل وكذا لو اد
 انه اشتراه للمضاربة وادعى المالك انه اشتراه لنفسه لانه اعرف بنيت ولانه امين فيقبل
 قوله والظاهر ان الامر كذلك لو علم انه ادعى الثمن من مال المضاربة بان ادعى انه اشتراه في
 الذمة لنفسه ثم ادعى الثمن من مال المضاربة ولو كان عاصيا في ذلك **مسئلة** لو ادع
 المالك انه اعطاه المال مضاربة وادعى القابض انه اعطاه قرضا **مسئلة** لا يسمع
 بيمينه كما كان يسمع منه قبل ذلك بها لاجل امانته لان دعواه التلف اقرار منه بكذبه في الدعوى
 الاولى المستلزم لخياسته وخروجه عن الامانة فيكون عليه البينة في دعواه الخيانة للاصل
 لان قبول قوله في نفي اشتراؤه للمضاربة ليس لاجل امانته فقط حتى ترتفع خياسته التي اقر
 بل هو موافق للاصل مضافا الى اعرف بنية ج و جردى مذلة العالي

فوقه شيء اذى
 لا تخلو عن اشكال
 مبرازى
 لا يسمع منه يمينه
 لولا انكاره لاصل المضاربة
 لكونه امينا وفي الفرض
 بدعواه التلف اقر بكذا
 في انكار اصل المضاربة
 وصحة ودرته خائف افعليه
 اقامة البينة على التلف
 لكونه على خلاف الاصل
 الف
 فيه تأمل واشكال الف
 اصطها نامة
 الاقوى سماع دعوى الفسخ
 والاشهاد او نحوهما في
 الاقرار ولا يكون رجوعا
 عن اقراره السابق بل هو
 دعوى على خلاف ظاهره
 جيم
 يمينه يقضى عليه بالضمان
 ولا يقبل قوله في التلف
 كما كان يقبل لولا انكاره
 وفي قبول الغرامة منه
 بنفي هذا الدعوى لا يسمع
 قامة البينة على ادعاء
 ويجلس حتى يتبين صدقه
 رجوعه واقوال افواهاته
 بنية جيم مذلة العالي

طلبه فان حلفا ونكلا للقابض اكثر الامر من اجرة المثل والحصة من الربح الا اذا كانت الاجرة
زائدة عن تمام الربح فليس له اخذها لا عتافه بعدم استحقاق ازيد من الربح ^{مسئلة} انا حصل
تلفا وخسران فادعى المالك انه اقترض وادعى العال انه ضاربه قدم قول المالك مع اليمين ^{مسئلة}
لو ادعى المالك الا بصاع والعال المضاربة يتحالفان ومع الحلف والنكول منها يتحرر العامل
اقل الامر من اجرة والحصة من الربح ولو لم يحصل ربح فادعى المالك المضاربة لدفع الاجرة
وادعى العامل الا بصاع استحق العامل بعد التحالف اجرة المثل ^{مسئلة} اذا علم مقدار راس
المال ومقدار حصة العامل واختلفا في مقدار الربح الحاصل فالقول قول العامل كما اذا اختلفا في
في حصول وعدمه كان القول قوله ولو علم مقدار المال الموجود فعلا بيد العامل واختلفا في مقدار
نصيب العامل منه فان كان من جهة الاختلاف في الحصة انما نصف او ثلث فالقول قول المالك
قطعا وان كان من جهة الاختلاف في مقدار راس المال فالقول قوله ايضا لان المفروض ان تمام
هذا الموجود من مال المضاربة اصلا ورجلا ومقتضى الاصل كونه بتمامه للمالك الا ما علم جيل
للعامل واصالة عدم دفع ازيد من مقدار كذا الى العامل لا تثبت كون البقية ربحا مع انهما معارضا
باصالة عدم حصول الربح ازيد من مقدار كذا فيبقى كون الربح تابعا للاصل الا ما خرج مسائل
الاولى اذا كان عند مال المضاربة فمات فان علم بعينه فلا اشكال وان لم يعلم بوجوده في التركة
الموجودة من غير تعيين فذلك ويكون المالك شريكا مع الورثة بالنسبة ويقدم على الغراء ان كان
الميت مديونا لوجود عين ماله في التركة وان علم بعدم وجوده تركته ولا في يده ولا يعلم انه تلف
وفيه وجه لغرض القول قول المالك لان القابض مقر بعدم الاجرة لعلو انه عمل لنفسه المالك مقر بثبوت حصة من
الربح للقابض فيخصر النزاع في غير تلك الحصة والعامل يدعي بالا قراض المخالف للاصل فيحلف المالك على نصيب
ويحكم له بدو ما دعوى المالك للقراض غير ملزمة لا يترجى بها حلفه على منكرها ^{مسئلة} الاصل ان المال التالف
عند غير المالك الثابت بالنقض والقوة ولو اذها لك القول قول العامل لاصالة عدم القراض كون دعوى القراض غير
ملزمة وان ادعى المالك الا بصاع بلا اجرة او باجرة المثل في اقل من الحصة المدعاة من الربح الحاصل اقبانية لها او الى
مع تساويها او كون الاجرة اكثر فالظاهر عدم توجبه الحلف اليها بل يحكم له بالحصة اخذ باقراره ^{مسئلة} على وجه التحق
مصلحة المثل والاقوى فيه عدم الحاجة الى التحالف بل يحلف العامل على نفق القراض فيحكم له باجرة المثل ^{مسئلة} فان لم يجر
على احترام عمل كما تقدم في الحاشية السابقة يكون مدعا بالنسبة الى القدر الذي اذ عليها قدمه في المال بين ذلك ولو انكم
مما

مقر فان بعد استحقاقها
وانما كون اختلاف الربح
فالعامل يدعي استحقاق تمام
الربح والمالك يدعي استحقاق
لبعضه مثل النصف مثلا فيكون
استحقاق العامل للنصف
مما انفق عليه يكون
الاخر مورد الداعي فيقيم
بعد التحالف والنكول
الفتح محل تأمل الفرج
الا قواى رجوع هذا النزاع
الى باب المدعى والمكروه
الداعي لكن على تفصيل
صور المسئلة في ذلك اذ لو
كانت اجرة عمل العامل
بتمام الربح يقتضى التساوي
على احترام عمله وكونه هو
القدر المشترك بين ما يقر
به المالك يدعيه العامل
هو استحقاق تمام الربح
كون المالك مدعي الاطر
بالحصة فيقدم قول العال
بيمينه في ذلك ولو كانت
الاجرة دون الحصة او مقدار
كان العامل مدعي ما يدين
من استحقاق الزائد عليها
فيقدم قول المالك بيمينه
في ذلك ولو كانت الاجرة
ازيد من الحصة ودون تمام
الربح يقدم قول العامل
فيما يقابل الاجرة وقول الما
بيمينه في الزائد عليها جدا
لو كانت الاجرة دون الحصة
فاستحقاق العامل لمقدار الاجرة
هو الذي يقتضيه تساويهما
على احترام عمل كما تقدم في الحاشية السابقة

بتفريط أو بغيره أو دونه على المالك فالظاهر عدم ضمانه وكون جميع تركته للورثة وان كان لا يخلو عن
اشكال بمقتضى بعض الوجوه الآتية وأما إذا علم ببقائه في يده إلى ما بعد الموت ولم يعلم أنه مخرج تركته
الموجودة أو لا بان كان مدفوناً في مكان غير معلوم أو عند شخص آخر أمانة أو نحو ذلك أو علم بعدم وجوده
في تركته مع العلم ببقائه في يده بحيث لو كان حياً أمكنه أيضاً إلى المالك أو شدة بقاءه في يده وعدم
إيضاح ضمانه في هذه الصور الثلاث وعدم خلافه واشكال على اختلاف مراتبه وكذا العلماء في المقام
وأما مثاله كالرهن والوديعة ونحوها فمختلفة والآقوى الضمان في الصورتين الأولىين ^طبعموم قوله ^طعلى
ما أخذت حتى تؤدي حيث إن الأظهر ^طشبهة للأمانات أيضاً ودعوى خروجها لأن المفروض عدم
الضمان فيهما مدفوعة بان غاية ما يكون خروج بعض الصور منها كما إذا تلفت بلا تفريط أو ادعى تلفها كذا
إذا حلف وأما صورة التفريط والالتلاف ودعوى الرد في غير الوديعة ودعوى التلف والتكول ^طعن
المحلف فهي باقية تحت العموم ودعوى أن الضمان في صورة التفريط والتلف من جهة الخروج عن كونهما
أمانة أو من جهة الدليل الخارجي كما ترى لا داعي إليها ويمكن أن يتمك بعموم ما دل على وجوب رد
الأمانة بدعوى أن الرد ^طأعم من رد العين ورد البدل واختصاصه بالأقل ممنوع الآخر ^طأنه يفهم
قوله المعتبر مردود وجوب عوضه عند تلفه هذا مضافاً إلى خبر السكوني عز على ^طأنه كان يقول
من يموت وعنده مال مضاربة قال إن متاه بعينه قبل موته فقال هذا الفلان فهو له وإن مات ولم
يذكر فهو أسوة الغرماء ^طوأما الصورة الثالثة فالضمان فيها أيضاً لا يخلو عن قوة لأن الأصل بقاء
يده عليه إلى ما بعد الموت واشتغال ذمته بالرد عند المطالبة وإذا لم يمكن ذلك لموته يؤخذ
من تركته بقيته ودعوى أن الأصل المذكور معارض بأصله برائة ذمته من العوض والمرجع ^طبعد
المعارض قاعدة اليد المقتضية للملكية مدفوعة بأن الأصل الأول حاكم على الثاني هذا مع أنه
بل ^طالأقوى عدم الضمان في الصورة الثانية وأما الصورة الأولى فالظاهر فيها عدم جواز تصرف الورثة
فيها بأيديهم حتى يتخلصوا منه لضمان الميت وتعلقه بالتركة حتى يكون أسوة الغرماء كما إذا بدل ثلاث
العلم الإجمالي يكون بعض ما كان في يده إلى موته مال الغير اسقط اعتبارها في جميع أطرافه بالنسبة
إلى العقد المعلوم فلهذا يكون المضاد مقدماً على الغرماء لا أسوة لهم ^طلا قوة في الضمان نعم لا يعبد وجوب
التخلص مع احتمال كونه في التركة الموجودة ولكنه لا يخلو من اشكال ^طج بروجدي مد ظله العالی

بعد من خرج بعض الصور
 منها انقلت بلا تقريط و
 نحو وبقا البعض الآخر مثل
 صورة الذي يدور الازمان
 ونحوها وانك في كون المور
 من الصور الباقية او الخارج
 يكون التمسك بها تمسكا
 بالعام في البنية المصدقية
 ولعل قد قيل يجوز
 الفسخ هذا مع فرض
 الضمان كما في المقصوب
 وفي الامانات مع ثبوت
 التقريط فيها واما مع عدم
 يكون التمسك بالعم تمسكا
 به في البنية المصدقية
 فامر الفسخ لا يخفى ان
 يخص بماد على اختصاص
 ضمان العامل بصورة التقريط
 والتعدي في ذلك التقريط
 والتعدي لا وجه للتمسك لما
 في الحاشيتين السابقتين
 لفسخ بلا قوة فيها ايضا
 عدم الضمان واصالة بقاء يد
 لا تثبت التقريط الموقوف على
 الضمان ومن هنا انقح بطلان
 جعلها حكمة على اصالة البراءة
 فسخ الظاهر اختصاص الضمان
 بالانكسار في ترك الوصية
 لان لا قوة عدمه في
 وجوب الامانة فيما او خصصا
 في عمومهم لو ثبت الضمان كما
 اليد العارية كان الرمي مثلا
 لاداء شاطرا اليد اذ
 اصح عدم ثبوتها كالمفروق
 قام فلا يخرج هذه الدعوى
 من التمسك او يكون بالتمسك
 يوم هذا التمسك مع مدق
 ام امس به حاشية اوله
 في نوشتة شله

يمكن المحدث في قاعدة اليد بالها مقتضية للملكية اذا كانت مختصة وفي المقام كانت مشتركة
والاصل بقاها على الاشتراك بل في بعض الصور يمكن ان يقال ان يد المالك من حيث كونه
عاملا له كما اذا لم يكن له شيء اصلا فاخذ راس المال وسافر للتجارة ولم يكن في يده سوى مال المضار
فاذا مات يكون ما يده بمنزلة ما في يد المالك ان احتمل ان يكون قد تلف جميع ما عنده من ذلك الما
وان استفاد لنفسه ما هو الموجود في يده وفي بعض الصور يد مشتركة بينه وبين المالك كما اذا سافر
وعنده من مال المضاربة مقدار ومن ماله ايضا مقدار نعم في بعض الصور لا يعد يد مشتركة ايضا
فالتمسك باليد بقول مطلق متكل ثم ان جميع ما ذكرنا ما هو اذا لم يكن بترك التقيين عند ظهور امارات
الموت مفراطا ولا افلا اشكال في ضمانه الثانية ذكرنا من شروط المضاربة التخيير وانه لو علقها على امر
حاصل اذا لم يعلم بحصوله نعم لو علق القرض على امر صحيح وان كان متوقع الحصول ولا دليل لهم على ذلك
الا دعوى الاجماع على ان اثر العقد لا بد ان يكون حاصل من حين صدوره وهوان صح انما يتم في
التعليق على المتوقع حيث ان الاثر متأخر واما التعليق على ما هو حاصل فلا يستلزم التأخير بل في
المتوقع ايضا اذا اخذ على نحو الكف بان يكون المعلق عليه وجوده الاستقبال لا يكون الا اثر متأخرا
نعم لو قام الاجماع على اعتبار العلم بتحقيق الاثر حين العقد ثم في صورة الجهل لكنه غير معلوم ثم على
فرض البطلان لا مانع من جواز القرض ونفذه من جهة الاذن لكن ليتحقق اجرة المثل لعله ان
يكون الاذن مقيدا بالصحة فلا يجوز القرض ايضا الثالثة قد مر اشتراط عدم الحجر بالفسخ في المالك
واما العامل فلا يشترط فيه ذلك لعدم منافاة بحق الغرماء نعم بعد حصول الربح منع من القرض
الا بالاذن من الغرماء بناء على تعلق الحجر بالمال الجديد الرابعة تبطل المضاربة بعرض الموت كما مر
او الجنون او الاعماء كما مر في سائر العقود التجارية وظاهرهم عدم الفرق بين كون الجنون مطبقا او اذ
وكذا في الاعماء بين قصر مدته وطولها فان كان اجماعا ولا فيمكن ان يقال بعدم البطلان في الادوار
والاعماء القصير المدة فغاية الامر عدم نفوذ القرض حال حصولها واما بعد الا فاقه فيجوز من دون
حاجة الى تجديد العقد سواء كان في المالك او العامل وكذا تبطل بعرض السفه لاحدهما او الحجر
لعله ليلهم هو منافات التعليق بتحقيق المعاودة بغير ما يجب اعتباره العقل مع طلق حقوق الغرماء به مع
انه وقاية لراس المال محل اشكال نعم ان تم العمل وكان باقيا انكف تقا به جمل من وجه مد ظله

تقرير احكام المضاربة

في المالك او العامل ايضا اذا كان بعد حصول الربح اجماع اجارة الغرض الخامسة اذا ضارب المالك
 في مرض الموت صح وملك العامل الحصة وان كانت ازيد من اجرة المثل على الاقوى من كون منجزات المر
 من الاصل بل وكذلك على القول بانها من الثلث لانه ليس مفوت بالشيء على الوارث اذا ربح امر معدوم
 وليس له الا موجود للمالك وانما حصل لبي العامل السادسة اذا تبين كون راس المال لغير المضارب
 سواء كان غاصبا او جاهلا بكونه ليس له فان تلف في يد العامل او حصل خسران فلما لكان الرجوع على كل
 منهما فان رجع على المضارب لم يرجع على العامل وان رجع على العامل رجع اذا كان جاهلا على المضارب
 وان كان جاهلا ايضا لانه مغرور من قبله وان حصل ربح كان للمالك اذا اجاز المعاملات الواقعة على
 ماله وللعامل اجرة المثل على المضارب مع جملة الظاهر عدم استحقاقه الاجرة عليه مع عدم حصول
 الربح لانه اقدم على عدم شيء له مع عدم حصوله كما انه لا يرجع عليه اذا كان عالما بانه ليس له لكونه متبرعا
 بعلمه السابعة يجوز اشراط المضاربة في ضمن عقد لازم فيجب على الشروط عليه ايقاع عقدها مع الشا
 وكن ككل منهما فسخه بعده والظاهر انه يجوز اشراط عمل المضاربة على العامل بان يشترط عليه ان يتجه قبل
 كذا من ماله الى زمان كذا على ان يكون الربح بينهما نظير شرط كونه وكذا في عقد لازم ورجح لا يجوز
 للشروط عليه فسخها كذا الوكالة الثامنة يجوز ايقاع المضاربة بعنوان الجمالة كان يقول اذا انجزت هذا
 المال وحصل ربح فلان نصفه فيكون جمالة تفيد فائدة المضاربة ولا يلزم ان يكون جامعا للشرط والمضا
 فيجوز مع كون راس المال من غير التقدين او دينا او مجهولا لجمالة لا يوجب الغرر وكذا في المضاربة الشرطية

تفليس العامل بعد ظهور الربح لا يبطل المضاربة بل في منع من التصرف ايضا اشكال كما مر ح ط ليس
 المخران كالتلف فانه ان اجاز المعاملات التي حصل بها الخسران لم يرجع على احد بشيء وان ردها ربح
 باصل ماله لا بالخسران فقط ح ط بل يرجع عليه مع علمه ح ط بروجدي مد ظله بل الظاهر استحقاق
 وقدم منه تقويته ح ط حقيقة المضاربة غير قابلة للاشراط كذلك ايقاع عقدها غير مقصود
 للعقلاء والعمل بالمال مدة معينة على نحو عمل المضاربة يصح اشراطه ولكن استحقاق المالك له بخبر
 عن كونه علامه يبذله في التجارة حتى ليتحقق به شيئا من الربح كما في المضاربة نعم يمكن ان يتحقق
 هو ايضا بالشرط في عقد يصح فيه شرط المجهول ح ط بروجدي مد ظله العالي ان قلنا بصحة الجمالة
 مع عدم معارضة المجهول بحجب الكمية وعدم وجوده حال عقدها وهو محتاج الى التأمل ح ط بروجدي

الظاهر عند بطلان المضاربة
 في صورة حجر العامل بالافس
 مع شيئا
 اداله خبر المعاملات مع
 شراري
 بل الظاهر استحسانه مع
 شراري
 عند من الحجر بالافس على
 بعد ظهور الربح لا يوجب
 بطلان المضاربة بل يكون
 مانعا من تصرفه في حقت
 من الربح مع جهل العامل
 واما مع علمه فيرجع عليه
 اصطحابنا

في ضمير عقد بخو شرط النتيجة فيجوز مع كون راس المال من غير التقدين التاسعة يجوز للأب والجد
 الاجتار بمال المولى عليه بخو المضاربة بايقاع عقد هابل مع عدم ايضاً بان يكون يجزى الاذن منها
 وكذا يجوز لها المضاربة بماله مع الغير على ان يكون الربح مشتركاً بينه وبين العامل وكذا يجوز ذلك
 للوصي في مال الصغير مع ملاحظة الغبطة والمصلحة والامن من هلال المال العاشرة يجوز للأب و
 الجد الايضاً بالمضاربة بمال المولى عليه بايقاع الوصع عقد هابل نفسه وغيره مع تعيين الحصّة
 من الربح او ايكاله اليه وكذا يجوز لها الايضاً بالمضاربة في حصّة القصير من تركتها باحد الوصيين
 كما انه يجوز ذلك لكل منهما بالنسبة الى الثلث المغرول لنفسه بان يتجر الوصع به او يدفعه الى غيره
 مضاربة ويصرف حصّة الميت في المصارف المعينة للثلث بل وكذا يجوز الايضاً منهما بالنسبة
 الى حصّة الكبار ايضاً ولا يضركونه فترا عليهم من حيث تقطيل مالهم الى مدة لانه منجبر يكون الاختار
 لهم في فتح المضاربة واجازتها كما ان الحال كذلك بالنسبة الى ما بعد البلوغ في القصير فان له ان
 يفسخ او يجيز وكذا يجوز لها الايضاً بالاجتار بمال القصير على نحو المضاربة بان يكون هو الموصي
 لا ايقاع عقد المضاربة لكن الى زمان البلوغ او اقل واما اذا جعل المدة ازيد فيحتاج الى الاجازة
 بالنسبة الى الزائد ودعى عدم صحة هذا النوع من الايضاً لان الصغير لا مال له حينه وانما ينتقل
 اليه بعد الموت ولا دليل على صحة الوصية العقدية في غير التملك فلا يصح ان يكون انجا المضاربة
 على نحو ايجاب التملك بعد الموت مدفوعة بالمنع مع انه الظاهر من خبر خالد بن بكر الطويل في قضية
 ابن ابي ليلى وموثق بخبر مسلم المذكورين في باب الوصية واما بالنسبة الى الكبار من الورثة فلا يجوز
 لهذا النوع من اجوب العمل بالوصية وهو الاجتار فيكون ضرراً عليهم من حيث تقطيل حقهم من الارث
 وان كان لهم حصتهم من الربح خصوصاً اذا جعل حصتهم اقل من المقارف الحادية عشر اذ ائلف المال
 في يد العامل بعد موت المالك من غير تقصير فالظاهر عدم فمانه وكذا اذا ائلف بعد انفاها بوجه اخر
 الثانية عشر اذ كان راس المال مشتركاً بين اثنين فصار باو احدهم فتح احد الشريكين هل تبقى
 بالنسبة الى حصّة الاخر او تنسخ من الاصل ومجاناً اقربها الانفاخ نعم لو كان مال كل منهما
 متميزاً وكان العقد واحداً لا يبعد بقاء العقد بالنسبة الى الاخر الثالث عشر اذ اخذ العامل
 فيه اشكال ج م غير واضح ج ط بروجدي مدظله العالي

الفتح ص ١٦٤
 لا يخلو نفوذ هذا الشرط
 عن الاشكال
 ج م
 الظاهر عدم نفوذ
 هذه الرقبة ج م
 مدظله
 العالي
 اقربها الاول
 ج م
 بشراردي
 مدظله
 العالي

في تقييد أحكام المضاربة

المضاربة وتترك التجارة به الى سنة مثلا فان تلف ضمن ولا يستحق المالك الى غير اصل المال
وان كان عاصما في تقطيل مال الغير الرابعة عشر اذا اشترط المالك على العامل عدم كون الربح
جابر للخزان مطلقا فكل ربح حصل يكون بينهما وان حصل خسران بعد او قبل او اشترط ان لا
يكون الربح الا هو جابر للخزان السابق او بالعكس فالظاهر الصحة وربما يستشكل بان خلاف وضع
المضاربة وهو كما ترى الخامسة عشر لو خالف العامل المالك فيما عينه جهلا او نسيانا او اشتباها
كما لو قال لا اشتر الجوز الفلاني او من الشخص الفلاني مثلا فاشترى جهلا فالشراء فصوله موقوف
على اجازة المالك وكذا لو عمل بما ينصير الهلاك الى غيره فان بمنزلة النهي عنه ولعل من ماذكرنا
سابقا من شراء من يفتقر على المالك مع جهله بكونه كذلك وكذا الحال اذا كان مخطئا في طريقة
التجارة بان اشترى ما لا مصلحة في شراؤه عند ارباب المعاملة في ذلك الوقت بحيث لو عرض
على التجار حكموا بخطائه السادسة عشر اذا انعقد العامل كان ضاربا شريفا مثلا بنصف الربح
بينهما متساويا او متفاضلا فاما ان يميز حصته كل منهما من داس المال كان يقول على ان يكون لكل
منه نصفه واما لا يميز فعلى الاول الظاهر عدم اشترائهما في الربح والخسران والجبر الامع الشرط لا
بمنزلة عقد العقد وعلى الثاني ليشركا فيها وان اختلفا بينهما فخذ كل منهما مقدار منه الا ان
ليشترط عدم الاشتراك فيها فلو عمل احدهما وربح وعمل الاخر ولم يربح او خسر لينة كان في ذلك الربح
ويجبر به خسران الاخر بل لو عمل احدهما وربح ولم يشرع الاخر بعد في العمل فالفتح المضاربة
يكون الاخر شريكا وان لم يصدد منه عمل لانه مقتضى الاشتراك في المعاملة ولا يبعد هذا من شركة
الاعمال كما قد يقال فهو نظير ما اذا اجر انفسهما لعمل بالشركة فهو داخل في عنوان المضاربة كما
كان الظاهر داخل في عنوان الاجارة السابقة عشر اذا اذن المالك للعامل في البيع والشراء لينة
فاشترى لينة وباع كذلك فملك المال فالدين في ذمة المالك وللديان اذا علم بالحال او
له بعد ذلك الرجوع على كل منهما فان رجع على العامل واخذ منه رجع هو على المالك ودعوى
انه مع العلم من الاول ليس له الرجوع على العامل لعلمه بعدم اشتغال ذمته مدفوعة بان مقتضى
بل الظاهر هو البطلان مع وحدة المضاربة ط بل لا يشتركا فيها مع الشرط ايضا ط في ضمن عقد
لازم ولا يمكن مزاحما نحو المالك ومع ذلك فالمسئلة لا تخلو من اشكال ط امكن العامل بائنا على عمله ط

فيه اشكال ع ح ح
فيه اشكال بل منع ع ح
شبرازي
فيه منع ع ح شبرازي
مد ظله
الغالب
في الفقه اشكال الفقه
اصطهبا نافي
في ضمن عقد لازم الفقه
فيه اشكال
الفقه
لا يخلو عن الاشكال
حجم
مد ظله
الغالب

المعامل ذلك خصوصاً في المضاربة واما اذا علم انه عامل لغيره ولكن لم يعرف ذلك الغير
انه من هو ومن اتي ببلده ولم يتبين للديان ان الشراء للغير يتعين له الرجوع على العامل في الظاهر يرجع
هو على المالك الثامنة عشر بذكر المضاربة مع الذمي خصوصاً اذا كان هو العامل لقوله لا ينبغي للرجل
المسلم ان يشارك الذمي ولا يصفه بصفاته ولا يودعه وديعه ولا يضافه المودة وقوله ان امير
المؤمنين كره مشاركة اليهود والنصارى والمجوس الا ان تكون تجارة حاضرة لا يغيب عنها المسلم
يمكن ان يتفاد من هذا الخبر كراهة مضاربة من لا يؤمن منه في معاملاته من الاحتراز عن الجرام
التاسعة عشر الظاهر صحة المضاربة على ما دونه من ملكيا فلا يشترط كون مال المضاربة عيناً
فيجوز ايقاعها العقد على كل شيء تعيينه فرد القول بالمنع لان القدر المتقرر للغير الخارج من القدر
ضعيف واضعف من احتمال المنع حتى في الكل في المعين اذ يكفي في الصحة العمومات متمم العشرين لو
ضاربة على الف مثلاً فذفع اليه نصف فعامل به ثم دفع اليه النصف الاخر فالظاهر جبر خسارة احد
برج الآخر لانه مضاربة واحدة واما الوضاربة على خمسة فذفعها اليه عامل بها وفي اثناء التجارة
زاده ودفع خمسة اخرى فالظاهر عدم جبر خسارة احد بها برج الاخرى لانهما في قوة مضاربتين بغير
بعد المزج والتجارة بالجموع يكونان واحدة **فصل في احكام الشركة** وهي عبادة عن كون
شيء واحد لاشين او ازيد ملكا او حقاً هو اما واقعية فمقرية كالمال والحق المورث واما واقعية
اختيارية من غير استناد الى عقد كما اذا احيى شخصاً ارضاً مواتاً بالاشتراك او حضراً ثيراً او اعترف فاماء
او اقتلعا شجراً واما ظاهرة فمقرية كما اذا امتزج مالهما من دون اختيارها ولو بفعل اجنب بحيث لا يتبين
احدهما من الاخر سواء كانا من جنس واحد كمن ج خنطة بخنطة او جنسين كمن ج دقيق الخنطة بدقيق الخنطة
او دهن اللوز بدهن الجوز او اخل بالدبر واما ظاهرة اختيارية كما اذا مزجها باختيارها لا بقصد الشركة
فان مال كل منهما في الواقع ممتاز عن الآخر ولذا لو فرض تميزها اختص كل منهما بما له واما الاختلاط
مع التميز فلا يوجب الشركة ولو ظاهر اذ مع الاشتباه مرجعه الصلح القهرية او القرعة واما واقعية مستندة
الى عقد غير عقد الشركة كما اذا ملكا شيئاً واحداً بالشراء او الصلح او الهبة او نحوها واما واقعية منشأه
بتشريك احدهما الاخر في ماله كما اذا اشترى شيئاً فطلب منه شخص ان يشركه فيه وليست عندهم بالتشريك
ان كان العامل باقياً على ملكه كمن ج ط بروجدي مدققة العالي

في بيان عقد شركة الأعمال

٤٢٩

الظاهر ان تكون الشركة
في هذه الامور بل و
في الكلي في المعين
ايضا مع اخر
هي من حجم
مد مظله
الغالب

وهو صحيح بحجة من الاخبار واما واقعية منشأة بتشريك كل منهما الاخر في ماله وليسمى هذا بالشركة
العقدية ومعدود من العقود ثم ان الشركة قد تكون في عين وقد تكون في منفعة وقد تكون في حق
ويجب الكيفية اما بنحو الاشاعة واما بنحو الكلي في المعين وقد تكون على وجه يكون من الشريكين او
الشركاء مستقلا في النصف كما في الشركة الفقراء في الزكاة والسادة في الخمس الموقوف عليهم وفي
الارواق العامة ونحوها مسئلة لا تصح الشركة العقدية الا في الاموال بل الاعيان فلا تصح في
الديون فلو كان لكل منهما دين على شخص فاقعا العقد على كون كل منهما بينهما ليصح وكذا لا تصح
في المنافع بان كان لكل منهما دار مثلا واقعا العقد على ان يكون منفعة كل منهما بينهما بالنصف
مثلا ولو اراد اذ لك صالح احدهما الاخر نصف منفعة داره بنصف منفعة داره الاخر او صالح نصف
منفعة داره بدينار مثلا وصالحه الاخر نصف منفعة داره بذلك الدينار وكذا لا تصح شركة الاعيان
ولسمى شركة الابدان ايضا وهي ان يوقع العقد على ان يكون اجرة عمل كل منهما مشتركا بينهما سواء
اتفق عملهما كالخياطة مثلا او كان على احدهما الخياطة والاخر الناجية وسواء كان ذلك في
عمل معين او في كل ما يعمل كل منهما ولو اراد الاشران في صالح احدهما الاخر نصف منفعة
المعينة او منافع الى مدة كذا بنصف منفعة او منافع الاخر او صالح نصف منفعة بعرض معين
وصالح الاخر ايضا بنصف منفعة بذلك العرض ولا تصح ايضا شركة الوجود وهي ان يشرك اثنان
وجيهان لاملهما بعقد الشركة على ان يتتاع كل منهما في ذمت الى اجل ويكون ما يتباعه بينهما
ويؤديان الثمن ويكون ما حصل من الربح بينهما واذا اراد ذلك على الوجه الصحيح وكل كل منهما
الاخر في الشراء فاشترى لهما وفي ذمتهما وشركة المفاوضة ايضا باطلا وهي ان يشرك اثنان و
ازيد على ان يكون كل ما يحصل لاحدهما من ربح تجارة او زراعة او كسب او اوارث او وصية
او نحو ذلك مشتركا بينهما وكذا كل غرامة ترد على احدهما تكون عليهما فانحصرت الشركة العقدية
صححة بالشركة في الاعيان المملوكة فلا وتسمى بشركة العنان مسئلة لو استاجر اشين لعمد
واحد باجرة معلومة صح وكانت الاجرة مقسمة عليهما بنسبة عملهما ولا يضر الجهل بمقدار حصته
كل منهما حين العقد كفاية معلومية المجموع ولا يكون من شركة الاعمال التي تكون باطلا بل
من شركة الاموال فهو كالواستاجر كل منهما لعمد واعطاهما شيا واحدا بازاء اجرتها ولو ا

هذه القضية وفي صورتها العلم بزيادة أحدهما على الآخر ان أمكن وآلا

فالقضية

في

شرازي

بل الصلح احوط

بل الصلح احوط

متكامل الصلح

هذا الاحتياط لا يترك

الصلح اصطفايا

مدظله

الغالب

في اقوالنا تأمل الصلح

اصطفايا

مدظله

الغالب

مقدار عمل كل منهما فان احتمل التناوب حمل عليه كماله عدم زيادة عمل أحدهما على الآخر
وان علم زيادة أحدهما على الآخر فاحتمل القرعة في المقدار الزائد فاحتمل الصلح القهر في مسئلة لو
اقتلعا شجرة او اغترفاه ماء بانية واحدة او ضربا معا شبكة للصيد او احيا ارضا معا فان
ملك كل منهما نصف منفعة بنصف منفعة الآخر اشتركا فيه بالتساوي والا فلكل منهما بالنسبة
عمله ولو جيب القوة والضعف ولو اشبه الحال فكالمسئلة السابقة وربما احتمل التناوب مطلقا
لصدق اتحاد فعلهما في البيت وانذرا جهما في قوله مرخا ز ملك وهو كاتر في مسئلة بشرط
على ما هو ظاهر كلماتهم في الشركة العقدية مضافا الى الايجاب القبول والبلوغ والعقل
والاختيار وعدم الحجر لفسر اوسفه امتزاج المالكين سابقا على العقد ولا حقا بحيث لا يتميز
أحدهما من الآخر من العقود كانا او من العروض بل اشترط جماعة اتحادهما في الجنس والوصف و
الاظهر عدم اعتباره بل يكفي الامتزاج على وجه لا يتميز أحدهما من الآخر كوامتزاج دقيق
المحطة بلبقو الشعر ونحوه او امتزاج نوع من المحطة بنوع آخر لا يبعد كفاية امتزاج المحطة بالـ
وذلك للعمومات العامة كقوله تم او فوا بالعقود وقوله ٢ المؤمنون عند شروطهم وغيرها بل لو لا
ظهور الاجماع على اعتبار الامتزاج أمكن منعه مطلقا عملا بالعمومات ودعوى عدم كفايتها لا يثبت
ذلك كاتر في لكن الأحوط مع ذلك ان يبيع كل منهما حصته فما هو له بحصة مما لا خرا وحيثما كل
منهما لا خرا ونحو ذلك في غير صورة الامتزاج الذي هو المتشترط هذا ويكفي في الايجاب القبول كل
مادول على الشركة من قول او فعل مسئلة يتبادر الشريكان في الربح والخسران مع تناوب المالين
ومع زيادة فنسب الزيادة ونجا وخسران سواء كان العمل من أحدهما او منهما مع التناوب في الآ
او من متبرع او اجير هذا مع الاطلاق ولو شرط في العقد زيادة لأحدهما فان كان للعامل منهما
اول من عمل ازيد فلا اشكال ولا خلاف على الظاهر عندهم في صحة اما لو شرط الغير العامل منهما
او لغير من عمل ازيد ففي صحة الشرط والعقد بطلانها وصحة العقد وبطلان الشرط فيكون كصورة
الاطلاق اقوال افوها الاول وكذا لو شرط كون الخسارة على أحدهما ازيد وذلك لعدم
الأحوط الصلح ح ط الأحوط الصلح ح ط بل هي بميلة ح ط لا يترك ح ط بوجوه مدظله
محل تأمل واشكال ح ط الأقوى فيه البطلان ح ط بوجوه مدظله العالي

عند شروطهم ودعوى انه مخالف لمقتضى العقد كمن يرى نعم هو في لف مقصده اطلاق القول بان
 جعل الزيادة لاحدهما من غير ان يكون له عمل يكون في مقتضى ما يدعى تجارة بل هو كل باطل
 كما ترى باطل ودعوى ان العمل بالشرط غير لازم لانه في عقد جائز مدفوعة او لا بان مشترك
 الوردان لازم عدم وجوب الوفاء به في صورة العمل او زيادة وثانيا بان غاية الامر جواز فسخ
 العقد فليقتض وجوب الوفاء بالشرط والمفروض في صورة عدم الفسخ فاما الفسخ فيجب الوفاء به وليس
 معنى الفسخ حل العقد من الاول بل مرخصه فيجب الوفاء بمقتضى الشرط اذ ذلك الحين هذا
 لو شرط تمام الربح لاحدهما بطل العقد لانه خلاف مقتضى ان لو شرط كون تمام الخسارة على
 احدهما فالظاهر صحتها لعدم كونه منافيا لمسألة اذا اشترط في ضمير العقد كون العمل من احد
 او منهما مع استقلال كل منهما او مع انضمامهما فهو المتبع ولا يجوز العقد وان اطلقا لم يخبر لواحده
 منهما التصرف الا باذن الاخر ومع الاذن بعد العقد والاشترط فيه فان كان مقيدا بنوع
 خاص من التجارة لم يخبر العقد عنه وكذا مع تعيين كيفية خاصة وان كان مطلقا فاللازم ان
 على المتعارف من حيث النوع والكيفية ويكون حال المأذون حال العامل في المضاربة فلا
 يجوز البيع بالنسيئة بل ولا الشراء بها ولا يجوز السفر بالمال وان تعقد غماعين له او غير المتعارف
 فمن الخسارة والتلف وكذا في الاذن بعد العقد ايضا لا ينافي الضمان بقائه والاطلاق
 مع اطلاق الاذن ملاحظة المصلحة وان كان لا يبعد كفاية عدم المصلحة مسألة العامل
 امين فلا يضمن التلف ما لم يفرط او يتعذر مسألة عقد الشركة من العقود الجائزة فيجوز لكل
 من الشريكين فسخه لا بمعنى ان يكون الفسخ موجبا للانفصال من الاول او مرخصه بحيث تبطل
 الشركة اذ هي باقية ما لم يحصل القسمة بل بمعنى جواز رجوع كل منهما عن الاذن في التصرف الذي
 بمنزلة عزل الوكيل عن الوكالة او بمعنى مطالبة القسمة واذا رجع احدهما عن اذنه والآخر فاما
 لو كان كل منهما اذنا والآخر التصرف لاخر وتبقى الجواز بالنسبة الى الاول واذا رجع كل منهما عن اذنه لم يخبر احد
 منهما بمطالبة القسمة يجب القبول على الاخر واذا وقع الشركة على وجه يكون لاحدهما زيادة في الربح او نقصا
 في الخسارة يمكن الفسخ بمعنى ابطال هذا القرار بحيث لو حصل بعده ربح او خسر كان بالنسبة للمالكين على ما
 بل الظاهر بطلانه ح ط ب و ج رد مد ظله ان قيل بفتحهما وقد مر ج ط ب و ج رد مد ظله العالي

يمكن الالتزام بلزوم
 عقد الشركة غاية الامر
 يكون لكل منهما مطالبة
 القسمة الموجبة لانتهاء
 موثوقها الفسخ
 متعلق بضم او كان الشرط
 فحل الخسارة من ماله
 فلا يتكامل الفسخ
 قد تقدم الكلام فيه
 الفسخ
 بل مدفوعة بما تقدم
 من ان تضمن القسمة
 لشرطه بوجوب بقيد
 بما دون لزمته من ذلك
 ح ط ب و ج
 لا يجوز الرجوع الى اشترط
 ان تحمل الخسارة من ماله
 ح ط ب و ج
 كما هو جواز الشركة في المال
 هو امر اجتهادي وعقد الشركة
 بكل منهما اجبة عن الآخر
 وليس يجوز العقد ثوبا
 ولا لعدم ارتقاها بغير
 القسمة اثر في لزومها وحاشا
 ان لا ينشأ بقدرها سوى
 في الضرر ما يتبعه فلا
 يؤثر فسخه سوى ارتفاع
 هذا الموزن دون نفس
 الشركة ح ط ب و ج مد ظله
 العالي

شراى

اذا لم يكن بعنوان التبرع

الفتح اصطفاها

مدخل

الغالب

هو مقتضى اطلاق الشركة مسئلة لذكر ان عقد الشركة اجلا لا يلزم مجوز كثر منهما الرجوع
قبل انقضاءه الا ان يكون مشروطا في ضم عقد لازم فيكون لازما مسئلة لو ادعى احدهما على
الآخر الخيانة او التفریط في الحفظ فانكر عليه لحلف مع عدم البينة مسئلة اذا ادعى العامل ^{لتلف}
قبل قوله مع اليمين لانه امين مسئلة تبطل الشركة بالموت والتجنون والاعفاء والمجر بالفسخ
او السفه بمعنى انه لا يجوز للاخر التصرف واما اصل الشركة فهي باقية نعم يبطل ايضا ما قرراه من
زيادة احدهما في النماء بالنسبة الى مال او نقصان المخادعة كذلك اذا تبين بطلان الشركة فالحال
الواقع قبله يحكم بالصفحة ويكون الربح على نسبة المالكين لكفاية الاذن المفروض حصوله نعم لو كان

مقيدا بالصفحة تكون كلها فصولا بالنسبة الى ما يكون اذنه مقيدا وكل منهما اجرة مثل
عمله بالنسبة الى حصة الاخر اذا كان العمل منهما وان كان من احدهما فاجرة مثل عمله

مسئلة اذا اشترى احدهما متاعا وادعى انه اشتراه لنفسه و

ادعى الاخر انه اشترى به بالشركة فع عدم البينة القول

قوله مع اليمين لان اعرف بنيت كما انه كذلك

لو ادعى انه اشترى به بالشركة وقال

الاخرات اشترى به لنفسه

فانه يقدم قول

ايضا لانه اعرف

دلالة

امين

فصل اشكال ح ط ان لم يكن متبرعا ب ح ط ب و ج و د

مدخل

الغالب

تم كتاب المضاربة

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب المزارعة

وهي المعاملة على الأرض بالزراعة بحقة من حاصلها وتسمى مخابرة أيضا ولعلها من الخبرة
بمعنى النصب كما يظهر من مجمع البحرين ولا شك في مشروعيتها بل يمكن دعوى استحبابها للمدعي على
استحباب الزراعة بدعوى كونه أعم من المباشرة والتبعية ففي خبر الواسط قال سئلت جعفر بن
محمد عن الفلاحين قال هم الزراعون كوز الله في أرضه وما في الأعمال شيء أحب إليه من
الزراعة وما بعث الله نبيا إلا أراهم ألا يدري فإنه كان خياطاً وفي آخره عن أبي عبد الله
الزراعون كوز الأنام يزرعون طيباً أخرجه الله وهم يوم القيمة أحسن الناس مقاماً وأقربهم
منزلة يدعون المبادكين وفي خبر عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وآله عن الأعمال خير قال ذرع يزرع فيها
وأصله وأدى حقه يوم حساده قال فائت الأعمال بعد الزرع قال دجل في غنم له قد تبع لها موا

هذا من شرح الاسم وأما ما هيتهما فيقول من نسخ المبادئ أو المعاوضات وعلى الثاني فيقول
تمليك حصّة من منفعة الأرض من الزارع بحقة من عمله مع اشتراط كون الحاصل بينهما بنسبة
المختصين حتى تكون من اجادة الأرض بالعمل مطلقاً وهي تمليك تمام منفعة الأرض من الزارع
بحقة من الحاصل فيما إذا كان البذر من الزارع أو تمليك الزارع تمام عمل من المالك بحقة منه فيما
كان البذر من المالك حتى تكون تارة من اجادة الأرض وأخرى من اجادة النفس بعين معدومة فعلا
غير معلومة الوجود والكيّة فيما بعد وجوده أقربهما الأول والقصيل لا يبيع المقام في كونه

في المطلوب الفسخ
اصطحابا

المخفف بلبس الارض
بعد نخب من ما يجيب
الفسخ

اصطحابا

يغنى لتعلم الارض بعد
تعيين ما يلزم تعقب
حجم

مدفلة

العالي

بل يكفي القول الفعلي
بعد الايجاب القول

على الاقوى وتجري
فيها المعاودة وانكالت

لا تلزم الا بالشروع
في العمل الثاني البلوغ

والعقل والاختيار
وعدم الجحرف او فلس

وما لينة القرف في كل
من المالك والمزارع

القطر يقيم الصلوة ويؤتي الزكاة قال فانه المال بعد العثم خير قال البقر ينفذ بجير ويروح بجير قال
فاني المال بعد البقر خير قال الراسيات في الرجل المطعمات في المحل نعم المال النخل من باعها فانما
بمنزلة وما دعى راسا هو اشتدت به الريح في يوم عاصف الا ان يخلف مكانها قبل يارسول الله فانه
المال بعد النخل خير فكت فقام اليه جل فقال له فاني الابل قال فيها النقا والجفا والفا وبعد الد
تعدو مدبرة وتروح مدبرة لا ياتي خيرها الا من جانبها الا شئ اما انها لا تقدم الا شقيا
الحجرة وعند الكيمياء الاكبر الزراعة وعند ان الله جعل ارضا ابنه في الضر والزرع
والفزع كذا يكرهوا شيئا من قطر السماء وعند ان الله جعل ارضا ابنه في الضر والزرع
يقولون ان الزراعة مكروهة فقال اذروا فلا والله ما عمل الناس عملا احل ولا اطيب
منه وليستفاد من هذا الخبر ما ذكرنا من ان الزراعة اعظم من المباشرة والتسبيح اما ما رواه
الصدوق مرفوعا عن النبي فانه نهى عن المخابرة قال وهي المزارعة بالنصف والثلث والرابع
فلا بد من حمله على بعض المحامل لعدم مقاومتها ذكره في مجمع البحرين وما روى من انه نهى
عن المخابرة كان ذلك حين تنازعوا فيها هم عنها ويشترط فيها امورا احدها الايجاب والقبول
ويكفي فيهما كل لفظ دل سواء كان حقيقة او مجازا مع القرينة كزارعتك وسلمت اليك الارض
على ان تزرع على كذا او كغيره فيها العبرية ولا المماضوية فيكفي الفارسي وغيره والامر بقوله ازرع
هذه الارض على كذا والمستقبل والجملة الاسمية مع قصد الانشاء بها وكذا لا يعتبر تقديم
الايجاب على القبول ويصح الايجاب من كل من المالك والمزارع نعم لا يقدح فليس المزارع اذا
له يكره منه مال لانه ليس بقصر فماله الثالث ان يكون النماء مشترك بينهما فلو جعل لكل احدهما
لبيع مزارعة الرابع ان يكون مشاعا بينهما فلو شرط اختصاص احدهما بنوع كالتدي حصل او
والاخر بنوع اخر او شرط ان يكون ما حصل من هذه القطعة من الارض لاهما وما حصل من
القطعة الاخرى للاخر لم يصح انما من تعيين الحصة بمثل النصف والثلث والرابع او نحو ذلك فلو
قال ازرع هذه الارض على ان يكون لك اولى شئ من حاصلها بطل السادس تعيين المدة با
لاشهر والسنين فلو اطلق بطل نعم لو عين المزرعة او مبدء الشروع في الزرع لا يبعد اذا التميز
نعم ولكنه مستلزم له في العادة ح ط ب و ج هـ ي مد فله العالي

عز وجل مع عدم تعيين ابتداء الشرع ايضا اذا كانت الارض مما لا يزرع في السنة الا مرة لكن مع تعيين
السنة لعدم الغروفي ولا دليل على اعتبار التعيين بقبدا والقد المسم من الاجماع على تعيينها غير هذا
الصورة وفي صورة تعيين المدة لا بد وان تكون بمقدار يبلغ فيه الزرع فلا تكفي المدة القليلة التي
تقتصر عن ادراك النماء السابغ ان تكون الارض قابلة للزرع ولو بالعلاج فلو كانت سجة لا يمكن
الاستفاد بها او كان يستولى عليها الماء قبل ان ادراك الحاصل ونحو ذلك او لم يكن هناك ماء
للزراعة ولم يمكن تحصيله ولو بمثل حض البر ونحو ذلك ولم يمكن الاكتفاء بالغيث بطل الثامن تعيين
الزرع من الحنطة والشعير وغيرهما مع اختلاف الاغراض فيه نعم عدمه يبطل الا ان يكون هنالك
انصراف يوجب التعيين او كان مرادها التميم وحي فتيختر الزارع بين انواع التبع تعيين الارض و
مقدارها فلو لم يبينها باظهار هذه القطعة او تلك القطعة او من هذه المزرعة او تلك او لم يبين
مقدارها بطل مع اختلافنا بحيث يلزم الغرو نعم مع عدم لزومه لا يبعد الصحة كان يقول مقدار
جريب من هذه القطعة من الارض التي لا اختلاف بين اجزائها او اتي مقدار شنت منها ولم يعتبر
كونها شخصية فلو عين كليا موصوفا على وجه يرتفع الغرو فالظاهر صحة وحي فتيختر المالك في تعيينه
العاشر تعيين كون البذر على ارض منها وكذا سائر المصادف والتوازم اذا لم يكن هنالك انصراف
مفروض ولو بسبب القارف هكذا لا يشرط في المزرعة كون الاصل ملكا للزارع بل يكفي
كونه مسلطا عليها بوجه من الوجوه كان يكون مالكا لمفعها بالاجارة او الوصية او الوقف
عليه او مسلطا عليها بالتولية كونه الوقف العام او الخاص والوصية او كان له حق اختصاص بها
بمثل التجير والسبق ونحو ذلك او كان مالكا للاستفاد بها كما اذا اخذها بعنوان المزرعة فزارع
غيره او شارك غيره بل يجوز ان يستعير الارض للزراعة نعم لو لم يكن له فيها حق اصلا لم يقع مزارعتها
فلا يجوز المزارعة في الارض الموات مع عدم تجير او سبق او نحو ذلك فان المزارع والعامل فيها
سواء نعم يصح الشركة في زراعتها مع اشتراك البذر او باجارة احد هاتفي للاخر في مقابل البذر ونحو
ذلك لكنه ليس من المزارعة المصطلح ولعل هذا مراد الشهيد في المسالك من عدم جواز المزارعة
بل الظاهر بطلانه اذا لم يكن كليا في المعين بل صحة فيه ايضا محل تأمل ع ط لا يكفي التجير في صحته اذا التجير
يفيد اذ لونه باحيائها عدم جواز مزارعته فيه لا اختصاصه بمناعتها لا يجوز لغيره التصرف فيها الا ما دونه ع ط

محل تأمل واشكال في
اذا كان كليا في المعين
واما غيره ففيه اشكال
الفق اصطنعها ناتي
مع فرض التميم من حيث
مباشرة نفسه او غيره
وكذا الحال في قوله بعد
ذلك اذا اخذها بعنوان
المزارعة الفق اصطنعها
وتتم ملكية من له هذا
الحق بمثل هذه المزارعة
الفق
بل لو لم يعين عدد السنوات
وكان بناء المزارعة بحسب
العادة الجارية سنة
فمنه وكان الاما الذي
يدول به الزرع مضبوطة
بحسب العادة فالظاهر
الصحة
جم
ويتم ملكية من له حق
السبق والتجير بهذه
المزارعة
جم
مدطه
البحر

كتاب المزارعة

اشكال ع شيرازي
 مع ظهور الاذن المذكور
 في ارادة المزارعة كما ان
 ليس بعيد واقعة عقد
 فع عدم كون البذر من
 المالك ليكمل كونه من
 المالك المعهودة اليه هي
 جعل شي من مال على
 نفسه لغرض باراء عمله
 لا جعل شي على غيره لغيره
 الا ان يملك المزارع بالعموم
 الفسخ تكرر بعد الظهور
 تكون الحصة المقررة للعالم
 لو دشت وان لم يكن لهم
 حق في ابقائه الفسخ
 في جواز الاستعارة لا في
 والاجارة اشكال لفسد
 الفسخ ان يكون جميعه
 من المزارعة الصحيحة ويكون
 اجنبيا عن المزارعة ولا يفتي
 بطلان وكذا مثل المزارع
 والمعام ايضا الجنب من
 المزارعة وانما هو من باب
 الا باحة بالعوض نعم
 لو زاد ما عين المالك عن
 اجرة المثل ففي لزوم
 تلك الزيادة بالبينة
 في ائتمان ودخول المعام
 اشكال
 جم

في الاراضى الخراجية التي هي للسلاطين قابلة لانواع المزارعة البذر او بعنوان اخر فمراده هو فيما
 اذا لم يكن للمزارع جهة اختصاص بها او فلا اشكال في جوازها بعد الاجارة من السلطان كما يدل عليه
 جملة من الاخبار **مسئلة** اذا اذن لشخص في زرع ارضه على ان يكون الحاصل بينهما بالنصف او الثلث
 او نحوهما فالظاهر صحة وان لم يكن من المزارعة المصطلحة بل لا يبعد كونه منها ايضا وكذا لو اذن لكل
 من يتصدق للزروع وان لم يعين شخصا وكذا اقول كل من زرع ارضه هذه او مقدارا من المزرعة **الفتاوى**
 في نصف حاصل او ثلث مثلا فاقدم واحد على ذلك فيكون نظير المزارعة فهو كما لو قال كل من بات
 في خاني او داري فعليه كل ليلة درهم او كل من دخل خاني فعليه في كل مرة ورقة فان الظاهر **صحة**
 العمومات او هو نوع من المعاملة العقلانية ولا نسلم انحصارها في المعهودة ولا حاجة الى الدليل
 الخاص لمشرعية ما بل كل معاملة عقلانية صحيحة الا ما خرج بالدليل الخاص كما هو مقتضى العمومات
مسئلة المزارعة من العقود اللازمة لا تبطل الا بالتقاييد او الفسخ بخيار الشرط او بخيار الاثرا
 اى تختلف بعض الشروط المشترط على احدهما وتبطل ايضا بخروج الارض عن قابلية الانتفاع لفقد
 الماء او استيلائه او نحو ذلك ولا تبطل بموت احدهما فيقوم وارث الميت من تمام مقامه نعم تبطل
 بموت العامل مع اشتراط مباشرة للعمل سواء كان قبل خروج الزرع او بعده **واما** المزارعة **المعاهدة**
 فلا تلزم الا بعد التصرف **واما** الاذنية فيجوز فيها الرجوع دائما لكن اذا كان بعد الزرع وكان
 البذر من العامل يمكن دعوى لزوم ابقاء الى حصول الحاصل لان الاذن في الشيء اذن في لوازمه
 وفائدة الرجوع اخذ اجرة الارض منه ويكون الحاصل كله للعامل **مسئلة** اذا استعار
 ارضا للمزارعة ثم اجرى عقدها لزممت لكن للغير الرجوع في اعارته فيسحق اجرة المثل لارضه
طلب صحة في غاية الاشكال فان مرجعه الى جعل شي على الزارع لنفسه من دون ان ليحق الزارع عليه
 احداث الزرع في ارضه ولا ابقاء الى اوان يبرغه وهذا من اعظم الفروع **ط** بل هو عكس الجمالة
 فانما جعل شي على نفسه لغيره على فرض وقوع علم من الغير نعم ان كان البذر من المالك كان
 نظير المزارعة المجهول جعلها وجودا وكيت **ط** هذه الامثلة ان صحت كانت صحتها قربة في
 المعهودة الا انها معاملة اخرى خارجة **ط** لكن لا يخرج حصص العامل من الحاصل بعد الظهور من ذلك بذلك
 فيرثه ورثة مع سائر حقوقه في نعم لاحق لهم في ابقائه **ط** في جواز الاستعارة والاجارة تأمل اشكال **ط**

في بعض المسائل المتعلقة للزراعة

في المستعير كما اذا استعارها للاجرة فاجرها ^{على} على هو الاقوى من جواز كون العوض لغيره ^{بل} بل
 المعوض مسئلة اذا شرط احدهما على الاخر شيئا في ذمته او في الخارج من الذهب ففتاؤه ^{على} على
 مضاف الى حصة من الحاصل ^{على} على وليس قراره مشروطا بسلامة الحاصل بل الاقوى صحة استثناء
 مقدار معين من الحاصل لاحدهما مع العلم ببقاء المقدار اخر ليكون مثاها ^{على} على فلا يعتبر اشاعة جميع
 الحاصل بينهما على الاقوى كما يجوز استثناء مقدار البذر لمن كان في او استثناء مقدار اخر ^{على} على
 او ما يصرف في تغيير الارض ثم القيمة وهل يكن قراره في هذه الصورة مشروطا بسلامة الاستثناء
 الارطال في بيع الثمار او لا وجران ^{على} على مسئلة اذا شرط مدة معينة يبلغ الحاصل فيها ثلثا انقضت
 والزرع باق لم يبلغ فالظاهر ان المالك الامر بازالة بلا ارش او ابقائه ومطالبة الاجرة ان ^{على} على
 العامل باعطائها ولا يجب عليه الابقاء بلا اجرة كما لا يجب عليه مع ارادة ازالة اعدم حق الزرع
 بعد المدة والناس مسلطون على اموالهم ولا فرق بين ان يكون ذلك بتفريط الزارع او من قبل ^{على} على
 كما خير المياه او تغير الهواء وقيل تخييره بين القلع مع الارش والبقاء من الاجرة وفيه ما عرخصنا ^{على} على
 اذا كان بتفريط الزارع مع انه لا وجب لالزامه العامل بالاجرة بلا رضاه نعم لو شرط الزارع على
 المالك ابقائه الى البلوغ بلا اجرة او معها ارفقت المدة قبله لا يبعد صحة وجوب الابقاء ^{على} على
 عليه مسئلة لو ترك الزارع الزرع بعد العقد وتسلم الارض اليه حتى انقضت المدة ففي
 ضمانه اجرة المثل للارض كما ان يستقر عليه المسمى في الاجارة او عدم ضمانه اصلا غاية الامر
 كونه اثمنا بترك تحصيل الحاصل او التفصيل بينه اذا تركه اختيارا فيضمن او معدرا فلا او ضمانه
 ما يعادل الحصة المئوية من الثلث او النصف او غيره مما يجب التحمين في تلك السنة او ضمان مقدرا
 تلك الحصة من منفعة الارض من نصف او ثلث ومن قيمة عمل الزارع والفرق بين ما اذا ^{على} على
 المالك على تركه للزرع فلم يفسخ المعامل لتدارك استيفاء منفعة ارضه فلا يضمن وبين صورته ^{على} على

بل مشروط بها على الاقوى ^{على} على ط لا موقع لهذا التردد بعد كون المفروض استثناء هذه
 الامور من الحاصل ^{على} على ط ولا مع الاجرة ان كان العامل باذلا لها والحاصل ان الابقاء بالاد
 محتاج الى معاملة جديدة برضاها ولو بازيد من اجرة المثل او باقل منها ^{على} على ط بروجدي مد
 طه صحة بل صحة العقد معه محل اشكال ^{على} على ط بروجدي مد ظله العالي

بل الظاهر انه شرط ^{على} على ط
 لم يراع في المستعير الاقوى ^{على} على ط
 بل الاقوى خلافه ولا ^{على} على ط
 نه ففتاؤه في ما ذكر ^{على} على ط
 على البت الذي ذكره بل ^{على} على ط
 يكون المقدار اقل من الباقي ^{على} على ط
 المالك الى غيره مما لا ^{على} على ط
 المستعير بها شيئا لنفسه او ^{على} على ط
 له من عبد فبعت عن ^{على} على ط
 نفسه في ان اذن المالك ^{على} على ط
 في هذه الامور يكون ^{على} على ط
 موجبا لثقل الحق ^{على} على ط
 في المزاولة والاجرة في ^{على} على ط
 الاجارة والشيء المستعير ^{على} على ط
 والعبد المستعير وهكذا ^{على} على ط
 اليد انما ومن ان ^{على} على ط
 المستعير في المقام والى ^{على} على ط
 المستعير في نظيره انما الكلا ^{على} على ط
 في نفوذ اذن المالك قد ^{على} على ط
 تقدم الاشكال فيه انه ^{على} على ط
 مع العلم بمقداره انفس ^{على} على ط
 محل تأمل بل مشروط ^{على} على ط
 به لا يخلو عن القوة ^{على} على ط
 قوله الاول بل لا وقع ^{على} على ط
 لا بد من اذنه بين مع ^{على} على ط
 من الاستيفاء من ^{على} على ط
 المستعير مع الاجارة ^{على} على ط
 ان لا يبدل باذنه ^{على} على ط
 بفسخ بل لتبطل ^{على} على ط
 هذا الشرط غرر بل لا يخل ^{على} على ط
 صحة العمل الدخول ^{على} على ط
 المستعير في الارض ^{على} على ط
 بنسبة من له مدرجة ^{على} على ط
 لا ما تقدم به من ^{على} على ط
 منية الزارع مع ^{على} على ط

من حاشية مطلق تصفي ٢٧٠ ص ٢٨١ من حاشية مطلق تصفي ٢٧٠ ص ٢٨١
 غرضه هو حلال المال المحقة وكذلك الاموال المحقة
 لا يتبين من ذلك على هذا المذهب من حاشية مطلق تصفي ٢٧٠ ص ٢٨١

كتاب المزارعة
 عدم اطلاقه الى ان فات وقت الزرع فيضمن وجوده وبعضها اقول فظاهر بل صريح جماعة لا
 بل قال بعضهم فيمن النقص انما يجب ترك الزرع اذا حصل نقص واستظهر بعضهم الثاني وربما
 يستقر الثالث ويمكن القول بالاربع والاولى الخامسة والسادس ثم هذا كله اذا لم يكن
 الترك بسبب عذر عام والا فيكشف عن بطلان المعاملة ولو انكر المطلب بان امتنع المالك من تسليم
 الارض بعد العقد فللعامل الفسخ ومع عدمه ففيما ان المالك ما يعادل حقت من منفعة الارض بعد او
 ما يعادل حقت من الحاصل بحسب التخيير او التفصيل بين صورة العذر وعدمه او عدم الضمان حتى لو
 قلنا بانه في الفرض الاول بدعى الفرق بينهما وجوه ^{سئل} اذا غصب الارض بعد عقد المزارعة
 غاصب لم يمكن الاسترداد منه فان كان ذلك قبل تسليم الارض الى العامل تخير بين الفسخ وعدمه وان كان
 بعد لم يكن له الفسخ وهل يفرض الغاصب تمام منفعة الارض في تلك المدة للمالك فقط او يضمن له
 بمقدار حقت من النصف والثلث من منفعة الارض ويضمن له ايضا مقدار حقت من حقت من عمل العامل
 حيث قوت عليه ويضمن للعامل ايضا مقدار حقت من منفعة الارض وجهان ويحمل ضمانه لكل ^{منها}
 ما يعادل حقت من الحاصل بحسب التخيير ^{سئل} اذا اقيم للمالك نوعان من الزرع من خبث او شعير او
 غيرهما اتعين ولا يجوز للزارع العقد عنه ولو قد عدى الى غيره ذهب بعضهم الى انه ان كان ما زرع اخر
 متاعينه المالك كان المالك مخيرا بين الفسخ واخذ اجرة المثل للارض والامضاء واخذ الحصة
 من المزروع مع ارش النقص الحاصل من الارض وان كان اقل ضرر الزرع واخذ الحصة منه وقال
 بعضهم يتعين اخذ اجرة المثل للارض مطلقا لان ما زرع غيره واقع عليه العقد فلا يجوز اخذ الحصة
 منه مطلقا والاقوى انه ان علم ان المقصود مطلق الزرع وان الفرض من البقيين ملاحظة مصلحة الارض
 وترك ما يوجب ضررا فيها يمكن ان يقال ان الامر كما ذكر من التخيير بين امرين في صورة كون المزروع ^ط
 بل الاول هو الاول ان كانت الارض في تلك المدة تحت يد العامل واستيلان واقام مع كونه تحت
 استيلاء المالك او هانفان مطلقا محل استيلاء ط او هانفان الاول ط لكن الاقوى فيها ايضا هو الشركة
 في المزروع بلا ارش ان كان يقين الزرع الخاص في الخارج عن العقد وكان متعلقه مطلق الزرع وكونه كطلح الخلف
 في القسم الثاني ان كان في العقد وكان قسلا للارض لا مطلقا فيجب فيها ما ذكره من التفصيل ط ووجهه
 مقالية المقام بباب الاجارة وتوهم ان العقد المشترك بين النافع المضادة كما يملك بالاجارة قلنا بالمزارعة ايضا وصيغة ظاهر فان عقد المزارعة
 انما يوجب تملك الانتفاع المحدود دون المنفعة ولو اتفق في عقد الاجارة ايضا كونه تملك الانتفاع كان احصا عن تملك القدر المشترك المذكور جسم

وهو الاول وجه مع ضمان
 النقص الحاصل بسبب ترك
 الزرع اذا حصل نقص
 وهذا هو الوجه الثاني
 الا هو الصالح في هذه
 الصورة وفي الصورة الثانية
 وهو الاظهر في غير ذلك
 بل الاول هو الاول
 لا يعقد قوة الاخير وان
 كان الصالح هو الفسخ
 الاقرب هو الوجه الاول
 وان كان الا هو الصالح
 بين الفسخ اصطفا
 مد ظله العالي
 لما كان تسليم الارض
 الى الزارع وبقائه في
 يده الى انقضاء المده
 مفروض هذه المسئلة
 فضايلها فان من منافعتها
 تحت يده ولزوم اجرة
 المثل عليه بمكان من
 الرضوخ جم مد ظله
 العالي
 والاهوط الصالح جم
 اقواها ضمانه لها جعلا
 باجرة المثل والاهوط
 ان تقسم عليهما بالصالح
 على ما يقتضيه التخيير
 يقوى ضمانه اجرة المثل مع
 صورة العقد لكن الاهوط هو
 الصالح في الجميع جم الظاهر
 ابتناء هذا التفصيل على

اضرو تقيين الشركة في صورة كون قد ضرو لكن التحقيق وعذلك خلافة وان كان القيين لغرض
 متعلق بالنوع الخاص لا اجل قلة الضرو واكثره فاما ان يكون القيين على وجه التقييد العنانية او
 يكون على وجه تقيد المطلوب الشرطية فعلى الاول اذا خالف طعين في بالنسبة اليه يكون كما لو
 الزرع اصلاحة انقضت المدة فيجري فيه الوجه التسهل المتقدمة في تلك المسئلة واما بالنسبة
 الى الزرع الموجود فان كان البذر من المالك فهو له وليحق العامل اجرة عمله على اشكال في صورة
 علمه بالقيين وتقدره الخلف لا قدامه على هتك حرمة عمله وان كان البذر للعامل كان الزرع
 له وليحق المالك عليه اجرة الارض مضافا الى ما استحقه من بعض الوجوه المتقدمة ولا يضرا
 الضمان للمالك من قبل ارضه مرتين على ببناءه في محله لانه من جهتين وقد ذكرنا نظير ذلك في الاجابة
 ايضا وعلى الثاني يكون المالك مخيرا بين ان يفتح المعاملة لتخلف شرطه في اخذ اجرة المثل للارض
 وحال الزرع المروج ما ذكرنا من كونه لمن له البذر وبين ان لا يفتح ويأخذ حصه من الزرع المروج باسقاط شرطه بين ان لا
 يفتح ولكن لا يقطع شرطه ايضا بل يقر العامل على بعض الوجوه المتقدمة ويكون حال الزرع المروج كما مر من كونه
 للمالك البذر مسئلة لو زارع على ارض لا ماء لها فلا لكن امكن تحصيله بعلاج من حفرة سابقة او
 بئر او نحو ذلك فان كان الزارع عالما باحاطه ولزم وان كان جاهلا كان له خيار الفسخ وكذا لو كان
 الماء مستوليا عليها او امكن قطعه عنها واما لو لم يمكن التحصيل في الصورة الاولى او القطع في الثانية
 كان باطلا سواء كان الزارع عالما او جاهلا وكذا لو انقطع في الاثناء ولم يمكن تحصيله واستولى
 بل وفي صورة جهله ايضا نعم لا يبعد استحقاقه لها على ما عمله قبل الخلف من الاعمال المشتركة كما لا
 انه لا يفهم من العين ازيد من واحدة من منافعتها المضادة وان كان مع تقيد الجهة بل وتحقق جهة
 الضمان بالنسبة الى الاريد غير ممكن في غير باب المعاوضات نعم مع اختلافها بحسب الاجرة فالظاهر
 ضمان اكثرها اجرة ح ط ب و ج رد مد ظله بالنسبة الى الزمان المتقدم على الفسخ ان تلك ابرجوع الفسخ
 الى المعاملة من اول الامر واما بالنسبة الى ما بعد فله القلع ولها التراضى بالبقاء مع الاجرة ان كان
 البذر من العامل ح ط بل يكون بينهما بمقتضى العقد المفروض عدم فسخه وعدم تقييد متعلق بمباد
 الشرط واما تفريم العامل فان صح فائما يصح على ما به التفاوت بين الزرعين لا على ترك الزرع انما
 كما هو ظاهر العبارة لكنه محل اشكال مطلقا ح ط ب و ج رد مد ظله العالي عليه صورة اذا كان

مع ان النقص انما حصل من الزرع في صورة كون قد ضرو لكن التحقيق وعذلك خلافة وان كان القيين لغرض
 متعلق بالنوع الخاص لا اجل قلة الضرو واكثره فاما ان يكون القيين على وجه التقييد العنانية او
 يكون على وجه تقيد المطلوب الشرطية فعلى الاول اذا خالف طعين في بالنسبة اليه يكون كما لو
 الزرع اصلاحة انقضت المدة فيجري فيه الوجه التسهل المتقدمة في تلك المسئلة واما بالنسبة
 الى الزرع الموجود فان كان البذر من المالك فهو له وليحق العامل اجرة عمله على اشكال في صورة
 علمه بالقيين وتقدره الخلف لا قدامه على هتك حرمة عمله وان كان البذر للعامل كان الزرع
 له وليحق المالك عليه اجرة الارض مضافا الى ما استحقه من بعض الوجوه المتقدمة ولا يضرا
 الضمان للمالك من قبل ارضه مرتين على ببناءه في محله لانه من جهتين وقد ذكرنا نظير ذلك في الاجابة
 ايضا وعلى الثاني يكون المالك مخيرا بين ان يفتح المعاملة لتخلف شرطه في اخذ اجرة المثل للارض
 وحال الزرع المروج ما ذكرنا من كونه لمن له البذر وبين ان لا يفتح ويأخذ حصه من الزرع المروج باسقاط شرطه بين ان لا
 يفتح ولكن لا يقطع شرطه ايضا بل يقر العامل على بعض الوجوه المتقدمة ويكون حال الزرع المروج كما مر من كونه
 للمالك البذر مسئلة لو زارع على ارض لا ماء لها فلا لكن امكن تحصيله بعلاج من حفرة سابقة او
 بئر او نحو ذلك فان كان الزارع عالما باحاطه ولزم وان كان جاهلا كان له خيار الفسخ وكذا لو كان
 الماء مستوليا عليها او امكن قطعه عنها واما لو لم يمكن التحصيل في الصورة الاولى او القطع في الثانية
 كان باطلا سواء كان الزارع عالما او جاهلا وكذا لو انقطع في الاثناء ولم يمكن تحصيله واستولى
 بل وفي صورة جهله ايضا نعم لا يبعد استحقاقه لها على ما عمله قبل الخلف من الاعمال المشتركة كما لا
 انه لا يفهم من العين ازيد من واحدة من منافعتها المضادة وان كان مع تقيد الجهة بل وتحقق جهة
 الضمان بالنسبة الى الاريد غير ممكن في غير باب المعاوضات نعم مع اختلافها بحسب الاجرة فالظاهر
 ضمان اكثرها اجرة ح ط ب و ج رد مد ظله بالنسبة الى الزمان المتقدم على الفسخ ان تلك ابرجوع الفسخ
 الى المعاملة من اول الامر واما بالنسبة الى ما بعد فله القلع ولها التراضى بالبقاء مع الاجرة ان كان
 البذر من العامل ح ط بل يكون بينهما بمقتضى العقد المفروض عدم فسخه وعدم تقييد متعلق بمباد
 الشرط واما تفريم العامل فان صح فائما يصح على ما به التفاوت بين الزرعين لا على ترك الزرع انما
 كما هو ظاهر العبارة لكنه محل اشكال مطلقا ح ط ب و ج رد مد ظله العالي عليه صورة اذا كان

حقيقة المزارعة كون الأرض
من تملكها من الأرض
من منفعتها من
الزراعة مختصة من عمله
نعم في البقية يكون على
حسب ما يشترطه الفسخ
بل الأقوى عدم جواز
منع سائر المزارعة
على غير ما يكون بين صاحب
الأرض والعامل وعلى
فرض تسليم الصدقات
لأنهم يشترطون الملاك
وكفاية العمومات العامة
نعم مع اشتراط البذر
لعامل على العامل فلا
يجوز أن يشترط
يبدل كلا منهما في حصة
من المحصول الفسخ
في جواز عدم جواز نقل
قبل ظهور المحصول تأمل
التعليل المذكور في تأمل
الآثار ذلك لفسخ
الظاهر أن يكون الأرض
والعامل كفي هذه المعاملة
والبقية تابعة للاشتراط
أو المقارن جزم مدخله
بل الأمر عدم جواز
نعم لو اشترط البذر والعامل
على العامل فلا يجوز
تشريكه من يبدل كلا
منهما في حصة من المحصول
جزم
مدخله
الظالم

عليه أنه يمكن قطع ورهنا يقال بالضعف مع عدم بائع له وان أمكن الانتفاع بها بغير الزرع
لاختصاص المزارعة بالانتفاع بالزرع نعم لو استجره من المزارعة مع عدم الماء وعكس ما كان
تخصيص أمكن الضعف لعدم اختصاص الإجازة بالانتفاع بالزرع لأن أن يكون على وجه التقييد فلو
بأطلا أيضا مسألة لا فرق في صحة المزارعة بين أن يكون البذر من المالك أو العامل أو منهما
لا بد من تعيين ذلك لأن يكون هناك مقدار يضرب الابطال وكذا لا فرق بين أن تكون
الأرض مختصة بالمزارعة أو مشتركة بينه وبين العامل وكذا لا يلزم أن يكون تمام العمل على العامل
فيجوز كونه عليهما وكذا الحال في سائر المضاف وباجته هنا أمور أربعة الأرض والبذر والعمل
العوامل فبمع أن يكون من أحدهما أحد هذه ^ط ومن الآخر البقية ويجوز أن يكون كل منهما اثنين منها
بل يجوز أن يكون من أحدهما بعض أحدها ومن الآخر البقية كما يجوز الاشتراك في الكل فهي على حسب
ما يشترطان ولا يلزم على من عليه البذر دفع عت فيجوز لدفع عت وكذا بالنسبة إلى العامل كما
لا يلزم مباشرة العامل بنفسه فيجوز له أخذ الجير على العمل لأمع الشرط مسألة الأقوى جواز
عقد المزارعة بين أزيد من اثنين بأن تكون الأرض من واحد والبذر من آخر العمل من ثالث و
العوامل من رابع بل يجوز أن يكون بين أزيد من ذلك كان يكون بعض البذر من واحد وبعض
الآخر من آخر وهكذا بالنسبة إلى العمل والعوامل لصدق المزارعة وشمول الأطلاقات بل يكفي
العمومات العامة فلا وجه لما في المسالك من تقوية عدم الصحة بدعوى أنها على خلاف الأصل وقوف
على التوقيف من الشارع ولم يثبت عنه ذلك ودعوى أن العقد لا بد أن يكون بين طرفين وجوب
وقابل فلا يجوز ترك من ثلاثة أو أزيد على وجه تكون أركان المدفوعة بالمنع فإنه أول الدعوى
مسألة يجوز للعامل أن يشارك غيره في مزارعته أو مزارعته في حصة من غير فرق بين أن يكون
البذر من أو من المالك ولا يشترط في أذن نعم لا يجوز تسليم الأرض إلى ذلك الغير إلا بأذن
الأذن فإنا ما كان هو كذلك في الإجازة أيضا والظاهر جواز نقل مزارعة إلى الغير بحيث يكون
هذه التوفيق لا تلام ما يظهر منه في مواضع من أن حقيقة المزارعة تملك مالك الأرض حصة من منفعتها
من الأربع حصة من عمله وكذا ما في المسالك من أن هذا وان كان غير بعيد على ما قرئ من كون المزارعة من
نسخ المسألة والبراهين مع ذلك لا يخلو من سداد المنطق من أن يكون المزارع جازم بل الظاهر عدم جواز

كانه هو الطرف للمالك بصلاح ونحوه بعوض ولو من خارج او بلا عوض كما يجوز نقل حصته الى الغير سواء
 كان ذلك قبل ظهور الحاصل او بعد كل ذلك لان عقد المزارعة من العقود اللازمة الموجبة
 لنقل منفعة الارض نصفها او ثلثا ونحوهما الى العامل فلا نقلها الى الغير بمقتضى قاعدة السلطنة
 ولا فرق فيما ذكرنا بين ان يكون المالك شرط عليه مباشرة العمل بنفسه او لا اذ لا منافاة بين صحة
 المذكورات وبين مباشرة العمل اذ لا يلزم في صحة المزارعة مباشرة العمل فيصح ان يشارك او يزارع
 غيره ويكون هو المباشر دون ذلك الغير **مسألة** اذا تبين بطلان العقد فاما ان يكون قبل
 الشروع في العمل او بعد وقبل الزرع بمغى نثر الحب في الارض او بعد وقبل حصول الحاصل او بعد
 فان كان قبل الشروع فلا بحث ولا اشكال وان كان بعد وقبل الزرع بمغى الايتان بالمقدما
 من حفر النهر وكرى الارض وشراء الآلات ونحو ذلك فكذا لا نعم لو حصل رصف في الارض
 يقابل بالعوض من جهة كرهيا او حفر النهر لها او ازالة الموانع عنها كان للعامل قيمة ذلك العمل
 وان لم يكن كذلك وكان العمل لغوا فلا شيء له كما ان الآلات لمز اعطى ثمنها وان كان بعد الزرع
 كان الزرع لصاحب البذر فان كان للمالك كان الزرع له وعليه للعامل اجرة عمله وعوامله و
 ان كان للعامل كان له وعليه اجرة الارض للمالك وان كان منهما كان لها على النسبة نصفها او
 ثلثا ولكل منهما على الاخر اجرة مثل ما يخصه من تلك النسبة وان كان من ثلث فالزراع له
 وعليه للمالك اجرة الارض وللعامل اجرة عمله وعوامله ولا يجب على المالك ابقاء الزرع
 الى بلوغ الحاصل ان كان التبين قبله بل له ان يامر بقلعه وله ان يبقى بالاجرة اذا رضى صاحب
 والا فليس له الزامه بدفع الاجرة هذا كله مع انجيله بالبطلان واما مع العلم فليس للعالم
 منهما الرجوع على الاخر بعوض ارض او عمل لانه هو لها تلك حرمة ماله او عمل فكانه متبرع به و
 ان كان الاخر ايضا عالما بالبطلان ولو كان العامل بعد ما سلم الارض تركها في يده بلا زرع
 فكذلك يضمن اجرتها للمالك مع بطلان المعاملة لفوات منفعتها تحت يده الا في صورة علم
 نعم ولكن لا يصير الغير بهذا النقل اعالا ولا لصاحب الارض بل انقل هو العامل للمالك وعليه القيام
 باعمال الزراعة ولو بالتبني ح ط صحة مزارعة الغير مع هذا الشرط في غاية الاشكال ح ط بروجدي
 قد مر مرارا ان العلم بالبطلان شرعا غير مستلزم لذلك ح ط بروجدي مد ظله العالی

بشراف
 ليحل كون العلم بالبطلان
 موجبا لعدم الرضا الذي
 يقتضيه اليد العالوية
 الفسخ اصطفا
 قد مر ضعف هذا القول
 بطلان قوله في كتاب المضاعفة
 ح ط

المالك بالعلان لما تم مسئلة الظاهر من مقتضى وضع الزراعة ملكية العامل لمنفعة
الارض بمقدار الحصة المقررة له وملكية العامل للعمل على العامل بمقدار حصته واشترى البذر
بينهما على النسبة سواء كان منهما او من احدهما او من ثالث فاذا خرج الزرع سار مشتركا بينهما على
النسبة لان يكون لصاحب البذر الى حين ظهور الحاصل فيصير الحاصل مشتركا من ذلك الحين
كما ربما يستفاد من بعض الكما او كونه لصاحب البذر الى حين بلوغ الحاصل وادراكه فيصير مشتركا
في ذلك الوقت كما يستفاد من بعض اخر نعم الظاهر حوازي ايقاع العقد على احد هذين الوجهين
مع الصريح والاشراط به من حين العقد ويترتب على هذه الوجوه ثمرات منها كون التبن
ايضا مشتركا بينهما على النسبة على الاول دون الاخيرين فان لصاحب البذر ومنها في مسئلة
الزكوة ومنها في مسئلة الانفاسخ او الفسخ في الاشياء قبل ظهور الحاصل ومنها في مسئلة مشار
الزارع مع غيره ومزارعة معه ومنها في مسئلة ترك الزرع الى ان انقضت المدة الى غير ذلك
مسئلة اذا حصل ما يوجب الانفاسخ في الاشياء قبل ظهور الثمر او بلوغه كما اذا انقطع الماء
عنه ولا يمكن تحصيله او استولى عليه ولا يمكن قطعه او حصل مانع اخر عام فالظاهر بحقوق حكم
تبيين البطلان من الاول على ما مر لا تكفي من عدم قابليتها للزرع فالصحة كانت ظاهرة
فيكون الزرع الموجود لصاحب البذر ويحتمل بعيدا كون الانفاسخ من جهة فسخ حكم الفسخ في
الاشياء على ما ياتي فيكون مشتركا بينهما على النسبة مسئلة اذا كان العقد واجدا لجميع الشرايط
وحصل الفسخ في الاشياء اما بالتقابل او بخيار الشرط لاحدهما او بخيار الاشتراط بسبب تخلف
ما شرط احدهما على ما ذكرنا من مقتضى وضع الزراعة وهو الوجه الاول من الوجوه المتقدمة
فالزرع الموجود مشترك بينهما على النسبة وليس لصاحب الارض على العامل اجرة ارضه ولا للعامل
اجرة عمله بالنسبة الى ما مضى لان المفروض صحة المعاملة وبقاها الى حين الفسخ واما بالنسبة
الى الاتي فلها التراض على البقاء الى البارغ بلا اجرة او معها ولها التراض على القطع فصلا و

الظاهر انه تابع للعارف
وانه يختلف مجرى الارض
والامكنة مع شرايط
بل لا يخفى من قود مع
شرايط
نقدم ان العلم ببطلان
المعاملة بمغزى عن كونه
دافعا لما تقتضيه ليد
العادة من ضمان العين
والمنفعة
جم
يحتمل ان مفسضة طلاق
عقد الزراعة هو الوجه
الاول وينوب عن كل من
الوجهين الاخيرين على
اشراط صريحة في ضمن
العقد
جم

بل مقتضاها استحفاظ كل منهما على الآخر بذل ما جعل عليه من حوائج الزراعة وان لم يكن مالكا
لعيه ولا منفعة ^ط صحة ايقاع كذلك محل اشكال ح ط وجرى مدونة تعالى ^ط نقدم
في المسئلة التاسعة منه قد ما يخالف ذلك ولكن لا فروع ما ذكرهناكم بينهما على هذا ح ط وجرى

في بقية المسائل المتعلقة بالمزارعة

(٤٣٦)

ليس المزارع الا بقاء الى البلوغ بدون رضا المالك ولو بدفع اجرة الارض ولا مطالبة الارض
 اذا امر المالك بالقلع وللمالك مطالبة القنة وابقاء حصته في ارض الى حين البلوغ وامر
 المزارع بقطع حصته قسلا هذا وما على الوجهين الاخرين فالزراع الموجود لصاحب البذر ^{نظرا}
 عدم ثبوت شيء عليه من اجرة الارض والعمل لان المفروض صحة المعاملة الى هذا الحين وان له
 يحصل للمالك والعامل شيء من الحاصل فهو كما لو بقي الزرع الى الاخر ولا يحصل حاصل من جهة
 انة سماوية اراضية ويحتمل ثبوت الاجرة عليه اذا كان هو الفاسخ **فذلك** قد تبين ذكرنا
 في طي المسائل المذكورة ان ههنا صوراً الاولى وقوع العقد صحيحاً جامعاً للشرائط والعمل على
 طبقه الى الاخر حصل الحاصل اوله يحصل لانة سماوية اراضية الثانية وقوعه صحيحاً مع تولد
 الزرع للعمل الى ان انقضت المدة سواء زرع غيره او وقع عليه العقد اوله يزرع اصلاً الثالث ترك
 العمل في الاثناء بعد ان زرع اختياراً او لعذر خاص به الرابع تبيير البطلان من الاول الخامسة
 حصول الانفساخ في الاثناء لقطع الماء او نحوه من الاعذار العامة السادسة حصول الفسخ
 بالتقابل او بالخيار في الاثناء وقد ظهر حكم الجميع في طي المسائل المذكورة كما لا يخفى مسئلة
 اذا تبين بعد عقد المزارعة ان الارض كانت مفضوة فالكفا فخير بين الاجازة فتكون ^ط الحصة
 لسواء كان بعد المدة او قبلها في الاثناء او قبل الشروع بالزرع بشرط ان لا يكون هناك قيداً شرطاً
 لم يكرمه محل للاجازة وبين الردوج فان كان قبل الشروع في الزرع فلا اشكال وان كان بعد التمام
 فلا اجرة المثل لذلك الزرع وهو لصاحب البذر وكذا اذا كان في الاثناء ويكون بالنسبة الى
 بقية المدة الامر به فاما يا مرياً لارالة واما يرضى باخذ الاجرة بشرط رضا صاحب البذر ثم
 المغرور من المزارع والزراع يرجع فيما خسر على عادة ومع عدم الغرور فلا رجوع واذا تبين كون البذر
 مفضوفاً فالزراع لصاحب ^ط وليس عليه اجرة الارض ولا اجرة العمل نعم اذا كان التبيير في الاثناء
 لم يظهر حكم الصورة الثالثة في المسائل السابقة ط بروجردى مد ظله العالی الظاهر ان هذا
 العقد بقيوده غير صالح للاجازة خصوصاً بعد المدة بل وبعد ظهور الزرع ايضا ط بروجردى
 مد ظله العالی نعم ولكن على الزراع اجرة الارض ان كان هو الغاصب للبذر مع جهل مالك
 الارض وعلى المالك اجرة عمل الزراع ان كان عكس ذلك ط بروجردى مد ظله العالی

بكل شقيه فيما اذا وقعت
معاملة بين العامل والم
البذر ليثي من حصة
العامل وكذا اذا كان
البازل بنفسه طرفا
المراعاة بناء على ان
قد سره من جواره وان
كان الاقوى خلافا
نقدم
هم
مع هذا ايضا في حجة
عند الفقيه اصحابنا
مدققة
الغاية

كان للمالك الارض الامر بالارزاق هذا اذا لم يكن محل للاجازة كما اذا وقعت المعاملة على البذر
الكلي لا الشخص في الخارج او خذ ذلك او كان وله يحجز وان كان له محل واجاز يكون هو الطرف
للمزارعة وياخذ الحصة التي كانت للغاصب اذا تبين كون العامل عبدا غير مأذون فالامر الى
مولاه واذا تبين كون العامل او سائر المصارف معصوبة فالمرارة صحيحة ولصاحبها اجرة ^{المثل}
اوقية الايمان التالف وفي بعض الصور يحتمل جريان الفضولية وامكان الاجازة كما لا يخفى
مسئلة خراج الارض على صاحبها وكذا مال الاجارة اذا كانت مستاجرة وكذا ما يصرف
في اثبات اليد عند اخذها من السلطان وما يؤخذ لتركها في يده ولو شرط كونهما على العامل
بعضا او كلاهما وان كانت ديمانية او ربما تنقص على الاقوى فلا يضر مثل هذه الجهالة ^{طلب} ^{جبا}
واما سائر المون كثر الاثمار وحفر الابار والآلات التي واصلاح النهر وتنقيت ونصب الابواب
مع الحاجة اليها والدولاب ونحو ذلك مما يتكرر كل سنة او لا يتكرر فلا بد من تعيين كونها على
المالك او العامل الا اذا كان هناك عادة ينصرف الاطلاق اليها وامامنا يأخذ المأمورين
من الزارع ظاهرا من غير الخراج فليس على المالك وان كان اخذهم ذلك من جهة الارض **مسئلة**
يجوز لكل من المالك والزارع ان يخرص على الاخر بعد ادراك الحاصل بمقدار منه بشرط القبول
والرضا من الاخر **مسئلة** من الاجبار هنا وفي النار فلا يخفى ذلك بالمزارعة والمساواة بل مقتضى
الاجبار جواز في كل ذرع مشترك او ثم مشترك او الاقوى لزومه بعد القبول وان تبين بعد
ذلك زيادته او نقصته لبعض تلك الاجبار مضافا الى العمومات العامة خلافا لجماعة ^{لظهور}
انه معاملة مستقلة وليت بيعا ولا صلحا معاوضيا فلا يجري فيها اشكال اتحاد العوض والعوض
ولا اشكال الدني عن المحاقلة والمزاينة ولا اشكال الربا ولو بنا على ما هو الاقوى من عدم اختصاص
حرمة بالبيع وجريانه في مطلق المعاوضات مع ان حاصل الزرع والشجر قبل الحصاد والمجذاز
ليس من المكمل والمؤذون ومع الغاير عن ذلك كله يكفي في صحتها الاجبار الخاصة فهو نوع من
المعاملة عقلانية ثبت بالضرورة ولتتم بالقبول وحصر المعاملات في المعهودات ممنوع نعم يمكن ان
بل يضر على الاقوى نعم اذا كان الخراج معينا زاد السلطان عليه بعد العقد صح الشرط ^{طلب} كانت الزيادة على
المالك ^{طلب} الا اذا كان اخذهم ذلك مقادا عند اخذ الخراج بحيث يكون في العرف جزء من الخراج ^{طلب} كما

في المسائل المتفرقة المتعلقة بالمزراعة

يقال لهذا المعنى: ارجعة الى الصلح غير المعاوضي فكما هي تامة ان يكون حصته احدهما من
المال المشترك كذا مقدار او البقية لاخر شبه القسمة او نوع منها وعلى ذلك يقع ايقاعها بعنوان الصلح
ايقاعها بعنوان الصلح على الوجه المذكور مع قطع النظر عن الاخبار ايضا على الاقوى من اعتقاد هذا
هذا المقدار من الجهالة فيه اذا ارتفع الغرض بالخصر المفروض وعلى هذا لا يكون من التقبل والتقبل
ثم ان المعاملة المذكورة لا تحتاج الى صيغة مخصوصة بل يكفي كل لفظ دال على التقبل بل الاقوى
عدم الحاجة الى الصيغة اصلاً فيكون فيها مجرد التراضى كما هو ظاهر الاخبار والظاهر ان شرط كون
الخصر بعد بلوغ الحاصل وادراكه فلا يجوز قبل ذلك والقدر المتيقن من الاخبار كون المقدار المحرز
عليه من حاصل ذلك الزرع فلا يصح الخصر وجعل المقدار في الذمة من جنس ذلك الحاصل نعم لو
ارتفع المعاملة بعنوان الصلح على الوجه الذي ذكرنا لا مانع من ذلك فيه لكنه كما عرفت خارج عن
هذه المعاملة ثم ان المشهور ببناء ان قرار هذه المعاملة مشروط ببلامة الحاصل فلو تلف باقياً
او ارضية كان عليهما ولعلّ قسيتين الحصة في المقدار المعين ليس من باب الكل في المعين بل هي باقية
على اشاعتها غاية الامر تعينها في مقدار معين مع احتمال ان يكون ذلك من الشرط الضمني بينهما
والظاهر ان المراد من الالة الارضية ما كان من فيه الانسان ولا يعد بحقوق ائلاف متلف
من الانسان ايضاً وهل يجوز خصر ثالث حصته احدهما او كليهما في مقدار وجهان اقولها
مسئلة بناء على ما ذكرنا من الاشتراك من اول الامر في الزرع يجب على كل منهما الزكاة
اذا كان نصيب كل منهما مجرد نصيب وعلى من بلغ نصيبه ان يبلغ نصيب احدهما وكذا ان
الاشتراك حين ظهور الثمر لان تعلق الزكاة بعد صدق الاسم ويجوز الظهور لا يصدق ان
اشترط الاشتراك بعد صدق الاسم او حين الحصاد والبصية فني على صاحب البذر منهما لا
المفروض ان الزرع والحاصل الى ذلك الوقت فتعلق الزكاة في ملكه مسئلة اذا بقى في
الارض اصل الزرع بعد انقضاء المدة والقسمة فنبت بعد ذلك في العام الاتي فان كان
ولا بد فيه من البناء سواء كان باللفظ او بغيره طمس السقام من النص وهو ان حقيقة هذه المعاملة تفيد احد الطرفين
حصته الاخر على المقدار المذكور الخافض فزيد مضافاً الى القيسر المذكور وخروج العين عن الاشاعة واختصاصها بالتقدير
نعم لا اشكال في ان استقرارها مشروط ببلامة الحاصل للاجماع واستقرار العمل مع عموم التوجه الى الظاهر كونه من احد

لا يخلو عن الاشكال اذا
 لم يكن انشاء بلفظ او غيره
 الفصح اصحها
 لا يخلو عن الاشكال
 جسم
 لا بعد كفاية مبرورة
 بحيث يعرف اهل الحجة
 بمقداره التفريحي جسم
 مد ظله
 نجر كون التلف عليهما
 لا يوجب البقاء على
 الاشاعة وعلى حال
 فجاز تصرف المستقبل في
 المحاصل مما يقتضيه
 القبول على كل تقدير
 جسم
 تقدم في كتاب الزكوة ما
 هو لا يؤمن في وقت نقلها
 فان كان الاشترال هنا
 قبل ذلك يجب لزومه
 على من بلغ الضاب فيه
 مطلق ولو تقاداة فنية
 الاشكال جسم مد ظله

مقدم الاملا في عاين الشفيخ عا

كان القرار بينهما على
اشترائكهما في الزرع وأما
إذا وقع على اشتراكهما فيها
فيحصل من الزرع في ذلك
الوقت المخصص فلا وجه
لهذا الاحتمال الفسخ
إذا كان الحب مشتركاً بينهما
الفسخ

من جهة أصل بئانه وحده
وأما بالنسبة إلى بقائه فله
أن يطالب بقلعه أو دفعه إلى
الفسخ

ما هو ظاهر إطلاقهما من
عدم الفرق بين الصورتين
وكونهما من باب المدعى
والمنكر لا من باب الدأ

هو الأقوى الفسخ
هذه الدعوى وإن سبقه
إليها صاحب الجواهر في
المقام ونظائر ذلك ما عليه
معظم الأصحاب وهو عدم
الفرق بين الصورتين
في رجوع الدعوى المذكورة
ونظرهما إلى باب المدعى

والمنكر دون المدعى
هو الصحيح جهة مقتضى
ما تقدم من أصالة الفسخ
في نظائر المسئلة هو تقديم
قول المالك بينهما جميع

في كونه مورد التحالف
اشكال
ع ٢٤
ميرازي

البذر لهما فهو لهما وإن كان لأحدهما فله المانع الأعرض وهو فهو لم ينسب ويحتمل أن يكون لهما معتمد
الأعريض مطلقاً لأن المفروض شركة ما في الزرع وأصله وإن كان البذر لأحدهما وثالث وهو الأقوى
وكذا إذا بقي في الأرض بعض الحب فبنت فإنه مشترك بينهما مع عدم الأعريض نعم لو كان الباء حب
فخص بأحدهما اختص به ثم لا يمتنع صاحب الأرض أجرة لذلك الزرع الثابت على الزارع في صورة
الاشتراك أو الاختصاص به وإن اشفع لهما ذلك لم يكن ذلك من فعله ولا من معاملته واقعة بينهما

لو اختلفا في المدة وانما ستة أو ستان مثلاً فالقول قول منكر الزيادة وكذا لو قال أحدهما لها
ستة أشهر والآخر قال لها ثمانية أشهر نعم لو ادعى المالك مدة قليلة لا تكفي لبلوغ المحصول
لو نادى في تقديم قوله اشكال ولو اختلفا في المحصة قلّة وكثرة فالقول قول صاحب البذر المدعى
للقلة هذا إذا كان نزاعهما في زيادة المدة أو المحصة وعدمها وأما لو اختلفا في تخصيص ما وقع

عليه العقد وأنه وقع على كذا أو كذا فالظاهر التحالف وإن كان خلاف إطلاق كلمتهما فان
حلفا أو نكلا فالمرجع أصالة عدم الزيادة **مسئلة** لو اختلفا في اشتراط كون البذر أو العمل أو
العوامل على أيهما فالمرجع التحالف ومع حلفهما أو نكوطهما تنفع المعاملة **مسئلة** لو اختلفا في ألا

والمزارعة فإذا ادعى الزارع أن المالك أعطاه الأرض عارية للمزارعة والمالك ادعى المزارعة فالمرجع
التحالف أيضاً ومع حلفهما أو نكوطهما ثبت أجرة المثل للأرض فإن كان بعد البلوغ فلا اشكال
وإن كان في الأثناء فالظاهر جواز الرجوع للمالك وفي وجوب إبقاء الزرع إلى البائع عليه مع الإ

أن أراد الزارع وعلمه وجواز أمره بالأزالة وجهان وإن كان النزاع قبل نثر الحب فالظاهر أنفساً
بعد حلفهما أو نكوطهما **مسئلة** لو ادعى المالك الغصب والزارع ادعى المزارعة فالقول قول المالك مع
يمينه على نفه المزارعة **مسئلة** في الموارد التي للمالك قطع زرع الزارع هل يجوز ذلك بعد تعلق

الزكوة وقبل البلوغ تدعى بعدم الجواز إلا أن يضمن حصتها للفقراء لأنه ضرر عليهم والأقوى الجواز
وحق الفقراء يتعلق بذلك الموجود وإن لم يكن بالغاً **مسئلة** يستفاد من جملة من الأخبار أنه يجوز
للمن بيل الأرض الخراجية أن يسألها إلى غيره وليزرع نفسه ويؤدى خراجها عنه ولا بأس به **مسائل**
أو إذا كان الحب مشتركاً في طر وجوده مدّ قلّ الغالب بل الظاهر كونه كالنفس الباقية وهما متفقان على
وفور العقد على الأقل وإنما اختلفا في وقوعه على الزيادة ح ط بر وجوده مدّ قلّ الغالب

في المسائل المتفرقة المتعلقة بالمزارعة لا يتردد ^{على} (٤٤٧) ^{في} هذه المسألة محتاجة

مفتقرة الأولى إذا قصر العامل في تربية الزرع نقل الحاصل فالظاهر في هذه التفادلت بحجج
 أهل الخبرة كما طرح به المحقق القمي قد في اجوبة مسائله الثانية إذا ادعى المالك على العامل عدم العمل
 بما اشترط في منه عقد المزارعة من بعض الشروط أو ادعى عليه تقصيره في العمل على وجه يفتر بالزرع
 وانكر المزارع عدم العمل بالشروط أو التقصير فيه فالقول قوله لأنه موثوق في عمله وكذا لو ادعى عليه ^{للقصر}
 في حفظ الحاصل بعد ظهوره وانكر الثالثة لو ادعى أحدهما على الآخر شرطاً متعلقاً بالزرع وانكر أهل
 الاشتراك فالقول قول المنكر ^{الرابعة} لو ادعى أحدهما على الآخر العيب في المعاملة فعليه إثباته ^{بعده}
 له الفسخ الخامسة إذا زرع المتولى للوقف الأرض الموقوفة بملاحظة مصلحة البتون إلى مدة لازم ولا
 تبطل بالموت وأما إذا زرع البطن المتقدم من الوقوف عليهم الأرض الموقوفة ثم مات في أثناء قبل
 انقضاء المدة فالظاهر بطلانها من ذلك الحين لا يقال الأرض إلى البطن ^{اللاحق} كما أن الأمر كان في
 إجارته لها لكن استشكل فيه المحقق القمي قد بأن عقد المزارعة لا دعة ولا تسفح إلا بالتقابل وبعض
 الوجوه التي ذكرها ولم يذكرها في تعدادها هذه الصورة مع أنهم ذكرها في الإجارة بطلانها إذا
 البطن المتقدم ثم مات في أثناء المدة ثم استشرع عدم الفرق بينهما بحسب القاعدة فالنجا إلى أن الإجارة
 أيضاً لا تبطل بموت البطن السابق في أثناء المدة وإن كان البطن ^{اللاحق} يتلقى الملك من الواقف لا من
 السابق وإن ملكية السابق كانت في حين موته بدعوى أنه إذا جرد مدة لا تزيد على عمره الطبيعي و
 مقتضى الاستصحاب بقاءه بمقدار ذلك في الظاهر بحكومة بالصحة كذلك عند الشارع وفي الواقع
 فموت السابق ينتقل ما قرره من الإجارة إلى ^{اللاحق} الأرض بمنفعتها إلى آخر ما ذكره من النقص و
 الأبرام وفيه ما لا يخفى ولا ينبغي الإشكال في بطلان بموته في المقامين السادسة يجوز مزارعة الكافر
 مزارعاً كان أو زارعاً ^{السابعة} في جملة من أخبار النهي عن جعل ثلث للبذر وثلث للبقر وثلث
 لصاحب الأرض وأنه لا ينبغي أن يمتي بذراً ولا بقرًا فأنما يحرم الكلام والظاهر كراهته وعن ابن
 الجنيّد وابن البراج حرمة فالأحوط ^{الترك} الثامنة بعد تحقق المزارعة على الوجه الشرعي يجوز
^ط كان مراده ما به التفاوت بين حاصلة الموجود وما كان يحصل لو لم يقصر في عمله وهو حق لو قيل بالإن
 من الوجوه الستة المذكورة في مسألة ترك الزرع واختار المان هناك خامسها والفرق غير واضح و
 المسئلة محل الإشكال ج ط ب و جردى مد ظله العالی لا يترك ج ط ب و جردى مد ظله العالی

الى التامل مع ان ما ذكره
فيها مخالف لما اختاره
من الوجه الخا^ص من الوجه
السنه في مسئلة ترك
الزراع الزرع الفتح
لاية في الفتح اصطفا^ت
له يظهر وجهه جسم
لو كان موت البطن
المقدم بعد خروج وقت
الزرع والظاهر فتح المزارع
بالنسبة الى مزرع تلك
السنه ولو كان البطن
المقدم هو الزراع كان
الزرع له بلا اجر عليه
للبن المتأخر وكذلك
الحال في ثمره الخيل و
الاشجار ايضا لو مات
البطن المقدم بعد ظهورها
ورث الزوجة نصيبها
من جميع ذلك جسم
لا يعبد لاله هذه الاخبار
على ما تقدم من عدم تنقأ
عقد المزارعة بين ازيد
من اثنين جسم مد ظله
العالى

مكرر
الفتح الاصطهبانات
مدفلة
الغلاء

لكن مع ضيعة على
الاهوط جيم

لا حله بعد ظهور الحاصل ان يصاح الاخر من حصة بمقدار معين من جنب او غيره بعد التحمين
بحسب القارف بل لا بأس به قبل ظهوره ايضا كما ان الظاهر جواز مصالحة احدهما مع الاخر من حصة في
هذه القطعة من الارض بحصة الاخر في الاخر بل الظاهر جواز قسمها بجمعا احدهما القطعتين لاحدهما
والاخرى للافراد القدر المسلم لزوم جعل الحصة مشاعة من اول الامر في اصل العقد التاسع لا
يجب في المزارعة على ارض امكن زرعها من اول الامر في السنة الاولى بل يجوز المزارعة على ارض يزرع
لا يمكن زرعها الا بعد اصلاحها بقبرها سنة او اريد وعلى هذا اذا كانت ارض موقوفة وقفنا
عاما او خاصا وصارت بانزلة يجوز للتولي ان يسلّمها الى شخص بفنوان المزارعة الى عشرين او اقل او
ازيد حسب مقتضى المصلحة على ان يعمرها ويزرعها الى ستين مثلا لنفسه ثم يكون الحاصل مشتركا
بالاشاعة بحصة معينة العاشرة ليجب للزارع كما في الاخبار الدعاء عند تراثب بان يقول اللهم
قد بذرنا وانت الزارع واجعل حبا مزاكنا وفي بعض الاخبار اذا اردت ان تزرع زرعاً فخذ
من البذر واستقبل القبلة وقل آفرايم ما تحثون انتم تزرعون امة نحن الزارعون
ثلاث مرات ثم تقول بسم الله الزارع ثلاث مرات ثم قل اللهم اجعل حبا مزاكنا
وارزقنا فيه السلامة ثم انثر القبضة التي في يدك في القراح و
في خبر اخر لما هبط ادم الى الارض احتاج الى الطعام و
الشراب فمكى ذلك الى جبريل فقال له جبريل
يا ادم كن هو انا فقال فعلني دعاء قال
قل اللهم اكفني مؤنة الدنيا و
كل هويل دون الجنة و
النبى العاقبة خي
هتني العيشة

مكرر حط بردجوى مدفلة

العامل غير مانع عن

ميراني

لا يقدر فلس العامل

في صحته اذا لم يكن عليه

الاصراف العمل نعم لو

اشترط عليه صرف مال

مثل الماء ونحوه فلا

تقع الفسخ اصطفاً

مدفلة

العال

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب المساقاة

وهي معاملة على اصول ثابتة بحققة من ثمرها ولا اشكال في مشروعيتها في الجملة ويدل عليها مضافاً
الى العمومات خبر يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله ع سئل عن الرجل يعطي الرجل ارضه وفيها رمان
او نخل او فاكهة ويقول استر هذا من الماء واعمره ولك نصف ما اخرج قال عليه السلام لا بأس و
جملة من اخبار خير منها صحيح الجمله قال اخبرني ابو عبد الله ع ان ابا عبد الله ع ان رسول الله ع
اعطى خبيراً بالنصف ارضها ونخلها فلما ادركت الثمرة بعث عبد الله بن رواحة الخ هذا مع ان
مع المعاملات العقلانية ولم يردني عنها ولا غر فيها حتى يثلمها النبي عن الغر وثبت فيها
الاذل الايجاب القبول ويكفي فيها كل لفظ دال على المعنى المذكور ماضياً كان او مضارعاً
او امراً بل الجملة الاسمية مع قصد الانشاء باي لغة كانت ويكفي القبول الفعل كما بعد
الايجاب القول كما انه يكفي المعاطات الثاني البلوغ والعقل والاختيار الثالث عدم الحجر
للفه او فلس الرابع كون الاصول مملوكة عيناً ومنفعة او منفعة فقط او كونه نافلاً
فيها الولاية او وكالة او تولية الخامس كونهما معلومة لهما السادس كونهما ثابتة
مغروسة فلا تصح في الردي اي الفيل قبل الغرس السابع تعيين المدة بالاشهر والسنين و
كونهما بمقدار يبلغ فيه الثمر غالباً نعم لا يسجد جوازها في العام الواحد الى بلوغ الثمر من غير ذكر
الاشهر لانه معلوم بحجب التخمين ويكفي في السنة رفع الغر مع انه الظاهر من رواية يعقوب

فلس العامل غير مانع من صحته كبر وجرى مد ظله العالی

بن شعيب المتقدمة الشارح ان يكون قبل ظهور الثمر وبعد وقبل البلوغ بحيث كان يحتاج بعد
الى سقى او عمل اخر واما اذا لم يكن كذلك ففي صحتها اشكال وان كان محتاجا الى حفظ او قطف او نحو
ذلك التاسع ان يكون الحققة معينة مشاعة فلا تقع مع عدم تعيينها اذا لم يكن هناك انصراف كما لا
تقع اذا لم تكن مشاعة بان يجعل لاحدهما مقدارا معيناً والبقية للآخر نعم لا يبعد جواز ان يجعل لاحدهما
اشجار معلومة وللآخر اخرى بل وكذا لو اشترط اختصاص احدهما باشجار معلومة والاشجار في
البقية او اشجارا محددا مع الاشارة في البقية اذا علم كون الثمر ازيد من ذلك المقدار وتبقى بقية العاشر
تعيين ما على المأخر الامور ما على العامل من الاعمال اذا لم يكن هناك انصراف لاشكال في صحة المساقا قبل ظهور
الثمر كما لا خلاف في عدم صحتها بعد البلوغ والادراك بحيث لا يحتاج الى عمل غير الحفظ والاقطاف
واختلفوا في صحتها اذا كان بعد الظهور وقبل البلوغ والاقوى كما اشرنا اليه صحتها سواء كان العمل
مما يوجب الاستزادة او لا خصوصا اذا كان في جملة ما يفيض عن اشجار التي بعد لا يظهر ثمرها
الاقوى جواز المساقات على الاشجار التي لا ثمر لها وانما يتفجع بورقها كالقوت والحناء ونحوها
مسألة لا يجوز عندهم المساقات على اصول غير ثابتة كالبطيخ والبادنجان والقطر وقصب
السكر ونحوها وان تعددت اللقطات فيها كالاولين ولكن لا يبعد الجواز للعمومات وان لم
يكن من المساقات المصطلحة بل لا يبعد الجواز في مطلق الزرع كذلك فان مقتضى العموم الصحة
بعد كونه من المعاملات العقلانية ولا يكون من المعاملات الغررية عندهم غاية الامر انها ليست
من المساقات المصطلحة مسألة لا بأس بالمعاملة على اشجار لا تحتاج الى السقي لاستغنائها بما
الها، او لمقر اصولها من وطوبى الارض وان احتاجت الى اعمال اخرى ولا يضر عدم صدق المساقا
حينئذ فان هذه اللفظة لم يرد في خبر من الاخبار وانما هي من اصطلاح العلماء وهذا التعبير
منهم منبني على الغالب لذا قلنا بالصحة اذا كانت المعاملة بعد ظهور الثمر واستغنائها من السقي
وان ضيق نقول بصحتها وان لم تكن من المساقات المصطلحة مسألة لا يجوز المساقات على فعلان
اي مع اشتراكهما في الباء والافلا تقع المساقات قطعا مع ذلك فالصحة مع فرض دخول تلك الاشجار في المساقا
لا تخلو من اشكال وكذا ما بعد ج ط البطلان في الثاني لا تخلو من قوة بل الاول ايضا بخلاف من اشكال ج ط
محل تأمل ج ط وهو الاقوى ج ط بعد جدا ج ط برودي مد ظله العالي

مسألة اشكال ج ط نيزان
مسألة ونما مع منع ج ط
نيزان
مسألة مع اشتراكهما في تلك الاعمال
مسألة الاقوى عدم صحة
المساقات الفسخ استغناء
مسألة في ان اشكال الفسخ
مسألة وهو الاقوى الفسخ
مسألة بل بعد جدا الفسخ
مسألة محل تأمل واشكال الفسخ
مسألة بل في خبر يعقوب ابن شعيب
المقدم في اول كتاب
اشارة الى ذلك فراجع
الفسخ اصطلاحيا
مسألة الاقوى عدم الجواز
فيها وفي مطلق الزرع
ولكن لا بأس بايقاع
المعاملة فيها بمقتضى الصلح
او الاشارة في ضمن عقد
ج ط
مسألة الاقوى ان يكون بعد
الصلح او الاشارة في ضمن
عقد ج ط مد ظله العالي

في بيان معنى المساقات وشروط صحتها

(٤٥١)

معروفة وان لم تكن مثمرة الا بعد سنين بشرط تعيين مدة بقية مثمرة فيها ولو بعد خمس سنين او
 ازيد فمسئله قد مر انه لا تقع المساقات على ودي غير مغروس لكن الظاهر هو ان اذ خالها في المعاملة
 على الاشجار المغروسة بان يشرط على العامل غرسه البستان المشتمل على النخل والاشجار ودخوله في
 المعاملة بعد ان يصير مثمر ابل مقتضى العمومات صحة المعاملة على الفلن الغير المغروسة الى مدة
 بقية مثمرة وان لم تكن من المساقات المصطلحة ^{مسألة} المساقاة لازمة لا تبطل الا بالتقابل او الفسخ
 بخيار الشرط او تخلف بعض الشروط او بعرض مانع عام موجب للبطلان او بخود ذلك مسأله لا تبطل
 بموت احد الطرفين نعم موت المالك ينتقل الامر الى وارثه ومع موت العامل يقوم مقامه وارثه
 لكن لا يجبر على العمل فان اختار العمل بنفسه او بالاشجار فله ولا فيستاجر الحاكم من تركته من مباشره
 الى بلوغ الثمر ثم يقسم بينه وبين المالك نعم لو كانت المساقاة مقيدة بمباشرة العامل تبطل بموته ولو
 اشترط عليه المباشرة لا يجوز التقييد فالمالك مخير بين الفسخ لتخلف الشرط واسقاط حق الشرط والزمنا
 باستيجار من مباشره ^{مسألة} ذكر وان مع اطلاق عقد المساقاة جمل من الاعمال على العامل وجمله
 منها على المالك وضابط الاولى ما يتكرر كل سنة وضابط الثانية ما لا يتكرر نوعا وان عرض له التكرار
 في بعض الاحوال فمن الاول اصلاح الارض بالحفر فيما يحتاج اليه وما يتوقف عليه من الآلات و
 تنقية الاطوار والقي ومقداته كاللدو والرشا واصلاح طريق الماء واستقائه اذا كان القى من
 بئر او نحوه وازالة الخثيش المضرة وهذيب جواند النخل والكرم والتلقيح واللقاط والتمليس واصلاح
 موضعه وحفظ الثمرة الى وقت القتمه ومن الثاني حفر الابار والاطوار وبناء الحائط والدولاب و
 الدالية ونحو ذلك مما لا يتكرر نوعا واختلفوا في بعض الامور انه على المالك والعامل مثل البقر الذي
 يدير الدولاب واكش التلقيح وبناء الثلم ووضع الثوك على الحبدان وغير ذلك ولا دليل على شيء
 من الضابطين فالأقوى انه ان كان هناك انصراف في كون شيء على العامل او المالك فهو المتبع والا
 فلا بد من ذكر ما يكون على كل منهما دفعا للغرر ومع الاطلاق وعدم الغرر يكون عليه ما مع لان الما
 مشترك بينهما فيكون ما يتوقف عليه تحصيله عليه ^{مسألة} لو اشترط ان يكون جميع الاعمال على الما
 فلا خلاف بينهما في البطلان لانه خلاف وضع المساقات نعم لو ابقى العامل شيئا من العمل عليه و

فيه اشكال الحاج اقا حسين الطباطبائي البروجردى مد الله تعالى ظله الشريف على رؤس الانام

على اشكال جمع غير
 فيه اشكال وقد تقدم
 منه في الشرط السادس
 ما ظاهره انجزم بعدم
 الصحة فينبى كلامه ط
 في بدو النظر لا مكان ان
 يقال في دفعه ان المقصود
 فيه تقدم عدم الصحة
 المذمومة وهذا الصحة
 بمقتضى العمومات
 المعاصيه
 الا هو من ايضا ان
 يكون بعقد الصلح ونحوه
 حبه
 مد ظله
 العالي

جمع شيرازي

بل الثاني لوضوح خرج

حفظ الثمر ونحوه عن

صلاحه كونه مندرجا

في عنوان المساقاة لعل

نظروا الى العبارات العامة

و قد تقدم انه مثل

ايضا لان يكون ذلك

ونظائر مما تقدم ويا

بمعنوان القطع الفسخ

اصطفا في

وهو الاقوى الفسخ

فيه اشكال الفسخ

خروج حفظ الثمر عن

صلاحه كونه متعلقا

لعقد المساقاة مطلقا

ظاهر بغضه لا باس بايقاع

المعامله بعقد القطع

ونحوه في الصورتين

كما تقدم في نظائره جم

الاقوى عدم جواز المطا

باجرة العمل المشروط في

ضمنه ان عقد من العقود

اللازمة عند تخلف الشرط

عليه عن انزاهه وعدم

استحقاق المشروط له سوى

فسخ عقده جبهه مطلقا

العالي

اجرة بعض الاعمال على المالك

والقول بالمنع لا وجه له

وكذا يجوز ان يشترط كون

اشترط كون الباقي على المالك فان كان مما يوجب زيادة الثمر فلا اشكال في صحته وان قيل بالمنع من جواز جعل العمل على المالك ولو بفضائه والا كما في الحفظ ونحوه ففي صحته قولان اقويهما الاول وكذا الكلام اذا كان ايقاع عقد المساقاة بعد بلوغ الثمر وعدم بقاء عمل المثل الحفظ ونحوه وان كان الظاهر في هذه الصورة عدم الخلاف في بطلانه كما مر مسئلة اذا خالف العامل فترك ما اشترط عليه من بعض الاعمال فان لم يفت وقت فللمالك اجباره على العمل وان لم يمكن فله الفسخ وان فات وقت فله الفسخ بخيار تخلف الشرط وهل له ان لا يفسخ ويطالب باجرة العمل بالنسبة الى حصته بمعنى ان يكون مختارا بين الفسخ وبين المطالبة باجرة وجهان بل قولان اقويهما ذلك ودعوى ان الشرط لا يفيد تملك العمل المشروط لمن لا على وجه يكون من امواله بل اقضا التزام من عليه الشرط بالعمل واجباره عليه والتسلط على اختيار بعدم الوفاء به مدفوعة بالمنع من عدم افادته التملك وكونه قيدا في المعاملة لا جزء من العرض يقابل بالمال لا ينافي افادته الملكية من له الشرط اذا كان عملا من الاعمال على من عليه المسئلة سائلة في سائر العقود فلو شرط في عقد البيع على المشتري مثلا خيالة ثوب في وقت معين وفات الوقت فلبايع الفسخ والمطالبة باجرة الخيالة وهكذا مسئلة الوشرط العامل على المالك ان يعمل غلاما مع صحة اما الوشرط ان يكون تمام العمل على غلام المالك فهو كما لو شرط ان يكون تمام العمل على المالك قد مر عدم الخلاف في بطلانه لنافاته لمقتضى وضع المساقاة ولو شرط العامل على المالك ان يعمل غلاما في البستان الخاص بالعامل فلا ينبغي الاشكال في صحته وان كان ربما يقال بالبطلان بدعوى ان عمل الغلام في قبالة عمل العامل فكأنه صار مساقيا بلا عمل من ولا يخفى ما فيها ولو شرط ان يعمل غلام المالك للعامل تمام عمل المساقاة بان يكون عمله له بحيث يكون كانه هو العامل ففي صحته وجهان لا يبعد الاول لان الغلام ح كانه نائب عنه في العمل باذن المالك وان كان لا يخلو عن اشكال مع ذلك ولازم القول بالصحة الصحة في صورة اشترط تمام العمل على المالك بعنوان النيابة عن العامل مسئلة لا يشترط ان يكون العامل في المساقاة مباشرا للعمل بنفسه فيجوز له ان يستاجر في بعض اعمالها او في تمامها ويكون عليه الاجرة ويجوز ان يشترط كون الاجرة عليه ماعنا في ذمتها او الاداء من الثمر واما الوشرط على المالك ان يكون اجرة تمام الاعمال

عليه او في الثمر ففي صحة وجهان احدهما الجواز لان القصدى لا يستعمل الاجزاء نوع من العمل وقد
تدعو الحاجة الى من يباشر ذلك والثاني المنع لانه خلاف وضع المساق والاقوى الاول هذا ولو
شتر ما كون الاجرة حصصا من الثمر للجمل بمقدار الاجزاء في باطل مسئلة اذا شتر انظر حل هذا
التمسك كما يجب للمارح فان شتر انظر العاين استحقاق المثل لعدم ان يشر انظر الى ما به يجوز ان يشتر لا في شتر بعد
اذا اشتمل البستان على انواع كالنخل والكرم والزمان ونحوها من انواع الفواكه فالظاهر عد اعتبار
العلم بمقدار كل واحد فيوز المساقا عليها بالنصف والثلث ونحوها وان لم يعلم عدد كل نوع الا اذا
كان الجمل موحيا للفر مسئلة يجوز ان يفرد كل نوع بحصة مخالفة للحصة من النوع الاخر وان
يجعل النخل بالنصف والكرم بالثلث والزمان بالربع مثلاً وهكذا واشترط بعضه في هذه الصورة
العلم بمقدار كل نوع ولكن الفرق بين هذه وصورة اتحاد الحصة في الجميع غير واضح والاقوى الصحة
مع عدم الغرض في الموضعين والبطالان مع فيهما مسئلة لو ساقاه بالنصف مثلاً ان سقى بالنافع
وبالثلث ان سقى باليخ ففي صحة قول ان اقويها الصحة لعدم اضرار مثل هذه الجملة لعدم ايجابها
مع ان بناها على تحمل خصوصاً على القول بصحة مثله في الاجارة كما اذا قال ان حطت روميان
وان حطت فارسيان بدهم مسئلة يجوز ان يشترط احدهما على الاخر شيئاً من ذهب وفضة
او غيرهما مضافاً الى الحصة من الفائدة والمشهور كراهة اشتراط المالك على العامل شيئاً من ذهب او
فضة ومستندهم في الكراهة غير واضح كما انه لا يتضح اختصاص الكراهة بهذا الصورة او جريانها بالان
ايضاً وكذا اختصاصها بالذهب والفضة او جريانها في مطلق الضميمة والامر سهل مسئلة في صورة
اشتراط شيء من الذهب والفضة او غيرهما على احدهما اذا تلف بعض الثمرة هل ينقص منهما شيء او
لا وجهان اقويهما لعدم فليس قرارهما مشروطاً بالسلمة نعم لو تلف الثمرة بجميعها او لم يخرج اصلاً
ففي سقوط الضميمة وعدمه اقوال ثالثها الفرق بين ما اذا كانت للمالك على العامل ينسقط و
صورة التلف فلا والاقوى عدم السقوط مطلقاً لكونه مشروطاً بعقد لازم فيجب الوفاء به ووجه
ان عدم الخروج او التلف كاشف عن عدم صحة المعاملة من الاول لعدم ما يكون مقابلاً للعمل
واقا في صورة كون الضميمة للمالك فواضح واما مع كونها للعامل فلان الفائدة تكن في المساقات
بل الثاني ح ط محل اشكاله وبنينا بين الاجارة فرق ح ط ب و ج و ك مد ظله

بل الثاني ع ح ب و ج
هذا هو الاقوى بل
القيمة الفع اصطفاها
محل اشكاله وان كان
الاقوى في الاجارة
الاقوى في البستان كما
الاقوى في البستان
المالك للعامل محل ط
اشكاله واما الثاني فهو
بشرط ان يعلم المالك
لا بعد كون ح ط ب و ج
وسلامتها في الضميمة لا
لما لا يملكه القويط
مع عدم احدهما الفع
هذا هو الصحيح ح ط ب
بل الاقوى هو الفساد
ح ط ب و ج تقدم في الاجارة
لمرددة ح ط ب مد ظله
العالى
لما لم يعلم العامل شيء
للمالك فلا يبعد ان يكون
خروج الثمرة وسلامتها
عن التلف شرطاً ضمناً
لما لا يملكه مقتضاه القوط
لوانتفى احد الطرفين
ولو كان الاول انما من
لما لا يملكه ففى القوط و
عدمه اشكال ح ط ب
مد ظله
العالى
وبين لعله في القوط ابعث
فرق بين ما يملكه
الخروج اصلاً فنسقط
من

فقد عدها لا يكون شيء في مقابل العمل والقيمة المشروطة لا تكفي في العوضيّة فتكون المعاملة باطلة
 من الأول ومع لا يبقى وجوب الوفاء بالشرط مدفوعة مضافا إلى عدم تمامية بالنسبة إلى صورة
 التلف لحصول العوض يظهر الثمرة وملكيتهما وان تلف بعد ذلك بأننا منع كون المساقات معا^{ضّة}
 ببرخصة من الفائدة والعمل بل حقيقة التسلط من المالك للعامل على الأصول للاستثناء له و
 للمالك وكيف احتمال الثمرة وكوطا في معرض ذلك ولذا لا يتحقق العامل اجرة عملا إذا لم يخرج أو
 خرج وتلف بأف سماوية أو أرضية في غير صورة ضم القيمة بدعوى الكشف عن بطلانها من
 الأول واحترام عمل المسلم في نظير المضاربة حيث أنها أيضا تسلط على الدرهم أو الدينار للاستبراء
 وللعامل وكوطا جارية دون المساقاة لا يكفي في الفرق كما ان ما ذكره في الجواهر من الفرق
 بينهما بأن في المساقاة يقصد المعاوضة بخلاف المضاربة التي يراد منها الحصة من الربح الذي
 قد يحصل وقد لا يحصل وأما المساقاة فيعتبر فيها الطائفة بحصول الثمرة ولا يكفي احتمال مجرد
 دعوى لا بنيت لها ودعوى ان من المعلوم ان لو علم من اول الامر عدم خروج الثمرة لا يصح^{لها}
 ولازم البطلان اذا لم يعلم ذلك ثم انكشف بعد ذلك مدفوعة بان الوجه في عدم الصحة
 كون العامل سفيهة مع العلم بعدم الخروج من الأول بخلاف المفروض فالأقوى ما ذكرنا^{من}
 الصحة ولزوم الوفاء بالشرط وهو تسليم القيمة وان لم يخرج شيء او تلف بالافاق نعم لو تبين عدم
 قابلية الأصول للثمرات فليس بها او لطول عمرها او نحو ذلك كشف عن بطلان المعاملة من الأول و
 مع يمكن استحقاق العامل للاجرة اذا كان جاهلا باحتمال مسئلة لو جعل المالك للعامل مع
 المحقة من الفائدة ملك حقة من الأصول مضافا ومفروضا فحق مطلقا او عدها كذلك
 او التفصيل بين ان يكون ذلك بنحو الشرط فيقع ادعى وجب الجزئية فلا اقوال والأقوى الأول^{بطل}
 للعمومات ودعوى ان ذلك على خلاف وضع المساقاة كما ترى كدعوى ان مقتضاها ان يكون
 العمل ملك المالك اذ هو اول الدعوى والقول بان لا يعقل ان يشترط عليه العمل في ملك
 نفسه فيه ان لا مانع منه اذا كان للشارط فيه عرض او فائدة كما في المقام حيث ان ملك الأصول
 بل حقيقة ما يجب الاعتبار هي المشاركة في استخراج فوائد الاشجار على ما ينبغي بغير العمل من حدتها إلى الاشجار^{من}
 الاخر على ان يكون الفائدة بينهما نظير المضاربة والمردف لم يتبع العقد على هذه المسألة المذكورة بل لا ينبغي^ط

يكون بنحو الاستثناء
 نيراني
 هذا النوع في غاية المنع بل
 مناف لما تقدم من في
 الكتاب من انها معامل
 على اصول ثابتة بحجة من
 ثمرها في معامل على
 اصول ثابتة بخلافه او
 نعم عمل اخر باراجعة
 من ثمرها كما هو كذا عند
 العرف والشرع ايضا اما
 ما ذكره من التسلط المبرور
 فهو من آثار حقيقة المساقاة
 لا حقيقة كما ترى نظره
 في الاجارة الفح
 بل الاخير الفصح مطلق
 بل الأقوى ما تقدمناه
 جيم
 لا تجلو عن الاشكال
 جيم

في بيان احكام المساقات

وان لم تكن للمالك الشارط الا ان عمل العامل فيها ينفعه في حصول حصته من ثمارها ودعوى
 ان اذا كانت تلك الاصول للعامل بمقتضى الشرط فاللازم تبعية ثمارها لها مدفوعة بمنعها بعد
 ان كان المشروط له الاصل فقط في عرض تلك حصته من ثمارها ان جميع نفعه لو اشترط كونه له على وجه
 يكون ثمارها له بتمامه كان كذلك لكن عليه تكون تلك الاصول بمنزلة المستثنى من العمل فيكون العمل
 فيما عداها بتمامه للمالك بازاء الحصة من ثماره مع نص تلك الاصول مسئلة اذا تبين في انشاء
 المدة عدم خروج الثمار اصلا هل يجب على العامل اتمام التمتع قولان اقولها لعدم مسئلة يجوز ان
 يستاجر المالك اجرا للعمل مع تعيين نوعا ومقدارا بحصة من الثمرة او بتمامها بعد الظهور وبدون
 الصلاح بل وكذا قبل البدء وقبل الظهور ايضا اذا كان مع الضميمة الموجودة او عامين واما
 قبل الظهور عاما واحدا بلا ضميمة فالظاهر عدم جوازها لعدم معقولية تملكه ليس بموجود
 الا نأمنع عدم المعقولية بعد اعتبار العقل، وجوده لوجوده المستقبل ولذا يصح مع الضميمة
 او عامين حيث انهم اتفقوا عليه في بيع الثمار ووجه المنع هناك خصوص الاخبار الدالة عليه ظاهرا
 ان وجه المنع الغرض لا عدم معقولية تعلق الملكية بالمععدم ولو لا ظهور الاجماع في المقام لقلنا
 بما يجوز مع الاطمينان بالخروج بعد ذلك كما يجوز بيع ما في الذمة مع عدم كون العين موجودة
 فعلا عند ذهابها بل وان لم يكن في الخارج اصلا والحاصل ان الوجود الاعتباري يكفي في صحة تعلق
 الملكية فكان العين موجودة في عهد الشجر كما انها موجودة في عهد الشخص مسئلة كل موضع
 بطل فيه عقد المساقات يكون الثمر للمالك وللعامل اجرة المثل لعملة الا اذا كان عالما بالبطان
 ومع ذلك اقدم على العمل او كان الفساد لا جلا اشتراط كون جميع الفائدة للمالك حيث انه بمنزلة
 المتبرع في هاتين الصورتين فلا يستحق اجرة المثل على الاقوى وان كان عمله بعنوان المساقاة مسئلة
 يجوز اشتراط مساقاة في عقد مساقاة كان يقول ساقيتك على هذا البستان بالصف على ان استأ
 على هذا الاخر بالثلث والقول بعدم الصحة لانه كالباعين في بيع الممنوع عنه ضعيف لمنع كونه

طبعها اجرة بعد الظهور وقبل بدو الصلاح بدون الضميمة والعامين محل اشكال الا مع شرط القطع
 واما قبل الظهور محل اشكال مطلقا بل البطان فيه لا يخلو من قوة ح ط بل وان كان عالما بالبطان
 نعم اذا كان البطان يجعل جميع الفائدة للمالك لم يستحق الاجرة ح ط بروجدي مد ظله العالي

ان كان متزلا ع
 ميرادي
 لا يخلو البطان عن
 قوة ع ح ميرادي
 الظاهر ثبوت اجر المثل
 في الصورة الاولى
 ع ح ميرادي
 مشكل ولو مع الضميمة
 او عامين ولا وجه
 للمقابلة ببيع الثمار
 الفسخ
 الظاهر عدم خروج
 المعاملة عن كونها غرض
 بشئ من الامرين ولا
 سبيل الى مقابلة المقام
 ببيع الثمار ح ط مد ظله
 لو استند الفساد الى
 اشتراط ذلك مع دعوى
 تبرع العامل في عمله و
 سقوط الاجرة بذلك
 ولا سبيل الى هذه الدعوى
 فيما اذا استند الفساد الى
 موجب اخر كما تقدم
 ح ط
 وصرح به جماعة ههنا
 بل لظهور اتفاقهم على
 عدم الجواز كما هو كذلك
 في بيع الثمار ح

من هذا القبيل فان المفتة عنه البيع حالاً بكذا وموَجَّلاً بكذا والبيع على تقدير كذا وكذا وعلى
تقدير آخر بكذا والمقام نظير ان يقول بعتك داري بكذا على ان ابيعك بستان بكذا ولا مانع
لانه شرط في ضمن العقد ^{مشروع} مسئلة يجوز نقد العامل كان يباع مع اثنين بالنصف والنصف لهما
مع تعيين عمل كل منهما بينهما او فيما بينهما وتعيين حصته كل منهما وكذا يجوز نقد المالك واتحاد
العامل كما اذا كان البستان مشتركاً بين اثنين فيقال لواحد ساقينك على هذا البستان بكذا وعلى فان
كانت الحصة المعينة للعامل منهما سواء كان النصف او الثلث مثلاً مع وان لم يعلم العامل كيفية شريكها
واظنا بالنصف او غيره وان لم يكن سواء كان يكون في حصة احدهما بالنصف وفي حصة الآخر با
مثلاً فلا بد من علم بمقدار حصة كل منهما لرفع الغرر والجهالة في مقدار حصته من الثمر ^{لثالث} مسئلة
اذا ترك العامل العمل بعد اجراء العقد ابتداء او في الاثناء فالظاهر ان المالك مخير بين الفسخ والرجوع
الى الحاكم الشرعي فيجوز على العمل وان لم يكن استاجر من ماله من يعمل عنه او باجرة موَجَّلة الى وقت الثمر
فيؤديهامنه وليتعرض عليه وليستاجر من يعمل عنه وان نقدر الرجوع الى الحاكم او تعرض فيقوم بالامور
المذكورة عند المؤمنين بل لا يبعد جواز اجارته بنفسه والمقاصدة من ماله او استيجار المالك عنه
ثم الرجوع عليه او نحو ذلك وقد يقال بعدم جواز الفسخ الا بعد نقد الاجار وان اللازم كون
الاجار من الحاكم مع امكانه وهو احوط وان كان الاقوى التحيز بين الامور المذكورة هذا اذا لم يكن
مقيداً بالمباشرة ولا فيكون مخيراً بين الفسخ والاجار ولا يجوز الاستيجار عنه للعمل نعم لو كان اعتبار
المباشرة بنحو الشرط لا القيد يمكن استقاط حق الشرط والاستيجار عنه ايضا مسئلة اذا تبرع عن العامل
متبرع بالعمل جاز اذا لم يشترط المباشرة بل لو اتي به من غير قصد التبرع عنه ايضا كفى بل ولو قصد التبرع
عن المالك كان كذلك ايضا وان كان لا يخلو عن اشكال فلا يقطع حق من المحاصل وكذا الوارث ^ط فحق الحاكم
الى بعض الاعمال كما ان حصل الحق بالامطار ولا يخرج الى الترح من البار خصوصاً اذا كانت العادة
كذلك وربما يشكك بانه نظير الاستيجار لقطع الضرس اذا انقطع بنفسه فان الاجير لا يستحق الاجرة
لعدم صدور العمل المستاجر عليه منه فاللازم في المقام ايضا عدم استحقاق ما يقابل ذلك العمل و
لا يترد هذا الاحتياط ^ط بوجهي مد ظله العالي بل يتعين الاجبار ثم انما ^ط على احوط كما في
سابقه ^ط عمل تامل ^ط بوجهي مد ظله العالي

عن العامل اشكال
شرازي
لا يترد
الفسخ
بل الاجبار او لا ثم انما
على احوط كما فيما تقدم
الفسخ
بل هو الاقوى مطلقاً
حجم
مد ظله
العالي

يجاب بان وضع المساقاة وكذا الزراعة على ذلك فان المراد حصول الزرع والثمرة مع احتياج ذلك الى العمل بفعله العامل وان استغنى عنه بفعل الله او بفعل الغير سقط واستحققت له الجارة فان المراد منها مقابلة العوض بالعلم منه او عنه ولا بأس بهذا الفرق فيما هو المتعارف سقوط اجبا كالاستقاء بالمطر مع بقاء سائر الاعمال وآما لو كان على خلافه كما اذا لم يكن عليه الا التقوى^{ستغنى} عنه بالمطر ونحوه كليت فاستحقاق المحقة مع عدم صدور عمل منه أصلا مسئلة اذا فسخ المالك العقد بعد امتناع العامل عن اتمام العمل يكون الثمرة وعليه اجرة المثل للعامل بمقدار ما عمل هذا اذا كان قبل ظهور الثمر وان كان بعده يكون للعامل حصته^ط عليه الاجرة للمالك الى زمان البلوغ ان رضى بالبقاء والا فله الاجبار على القطع بقدر حصته^ط الا اذا لم يكن له قيمة اصلا فيجوز ان يكون للمالك كما قبل الظهور مسئلة^ط قد عرفت ان يجوز للمالك مع ترك العامل العمل ان لا يفسخ^{نفسخ} وليست ارجوع عنه ويرجع عليه اما مطلقا كما لا يبعد او بعد تعذر الرجوع الى الحاكم لكن يظهر من بعضهم اشتراط جواز الرجوع عليه بالاشهاد على الاستيجار عنه فلو لم يشهد ليس الرجوع عليه حتى يبين^{بين} بين الله وفيه ما لا يخفى فالأقوى ان الاشهاد للاشبات ظاهرا والا فلا يكون شرطا لاستحقاق دفع العلم به او بثبوت شرعاً ليقع الرجوع وان لم يكن اشهد على الاستيجار نعم لو اختلفا في مقدار الاجرة فالقول قول العامل في نفي الزيادة وقد يقال بتقديم قول المالك لانه امين وفيه ما لا يخفى واما لو اختلفا في انه تبرع عنه او قصد الرجوع عليه فالظاهر تقديم قول المالك لاحترام ماله وعمله الا اذا ثبت التبرع وان كان لا يخلو عن اشكال بل يظهر من بعضهم تقديم قول العامل مسئلة^ط لو تبين بالبين^ط او غيرها ان الاصول كانت معصومة فان اجاز المفصومة^ط من المعاملة صححت المساقاة والآبطلت^{بطلت} وكان تمام الثمرة للمالك المفصومة^ط ولحق العامل اجرة المثل على الغاصب اذا كان جاهلا بالحال لا اذا كان مدعيا عدم الغصبة وانها كانت للمسا في اذبح ليس له الرجوع عليه لا عترة صحة المعاملة وان المدعي اخذ الثمرة منه ظاهرا هذا اذا كانت الثمرة باقية وآما لو اقتسمهاها وتلفت عندهما فالأقوى^ط لا فرق بين هذا وسابقه فيما هو ملاك الاشكال والجواب ح ط ب و ج ردى مدفلة لا يظهر وجه لبقاء ملك العامل محصنة بعد فسخ العقد الذي هو العدة له حدودا وبقاء ح ط لكن الأقوى هو القول الأقل ح ط صلاحية هذا العقد بقيوده للاجادة محل تردد ح ط ب و ج ردى

ان للمالك الرجوع بعوضها على كل من الغاصب العامل بتمام وله الرجوع على كل منهما بمقدار حصته
 منى الاخير لا اشكال وان رجع على احدهما بتمامه رجع على الاخر بمقدار حصته الا اذا اعترف بتحت افع
 وبغلاء دعوى المدعى الغصبية لانه معترف بانه عرف ظاهرا قبيلا انما يخبر بين الرجوع على كل منهما بمقدار حصته بين الرجوع
 على الغاصب بالجميع فيرجع هو على العامل بمقدار حصته وليس له الرجوع على العامل بتمامه الا اذا كان
 عالما بالحال ولا وجه له بعد ثبوت يده على الثمر بل العين ايضا فالقوى ما ذكرنا لان يد كل منهما
 يد ضمان وقرار الضمان على من تلف في يده العين ولو كانت تلف الثمرة بتمامها في يد احدهما كان قرارا
 على هذا ويحتمل في اصل المسئلة كون قرار الضمان على الغاصب مع جهل العامل لانه مغرور ومن قبله
 ولا ينافي ضمان الاجرة عمل فانه محتمر وبعد فساد المعاملة لا يكون الحصة عوضا عنه فليست بها وان لا
 المحصة اذا كان مغرور ومن الغاصب لا يوجب ضمانه ^{مسئلة} لا يجوز للعامل في المساقاة ان يبا
 غيره مع اشتراط المباشرة او مع التبرع عنه واما مع عدم الامرين ففي جوازده مطلقا كما في الاجارة و
 المزارعة وان كان لا يجوز تسليم الاموال الى العامل الثاني الا باذن المالك او لا يجوز مطلقا وان
 اذن المالك او لا يجوز اذنه او لا يجوز قبل ظهور الثمر ويجوز بعد اقبول اقربا الاول ولا دليل
 على القول بالمنع مطلقا وانه انجلت بعد شمول العمومات من قوله ثم اوفوا بالعقود وتجارة عن تراخ
 كونهما على خلاف الاصل فاللازم الاقتصار على القدر المعلوم ممنوع بعد شمولها ودعوى انه يقتضيها
 كون الاصل مملوكا للسلطة او كان ويكلا عن المالك او يبا على كاتري اذ هو اول الدعوى ^{مسئلة}
 خراج السلطان في الاراضى الخراجية على المالك لانه انما يؤخذ على الارض التي هي للمسلمين لا الغرس
 الذي هو للمالك وان اخذ على الغرس فبلا خطه الارض ومع قطع النظر عن ذلك ايضا كذلك فهو على
 هذا القول هو الاقوى لكن لا فرق في ذلك بين كونه عالما بالحال وجهله به ووجه هو ان العمل في الاشجار
 ليس استيلاء له عليها ولا على ثمرها والموجب للضمان هو الاتلاف والاستيلاء الذي هو المراد باليد
 لا النصرف ^ط بوجردى مد ظله العالي هذا الاحتمال ضعيف فانه لم يدخل على ان تكون المحصة له نجاة
 ولم يغزه الغاصب بذلك بل على كونه له بعوض عمله الذي خرج عن كونه عوضا له واستحق اجرة على
 الغاصب ^ط بل اقربها الثاني بمعنى انه لا يجوز له مساواة الغير على ان يكون الغير ^ط لانه وهو عاملا
 لمالك الاصول وهو مراد القوم في هذا الخلاف ^ط بوجردى مد ظله الشريف

بشرارى
 هذا هو الاقوى اذا
 كان مساقاة المساق
 الاول مع المساق الثاني
 لنفسه كاهوت هرجل
 النزاع الفع اصطهات
 مد ظله
 العالي
 مع العلم بعدم دخلها
 يحتمل دخله عرفا والاول
 كما هو الحال في سائر المساق
 الفع اصطهات
 مد ظله
 العالي
^ط اذا كان مغرورا فاعط
 من عمره
 جسم
 مد ظله
 العالي

في بقیة احکام المساقاة

المالك مطلقا الا اذا اشترط كونه على العامل او عليها بشرط العلم بمقداره ^{مسئله} ^ط ففقه عقد المساقات ملكية العامل للحصة من الثمر من حين ظهوره والظاهر عدم الخلاف في الامن ببعض العا حيث قال بعدم ملكية له الا بالقمة قياسا على عامل القراض حيث انه لا يملك الربح الا بعد الانفا وهو ممنوع عليه حتى في المقيس عليه نعم لو اشترط اذ كان ضمن العقد لا يبعد صحة وتفرع على ما ذكرنا فروع منها ما اذا مات العامل بعد الظهور قبل القمة مع اشتراط مباشرة للعمل فان المعامل ينظر حينه والحصة تنقل الى وارثه على ما ذكرنا ومنها ما اذا فسخ احدهما بنحو الشرط او الا بشرط بعد وقبل القمة او تقايلا ومنها اذا حصل مانع عن اتمام العمل بعد الظهور ومنها ما اذا خرجت الاصول عن القابلية لادراك الثمر ليس او فقد الما او نحو ذلك بعد الظهور فان الثمر في هذه الصور مشترك بين المالك والعامل وان لم يكن بالغاد ومنها في مسألة الزكاة فانها تجب على العامل ايضا اذا حصلت حصته النضاج هو المشهور لتحقق سبب الوجوب هو الملكية له حين الانقضاء او بدو الصلاح على ما ذكرنا بخلافه اذا قلنا بالترقب على القمة نعم خالف في وجوب الزكاة عليه ابن زهرة هنا وفي المراجعة يدعي ان ما يأخذ كالاجرة ولا يخفى ما في من الضعف لان الحصة قد ملكت بتقيد المعامل او ما يشبه المعاوضة لا بطريق الاجرة مع ان مطلق الاجرة لا تمنع من وجوب الزكاة بل اذا انقضى المدة لها بعد الوجوب واما اذا كانت مملوكة قبل فنجب كوطها كما في المقام وكما لو جعل مال الاجارة لعمل ذرعاً قبل ظهور ثمرة فانه يجب على الموجد زكاة اذا بلغ النضاب فهو نظير ما اذا اشترى ذرعاً قبل ظهور الثمر هذا ووربما يقال بعدم وجوب الزكاة على العامل في المقام ويعلل برحمتين اخري احدهما انها يجب بعد اخراج المون والفرض كون العمل في مقابل الحصة فهي من المون وهو كما ترى والا لزم احتساب اجرة عمل المالك والزارع لنفسه ايضا فلا نسلم انها حيث كانت في قبالة العمل فقد من المون الثلثة انه يشترط في وجوب الزكاة التمكن من التصرف وفي المقام وان حصلت الملكية للعامل بمجرد الظهور الا انه لا يتحقق التسليم الا بعد تمام العمل وفي مع فرض تسليم عدم التمكن من التصرف ان اشترطه محقق بما يعتبر في زكوة المحول كالقدين والانعام لا في الغلات فيها وان لم يتمكن من صحة هذا الشرط محل تأمل ^ط تقدم ان انفاج العقد بائنا والنفيل موجب لزوال ملكية العامل عن الحصة وعودها الى مالك الاصل ^ط هذا غير مستلزب التمكن الذي يعتبر في وجوب الزكاة ^ط هو

مكمل الفقه ٨
١٤٩٦
الا فقه اشتراط التمكن
من التصرف فيها ايضا
التمكن في كفاية تمكن
لعامل من التصرفات
النافذة في هذا الحال مع
عدم استحقاق تسليمها
اشكال نعم اخراج الزكاة
احيط الفقه اصفه
لوضح ذلك في دفعه بقض
هو سقوطه كوطها عن
المالك ولا اثر له في
عن العامل اصلا حتم
تقدم في كتاب الزكاة
ان الا فقه اعتبار التمكن
من التصرف فيها كالتصريف
في المقام وان كان العا
متذاع من التصرفات
النافذة في حقت لكن
لمن كذا ذلك في نقل
الزكاة لجامع عند صحة
تلمها مشكك نعم هي
الاحوط حتم
مدخله
الغالب

الضرف حال التعلق بحاج اخرج ذكرها بعد التمكن على الاقوى كما بينت في محله ولا يخفى ان لازم كلام
 هذا القائل عدم وجوب زكوة هذه الحصة على المالك ايضا كما اعترف به فلا يجب على العامل ما ذكر
 ولا يجب على المالك الخروج من ملكه ^{مسألة} ٢ اذا اختلفا في صد العقد عدمه فالقول قول منكره
 وكذا لو اختلفا في اشتراط شيء على احدهما وعدمه ولو اختلفا في صحة العقد وعدمه بقول مدعي
 الصحة ولو اختلفا في قدر حصة العامل قدم قول المالك المنكر للزيادة وكذا لو اختلفا في المدة ولو
 اختلفا في قدر الحاصل قدم قول العامل وكذا لو ادعى المالك عليه سرقا او اذلافا او خيانة وكذا
 لو ادعى عليه ان التلف كان بتفريط اذا كان امينا كما هو الظاهر ولا يشترط في سماع دعوى المالك
 تعيين مقدار ما يدعي عليه بناء على ما هو الاقوى من سماع الدعوى المجهولة خلافا للعلامة في
 التذكرة في المقام ^{مسألة} ٣ اذا ثبتت الخيانة من العامل بالبين او غيرها فهل له رفع يده عما
 على الثمرة او لا قولان اقولها العدم لانه مسلط على ماله وحيث ان المالك ايضا مسلط على حصته
 فله ان يستجر امينا يضم مع العامل والجرة عليه لان ذلك لمصلحة ومع عدم كفايته في حفظه
 حصته جاز رفع يده العامل واستيجار من يحفظ الكل والجرة على المالك ايضا ^{مسألة} ٣ قالوا المفا
 باطله وهي ان يدفع ارضا الى غيره لغيره فيها على ان يكون الغرس بينهما سواء اشترط كون حصته
 من الارض ايضا للعامل او لا ووجه البطلان الاصل بعد كون ذلك على خلاف القاعدة بل ادعى
 جماعة الاجماع عليه نعم حكى عن الاربعة وصاحب الكفاية الاشكال فيه لا مكان استفادة الصحة
 من العمومات وهو في محله ان لا يتحقق الاجماع ثم على البطلان ان يكون الغرس لصاحبه فان كان من
 مالك الارض فعليه اجرة عمل الغارس ان كان جاهلا بالبطلان وان كان للعامل فعليه اجرة
 الارض للمالك مع جهله به وله الابقاء بالاجرة او الامر بتقريع الغرس او قلع بنفسه عليه ادش
 نقصانه ان نقص من جهة القلع ويظهر من جملة ان عليه تفاوت ما بين قسميه قائما ومقلوعا ولا بد
 عليه بعد كون المالك مستحقا للقلع ويمكن حمل كلام بعضهم على ما ذكرنا من ادب النص الحاصل
 القلع اذا حصل بان انكسر مثلا بحيث لا يمكن غرسه في مكان اخر ولكن كلمات الاخرين لا يقبل هذا
 الحمل بل هي صحيحة في ضمان التفاوت بين القائم والمقلوع حيث قالوا مع ملاحظة انما والحالية
 محل نأمل ج ط وهو الاقوى ج ط بل وان كان عالما وكذا في اجرة الارض ج ط وبرجوى ماذن العالى

في انكسار غرسه في
 ولا يخلو عن قوله ع
 يرى

بل مطلقا وكذا في اجرة
 الارض ع ع يرى
 الذي هو الاقوى الفقه
 الاخر والمصالح الفقه
 اصطهائنا

اقروا في مسئلة بل منقو
 جم
 لا يخلو عن قوله
 جم

بل مطلقا وكذا في اجرة
 جم
 الاخر والقلع
 جم

بناء على اختصاصها بما
الامر بين صحيح عنوان
فاسد كما يظهر منه في
بعض المواد بشكل الفاسد
لها في المقام مدوران
الامر فيه بين عنوان
صحيح وعنوان باطل الفاسد
اصطحاباً
مدظلم
العلم

من كونه معرض للبقاء مع الاجرة او الفاع ومن الغريب ما عز لك من ملاحظة كون قلعه مشروطاً
بالعس لا مطلقاً فان استحقاقه للاجر من اوصافه وحالاته فينبغي ان يلاحظ ايضا في مقام التقوم مع
انه مستلزم للدور كما اعترف به ثم ان قلت بالبطالان يمكن تصحيح المعاملة بافعالها تحت عنوان
الاجارة او المصلحة او نحوها مع مراعاة شرائطها كان تكون اصول مشتركة بينهما اما بشرطها بال
او بتبليك احدهما للاخر نصفاً منها مثلاً اذا كانت من احدهما فصالح صاحب الارض مع العاقل ^{نصف}
منفعة ارضه مثلاً او بنصف عينها على ان يشغل بغيرها ونقيه الى زمان كذا او يستأجره للغرس و
الى زمان كذا بنصف منفعة الارض مثلاً ^{مسئلة} اذا صد من تخصيص مغارة ولا يعلم كيفيتها والها
على الوجه الصحيح او الباطل بناء على البطلان يحمل فلها على الصحة اذا ماتا او اختلفا في الصحة والفساد
تلك بيب في الكافي عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} من اراد ان يلغ الخلد اذ كان لا يجوز عملها ولا يتقبل بالتخل يأخذ
حيثما صار ايا بة قد قها بين الدقين ثم يذره كل طلع منها قليلاً ويصر الباقى في فترة نظيفة ثم
يجعله في قلب الخلد ينفع بان الله تعالى وعن الصادق في كتاب العلل بسند عن علي بن جعفر العلوي
عن ابيه ^{عليه السلام} ان النبي ^{صلى الله عليه وآله} قال مراحي علي مبدية فاذا في ثمارها الدود فسلوا الي ما بهم فقال ^{عليه السلام} دواء
هذا معكم فليس يقلون انتم قوم اذا غرستم الاشجار صببتم التراب ليس هكذا يجب بل ينبغي ان تصبوا
الماء في اصول الشجر وتصبوا التراب لا يقع فيه الدود فاستأنفوا كما وصف فادفب عنهم ذلك وفي خبر
عن ابيهما ^{عليه السلام} قال تقول اذا غرست اودعت ومثل كلمة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي اكلها
كل حين باذن ربها وفي خبر اخر اذا غرست غريباً او نبثاً فاقر على كل عود او حية سبحان الباعث الوارث

فانه لا يكاد يخطئ

ان شاء الله

تعالى

لا موقع لاسالة الصحة مع كون الامر دائراً بين عنوانين احدهما صحيح والاخر فاسد نعم اذا كانا متصرفين
في الموضع بعنوان كونه لهما كانت اليد منهما اماردة على منكنهما وترتب اثار الصحة على ما وقع منها جازم

تم كتاب المساقاة

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الضمان

محل تأمل وإشكال التمسك
استظهرنا
مسألة حد الفسخ استنبأنا
دلالة الفعل على التعهد
وكونه إيجاباً لا مجرداً
لا واقع له
جتم
كفاية مجردة في القلب
حتى السابق منه غاية
إلا إشكال نعم لا يبعد كفاً
أن يقول رضى وتحم
ذلك
جتم

وهو من الضمان لأنه موجب لضمّن ذمّة الضامن للمال الذي على المضمون عنه المضمون له فالنّون
في أصلية كما يشهد له سائر تصرفاته من الماضي والمستقبل وغيرها وما قيل من احتمال كونه من
الضمان فيكون النّون زائداً واضح الفساد إذ مع منافاة سائر مشتقاة لا زمة كون الميم مشددة
وله إطلاقان أطلق بالمعنى الاعتم الشامل للحالة والكفالة أيضاً فيكون بمعنى التعهد بالمال
أو النفس وأطلق بالمعنى الآخر وهو التعهد بالمال عينا أو منفعة أو عملاً وهو المقصود من هذا
الفصل وليشترط فيه أمور أحدها الإيجاب ويكفي فيه كل لفظ دالّ بل يكفي الفعل الدالّ ولو بضميمة
القرائن على التعهد والالتزام بما على غيره من المال والثاني القول من المضمون له ويكفي فيه أيضاً
كل ما دلّ على ذلك من قول أو فعل وعلى هذا فيكون من العقود المفترقة إلى الإيجاب والقبول كذا
ذكره ولكن لا يبعد دعوى عدم اشتراط القول على حد سائر العقود اللازمة بل يكفي رضا المضمون
سابقاً أو لاحقاً عن الإيجاب والارد بيلي حيث قال يكفي فيه الرضا ولا يعتبر القول العقد
بل عن عدمه في اشتراط قبوله احتمال ويمكن استظهاره من قضية الميت المديون الذي امتنع النبي
أن يصلّ عليه حتى ضمنه على فله هذا فلا يعتبر فيه ما يعتبر في العقود من الترتيب الموالات وسائر
ما يعتبر في قبولها وأما رضا المضمون عنه فلا يفسر معترافه إذ يقع الضمان التبعي فيكون بمنزلة وفاء
لو وجد فعل دالّ على ذلك على حد دلالة الألفاظ الدالة عليه لكن الظاهر أنه مجرد فرض جتم وهو لا ينفك جتم به

في بيان أحكام الضمان

(٤٦٣)

دين الغير تبرعاً حيث لا يعتبر رضاه وهذا واضح فيما لم يلتزم الوفاء او الضمان عن ضرر اعليا وحرجا
من حيث كون تبرع هذا الشخص لوفاء دينه منافيا لثأنه كما اذا تبرع وضيع ديناً عن شرفي غنى قادر
على وفاء دينه فعلا الثالث كون الضامن بالغاً عاقلاً فلا يصح ضمان الصبي وان كان مراهقاً بل
ان اذن له الولي على اشكال ولا ضمان المجنون الا اذا كان ادوارياً في دور افاقته وكذا يعتبر كون
المضنون له بالغاً عاقلاً واما المضمون عنه فلا يقبر فيه ذلك فيصح كونه صغيراً او مجنوناً نعم لا ينفع اذنه
في جواز الرجوع بالعوض الرابع كونه مختاراً فلا يصح ضمان المكره الخامس عدم كونه محجوراً لنفسه الا باذن
الولي وكذا المضمون له ولا بأس بكون الضامن مفلتاً فان ضمانه نظير اقتراضه فلا يشارك المضمون
له مع الغرماء واما المضمون له فيشترط عدم كونه مفلتاً ولا بأس بكون المضمون عنه سفيهاً او مفلتاً
لكن لا ينفع اذنه في جواز الرجوع عليه السادس ان لا يكون الضامن مملوكاً غير مآذون من قبل مولاه
على المهور لقوله لا يقدر على شيء ولكن لا يبعد صحة ضمانه وكونه في ذمته يتبع به بعد العتق كما
عن كره ولف ونفى القدرة من غير ما لا ينافي في حق المولى ودعوى ان المملوك لا ذمة له كما ترى
لذا لا اشكال في ضمانه لمثلقاته هذا واما اذا اذن له مولاه فلا اشكال في صحة ضمانه وحيث فان عين
كونه في ذمته نفسه او في ذمته المملوك يتبع به بعد عتقه او في كسبه هو المتبع وان اطلق الاذن في
كونه في ذمته المولى او في كسب المملوك او في ذمته يتبع به بعد عتقه او كونه متعلقاً بقرينة وجوده وقوله
او حجبها الاول لانها معروفة بالكلية في الاستدانة لنفسه او لامر اخر وكما في اذنه في الترويج حيث
ان المهر والنفقة على مولاه ودعوى الفرق بين الضمان والاستدانة بان الاستدانة موجبة ^{للملك}
وحيث انه لا قابلية لذلك يستفاد من كونه على مولاه بخلاف الضمان حيث انه لا ملكية
فيه مدفوعة بمنع عدم قابلية للملكية وعلى فرضه ايضا لا يكون فارقاً بعد لانها معروفة في التابع
التجيز فله علق الضمان على شرط كان يقول انا ضامن لما على فلان ان اذن لي ابي او انا ضامن ان
له يف المديون الى زمان كذا وان لم يف اصلاً بطل على المهور ولكن لا دليل على بعد صدق ^ط
وكذا المضمون له فلا يصح قبوله مع الاكراه كما انما لا ينفع اذن المفسر في جواز الرجوع على حال تجزئه بالاذن على نصيب المضمون ^ط
من امواله الرجوع عليه حال التجزئة بقصد نصيب المضمون له ويجوز تغاضي التجزئة لمقتضى نصيبه فلا مانع من ذلك وهو الا ^ط
في ما لا اشكال في ذلك مع انهما معاً عرفاً لكنه راجع الى القبرين واما مع عدم كونه المفروض فافهم هو الثالث وهو المنفوح ^ط

بل بعد فتح بيان
وهو الاقوى
وكذا كون المضمون له مختاراً
المنع اصطفاً
المضنون
المنع
وبه لا قبل بل منع المنع
وعلى وجه عدمه فالأقوى
كونه في كسب المملوك
المنع
وهو الاقوى
المنع
وهو الصحيح نعم لو اجاز
المولى ضمانه لا بعد الصحة
ويكون كما لو وقع باذنه
حجم
لا يخلو عن الاشكال
حجم
وهو الصحيح
حجم

الضمان وشمول العمومات العامة الادعوى والاجماع في كل العقود على ان اللازم ترتب الاثر
الاثر عند انشاء العقد من غير تاخير او دعوى منافات العقلية للاثاء وفي الثاني ما لا يخفى
وفي الاول منع تحقيقه في المقام وربما يقال لا يجوز ثقلية الضمان ولكن يجوز ثقلية الوفاء على شرط
مع كون الضمان مطلقا وفي ان ثقلية الوفاء عين ثقلية الضمان ولا يعقل التفكيك نعم في المثال
الثاني يمكن ان يقال بامكان تحقق الضمان منجماع كون الوفاء معلقا على عدم وفاء المضمون له
لانه يصدق انه ضمن الدين على نحو الضمان في الاعيان المضمونة اذ حقيقت قضية ثقلية الا
ان يقال بالفرق بين الضمان العقد والضمان اليد الشاركون الدين الذي يضمنه ثابتا في
دومة المضمون عنه سواء كان مستقرا كالقرض والعرضين في البيع الذك لا خيار فيه او مقرر لا
كاحد العرضين في البيع الخياري كما اذا ضمن الثمن الكلي للبائع او المبيع الكلي للمشترى او المبيع
قبل القبض كالمثل الذي قد خذلت فلو قال افرض فلا ما كذا وانا ضامن او بدينية وانا ضامن لم يصح على
بل عن كره الاجماع قال لو قال لغيره فها اعطيت فلا فانه هو على لم يصح اجماعا ولكن ما ذكره
من الشرط ينافي جملة من الفروع الاليتية ويمكن ان يقال بالصحة اذا حصل المقتضى للثبوت وان
لم يثبت فعلا بل مطلقا لصدق الضمان وشمول العمومات العامة وان لم يكن من الضمان المصطلح
عندهم بل يمكن منع عدم كونه منه ايضا التاسع ان لا يكون دومة الضامن مشغولة للمضمون
عنه بمثل الدين الذي عليه على ما يظهر من كلامهم في بيان الضمان بالمعنى الاعم حيث قالوا انه
معنى القيد بمال او نفس فالثاني الكفالة والاول ان كان المراد على المضمون عنه مال فهو الحوالة
وان لم يكن فضمان بالمعنى الاخص ولكن لا دليل على هذا الشرط فاذا ضمن للمضمون عنه بمثل مال
عليه يكون ضمانا فان كان باذنه يتهرب ان بعد اداء مال الضمان والافتي الذي للمضمون عنه
عليه وتفرغ دومة مما عليه بضمان الضامن تبرعا وليس من الحوالة لان المضمون عنه على التقديرين
لم يحل مديونه على الضامن حتى تكون حوالة ومع الاغراض عن ذلك غاية ما يكون انه يكون ^{خلا}
في كلا العنوانين فيرتب عليه + بعد القول بعدم ثقل التفكيك بين العلقين كيف يصير

بل حقيقة ايضا قضية
معلية متبعة لاحكام
عقلية باعتبارات وه
عنها الفسخ وهو الاثر
الذي اصطبها ثانی
امتناع ان يكون الضمان
منجماع ثقلية على عدم
وفاء المديون وكونه على
فرض امكان ذلك من
ضم دومة الى اخرى دون
الضمان الناقل بمكان من
الوضوح جم لا سبيل له
هذه الدعوى ولو فرض
صحة ما ادعاه من القصد
العرفي النامي فظاهر انه
بما لا يعتد به جم مذلة
حقيقة الضمان فيها ايضا
فقيه فقلية تنبع احكام
ثقلية باعتبارها التلف
مثلا او احوار المثل وغير
ذلك وليت هي غير ذلك
القضاء او توضيح ذلك المقام
اخرجه لو كان المحر المضمون
اسفوه بان ثقلية دومة
نخص معين عند حد كصفة
الزوجة ونحوها فامتناع الضمان
الناقل لها من تلك الدومة قبل
حدوثه وعدا المبدأ لوجود
وهو الزوجة مثلا وذلك
نعم مع ضمان مال المجالدة
قل ان ثقلية دومة للمضمون
عنه تكون دومة والزام من
الدين والقيد للمضمون
عنه لا تكون بحوالة من دومة
الامانة فيخرج فباعتبارها

في كلا العنوانين فيرتب عليه + بعد القول بعدم ثقل التفكيك بين العلقين كيف يصير
مكنا او واقعا في هذا المثال ثم ان يصح الضمان فيه لا يتم على اصلنا بل على قول انه من انضم دومة
الى دومة ج ط وهو الاثر في الكلام في الفروع ج ط ا من المضمون عنه ج ط ب و ج د ب

في بقیة احكام الضمان

١٦٥٥ — بل لا یغنی عن شیء منهما

عمر شیرازی

لكنه ضعیف غیر شیرازی

منوع جدا الفقه املها

مد ظله

العالی

ضعیف غایت جرم

مد ظله

العالی

ما يختص بكل منهما مضافا الى ما يكون مشتركا العاشر امتياز الدين والمضمون له والمضمون عنه
عند الضامن على وجه يصح معه القصد الى الضمان ويكفي التميز الواقع وان لم يعلم الضامن بالمضمر
هو الالبهام والترديد فلا يصح ضمان احد الدينين ولو لشخص واحد على شخص واحد على وجه التميز
مع فرض تحقق الدينين ولا ضمان دين احد الشخصين ولو لو واحد ولا ضمان دين احد الشخصين ولو
على واحد ولو قال ضمنت الدين الذي على فلان ولم يعلم انه لزيد او لعمر او الدين الذي لفلان
ولم يعلم انه على زيد او على عمرو صح لانه متعين واقعا وكذا لو قال ضمنت لك كلما كان لك على
الناس او قال ضمنت غنك كلما كان لك على الناس او قال ضمنت غنك كلما كان عليك لكل
من كان من الناس ومن الغريب عن بعضهم من اعتبار العلم بالمضمون عنه والمضمون له بالوجه
والنبي والعلم باسمهما ولبهما مع انه لا دليل عليه اصلا ولم يعتبر ذلك في البيع الذي هو
اضيق دائرة من سائر العقود مسئلة لا يشترط في صحة الضمان العلم بمقدار الدين ولا بنفسه
ويمكن ان يستدل عليه مضافا الى العمومات العامة وقوله من الزعيم غارم بضمان علي بن الحسين
لدين محمد بن اسامة لكن الصحة مخصوصة بما اذا كان له واقع معين واما اذا لم يكن كذلك
ضمنت شيئا من دينك فلا يقع ولعله مراد من قال ان الصحة انما هي فيما اذا كان يمكن العلم به
ذلك فلا يرد عليه ما يقال من عدم الاشكال في الصحة مع فرض تعيينه واقعا وان لم يمكن العلم
به في اخذ بالقدر المعلوم هذا وخالف بعضهم فاشتروا العلم به لقي الغرر والضرر ورد بعد
العموم في الاول لا خصاصه بالبيع او مطلق المعاوضات وبلا اقدم في الثاني ويمكن الفرق
بين الضمان التبرعي والاذني فيعتبر في الثاني دون الاول اذ ضمان علي بن الحسين كان
تبرعيا واختصاص الغرر بالمعاوضات ممنوع بل يجرى في مثل المقام الشيب بالمعاوضة اذا كان
بالاذن مع قصد الرجوع على الاذن وهذا التفصيل لا يخلو عن قرب مسئلة اذا تحقق
الضمان الجامع لشرائط الصحة اشقل الحق من ذمة المضمون عنه الى ذمة الضامن وتبرؤ ذمة
المضمون عنه بالاجماع والضرر خلاف الجمهور حيث ان الضمان عندهم ذمة الى ذمة
وظاهر كلمات الاصحاب عدم صحة ما ذكره حتى مع التصريح به على هذا النحو يمكن الحكم بصحة

لكن الاقرب عدم الفرق بين القيمين ع ط ممنوع ع ط بروجهدی مد ظله الشريف

مسکله بل بموعه قات

اسقاط الرشيقه على

لا يوجب سقوطاً فني

الدين الفقه اصغر

او كنهها العلم حضوره

مع امکان اجبارده ولو

بالرجوع الى انحاك العدة

اممہانہ

حازم فرعون المند

بالإسعاد عدم ازده

2

لکھنؤ، ۱۲ جولائی ۱۹۰۷ء

فذكر في الختم عذرا

لَا يَخْفَى عَلَيْكَ

نصبت عند المرحله

والاظهر ان جسم

ح للعمومات مشكلة اذا لم يضمن المضمون اذ لا الضامن يثبت ذمت وذمة المضمون عنه و

وان ابر، ذمة المضمون عنه لا يؤثر شيئاً فلا تبر، ذمة الضامن لعدم المحل للأبراء، بعد برائته.

بالفدان إذا استفيد من الأبراء من الدين الذي كان عليه بحيث يفهم منه عرفاً أبراء ذمة الضامن

واما في النذران بغير فتم ذمة الى ذمة فان ابر، ذمة المضمون عنه برئت ذمة الضامن ايضا و

ان ابرء ذمة الضامن فلا تبرء ذمة المضمون عنه كذا قالوا ويمكن ان يقال ببرائة ذمة ماعلى التقيد

مسألة الف. ن لازم من طرف الضامن والمضمون له فلا يجوز للضامن فتحه حتى لو كان باذن

المضمون عنه وتبين اعماره وكذا لا يجوز للمضمون له فتح والرجوع على المضمون عنه لكن بشرط ملا

الضامن حينئذ ان اوعلم المضمون له باعسا بخلاف ما لو كان معسرا حين الضمان وكان جاهلا

بإعارة ففي هذه الصورة يجوز له الفسخ على المشهور بل الظاهر عدم الخلاف فيه ويتفاد من

بعض الاخبار ايضا والمدار كما اشرنا اليه في الاعمار والياسار على حال الضمان فلو كان موسرا ثم

اعلم ان يجوز الفسخ كما انه لو كان معصرا ثم ايسر بقي الخيار والظاهر عدم الفرق في ثبوت الخيار

مع الجهل بالأعارين كون المضمون عنه أيضا معرا أولا وهل يلحق بالأعارين كونه

بما اطلع مع يار في ثوت اختيار اذ لا وجهان **مسئله** يجوز اشتراط الخيار في الضمان للضا

والمعصومون لعمود أدلة الشروط والظاهر جواز اشتراط شيء لكل منهما كما إذا قال الضامن أنا

فما من بشر ان يحيط الى قوبا او قال المضمون له اقبل الضمان بشرط ان تعمل كذا ومع الخلف

المشروط حيار الخ **مسألة** اذا ثبت كون الضامن مملوكا وضمن من غير ان مولاه او با

وقلنا انه يلعب بما صرح به القلق كما يعذبون له خيار المصنون له مسئلة يجوز ضمان الدين

الحال حالا وموجلا وكذا ان الموجل حالا وموجلا بمثل ذلك الاجل ازايدا وانقص والقول

بعدم حذو النمل الموجد وان يعبر فيه الاجل كالسهم ضعيف كالقول بعدم صحة ضمان الدين

الموجبل حادي أو بابتقص رد عوانه من فمان ما يجيبه رے فمسئلة اذا صهر الدين حال موجب

هذان معاين عنة و دجل شهاب و للدين موسقط الصامن اجله و ادى الدين قبل الة حلق جو

سید علی = سون بان سید نویسنده تدبیر و بستر سقوط سون تدبیر و باکان انعام

بسم الله الرحمن الرحيم

في تقيّة أحكام الضمان

له الرجوع على المضمون عنه لأن الذي عليه كان حالاً ولم يصير مؤجلاً بتأجيل الضمان وكذا إذا مات
 قبل انقضاء أجله وحل ما عليه واخذ من تركته يجوز لو ارثه الرجوع على المضمون عنه واحتمال صورة
 أصل الدين مؤجلاً حتى بالنسبة إلى المضمون عنه ضعيف **مسألة** إذا كان الدين مؤجلاً فضمنه
 الضامن كذلك فمات وحل ما عليه واخذ من تركته ليس لو ارثه الرجوع على المضمون عنه إلا بعد
 حلول أجل أصل الدين لأن التحول على الضامن بموته لا يستلزم التحول على المضمون عنه وكذا
 لو اسقط أجله وأدى الدين قبل الأجل لا يجوز له الرجوع على المضمون عنه إلا بعد انقضاء الأجل
مسألة إذا ضمن الدين المؤجل حالاً بأن المضمون عنه فإن فهم من أذنه رضاه بالرجوع عليه
 يجوز للضامن ذلك ولا يجوز له الرجوع على المضمون عنه إلا بعد انقضاء الأجل والأذن في الضمان **مسألة**
 إذا ضمن الدين المؤجل بأجله وأداءه ليس له الرجوع على المضمون عنه إلا بعد انقضاء أجله وإذا
 ضمنه بأجله فاسقط الزائد وأداءه جازله الرجوع عليه على ما قرئ من أن أجل الضمان لا يبر
 صيرورة أصل الدين مؤجلاً وكذا إذا مات بعد انقضاء أجل الدين قبل انقضاء الزائد فاخذ من تركته
 فإنه يرجع على المضمون عنه **مسألة** إذا ضمن بغير إذن المضمون عنه برئت ذمته ولم يكن له الرجوع
 عليه وإن كان أدائه بأذنه أو أمره إلا أن يأذن له في الأداء عنه تبرعاً منه وفاء دينه كان
 يقول إذا ما ضمنته عني وأرجع به على علي أشكال في هذه الصورة أيضاً من حيث أن مرجعاً إلى
 الوعد الذي لا يلزم الوفاء به وإذا ضمن بأذنه فلا الرجوع عليه بعد الأداء وإن لم يكن بأذنه
 لأنه بمجرد الأذن في الضمان اشتغلت ذمته من غير توقف على شيء نعم لو أذن له في الضمان تبرعاً
 فضمن ليس له الرجوع عليه لأن الأذن على هذا الوجه كالأذن **مسألة** ليس للضامن الرجوع
 على المضمون عنه في صورة الأذن إلا بعد أداء مال الضمان على المشهود بل الظاهر عدم الخلا
 فيه وإنما يرجع إليه بمقدار ما أدى فليس له المطالبة قبل أن ياتى بدمته الضامن وإن اشتغلت
 حين الضمان بمجرده إلا أن ذمته المضمون عنه لا تستغل إلا بعد الأداء وبمقداره وأما إذا
 تستغل حين الضمان لكن بشرط الأداء فالأداء على هذا كاشف عن الاشتغال مرخيه وأما
 إذا كان اشتغلت بمجرده الضمان إلا أن جواز المطالبة مشروط بالأداء وظاهرهم هو أن
 الأول وعلى الله حال لا خلاف في أصل الحكم وإن كان

عمل وهو الأقوى الفسخ
 الظاهر كفاية أذنه في
 حاله في جوار الرجوع
 عليه بمجرد الأداء جم
 وهو التخييع ومع الغنى
 عن النص والاجماع فالقائ
 أيضاً تقتضي ذلك فإن
 إذن المضمون عنه في
 الضمان عنه أو أداء ذمته
 وبموجب ذلك لا يوجب شيئاً
 من حيث نفسه بل كونه
 استيفاء لمال الضامن
 ونحوه في أداء دينه هو
 الموجب لاستغفال ذمته
 بما استوفاه وظاهره
 قضية ذلك هو الاشتغال
 بعد الأداء وبمقداره
 وينفرد على ذلك من
 الفروع ما لا يخفى جم
 مذهبه
 العالي



للورد في ح شراي
محل تأمل الفسخ
أقربها الأول بل أوله
اليه واقعا الفسخ
الظاهر عدم الفرق
بينهما
الفسخ
أقربها الأول حتم
استظهرنا خصوص القسم
الأول من الرواية الشريفة
اضعف من دعوى كون
الحكم على خلاف القاعدة
حتم

فمنع القاعدة من اشتداد مقتضى حيز الضمان برأى أوله فوَدَّ فالحكم المذكور
على خلاف القاعدة ثبت بالإجماع وحضور الخبر عن رجل ضمن ضمانا ثم صالح عليه قال ليس
ألا الذي صالح عليه بدعوى الاستفادة منه إن ليس للضامن إلا ما خسر وتفرغ على ما ذكر
أن المضمون له لو أبرء ذمة الضامن عن تمام الدين ليس الرجوع على المضمون عنه أصلا وإن
أبرئه من البعض ليس الرجوع بمقداره وكذا لو صالح معه بالقل كما هو مورد الخبر وكذا لو
ضمن عن الضامن ضامن تبرعا فاذى فانه حيث لم يخسر شيئا لم يرجع على المضمون عنه وإن
كان باذنه وكذا لو وفاه عنه غيره تبرعا مسألة لو حب المضمون له على الضامن ما عليه
خمسًا أو ذكوة أو صدقة فالظاهر أن له الرجوع على المضمون عنه ولا يكون ذلك في حكم الأبراء
وكذا الواحدة منه ثم رده عليه هبة وأما لو وهبه مائة نفقة فهل هو كالأبراء أو لا وجهها
ولو مات المضمون له فورثه الضامن لم يقط جواز الرجوع به على المضمون عنه مسألة لو باع
أو صالح المضمون له بما يورث من الدين أو وفاه الضامن بما يورث أقل منه فقد صرح
بعضهم بأنه لا يرجع على المضمون عنه إلا بمقدار ما يورث وهو مشكل بعد كون الحكم على
خلاف القاعدة وكون القدر المسلم غير هذه الصور وظاهر خبر الصلح الرضا من الدين بأقل
منه لا ما إذا صالحه بما يورث أقل منه وأما لو باع أو صالحه أو وفاه الضامن بما يورث أزيد
فلا إشكال في عدم جواز الرجوع بالزيادة مسألة إذا دفع المضمون عنه إلى الضامن مقدار
ما ضمن قبل ادائه فان كان ذلك بعنوان الأمانة ليجب بعد الأداء عماله عليه فلا إشكال
ويكون في يده أمانة لا يضمن لو تلف إلا بالتقدي أو التفريط وان كان بعنوان وفاء ما
عليه فان قلنا باشتغال ذمته حين الضمان وإن لم يجب عليه دفعه إلا بعد أداء الضامن
أو قلنا باشتغال حيزه بشرط حصول الأداء من الضامن على التقدير الثاني وإن قلنا أنه لا

بشرط الأداء بعد ذلك
على وجه الكشف في صحيح
ويجب في ذلك لكن

هذا هو الأقوى ولا إجماع ولا خبر على خلافه وهو مختار الشيخ وجماعة نعم خالفه العلامة واشتهر بعده وأما
مورد الإجماع والخبر هو أنه إذا صرح الضامن بما ضمنه بأقل منه لم يستحق على الأصل إلا ما صرح عليه ولا
مناقاة بينهما غاية الأمر أنه يجب عليه رد الزائد إن صرح عليه بعد أخذ المال إن كان قد بوجه
الظاهر عدم الفرق بينهما ح وهو الأقوى كما مر بل مر أن يجب عليه أيضا مع المطالبة ح بوجه

بقية احكام الضمان

١٤٤٩

ذمة الا بالاداء وحينه كما هو ظاهر المشهور في كل صحة وفاء لان المفروض عدم اشتغال ذمة
 بعد فيكون في يد كالمقبوض بالعقد الفاسد وبعد الاداء ليس له الاحتساب الا باذن جلد
 او العلم ببقاء الرضا به ^{مسئلة} لو قال الضامن للمضمون عنه ادفع غني الى المضمون له ما على من
 مال الضمان قد دفع برئت ذمته ما معا اما الضامن فلانه قد ادى دينه واما المضمون عنه فلان
 المفروض ان الضامن له بخير كذا قد يقال والا وجه ان يقال ان الضامن حيث امر المضمون عنه باء
 دينه فقد اشغلت ذمته بالاداء والمفروض ان ذمة المضمون عنه ايضا مشغولة له حيث انه
 اذن له في الضمان فالاداء المفروض موجب لاشتغال ذمة الضامن من حيث كونه بامره ولا اشتغال
 ذمة المضمون عنه حيث ان الضمان باذنه وقد وفي الضامن فيه باتران او تيقا صان واشكال
 صاحب الجواهر في اشتغال ذمة الضامن بالقول المزبور في غير محله ^{مسئلة} اذا دفع المضمون
 عنه الى المضمون له من غير اذن الضامن برء امعا كما لو دفعه اجنب عنه ^{مسئلة} اذا ضمن تبرعا
 فضمن عنه ضامن باذنه وادى ليس له الرجوع على المضمون عنه بل على الضامن بل وكذا لو ضمن
 بالاذن فضمن عنه ضامن باذنه فانه بالاداء يرجع على الضامن ويرجع هو على المضمون عنه ^{مسئلة}
^ط يجوز ان يضمن الدين باقل منه برضا المضمون له وكذا يجوز ان يضمنه باكثر منه وفي
 الصورة الاولى لا يرجع على المضمون عنه مع اذنه في الضمان الا بذلك الاقل كما ان في الثانية
 لا يرجع عليه الا بمقدار الدين الا اذا اذن المضمون عنه في الضمان بالزيادة ^{مسئلة} يجوز
 الضمان بغير جنس الدين كما يجوز الوفاء بغير الجنس وليس لمان يرجع على المضمون عنه الا بان
 الذي عليه الا برضاه ^{مسئلة} يجوز الضمان بشرط الرهانة فيرهن بعد الضمان بل الظاهر
 جواز اشتراط كون المالك الفلاني رهنا بخو شرط النتيجة في ضمن عقد الضمان ^{مسئلة} اذا كان
 على الدين الذي على المضمون عنه رهن فهل ينفك بالضمان او لا يظهر من المسالك والجواهر انفا
 لانه بمنزلة الوفاء لكنه لا يخلو عن اشكال هذا مع الاطلاق ولتمامه اشتراط البقاء او عدمه فهو
 المتبع ^{مسئلة} يجوز اشتراط الضمان في مال معين على وجه التقييد او على نحو الشرائط في العقود
 واما على ما ذكرناه فهو واضح لا يحتاج الى ترجيح ^ط فيه اشكال ح ك ب و ج د ه ل يظهر في معنى معقول
 لتقييد ما في الذمة بالمال الموجود في الخارج كما هو ظاهر ح ط ب و ج د ه ل يظهر في معنى معقول

في اشكال غ ح شرادى
 الظاهر ذلك غ ح شرادى
 لو دفع بدلا فقامت عنه
 فلا بعد ان يكون كالمقبوض
 وبذلك الضامن بنفس
 الاداء بلا حاجة الى
 اذن جلد
 كونه من اظهر موارد الرضا
 واجنبيا عن باب المقام
 ظاهر
 ح
 في اشراط صحة الرهن
 ح بالقض وعقد وجهان
 ح
 ولكنه الاقوى ح
 اشراط ذلك وان ادعى
 عدم الخلاف في جوازه
 لكنه لا يخلو عن الاشكال
 خصوصا اذا كان على وجه
 التقييد
 ح

من كونه من باب الالتزام في الالتزام على الضامن الوفاء من ذلك المال بمقتضى صرفه في
على الاول اذا تلف ذلك المال يبطل الضمان ويرجع المضمون على المضمون عنه كما ان اذا
يبقى الناقص في عهده وعلى الثاني لا يبطل بل يوجب ان يخبر المضمون بالشرط من الضامن او المضمون
لا وهما ومع النقصا يجب على الضامن الا تمام مع الفسخ واما جعل الضمان في مال معين من غير اشتغال
ذمة الضامن بان يكون الدين في عهده ذلك المال فلا يقع مسئلة اذا اذن المولى للمملوك في
الضمان في كسب فان قلنا ان الضامن هو المولى لا نفهم العز في او لقرائن خارجية يكون من اشتراط
الضمان في مال معين وهو الكسب الذي للمولى وحده فاذا مات العبد تبقى ذمة المولى مشغولة ان كان
على نحو الشرط في ضمن العقود ويبطل ان كان على وجه التقييد وان انقضى في وجوب الكسب عليه
ان قلنا ان الضامن هو المملوك وان مرجعه الى رفع الحجر عنه بالنسبة الى الضمان فاذا مات لا
يجب على المولى شيء وتبقى ذمة المملوك مشغولة يمكن تفرغه بالزكوة ونحوها وان انقضى يبقى
الوجوب عليه مسئلة اذا ضمن اثنان او ازيد عن واحد فاما ان يكون على التقاقب او دفعة
ففي الاول الضامن من رضى المضمون له بضامته ولو اطلق الرضا لهما كان الضامن هو السابق ويحتمل
قريباً ان كانا دفعة خصوصاً بناء على اعتبار القبول من المضمون له فان الاثر حاصل بالقبول
نقلاً لاكتفاء على الثاني ان رضى باحدهما دون الاخر فهو الضامن وان رضى بهما معاً ففي بطلانه
كما عن لف ومع ضد واختاره صاحب الجواهر والتقييد بينهما بالنصف او بينهما بالثلث لو كانا
ثلاث وهكذا او ضمان كل منهما فلهما قبول مطالب من شاء كما في تقاقب الايدي وجود اقربها الى
وعلى اذا ابرء المضمون له واحداً منهما برء دون الاخر الا اذا علم ارادة ابراء اصل الدين لا خصوص
ذمة ذلك الواحد مسئلة اذا كان له على رجلين مال فضمن كل منهما ماله على الاخر باذنه فان
الظاهر بعد التحق للضامن على ذمة كل الشرط اذا رجع تعالى الى المضمون له قول ان اداء الضامن الى فلهما منه حتى
يثبت بهما للضامن على كل وجه لا وجه له مع ذمة المضمون له بل لا وجه له في الشرط الذي اذن له فان
كسب العبد على وجه يكون من اموال المولى فقد تعدا ما نص في وجهه وهو لا يقره في هذا فهو المداينة للدين والتقاقب
على ما يراه العامة اذ على يمكن تفهيم كونه لما في ذمة واحدة مع بقائه على ما كان عليه بل عليه مع الجميع
مع التقاقب ايضا واما على مذهب اصحابنا فالقوة هو الاول حده برء جردى مد ظله العالي

في فرض المسئلة وهو تلف ذلك
المال ع ح يراى مع ذمة
كون الضامن هو المولى
وجه لبقاء وجوب الكسب
عليه فان في حكم تلف المال
لذي اشترط الاداء منه
من كسب العبد بعد انقضاء
لا يكون من اموال المولى
وهو لا يقره ح لو منع
بعد كل ضمان قول قال
مؤيد هو الصحيح وان كان
ان كان من الضامن متاخراً
او مقدراً لا يشاء الاخر
لو وقع بعد التجميع قوله
في نظام التقييد بالثبات
ان شاء الضمانات الصمات
الفتح بل اضعفها كما يظهر
من الحاشية السابقة ان
نقدم الاستكشاف حتم
لو تعقب كل ضمان بقول
مستقل قال ابن منراه
لتجميع وان تأخر ان كان من
الضامن او كان مقدراً لا
الاخر بل في ما عدا مطلقاً
لو تعقب الجميع بقوله
في الاصل التقييد مطلقاً لا
في التقاقب ولا الضامن في
مقدور عن الضامن مطلقاً
حتم
هذا اضعف الوجه مطلقاً
بل لا وجه له حتم مدعى

بقية احكام الضمان

١٦٧١٢

هذان الامتثالان كلاهما
ضعيفان مطلقا
جبه

رضي المضمون له لهما صح و حج فان كان الدينان متماثلين جنسا وقد راقول ما على كل منهما الى ذمة
الاخر و يظهر الثمرة في الاعسار واليسار و في كون احدهما عليه رهن دون الاخر بناء على افتكالك
الرهن بالضمان وان كانا مختلفين قد راو جنسا او تجيلا وتاجيلا او في مقدار الاجل فالثمر ظاهر
وان رضي المضمون له باحدهما دون الاخر كان الجميع عليه و حج فان ادى الجميع رجوع على الاخر
بما ادى حيث ان المفروض كونه ماذونا منه وان ادى البعض فان قصد كونه مما عليه اصلا او
مما عليه ضمانا فهو المتبع و يقبل قوله ان ادعى ذلك وان اطلق ولم يقصد احدهما فالظاهر القسط
و يحتمل القرعة و يحتمل كونه خيرا في التعيين بعد ذلك والافضل الاول وكذا الحال في نظائر
المسئلة كما اذا كان عليه دين عليه هن و دين اخر لا رهن عليه فادى مقدار احدهما او كان
احدهما من باب القرض والاخر من مبيع وهكذا فان الظاهر في الجميع القسط وكذا الحال اذا
ابى المضمون له مقدار احد الدينين مع عدم قصد كونه من مال الضمان او من الدين الاصل و
يقبل قوله اذا ادعى التعيين في القصد لانه لا يعلم الا من قبل مسئلة لا يشترط علم الضمان
حين الضمان بثبوت الدين على المضمون عنه كما لا يشترط العلم بمقداره فلو ادعى رجل على اخر
دينا فقال على ما عليه صح و حج فان ثبت بالبينة يجب عليه اداء سواء كانت سابقة او
لاحقة وكذا ان ثبت بالاقراء السابق على الضمان او باليمين المردودة كذلك واما اذا اقر
المضمون عنه بعد الضمان او ثبت باليمين المردودة فلا يكون حجة على الضامن اذا انكره ويلزم
عنه اداء في الظاهر ولو اختلف الضامن والمضمون له في ثبوت الدين او مقداره فاقرا الضمان
او رد اليمين على المضمون له فحلف ليس له الرجوع على المضمون عنه اذا كان منكرا وان كان
اصل الضمان باذنه ولا بد في البينة المثبت للدين ان تشهد بثبوت حيز الضمان فلو شهدت
بالدين الاخر او اطلقت ولم يعلم سبق على الضمان او نحوه لم يجب على الضامن اداءه مسئلة
لو قال الضامن على ما تشهد به البينة وجب عليه اداء ما شهدت بثبوت حيز التكلم بهذا الكلام
لا تخاطب طريق الواقع وكاشف عن كون الدين تابعا حيزه فما في الشرائع من الحكم بعدم الصحة
لا وجه له ولا للتعليل الذي ذكره بقوله لانه لا يعلم بثبوت في الذمة الا ان يكون مراده في صور

و يحتمل قويا انصرف قهر الى ما لا اثر لادانه سوى برائة ذمته من الدين مرفك هو ونحو خيا او رجوع الى الغير بعرض ح ط

شرازي

وهو الأقوى ع

شرازي

بل الأول مثله في الأصل

الف

في كفايته تأملوا

الف

جواز الضمان في غايته

الاشكال حضورها فيما عدا

المحرر والزكوة بل لا بعد

عدم جواز مطلقاً

والأقوى عدم جواز

حبه

وهو الأقوى حبه

مد ظله

الغالب

الطلاق البينة المحتمل للشك بعد الضمان وأما ما في الجواهر من أن مراده بيان عدم صحة ضمان ما ثبت بالبينة من حيث كونه كذلك لأنه من ضمان ما لا يجب حيث لا يجعل العنوان ضمان ما في ذمته لتكون البينة طريقاً بل جعل العنوان ما ثبت بها والقرض وقوع قبل بثبوتها فهو كما ترى لا وجه له ^{مسألة} يجوز الدور في الضمان بأن يضمن عن الضامن ضماناً آخر ويضمن عنه المضمون عنه الأصل وما من الملبوط من عدم صحة الاستلزام صيرورة الفرع أصلاً وبالعكس لعدم الفائدة لرجوع الدين كما كان مردوداً بأن الأول غير صالح للمنافعة بل الثاني أيضاً كذلك مع أن الفائدة تظهر في الأعار واليسار وفي التحول والتأجيل والأذن وعدمه وكذا يجوز التسلسل بلا اشكال ^{مسألة} إذا كان المديون فقيراً يجوز أن يضمن عنه بالوفاء من طرف المحرر أو الزكوة أو المظالم أو غيرها من الوجوه التي تنطبق عليه إذا كانت ذمته مشغولة بها فعلاً بل وإن لم تشغل فعلاً على اشكال ^{مسألة} إذا كان الدين الذي على المديون ذكوة أو حجاجاً أن يضمن عنه ضماناً للحاكم الشرعي بل ولا حد الفقراء على اشكال ^{مسألة} إذا ضمن في مرض موته فأن كان باذن المضمون عنه فلا اشكال في خروجه من الأصل لأنه ليس من التبرعات بل هو ^{نظر} القرض والبيع شين المثل لئنه وإن لم يكن باذنه فالأقوى خروجه من الأصل كسائر المنجزات نعم على القول بالثالث يخرج منه ^{مسألة} إذا كان ما على المديون يعتبر فيه مباشرة لا يقع ضمانه كما إذا كان عليه خياطة ثوب مباشرة وكما إذا اشترط أداء الدين من مال معين للمديون وكذا لا يجوز ضمان الكل في المعين كما إذا باع صاعاً من صبرة معينة فانه لا يجوز الضمان عنه والأداء من غيرها مع بقاء تلك الصبرة موجودة ^{مسألة} يجوز ضمان النفقة الماضية للزوجة لأنها دين على الزوج وكذا نفقة اليوم المحاضر لها إذا كانت ممكنة في صبيحة لوجوبها على الزوج وإن لم تكن مستقرة لاحتمال ثورها في أثناء النهار بناء على سقوطها بذلك وأما النفقة المستقبلية فلا يجوز ضمانها عندهم لأنه ليس ضمان ما لا يجب لكن لا بعد صحة كفاية وجود المقتضى وهو الزوجية وأما نفقة الأقارب فلا يجوز ضمانها بالنسبة إلى ما دفعه لعدم كونه ديناً على من كانت عليه إلا إذا اذن للقريب أن يضمنه ^{مسألة} وهو مراد الشيخ ومن تابعه عليه قطعاً وهو الوجه فإن الضمان لا بد من تعلقه بالدين بعنوانه ولا بد من تعلقه بالدين ^{مسألة} وما شهد به البينة ليس كانه حط بل على اشكال في الأول أيضاً حط بل هو بعيد حط برود جدي

ليقرض ويفرق على نفسه او اذن له الحاكم في ذلك اذ يحل يكون ديناً عليه واما بالنسبة الى ما
 سياتي من ضمان ماله فيجب مضافاً الى ان وجوب الاتفاق حكم تكليف ولا تكون الفقرة في ذمت
 ولكن معد لك لا يخرج عن اشكال مسئلة^{٣٦} الاقوة جواز ضمان مال الكتابة سواء كانت مشروطة
 او مطلقة لانه دين في ذمة العبد ان لم يكن مستقراً لا مكان يعجز نفسه والقول بعدم الجواز
 مطلقاً وفي خصوص المشروطة معللاً بأنه لا يلزم ولا يؤول الى اللزوم ضعيف كقليله ودرهماً ^{بعلل}
 بان لازم ضمانه لزومه مع ان بالنسبة الى المضمون عنه غير لازم فيكون في الفرع لازم مع انه في
 الاصل غير لازم وهو ايضا كثر في مسئلة^{٣٧} اختلفوا في جواز ضمان مال الجمالة قبل الاتيان
 بالعلم وكذا مال التبو والراية فقيل بعدم الجواز لعدم ثبوت في الذمة قبل العلم والاقوى ^{مطل} فاق
 جماعة الجواز لا لثبوت في الذمة من الاول ^{مطل} وتصوروا العمل بالثبوت من قبل وطريق العمل المستقبل اذ الظاهر انما هو
 بالعمل بل لقوله ^{مطل} ولم يجاء به حمل بعير وانا به زعيم وكفاية المقتضى للثبوت في الصحة الضمان ومنع
 لاعتبار الثبوت الفعلي كما اشرنا اليه سابقاً مسئلة^{٣٨} اختلفوا في جواز ضمان الاعيان المضمونة
 كالغصب المقبوض بالعقد الفاسد نحوها على قولين ذهب الى كل منهما جماعة والاقوى ^{مطل} الجواز
 سواء كان المراد ضمانها بمغى التزام ردّها عيناً ومثلها او قيمتها على فرض التلف او كان المراد ضمانها
 بمغى التزام مثلها او قيمتها اذا تلفت وذلك لعموم قوله ^{مطل} الرقيم غارم والعموم العامة مثل قوله
 او فوا بالعقود ودعوى انه على التقدير الاول يكون من ضمان العين بمغى الالتزام بردها مع
 ان الضمان نقل الحق من ذمة الى اخرى وايضاً لا اشكال في ان الغاصب ايضا مكلف بالرد
 فيكون من ضم ذمة الى اخرى وليس من ذهبنا وعلى الثاني يكون من ضمان ماله فيجب كماله ^{مطل} على الا
 ايضا كذلك بالنسبة الى رد المثل او القيمة عند التلف مدفوعة بانه لا مانع منه بعد شمول
 غاية الامرانه ليس من الضمان المصطلح وكونه من ضمان ماله فيجب لا يضرب بعد ثبوت المقتضى ولا ^{مطل} لا
 محل تاقلح كما بل المراد جعلها بائناً في عهد على نحو كونهما في عهد من في يده المتبع لا استحقاق مطالبته بها
 موجودة او تانفة ثم لو جوب ردّها بالتحفظ ان امكن والا فبوعها او بما ليتها ولكن صحة محل اشكال
 سواء اريد به نقلها عن عهد ذي اليد الى عهد نه او ضمانها لاهل حال كونه من احكام الشرعية لا من
 الامور التي بيد الناس وضعا ورفعا ج وبروجده مد ظله العالي

فيه اشكال في بياقية
 قد مر لا اشكال فيه انفق
 مثل هذا اللزوم صلح
 المذكورات لغلق الضمان
 النافذ المشروع عندنا
 بها وعدم كون ضمانها
 ضم ذمة الى ذمة اخرى
 من مذهبنا بل من مذهب
 العامة والمتكلم بالعموم
 مع ذلك في صحة في الذكر
 عرفا كثر في الفسخ
 لا يخلو عن الاشكال ج
 بل ما تقدم من كون الضمان
 بالنسبة الى هذه الامور
 التزاماً وتعهداً من الضمان
 بها والغاء التعهد المضمون
 لا يحولها من ذمة
 الى ذمة نفسه وانطباق
 مفاد الآية المباركة على
 كون الرقيم هو المتعهد
 بالجميل ظاهر جزم مد ظله
 عدم صلاحية المذكورات
 مع بقاء اعيانها لان يقضي
 بالضمان النافذ الذي شرع
 عقده لا نشانه ظاهر نعم لو
 بني على صحة اذا كان من ضم
 ذمة المذمة امكن تفصيلاً
 قد نبى الصحة في المتن على ذلك
 لكنه كثر في ويمكن تفصيلاً
 بالضمان الطولي
 جزم

على عدم صحة ضمان ما لا يجب من نفع واجتماع وان اشتهر في الالسن بل في جملة من الموارد حكوا بصحة
 وفي جملة منها اختلاف في فلا اجتماع واما ضمان الاعيان الغير المضمونة كمال المضاربة والرهن و
 الوديعة قبل تحقق سبب ضمانها من تعدد وتفرط فلا خلاف بينهم في عدم صحة والا قوى بمقتضى العمومات
 صحة ايضا مسئلة يجوز عندهم بلا خلاف بينهم ضمان ذلك الثمن للثمن اذا ظهر كون البيع مستحقا
 للغير او ظهر بطلان البيع لفقد شرط من شروط صحة اذا كان ذلك بعد قبض الثمن كما قيد به الاكثر
 او مطلقا كما اذا اطلق اخرون هو الاقوى قيل هذا مستثنى من عدم ضمان الاعيان هذا واما لو كان
 البيع صحيحا وحصل الفسخ باختيار او التقايل او تلف المبيع قبل القبض فعلى المشهور لم يلزم الضامن وير
 على البايع لعدم ثبوت الحق وقت الضمان فيكون من ضمان ما لا يجب بل لو صرح بالضمان اذا حصل الفسخ
 لم يصح بمقتضى القليل المذكور نعم في الفسخ بالعيب السابق واللاحق اختلفوا في انه هل يدخل في العهد
 ويصح الضمان او لا فالمشهور على عدم وعن بعضهم دخوله ولازمه الصحة مع الصريح بالاولى والاقوى
 في الجميع الدخول مع الاطلاق والصحة مع الصريح وروى انه من ضمان ما لا يجب مدفوعة بكفاية
 وجود السبب هذا بالنسبة الى ضمان عهد الثمن اذا حصل الفسخ واما بالنسبة الى مطالبة الارش
 فقال بعض من منع من ذلك بجوازها لان الاستحقاق له ثابت عند العقد فلا يكون من ضمان ما
 يجب قد عرفت ان الاقوى صحة الاول ايضا وان تحقق السبب حال العقد كاف مع امكان دعوى
 ان الارش ايضا لا يثبت الا بعد اختياره ومطالبة فالصحة فيه ايضا من جهة كفاية تحقق السبب
 وما ذكرنا ظاهر حال ضمان ذلك المبيع للبايع مسئلة اذا ضمن عهد فظهر بعض المبيع مستحقا فالاقوى
 اختصاص ضمان الضامن بذلك البعض في البعض الاخر تخير المشتري بين الامضاء والفسخ
 الصفة فيرجع على البايع بما قابله وعن الشيخ جواز الرجوع على الضامن بالجميع ولا وجه له
 الاقوى واما للشهيدين صحة ضمان ما يحدثه المشتري من بناء او غرس في الارض المشتراة اذا
 كونها مستحقة للغير وقطع البناء والغرس فيضمن الارش وهو تفاوت ما بين المقلوع والثابت
 البايع خلافا للمشهور لانه من ضمان ما لا يجب قد عرفت كفاية السبب هذا ولو ضمنه البايع قيل
 بل بطلان ح ط محل نأمل وانكالا وعدم الخلاف فيه مع قلة المقرض له لا يبيد ح ط وهو الاقوى
 فيه وفيما بعده ح ط وهو المنصور ح ط بروجدي مدلل على العالي

بالعمومات لصحة قدر
 ما فيه الفسخ اصطها
 وهو الاقوى فيه وفيما
 بعده الفسخ اصطها
 لا يخلو عن وجه الفسخ
 بل كان ثابتا قبل اختياره
 فله اختياره الفسخ
 وهو الاقوى الفسخ
 وهو الصحيح وكذا لو رد
 بالعيب ايضا واختار
 الارش جهم مدلل
 وهو الصحيح بل لما كان
 من ضمان البايع لا من
 هذه الخيارات الواردة
 على المشتري هوة عدة
 الذم وروى نفس العقد
 فلو قيل بكفاية تحقق
 السبب في صحة ضمان
 السبب كان تقيمه
 الغرور من الضمان
 جهم

لا يقع ايضا كالا جبه وثبوت بحكم الشرع لا يقتضيه صحة عقد الضمان المشروط بتحقيق الحق حال الضمان
وقيل بالصحة لانه لازم بنفس العقد فلا مانع من ضمانه لما قرره كفاية تحقق التيب فيكون له للضمان
سببان نفس العقد والضمان بعقد ويظهر الثمر في الواسط المشتري عند حق الضمان الثابت بالعقد
فانه يبقى الضمان العقدي كما اذا كان لشخص خيار ان يسير فاسقط احدهما وقد ورد عليه بان لا
مغنى لضمان شخص عن نفسه فالمقام من هذا القبيل ويمكن ان يقال لا مانع منه مع تعدد اوجه هذا
كل اذا كان بعنوان عقد الضمان واما اذا اشترط ضمانه فلا بأس به ويكون مؤكدا لما هو لازم العقد
مسئله لو قال عند خوف غرق السفينة التمسعتك في البحر وعلى ضمانه فتح بلا خلاف بينهم بل الظاهر
الاجماع عليه وهو الدليل عندهم واما اذا لم يكن خوف الفرق بل المصلحة اخرى من حفة السفينة
او نحوها فلا يصح عندهم ومقتضى العمومات صحة ايضا فتمت قد علم من تضاعيف المسائل المقدمة
الاتفاقية والاختلافية ان ما ذكره في اول الفصل من تعريف الضمان وانه نقل الحق الثابت من ذمة
الى اخرى وان لا يقع في غير الدين ولا في غير الثابت حين الضمان لا وجه له وان اعم من ذلك حسب
ما فصل مسئله لو اختلف المضمون له والمضمون عنه في اصل الضمان فادعى انه ضمنه ضامن
وانكره المضمون له فالقول قوله وكذا الوادعي انه ضمن تمام ديونه وانكره المضمون له لا صال بقاء
ما كان عليه ولو اختلفا في اعمار الضمان حين العقد وياره فادعى المضمون له اعمارا فالقول
قول المضمون عنه وكذا لو اختلفا في اشراط الخيار للمضمون له وعدمه فان القول قول المضمون عنه
وكذا لو اختلفا في صحة الضمان وعدمه ما مسئله لو اختلف الضامن والمضمون له في اصل الضمان
او في ثبوت الدين وعدمه او في مقداره او في مقدار ما ضمن او في اشراط تعجيل او تقصير اجله
اذا كان مؤجلا او في اشراط ثبتي عليه زائد على اصل الدين فالقول قول الضامن ولو اختلفا في
اشراط تأجيله مع كونه حالا او زيادة اجله مع كونه مؤجلا او فانه او ابراه المضمون له عن جميعه او
بعضه او تقيد بكونه من مال معين والمفروض تلف او اشراط خيار الفسخ للضامن او اشراط ثبتي على
المضمون له او اشراط كون الضمان بما يسوى اقل من الدين قد قول المضمون له مسئله لو اختلفا
وهو الاقوى بل لا مغنى له وتعد اوجه لا يجدي ح ط بروجرد مدظل وهو الاقوى بل الاول ايضا
موضوعا وحكما خلت تأمل ح ط اذا لم يكن مسبوقا بالاعسار ح ط بروجرد مدظل الشريف

وهو الاقوى ودعيه
تعد اوجه ضالا
في الفسخ اضطرارا
عدم الصحة هو الصحيح
مع سبق ياره وقول
المضمون له مع سبق
اعساره مع العلم بانها
السبق فحل اشكال الفسخ
وهو كذلك ولا يجمع
وعنه تعدد اوجه في
المقام المفضل حسب
وهو الصحيح حسب
مع سبق ياره وقول
المضمون له مع سبق
اعساره ولو لم يعلم
حالة السابق ففي اشكال
حسب

فان صدقة المضمون له

يلزم المضمون عنه بالاداء

ولا يلتفت الى انكاره ولو

انكره فان اقام البينة

على ما يدعي ثبت عليه ما

مطابق الادعاء فيكون

اليمين المدونة من

احدهما حجة له على الآخر

جم

لا يخفى ما في هذا الفصل

بقبوله من الشرائع

جم

لكنه ضعيف قليله

محصول الغرض اضعف

منه لا يخفى وانما الله

العاين والصلوة على

نبية واله الطاهرين

جم

مقاصد غرضه

الضامن والمضمون عنه في الاذن وعدم اوفاء الضامن حتى يجوز له الرجوع وعلمه اذ في مقد

الدين الذي ضمن وانكر المضمون عنه الزيادة اذ في اشتراط شي على المضمون عنه واشتراط الخيار للضامن

قدم قول المضمون عنه ولو اختلفا في اصل الضمان اذ في مقدار الدين الذي ضمنه وانكر الضامن الزيادة فالقول

قول الضامن مكسلة اذ انكر الضامن الضمان فاستوى الحكم به بالبينة ليس له الرجوع على المضمون عنه

المنكر للاذن او الدين لا اعترافه بكونه اخذ منه ظلما نعم لو كان مدعيما مع ذلك للاذن في الاداء بلا

ضمان ولم يكن منكر اصل الدين وفرض كون المضمون عنه ايضا معترفا بالدين والاذن في الضمان

جاز له الرجوع على اذ لا منافات بين انكار الضمان وادعاء الاذن في الاداء فاستحقاق الرجوع معلوم

غاية الامر انه يقول ان ذلك للاذن في الاداء والمضمون عنه يقول انه للاذن في الضمان فهو كما

لو ادعى على شخص انه يطلب منه عشر قرائات قرضا والمدعي ينكر القرض ويقول انه يطلبه من باب

تمن المبيع فاصل الطلب معلوم ولو لم يعترف المضمون عنه بالضمان والاذن فيه وثبت عليه ذلك بالبينة

فكذلك يجوز له الرجوع عليه مقاصد عما اخذ منه وهل يجوز للشاهدين على الاذن في الضمان

ان يشهدا بالاذن من غير بيان كونه الاذن في الضمان او كونه الاذن في الاداء الظاهر ذلك وان

كان لا يخلو عن اشكال وكذا في نظائره كما اذا ادعى شخص على اخر انه يطلب قرضا وبينة تشهد با

يطلب من باب تمن المبيع لا للقرض فيجوز لهما ان يشهدا باصل الطلب من غير بيان انه للقرض او

المبيع على اشكال مكسلة اذ ادعى الضامن الوفاء وانكر المضمون له وحلف ليس له الرجوع على

المضمون عنه اذ لا يصدقه في ذلك وان صدقه جاز له الرجوع اذ كان باذنه وتقبل شهادته له

بالاداء اذ لا يمكن هناك مانع من صحة او غيرها مما يمنع من قبول الشهادة مكسلة لو اذن المدعي

لغيره في وفاء دينه بلا ضمان فوفي جاز له الرجوع عليه لو ادعى الوفاء وانكر الاذن قبل قول الما

لانه امين مرقيد ولو قيد الاداء بالشهاد وادعى الاشهاد وغيبة الشاهد يرقب قوله ايضا

ولو علم عدم اشهاد له ليس له الرجوع نعم لو علم انه وفاء ولكن لم يشهد بحكم جواز الرجوع عليه لان

الغرض من الاشهاد العلم بحصول الوفاء والمقروض بتحقيقه كما لو ادعى المدعي عليه ضمن عقد اخر والا

ففي ليس طرفا في عقد الضمان حتى لا يطالب عليه في ضمنه كما لو ادعى المدعي عليه ضمن عقد اخر والا

موضوعا متخيلا ل احكام يثبت على المدعي البينة عليه بل ذكر مقتضى وليس مثل الدين فان كان

مصدق فاختلا واحكاما وليس متقوما باسبابه كما يروى في الخبر ثم كتاب الضمان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحوالة

وهي عندهم تحويل المال من ذمة الى ذمة والاولى ان يقال انها احالة المديون دايمة
 الى غيره واحالة المديون دينه من ذمة الى ذمة غيره وعلى هذا فلا يفتقر طرده بالاضمان^ن فإ
 وان كان تحويلا من البضامن للدين من ذمة المضمون عنه الى ذمة^{كروية} الا انه ليس فيه الاحال المذ
 خصوصاً اذا لم يكن لبوال من المضمون عنه ويشترط فيها مضافا الى البلوغ والعقل والاختيار
 وعدم السفه في الثلاثة من المحيل والمحتمل والمحال عليه^ط عدم الحجر بالسفه في المحتمل والمحال
 عليه بل والمحيل الا اذا كانت الحوالة على البرى فانه لا بأس به^ط فانه نظير الاقتراض منه امر
 احدها الايجاب والقبول على ما هو المشهور بينهم حيث عدها من العقود اللازمة فالايجاب
 من المحيل والقبول من المحتمل واما المحال عليه فليس من اركان العقد وان اعتبرنا رضاه مطلقا
 او اذا كان بريئا فان مجرد اشتراط الرضا منه لا يدل على كونه طرفا وركنا للمعاملة ويحتمل ان
 يقال يعتبر قبوله ايضا فيكون العقد مركبا من الايجاب والقبول^ط وعلى ما ذكرناه يشترط
 فيها ما يشترط في العقود اللازمة من الموالات بين الايجاب والقبول ونحوها فلا تصح مع
 هكذا في النسخ والقبول وعدم الحجر بالسفه^ط بروجدي مدظله سواء كان المحيل مطلقا او المحال
 عليه^ط كما هذا لا يخلو من قوة فيما اذا كانت الحوالة على البرى او بغير جنس ما على المحال عليه نعم
 لا يبعد عدم بطلان الحوالة بالفصل على النحو المتعارف فيها^ط بروجدي مدظله العالي

كانت سهو من قبله الشريف
 او من الفاسح والصحیح
 عدم الحجر بالسفه
 مدظله
 العالي
 او متحلا الى عقدين
 حبه
 مدظله
 العالي

غيب المحال أو المحال عليه أو كيه ما بان أو وقع المحالة بالكتابة ولكن الذي يقوى عندي
 كونه من الأيقاع ^ط غاية الأمر اعتبار الرضا من المحال أو من المحال عليه وعجز هذا لا يصير
 عقداً ذلك لا خاف من وفاء الدين وانكبت فوجب انقال الدين من ذمت الى ذمة المحال
 عليه فهذا النقل والانتقال نوع من الوفاء وهو لا يمكن عقداً وان احتاج الى الرضا من الآخر
 كما في الوفاء بغير اجنس فانه يعقبه فيه رضا الدين ومع ذلك لا ياقاع ومن ذلك يظهر ان الضمان
 ايضاً من الأيقاع فانه نوع من الوفاء وعلى هذا فلا يعقبه فيما شئ مما يعقبه العقود اللازمة
 ويتحققان بالكتابة ونحوها بل يمكن دعوى ان الوكالة ايضاً كذلك كما ان الجحالة كذلك ^ط انك
 يعقب فيها الرضا من الطرف الاخر الا انه لا فرق بين ان يقول انت مأذون في بيع داري او قال ا
 وكيل مع ان الاول من الأيقاع قطعاً الثاني التجيز فلا تقع مع التعليق على شرط او وصف كما هو
 ظاهر المشهور ولكن الاقوى عدم اعتباره كامال اليه بعض متأخري المتأخرين الثالث الرضا
 من المحيل والمحتمل بلا اشكال وما عر بعضهم من عدم اعتبار رضا المحيل فيما لو تبرع المحال عليه
 بالوفاء بان قال للمحال احلت بالدين الذي لك على فلان على نفسي وح نيت شرط رضا المحال
 والمحال عليه دون المحيل لا وجه له اذ المفروض لا يكون من الحوالة بل هو من الضمان وكذا من
 المحال عليه اذا كان برئياً او كانت الحوالة بغير جنس ما عليه واما ان كانت بمثل ما عليه ففيه
 خلاف ولا يعبد التفصيل بين ان يحول عليه بما له عليه بان يقول اعطه من الحق الذي لي عليك فلا
^ط

هذا اضعف جداً ما استدل به عليه اضعف منه اذ الوفاء هو تادية العين الى مالكه والمديون هو
 السلطان عليها بعد حلوله وليس لصاحب الامتناع منه والمحيل لا يؤدي طاف ذمته الى مالكه بل ينقله الى
 ذمة اخرى وهو تصرف في ملك الغير وفي ذمة الغير بلا سلطة منه عليهما فلا يصح بدون قبولهما
 فظهر بهذا احتياج الضمان ايضاً الى القبول ^ط لكن لا قوة لها ايضاً من العقود لانها تانية الوكيل
 الموكل ولها اضافة اليهما فليس لاحدهما الاستناد بجعلها من دون دخالة الاخر وليت هي كالاذن
 فانه قائم بنفس الاذن فقط وان كان يتبرع عنه نفسه وصف الماذونية لا يخرج ^ط والوكالة ما يحكي عن المشهود من غيب
 كان عدم اعتباره قريبا جدا لان ما في ذمته ملك للمحيل وهو مستطاع على ملكه تصريفه ما شاء ^ط بر حجة
 لا خصل لهذا التفصيل فانه اذا كان للمحيل على المحال عليه عشرة دنانير واحال ذيدا عليه دشرة دنانير فقد
 احاله بما يملك عليه في ذمته سواء قيدا بكونه لدية ذمته او اطلاقاً ^ط بر حجة مد ظله العالي

الظاهر في الحوالة والوكالة من العقود وكذا
 عدم اعتبار ما ذكره فيها
 ع كونه من الأيقاع
 خصل لهذا التفصيل
 بل الاقوى كونه عقداً
 هـ انما هو الوفاء
 لكن يمنع كون هذا النوع
 ايقاعاً لاننا لا نقول
 وبين عند بقوله وانكبت
 فوجب انقال الدين من
 الى ذمة المحال عليه العقد
 بل الفرق بينهما واضح فانه
 في الوكالة جعل نيابة للوكيل
 من طرف الموكل وتعيين
 واعطاء سلطة ولها اضافة
 اليها وقائمة بها فليست
 ولا يقبل الطرف الاخر
 كقبوله للملكة ونحوها وهذا
 بخلاف صرف الاذن فانه
 قائم بنفس الاذن ولا يحتاج
 لتحقيقه الى قبول الاخر بل
 الماذونية لا يخرج صدق
 الاذن من الاذن الفرج
 وهو المصور الفرج
 لا يخفى ضعف هذه الدوى
 في الحوالة وكذا في الضمان
 ايضاً والوكالة وانقادها
 لكتابة ومع عدم التواهي بين
 الايجاب والقبول لا يوجب
 ان تكون من الايجاب والقبول
 لا يوجب ان تكون من الايجاب
 ولو وقع الفرق بينهما وبين
 سائر العقود اللازمة في ذلك
 مقام اخرهم الفرق بين الوكالة
 العقدية وتجرد الاذن والرضا
 ظاهر وقد اعتبر في كل منهما مال
 يعقبه الاخر وكون الثاني
 الايقاع لا يوجب ان يكون الاول ايضاً كذلك
 وهو الصحيح كما تقدمت
 والاحوط للدين بقول الحوالة في هذه الصورة جسم

يعتبر رضاه فانه بمنزلة الوكيل في وفاء دينه وان كان بخلاف اشتغال ذمته للمحال وبرائة ذمته المحيل بمجرد
 الحوالة بخلاف ما اذا وكل فان ذمته المحيل مشغولة الى حين الاداء وبين ان يحول عليه من غير نظر الى
 الحق الذي له عليه على نحو الحوالة على البر فيعتبر رضاه لان شغل ذمته بغير رضاه على خلاف القا
 وقد يعلل باختلاف الناس في الاقضاء فلا بد من رضاه ولا يخفى ضعفه كيف والا لزم عدم جواز
 بيع دينه على غيره مع انه لا اشكال فيه الراجح ان يكون المال المحال به ثابتا في ذمته المحيل سواء كان
 مستقرا او متزلا فلا يصح في غير الثابت سواء وجد سببه كالجمالة قبل العمل ومال السبق والرا
 قبل حصول سبق او لم يوجد سببه ايضا كالحوالة بما يستقرضه هذا ما هو المشهور ولكن لا يبعد كفاية
 حصول السبب كما ذكرنا في الضمان بل لا يبعد الصحة فيما اذا قال اقترضني كذا وخذ عوضه من زيد فرضي
 ورضي زيد ايضا لصدق الحوالة وشمول العمومات ففرغ ذمته المحيل وتشتغل ذمته المحال بعد العمل
 وبعد الاقراض الخامس ان يكون المال المحال به معلوما جنسا وقد لا المحيل والمحال فلا يصح الحوالة
 بالمجهول على المشهور للفر ^ع ويمكن ان يقال بصحة اذا كان ان الا الى العلم كما اذا كان ثابتا في دفتره
 على حد ما مر في الضمان من صحة مع الجهل بالدين بل لا يبعد الجواز مع عدم اوله الى العلم بعد امكان
 الاخذ بالقدر المتقرب وكذا لو قال كلما شهد به البينة وثبت خذ من فلان نعم لو كان مبهما كما
 اذا قال احد الدينين الذين لك على خذ من فلان بطل وكذا لو قال خذ شيئا من دينك من
 فلان هذا ولو احال الدينين على نحو الواجب التحير فيمكن الحكم بصحة لعدم الابهام فيه ^ع
 السادس تساوي المالين في المحال به والمحال عليه جنسا ونوعا ووصفا على ما ذكره جماعة خلافا
 لآخرين وهذا العنوان وان كان عاما الا ان مرادهم بقرينة القليل بقوله تفصيلا من التسلط على
 المحال عليه بما لا تشتغل ذمته به اذ لا يجب ان يدفع الا مثلا عليه فيما كانت الحوالة على مشغولة الذمته
 بغير ما هو مشغول الذمته به كان يحيل من له عليه دراهم على من له عليه دنانير بان يدفع بدل الدنانير
 دراهم فلا يثبت ما اذا احال من له عليه الدراهم على البرء بان يدفع الدنانير او على مشغول الذمته
 بالدنانير بان يدفع الدراهم ولعله لانه وفاء بغير الجنس برضا الدائن فحل الخلاف ما اذا احال على
 من عليه جنس بغير ذلك الجنس والوجه في عدم الصحة ما اثير اليه من انه لا يجب عليه ان يدفع الا
 وهو الأقوى فلا يصح فيما ذكره من الفرضين ^ع كما فيه تأمل ^ط كما بر وجردى مد طه العالي ^ع كما

وهو الأقوى ع
 وهو المقصود ع
 مع هذا الفرق الواضح
 بينهما كيف يكونان من
 واحد واحد الفسخ
 هذا هو الأقوى كما مر
 الفسخ
 صدقها في محل المنع
 الفسخ
 محل تأمل بل منع لعدم
 ظهور فرق بينه وبين
 ما تقدمه الذي حكمه
 بطلانه الفسخ
 هذا مع الفرق الظاهر
 بينهما كيف يكونان من
 واحد واحد جهة
 وهو الصحيح كما تقدم
 جنس
 لوامره زيد بالاقراض
 وتعهده لا يبعد صحة
 هذا التعهد يكون امره
 بالاقراض استيفاء منه
 لذلك المال ويضمنه
 من ذلك لا لترحم الضمان
 ولا الحوالة جهة
 وهو الصحيح حد ومات
 في الضمان جنس
 لا يظهر فرق فارق بين
 هذا وسابقه الذي مر
 بطلانه جنس هذا الشرطان
 اعتبره غير واحد من يرى
 جواز الحوالة على البرء لكن
 لا بعد ان يكون منشأه
 اشتراط هو قول بعدم
 جواها وكيف كان فعدم

مثل ما عليه ايضا الحكم على خلاف القاعدة ولا اطلاق في خصوص الباب لاسيما كاشفة و
العمومات منصرف الى العقود المتعارفة ووجه الصحة ان غاية ما يكون انه مثل الوفاء بغير المحل
ولا بأس به وهذا هو الاقوى ثم لا يخفى ان الاشكال انما هو فيما اذا قال اعطى مما الى عليك من
الدناير التي علي اما اذا قال علي بالذراهم من غير نظر الى ما عليه من الدناير فلا ينبغي الاشكال
فيه اذ هو نظير احالة من له الذراهم على البرئ بان يدفع الدناير وحينئذ فتفرغ ذمة المحيل من الذراهم
وتشتغل ذمة المحيل بالذراهم فيحتاج سبب بعد ذلك ولعل الخلاف ايضا يختص بالصورة الاولى لا ما
يشمل هذه الصورة ايضا وعلى هذا فيختص الخلاف بصورة واحدة وهي اذا كانت الحوالة على
مشغول الذمة بان يدفع من طرف ما عليه من الحق بغير حيلته كان يدفع من الدناير التي عليه ذراهم
مسئلة لا فرق في المال الحال به ان يكون عينا في الذمة او منفعة او عملا لا يعتبر فيه المباشرة
ولو مثل التملوة والقوم والحج والزيارة والقراءة سواء كانت على برئ او على مشغول الذمة بمثلها
وايضا لا فرق بين ان يكون مثليا كالطعام او قيميا كالعبد الثوب القول بعدم الصحة في القيمي
للجهالة ضعيف والجهالة مرتفعة بالوصف الراجع لها مسئلة اذا تحققت الحوالة برئت ذمة المحيل
وان لم يبرئه المحتال والقول بالتوقف على ابرائه ضعيف والخبر الدال على تقيد عدم الرجوع على
المحيل بالابراء من المحتال المراد منه القبول لا اعتبارا به بعد ايضا وتشتغل ذمة الحال عليه للمحتال
فينقل الدين الى ذمة وتبرء ذمة الحال عليه للمحيل ان كانت الحوالة بالمثل بقدر المال الحال به و
تشتغل ذمة المحيل للمحال عليه ان كانت على برئ او كانت بغير المثل وتحتاج سبب بعد ذلك مسئلة
لا يجب على المحال قبول الحوالة وان كانت على ملئ مسئلة الحوالة لازمة فلا يجوز فتحها بنا
الى كل من الثالث نعم لو كانت على معصر مع جعل المحتال باعساره يجوز له الفسخ والرجوع على المحيل
والمراد من الاعسار ان لا يكون له ما يوفيه دينه زائدا على مستثنيات الدين وهو المراد من الفقر
في كلام بعضهم ولا يعتبر فيه كونه محجورا والمناط الاعسار واليسار حال الحوالة وتماشيها ولا
يعتبر الفور في جواز الفسخ ومع امكان الاقتراض والبناء على ليقط الخيار لا انصراف على
اشكال وكذا مع وجود المتبرع مسئلة الاقوى جواز الحوالة على البرئ ذكره يكون داخلا في

في ان الحوالة لازمة فلا يجوز فسخها

(٤٨١)

الضمان مسئلة يجوز اشتراط خيار الفسخ لكل من الثلاثة مسئلة يجوز الدوز في الحوالة وكذا يجوز
 النزاع بتعدد المحال عليه واتحاد المحتال او بتعدد المحتال واتحاد المحال عليه مسئلة لو تبرع اجنب
 عن المحال عليه برئت ذمته وكذا الوضمن عنه ضامن برضاء المحتال وكذا الوتبرع المحيل عنه مسئلة
 لو احال عليه فقبل واذا ثم طالب المحيل بما اذاعه فادعى انه كان له عليه مال وانكر المحال عليه فالقول
 قوله مع عدم البينة فيخلف على برأئته ويطالب بعوض ما اذاعه لاصالة البرائة من شغل ذمته للمحيل و
 دعوى ان الاصل ايضا عدم اشتغال ذمة المحيل بهذا الاداء مدفوعة بان الشك في حصول
 اشتغال ذمته وعدمه مسبب عن الشك في اشتغال ذمة المحال عليه وعدمه وبعد جريان اصل
 برائة ذمته يرتفع الشك هذا على المختار من صحة الحوالة على البرئ واما على القول بعدم صحتها
 قول المحيل لان مرجع الخلاف الى صحة الحوالة وعدمها ومع اعتراف المحال عليه بالحوالة يقدم قول مد
 الصحة وهو المحيل ودعوى ان تقديم قول مدعى الصحة انما هو اذا كان النزاع بين المتعاقدين وهما في
 الحوالة المحيل والمحتال واما المحال عليه فليس طرفا وان اعتبره رضاه في صحتها مدفوعة او لا يمنع عدم كونه
 طرفا فان الحوالة مركبة من ايجاب وقبولين وثانيا يكفي اعتبار رضاه في صحتها في جعل اعترافه بتحقيق المعام
 جة عليه باحمل على الصحة نعم لو لم يعترف بالحوالة بل ادعى انه اذن له في اداء دينه يقدم قوله لاصا
 البرائة من شغل ذمته فبازنه في اداء دينه له مطالبة بعوضه ولم يتحقق هنا حوالة بالنسبة اليه حتى يحمل
 على الصحة وان تحقق بالنسبة الى المحيل والمحتال لا عثر فيها بمسئلة فديستفاد من عنوان المسئلة
 السابقة حيث قالوا الواحال عليه فقبل واذا فجعلوا محل الخلاف ما اذا كان النزاع بعد الاداء ان
 حال الحوالة حال الضمان في عدم جواز مطالبة العوض الا بعد الاداء فقبله وان حصل الوفاء بالنسبة
 الى المحيل والمحتال لكن ذمة المحيل لا تشغل للمحال عليه البرئ الا بعد الاداء والاقوى حصول
 الشغل بالنسبة الى المحيل بمجرد قبول المحال عليه اذ كما يحصل به الوفاء بالنسبة الى دين المحيل بمجرد
 فكذا في حصوله بالنسبة الى دين المحال عليه للمحيل اذ كان مديونا له وحصول شغل ذمة المحيل له اذا
 كان بريئا ومقتضى القاعدة في الضمان ايضا تحقق شغل المضمون عنه للضامن بمجرد رضائه الا ان الاجماع يخرج
 محل تاقل واشكال في تقدم الضمان ان الاقوى هو العمل بالقاعدة وان مورد الاجماع وخبر الصلح هو عدم استحقاق
 الزائد على ما صرح عليه لا كون الاستحقاق ببد الاداء صحيحا برودي مد ظله العالی

بل الاقوى عدمه لا بعد
 الاداء بمقتضى كونه الضمان
 الف ٥
 فدمر ان دلالة خبر الصلح
 على ذلك ممنوعة بل مفاد
 عدم استحقاق الزائد على
 ما صرح عليه وقد قرأت
 المحكم في الضمان ايضا على
 وفق القاعدة
 الف ٥
 بل الاقوى عدم اشتغال
 ذمة المحيل للمحال عليه الا
 بعد الاداء وبمقتضى حد
 ما مر في الضمان ج

على المديون والبرئ من
البون البعيد وقصوها
في القسم الثاني عن كونها
موجبة لاستغال ذمة
المحيل للمحال عليه قبل
الاداء لا يوجب ان تكون
في القسم الاول بالنسبة
الى فراغ ذمة المحال عليه
عن دين المحيل ايضا كما
ولا يلزم اشتغال ذمة
المحال عليه قبل الاداء
لكل من المحيل والمحال
بذلك المال ولو قيل بان
ما افاده الشهيد قدس
سره في المقام على المنع عن
كون العبد ذامنا اختيارا
كان اولى من ان ينسب اليه
ما يلزم هذا الحال
مع ما نقل عنه من تصريحه
في غير المقام بفراغ ذمة
المحال عليه عن دين
المحيل بنفس الحوالة
جسم

ولا على التوقف على الاداء فيه وفي المقام لا اجماع ولا خبر بل لا يتغير ضوابط هذه المسئلة وعلى هذا فله
الرجوع على المحيل ولو قبل الاداء بل وكذا الوازنة المحتال او فاد بالاكل او صاحبه بالاكل فله عوضا
احال عليه بتمامه مطلقا اذا كان برئاً ^{مسئلة} اذا حال السيد بدنيه على مكاتبه بمال الكتابة ^ط ^ط
او المطلقة صح سواء كان قبل حلول النجم او بعد لثبوت ذمت والقول بعدم صحة قبل الحلول يجوز تعجز
نفسه ضعيف اذ غاية ما يكون كونه منزلاً لا فيكون كالحوالة على المشتري بالثمن في زمان اختيار واحتمال عدم
اشتغال ذمة العبد لعدم ثبوت ذمة اختيارية له فيكون وجوب الاداء تكليفياً كما ترى ثم ان العبد
يقبول الحوالة تجزئاً يحصل وفاء مال الكتابة بالحوالة ولو لم يحصل الاداء منه فاذا اعتقه المولى قبل
الاداء بطل عتقه وما عرل من عدم حصول الانعتاق قبل الاداء لان الحوالة ليست في حكم الاداء
بل في حكم التوكيل وعلى هذا اذا اعتقه المولى صح وبطلت الكتابة وله ليقطع عن المكاتب مال الحوالة لانه
صار لازماً للمحال ولا يخفى السيد ما يغرمه من مال الحوالة في نظر من وجوده وكان دعويه ان الحوالة
ليست في حكم الاداء انما هي بالنظر الى ما من دعوى توقف شغل ذمة المحيل للمحال عليه على الاداء كما
الضمان فهي وان كان كاداء بالنسبة الى المحيل والمحال فيجرحها يحصل الوفاء وتبرء ذمة المحيل لكن
بالنسبة الى المحال عليه والمحيل ليس كذلك وفيه منع التوقف المذكور كما عرفت فلا فرق بين المقامين في
كون الحوالة كاداء فيحقق بها الوفاء ^{مسئلة} لو باع السيد مكاتبه سلعة فاحاله بثمنها صح لان حاله
حال الاحرار من غير فرق بين سيده وغيره وما عرل النسخ من المنع ضعيف ^{مسئلة} لو كان للمكاتب
دين على اجنب فاحال سيده عليه من مال المكاتب صح فيجب عليه تسليمه للسيد ويكون موجبا لانعتاقه
سواء ادى المحال عليه المال للسيد ام لا ^{مسئلة} لو اختلف في ان الواقع منهما كانت حوالة او وكالة
فمع عدم البينة يقدم قول منكر الحوالة سواء كان هو المحيل او المحتال وسواء كان ذلك قبل القبض
من المحال عليه او بعده وذلك لاصالة بقاء اشتغال ذمة المحيل للمحال وبقاء اشتغال ذمة المحال
عليه للمحيل واصالة عدم ملكية المال للمحال به للمحال ودعوى انه اذا كان بعد القبض يكون مقفنى
اليده ملكية المحتال فيكون المحيل المنكر للحوالة مدعياً فيكون القول قول المحتال في هذه الصورة

مدفوعة بان مثل هذا اليد ^ط الظاهر ان حكمها حكم الضمان في ذلك اذ هي مع برئ المحال عليه ضمان في
المعنى وان اختلف اللفظ وحضورية اللفظ لا دخل لها في نظر العرف بل الظاهر ان البراء والوفاء بالاكل

في بيان ثبوت أحكام الحوالة

(١٣٨ ع)

لا يبعد ظهوره في الحوالة

المصلحة ع شيرازي

لا يخلو عن قوة الفسخ

دالة يكن من قبل خلف

الداعي حتى يندرج في

عنوان الحوالة على البرئ

الفسخ

لكن لا يخلو من قوة جم

كونه من قبل خلف

الداعي واندرج المقام

في الحوالة على البرئ لا

يخلو من وجه قوي

جبه

فيه اشكال خصوصاً في

الصورة الثانية ع

شيرازي

لا يكون اضراراً على ملكية ذيها فهو نظير ما اذا دفع شخص ماله الى شخص واذا دفعه امانة
وقال الاخر دفعته هبة او قرضاً فان لا يقدم قول ذي اليد هذا كله اذا لم يعلم اللفظ
الصادر منها واما اذا علم وكان ظاهر في الحوالة او في الوكالة فهو المتبع ولو علم انه قال ^{حلتك}
على فلان وقال قبلت ثم اختلفا في ان حوالة او وكالة فربما يقال انه يقدم قول
مدعى الحوالة لان الظاهر من لفظ احلت هو الحوالة المصطلحة واستعماله في الوكالة تجاوز
فيحمل على الحوالة وفيه منع الظهور المذكور نعم لفظ الحوالة ظاهر في الحوالة المصطلحة واما
ما يشق منها كلفظ احلت فظهوره فيها ممنوع كان لفظ الوصية ظاهرة في الوصية المصطلحة
واقباللفظ اوصيت او وصيت بكذا فليس كذلك فتقديم قول مدعى الحوالة في الصورة
المفروضة محل منع ^{مسئلة} اذا احال البايع من له عليه دين على المشتري بالثمن او احال
المشتري البايع بالثمن على الجنبه برئ او مديون للمشتري ثم بان بطلان البيع بطلت الحوالة
في صورتين لظهور عدم اشتغال ذمة المشتري للبايع واللازم اشتغال ذمة المحيل
للمحتمل هذا في الصورة الثانية وفي الصورة الاولى وان كان المشتري محالاً عليه ويجوز
الحوالة على البرئ الا ان المفروض اعادة الحوالة عليه من حيث ثبوت الثمن في ذمته وفي
في الحقيقة حوالة على ما في ذمته لا عليه ولا فرق بين ان يكون انكشف البطلان
قبل القبض او بعده فاذا كان بعد القبض يكون المقبوض باقياً على ملك المشتري
فله الرجوع به ومع تلفه يرجع على المحتمل في الصورة الاولى وعلى البايع في الثانية
^{مسئلة} اذا وقعت الحوالة باحد الوجهين ثم انسخ البيع بالاقالة او باحد الخيارين
فالحوالة صحيحة لوقوعها في حال اشتغال ذمة المشتري بالثمن فيكون كالتصرف احد
المتبايعين في ما اشقل اليه ثم حصل الفسخ فان الصرف لا يبطل بفسخ البيع ولا فرق
بين ان يكون الفسخ قبل قبض مال الحوالة او بعده ففي بقى بحالها ويرجع البايع على
في غير صورة احوالة المشتري للبايع بالثمن على الاجنبى البرئ واما فيها فهو باق على
ملك البرئ ياخذ منه مع بقائه وبدله مع تلفه وان تقذر اخذ عينه او بدله منه كان
له الرجوع على المشتري ع كبروجردى مدظله العالي

كون الدعوى المذكورة
خروجاً عن الفرض وجهاً
الدعوى لا يعتاض
ظاهر
جم

مخلف الوكيل عن امر
المالك وان كان موجبا
لصورة يده على المال
بدفان ويضمن مالكة
لكن ضمانه للمحتال لا موجب
لالتثبت بقاعد الضرر
ضعيف غاية وتحمده
رب العالمين والصلوة
على رسوله وآله الطاهرين
جم

المشترى بالثمن وما عن الثمن وبعض اخر من الفرق بين الصورتين والحكم بالبطلان في الصورة
الثانية وهي ما اذا احال المشتري البايع بالثمن على اجنبى لانه يتبع البيع في هذه الصورة
حيث انها بين المتبايعين بخلاف الصورة الاولى ضعيف التبعة في الفسخ وعدم ممنوعة نعم
هي تبع للبيع حيث انها واقعة على الثمن وبهذا المعنى لا فرق بين الصورتين وربما يقال ببطلانها
ان قلنا انها استيفاء وتبقى ان قلنا انها اعتياض والاقوى بقاء وان قلنا انها استيفاء
لانها معاملة مستقلة لازمة لا تنسخ بانفساخ البيع وليس حالها حال الوفاء بغير
لازمة كما اذا اشترى شيئا بدراهم مكسرة فدفعت الى البايع الصالح او دفع بها
شيئا اخر وفاء حيث انه اذا انسخ البيع يرجع اليه ما دفع من الصالح او يبيعه
الاخر لا الدراهم المكسرة فان الوفاء بهذا النحو ليس معاملة لازمة
بل يتبع البيع في الانفساخ بخلاف ما خفي في حيث ان الحوالة
عقد لازم وان كان نوعاً من الاستيفاء مسألة
اذا كان له عند وكيله او امينه مال معين
خارجي فاحال دايته عليه ليدفع
اليه بما عنده فقبل المحتال
المحال عليه وجب
عليه الدفع اليه
وان لم يكن
من الحوالة

المصطلحة واذا يدفع له الرجوع

على المحيل بقاء شغل ذمته ولو لم يتمكن من الاستيفاء منه ضمن الوكيل المحال عليه اذا كانت
الخسارة الواردة عليه مستنداً
للفرور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب النكاح

النكاح مستحب في حد نفسه بالإجماع والكتاب والسنة المستفيضة بل المتواترة قال الله تعالى وانكحوا الأيام منكم والصالحين من عبادكم وامانكم ان يكونوا فقراء يغفر الله من فضله والله واسع عليم وفي النبوي المروي بين الفريقين النكاح سنة فمن رغب عن سنة فليس هي وعن الصادق عليه السلام عن امير المؤمنين عليه السلام قال تزوجوا فان رسول الله ﷺ قال من احب ان يتبع سنتي فان من سنتي التزويج وفي النبوي ﷺ ما بنى بناء احب الى الله تعالى من التزويج وعن النبي ﷺ من تزوج احوز نصف دينه فليتق الله في النصف الآخر ليتفاد من جملة من الاخبار استحباب حب النساء في الخبر الصادق ﷺ من اخلاق الانبياء حب النساء في اخر عنه ﷺ ما ظن رجلا يزاد في هذا الامر خيرا الا ازداد حبا للنساء والمستفاد من الآية وبعض الاخبار انه موجب لسعة الرزق ففي خبر اسحق بن عمار قلت لابي عبد الله ﷺ الذي يرويه الناس حق ان رجلا اتى النبي ﷺ فشكى اليه الحاجة فامر به بالتزويج حتى امره ثلاث مرات قال ابو عبد الله ﷺ نعم هو حق ثم قال ﷺ الرزق مع النساء والعيال مسئله ليتفاد من بعض الاخبار كراهة الغزوة فعن النبي ﷺ وذا لموتاكم الغراب ولا فرق على الاقرب في استحباب النكاح بين من اشتاق نفسه ولم تشق لطلاق الاخبار

ولان فائدة لا تخبر في كسر الشهوة بل لا فائدة في زيادة النسل وكثرة قائل لا اله الا الله فمن
 الباقية قال رسول الله ما يمنع المؤمن ان يتخذ اهلا لعن الله من يزوج قسمة ثقل الارض بلا اله
 الا الله **مسئلة** الاستجاب لا يزول بالواحد بل الغد مستحب ايضا قال الله تعالى فانكحوا ما
 طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع والظاهر عدم اختصاص الاستجاب بالنكاح الدائم
 او المقطع بل المستحب اعم منه او من النسوة بالامام **مسئلة** المستحب هو الطبيعة اعم من ان
 يقصد به القرية او لانعم عباديت وترتب التراب على موقوفة على قصد القرية **مسئلة** استجاب
 النكاح انما هو بالنظر الى نفس طبعية واما بالنظر الى الطوارى فيقسم بانقسام الاحكام الخمسة
 فقد يجب بالنذر والعهد والخلف وفيما كان مفدوم لواجب مطلق او كان في تركه مظنة ^{لضرر}
 او الوقوع في الزنا او محبة اخرى وقد خرج كما اذا اضطر الى الاخلال بواجب من تحصيل علم واجب او
 ترك حق من الحقوق الواجب وكذا زيادة على الاربع وقد يكره كما اذا كان فعلة موجبا للوقوع
 في مكروه وقد يكون مباحا كما اذا كان في تركه مصلحة معارضة لمصلحة فعله مساوية لها ^{بالنسبة}
 الى المنفعة ايضا فيقسم الى الاقسام الخمسة فالواجب كمن يقع في الضرر لولم تزوجها او يتل
 بالزنا معها لولا تزويجها او المحرم نكاح المحرمات عينا وجمعا والمستحب المتجمع للقضا المحمودة في
 النساء ونكاح القابلة المبرية وخوها والمباح ما عدا ذلك **مسئلة** يستحب عند ارادة ^{لتنكح}
 امور منها الخطبة ومنه صلة ركعتين عند ارادة الزوج قبل تعيين المدة وخطبتها والدعاء
 بعدها بالاثور وهو الاثم اني اريد ان اتزوج فقد روي عن النساء اعظمهن فرجا واحفظهن
 لي في نفسها ومالي واسعهن درقا واعظمهن بركة وقد روي ولد ايتها بجعل خلفا لها
 في حيوتى وبعد موتى **مسئلة** ايضا ان يقول اقربت الذي اخذ الله امساك بمعروف
 او لترى باحسان ومنها لوليت يوما او يومين كما ازيد فان مكروه ودعاء المؤمنين والاول
 كونهم فقراء ولا باس بالاغنياء خصوصا عشرة وجيران واهل حروف ولتجب اجابتهم واكلامهم
 ووقتها بعد العقد وعند الزفاف ليل او نهارا وعش النسيئة لاوليت الا في خمس عرس
 او خمس اوعذار او وكار او ركاز العرس الزوج والخمس النفاس والعدة الختان والوكا
^{طه} الزيادة على الاربع لا يقع نكاحها لانه يقع ويكون محرما كما في سائر الامثلة وكذا نكاح الحوات ح ط بر وجه

فاسد في نفسه ولا يجوز
 الا تترى عا ح شرا في
 نكاح المحرمات فسد
 لا في ما يقع العقد
 الا تترى عا ح شرا في
 مدخله

الغالب
 عا ح طه
 عا ح طه
 الحوات بمنى ح طه
 نكاحها وفساده لا يقع
 ولكنه محرمة كما في السابق
 الا رلين
 الفصح

في مستحبات التزويج

١٤٨٧٨

شراء الدار والركاز العود من مكة ومنها الخطبة امام العقدة بما يشتمل على الحمد والتبديد في
 الصلوة على النبي وآلته والامتنان والرضية بالتقوى والذات للزوجين والظاهر كفاية الشاهما
 الحمد والصلوة على النبي وآلته ولا بعد استحبابها امام الخطب ايضا وضرب الاشهاد في الدسم والاعلان
 ولا يشترط في صحة العقد عندنا ومنها ايقاع العقد ليل مسئلة بكرة عند المهر ونحو امور منها
 ايقاع العقد في القر في العفر في في برجها لا المنادى المنسوب اليها وهي الضرب الا طبل
 الزبازا والشول ومنها ايقاع يوم الاربعاء ومنها ايقاع في احد الايام النخوب في الشهر هي
 الثالث والخامس والثامن عشر والسادس عشر والتاسع عشر والعشرون والرابع والعشرون والحادس
 والعشرون ومنها ايقاع في حاق الشهر وهو الليث او الثلاثين اخر الشهر مسئلة يستحب
 امره تجمع صفات بان تكون بكر اولاد وداود ودا غصيفة كريمة الاصل بان لا تكون من زنا او
 او شبهة او من نسل الالسن ابنا او امها لها ومساهمة او كفر وفق معروف وان كانت
 سرا وعينا عجزا مريوق طيبة الريح وردة الكعب جبهة ذات شعرا تحت فعين ذوجها على الدنيا
 والاخرة غريزة في اهلهما دليل مع بعلها متبرجة مع زوجها حصانا مع غيره فغن البتة ان
 خيه لسانك الود والود والعفيف الغريزة في اهلهما الدليلة مع بعلها المتبرجة مع زوجها
 الحصان على غيره التي لتمع قول وتطيع امره واذا خلا بها بذلت لما يريد منها ولم تبدل
 كتبدل الرجل ثم قال الا خبركم بشرا لسانكم الدليلة في اهلهما الغريزة مع بعلها العقيم
 المحمود التي لا تدع من فيج المتبرجة اذا غاب عنها بعلها الخصام اذا حضر لا تتمع قول
 ولا تطيع امره واذا خلا بها بعلها تمتعت من كاتمع الصعبة عن زوجها لا تقبل من عد
 ولا تغفر ذنبا ويكره اخيار العقيم ومن نقصت الخبة المذكور من ذات الصفات المذكورة
 التي يجمعها عدم كونهما نجيب ويكره الاقصار على اجمال والثروة ويكره تزويج جمل اخر منها
 القابلة وابنها للولد ومنها تزويج خثرة كانت لامة مع غير ابيه ومنها ان تزويج اخت
 اخيه ومنها المولدة من الزنا ومنها الزانية ومنها المجنونة ومنها الممراة الحمقاء او المجنونة
 وبالنبته الى الرجال بكرة تزويج بني اخلد والمخت والريخ والاكرااد والخررو والاعراب
 والفاسق وشارب الخمر مسئلة مستحبات الدخول على الزوجة فيها الوليمة قبل او بعد

ومنها ان يكون ليلا لانه اوفق بالترواحيا، ولقوله ثم زفوا عرايتكم ليلا والهو اضحى بل لا
يبعد استحباب الترامكافي ايضا ومنها ان يكون على وضوء، ومنها ان يصلي ركعتين والدعاء
بعد الصلوة على فحمد والبالفة وحسن الاجتماع بينهما والاولى المأثور وهو اللهم ارزقني
الفها وودها ورضاها به وارضى بها واجمع بيننا با حسن اجتماع وانفسا يتلاف فانك تحب
احلال وتكره حرام ومنها امرها بالوضوء والصلوة او امر من يامرهما لهما ومنها امر من كان معها با
التامين على دعائه ودعاها ومنها ان يضع يده على ناصيتها مستقبل القبلة ويقول اللهم بآ
اخذها وبكلماتك استحللتها فان قضيت في منها ولدنا فاجعله مباركا نقياض شيعته الحمد
ولا تجعل للشيطان فيه شركا ولا نصيبا او يقول اللهم على كتاب تروجهما في امانتك احفظها
وبكلماتك استحللت فرجها فان قضيت في رحمها شيئا فاجعله مسلما ترويا ولا تجعله شر شيطا
ويكره الدخول ليلة الاربعاء **مسئلة** يجوز اكل ما ينثر في الاعراس مع الاذن ولو بشاهد
بحال ان كان عاما فلعمر وان كان خاصا فلا خصوصتين وكذا يجوز تملكه مع الاذن فيه او بعد
الاعراض عنه فيملك ليس لما لكة الرجوع فيه وان كان عينه موجودا ولكن لا حوط لها امرها الا
مسئلة يتحب عند الجماع الرضوء والاستعادة والتمتية وطلب الولد الصالح السوء والد
بالمأثور وهو ان يقول بسم الله وبالله اللهم جنبني الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتني او يقول
اللهم بامانتك اخذها الى اخر الدعاء السابق او يقول بسم الله الرحمن الرحيم الذي لا اله الا
هو بدع السموات والارض اللهم ان قضيت في في هذه الليلة خليفة فلا تجعل للشيطان فيه
شركا ولا نصيبا ولا خطا واجعله مؤمنا مخلصا مصفى من الشيطان ورجزه جل ثناك وان
يكون في مكان مستور **مسئلة** يكره الجماع ليلة خسوف القمر ويوم كسوف الشمس في الليلة
اليوم الذين يكون فيهما الريح السوداء والصفراء والحمراء واليوم الذي فيه الزلزلة بل في كل
يوم اوليلة حد فيه اية مخوفة وكذا يكره عند الزوال وعند غروب الشمس حتى يذهب الشفق
وفي المحاق وبعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس وفي اول ليلة من كل شهر الى ليلة الاولى من
شهر رمضان فانه ليتحب فيها في النصف من كل شهر وفي السفر الذي يكون عنده لا اغتسال
وبين الاذان والاقامة وفي ليلة الاضحية ويكره في السفينة ومستقبل القبلة ومستدبرها

في متجبات الجماع ومكرهاته

(٢٤٨٩)

لا يترك الفرج
اصطحاباً

وعلى ظهر الطريق والجماع وهو عريان وعقيب الاحتلام قبل الفل والوضوء والجماع وهو مختضب
وهو مختضب وعلى الامتلاء والجماع قائماً وتحت الشجرة المثمرة وعلى صفوف البنين وفي وجع
الشمس مع الترويكه ان يجمع وعند من ينظر اليه ولو البصير المميز وان ينظر الى فرج المرأة
حال الجماع والكلام عند الجماع الا بذكر الله تعالى وان يكون معه خاتم فيه اسم الله او تين
القران ويجب الجماع ليلة الاثنين والثلاثاء والخميس والجمعة ويوم الخميس عند الزوال ويوم
الجمعة بعد العصر ويجب عند ميل الزوجة اليه مسكلة يكره للمسافر ان يطرق اهله ليلاً
حتى يصبح مسكلة يجب العي في التزويج والشفاعة فيه بارضا الطرفين مسكلة يجب
تجيل تزويج البنت وتجهينها بالزوج عند بلوغها فترى عبد الله من عادة المراءان لا
ابنته في بيته مسكلة يجب حبس المرنه في البيت فلا تخرج الا لضرورة ولا يدخل عليها
احد من الرجال مسكلة يكره تزويج الصغار قبل البلوغ مسكلة يجب تخفيف مؤثر الزوج
وتقليل المهر مسكلة يجب ملاعبة الزوجة قبل المواقعة مسكلة يجوز للرجل تقبيل
خبر من جسد زوجته واي جزء من بدنه يبدنها مسكلة يجب اللبث وترك التجيل عند
الجماع مسكلة يكره الجامعة تحت السماء مسكلة يجب اكل الصوم وتوفير الثمر لا يند
على التزويج مع ميده وعدم طوله مسكلة يجب خلع العروس اذا دخلت البيت وغسل
وصب الماء من باب الدار الى اخرها مسكلة يجب منع العروس في اسبوع العرس من
الالبان والنخل والكربرة والتفاح الحامض مسكلة يكره اتخاذ فرقة الزوج والزوجة
عند الفراغ من الجماع مسكلة يجوز لمن يريد تزويج امرته ان ينظر الى وجهها وكفيها وشعرها
ومحاسنها بل لا يبعد جواز النظر الى سائر جسد هامعها عورتها وان كان الا هو خلافه ولا
ليشترط ان يكون ذلك باذنها ورضاها نعم يشترط ان لا يكون بقصد التلذذ وان علم
يحصل بنظرها فورا ويجوز تكرار النظر اذا لم يحصل الغرض وهو الاطلاع على حالها بالنظر الا
ويشترط ايضا ان لا يكون مسبوقاً بحالها وان يحتمل اختيارها والا فلا يجوز ولا فرق بين
ان يكون قاصداً للتزويج بها بالخصوص او كان قاصداً المطلق التزويج وكان يصدد تعيين الزوجة

الا هو ط ان لم يكن اقوى هو الا قصار على الوجه والكفين ج ط بر و جردى مد ظله العالي

فيه أشكال ع ح نيزه
لا يترك الفرج
هذه الاستثناء بالنسبة
الى جواز الوطى بالنسبة
الى جواز النظر الفرج
او معتدة
الفرج
بل الاقوى
عم

لهذا الاختيار وان كان الاحوط الاقتصار على الاول وايضا لا فرق بين ان يمكن المعرفة
بما لها بوجه اخر من تركيل امرة تنظر اليها وتجبره او لا وان كان الاحوط الاقتصار على الثاني و
لا يبعد جواز نظر المرأة ايضا الى الرجل الذي يريد تزويجها ولكن لا يترك الاحتياط بالترك و
كذا يجوز النظر الى جارية يريد شرائها وان كان بغير اذن سيدها والظاهر اختصاص ذلك بالمرأة
لنفسه فلا يشمل الوكيل والولي والفضولي واما في الزوجة فالمقطوع هو الاختصاص بمسئله
يجوز النظر الى نساء اهل الذمة بل مطلق الكفار مع عدم التلذذ والريبة اى خوف الوقوع
في الحرام والاحوط الاقتصار على المقدار الذي جرت عادته على عدم ستره وقد يلحق بهم نساء
اهل البوادي والقرى من الاعراب غيرهم وهو مشكل نعم الظاهر عدم حرمة التردد في الاسواق
ومحورها مع العلم بوقوع النظر عليهن ولا يجب غش البصر اذا لم يكن هناك خوف اقتتان مسئله
يجوز لكل من الرجل والمرأة النظر الى ما عدا العورة من مماثلة شيخا او شابا بحسن الصورة او قبحها
ما لم يكن تلذذا وريبة نعم يكره كشف المسلمة بين يدي اليهودية والنصرانية بل مطلق
الكافرة فاهل يصفن ذلك لازوا جهنم والقول بالحرمة للآية حيث قال تم اولناهن فنجتن
بالمسكما ضعيف لاحتمال كون المراد من نساهن الجوارى والخدم ملهن من الحرائر مسئله
يجوز لكل من الزوج والزوجة النظر الى جسد الآخر مع العورة مع التلذذ وبدونه بل
يجوز لكل منهما من الاخر بكل عضو منه كل عضو من الاخر مع التلذذ وبدونه مسئله
مع الانثى كالذكر ومع الذكر كالانثى مسئله لا يجوز النظر الى الاجنبية ولا للمرأة النظر
الى الاجنبية من غير ضرورة واستثنى جماعة الوجه والكفين فقالوا بالجواز فيهما مرة ولا يجوز
تكرار النظر والاحوط المنع مطلقا مسئله يجوز النظر الى المحارم التي يحرم عليه نكاحهن
نسبا او رضاعا او مصاهرة ما عدا العورة مع عدم تلذذ وريبة وكذا انظر الى مسئله
المملوكة كالزوجة بالنسبة الى السيد اذا لم يكن مشتركة او وثنية او فزوجة او مكاتبه او

لا يترك ع ح ط بل عدم الجوارى لا يخلو من قوة ح ط في المأذنة السابقة ع ط محلة مل اذا كان عالما بوقوع
النظر عليهن ح ط استثنى لها المأذنة من جواز الوطى لا من جواز النظر ح ط او معتدة بعدة من وجهها للغير
على الاقوى المحلل للغير بعد التحليل على الاحوط بل وكذا المعتدة من الوطى بالتحليل او بالنيهة ح ط بوجه

كتاب النكاح

(٤٩١)

مع عدم التلذذ والريبة
وكذا قاله الفقيه
ولا يحقق الرجوع
مع عدم التلذذ
مذ ظله
العالى

مرتبة مسئلة يجوز النظر الى الزوجة المعتدة بوطى الشبهة وان حرم وطئها وكذا الامه كذلك
وكذا الى المطلقة الرجعية مادامت في العدة ولو لم يكن بقصد الرجوع مسئلة^{٣٥} يتثنى من عدم جواز
النظر من الاجنبى والاجنبية مواضع منها مقام المعالجة وما يتوقف عليه من معرق نبض العرق
والكسر والجرح والفصل الحجامه ونحو ذلك اذ لم يمكن بالمماثل بل يجوز السر والسرور ومنها
مقام الضرورة كما اذا توقف الاستفاد من العرق والحرق ونحوهما عليه او على السر ومنها معارف
كل ما هو اهم في نظر الشارع مراعاة من مراعاة حرمة النظر والسر ومنها مقام الشهادة تحملا او اداء
مع دعاء الضرورة وليس منها ما عدا العلامة من جواز النظر الى الزانيين لتحمل الشهادة فالأقوى
عدم الجواز وكذا ليس منها النظر الى الفرج للشهادة على الولادة او التلذذ للشهادة على الرضاع
وان لم يمكن اثباتها بالنساء وان استجوده الشهيد الثاني ومنها القواعد من النساء اللاتي لا يزوجن
نكاحا بالنسبة الى ما هو المعتاد له من كثف بعض الشعر والذراع ونحو ذلك لا مثل التلذذ والطن
ونحوهما مما يعتاد سترهن له ومنها غير المميز من الصبي والصبيته فانه يجوز النظر اليهما بل السر ولا يجب
التستر منهما بل الظاهر جواز النظر اليهما قبل البلوغ اذ لم يبلغا مبلغا يترتب على النظر منهما اذ
ثوران الشهوة مسئلة لا بأس بتقبيل الرجل الصبيته التي ليت له بحرم ووضعها في حجره قبل
ان ياتي عليها ست سنين اذ لم يكن عن شهوة مسئلة لا يجوز للملوك النظر الى ما لكته ولا
للخصى النظر الى ما لكته او غيرها كما لا يجوز للفتيان والمجبوب بلا اشكال بل ولا للكبير السن الذي
الذي هو شبه القواعد من النساء على الاحوط مسئلة الاعمى البصير في حرمة نظر المرتبة
اليه مسئلة لا بأس بسماع صوت الاجنبية ما لم يكن تلذذ ولا ريب من غير فرق بين
الاعمى والبصير وان كان الاحوط الترتيب في غير مقام الضرورة ويحرم عليها السماع الصوت الذي
فيه قبح للسامع بتحسين وترقيق قال نعم ولا يخضعن بالقول فيطع الذي في قلبه مرض مسئلة^{٣٦}
لا يجوز مصافحة الاجنبية نعم لا بأس بها من وراء الثوب كما قرأ لا بأس من بلبس الحار مسئلة^{٣٧}
يكراه للرجل ابتداء النساء بالسلام ودعاهن الى الطعام وتناكدا كراهية في الشابة مسئلة^{٣٨}
يكراه المجلس في مجلس المرأة اذا قامت عنه لا بعد برده مسئلة لا يدخل الولد على ابية اذا

مع عدم الريبة والتلذذ وكذا ما بعد ج ط بر و جردى مد ظله العالى

وان كان الاحوط التزكيا
ويذكر نفس هذا التعليق
على ان طه الرخصة واجزا
بما هو ذلك الامر عدم
جواز الاقحام عند الله
فيه ويكون من المدليل
الالتزامية العروة وهذا
هو الوجه في تأملهم على
اصالة المحرم في جمع ما
كان من هذا القبيل و
عليه يقيني انقلاب اصل
في النفس والاموال و
الفروج في كل من الثمن
الموضوعية والحكمة وكذا
اصالة افعال الماء بما
الخاصة عند ذلك في
العاصم وغير ذلك مما
فيه حكم يخص وضع
تكميل على امر وجود
لنفسه من ذلك منبئا
على التمسك بالعموم في
الثمة المصادقة ولا
على قاعدة المقضي والتمسك
بحكم

عنده زوجته الا بعد الاستئذان ولا بأس بدخول الوالد على ابنته بغير اذنه مسألة تفوت
بين الاطفال في المضاجع اذا بلغوا عشرين سنة وفي رواية اذا بلغوا ست سنين مسألة لا يجوز
النظر الى العضو المبان من الاجنبية مثل اليد والانس والسان ونحوها لا مثل السر والظفر ^ط والشعر
ونحوها مسألة يجوز وصل شعر الغير لشعره ويجوز لزوجه النظر اليه على كراهة بل الاحوط الترك ^ط
مسألة لا تلازم بين جواز النظر وجواز المس فلعلنا يجوز النظر الى الوجه والكفين من الاجنبية
لا يجوز منها الا من وراء الثوب مسألة اذا نزلت العلاج على الفردون التمسك بالعموم دون
النظر بحسب الاقتصا وعلى ما اضطر اليه فلا يجوز الاخر بجوازه مسألة بكرة اختلاط النساء بالرجال
الاجانب وطعن حضور الجماعات مسألة اذا شبه من يجوز النظر اليه بين من لا يجوز با
لشبهة المحصورة وجب الاجتناب عن الجميع وكذا بالنسبة الى من يجب التترعن ومن لا يجب وان
كانت الشبهة غير محصورة او بدوية فان شك في كونه مماثلا او لا او شك في كونه من المحارم ^ط بالنسبة
ولا في الظاهر وجوب الاجتناب لان الظاهر من اية وجوب الغض ان جواز النظر مشروط بامر ^ط
وهو كونه مماثلا او من المحارم مع الشك يعمل بتقضي العموم من باب التمسك بالعموم في الشبهة المصدقة
بل لاستفادة شرطية الجواز بالمماثلة او المحرمية او نحو ذلك فليس التخصيص في المقام من قبيل ^ط
حتى يكون من موارد اصل الية بل من قبيل المقضي والمانع واذا شك في كونه زوجة او لا فيجرح
مضافا الى ما ذكر من رجوع الى الشك في الشرط اصالة عدم حدث الزوجية وكذا لو شك في
المحرمية من باب الرضاع نفع لو شك في كون المنظر اليه او الناظر حيوانا او انسانا فالظاهر عدم
وجوب الاحتياط لانها ان عموم وجوب الغض الى خصوص الانسان وان كان الشك في كونه
بالغا او صبيا او طفلا يمين او غير يمين ففي وجوب الاحتياط وجهان من العموم على الوجه الذي
ذكرنا ومن امكان دعوى الانصراف والظاهر الاول مسألة يجب على النساء التستر كما
على الرجال النظر ولا يجب على الرجال التستر وان كان يحرم على النساء النظر في حال الرجال بالنسبة
الى العورة حال النساء ويجب عليهم التستر مع العلم بتقيد النساء في النظر من باب حرمة الاعانة ^ط

اطلاقا فعمل تأمل ح ^ط الاحوط التزكيا مع العلم بكونه مباحا من لا يجوز النظر اليه ح ^ط لا يترك ح ^ط او رجال بل و
مع العلم بوقوع نظرهم اليها من غير تقيد بل الاحوط ذلك اذا كانت معرفة لذلك وان لم يكن معلوما ح ^ط

في ما يتعلق باحكام الدخول

على الاثم مسئلة هل المحرم من النظر ما يكون على وجه يتمكن من التمييز بين الرجل والمرأة وانه
 العضو الفلاني او غيره او مطلق فلوراي الاجنبية من بعد بحيث لا يمكن تمييزها وتميز اعضا
 او لا يمكن تمييزها كوطها رجلا او امرأة بل او لا يمكن تمييزها كوطها انسانا او حيوانا او جمادا هل هو حرام
 او لا وجان الاوط المحرمة **فصل في ما يتعلق باحكام الدخول على الزوجة**
وفي مسائل مسئلة الاقوى وفاقا للثهور جواز وطى الزوجة والمملوكة دبرا على
 كراهة شديدة بل الاوط تركه خصوصا مع عدم رضاها بذلك **مسئلة** قد مر في باب الحيض
 الاشكال في وطى الحائض دبرا وان قلنا بجوازه في غير حال الحيض **مسئلة** ذكر بعض الفقهاء ممن
 قال بالجواز انه يتحقق النور بعدم تمكن الزوجة من وطئها دبرا وهو مشكل لعدم الدليل على
 وجوب تمكنها في كل ما هو جائز من انواع الاستمتاع حتى يكون تركه نورا **مسئلة** الوطى في
 دبر المرأة كالوطى في قبلها في وجوب الفل والعدة واستقرار المهر و بطلان الصوم وثبوت
 حد الزنا اذا كانت اجنبية وثبوت مهر المثل اذا وطئها شهق وكون المناط فيه دخول الخفية
 او مقدارها وفي حرمة البنت والام وغير ذلك من احكام المصاهرة المعلقة على الدخول
 نعم في كفايته في حصول تحليل المطلق **مسئلة** ثلاثا اشكال كمال في كفاية الوطى في القبل فيه **مسئلة**
 الانزال ايضا كذلك لما ورد في الاخبار من اعتبار ذوق عسلته وعسلتها فيه وكذا في كفايته
 في الوطى الواجب في اربعة اشهر وكذا في كفايته في حصول الفل والجوع في الايلاء ايضا **مسئلة**
 اذا حلف على ترك وطى امرأته في زمان او مكان يتحقق الحث بوطئها دبرا الا ان يكون هناك
 انصراف الى الوطى في القبل من حيث كون غرضه عدم انعقاد النطفة **مسئلة** يجوز العزل بعين
 اخراج الالة عند الانزال وافرغ المني خارج الفرج في الامة وان كانت منكوبة بعقد الدائم
 والحرة المتمتع بها ومع اذنها وان كانت دائمة ومع اشتراط ذلك عليها في العقد وفي الدبر
 وفي حال الاضطراب من غير ضرر او نحوه وفي جوازه في الحرة المنكوبة بعقد الدوام وفي غير
 ما ذكر قولان الاقوى ما هو المشهور من الجواز مع الكراهة بل يمكن ان يقال بعدمها **مسئلة**

لا مدخل للدخول على البنت في حرمة الام ولعل مراده على تقدير القول بدخول فيراجح طواؤه عدم الكفاية
 فيه وفي الفنة وفيما يجب في اربعة اشهر واما الوطى في القبل بدون الانزال فالاقوى كفايته في الاحكام **مسئلة**

(٣٤٣) والاقوى الجواز ع

بشراري
 لا دخل للدخول البنت
 في حرمة الام لكونها غيرة
 مطلقا
 الفرج
 عدم كفايته في جميع
 المذكورات هو الاقوى
 الفرج
 بقوى عدم الكفاية
 في جميع المذكورات
 حتم

على الاحوط موافقتها عدم
تاخيرها وان لم يكن بغير
القضاء
ع
ميرازي
على الاحوط حبه
اطلاقه من هذه الجهة
مشكل بل ممنوع كلف
الاحوط ان يكون لغير
المناخ لذلك مع عدم
وجوب برضا الزوجة
حجم
مدفلة
الغالب

في العجوزة والعقمة والتليطة والبذية والتي لا ترضع ولدها والاقوى عدم وجوب دية
النفقة عليه ان قلنا بالحرمة وقيل بوجوبها عليه للزوجة وهي عشرة دنائير للخبر الوارد فيمن افرغ
رجلا عن عرب فغرل عنها الماء من وجوب نصف خمر المائة عشرة دنائير عليه لكنه في غير ما نحن فيه
ولا وجه للقياس عليه مع انه مع الفارق واما غزل المرأة بمغى منها من الانزال في فرجها فالظاهر
حرمة بدون رضا الزوج فان ضاف للتمكين الواجب عليها بل يمكن وجوب دية النفقة عليها
هذا ولا فرق في جواز الغزل بين الجماع الواجب وغيره حتى فيما يجب في كل اربعة اشهر ^{مسئلة} لا
يجوز ترك وطى الزوجة اكثر من اربعة اشهر من غير فرق بين الدائمة والمتنع لها ولا الثابتة ^ط ولا الثابتة
على الاظهر والامة والحرمة لا طلاق الخبر كما ان مقتضا عدم الفرق بين الحاضر والمساfer في غير
سفر الواجب في كفاية الوطى في الدبر اشكال كما ^ط وكذا في الادخال بدون الانزال لان خبر الخبر
الى الوطى المتعارف وهو مع الانزال والظاهر عدم توقف الوجوب على مطالبته بذلك ويجوز تركه
مع رضاها واشترط ذلك حين العقد عليها ومع عدم التمكن منه لعدم انتشار العضو ومع
الضرر عليه او عليها ومع غيبتها باختيارها ومع نثرها ولا يجب ازيد من الادخال والانزال
فلا بأس بترك سائر المقدمات من الاستمتاع ولا يجزئ الحكم في المملوكة الغير المروجة فيجوز
ترك وطئها مطلقا ^{مسئلة} اذا كانت الزوجة من جهة كثرة ميلها وشبقها لا تقدر على الصبر
الى اربعة اشهر بحيث تقع في المعصية اذا لم يوافقها والاحوط المبادرة الى موافقتها قبل تمام ^{نقطة} الانزال
او طلاقها وتخليتها سبيلها ^{مسئلة} اذا ترك موافقتها عند تمام اربعة اشهر لما منع من
حضر او نحوه او عصيانا لا يجب عليه القضاء نعم الاحوط ارضاها بوجه من الوجوه لان الظاهر
ان ذلك حق لها عليه وقد فوته عليها ثم اللازم عدم التاخير من وطى الى وطى ازيد من اربعة
فبذا اعتبار اربعة الاحق انما هو الوطى المتقدم لا حين انقضاء اربعة المتقدمة ^{فصل}

على الاحوط ح ط وقد مر ان الاقوى كفاية الثاني دون الاول ح ط لا يخفى من اشكال ح ط بوجوبه
مدفلة العالي ليس الوطى الواجب هو قبا براس اربعة اشهر حتى يكون بعده قضاء ويحتاج وجوبه
الى ازيد بل ظاهر الدليل هو حرمة ابقائها بلا وطى في هذا المقدار واكثر منه فيجب عليه فورا فورا
لا لفظ بالعصيان او وجود المانع نعم لا يجب وطى اخر قضاء لما فات ح ط بوجوبه مدفلة العالي

في انه لا يجوز وطئ الزوجة قبل اكمال تعنين

مسئله لا يجوز وطئ الزوجة قبل اكمال تعنين سنين حرة كانت او امته واما كان النكاح او مقعة بل لا يجوز وطئ المملوكة والمحلة كذلك واما الاستمتاع بما عدل الوطئ من النظر واللمس بشهوة والقبول والتفحيد فحائز في الجميع ولو في الرضيعة مسئلة اذا تزوج صغيرة دواما او مقعة فدخل بها قبل اكمال تعنين سنين فافضاها حرمت عليه ابدا على المشهور وهو الا حوط وان لم يخرج عن زوجية وقيل بخروجها عن الزوجية ايضا بل الا حوط حرمتها عليه بمجرد الدخول وان لم ينفصها ولكن الا حوط بقاها على الزوجية وان كانت مفصاة وعدم حرمتها عليه ايضا خصوصا اذا كان جاهلا بالموضوع او الحكم او كان صغيرا او مجنونا او كان بعد ان ذمال جرحها او طلقها ثم عقد عليها جديدا نعم يجب عليه دية الافشاء وهي دية النفس ففي الحرة نصف دية الرجل وفي الامته اقل الامر من قيمتها ودية الحرة وظاهر المشهور بثبوت الدية مطلقا وان امسكها ولم يطلقها الا ان مقتضى حنة حران وخبر بريد الثبتين لها عدم وجوبها عليه اذا لم يطلقها والا حوط ما ذكره المشهور ويجب عليه ايضا نفقتها مادامت حية وان طلقها بل وان تزوجت بعد الطلاق على الا حوط مسئلة لا فرق في الدخول الموجب للافشاء بين ان يكون في الليل او الذبر والافشاء اعم من ان يكون باتحاد مسك البول والحيز او مسك الحيز والغائط واتحاد الجميع وان كان ظاهر المشهور الاختصاص بالاول ^ط ^ط مسئلة لا يلحق بالزوجة في الحرمة الابدية على القول بها وجوب النفقة المملوكة والمحلة والموطونة بشبهة او زنا ولا الزوجة الكبيرة نعم تثبت الدية في الجميع عدى الزوجة الكبيرة اذا افضاها بالدخول بها حتى في الزنا وان كانت عالة مطاوعة وكانت كبيرة وكذا لا يلحق بالدخول الافشاء بالاصبع ونحوه فلا تحرم عليه مؤبدا نعم تثبت فيه الدية مسئلة اذا دخل بزوجة بعد اكمال التعنين فافضاها التحريم مسئلة محل اشكال والا حوط له ترك وطئها ابدا اذا دخل بها قبل التعنين مطلقا ح ط ب و ج دى مد ظه العالى لكن الاول يثبت الثالث ايضا ح ط لا يعقل ثبوتها في المملوكة اذا افضاها ما لكها برضاها لان المتحقق لدية الجنابة عليها هو ما لكها والمفروض ان هو المجاني ح ط ب و ج دى الظاهر عدم ثبوت الدية للوطئ الكبيرة المطاوعة خصوصا مع العلم لان الجنابة حاصلة بمشاركتهما والفرص الدالة عليه في الزوجة الكبيرة واردة على طبق القاعدة ح ط ب و ج دى مد ظه العالى

على
والمملوكة ع ح شير
لكن الاول مختص في ضمن
الثالث ايضا الفتح
لا يتصور الدية في المملوكة
على القول بأنها لا تملك
لاستلزام كون المولى
المجان مالكا ومملوكا عليه
ولعل المراد صورة كون
المفوض غير مولاها او
كونها قابلة لان تملك
الفتح
لا يترك
جم
الظاهر عدم الفرق بين
العالم بالحكم والجاهل
جم
الاقوى سقوط نفقتها
في هذه الصورة جم
نه

بما عجم شراذم
اقواما عدم القوط عجم
بل لا استحباب عدم بل
تجنيب الذي لا يحال
مع لا استحباب المحكى

الفتح

اقربه عدم القوط

الفتح

لكن الامتين ليستا تمام

الغاب بالنسبة الى الحر

مخلاف الحرين بالنسبة

الى العبد كما يظهر ذلك

من الفروع المذكورة

الفتح

الظاهر ان لا يكون استصحاب

عدم البلوغ مثلا او

الى زمان الوطى من الامور

المثبتة جرم مد ظله

ضعيف غاية

جم

عليه ولا تثبت الدية كما قرروا لكن الا حوط الاتفاق عليها مادامت حية مسئلة اذا كان
المقتضى صغيرا او مجنونا فافى كون الدية عليهما او على عاقبتهم اشكال وان كان الوجه الثاني لا يخلو
عن قوة مسئلة اذا حصل بالدخول قبل التسع عيب اخر غير الافشاء ضمن ارشده وكذا اذا حصل
مع الافشاء عيب اخر يوجب الادش او الدية ضمن مع دية الافشاء مسئلة اذا شك في
اكمالها تسع سنين لا يجوز ولا وضعا لا استحباب الحرمة السابقة فان وطئها مع ذلك فانضاهها
وله يعلم بعد ذلك ايضا كونه حال الوطى بالغة او لا لم تحرم ابدًا ولو على القول بعدم احراز
كونه قبل التسع والاصل لا يثبت ذلك نعم يجب عليه الدية والنفقة عليها مادامت حية مسئلة
يجرم عليها بعد الافشاء جميع احكام الزوجة من حرمة الخامت وحرمة الاخت واعتبار الاذن
في نكاح بنت الاخ والاخت وسائر الاحكام ولو على القول بالحرمة الابدية بل يلحق به الولد
وان قلنا بالحرمة لانه على القول بما يكون كالحرة حال الحيض مسئلة في سقوط وجوب الانفا
عليها مادامت حية بالنسبة اشكال لاحتمال كون هذه النفقة لامن باب اتفاق الزوجية ولذا
بعد الطلاق بل بعد التزوج بالغير وكذا في تقدّمها على نفقة الاقارب ظاهر المشهور ان
تقطعت بوجوب الزوجة لتقطعت بوجوب الزوج ايضا لكن يحتمل بعيدا عدم سقوطها بموت والظاهر
عدم سقوطها بعدم تمكن فقير دينها عليه ويحتمل بعيدا سقوطها وكذا فقير دينها اذا امتنع من دفعها
مع تمكن اذ كرها حكما تكليفيا صرا بعيدا بالنسبة الى ما بعد الطلاق والافادامت في حيا
الظاهر ان حكمها حكم الزوجة فصل لا يجوز في العقد الدائم الزيادة على الاربع حوا كان او عبدا
والزوجة حرة او امّة واما في الملك والتحليل فيجوز ولو الى الف وكذا في العقد الانقطاعي ولا
يجوز للحر ان يجمع بين ازيد من اثنين ولا للعبد ان يجمع بين ازيد من حرتين وعلى هذا فيجوز للحر ان يجمع بين اربع حوا
او ثلث امات او حرتين اثنين للعبد يجمع بين اربع امات او حرة وامتين او حرتين ولا يجوز ان يجمع بين ايتين حوا
ثلاث حوا او اربع حوا او ثلث امات او حرة كما لا يجوز ايضا ان يجمع بين ثلث امات او حرة مسئلة اذا كان العبد مبعوثا

بل لا استحباب عدم بلوغها تسع سنين والظاهر ترتيب جميع اثار الوطى قبل بلوغها تنعاه عليه حتى الحرمة
المرتبة على القول بها كما يمنع حرمة الوطى لا يمنع حرمة المرتبة على حد سائر المحرمات ح ط اقرب
عدم السقوط كما كتبنا ليست تمام نصابا بخلاف الحرين للعبد فانها تمام نصابا وعلى هذا يتفرع ما ذكره من النزاع ح كما

في أحكام تعدد الزوج

(٤٩٢)

في بيان الاستصحاب
نظر في شرائع
لا يترك
الفتي

لوسم دعوى الانصراف
فكونه من الانصرافات
التي لا عبرة بها ظاهر

مد ظله

العلامة

لا يترك الاحتياط

باختيار القرعة ثم اخيرا
ما خرج بها الفتوى

اولا لا بد من بقية نفقة زوجة ما بالحر والفقير اشكال ومقتضى الاحتياط ان يكون العبد المبعوض كالحرة
بالنسبة الى الاماء فلا يجوز له الزيادة على اثنين وكالعبد القن بالنسبة الى الحرائر فلا يجوز له الزيادة
على حرتين وان تكون الامت المبعضة كالحرة بالنسبة الى العبد كالا مته بالنسبة الى الحر بل يمكن
ان يقال انه بمقتضى القاعدة يدعى ان المبعوض حرة وعبد فرج حيث حرته لا يجوز له ان يزيد من امتين
ومن حيث عديته لا يجوز له ان يزيد من حرتين وكذا بالنسبة الى الامت المبعضة الا ان يقال ان
الاخبار الدالة على ان الحر لا يزيد على امتين والعبد لا يزيد على حرتين مضمرة الى الحر والعبد
المخالصين وكذا في الامت فالمبعوض قسم ثالث خارج عن الاخبار فالمرجع عمومات الادلة على جواز
الزواج غاية الامر جواز الزيادة على الاربعة فيجوز له نكاح اربع حرائر واربع اماء لكنه بعيد من
حيث لزوم كونه اولى من الحر الخالص وحيث فلا يعبدان يقال ان المرجع الاستصحاب ومقتضاه اجراء
حكم العبد والامت عليهما ودعوى تغير الموضوع كما ترى فحصل ان الاولى الاحتياط الذي ذكرنا
اولا والا فري العمل بالاستصحاب واجراء حكم العبد الاماء عليهما مسئلة لو كان عبد عندك ثلث
او اربع اماء فاعتق وصار حرا لم يجز ابقاء الجميع لان الاستدامة كالابتداء فلا بد من اطلاق الوا
او الاثنين والظاهر كونه خيرا بينهما كما في اسلام الكافر عن ازيد من اربع ويحمل القرعة والاحوط
ان يختار هو القرعة بينهما ولو اعتقت امه وامتان فان اختارت الفسخ حيث ان العتق موجب لخيارها
بين الفسخ والبقاء فهو وان اختارت البقاء يكون الزوج خيرا والاحوط اختياره القرعة كما في الصورة
الاولى مسئلة اذا كان عند اربع وشك في ان الجميع بالعقد الدائم او البعض المعين او غير المعين
منهن بعقد الانقطاع ففي جواز نكاح الخامسة دواما اشكال مسئلة اذا كان عند اربع فطلق
واحدة منهن واراد نكاح الخامسة فان كان الطلاق رجعيا لا يجوز له ذلك الا بعد خروجهما عن العدة
قولان المشهور على الجواز لانقطاع العصمة بينه وبينها وزها قبل بوجوب الصبر الى انقضاء عدتها
علا باطلاق جملة من الاخبار والاقوى المشهور والخبر محمول على الكراهة هذا ولو كانت الخا
اخت المطلق فلا اشكال في جواز نكاحها قبل الخروج عن العدة البتة لو رددت القرعة فيه

لا يترك ح ط سقوط اختيار الزوج بفسخها قبل تامل لكن الاحوط ح اختيار ابقاء النكاح من غير هاج ط الفسخ لا يدل على الجواز فيها
من حيث كونها خامسة الا من جهة التعليل بل ينقطع العصمة ولا فرق بين كونها اختا او غير اختا ولا ينبغي ترك الاحتياط فيها

معللاً بانقطاع العصاة كما انه لا ينبغي الاشكال اذا كانت العدة لغير الطلاق كالفسخ بغيب ونحوه
وكذا اذا ماتت الزوجة فلا يجب الصبر الى اربعة اشهر وعشر والفقير الوارد بموجب الصبر معارض
بغيره ومحمول على الكراهة واما اذا كان الطلاق او الفراق بالفسخ قبل الدخول فلا عدة حتى يجب الصبر
او لا يجب **فصل** لا يجوز التزويج في عدة الغير واما او متعة سواء كانت عدة الطلاق بائنة او ^{جعية}
او عدة الوفاة او عدة وطى الشبهة حرة كانت العدة او امة ولو تزوجها حرمت عليه ابداً اذا كانا عاقلين
بالحكم والموضوع او كان احدهما عالماً بالهما مطلقاً سواء دخلها او لا وكذا مع جهلها بما لها لكن بشرط الدخول
بها ولا فرق في التزويج بين الدوام والمتعة كما لا فرق في الدخول بين القبل والدبر ولا يلحق بالعدة
ايام استبراء الامة فلا يوجب التزويج فيها حرمة ابدية ولو مع العلم والدخول بل لا يبعد جواز
تزويجها فيها وان حرم الوطى قبل انقضاءها فان المحرم فيها هو الوطى دون سائر الاستمتاعات وكذا
لا يلحق بالتزويج الوطى بالملك او التحليل فلو كانت فراقاً فمات زوجها او طلقها وان كان لا يجوز لما
وليها ولا الاستمتاع بها في ايام عدها ولا تحليلها للغير لكن لو وطئها او حللها للغير فوطئها التحريم ابدى وعلى ذلك ^{لغير}
ولو مع العلم بالحكم والموضوع **مسئلة** لا يلحق بالتزويج في العدة وطى العدة شبهة من غير عقد بل
لا زنا، الا اذا كانت العدة رجعية كما سيأتى وكذا اذا كان بعقد فاسد لعدم تمامية اركان
واما اذا كان بعقد تام الاركان وكان فاسده لتقدس شرعي كما اذا تزوج اخت زوجته في عدها
او امها او بنتها او نحو ذلك مما يصدق عليه التزويج وان كان فاسداً شرعاً ففي كونه كالتزويج الصحيح ^{بالعلم}
من جهة كونه في العدة وعدمه لان المتبادر من الاخبار التزويج الصحيح من قطع النظر عن كونه في
العدة اشكال والاحوط التحاق في التحريم الا بدى فيوجب الحرمة مع العلم مطلقاً او مع الدخول في
صورة التحليل **مسئلة** اذا تزوج الولي في عدة الغير مع علمه بالحكم والموضوع او تزوج الوكيل في
التزويج بدون تعيين الزوجة كذلك لا يوجب الحرمة الا بدية لان المناط علم التزويج لا وليه او ^{بكله}
نعم لو كان وكلاً في تزويج امرأة معينة وهي في العدة فالظن كونه مباشرة بنفسه لكن المدار على
الموكل لا الوكيل **مسئلة** الاشكال في جواز تزويج من في العدة لنفسه سواء كانت عدة الطلاق او
الوطى شبهة او عدة المتعة او الفسخ باحد الموجبات او المجوزات له والعقد صحيح الا في العدة الرجعية
فان التزويج فيها باطل لكونها بمنزلة الزوجة والا في الطلاق الثالث الذي يحتاج الى المحلل فانه

في المقام لان الكلام
فيما اذا لم يكن موجباً
للحرمة الا بدية كاخت
الزوج متلاً حتى يتكلم
في ان تزويجها في العدة
موجب بحرمتها ابدام
لا واما مقام الزوجة في
بحرمة ابد ولو لم تزوج
في العدة وكذا بنت الزوجة
مع الدخول بامهاتهم لو
لم يدخل بامهات كانت ذلك
في محل الكلام فذكرها
على الاطلاق ايضا لا
في الفسخ اصطفاً فان
لا يحكم ان ام الزوجة
لكونها من المحرمات ابد
بنفسها ولا يعقل ان يثبت
انزاع العقد عليها في عدها
فذكرها في المقام من غلط
الناسخ او سهو القلم بل لا
يستفاد ذكر بناتها ايضا في
المقام الا مع التقدس
بدخولها لا مطلقاً
جم

ع شير

فيه اشكال اذا اظلم

بها ع شير

التوبة في محل المنع

على الاحوط الذي

لا يزل

الفرد

لكن لا قوة في

على الاحوط

جم

ايضا باطل بل حرام ولكن مع ذلك لا يوجب الحرمة الابدية والآفة علة الطلاق التاسع من
 الصورة التي تحرم ابدًا والآفة العدة لو طئت زوجة الغير شبهة لكن لا مرجح كرهها في العدة بل كرهها
 ذات بعل وكذا في العدة لو طئت العدة شبهة اذا حلت منه بناء على عدم ندخل العديتين فان عدة
 وطى الشبهة مع مقلقة على العدة السابقة التي هي علة الطلاق او نحو ذلك ان الحمل وبعد وضعه
 تأتي بتمت العدة السابقة فلا يجوز له تزويجها في هذه العدة اعني عدة وحى الشبهة وان كانت لنفسه
 فلو تزوجها فيها عالماً او جاهلاً بطل ولكن في ايجابه التحريم لا بد من اشكال مسئلة هل يعتبر في
 الدخول الذي هو شرط في الحرمة الابدية في صورة الجهل ان يكون في العدة او يكفي كون التزويج
 في العدة مع الدخول بعد انقضاءها قولان الا حوط الثاني بل لا يخلو عن قوة لاطلاق الاخبار
 بعد منع الانصراف الى الدخول في العدة مسئلة لو شك في انها في العدة ام لا مع عدم العلم
 سابقاً جاز التزويج خصوصاً اذا خبرت بالعدم وكذا اذا علم كرهها في العدة سابقاً وشك في بقائها
 اذا خبرت بالانقضاء واما مع عدم اخبارها بالانقضاء فقتضى استحباب بقائها عدم جواز تزويجها
 وهل تحرم ابدًا اذا تزوجها مع ذلك الظاهر ذلك واذا تزوجها باعتقاد خروجهما عن العدة او من
 غير التفات اليها ثم اخبرت بانها كانت في العدة فالظاهر قبول قولها واجراء حكم التزويج في
 العدة فعلى الدخول بها تحرم ابدًا مسئلة اذا علم ان التزويج كان في العدة مع الجهل بها حكماً او
 موضوعاً ولكن شك في انه دخل بها حتى تحرم ابدًا او لا يبنى على عدم الدخول وكذا اذا علم بعدم
 الدخول بها وشك في انها كانت عالمة او جاهلة فانه يبنى على عدم علمها فلا يحكم بالحرمة الابدية
 مسئلة اذا علم اجهلاً لا يكون احد المرأتين المعنيتين في العدة ولم يعلمها بعينها وجب عليه
 ترك تزويجها ولو تزوج احداهما بطل ولكن لا يوجب الحرمة الابدية لعدم احوال كون هذا
 التزويج في العدة نعم لو تزوجها معاً حرماً عليه في الظاهر علماً بالعلم الاجم مسئلة اذا علم ان
 هذه المرأة المعينة في العدة لكن لا يدرك انها في عدة نفسه او في عدة غيره جاز له تزويجها لا
 عدم كرهها في عدة الغير في حال الشك البدوي مسئلة يجوز بالتزويج في العدة في ايجاب
 اذا دخل بها ولم ينكشف الخلاف واما مع الاكثارات فلا تحرم ومع عدم الدخول لا يخلو من اشكال
 ح ط محل تأمل ح ط بر وجردي مد ظله العالي على اشكال ح ط بر وجردي مد ظله العالي

الحكمة الابدية تزويج ذات البعل فلو تزوج مع العلم بالهذات بعل حرمت عليه ابدا مطلقا
سواء دخل بها ام لا ولو تزوجها مع الجهل لا حرمت الا مع الدخول بها من غير فرق بين كونهما حرة او
امة فزوجة وبين المدام والسقة في العقد السابق واللاحق واما تزويج امة الغير بدون اذنه مع علم
كونهما زوجة فلا بد من حكمة الابدية وان كان مع الدخول والعلم مسكلة اذا تزوج امرته عليها
عدة ولم تشرع فيها كما اذا مات زوجها ولم يبلغها الخبر فان عدتها من حين بلوغ الخبر فهل يوجب
الحكمة الابدية ام لا قولان احوطهما الاول بل لا يخلو عن قوة مسكلة اذا تزوج امرته في عدتها
ودخل بها مع الجهل فحلت مع كونهما مدخولة للزوج الاول فجات بولد فان مضى من وطى الثاني
اقل من ستة اشهر ولم يرض من وطى الزوج الاول اقصى مدة الحمل حتى الولد بالاول وان مضى من
وطى الاول اقصى المدة ومن وطى الثاني ستة اشهر او ازيد الى ما قبل الاقصى فهو ملحق بالثاني وان
مضى من الاول اقصى المدة ومن الثاني اقل من ستة اشهر فليس ملحقا باحد منهما وان مضى من الاول
ستة فافوق وكذا من الثاني فهل يلحق بالاول او الثاني او يقر وجوده او قول والاقرى بحقه بالثاني
بجمله من الاخبار وكذا اذا تزوجها الثاني بعد تمام العدة للاول واشتبه حال الولد مسكلة
اذا اجتمعت عدة وطى الشبهة مع التزويج او كلف وعدة الطلاق او الوفاة او نحوها فهل تدخل
العدتان او يجب القدر قولان المشهور على الثاني وهو الاحوط وان كان الاول لا ينج عن قوة حمل لاخبار
الدالة على القدر على النقية بشهادة خبر زادة وخبر ينس على القدر يقدم ما تقدم سببه الا
اذا كان احدهما العدتين بوضع الحمل فتقدم وان كان سببها متأخر لعدم امكان التأخير ولو كان
المقدم عدة وطى الشبهة والمتأخرة عدة الطلاق الرجعي فهل يجوز الرجوع قبل مجيء زمان عدة
وهل ترث الزوج اذا مات قبل في زمان عدة وطى الشبهة وهما بل قولان لا يخفى الاول منهما
من قوة ولو كانت المتأخرة عدة الطلاق البائن فهل يجوز تزويج المطلقة بها في زمان عدة الوطى قبل
مجيئ زمان عدة الطلاق وهما لا يبعد الجواز بناء على ان المنع في عدة وطى الشبهة وطى الزوج
في القوة منع ج ط وهو الاقوى ج ط بروجدي مد ظله العالي ولكن الاقوى عدم الجواز واجتماع عدة
وطى الشبهة مع بقاء الزوجية التي وقع الوطى في اشائها غير مسئلة مجوزا احداها لا يبعد زوالها
فهو الدالة بالمنع من التزويج في العدة على حاله ج ط بروجدي مد ظله العالي

لا يخلو عن وجه وان
كان الظاهر فساد العقد
او جواز تحديده بعد عدة
وكن لا تحت طلالة بل
انفاج

لا بد من بل لا يخلو عن وجه
لكن الروايات في
على التداخل معارضتين
بما دل على عدم المعول
به عند كونهما مدخولين
لربعل بها اولا ثم مد
محل تأمل الفرج
محل اشكال
الفرج

دلاوى هو الثالث
لكن الظاهر فساد العقد
او جواز تحديده بعد حرجها
من العدة
جسم

بل هو المتعين وليست
الروايات الا معارضتين
لما يدل على عدم التداخل
ولعدم العلم به الا من
الاشارة لا يخلو عن ذلك
جسم

لا يترد ع ح شيرارى
لا يترد الا حياط ع ح
شيرارى

في بياقية احكام الوطى بالثبته

(٧٠١)

وهو الا حوط ع

شراي

بل الثاني ع شراي

خصوصا اذا كان المولى

دخلا في بقائها الفقه

ولكنه الاولى من

جهات لا ينبغي اهلها

جسم

مد فله

العلي

لها الا سائر الاستمتاع بها كما هو الاظهر ولو قلنا بعدم جواز التزويج ^ط للطلاق فليحتمل كونه موجبا
 للحرمة الابدية ايضا لصدق التزويج في عده الغير لكنه بعيد لانصرف اخبار التحريم الموبدين هذه
 الصورة هذا ولو كانت العدتان لشخص واحد كما اذا اطلق زوجته بانثام وطئها شبهة في انشاء
 العدة فلا ينبغي الاشكال في التداخل وان كان مقتضى اطلاق بعض العلماء العدة في هذه الصورة
 ايضا ^ط **مسئلة** الاشكال في ثبوت مهر المثل في الوطى بالثبته المجردة عن التزويج اذا كانت ^ط المهر
 مشبهة وان كان الوطى عالما واما اذا كان بالتزويج فثبوت المهر المثل قولان اقويهما الثاني
 واذا كان التزويج مجردا عن الوطى فلا مهر اصلا **مسئلة** مبدأ العدة في وطى الشبهة المجردة عن
 التزويج حين الفراق من الوطى واما اذا كان مع التزويج فهل هو كذلك او من حين تبين الحال
 وجهان ^ط **مسئلة** الاول الثاني بل لعدله الظاهر من اخبار **مسئلة** اذا كانت الموطوءة بالثبته عالما بان
 كان الاشتباه من طرف الوطى فقط فلا مهر لها اذا كانت حرة اذ لا مهر لغيري ولو كانت امه ففي كون
 الحكم كذلك او ثبت المهر لانه حر السيد وجهان لا يخاو الاول منهما من قوة **مسئلة** لا يتعدد ^ط
 المهر بتعدد الوطى مع استمرار الاشتباه نعم لو كان مع تعدد الاشتباه تعدد **مسئلة** لا بأس
 بتزويج المرأة الزانية غير ذات بعل للزنا وغيره والاحوط الاول ان يكون بعد استبراء رجمها
 بحيضة من ماء او ماء غيره ان لم تكن حاملا واما الحامل فلا حاجة فيها الى الاستبراء بل يجوز تزويجها
 ووطئها بلا فصل نعم الاحوط ترك تزويج المشهورة بالزنا الا بعد ظهور قوتها بل الاحوط ذلك
 بالنسبة الى الزاني بها والاحوط من ذلك ترك تزويج الزانية مطلقا الا بعد قوتها ويظهر ذلك
 بدعائها الى الفجور فان ابنت ظهر قوتها **مسئلة** لا تحرم الزوجة على زوجها زناها وان كانت
 مصرة على ذلك ولا يجب عليه ان يطلقها **مسئلة** اذا زني بذات بعل واما او متعة حرمت
 عليه ابدا فلا يجوز له نكاحها بعد موت زوجها او طلاقها وانقضاء مدتها اذا كانت متعة
 ولا فرق على الظاهر بين كونه حال الزنا عالما بانها ذات بعل او لا كما لا فرق بين كونها حرة
 او امه وزوجها حرا او عبدا كبيرا او صغيرا ولا بين كونها مدخولا بها من زوجها او لا ^ط
 لا بعد فيه بعد شمول الادلة وكون الانصراف في محل المنع ح كما بل فيه اشكال خصوصا اذا كانت
 احد الطرفين النطلا والاخره للوفاء ح كما لا قوة فيه الا اذا كان المولى دخلا في بقائها ح كما يحتاج الى التامل ح

على الاحوط الفتح
على الاحوط في الواطى
الصغير الفتح
على الاحوط جيم
لو كان الواطى صغيرا
فلا حرمة لا يخلو عن
الاشكال جيم مدظل
لكن الاقوى خلافه نعم
لو طلق زوجة السابق
نكاحها فجواز تزويجها
حذ بد لا يخلو عن
الاشكال جيم مدظله
الغالب

ان يكون ذلك باجراء العقد عليها وعدمه بعد فرض العلم بعدم صحة العقد ولا بين ان تكون
الزوجة مشبهة او زانية او مكروهة نعم لو كانت هي الزانية وكان الواطى مشبهها فالاقوى عدم الحرمة
الابدية ولا يلحق بذات البعل الامة المستفرشة ولا المحللة نعم لو كانت الامة مزوجة فوطئها سيدها
لم يعدل الحرمة الابدية عليه ان كان لا يخلو عن اشكال ولو كان الواطى مكرها على الزنا فالظاهر يحرق
الحكم وان كان لا يخلو عن اشكال ايضا **مسئلة** اذا زنى بامرأة في العدة الرجعية حرمت عليه
ابدا دون البائت وعدة الوفاة وعدة المقة والوطى بالثبوت والفتح ولو شك في العدة او لا او في
العدة الرجعية او البائت فلا حرمة مادام باقيا على الشك نعم لو علم كونه في عدة رجعية وشك في
انقضاءها وعدمه فالظاهر الحرمة خصوصا اذا اخبرت به بعدم الانقضاء ولا فرق بين ان يكون
الزنا في القبل او الدبر وكذا في المسئلة السابقة **مسئلة** من لا ط بعلام فاوقب ولو بعض الحشفة
حرمت عليه امه ابدا وان علت وبنته وان نزلت واخته من غير فرق بين كونها كبيرين او صغيرين
او مختلفين ولا تحرم على الموطوء ام الواطى وبنته واخته على الاقوى ولو كان الموطوء خنثى حرمت
امرأته وبنتها على الواطى لانه اما الواطى او زنى وهو محرم اذا كان سابقا كما مر والاحوط حرمة المذكورات
على الواطى وان كان ذلك بعد التزويج خصوصا اذا طلقها واراد تزويجها جديدا والام الرضا **عنة**
كالنسب وكذلك الاخت والبنت والظاهر عدم الفرق في الرطى بين ان يكون عن علم وعمل واختار
او مع الاشتباه كما اذا تخيل امرئ او كان مكرها او كان المباشر للفعل هو المفعول ولو كان الموطوء
ميتا ففي التحريم اشكال ولو شك في تحقق الايقاب وعدمه بنى على عدمه ولا تحرم من جهة هذا
العمل الشنيع غير الثلاثة المذكورة فلا بأس بنكاح ولد الواطى ابنة الموطوء واخته او امه وان كان
الاولى الزانية ابنته **فصل من المحرمات الابدية** التزويج حال الاحرام
لا يجوز للمحرمان تزويج امرأة محرمة او محلا سواء كان بالمباشرة او بالوكالة مع اجراء الوكيل **لعقد**
حال الاحرام سواء كان الوكيل محرما او محلا وكانت الوكالة قبل الاحرام او حاله وكذا لو كان باجاءة
عقد الفضولي الواقع حال الاحرام او قبله مع كونها حال بناء على النقل بل على الكشف المحكى
بل الاحوط مطلقا ولا اشكال في بطلان النكاح في الصور المذكورة وان كان من العلم بالحرمة
حرمت الزوجة عليه ابدا سواء دخل بها او لا وان كان مع الجهل بها لم تحرم عليه على الاقوى

في المحرمات الابدية

دخل بها ولم يدخل لكن العقد باطل على أي حال بل لو كان المباشر للعقد محرما بطل وان كان من
 له العقد محلا ولو كان الزوج محلا وكانت الزوجة محمية فلا اشكال في بطلان العقد لكن هل يترتب
 المحرمة الابدية فيه قولان الاحوط المحرمة بل لا يخرج عن قوة او لا فرق في البطلان والتحرير الا بـ
 بين ان يكون الاحرام كحج واجب او مندوب او لعمره واجبة او مندوبة ولا في النكاح بين الدوام
 والمقتة مسكلة اذا تزوج في حال الاحرام مع العلم بالحكم لكن كان غافلا عن كونه محرما او
 ناسيا له فلا اشكال في بطلانه لكن في كونه محرما ابدا اشكال والاحوط ذلك مسئلة لا يخرج
 وطى زوجة الدائمة او المقتطة حال الاحرام بالتزويج في التحريم الابدي فلا يوجب وان كان مع
 العلم بالمحرمة والعقد مسكلة لو تزوج في حال الاحرام ولكن كان باطلا من غير جهة الاحرام
 كترتيب اخت الزوجة او الخامة هل يوجب التحريم او لا الظاهر ذلك لصدق التزويج فيشبه
 الاخبار نعم لو كان بطلا لفقده بعض الاركان بحيث لا يصح عليه التزويج له يوجب مسئلة
 لو شك في ان تزويجه هل كان في الاحرام او قبله بنى على عدم كونه فيه بل وكذا لو شك في ان
 كان في حال الاحرام او بعده على اشكال وحينئذ فلو اختلف الزوجان في وقوعه حاله او حاله
 سابقا ولا حقا قدم قول من يدعي الصحة من غير فرق بين جهل التاريخين او العلم بتاريخ احدهما
 نعم لو كان محرما وشك في انه اهل من احرامه لا يجوز له التزويج فان تزوج مع ذلك بطل
 حرمت عليه ابدا كما هو مقتضى استصحاب بقاء الاحرام مسئلة اذا تزوج حال الاحرام علما بان
 والموضوع ثم انكشف فساد احرامه صح العقد وله يوجب المحرمة نعم لو كان احرامه صحيحا فافسده ثم
 تزوج ففني وجهان من انه قد فسد ومن معاملته معاملة الصحيح في جميع احكامه مسئلة
 يجوز للمحرم الرجوع في الطلاق في العدة الرجعية وكذا تملك الاما مسئلة يجوز للمحرمان
 يوكل محلا في ان يزوجه بعد اخلاله وكذا يجوز له ان يوكل محرما في ان يزوجه بعد اخلاله
 لو تزوجه فضولي في حال احرامه لم يجز له اجازته في حال احرامه وهل له ذلك بعد اخلاله
 العدم ولو على القول بالنقل هذا اذا كان الفضولي محلا ولا فقهه باطل لا يقبل الاجازة
 لا قوة فيه ح ط محل تامل نعم هو احوط ح ط في الظاهر اذا لم ينكشف بخلاف ح ط الفاسد على
 القول به هو الحج لا الاحرام فالعقد باطل وموجب للمحرمة الابدية وجهان احدا ح ط بروجدي مند

القوة ممنوعة ع ح
 فيه اشكال نعم هو احوط
 ع ح شيرازي
 اقواها الثاني ع ح
 شيرازي
 بل الاحوط الف ح
 اصطفايا
 مدظله
 العالم

الفقه
لا اشكال فيه
جم

ولو كان العقود محلا فصل في المحرمات بالمصاهرة وهي علاقة بين احد الطرفين
مع اقرباء الاخر تحدث بالزوجية او الملك عينا او انتفاعا بالتحليل او الوطى شبهة او زنا او ابان
او اللبس في صورة مخصوصة مسئلة تحريم زوجة كل من الاب والابن على الاخر فصاعدا في
ونار لانه الثاني لنبأ او رضاعا وما اوتقت بمجرد العقد وان لم يكن دخل ولا فرق في الزو^{حين}
والاب والابن بين الحر والمملوك مسئلة لا تحريم ملكة الاب على الابن بالعكس مع عدم
الدخول وعدم اللبس والنظر وتحريم مع الدخول او احد الامرين اذا كان بشهوة وكذا لا تحرم المحللة
لا حدها على الاخر اذا لم تكن مدخولة مسئلة تحريم على الزوج ام الزوجة وان علت نسباً او
رضاعاً مطلقاً وكذا بنتها وان نزلت لبس الدخول بالام سواء كانت في حجره او لا وان تولد لها بعد
خروج الام عز ورجية وكذا تحريم ام المملوكة الموطونة على الواطى وان علت مطلقاً وبنتها مسئلة
لا فرق في الدخول بين القبل والدبر وتكفي الخففة او مقدارها ولا يكفي الانزال على فرجها من غير
دخول وان جبلت به وكذا لا فرق بين ان يكون في حال اليقظة او النوم اختياراً او جبراً منه او
فيها مسئلة لا يجوز لكل من الاب والابن وطى مملوكة الاخر من غير عقد لا تحليل وان
لم تكن مدخولة والا كان زانياً مسئلة يجوز للاب ان يقوم بمملوكة ابنه الصغير على نفسه وطبها
والظاهر ان الحق الجدا بالاب والبنت بالابن وان كان احوط خلافه ولا يقرب اجراء صيغة البيع
او نحوه وان كان احوط^ط وكذا لا يقرب كونه مصلحة للصبي نعم يعتبر عدم المفسده وكذا لا يقرب الملائنة في
الاب وان كان احوط مسئلة اذا زنى الابن بمملوكة الاب حذوا ما اذا زنى الاب بمملوكة
الابن فالمشهور عدم الحذف عليه وفيه اشكال^ط مسئلة اذا وطى احداهما بمملوكة الاخر شبهة لم يحل
ولكن علي مهر المثل ولو جبلت فان كان الواطى هو الابن عتق الولد فمطلقاً وان كان الاب له
نعتق الا اذا كان انثى نعم يجب على الاب فكه ان كان ذكراً مسئلة لا يجوز نكاح بنت الاخ^ط
الاخت على العمة والنخالة الاباذهما من غير فرق بين الدوام والانتقطاع ولا بين علم العمة والنخالة
وجهاهما ويجوز العكس وان كانت العمة والنخالة جاهلتين بالحال على الاقوى مسئلة الظاهر^ط
كان النظر الى ما لا يحل لغیر ما لكها النظر اليها والحكم عندئذ محل اشكال لكن احوط^ط كذا في الجرد وكذا في
اعتبار الملائنة بل لا يخفى من وجه هذه الصورة محل تأمل واشكال وكذا صورة الاعتزان^ط حذوا بروجه

في اذن العمة والخالة

عدم الفرق بين الصغيرتين والكبيرتين والمختلفتين ولا بين اطلاع العمة والخالة على ذلك وعدم اطلاعها ابدا ولا بين كون مدة الانقطاع قصيرة ولو ساعة او طويلة على اشكال في بعض هذه الصور
لا مكان دعوى انصراف الاخبار مسئلة الظاهر ان حكم اقتران العقد بين حكم سبق العمة والخالة
مسئلة لا فرق بين المسلمين والكافرين والمختلفين مسئلة لا فرق في العمة والخالة بين الدنيا منها والعليا مسئلة في كفاية الرضا بالباقي منهما من دون الظاهر وعددها وكون
اللازم اظهره بالاذن قول او فعلا وجهان مسئلة اذا اذنت ثم رجعت ولم يبلغ الخبر
فتزوج له كيف الاذن السابق مسئلة اذا رجعت عن الاذن بعد العقد لم يؤثر في البطلان
مسئلة الظاهر كفاية اذنها وان كان عن غرض وان وعد لها ان يعطيها شيئا فرضيت ثم لم يعط
برعه سواء بانيا على الوفاء حين العقد ام لا نعم لو قيدت الاذن باعطاء شيء فتزوج ثم لم يعط
كف عن بطلان الاذن والعقد وان كان حين العقد بانيا على العمل به مسئلة الظاهر ان
اعتبار اذنها في من باب الحكم الشرعي لا ان يكون نحو منها فلا يقط بالاسقاط مسئلة اذا
اشترط في عقد العمة او الخالة اذنها في تزويج بنت الاخ او الاخت ثم لم تأذنا عصيانا منها
في العمل بالشرط لم يصح العقد على احد البنين وهل له اجبارها في الاذن وجهان نعم اذا اشترط
عليها في ضمن عقد هما ان يكون له العقد على ابنة الاخ او الاخت فالظاهر الصحة وان اظهرت
الكراهة بعد هذا مسئلة اذا تزوجها من غير اذن ثم اجاز تاصح على الاقوى مسئلة
اذا تزوج العمة وابنة الاخ وشك في سبق عقد العمة او في سبق عقد الابنة حكم بالصحة
وكذا اذا شك في سبق والاقتران بناء على البطلان مع الاقتران مسئلة اذا ادعت
العمة او الخالة عدم الاذن وادعى هو الاذن منها قدم قولها واذا كانت الدعوى بين العمة
وابنة الاخ مثلا في الاذن وعدمه فلكذلك قدم قول العمة مسئلة اذا تزوج ابنة
الاخ او الاخت وشك في انه هل كان عن اذن من العمة او الخالة او لا حصل فعلة على الصحة
مسئلة اذا حصل بنته الاخ او الاخت بعد التزويج بالرضاع لم يبطل وكذا اذا اجتمع بينهما
في حال الكفر ثم اسلم على وجه مسئلة اذا اطلق العمة او الخالة طلاقا رجعي لم يحجز تزويج
لكن الاقوى هو التقييم مع الغرم على عدم الوفاء لا يخرج من اشكال ح ط بل الظاهر الفساد ح ط ورجح

على اقواه التقييم ع
احوطهما الثاني ع
في كونه ظاهرا اشكال
ع
في اشكال ع ح شرا
لا يخلو عن قوة
ع
مع الغرم على عقد الوفاء
منك الف ح
عقد اشكال
الصحة

حسم
مدفلة
الغالب

أحدى البنين إلا بعد خروجهما عن العدة ولو كان الطلاق بابتاجاز من حين مسئلة ٢٤
إذا طلق أحدهما طلاقاً جامعاً جازل العقد على البنت لأن طلاق الخلع بائن وإن رجعت في البلد
له بطل العقد مسئلة ٢٥ هل يجزئ المحكم في المملوكية والمخلفين وجهان أقوىهما عدم مسئلة ٢٦
الزنا الطاري على التزويج لا يوجب الحرمة إذا كان بعد الرضى بل قبله أيضاً على الأقوى فلو تزوج
امرأة ثم زنى بأختها أو بنتها لم يحرم عليه امرئته وكذا لو زنى الأب بامرأة الابن لم يحرم على الابن
وكذا لو زنى الابن بامرأة الأب لم يحرم على أبيه وكذا الحال في اللواط الطاري على التزويج فلو
تزوج امرأة ولاط بأختها أو أختها لم يحرم عليه امرئته إلا أن الاحتياط فيه لا يترك وأما
إذا كان الزنا سابقاً على التزويج فإن كان بالعقمة أو الخالة يوجب حرمة بنتيهما وإن كان بغيرهما
ففي خلاف والأحوط التحريم بل نعد لا يخفى عن قوله وكذا الكلام في الوطى بالشبهة فإنه إن كان
طارياً لا يوجب الحرمة وإن كان سابقاً على التزويج أوجبها مسئلة ٢٧ إذا زنى بمملوكة أبيه فإن
كان قبل أن يطأها الأب حرمت على الأب وإن كان بعد ولدت لها لم يحرم وكذا الكلام إذا زنى
الأب بمملوكة أبيه مسئلة ٢٨ لا فرق في المحكم بين الزنا في القبل والدبر مسئلة ٢٩ إذا أشك
في تحقق الزنا وعدم بني على عدمه وإذا أشك في كونه سابقاً ولا بني على كونه لاحقاً مسئلة ٣٠
إذا علم أن زنى بأحد امرئتين ولم يدك أيتهما هي وجب عليه الاحتياط إذا كان لكل منهما أم
أو بنت وأما إذا لم يكن لأحدهما أم ولا بنت فالظاهر جواز نكاح الأم أو البنت من الأخرى
مسئلة ٣١ لا فرق في الزنا بين كونه اختيارياً أو اجبارياً أو اضطرارياً ولا بين كونه في حال النوى
أو اليقظة ولا بين كون الزاني بالغاً أو غير بالغ وكذا المرأة إذا دخلت المرأة ذكر الرضيع في
فرجها نشر الحرمة على أشكال بل لو زنى بالميتة فكذلك على أشكال أيضاً وأشكال من ذلك لو
دخلت ذكر الميت المتقل وأما الوادخلت الذكر المقطوع فالظاهر عدم النشر مسئلة ٣٢
إذا كان الزنا لاحقاً طلق الزوجية وجب ثلثه رجوع الزوج في أثناء العدة لم يعد سابقاً
حتى ينشر الحرمة لأن الرجوع إعادة الزوجية الأولى أما إذا انفكها بعد الخروج عن العدة
أو طلق بائناً ففكها بعد بد في صحة النكاح وعدمها وجهان من أن تزنا حين وقوعه
ينبغي في هذه الصورة دعاه الاحتياط ^{طبي} حل تأمل بل منع وكذا في الوطى بالشبهة ^{طبي} طبر وجز

كتاب النكاح

لا يثبت في المحرمات كونه لاحقا فلا اثر له بعد هذا ايضا ومن انه سابق بالنسبة الى هذا العقد المجلد

ع ٢٠٧
ع ٢٠٨
ع ٢٠٩
ع ٢١٠
ع ٢١١
ع ٢١٢
ع ٢١٣
ع ٢١٤
ع ٢١٥
ع ٢١٦
ع ٢١٧
ع ٢١٨
ع ٢١٩
ع ٢٢٠
ع ٢٢١
ع ٢٢٢
ع ٢٢٣
ع ٢٢٤
ع ٢٢٥
ع ٢٢٦
ع ٢٢٧
ع ٢٢٨
ع ٢٢٩
ع ٢٣٠
ع ٢٣١
ع ٢٣٢
ع ٢٣٣
ع ٢٣٤
ع ٢٣٥
ع ٢٣٦
ع ٢٣٧
ع ٢٣٨
ع ٢٣٩
ع ٢٤٠
ع ٢٤١
ع ٢٤٢
ع ٢٤٣
ع ٢٤٤
ع ٢٤٥
ع ٢٤٦
ع ٢٤٧
ع ٢٤٨
ع ٢٤٩
ع ٢٥٠
ع ٢٥١
ع ٢٥٢
ع ٢٥٣
ع ٢٥٤
ع ٢٥٥
ع ٢٥٦
ع ٢٥٧
ع ٢٥٨
ع ٢٥٩
ع ٢٦٠
ع ٢٦١
ع ٢٦٢
ع ٢٦٣
ع ٢٦٤
ع ٢٦٥
ع ٢٦٦
ع ٢٦٧
ع ٢٦٨
ع ٢٦٩
ع ٢٧٠
ع ٢٧١
ع ٢٧٢
ع ٢٧٣
ع ٢٧٤
ع ٢٧٥
ع ٢٧٦
ع ٢٧٧
ع ٢٧٨
ع ٢٧٩
ع ٢٨٠
ع ٢٨١
ع ٢٨٢
ع ٢٨٣
ع ٢٨٤
ع ٢٨٥
ع ٢٨٦
ع ٢٨٧
ع ٢٨٨
ع ٢٨٩
ع ٢٩٠
ع ٢٩١
ع ٢٩٢
ع ٢٩٣
ع ٢٩٤
ع ٢٩٥
ع ٢٩٦
ع ٢٩٧
ع ٢٩٨
ع ٢٩٩
ع ٣٠٠
ع ٣٠١
ع ٣٠٢
ع ٣٠٣
ع ٣٠٤
ع ٣٠٥
ع ٣٠٦
ع ٣٠٧
ع ٣٠٨
ع ٣٠٩
ع ٣١٠
ع ٣١١
ع ٣١٢
ع ٣١٣
ع ٣١٤
ع ٣١٥
ع ٣١٦
ع ٣١٧
ع ٣١٨
ع ٣١٩
ع ٣٢٠
ع ٣٢١
ع ٣٢٢
ع ٣٢٣
ع ٣٢٤
ع ٣٢٥
ع ٣٢٦
ع ٣٢٧
ع ٣٢٨
ع ٣٢٩
ع ٣٣٠
ع ٣٣١
ع ٣٣٢
ع ٣٣٣
ع ٣٣٤
ع ٣٣٥
ع ٣٣٦
ع ٣٣٧
ع ٣٣٨
ع ٣٣٩
ع ٣٤٠
ع ٣٤١
ع ٣٤٢
ع ٣٤٣
ع ٣٤٤
ع ٣٤٥
ع ٣٤٦
ع ٣٤٧
ع ٣٤٨
ع ٣٤٩
ع ٣٥٠
ع ٣٥١
ع ٣٥٢
ع ٣٥٣
ع ٣٥٤
ع ٣٥٥
ع ٣٥٦
ع ٣٥٧
ع ٣٥٨
ع ٣٥٩
ع ٣٦٠
ع ٣٦١
ع ٣٦٢
ع ٣٦٣
ع ٣٦٤
ع ٣٦٥
ع ٣٦٦
ع ٣٦٧
ع ٣٦٨
ع ٣٦٩
ع ٣٧٠
ع ٣٧١
ع ٣٧٢
ع ٣٧٣
ع ٣٧٤
ع ٣٧٥
ع ٣٧٦
ع ٣٧٧
ع ٣٧٨
ع ٣٧٩
ع ٣٨٠
ع ٣٨١
ع ٣٨٢
ع ٣٨٣
ع ٣٨٤
ع ٣٨٥
ع ٣٨٦
ع ٣٨٧
ع ٣٨٨
ع ٣٨٩
ع ٣٩٠
ع ٣٩١
ع ٣٩٢
ع ٣٩٣
ع ٣٩٤
ع ٣٩٥
ع ٣٩٦
ع ٣٩٧
ع ٣٩٨
ع ٣٩٩
ع ٤٠٠
ع ٤٠١
ع ٤٠٢
ع ٤٠٣
ع ٤٠٤
ع ٤٠٥
ع ٤٠٦
ع ٤٠٧
ع ٤٠٨
ع ٤٠٩
ع ٤١٠
ع ٤١١
ع ٤١٢
ع ٤١٣
ع ٤١٤
ع ٤١٥
ع ٤١٦
ع ٤١٧
ع ٤١٨
ع ٤١٩
ع ٤٢٠
ع ٤٢١
ع ٤٢٢
ع ٤٢٣
ع ٤٢٤
ع ٤٢٥
ع ٤٢٦
ع ٤٢٧
ع ٤٢٨
ع ٤٢٩
ع ٤٣٠
ع ٤٣١
ع ٤٣٢
ع ٤٣٣
ع ٤٣٤
ع ٤٣٥
ع ٤٣٦
ع ٤٣٧
ع ٤٣٨
ع ٤٣٩
ع ٤٤٠
ع ٤٤١
ع ٤٤٢
ع ٤٤٣
ع ٤٤٤
ع ٤٤٥
ع ٤٤٦
ع ٤٤٧
ع ٤٤٨
ع ٤٤٩
ع ٤٥٠
ع ٤٥١
ع ٤٥٢
ع ٤٥٣
ع ٤٥٤
ع ٤٥٥
ع ٤٥٦
ع ٤٥٧
ع ٤٥٨
ع ٤٥٩
ع ٤٦٠
ع ٤٦١
ع ٤٦٢
ع ٤٦٣
ع ٤٦٤
ع ٤٦٥
ع ٤٦٦
ع ٤٦٧
ع ٤٦٨
ع ٤٦٩
ع ٤٧٠
ع ٤٧١
ع ٤٧٢
ع ٤٧٣
ع ٤٧٤
ع ٤٧٥
ع ٤٧٦
ع ٤٧٧
ع ٤٧٨
ع ٤٧٩
ع ٤٨٠
ع ٤٨١
ع ٤٨٢
ع ٤٨٣
ع ٤٨٤
ع ٤٨٥
ع ٤٨٦
ع ٤٨٧
ع ٤٨٨
ع ٤٨٩
ع ٤٩٠
ع ٤٩١
ع ٤٩٢
ع ٤٩٣
ع ٤٩٤
ع ٤٩٥
ع ٤٩٦
ع ٤٩٧
ع ٤٩٨
ع ٤٩٩
ع ٥٠٠
ع ٥٠١
ع ٥٠٢
ع ٥٠٣
ع ٥٠٤
ع ٥٠٥
ع ٥٠٦
ع ٥٠٧
ع ٥٠٨
ع ٥٠٩
ع ٥١٠
ع ٥١١
ع ٥١٢
ع ٥١٣
ع ٥١٤
ع ٥١٥
ع ٥١٦
ع ٥١٧
ع ٥١٨
ع ٥١٩
ع ٥٢٠
ع ٥٢١
ع ٥٢٢
ع ٥٢٣
ع ٥٢٤
ع ٥٢٥
ع ٥٢٦
ع ٥٢٧
ع ٥٢٨
ع ٥٢٩
ع ٥٣٠
ع ٥٣١
ع ٥٣٢
ع ٥٣٣
ع ٥٣٤
ع ٥٣٥
ع ٥٣٦
ع ٥٣٧
ع ٥٣٨
ع ٥٣٩
ع ٥٤٠
ع ٥٤١
ع ٥٤٢
ع ٥٤٣
ع ٥٤٤
ع ٥٤٥
ع ٥٤٦
ع ٥٤٧
ع ٥٤٨
ع ٥٤٩
ع ٥٥٠
ع ٥٥١
ع ٥٥٢
ع ٥٥٣
ع ٥٥٤
ع ٥٥٥
ع ٥٥٦
ع ٥٥٧
ع ٥٥٨
ع ٥٥٩
ع ٥٦٠
ع ٥٦١
ع ٥٦٢
ع ٥٦٣
ع ٥٦٤
ع ٥٦٥
ع ٥٦٦
ع ٥٦٧
ع ٥٦٨
ع ٥٦٩
ع ٥٧٠
ع ٥٧١
ع ٥٧٢
ع ٥٧٣
ع ٥٧٤
ع ٥٧٥
ع ٥٧٦
ع ٥٧٧
ع ٥٧٨
ع ٥٧٩
ع ٥٨٠
ع ٥٨١
ع ٥٨٢
ع ٥٨٣
ع ٥٨٤
ع ٥٨٥
ع ٥٨٦
ع ٥٨٧
ع ٥٨٨
ع ٥٨٩
ع ٥٩٠
ع ٥٩١
ع ٥٩٢
ع ٥٩٣
ع ٥٩٤
ع ٥٩٥
ع ٥٩٦
ع ٥٩٧
ع ٥٩٨
ع ٥٩٩
ع ٦٠٠
ع ٦٠١
ع ٦٠٢
ع ٦٠٣
ع ٦٠٤
ع ٦٠٥
ع ٦٠٦
ع ٦٠٧
ع ٦٠٨
ع ٦٠٩
ع ٦١٠
ع ٦١١
ع ٦١٢
ع ٦١٣
ع ٦١٤
ع ٦١٥
ع ٦١٦
ع ٦١٧
ع ٦١٨
ع ٦١٩
ع ٦٢٠
ع ٦٢١
ع ٦٢٢
ع ٦٢٣
ع ٦٢٤
ع ٦٢٥
ع ٦٢٦
ع ٦٢٧
ع ٦٢٨
ع ٦٢٩
ع ٦٣٠
ع ٦٣١
ع ٦٣٢
ع ٦٣٣
ع ٦٣٤
ع ٦٣٥
ع ٦٣٦
ع ٦٣٧
ع ٦٣٨
ع ٦٣٩
ع ٦٤٠
ع ٦٤١
ع ٦٤٢
ع ٦٤٣
ع ٦٤٤
ع ٦٤٥
ع ٦٤٦
ع ٦٤٧
ع ٦٤٨
ع ٦٤٩
ع ٦٥٠
ع ٦٥١
ع ٦٥٢
ع ٦٥٣
ع ٦٥٤
ع ٦٥٥
ع ٦٥٦
ع ٦٥٧
ع ٦٥٨
ع ٦٥٩
ع ٦٦٠
ع ٦٦١
ع ٦٦٢
ع ٦٦٣
ع ٦٦٤
ع ٦٦٥
ع ٦٦٦
ع ٦٦٧
ع ٦٦٨
ع ٦٦٩
ع ٦٧٠
ع ٦٧١
ع ٦٧٢
ع ٦٧٣
ع ٦٧٤
ع ٦٧٥
ع ٦٧٦
ع ٦٧٧
ع ٦٧٨
ع ٦٧٩
ع ٦٨٠
ع ٦٨١
ع ٦٨٢
ع ٦٨٣
ع ٦٨٤
ع ٦٨٥
ع ٦٨٦
ع ٦٨٧
ع ٦٨٨
ع ٦٨٩
ع ٦٩٠
ع ٦٩١
ع ٦٩٢
ع ٦٩٣
ع ٦٩٤
ع ٦٩٥
ع ٦٩٦
ع ٦٩٧
ع ٦٩٨
ع ٦٩٩
ع ٧٠٠
ع ٧٠١
ع ٧٠٢
ع ٧٠٣
ع ٧٠٤
ع ٧٠٥
ع ٧٠٦
ع ٧٠٧
ع ٧٠٨
ع ٧٠٩
ع ٧١٠
ع ٧١١
ع ٧١٢
ع ٧١٣
ع ٧١٤
ع ٧١٥
ع ٧١٦
ع ٧١٧
ع ٧١٨
ع ٧١٩
ع ٧٢٠
ع ٧٢١
ع ٧٢٢
ع ٧٢٣
ع ٧٢٤
ع ٧٢٥
ع ٧٢٦
ع ٧٢٧
ع ٧٢٨
ع ٧٢٩
ع ٧٣٠
ع ٧٣١
ع ٧٣٢
ع ٧٣٣
ع ٧٣٤
ع ٧٣٥
ع ٧٣٦
ع ٧٣٧
ع ٧٣٨
ع ٧٣٩
ع ٧٤٠
ع ٧٤١
ع ٧٤٢
ع ٧٤٣
ع ٧٤٤
ع ٧٤٥
ع ٧٤٦
ع ٧٤٧
ع ٧٤٨
ع ٧٤٩
ع ٧٥٠
ع ٧٥١
ع ٧٥٢
ع ٧٥٣
ع ٧٥٤
ع ٧٥٥
ع ٧٥٦
ع ٧٥٧
ع ٧٥٨
ع ٧٥٩
ع ٧٦٠
ع ٧٦١
ع ٧٦٢
ع ٧٦٣
ع ٧٦٤
ع ٧٦٥
ع ٧٦٦
ع ٧٦٧
ع ٧٦٨
ع ٧٦٩
ع ٧٧٠
ع ٧٧١
ع ٧٧٢
ع ٧٧٣
ع ٧٧٤
ع ٧٧٥
ع ٧٧٦
ع ٧٧٧
ع ٧٧٨
ع ٧٧٩
ع ٧٨٠
ع ٧٨١
ع ٧٨٢
ع ٧٨٣
ع ٧٨٤
ع ٧٨٥
ع ٧٨٦
ع ٧٨٧
ع ٧٨٨
ع ٧٨٩
ع ٧٩٠
ع ٧٩١
ع ٧٩٢
ع ٧٩٣
ع ٧٩٤
ع ٧٩٥
ع ٧٩٦
ع ٧٩٧
ع ٧٩٨
ع ٧٩٩
ع ٨٠٠
ع ٨٠١
ع ٨٠٢
ع ٨٠٣
ع ٨٠٤
ع ٨٠٥
ع ٨٠٦
ع ٨٠٧
ع ٨٠٨
ع ٨٠٩
ع ٨١٠
ع ٨١١
ع ٨١٢
ع ٨١٣
ع ٨١٤
ع ٨١٥
ع ٨١٦
ع ٨١٧
ع ٨١٨
ع ٨١٩
ع ٨٢٠
ع ٨٢١
ع ٨٢٢
ع ٨٢٣
ع ٨٢٤
ع ٨٢٥
ع ٨٢٦
ع ٨٢٧
ع ٨٢٨
ع ٨٢٩
ع ٨٣٠
ع ٨٣١
ع ٨٣٢
ع ٨٣٣
ع ٨٣٤
ع ٨٣٥
ع ٨٣٦
ع ٨٣٧
ع ٨٣٨
ع ٨٣٩
ع ٨٤٠
ع ٨٤١
ع ٨٤٢
ع ٨٤٣
ع ٨٤٤
ع ٨٤٥
ع ٨٤٦
ع ٨٤٧
ع ٨٤٨
ع ٨٤٩
ع ٨٥٠
ع ٨٥١
ع ٨٥٢
ع ٨٥٣
ع ٨٥٤
ع ٨٥٥
ع ٨٥٦
ع ٨٥٧
ع ٨٥٨
ع ٨٥٩
ع ٨٦٠
ع ٨٦١
ع ٨٦٢
ع ٨٦٣
ع ٨٦٤
ع ٨٦٥
ع ٨٦٦
ع ٨٦٧
ع ٨٦٨
ع ٨٦٩
ع ٨٧٠
ع ٨٧١
ع ٨٧٢
ع ٨٧٣
ع ٨٧٤
ع ٨٧٥
ع ٨٧٦
ع ٨٧٧
ع ٨٧٨
ع ٨٧٩
ع ٨٨٠
ع ٨٨١
ع ٨٨٢
ع ٨٨٣
ع ٨٨٤
ع ٨٨٥
ع ٨٨٦
ع ٨٨٧
ع ٨٨٨
ع ٨٨٩
ع ٨٩٠
ع ٨٩١
ع ٨٩٢
ع ٨٩٣
ع ٨٩٤
ع ٨٩٥
ع ٨٩٦
ع ٨٩٧
ع ٨٩٨
ع ٨٩٩
ع ٩٠٠
ع ٩٠١
ع ٩٠٢
ع ٩٠٣
ع ٩٠٤
ع ٩٠٥
ع ٩٠٦
ع ٩٠٧
ع ٩٠٨
ع ٩٠٩
ع ٩١٠
ع ٩١١
ع ٩١٢
ع ٩١٣
ع ٩١٤
ع ٩١٥
ع ٩١٦
ع ٩١٧
ع ٩١٨
ع ٩١٩
ع ٩٢٠
ع ٩٢١
ع ٩٢٢
ع ٩٢٣
ع ٩٢٤
ع ٩٢٥
ع ٩٢٦
ع ٩٢٧
ع ٩٢٨
ع ٩٢٩
ع ٩٣٠
ع ٩٣١
ع ٩٣٢
ع ٩٣٣
ع ٩٣٤
ع ٩٣٥
ع ٩٣٦
ع ٩٣٧
ع ٩٣٨
ع ٩٣٩
ع ٩٤٠
ع ٩٤١
ع ٩٤٢
ع ٩٤٣
ع ٩٤٤
ع ٩٤٥
ع ٩٤٦
ع ٩٤٧
ع ٩٤٨
ع ٩٤٩
ع ٩٥٠
ع ٩٥١
ع ٩٥٢
ع ٩٥٣
ع ٩٥٤
ع ٩٥٥
ع ٩٥٦
ع ٩٥٧
ع ٩٥٨
ع ٩٥٩
ع ٩٦٠
ع ٩٦١
ع ٩٦٢
ع ٩٦٣
ع ٩٦٤
ع ٩٦٥
ع ٩٦٦
ع ٩٦٧
ع ٩٦٨
ع ٩٦٩
ع ٩٧٠
ع ٩٧١
ع ٩٧٢
ع ٩٧٣
ع ٩٧٤
ع ٩٧٥
ع ٩٧٦
ع ٩٧٧
ع ٩٧٨
ع ٩٧٩
ع ٩٨٠
ع ٩٨١
ع ٩٨٢
ع ٩٨٣
ع ٩٨٤
ع ٩٨٥
ع ٩٨٦
ع ٩٨٧
ع ٩٨٨
ع ٩٨٩
ع ٩٩٠
ع ٩٩١
ع ٩٩٢
ع ٩٩٣
ع ٩٩٤
ع ٩٩٥
ع ٩٩٦
ع ٩٩٧
ع ٩٩٨
ع ٩٩٩
ع ١٠٠٠

له يؤثر في المحرمات كونه لاحقا فلا اثر له بعد هذا ايضا ومن انه سابق بالنسبة الى هذا العقد المجلد
والاحوط النشر ^{مسئلة} اذا تزوج رجل امرأة فزنى بامتها او بنتها ثم اجاز العقد فأن
قلنا بالكشف الحقيقي كان الزنا لاحقا وان قلنا بالكشف الخفي او النقل كان سابقا ^{مسئلة}
اذا كان للاب مملوكة منظورة او مملوكة له بشهوة حرمت على ابنه وكذا العكر على الاقوى
فيها بخلاف ما اذا كان النظر واللمس بغير شهوة كما اذا كان للاختبار او للطبابة او كان انفا
بل وان اوجب شهوة ايضا نعم لو لمساها لا تارة الشهوة كما اذا امتزج بها او ثديها او ضمتها
الشهوة فالظاهر النشر ^{مسئلة} لا تحرم المملوكة المملوكة والمنظورة على اللامس والناظر على
وان كان الاحوط الاجتناب كما ان الاحوط اجتناب الربية المملوكة والمنظورة انها وان كان
الاقوى عدمه بل قد يقال ان اللبس والنظر يقومان مقام الوطى في كل مورد يكون الوطى ناشرا
للمحرمات فحرم الاجنبية المملوكة والمنظورة شبهة او حراما على الاب والابن وتحرم امها وبناتها
حرة كانت او امه وهو وان كان احوط الا ان الاقوى خلافه وعلى ما ذكر فتخصر المحرمات في مملوكة
كل من الاب والابن على الاخر اذا كانت مملوكة او منظورة بشهوة ^{مسئلة} في ايجاب النظر
او اللبس الى الوجه والكفين اذا كان بشهوة نظرا والاقوى ^{مسئلة} عدمه وان كان هو احوط ^{مسئلة}
لا يجوز الجمع بين الاختين في النكاح دوا ما او متعة سواء كانت ابنتين او رضاعيتين ^{مسئلة}
وكذا لا يجوز الجمع بينهما في الملك مع وطئها واما الجمع بينهما في مجرد الملك من غير وطئ فلا
مانع منه وهل يجوز الجمع بينهما في الملك مع الاستمتاع بما دون الوطى بان لم يطأها او وطئ
احدهما واستمتع بالآخر بما دون الوطى فيه نظر مقتضى بعض النصوص الجواز وهو الاقوى
لكن الاحوط عدم ^{مسئلة} لو تزوج باحد الاختين وتملك الاخرى لا يجوز له وطئ المملوكة
الا بعد طلاق المروجة وخروجها عن العدة ان كانت رجعية فلو وطئها قبل ذلك فغل
حراما لكن لا تحرم عليه المروجة بذلك ولا يجدها الزنا بوطئ المملوكة بل يغرد فيكون حرمته
وطئها حرمته وطئ الحائض ^{مسئلة} لو وطئ احدا الاختين بالملك ثم تزوج الاخرى
فالظاهر بطلان التزوج وقد يقال بوجبه وحرمته وطئ الاولى الا بعد طلاق الثانية ^{مسئلة}
في النظر واللمس ^{مسئلة} لا يمتنع الانتساب الى ابها او امها الذي هو الملاك لكونها اختين ^{مسئلة} البطلان ليس ^{مسئلة}

لا يترد الفسخ
على أشكال الفسخ
على تأمل
الفسخ

لو تزوج باحدى الاختين ثم تزوج بالآخرى بطل عقد الثانية سواء كان بعد وطء الاولى
او قبل ولا يحرم بذلك وطئ الاولى وان كان قد دخل بها من قبل فبطل العقد بائنا من
بائنا اخت الاولى بكره له وطئ الاولى قبل خروج الثانية من العقد بل قيل يحرم للنكاح الصحيح
وهو الاوطى مسئلة^{٣٣} لو تزوج بالاختين ولم يعلم السابق واللاحق فان علم تاريخ احد
العقدين حكم بفسخ دون المجهول وان جهل تاريخهما حرم علي وطئهما وكذا وطئ احداهما الا
بعد طلاقهما او طلاق الزوجة الواقية منهما ثم تزوج من شاء منهما بعقد جديد بعد خروج
الآخرى من العقد ان كان دخل بها او بها وهل يجبر على هذا الطلاق رفع الضرر الصبر عليهما الا
يبعد ذلك لقوله تعالى فامسك بمعروفٍ وازترع باخيانٍ وربما يقال بعدم وجوب
الطلاق علي وعدم اجباره وانه يعين بالقرعة وقد يقال ان الحاكم يفسخ نكاحهما ثم يقضي
العلم الاجمالي بكون احديهما زوجة وجوب الانفاق عليهما ما لم يطلق ومع الطلاق قبل
الدخول نصف المهر لكل منهما وان كان بعد الدخول فتمامه لكن ذكر بعضهم انه لا يجب^{٣٤}
علي الا نصف المهر لهما فلكل منهما الربع في صورة عدم الدخول وتمام احد المهرين لهما
في صورة الدخول والمسئلة محل اشكال كظاهرهما من العلم الاجمالي في المائتين مسئلة^{٣٥}
لو اقترن عقد الاختين بان تزوجا بصيغة واحدة او عقد علي احدهما ووكيله علي الآخر
في زمان واحد بطلا معا وربما يقال بكونه فحشا في اختياريهما شاء لرواية محمولة على التحيز
بعقد جديد ولو تزوجا وشك في سبق والاقتران حكم ببطلانهما ايضا مسئلة^{٣٦} لو كان
عند اختان مملوكتان فوطئ احدهما حرمت علي الآخرى حتى تموت الاولى او يخرجها
ملكه ببيع او صلح او هبة او نحوها ولو بان طيهما من ولد والظاهر كفاية التملك الذي له
فيه الخيار وان كان الاوطى اعتبار لزومه ولا يكفي على الاقوى ما يمنع من المقاربة مع بقا
الملكية كالترجيع للغير والرهن والكتابة ونذر عدم المقاربة ونحوها ولو وطئها من غير
الايتراح^{٣٧} لم يظهر له وجه الاستدلال بالاية الشريفة وان كان المدعى لا يخفى من وجه حط هذا الخراج من
وجه حط هذا الخراج من وجه لكن ينبغي ان تعطى كل واحدة منهما نصف ما سقى لها من المهر اربعة لان
يضم نصف مجموع المهرين اربعة بينهما بل لا يبعد القول بتصفية الواحدة الواحدة بينهما ايضا حط^{٣٨} مشكل حط

اخراج الاولى لم يكن ذنبا فلا يجد ويلحق بالولد نعم يعز مسألة^١ اذا وطئ الثانية بعد
وطئ الاولى حرمتا عليه مع علمه بالموضوع والحكم ورجح فان اخرج الاولى عن ملكه حلت^{ثمة} الثا^{نية}
مطلقا وان كان ذلك بقصد الرجوع اليها وان اخرج الثانية عن ملكه بشرط في حلية
الاولى ان يكون اخراجها لا يقصد الرجوع الى الاولى والا لم تحل واما في صورة الجهل
بالحرمة موضوعا او حكما فلا يجد بقاء الاولى على حليتها والثانية على حرمتها وان كان الاخر
عدم حلية الاولى الا باخراج الثانية ولو كان يقصد الرجوع الى الاولى واحوط من
ذلك كونه كصورة العلم مسألة^٢ لو كان الاختان كلتاها واحديهما من الزنا فالا حوط
بحق الحكم من حرمة الجمع بينهما في النكاح والوطئ اذا كانتا مملوكتين مسألة^٣ اذا تزوج
باحدا الاختين ثم طلقها طلاقا رجعيا لا يجوز له نكاح الاخرى الا بعد خروج الاولى
عن العدة واما اذا كان بائنا بان كان قبل الدخول او ثالثا او كان الفراق بالفسخ لا حدة^{الغيب}
او بالتخلع او بالمبارات جاز له نكاح الاخرى والظاهر عدم صحة رجوع الزوجة في البذل بعد
تزوج اختها كما سيأتي في باب التخلع انتم نعم لو كان عند احدا الاختين بقصد الانقطاع و
انقضت المدة لا يجوز له على الاحوط نكاح اختها في عدتها وان كانت بائنة للنقض الصحيح^{الظاهر}
انه كذلك اذا ذهب مدتها وان كان مورد الفراق نقضاء المدة مسألة^٤ اذا زنى باحده
الاختين جاز له نكاح الاخرى في مدة استبراء الاولى وكذا اذا وطئها شبهة جاز له نكاح
اختها في عدتها لا هنا بآية نعم الاحوط اعتبار الخروج عن العدة خصوصا في صورة كون
الشبهة من طرفه والزنا من طرفها من جهة الخبر الوارد في تدليس الاخت التي نامت في فراش^{طل}
اختها بعد لبسها لباسها مسألة^٥ الاقوى جواز الجمع بين فاطميتين على كراهة وذهب
جماعة من الاخبارية الى الحرمة والبطالان بالنسبة الى الثانية وفيهم من قال بالحرمة
دون البطلان فالاحوط الترك ولو جمع بينهما فالاحوط طلاق الثانية او طلاق الاولى
وتجديد العقد على الثانية بعد خروج الاولى عن العدة وان كان الاظهر على القول بالحرمة
وان كان منطوقه النهي عن وطئ الزوجة بعد وطئ اختها شبهة حتى تنقضي عدتها كذا الظاهر عدم الفرق بين^{طل}
نكاح اخت الموطنة كانه لا فرق بين كون الموطنة زانية او مشبهة حط برودى مد ظله العالى

مع اذن المحرمة في نكاحها
مضافا الى الشرطين
الفقه
في اشكال
ع
شرازي

عدم البطلان لاهنا تكليف فلا تدل على الفساد ثم الظاهر عدم الفرق في المحرمة او الكراهة بين
كون الجامع بينهما فاطميا او لا كما ان الظاهر اختصاص الكراهة او المحرمة بمن كانت فاطمية من
طرف الابوين او الاب فلا تجزى في المنتسب اليها صلوات الله عليها من طرف الام خصوصاً
اذا كان انتسابها اليها باحد التجدات العاليات وكيف كان فالأقوى عدم المحرمة وان كانت
اللفظ الواردة في المنع صحاح على ما رواه الصدوق في العلل بإسناده عن حماد قال سمعت ابا عبد الله
يقول لا يحل لأحد ان يجمع بين ثنتين من ولد فاطمة ثم ان ذلك يبلغها فليشتر عليها قلت يبلغها
قال نعم اي والله وذلك لأعراض المشهود عنه مع ان تقليد ظاهر في الكراهة اذا سلم ان
مطلق كون ذلك شاقا عليها ايذاء لها حتى يدخل في قوله من اذاها فقد اذاني **مسئلة**
الأحوط ترك تزويج الأمة دوام مع عدم الشرطين من عدم التمكن من المهر للمحرمة وخوف العنت
بمفعلة المشقة والوقوع في الزنا بل الأحوط تركه متعة ايضا وان كان القول بالجواز فيها غير بعيد
وامامع الشرطين فلا اشكال في الجواز لقوله نعم ومن لم يستطع الى اخر الآية ومع ذلك الصبر
افضل في صورة عدم الخوف الوقوع كما لا اشكال في جواز وطئها بالملك بل وكذا بالتحليل و
لا فرق بين القن وغيره نعم الظاهر جواز في البعض لعدم صدق الأمة عليها وان لم يصدق
المحرمة ايضا **مسئلة** لو تزوجت جامع عدم الشرطين فالأحوط طلاقها ولو حصل بعد التزويج
جدد نكاحها ان اراد على الأحوط **مسئلة** لو تحقق الشرطان فتزوجها ثم زالا اوازال احدهما
لم يطل ولا يجب الطلاق **مسئلة** لو لم يجد الطول او خاف العنت ولكن امكنه الوطئ
بالتحليل او بملك اليمين بشكل جواز التزويج **مسئلة** اذا تزوج تمكن من تزويج محرمة لا يقيد
على مقاربتها لمصر او رتق او قرن او صغر او نحو ذلك فكله يمكن وكذا لو كانت عنده واحد
من هذه او كانت زوجة المحرمة غائبة **مسئلة** اذا لم تكن في صورة تحقق الشرطين امه **مسئلة**
يجوز الاثنتين اما الازيد فلا يجوز كما سيأتي **مسئلة** اذا كان قادرا على مهر المحرمة كتمها
تريد ازيد من مهر أمثالها بمقدار بعيد ضرر أغلب فكصورة عدم القدرة لقاعدة نفى الضرر
نظير سائر المقامات **مسئلة** وجوب الحج اذا كان مستطيعا ولكن يتوقف تخيير الزاد والراحلة
على انكاح **مسئلة** لكن يعتبر في نكاحها مع الشرطين اذن المحرمة ايضا كما برهني مد ظله العالی

كتاب النكاح

(١١٧)

لا يترك مراعاة الاحتياط

على بيع بعض املاكه باقل من ثمن المثل او على شراء الراجلة بازيد من ثمن المثل فان الظاهر يسقط
 الرجوع وان كان قادرا على ذلك والاحوط في الجميع اعتبار كون الزيادة مما يقرب بحاله لا مطلقا
فصل الاقوى جواز نكاح الامة على الحرة مع اذنها والاحوط اعتبار الشرطين من عدم ^{العرف} خوف
 العنت واما مع عدم اذنها فلا يجوز وان قلنا في المسئلة المقدمة بجواز عقد الامة مع عدم
 الشرطين بل هو باطل نعم لو اجازت بعد العقد صح على الاقوى بشرط تحقق الشرطين على الاحوط ولا
 فرق في المنع بين كون العقدين دائمين او انقطاعيين او مختلفين بل الاقوى عدم الفرق بين
 امكان وطى الحرة وعدم لمحض او قرن او رتق الامة مع عدم الشرطين نعم لا يبعد الجواز اذا التزكت
 الحرة قابلة للاذن لصغر او جنون خصوصا اذا كان عقدها انقطاعيا ولكن الاحوط مع ذلك المنع
 واما العكس وهو نكاح الحرة على الامة فهو جائز ولازم اذا كانت الحرة عاتمة بالحال واما مع
 جهلها فالاقوى خيارها في بقائها مع الامة ونفخها ورجوعها الى اهلها والظاهر عدم وجوب
 اعلامها بالحال فعلى هذا الواخفى عليها ذلك ابدا لم يفعل محرما مسئلة لو نكح الحرة والامة
 في عقد واحد مع علم الحرة صح ومع جهلها صح بالنسبة اليها وبطل بالنسبة الى الامة الامة
 اجازتها وكذا الحال لو تزوجها بعقدين في زمان واحد على الاقوى مسئلة الاشكال في
 جواز نكاح المبعضة واما على الحرة ففيه اشكال وان كان لا يبعد جوازه لان المنوع نكاح الامة
 على الحرة ولا يصدق الامة على المبعضة وان كان لا يصدق انها حرة ايضا مسئلة اذا تزوج
 الامة على الحرة فماتت الحرة او طلقها او وهب مدها في المقة وانقضت لم يثبت في الصحة بل لا
 بد من العقد على الامة جديدا اذا اراد مسئلة اذا كان تحت حرة فطلقها طلاقا بائنا يجوز
 له نكاح الامة في عدتها واما اذا كان الطلاق رجعيا ففيه اشكال وان كان لا يبعد الجواز
 الاخبار عن هذه الصورة مسئلة اذا زوجت حرة فتزوج امته ثم اجاز عقد ^{الفسخ}
 فعلى النقل لا يكون من نكاح الامة على الحرة فلا مانع منه وعلى الكنف مشكل مسئلة
 بحيث يكون نكاحها ترقفه عليه مما لا يستطاع عرفا ولا يخلو من اشكال ح ط بل لا يخلو من قوة ح ط ولا يخلو من
 اشكال كما مر ح ط مشكل بل عدم الجواز لا يخلو من وجه ح ط برودى مد ظله بل عدم الجواز قوى ح ط
 وان كان الحرة الخيار في عقد نفسها ح ط برودى مد ظله العالي

ع ح شيرازي
 بمقدار بعد النكاح الموط
 عليه مما لا يستطاع عرفا
 الفسخ
 والا حياط لا يترك
 الفسخ
 والا حياط فيه لا يترك
 وان للحرة الخيار في
 عقد نفسها الفسخ
 والا حياط لا يترك ح ط
 دعوى الاضرار
 بمنوعة والاحباط
 لا يترك
 ح ط
 بل فيه بعد ع ح
 شيرازي

على المبعضة ح

اذا عقد حرة وعقد وكيله على امة وشك في السابق منهما لا يبعد صحتهما وان لم تجز الحرة
والاحوط ^ط اطلاق الامة مع عدم اجازة الحرة ^ط مسألة لو شرط في عقد الحرة ان تاذن في
نكاح الامة عليها صح ولكن اذا لم تاذن لم يقع بخلاف ما اذا شرط عليها ان يكون له نكاح
الامة ^ط **فصل في نكاح العبد والاماء** ^ط مسألة امر تزويج العبد والامة بيد
السيد فيجوز له تزويجهما ولو من غير رضاها او اجبارهما على ذلك ولا يجوز لهما العقد على
نفسهما من غير اذنه كما لا يجوز لغيرهما العقد عليهما كذلك حتى لو كان لهما اب حري لم يكون
ايقاع العقد منهما او من غيرهما عليهما حراما اذا كان ذلك بقصد ترتيب الاثر ولو لامع اجازة
المولى نعم لو كان ذلك من غيرهما بتوقع الاجازة منه فالظاهر عدم حرمة لانه ليس تصرفا في
مال الغير عرفا بيع الفضولي مال غيره واقعا عقدهما على نفسيهما من غير اذن المولى بتوقع الاجازة
فقد يقال بحرمة سلب قلتهما وان لم يكونا مملوكي العبارة لكن مشكل لان صرف سلب القلة
عن مثل ذلك وكذا لو باشر احدهما العقد للغير باذنه او فضولة فانه ليس بمجرم على الاقوى
وان قيل بكونه حراما ^ط مسألة لو تزوج العبد من غير اذن المولى وقف على اجازته فان
اجاز صح وكذا الامة على الاقوى والاجازة كاشفة ولا فرق في صحة بها بين ان يكون
بتوقعها او لا بل على الوجه المحرم ولا يضره النهي لانه متعلق بامر خارج متحد والظاهر اشتراط
عدم الرد من قبل الاجازة فلا تنفع الاجازة بعد الرد وهل يشترط في تأثيرها عدم سبق
النهي السابق كالرد بعد العقد ولا وجهان اقواهما الثاني ^ط مسألة لو باشر المولى تزويج عبده
واجبره على التزويج فالمهران لم يعين في عين يكون في ذمة المولى ويجوز ان يجعله في ذمة العبد
يتبع به بعد القوم مع رضاه وهل له ذلك فهو اعليه في اشكال كما اذا استدان على ان يكون
الدين في ذمة العبد من غير رضاه واقا الواذن له في التزويج او في عين معين معين وان اطلق
وان كان للحره الخيار في عقد نفسها ^ط لا وجه للحكم بفساد عقد الامة وان سلمنا وجود اصل الحره
لها بعد العلم الاجمالي بفساده او ثبوت الخيار للحره في عقد نفسها فلا يترك الاحتياط بما ذكر
فيه اشكال ^ط ح ط برودي مد ظله العالي ^ط بل هو ج من نية الحرام والمراد على ان كتابه
برودي مد ظله العالي جواز جعله في ذمة العبد على هذا الوجه لومع رضا محل اشكال استدلوا به بالحوادث

هذا الاحتياط لا يترك
الرفع
وقد اوقع العقد عليهما
وهما صغيران
الرفع
في اقرايت تأمل
لا يترك
بل الاول
جم
ولكنه الاقوى
جم

من المولى فيكون النهي
فان عين كون المهر في
ذمة او في ذمة العبد
من

كتاب النكاح

— (٧١٣) — وهذا هو الاقوى

ع
شرازي

وله يمكن الفسخ

اصطهانا
مطلقة

ففي كونه ذمته او ذمته العبد مع ضمانه ^ط وتعهده اداؤه عنه او كونه في كسب العبد ^ط و
اقواها الاول لان الاذن في الشيء اذن في لوازمه وكون المهر عليه بعد عدم قدرة العبد
على شيء وكونه كلاً على مولا من لوازم الاذن في التزوج عرفاً وكذا الكلام في النفقة ويدل
عليه ايضا في المهر رواية علي بن ابي حمزة وفي النفقة موثقة عماد الساباطي ولتزوج العبد من
غير اذن مولا ثم اجاز ففي كونه كلاً اذن السابق في كون المهر على المولى او بتعهده او لا وجهان
ويمكن الفرق بين مال الرجل المهر في ذمته فلا دخل له بالمولى وان اجاز العقد اذن في مال معين
من المولى اذن في ذمته فيكون كاعتين او اطلق فيكون على المولى ثم ان المولى اذا اذن فتارة يعين
مقدار المهر وتارة يعتم وتارة يطلق فعلى الاولين الاشكال وعلى الاخير ينصرف الى المتعارف
واذا اعتدى وقف على اجازته وقيل يكون الزايد في ذمته يتبع به بعد العقد وكذا الحال بالنسبة
الى شخص الزوجة فانه ان لم يعين ينصرف الى اللائق بحال العبد من حيث الشرف والضعة فان تعذر
وقف على اجازته ^ط مسئلة مهر الامة المروجة للمولى سواء كان هو المباشرو هي باذنه او باجازة
ونفقتها على الزوج ^ط الا اذا منعها مولاها عن التمكن لزوجها واشترط كونهما عليه وللمولى
استخدامها بما لا ينافي حق الزوج والمشهور ان للمولى ان يتخذ منها هادراً ويخلى بينها وبين
الزوج ليلاً ولا بأس به بل يستفاد من بعض الاخبار ولو اشترط غير ذلك فلها على شرطها ولو اراد زوجها
ان يافزها هل له ذلك من دون اذن السيد قد يقال ليس له بخلاف ما اذا اراد السيد ان
يافزها فانه يجوز له من دون اذن الزوج والاقوى العكس لان السيد اذا اذن بالتزوج فقد
التزم بلوازم الزوجية والرجال قوامون على النساء واما العبد المأذون في التزوج فامر به
مولا فلم ينفع من الاستمتاع يجب عليه طاعته الا ما كان واجبا عليه من الوطى في كل اربعة
اشهر ومن حق القسم ^ط مسألة اذا اذن المولى للامة في التزوج وجعل المهر لها صح على الاقوى
من ملكية العبد والامة وان كان للمولى ان يملك ما ملكه بل الاقوى كونه مالكا لها ولما
اذن في ذمته العبد وكون اشتغال ذمته بشيء باذن المولى عين اشتغال ذمته المولى بذلك الشيء
كما ان ملكيته لشيء عين ملكيته ولعل هذا اقرب الوجوه ولا ينافيه الرواية والظاهر عدم
الفرق بين الاذن والاجازة ^ط وعلمت على طبق منصرح ^ط صحة هذا الشرط محل اشكال ^ط

وان كان الوجه الاول لا
يخلو عن وجه لكنه لا يخلو
عن الاشكال ايضا على
تقدير القوط لا يلزم
بطلان الشراء على البيع
العرض لكون القوط معلولا
لتملك الزوج رتبة ذواتها
متاخر عنها رتبة نفى
مرتبة انشاء البيع المقدم
على القوط يكون المهر
ثابتا فلا يلزم خلو البيع
عن العرض في الفسخ
الصحة في غير الضريبة
ومال الكتابة محل تأمل
واشكال الفسخ امثليها
وهو الاقوى الفسخ
سقوط جميع وان كان
قوا بالكنه لا يخلو عن
الاشكال وعلى تقدير
خفى انه معلول لملك
الزوج رتبة ذواتها
ومتاخر عنها في الرتبة
ففي رتبة انشاء البيع
يكون ثابتا على كل تقدير
ولو جعل ثمتا لا يلزم
منه خلو البيع عن العرض
في شئ من الصور حسب
بين عدم الفرق بين
الصورتين وكذا بين
ان يكون المهر في ذمة
الزوج او سيده من
الحاشية السابقة بهم
عنه ثم يغني لتجمل ان يجمع
رتبة العبد ماله ذمة معاملة
ملكها كي يقطع ماله ذمة بذلك لان ماله ذمة من المهر كان قبل البيع ملكا لها
وكانت رتبة السيد وبالباع ينقل كل منهما من مالكا الى مالك الاخر لا يجمع ماله ملكها ولو انما ما كي يلزم ما ذكره العلامة قد من
لحد ورجيم وهو الاقوى جمة مد ظله العالي

(٧١٤) في بيان بطلان نكاح العبد بشرائه ووجهه
في بيان بطلان نكاح العبد بشرائه ووجهه
في بيان بطلان نكاح العبد بشرائه ووجهه
في بيان بطلان نكاح العبد بشرائه ووجهه

لها ملكية طولية مسئلة لو كان العبد او الامنة لما كين او اكثر توقف صحة النكاح على اذن
الجميع او اجازتهم ولو كانا بعضين توقف على اذنها واذن المالك وليس له اجبارهما مسئلة
اذا اشترت العبد زوجته بطل النكاح ولتتحق المهر ان كان ذلك بعد الدخول واما ان كان
قبله ففي سقوطه او سقوط نصفه او ثبوت تمامه وجوه مبنية على انه بطلان وانفصاح ثم
هل يجزى عليها حكم الطلاق قبل الدخول او لا وعلى القوط كلا اذا اشترته بالمهر الذي كان
لها في ذمة السيد بطل الشراء للزوم خلو البيع عن العرض نعم لا بأس باذا كان الشراء بعد الدخول
لا يستفاد المهرج وعن العلامة في القواعد البطلان اذا اشترته بالمهر الذي في ذمة العبد
وان كان بعد الدخول لان تملكها لا يستلزم برائة ذمته من المهر فيخلو البيع عن العرض وهو
مبنى على عدم صحة ملكية المولى في ذمة العبد ويمكن منع عدم الصحة مع انه لا يجمع ملكيتها
له ولما في ذمة بل ينقل ما في ذمة الى المولى بالبيع حين اشقال العبد اليها مسئلة الولد
بين المملوكين رقيق سواء كان عن تزويج ما دون فيه او مجاز او عن شبهة مع العقد او مجردة
او عن زنا منهما او من احدهما بلا عقد او من عقد او من عقد معلوم الفساد عندهما او عند احد
واما اذا كان احد الابوين حرا فالولد اذا كان عن عقد صحيح او شبهة مع العقد او مجردة حتى
فيما دلست الامة نفسها بدعوى الحرية فتزوجها حرا على الاقوى وان كان يجب عليه ح دفع قيمة
الولد الى مولاها واما اذا كان عن عقد بلا اذن مع العلم من الحرف بفساد العقد او عن زنا من الحر
او منهما فالولد رقيق ثم اذا كان المملوك المالك واحد فالولد له وان كان كل منهما المالك فالولد
بين المالكين بالتولية الا اذا كان التفاوت ^{اشترطا} والاختصاص باحدهما هذا اذا كان العقد باذن
المالكين او مع عدم الاذن من واحد منهما واما اذا كان بالاذن من احدهما فالظاهر انه كـ
ولكن المشهور ان الولد ح لمن لم ياذن ويمكن ان يكون مرادهم في صورة اطلاق الاذن بحيث
هذا المنع غير موجه ح ط وهو الاقوى ح ط بر وجهي مد ظله الشريف على رؤس الانام -

هذا المنع غير موجه ح ط وهو الاقوى ح ط بر وجهي مد ظله الشريف على رؤس الانام -
صحة ما لكية المولى في ذمة عبده غير الضريبة ومال الكتابة مسئلة وسواء صح او افسح ذلك فالمقام اجنبي
عنه ثم يغني لتجمل ان يجمع رتبة العبد ماله ذمة معاملة ملكها كي يقطع ماله ذمة بذلك لان ماله ذمة من المهر كان قبل البيع ملكا لها
وكانت رتبة السيد وبالباع ينقل كل منهما من مالكا الى مالك الاخر لا يجمع ماله ملكها ولو انما ما كي يلزم ما ذكره العلامة قد من
لحد ورجيم وهو الاقوى جمة مد ظله العالي

ليست فاد منه إسقاط حق نمائية الولد حيث أن مقتضى الإطلاق جواز التزويج بالحر والحره وأن لا وجه له وكذا لو كان الوطى شبهة منها سواء كان مع العقد وشبهة مجردة فإن الولد مشترك و
أما لو كان الولد عن ناس من العبد فالظاهر عدم الخلاف في أن الولد للمالك الأمة سواء كان
من طرفها شبهة أو زنا مسئلة إذا كان أحد الأبوين حراً فالولد حر لا يصح اشتراط رقيته على
الأقوى في ضمن عقد التزويج فضلاً عن عقد خارج لازم ولا يضر بالعقد إذا كان في ضمن
عقد خارج وأما انكان في ضمن عقد التزويج فينبى على فساد العقد بفساد الشرط وعلمه و
الأقوى عدمه ويحتمل الفساد وان لم يقل به في سائر العقود إذا كان من له الشرط جاهلاً بفساد
لأن في سائر العقود يمكن جبر تخلف شرط بالخيار بخلاف المقام حيث أنه لا يجري خياراً
في النكاح نعم مع العلم بالفساد لا فرق إذا كان في سائر العقود أيضاً مسئلة إذا تزوج
حرامة من غير إذن موليا حرم عليه وطئها وان كان بترقع الإجازة وحي فإن أجاز المولى كشف
عن صحته على الأقوى من كون الإجازة كاشفة وعليه المهر والولد حر ولا يجحد الزنا وان كان
عالمًا بالتحريم بل يخر وان كان عالمًا بلحق الإجازة فالظاهر عدم الحرمة وعدم التغرير أيضاً و
أن لم يجز المولى كشف عري بطلان التزويج ويجدح حد الزنا إذا كان عالمًا بالحكم ولم يكن مشتبهاً
من جهة أخرى وعليه المهر بالدخول وان كانت الأمة أيضاً عالمة على الأقوى وفي كونه المصح
أو مهر المثل أو العشر انكانت بكر أو نصفه انكانت ثيباً وجه بل أقوال أقولها الأخر ويكون
الولد لمولى الأمة وأما إذا كان جاهلاً بالحكم أو مشتبهاً من جهة أخرى فلا يجحد ويكون الولد
حر أنعم ذكر بعضهم أن عليه قيمة يوم سقط حيا ولكن لا دليل عليه في المقام ودعوى أنه
تقويت لمنفعة الأمة كما ترى إذا التقويت انما جاء من قبل حكم الشارع بالحرية وعلى فرضه فلا
لقيمة يوم التولد بل مقتضى القاعدة قيمة يوم الانقضاء لأنه انقضاء حر فيكون التقويت في ذلك
الوقت مسئلة إذا لم يجز المولى العقد الواقع على أمته ولم يرده أيضاً حتى مات فهل يصح

قد مر في المسئلة الخامسة والعشرين في الفصل الرابع ما يخالف ذلك الفسخ هذه الدعوى واضحة المنع كما تقدم في نظائر المقام جمد مد ظله هو الصحيح إذا استلزام المنفعة لكونه استيفاء لهذا من أمة الغير في ضمنها المستوفى لها وتكون العبرة بيوم سقوطه حيا من ذلك وهذا هو المراد من تقويت المنفعة في المقام نظائر لعدمها بلا استيفاء كما توهمه جمد

من شرطها في ضمن عقد التزويج لا يخلو من وجه ح محل اشكال ح قد تقدم منه قدس سره وخلاف ذلك في المسئلة الخامسة عشر من الفصل الرابع ح حرية الولد إذا كانت البنت من جهة جهله بالحكم أو احتمال الإذن من مولاها محل اشكال بل عدمها لا يخلو من وجه ح استفاد ذلك ما دل عليه المسئلة الآتية غير بعيد على فرض التول بالحرية

فيما لو رثت لامة نفسها وحكم الولد المتولد منها

(٧١٤)

اجازة وارثها ام لا وجمان اقربها لعدم لاقطاعها على فرضها كاشفة ولا يمكن الكشف هنا لان
المفروض انها كانت للمورث وهو نظير من باع شيئا ثم ملك مسئلة اذا دلست امه فادعت انها
اهاجرة فترددت وجهها ودخل بها ثم تبين الخلاف وجب عليه المفاقة وعليه المهر لسيدتها وهو
العشر ونصف العشر على الاقوى لا المسمى ولا مهر المثل وان كان اعطاها المهر استرد منها ان
كان موجودا والا ثبت به بعد العتق ولما جئت بولد ففي كونه حرا او رقيا لم يلزمها قولان فمن
المشهور انه رق وكذا يجب على الأب فكذلك بدفع قيمته يوم سقط حيا وان لم يكن عنده ما يفك
به سعى في قيمته وان ابي وجب على الامام دفعها من سهم الرقاب ومن مطلق بيت المال
الاقوى كونه حرا كما في سائر موارد اشتباه المخرج حيث انه لا اشكال في كون الولد حرا فلا خصوصية
لهذه الصورة والاشبار الدالة على رقيقته منزلة على ان للولي اخذ ليتسلم القيمة جمعاً بينهما
بين ما دل على كونه حرا وعلى هذا القول ايضا يجب عليه ما ذكر من دفع القيمة او السعي او دفع
الامام ثم لمؤنة ساعة هذا كل اذا كان الرقيق حال اعتقاده كوطاخرة واما اذا وطنها بعد العلم
بكرها امه فالولد رق لانه من ذناخ بل وكذا لو علم سبق رقيقته فادعت ان مولاهما اعتقها وله
يحصل له العلم بذلك وله يتردد به شاهدان فان الرقيق ح ايضا لا يجوز الاستصحاب بقاها
على الرقية نعم لو لم يعلم سبق رقيقته جاز له التعويل على قولها لاصالة الحرية فلو تبين الخلاف
لم يحكم برقية الولد وكذا مع سبقهما مع قيام البينة على دعويها مسئلة اذا تزوج عبد بحرة
من دون اذن مولاه ولا اجازة كان النكاح باطلا فلا تسحق مهر او لا نفقة بل الظاهر انها
تتخذ حد الزنا اذا كانت عاتمة بالحال وانه لا يجوز لها ذلك نعم لو كان ذلك لها بتوقع الاجازة
واعقدت جواز الاقدام ح بحيث تكون شبهة في حقها لم تتخذ كما انه كذلك اذا علمت بحبي
الاجازة واما اذا كان بتوقع الاجازة وعلمت مع ذلك بعدم جواز ذلك فتتخذ مع عدم حصولها
بعد ترك ما كان من مضمونها مخالفا لعل الاصحاب من كون العبرة بقيمته يوم تسليمه الى ابيه ح ط

على ان يكون نظيره في مفاقة
المالك حين العقد للمالك
حال الاجازة وكذا في
المخايرة في المقام ليس
على حد هاهنا غيره وان
في المقام ليس الاشكال
من المالك الاول في
الاجابة فان ملك الوارث
كاشفه ملك المورث و
بموته يقوم الوارث مقامه
في قيام تلك الاضافة
بجميع شئونها التي فيها
السلطنة على جازة
الواقع على ذلك المال
وصلوها للتاثير مطلقا
سواء قلنا بالنقل او لا
ومن هذه بحكم يحكم
ببقاء الحقوق المتعلقة
بذلك المال للوارث
اذا انتقل اليه الفسخ
لكن مع طرح ما كان
مخالفا لعل الاصحاب
من مفادها وهو كون
العبرة بقيمته يوم تسليمه
الى ابيه الفسخ ينقله
بل الاقوى نفوذ اجازة
وليس المحذور المتوهم
في المقام كونه من قبيل
من باع شيئا ثم ملك
وانما المتوهم هو كونه من
قبيل مخايرة المالك حال

العقد للمالك حال الاجازة وخروج العقد بذلك عن صلاحية ان يحجزه المالك الثاني على كل من الكشف والنقل ومنشأ ذلك هو قيام
ملك الوارث بالانتقال الى الاجنبى مع ما بينه من البون البعيد فان ملك الوارث هو بعينه ملك المورث وبموته يقوم وارثه مقامه في قيام تلك الاضافة
بجميع شئونها التي فيها السلطنة على اجازة العقد الواقع على ذلك لا صلاحيتها للتاثير على كل من الكشف والنقل وعلى هذا ينبغي بقاء الحقوق المتعلقة بذلك المال
ما يكون من قبل حق الرهانة ونحوها مع انتقاله الى الوارث بخلاف ما اذا انتقل الى الاجنبى في جميع ذلك ح

كتاب النكاح

(٧١٧)

بخلاف ما اذا حصلت فانها تغزى لمكان تجربها واذا جانت بولد فالولد لمولى العبد مع كونه
 مشتبها بل مع كونه زانيا ايضا لقاعدة النماية بعد عدم محو بالحرمة واما اذا كانت جاهلة بالحق
 فلا حد والولد حر ولحق عليه المهر يتبع به بعد العتق ^{مسئلة} اذا زنى العبد بمتجربة من غير عقد
 فالولد حر وان كانت ^ط الحرة ايضا زانية ففرق بين الزنا المجرد عن عقد والزنا المفقون به مع العلم
 بفساده حيث قلنا ان الولد لمولى العبد ^{مسئلة} اذا زنى حر بامة فالولد لمولاها وان كانت
 هي ايضا زانية وكذا لو زنى عبد بامة الغير فان الولد لمولاها ^{مسئلة} يجوز للمولى تحليل امته
 لعبد وكذا يجوز له ان ينكح اياها والاقوى انه يحل نكاح لا تحليل كما ان الاقوى كفاية ان يقول
 لا انكحتك فلانة ولا يحتاج الى القبول منه او من العبد لطلاق الاخبار ولان الامر بيده
 فاجابه مغن عن القبول بل لا يبعد ان يكون الامر كذلك في سائر المقامات مثل المولى والوكيل
 عن الطرفين وكذا اذا وكل غيره في التزوج فيكفي قول الوكيل انكحت امته موكل لعبد فلان او
 انكحت عبد موكل امته واما الواذن للعبد والامة في التزوج بينهما فالظاهر الحاجة الى الانجاب
 والقبول ^{مسئلة} اذا اراد المولى التفريق بينهما لا حاجة الى الطلاق بل يكفي امره اياها بالطلاق
 ولا يبعد جواز الطلاق ايضا بان يامر عبده بطلاقها وان كان لا يخلو من اشكال ^{مسئلة} اذا
 زوج عبدا امته ليجب ان يعطيا شيئا سواء ذكره في العقد ولا بل هو الا هو وتمام الامنة
 ذلك بناء على المختار فرضي ملكية المملوك اذا ملكه مولا او غيره ^{مسئلة} اذا مات المولى
 وانتقلا الى الورثة فلم ايضا الامر بالمفارقة بدون الطلاق والظاهر كفاية امر احدهم في ذلك
^{مسئلة} اذا زوج الامة غير مولاها من حر فاولادها جاهل بكونها غير عليا العشر ونصف
 العشر لمولاها وقيمة الولد ويرجع بها على ذلك الغير لانه كان مغرورا سرقه كما انه اذا غررت
 الامة بتدليسها ودعواها المحررة تضمن القيمة وتتبع به بعد العتق وكذا اذا صار مغرورا
 قبل الشاهد من حرتهما ^{مسئلة} لو تزوج امته بين شريكين باذنها ثم اشترى حصته احدهما
 جريان تلك القاعدة بالنسبة الى الاب مشكل خصوصا مع كونه زانيا نعم الحكم مشهور بالضرر عليه مفقود وتوهم ذلك
 خبر العلانية خطأ لان مورد علم العبد واشتباه الحر ولا عامل به في مورد ايضا ^ط الحكم في هذه الصورة محل
 والفرق بين الزنا المجرد والمفرد بالعقد الفاسد غاية البعد ^ط محل تأمل كذا ما بعد ^ط لكن الا هو طمناح ^ط بعد

الا هو طمناح

في الجمع ع شير

وافتاد هو النفس

الوارد في ان الولد

العبد في الثاني دون

الاول الفقه

الا هو طمناح

في الجمع بل في الوكيل

والولى لا يخرج عن القوة

الفقه

الا هو طمناح

في الجمع بل هو الاقوى

في المولى والوكيل مط

جم

فيه اشكال ع شير

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

محل تأمل الفقه

الأحوط الصالح ع
 شراذم
 الأقوى كونه لها
 الفسخ
 بل الأول وكون النكاح
 من باب الفسخ ظاهر
 الفسخ
 كونه فسخا وموجبا لفسخ
 المهر ظاهر بل لا يرجع
 أصل البطلان ولا استقرار
 المهر على تقديره إلى
 محتمل جزم مد ظله
 العالي

أو بعضها أو بعضا من حصة كل منهما بطل نكاح ولا يجوز له بعد ذلك وطئها وكذا لو كانت
 لواحد واشترى بعضها وهل يجوز له وطئها إذا أحلها الشرايط قولان ^طأقوى نعم لأنفسه وكذا لا
 يجوز وطئ من بعضه حر إذا اشترى نصيب الرقية لا بالعقد ولا بالتخييل منها نعم لوهاياها فالا
 جواز التمتع بها في الزمان الذي لها عملا بالنفس الصحيح وإن كان الأحوط خلافه ^طفصل في الطلاري
 وفي العتق والبيع والطلاق أما العتق فإذا اعتقت الأمة المروجة كان لها فسخ نكاحها إذا كانت
 تحت عبد بل مطلقا وإن كانت تحت حر على الأقوى والظاهر عدم الفرق بين النكاح الدائم
 والمقطوع نعم إن حكم مخصوص بما إذا اعتق كأنها فلا خيار لها مع عتق بعضها على الأقوى نعم إذا اعتق
 البعض الآخر أيضا ولو بعد مدة كان لها خيار مسئلة إذا كان عتقها بعد الدخول ثبت
 تمام المهر وهل هو ملوكها ^طأو تابع للعتق في العقد فان جعل لها فلها ولا فله ولو لا بما في
 الصورة الأولى تملك كما في سائر الموارد إذ له تملك مال مملوكه بناء على القول بالملك لكن
 هذا إذا كان قبل انعتاقها وأما بعد انعتاقها فليس له ذلك وإن كان قبل الدخول ففي سقوط
 أو سقوط نصف أو عدم سقوط أصلا وجود أقوالها ^طالأخير وإن كان مقتضى الفسخ الأول وذلك
 لعدم معلومية كون المقام من باب الفسخ لاحتمال كونه من باب بطلان النكاح مع اختيارها المفا^ق
 والقياس على الطلاق في ثبوت النصف لا وجه لمسئله إذا كان العتق قبل الدخول والفسخ ^طبعد
 فان كان المهر جعل لها فلها وإن جعل للولي أو أطلق ففي كونه لها قولان ^طأقوى الثاني أنه ثابت
 بالعقد وإن كان يستقر بالدخول والمفروض أنها كانت أمه حين العقد مسئلة لو كان نكاحا
 بالتفويض فإن كان تفويض المهر فالظاهر إن حال ما إذا عتق في العقد وإن كان تفويض
 البضع فإن كان الانعتاق بعد الدخول وبعد تعيين الحال ما إذا عتق حين العقد وإن
 كان قبل الدخول فالظاهر إن المهر لها لأنه ثبت ح بالدخول والمفروض حريتها حين مسئلة
 إذا كان العتق في العدة الرجعية فالظاهر إن خيار باق فان اختلفت الفسخ لم يبق للزوج الرجوع
^طالأحوط الترتيب ط لا يترك ح ط هذا هو المعين بلا اشكال بعد لا يقع جعل المهر لها على وجه لا يرجع إلى
 المولى ح ط برود جردى مد ظله بل الأول ح ط بل يمكن كون بعد أحدهما في ذلك وإن كان المهر
 ها إذا كان قبل الدخول والتعيين كليهما ح ط برود جردى مد ظله العالي

في بيان شروط العاقد المجري للضيعة

٧١٩

وهو المصودع
شرازي

حينئذ وان اختارت البقاء بقي له حق الرجوع ثم اذا اختارت الفسخ لا تتعد العدة بل يكفيها عدة واحدة ولكن عليها تتميمها عدة الحرة وان كانت بائنة فلا خيار لها على الاقوى ^{مسألة} لا يحتاج فيها الى اذن الحاكم ^{مسألة} الخيار على الفور على الاحوط فوراً عرفياً نعم لو كانت جاهلة بالعقد او بالخيار او بالفورية جاز لها الفسخ بعد العلم ولا يضره التأخير ^{مسألة} ان كانت صبية او ^{مجنونة} فالاقوى ان وليها يتولى خيارها ^{مسألة} لا يجب على الزوج اعلامها بالعقد او بالخيار اذا لم تعلم بل يجوز له اخفاء الامر عليها ^{مسألة} ظاهر المشهور عدم الفرق في ثبوت الخيار لها بين ان يكون المولى هو المباشر لتزويجها او اذا تفاختارت هي زوجها برضاها ولكن يمكن دعوى انصراف الاخبار الى صورة مباشرة المولى بلا اختيار منها ^{مسألة} لو شرط مولاها في العقد عدم فسخها فالظاهر صحة ^{مسألة} لو اعتق العبد لا خيار له ولا لزوجته ^{مسألة} لو كان عند العبد حرة وامتان فاعتقت احداً الامتين ففعل لها الخيار او لا وجهان وعلى الاول ان اختارت البقاء فهل ثبت للزوج التحجير او يبطل نكاحها وجهان وكذا اذا كان عند ثلاث او اربع اماء فاعتقت احديها ولو اعتق في هذا الفرض جميعهن دفعة ففي كون الزوج مخيراً او بعد اختياره يكون التحجير للباقيات او التحجير من الاول للزوجات فان اخترن البقاء فله التحجير ويبطل نكاح الجميع وجهه **فصل في العقد واحكامه** ^{مسألة} يشترط في النكاح الضيعة بمعنى الايجاب والقبول اللفظيين فلا يكفي التراضى الباطن ولا الايجاب والقبول الفعليين وان يكون الايجاب بلفظ النكاح او التزويج على الاحوط ولا يكفي بلفظ المتعة في النكاح الدائم وان كان لا يبعد كفايته مع الاتيان بما يدل على ارادة الدوام ويشترط العربية مع التمكن منها ولو بالتوكيل على الاحوط نعم مع عدم التمكن منها ولو بالتوكيل يكفي غيرها من الالسنه اذا اتى بترجمة اللفظيين من النكاح والتزويج والاحوط اعتبار المامونية وان كان الاقوى عدمه فيكفي المستقبل والجملة المحترقة كان يقول ازوجك انا فزوجك فلائنه كان الاحوط تقديم الايجاب على القبول وان كان الاقوى جواز العكس ايضا وكذا الاحوط ان يكون الايجاب من جانب الزوجة والقبول من جانب ^ط هذا الدعوى لا تخلو من مجازفة ^ط لا يترك ^ط لا يترك ^ط اذا كان القبول بمثل تزوجت و نكحت لا بمثل قبلت ورضيت ^ط بروجردي مد ظله العالی

في غير ما يدل على المطا
مثل رضيت وقبلت و
نحوها مع شرازي
لكنها بعيدة جداً عن
لا يترك بل لا يخلو عن
القوة الفسخ اصعباً
اذا كان القبول بلفظ
نكحت و نكحت لا بلفظ
قبلت ورضيت وان
كان الاحوط في ايضا
الترك الفسخ اصعباً
هذا الاحياء لا يترك
الفسخ
لا يترك جبه
لا يبعد صحة النكاح من
كل قول بلسانهم جبه
بل لا يخلو عن قوله جبه
نكحت وكذا ما بعده جبه

الزوج وان كان الاقوى جاز العكس وان يكون القبول بلفظ قبلت ولا يبعد كفاية رضيت و
لا يترد ذكر المقلقات فيجوز الاقتصار على لفظ قبلت من دون ان يقول قبلت النكاح لنفسه
اولو كل بالمهر المعلوم والاقوى كفاية الايتان بلفظ الامر كان يقول زوجتي فلانة فقال
زوجتكها وان كان الاقوى خلافة مسألة الاخرس كيفية الايجاب والقبول بالاشارة
مع قصد الانشاء وان تمكن من التوكيل على الاقوى مسألة لا يكفي في الايجاب والقبول
الكتابة مسألة لا يجب التطابق بين الايجاب والقبول في الفاظ المقلقات قال انكحت فلانة
فقال قبلت التزويج او بالعكس كفي وكذا الرق قال على المهر المعلوم فقال الاخر على الصدق والمعلوم
وهكذا في سائر المقلقات مسألة يكفي على الاقوى في الايجاب لفظ نعم بعد الاستفهام
كما اذا قال زوجتي فلانة بكذا فقال نعم فقال الاول قبلت لكن الاقوى عدم الاكتفاء مسألة
اذا نحن في الصيغة فان كان مغير للمعنى لم يكف وان لم يكن مغيرا فلا بأس به اذا كان في المقلقات
وان كان في نفس اللفظين كان يقول جوزتك بدون زوجتك فالاقوى عدم الاكتفاء به وكذا
اللعن في الاعراب مسألة يشترط قصد الانشاء في اجراء الصيغة مسألة لا يترد في المجرى
للصيغة ان يكون عارفا بمغنى الصيغة تفصيلا بان يكون مميز للفعل والفاعل والمفعول بل
يكفي علمه اجمالا بان مغنى هذه الصيغة انشاء النكاح والتزويج لكن الاقوى العلم التفصيلي
مسألة يشترط المراتب بين الايجاب والقبول وتكفي العرفية فيها فلا يضر الفصل في الجملة
بحيث يصدق معه ان هذا قبول لذلك الايجاب كما لا يضر الفصل بمقلقات العقد من القبول
والشروط وغيرها وان كثرت مسألة ذكر بعضها ان لا يترد اتحاد مجلس الايجاب والقبول
كان القابل غائبا عن المجلس فقال الموجب زوجت فلانا فلانة وبعد بلوغ الخبر اليه قال قبلت
لم يصح وفيه انه لا دليل على اعتباره من حيث هو وعدم الصحة في الفرض المذكور انما هو من
جهة الفصل الطويل او عدم صدق المعاقدة والمعاهدة لعدم الخطاب والا فلو فرض صدق

لا يترد ع ح شارة
الاقوى التطابق فيما اذا
لم يترد فا ع ح شارة
لا يترد ع ح شارة
لا يترد الف ح
مسألة الف ح
لا يترد الف ح
هذا من اللحن المغير
للمعنى فلا يكفي جزما
الف ح
لا يترد ح م
الاقوى رعاية ح م
لا يترد
ح م

ان اريد بالعكس ايجاب الزوج بلفظ انكحت نفس مثلا فصح محل اشكال بل عدمها لا يعلم من رجحان وان
اريد به ايجابه بلفظ انكحت او تزوجتك فلا بأس به لكنه راجع الى تقديم القبول كالمسألة محل اشكال ح ط
محل اشكال ح ط لا يترد ح ط هذا من اللحن المغير للمعنى ولا يكفي بلا اشكال ح ط لا يترد ح ط

في بيان شروط العاقد المجري للصيغة

المعاقدة وعدم الفصل مع تعدد المجلس فتح كما اذا خاطبه وهو في مكان اخر لكنه يسمع صوته
 ويقول قبلت بلا فصل مخرقاً انه يصدق عليه المعاقدة ^{مسئلة} ^{مسئلة} ويشترط فيه التخيير كما في
 سائر العقود فلو علقه على شرط او محيى زمان بطل نعم لو علق على امر محقق معلوم كان يقول
 ان كان هذا يوم الجمعة ذوت حجة فلانة مع علمه بان يوم الجمعة صح واما مع عدم علمه فشكل
^{مسئلة} اذا اوقع العقد على وجه يخالف الاحتياط اللازم مراعاته فان اراد البقاء فاللازم
 الاعادة على الوجه الصحيح وان اراد الفراق فالاحوط الطلاق وان كان يمكن التمسك باصالة
 عدم التأثير في الزوجية وان كان على وجه يخالف الاحتياط الاستجابي فع ارادة البقاء
 الاحوط الاستجابي اعادة على الوجه المعلوم صحة ومع ارادة الفراق فاللازم الطلاق
^{مسئلة} ^{مسئلة} يشترط في العاقد المجري للصيغة الكمال بالبلوغ والعقل سواء كان عاقد النفس
 او غيره وكالة او ولاية او فضولة فلا اعتبار بعقد الصبي ولا المجنون ولو كان ادوارياً حاكماً
 جنونه وان اجاز وليه او اجاز هو بعد بلوغه او افاقة على المشهود بل لا خلاف فيه لكنه
 في الصبي الوكيل عن الغير محل تأمل لعدم ^{مسئلة} ^{مسئلة} الدليل على سلب عبارته اذا كان عارفاً بالعربية و
 علم بقصد حقيقة وحديث رفع القلم منصرف عن مثل هذا وكذا اذا كان لنفسه باذن الولي
 او اجازته او اجاز هو بعد البلوغ وكذا لا اعتبار بعقد السكران فلا يصح ولو مع الاجازة بعد
 الافاقة واما عقد السكرى اذا اجازت بعد الافاقة ففيه قولان فالشهور انه كذلك وذهب جماعة
 الى الصحة مستندين الى صحة ابن بزيع ولا باس بالعمل بها وان كان الاحوط خلافه لا مكان حملها
 على ما اذا لم يكن سكرها بحيث لا التفات لها الى ما نقول مع ان المشهود لم يعملوا بها وحملها
 على محامل فلا تترك الاحتياط ^{مسئلة} ^{مسئلة} لا باس بعقد نفسه اذا كان وكيلاً عن الغير في اجراء
 الصيغة او اصيلاً مع اجازة الولي وكذا لا باس بعقد المكره على اجراء الصيغة للغير ولو نفسه
 اذا اجازة بعد ذلك ^{مسئلة} ^{مسئلة} لا يشترط الذكورة في العاقد فيجوز للمرأة الوكالة عن الغير
 في اجراء الصيغة كما يجوز اجراءها لنفسها ^{مسئلة} ^{مسئلة} لا يشترط بقاء المقاعد من على الاهلية الى
 لا يصح قطعاً بل في الصورة الاولى ايضاً لا يخلو من اشكال ^{مسئلة} ^{مسئلة} لكن يجزها المجتهد الفاضل عن
 الدولة وليس اجرائها من وظيفة المقلد العام ^{مسئلة} ^{مسئلة} بروجدي مد ظله العالی

مسئلة
 كان الصورة الاولى
 لا يخلو عن اشكال
 الفذ
 بل الاحوط الطلاق
 الفذ
 بل الطاهر بطلانه
 جم
 لا تترك الطلاق على
 الاحوط جسم
 لا تترك الطلاق على
 الاحوط ع
 في اطلاقه نظر ع
 الاحوط عدم الاعتداد
 بعقد مطلقاً الفذ
 م
 الاحوط عدم الاعتداد
 بعقد مطلقاً جم

تمام العقد فلو اوجب ثم جن او اعنى عليه قبل مجئ القبول لم يقع وكذا الواجب ثم نام بل او غفل
 عن العقد بالمرّة وكذا الحال في سائر العقود والوجه عدم صدق المعاينة والمعاينة مضافاً
 دعوى الاجماع وانصرف الادلة ^{مسألة} ليشترط تعيين الزوج والزوجة على وجه يمتاز كل
 منهما عن غيره بالاسم او الوصف الموجب له او الاشارة فلو قال ذوّجتك احداً بناتي بطل وكذا
 لو قال ذوّجت بنتي احداً بنيتك واحد هذين وكذا الوعيتن كل منهما غير ما عينه الاخر بل وكذا
 لو عيننا معينا من غير معاينة بينهما بل من باب الاتفاق صار ما قصد احدهما عين ما قصد الاخر
 واقالو كان ذلك مع المعاينة لكن لم يكن هناك ذلك على ذلك من لفظ او فعل او قرينة خاتمة
 غفيرة فلا يبعد القحة وان كان الاحتياط خلافه ولا يلزم تميز ذلك المعين عندهما حال العقد
 بل يكفي التميز الواقعي مع امكان العلم به بعد ذلك كما اذا قال ذوّجتك بنتي الكبرى ولم يكن حال
 عالماً بتاريخ تولد البنيتين لكن بالرجوع الى الدقة يحصل له العلم نعم اذا كان ممة او اقفاو لكن
 لم يمكن العلم به ظاهراً كما اذا نسي تاريخ ولادتهما ولم يمكنه العلم به فالأقوى البطلان لانصراف الادلة
 من مثله فيقول بالقحة والتخصيص بالقرعة ضعيف ^{مسألة} لو اختلف الاسم والوصف او
 احدهما مع الآخر اخذنا بالمقصود والغنى وقع غلطاً مثلاً لو قال ذوّجتك الكبرى من بنات فاطمة فبين ان اسمها خديجة
 صح العقد ^{مسألة} الخديجة هي الكبرى ولو قال ذوّجتك فاطمة وهي الكبرى فبين ان اسمها خديجة او
 وصفها بالأكبر وقع غلطاً فيلغى وكذا لو قال ذوّجتك فاطمة وهي الكبرى فبين ان اسمها خديجة او
 الخاص صغرى فان المقصود تزويج المثار اليها ولسميتها بفاطمة او وصفها بالأكبر وقع
 غلطاً فيلغى ^{مسألة} اذا تنازع الزوج في التعيين وعدمه ختم يكون العقد صحيحاً او
 باطلاً فالقول قول مدعى الصحة كما في سائر الشروط اذا اختلفا فيها وكما في سائر العقود وان
 تفق الزوج وولي الزوجة على انهما عينتا معينا وتنازعا فيه انهما فاطمة او خديجة منع عدم
 البينة المرجع الخالف كما في سائر العقود نعم هنا صورة واحدة اختلفوا فيها وهي ما اذا
 عبادته لا تخفى من اجمال فان تحقق المعاينة مع انتفاء ما يدل على وحدة المقصود غير متصور وان
 غفرت منه في معاينة يدل على وحدة العقد ايضا ^{مسألة} فلو قلنا لا الاحتياط في تنازع
 في الرجوع الى التنازع في وقوع العقد على المعين وعدمه والاف لقول قول المنكر مع منعه

لا يترك الاحتياط
 بالطلاق
 ح تيار
 محل اشكال فلا يترك
 الاحتياط بالطلاق
 الفسخ
 الاحتياط باعتباره جم
 ظاهر العبادة هو كون
 النزاع في وقوع العقد
 عليها وعلى امرئة اخرى
 فيكون اجنبيا عن جريا
 صالة الصحة فيه بل يقدم
 قول المنكر بمعية فلو
 تنازع على وقوع العقد
 عليها وكان النزاع في
 صحة وفادته يقدم
 قول مدعى الصحة جم
 عند
 اذا لم يكن وجعا الى
 تنازع في وقوع العقد
 على المعين وعدمه ولا
 في قول المنكر
 منهما ان

في صحة اشترط الخيار في العقد

٢٧٢٣١ - وهو الاقوى

الفح
وهو الصحيح
مذ طله
العال

كان لرجل عدة بنات فزوج واحدة وله يتيما عند العقد ولا عينها بغير الاسم لكنه قصده
معينة واختلفا فيها فالمشهور على الرجوع الى التحالف الذي هو مقتضى قاعدة الدعاوى
وذهب جماعة الى التفصيل بين ما لو كان الزوج راها من جميعا فالقول قول الاب وما له
يرهن فالنكاح باطل ومستندهم صحة ابنة عبيدة اخذاء وهي وان كانت صحيحة آيات
اعراض المشهور عنها مضافا الى مخالفتها للقواعد مع امكان حملها على بعض المحامل يمنع
العمل بها فنقول المشهور لا يخلو عن قوة ومعد ذلك الا حوط مراعاة الاحتياط وكيف
كان لا يتعدى عن مورد هامسئلة لا يصح نكاح الحمل وانكاحه وان علم ذكوريته
او انوثيته وذلك لانصراف الأدلة كما لا يصح البيع او الشراء منه ولو بولي الولى وان
قلنا بصحة الوصية له عهدية بل او تمليكته ايضا مسئلة لا يشترط في النكاح علم كل
من الزوج والزوجة باوصاف الاخرى ما يختلف به الرغبات وتكون موجبة لزيادة المهر
او قلته فلا يغير بعد تعيين شخصه بالجهل باوصافها فلا تجزئ قاعدة الغرر هنا ففضل
في مسائل متفرقة الاولى لا يجوز في النكاح دواما او متعة اشترط الخيار
في نكاح العقد فلو شرط بطل و في بطلان العقدية فلو كان المشهور على انه باطل وعن
ابن ادريس انه لا يبطل بطلان الشرط المذكور ولا يخلو قول عن قوة اذ لا فرق بينه و
بين سائر الشروط الفاسدة فيه مع ان المشهور على عدم كونها مفسدة للعقد ودعوى
كون هذا الشرط مانعا للمقتضى العقد بخلاف سائر الشروط الفاسدة التي لا يقولون
بكونها مفسدة كما ترى واما اشترط الخيار في المهر فلا مانع منه ولكن لا بد من تعيين
مدته واذا فتح قبل انقضاء المدة يكون كالعقد بلا ذكر المهر فيرجع الى امر المثل بهذا
في العقد الدائم الذي لا يلزم فيه ذكر المهر واما في المتق حيث هنا لا يصح بلا مهر فاما

بل المشهور بين من يقرض للسئلة هو ما تضمنت الرواية فداقتي بها ليخ والفاض
المحقق والعلامة وغيرهم نعم خرجها المتأخرون على انه اذا راها من كان قد وكل
الى ابين وقبل نكاح من فواها هو فيرجع النزاع الى تعيين من فواها فيكون استول قول
لان كالمكبل وهو ان يثبت حط بجان الى النافل حط بوجدي مدقذ تعالى

لا يتقبل قويا كون
حلفه فاستخاف بالرد
الفج

لو حلف منكر النكاح على
نفيه ثم كذب نفسه بطل
سماعه لقوله احتمال ان
يكون حلفه فاستخاف بالرد
للزوجة ولو حلف المدعي
بين الرد ثم رجع عن
دعواه وكذب نفسه
فالظاهر بطلان بنبه
وسقوط دعواه جم
لو كذب الشهود له
بنيته فلا اشكال في
سقوطها بلا حاجة الى
ان تكذب هي ايضا فيها
من دون فرق بين ان
يكون قبل حكم الحاكم بها
او بعده وليقط الحكم
ايضا بذلك حبه
ان ما ذكره اولاً من
هذه الدعوى لا تنفع
الا بالبينة هو الصحيح
ومع عدمها فلا موقع
لتوجيه اليمين وكذا في
وليقط جميع ما فرعه
على ذلك
جم

الخيار فيها في المهر مشكل ^{الثانية} اذا ادعى رجل زوجية امرئة فصدقت او ادعت
امرئة زوجية رجل فصدقها حكم طهائرك في ظاهر الشرع ويرتب جميع اثار الزوجية بينهما
لان الحق لا يعدو هما ولقاعدة الاقرار وادامات احدهما ورثة الاخر ولا فرق في ذلك
بين كونهما بلدين معروفين او غريبين واما اذا ادعى احدهما الزوجية وانكر الاخر فغير
عليهما قواعد الدعوى فان كان للمدعي بينة ولا فيحلف المنكر او يرد اليمين فيحلف المدعي
ويحكم له بالزوجية وعلى المنكر ترتيب اثاره في الظاهر لكن يجب على كل منهما العمل على الواقع
بينه وبين الله واذا حلف المنكر حكم بعدم الزوجية بينهما لكن المدعي يأخذ باقراره المستفاد
من دعواه فليس له ان كان هو الرجل تزويج الخامسة ولا ام المتكرة ولا بنتها مع الدخول بها
ولا بنت اخيها او اختها الا برضاها ويجب عليه ايصال المهر اليها نعم لا يجب عليه تفقها
لنشورها بالانكار وان كانت هي المدعية لا يجوز لها التزويج بغيرها الا اذا اطلقها ولو
بان يقول هي طالق ان كانت زوجتي ولا يجوز لها السفر من دون اذنه وكذا كل ما يتوقف
على اذنه ولو رجع المنكر الى الاقرار هل يجمع منه ويحكم بالزوجية بينهما في قولان والاقوى
السمع اذا ظهر عذرا لانكاره ولم يكن متما وان كان ذلك بعد الحلف وكذا المدعي
اذا رجع عن دعواه وكذب نفسه نعم يشكل السماع منه اذا كان ذلك بعد اقامته البينة
منه على دعواه الا اذا كذبت البينة ايضا ففيها الثالثة اذا تزوج امرئة تدعى خلواها
عن الزوج فادعى زوجيتها رجل اخر لم تنفع دعواه الا بالبينة نعم له مع عدمها على منما
اليمين فان وجب الدعوى على امرئة فانكرت وحلفت سقط دعواه عليها وان تكلمت وردت
اليمين عليه فحلف لا يكون حلف حجة على الزوج وتبقى على زوجية الزوج مع عدمها سواء كان
بالمقدار الذي يجبر عليه ولا مندوحة له عنه من الاثار المحرمة ان كان انكاره عن علم منه بالعدم

نعم ان كان مبتدئاً على الاصل فالظاهر ان الحكم حجة عليه في الظاهر فلا وعليه ترتيب اثارها مطلقاً
ح اذا كان الزوج ايضا منكر الدعواه على البينة ح طهائرك انما الفصل بينه وبين المدعي حتى يحكم الحاكم
على الزوج بسببه هذا ان كان الزوج منكر الدعواه على البينة واما اذا قال ان لا اعدم وانما تزوجتها باخيارها
فالظاهر ان الحاكم يلزمه الحكم بمهر المدعي اذا ردّها الزوجية عليه يكون حجة على الزوج ايضا ولا يفتى بعد نزاع بينهما ح

عالمًا بالكذب المدعى ولا وان اخبر ثقة واحد بصدق المدعى وان كان الا هو طلاقها
 فيبقى النزاع بينه وبين الزوج وان حلف سقط دعواه بالنسبة اليه ايضا وان نكل او رد ^{اليه}
 عليه فحلف حكم له بالزوجية اذا كان ذلك بعد ان حلف في الدعوى على الزوجية بعد الرد
 عليه ان كان قبل تمامية الدعوى مع الزوجية فيبقى النزاع بينه وبينها كما اذا وجبه الدعوى او
 لا عليه والحاصل ان هذه دعوى على كل من الزوج والزوجية فع عدم البينة ان حلفا ^{سقط}
 دعواه عليهما وان نكلا او رد اليه عليه فحلف ثبت مدعاه وان حلف احدهما دون الآخر
 فلكل حكمه فاذا حلف الزوج في الدعوى عليه فقط بالنسبة اليه والزوجية لم تحلف بل رد
 اليه من على المدعى او نكلت وردا لحاكم عليه فحلف وان كان لا يتسلط عليها المكان حق الزوج
 الا انه لو طلقها او مات عنها ردت اليه سواء قلنا ان اليه المردودة بمنزلة الاقرار او بمنزلة
 البينة او قسم ثالث نعم في استحقاقها الثقة والمهر المسمى على الزوج اشكال خصوصا ان
 قلنا انه بمنزلة الاقرار والبينة هذا كله اذا كانت منكرا لدعوى المدعى واما اذا صدقة
 واقرت بزوجيته فلا يسمع بالنسبة الى حق الزوج ولكنها مأخوذة باقرارها فلا تتحقق ^{لثقة}
 على الزوج ولا المهر المسمى بل ولا مهر المثل اذا دخل بها الا انها بغية بمقتضى اقرارها الا
 ان تظهر عذرا في ذلك وترد على المدعى بعدم موت الزوج او طلاقه الى غير ذلك ^{بقية}
 اذا ادعى رجل زوجية امرته وانكرت فهل يجوز لها ان تتزوج من غيره قبل تمامية الدعوى
 مع الاول وكذا يجوز لذلك الغير تزويجها او لا الا بعد فراغها من المدعى وجهان من
 الخاف قبل ثبوت دعوى المدعى خلية ومسلطة على نفسها ومن تعلو حق المدعى بها وكوفاته
 معرض ثبوت زوجيتها للمدعى مع ان ذلك تقويت حق المدعى اذا ردت الحلف عليه وحلف
 فانه ليس حجة على غيرها وهو الزوج ويحتمل التفصيل بين ما اذا طالت الدعوى فيجوز للضرر
 عليها بمنعها وح بين غير هذه الصورة والظاهر الوجه الاول ^{سقط} وح فان اقام المدعى بينه و
 حكم له بها كشف عن فساد العقد عليها وان لم يكن له بينة وحلفت بقيت على زوجيتها وان
 ردت اليه من على المدعى فخاف فيه وجهان كشف كوفته زوجية للمدعى
 فيبطل العقد عليها ومن ان اليه من على المردودة لا يكون مستطاع الحق الغير ^{هو}

بل الثاني ان مقتضى
 ما تقدم من عدم نوحه
 حلف على الزوجية
 كون الزوج من الغير
 تقويتا لهذا الحق الثاني
 للمدعى بنفس الدعوى
 فلا يجوز حبسها

لا يترد الاحتياط
في هذه المسئلة
سابقها مع بزار
ولا تمنع الدعوى في
ثبتي ما يكون من هذا
القبيل الا بالبينه
جم

الزوج وهذا هو الاول ^ط فيتم فيها اذا اطلقها الزوج او مات عنها فالحاج ترده على المدعى
المسئلة سبالة تجري في دعوى الاملاك وغيرها ايضا والله العالم الخامسة اذا ادعى رجل
زوجية امرئة فانكرت وادعت زوجية امرئة اخرى لا يبيح شرعا زوجيتها لذلك الرجل مع
الامرئة الاولى كما اذا كانت اخت الاولى او بنتها فهناك دعويان احدهما من الرجل
على الامرئة والثانية من الامرئة الاخرى على ذلك الرجل وح فاما ان لا يكون هناك
بينة لواحد من المدعين او يكون لاحدهما دون الاخر او كليهما فعلى الاول يتوجه اليمين على
المنكر في كلتا الدعويين وان حلفا سقطت الدعويان وكذا ان ^ط نكلا وحلف كل من المدعين
اليمين المردودة وان حلف احدهما ونكل الاخر وحلف مدعيه اليمين المردودة سقطت دعوى
الاول وثبت مدعى الثاني وعلى الثاني وهو ما اذا كان لاحدهما بينة ثبت مدعى من البينة
ومل تسقط دعوى الاخر او يجري عليه قواعد الدعوى من خلف المنكر او رد قد يدعى
القطع بالثاني لان كل دعوى لا بد فيها من البينة والحلف لكن لا يبعد تقوية الرجل الاول
لان البينة حجة شرعية ^ط واذا ثبت بها زوجية احدي الامرأتين لا يمكن معه زوجية الاخرى
لان المفروض عدم امكان الجمع بين الامرأتين فلازم ثبوت زوجية احدهما بالا مارة
الشرعية عدم زوجية الاخرى وعلى الثالث فاما ان يكون البنتان مطلقتين او موزنتين
مقدارنتين او تاريخ احدهما سببه من الاخرى فعلى الاولين تتساقتان ويكون كالاولى يكن
بينة اصلا وعلى الثالث ترجح الاسبق اذا كانت تشهد بالزوجية من ذلك التاريخ الى
زمان ثانيته وان لم تشهد ببقائها الى زمان الثانية فذلك اذا كانت الامرأتان الام
والبنت مع تقدم تاريخ البنت بخلاف الاخنتين والام والبنت مع تقدم تاريخ الام
بل الاول هو الاول فانه انما يملك اليمين المردودة لاثبات ما كان ادعاه عليها حين
ما كانت خلية عن هذا الزوج ولم يكن لدعواه توجه اليه اصلا ^ط لكن سقوط الدعويين
في الاول يكون للعمل بكلا الحلفين وفي الثاني لسقوطهما عن الاعتبار بالتعارض ^ط ح
حجة البينة في لوازم مدلولها في مقام العمل لا تستلزم كونهما من الفصل المحفومة
الواقعة في اللوازم مع كون من البينة مدعى عليه في تلك المحفومة ح د بروجدي

العلم بالرواية في
موردها هو المتعين
ع
شبه اذى
مذلة
العلم

لا مكان صحة العقدين بان طلق الاولى وعقد على الثانية في الاختين وطلق الام
مع عدم الدخول بها وح في ترجيح الثانية او التساقط وجهان هذا وكن وردت رواين
تدل على تقديم بنت الرجل الام مع سبق بنته الاولى المدعبة او الدخول بها في الاختين
وقد عمل بها المشهور في خصوص الاختين ومنه من تعكس الى الام والبنت ايضا ولكن العلم
بها في موردها مشكل لمخالفتها للقواعد لا مكان دليها على بعض المحامل التي لا تخالف
القواعد الساسية اذا تزوج العبد بمملوكة ثم اشتراها باذن المولى فان اشتراها
للمولى بقي نكاحها على حال ولا اشكال في جواز وطئها وان اشتراها لنفسه بطل نكاحها و
حلت له بالملك على الاقوى من ملكية العبد وهل يفتقر وطئها الى الاذن من المولى ولا
وجهان اقولها ذلك لان الاذن السابق انما كان بعنوان الزوجية وقد زالت بالملك
فيحتاج الى الاذن الجديد ولو اشتراها لا يقصد كوطئها لنفسه او للمولى فان اشتراها
مال المولى كانت له وتبقى الزوجية وان اشتراها بعين ماله كانت له وبطلت الزوجية
وكذا ان اشتراها في الذمة لا يضر اذا الى ذمة نفس وفي الحاجة الى الاذن الجديد
وعدها الوجهان السابعة يجوز تزويج امرئة تدعى انها خلية من الزوج من غير فحص
مع عدم حصول العلم بقولها بل وكذا اذا لم تدع ذلك ولكن دعت الرجل الى تزويجها
اجابت اذا دعيت اليه بل الظاهر ذلك وان علم كوطئها ذات بعل سابقا ودعت طلاقها
او موته بغير لو كانت متهمة في دعويها فالا حوط الفحص عن حالها ومن هنا ظهر جواز تزويج
زوجة من غاب غيب منقطعة ولم يعلم موته وحيوته اذا دعت حصول العلم لها بموته من
الامارات والقرائن او باخبار المخبرين وان لم يحصل العلم بقولها ويجوز للوكيل ان يحرم
العقد عليها ماله يعلم كذبها في دعوى العلم ولكن الا حوط التركة خصوصا اذا كانت متهمة
الثامنة اذا ادعت امرئة انها خلية فتر زوجها رجل ثم ادعت بعد ذلك كوطئها ذات
بعل لم تتم دعويها بغير لو اقامت البينة على ذلك لا اشكال في بعد

عمل المعظم وانما الاشكال في التقدي ح ط ب و ج دى مد فله العلم كون ملكية
التي هي عين ملكية المولى موجبا لترتب هذه الاحكام محل تأمل ح ط ب و ج دى مد

ط
لا اذا اخبرت بان
ح ط ب و ج د

شراى
 ع ولاية الاب على غير
 البكر على ذين ولاية
 اشكال عجم شراى
 ب نظر
 عجم
 واستقلال كل منهما
 كولاية الاب والتجدد
 على الصغيرين اختاره
 في المسند وان كان
 القول الثاني لا يخلو
 عن قوة الا ان الاحتيا
 بالاستيذان منهما لا
 يترك الفرج مطهران
 بل يعيد ويتقوى البناء
 منوعة الفرج مذلل
 بل لا يترك الفرج
 والاقوى اختصاص
 الولاية في المفصل با
 بحاكم الشرعي حبه
 على الاحوط لكن استدل
 في الارزاق ونفوذ العقد
 الصادر من اذن ابها
 هو الاقوى حبه
 بعيد جدا ودعوى
 التبادر ممنوعة حبه
 مذلل
 اعلى

فرق بينهما وبين وان لم يكن هناك زوج معين بل شهدت بأهنا ذات بعل بل على وجه
 الاجمال التاسعة اذا وكلنا في اجراء القسمة في زمان معين لا يجوز لها المقاربة
 بعد معنى ذلك الزمان الا اذا حصل لها العلم بايقاع ولا يكفي الظن بذلك وان حصل
 من اخبار غير ذلك وان كان ثقة فعليه اخبر الوكيل بالاجراء كفى اذا كان ثقة بالامتنان
 قول الوكيل حجة فيا وكل في فصل في اولياء العقد هم الاب والتجدد من طرف الاب
 بمقتضى اب الاب فصاعدا فلا يندرج في اب ام الاب والوصى لاحدهما مع فقد الآخر السيد
 بالنسبة الى مملوك وانما كولاية الام ولا تجد من قبلها ولو من قبل ام الاب ولا الاخ
 والعم والخال واولادهم مسئلة ثبت ولاية الاب والتجدد على الصغيرين والمجنون لمقتضى
 جنونه بالبلوغ بل والمنفصل على الاقوى ولا ولاية لها على البالغ الرشيد ولا على البالغ
 الرشيد اذا كانت ثلث واختلاف في سقوطها على البكر الرشيدة على اقول وهي استقلال الو
 واستقلالها والتفصيل بين الدوام والانقطاع باستقلالها في الاول دون الثاني والعكس
 والتشريك بمقتضى اعتبار اذ هما معا والمسئلة مشكك فلا يترك مراعاة الاحتياط بالاستيذان
 منهما ولو تزوجت من دون اذن الاب او زوجها الاب من دون اذنها واجب اما اجازة
 الاخر او الفراق بالامتنان نعم اذا عضلها الولي اى منعها من التزوج بالكفر مع ميلها سقط
 اعتبار اذنها واما اذا منعها من التزوج بغير الكفر شرعا فلا يكون عضلا بل وكذا لو منعها من
 التزوج بغير الكفر عرفا ممن في تزويج عصابة وعار عليها وان كان كفرا شرعيا وكذا
 لو منعها من التزوج بكفر معين مع وجود كفرا اخر وكذا يقط اعتبار اذنها اذا كان غائبا
 لا يمكن الاستيذان منه مع حاجتها الى التزوج مسئلة اذا ذهبت بكارتها بغير الوط
 من وثبة ونحوها فحكمها حكم البكر واما اذا ذهبت بالزنا او الشبهة ففيه اشكال ولا يبعد
 الاحتاق بدعوى ان المتبادر من البكر من لم يتزوج وعليه اذا تزوجت فمات عنها او طلقها
 قبل ان يدخل بها لا يلحقها حكم البكر ومراعاة الاحتياط اولى مسئلة لا يترتب ولا

ظاهره سماع الحاكم دعواه وانما يحكم لها بغيرها على الزوج ان كان منكرا وهو مشكك في ادعاءه اتباع الميث
 واجبا على الزوج في علم نفسه مع جهل حاكمه لا يترك حاكمه بدعي مدخل الحاكم

شراي
 على
 الأقانية ممنوعة بل
 الأول اذا لم يكن اصل
 التزويج على خلاف
 لا يخلو عن القوة الفقه
 اصطهائنا
 تقدم ان الأقوى خلا
 بعد البلوغ جسم
 الأقوى كفاية الاجازة
 بعد البلوغ جسم

المجد حيوة الاب ولا موته والقول بتوقف ولايته على بقاء الاب كما اختاره جماعة ضعيف
 واصله من القول بتوقفها على موته كما اختاره بعض العامة مسئلة لا خيار للصغيرة
 اذا زوجها العبد والمجد بعد بلوغها ورشدها بل هو لازم عليها وكذا الصغير على الأقوى
 والقول بخياره في الفسخ والامضاء ضعيف وكذا الخيار للمجنون بعد افاقة مسئلة ثبت
 في صحة تزويج الاب والمجد ونفوذه عدم المفسد ولا يكون العقد فضوليا كالاجنبى ويحسد
 عدم الصحة بالاجازة ايضا بل الاحوط مراعاة المصلحة بل ليكل الصحة اذا كان هناك خاطبا
 احدهما اصلح من الاخر يجب الشرف ومن اجل كثرة المهر اقلته بالنسبة الى الصغير فاختر
 الاب غير الاصلح لتشقي نفسه مسئلة لو زوجها الولي بدون مهر المثل او زوج الصغير بغير
 منه فان كان هناك مصلحة تقتضي ذلك صح العقد والمهر ولو لم يصرح بالصحة العقد وبطلان
 المهر والرجوع الى مهر المثل او بطلان العقد ايضا فان اقربها الثاني والمراد من البطلان
 عدم النفوذ بغير توقف على اجازتها بعد البلوغ ويحسد البطلان ولو منع الاجازة بناء على
 اعتبار وجود المجيز في الحال مسئلة لا يصح نكاح النفي المبدى الا باذن الولي وعليه ان
 يعين المهر والمهرنة ولو تزوج بدون اذنه وقف على اجازته فان راي المصلحة واجاز صح ولا
 يحتاج الى اعادة الصيغة لانه ليس كالمجنون والقبض مملوك العبارة ولذا يصح وكالته عن الغير
 في اجراء الصيغة ومباشرة لنفسه بعد اذن الولي مسئلة اذا كان الشخص بالغار شيدا في
 الماليات لكن لا رشده بالنسبة الى امر التزويج وخصوصياته من تعيين الزوجة وكيفية
 الامهارة ونحو ذلك فالظاهر كونه كالنهيبة في الماليات في الحاجة الى اذن الولي وان لم يار
 من نقرض له مسئلة كل من الاب والمجد مستقل في الولاية فلا يلزم الاشتراك ولا الا
 من الاخر فاليها سبق مع مراعاة ما يجب مراعاته لم يتيقحل للاخر ولو زوج كل منهما من شخص
 فان علم السابق منهما هو المقدم لغى الاخر وان علم المقارن قدم عقد المجد وكذا ان جهل
 التاريخان واما ان علم تاريخ احدهما دون الاخر فان كان المعلوم تاريخ عقد المجد قدم
 القوة في محل المنع ح ط بروجدي مدققة مسئلة نعم الاحوط له الاستيذان من الولي ح ط بروجدي
 الأقوى فيه اجراء حكم المرأة المعلوم اجمالا كونه زوجة لاحد رجلين ح ط بروجدي مدققة

ايضا وان كان المعلوم تاريخ عقد الاب احتل تقدمه لكن الاظهر تقديم عقد الجدة لان
 المتفاد من خبر عبيد بن زرارة اولوية الجدة ما لم يكن الاب زوجا قبله فشرط تقديم عقد الاب
 كونه سابقا وما لم يعلم ذلك يكون عقد الجدة اولى فيحصل ان اللازم تقديم عقد الجدة في جميع
 الصور الا في صورة معلومة سبق عقد الاب الجدة فاختر كل واحد اقدم اختيار الجدة ولو
 باءد الاب فنقد فهل يكون باطلا او صحيح وجهان بل قولان من كونه سابقا فيجب تقديمه
 ومن ان لازم اولوية اختيار الجدة عدم صحة خلافه والا حوط مراعاة الاحتياط ولو تشاح
 الجدة الاسفل والاعلى هل يجزى عليها حكم الاب والجدة او لا وجهان او جهما الثاني
 لا تخالفا لياسا اب او جد بل كلاهما جده فلا يثلمها ما دل على تقديم الجدة على الاب مسئلة لا
 يجوز للولي تزويج المولى عليه بمن به عيب سواء كان من العيوب المجزئة للفسخ او لا لانه خلا
 المصلحة نعم لو كان هناك مصلحة لازمة للمراعاة جاز وج لا خيار له ولا للمولى عليه ان لم يكن
 من العيوب المجزئة للفسخ وان كان منها ففي ثبوت الخيار للمولى عليه بعد بلوغه وافتقاره
 لان المفروض اقدم المولى مع علم به وجهان او جهما الاول لا طلاق ادلة تلك العيوب و
 قصوره بمنزلة جهله وعلم المولى ونحوه المصلحة لا توجب سقوط الخيار للمولى عليه وغاية ما
 تفيد المصلحة انما هو صحة العقد تبقى ادلة الخيار باطلا بل ربما يحتل ثبوت الخيار للمولى
 ايضا من باب استيفاء مال المولى عليه من الحق وهل له اسقاطه ام لا مشكل الا ان يكون
 هناك مصلحة ملزمة لذلك واما اذا كان المولى جاهلا بالعيب لم يعلم به الا بعد العقد فان
 كان من العيوب المجزئة للفسخ فلا اشكال في ثبوت الخيار له وللولى عليه ان يفسخ وللولى
 فنفذ اذا لم يعلم به المولى الى ان بلغ او افاق وان كان من العيوب الاخر فلا خيار للمولى وفي ثبوته
 للمولى عليه وعدمه وجهان او جهما ذلك لانه يكفى عن عدم المصلحة في ذلك التزويج بل يمكن
 ان يقال ان العقد فضولي لا انه صحيح وله الخيار مسئلة بملوك المملوك كالمملوك فيكون
 امر تزويجه بيد المولى مسئلة للوصي ان يزوجه المجنون المحتاج الى الزوج بل الصغير ايضا
 بل هو المتعين ولا دلالة في خبر عبيد على خلافه بل وجهما العدم مع فروق فرع العقد يحتاج
 الا حوط انصاف اذن الحاكم في المجنون المحتاج الى الزوج والاقتصار عليه دون الصغير كبر وجب

بل هذا هو المتعين
 ع ج يشارى
 اقواها الاول ع ج
 يشارى
 بل الاول ع ج يشارى
 بل الثاني والاحتياط
 لا ينبغي تركه ع ج
 يشارى
 بل الادرج العدم بعد
 فمن كون العقد صحيحا
 ع ج يشارى
 لا يترك هذا الاحتياط
 الفسخ
 باذن الحاكم على الاوط
 الفسخ
 المسئلة مشككة جدا
 فلا يترك الاحتياط
 الفسخ
 لا يترك حبه
 مع انصاف حبه فيصغر
 كما تقدم حبه
 لا يخلو عن الاشكال
 حبه

لكن بشرط ان يوصى عليه سواء عين الزوجة او الزوج او اطلق ولا فرق بين ان يكون وصيا
 من قبل الاب او من قبل الجد لكن بشرط عدم وجود الاخر والا فالامر اليه مسئلة الحاكم
 الشرعي تزويج من لا ولي له من الاب والجد والوصي بشرط الحاجة اليه او قضاء المصلحة اللازمة
 المراجعة مسئلة يجب للمرة المالكة امرها ان تستاذن اباه او جدّها وان لم يكونا فتوكل
 اخاه وان تعد اختات الا كبر مسئلة ورد في الاخبار ان اذن البكر سكوتها عند العرض
 عليها وافتى به العلماء لكنها خولة على ما اذا ظهر رضاها وكان سكوتها حياها عن الطر بذلك
 مسئلة بشرط في ولاية الاولياء المذكورين البلوغ والعقل والحرية والاسلام اذا كان
 المولى عليه مسلما فلا ولاية للصغير الصغير على مملوكهما من عبد او مملوك لوليها وكذا مع فاعقلهما ^{مجنون}
 او غما او نحو ذلك ولا ولاية للاجد مع جدّه ونحوه وان جن احد ^{هاتين} الاخرين فلا فرع كذا الاول للمهر ولو بمقتضا
 عبدا بل الولاية في الاول للحاكم وفي الثاني لمولاه وكذا الولاية للاب الكافر على ولده المسلم
 فتكون للجد اذا كان مسلما وللحاكم اذا كان كافرا ايضا والا فوي ثبوت ولاية على ولد الكافر
 ولا يصح تزويج الولي في حال احرامه او احرام المولى عليه سواء كان بمباشرة او بالتوكيل نعم لا بأس
 بالتوكيل حال الاحرام ليقع العقد بعد الاحلال مسئلة يجب على الوكيل في التزويج ان
 لا يتعدى عما عينه الموكل من حيث الشخص والمهر وسائر الخصوصيات والا كان فضوليا موقفا على
 الاجازة ومع الاطلاق وعدم التعيين يجب مراعاة مصلحة الموكل من سائر الجهات ومع العقد
 بصية فضوليا ولو وكلت المرأة رجلا في تزويجها لا يجوز له ان يزوجهما من نفسه للاضرار
 عنه نعم لو كان التوكيل على وجه ليشمل نفسه ايضا بالعموم او الاطلاق جاز ومع الصريح ما
 بالجواز ولكن ربما يقال بعدم الجواز مع الاطلاق والجواز مع العموم بل قد يقال بعدمه حتى
 مع الصريح بتزويجهما من نفسه لرواية عماد المجولة على الكراهة وغيرها من ^{مل} المسئلة
 الاقوى صحة النكاح الواقع فضلا مع الاجازة سواء كان فضوليا من احد الطرفين او كليهما
 كان المعقود له صغيرا او كبيرا حرا او عبدا والمراد بالفضولي العقد الصادر من غير الولي
 والوكيل سواء كان قريبا كالاخ والعم والخال وغيرهم او اجنبيا وكذا الصادر من العبد
 او الامة لنفسه بغير اذن الولي ومنه العقد الصادر من الولي او الوكيل على وجه الغير المأذ

ولد حر اكان او
 من

فيه من الله او من الموكل كما اذا وقع الولي العقد على خلاف المصلحة او تعدى الوكيل عما عينه
 الموكل ولا يعتبر في الاجازة الفورية سواء كان التأخير من جهة الجهل بوقوع العقد او مع العلم
 به واردة التزوي او عدمها ايضا نعم لا تقع الاجازة بعد الرد كما لا يجوز الرد بعد الاجازة
 فغيرها يلزم العقد مسئلة لا يشرط في الاجازة لفظ خاص بل تقع بكل ما دل على انشاء
 الرضا بذلك العقد بل تقع بالفعل الدال عليه مسئلة لا يشرط في الجزاء بان له ان لا يلزم
 بذلك العقد فلو اعتقد لزوم العقد عليه فرضي به لم يكف في الاجازة نعم لو اعتقد لزوم الاجازة
 عليه بعد العلم بعد لزوم العقد فاجاز فان كان على وجه القيد لم يكف وان كان على وجه الداء
 يكون كافيا مسئلة الاجازة كاشفة عن صحة العقد حين وقوعه فيجب ترتيب الآثار من
 حين مسئلة الرضا الباطن التقديري لا يكفي في الخروج عن الفضولية فلو لم يكن ملتفتا
 حال العقد انه كان بحيث لو كان حاضرا او ملتفتا كان راضيا لا يلزم العقد عليه بدون
 الاجازة بل لو كان حاضرا حال العقد راضيا به الا انه لم يصدر منه قول ولا فعل يدل على
 رضاه فالظاهر انه من الفضولي فله ان لا يجوز مسئلة اذا كان كارها حال العقد الا انه
 لم يصدر منه رد له فالظاهر صحة الاجازة نعم لو استوزن فهو ولم يادن ومع ذلك اوقع
 الفضولي العقد لشكل صحة الاجازة لانه بمنزلة الرد بعد ^{بل} ويحتمل صحة بدعوى الفرق بينه
 وبين الرد بعد العقد فليس يادون من عقد المكره الذي نقول بصحته اذا حقق الرضا وان كان
 لا يخلو ذلك ايضا من اشكال مسئلة لا يشرط في الفضولي قصد الفضولية ولا الالتفات
 الى ذلك فلو تخيل كونه وليا او وكلا ووقع العقد فبين خلافه يكون من الفضولي ويصح بالاجازة
 مسئلة لو قال في مقام اجر الصيغة وجبت موكلتي فلانة فلامع انه لم يكن كيانا نهلا يصح يقبل الاجازة ^{نقلا} الطاهر
 القحة نعم لو لم يدكر لفظ فلانة ونحوه كان يبرر وجبت موكلتي كما مر قصد امره معينه مع عدم كونه كيانا بشكل صحة
 الاجازة مسئلة لو اوقع الفضولي العقد ^{نقلا} محرم غير محرم ^{نقلا} اجازة العقد ^{نقلا} المهر او تعيين المهر على وجه اخر
 من حيث الجنس او من حيث القلة والكثرة فيه اشكال بل الاظهر عدم الصحة في الصورة الثانية
 ان كان رضاه به بمعنى ارادة ترتيب الاثر عليه فقط واما ان رضى بمفاده ونفى عليه فلا جد كفايته ولا
 يفرض اعتقاده لزوم العقد ^ط ان لم يكن حضوره وسكوته عن الاعتراض اجازة له عرفا ^ط بوجه

فيه اشكال فلا يشرط
 نعم يشرط
 صحة بالاجازة لا يخلو
 عن القوة نعم يشرط
 الاقوى صحة بالاجازة
 نعم يشرط
 كونه بمنزلة الرد منوع
 كما تقدم
 نعم
 وكذلك الاولى
 نعم

وهي ما اذا عتق المهر على وجه اخر كما انه لا يقع الاجازة مع شرط لم يذكر في العقد ومع الغاء
 ما ذكر في من الشرط ^{مسئله} اذا وقع العقد بعنوان الفضولية فبين كونه وكلا فالظاهر
 صحته ولزومه اذا كان ناسيا لكونه وكلا بل وكذا اذا صد والتوكيل بمن له العقد ولكن لم يبلغ
 الخبر على اشكال فيه واما الواو فبغير ان بعنوان الفضولية فبين كونه وايضا في لزومه بلا اجازة
 او من المولى عليه اشكال ^{مسئله} اذا كان عالما بان وكيل او ولي ومعد ذلك او وقع العقد
 بعنوان الفضولية فهل يصح ويلزم او يتوقف على الاجازة او لا يصح وجوه او اها عدم صحة
 لانه يرجع الى اشتراط كون العقد صادرا من وليه جائزا فهو كما لو وقع البالغ العاقل
 ان يكون الامر بغيره في الابقاء والعدم وبعبارة اخرى او وقع العقد من غير الاجازة اذا
 زوج الصغيرين وليهما فقد مر ان العقد لازم عليهما ولا يجوز لهما بعد البلوغ ردّه او فسخه
 هذا فاذ مات احدهما قبل البلوغ او بعد ورثه الاخر واما اذا زوجهما الفضوليان فتوقف
 على اجازتهما بعد البلوغ او اجازة وليهما قبله فان بلغا واجازا ثبتت الزوجية وتترتب عليها
 احكامها من حين العقد لما مر من كون الاجازة كاشفة وان ردّها او ردّها احدهما او ماتا او مات
 احدهما قبل الاجازة كشف عن عدم الصحة من حين الصدور وان بلغ احدهما واجاز ثم مات
 قبل بلوغ الاخر يغزل ميراث الاخر على تقدير الزوجية فان بلغ واجاز يحلف على انه لم يكن
 اجازته للطع في الارث وان حلف يدفع اليه وان لم يجز واجاز ولم يحلف لم يدفع بل
 يرد الى الورثة وكذا الرمات بعد الاجازة وقبل الحلف هذا اذا كان متهما بان اجازته الر
 في الارث واما اذا لم يكن متهما بذلك كما اذا اجاز قبل ان يعلم موته او كان المهر اللازم عليه
 اريد مما يرث او نحو ذلك فالظاهر عدم الحاجة الى الحلف ^{مسئله} يترتب على تقدير الاجازة
 والحلف جميع الاثار المترتبة على الزوجية من المهر وحرمة الام والبنت وحرمة النكاح
 هي الباقية على الاب والابن ونحو ذلك بل الظاهر ترتب هذه الاثار بمجرد الاجازة من
 غير حاجة الى الحلف بل اقواها الصحة وال لزوم ورجوعه الى اشتراط اجاز ممنوع حط بروجع
 محل اشكال بل الحاجة اليه لا تخلو من وجه فان ظاهر النص هو ان الاجازة التي تجانب سبب الزوجية هي
 لا عن طمع في الميراث وان الطريق لا حراز ذلك هو الحلف مع عدمه لا طريق الى احراز تمام السبب لا

على
 لا قوى لزومه بلا حاجة
 الى الاجازة مع
 شي اذ
 بل لا قوى الصحة
 مع شي اذ
 قرينة لزوم بلا اجازة
 الفسخ
 بل لا قوى الصحة اذا
 لا يفيد المنع بالعقد
 لا من توقف على الاجازة
 لا فسخ
 صحتها
 من كل ومراعاة الاحتيا
 لازم الفسخ
 ولا قوى لزومه بلا
 حاجة الى الاجازة
 بل لا قوى هو الصحة
 نعم لو قيد المنع بال
 لعقد من فسخ على سبب
 لا حقة بل لا حقة
 على الاحوط
 جهة

الى الارث

ع

هذا الاحتياط لا يترد

خصوصا بالنسبة الى

الارث الفسخ

لا يترد

الفسخ

لا يترد

جم

بل الاول

جم

فلو اجاز ولم يخلف مع كونه قتهما لا يرث ولكن يرث سائر الاحكام مسئلة ٣١
 الاقوى جريان الحكم المذكور في المجنون بل الظاهر العقد الى سائر الصور كما اذا كان
 احد الطرفين الولي والطرف الاخر الفضولي او كان احد الطرفين المجنون والطرف
 الاخر الصغير او كانا بالغين كاملين او احدهما بالغ والاخر صغيرا او مجنونا او نحو ذلك
 ففي جميع الصور اذا مات من لزم العقد بالنسبة اليه لعدم الحاجة الى الاجازة او لا جازا
 بعد بدو او رشاد وبقي الاخر فان يغزل حصته الباقى من الميراث الى ان يرد او يخير بل
 الظاهر عدم الحاجة الى اخلف في ثبوت الميراث في غير الصغيرين من سائر الصور لا خفيا
 الموجب من لا خيار بالصغيرين ولكن ^{مستطاعا} الاحوط الاحلاف في الجميع بالنسبة الى الارث
 بل بالنسبة الى سائر الاحكام ايضا مسئلة ٣٢ اذا كان العقد لازما على احد الطرفين من
 حيث كونه اصيلا او مجنونا او الطرف الاخر ضوريا ولم يتحقق اجازة ولا رد فهل ثبتت على
 الطرفين اللزوم تخريب المصاهرات فلو كان زوجا يحرم عليه نكاح امه الممثلة ونبتها
 واختها وانما كانت زوجة علي الزوج بغيره وبعبارة اخرى هل يجري
 عليه اثار الزوجية وان لم يخرج على الطرفين الاخر او لا فلو كان اقويهما الثاني الامع
 فيمن العلم بحصول الاجازة بعد ذلك الكاشفة عن تحققها من حين العقد نعم ^{مستطاعا} الاحوط
 الاول كونه في معرف ذلك بجري الاجازة بغيره اذا تزوج الام او البنت مثلا ثم حصلت
 الاجازة كشف عن بطلان ذلك مسئلة ٣٣ اذا رد العقود والمعقودات فصولا العقد
 ولم يخبره ولا يترتب عليه شيء من احكام المصاهرة سواء اجاز له الطرف الاخر او كان
 اصيلا ام لا لعدم حصول الزوجية بهذا العقد الغير المجاز وبين كونه كان له يمكن
 وربما البتة في خصوص نكاح ام المعقود عليها وهو في غير محل بعد ان لم يتحقق نكاح
 ونحو ذلك العقد لا يجب شيئا مع انه لا فرق بين وبين نكاح البنت وكون المحرمة
 في الاول غير مشروطة بالدخول بخلاف الثاني لا ينفع في الفرق مسئلة ٣٤ اذا
 زوجت امرئة ففصلها من رجل ولا نقية بالعقد فموتت من اخر ثم ماتت بذلك العقد
 لا يترد ومع عدم التمكن من الاحوط الخاص بالسلح ج و لا يترد ج ق و زوجي مدظل

بَقِيَّةُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ

(٧٣٥)

مع عدم العلم بتاريخ

احدهما ولا فيحكم

بصفة ما علم تاريخه

ع

والأحوط الطلاق بينهما

ع

الظاهر أن حكم هذه

الصورة الثالثة في

أن مع العلم بتاريخ أحد

بحكم بصفة دون الآخر

الف

وأن كان الأحوط إطلاقاً

الف

الظاهر أن يكون طهما

بما علم عدم الاقتران

لا بما علم الاقتران

فلو كان أحدهما معلوم

التاريخ يحكم بصفة جم

ع

لا يخفى عن أشكال و

الأحوط الطلاق بينهما

ولو امتنع فلا يبعد أن

يكون الحاكم الزامهما

بذلك وكذا في نظائر

المسئلة والمحدث ب

العالمين والصلوة على

رسوله وآله الطاهرين

ع

جم

ليس لها أن تجيز لفوات محل الإجازة وكذا إذا زوج رجل ففوتت بامرئ وقبل أن

يطلع على ذلك تزوج أمها أو بنتها أو اختها ثم علم ودعوى أن الإجازة حيث أمها كما

إذا حصلت تكشف عن بطلان العقد الثاني كما ترى مسئلة إذا زوجها أحد الوكيلين

من رجل وزوجها أحد الوكيلين من رجل وزوجها الوكيل الآخر من آخر فان علم السابق

من العقدين فهو الصحيح وإن علم الاقتران بطلا معاً وأن شك في السبق و

الاقتران فكذلك لعدم العلم بتحقيق عقد صحيح والأصل عدم تأثير واحد

منهما وإن علم السبق والحق ولم يعلم السابق من اللاحق فان علم تاريخ

احدهما حكم بصفة دون الآخر وإن جهل التاريخان ففي

المسئلة وجوه أحدها التوقيف حتى يحصل العلم الثاني

خيار الفسخ للزوجة الثالث أن الحاكم يفسخ

الرابعة الفرقة والأوفق بالقواعد هو

الوجه الأخير وكذا الكلام إذا زوج

أحد الوكيلين برابعة والآخر

بأخرى أو زوجا أحدهما

بامرئة والأخرى بنتها أو

أمها أو اختها وكذا

أنحال إذا زوجت

نفسها

من رجل وزوجها وكيلاهما من آخر أو زوج بامرئة وزوج وكيل بالآخر لا يمكن الجمع

بينهما ولو ادعى أحد الرجلين المعقود لهما السبق وقال الآخر لا أدري من السابق وصدت

المرأة المدعى للسبق حكم بالزوجة بينهما المقادير أعليها

مع الجهل بتاريخهما وأما مع العلم بتاريخ أحدهما فيحكم بصفة دون الآخر كما في قوله بالسبق و

تم كتاب الحقوق ط

النكاح

كتاب الوصية

جزء وعليه تكون من العقود أو شرطاً على وجه الكسف أو النقل فيكون من الأيقاعات ويحتل
 قوتاً عدم اعتبار القبول فيها بل يكون الرد مانعاً وعليه تكون من الأيقاعات الصريح ودعوى أنه
 يتلزم الملك القهري وهو باطل في غير مثل الأثر مدفوعة بأنه لا مانع من عقلاً ومقتضى
 عمومات الوصية ذلك مع أن الملك القهري موجود في مثل الوقف مسكلاً بناء على
 اعتبار القبول في الوصية بفتح الأيقاع بعد وفات الموصي بلا اشكال وقبل وفاته على الأثر
 ولا وجه لما عن جماعة من عدم صحة حال الحيوة لأنها تملك بعد الموت فالقبول قبله
 كالقبول قبل الوصية فلا محل له ولأنه كاشف وناقض وهما معاً متنافيان حال الحيوة إذ
 يمنع عدم المحل له إذا لاء المعلق على الموت قد حصل فيمكن القبول المطابق له والكسف
 والنقل إنما يكونان بعد تحقق المعلق عليه فها في القبول بعد الموت لا مطلقاً مسكلاً
 تنطبق الواجبات الموسعة بظهور أمارات الموت مثل قضاء الصلوة والصيام والذوق
 المطلقة والكفارات ونحوها فيجب المبادرة إلى أتياتها مع الإمكان ومع عدمه يجب
 الوصية بها سواء فاتت لعذر أو لا لعذر لوجوب تفرغ الذمة بما أمكن في حال الحيوة
 وإن لم يجز فيها النيابة وبعد الموت تجزى فيها يجب التفرغ بها بالأيضا وكذا يجب رد
 أعيان أموال الناس التي كانت عند كالوديعة والقار ومال المضام ونحوها ومع عدم إمكان الوصية بها وكذا
 أداء ديون الناس حاله مع عدم إمكانها أو مع كونها من أجله يجب الوصية بها إذا كانت معلومة أو موثقة بأ
 لاسناد المعتبر وكذا إذا كان عليه زكاة أو خمس أو نحو ذلك فإنه يجب عليه إداؤها أو
 الوصية بها ولا فرق فيما ذكر بين ما لو كانت له تركة أو لا إذا احتل وجود متبرع أو إداها
 من بيت المال مسكلاً رد الموصى له للوصية مبطل لها إذا كان قبل حصول الملكية و

الذي يقتضيه التحصيل هو أن القبول وإن كان معتبراً في تحقق الموصى به جزء أو شرطاً لكنه غير معتبر في تحقق
 الوصية حتى تكون من العقود بذلك فالإيجاب من الموصى كان في صدق أنه وصى بكذا وفي ترتيب حكمها
 من حرمة التبديل والنقصات المزاحمة وإن كان غير كاف في تحقق الموصى به في الجملة فالوصية بما هي
 وصية من الأيقاعات مطلقاً وإن كانت جزء السبب للملكية ولذا لا تبطل بتخلل الموت بين إيجابها
 وقبولها مع أن اعتبار المعاقدة مع تخلل غير معقول حقا وبره جردى مدظله العالي

على الأقوى ما عليه المشهور

لأن أدلة الوصية لا
 تدل على أن زيد من نفوذ
 ما عهد الإنسان عند
 موته على ما لم يكن له
 السلطنة عليه قبل
 ذلك الفسخ مدظله
 الظاهر من موارد استعماله
 ومشتقاته في هذا الباب
 هو كونه اسم مصدر
 بمعنى العهد إلى الغير
 وهو الجامع بين الوصية
 التملكية والعهدية
 وإنما الاختلاف في معلق
 العهد إلى الغير فتارة
 يكون ما لا عيناً كان
 أو منفعة أو حقاً متعلقاً
 بها وتارة يكون فعل
 الغير المتعلق بما يرجع
 إلى نفسه أو إلى صفاته
 وأموالهم جسم مدظله

وهو الظاهر
 جسم
 كمنع غفلة

حال حيوة الموصى وبعد
القبول اشكال ح ك
شرازي
ولكنه الاقوى حتى في
الفضولي حيم
لكنه الاقوى حيم
مد ظله

اذا كان بعد حصولها لا يكون مبطلا لها فعلى هذا اذا كان الرد منه بعد الموت وقبل القبول
وبعد القبول الواقع حال حيوة الموصى مع كون الرد ايضا كذلك يكون مبطلا لها لعدم حصول
الملكية ^طبعد رد اذا كان بعد الموت وبعد القبول لا يكون مبطلا سواء كان القبول بعد الموت
ايضا او قبله وسواء كان قبل القبض او بعده بناء على الاقوى من عدم اشتراط القبض في صحتهما
لعدم الدليل على اعتباره وذلك بحصول الملكية له فلا نزول بالرد ولا دليل على كون
الوصية جائزة بعد تماميتها بالنسبة الى الموصى له كما انها جائزة بالنسبة الى الموصى حيث انه
يجوز له الرجوع في وصيته كما سيأتي وظاهر كلمات العلماء حيث حكموا بطلانها بالرد عدم صحة
القبول بعد لانه عندهم مبطل لا يجلب الضاد من الموصى كما ان الامر كذلك في سائر العقود
حيث ان الرد بعد الايجاب يبطله وان رجع وقبل بلا تأخير وكذا في اجازة الفسخ حيث انها
لا تقع بعد الرد لكن لا يخلو عن اشكال ^طاذا كان الموصى باقيا على ايجابه بل في سائر العقود ايضا
مشكل ان لم يكن اجماع خصوص في الفسخ حيث ^طان مقتضى بعض الاخبار صحته ولو بعد الرد و
دعوى عدم صدق المعاهدة عرفا اذا كان القبول بعد الرد ممنوعة ثم انهم ذكروا انه لو كان القبول
بعد الرد الواقع حال الحيوة صح وهو ايضا مشكل على ما ذكره من كونه مبطلا للايجاب اذ لا
فرق بين ما كان في حال الحيوة او بعد الموت الا اذا قلنا ان الرد والقبول لا اثر لهما

^طهذا صحيح في الصورة الثانية واما في الاولى فبني على كون الرد كاشفا عن عدم حصول الملكية بعد الموت
وهو ضعيف وله احد به قائلنا وان قال به الشافعي في احد اقواله واما على القول بحصولها بالموت ^طارتقا
بالرد كما قال به جماعة من فلا يصح ذلك ^طحط برؤسها لما حصل هذا الاشكال والاشكال الثاني من تقطيعه
كلامهم فانهم انما حكموا بابطال الرد فيما اذا اردوها بعد الموت لا حال الحيوة كما هو الاقوى بل علل بعضهم
ببقاء الوصية في نفس الموصى ما دام خيا فلا يرد عليهم هذا ولا ما سيأتي من سوال الفرق بين
التحالفين نعم يبقى سوال الفرق بين الرد والقبول حال الحيوة على من فرق بينهما وله ايضا وجه لكنه محل
تأمل ^طحط الاقوى في العقود ايضا صحة القبول بعد الرد اذا كان الموجب باقيا على ايجابه فتظهر ^طان
يبطله فيقبل وليست امثال هذا ليدعى فيها الاجماع نعم ان حصل الفسخ عن الايجاب ولو فاته الموات المعتبر في المعايير
بطل بلا اشكال ^طح ك ان له خصوص في عدم البطلان للخبر كذا له خصوصية في البطلان حيث ان الرد فيه موقوف على ما هو بمنزلة ما يقفه ولا

في بيان أحكام الوصية

(٧٣٩٦)

حال الحياة وان محلهما انما هو بعد الموت وهو محل منع مسئلة الوصي له بشيئين
 بايجاب واحد فقبل الوصي له احد هادون الاخر فتح فيما قبل وبطل فيا رد وكذا الوصي له
 بشيئ فقبل بعضه مشاعا او مفروزا او رد بعضه الاخر وان لم نقل صحة مثل ذلك في البيع
 ونحوه بدعوى عدم التطابق بين الايجاب والقبول لان مقتضى القاعدة الصحة في البيع
 ايضا ان لم يكن اجماع ودعوى عدم التطابق ممنوعة نعم لو علم من حال الموصي اذ ارادته تملك
 المجموع من حيث المجموع لم يصح التبعض مسئلة لا يجوز للورثة التصرف في العين الموصى
 بها قبل ان يختار الموصي له احد الامر من قبل الموصي او الرد وليس لهم اجباره على اختيار
 احدهما معجلا الا اذا كان تاخيرهما موجبا للتضرر عليهم فيجبر الحاكم على اختيار احدهما
 مسئلة اذا مات الموصي له قبل القبول او الرد فالشهود قيام وارثه مقامه في ذلك فله
 القبول اذا لم يرجع الموصي عن وصيته من غير فرق بين كون موته في حياة الموصي او بعد موته
 وبين علم الموصي بموته وعدمه وقيل بالبطال بموته قبل القبول وقيل بالفصل بين ما اذا علم
 ان غرض الموصي خصوص الموصي له فبطل وبين غيره فلو ارادته والقول الاول وان كان على خلاف
 القاعدة مطلقا بناء على اعتبار القبول في صحته لان المفروض ان الايجاب يخص بالموصي له
 وكون قبول الوارث بمنزلة قبوله ممنوع كما ان دعوى اشغال حق القبول الى الوارث ايضا محل
 منع صفة وكبره لمنع كونه حقا ومنع كون كل حق مستقلا الى الوارث حتى مثل ما نحن فيه من
 الحق الخاص به الذي لا يصدق كونه من تركته وعلى ما قويناه من عدم اعتبار القبول فيها بل
 كون الرد مانعا ايضا يكون الحكم على خلاف القاعدة في خصوص صورة موته قبل موت الموصي
 له لعدم ملكيته في حياة الموصي لكن الاقوى مع ذلك هو اطلاق الصحة كما هو المشهور و
 ذلك لصحة محل بن قيس الصريحة في ذلك حتى في صورة موته في حياة الموصي المريدة بخبر
 الساباطي وصحيح المشي ولا يعارضها صحيحا محمد بن مسلم ومنصور بن حازم بعد اعراض المشهور
 بل مقتضاها البطلان في مثل البيع والصحة في الوصية ح ط برودى مدخله كونه على طبق القاعدة
 قريب جدا بعد ما ذكرناه من ان القبول مع اعتباره في تحقق الموصي به غير معتبر في الوصية ذنبه
 منها ح للموصي له حق مالي يصدق عليه بعد موته انه من متروكة نظير حق التحجير ح ط برودى

لا يخلو عن الاشكال
 الفسخ اصطفا تاما
 محل نظر الفسخ
 ممنوعيتها ممنوعة
 لا يخلو عن الاشكال
 ح
 الاقوى عدم تحقق
 الملكية بالنسبة الى
 البعض مطلقا وفي
 بطلان الوصية او عدم
 بطلانها بردها في
 اشكال
 ح
 عدم التطابق بين الايجاب
 والقبول ظاهر وكون
 القاعدة تقتضي الصحة
 بالنسبة الى البعض المبيع
 مثلا عند تبعض الصفقة
 اجنبى عن المقام بالكلية
 ح

عنها وامكان حملها على حامل منها التقية لأن المعروف بذاته عدم الصحة نعم يمكن دعوى
انصراف الصحة عما اذا علم كون عرض الموصى مخصوص بشخص الموصى له على وجه التقييد بل وبما يتقيد
ان محل اخلاف غير هذه الصورة لكن الانصراف ممنوع ^ط وعلى فرضه يختص الاشكال بما اذا كان
موت قبل موت الموصى لا ينافي على اعتبار الموصى بالوصية الكا بعد فرض عدمه فيسقط ^ط في هذه
المواضع هل الحكم لثمة الوارث ^ط لا قبل القبول ^ط وارثا ايضا قبل القبول ^ط الوارث او لا وجود التمسك
وعدمه لكون الحكم على خلاف القاعدة والابتناء على كون مدرك الحكم اشغال حق القبول
فتشمل وكونه الاجبار فلا الثاني اذا قبل بعض الورثة ورد بعضهم فهل تبطل او تقع ويرث
الراد ايضا مقدار حصته او تقع بمقدار حصته القابل فقط او تقع وتامة للقابل او التفصيل
بين كون موت قبل موت الموصى فتبطل او بعده فتقع بالنسبة الى مقدار حصته القابل وجود ^ط
الثالث هل ينقل الموصى به بقبول الوارث الى الميت ثم اليه او اليه ابتداء من الموصى وجهان
او وجهها الثاني وربما ينبغي على كون القبول كاشفا وناقلا فعلى الثاني والثالث على الاول ^ط
فيه انه على الثاني ايضا يمكن ان يقال باشغال الميت انما انتم الوارث بل على الاول يمكن
ان يقال بكشف بقوله عن الاشغال اليه من حين موت الموصى لانه كان هو القابل فيكون منتقلا
اليه من الاول الرابع هل المدار على الوارث حين موت الموصى له اذا كان قبل موت الموصى
او الوارث حين موت الموصى والبناء على كون القبول من الوارث موجبا لاشغال الميت
ثم اليه او كونه موجبا لاشغال اليه او لا من الموصى فعلى الاول الاول وعلى الثاني الثاني
وجود الخامس اذا وصى له بارض فمات قبل القبول فهل ترث زوجته منها ولا وجهان
مبينان على الوجهين في المسئلة المقدمة فعلى الاشغال الى الميت ثم الى الوارث لا ترث
وعلى الاشغال اليه او لا لا مانع من الاشغال اليها لان المفروض انها لم تنقل اليه اذ انما من
الزوج بل وصية من الموصى ^ط الا اذا كانت الوصية مقيدة بحياة ^ط وهو الموصى ^ط او ما لنا
ع لكن برائتهم عن الموصى ^ط ختم تلك الموصى به بالقبول ولذا يفتن بينهم مع القدر على حسب قسمه الوارث
ع او وجهها الاول ^ط لان بتوسط وراثته من الموصى له ختم ملكها ورجح لا يبعد القول بما خالف
هذا الوجه ايضا بدعوى ظهور اذ لا يرد ما خالفه الا في حراها من المحررات لا في اهل الاملاك الموصى ^ط

اقراها الثالث ع
بد الاول ع
او وجهها الاول ع
الوجه الثاني ع
او وجهها الثالث ع
لكن قسم الموصى به مع
تعدد الوارث على
حسب قسم الموارث
ولا بناء في ذكر كون
الاشغال الى الوارث
ابتداء لكونه بتوسط
وراثته من الموصى له
ختم تلك الموصى به بالقبول
ع
اقربها الاول ع
لا يخفى على الاشكال
حسب

في بيان احكام الوصية

(٧٤١)

الا قولى اخرجها منه

والا هو ان يكون برضا

الورثة غرض شيرازى

الا قولى عدم قيامه

مقامه في العهدة

غرض شيرازى

يقع قبول الموصى له

الموصى اليه الف

الا قولى عدم قيام

في العهدة جسم

كما انه ينبغي على الوجهين اخراج الديون والوصايا من الموصى به بعد قبول الوارث و عدمه
اما اذا كانت بما يكون من الحيوة ففي اختصاص الولد الا كبر به بناء على الاشغال الى الميت
اولا فشكل لا تصرف الادلة عن مثل هذا التاويل اذا كان الموصى به ممن ينفق على كونه
له فان قلنا بالاشغال اليه او لا بعد قبول الوارث فان قلنا به كفاؤا كان موته بعد موت
الموصى انفق عليه وشارك الوارث ممن في طبقة و يقدم عليه مع تقدم طبقة فالوارث يقوم
مقامه في القبول ثم ليقط عن الوارثية لوجود من هو مقدم عليه وان كان موته قبل موت
الموصى او قلنا بالقل وان كان حين قبول الوارث ينقل اليه انما فينفق لكن لا يرث الا اذا كان
انفاقه قبل قسمة الورثة وذلك لانه على هذا التقدير انفق بعد سبق سائر الورثة بالاد
نعم لو انفق قبل القسمة في صورة نقد الورثة شاركهم وان قلنا بالاشغال الى الوارث من
الموصى له من الموصى له فلا ينفق عليه لعدم ملكه بل يكون للورثة الا اذا كان ممن ينفق عليهم
او على بعضهم نعم ينفق ولكن لا يرث الا اذا كان ذلك مع نقد الورثة وقبل قسمة سائر الورثة
لا فرق في قيام الوارث مقام الموصى له بين الملكية والعهدة مسئلة اشترط القبول
على القول بمحقق الملكية كما عرفت فلا يعتبر في العهدة ونحوه بما اذا كان الشخص معين
واشخاص معينين واما اذا كان للنوع او للجنس كالوصية للفقراء والعلماء او للمساكين فلا يعتبر
قبولهم او قبول الحاكم فيها للجنس وان احتل ذلك او قيل ودعوى ان الوصية لها لیت من
الملكية بل هي عهدة والا فلا يصح تملك النوع او الجهات كما ترى وقد عرفت سابقا
قوة عدم اعتبار القبول مطلقا وانما يكون الرد مانعا وهو ايضا لا يجري في مثل المذكور
هذا هو المتعين بلا اشكال لكن الظاهر ان المولى لقبول الوصية بخ بالنسبة الى سهم الدين
والوصية هو دلى امر الميت من الموصى او الحاكم وان كان الا هو ان الجمع بدينه وبين قبول الوارث
ح قد بناء على الكشف الحكمي وكون القبول شرطا متاخرا اما ما على الكشف حقيقة بوقيل
به فشكل اذ يلزم من كاشفيه عدمها ح قد او تفرد بالادب دونهم ط يقع قبول الموصى له لا
الموصى اليه كما مر عدم اعتبار فيها اذ كانت عهدة بصر شي في شخص او اشخاص او نوع او جهة
واما اذا كانت عهدة باعطاء شخص او اشخاص فليس بينه وبين الملكية كبر في بناء على ان القبول له في الوصية

سورة ٤٤ شيرة
مدظله
الغنى

فلا تبطل برده بعض افتراء مثلا بل اذا انحصر النوع في ذلك الوقت في شخص فرد لا تبطل
مسئلة الاقوى في تحقق الوصية كفاية كسادل عليها من الالفاظ ولا يعتبر فيه لفظا
بل يكفي كل فعل دال عليها في الاشارة والكتابة ولو في حال الاختيار اذا كانت صريحة
في الدلالة بل او ظاهرة فان ظاهر الافعال معتبر كظاهر الاقوال فاما يظهر من جملة اختصاص
كفاية الاجارة والكتابة بحال الضرورة لا وجه له بل يكفي وجود مكتوب منه بخطه ومهره
اذا علم كونه انما كتبه بعنوان الوصية ويمكن ان يستدل عليه بقوله لا ينبغي لامر مسلم ان
يبيت ليلة الا ووصيته تحت راسه بل يدل عليه ما رواه الصدوق عن ابراهيم بن محمد
الهمداني قال كتبت اليه كتب رجل كتابا بخطه ولم يقل لورثته هذا وصيته ولم يقل اني
قد اوصيت الا انه كتب كتابا فيه ما اراد ان يوصي به هل يجب على ورثته القيام بما في الكتاب
بخطه ولم يامرهم بذلك فكيف ان كان له ولد ينفذون كل شيء يحذون في كتاب ابيهم في
وجه البر وغيره مسئلة يشترط في الموصي امور الاول البلوغ فلا تقع وصية غير بالغ نعم
لاقوى وفاقا للشهور صحة وصية البالغ عشا اذا كان عاقلا في وجوه المعروف للارحام و
غيره جملة من الاخبار المعبرة خلافا لابن ادریس وتبعه جماعة الثاني العقل فلا تقع وصية
المجنون نعم تقع وصية الادوازي عنه اذا كانت في ذوقه وكذا لا تقع وصية السكران
حال سكره ولا يعتبر استمرار العقل فلو اوصى ثم جن لم تبطل كما انه لو اوصى عليه او سكر لا تبطل
وصيته فاعتبار العقل انما هو حال التا الوصية الثالث الاخبار الرابع الرشيد فلابح
وصية السفیه وان كانت بالمعروف سواء كانت قبل حجر الحاكم او بعده واما المفلس فلا مانع
من وصيته وان كانت بعد حجر الحاكم لعدم الغنى وجماعة على الغنى المتقدم الدين على الوصية
خالفه جماعة فلا تقع وصية المملوك بناء على ملكه كذا في كتابنا على ما هو في قوله لا قوم مملوك لهم اذ لا يجوز قول
لا وصية لمملوك بناء على ارادة نفی وصيته لغيره لان نفی الوصية له نعم لا اجازة ولا وضع على

في ثلث وصية فاعلم ان هذا هو الذي لا يكون مع ذلك عدم تلفها مع ثلثة على كذا هو الذي لا يورث
لغيره في بطلانها عن ظهرها لا يبعد هذا لانها في حال الغنى في ثلثة بطلانها في ثلثة
في ثلثة بطلانها عن ظهرها لا يبعد هذا لانها في حال الغنى في ثلثة بطلانها في ثلثة
لا يستدل بالحق في ثلثة بطلانها عن ظهرها لا يبعد هذا لانها في حال الغنى في ثلثة بطلانها في ثلثة

في شروط الوصية

(٧٤٣)

على الأقوى الصحة

عج شيرازي

محل تأمل واشكال

الفن

صحتها في غاية الاشكال

جم

البناء المذكور ولو اوصى بماله ثم انفق وكان المال باقيا في يده تحت على اشكال نعم لو علمتها
 على الحرية فالأقوى صحة ما ولا يضر القليل المفروض كما لا يضر اذا قال هذا الزيد ان مت في
 سفره ولو اوصى بدفنه في مكان خاص لا يحتاج الى صرف مال فالأقوى الصحة وكذا ما كان
 من هذا القبيل التارس ان لا يكون قاتل نفسه بان اوصى بعد ما احدث في نفسه ما يوجب
 هلاكه من جرح او شرب ستم او نحو ذلك فانه لا تقح وصيته على المتهور المدعى عليه الاجابة
 للض الصحيح الصريح خلافا لابن ادريس وتبعه بعض والقدر المنصر اليه الاطلاق الوصية
 بالمال واما الوصية بما يتعلق بالتجهيز ونحوه مما لا يتعلق بالمال فالظاهر صحة ما كان الحكم
 محققا بما اذا كان فعل ذلك عمدا لا سهوا او خطأ وبرجاء ان يموت لا لغرض اخر وعلى وجه
 العصيان لا مثل الجهاد في سبيل الله وبالمومات من ذلك واما اذا عوفى ثم اوصى تحت
 وصيته بلا اشكال وهل تقح وصيته قبل المعافات اشكال ولا يلحق التجهيز بالوصية هذا
 لو اوصى قبل ان يحدث في نفسه ذلك ثم احدث وصيته وان كان حين الوصية بانيا على
 ان يحدث ذلك بعدها للصحح المتقدم مضافا الى العمومات مسئلة يصح لكل من الاب
 والجد الوصية بالولاية على الاطفال مع فقد الاخر ولا تقح مع وجوده كما لا يصح ذلك لغيرها
 حتى الحاكم الشرعي فانه بعد فقدها له الولاية عليهم مادام حيا وليس له ان يوصي بها لغيره
 بعد موته فيرجع الامر بعد موته الى الحاكم الاخر فحال كل من الاب والجد مع وجود
 الاخر ولا ولاية في ذلك للام خلافا لابن الجني حيث جعل لها بعد الاب ان كانت رشيدة
 وعلى ما ذكرنا فلوا وصى للاطفال واحدهم ارحامهم او غيرهم بمال وجعل امره الى غير الاب
 والجد وغير الحاكم لا يصح بل يكون للاب والجد مع وجود احدهما الحاكم مع فقدهما نعم لو اوصى
 لهما على ان يبقى بيد الوصي ثم يملكه لهما بعد بلوغهم او على ان يصرفه عليهم من غير ان
 يملكهم يمكن ان يقال بصحته وعدم رجوع امره الى الاب والجد والحاكم **فصل في الوصية**
 تقح الوصية بكل ما يكون فيه غرض عقلا في محل من عين او منفعة او حق قابل للنقل ولا
 فرق في العين بين ان تكون موجودة فعلا او قوة تقح بمثل الجارية والدابة او الشجرة ونحوه
 بل لا تقح على الأقوى طاح الأقوى صحتها في هذه الصورة ح ما يروى مد ظله العالی

قد مر النظر فيه ع
فيه نظر ع
الأقوى الصحة في
هذه الصورة الفصح
لو كانت الوصية بمال
الغير قابلة لأن تفسخ
بإجازة فالظاهر
الفرق بين الصورتين
ج
لا بيل إلى هذه الد
ولا إلى المنع عن نفوذ
الوصية قدر ما ينع
الثالث على أي تقدير
ج

بالعبد إلا بق منفردا ولو لم يصح بيعه إلا بالضيمة ولا تصح بالمحرمات كالحرم والخزير ونحوها
ولا بالآلات لله ولا بما لا نفع فيه ولا غرض عقلائي كالحشرات وكلب الهراش وأما كلب
الصيد فلا مانع منه وكذلك كلب الحائط والماشية والزرع وإن قلنا بعدم مملوكة ما عد
كلب الصيد أن يكفي وجود القائدة فيها ولا تصح بما لا يقبل النقل من الحقوق كحق القذف
ونحوه وتصح بالخمر المتخذ للتحليل ولا فرق في عدم صحة الوصية بالخمر والخزير بين كون الموصي
والموصي له مسلمين أو كافرين أو مختلفين لأن الكفار أيضا مكلفون بالفروع نعم هم يقررون
على مذهبهم وإن لم يكن علمهم صحيحا ولا تصح الوصية بمال الغير ولو أجاز ذلك الغير إذا أوصى
لنفسه نعم لو أوصى فضولا عن الغير احتمل صحة إذا أجاز مسئلة بشرط في نفوذ الوصية كوطها
بمقدار الثلث أو بأقل منه ولو كانت بازيد بطلت في الزايد إلا مع إجازة الورثة بلا اشكال
ما عر على بن بابويه من نفوذها مطلقا على تقدير ثبوت النسبة شاذ ولا فرق بين أن يكون
بحصة مشاعة من الزكاة أو بعين معينة ولو كانت زائدة وأجازها بعض الورثة دون بعض
نفذت في حصة الحيز فقط ولا ينظر التبعيض كما في سائر العقود فلو خلف ابنا وبنتا وأوصى
بنصف تركته فأجاز الابن دون البنت كان للموصي له ثلثة الثلث من ستة ولو انعكس
كان له اثنان وثلث من ستة مسئلة لا يترط في نفوذ الوصية الموصى كوطها من الثلث الذي
جعل الشارع له فلو أوصى بعين غير ملققة إلى الثلث وكانت بقدره أو أقل صحت ولو قصد
كوها من الأصل أو من ثلثي الوصية وبقاء ثلثة سليما مع وصيته بالثلث سابقا ولا خفا
مع عدم إجازة الورثة بل وكذا إن اتفق أنه لم يوص بالثلث أصلا لأن الوصية المفروضة غا
للشرع وإن لم تكن زائدة على الثلث نعم لو كانت في واجب نفذت لأنه يخرج من الأصل
مع تضييعه بأخراجه من الثلث مسئلة إذا أوصى بالزائد أو بتمام تركته ولم يعلم كوطها
واجب حتى تنفذ ولا حتى يتوقف الزائد على إجازة الورثة فهل الأصل النفوذ إذا ثبت
عدم كوطها بالواجب أو عدمه إذا ثبت كوطها بالواجب وجهان ربما يقال بالأول
ويجوز عليه ما دل من الأخبار على أنه إذا أوصى بماله كله فهو جائز وإن لم يوص بماله مادام في الر
بل هو صحيح بلا اشكال ع
ببر وجردي مد ظله الشريف

لو بقي على إجازته إلى أن
مات الموصي بل ليس له
الرجوع على الأقوى
حبها
مدنله
الغلا

لكن الأظهر الثاني لأن مقتضى ما دل على عدم صحتها إذا كانت أزيد من ذلك والخارج منه
كونها بالواجب هو غير معلوم نعم إذا اقر بكون ما وصى به من الواجب عليه يخرج من الأصل بل
كذا إذا قال أعطوا مقدار كذا من أوقية أو زكوة أو نذرا أو نحو ذلك وشك في أنها واجبة عليه أو من
باب الاحتياط المستحج فاتها أيضا تخرج من الأصل لأن الظاهر من المحرم الزكوة الواجب منها
والظاهر من كلامه اشتغال ذمته بها مسئلة إذا أجاز الوارث بعد وفات الموصي فلا إشكال في
نفوذها ولا يجوز له الرجوع في إجازته وأما إذا أجاز في حياة الموصي ففي نفوذها وعدمه قولان
أقويهما الأول كما هو المشهور للأخبار المؤيدة باحتمال كونه ذا حق في الثلثين فيرجع إجازته إلى
استقاط حقه كما لا يبعد استفادته من الأخبار الدالة على أن ليس للميت من ماله إلا الثلث هذا
والأجاء من الوارث تفيد عمل الموصي ليت ابتداء عطية من الوارث فلا ينتقل الزائد إلى المولى من الوارث بان ينتقل إليه بموت
الموصي أو لا ثم ينتقل إلى الموصي له بل ولا بتقدير ملكه بل ينتقل إليه من الموصي من الأول مسئلة
ذكر بعضهم أنه لو وصى بنصف ماله مثلاً فأجاز الوارث ثم قالوا ظننا أنه قليل فضى عليهم بما ظنوا
وعليهم الخلف على الزائد فلو قالوا ظننا أنه الف درهم فبان أنه الف دينار فضى عليهم بصحة
الإجازة في خمسة دراهم وأحلفوا على نفى ظن الزائد فلو وصى له بنصف الف درهم من التركة وثلاث
البقية وذلك لاصالة عدم تعلق الإجازة بالزائد واصله عدم علمهم بالزائد بخلاف ما إذا
وصى بعين معينة كدار أو عبد فأجازوا ثم ادعوا أنهم ظنوا أن ذلك أزيد من الثلث بقليل فبان
أنه أزيد بكثير فإنه لا يسمع منهم ذلك لأن إجازتهم تعلق بمعلوم وهو الدار أو العبد منهم من
سوى بين المسئلتين في القبول ومنهم من سوى بينهما في عدم القبول وهذا هو الأقوى أخذ بظاهر كلامهم
بل يحلفون على عدم إجازتهم الوصية بالزائد على الثلث كأنما كانوا قد أجازوا على مقدار الثلث الف درهم ويحلفون على
إجازتهم كانت معينة على زعم كذا بناء على كونهم مدعين لكن لما لا يعلم إلا من قبلهم ط هذا الأصل غير مفيد في إجازة
النصف كأنما كان الضمان الزيادة ح ط بل الأقوى هو الأول لأن دعويهم في الفرض الشارح ترجع إلى علة إجازتهم الوصية
بالعبد بعد الاعتراف به وهذا أثرها وان كانت تحققة أيضا بخلافها في الأول فاتها واجبة إلى مطلق الإجازة فإن النصف
قابلية للكثر والقل فلا إذا كانت إجازته معينة على زعم كونه كذا وكان الواقع أزيد منه لم يتعلق الإجازة بالزيادة ح ط ظهور كلامهم في الإجازة
لا يوجب عدم سماع الدعوى نعم منافاتها لا قرار مرجح إذا لم تكن راجعة إلى نفسه كما في ما مر في ح ط بوجه مدنله

في الاجازة كما في سائر المقام كما اذا اقر بشي ثم ادعى انه ظن كذا او وهب او صالح او نحو ذلك ثم ادعى
انه ظن كذا فانه لا يسمع منه بل الاقوى عند التماع حتى مع العلم بصدقه في دعواه ثم اذا علم
كون اجازتها مقيدة بكونه بمقدار كذا فيرجع الى عدم الاجازة ومعه يشكل التماع فيما ظنوه ايضا
مسئلة المدار في اعتبار الثلث على حال وفات الموصي لا حال الوصية بل على حال الحصول بقصر الوارث
للتركة ان لم تكن بينهم حال الوفاة فلو اوصى بحصة مشاعة كالربع او الثلث وكان ماله بمقدار ثم نقص
كان النقص مشتركاً بين الوارث والموصي ولو زاد كانت الزيادة لهما مطلقاً وان كانت كثيرة جداً وقد
يقيد بما اذا لم تكن كثيرة اذ لا يعلم ارادته هذه الزيادة المتجددة والاصل عدم تعلق الوصية
بها ولكن لا وجه له للزوم العمل باطلاق الوصية نعم لو كان هناك قرينة قطعية على عدم ارادته
الزيادة المتجددة صح ما ذكره لكن عليه لا فرق بين كثرة الزيادة وقلتها ولو اوصى بعين معينة كما
تقدر الثلث واقل ثم حصل نقص في المال او زيادة في قيمة تلك العين بحيث صار ازيد من
الثلث حال الوفاة بطلت بالنسبة الى الزائد مع عدا اجازة الوارث وان كانت ازيد من الثلث حال
الوصية ثم زادت التركة او نقصت قيمة تلك العين فصارت بقدر الثلث واقل تحت الوصية
فيها وكذا الحال اذا اوصى بمقدار معين كلى كائة دينار مثلاً مسئلة ربما تخلف فيها الوصية بعين
معينة او بكل كائة دينار مثلاً انه اذا تلف من التركة بعد موته يرد النقص عليهما ايضا بالنسبة
كل في الحصة المشاعة وان كانت الثلث وافياً وذلك بدعوان الوصية بها ترجع الى الوصية بمقدار
ما يباوى قيمتها فيرجع الى الوصية بحصة مشاعة والاقوى عدم ورود النقص عليهما مادام الثلث
وافياً ورجوعهما الى الحصة المشاعة في الثلث وفي التركة لا وجه له خصوصاً في الوصية بالعين المعينة
مسئلة اذا حصل الوصية بعد الموت كما اذا نصب شريكاً فوقع فيها صيد بعد موته يخرج منه
كما يخرج منه الدين فلو كان اوصى بالثلث والرابع اخذ الثلث ذلك المال ايضا مثلاً واذا اوصى
بعين وكانت ازيد من الثلث حين الموت وخرجت منه بقية ذلك المال نقد فيها وكذا اوصى بكل
كائة دينار مثلاً بل لو اوصى ثم قتل حسب دية من جملة تركته فخرج منها الثلث كما يخرج منها الدين
اذا كان القتل خطأ بل وان كان عمداً وصالحوا على الدية للنصوص الخاصة مضافاً الى الاعمال وهو كونه اوصى
نفسه من غيره وكذا اذا اخذ دية جرح خطأ بل وعمداً بل الاقوى خلافه حتى ثم ينفق الفقير من

فان لم تكن كذلك
يكون من قبل تخلف
الداعي ولا اثر له الفسخ
اصطهباناته
يقع انها قيدت عند
انها هابت لك فتنتفى
بح بانتفاء قيد هاولو
لم يقيد كذلك كان
على تقدير صدقهم في
الدعوى المذكورة من
تخلف الداعي ولا اثر
له فلا تمتع دعواه جميع
توضيح ذلك انه لما كان
المقتول هو الذي ملك
نفسه قائلاً عوضاً عن
نفسه وكانت الولاية على
صاحبه عفو واستيفاء
او ابدلاً بالمال لولي
فلو صالح القاتل بالدية
مدخله كالصيد الواقع
في الشبكة التي نصبها
المقتول في ملكه لا في
ملك الولي ويكون
سلبها سائر امواله
بمد ظله
الغالب



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران